

























المِرْصَفَاوِي  
فِي

# قَانُونُ الْأَجْرَاءِ الْجَنَائِيَّةِ

مع تطوراته التشريعية ومذكراته الإيضاحية  
وأحكام النقض في خمسين عامًا

دكتور  
حسن صابر المِرْصَفَاوِي  
أستاذ القانون الجنائي  
بمعية الحقوق - جامعة القاهرة  
دكتور في الحقوق

١٩٨١

الناشر: **مكتبة** **الكتاب** **بالإسكندرية**  
جلال حنزي وشركاه







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

" إِذَا مَا أَحَدُكُمْ انْقَطَعَ عَنْهُ الْإِمَامُ ثَلَاثَةٌ :  
صَدَقَهُ جَارِيَةٌ ، أَوْ عِلْمٌ يَنْتَفِعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَعْمَلُ لَهُ

صلى رسول الله







إهداء

لقرينتي ....

تقديراً







# تقديم

صدر قانون الاجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، على أن يعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . ومذاك التاريخ أوجبت دواعي الحياة العملية على المشرع أن يدخل من التعديلات ما يراه محققا للغاية منه في ارساء السبيل الموصل الى الحقيقة لنعلن براءة البريء ويقضى بادانة من اذنب . ولقد لمسنا مدى الصعوبة التي نواجه المشتغلين بالقانون في تتبع التطورات التشريعية لنصوص القانون والتي تبرز التطبيقات العملية مدى الحاجة اليها . ورأينا لزاما علينا أن نقدم لمحراب العدالة نصوص قانون الاجراءات الجنائية بصورتها الأخيرة وقت نشر هذا الكتاب . ولكننا لم نقف عند هذا الحد ، بل أوردنا أصل النصوص التي تناولها التعديل حتى ييسر للباحث تبيان غاية المشرع ومرامي . واقتضى الحال - تماما للفائدة المنشودة - أن نورد المذكرات الايضاحية التي صاحبت النصوص المعدلة .

ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد حل مكان قانون تحقيق الجنايات ، ولم يكن منبت الصلة عنه ، فقد اشرنا الى ما يقابل النصوص الراهنة من القانون السابق حيث توجد تلك المقابلة ، وعيننا بايراد أجزاء من المذكرة الايضاحية التي صاحبت القانون عند صدوره ، وبعضها من تقارير اللجان البرلمانية حيثما رأينا أن هناك ما يفيد منه الباحث .

وكان في نيتنا أن نضيف الى ما تقدم النصوص الخاصة بتشريعات الاجراءات الجنائية في الدول العربية ، ولكن أقعدنا عن هذا أمران ، أولهما طول الوقت الذي يستغرقه هذا الاعداد بما قد يؤخر ظهور الكتاب الراهن مع ما نشعر به من حاجة المجال العمل اليه . والأمر الآخر الحشية من صعوبة ملاحقة التطورات التشريعية السريعة في الدول العربية والاطمئنان اليها ، بما يمس ببعض ما للكتاب من قيمة علمية ، ومن أجل هذا أرجأنا الموضوع الى وقت لاحق .

وان لمن مفاخر القضاء المصري تلك الثروة العلمية الضخمة التي خلفها



قضاة آجاله ، متمثلة فى أحكام محكمة النقض • ولقد أصبح من المسير على رجال القانون بسبب ضيق الوقت وعبه العمل الملقى على عاتقهم البحث فى آلاف الأحكام التى صدرت لاستخراج ما يفيدون منه فى قضاياهم ، فوضعنا فى مسئوليتنا مراجعة أحكام محكمة النقض فى خلال خمسين عاما منذ ١٩٢٨ حتى ١٩٧٨ ، وتخبرنا منها بتدقيق شديد الأحكام التى أدرست فيها محكمة النقض القواعد القانونية بالصورة التى يمكن بها أن يستغنى الباحث عن مراجعة تلك الأحكام • هذا فضلا عن أنه أصبح من غير الميسور اقتناء مجموعات الأحكام بعد نفاذ طبعاتها بطول الوقت • وقد بدأنا بالأحكام منذ عام ١٩٢٨ لأننا اقتصرنا فى مراجعتنا للأحكام - تيسيرا لمن يبغى رجوعا الى الأصل - على مجموعة القواعد القانونية فى المواد الجنائية فى أجزائها السبعة ، وتكملها مجموعة أحكام النقض فى المواد الجنائية التى تصدر عن المكتب الفنى لمحكمة النقض •

هذا ، وقد أضفنا الأحكام التى صدرت عام ١٩٧٩ بعد أن نشرها المكتب الفنى لمحكمة النقض فى أثناء طبع هذا الكتاب •

وانا اذ تقدم هذا الجهد الى كل من يشتغل بالقانون ، فانما ترسى لينة فى صرح العدالة تيسيرا لاعمالها بين أفراد المجتمع •

والله ولى التوفيق •

مارس ١٩٨١

دكتور  
حسن صادق المرصاوى



# فهرس

## قانون الاجراءات الجنائية

### الكتاب الأول

#### فى الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق

### الباب الأول

#### فى الدعوى الجنائية

الفصل الأول : فىمن له رفع الدعوى الجنائية وفى الأحوال التى يتوقف

فىها رفعها على شكوى أو طلب ( م ١ - ١٠ ) .

الفصل الثانى : فى اقامة الدعوى الجنائية من محكمة الجنايات أو محكمة

النتقض ( م ١١ - ١٣ ) .

الفصل الثالث : فى انقضاء الدعوى الجنائية ( م ١٤ - ٢٠ ) .

### الباب الثانى

الفصل الأول : فى مامورى الضبط القضائى وواجباتهم ( م ٢١ - ٢٩ ) .

الفصل الثانى : فى التلبس بالجريمة ( م ٣٠ - ٣٣ ) .

الفصل الثالث : فى القبض على المتهم ( م ٣٤ - ٤٤ ) .

الفصل الرابع : فى دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص

( م ٤٥ - ٦٠ ) .

الفصل الخامس : فى تصرفات النيابة العامة فى التهمة بعد جمع الاستدلالات

( م ٦١ - ٦٣ ) .

### الباب الثالث

#### فى التحقيق بمعرفة قاضى التحقيق

الفصل الأول : فى تعيين قاضى التحقيق ( م ٦٤ - ٦٨ ) .

الفصل الثانى : فى مباشرة التحقيق وفى دخول المدعى بالحقوق المدنية

والمستول عنها ( م ٦٩ - ٨٤ ) .



- الفصل الثالث :** في ندب الجبراء ( م ٨٥ - ٨٩ ) .
- الفصل الرابع :** في الانتقال والتفتيش وضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة ( م ٩٠ - ١٠٠ ) .
- الفصل الخامس :** في التصرف في الأشياء المضبوطة ( م ١٠١ - ١٠٩ ) .
- الفصل السادس :** في سماع الشهود ( م ١١٠ - ١٢٢ ) .
- الفصل السابع :** في الاستجواب والمواجهة ( م ١٢٣ - ١٢٥ ) .
- الفصل الثامن :** في التكليف بالحضور وأمر الضبط والاحضار ( م ١٢٦ - ١٣٣ ) .
- الفصل التاسع :** في أمر الحبس ( م ١٣٤ - ١٤٣ ) .
- الفصل العاشر :** في الافراج المؤقت ( م ١٤٤ - ١٥٢ ) .
- الفصل الحادي عشر :** في انتهاء التحقيق والتصرف في الدعوى ( م ١٥٣ - ١٦٠ ) .
- الفصل الثاني عشر :** في استئناف أوامر قاضي التحقيق ( م ١٦١ - ١٦٩ ) .
- الفصل الثالث عشر :** في مستشار الاحالة ( م ١٧٠ - ١٩٢ ) .
- الفصل الرابع عشر :** في الطعن في أوامر مستشار الاحالة ( م ١٩٣ - ١٩٦ ) .
- الفصل الخامس عشر :** في العودة الى التحقيق لظهور دلائل جديدة ( م ١٩٧ ) .

## **الباب الرابع** **في التحقيق بمعرفة النيابة** ( م ١٩٨ - ٢١٤ )

### **الكتاب الثاني** **في المحاكم**

#### **الباب الأول** **في الاختصاص**

- الفصل الأول :** في اختصاص المحاكم الجنائية في المواد الجنائية ( م ٢١٥ - ٢١٩ ) .
- الفصل الثاني :** في اختصاص المحاكم الجنائية في المسائل المدنية التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية ( م ٢٢٠ - ٢٢٥ ) .
- الفصل الثالث :** في تنازع الاختصاص ( م ٢٢٦ - ٢٣١ ) .



## الباب الثاني في محاكم المخالفات والجنت

- الفصل الأول : في اعلان الخصوم ( م ٢٣٢ - ٢٣٦ )
- الفصل الثاني : في حضور الخصوم ( م ٢٣٧ - ٢٤٢ )
- الفصل الثالث : في حفظ النظام في الجلسة ( م ٢٤٣ - ٢٤٦ )
- الفصل الرابع : في تنحي القضاة وردهم عن الحكم ( م ٢٤٧ - ٢٥٠ )
- الفصل الخامس : في الادعاء بالحقوق المدنية ( م ٢٥١ - ٢٦٧ )
- الفصل السادس : في نظر الدعوى وترتيب الاجراءات في الجلسة ( م ٢٦٨ - ٢٧٦ )
- الفصل السابع : في الشهود والأدلة الأخرى ( م ٢٧٧ - ٢٩٤ )
- الفصل الثامن : في دعوى التزوير الفرعية ( م ٢٩٥ - ٢٩٩ )
- الفصل التاسع : في الحكم ( م ٣٠٠ - ٣١٢ )
- الفصل العاشر : في المصاريف ( م ٣١٣ - ٣٢٢ )
- الفصل الحادى عشر : في الأوامر الجنائية ( م ٣٢٣ - ٣٣٠ )
- الفصل الثانى عشر : في أوجه البطالان ( م ٣٣١ - ٣٣٧ )
- الفصل الثالث عشر : في المتهمين المعتوهين ( م ٣٣٨ - ٣٤٢ )
- الفصل الرابع عشر : في محاكمة الأحداث ( م ٢٤٣ - ٣٦٤ )
- الفصل الخامس عشر : في حماية المجنى عليهم انصغار المعتوهين ( م ٣٦٥ )

## الباب الثالث في محاكم الجنائيات

- الفصل الأول : في تشكيل محكم الجنائيات وتحديد أدوار انعقادها ( م ٣٦٦ - ٣٧٣ )
- الفصل الثانى : في الاجراءات التى تتبع أمام محاكم الجنائيات ( م ٣٧٤ - ٣٨٣ )
- الفصل الثالث : في الاجراءات التى تتبع فى مواد الجنائيات فى حق المتهمين الفاعلين ( م ٣٨٤ - ٣٩٧ )

## الكتاب الثالث فى طرق البطن فى الاحكام

- الباب الأول  
فى المعارضة  
( م ٣٩٨ - ٤٠١ )



**الباب الثاني**  
**في الاستئناف**

( م ٤٠٢ - ٤١٩ )

**الباب الثالث**  
**في النقض**

( م من ٣٠ - ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ )

**الباب الرابع**  
**في اعادة النظر**

( م ٤٤١ - ٤٥٣ )

**الباب الخامس**  
**في قوة الأحكام النهائية**

( م ٤٥٤ - ٤٥٨ )

**الكتاب الرابع**  
**في التنفيذ**

**الباب الأول**  
**في الأحكام الواجبة التنفيذ**

( م ٤٥٩ - ٤٦٩ )

**الباب الثاني**  
**في تنفيذ عقوبة الاعدام**

( م ٤٧٠ - ٤٧٧ )

**الباب الثالث**  
**في تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية**

( م ٤٧٨ - ٤٩٠ )

**الباب الرابع**  
**في الافراج تحت شرط**

( م ٤٩١ - ٥٠٤ الذي بمقتضى قانون السجون )



الباب الخامس  
في تنفيذ المبالغ المحكوم بها  
( م ٥٠٥ - ٥١٠ )

الباب السادس  
في الاكراه البدني  
( م ٥١١ - ٥٢٣ )

الباب السابع  
في الاشكال في التنفيذ  
( م ٥٢٤ - ٥٢٧ )

الباب الثامن  
في سقوط العقوبة بمضي المدة و وفاة المحكوم عليه  
( م ٥٢٨ - ٥٣٥ )

الباب التاسع  
في رد الاعتبار  
( م ٥٣٦ - ٥٥٣ )

احكام عامة  
في الاجراءات التي تتبع في حالة فقد الأوراق أو الاحكام  
( م ٥٥٤ - ٥٥٩ )

في حساب المدد  
( م ٥٦٠ )







## قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ باصدار قانون الاجراءات الجنائية

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

### المادة الأولى

يلغى قانون تحقيق الجنايات المعمول به أمام المحاكم الوطنية وقانون تحقيق الجنايات المعمول به أمام المحاكم المختلطة ، كما تلغى القوانين الآتية :

- ١ - القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم الجنايات .
  - ٢ - المرسوم بقانون الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ بجعل بعض الجنايات جنحا اذا اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة .
  - ٣ - المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ بشأن إعادة الاعتبار .
  - ٤ - القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ الخاص بالأوامر الجنائية .
  - ٥ - المواد من ٩٦ الى ١٠٣ من لائحة المسجون الصادر بها الأمر العالى المؤرخ فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ .
- ويستعاض عن هذه القوانين جميعا بقانون الاجراءات الجنائية المرافق .
- وكذلك يلغى كل حكم مخالف لاحكام القانون سابق الذكر .

ويستمر ضباط البوليس المنتدبون للقيام بوظيفة النيابة العامة لدى محاكم المرور فى عملهم ، ويجوز لوزير العدل بناء على طلب النائب العام أن يندب أحد رجال البوليس لأداء وظيفة النيابة العامة لدى هذه المحاكم .

تظل القواعد والاجراءات المعمول بها حتى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ سنارية على الأوامر الجنائية فى مواد المخالفات قبل هذا التاريخ .



## المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٦٩ ( ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ )

- الفقرة قبل الأخيرة من المادة الأولى مضافة بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٣/١٠/١٩٥١ ، ونشر في ١٧/١٠/١٩٥١ .

- الفقرة الأخيرة من المادة الأولى مضافة بالقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٢/١١/١٩٥١ ، ونشر في ١٢/١١/١٩٥١ .

- أضيفت فقرة قبل الفترتين الأخيرتين بموجب القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ تم الغيت بالقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، وكان نصها قبل الإلغاء :

« ولا تبدأ المدة المشار إليها في المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به الا من هذا التاريخ » .

## الأحكام

### قواعد عامة

### نشر قانون الإجراءات الجنائية

١ - إصدار القانون لا يستفاد الا من النشر ، ومهما قيل من نتائج تحكم السلطة التنفيذية في تعطيل النشر فإن المحاكم لا تستطيع أن تطبق قانونا لم ينشر مادام الدستور يقضي بأن الإصدار انما يستفاد من النشر .  
واذن فالتحدي بحكم من أحكام قانون الإجراءات الجنائية الذي لم ينشر بالجريدة الرسمية لا يقبل ، اذ مادام هذا النشر لم يحصل فلا يمكن القول بأنه صدر وبالتالي لا يمكن اعمال أحكامه .

( ٢٠/٣/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٠٢ ص ٧٩٥ )

### النص التشريعي

٢ - من المقرر أن التشريع لا يلغى الا بتشريع لاحق أعلى منه او مساو له في مدارج التشريع ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص



يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع .

( ١٩٧٥/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٢٣ ص ٥٢٨ )

### المفاضلة بين قانون عام وقانون خاص

٣ - أنه مع قيام قانون خاص لا يرجع الى أحكام قانون عام الا فيما لم ينظمه القانون الخاص من أحكام ، وأن التشريع اللاحق لا يسخن ضمنا التشريع الخاص السابق ، بل يظل التشريع الخاص قائما .  
( ١٩٧٦/٤/١١ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٩ ص ٤٠٩ )

٤ - من المقرر في تفسير القانون أنه لا يرجع الى القانون العام ( قانون الاجراءات الجنائية ) ، مادام أنه توجد نصوص خاصة لتنظيم الاجراءات في القانون الخاص ( وهو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ) ، ومن ثم لا يصح الاحتجاج بمخالفة نصوص قانون الاجراءات الجنائية بشأن ضبط الأشياء ووضعها في أحرار في صدد قانون الغش .

( ١٩٥٤/١٠/١١ أحكام النقض س ٦ ق ٢٢ ص ٥٩ )

٥ - ان أساس المفاضلة بين تطبيق قانون خاص وقانون عام انما تكون وحدة الفعل المنصوص عليه في كل منهما وحدة تشمل كل عناصر هذا الفعل وأركانها . أما اذا كان الفعل المنصوص عليه في أحدهما يختلف عن الفعل الذي ينص عليه الآخر فان المزاوجة بينهما تمتنع ويمنع بالتبع الاشكال في تطبيقهما لانطباق كل من القانونين على الواقعة المنصوص عليها فيه .

( ١٩٥٠/٦/١٤ أحكام النقض س ١ ق ٢٤٩ ص ٧٦٣ )

٥ مكرر - الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والالتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحمیل عبارتها فوق ما تحتل وأنه في حالة غموض النص ، فإن الغموض لا يحول دون تفسير النص على مدى ما يستخلص من قصد المشرع ، مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور في مجال التأثيم .

( ١٩٧٩/١٢/٣ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٨٧ ص ٨٧٣ )



## تفسير القانون

٦ - الأصل في قواعد التفسير أن الشارع اذا ما أورد مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه .  
( ١٤/٦/١٩٥٠ أحكام النقض س ١ ق ٢٤٩ ص ٧٦٣ )

٧ - الأصل في قواعد التفسير أن الشارع اذا أورد مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين وجب صرته الى معناه في كل نص آخر يرد فيه .  
وذلك توحيدا للغة القانون ومنعا للبس في فهمه والابهام في حكمه وتحريا لوضوح خطابه الى الكفاية .

( الهيئة العامة للموارد الجزائية ١٧/٥/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١ ص ٤١٥ )

## سريان قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للزمان

٨ - القواعد المنظمة لاجراءات التقاضى أمام المحاكم وضعت لكفالة حسن سير العدالة ، فتسرى من يوم نفاذها بالنسبة للمستقبل ، واذن فتمتى نقض الحكم وأحيلت القضية الى المحكمة الجنائية استوجب ذلك عرضها على محكمة الجنايات المشكلة طبقا لأحكام القانون السارية وقت نظر الدعوى من جديد .

( ٣١/٥/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٠٦ ص ٥٢٣ )

٩ - القواعد الاجرائية تسرى من يوم نفاذها بآثر فوري على القضايا التى لم يكن قد تم الفصل فيها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .  
( ١٢/١/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥٣ ص ٧٧٤ )

١٠ - من المقرر أن قانون المرافعات يعتبر قانونا عاما بالنسبة الى قانون الاجراءات الجنائية ويتعين الرجوع اليه لسد ما يوجد فى القانون الأخير من نقص أو للإعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من ايراد قاعدة عامة تحدد القانون الذى يخضع له الحكم من حيث جواز الطعن فيه ، وكان الأصل فى القانون أن الحكم يخضع من حيث جواز الطعن فيه وعدمه الى القانون السارى وقت صدوره ، وذلك أخذا بقاعدة عدم جريان أحكام القواعد الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ، فقد كان الشارع حريصا على تقنين هذه القاعدة فيما سنه



من قوانين ، ونص على ذلك في المادة الأولى من قانون المرافعات . وجرى قضاء محكمة النقض تأكيدا لهذه القواعد على أن طريق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن .

( ١٦٦٤/١٢/١ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥٣ ص ٧٧٤ )

١١ - التشريعات الاجرائية المتصلة بطرق الطعن في القرارات والأحكام من ناحية جوازها ومواعيدها واجراءاتها تسرى على المستقبل ، وهي بهذه المثابة تنفذ بأثر فوري على الدعوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها دون أن ترتد الى الأحكام والقرارات التي صدرت صحيحة في ظل القانون السارى قبل التعديل ، اذ الأصل أن كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون .

( ١٩٦٣/١٢/٩ أحكام النقض س ١٤ ق ١٦١ ص ٨٨٧ )

١٢ - من المقرر أن القواعد التي تمس تحقيق الدعوى الجنائية والحكم فيها تعد من الاجراءات الشكلية البحتة ، وهي بهذه المثابة تنفذ بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها وان كانت عن أفعال وقعت قبل صدورها ، دون أن ترتد الى أحكام صدرت صحيحة في ظل القانون السارى قبل التعديل ، اذ الأصل أن كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون .

( ١٩٦٢/١١/٢٧ أحكام النقض س ١٣ ق ١٩٢ ص ٧٨٩ )

١٣ - تسرى القواعد الاجرائية من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم يكن قد تم الفصل فيها ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ومن المقرر أن طرق الطعن في الأحكام ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن .

( ١٩٦٢/١٠/٢٧ أحكام النقض س ١٣ ق ١٤٨ ص ٥٩٠ )

١٤ - الأصل أن قوانين الاجراءات تسرى من يوم نفاذها على الاجراءات التي لم تكن قد تمت ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبق بأثر فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الاجراءات . فاذا عدل القانون من اختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت تنظره من القضايا طبقا للقانون القديم الى محكمة أو جهة قضاء أخرى ، فإن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة



ولا يكون للمحكمة التي عدل اختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد ، ولو كانت الدعوى قد رفعت اليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات ، وذلك كله ما لم ينص الشارع على أحكام وقتية تنظم مرحلة الانتقال .  
( ١٩٦٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ١١ ق ١٦١ ص ٨٣٦ )

### الأعمال الاجرائية تجري على حكم الظاهر

١٥ - الأصل في الأعمال الاجرائية أنها تجري على حكم الظاهر ، وهي لا تبطل من بعد نزولا على ما ينكشف من أمر الواقع . وقد أعمل الشارع هذا الأصل وأدار عليه نصوصه ورتب أحكامه . ومن شواهد ما نصت عليه المواد ٢٠ و ١٦٣ و ٣٦٣ و ٣٨٢ إجراءات ، مما حاصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الاجرائي الذي يتم على حكمه تيسيرا لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقا للعدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب .  
( ١٩٧٣/١/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١ ص ١ ، ١٩٦٩/٦/٣٠ س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦ ، ١٩٦٩/٤/٢٨ ق ١١٧ ص ٥٦٥ )

١٦ - الأصل في الأعمال الاجرائية أنها تجري على حكم الظاهر ، وهي لا تبطل من بعد نزولا على ما قد ينكشف من أمر الواقع ، وقد أعمل الشارع هذا الأصل وأدار عليه نصوصه ورتب أحكامه . ومن شواهد أنه اعتبر التلبس بالجريمة يلحق المظاهر الخارجية التي تنبئ عن ارتكاب التهم جريمة بصرف النظر عما يسفر عنه التحقيق من قيام هذه الحالة أو عدم قيامها . وكذلك الحال اذا ما بني الاجراء على اختصاص انعقدت له بحسب الظاهر حال اتخاذه مقومات صحته ، فلا يدركه البطلان من بعد اذا ما استبان انتفاء هذا الاختصاص وان تراخى كشفه ، من ذلك ما نصت عليه المواد ١٦٣ و ٢٦٣ و ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، مما حاصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الاجرائي الذي يتم على حكمه تيسيرا لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقا للعدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب .  
( ١٩٦٦/١٢/٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٢٣ ص ١١٨٢ )

### الرجوع الى قانون المرافعات

١٧ - من المقرر أن قانون المرافعات يعتبر قانونا عاما بالنسبة لقانون الاجراءات الجنائية فيتعين الرجوع الى ذلك القانون لسد ما في القانون الاخير من نقص أو للإعانة على اعمال القواعد المنصوص عليها فيه .  
( ١٩٧٦/٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٥٣ ص ٢٥٧ )



١٨ - الأصل أنه لا يرجع الى قانون المرافعات الا لسد نقص أو  
ملاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية .  
( ١٩٧٣/٤/٢٤ ق ١٠٨ ص ٥٢٢ )

١٩ - الأصل أنه لا يرجع الى أحكام قانون المرافعات في المواد  
الجنائية الا لتفسير ما غمض من أحكام قانون الاجراءات الجنائية أو لسد  
ما فيه من نقص . ولما كان حكم المادة ٣٦٥ مرافعات هو من الأحكام التي  
لا تتعارض مع أحكام قانون الاجراءات وانما تكمل نقصا فيه يتمثل في علم  
رسم طريق الطعن في قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه ، فانه يتمين  
الرجوع الى هذا الحكم والأخذ بمقتضاه في الحدود الواردة به .  
( ١٩٦٢/٦/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٣٩ ص ٥٥ )

٢٠ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن المحكمة الجنائية لا ترجع الى  
قانون المرافعات المدنية الا عند احالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في  
قانون الاجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من  
القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات .  
( ١٩٥٦/٤/٣ أحكام النقض س ٧ ق ١٤٥ ص ٤٩٨ )

٢١ - لا محل للرجوع الى قانون المرافعات فيما نص عليه في قانون  
الاجراءات الجنائية .  
( ١٩٥٦/٣/٦ أحكام النقض س ٧ ق ٩٥ ص ٣١٥ )

٢٢ - لا يصح الاستناد في طلب نقض حكم جنائي الى ما ورد في  
قانون المرافعات في صدد ختم الحكم وايداع مسودته ، فان قانون المرافعات  
لا يرجع اليه في خصوص الأحكام الجنائية الا لسد نقص أو الاستعانة على  
فهم نص من نصوص قانون تحقيق الجنايات . ولا محل لذلك في صدد أمور  
استقر قضاء محكمة النقض على تفسير أحكام قانون تحقيق الجنايات في  
شأنها .

( ١٩٥٢/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٩٦ ص ٥١٩ )

**كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون يبقى صحيحا**

٢٣ - الأصل أن كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا  
وخاصا لأحكام هذا القانون .  
( ١٩٧٧/٦/٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤٣ ص ٦٧٤ )



٢٤ - الأصل أن كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون ، وليس في قانون الاجراءات الجنائية ما يقضى بإبطال اجراء تم صحيحا وفقا للتشريع الذي حصل الاجراء في ظله .

( ١٩٧٣/٥/٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٢ ص ٦٠٢ ، ١/٨ / ١٩٦٨ س ١٩ ق ١ ص ٤ )

٢٥ - ليس في قانون الاجراءات الجنائية ما يقضى بإبطال اجراء تم وانتهى وقوعه صحيحا وفقا لأحكام التشريع الذي حصل في ظله . والمشرع لم يقصد من اباحة سريان قانون الاجراءات الجنائية على القضايا التي لم يتم الفصل فيها الا أن يتبع في كل ما يستجد فيها من الاجراءات أحكام القانون الجديد ولو كان الحادث قد وقع قبل ابتداء سريانه .

( ١٩٥٢/١١/١١ أحكام النقض س ٤ ق ٤٤ ص ١٠٥ )

٢٦ - متى كانت اجراءات التحريز والتحليل قد تمت صحيحة بالتطبيق لأحكام قانون تحقيق الجنايات الذي كان ساريا وقت حصولها ، فانه يتمين اعتبارها كذلك بغض النظر عما استحدثه قانون الاجراءات الجنائية من نصوص في شأنها .

( ١٩٥٢/٤/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢٧ ص ٨٧٧ )

٢٧ - اذا كانت الحادثة التي حكم على المتهم من أجلها قد وقعت في ظل قانون تحقيق الجنايات القديم ، وكان المتهم لا ينازع في أن اجراءات التحقيق قد تمت صحيحة طبقا لأحكام القانون المعمول به وقت حصولها ، فلا يقبل الطعن عليها بمخالفتها لأحكام قانون الاجراءات الجنائية .

( ١٩٥٢/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٩٠ ص ٥٠٦ )

٢٨ - ان كل اجراء يتم في دعوى على مقتضى قانون معين يعتبر صحيحا ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يعدله .

( ١٩٥١/٣/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٦٤ ص ٦٦٦ )



الكتاب الأول  
في الدعوى الجبائية وجمع الاسدالات والتحقيق







# الباب الأول

## في الدعوى الجنائية

### الفصل الأول

فيمن له رفع الدعوى الجنائية ، وفي الأحوال  
التي يتوقف فيها رفعها على شكوى أو طلب

#### مادة ١

تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ،  
ولا ترفع من غيرها الا في الأحوال المبينة في القانون .  
ولا يجوز ترك الدعوى الجنائية أو وقفها أو تعطيل سيرها الا في  
الأحوال المبينة في القانون .

ـ الفقرة الأولى تقابل المادة الثانية من القانون السابق .  
ـ المذكرة الايضاحية : لما كانت الدعوى الجنائية عمومية اى ملكا للجماعة فقد نيطة  
مباشرتها بالنيابة العمومية بصفتها ممثلة للجماعة ، وعلى هذا الأساس نص على أن الدعوى  
الجنائية لا تقام الا من النيابة العمومية ولا تتوقف اقامتها على شكوى أو طلب أو اذن سابق  
الا في الأحوال المبينة في القانون . كما نص على أنه لايجوز التخلل عن الدعوى الجنائية بحفظها  
ولا إيقافها أو تعطيل سيرها اى قطعه الا في الأحوال المبينة في القانون .

#### مادة ٢

يقوم النائب العام بنفسه أو بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة  
بمباشرة الدعوى الجنائية كما هو مقرر بالقانون .  
ويجوز أن يقوم بأداء وظيفة النيابة العامة من يمين ذلك من غير  
هؤلاء بمقتضى القانون .

ـ لا تقابل لها في القانون السابق .



## الأحكام

### الأصل اختصاص النيابة العامة بالدعوى الجنائية بدون قيد

٢٩ - النيابة العامة بوصفها نائبة عن المجتمع وممثلة له هي المختصة دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية وهي التي نيظ بها وحدها مباشرتها وذلك بإجراء التحقيق بنفسها أو بمن تنسده لذلك من مأموري الضبط القضائي أو أن تطلب ندب قاض للتحقيق بتكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجزئية المختصة لمحاكمته على ضوء المحضر الذي حرره مأمور الضبط وبمتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم نهائي .  
( ١٥/١١/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦٦ ص ٨٦٥ )

٣٠ - الأصل أن الدعوى العمومية موكول أمرها الى النيابة العامة تحركها كما تشاء ، أما حق المدعي المدني في ذلك فقد ورد على سبيل الاستثناء . واذن فلا يؤثر في حق النيابة العامة ما يؤثر في حقه هو أو ما يعترضه . فإذا رفعت الدعوى مباشرة من المدعي بالحق المدني ، ثم أقامت النيابة العمومية الدعوى بالجلسة أمام محكمة الدرجة الأولى ، وكان ذلك قبل أن يبدى المتهم الدفوع الذي تمسك به بعدم قبول الدعوى المباشرة واقتصرت المحكمة الابتدائية في حكمها في الدعوى على قبول هذا الدفع ، فإن الدعوى العمومية تكون باقية على حالها مرفوعة من النيابة العامة . فإذا استأنف المدعي المدني الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى فقضت المحكمة الاستئنافية بقبول استئنافه وإعادة القضية لمحكمة الجنيح للفصل في الدعوى فإن المحكمة تكون عليها أن تنظر أيضا الدعوى المقامة من النيابة ، ولا يمنع من ذلك الحكم السابق صدوره لعدم تعرضه لهذه الدعوى .  
( ١٧/٦/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٢٥ ص ٢٤٠ )

٣١ - ان النمي بعدم اقامة الدعوى الجنائية على شخص آخر - بفرض مساهمته في الجريمة - لا يجدى الطاعن مادام لم يكن يعول دون مساءلتهما عن الجريمة المسندة اليهما والتي دلل الحكم على مقارفتها اياها تدليلا سائفا ومقبولا .  
( ٢/١٠/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٧ ص ٦٥٤ )

٣٢ - الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الاجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها



طبقا للقانون ، وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد الا باستثناء من نص الشارع . وقد خلا القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ( الخاص بالمخدرات ) من أى قيد على حرية النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية عن جريمة الجلب وغيرها من الجرائم الواردة به .

( ١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٥ ص ٥٥٩ ،  
١٩٧٣/٢/١٢ ق ٤١ ص ١٩٢ )

٣٣ - تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى العمومية ومباشرتها ولا يرد على حريتها من القيود في هذا الصدد الا ما قرره المشرع لاعتبارات ارتأها ترجع الى طبيعة الجريمة أو صفة المتهم بارتكابها ، وليس في القانون ما يجعل من مجرد قيام جهة بعينها بالتحريات والمراقبة قيده على تحريك النيابة العامة للدعوى العمومية ومباشرتها .

( ١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٣ ص ٨٦٢ )

٣٤ - ان نص المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الادارية لا يعدو أن يكون اجراء منظما للعمل بالرقابة الادارية ولا يعتبر قيده على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها .

( ١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٣ ص ٨٦٢ )

٣٥ - متى كانت الجريمة التي باشرت الرقابة الادارية اجراءات التحريات والرقابة بشأنها من الجرائم التي لا يخضع رفع الدعوى العمومية عنها أو ضد المتهم بارتكابها لأى قيد من القيود الواردة في قانون الاجراءات ، فان ما تتخذه النيابة العامة من اجراءات يكون بمنأى عن أى طعن ولو كانت احوال الأوراق اليها من الرقابة الادارية لم يلتزم بشأنها نص المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ ، ذلك أن من حق النيابة العامة أن تتخذ ما تراه من اجراءات ولو أبلغت اليها الجريمة من آحاد الناس .

( ١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٣ ص ٨٦٢ )

٣٦ - ان النص الوارد بمجموعة الأوامر العسكرية لسنة ١٩٥٧ والذي يقضى بأن يلزم عند القبض أو التحقيق أو التفتيش الذي تبشيره السلطات المدنية على رجال الجيش حضور مندوب من البوليس الحربي في جميع الأحوال ، لا يخاطب النيابة ولا يضفى أى قيد على حقها في مباشرة



سلطاتها التي لا يحكمها الا قانون الاجراءات الجنائية ، وهو لا يعدو أن يكون اجراء لتنظيم كيفية التعاون بين السلطات المدنية والعسكرية في حالات التحقيق التي تباشرها السلطات المدنية مع رجال الجيش .  
( ١٩٦٦/٥/٩ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٥ ص ٥٨٦ )

٣٧ - ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ في فقرتها الأخيرة من وجوب ارسال اخطار الى الوزير أو الرئيس الذي يتبعه الموظف باجراء التحقيق قبل البدء به ، قصد به توجيه الخطاب الى النيابة الادارية في خصوص ما تجر به من تحقيق طبقا لاحكام الفصل الثاني من الباب الثاني من القانون المذكور ، و مراد الشارع من ذلك هو تنظيم العلاقة بين جهة الرقابة وجهة الادارة ولا شأن له بالاجراءات السابقة على التحقيق لأنها اجراءات تفترض السرية التي يتعين أن تحاط بها حتى توصل الى النتيجة المرتقبة ، وهو ما يؤيده ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون .

( ١٩٦١/٥/٢٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١١٥ ص ٦٠٠ )

٣٨ - لا شأن للنيابة العامة فيما تجر به من تحقيقات ، بما تنص عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ من وجوب ارسال اخطار الى الوزير أو الرئيس الذي يتبعه الموظف باجراء التحقيق قبل البدء به ، لأنها تسير في التحقيق والتصرف فيه وفقا لقانون الاجراءات الجنائية ، ولم يقصد الشارع من المادة الثالثة سאלفة الذكر وضع قيود جديدة على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها ولم يرتب بطلانا على مخالفة أحكامها إذ أنه نص تنظيمي كما يبين من صيغته وطبيعته .

( ١٩٦١/٥/٢٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١١٥ ص ٦٠٠ )

٣٩ - لا يجوز الزام النيابة العامة بممارسة رخصة ناطها القانون بها ، فلا محل للقول بأن عدم استئناف النيابة العامة لقرار أصدره قاضي التحقيق قد فوت على الطاعنين درجة من درجات التقاضي ، ولا يصح كذلك الاستناد الى عدم استعمال هذا الحق المخول لها دون الطاعنين للنهي على القرار المذكور .

( ١٩٥٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٢١٨ ص ١٠٥٥ )

٤٠ - اتفاق النائب العمومي مع الرئيس الاداري على رفع الدعوى العمومية على موظف تابع لهذا الرئيس أو اختلافهما على رفعها لا يمكن أن



يكون له اثر قانوني على سير هذه الدعوى العمومية . فاذا أمر النائب العمومي برفعها على موظف بدون الحصول مقدما على ترخيص رئيسه قامت الدعوى سليمة وأنتجت نتائجها ولو سبق أن وعد النائب العمومي بحفظها ، اذ هذا الوعد عديم الاثر على سير الدعوى .  
( ١٩٣١/٥/٧ بمجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٣ ص ٣٠٣ )

٤١ - مفاد نص المادة ٦/٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن المخدرات ألا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم من متاعلى المواد المخدرة من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج ، ولما كان الثابت من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن تقدم لمكتب القاهرة التابع لادارة مكافحة المخدرات لعلاج من الادمان وأحيل للكشف الطبى فقرر احواله للمصحة للعلاج وقيد بسجل المدمنين بالادارة حتى خلا محل فى المصحة فأحيل اليها ونسب اليه احرار المخدر وقت دخوله اليها ، ولما كان الحكم لم يعن باستظهار حالة الادمان لدى الطاعن وتقدمه من تلقاء نفسه للعلاج وائر ذلك على اعفائه من المسئولية فانه مما يعيبه بالقصور بما يوجب نقضه .  
( ١٩٦٦/٥/١٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٨ ص ٦٠٨ )

#### التعليمات الادارية والرها على حق النيابة العامة

٤٢ - ان تعليمات وزارة التموين الى موظفيها بالتفاضى عن بعض المخالفات - بفرض صدورها - لا تلزم النيابة العامة وهى الهيئة التى تقوم وحدها دون غيرها بمباشرة الدعوى الجنائية فى الأخذ بها ، ولا يؤثر فى صحة رفع الدعوى الجنائية .  
( ١٩٥٨/٣/١٨ أحكام النقض س ٩ ق ٨٨ ص ٣١٨ )

٤٣ - ان التعليم الصادر من السيد النائب العام بالكتاب الدورى رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ فى ١٣/٣/١٩٥٧ قاصر على ارجاء قضايا الجنج التى يتهم فيها اصحاب المطاحن والمخابز لمخالفتهم أحكام التشريعات القائمة بشأن مواصفات انتاج الدقيق وصناعة الخبز الى المحاكمة وطلب تأجيل ما يكون منظورا من هذه القضايا أمام المحاكم الى أجل غير مسمى لا يرقى الى مرتبة القانون أو يلقبه .  
( ١٩٥٧/١٢/٣ أحكام النقض س ٨ ق ٢٦١ ص ٩٥٢ )

#### ليس للنيابة العامة أن تتنازل عن الدعوى

٤٤ - ليس للنيابة العمومية أن تتنازل عن الدعوى العمومية ، فانها



قد أؤتمنت عليها لمصلحة الجماعة ، واذن فلها أن تستأنف الحكم الصادر في الدعوى حتى ولو كانت قد أمرت بحفظها لأي سبب من الأسباب أو كان قد بدا منها أنها موافقة على هذا الحكم .

( ١٩٤٧/٣/٢٤ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٣٦

ص ٣٢٥ )

### أثر الحصانة الدبلوماسية على حق النيابة العامة

٤٥ - أن المادة الثامنة من القسم السابع عشر فقرة ب من الاتفاق الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الصادر بالموافقة عليه القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٢ تنص من بين المزايا والحصانات التي يتمتع بها موظفو المنظمة على الحصانة القضائية ، وجاء نصها عاما لا يفرق بين الموظف المصري الجنسية والموظف التابع لجنسية أجنبية ، بل انه ينتظم كافة الموظفين الذين يعملون في المنظمة المذكورة .

( ١٩٥٦/٣/١٥ ) أحكام النقض س ٧ ق ١٠٣ ص ٣٤٦ )

### علاقة الدعوى الجنائية بالدعوى التأديبية

٤٦ - من المقرر أن مجازاة الموظف بصفة إدارية أو توقيع عقوبة عليه من مجلس التأديب عن فعل وقع منه ، لا يحول دون إمكان محاكمته أمام المحاكم الجنائية بمقتضى أحكام القانون العام عن كل جريمة يتصف بها هذا الفعل ، وذلك لاختلاف الدعويين الجنائية والتأديبية بما لا يمكن معه أن يحوز القضاء في الدعوى التأديبية قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية .

( ١٩٦٧/٦/١٢ ) أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٠ ص ٧٩٢ )

٤٧ - إذا كان القانون التأديبي مستقلا عن قانون العقوبات لاختلاف ذاتية كل منهما وتغير مجال تطبيقه ، فإن الفعل الواحد قد ينشأ منه خطأ تأديبي يستوجب المسائلة التأديبية وفعل جنائي مؤثم قانونا في الوقت نفسه . والرشوة بوصفها اخلايا بواجبات الوظيفة العامة ومخالفة لأحكام قانون العقوبات تجمع بين الخطأ التأديبي والجريمة ، وحينئذ تتعاون قوى الدولة بجهازيها الإداري والقضائي لمكافحة تلك الجريمة ولا يستقل أحدهما بالاختصاص دون الآخر . وقد أفصح الشارع بما نص عليه في المادة ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ عن إمكان بلوغ الخطأ التأديبي



مبلغ الجريمة ، وبالتالي فإن تحرر أمر هذا الخطأ يدخل في اختصاص النيابة الادارية من حيث الرقابة والفحص والتحقيق ، حتى اذا أسفر التحقيق عن وجود جريمة جنائية أحالت الأوراق الى النيابة العامة التي تتولى استيفاء التحقيق والتصرف فيه . ولما كان ذلك فإن ما أثاره الطاعن من بطلان الاجراءات لانها انتصبت على جريمة من جرائم القانون العام مما تختص به النيابة العامة دون هيئة الرقابة الادارية لا يكون له وجه .

( ١٩٦١/٥/٢٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١١٥ ص ٦٠٠ )

٤٨ - ان الجزاءات التأديبية التي رسمها قانون المحاماة لمساءلة المحامي عن الاخلال بواجبات مهنته لا تحول دون محاكمته جنائيا متى كانت الأعمال التي وقعت منه تكون جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات .

( ١٩٤٩/١١/٢٢ أحكام النقض س ١ ق ٣٤ ص ٩٨ )

٤٩ - المعاقبة التأديبية الادارية لا تمنع المحاكمة الجنائية ما دامت الفعل المرتكبة هي جريمة منصوصا عليها في قانون العقوبات .  
( ١٩٣٠/١٠/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٧٨ ص ٦٩ ، ١٩٣٩/١١/٢٠ ج ٥ ق ٧ ص ١٠ )

#### عدم جواز رد اعضاء النيابة

٥٠ - من المقرر أن أعضاء النيابة العامة في حضورهم جلسات المحاكمات الجنائية ليسوا خاضعين كالقضاة لأحكام الرد والتنحي لأنهم في موقفهم وهم يمثلون سلطة الاتهام في الدعوى لا شأن لهم بالحكم فيها بل هي بمسئولية الخصم فقط ، فالتنحي غير واجب عليهم والرد غير جائز في حقهم ، ومن ثم فليس يبطل المحاكمة أن يكون ممثل النيابة في الجلسة قد أدل بشهادته في التحقيقات التي أجريت في شأن الواقعة . ولما كان الطاعن لا يدعى شغار كرسى الاتهام في أى وقت أثناء نظر الدعوى لتأدية الشهادة فيها ، فإن ما ينهض من بطلان تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المظنون فيه يكون غير سديد .

( ١٩٦٦/٢/٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠ ص ١١٢ )

٥١ - لم ينص القانون فيما يتعلق بالمحققين - سواء أكانوا من رجال النيابة العامة أم من رجال البوليس - على نظام للرد كالتنحي في شأن القضاة ، كما أن القانون الأهل لم يأخذ بنظام رد الشهود - فقهاء المحسومة



بين المتهم والمحقق أو بينه وبين الشاهد لا يستدعى بطلان إجراءات التحقيق، أو شهادة الشاهد ، بل الأمر في ذلك مرجعه الى تقدير محكمة الموضوع .  
( ١٩٢٩/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٣ ص. ٢٩ ، ١٩٣١/٤/١٦ ج ٢ ق ٢٣٥ ص ٢٨٧ )

### ضرورة توافر الصفة لأعضاء النيابة العامة

٥٢ - لا تبطل إجراءات التحقيق اذا كان المحقق قد أتم ما بدأه قبل انتقاله الى مقر عمله الجديد ، مادام قد شرع في هذا التحقيق وهو مختص بأجرائه قانونا .  
( ١٩٥٦/٤/١٦ أحكام النقض ص ٧ ق ١٦٧ ص ٥٧٧ )

٥٣ - ان عضو النيابة الذي يعين قاضيا لا تزول عنه صفته حتى يبلغ بمرسوم تعيينه في القضاء .  
( ١٩٥٢/٢/١٩ أحكام النقض ص ٣ ق ١٨٧ ص ٤٩٧ )

٥٤ - ان ما نص عليه في المادة السابعة من قانون استقلال القضاء من أن التعيين في وظائف القضاء يكون بمرسوم ، ذلك لا ينفي أن وكيل النيابة العمومية الذي صدر مرسوم بتعيينه قاضيا يبقى على وظيفته الأولى حتى يبلغ له المرسوم ويحلف اليمين المنصوص عليها في المادة ١٥ من القانون نفسه ، اذ هو قبل ذلك لا يستطيع أن يشغل بوظيفة القضاء .  
( ١٩٤٤/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٤٢ ص ٥٧٦ )

### استقلال النيابة العامة

٥٥ - النيابة العامة هي من النظم المهمة في الدولة المصرية ، أشار اليها الدستور في كلامه عن السلطة القضائية ، وهي - بحسب القوانين التفصيلية المعمول بها - شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية خست بمباشرة الدعوى العمومية نيابة عن تلك السلطة ، وجعل لها وحدها حق التصرف فيها تحت اشراف وزير الحفائية ومراقبته الادارية . فهي بحكم وظيفتها تلك مستقلة استقلالاً تاماً عن السلطة القضائية ، ولئن كانت القوانين المصرية جعلت لها سلطة قضائية في التحقيق ، فان هذا الحق لا يمس بأصل مبدأ استقلالها عن القضاء وعدم تبعيتها له أية تبعية ادارية في أداء شئون وظيفتها . ويترتب على استقلال النيابة عن القضاء وعلى ما خولها القانون من اختصاص ( أولا ) أن يكون لها الحرية التامة في بسط



آرائها لدى المحاكم في الدعوى العمومية بدون أن يكون للمحاكم حق في الحد من تلك الحرية الا ما يقضى به النظام وحقوق الدفاع ولا ينبو عن المنطق الدقيق ( ثانيا ) أنه ليس للقضاء على النيابة اية سلطة تبنيح لها لومها أو تعييبها مباشرة بسبب طريقة سيرها في أداء وظيفتها ، بل ان كان يرى عليها شبهة في هذا السبيل فليس له الا أن يتجه في ذلك الى النائب العمومي المشرف مباشرة على رجال النيابة العمومية أو الى وزير المحفانية وهو الرئيس الأعلى للنياية ، على أن يكون هذا التوجه بصفة سرية رعاية للحرمة الواجبة للنياية العامة .

( ١٩٣٢/٣/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٢ )

( ص ٤٩٢ )

٥٦ - ليس لمحكمة الجنايات أن ترمى النيابة في حكمها بأنها أسرفت في الاتهام وأنها أسرفت أيضا في حشد التهم وكي لها للمتهمين جزافا .

( ١٩٣٢/٥/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥١ )

( ص ٥٤٧ )

٥٧ - النيابة العامة شعبة من شعب السلطة القضائية ، خول الشارح أعضائها من بين ما خوله لهم سلطة التحقيق ومباشرة الدعوى العمومية ، وبين الأحكام الخاصة بالتحقيق بمعرفتها في الباب الرابع من الكتاب الأول من قانون الاجراءات الجنائية ، والتحقيق الذي يباشرونه انما يجرونه بمقتضى وظائفهم ، وهو عمل قضائي ، ولا يصح اعتبارهم في قيامهم في هذا العمل كالشهود بالمعنى الخاص المتعارف عليه ، وذلك لأن أساس قيامهم بهذه الأعمال ملحوظ فيه صفتهم كموظفين عموميين .

( ١٩٦١/١/٩ أحكام النقض س ١٢ ق ٧ ص ٥٨ )

٥٨ - رئاسة وزير العدل لأعضاء النيابة العامة رئاسة ادارية محضة لا يترتب عليها أي أثر قضائي .

( ١٩٦٥/١١/١٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦٦ ص ٨٦٥ )

### اختصاص النائب العام

٥٩ - النائب العام وحده هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية في مباشرة تحريك الدعوى الجنائية ومتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم نهائي ، وولايته في ذلك عامة تشتمل على سلطتي التحقيق والاتهام وتنبسط على اقليم الجمهورية برمته وعلى كافة ما يقع فيه من جرائم أيا كانت



وله بهذا الوصف وباعتباره الوكيل عن الجماعة أن يباشر اختصاصاته بنفسه أو أن يكل - فيما عدا الاختصاصات التي نيظت به على سبيل الانفراد - إلى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانونا معاونته مباشرتها بالنيابة عنه ، وأن يشرف على شئون النيابة العامة بما له من رئاسة مباشرة قضائية وإدارية على أعضائها الذين يكونون معه في الواقع جسما واحدا لا انفصام بين خلاياه .

( ١٩٦٥/١١/١٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦٦ ص ٨٦٥ )

٦٥ - القرار الصادر من وزير العدل بإنشاء نيابة المخدرات لم يأت بأى قيد يحدد من السلطات المخولة قانونا للنائب العام أو ينتقص من اختصاصه الشامل لكافة أنواع الجرائم ، وليس من شأنه سلب ولايته في مباشرة تحقيق أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات بنفسه أو بمن يندبه لذلك من باقى أعضاء النيابة على اختلاف درجاتهم ، خاصة أن تقييد ولاية أعضاء نيابة المخدرات بتلك الجرائم لا يقدح في أصالة اختصاص النائب العام بها ولا ينغى أنهم إنما يباشرون الدعوى باسمه ويستمدون سلطاتهم ومراكزهم القانونية منه بما ليس من شأنه أن يجعلهم بمعزل عن تبعيته أو يمتن عن رئاسته وإشرافه .

( ١٩٦٥/١١/١٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦٦ ص ٨٦٥ )

٦٦ - الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام - بأحاله الجناية إلى المحكمة الجزئية - لا يجوز إلا للنائب العام بنفسه أو طبقا للمادة ٣٦ من قانون نظام القضاء للمحامي العام في دائرة اختصاصه ، أو من وكيل خاص عنه .

( ١٩٥٣/١٢/١٥ أحكام النقض س ٥ ق ٥٧ ص ١٩ ، ٢/١٥/١٩٥٤ س ٥ ق ١١١ ص ٣٣٩ ، ١٩٥٤/٣/١ ق ١٢٨ ص ٣٨٧ )

### اختصاص المحامي العام

٦٧ - ان المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء حددت للمحامين العامين اختصاصا قضائيا يستند إلى أساس قانوني يجعل تصرفاتهم القضائية في تأمين من الطعن . فحول كل منهم في دائرة اختصاصه كافة الحقوق والاختصاصات القضائية التي للنائب العام ليصبح من سلطاته إلغاء أوامر الحفظ الصادرة من أعضاء النيابة والطعن بالاستئناف في الميعاد الطويل والطعن في قرارات غرفة الاتهام ، على ألا يمس ذلك ما للنائب العام من حق الإشراف باعتباره صاحب الدعوى العامة والقائم على شئونها ، كما يبين من



نص المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء والمادة ٨٠ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء والتي تنص على أن للنائب العام حق الرقابة والإشراف على جميع أعضاء النيابة .  
( ١٩٥٨/١١/١٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٣١ ص ٩٤٣ )

٦٣ - للمحامي العام بعد صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ في شأن نظام القضاء حق مباشرة الاختصاصات الذاتية المخولة للنائب العام في دائرة محكمة الاستئناف التي يعمل بها ، وتصرفه غير قابل للالغاء أو التعديل من النائب العام ، أما ما عدا هذه الاختصاصات الاستثنائية التي خص بها القانون النائب العام وحده ، كالأمر الصادر بإلا وجهه لأقامة الدعوى فيكون شأن المحامي العام في هذا النوع من الاختصاص شأن باقي أعضاء النيابة العامة يخضع لإشراف النائب العام وهو لا يتحقق الا اذا شمل الناحيتين القضائية والإدارية على السواء ، كما تفصح عنه نصوص القانون والمذكرة الإيضاحية لقانون نظام القضاء ، ومن ثم يكون قرار النائب العام بالغاء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة قرارا صحيحا منتجا لآثاره القانونية بالرغم من موافقة المحامي العام على أمر الحفظ .

( ١٩٥٨/١١/١٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٣١ ص ٩٤٣ )

٦٤ - قرار المحامي العام بالغاء أمر حفظ صدر من رئيس النيابة العمومية التابع له صحيح ، عملا بالمادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء .  
( ١٩٥٢/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٤٢ ص ١٠٥ )

٦٥ - للمحامي العام ما للنائب العام من حق استئناف الأحكام الصادرة في مواد الجنب في مدى ثلاثين يوما من وقت صدورها .  
( ١٩٥١/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٢٤ ص ٣٢١ )

٦٦ - الاستئناف الذي يرفعه رئيس النيابة بتوكيل من المحامي العام بعد انقضاء العشرة الأيام المحددة في القانون يكون صحيحا .  
( ١٩٥١/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٠٨ ص ٢٨٢ )

#### اختصاص أعضاء النيابة الكلية

٦٧ - قضاء النقض جرى على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع



بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها ، وهذا الاختصاص أساسه تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ، ولذا لم يجد المشرع حاجة الى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه .

( ١٩٧٧/٢/١٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٥٠ ص ٢٢٦ )

٦٨ - ان وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها ، وذلك بناء على تفويض من رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على هذا النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ولا يستطاع نفيه الا اذا كان هناك نهى صريح .

( ١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٧ ص ٦٧٣ ،  
١٩٦٩/٤/٢١ ق ١٠٦ ص ٥٠٩ )

٦٩ - لوكلاء النيابة الكلية اختصاص شامل في تحقيق جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي يتبعونها .

( ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤ )

٧٠ - استصدار اذن التفتيش من النيابة الكلية دون النيابة الجزئية لا يستوجب من المحكمة ردا خاصا ، مادام الاذن قد صدر صحيحا مطابقا للقانون .

( ١٩٦٢/١/٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٧ ص ٢٨ )

٧١ - اشارة رئيس النيابة باحالة طلب التفتيش الى وكيل النيابة الكلية بدلا من اصدار الاذن بنفسه انما هي احالة صحيحة مادام لرئيس النيابة أن يكلف وكلا من وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون معه بأى عمل من أعمال التحقيق ، كما له هو أن يقوم به ، وهو لا يلتزم ببيان المبرر الذي اقتضى احالة طلب التفتيش الى من أحاله اليه مادام ذلك يدخل في سلطته .

( ١٩٦١/١/٩ أحكام النقض س ١٢ ق ٦ ص ٥١ )

٧٢ - الدفع ببطلان التفتيش تأسيسا على أن وكيل النيابة الذي أصدر الامر به لم يكن مختصا ورد الحكم على هذا الدفع بأن وكيل النيابة



وقت اصدار أمر التفتيش كان قائما بعمل رئيس النيابة وتقريره صحة التفتيش لا يكون قد خالف القانون .

( ١٢/٤/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٧٢ ص ٥٠٩ )

٧٣ - ان وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها . واذن فالاذن الصادر من وكيل النيابة الكلية بتفتيش متهم ومنزله في دائرة النيابة الكلية يكون صحيحا صادرا ممن يملكه .

( ٢٨/١/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٠ ص ٤٧١ )

٧٤ - ان صدور اذن بالضبط والتفتيش من وكيل النيابة الكلية يصح تنفيذه في أية جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها وكيل النيابة الذي أصدر الاذن باعتباره مختصا بالتحقيق في الحوادث التي تقع في هذه الدائرة ، وذلك بناء على تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطاع نفيه الا بنهي صريح .

( ٢٥/٢/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٧٣ ص ٧٣٠ )

٧٥ - رئيس النيابة وكلاء النيابة الذين يعملون معه مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها ، الأول بناء على حقه الواضح في القانون والآخرين بناء على تفويضهم من رئيس النيابة أو ممن يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطاع نفيه الا بنص صريح ، واذن فان وكيل النيابة اذا أصدر اذنا في انتفتيش بناء على طلب مقدم باسم رئيس النيابة الذي يعمل معه هو لا يكون قد أخطأ .

( ١٩/٤/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٧٥ )

ص ٥٣٨ )

٧٦ - ان توجيه طلب التفتيش الى رئيس النيابة لا يمنع وكيل النيابة الذي يعمل معه من الفصل فيه واصدار الاذن بالتفتيش اذا رأى له محلا .

( ١٦/١٠/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٧٦ )

ص ٥١٦ )



### اختصاص مساعد النيابة

٧٧ - لمساعد النيابة حق إجراء التحقيق ، فله أن يصدر اذنا في التفتيش الذى ينتج دليلا فى الدعوى .  
( ١١/١٠/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٤٩ ص ٦٢١ )

### اختصاص معاون النيابة

٧٨ - للنيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها ، والتحقيق الذى يجريه له صفة التحقيق القضائى ولا يختلف من حيث اثره وقيمته عن التحقيق الذى يجريه غيره من أعضاء النيابة .  
( ١١/٥/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٦٤ ص ٦٩٦ )

٧٩ - لمعاون النيابة المنتدب للتحقيق تكليف ضابط المباحث ببعض الأعمال التى من خصائصه .  
( ١١/٥/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٦٤ ص ٦٩٦ )

٨٠ - أجاز انشراح بمقتضى المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية عند الضرورة تكليف معاون النيابة بتحقيق قضية بأكملها ، وهذا النذب يكفى فيه أن يتم شفويا عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا النذب الشفوى ما يفيد حصوله فى أوراق الدعوى .  
ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن معاون النيابة الذى أصدر الاذن بالتفتيش قد أثبت فى صدر الاذن أنه أصدره بناء على ندبه من رئيس النيابة ، فإن هذا الذى أثبتته يكفى لاثبات حصول النذب واعتبار اذن التفتيش صحيحا .  
( ٢٣/٢/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٦٩ ص ٢٨٤ )

٨١ - أجازت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء المعدل بقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها ، فجعلت لما يجريه معاون النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائى الذى يباشره سائر أعضاء النيابة فى حدود اختصاصهم ، وأزالت التفريق بين التحقيق الذى كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف فى أثره عما يقوم به غيره من زملائه . ومن ثم يكون له عملا بالمادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكلف أى مأمور من



مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه ، ويكون تكليف معاون النيابة المنتدب للتحقيق لضابط المباحث بتفتيش المطعون ضده صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .  
( ١٩٦٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٤٥ ص ٢١٦ )

٨٢ - ان الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٦ قد أجاز للنياية العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها ، ومفاده أن الشارع قد جعل لما يجريه معاونو النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره أعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم . والقول ببطلان التحقيق الذي أجراه معاون النيابة وما يستتبعه من الالتزام بإعادته ممن يملكه . فيه معنى متعذر بعد أن أصبح لكافة أعضاء النيابة على اختلاف درجاتهم سلطة التحقيق القضائي ، وبعد أن زال التفريق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة ، وتحقيق غيره من أعضائها . وبزوال هذا التفريق أصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه لوجود الوصف الذي أراده الشارع في التحقيق الذي عرض على محكمة الجنايات عند نظر الدعوى التي باشرت هي أيضا التحقيق النهائي الذي يتطلبه القانون .  
( ١٩٥٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ٩ ق ٢٣٩ ص ٩٨٦ )

٨٣ - معاون النيابة من مأموري الضبطية القضائية وندبه للتحقيق من وكيل النيابة الجزئية المختص صحيح في القانون .  
( ١٩٥٧/١/٢١ أحكام النقض س ٨ ق ١٥ ص ٥٢ )

٨٤ - معاون النيابة هو أحد أعضاء النيابة العمومية وهم جميعا من مأموري الضبط القضائي ، فاذا أجرى التحقيق في ذات اختصاصه المكاني فلا يمكن أن يظمن على محضره بالبطلان ، وكل ما يمكن أن يوجه الى هذا المحضر هو أنه لا يعتبر محضر تحقيق بالمعنى المعروف في القانون .  
( ١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ١٩٣ ص ٦٨٨ )

#### ندب أعضاء النيابة العامة

٨٥ - يؤخذ من نصوص المادتين ١٢٦ ، ١٢٨ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن القرار الذي يصدر بتعيين أعضاء النيابة - فيما عدا النائب العام - لا يتضمن تحديد محال اقامة كل منهم مما يفيد أن وكالتهم في الأصل عامة تبعا لو كالة النائب العام ، بما يجيز عند الضرورة استخدام أي



عضو منهم بأمر منه خارج نطاق الدائرة التي حددت لاقامته ، وأن القانون منح النائب العام - بالتطبيق لتلك القاعدة الأصولية - كامل الحق في نوب أحد أعضاء النيابة العامة ممن يعملون معه في أية نيابة ، سواء كانت متخصصة في نوع معين من الجرائم أم جزئية أو كلية أو بأحدى نيابات الاستئناف لتحقيق أية قضية أو إجراء أى عمل قضائي مما يدخل في ولايته ، ولو لم يكن داخلا بحسب التحديد النوعي أو الجغرافي في اختصاص ذلك العضو ، ومن ثم يكون النعي على قرار النائب العام الصادر بنوب وكيل نيابة المخدرات لتحقيق الوقائع المسندة الى الطاعن بتجاوزه الاختصاص المنوط لنيابة المخدرات المحدد بقرار وزير العدل الصادر بانسائها غير سديد .

( ١٥/١١/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦٦ ص ٨٦٥ )

٨٦ - نوب رئيس النيابة لأحد أعضاء النيابة في دائرته للقيام بعمل آخر بتلك الدائرة جائز عند الضرورة عملا بالمادة ١٢١ فقرة أخيرة من قانون السلطة القضائية ، وهذا النوب يكفي ثبوت حصوله في أوراق الدعوى .

( ٦/٤/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٧١ ص ٣٣٤ ، ٦/٤/١٩٧٢ س ٢٣ ق ١٩٨ ص ٨٨٤ )

٨٧ - لرئيس النيابة حق نوب عضو نيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة ، وهذا النوب يكفي فيه أن يتم شفاها بشرط أن يكون له ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى .

( ١١/٥/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٦٤ ص ٦٩٦ )

٨٨ - إحالة أعمال النيابة العسكرية على وكيل النيابة لا يسلبه اختصاصه بعمله الذي له أن يباشره دائما ما لم يمنع من ذلك منعا صريحا ولم يخص في أمر النوب الصادر إليه بأعمال النيابة العسكرية وحدها .

( ٢٢/٣/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٥٨ ص ٢٩٢ )

٨٩ - ان مرجع الأمر في الضرورة المنصوص عليها في المادة ٨٠ من قانون استقلال القضاء متروك الى تقدير رئيس النيابة حسبما يراه من مقتضيات العمل ، فإذا كان رئيس نيابة بنى سويف قد انتدب وكيل نيابة مركز بنى سويف لاصدار أمر التفتيش في جريمة وقعت بدائرة مركز ببا ، فان هذا النوب هو في حقيقته نوب جزئي يملكه رئيس النيابة .

( ٢٢/٢/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ١١٨ ص ٣٥٨ )



٩٠ - ان قرار النائب العام يندب أحد وكلائه المعينين باحدى النيابة الكلية او الجزئية للعمل فى نيابة أخرى فى فترة معينة من شأنه أن تخصص ولايته بدائرة النيابة التى ندب لها فى تلك الفترة ، فلا يكون له أن يباشر أعمال وظيفته فى دائرة النيابة المعين بها فى الأصل ، ما لم يكن قرار ندبه ينص على أن يقوم بأعمال النيابة التى ندب لها بالإضافة الى عمله الأصل .  
( ١٩٥٣/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٥ ق ١٧ ص ٤٩ )

### الاختصاص المكاني

٩١ - قرار وزير العدل بإنشاء نيابة جزئية ومحكمة جزئية لجرائم الآداب بمدينة الاسكندرية يختصان - ضمن ما يختصان - بما يقع بدائرة محافظة الاسكندرية من جرائم البغاء والقوادة المنصوص عليها فى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ هو قرار تنظيمي لم يسلب النيابة بالمحاكم العادية اختصاصها العام .  
( ١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١ ص ١ )

٩٢ - يشمل الاختصاص المكاني لوكلاء نيابة مخدرات القاهرة التحقيق والتصرف فى اجنبايات والجنح المتعلقة بالمواد المخدرة فى دائرة محافظة القاهرة ، وقسمى أول وثانى جيزة وفقا لقرار وزير العدل الصادر فى ١٩٥٨/٢/٢٨ بإنشاء نيابة مخدرات القاهرة .  
( ١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١٨ ص ١١١٠ )

٩٣ - من المقرر فى صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص فى اجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الاجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة ، فان هذه الاجراءات منه او ممن يندبه لها تكون صحيحة لا بطلان فيها .  
( ١٩٦٤/٤/٦ أحكام النقض س ١٥ ق ٤٧ ص ٢٣٧ )

٩٤ - وكيل النيابة الذى وقع الحادث فى دائرة اختصاصه متى كان قد أجرى التحقيق فيه من بادية الامر فى مقر عمله الذى يباشر اختصاصه فيه ، ثم اوجب عليه استكمال أن ينتقل الى مكان آخر فى بلد آخر ، فان هذا الانتقال من حقه بصفته مباشرة لسلطة التحقيق مهيمنا على مصلحته .  
( ١٩٦٠/٢/٩ أحكام النقض س ١١ ق ٣٢ ص ١٥٨ )



٩٥ - العبرة في الاختصاص المكاني لوكيل النيابة مصدر الاذن انما تكون بحقيقة الواقع وان تراخى صدوره الى وقت المحاكمة .  
( ١٩٦١/٣/٢٨ أحكام النقض س ١٢ ق ٧١ ص ٢٢٧ )

٩٦ - ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش .  
( ١٩٦١/٣/٢٨ أحكام النقض س ١٢ ق ٧١ ص ٣٧٧ )

٩٧ - للنياية العامة التي وقع في دائرة اختصاصها استعمال العقد المزور أن تبأشر تحقيقه ، فإذا ما ثبت من التحقيق أن التزوير وقع في اختصاص آخر ، فهذا لا يغير من الأمر شيئاً .  
( ١٩٤٧/١١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٢٦ ص ٤٠٤ )

### أثر مباشرة النيابة العامة للتحقيق

٩٨ - متى كانت النيابة العامة قد تولت أمر تحقيق القضية بنفسها ، فلا يجوز لأحد من رجال الضبط القضائي أن يجرى فيها عملاً من أعمال التحقيق إلا بأمر منها والا كان عمله باطلاً ، ومن ثم فإذا أجرى الضابط التفتيش بدون أمر من النيابة العامة وفي الوقت الذي كانت تبأشر التحقيق في الحادث فإن التفتيش يكون باطلاً .  
( ١٩٥٧/٤/٢ أحكام النقض س ٨ ق ٩١ ص ٣٤٥ )

### مادة ٣

لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفوية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨٥ و ٢٧٤ و ٢٧٧ و ٢٧٩ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات ، وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون .

ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمتركبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : يعلق القانون تارة رفع الدعوى الجنائية على شكوى من المجنى



عليه في الجرائم التي تمس مصلحته أكثر مما تمس مصلحة المصلحة ..... ولا يقبل بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المجني عليه بالجريمة وبمتركبها ، إذ يفترض في هذه الحالة أنه تنازل عن حقه في الشكوى .

### الإحكام

#### لا يشترط في الشكوى إجراء خاص

٩٩ - لا يشترط في الشكوى المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون قد تلاها تحقيق مفتوح أو حتى جمبع استدلالات من مأموري الضبط القضائي .  
( ١٩٥٦/٢/٦ أحكام النقض س ٧ ق ٤٧ ص ١٢٨ )

#### الادعاء المباشر والشكوى

١٠٠ - من المقرر أن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى .  
( ١٩٧٦/١/٢٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٦ ص ١٣٤ )

١٠٠ مكرر - من المقرر أن اشتراط تقديم الشكوى من المجني عليه أو من وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها ، هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعي بالحقوق المدنية أو من ينوب عنه بأي صورة من الصور في حدود القواعد العامة في أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة خلال الثلاثة أشهر التالية ليوم علمه بالجريمة وبمتركبها فإذا كان المجني عليه قد تقدم بشكوى عن الواقعة خلال الثلاثة أشهر المتقدم بيانها إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي وتراخي تحقيقها أو التصرف فيها إلى ما بعد فوات هذه المدة فيجوز في هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق الادعاء المباشر لأنه يكون قد حفظ حقه من السقوط بتقديمه الشكوى في الميعاد وأبان عن رغبته في السير فيها فضلاً عن أنه لا يصح أن يتحمل مقبة إهمال جهة التحقيق أو تباطؤها .

( ١٩٧٩/١/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٣ ص ١٣٠ )

١٠١ - اشتراط تقديم الشكوى من المجني عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العمومية في استعمال الدعوى الجنائية ، لا على ما للمدعي بالحقوق المدنية من حق إقامة الدعوى مباشرة قبل التهم ، إذ له



أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة - ولو بدون شكوى سابقة - في خلال الأشهر الثلاثة التي نص عليها القانون ، لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

( ١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٣١ ص ٥٥٢ ،  
١٩٥٦/٢/٦ س ٧ ق ٤٧ ص ١٢٨ )

١٠١ مكرر - من المستقر عليه فقها وقضاء أن للمجنى عليه الذي يدعى بحقوق مدنية حق إقامة الدعوى المباشرة قبل المتهم ولو بدون شكوى سابقة لأن الادعاء المباشر في خلال الثلاثة أشهر المنصوص عليها في المادة الثالثة سالفة الذكر هو بمثابة شكوى ، فله أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة ولو بدون شكوى سابقة خلال الأشهر الثلاثة التي نص عليها القانون .  
( ١٩٧٩/٣/١٢ أحكام النقض س ٣٠ ق ٧٠ ص ٣٣٨ )

١٠٢ - اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعي بالحقوق المدنية أو من ينوب عنه بأي صورة من الصور في حدود القواعد العامة من أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة .

( ١٩٦٥/٦/٢١ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٠ ص ٦١١ )

١٠٣ - متى قدم الزوج شكواه - في جريمة الزنا - فلان الدعوى تكون ككل دعوى تجرى فيها جميع الأحكام المقررة للتحقيق الابتدائي وتسرى عليها اجراءات المحاكمة ، ولا يجوز تحريكها ومباشرتها أمام المحاكم من صاحب الشكوى الا اذا كان مدعيا بحق مدني .

( ١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القسواعد القانونية ج ٥ ق ٣٥٩ )

( ص ٤٧١ )

#### حالات الشكوى في جرائم محصورة : قواعد عامة

١٠٤ - من المقرر أن القيد الوارد على حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية انبا هو استثناء ، فينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره في أضيق نطاق على الجريمة التي خصها القسانون بضرورة تقديم الشكوى دون سواها ولو كانت مرتبطة بها .

( ١٩٧٦/١/٢٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٩ ص ١٣٤ ، ١/٦/٨ )

( ١٩٧٠ س ٢١ ق ٢٠٠ ص ٨٤٨ )



١٠٥ - قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة الى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة والتي لا تلزم فيها الشكوى .

( ١٩٥٩/١٢/٨ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٠٤ ص ٩٩٢ )

## حود حالات الشكوى

### ١ - النفقة

١٠٦ - جريمة امتناع المحكوم عليه بنفقة عن الدفع رغم قدرته عليه لمدة ثلاثة أشهر بعد التنبيه عليه بذلك المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ عقوبات ، لا تجوز إقامة الدعوى الجنائية عنها الا بعد استنفاد الاجراءات الواردة في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وفقا للمادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ . تعلق هذا الشرط بصحة تحريك الدعوى الجنائية يوجب على المحكمة أن تعرض له من تلقاء نفسها ، اغفال الحكم ذلك قولاً بأن للمدعية بالحقوق المدنية الخيار بين قضاء الأحوال الشخصية وبين القضاء الجنائي خطأ في تطبيق القانون .

( ١٩٧٣/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٠ ص ١١٢٠ )

### ٢ - السرقة

١٠٧ - ان المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تضح قيда على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفا على طلب المجنى عليه ، كما تضح حدا لتنفيذها الحكم النهائي على الجاني بتحويل المجنى عليه . وقف تنفيذ الحكم في أى وقت يشاء ، وإذ كانت الغاية من كل من هذا الحد . وذلك القيد الواردين في باب السرقة هي الحفاظ على الأواصر العائلية التي تربط بين المجنى عليه والجاني ، فلزم أن ينسبط أثرهما الى جريمة التبديد لوقوعها كالسرقة اضرازا بمال من ورد ذكرهم بذلك النص .

( ١٩٧٤/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢٧ ص ٥٩٦ )

١٠٨ - تضح المادة ٣١٢ عقوبات قيда على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية بجعله متوقفا على شكوى المجنى عليه ، وإذ كان هذا القيد الوارد في باب السرقة علته المحافظة على كيان الأسرة فإنه يكون من الواجب أن يمتد أثره الى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه



من الحصول على الماء بغير حق كجرائم النصب وخيانة الأمانة من غير اسراف في التوسع ، فاذا كانت الزوجة الشاكية قد نسبت الى زوجها التهم تبديد منقولاتها وملابسها ثم تنازلت عند نظر الدعوى وقبل الفصل فيها نهائيا عن شكواها التي تتمثل في الدعوى التي رفعتها ضده بالطريق المباشر فإنه عملا بنص المادة ٣١٢ سالمة الذكر يتعين أن يقضى ببرائته من التهمة .

( ١٩٥٨/١١/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٢١٩ ص ٨٩١ )

### ٣ - الزنا

١٠٩ - إذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع ، فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى بمقتضى المادة ٣٧٠ عقوبات ، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد وهو شكوى الزوج الا في حالة تمام جريمة الزنا .

( ١٩٧٨/١٢/٣١ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٠٤ ص ٩٨٦ ، ١٩٦١/٢/١٣ س ١٢ ق ٢٣ ص ٢٠٦ ، ١٩٤٩/١٠/١٨ س ١ ق ١ ص ١ )

١٠٩ مكرر - من المقرر أن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه. تتحقق ولو عينت الجريمة التي كان الدخول الى المنزل بقصد ارتكابها ، فاذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ذلك أن القانون لم يشترط هذا القيد الا في حالة تمام الزنا .

( ١٩٧٩/٦/٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٣٤ ص ٦٣٠ )

١١٠ - المحكمة التي تفيهاها الشارع من غل يد النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية في جريمة الزنا - وهي الحفاظ على مصلحة العائلة وسمعتها - لا تقوم اذا ما وضع للمحكمة من عناصر الدعوى أن ارتكاب المنكر مع الزوجة كان يعلم زوجها ورضاه مما يسقط حقه فيما فرضه الشارع لحمايته وعائلته .

( ١٩٦٥/٢/١٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٢٨ ص ١٢٤ )

١١١ - ان المادتين ٢٧٣ ، ٢٧٧ عقوبات اذ قالتا عن المحاكمة في جريمة الزنا بأنها لا تكون الا بناء على دعوى الزوج لم تقصد بكلمة دعوى



الى أكثر من مجرد شكوى الزوج أو طلبة رفع الدعوى .  
( ١٩/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩ ص ٤٧١ )

١١٢ - اذا كان المتهم قد دخل المسكن بقصد الزنا صح اثبات هذا القصد منه دائما مادام لم ينفذ بالفعل ، أما اذا كان قد نفذ وتمت جريمة الزنا ، فان القانون لا يبيح للقاضي أن يتعرض لبحث هذه الجريمة ويخوض في عناصرها الا عند قيام بلاغ من الزوج عنها .  
( ١٩٣٩/١١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٦ ص ٨ ، ١٧/٤/١٩٣٩ ج ٤ ق ٣٧٨ ص ٥٣٤ )

١١٣ - ان التبليغ عن جريمة الزنا انما تكون من الزوج ، أى أنه لا بد أن تكون الزوجية قائمة وقت التبليغ . فاذا كان الزوج قد بادر وطلق زوجته قبل التبليغ امتنع قطعاً بمقتضى العبارة الأولى من المادة ٢٣٥ عقوبات أن يبلغ عنها .  
( ١٩٣٣/٣/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٩٧ ص ١٤٨ )

١١٤ - ان جريمة دخول منزل المنصوص عليها فى المادة ٣٢٤ عقوبات من أركانها ثبوت القصد من البقاء فى المنزل بعد دخوله . فاذا كان القصد قد تعين وهو الزنا فطلب الزوج الذى طلق زوجته معاقبة الشريك باعتباره مرتكباً لجريمة المادة ٣٢٤ عقوبات أو طلب النيابة ذلك لا بد متناول مسألة الزنا ولو جملة . واذا كانت الزوجة قد امتنع أن ترفع عليها دعوى الزنا بسبب التطليق ، فمن غير المقبول أن تنار هذه الدعوى بطريقة أخرى فى وجه الشريك وحده ، بل الأشكل بالقانون وحكمة التشريع أن يقال ان عدم التجزئة الذى يقضى بعدم امكان رفع دعوى الزنا على الشريك مادام رفعها على الزوجة قد استحال يستفيد الشريك من نتائجه اللازمة ، فلا يعاقب حتى على جريمة الدخول فى المنزل مادام أحد أركانها هو قصد الاجرام ، ومادام الاجرام هنا متمين أنه الزنا .  
( ١٩٣٣/٣/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٩٧ ص ١٤٨ )

#### صور لا حاجة فيها لشكوى

١١٥ - لا يتوقف رفع الدعوى الجنائية فى جريمة البلاغ الكاذب على شكوى .  
( ١٩٧٨/٦/١١ أحكام النقض ص ٢٩ ق ١١٢ ص ٥٨٧ ، ١٩٧٠/٦/٨ ص ٢٠٠ ق ٨٤٨ )



١١٦ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ليست من الجرائم التي حصرتها الشارع ويتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على شكوى من المجنى عليه .

( ١٩٧٦/٤/٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٤ ص ٢٩٢ )

١١٧ - لا تدخل جريمة التبديد في عداد الجرائم المشار إليها في المادتين الثالثة والتاسعة من قانون الإجراءات الجنائية التي لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بناء على إذن أو شكوى من المجنى عليه ، ولم يرد في القانون نص يوجب في شأنها ذلك .

( ١٩٧٣/١/٧ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢ ص ٤٧ )

١١٨ - لم يقيد القانون حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة الى جريمة التبديد حتى ولو دفع أمامها بصدمة جواز الإثبات بالبيئة فيها ، بل إن الدفع يقيد محكمة الموضوع فقط في اثبات تلك الجريمة .

( ١٩٧٠/٢/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٦٧ ص ٢٧٢ )

١١٩ - جريمة خيانة الأمانة ليست من بين الجرائم التي يستلزم القانون صدور شكوى من المجنى عليه ، ومن ثم فلا تثريب على المدعى بالحقوق المدني إذا هو قام بتحريكها ينسأ على تكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجلسات وفقاً لنص المادة ٢٣٢ إجراءات .

( ١٩٦٧/١١/٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٦ ص ١٠٩٢ )

١٢٠ - الأصل أن قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة الى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بهما والتي لا تلزم فيها شكوى . ولما كانت جريمة الاعتداء على ممارسة الدعاية وإدارة محل لها - اللتان رفعت بهما الدعوى الجنائية ودين الطاعنان بهما - مستقتلتين في أركانها وكافة عناصرها القانونية عن جريمة الزنا ، فلا ضير على النيابة العامة أن هي باشرت حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية عنهما ورفعتها تحقيقاً لرسالتها . ولا يصح النفي على الحكم بقبوله الدعوى الجنائية والفصل فيها بغير بحث جريمة الزنا - التي لم تكن



موضع بحث أمام المحكمة - لاستقلال الأوصاف القانونية للأفعال التي  
أقيمت بها الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة .  
( ١٢٤ / ٢ / ١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٢٨ ص ١٢٤ )

### الر تقديم الشكوى

١٢١ - متى كان الزوج قد أبلغ عن الزنا والزوجية قائمة ، فتطبيقه  
زوجته بعد ذلك لا يسقط الدعوى ولا يحول دون الحكم على الزوجة .  
( ١٩٤٩ / ٢ / ٢ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٣٣  
ص ٧٨٧ )

### بيان الشكوى في الحكم

١٢٢ - يلزم قانونا طبقا للمادة ١/٣ من قانون الاجراءات الجنائية  
صدور شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص لامكان رفع الدعوى الجنائية  
في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٧ عقوبات ، وهذا البيان  
من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك  
الدعوى الجنائية . ولا يغني عن النص عليه بالحكم ما تبين من أن الزوج قد  
تقدم الى مأمور القسم بالشكوى عن جريمة الزنا وأصر على رفع الدعوى  
الجنائية عنها في تحقيق النيابة .

( ١٩٥٩ / ١٢ / ٨ ) أحكام النقض س ١٠ ق ٢٠٤ ص ٩٩٢ )

### بمدة المدّة

١٢٣ - من المقرر أن علم المجنى عليه بالجريمة وبمركبها يعتبر من  
الوقائع التي رتب عليها المادة ٢/٣ من قانون الاجراءات الجنائية أثرا  
قانونيا لا يصح معه افتراض هذا العلم .  
( ١٩٧٤ / ٢ / ١٢ ) أحكام النقض س ٢٥ ق ٦٠ ص ٢٧١ )

١٢٤ - علم المجنى عليه بالجريمة ومركبها الذي يبدأ منه مدة  
الثلاثة أشهر والتي يترتب على مضيها عدم قبول الشكوى يجب أن يكون  
علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا ، فلا يجري الميعاد في حق المجنى عليه الا  
من اليوم الذي ثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني .  
( ١٩٧٦ / ٢ / ٢٩ ) أحكام النقض س ٢٩ ق ٧٩ ص ٣٦٩ )

١٢٥ - مفاد ما ورد بالفقرة الثانية من المادة ٣ من قانون



الاجراءات الجنائية أن مدة الثلاثة أشهر المنصوص عليها فيها بالنسبة للمادتين ٣٠٢ و ٣٠٣ عقوبات إنما تبدأ من تاريخ علم المجنى عليه بالجريمة وبمتركبها ، وليس من تاريخ التصرف في الشكوى موضوع الجريمة .  
( ١٩٧٥/٢/٢٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ٤٠ ص ١٧٩ ، ٥/٢ / ١٩٧١ س ٢٢ ق ٩٤ ص ٢٨٤ )

١٢٦ - جريمة الزنا الأصل فيها أن تكون وقتية لأن الركن المادي لتكون لها وهو الوطء فعل مؤقت ، على أنها قد تكون متتابعة الأفعال ، كما إذا ارتبط الزوج امرأة أجنبية يزني بها أو ارتبط أجنبي الزوجة لغرض الزنا ، وحينئذ تكون أفعال الزنا المتتابعة في رباط زمني متصل جريمة واحدة في نظر الشارع كما هو المستفاد من نص المادة ٢١٨ اجراءات اعتبارا بأنها وإن نفذت بأفعال متلاحقة كل منها يصفى عليه في القانون وصف الجريمة ، إلا أنه وقد انتظمتها وحدة المشروع الإجرامي ووحدة الجاني والحق المعتدى عليه كانت جريمة واحدة . ولما كان القسطنون قد أجرى ميعاد السقوط من تاريخ العلم بالجريمة فإن مدة الثلاثة الأشهر تسرى حتما من يوم العلم بمبدأ العلاقة الآتمة لا من يوم انتهاء أفعال التتابع ، اذ لا يصح الخلط بين يده سريان التقادم الذي يحتسب من انتهاء النشاط الإجرامي وبين يده ميعاد سقوط الحق في الشكوى الذي يترد الى العلم بوقوع الفعل المؤثم ، لأن مدة السقوط أجراها الشارع في نصوصه بعامة من وقت قيام موجب الشكوى ، بصرف النظر عن تناسع الأفعال الجنائية . ولا شك في أن علم المجنى عليه بالعلاقة الآتمة من بدايتها يوفر له العلم الكافي بالجريمة وبمتركبها ويتيح له فرصة الالتجاء الى القضاء ، ولا يضيف اضطراد العلاقة الى علمه اليقيني جديدا ولا يتوقف حقه في الشكوى على ارادة الجاني في اضطراد تلك العلاقة . والقول بغير ذلك يخالف قصد المشرع الذي جعل من مضي ثلاثة أشهر من تاريخ العلم بالجريمة وبمتركبها قرينة قانونية لا تقبل اثبات العكس على التنازل لما قدره من أن سكوت المجنى عليه طوال هذه المدة يعد بمثابة النزول عن الشكوى ، حتى لا يتخذ من حق الشكوى اذا استمر أو تأبد سلاحا للتهديد أو الابتزاز أو النكاية .  
( ١٩٦٧/٢/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٥٢ ص ٢٧٠ )

#### حساب المدة

١٢٧ - الأصل سريان قانون الاجراءات الجنائية على الدعوى المدنية وعدم وجود نص في هذا القانون يستتبع الرجوع الى أحكام قانون المرافعات ، وأعمال المادة ١٥ منه توجب عدم احتساب يوم العلم بوقوع



جريمة القذف ومرتكبها ضمن الميعاد المقرر لتقديم الشكوى اللازمة لتحريكها .

( ١٩٧٦/١/٢٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٦ ص ٣٤ )

### قرينة التنازل

١٢٨ - ان الشارع قد جعل من مضي الأجل المنصوص عليه في المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية قرينة قانونية لا تقبل اثبات العكس على التنازل لما قدره من أن سكوت المجنى عليه هذه المدة يعد بمثابة نزول عن الحق في الشكوى لأسباب رآها ، حتى لا يتخذ من حق الشكوى اذا استمر أو تأبد سلاحا للتهديد والابتزاز والتكايه ، ومن ثم فان تقديم الشكوى خلال الأجل الذي حدده القانون انما ينفي قرينة التنازل ويحفظ لهذا الاجراء أثره القانوني ولو تراخت النية العامة في تحريك الدعوى الجنائية الى ما بعد فوات هذا الميعاد .

( ١٩٧٤/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٧٣ ص ٨٠٨ ،

١٩٧٠/٣/٦ س ٢١ ق ١٢١ ص ٥٥٢ )

### مادة ٤

اذا تعدد المجنى عليهم يكفي أن تقدم الشكوى من أحدهم .  
وإذا تعدد المتهمون وكانت الشكوى مقدمة ضد أحدهم ، تعتبر أنها مقدمة ضد الباقين .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية « اذا كان المجنى عليهم أكثر من واحد فلا يشترط أن يقدم كل منهم شكوى ، بل يكفي أن تقدم من أحدهم ، أما اذا تعدد المتهمون ولم تقدم الشكوى الا ضد واحد منهم فتعتبر أنها مقدمة ضد الباقين مما يسمح للنيابة العمومية باتخاذ الاجراءات في الدعوى ضد الجميع . والمقصود بالمتهمين هنا من يستلزم القانون وجوب تقديم الشكوى ضدهم لتحريك الدعوى » .

### مادة ٥

اذا كان المجنى عليه في الجريمة لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة ، او كان مصابا بعاقة في عقله ، تقدم الشكوى ممن له الولاية عليه .  
وإذا كانت الجريمة واقعة على المال تقبل الشكوى من الوصي أو القيم ، وتبعب في هاتين الحالتين جميع الأحكام التقهمة الخاصة بالشكوى .

- لا مقابل لها في القانون السابق .



## مادة ٦

إذا تمارست مصلحة المجنى عليه مع مصلحة من يمثلها أو لم يكن له من يمثلها تقوم النيابة العامة مقامه •  
- لا مقابل لها في القانون السابق •

## مادة ٧

ينقضى الحق في الشكوى بموت المجنى عليه •  
وإذا حدثت الوفاة بعد تقديم الشكوى فلا تؤثر على سير الدعوى •  
- لا مقابل لها في القانون السابق •

## مادة ٨

لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها إلا بناء على طلب كتابي من وزير العدل في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٨١ و ١٨٢ من قانون العقوبات ، وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون •

- لا مقابل لها في القانون السابق •  
- المذكرة الإيضاحية « ويتوقف على ذلك أن النيابة الصومية لا تملك اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق في الجرائم التي يتوقف رفع الدعوى فيها على طلب إلا إذا قدم الطلب ، كما أنها لا تملك اتخاذ أي إجراء ضد المتهم بدون إذن سابق إذا كان رفع الدعوى متوقفا على هذا الإذن » •

- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ « حذفت عبارة أن الطلب لا يجوز الرجوع فيه بعد صدوره لأن اللجنة رأت أنه ملزم أن رفع الدعوى يتوقف على طلب الوزير فوجب أن يكون له حق الرجوع فيه بعد تقديمه كما هي المساعدة في الجرائم التي يتوقف رفعها على طلب من أحد الأفراد » •

## الأحكام

### الطلب في جرائم محددة

١٢٩ - لا يصح الاعتداد بالتعليمات في مقام تطبيق القانون •  
( ١٩٦٧/١١/٢٠ أحكام النقض ص ١٨ ق ٢٣٢ ص ١١١٣ •  
١٩٦٥/١٠/٤ ص ١٦ ق ١٢٦ ص ٦٥٧ )

١٣٠ - الأصل هو أن قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي ينبغي علم التوسع في تفسيره وتقصيره على أضيق



نطاق سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم طلب بتحريك الدعوى الجنائية عنهما أو بالنسبة الى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا يلزم فيها الطلب . ولما كانت جريمة الاختلاس التي دين الطاعن بها مستقلة في ركنها المادي عن جريمة بيع الطوابيع المستعملة التي اتهم بها فلا ضير على النيابة العامة ان هي باشرت حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية عنها تحقيقا لرسالتها .

( ١٩٦٤/١/٣٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٤٩ ص ٧٥٤ )

### حالات الطلب

١٣١ - ان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن الاجراء المنصوص عليه في المادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد هو في حقيقته طلب ، ويتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره من الجهة المختصة . وإغفال النص في الحكم على صدور هذا الطلب يبطله ، ولا يفنى عن ذلك ثبوت صدور هذا الطلب بالفعل .

( ١٩٧٧/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٠٨ ص ٥٠٦ )

١٣٢ - استقر قضاء محكمة النقض على أن الخطاب في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ موجه من الشارع الى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والاذن إنما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد الا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ولا ينصرف الخطاب الى غيرها من جهات الاستدلال ، ومنها مصلحة الجمارك المكلفة أصلا من الشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ والمنوط بها من بعد توجيه الطلب الى النيابة العامة بالبدء في اجراءات الدعوى الجنائية ، وهي لا تبدأ الا بما تتخذه هذه من أعمال التحقيق في سبيل تسييرها تعقبا لمرتكبي الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب .

( ١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٦ ص ١٣٥٦ ، ١٩٦٨/١١/٤ س ١٩ ق ١٧٨ ص ٨٩٩ ، ١٩٦٨/٤/٨ ق ٧٥ ص ٣٩٨ ، ١٩٦٧/١٠/٣٠ س ١٨ ق ٢١٣ ص ١٠٤٣ في شأن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الخاص باصدار قانون الجمارك )



١٣٣ - الاجراء المنصوص عليه في المادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك ، والمادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد هو في حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى .  
( ١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٧ ص ٥٦٥ ،  
١٩٦٧/٣/٧ س ١٨ ق ٦٨ ص ٣٣٤ )

١٣٤ - من المقرر أن طلب مصلحة الضرائب لازم قانونا لامكان رفع الدعوى الجنائية عن تهمة بيع طوابع الدفعة المستعملة والا كانت غير مقبولة .  
( ١٩٦٤/١١/٣٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٤٩ ص ٧٥٤ )

#### الصفة في تقديم الطلب

١٣٥ - نص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ صريح في اسباغ حق طلب رفع الدعوى العمومية على مصلحة الضرائب بوصف كونها المصلحة ذات الشأن وجاء النص خلوا في خصوص الحق في طلب رفع الدعوى العمومية من تعيين موظف بعينه .  
( ١٩٥٦/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٧ ق ٣٠١ ص ١٠٩٠ )

١٣٦ - ان انتهت صفة مصدر الطلب وقعت الاجراءات باطلة بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام لاتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة .  
( ١٩٧٠/١٢/١٣ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩٠ ص ١١٩٥ )

#### اجراءات الطلب

١٣٧ - يشترط الشارع لرفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراءات في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ أن يقدم طلب وأن يكون الطلب ثابتا بالكتابة التي لا تستلزم شكلا معيناً سوى صدورها من الشخص المختص وهو وزير الحزانة أو من ينيبه لذلك ، كما أن الشارع لم يرسم طريقا لتقديم الطلب ، فمتى صدر الطلب ممن يملكه قانونا حق للنيابة العامة اتخاذ الاجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها -  
( ١٩٧٠/٤/١٣ أحكام النقض س ٢١ ق ١٤١ ص ٥٩٣ )



١٣٨ - ان ولاية مدير عام مصلحة الجمارك - بنص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي والذي حل محله القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - فيما يتعلق بطلب اتخاذ الاجراء في الدعوى الجنائية أو رفعها ولاية عامة باعتباره هو وحده الاصيل ومن عداه ممن ينبغيهم وكلاء عنه في الطلب ، وأن عموم ولايته هذه تجيز له عموم تفويضه لغيره فيما له من حق الطلب ، أما الطلب نفسه فالشأن فيه كالشأن في الاذن أو الشكوى يجب أن يكون في كل قضية على حدة ، والقول بغير ذلك يؤدي الى التسوية بين الانابة والطلب وهو ممتنع ، كما أنه لا وجه لقياس الانابة المنصوص عليها في المادة الرابعة سالفة البيان على النذب في حكم قانون الاجراءات لاختلاف النصوص التي تحكم موضوع كل منهما مما يقتضى المغايرة بينهما في الحكم .

( الهيئة العامة للمواد الجزائية ١٩٦٦/١/١٧ أحكام النقض  
س ١٧ ق ١ ص ٤١٥ )

١٣٩ - أوضح الشارع بما أورده في المذكرة الايضاحية لمشروع الحكومة عن قانون الاجراءات الجنائية عن قصده من تقييد حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية على صور ثلاث ، الشكوى وقصد بها حماية صالح المجنى عليه الشخصي ، والطلب وهو يصدر من هيئة عامة بقصد حمايتها سواء بصفتها مجنيا عليها أو بصفتها أمانة على مصالح الدولة العليا ، والاذن وقد أريد به شخص معين ينتسب الى إحدى الهيئات التي قد يكون في رفع الدعوى عليه مساس بما لها من استقلال . كما أن الطلب ينصرف الى الجريمة ذاتها فينطوى على نصريح باتخاذ اجراءات التحقيق أو رفع الدعوى عنها دون اعتبار لمرتكبها ، أما مباشرة الاجراءات قبل شخص معين واسناد انتهمة اليه ورفع الدعوى عليه فهي اجراءات تالية ولا اتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة . ويترتب تفريرا على ما تقدم أن تحديد شخص المتهم بيان جوهري في الاذن ، أما الطلب فإنه يكفي لصحته اشتماله على البيانات التي تعدد الجريمة ذاتها التي صدر من أجلها تحديدا كافيا دون اعتبار لشخص من يسفر التحقيق عن اسنادها اليه ورفع الدعوى عنها قبله .  
( ١٩٦٥/١٠/٢٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٤١ ص ٧٤٣ )

١٤٠ - الدفع بسقوط الدعوى العمومية - في جريمة الامتناع عن الوفاء برسم الدفعة لعدم تقديم مصلحة الضرائب الشكوى للنيابة في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ علمها بها على غير أساس .  
( ١٩٥٤/٤/١٣ أحكام النقض س ٥ ق ٧٥ ص ٥١٧ )



### اثر تقديم الطلب

١٤١ - متى صدر الطلب ممن يملكه قانونا في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد حق للنيابة العامة اتخاذ الاجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها وصحت الاجراءات بالنسبة الى كافة ما قد تتصف به من اوصاف قانونية يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنه من أى جهة كانت . والقول بغير ذلك يؤدي الى زوال القيد وبقائه معا مع وروده على كل واحد دائر مع الأوصاف القانونية المختلفة للواقعة عينها ، وهو ما لا مساغ له مع وحدة النظام القانوني الذي جمّع شتات القوانين المالية بما تتضمنه من توقف الدعوى الجنائية على طلب ، اذ ان الطلب في هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعا أنها جرائم مالية تمس ائتمان الدولة ولا تتعلق بأشخاص مرتكبيها ، وبالتالي فان الطلب في أى جريمة منها يشمل الواقعة بجميع أوصافها وكيفها القانونية الممكنة كما ينبسط على ما يرتبط بها اجرايا من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشفتم عرضا أثناء التحقيق ، وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للارتباط مادام ما يجرى تحقيقه من الوقائع داخلا في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده . أما القول بأن الطلب يجب أن يكون مقصورا على الوقائع المحددة التي كانت معلومة وقت صدوره دون ما يكشف عنها التحقيق عرضا فتخصيص بغير مخصص والزام بما لا يلزم والقول بغير ذلك يؤدي الى توقف الدعوى الجنائية حالا بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى طلبا آخر ، الأمر الذي تتأذى منه العدالة الجنائية حتما خصوصا اذا ترادفت الوقائع مكونة حلقات متشابكة في مشروع جنائي واحد .

( ١٩٧٨/٤/٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٦٧ ص ٣٥٣ )

١٤٢ - أثر الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة العامة رجوعا الى حكم الأصل في الاطلاق . وصدور الطلب ممن يملكه قانونا في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد يخول النيابة العامة اتخاذ الاجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها وتصح الاجراءات بالنسبة الى كافة ما قد تتصف به من اوصاف قانونية وما يرتبط بها اجرايا من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشفتم عرضا أثناء التحقيق ، وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للارتباط مادام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلا في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده .

( ١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٧ ص ٥٦٥ ،

١٩٦٧/٣/٧ س ١٨ ق ٦٨ ص ٣٣٤ )



١٤٣ - أحوال الطلب هي من القيود التي ترد على حق النيابة العامة استثناء من الأصل المقرر مما يتعين الأخذ في تفسيره بالتضييق ، وإن أثر الطلب هو رفع القيود عن النيابة رجوعا الى حكم الأصل في الاطلاق ، ولا ينصرف فيه الخطاب الى غير النيابة العامة من جهات الاستدلال .  
( ١٠/١٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٤ ص ١٢٠١ ،  
٢/٦/١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٥٨ ص ٧٨٧ ، ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٦ ص ١٤٨ )

#### أثر علم تقديم الطلب

١٤٤ - إذا رفعت الدعوى الجنائية قبل صدور طلب من الجهة التي ناطها القانون به وقع ذلك الاجراء باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام المصم لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية وبسبب اتصال المحكمة بالواقعة وتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها .  
( ١٤/٢/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٥ ص ١٨٦ )

١٤٥ - إذا ما اتخذت اجراءات التحقيق قبل صدور الطلب وقعت باطلة بطلانا من النظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لاتخاذها ، ولا يصححها الطلب اللاحق ، فاذا كان تفتيش منزل المتهم المأذون به من النيابة العامة والذي أسفر عن ضبط التبغ محل الجريمة قد صدر الأمر به وتنفذ قبل صدور الطلب من مدير الجمرک فان هذه الاجراءات تكون قد وقعت باطلة ويمتد هذا البطلان الى كل ما أسفرت عنه .  
( ١٥/٤/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٨٧ ص ٤٥١ )

١٤٦ - لا يجوز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور الطلب بذلك من مدير عام الجمارك أو من ينوبه ، فاذا ما اتخذت اجراءات من هذا القبيل قبل صدور الطلب من الجهة التي ناطها القانون به وقعت تلك الاجراءات باطلة بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة وتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها .

( ١٨/٤/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٠٧ ص ٥٤٩ )

١٤٧ - من المقرر أنه إذا ما اتخذت في الدعوى الجنائية اجراءات لرفعها قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي ناطها القانون به وقعت تلك



الاجراءات باطلة ولا يصححها الطلب اللاحق ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ومؤدى ذلك ان شرط صحة اتصال المحكمة بالدعوى رهن بكونها مقبولة وبغير ذلك لا تنعقد للمحكمة ولاية الفصل فيها ويكون اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى معدوما قانونا وما يتخذ فى شأنها لقوا باطلا أصلا .  
( ١٩٦٥/٢/٢٢ أحكام النقض س ١٦ ق ٣٤ ص ١٥١ )

١٤٨ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ فى شأن أحكام التهريب الجرمي هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية فى جرائم التهريب أو مباشرة أى اجراء من اجراءات يده تسييرها أمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة . فاذا اتخذت اجراءات من هذا القبيل قبل صدور ذلك انطلب وقعت تلك الاجراءات باطلة ، ولا يصححها الطلب اللاحق ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ولما كانت الدعوى مما يتوقف رفعها على طلب يصدر من مدير مصلحة الجمارك وكانت اجراءات القبض والتفتيش التى اتخذها مأمور الضبط القضائي والتي أسفرت عن ضبط السبائك قد اتخذت قبل صدور هذا الطلب ، فان هذه الاجراءات تكون قد وقعت باطلة ، ويمتد هذا البطلان الى كل ما يترتب عليها .

( ١٩٦٣/١/٢٢ أحكام النقض س ١٤ ق ٨ ص ٣٥ )

### حكم الاستدلالات قبل تقديم الطلب

١٤٩ - من المقرر فى صحيح القانون أن اجراءات الاستدلالات ايا كان من يباشرها لا تعتبر من اجراءات المصومة الجنائية بل هى من الاجراءات الاولى التى تسلس لها سابقة على تحريكها والتى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب أو الاذن رجوعا الى الاصل فى الاطلاق وتحريا للمقصود من خطاب الشارع بالاستثناء وتحديدًا لمعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الاجراءات المهددة لنشوتها ، اذ لا يملك تلك الدعوى أصلا غير النيابة العامة وحدها .

( ١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٦ ص ١٣٥٦ ،  
١٩٦٩/٦/٢ ق ١٥٩ ص ٧٩٥ ، ١٩٦٩/٦/٢ ق ١٥٨ ص ٧٨٧ ، ١١/٤/١٩٦٨  
س ١٩ ق ١٧٨ ص ٨٩٩ ، ١٩٦٨/٢/٥ ق ٢٦ ص ١٤٨ )



١٥٠ - لا تتعقد الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية الا بالتحقيق الذى تجريه النيابة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تنديه لهذا الغرض من مأمورى الضبط القضائى ، أو يرفع الدعوى أمام جهات الحكم . ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى اجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو فى حالة التلبس بالجريمة .

( ١٩٦٩/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٦ ص ١٣٥٦ ،  
١٩٦٨/١١/٤ س ١٩ ق ١٧٨ ص ٨٨٩ ، ١٩٦٨/٢/٥ ق ٢٦ ص ١٤٨ )

### بيان الطلب فى الحكم

١٥١ - لا يجوز تحريك الدعوى الجنائية فى جرائم التهريب أو مباشرة اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من يندبه فى ذلك وفقا للمادة ١/١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وهذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية وإغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يغنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

( ١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧٥ ص ٧٧١ ،  
١٩٧٢/٢/١٤ ق ٢٥ ص ١٨٦ ، ١٩٦٨/١/١٨ س ١٩ ق ٧ ص ٢٧ )

### مادة ٨ مكررا

لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فى الجرائم المنصوص عليها فى  
المادة ١١٦ مكررا ( أ ) من قانون العقوبات الا من النائب العام أو المحامى  
العام .

- أضيفت بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر فى ١٩٧٥/٧/١٦ ، ونشر فى  
١٩٧٥/٧/٣١ .  
- من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ :

٢٥ - تضمن المشروع فى مادته الرابعة اضافة مواد بأرقام ٨ مكررا و ١٦٠ مكررا ،  
٢٠٨ مكررا ( د ) الى قانون الاجراءات الجنائية فضلا عن اضافة فقرة جديدة الى المادة ١٥ من  
القانون المذكور .

وتتعلق المادة ٨ مكررا بالحكم الخاص ببدء جواز اقامة الدعوى الجنائية فى الجرائم  
المنصوص عليها فى المادتين ١١٦ مكررا ( ب ) و ١١٦ مكررا ( د ) من قانون العقوبات والتى  
سبقته الإشارة اليهما الا من النائب العام أو المحامى العام .



لما الفقرة الخامسة الى المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية فتتضمن حكما مؤداه علم يبدء المدة المسقطه للدعوى الجنائية في الجرائم الواردة في الباب الرابع من الكتاب الثاني من مجازين العقوبات الا من تاريخ انتهاء الوظيفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك مع الاشارة الى ان هذا الحكم لا يخل بالاحكام الواردة في الفترتين السابقتين من المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

وتتناول المادة ١٦٠ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية والمضافة بالمادة الخامسة من المشروع القواعد الخاصة بإحالة بعض الجنائيات التي تقع على المال العام الى محاكم الجنبع اذا تحققت شروط الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكر ( أ ) التي سميت بالإشارة إليها وذلك لتتفق فيها المحاكم المذكورة وفقا لأحكام المادة صائفة الذكر .

وتضمنت المادة الرابعة من المشروع كذلك اضافة مادة برقم ٢٠٨ مكررا ( د ) الى قانون الاجراءات الجنائية تعالج ما تبين من قصور في المواد ٢٠٨ مكر ( أ ، ب ، ج ) القائمة حاليا في القانون المذكور ، اذ عالجت هذه المواد أسلوب تتبع الأموال المتحصلة من الاختلاس ومن سائر جرائم الباب الرابع من الكتاب الثاني ، حال حياة الجاني دون أن تعالج الفرض الذي فيه يتوفى الجاني قبل أو بعد إحالة قضيتته الى المحكمة ، فسادا لهذا النص رخصت المادة ٢٠٨ مكررا ( د ) للمحكمة الجنائية المختصة في حالة انقضاء الدعوى العمومية بالوفاة سواء قبل المحاكمة أو في أثنائها أن تنظر الدعوى أو تستمر في نظرها بالاجراءات المتبعة فيها للقضاء بالرد ، وذلك في جرائم الاختلاس والاستيلاء وأخذ ما ليس مستحقا من رسوم أو غرامات أو عوائد أو غرائب أو ريع المحاقب عليه بالمواد ١١٢ ، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورواية ١١٣ مكررا فقرة أولى ، ١١٤ ، ١١٥ من قانون العقوبات .

وطبقا للمادة نفسها تأمر المحكمة بالرد في مواجهة الورثة والموصى لهم وكل من أباد فائدة جديدة من الجريمة ليكون الحكم نافذا في أموال كل منهم بقدر ما استفاد .

ولما كان يشترى بعد وفاة الجاني وجود أخلافه في حالة عجز عن مباشرة الدفاع عن أنفسهم في الدعوى المدنية يطلب الرد ، فقد أوجبت المادة قياسا على ما هو مقرر في الدعوى العمومية جن جنائية - تب المحكمة محاميا للدفاع عنهم حالة عدم أبايتهم محاميا يتولى هذا الدفاع .

٢٦ - وبالنظر الى جملة الأحكام الموضوعية والاجرائية التي استحدثها المشروع لتحل محل القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الأموال العامة فقد نصت المادة الخامسة من المشروع على إلغاء هذا القانون . وكذلك فإنه لما كانت المادة ٨٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام تتطلب أخذ رأى الوزير المختص قبل إقامة الدعوى العمومية ضد العاملين في تلك المؤسسات والشركات في حالة ارتكابهم بعض جرائم الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، وكان في ذلك القيد الوارد على حرية النيابة العمومية ما يسلط المحاكمة ويهدد ما يتطلبه الجزر العام من ضرورة الاسراع فيها ، فضلا عن كونه قيذا لا يراعى حين يكون الجاني عاملا بالدولة او بجهة تابعة لها ، فقد نصت المادة السادسة من المشروع كذلك على إلغاء نص المادة ٨٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ - السالف ذكره - حتى تسترد النيابة العامة حريتها في إقامة الدعوى الجنائية ازاء العاملين بالقطاع العام أسوة بما هو متبع مع العاملين بالدولة .



## مادة ٩

لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٨٤ من قانون العقوبات إلا بناء على طلب كتابي من الهيئة أو رئيس المصلحة المجنى عليها .

وفي جميع الأحوال التي يشترط القانون فيها لرفع الدعوى الجنائية تقديم شكوى أو الحصول على إذن أو طلب من المجنى عليه أو غيره لا يجوز اتخاذ إجراءات التحقيق فيها إلا بعد تقديم هذه الشكوى أو الحصول على هذا الإذن أو الطلب . على أنه في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ من قانون العقوبات ، وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من القانون المذكور إذا كان المجنى عليه فيها موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة ، وكان ارتكاب الجريمة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة يجوز اتخاذ إجراءات التحقيق فيها دون حاجة إلى تقديم شكوى أو طلب أو إذن .

— أضيفت الفقرة الثانية بالقانون رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ . الصادر في ١٩٥٤/٨/٥ .  
ونشر في ١٩٥٤/٨/٥ .

— لا مقابل لهذه المادة في القانون السابق .

المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ : قضى المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفوية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص إلى النيابة المسماة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها بالمواد المبينة بتلك المادة ومن بينها المواد ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات .

وتنص المادة ٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أيضا بأنه إذا كانت الجريمة المتلبس بها مما ينوقف رفع الدعوى عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم إلا إذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها .

ولما كانت المادة ١٨٥ عقوبات تعاقب كل من سب موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة — كما أنه قد يكون المجنى عليه في المواد ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ عقوبات موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة ، فقد ترتب على تطبيق نص المادتين ٣ و ٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية عدم جواز اتخاذ أي إجراء في الدعوى الجنائية إلا بعد الحصول على إذن من المجنى عليه في الجرائم المشار إليها .

ولما كان سب الموظفين ومن في حكمهم وكذلك التظن في حقهم يقع في الغالب في غير حضورهم وفي ظروف تقتضي سرعة إجراء التحقيق والتصرف في شأن المتهمين وليس من



المصلحة العامة ولا في مصلحة التحقيق نفسه أن يصل إلى المحقق بلاغ من أحد رجال البوليس المحليين أو من غيرهم حووق جريمة من قبيل ما ذكر فلا يتخذ أى إجراء فيها انتظاراً لوصول الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص وقد يتأخر ورود هذه الشكوى زمناً طويلاً ، وقد يترتب على التأخير في اتخاذ إجراءات التحقيق في هذه الجريمة إخلال بالأمن والنظام .

لذلك رؤى إجازة اتخاذ كافة إجراءات التحقيق في جرائم السب أو القذف التي تقع على موظف عم أو شخص ذى صفة نيابية أو مكلف بخدمة عامة مما نص عليه في المواد ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات دون أن يتوقف ذلك على شكوى من صاحب الشأن على أن يعلق رفع الدعوى على إذن هذا الأخير فيكون له أن يطلب رفعها كما يكون له أن يتنازل عن حقه ويتنازل عما وقع عليه من سب أو قذف وذلك في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي ويترتب على ذلك انقضاء الدعوى الجنائية بالنزول .

وقد روى تحقيقاً لهذا الغرض تعديل نصوص المواد ٩ فقرة ثانية و ١٠ فقرة أول و ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالكيفية المبينة بالمشروع المرافق .

## الأحكام

### حالات الإذن

١٥٢ - تقضى المادة ١٠٦ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية بأنه في غير حالات التلبس بالجرية لا يجوز اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضى أو رفع الدعوى الجنائية عليه في حماية أو جنحة إلا بأذن اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ وبناء على طلب النائب العام . ومفاد ذلك أن الحظر المنصوص عليه في تلك المادة إنما يكون بالنسبة إلى القضاة بعد تعيينهم ، فإذا ما اتخذ إجراء من إجراءات التحقيق أو رنعت الدعوى الجنائية على أحدهم قبل ذلك فإن الإجراء أو رفع الدعوى يكون صحيحاً ويظل على هذه الصحة حتى يبلغ نهايته .

( ١٩٦٦/١٢/٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٢٢ ص ١٢٢٠ )

١٥٣ - متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت صحيحة على المتهم قبل أن ينتخب عضواً في البرلمان وكانت المحكمة تجهل أن المتهم انتخب بعد ذلك ، فإن إذن البرلمان في استمرار السير في الإجراءات بعسء أن تنبعت المحكمة يمنع من القول بطلان الإجراءات التي تمت ضد المتهم اثر انتخابه ، ولا يصح تشبيه هذه الحالة من جميع الوجوه بحالة الإجراءات التي تبدأ ضد عضو في البرلمان بغير إذن المجلس ، إذ أن حكم كل حالة من الحالتين لا يتفق تماماً مع الأخرى سواء من جهة طبيعته أو من جهة علته .

( ١٩٤٩/٤/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٨٤ )

ص ٨٥١ )



## إثبات صدور الاذن

١٥٤ - الدفع بخلو الاذن برفع الدعوى الجنائية من تاريخ صدوره بما يجوز منه القول بصدوره لاحقا لرفع الدعوى الجنائية هو من الدفع التي يختلط فيها القانون بالواقع بما يستلزم تحقيقا موضوعيا وهو ما يخرج عن نطاق اختصاص محكمة النقض ولا تقبل اثاره امامها لأول مرة .  
( ١٩٦٦/١/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ٣ ص ١٥ )

## مادة ١٠

لمن قدم الشكوى او الطلب في الأحوال المشار اليها في المواد السابقة وللمجنى عليه في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ من قانون العقوبات وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من القانون المذكور اذا كان موظفا عاما او شخصا ذا صفة نيابية عامة او مكلفا بخدمة عامة وكان ارتكاب الجريمة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة أن يتنازل عن الشكوى أو الطلب في أى وقت الى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل .

وفي حالة تعدد المجنى عليهم لا يعتبر التنازل الا اذا صدر من جميع من قدموا الشكوى .

والتنازل بالنسبة لاحد المتهمين يعد تنازلا بالنسبة للباقيين .

واذا توفي الشاكي فلا ينتقل حقه في التنازل الى ورثته الا في دعوى الزنا ، فلكل واحد من اولاد الزوج الشاكي من الزوج المشكوه منه أن يتنازل عن الشكوى وتنقضى الدعوى .

- أضيفت الفقرة الثانية بالقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ١٩٥٤/٨/٥ ونشر في ١٩٥٤/٨/٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية تحت المادة ٩ .

- لا مقابل لهذه المادة في القانون السابق .

## الاحكام

### الفقرة الأولى :

### حق التنازل عن الشكوى

١٥٥ - جرائم السب من الجرائم التي لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية عنها الا بناء على شكوى المجنى عليه ، ولن قدم الشكوى أن يتنازل



عنها في أي وقت الى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل طبقا للمادة ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ .  
( ١٩٥٥/١١/٢١ أحكام النقض س ٦ ق ٤٠٢ ص ١٣٧٤ )

### شكل التنازل

١٥٦ - لم يرسم الشارع في المادة ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية طريقة للتنازل ، فيستوى أن يقرر به الشاكي كتابة أو شفها ، كما يستوى أن يكون صريحا أو ضمنيا ينم عنه تصرف يصدر من صاحب الشكوى ويفيد في غير شبهة أنه أعرض عن شكواه .  
( ١٩٥٤/١٢/٢١ أحكام النقض س ٥ ق ١١٠ ص ٣٣٧ )

### البيات التنازل

١٥٧ - متى كان الحكم المطعون فيه الذي دان المتهم بأورد أن المدعى بالحق المدني الذي رفع الدعوى بالطريق المباشر بتهمة السب والقذف قد تصالح مع المتهم ولم يبين فعوى الصلح ، وهل تضمن التنازل عن اتهام المتهم أم اقتصر على الادعاء بالحق المدني قبله ، الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون ويشوب الحكم بالقصور مما يعيبه بما يستوجب نقضه والاحالة .  
( ١٩٧٥/٣/٢٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ٤٥ ص ٢٠٥ )

١٥٨ - ان تقدير التنازل من المسائل الواقعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب متى كانت المقدمات التي أسست عليها حصول التنازل أو عدم حصوله تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها .  
( ١٩٥٤/١٢/٢١ أحكام النقض س ٥ ق ١١٠ ص ٣٣٧ )

١٥٩ - ان التنازل الذي يدعى صدوره من الزوج المرفوعة دعوى الزنا بناء على شكواه لا يصح افتراضه والأخذ فيه بطريق الظن ، لانه نوع من الترك لا بد من اقامة الدليل على حصوله .  
( ١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩ ص ٤٧١ )

١٦٠ - اذا دفعت الزوجة بسقوط حق زوجها في طلب محاكمتها على جريمة الزنا بمعاشرتها له قبل رفع دعوى الزنا ، ورأت المحكمة أنه لم



يقم لديها دليل على صحة ما ادعت به الزوجة ، فرأى المحكمة فى هذه النقطة الموضوعية لا معقب عليها فيه .

( ١٣/٢/١٩٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٨٧  
ص ١٣٢ )

### اثر التنازل

١٦١ - اذا صدر تنازل من الزوج المجنى عليه بالنسبة للزوجة سواء أكان قبل الحكم النهائي أو بعده وجب حتما أن يستفيد منه الشريك ، ويجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام وينتج أثره بالنسبة للدعوى الجنائية والمدنية فى خصوص جريمة الزنا وهو ما يرمى اليه إشارع بنص المادتين ٣ و ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

( ١٩٧١/٥/٣١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٠٥ ص ٤٢٧ )

١٦٢ - يختلف معنى التنازل فى المادة ١٠ اجراءات جنائية عنه فى المادة ٣١٢ عقوبات فهو فى اولاهما ذو أثر عينى مطلق يمحو الواقعة الجنائية ذاتها وينبسط على كافة المتهمين فيها بينما هو فى المادة ٣١٢ عقوبات ذو أثر شخصى يقتصر على أشخاص الجاني الذى قصد به وقصر عليه لاعتبارات شخصية وأوامر عائلية تربط بين المجنى عليه والمتهم ولا تمتد الى سواء من المتهمين .

( ١٩٥٦/١٠/٨ أحكام النقض س ٧ ق ٢٧٣ ص ١٠٠١ )

١٦٣ - متى كان الحكم قد جعل للتنازل الصادر من الزوج فى جريمة السرقة أثرا يمتد الى الشريك ويشمله فانه يكون قد اخطأ فى القانون .

( ١٩٥٦/١٠/٨ أحكام النقض س ٧ ق ٢٧٣ ص ١٠٠١ )

١٦٤ - ان قانون الاجراءات الجنائية اذ نص فى المادة العاشرة منه على حق مقدم الشكوى أو الطلب فى التنازل عنه فى أى وقت الى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى ، قد جعل أثر هذا التنازل منصبا على الدعوى الجنائية وحدها ، ولا يمنع ذلك من اصابه ضرر من الجريمة أن يطالب بتعويض هذا الضرر أمام المحكمة المدنية .

( ١٩٥٤/١٢/٢١ أحكام النقض س ٥ ق ١١٠ ص ٣٣٧ )



### حق التنازل عن الطلب

١٦٥ - أجازت المادة ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية من خوله القانون حق تقديم الطلب أن يتنازل عنه في أى وقت الى أن يصدر فى الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل .  
( ١٩٧٠/٤/٥ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٢ ص ٥٥٥ )

### التر التنازل عن الطلب

١٦٦ - ان مناط الارتباط فى حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم تجر على احداها حكم من الاحكام المعفية من المسئولية أو العقاب لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانونى الى الجريمة الأخرى لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتاً ونفياً ، ومن ثم فان دعوى قيام الارتباط بين كل من جريمة الشروع فى التهريب الجمركى ( موضوع الدعوى المطروحة ) وبين الجريمة الاستيرادية ( التى لم ترفع بها الدعوى لتصلح مدير عام الاستيراد عنها ) لا توجب البتة الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية عن أى منهما تبعا لانقضائها بالنسبة الى الجريمة الأخرى للتصالح . ولا تقتضى بداهة انسحاب أثر الصلح فى الجريمة الثانية الى هذه الجريمة .

( ١٩٧٣/٢/١٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٣ ص ٢٠١ ،  
١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٣٩ ص ٦٨٥ )

١٦٧ - اقامة الدعوى عن تهمة التهريب الجمركى بناء على طلب مدير الجمرك ، دون الجريمة الاستيرادية التى كونتها الواقعة ذاتها استجابة لقرار مدير عام الاستيراد فى شأنها بالاكْتفاء بمصادرة المضبوطات اداريا ، واعتبار المحكمة هذا القرار سحبا للاذن برفع الدعوى والقضاء بعدم جواز رفعها عن الجريمة الجمركية يكون حكمها قد انبنى على خطأ فى تطبيق القانون مما يعيبه بما يستوجب نقضه ، ولما كان الخطأ فى تطبيق القانون الذى تردى فيه الحكم قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فانه يتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

( ١٩٧٣/٢/١٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٣ ص ٢٠١ )

١٦٨ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ أن لمصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين فى جرائم التهريب فى جميع



الأحوال سواء تم الصلح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصلح يعد - فى حدود تطبيق القانون - بمثابة نزول الهيئة الاجتماعية عن حقها فى الدعوى الجنائية مقابل الجمل الذى قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة القانون ، بما يقتضى من المحكمة إذا ما تم التصالح فى أثناء نظر الدعوى أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية ، أما إذا تراخى إلى ما بعد الفصل فى الدعوى فإنه يترتب عليه وجوب وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقرضى بها . وقد كشف المشرع عن هذا النظر فى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك والذى ألقى القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ .

( ١٦/١٢/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٦٩ ص ٩٢٧ )

### الفقرة الثالثة

#### تعدد التهمين

١٦٩ - إذا صدر تنازل من الزوج المجنى عليه فى جريمة الزنا بالنسبة للزوجة سواء أكان قبل الحكم النهائى أو بعده وجب حتما أن يستفيد منه الشريك ، ويجوز أن يتمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام وينتج أثره بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية وهو ما يرمى إليه الشارع بنص المادتين ٣ و ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

( ٥/٢٢/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩٨ ص ٥٢٧ )

١٧٠ - إذا كان المدعون بالحق المدنى تنازلوا عن اتهام المتهم التى كانت اللجنة المباشرة قد رفعت عليها مع الطاعن من أجل تهمة السب والقذف فإن مقتضى ذلك امتداد أثر هذا التنازل وهو صريح غير مقيد الى الطاعن بحكم القانون أسوة بالمتهمة الثانية أيا كان السبب فى هذا التنازل مما ينبنى عليه انقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لسكلا التهمين . فإذا كان الحكم قد قضى بادانة الطاعن بمقولة ان التنازل لا يشمل له لأنه لم يكن منصبا على أصل الحق فى إقامة الدعوى ولم يكن متضمنا معنى الصفح ، فإنه يكون قد أخطأ لمخالفة صريح حكم القانون .

( ١١/١٧/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ٣٠ ص ٩٠ )



١٧١ - متى كانت دعوى الزنا قد رفعت صحيحة على الزوجة وعلى شريكها المتهم طبقا للأوضاع التي يتطلبها القانون في جريمة الزنا فإن غياب الزوجة أثناء المحاكمة لا يصح أن يترتب عليه تأخير محاكمة المتهم معها .  
واذن فادانة الشريك نهائيا جائزة ولو كان الحكم على الزوجة غيابيا . والقول بأن من حق الشريك الاستفادة من براءة الزوجة أو من تنسازل الزوج عن المحاكمة لا يصح الا عند قيام سبب الاستفادة بالفعل ، أما مجرد التقدير والاحتمال فلا يصح أن يحسب له حساب في هذا المقام .

( ١٩٤٩/٣/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٣٣ ص ٧٨٧ )

١٧٢ - ان جريمة الزنا جريمة ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضى التفاعل بين شخصين يعد القانون أحدهما فاعلا أصليا وهي الزوجة ويعد الثاني شريكا وهو الزاني بها . فإذا انمحت جريمة الزوجة وزالت آثارها لسبب من الأسباب قبل صدور حكم نهائي على الشريك ، فإن التلازم الذهني يقتضى معو جريمة الشريك أيضا ، لأنها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة والا كان الحكم على الشريك تأثيما غير مباشر للزوجة التي عدت بمنأى عن كل شبهة اجرام .

( ١٩٣٣/٤/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٠٥ )

ص ١٥٨ )



# الفصل الثاني

في إقامة الدعوى الجنائية من محكمة الجنايات  
أو محكمة النقض

## مادة ١١

إذا رأت محكمة الجنايات في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم أو وقائع أخرى غير المسندة فيها اليهم أو أن هناك جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ، فلها أن تقيم الدعوى على هؤلاء الأشخاص أو بالنسبة لهذه الوقائع ، وتحيلها إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقا للباب الرابع من الكتاب الأول من هذا القانون .

وللمحكمة أن تنوب أحد أعضائها للقيام بإجراءات التحقيق . وفي هذه الحالة تسرى على العضو المنوب جميع الأحكام الخاصة بقاضي التحقيق .

وإذا صدر قرار في نهاية التحقيق بإحالة الدعوى على المحكمة وجب إحالتها إلى محكمة أخرى . ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى .

وإذا كانت المحكمة لم تفصل في الدعوى الأصلية وكانت مرتبطة مع الدعوى الجديدة ارتباطا لا يقبل التجزئة ، وجب إحالة القضية كلها إلى محكمة أخرى .

— عدلت بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

— تقابل المادتين ٤٥ و ٦٢ من القانون السابق .

— المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ بالفاء المراد ٦٦ و ٦٨ و ١٩٨ و ٢٠٧ ، وبإضافة مادة جديدة برقم ١٩٩ مكررا ، وبتعديل المراد ١١ فقرة أولى و ٣١ فقرة ثانية و ٤٢ و ٤٣ و ٥٣ فقرة ثانية و ٦٣ و ٦٤ و ٧٠ فقرة ثانية و ٧٤ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٧٣ فقرة ثانية و ١٧٤ و ١٧٦ و ١٧٧ فقرة ثانية و ١٧٩ فقرة أولى و ١٩٢



و ١٩٩٦ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٥ و ٢٠٩ و ٢١٤ و ٢١٦ و ٢٤٤ فقرة ثالثة و ٢٤٥ فقرة ثمانية و ٣٠٥ فقرة ثالثة و ٣٣٨ فقرة أولى و ٣٣٩ فقرة ثانية و ٣٤٥ الفقرة الأخيرة و ٣٥٠ و ٣٦٥ فقرة أولى و ٤٠٢ و ٤١٤ فقرة ثالثة و ٤٢٠ فقرة أولى و ٤٣٢ فقرة رابعة من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بإصدار قانون الإجراءات الجنائية :

جعل القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ التحقيق من اختصاص قاضي التحقيق كقاعدة عامة مع تخويله النيابة في بعض الحالات وذلك على عكس ما كان مقررا في قانون تحقيق الجنايات الملغى ، وقد برز هذا التعديل بأن الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة التحقيق هو مبدأ من المبادئ الأساسية التي قام عليها القانون الفرنسي فالإتهام من اختصاص النيابة والتحقيق من اختصاص قاضي التحقيق .

وفد ترتب على هذا التعديل أن جعل التحقيق بمعرفة القاضي وجوبيا في مواد الجنايات وجوازيا كطلب النيابة في مواد الجنب .

وقد تبين من العمل أنه من المستحسن عدم الاستمرار على هذا النظام الجديد والمودة إلى النظام السابق الذي كان متبنا يكتفي قانون تحقيق الجنايات الملغى بتفويض النيابة سلطة التحقيق في الجنايات أيضا ولا يندب قضاة معينون في دائرة كل محكمة ابتدائية وجزئية للتحقيق خاصة بل يترك للنيابة العامة الحرية في مخاطبة رئيس المحكمة الابتدائية لندب أحد قضاة المحكمة لمباشرة التحقيق إذا رأت النيابة العامة لظروف خاصة في مواد الجنايات أو الجنب فائدة في تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي ، وحتى يستكمل باقي أطراف الدعوى ضماناتهم روى أن يعطى الحق للمتهم وللدعوى بالحقوق المدنية في مواد الجنايات أو الجنب أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية ندب أحد قضاة المحكمة لمباشرة التحقيق ويصدر قرار رئيس المحكمة في هذا الشأن بعد سماع أقوال النيابة العامة . وقد تركت حرية التقدير في اجابة الطلب أو رفضه لرئيس المحكمة ، وقد نص على أن هذا القرار غير قابل للطعن وعلى أن النيابة العامة تستمر في التحقيق حتى يباشره القاضي المتدوب في حالة صدور قرار بذلك وفي اعطاء هذا الحق للمتهم وللدعوى بالحقوق المدنية من الضمان ما يكفل الاطمئنان التام على سير التحقيق . وقد روى عدم تخويل النيابة العامة حق التحقيق في جرائم التفالس والجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر ، وذلك لأن هذه الجرائم تحتاج بطبيعتها إلى تحقيقات مطولة أو دقيقة يكون من الملائم أن يضطلع بها قاضي التحقيق وحده .

ومن الاعتبارات الهامة التي تدعو إلى العودة إلى النظام السابق اتجاه أغلب التشريعات الأوروبية الحديثة إلى المدول عن فكرة تحريم الجنب بين سلطتي الاتهام والتحقيق بحيث أصبح أغلبها يهد إلى النيابة العامة بالتحقيق الابتدائي ، ومثال ذلك تشريعات إيطاليا وألمانيا وبولندا وبلجيكا .

وقد صار نظام الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق منتقدا حتى في فرنسا نفسها لما لوحظ من أن نشاط القاضي محدود بعدم كفاية علاقاته برجال الضبببة القضائية فضلا عما تكشف عنه العمل من أن سؤال الشهود أمام رجال البوليس ثم أمام النيابة ثم أمام قاضي التحقيق ثم أمام المحكمة فيه تشتت للدليل وخلق ثغرات في التحقيق . كما أن في الغالب هذا النظام تبسيطا في الإجراءات لا يؤثر على حسن سير العدالة .

وقد استلزمتم العودة إلى النظام السابق المخصوص عليه في قانون تحقيق الجنايات الملغى



إلغاء المواد ٦٦ و٦٨ و١٩٨ و٢٠٧ وإضافة مادة جديدة. يرقم ١٩٩. حكوماً وللمعدل المواد ١١ فقرة أول و٢١ فقرة ثانية ٤٢ و٤٣ و٥٣ فقرة ثانية و٦٣ و٦٤ و٧٠ فقرة. ثانية و٧٤ و١٤٠ و١٤١ و١٧٣ فقرة ثانية و١٧٤ و١٧٦ و١٧٧ فقرة و١٧٩ فقرة أول و١٩٢ و١٩٦ و٢٠٢ و٢٠٣ و٢٠٥ و٢٠٦ و٢٠٩ و٢١٤ و٢١٦ و٢٤٤ فقرة ثالثة و٢٤٥ فقرة ثانية و٣٤٥ فقرة أخيرة و٣٥٠ و٣٦٥ فقرة أول و١٤٤ فقرة أول و٣٣٩ فقرة ثانية و٣٤٤ فقرة ثالثة و٣٤٥ فقرة ثالثة و٣٥٠ فقرة ثالثة و٣٣٨ فقرة ثالثة وذلك لئلا تتبادر إلى ذهن النيابة العامة سلطة إجراء التحقيق في الجنايات أيضاً ولاعطاءها سلطة إحالة الدعوى فيها بعد تحقيقها إلى غرفة الاتهام أو الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية فيها وإحالة الجنب التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر وتكون من اختصاص محكمة الجنايات إليها ولاعطاء القاضي الجزئي بعض السلطات التي كانت من اختصاص قاضي التحقيق نظراً لعدم بقاء قاضي مخصص للتحقيق. بعد الرجوع إلى النظام السابق .

كما رأى أن تعديل المادة ٢٠٩ وأن ينص على أنه إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أنه لا وجه لإقامة الدعوى تصدر أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية بعد نص يقيد الحالات التي تصدر النيابة العامة فيها هذا الأمر وذلك طبقاً لما كان منصوباً عليه في الفقرة الأولى من المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات الملغى .

ومن التعديلات التي أدخلت بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وكانت محل نظر إباحة الطعن بالنقض في المخالفات وذلك بالنص في المادة ٤٢٠ من ذلك القانون على جواز الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة على إطلاقها وإلغاء حق الاستئناف في المخالفات بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها كما كان منصوباً عليه في قانون تحقيق الجنايات الملغى .

وقد رأى العودة إلى النظام السابق في هذا الشأن لما تبين من عدم وجود ضرورة لإطالة أمد التقاضي في مثل هذا النوع من الجرائم فعدلت الفقرة الأولى من المادة ٤٢٠ بإضافة عبارة « في مواد الجنايات أو الجنب » حتى يقتصر الطعن بالنقض على هذه المواد فقط ، كما عدلت المادة ٤٣٢ فقرة رابعة تبعاً لذلك ، وكان من الطبيعي بعد إجراء هذا التعديل إعادة الحق في استئناف المخالفات بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها فأضيفت فقرة أخيرة إلى المادة ٤٠٢ تتضمن ذلك .

المادة ١١ قبل تعديلها بالمرسوم رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

إذا رأت محكمة الجنايات في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك متهمين غير من أقيمت الدعوى عليهم أو وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم ، أو أن هناك جنائية أو جنحة مرتبطة بالتسمية المروضة عليها ، فلها أن تقيم الدعوى على هؤلاء الأشخاص أو بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها إلى قاضي التحقيق لتحقيقها والتصرف فيها طبقاً للباب الثالث من الكتاب الأول من هذا القانون.

**الأحكام**

**حق التصدي اختياري للمحكمة**

١٧٣ - حق التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ إجراءات جنائية هو حق يحوله الشارع لمحكمة الجنايات أن تستعمله متى رأت هي ذلك ،



وليس في صيغة المبادأة المذكورة ما يفيد إيجاب التزام المحكمة به .  
( ١٩٦١/٦/١٩ أحكام النقض س ١٢ ق ١٣٨ ص ١١٦ )

١٧٤ - أن حق التصدي المنصوص عليه في المادة ١٧ إجراءات جنائية متروك لمحكمة الجنايات تستعمله متى رأت ذلك دون أن تلزم بإجابة طلبات الخصوم في هذا الشأن .  
( ١٩٧٩/٢/٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٠ ص ٢٠٣ ،  
١٩٥٤/١٠/١٩ س ٥ ق ٤١ ص ١١٩ )

#### ليس لمحكمة الجنج حق التصلى

١٧٥ - أن القانون لا يبيح لمحكمة الجنج أن تقيم الدعوى من تلقاء نفسها عن تهمة غير مرفوعة بها الدعوى العمومية .  
( ١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٦٥ ص ١٦٥ )

#### أثر حق التصلى

١٧٦ - أن حق التصدي المقرر لمحكمة الجنايات إنما هو استثناء من مبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام والمحاكمة ، ولا يترتب على استعماله سوى تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي قصدت لها ، ويكون بعدئذ للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها ، فليس في القانون ما يلزم الهيئة التي تقضى في الدعوى بالتقيد بقرار التصدي وما ورد به من أسباب .

( ١٩٧٦/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢١٧ ص ٩٦٠ )

١٧٧ - يجوز استثناء لمحكمة الجنايات إذا رأت في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك وقائع أخرى غير المسندة فيها إلى المتهم أن تقيم الدعوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها إلى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقا للباب الرابع من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يترتب على هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق دون الحكم فيها .  
( ١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤ ص ١٧ )

١٧٨ - لا يترتب على استعمال الحق المنصوص عليه في المادة ١١ إجراءات جنائية غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي قصدت لها ، ويكون بعدئذ



للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها ،  
فلما أن تقرر فيها بالا وجه لاقامة الدعوى أو تأمر بحالتها الى المحكمة ،  
واذا كانت المحكمة لم تفصل في الدعوى الأصلية حين التصدى وجب عليها  
تأجيل نظرها حتى يتم التصرف في الدعوى الجديدة التي تصدت لها .  
( ١٩٦٨/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٥ ص ٢٤٥ )

١٧٩ - حق محكمة الجنايات في اقامة الدعوى الجنائية عن جناية أو  
جنحة مرتبطة بالتهمة المروضة عليها استثناء من مبدأ الفصل بين سلطتي  
الاتهام والمحاكمة ، وهذا الحق محدود بتحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق  
أو المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ،  
ويكون بعدئذ للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما  
يترأى لها .  
( ١٩٦٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١٢٧ ص ٦٨٩ )

١٨٠ - لا يترتب على استعمال حق التصدى المنصوص عليه في  
المادة ١١ اجراءات جنائية غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو  
المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ، ويكون  
بعدئذ للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى  
لها ، فاذا ما رأت النيابة أو المستشار المندوب احوالة الدعوى على المحكمة  
فان الاحالة يجب أن تكون الى محكمة أخرى ، ولا يجوز أن يشترك في الحكم  
أحد المستشارين الذين قرروا اقامة الدعوى .

( ١٩٦٢/٤/٣ أحكام النقض س ١٣ ق ٧٧ ص ٣٠٩ )

١٨١ - متى كانت محكمة الجنايات قد نظرت الدعوى التي اقامتها  
النيابة العامة على المتهم امامها بجناية الرشوة على أساس ارتباطها بالدعوى  
الأصلية المنظورة امامها ، وهي جناية احراز المخدر ثم حكمت المحكمة فيها  
هي بنفسها دون أن تحيل الدعوى الى النيابة للتحقيق ان كان له محل ،  
ودون أن تترك للنيابة حرية التصرف في التحقيقات التي تجرى بصدد  
تلك الجناية المرتبطة ، فانها تكون قد اخطأت بمخالفتها نص المادة ١١  
اجراءات جنائية ، ولا يؤثر في ذلك عدم اعترض الدفاع عن المتهم على  
توجيه التهمة الجديدة اليه ، اذ أن ما وقع من المحكمة مخالف للنظام العام  
لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية ، ومن ثم يمتنع نقض الحكم  
واعادة المحاكمة على ما يقضى به القانون عن التهمتين معا .  
( ١٩٥٦/١٢/٤ أحكام النقض س ٧ ق ٢٤٤ ص ١٢٤٩ )



### نـبـ عـضـو بـالـحـكـمـة لـلـتـحـقـيـق

١٨٢ - لا تثريب على محكمة الجنايات اذا أحالت الدعوى الجنائية التي تصدت هيئة سابقة لاقامتها الى النيابة العامة ، ولا عليها اذا لم تر استعمال الرخصة المخولة لها بنـب أحد مستشاريها للتحقيق .  
( ١٩٦٨/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٥ ص ٢٤٥ )

### اثر حق التصدي عند الارتباط

١٨٣ - يجب على محكمة الجنايات تأجيل نظر الدعوى الأصلية المروضة عليها حتى يتم التصرف في الدعوى الجديدة التي تصدت لها ، فاذا أحيلت اليها وكانت مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة بالدعوى الأصلية تعين عليها حالة الدعويين الى محكمة أخرى .  
( ١٩٦٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١٢٧ ص ٦٨٩ )

### مادة ١٢

للدائرة الجنائية بمحكمة النقض عند نظر الموضوع بناء على الطعن في المرة الثانية حق اقامة الدعوى طبقا لما هو مقرر بالمادة السابقة .  
واذا طعن في الحكم النـى يصدر في الدعوى الجديدة للمرة الثانية ، فلا يجوز أن يشترك في نظرها أحد المستشارين الذين قرروا اقامتها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ « اذا اختصت محكمة النقض بنظر الموضوع بناء على قبول الطعن في المرة الثانية فانها تنقلب حينئذ الى محكمة جنايات عادية ، غير أن حكمها يكون غير قابل للطعن وفي هذه الحالة يجب ألا تنظر الدعوى بنفسها بمعد اقامتها » .

### مادة ١٣

لمحكمة الجنايات أو محكمة النقض في حالة نظر الموضوع اذا وقعت افعال من شأنها الاخلال بأوامرها أو بالاحترام الواجب لها أو بالتأثير في قضائتها أو في الشهود ، وكان ذلك في صدد دعوى منظورة امامها أن تقيم الدعوى الجنائية على التهم طبقا للمادة ١١ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المقصود بهذا النص الجزاءم التي تقع خارج الجلسة ( من مناقشات النواب في جلسة ١٣ مارس سنة ١٩٥٠ ص ٢٤ ) .



# الفصل الثالث

## في انقضاء الدعوى الجنائية

### مادة ١٤

تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات اذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى .

— لا مقابل لها في القانون السابق .

— المذكرة الإيضاحية : تنص المادة ٢٩ (١٤) على انقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم . على أن ذلك لا يمنع من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ عووبات اذا حصلت الوفاة بعد رفع الدعوى ، لأن الأشياء التي تناولتها هذه الفقرة يمسد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاتها .

### الأحكام

#### انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة

١٨٤ — من حيث انه يبين من الأوراق أنه بمسند التقرير بالظمن بطريق النقض وايداع أسبابه في الميعاد توفي الطاعن المحكوم عليه ، فانه يكون من المتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة الطاعن .  
( ١٩٧٦/١٢/٢٧ ) أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٢٦ ص ١٠١٠ ،  
١٩٤٩/١١/٢٩ س ١ ق ٤١ ص ١١٨ )

١٨٥ — اذا كان الحكم في الظمن قد صدر بعد وفاة الطاعن التي لم تكن معلومة للمحكمة وقت صدوره فانه يتعين العدول عن الحكم المذكور وانقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المحكوم عليه اعمالا لنص المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

( ١٩٦٢/١٢/٤ ) أحكام النقض س ١٣ ق ١٩٨ ص ٨٢٤ )

١٨٦ — اذا كان الطاعن قد توفي بعد تقريره بالظمن تعين الحكم بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة اليه لوفاته .  
( ١٩٥٠/١٠/٩ ) أحكام النقض س ٢ ق ١٤ ص ٣٤ )



١٨٧ - إذا كان الطعن بطريق النقض لم يقصد به سوى تعييب الحكم الصادر بالإدانة وتوقيع العقاب ، فإنه إذا توفى الطاعن قبل الفصل فى طعنه تعين الحكم بانتضاء الدعوى العمومية لوفاة من غير بحث فى أوجه الطعن التى قسمت منه .

( ١٢/٥ / ١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٩٠ )

ص ٣٦٩ )

### اثر الوفاة والصفة فى الطعن

١٨٨ - ان للطعن فى الأحكام الجنائية طرقا بينها القانونون هى المعارضة والاستئناف والنقض ، ولكل منها مواطن وإجراءات خاصة رسمها القانون وليس فيه طريق مرسوم للطعن فى تلك الأحكام بدعاوى مستقلة ترفع بصفة أصلية على النيابة العامة . وان الطعن فى الأحكام الجنائية مقصود به إما إلغاء هذه الأحكام أو تصحيحها ، وذلك يقتضى النظر فى الأحكام ذاتها وفى صحتها من جهة الموضوع أو من جهة القانون ، وإذا كانت الأحكام فى حالة وفاة المحكوم عليه تسقط قانونا وتنعدم قوتها والساقط المدوم قانونا يتمتع قانونا إمكان إعادة النظر فيه ، فالطعن بالنقض الموجه من ابن المحكوم عليه المتوفى هو طعن غير مقبول لامتناع إمكان النظر فيه بتاتا .

( ٣/٥ / ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩٦ ص

٢٥٥ )

١٨٩ - الأحكام تسقط قانونا وتنعدم قوتها فى حالة وفاة المحكوم عليه ، فالطعن فيها من والد المتوفى أو غيره لا يجوز . على أنه إذا تعرض القاضى فى منطوق حكمه الى شخص غير داخل فى الخصومة ، فلهذا الشخص حق الطعن فى الحكم الذى مسه .

( ١١/٢٠ / ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٤ ص

١٠٦ )

١٩٠ - ان القانون الجنائى لا يقيم وزنا لمصلحة غير المحكوم عليه ، ولا يجيز لورثته التحدى بالمصلحة الأدبية لطلب إلغاء حكم الا استثناء فى صورة معينة هى صورة إعادة النظر .

( ١١/٢٠ / ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٤ ص

١٠٦ )



### اثر الوفاة بعد حكم نهائي

١٩١ - وفاة الطاعن بعد صيرورة الحكم المظنون فيه نهائيا واكتسابه قوة الشيء المحكوم فيه بعدم تقريره بالطعن في الميعاد أو عدم تقديمه أسباب الطعن في الميعاد على الوجه الذي رسمه القانون لا يمنع من الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لأن حجية الحكم الذي صار نهائيا في حق المحكوم عليه أثناء حياته لا يمكن أن يتأثر بوفاته .  
( ١٩٧٧/٤/١٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٠٠ ص ٤٨١ )

١٩٢ - وفاة الطاعن بعد صيرورة الحكم المظنون فيه نهائيا واكتسابه قوة الشيء المحكوم فيه بعدم تقريره فيه بالطعن في الميعاد القانوني أو عدم تقديمه أسباب الطعن في الميعاد لا تقتضي الحكم بانقضاء الدعوى العمومية ولا تمنع من الحكم بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية ، لأن حجية الحكم الذي صار نهائيا في حق المحكوم عليه أثناء حياته لا يمكن أن تتأثر بوفاته بعد ذلك .  
( ١٩٣٨/١٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١٩ ص ٤١٦ )

### اثر الوفاة في الدعوى المدنية

١٩٣ - مفاد نص المادة ٢٥٩ اجراءات جنائية أنه إذا انقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهم أو العفو عنه ، لا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية في نظرها إذا كانت مرفوعة إليها .  
( ١٩٧٧/٦/٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤١ ص ٦٦٦ )

### حكم بالانقضاء واتهم حي

١٩٤ - الحكم الذي يصدر في الدعوى العمومية بانقضاء الحق في اقامتها بسبب وفاة المتهم لا يصبح عده حكما من شأنه أن يمنع من إعادة نظر الدعوى إذا ما تبين أن المتهم لا يزال حيا ، لأنه لا يصدر في دعوى مرددة بين خصمين معلنين بالحضور أو حاضرين يدل كل منهما بحجبه للمحكمة ثم تفصل فيها باعتبارها خصومة بين متخاصمين ، بل هو يصدر غيابيا بغير اعلان ، لا فاصلا في خصومة أو دعوى ، بل لمجرد اعلان من جانب المحكمة بأنهما لا تستطيع بسبب وفاة المتهم إلا أن تقف بالدعوى الجنائية عند هذا الحد ، إذ الحكم لا يكون لميت أو على ميت . فإذا ما تبين أن



ذلك كان على أساس خاطيء فلا يصح القول بأن هناك حكما جاز قهرا الشيء المحكوم فيه لا يصح المدول عنه .  
( ١٠٠/١/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٦١ ص ٦٠٥ )

١٩٥ - اذا قضت المحكمة - بناء على ما قررته النيابة من حصول وفاة المتهم - بسقوط الدعوى العمومية لهذا السبب ، ثم تبين لنا أن الأساس الذي أقيم عليه الحكم غير صحيح ، كان ما وقعت فيه المحكمة إنما هو مجرد خطأ مادي من سلطة محكمة الموضوع اصلاحه ، أما بالظمن فيه لديها بأية طريقة من طرق الظمن العبادية اذا كان ذلك ميسورا ، وأما بالرجوع الى ذات المحكمة التي أصدرته لتستدرك هي خطأها .  
( ٢٤/٤/١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٨٢ ص ٥٤٣ )

## مادة ١٥

تنقضى الدعوى الجنائية في مواد الجنايات بمضي عشر سنين من يوم وقوع الجريمة ، وفي مواد الجنح بمضي ثلاث سنين ، وفي مواد المخالفات بمضي ستة ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

أما في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٧ و ١٢٦ و ١٢٧ و ٢٨٢ و ٣٠٩ مكرر و ٣٠٩ مكررا ( أ ) من قانون العقوبات والتي تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون فلا تنقضى الدعوى الجنائية الناشئة عنها بمضي المدة .

ومع عدم الإخلال بأحكام الفقرتين السابقتين لا تبدأ المدة المسقطة للدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والتي تقع من موظف عام إلا من تاريخ انتهاء الحزمة أو زوال الصفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك .

- أضيفت الفقرة الثانية بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ٢٨/٩/١٩٧٢ ونشر في ٢٨/٩/١٩٧٢ .

- أضيفت الفقرة الثالثة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر في ١٦/٧/١٩٧٥ ونشر في ١٦/٧/١٩٧٥ .

- قارن المادة ٢٧٩ من القانون السابق .  
- بالنسبة الى الفقرة الأخيرة المخانة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ، راجع ما جاء في المذكرة الإيضاحية تحت المادة ٨ مكررا .



## الأحكام

### تكييف الواقعة في صدد قواعد التقادم

١٩٦٦ - العبرة في تكييف الواقعة بأنها جنائية أو جنحة هي بالوصف القانوني الذي تنتهي إليه المحكمة التي نظرت الدعوى دون التقيد بالوصف الذي رفعت به تلك الدعوى أو يراه الاتهام ، وذلك في صدد قواعد التقادم التي تسري وفقا لنوع الجريمة الذي تقررره المحكمة .

( ١٩٦٨/١١/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٧ ص ٨٩٦ )

١٩٧ - ان قواعد التقادم خاضعة لما تقررره المحكمة عن بيان نوع الجريمة .

( ١٩٥٥/٥/١٧ أحكام النقض س ٦ ق ٣٠١ ص ١٠٢٥ )

١٩٨ - اذا كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم لانقضاء الدعوى العمومية بمضى ثلاث سنين على الحكم الصادر غيابيا بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى لكون واقعتها جنائية على أساس ان هذا الحكم هو آخر عمل من أعمال التحقيق وأن الواقعة على الرغم من صدور الحكم فيها بعدم الاختصاص لكونها جنائية ومهما كانت حقيقة الواقعة من أمرها ، تعتبر جنحة ما دامت قد قدمت لمحكمة الجنج بوصف كونها جنحة ، فهذا الحكم يكون قد أخطأ من ناحيتين ، الأولى أنه مع تسليم المحكمة فيه بأن الواقعة جنائية من اختصاص محكمة الجنائيات الفصل فيها قد قضى في موضوعها بالبراءة وهذا ما لايجوز بحال من محكمة الجنج . والثانية أن الدعوى العمومية في مواد الجنائيات لا يسقط الحق في اقامتها الا بمضى عشر سنين . ووصف الواقعة خطأ في بادى الأمر بأنها جنحة ليس من شأنه أن يغير من حقيقة أمرها ، فاذا كانت حقيقة الواقعة لا تزال معلقة لان محكمة الجنج اعتبرت الواقعة جنائية ومحكمة الجنائيات لم تقل كلمتها في شأنها بعسد ، فان القول الفصل بأنها جنحة تسقط بمضى ثلاث سنين أو جنائية مدة سقوطها عشر سنين لا يكون الا من المحكمة صاحبة الاختصاص بالفصل في الموضوع حسبما يتبين لها عند نظره جنحة كانت في حقيقتها أو جنائية .

( ١٩٤٦/٤/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٣٥ ص



## التقادم في المخالفات

١٩٩ - متى كان الحكم قد صدر بالبراءة وانقضت من تاريخ تقرير النيابة العامة الطعن فيه بالنقض وبين عرض الطعن على هذه المحكمة مائزبو على السنة التي قررتها المادة ١٥ اجراءات جنائية لانقضاء الدعوى الجنائية في المخالفات دون اتخاذ أى اجراء قاطع ، فتكون الدعوى قد انقضت بمضى المدة ولا جدوى من بعد من نقضه ولا مناص والحال هذه من رفض الطعن .

( ١٥/١/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢ ص ٥ )

## التقادم في الجنج

٣٠٠ - متى أكثر من ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجنج من تاريخ التقرير بالطعن بالنقض حتى تاريخ نظره امام محكمة النقض دون اتخاذ أى اجراء قاطع للمدة يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

( ٢٥/١٢/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٢٤ ص ١٤٤٦ )

٣٠١ - وقف السير في الطعن المرفوع من الطاعنين حتى يصبح الحكم الغيابي الصادر ضد أحد المحكوم عليهم ( باعتباره الفاعل الأصلي ) نهائيا ، ومضى مدة أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ اعلان الأخير بالحكم الغيابي وحتى عرض الأوراق على محكمة النقض لتحديد جلسة لنظر الطعن دون معارضة المحكوم عليه في هذا الحكم أو اتخاذ أى اجراء قاطع للتقادم .

يوجب نقض الحكم والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة الطاعنين مما اسند اليهما .

( ١٣/٥/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٠٦ ص ٥٤٣ )

## بده مدة التقادم ( القاعدة العامة )

٣٠٢ - القاعدة العامة في سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية هي أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون أن يؤثر في ذلك جهل المجنى عليه بوقوعها .

( ٢٤/٤/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٥ ص ٤٤٧ )

## التقادم في جرائم الاعتياد

٣٠٣ - في جرائم الاعتياد يجب الاعتداد في توافر ركن الاعتياد



بجميع الوقائع التي لم يمض بين كل واحدة منها والتي تليها وكذلك آخر واقعة وتاريخ بدء التحقيق في الدعوى أو رفعها مدة ثلاث سنوات .  
( ١٩٧٠/١/١٨ أحكام النقض س. ٢١ ق ٢٧ ص ١١٠ )

٣٠٤ - ثبوت أن النقود المتفق عليها ( للاقراض بالربا ) لم يمض بين آخر عقد فيها وبين بدء التحقيق أو رفع الدعوى أو المحاكمة ولا بين كل عقد وآخر أكثر من الثلاث سنوات المقررة قانونا لانقضاء الحق في إقامة الدعوى الجنائية بمضي المدة ، فإن الجريمة تكون متوافرة والدعوى بها لم تنقض .

( ١٩٦٨/٥/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١١٣ ص ٥٧٣ )

٣٠٥ - في جريمة الاعتیاد على الاقراض بفائدة تزيد على الجدة الأقصى للفائدة المتفق عليها قانونا يشترط لتوفر ركن الاعتیاد ألا يكون قد مضى بين كل حادثة من الحوادث التي تتكون منها العادة والحوادث التي تليها الزمن الكافي لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية عن الحادثة السابقة .  
( ١٩٣١/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٤٤ ص ١٨٣ )

### التقادم في الجرائم الوقتية

٣٠٦ - جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية تنتهي بمجرد وقوع التزوير في محرر ، ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت ، واعتبار يوم ظهور التزوير تاريخا للجريمة محله ألا يكون قد قام دليل على وقوعها في تاريخ سابق .  
( ١٩٧٧/١/٣٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٢ ص ١٤٨ )

٣٠٧ - ان جريمة التبديد جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد وقوع فعل التبديد ، ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى فيها من ذلك الوقت ، واعتبار يوم ظهور التبديد تاريخا للجريمة محله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق .  
( ١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٥ ص ٤٤٧ )

٣٠٨ - تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما - ومنها جريمة خيانة الأمانة - مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض . ولا يبدأ ميعد انقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة من



تاريخ ايداع الشيء المختلس لدى من أؤتمن عليه ، بل من تاريخ طلبه  
والامتناع عن زده أو ظهور عجز المتهم عنه ، إلا إذا قام الدليل على خلافه .  
( ١٩٧٩/٦/٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٣٧ ص ٦٤٠ ،  
١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ ق ٣٠٧ ص ١٤٨٨ )

٣٠٩ - أن خيانة الأمانة جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد اختلاس  
المال المسلم أو تبديده ، فمدة سقوط الدعوى العمومية فيها يجب أن يكون  
مبذوها من هذا الوقت .  
( ١٩٤٢/٦/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٢٤ ص  
٦٧٧ )

٣١٠ - اختلاس الأشياء المحجوزة جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد  
وقوع فعل الاختلاس ، ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها  
في ذلك الوقت ، واعتبار يوم ظهور الاختلاس تاريخاً للجريمة محله ألا يكون  
قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق ، واذ دفع لدى محكمة الموضوع  
بأن اختلاس المحجوزات حصل في تاريخ معين وأن الدعوى العمومية قد  
سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما ظهر لها النتيجة  
التي تقتضيها .  
( ١٩٧١/١/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ٥ ص ٢٠ )

٣١١ - المدة التي ينقضى فيها الحق في اقامة الدعوى الجنائية في  
جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة إنما تحسب من يوم وقوع الاختلاس لا من  
يوم الحجز .  
( ١٩٤٨/١٠/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٦٥ ص  
٦٣٢ )

٣١٢ - تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموماً ومنها جريمة خيانة الأمانة  
هو من الأمور الداخلة في اختصاص قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك  
لمحكمة النقض ، غير أن هذا مشروط بأن يبني القاضي عقيدته في هذا  
التعيين على الواقع الفعلي الذي يثبت لديه بالبيئة أو يستنتجه من قرائن  
الدعوى وظروفها لا أن يبنيتها على اعتبارات قانونية أو نظرية بحثة ليس  
يبنيتها وبين الواقع فعلاً أي اتصال . وجريمة خيانة الأمانة هي من الجرائم  
الوقتية التي تتم وتنتقط بمجرد اختلاس الشيء المودع أو تبديده ، فالיום  
التالي لحداثها هو مبدأ سريان مدة سقوط الدعوى العمومية بها . ولا يصح



اعتبار مجرد تحديد يوم لبيع الأشياء المحجوزة تاريخا للحادث وبمبدأ لتريان مدة سقوط ، فإنه ليس بمفهوم عقلا أن مجرد حلول هذا اليوم في الدورة الزمنية تستتبع بطبيعتها أنه حصلت فيه مطالبة فعلية للحارس بتقديم الأشياء المحجوز عليها وعجز فعلا عن تقديمها ، بل ان هذا المعنى الذي تقوم به الجريمة هو معنى زائد على مجرد الحلول الزمني ومنقطع عنه تمام الانقطاع فلا بد لتحقيقه في الواقع وامكان تقرير القاضى له من دليل خاص يدل عليه .

( ١٩٢٩/١١/١٤ ) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٢٥

ص ( ٣٧٠ )

### التقادم في الجرائم المستمرة

٢١٣ - ان الفاصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المادى المكون للجريمة كما عرفه القانون ، سواء كان الفعل ايجابيا أو سلبيا ارتكابا أو تركا ، فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد اتيان الفعل كانت وقتية ، أما اذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل ارادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تداخلا متتابعا متجددا ، ولا عبرة بالزمن الذى يسبق هذا الفعل للتهيؤ لارتكابه والاسلاسل لمقارفته أو بالزمن الذى يليه والذى تستمر آثاره الجنائية في عقابه .

( ١٩٧٢/١/٢ ) أحكام النقض س ٢٣ ق ٢ ص ٨ ، ٢٨/٢/

١٩٦٦ س ١٧ ق ٣٧ ص ٢٠٣ ، ١٩٦٦/٢/٢٨ ق ٣٨ ص ٢٠٧ )

٢١٤ - جريمة عدم التقدم للجهة الادارية لتحويل الفرد لأحد مراكز التجنيد هي بحكم القانون جريمة مستمرة استمرارا متجددا وتقع تحت طائلة العقاب مادامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته ، فتبدأ المدة المسقطه للدعوى الجنائية عنها عند بلوغ المتخلف للسابعة والأربعين وفقا لنص المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ ورقم ١٢ لسنة ١٩٧١ .

( ١٩٧٣/٥/٧ ) أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٤ ص ٦١٠ )

٢١٥ - جريمة التخلف عن الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة في الميعاد المحدد من الجرائم المستمرة استمرارا متجددا ، وذلك أخذا من جهة بمقومات الجريمة السلبية وهي حالة تتجدد بتدخل ارادة الجاني ، وايجابا من جهة أخرى لصريح نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ والمادة ٣٧



من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ ، ويظل المتهم مرتكباً للجريمة في كل وقت ، وتقع جريمته تحت طائلة العقاب بإدانت حالة الاستمرار قائمة لم تنته ، ولا تبدأ مدة التقادم مادام الامتناع عن التبليغ قائماً ، ومتى كان المتهم لم يحاكم في ظل القانون السابق فإن القانون الجديد هو الواجب التطبيق .

( ٢٩/١١/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٦٦ ص ٨٥٧ )

٢١٦ - جريمة التعدي على أرض أثرية من الجرائم المستمرة المتجددة التي لا يبدأ حق الدعوى العمومية فيها في السقوط الا عند انتهاء حالة الاستمرار .

( ١٥/١٠/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٨١ ص ١٠٣٠ )

٢١٧ - ان جريمة احراز المخدر هي من الجرائم المستمرة التي لا تبدأ مدة سقوطها بمضي المدة الا من يوم خروج المخدر من حيازة الجاني ، فمادامت هذه الحيازة قائمة فان ارتكاب الجريمة يتجدد باستمرار تلك الحيازة .

( ٢٠/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٢ ص ١٨٣ )

٢١٨ - الاتفاق الجنائي جريمة مستمرة تظل قائمة مادام الاتفاق قائماً ، ومدة سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بها لا تبتدىء الا من وقت انتهاء الاتفاق سواء باقتراف الجريمة أو الجرائم المتفق على ارتكابها أو بصدور المتفقين عما اتفقوا عليه .

( ١٤/٤/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٤٣ ص

٤٤٤ )

٢١٩ - ان جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة المتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكاً بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى فيها الا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها .

( ٢٤/١١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٩ ص ٣٢١ ،

١/٣/١٩٥٤ س ٥ ق ١٣٠ ص ٣٩٢ )

٢٢٠ - استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة لاية جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة مادام مقدم الورقة متمسكاً بها ، فاذا كان التمسك بالورقة قد استأنف الحكم الابتدائي الذي قضى بردها وبطلانها



طالباً الفاء. والحكم بصحتها ، تظل الجريمة مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بالورقة أو يقضى نهائياً بتزويرها. ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى الا من ذلك التاريخ .

( ١٩٥٤/١٢/٦ ) أحكام النقض س ٥ ق ٨٢ ص ٢٤٢ ،  
( ١٩٥٢/١٠/٢١ س ٣ ق ١٧ ص ٤١ )

٢٢١ - جريمة استعمال الأوراق المزورة هي من الجرائم التي تحدث وتنتهي ويتجدد حدوثها وانتهاؤها تبعاً للأغراض المختلفة التي تستعمل فيها الورقة المزورة ، وكلما استعملت مرة لغرض بعينه تحقق ركن الاستعمال ووجب بتحقيقه العقاب . وكل مرة تستعمل فيها الورقة تعتبر جريمة استعمالها في هذه المرة مستمرة بمقدار زمن استعمالها والتمسك بها للغرض الذي ابتداء استعمالها من أجله . ولا تبتدىء مدة سقوط الدعوى العمومية بخصوص الاستعمال في كل مرة الا من بعد نهاية زمنها .

( ١٩٣٣/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٢٥ ص ١٨٢ )

٢٢٢ - لا تنقطع جريمة استعمال الورقة المزورة بالظن فيها بالتزوير أمام المحكمة المدنية والسير في اجراءات تحقيق هذا الظن ، ولا ينهى الاستعمال ويقطع استمراره الا التنازل عن التمسك بالورقة أو صدور حكم نهائي في القضية التي قدمت عنها .

( ١٩٣٠/١٢/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٣٢ ص ١٦٦ ، ١٩٢٩/٢/٢١ ج ١ ق ١٧١ ص ١٧٩ )

### الدفع بالتقادم من النظام العام

٢٢٣ - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ، ويجوز انارته لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم ترشح له .

( ١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١١ ص ٥٣٨ ،  
( ١٩٦٩/٤/٧ س ٢٠ ق ٩٧ ص ٤٦٨ )

٢٢٣ مكرر - من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة دفع جوهرى وهو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام .

( ١٩٧٩/٢/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٦ ص ٢٣١ )



٢٢٤ - ان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز اثارته في اية حالة كانت عليها الدعوى ، ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لاعتباره بالنظام العام ، الا أنه يشترط أن يكون في الحكم ما يفيد صحة هذا الدفع .  
( ١٩٥٨/٥/٦ ) أحكام النقض س ٩ ق ١٢٨ ص ٤٧٥ )

٢٢٤ مكرر - ان مجال بحث انقضاء الدعوى الجنائية من عدمه يتأتى بعد أن يتصل الطعن بمحكمة النقض اتصالا صحيحا بما يتيح لها أن تتصدى لبحثه وابداء حكمها فيه .  
( ١٩٧٩/١١/١٢ ) أحكام النقض س ٣٠ ق ١٧١ ص ٨٠٢ )

٢٢٥ - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم من الدفوع المتعلقة بالنظام العام التي من شأنها أن تدفع بها التهمة المسندة الى المتهم .  
( ١٩٧٠/٤/٦ ) أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٢ ص ٥٥٧ .

٢٢٦ - ان نصوص القانون الخاصة بالتقادم تتعلق بالنظام العام لأنها تستهدف المصلحة العامة لا مصلحة شخصية للمتهم مما يستوجب اعمال حكمها على الجرائم السابقة على تاريخ صدورهما ، وان كان في ذلك تسوية لمركزه مادام لم يصدر في الدعوى حكم نهائي .  
( ١٩٥٥/٢/١ ) أحكام النقض س ٦ ق ١٦٤ ص ٥٠٠ )

٢٢٧ - انه وان كان الفصل في الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم يسبق في الأصل الفصل في موضوع الدعوى ، لما قد يترتب عليه فيما لو ثبت للمحكمة رفع الدعوى بعد مضي المدة من القضاء بالبراءة ، دون ما حاجة لبحث مقومات الاتهام وتمحيص دلائله باعتبار أن سقوط الدعوى الجنائية بمضي المدة من النظام العام مما يضمن على المحكمة أن تحكم ولو من تلقاء نفسها - من غير أن يدفع المتهم بالسقوط - ببراءة كل من ترفع عليه الدعوى بعد مضي المدة ، فإذا لم تفعل جاز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ، الا أنه لما كان من المقرر أيضا أن المحكمة غير ملزمة حتما بأن تفصل في الدفوع الفرعية قبل فصلها في الموضوع ، وأن لها أن تضم هذه الدفوع الى الموضوع وتصدر في الدعوى برمتها حكما واحدا ، فإنه لا يوجد قانونا ما يمنعه من الحكم في موضوع الدعوى بالبراءة دون أن تلج الدفوع التي انما رعى صاحبها من اثارته الى بلوغ ذات النتيجة باثبات انقضاء الدعوى الجنائية لأى سبب من أسباب الانقضاء بما يؤدي بالضرورة الى البراءة .  
( ١٩٦٥/٦/٢٨ ) أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٢ ص ٦٢٤ )



٢٢٨ - اذا دفع المتهم فرعياً يستلزم الحق في مقاضاته جنائياً لمضى المدة القانونية وقضت المحكمة بأدائته دون أن تتعرض لهذا الدفع أو تفصل فيه فإن الحكم يكون باطلاً وأجباً نقضه .

( ١٩٢٢/١١/٢١ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣ من  
( ١٩٣١/٣/١٢ ج ٢ ق ٢٠٩ من ٢٦٨ )

### الحكم في التقادم

٢٢٩ - بيان تواريخ وقائع استعمال المحرر المزور إنما يكون ضرورياً عندما تكون هناك مظنة سقوط الجريمة قبل رفع الدعوى العمومية ، فإذا امتنع هذا الاحتمال فلا مبرر لتجسيم ذلك البيان .

( ١٩٣١/١/٨ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٥١ من  
( ١٩١ )

٢٣٠ - الحكم بسقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة هو في الواقع حقيقة الأمر حكم صادر في موضوع الدعوى ، إذ أن معناه براءة المتهم لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية عليه ، ولا يجوز بحال للمحكمة الاستثنائية أن تتخلى عن نظر الموضوع وترد القضية الى محكمة الدرجة الأولى بعد أن استنفدت هذه كل ما لها من سلطة فيها .

( ١٩٥٩/٣/٣٠ ) أحكام النقض س ١٠ ق ٨٥ من ٣٧٧ )

### التقادم وأثره على الدعوى المدنية

٢٣١ - الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لا أثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها التي تنقضى بمضى المدة المقررة في القانون المدني .

( ١٩٧٢/١٢/٢٥ ) أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٢٤ من ١٤٤٦ )

### تقويم حساب مدة التقادم

٢٣٢ - التاريخ الميلادي الذي جرت فيه المحاكمة وصدر فيه الحكم هو ما يجري عليه العمل في الحكم ، وقد اعتبره الشارع أصلاً في حساب المدد المبينة بقانون الاجراءات الجنائية .

( ١٩٥٩/١١/٩ ) أحكام النقض س ١٠ ق ١٨٤ من ٨٦٢ )



## مادة ١٦

لا يوقف سريان المدة التي تسقط بهما الدعوى الجنائية لأي سبب كان .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : أما في المسائل الجنائية فسقوط الحق في الدعوى ليس مبنيا على قرينة تنازل النيابة العمومية عن رفع الدعوى بسكوتهما عن رفعها ، فإن النيابة العمومية لا تملك التنازل عن الدعوى بأي حال بل مبنى على نسيان الواقعة من الجمهور بضئ المدة ، وهذا النسيان يحصل سواء كان سببه الإهمال أو العذر ، وقد رأت اللجنة الأخذ بهذا الرأي وهو الذي أخفّت به محكمة النقض والإبرام المحررة .

## مادة ١٧

تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالامر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال اذا تخلفت في مواجهة التهم أو اذا أخطر بها بوجه رسمي ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع .  
وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء .

- عدلت بالقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٨/١٢/١٩٥٢ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/١٨  
- كان نص الفقرة الثالثة من المادة ١٧ قبل إلغائها هو « ولا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها »  
- قارن المادتين ٢٨٠ و ١/٢٨٢ من القانون السابق .

## الأحكام

### اشتراط صحة الإجراءات لقطع مدة التقادم

٣٣٣ - ان المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأي إجراء صحيح يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء كان من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، حتى اذا تخلفت تلك الإجراءات في غيبة المتهم أو وجهت الى غير المتهم الحقيقي ، ذلك أن انقضاء الدعوى الجنائية بضئ المدة ينشأ على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ الإجراءات فيها ، فمتى تم اتخاذ أي إجراء صحيح في الدعوى بما يجعلها ما تزال في الأذهان ولم تندرج في حيز النسيان انتفت علة الانقضاء .

( ١٩٧٨/٣/٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ٤١ ص ٢٢٤ )



٢٣٤ - الأصل أنه وإن كان ليس بلازم مواجهة المتهم باجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المسقطه للدعوى ما ذامت متصلة بسنير الدعوى أمام القضاء ، الا أنه يشترط فيها لكي يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة ، فإذا كان الاجراء باطلا فانه لا يكون له أثر على التقادم ، مثال ذلك اعلان المعارض جهة الادارة أو في مواجهة النيابة .  
( ١٩٧٢/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠٢ ص ٤٦٥ )

٢٣٥ - لا يقطع سريان المدة اعلان التكليف بالحضور اذا كان صادرا ممن لا صفه له في تحريك الدعوى العمومية .  
( ١٩٣٠/٤/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧ ص ٢٤ )

#### قاعدة عامة

٢٣٦ - من المقرر أن المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية تنقطع باجراءات الاتهام والتحقيق والمحاكمة .  
( ١٩٦٧/١١/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٤٠ ص ١١٤٢ )

#### اجراءات التحقيق

٢٣٧ - الأمر الصادر من النيابة العامة لضبط المتهم واحضاره هو من اجراءات التحقيق القاطعة لمدة التقادم .  
( ١٩٦١/٥/٢٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١١٤ ص ٥٩٧ )

٢٣٨ - ليس من الضروري أن يستجوب المتهم حتى تنقطع مدة التقادم في حقه .  
( ١٩٥٥/٤/٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢٤٢ ص ٧٤٤ )

٢٣٩ - التحقيق القضائي يقطع مدة التقادم بالنسبة الى كل من يتهم في الدعوى ، فإذا كانت النيابة قد سألت المجنى عليه في دعوى التزوير فهذا التحقيق يقطع المدة بالنسبة الى المتهم ولو لم يكن قد سئل فيه .

( ١٩٤٧/١١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٢٦ ص

( ٤٠٤

٢٤٠ - اجراءات التحقيق القاطعة لسقوط الدعوى العمومية هي الاجراءات التي تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق أي النيابة العامة سواء



بنفسها أو بواسطة من تدبهم هي لذلك من مأموري الضبط القضائي بمقتضى أمر منها ثابت بالكتابة مدون فيه - ولو بطريق الإيجاز - المبائلا. التي يكلف هؤلاء المأمورين بتحقيقها .  
( ١٩٣٢/١/٤ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢١٣ ص ٤١٠

### اجراءات الاتهام

٢٤١ - الاعلان الصحيح اجراء قضائي يقطع مدة التقادم. وينتج اثره من وقت تسليم الصورة الى من سلمت اليه قانونا .  
( ١٩٧٢/٢/٢١ ) أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٠ ص ٢٠٤ ،  
( ١٩٧٢/٣/٢٦ ق ١٠٢ ص ٤٦١ )

٢٤٢ - تسليم الاعلان الى تابع المتهم وتسليمه الى جهة الادارة لامتناع تابعه عن الاستلام كلاهما اعلان صحيح .  
( ١٩٧٢/٢/٢١ ) أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٢ ص ٢١١ )

٢٤٣ - أوضح الشارح بما أورده من نصوص في شأن رفع الدعوى الجنائية عن تغاير الاجراء الذي يرتب قانونا قطع التقادم بين كل من قضاء الاحالة والنيابة العامة ، فهو أمر الاحالة بالنسبة الى الجهة الاولى بينما هو التكاليف بالحضور بالنسبة الى الجهة الثانية ما لم تكن الجريمة من الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عمدا الجنح المضرة بأفراد الناس ، فالدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها الى المحكمة ، لأن التأشير بذلك لا يعدو أن يكون أمرا اداريا الى قلم كتاب النيابة العامة لاعداد ورقة التكاليف بالحضور ، حتى اذا أعدت ووقعها عضو النيابة جرى من بعد اعلانها وفقا للقانون ، فتترتب عليها كافة الآثار القانونية بما في ذلك قطع اجراءات التقادم بوصفها من اجراءات الاتهام .

( ١٩٦٨/٢/١٣ ) أحكام النقض س ١٩ ق ٣٧ ص ٢١١ )

٢٤٤ - اعلان المتهم بالحضور بجلسة المحاكمة اعلانا صحيحا يقطع المدة المسقطه للدعوى ، ولا ينال من ترتيب اثر الاعلان الصحيح كاجراء قاطع للتقادم بطلان الحكم الصادر بناء عليه .

( ١٩٦٩/٤/٧ ) أحكام النقض س ٢٠ ق ٩٧ ص ٤٦٨ ،  
( ١٩٦٧/١١/٢١ س ١٨ ق ٢٤٠ ص ١١٤٢ )



٢٤٥ - اعلان المتهم في مواجهة النيابة بالحضور أمام محكمة الدرجة الأولى لتنظر المعارضة المرفوعة منه عن الحكم المذكور اعلانا مستوفيا الأوضاع الشكلية المقررة للاعلانات وكذلك اعلان النيابة بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية ولو حصل بيميناد يوم واحد ، كل أولئك يقطع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بجريمة المنحة .  
( ١٠/١٢/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٧ ص ٢٠ )

### اجراءات المحاكمة

٢٤٦ - كل اجراء من اجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم بقطع المدة حتى في غيبة المتهم ، لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالاجراء الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها .  
( ١٦/١/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٨ ص ٨٢ )

٢٤٧ - مفاد نص المادة ١٧ اجراءات جنائية أن كل اجراء من اجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية حتى في غيبة المتهم ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، لأن الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالاجراء الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها .  
( ١٣/١/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١ ص ١٢ )

٢٤٨ - من المقرر أن المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة تنقطع باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، وأن تأجيل الدعوى الى احدى جلسات المحاكمة بعد تبينه المتهم في جلسة سابقة للحضور هو اجراء قضائي من اجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية .  
( ٢/٢/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٣ ص ١٠٠ ، ٢١/٢/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٥١ ص ٢٠٧ ، ٢٤/٥/١٩٦٠ س ١١ ق ٩٤ ص ٤٩٨ )

٢٤٩ - المادة ١٧ اجراءات جنائية جري نصها بعموم لفظه على أن اجراءات المحاكمة من الاجراءات التي تقطع مدة تقادم الدعوى الجنائية والاشكال في التنفيذ هو من قبيل هذه الاجراءات .  
( ١٧/٢/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٦ ص ١٦٢ )



٢٥٠ - من المقرر أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع باقى اجراء يتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به ، سواء كان من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وتسرى مدة التقادم من يوم الانقطاع ، وبالتالي فان اعلان المتهم بالحضور لجلسة المحاكمة اعلانا صحيحا ، وكذا صدور حكم من محكمة مختصة باصداره يقطع أيهما المدة المسقطه للدعوى . ولا يغير من ذلك أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بداءة ممن لا يملك رفعها قانونا على خلاف ما تقضى به المادتان ٦٣ و ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية . ذلك بأنه وإن كان لا يحق للمحكمة فى هذه الحالة أن تتعرض لموضوع الدعوى بل عليها أن تقصر حكمها على عدم قبولها باعتبار أن باب المحاكمة موصد أمامها ، الا أنه نظرا لأنه يتعين عليها - فى سبيل القضاء بذلك - أن تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار اليهما ، أى أن تتحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام ومن أنه ارتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته أو بسببها - بما يقتضيه ذلك من اعلان المتهم والشهود لحضور جلسات المحاكمة وخلاف ذلك من الاجراءات القضائية ، ومن ثم فان مثل هذه الاجراءات وكذا الحكم الصادر فى الدعوى - بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة - متى تم كل منها صحيحا فى ذاته فلا مراء أنه قاطع للتقادم ، اذ أن انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ اجراءات فيها ، فمتى اتخذ أى اجراء صحيح فى الدعوى بما يجعلها ما تزال فى الأذهان ولم تندرج فى حيز النسيان انتفت علة الانقضاء بصرف النظر عن بطلان اجراءات تحريكها السابقة على نظرها .

( ١٩٧٣/٤/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٧ ص ٥١٦ ،  
١٩٧٣/٦/٢٤ ق ١٥٩ ص ٧٦٥ )

٢٥١ - لما كان مفاد نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن كل اجراء من اجراءات المحاكمة يتصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة حتى اذا اتخذت فى غيبة المتهم ، وكان الشابت أن اجراءات المحاكمة فى هذه الدعوى قد تلاشت أمام محكمة الموضوع وأمام محكمة النقض وأمام محكمة الموضوع مرة أخرى دون أن تمضى بين اجراءاتها والاجراء الذى سبقه أو تلاه المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنح ، فان الدفع المبدئى من الإطاعن بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون على غير سند .

( ١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦١ ص ٢٧٩ ، ٣/٢٦ ،  
١٩٧٣ س ٢٣ ق ١٠٢ ص ٤٦١ ، ١٩٧٢/٢/٢١ ق ٥٢ ص ٢١١ )



٢٥٢ - مفاد نص المادة ١٧ إجراءات أن كسل اجراء من اجراء المحاكمة باثرتة المحكمة يقطع مدة التقادم ، مادام لم يضر على آخر اجراء قامت به المدة المقررة له .

( ١٢٤ / ١١ / ١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٩ ص ١٢١ )

٢٥٣ مكرر - مفاد نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن كل اجراء من اجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية - حتى في غيبة المتهم - وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع لأن المشرع لم يستلزم مواجهة المتهم بالاجراء الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها ، وأنه تطبيقا لذلك فإن الحكم الابتدائي الغيابي الذي يصدر قبل مضي ثلاث سنوات على تاريخ ارتكاب المتهم لجريمة الجنحة يقطع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية .

( ١٥ / ٢ / ١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٥٣ ص ٢٦٨ )

٢٥٣ - صدور الحكم الغيابي في جنحة من محكمة الجنح والمخالفات لا يكون له من أثر سوى قطع المدة اللازمة لسقوط الحق في اقامة الدعوى الصومية ، أما في مواد الجنائيات فالقانون لم يفرق بين الحكم الحضورى والحكم الغيابي بل جعل العقوبة المقررة للقضى بها في أيهما غير خاضعة الا للحكم واحد هو سقوطها بالتقادم . كما سوى بينهما فيما يتعلق بمبدأ مدة هذا التقادم ، اذ جعل هذا المبدأ هو تاريخ صدور الحكم . فإذا كانت المدة اللازمة لسقوط الحق في تنفيذ العقوبة قد انقضت فإن الحكم الغيابي يصبح نهائيا ، بمعنى أنه لا يجوز للمحكوم عليه غيابيا الذي سقطت عقوبته بمضي المدة أن يحضر ويطلب ابطال الحكم الصادر في غيبته وإعادة النظر فيه ، فالمبدأ التي رسمها القانون للأحكام الغيابية في الجنائيات من جهة علاقتها بمسألتى سقوط العقوبة أو الدعوى الصومية بالتقادم تخالف ما رسمه القانون من ذلك للأحكام الغيابية الصادرة من محاكم الجنح والمخالفات .

( ٢٣ / ٥ / ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥٢ ص

٥٥٧ ، ٢٦ / ١٢ / ١٩٣٢ ج ٣ ق ٦٨ ص ١٠١ )

#### اجراءات الاستدلال

٢٥٤ - الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالاجراء الذي يقطع المدة الا بالنسبة لاجراءات الاستدلالات دون غيرها .

( ١٤ / ١٠ / ١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥٩ ص ٨١١ )



٢٥٥ - إجراءات الضبطية القضائية في جمع الاستدلالات لا تقطع المدة إذ هي لا تدخل في إجراءات التحقيق أو المحاكمة ، ولكن زائى الشارع أن يرتب عليها انقطاع المدة واشترط لذلك بخلاف إجراءات التحقيق التي تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق الجنائي ، أن لا تحصل في غيبة المتهم وعلى غير علم منه .

( ١٩٥٦/١٢/١٨ ) أحكام النقض س ٧ ق ٣٥٠ ص ١٢٦٨ )

٢٥٦ - إذا كان التحقيق هو مجرد استدلالات جمعها البوليس لا تحقيقاً أصولياً حصل بناء على أمر النيابة أو بانتداب منها وكانت النيابة قد اعتبرته تحقيقاً إدارياً وخفظته حفظاً إدارياً ، فمثل هذا التحقيق لا قيمة له في قطع المدة اللازمة لسقوط الدعوى العمومية .

( ١٩٣١/٢/٢٢ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩٣ ص

( ٢٤٨ )

#### إجراءات الدعوى المدنية

٢٥٧ - المدعى بالحقوق المدنية لا يملك استعمال حقوق الدعوى الجنائية إنما يدخل فيها بصفته مضروراً من الجريمة التي وقعت طالباً التمييز عن الضرر الذي لحقه ، ذلك أن دعواه مدنية بحته لا علاقة لها بالدعوى الجنائية ، إلا في تمييزها لها ، لما كان ذلك فانه لا يقطع التقادم كل إجراء يتصل بالدعوى المدنية وحدها سواء أكانت مقامة أمام القضاء المدني أم الجنائي ، فان تصرفات المدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها لا يقطع التقادم بالنسبة للدعوى الجنائية .

( ١٩٧٨/٦/٤ ) أحكام النقض س ٢٩ ق ١٠٤ ص ٥٥٢ )

٢٥٨ - ان الذي يقطع سريان مدة سقوط الدعوى العمومية إنما هي إجراءات التحقيق الجنائي الذي يحصل بمعرفة الجهات المختصة دون إجراءات التحقيق المدني .

( ١٩٣٣/٥/٢٢ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٢٥ ص

( ١٨٢ )

#### انقطاع المدة

٢٥٩ - تسرى مدة التقادم من يوم الانقطاع .

( ١٩٦٧/١١/٢١ ) أحكام النقض س ١٨ ق ٢٤٠ ص ١١٤٢ )



## بيانات في الحكم

٢٦٠ - اذا دفع المتهم بأن الدعوى العمومية قد سقطت بمقتضى المدة ورفضت المحكمة دفعه فأنه ان هناك تحقيقات قطعت المدة بدون أن تثبت ما هي هذه التحقيقات فان الحكم يكون باطلا ويتعين نقضه ، اذ لا يعلم من هذه العبارة من الذي أجرى هذه التحقيقات ، وهل هي من التحقيقات المعتبرة لقطع المدة أم لا ، وهذا الاتهام في البيان يعيب الحكم ويبطله .  
( ٢٤٨ )  
( ١٩٣١/٢/٢٢ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩٣ ص

## مادة ١٨

اذا تعدد المتهمون فان انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد انقضت ضدهم اجراءات لاحقة للمدة .

- تقابل المادة ٢٨٠ من القانون السابق .

## الأحكام

### تعدد المتهمين

٢٦١ - انقطاع التقادم عيني يمتد اثره الى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في تلك الاجراءات .  
( ١٩٧٧/٢/٧ ) أحكام النقض س ٢٨ ق ٤٧ ص ٢١٠ )

٢٦٢ - انقطاع المدة عيني يمتد اثره الى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في الاجراءات ، كما يمتد الى الجرائم المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة .

( ١٩٦٩/٣/٣١ ) أحكام النقض س ٢٠ ق ٨٧ ص ٤٠١ ،  
( ١٩٦٨/١٠/١٤ ) س ١٩ ق ١٥٩ ص ٨٦١ ، ( ١٩٦٧/٢/١٤ ) س ١٨ ق ٤٠ ص ٢٠٠ )

٢٦٣ - جميع اجراءات التحقيق والدعوى يترتب عليها انقطاع المدة بالنسبة الى جميع المشتركين في الواقعة ولو لم يكونوا طرفا في تلك الاجراءات ، والحكم الفيابي هو من قبيل تلك الاجراءات .

( ١٩٤٨/٢/٢ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٣٠ ص

( ٤٨٨ )



٢٦٤ - اجراءات التحقيق تقطع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة الى جميع الأشخاص ولو لم يدخلوا في حسنة الاجراءات . والعبرة في ذلك هي بكل ما يمسد ذكرى الجريمة ويردد صداها ، فيستوى فيه ما يتعلق بظروف وقوعها وما يتعلق بشخص كل من ساهم في ارتكابها .  
( ٢٦٤ )  
١٩٣٨/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٦٨ ص

٢٦٥ - الجريمة في باب التقادم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة لا في حكم تحديد مبدأ التقادم ولا في حكم ما يقطع هذا التقادم من اجراءات . ولهذا كان مبدأ تقادم الجريمة هو ذلك اليوم الذي يقوم فيه فاعلها الأصلي بعمله الجنائي المحقق لوجودها في حق جميع مرتكبيها فاعلين ومشتركين . وكذلك كل اجزاء يوقظ الدعوى العمومية بعد نومها يعتبر قاطعا لمدة التقادم ولو كان هذا الاجراء خاصا ببعض المتهمين ولو بمجهول منهم .  
( ٢٤٨ )  
١٩٣٤/١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٨٢ ص

## مادة ١٩

- النيت بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ٢١/٥/١٩٥٣ ، ونشر في ١٩٥٣/٥/٢١ .  
مادة ١٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :  
يجوز الصلح في مواد المخالفات اذا لم ينص القانون فيها على عقوبة الحبس بطريق الوجوب او على الحكم بشيء آخر غير الغرامة او الحبس .  
ويجب على محرر المحضر في الأحوال السابقة أن يعرض الصلح على المتهم ويثبت ذلك في المحضر ، واذا لم يكن المتهم قد سئل في المحضر وجب أن يعرض عليه الصلح باخطار رسمي .  
مادة ١٩ معدلة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ :  
يجوز الصلح في مواد المخالفات اذا لم ينص القانون فيها على عقوبة الحبس بطريق الوجوب او على الحكم بشيء آخر غير الغرامة أو الحبس .  
ويجب على محرر المحضر في الأحوال السابقة أن يعرض الصلح على المتهم عند مسأله ويثبت ذلك في المحضر .  
المذكورة الإيضاحية للقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ :  
تجيز المادة ٢٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ للنيابة العامة أن تطلب من القاضي الجزئي اصدار أمر جنائي بتوقيع العقوبة على المتهم في جميع المخالفات والجنح التي لا يعاقب القانون عليها بشيء الحبس والغرامة .



ونصت المادة ٣٢٤ على أنه لا يجوز للقاضي أن يقضي في الأمر بغير الغرامة والتضمينات  
جما يجب رده والمصاريف ومفاد ذلك أنه لا يجوز القضاء في الأمر بالعقوبات التكميلية عمل  
خلاف ما كانت تنص عليه المادة الثامنة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ بشسأن الأوامر  
الجنائية من اإجازة القضاء بتلك العقوبات . وهذا من شأنه أن يضيق كثيرا من دائرة العمل  
بنظام الأمر الجنائي وهو نظام ثبت من العمل فائدته اذ هو ييسر الفصل في الجرائم قليلة  
الاهمية ويخفف العبء عن عاتق القاضي الجزئي ويوفر له الوقت الكافي لنظر القضايا الهامة .  
وقد رؤى لذلك تخويل القاضي حق القضاء في الأمر بالعقوبة التكميلية ولا ضير على المتهم من  
ذلك اذ له أن يقبل الأمر أو يمترض عليه بإعلانه عدم قبوله له ويترتب على هذا الاعتراض  
سقوط الأمر حتما واعتباره كأنه لم يكن وتقديم الدعوى الى المحكمة لنظرها بالطرق العادية .

ولما كان العمل قد دل وطهر من الاحصاءات أن نسبة الصلح في مواد المخالفات ضئيلة  
جدا مما يجعل نظام الصلح في الواقع عديم الجدوى فقد رؤى إلغاء هذا النظام والاستماعة  
عنه بنظام آخر أدق وأوفى بالفرض وهو تخويل وكيل النيابة بالمحكمة التي من اختصاصها  
نظر الدعوى سلطة إصدار الأمر الجنائي في المخالفات التي لا يوجب القانون الحكم فيها بعقوبة  
الحبس أو بعقوبة تكميلية ، على ألا يؤمر فيه بغير الغرامة وعلى ألا تزيد هذه الغرامة على  
خمسين قرشا .

وإذا كان من الجائز أن يخطئه وكيل النيابة القانون فيصدر أمرا جنائيا في مخالفة  
لايجوز له أن يصدر هذا الأمر فيها فقد روعي تخويل رئيس النيابة أو من يقوم مقامه حق  
إلغاء الأمر في طرف عشرة أيام من تاريخ صدوره على ألا يكون له هذا الحق الا لخطأ في  
تطبيق القانون ، ويترتب على إلغاء الأمر اعتباره كأن لم يكن فلا يتعلق به أي حق للمتهم .  
ويجب في هذه الحالة السير في الدعوى بالطرق العادية ، وللمتهم أن يعلن عدم قبوله هذا  
الأمر ، كما هو الشأن تماما بالنسبة للأمر الذي يصدره القاضي .

## مادة ٢٠

- ألغيت بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ٢١/٥/١٩٥٣ ، ونشر في  
٢١/٥/١٩٥٣ .

- راجع المذكرة الإيضاحية تحت المادة ١٩ .

- وكانت هذه المادة تنص قبل إلغائها على أنه :

يجب على المتهم الذي يرغب في الصلح أن يدفع في طرف ثلاثة أيام من يوم عرضه  
عليه مبلغ خمسة عشر قرشا في الحالة التي لا يساقب فيها القانون بغير الغرامة ، وخمسين  
قرشا في الحالة التي يجيز فيها القانون الحكم بالحبس أو الغرامة بطريق البعيرة .  
ويدفع المبلغ الى خزنة المحكمة أو الى النيابة العامة أو الى أي شخص مرخص له بذلك  
من وزير العدل .

وتنقضي الدعوى الجنائية بدفع مبلغ الصلح .







# الباب الثاني

في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى

## الفصل الأول

في مامورى الضبط القضائي وواجباتهم

### مادة ٢١

يقوم مامورو الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومركبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى \*

— تقابل المادة ٣ من القانون السابق \*

### الأحكام

مهمة مامورى الضبط ( الاستدلالات والتحريات )

٢٦٦ — ان قيام مامور الضبط القضائي باخص واجبات وظيفته وهو التحرى عن الجريمة وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق ، لا يحصل دون ندمه من النيابة العامة للقيام بالتفتيش بوصف كونه عملا من أعمال التحقيق التي يجوز لها ان تكلفه باجرائها ، كما يجوز لها ان تمهد اليه في وضع المضبوطات في حوز مطلق \*

( ١٠/١/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ١٢٩ ص ٣٩٠ )

٢٦٧ — لا يوجب القانون حتما ان يكون رجل الضبط القضائي قد أمضى وقتا طويلا في التحريات ، اذ له ان يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذ من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو من يتولون إبلاغه عما وقع بالفصل من جرائم ما دام



انه اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه من معلومات بدون تحديد فترة زمنية لاجراء التحريات .  
( ١٩٧٨/١٢/٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٢ ص ٨٧٩ )

٢٦٨ - ان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالأذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به ، بل أنه أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات وأبحاث أو ما يتخذ من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو من يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام هو قد اقتنع شخصيا بما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات .

( ١٩٧٣/٥/١٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٨ ص ٦٢٤ ،  
١٩٧٣/٣/٢٥ ق ٨١ ص ٣٨٢ ، ١٩٧٣/٣/٤ ق ٥٩ ص ٢٦٦ ، ١٩٧٣/١/٢  
ق ٧ ص ٢٧ ، ١٩٦٦/١/١٧ ق ١٧ ص ٩ ص ٥٥ )

٢٦٩ - لا محل للاستناد الى عدم افصاح الضابط عن مصدر تحرياته في القول بعدم جدية التحريات .  
( ١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧ ص ٢٧ )

٢٧٠ - لا يعيب الاجراءات ان تبقى شخصية المرشد غير معروفة ، وأن لا يفصح عنها رجل الضبط القضائي الذي اختاره لمعاونته في مهمته .  
( ١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧ ص ٢٧ ، ١/٤/١٩٦٠  
س ١١ ق ١ ص ٧ )

٢٧١ - اذا كان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى عدم جدية التحريات استنادا الى امسالك الضابط عن البوح بمصدر تحرياته وعدم قيامه باجراء مراقبته بنفسه بدلي لعدم معرفته منزل المطعون ضده ، وكان ما أورده الحكم من ذلك لا يؤدي بالضرورة الى عدم جدية التحريات ، فانه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال .  
( ١٩٧٣/٥/١٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٨ ص ٦٢٤ )

### مشروعية الاجراءات وعدم التدخل خلق جريمة

٢٧٢ - ان مهمة مأمور الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢١ اجراءات هي الكشف عن الجرائم والتوصل الى معاقبة مرتكبيها ومن ثم فان



كل اجراء تقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحا منتجا لاثرة مادام لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة أو التحريض على مقارفتها ، وطالما بقيت ارادة الجاني حرة غير معدومة ، ومن ثم فلا تريب على مأمور الضبط القضائي أن يسطع في تلك الحدود من الوسائل الباصرة ما يسلس لتقصوده في الكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع أخلاق الجماعة .

( ١٩٧٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ٢٧ ق ١١٧ ص ٥٢٧ ، ١٩٧٠/٣/٢١ ق ٨٣ ص ٣٣٤ ، ١٩٧٦/٣/١٧ ق ٢٠ ص ٧٣ ( ٣٣٥ )

٢٧٣ - ان ما تثيره الطاعة بشأن الدور الذي قام به رجال الشرطة في الدعوى والاجراءات التي اتخذوها لضبطها باتفاقهم مع الشاهدين ، مردود بأن جريمة جلب المخدر وقعت بإرادة المتهمين وبالترتيب الذي وضعها لها وتمت فعلا لحسابهما وأن ما اتخذته رجال الشرطة من الاجراءات لضبطهما في هذه الواقعة بعد التبليغ عنهما لم يكن يقصد التحريض على ارتكابها ، بل كان لاكتشافها ، وليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها .

( ١٩٧٦/١٠/٢٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٧٦ ص ٧٧٤ )

٢٧٤ - متى كان الثابت من مدونات الحكم أنه نعى الى الضابط من أحد المرشدين أن المتهم - وهو رجل كفيف البصر - يتجر في الأيون ويقوم بتوزيعه على العملاء في مكان عينه ، فانتقل ثمة متظاهرا برغبته في الشراء ، فأخرج له المتهم ما معه من المخدر للتأكد من جودة صنفه فالتقى الضابط - عندئذ - القبض عليه ، فان ما فعله يكون اجراء مشروعاً يصح أخذ المتهم بنتيجته متى اطمانت المحكمة الى حصوله ، لان تظاهر مأمور الضبط برغبته في الشراء ليس فيه خلق للجريمة أو تحريض عليها ، ومن ثم فان الحكم المظنون فيه اذ ابطال الدليل المستند بما كشف عنه المتهم طواعية من احرازه المخدر يكون على غير سند من الواقع أو أساس من القانون .

( ١٩٦٨/٤/١٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٨٣ ص ٤٢٨ )

٢٧٥ - لا تريب على مأموري الضبط القضائي ومروسيهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا في سبيل ذلك التخمى وانتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم ، فمسايرة رجال الضبط للجنة بقصد ضبط جريمة يقارفونها لا يجاني القانون ولا يعد تحريضا على الجريمة مادامت ارادة هؤلاء تبقى حرة .

( ١٩٦٦/٢/١٤ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤ ص ١٣٤ )



٢٧٦ - مهمة البوليس الكشف عن الجرائم والتوصل الى معاقبة مرتكبيها ، فكل اجراء يقوم به رجاله فى هذا السبيل يعد صحيحا طالما انهم لم يتدخلوا فى خلق الجريمة بطريق القس والحداع أو التحريض على مقارفتها ، فلا يصح أن يعاب على البوليس ما اتخذه من اجراءات - عقب التبليغ - من عرضه على والد الطفل المخطوف تسليمه الى المبلغ تحت مراقبة البوليس وملاحظته ووضع خطة الضبط .  
( ٢٧/٤/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٠٦ ص ٤٨٧ )

٢٧٧ - متى كان الثابت أن الضابط وزميله انما انتقلا الى محل المجنى عليه واستخفا فيه بناء على طلب صاحبه ليسمعا اقرار المتهم بأصل الدين وحقيقة الفائدة التى يحصل عليها من القرضين الربوين فانه لا يصح أن يعاب التسميع هنا بالنسبة لرجل البوليس بمنافاة الأخلاق لأن مهمة البوليس الكشف عن الجرائم للتوصل الى معاقبة مرتكبيها .  
( ١٢/٦/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٤٢ ص ٨٧٩ )

٢٧٨ - لا تثريب على رجال الضبط القضائي فيما يقومون به من التحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها ، مادام لم يقس منهم تحريض على ارتكابها . واذن فمتى كان الحكم قد تعرض لدفاع المتهم القائم على أن جريمة جلب المواد المخدرة الى القطر المصرى لم تقع الا بتحريض من ضابط حرس الجمارك ، ورد عليه بما استظهره من وقائع الدعوى من أن المتهم هو الذى استغل تعرفه الى الضابط وعرض عليه المساهمة فى توزيع المخدرات التى يجلبها من الخارج على الباخرة التى يعمل حلاقا بها ، فتظاهر الضابط بالقبول وأبلغ الأمر الى رؤسائه ورجال مكتب المخدرات فان ما ينهض الطاعن لا يكون له محل .  
( ١/٦/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ١٣٦ ص ٣٤٨ )

٢٧٩ - ان تظاهر رجل الجيش بموافقة المتهمين ومرافقتهم الى التكنات التى انتووا السرقة منها ، ذلك ليس فيه ما يفيد أنه خلق الجريمة أو حرض عليها .  
( ١٥/١/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ١٦٢ ص ٤٢٩ )

٢٨٠ - ان تظاهر بأمور الضبطية القضائية لتاجر بأنه يريد شراء سلعة منه فباعه هذا ايها الأكثر من السعر المقرر رسميا ، فذلك ليس فيه ما يفيد أن رجل الضبطية القضائية هو الذى حرض على الجريمة أو



خلقها خلقاً ، ولهذا فلا خرج على المحكمة في أن تستند إلى ذلك في حكمها بأداة الناجر .  
( ١٨ / ١٠ / ١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٥٨ ص ٦٢٩ )

### مادة ٢٢

يكون مأمورو الضبط القضائي تابعين للنائب العام وخاضعين لأشرفه فيما يتعلق بأعمال وظيفتهم .

وللنائب العام أن يطلب إلى الجهة المختصة النظر في أمر كل من تقع منه مخالفة لواجباته أو تقصير في عمله ، وله أن يطلب رفع الدعوى التأديبية عليه ، وهذا كله لا يمنع من رفع الدعوى الجنائية .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

### حكم

٢٨١ - مجرد إشراف النيابة على أعمال رجال الضبط القضائي والتصرف في محاضر جمع الاستدلالات التي يجرونها بمقتضى وظائفهم ، بغير انتداب صريح من النيابة ، ليس من شأنه أن يغير من صفة هذه المحاضر كمحاضر جمع استدلالات .  
( ١٩ / ٣ / ١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٩ ص ٣٦٩ )

### مادة ٢٣

( أ ) يكون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم :

- ١ - أعضاء النيابة العامة ومعاونوها .
- ٢ - ضباط الشرطة وأمنائها والكونستبلات والمساعدون .
- ٣ - رؤساء نقاط الشرطة .
- ٤ - العمدة ومشايخ البلاد ومشايخ الحفراء .
- ٥ - نظار ووكلاء محطات السكك الحديدية الحكومية .

ولمدير أمن المحافظات ومفتشي مصلحة التفتيش العام بوزارة الداخلية أن يؤديوا الأعمال التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم .



(ب) ويكون من مأموري الضبط القضائي في جميع انحاء الجمهورية :

١ - مديرو وضباط ادارة المباحث العامة بوزارة الداخلية وفروعها

بمديرية الأمن \*

٢ - مديرو الادارات والاقسام ورؤساء المكاتب والمفتشون والضباط وامناء الشرطة والكونستبلات والمساعدون وباحثات الشرطة العاملون

بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بمديرية الأمن \*

٣ - ضباط مصلحة السجون \*

٤ - مديرو الادارة العامة لشرطة السكة الحديد والنقل والمواصلات

وضباط هذه الادارة \*

٥ - قائد وضباط اساس حجة الشرطة \*

٦ - مفتشو وزارة السياحة \*

ويجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل

بعض الموظفين صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة الى الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم \*

وتعتبر النصوص الواردة في القوانين والراسيم والقرارات الأخرى

يشان تخويل بعض الموظفين اختصاص مأموري الضبط القضائي بمشابة

قرارات صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص \*

- ممدلة بالقوانين : رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في

١٩٥٢/١٢/٢٥

ورقم ٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ١٩٥٤/١/٩ ونشر في ١٩٥٤/١/١٠

ورقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩٥٧/١/٤ ونشر في ١٩٥٧/١/٤

ورقم ٧ لسنة ١٩٦٣ الصادر في ١٩٦٣/١/٦ ونشر في ١٩٦٣/١/١٢

ورقم ٣٦ لسنة ١٩٧١ الصادر في ١٩٧١/٥/٩ ونشر في ١٩٧١/٥/٢٠

مادة ٢٣ ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ ، صدر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ :

يكون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم :

أعضاء النيابة العامة

وكلاء المديرية والمحافظات

حكامو البوليس في المديرية والمحافظات وكلاؤهم ومساعدوهم

مفتشو الضبط وكلاؤهم

مفتشو البوليس ومساعدوهم

مأمورو المراكز والاقسام والبنادير وكلاؤهم

معاونو الادارة



مفتشو وضباط المباحث الجنائية  
معاونو وملاحظو وصولات البوليس  
كونستبلات البوليس الحائزون على دبلوم كلية البوليس  
رؤساء نطق البوليس  
العمد ومشايخ البلاد  
مشايخ الخفراء  
مأمورو السجن وكلاؤهم وضباط مصلحة السجن  
حكماء بوليس السكك الحديدية وضباطه  
نظار ووكلاء محطات السكك الحديدية الحكومية  
قومندان أساس الهجانة وضباطه

مدير ادارة بوليس الآداب العامة والضباط والوصولات والكونستبلات الحائزون على دبلوم  
كلية البوليس في الادارة العامة وغروها في المحافظات والمدريات  
الموظفون المخول لهم اختصاص مأموري الضبط القضائي بمقتضى قانون ، والموظفون  
المخول لهم هذا الاختصاص بمقتضى مراسيم صادرة قبل العمل بهذا القانون  
وللمديرين والمحافظين أن يؤدوا الأعمال التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي  
- المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٥٤ :

تنص المادة ٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية على مأموري الضبط القضائي : وقد جاء  
ذكرهم بها على سبيل النص ، وهي بهذه الحالة لا تشمل مدير ادارة بوليس الآداب العامة  
والضباط والوصولات والكونستبلات الذين يعملون بهذه الادارة والمكاتب الفرعية لها في  
المحافظات والمدريات .  
ولما كان من الضروري تحويل هؤلاء الموظفين صفة الضبط القضائي لكي يتمكنوا من  
ممارسة أعمالهم في حدود اختصاصهم ، ولا يكون ذلك الا بقانون .  
لذلك أعد مشروع قانون بتعديل المادة ٢٢ المشار اليها بأن ينص فيها على الموظفين  
المذكورين .

المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٤ :  
لما كان من الضروري اعتبار هؤلاء الموظفين ( الذين تمت اضافتهم بالنص المعدل ) من  
مأموري الضبط القضائي لكي يتمكنوا من ممارسة أعمالهم في حدود اختصاصهم .  
المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ :

لما كانت ادارة شرطة الآداب قد أصبحت قسم حماية الآداب والأحداث كما عدلت تسمية  
الوصولات الى مساعدين وأنشئ قسم باحثات الشرطة يتبع قسم حماية الآداب وتقتضى طبيعة  
عملهم منحهم صفة الضبطية القضائية كما أنشئت حديثا ادارة البحث الجنائي وادارة الرقابة  
الجنائية واقتضت طبيعة عمل بعض العاملين بها منحهم صفة الضبطية القضائية .

لذلك رأى تعديل هذه المادة حتى تتلاءم مع الوضع الجديد ومسح طبيعة العمل التي  
تقتضى منح الموظفين الذين يقومون به صفة الضبطية القضائية .  
المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ :

لما كان القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٩ بتعديل بعض أحكام قانون هيئة الشرطة الصادر



بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ قد أدخل فئة جديدة ضمن الفئات التي تتكون منها هيئة الشرطة وهي فئة أمناء الشرطة وهي تلى مباشرة فئة الضباط وتسبق فئتي الكونستبلات والمساعدين ، وكانت طبيعة عمل هذه الفئة الجديدة تقتضى منح أفرادها صفة الضبطية القضائية اذ تستند إليهم أعمال الأمن العام والجوازات والمرور وغير ذلك من الأعمال التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه طبقا لنص المادة ٩٦ مكررا ( ١ ) من قانون هيئة الشرطة .

لذلك رؤى تعديل المادة ٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية بما يحقق منح أمناء الشرطة صفة الضبط القضائي تمكينا لهم من مباشرة أعمالهم .

## الأحكام

### مأمورو الضبط القضائي

٢٨٢ - اذا كان الواضح من أمر الندب المكتوب على ذات اشارة الحادث المبلغة الى النيابة العامة أن المندوب للتحقيق هو من أعضاء النيابة العامة ، فانه لا يلزم النص صراحة على درجته طالما أن جميع أعضاء النيابة من مأموري الضبط القضائي .

( ٥٠٨ ص ٩٧ ق ١١ أحكام النقض س ١٩٦٠/٥/٣٠ )

٢٨٣ - مأمور الجمرک هو من رجال الضبطية القضائية بمقتضى المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

( ٥٥٩ ص ٢٤ ق ١١٥ أحكام النقض س ١٩٧٣/٤/٢٩ )

٢٨٤ - أضفى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ على رجال خفر السواحل صفة الضبط القضائي فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الجهات الخاضعة لاختصاص مصلحة خفر السواحل ، وهذه الصفة ما زالت قائمة ولصيقة بهم في دوائر اختصاصهم فيما يتعلق بجرائم التهريب حتى بعد صدور قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخزانة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ بتحديد موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي .

( ٢٥١ ص ٤٨ ق ١٨ أحكام النقض س ١٩٦٧/٢/٢١ )

٢٨٥ - يبين من استقراء القوانين الجمركية في تواليها أنها لم تغير شيئا من الأحكام الاجرائية التي تضمنتها نصوص اللائحة الجمركية وخاصة ما تعلق منها بحقوق رجال الجمارك في الضبط والتفتيش . ومخبر الجمارك هو من مأموري الضبط القضائي بوصف كونه موظفا في مدلول المادة ٦ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ .

( ١٠٣٧ ص ١٧ ق ١٩٥ أحكام النقض س ١٩٦٦/١٠/٣١ )



## وقت العمل الرسمي

٢٨٦ - من المقرر أن مأمور الضبط القضائي لا يتجرد من صفته في غير أوقات العمل الرسمي ، بل تظل أهليته لمباشرة الأعمال التي ناطه بها القانون قائمة - حتى ان كان في إجازة أو عطلة رسمية - ما لم يوقف عن عمله أو يمنح إجازة إجبارية .  
( ١٩٧٣/١١/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٣ ص ١٠٢٣ )

٢٨٧ - قيام الضابطة بالقبض على المتهم وتحرير محضر ضبط الواقعة وفقا للقانون يكون صحيحا ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الضابط قد مارس عمله في الوقت المخصص لراحته طالما أن اختصاصه لم يكن ممطلا بحكم القانون .  
( ١٩٧٣/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٣ ص ١٠٢٣ )

## النطاق المكاني

٢٨٨ - لا محل للقول بأن حق موظفي الجمارك في مباشرة الضبط والتفتيش لا يكون الا عند محاولة مفادرة الاسوار الجمركية ، لأن في ذلك تخصيص بلا مخصص ، فهذا الحق يشمل الدائرة الجمركية بأكملها وليس أسوارها فقط .  
( ١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٥ ص ٦٢٧ )

٢٨٩ - ليس لموظفي الجمارك حق ما في تفتيش الأشخاص والأماكن والبضائع بحثا عن مهربات خارج نطاق الدائرة الجمركية أو منطقة الرقابة الجمركية .  
( ١٩٦٧/٢/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٨ ص ٢٥١ )

٢٩٠ - ما يثيره المتهم من تجاوز المخبر حدود اختصاصه الاقليمي مردود بأن الحال لا يمت بصلة الى اجراء القبض على مرتكبي الجرائم - وهو اجراء من اجراءات التحقيق - وانما بالبحث عن متهم هارب من التنفيذ يستلزم القانون تعقبه لتنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه .  
( ١٩٦٠/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١١ ق ١٣٥ ص ٧١٥ )

## امتداد الاختصاص

٢٩١ - اذا كان الاصل أن اختصاص مأموري الضبط القضائي



مقصورا على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقا للمادة ٢٣ أ ج ، إلا أنه من المقرر أيضا أنه اذا صادف مأمور الضبط القضائي المتهم - المأذون قانونا بتفتيشه - أثناء قيامه بتنفيذ اذن التفتيش على شخصه في مكان يقع خارج دائرة اختصاصه المكاني ، وبدا له منه ومن المظاهر والأفعال التي أتاها ما ينم عن احرازه جوهرا مخدرا أو محاولته التخلص منه ، فان هذا الطرف الاضطرابي المفاجيء يجعله في حل من مباشرة تنفيذ اذن النيابة بالتفتيش قیاما بواجبه المكلف به ، والذي ليست لديه وسيلة أخرى لتنفيذه ، اذ لا يسوغ مع هذه الضرورة أن يقف مأمور الضبط القضائي مفلول اليدين ازاء المتهم المنوط به تفتيشه لمجرد أنه صادفه في غير دائرة اختصاصه مادام قد وجده في ظروف تؤكد احرازه الجواهر المخدرة .

( ١٩٦٢/٤/٢ ) أحكام النقض س ١٣ ق ٧٣ ص ٢٩٠ )

٢٩٢ - اذا كان ما اجراه مأمور الضبط القضائي في الدعوى من وقائع ضبط خارج دائرة اختصاصه المكاني انما كان في حدود الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه ، وهو ما اقرته عليه محكمة الموضوع ، فان اختصاصه يمتد الى جميع من اشتركوا فيها واتصلوا بها أينما كانوا ويجعل له الحق عند الضرورة في مباشرة كل ما يخوله له القانون من اجراءات سواء في حق المتهم أو في حق غيره من المتصلين به .

( ١٩٧٣/١١/٢٥ ) أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣ )

٢٩٣ - من المقرر أنه متى بدأت الواقعة في دائرة اختصاص مأمور الضبط القضائي وجب أن يمتد هذا الاختصاص بداعة الى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها وان اختلفت الجهات التي يقيمون فيها .

( ١٩٧٠/١٢/٢١ ) أحكام النقض س ٢١ ق ٣٠٠ ص ١٢٣٩ )

٢٩٤ - اذا كان ما اجراه مأمور الضبط القضائي في الدعوى من تحريات وضبط انما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأوا تحقيقها على أساس حصول واقعتها في اختصاصهم ، فان اختصاصهم يمتد الى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها أينما كانوا ويجعل لهم الحق عند الضرورة في تتبع الأشياء المتحصلة من الجريمة التي بدأوا تحقيقها ومباشرة كل ما يخولهم القانون من اجراءات سواء في حق المتهم في الجريمة أو في حق غيره من المتصلين بها .

( ١٩٦٩/٢/٣ ) أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٥ ص ٢٠٧ )



٢٩٥ - لما كان ما أجراه مأمور الضبط القضائي من تفتيش بعيدا عن دائرة اختصاصه انما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه فوجب أن يمتد اختصاصه بداهة الى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها وان اختلفت الجهات التي يقيمون فيها ، مما يجعل له الحق عند الضرورة في تتبع الموقوفات المتصلة من جريمة السرقة التي بدأ تحقيقها وأن يجسرى كل ما حوله القانون اياه من أعمال التحقيق سنوء في حق المتهم بالسرقة أو في حق الطاعنين على أثر ظهور اتصالها بالجريمة ، لما كان ذلك وكان الاذن الذي صدر له بالتفتيش قد صدر من وكيل النيابة المختص بمكان ضبط الموقوفات وقد روعيت فيه هذه الاعتبارات فان قيامه بتنفيذه يكون صحيحا في القانون .

( ١٩٦٣/٢/٥ احكام النقض س ١٤ ق ٢١ ص ٩٧ )

٢٩٦ - مباشرة مأمور الضبط القضائي التفتيش بدائرة قسم غير القسم التابع له يصححه اختصاصه بالتحقيق مع المتهم الذي فتش منزله بناء على ضبطه متلبسا بجريمة وقعت في دائرة اختصاصه ، وذلك على أساس أن التفتيش عمل من أعمال التحقيق المختص هو به ، وقيام النيابة باجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمور الضبط على القيام بواجبه ومتابعته .

( ١٩٦٣/٥/٢٧ احكام النقض س ١٤ ق ٩٠ ص ٤٦٠ ،  
١٩٤٨/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٤٩ ص ٤٥٦ )

٢٩٧ - لا يؤثر في صحة الاجراء الذي قام به « باشجاويش » بدائرة قسم معين كونه تابعا لقسم آخر مادام أنه يعمل في المحافظة التي تضم القسمين وطالما أنه مختص أصلا بتحقيق الحادث مما يقتضى اختصاصه بمتابعة تحقيقه في غير القسم الذي يعمل فيه .

( ١٩٥٨/١٠/٦١ احكام النقض س ٩ ق ١٨٤ ص ٧٥١ )

٢٩٨ - ان مأموري الضبط القضائي ليس لهم أن يباشروا خارج الجهة التي هم معينون لها أى اجراء من اجراءات التحقيق المخولة لهم في أحوال التلبس بالجريمة . فاذا كانت الحال مقتضية اتخاذ اجراء بجهة في غير دائرة اختصاص المأمور في صدد دعوى من اختصاصه تحقيقها ، فانه يكون عليه أن يندب لذلك المأمور المختص بالعمل في تلك الجهة لا أن يباشر هو تنفيذ الاجراء مت دخلا في اختصاص غيره ، الا أنه اذا باشر هو الاجراء فلا بطلان ، أولا - لعدم وجود نص بالقانون في هذا الصدد . فيمس يختص



بمأمورى الضبط القضائى . قانيا - لأن المأمور هو صاحب الحق فى الأمر بالأجراء ذاته ، أى أن الأجراء هو من اصل اختصاصه فإذا ما دعت طرؤف الاستمجال وسمحت له طرؤفه الى أن يقوم هو بتنفيذة خشية ضياع الفرشة ، فإن القول بإطلاق عمله لا يكون له وجه ، وخصوصا أن المنع فى هذه الحالة لا يمكن أن يكون ملحوظا فيه - عدا مراعاة واجبات اللياقة بين ذوى الاختصاص - الا توفير الوقت على صاحب الاختصاص الأصيل بتقديم مطالبته بالانتقال الى جهات بعيدة عنه . ومن المسلم به أن من يملك تكليف غيره القيام بعمل نيابة عنه يملك أن يقوم هو ذاته به ، فإن الانابة كالتوكيل انما شرعت بصفة أصلية للتوسعة لا للتقييد ومباشرة الأصيل بنفسه الاجراء كلما استطاع ذلك أوفى وأكمل .

( ١٥/٤/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٤٤ ص ١٢٧ )

### صور لاختصاص عام

٢٩٩ - ينسبط الاختصاص المكاني لضباط ادارة مخدرات القاهرة على جميع أنحاء الجمهورية عملا بالمادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

( ٢٠/١٠/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١٨ ص ١١١٠ )

٣٠٠ - المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن المخدرات جعلت لمديرى ادارة مكافحة المخدرات وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانين صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الجمهورية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

( ٥/٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤ ، ١٠/٤/١٩٦٦ س ١٧ ق ١٦٩ ص ٩١٨ )

٣٠١ - ولاية ضباط شعب البحث الجنائى ولاية عامة مصدرها المادة ٢٣ اجراءات جنائية ، انبساط تلك الولاية على جميع أنواع الجرائم حتى ما افرزت له منها مكاتب خاصة ، اضافة صفة الضبط القضائى على موظف بصدد جرائم معينة لا يسلب هذه الصفة من مأمورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص العام فى شأن هذه الجرائم عينها .

( ٣/١٢/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٩٦ ص ١٣١٧ )

( ٢٨/٥/١٩٧٣ ق ١٨٢ ص ٨٠٢ )



٣٠٣ - للضباط العاملين بمصلحة الأمن العام وفي شعب البحث الجنائي بتدريبات الأمن العام بما فيهم ضباط مكاتب المباحث الجنائية بالانقسام والبنادر والمراكز بمختلف رتبهم سلطة الضبط عامة وشاملة جميع أنواع الجرائم حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة ، وهذه الولاية مصدرها المادة ٢٣ اجراءات جنائية ، والأحكام التي تضمنها قرار وزير الداخلية رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم مصلحة الأمن العام وفروعها ، وكذلك القسانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم هيئات البوليس ، أحكام نظامية لا شأن لها بأحكام الضبط القضائي التي تكفل قانون الاجراءات الجنائية بتنظيمها . ولا محل للقياس بين وضع ضباط مكاتب المباحث الجنائية وبين وضع أعضاء النيابة العامة الذين يلحقون بنيابات تختص بنوع معين من الجرائم ، لان هذه النيابات أنشئت بمقتضى قرارات من وزير العدل يصدرها بناء على تفويض تشريعي من قانون الاجراءات والسلطة القضائية .

( ١٩٦٦/٥/٣٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٣١ ص ٧٠٨ )

٣٠٣ - يبين من نص المادة ٢٣ اجراءات جنائية أن مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام بعضهم ذوي اختصاص عام ولكن في دوائر اختصاصهم فقط كأعضاء النيابة العامة ومعاونيها وضباط الشرطة ، والبعض الآخر ذو اختصاص عام في جميع أنحاء الجمهورية ومن بينهم مدير الادارة العامة لشرطة السكة الحديد والنقل والمواصلات وضباط هذه الادارة . ويدخل في اختصاص هذه الفئة الأخيرة ضبط جميع الجرائم ، حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة لما هو مقرر من أن اعضاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقا سلب تلك الصفة في شأن هذه الجرائم عينها من مأموري الضبط القضائي ذوي الاختصاص العام .

( ١٩٧٧/٦/١٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٦١ ص ٧٧٥ )

٣٠٤ - ان ضباط المباحث بالهيئة العامة للبريد هم من مأموري الضبط القضائي بوصف كونهم من ضباط شرطة السكة الحديد وينسب اختصاصهم على بحث وتحري وضبط الجرائم التي تقع بدائرة اختصاص هيئة البريد .

( ١٩٦٨/١٠/١٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٥ ص ٨٣٥ )

٣٠٥ - ضباط البوليس في المراكز والبنادر والانقسام بمقتضى المادة ٢٣ اجراءات جنائية من مأموري الضبطية القضائية الذين لهم في



الدوائر التي يؤدون فيها وظائفهم اختصاص عام بشأن جميع الجرائم من جنائيات وجنح ومخالفات . فإذا كانت المحكمة قد أثبتت بما أوردته من ظروف الدعوى أن المتهم كان يسير بسيارته مخالفا للوائح بسيره في شوارع المدينة بسرعة أكثر مما يستلزمه حسن القيادة في مثل هذه الظروف ، الأمر الذي هو مما يجب على ضابط البوليس مراعاة تنفيذه فإن استيقافه السيارة لاتخاذ ما يلزم بشأنها يكون صحيحا .  
( ١٠/٦/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٤ ص ٧٦٧ )

### صور لاختصاص خاص

٣٠٦ - مأمورو الضبط القضائي ذوو الاختصاص الخاص مقصور اختصاصهم على جرائم معينة يحددها لهم طبيعة وظائفهم والحكمة التي من أجلها أسبغ القانون عليهم وعلى الهيئات التي ينتمون إليها كيانا خاصا يميزهم عن غيرهم .  
( ١٣/٦/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٦١ ص ٧٧٥ )

٣٠٧ - اختصاص رجال الرقابة الادارية مقصور على الجرائم التي يقارنها الموظفون العموميون أثناء مباشرتهم لوظائفهم ، فلا تنبسط ولايتهم على آحاد الناس ، ما لم يكونوا أطرافا في الجريمة التي ارتكبتها الموظف ، فعندئذ تمتد اليهم ولاية أعضاء الرقابة الادارية بحكم الضرورة ، ومن ثم فإن مناط منح أعضاء الرقابة الادارية سلطة الضبط القضائي هو وقوع جريمة من موظف أثناء مباشرته لواجبات وظيفته أو أن تكون هذه الجريمة بسبيل الوقوع .  
( ١٨/١/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٤ ص ٩٤ )

٣٠٨ - يشمل اختصاص الرقابة الادارية - وفقا لنص المادتين ٢ ، ٤ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ - الجهاز الحكومي وفروعه والجهات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وأجهزة القطاع الخاص التي تباشر أعمالا عامة وجميع الجهات التي تسهم الدولة فيها على أي وجه .  
( ٩/٦/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٣ ص ٨٦٢ )

٣٠٩ - للضباط القائمين بأعمال وواجبات البوليس الحربي صفة رجال الضبط القضائي بالنسبة الى كافة الجرائم التي يضبطونها بتكليف من القيادة العامة للقوات المسلحة سواء في ذلك الجرائم التي تقسح من أفراد القوات المسلحة أو من المدنيين .  
( ١٤/٢/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٤١ ص ٢٠٩ )



٣١٠ - مفاد الأمر العسكري الصادر من رئيس هيئة أركان حرب الجيش في ١٩٥٣/٦/٩ أن رجال البوليس الحربي مكلفون أصلا وبصفة دائمة بحكم وظائفهم بضبط الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة دون حاجة الى تكليف خاص بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة في كل حالة على حدة ، وما استحدثته القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ في هذا الشأن هو أنه أسبغ على رجال البوليس الحربي صفة رجال الضبط القضائي بالنسبة لهذه الجرائم لكي يكون للإجراءات التي يتخذونها في ضبطها وتحقيقها من الأثر القانوني أمام جهات القضاء العادية ما للإجراءات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي المكلفون بضبط الجرائم بصفة عامة .  
( ١٩٦٠/٥/٣١ أحكام النقض س ١١ ق ١٠٣ ص ٥٤١ )

٣١١ - يبين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ بتحويل ضباط البوليس الحربي سلطة رجال الضبط القضائي أنه ليس لضباط البوليس الحربي صفة الضبط القضائي بالنسبة الى ما يرتكبه الأفراد من جرائم طالما أنهم لم يكلفوا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة ، وبالتالي فإن ضابط البوليس الحربي اذا امر اثنين من رجاله بتسليم المتهم الى البوليس دون أن يكون مكلفا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة يكون قد أتى أمرا خارجا عن اختصاصه ولا يكون لمؤسسه اختصاص في تنفيذ هذا الأمر .  
( ١٩٥٩/٦/١ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣١ ص ٥٨٩ )

٣١٢ - تعيين موظفين لهم صفة مأموري الضبط القضائي في جرائم الغش ليس معناه عدم امكان رفع الدعوى الجنائية على المتهم اذا لم يحصل ضبط الواقعة أو أخذ العينة بمعرفة أحد هؤلاء الموظفين وطالما لا يوجد نص صريح يقض بذلك فقد دل الشارح على أن المقصود هو تنظيم وتوحيد الاجراءات دون اخضاع أحكام قانون الغش لقواعد اثبات خاصة أو ترتيب أي بطلان على عدم اتباع تلك الاجراءات ويصح الحكم بالادانة بناء على أي دليل يقدم في الدعوى وتقتنع به المحكمة ويكون مؤديا الى ثبوت التهمة المستندة الى المتهم .  
( ١٩٦١/٦/١٣ أحكام النقض س ١٢ ق ١٣٣ ص ٦٩٢ )

#### تجاوز الاختصاص المكاني

٣١٣ - اختصاص مأموري الضبطية القضائية مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم ، فإذا ما خرج للمأمور عن دائرة اختصاصه لا تكون



له سلطة ما وانما يعتبر فردا عاديا ، وهذه هي القاعدة العامة لأداء كل وظيفة رسمية . ولا يفر من ذلك صدور انتداب من النيابة العامة المختصة اليه في اجراء التفتيش ، اذ شرط صحة التفتيش الحاصل بناء على هذا الاذن أن يكون من اجراء من مامورى الضبطية القضائية ، وهو لا يعتبر كذلك اذا ما خرج عن دائرة اختصاصه .

( ٢٨/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٩٧ ص ٢٥٥ )

### الدفع بعدم الاختصاص

٣١٤ - لا يقبل اثاره انحسار اختصاص الضابط المحلى عن الامتداد الى مكان الضبط لأول مرة امام محكمة النقض .

( ٥/٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤ )

٣١٥ - الأصل أن ضابط البوليس انما يباشر أعمال وظيفته في دائرة اختصاصه ، فاذا كان المتهم قد دفع بطلان اجراءات التفتيش على أساس أن الضابط الذى باشرها لم يكن مختصا بحسب المكان ، ولم يقدم الدفاع دليلا على ذلك فانه ليس على المحكمة أن تتحرى حقيقة الاختصاص بتحقيق تجريه بناء على ذلك القول المجرد ، ولا عبرة بالشهادة الادارية التى قدمها المتهم امام محكمة النقض مادام قد فاته ان يقدمها لمحكمة الموضوع لتبدى رأيا فيها .

( ٣١/١٠/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٤١ ص ٧٤٢ )

٣١٦ - الأصل فى الاجراءات الصعبة ، فمتى باشر رجل الضبط القضائى أعماله فى حدود اختصاصه ، فلا يكون صحيحا ما يقوله المتهم من أن المحكمة كان عليها أن تتحرى حقيقة صفة الضابط الذى أجرى التفتيش بتحقيق تجريه ، وذلك بارفاق ما يدل على انتدابه رئيسا لمكتب المخدرات ، او معاوننا منتدبا له لمجرد قول المتهم ذلك ودون تقديم الدليل عليه .

( ١١/٥/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١١٣ ص ٥١٧ )

### مادة ٢٤

يجب على مامورى الضبط القضائى ان يقبلوا التبليغات والشكاوى التى ترد اليهم بشأن الجرائم ، وان يبعثوا بها فورا الى النيابة العامة . ويجب عليهم وعلى رؤسهم ان يحصلوا على جميع الايضاحات ويجروا المعاينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التى تبلغ اليهم او التى يعلمون



بها بآية كافية كانت ، وعليهم أن يتخلوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة .

ويجب أن تثبت جميع الإجراءات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي في محاضر موقع عليها منهم بين بها وقت اتخاذ الإجراء ومكان حصوله . ويجب أن تشمل تلك المحاضر زيادة على ما تقدم توقيع الشهود والتجبراء الذين سمعوا . وترسل المحاضر إلى النيابة العامة مع الأوراق والأشياء المضبوطة .

- تقابل المادتين ٩ و ١٠ من القانون السابق .

## الأحكام

### واجبات مأمور الضبط

٣١٧ - من الواجبات المفروضة قانونا على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد اليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة رؤسيتهم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها بأي كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الايضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها اليهم أو التي يشاهدونها بأنفسهم .

( ١٩٦٦/١/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ٢ ص ٥ )

### تبليغ النيابة

٣١٨ - لم يقصد المشرع حين أوجب على مأموري الضبط القضائي المبادرة إلى تبليغ النيابة العامة عن الحوادث إلا تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الإثبات ، ولم يرتب على مجرد الإحمال في ذلك أي بطلان ، إذ العبرة بما تقتنع به المحكمة في شأن صحة الواقعة ونسبتها إلى المتهم وإن تأخر التبليغ عنها .

( ١٩٥٧/٥/٦ أحكام النقض س ٨ ق ١٢٧ ص ٤٥٩ )

٣١٩ - أن مجرد التأخير في تبليغ حوادث الجنايات إلى سلطة التحقيق المختصة ليس من شأنه أن يؤثر في صحة ما تجر به من تحقيق تلك الحوادث .

( ١٩٥٤/١٢/١٥ أحكام النقض س ٦ ق ١٠٤ ص ٢١٥ )



٣٣٠ - ان عدم قيام البوليس بتبليغ النيابة فورا عن الجرائم التي تبلغ اليه - كمقتضى المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات - لا يترتب عليه بطلان اجراءاته في الدعوى ، بل كل ما فيه ان يعرض الموظف للمستولية الادارية عن اهماله .  
( ١٩٣٦/١١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٦ ص ٥ )

#### استمرار الاستدلالات مع تحقيق النيابة

٣٣١ - قيام النيابة العامة باجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائي عن القيام الى جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم التي فرض الشارع عليهم آداها بمقتضى المادة ٢٤ اجراءات جنائية ، وكل ما في الأمر ان ترسل هذه المحاضر الى النيابة العامة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها .  
( ١٩٧٠/١٢/٢١ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٠٠ ص ١٢٣٩ ،  
١٩٧٠/١/١٩ ق ٣١ ص ١٢٩ ، ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٣٥ ص ٦٥٩ ،  
١٩٦٨/٢/٢٥ س ١٩ ق ٢٨ ص ١٥٨ )

٣٣٢ - قيام النيابة العامة باجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائي عن القيام بواجبهم ومتابعته ، ومن ثم فان دعوى الطاعن بعدم مشروعية اجراءات الرقابة الادارية لا يكون له محل ، ولا يثير من ذلك حجب المتهمين في مبنى الرقابة بعد صدور أمر النيابة العامة بحبسهم ، ذلك بانه - على فرض سلامة هذه الواقعة - لا يترتب عليها غير مؤاخنة ادارية ممن صدرت عنه .

( ١٩٦٩/٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦٠ ص ٢٧٧ )

٣٣٣ - قيام النيابة العامة باجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائي عن القيام الى جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم التي فرض الشارع عليهم آداها بمقتضى المادة ٢٤ اجراءات جنائية ، وكل ما في الأمر ان ترسل هذه المحاضر الى النيابة العامة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة العامة ما ترى وجوب تحقيقه منها ، وللمحكمة ان تستند في حكمها الى ما ورد في هذه المحاضر مادامت قد عرضت مع أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق امامها بالجلسة .

( ١٩٦٠/٥/٣١ أحكام النقض س ١١ ق ١٠٠ ص ٥٢١ ،  
١٩٣٩/١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٣٩ ص ٤٤١ )



### الاستدلالات والشهود

٣٢٤ - لا يشترط أن يواجه مأمور الضبط القضائي الشهود بالتهمة  
لأنه أمر لم يتطلبه القانون .  
( ١٩٧٦/١/٥ أحكام النقض من ٢٧ ق ٤ ص ٣٣ )

٣٢٥ - لا يوجب القانون على مأموري الضبط القضائي بعد جمع  
الاستدلالات أن يعمتوا بالشهود الى النيابة العامة .  
( ١٩٦٦/٦/٢١ أحكام النقض من ١٧ ق ١٦٢ ص ٨٦٢ )

### المساعدون والرؤوسون

٣٢٦ - لمأمور الضبط القضائي أن يستعين في اجراء القبض  
والتفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكن من رجال الضبط القضائي  
ما دام يعمل تحت اشرافه .  
( ١٩٧٨/١٠/٢٩ أحكام النقض من ٢٩ ق ١٤٨ ص ١٢٨ )

٣٢٧ - على فرض صحة ما يثيره الطاعن من أن بعض أعضاء اللجنة  
الجزمكية لم يكونوا من مأموري الضبط القضائي ، فإنه لو كبل جرمك  
الركاب أن يستعين في اجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكونوا  
من رجال الضبط القضائي ما داموا يعملون تحت اشرافه ، واذ نتج عن  
التفتيش الذي جرى دليلا يكشف عن جريمة جلب مخدر فإنه يصح  
الاستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على اعتبار أنه نتيجة اجراء مشروع  
قانونا .

( ١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض من ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠ )

٣٢٨ - جمع الاستدلالات الموصلة الى التحقيق على ما نصت عليه  
المادة ٢٤ أ-ج ليس مقصورا على رجال الضبطية القضائية بل ان القانون  
يخول ذلك لمساعدتهم ومادام هؤلاء قد كلفوا بمساعدة مأموري الضبط  
القضائي في أداء ما يدخل في نطاق وظيفتهم فإنه يكون لهم الحق في تحرير  
محاضر بما أجروه .

( ١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٢ ص ٤٢ )

٣٢٩ - لرئيس مكتب المخدرات الحق في أن يستعين في اجراء  
التفتيش بمن يرى مساعدته فيه من معاونيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط  
ماداموا يعملون تحت اشرافه .

( ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض من ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤ )



٣٣٠ - اذا كانت عبارة الاذن غير قاصرة على انتداب الضابط وحده ، وانما جاءت شاملة لمن يماونه من رجال الضبط القضائي ، فانه لا محل لحمل هؤلاء الاعوان على الرؤسين وحدهم .  
( ١٩٦١/١/٩ أحكام النقض س ١٤ ق ٦ ص ٥١ )

٣٣١ - بين القانون مأموري الضبط القضائي في المادة ٢٣ اجراءات جنائية على سبيل الحصر وهو لا يشمل رؤوسهم كرجال البوليس والمخبرين منهم ، فهم لا يعدون من مأموري الضبط القضائي ولا يضافو عليهم قيامهم بعمل رؤسائهم سلطه تم يسبقها عليهم القانون ، وكل ما لهم وفقا للمادة ٢٤ اجراءات جنائية هو الحصول على جميع الايضاحات واجراء الماينات اللازمة لتحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ اليهم واتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة وليس من ذلك القبض والتفتيش ، واذن فاحضار متهم الى مركز البوليس لا يخلو للجباوئش والنوبتجي القبض عليه ولا تفتيشه .  
( ١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ١٨٤ ص ٦٥٩ )

٣٣٢ - لا يعيب الحكم أن يكون قد استند فيما استند اليه من أدلة الى الماينة التي اجراها وكيل شيخ الحفراء ، فان ذلك مما يخوله له نص المادة ٢٤ اجراءات جنائية باعتبار وكيل شيخ الحفراء من الرؤوسين لأمور الضبط القضائي .  
( ١٩٥٦/١/٣١ أحكام النقض س ٧ ق ٣٩ ص ١١٦ )

٣٣٣ - الجاويش من رؤوسى مأموري الضبطية القضائية يساعدهم على أداء ما يدخل فى نطاق وظيفتهم ، فمادام قد كلف باجراء التحريات وجمع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة فانه يكون له حق فى تحرير محضر بما أجراه فى هذا الشأن عملا بالمادة ١٠ من قانون تحقيق الجنايات .  
( ١٩٥٢/٥/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٣٧١ ص ٩٩٩ )

٣٣٤ - ان جمع الاستدلالات الموصلة الى التحقيق ليس مقصورا على رجال الضبطية القضائية ، بل ان القانون يخول ذلك لمساعدتهم بمقتضى المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات .  
( ١٩٥١/١٢/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٩١ ص ٢٤٣ )

تحرير المحضر

٣٣٥ - ان القانون على خلاف ما أوجبه بالنسبة للنياابة العامة وقاضى



التحقيق ، لم يوجب أن يحضر مع مأمور الضبط القضائي وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المنوطة به ، كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر ، ومؤدى ذلك أن مأمور الضبط القضائي هو المسئول وحده عن صحة ما دون بمحاضره ، ومادام هو يوقع عليها اقرارا منه بصحتها فلا يهم بعد ذلك ان كان قد حرر المحضر بيده أو استعان في تحريره بغيره .  
( ١٩٥٢/٣/٣ ) أحكام النقض س ٣ ق ٢٨٣ ص ٧٥٨ )

٣٣٦ - ان القانون - على خلاف ما أوجبه بالنسبة للنيابة العامة وقاضي التحقيق - لم يوجب أن يحضر مع مأمور الضبطية القضائية وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المنوطة به كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر . ومؤدى ذلك أن مأمور الضبطية القضائية هو المسئول وحده عن صحة ما دون بمحاضره . ومادام هو يوقع عليها اقرارا منه بصحتها فلا يهم بعد ذلك ان كان حررها بقلمه مباشرة أو بواسطة الاستعانة بألة ميكانيكية أو يد أجنبية ، لأن عدم مباشرته تحريرها بخط يده لا يؤثر في اعتبار أنها محررة في حضرته وتحت بصره .  
( ١٩٣٩/٣/١٣ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٥٨ ص ( ٤٨٦ )

٣٣٦ مكرر - مجرد التأخير في تحرير محضر ضبط الواقعة واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحرير المادة المخدرة المضبوطة لا يدل بذاته على معنى معين ولا يمنع المحكمة من الأخذ بما ورد به من أدلة منتجة في الدعوى ، ويكفى أن تقتنع المحكمة من الأدلة المقامة اليها بأن التفتيش أجرى وأنه أسفر عما قيل انه تحصل منه .  
( ١٩٧٩/١١/٢٩ ) أحكام النقض س ٣٠ ق ١٨٢ ص ٨٤٥ )

#### مشمولات المحضر والنقص فيه

٣٣٧ - من المقرر أن خلو محضر جمع الاستدلالات في مواجهة التهم بغيره من المتهمين أو الشهود لا يترتب عليه بطلانه .  
( ١٩٧٦/٣/١٤ ) أحكام النقض س ٢٧ ق ٦٤ ص ٣٠٥ )

٣٣٨ - لا يترتب البطلان اذا لم يثبت مأمور الضبط القضائي كل ما يجريه في الدعوى من استدلالات . وما نص عليه القانون من ذلك لم يرد الا على سبيل التنظيم والارشاد .  
( ١٩٥٨/١١/٣ ) أحكام النقض س ٩ ق ٢١٣ ص ٨٦٦ )



٣٣٩ - لا مانع قانونا يمنع ضابط البوليس من أن يثبت ما سمعه من أحد المتهمين من أقوال أدلى بها فجأة وعلى غير انتظار في محضر ما دامت الظروف التي حصل فيها الادلاء بتلك الأقوال كانت تقتضي المبادرة الى اثباتها ولم تكن تسمح للضابط بأن يتصل بالنيابة ليتلقى رأيها في الأمر ، وهذا المحضر يعتبر رسميا لصدوره من موظف مختص بتحريره .  
( ١٩٣٦/٦/٨ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٤٨٠ ص ( ٦٠٧ )

#### مكان تحرير المحضر

٣٤٠ - ان القانون وان كان يوجب أن يحضر مأمور الضبط القضائي محضرا بكل ما يجريه في الدعوى من اجراءات مبينا فيه وقت اتخاذ الاجراءات ومكان حصولها الا انه لم يوجب عليه أن يحضر المحضر في مكان اتخاذ الاجراءات ذاتها . هذا فضلا عن أن ما نص عليه القانون فيما تقدم لم يرد الا على سبيل التنظيم والارشاد ولم يرتب على مخالفته البطلان .  
( ١٩٦٥/١/١١ ) أحكام النقض س ١٦ ق ٩ ص ٣٦ )

#### الدفاع وتحرير المحضر

٣٤١ - ما يقوله المتهم بشأن بطلان محضر جمع الاستدلالات بسبب أن البوليس منع محاميه من الحضور معه أثناء تحريره لا يستند الى أساس من القانون .  
( ١٩٦١/٥/١ ) أحكام النقض س ١٢ ق ٩٥ ص ٥١٣ )

#### علم تحرير محضر

٣٤٢ - ان القانون وان كان يوجب أن يحضر مأمور الضبطية القضائية محضرا بكل ما يجريه في الدعوى من اجراءات قبل حضور النيابة الا أن ايجابية ذلك ليس الا لفرض تنظيم العمل وحسن سيره ، فلا بطلان اذا لم يحضر المحضر .  
( ١٩٤٩/٤/١٨ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٧٤ ص ( ٨٢٨ )

#### مادة ٢٥

لكل من علم بوقوع جريمة يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها



بغير شكوى أو طلب أن يبلغ النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي عنها .

- تقابل صدر المادة ٧ من القانون السابق .

### الأحكام

٣٤٣ - يقتضى التبليغ عن الجرائم فى بعض صورہ الاحتفاظ بجسم الجريمة وتقديمه الى السلطة العامة ، وقد يكون جسم الجريمة مما يحظر القانون حيازته أو احرازه ، الا أن الاحتفاظ به فى هذه الحالة مهما طال أمده لا يغير من طبيعته مادام القصد منه وهو التبليغ لم يتغير وان كان فى ظاهره يتسم بطابع الجريمة وذلك عملا بالمادة ٦٠ عقوبات .

( ١٩٥٧/٣/١١ أحكام النقض س ٨ ق ٦٥ ص ٢٢٨ )

٣٤٤ - التبليغ عن الجرائم ليس حقا مقصورا على من تقع عليه الجريمة ، وانما هو تكليف واجب على الافراد كافة القيام به فى مصلحة الجماعة .

( ١٩٤٧/١١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٢٩ )

( ص ٤٠٥ )

٣٤٥ - التبليغ عن الحوادث الجنائية مقبول من أى انسان كان ، ولم يجعله القانون من حق المجنى عليه وحده الا فى جريمة الزنا فقط ، فلا يجوز الطعن فى حكم بأن تقديم البلاغ فى الحادثة التى قضى فيها هذا الحكم كان من غير المجنى عليه فيها .

( ١٩٣١/٤/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٣٧ ص

٢٨٩ )

### مادة ٢٦

يجب تلى كل من علم من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء تادية عمله أو بسبب تاديبته بوقوع جريمة من الجرائم التى يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ عنها فوراً النيابة العامة أو أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي .

- تقابل المادة ٦ من القانون السابق .



## الأحكام

٣٤٦ - مفاد نص المادة ٢٦ اجراءات جنائية أن واجب التبليغ عن الجرائم التي يعلم بها الموظفون العموميون أو المكلفون بخدمة عامة أثناء تأدية عملهم أو بسبب تأديته هو أمر يدخل في واجبات وظائفهم مما يعرضهم للمسئولية التأديبية اذا خالفوا هذا الواجب .

( ١٩٥٩/٦/١ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣١ ص ٥٨٩ )

٣٤٧ - يتعين على المحكمة وقد اتجهت الى اسناد واقعة جديدة الى المتهم تكون مع الواقعة المنسوبة اليه في وصف التهمة وجه الاتهام الحقيقي وتدخل في الحركة الاجرامية التي اتاها المتهم أن تطبق عليه حكم القانون على هذا الأساس بعد أن تنبيهه الى التعديل الذي أجرته ليبدى دفاعه فيه طبقا للمادة ٣٠٨ اجراءات جنائية . فاذا هي أغفلت ذلك وقضت ببرائة المتهم استنادا الى أن رجل البوليس الحربي ليس من اختصاصهما اقتياد المتهم الى قسم البوليس دون أن تبين كلمتها فيما أسندته الى المتهم من أنه عرض رشوة عليهما لصرف النظر عن النزاع القائم ، وهو ما ينطوي على معنى عدم التبليغ عن الجريمة التي علما بهما والتي كان يتعين عليهما القيام به باعتبارهما من المكلفين بخدمة عامة عملا بنص المادة ٢٦ اجراءات جنائية - لا مجرد عدم اقتياده الى القسم - فان الحكم يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

( ١٩٥٩/٦/١ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣١ ص ٥٨٩ )

## مادة ٢٧

لكل من يسعى حصول ضرر له من الجريمة أن يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية في الشكوى التي يقدمها الى النيابة العامة أو الى أحد مأموري الضبط القضائي .

وفي هذه الحالة الأخيرة يقوم المأمور المذكور بتحويل الشكوى الى النيابة العامة مع المعضر الذي يحضره .

وعلى النيابة العامة عند احالة الدعوى الى قاضي التحقيق ان تحيل معها الشكوى المذكورة .

- تقابل المادتين ١/٣٤ ، ٥٩ من القانون السابق .



## مادة ٢٨

الشكوى التى لا يسعى فيها مقدمها بحقوق مدنية تعد من قبيل التبليغات ، ولا يعتبر الشاكي مدعيا بحقوق مدنية الا اذا صرح بذلك فى شكواه او فى ورقة مقدمة منه بمعد ذلك ، او اذا طلب فى احدهما تعويضا ما .

- تقابل المادتين ٤٩ و ٥٠ من القانون السابق .

## مادة ٢٩

لمامورى الضبط القضائى اثناء جمع الاستدلالات ان يسمعوا افواه من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وان يسألوا المتهم عن ذلك ، ولهم ان يستمعينوا بالاطباء وغيرهم من اهل الخبرة ويطلبوا رأيهم تسهيا او بالكتابة .

ولا يجوز لهم تحليف الشهود او الخبراء اليمين الا اذا خيف ألا يستطيع فيها بعد سماع الشهادة بيمين .

- تقابل المادة ٢٤ من القانون السابق .

## الاحكام

### السؤال والاستجواب

٣٤٨ - لأمور الضبط القضائى عملا بالمادة ٢٩ اجراءات جنائية ان يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون ان يستجوبه تفصيلا ، والاستجواب المحظور هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التى تساق عليه دليلا دليلا ليقول كلمته فيها تسليما بها أو دحضا لها .

( ١٩٧٣/١١/٢٥ ) أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣ ،  
١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٣٥ ص ٦٥٩ )

٣٤٩ - ان الاستجواب الذى حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفندها ان كان منكرا للتهمة أو يعترف بها ان شاء الاعتراف ، واذا كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما أثبتته مأمور الضبط القضائى فى محضر ضبط الواقعة من أقوال المتهمات بما فيهن الطاعنة نفسها لا يعدو أن يكون تسجيلا لما أبدينه أمامه واعتراف من اعترفت منهن فى حقها وحق



غيرها من المتهمات في نطاق ادلائها بأقوالها مما لا يعد استجوابا ولا يخرج عن حدود ما نيط بمأمور الضبط القضائي ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذه الصدد لا يكون سديدا .

( ١٩٧٢/١٢/١١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠٨ ص ١٣٦٧ ، ١٩٦٩/٢/٢٤ س ٢٠ ق ٦٠ ص ٢٧٧ ) .

٣٥٠ - من المقرر طبقا لنص المادة ٢٩ اجراءات جنائية أن لمأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة اليه دون أن يستجوبه تفصيلا وأن يثبت في محضره ما يوجب به المتهم بما في ذلك اعترافه بالتهمة ، ويكون هذا المحضر عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة العامة ما ترى وجوب تحقيقه منها ، وللمحكمة أن تستند في حكمها الى ما ورد به ما دام قد عرض مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة .

( ١٩٧٧/١/٢ أحكام النقض س ٢٨ ق ١ ص ٥ )

### الواجهة

٣٥١ - ان ما يثيره الطاعن بشأن بطلان محضر الضبط لحلوه من مواجهته بباقي المتهمين مردود بأن الواجهة كالاستجواب تعد من اجراءات التحقيق المحظور قانونا على مأمور الضبط القضائي اتخاذها .  
( ١٩٧٦/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٢٧ ص ١٠١٢ ، ١٩٧٣/١١/٢٥ س ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣ )

٣٥٢ - المواجهة كالاستجواب تعد من اجراءات التحقيق المحظور على مأمور الضبط القضائي اتخاذها ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة بشأن بطلان محضر الضبط لحلوه من مواجهتها ببقية المتهمات هو دفع ظاهر البطلان مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه .

( ١٩٧٣/١١/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣ )

### الاستعانة بخبير

٣٥٣ - لعضو النيابة العامة بوصفه رئيسا للضبطية القضائية الحق في الاستعانة بأهل الخبرة وفي طلب رأيهم شفويا أو بالكتابة بغير حلف يعين ، عملا بالمادة ٢٩ اجراءات جنائية .

( ١٩٧٨/١/٢٢ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٤ ص ٧٤ )



٣٥٤ - أوجب القانون على الخبراء أن يحلفوا يمينا أمام سلطة التحقيق بأن يبدوا رأيهم بالذمة وأن يقدموا تقريرهم كتابة ، كما أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية طبقا للمادتين ٢٤ و ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك وكانت المادة ٢٩ اجراءات جنائية تجيز لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم شفويا أو بالكتابة بغير حلف يمين وكان القانون لا يشترط في مواد الجنع والمخالفات اجراء أى تحقيق قبل المحاكمة ، فانه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ بما جاء بتقرير الخبير المقدم في الدعوى ولو لم يحلف مقدمه يمينا قبل مباشرته المأمورية على أنه ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة للمحكمة وعنصرها من عناصرها مادام أنه كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتفنيد والمناقشة .

( ١٣/٤/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٧٦ ص ٣٢٣ )

٣٥٥ - تجيز المادة ٢٩ اجراءات لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة ويطلبوا رأيهم شفويا أو بالكتابة .

( ٢/٦/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٨ ص ٧٨٧ )

٣٥٦ - ان اجراء الاستعانة بأهل الخبرة الذي قام به مأمور الضبط القضائي يعتبر من اجراءات الاستدلال التي لا يسرى عليها قيد الطلب الوارد بالمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

( ٢/٦/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٩ ص ٧٩٥ )



# الفصل الثاني

## في التلبس بالجريمة

### مادة ٣٠

تكون الجريمة متلبسا بها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة  
يسرة .

وتعتبر الجريمة متلبسا بها اذا تبين الجاني عليها مرتكبها ، او اذا  
تبينه العامة مع الصياح اثر وقوعها ، او اذا وجد مرتكبها بعد وقوعها  
بوقت قريب حاملا آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقا أو أشياء أخرى  
يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها ، او اذا وجدت به في هذا الوقت  
آثار أو علامات تفيد ذلك .

— تقابل المادة ٨ من القانون السابق .

— المذكرة الإيضاحية : وقد استبدل هذا النص بالنص الحالي وهو مشاهدة الجاني  
متلبسا بالجريمة . إذ يوهم أن الجريمة لا تكون مشهودة إلا اذا كان الجاني قد ضبط متلبسا  
وهو معنى يخالف المقصود من النص ، وقد زيدت على الحالات الأربع التي تعتبر الجريمة  
مشهودة حالة خاصة هي وجود آثار أو علامات مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب يستدل منه  
على أنه فاعل أو شريك فيها ، كان توجد به خدوش حديثة أو آثار مقلوف ناري حديث أو  
حذاء ظاهرة بملابسه ، وذلك لأن وجود هذه الآثار والعلامات لا يقل عن حالة حمل الأسلحة  
أو الآلات أو الأمتعة في الدلالة على ارتكاب الجريمة .

### الأحكام

#### تعريف التلبس

٣٥٧ — التلبس حالة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها .  
( ١٩٧٣/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٣٩ ص ١١٧٧ )

٣٥٧ مكرر — من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف  
النظر عن شخص مرتكبها ومتى قامت في جريمة صحت إجراءات القبض  
والتفتيش في حق كل من له اتصال بها سواء كان فاعلا أو شريكا . هذا



ولا يشترط لقيام حالة التلبس أن يؤدي التحقيق الى ثبوت الجريمة قبيل مرتكبها .

( ١٩٧٩/٤/٣٠ أحكام النقض ص ٣٠٠ ق ١٠٩ ص ٥١٤ )

٣٥٨ - التلبس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن المتهمين فيها ، فتتحقق في جريمة صحت الاجراءات المقررة له في حق كل من ساهم فيها فاعلا كان أو شريكا ، شوهد في مكان وقوعها أو لم يشاهد .  
( ١٩٤٥/٣/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٢٧ ص ٦٦٥ )

٣٥٩ - ان التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها لا شخص مرتكبها ، كما هو المستفاد من نص المادة ٤١ تحقيق الجنايات الفرنسي الذي هو مصدر المادة ٨ تحقيق جنابات ، وكما هو ظاهر من النص الفرنسي لهذه المادة ، وهو ما استقر عليه القضاء . والحالة الأولى التي تشير اليها هذه المادة هي التي يفاجأ فيها الجاني حال ارتكاب الجريمة ، فيؤخذ في ابان الفعل وهو يقارف انمه ونار الجريمة مستعرة ، والشاذع يعتبر مفاجأة الجاني وهو يرتكب الجريمة دليلا قويا على اجرامه ، ولذلك فقد أباح لمأمور الضبطية القضائية القبض عليه وتفتيشه بدون حاجة الى اذن من النيابة ، بل لقد اجاز لأى فرد من الأفراد أن يقبض عليه ويحضره أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه الى أحد رجال الضبط ( م ٥ ) ، والمفاجأة أغلب ما تكون عن طريق الرؤية ، وهذا - على ما يظهر - هو ما حدا على استعمال كلمة رؤية في النسخة العربية . لكن الرؤية ليست شرطا في كشف حالة التلبس ، بل يكفي أن يكون الضابط أو الشاهد قد حضر ارتكاب الجريمة وادرك وقوعها بأية حاسة من حواسه ، سواء أكان ذلك عن طريق السمع أو البصر أو الشم . على أنه ينبغي أن تتحرز المحاكم فلا تقرر القبض أو التفتيش الذي يحصل على اعتبار أن المتهم في حالة تلبس الا اذا تحققت من أن الذي أجراه قد شهد الجريمة أو أحس بوقوعها بطريقة لا تحتمل الشك .

( ١٩٤٤/١٠/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٧٥ ص ٥١٥ )

٣٦٠ - حالة التلبس بالجريمة غير مقصورة على الجريمة وقت ارتكابها ، بل تشمل الجريمة التي ارتكبت وقبض على فاعلها فورا .

( ١٩٢٨/١٢/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٤٢ ص ٦٦ )



## حالات التلبس بصورة

٣٦١ - ان القانون قد ذكر حالات التلبس على سبيل الحصر لا على سبيل البيان والتمثيل ، فلا يصح التوسع فيها بطريق القياس أو التقريب . واذن فلا يجوز لرجال الضبطية القضائية - مادام المتهم لم يكن في إحدى حالات التلبس المذكورة - اجراء التفتيش استنادا الى أن حالته أقرب ما تكون الى حالة التلبس الاعتباري .  
( ٢٦٨  
( ١٩٣٨/٦/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤٢ ص

## الزمن في التلبس

٣٦٢ - لا ينفي قيام حالة التلبس كون مأمور الضبط قد انتقل الى محل الحادث بعد وقوعه بزمن ، مادام أنه قد بادر الى الانتقال عقب علمه مباشرة ، ومادام أنه قد شاهد آثار الجريمة بادية .  
( ١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٠ ص ٣٧٣ ،  
( ١٩٦٠/١١/١٤ س ١١ ق ١٥٠ ص ٧٨٢ )

٣٦٣ - ليس في مضي الوقت الذي مضى بين وقوع الجريمة وبين التفتيش ما تنتفي به حالة التلبس كما هي معرفة به في القانون مادام أن تقدير الفترة الزمنية بين وقوع الجريمة وبين كشف أمرها بمعرفة رجال الضبط القضائي مما تستقل به محكمة الموضوع .  
( ١٩٧٩/٥/١٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢٤ ص ٥٨٤ ،  
( ١٩٦١/٥/٢٩ س ١٢ ق ١١٩ ص ٦٢٢ )

٣٦٤ - لا ينفي قيام حالة التلبس كون رجل الضبط القضائي قد انتقل الى محل وقوعها بعد مقارفتها مادام أنه قد بادر الى الانتقال عقب علمه مباشرة على اثر ضبط الشخصين اللذين أحضرهما المخبر اليه يحملان آثار الجريمة بادية وشاهد تلك الآثار بنفسه ، مادام أن ضبط هذين الشخصين في الظروف التي أوردتها الحكم قد تم سليما لما نمت عليه المظاهر الخارجية المنبئة عن ارتكاب جنحة ذبح لحوم خارج السلخانة والوضع المريب الذي وضع الشخصان المذكوران نفسيهما فيه مما يستلزم تدخل من استوقفهما للكشف عن حقيقة أمرهما ، وهو ما لا يعدو أن يكون تعرضا عاديا وليس قبضا بمعناه القانوني .

( ١٩٦٠/١٠/١٧ أحكام النقض س ١١ ق ١٣٠ ص ٦٨٣ )



٣٦٥ - إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تدل على أن عمدة البلد بلغ بحادثة القتل عقب وقوعها فبادر إلى محل القتل وتحقق من وقوعها قبل إبلاغه عنها ، فأسرع إلى منزل المتهم لتفتيشه ، فإن هذا التفتيش يعتبر حاصلا في حالة تلبس ويكون صحيحا قانونا ، وليس ينفي قيسام حالة التلبس كون العمدة قد انتقل إلى محل الحادثة بعد وقوعها بزمان مادام الثابت أنه بادر إلى الانتقال عقب علمه مباشرة ومادام قد شاهد آثار الجريمة بادية .

( ١٩٣٦/٣/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٩ ص

٥٨٣ )

### المظاهر الخارجية

٣٦٦ - من المقرر أنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، ولا يشترط في التلبس باحراز المخدر أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها ، بل يكفي في ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية بأي حاسة من الحواس متى كان هذا التحقيق بطريقة يقينية لا تحتل شكاً ، يستوى في ذلك أن يكون المخدر ظاهراً أو غير ظاهر .

( ١٩٧٣/١٢/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٤ ص ١١٣٩ ،

١٩٥٧/٢/٢٥ س ٨ ق ٥٠ ص ١٧٣ )

٣٦٧ - يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . ولا يشترط في التلبس باحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها ، بل يكفي في ذلك تحقيق تلك المظاهر الخارجية بأي حاسة من الحواس يستوى في ذلك أن تكون تلك الحاسة الشم أو حاسة النظر .

( ١٩٧٠/٣/١٥ أحكام النقض س ٢١ ق ٨٨ ص ٣٥٥ )

٣٦٨ - من المقرر أنه إذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينبئ عن ارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة ، فإن ذلك يكفي لقيام حالة التلبس بصرف النظر عما ينتهي إليه التحقيق أو تسفر عنه المحاكمة ، ذلك بأنه لا يشترط لقيام حالة التلبس أن يؤدي التحقيق إلى ثبوت الجريمة قبل مرتكبها ، وإذا كان ذلك وكان الضابط قد شاهد المتهم محرراً سلاحاً فإنه يكون من حقّه أن يفتش المظنون ضده ، فإذا عثر معه عرضاً على مخدر



أثناء بحثه عن السلاح. وذخيره يرفع ذلك الضبط صحيحا طبقا للمفردة الثانية من المادة ٥٠ إجراءات .

( ١٥/١٢/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩٣ ص ١٤٢٢ )

٣٦٩ - حالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها يستوى فيها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من المتهم تلقائيا أو أن يكون هو الذي تعمد إسقاطها مادام انفصالها عن شخص من ألقاها يقطع صلته بها ويبيح لأمر الضبط القضائي أن يلتقطها ، ومن ثم فإن ما يقوله المتهم من أنه لم يسقط المخدر وإنما سقط منه - بفرض صحته - لا يؤثر في سلامة إجراءات الضبط .

( ٢٧/٢/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٥١ ص ٢٨٠ )

٣٧٠ - متى كانت واقعة الدعوى أن المخبر الذي اختاره ضابط الباحث للانتقال الى مقهى المتهم الذي صدر الاذن من النيابة العامة بتفتيشه للبحث عن مخدرات قد رأى أن المتهم أثناء التفتيش يضع يده في جيبه ويخرج شيئا منه محاولا القاءه والتخلص منه ، فهذه الواقعة تفيد قيام حالة التلبس بجريمة في حكم المادة ٨ تحقيق جنايات ، وذلك بغض النظر عما ظهر بعد ذلك من التحقيق عن ماهية هذا الشيء .

( ٧/١/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ١٤٧ ص ٣٨٨ )

٣٧١ - اذا وجدت مظاهر خارجية منها بذاتها ما ينبئ عن ارتكاب الفعل الذي تتكون منه الجريمة فذلك يكفي لقيام حالة التلبس بالجريمة ولو ظهر من التحقيق بعد ذلك أنه لا جريمة .

( ٢٠/٥/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١١٣ ص

٢١٧ ، ٢٣/١٢/١٩٤٠ ق ١٧٥ ص ٣٢٧ )

٣٧٢ - ان مجرد رؤية المتهم المطعون ضده حاملا سلاحا ، يجعله في حالة تلبس باحراز السلاح ، حتى ولو تبين بعد ذلك أنه غير معاقب على حيازته .

( ١٥/١٢/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩٣ ص ١٤٢٢ )

٣٧٣ - ان مشاهدة المتهم ومعه السلاح الناري في يده ، وعدم تقديمه لمأمور الضبط القضائي الذي شاهده الرخصة التي تعجز له حمل السلاح ، ذلك يعتبر تلبسا بجريمة حمل السلاح ولو استطاع المتهم فيما بعد أن يقدم الرخصة ، اذ لا يشترط في التلبس أن يثبت أن الواقعة التي اتخذت الاجراءات بالنسبة اليها متوافرة فيها عناصر الجريمة. أو أن المتهم



هو الذي قارنها . واذن فالقبض على هذا المتهم يكون صحيحا وتفتيشه سواء لداهي مجرد القبض عليه أو للبحث عن أدلة مادية متعلقة بالجريمة كالحرايطش الخاصة بالصالح الذي ضبط معه صحيح . كذلك . ومتى كان التفتيش صحيحا فإن مأمور الضبط القضائي الذي بإشره يكون له بمقتضى القانون أن يضع يده على ما يجده في طريقه أثناء عملية التفتيش ، سواء في ذلك ما يكون متعلقا بالجريمة التي يعمل على كشف حقيقة أمرها أو بأية جريمة أخرى لم تكن وقتئذ محل بحث .

( ٢٩ / ١٠ / ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٢٢ من

( ٧٨٣

### اثبات التلبس

٣٧٤ - لا يكفي لقيام حالة التلبس بجريمة رشوة أن يكون مأمور الضبط القضائي قد تلقى نبأ الجريمة من الغير مادام هو لم يشهد أثرا من آثارها ينبئ بذاته عن وقوعها ، ولا يكفي للقول بقيام هذا الأثر على ما أشار اليه الحكم في موضع منه من أن المرشد قد أنهى الى الضابط مضمون ما أشر به الطاعن ( الطبيب المتهم ) على الخطاب الذي أثبت به نتيجة كشفه عليه طيبا مادام أن الحكم لم يستظهر ما اذا كان المرشد قد عرض على الضابط - قبل اجراء التفتيش - صورة الخطاب المشار اليه وبيان ما اذا كانت هذه الصورة تعد أثرا من آثار جريمة الرشوة ومظهرا من مظاهرها ينبئ بذاته - بعيدا عن الملابس الأخرى - عن وقوعها أو أنه يقصر عن الانباء بذلك بما ينحصر به القول بوقوع الجريمة ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بالنقصان بما يوجب نقضه .

( ١ / ٢ / ١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٤٢ ص ٢٢١ )

٣٧٥ - حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو ادراكها بأحدى حواسه ، ولا يفييه عن ذلك أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود ، طالما أن تلك الحالة قد انتهت بتماحي آثار الجريمة والشواهد التي تدل عليها .

( ٣٠ / ١٢ / ١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٨٤ ص ١٠١ )

٣٧٥ مكرر - من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو ادراكها بأحدى حواسه ولا يفييه عن ذلك أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن



الشهود طالما أن تلك الحالة قد انتهت بتماحي آثار الجريمة والشواهد التي تدل عليها ، اللهم الا اذا كانت الجريمة متتايمة الأفعال مما يقتضى الحضي فيها تدخل ارادة الجاني في الفعل المعاقب عليه كلما أقدم على ارتكابه .  
( ١٧/٥/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢٤ ص ٥٨٤ )

٣٧٦ - أورد الشارع في المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات القديم لفظ الرؤية في مشاهدة الجريمة المتلبس بها تعبيراً عن الأغلب من طرق المشاهدة عند المفاجأة بجناية أو جنحة ترتكب ، والنص الجديد في المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية لم يورد الرؤية انما عنى ببيان الحال التي ترتكب فيها تلك الجريمة جناية كانت أو جنحة أو الوقوف على هذه الحال عقب ارتكاب أيهما ببرهة يسيرة . ومفاد ذلك وطبقا لما جرى عليه القضاء - حتى في ظل النص القديم - أن الرؤية بذاتها ليست هي الوسيلة الوحيدة لكشف حالة التلبس ، بل يكفي أن يكون شاهدها قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأى حاسة من حواسه ، بمستوى في ذلك حاسة البصر أو السمع أو الشم ، متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتمل شكاً ، فيكون ما انتهى إليه الحكم - من أن الاعتماد على حاسة الشم للاستدلال على قيام حالة التلبس هو استدلال غير جائز لما فيه من اعتداء على الحرية الشخصية ، منطوياً على تأويل خاطيء للقانون بما يستوجب نقضه .

( ١٩/١٠/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٩ ص ٧٩٣ )

٣٧٧ - ان حالات التلبس واردة في المادة ٨ ت ج على سببيل المحصر ، فلا يملك القاضي خلق حالات تلبس جديدة غير الحالات التي ذكرها القانون بالنص ، ونكي يمكن القول بتوافر شرط التلبس الذي يفسح لمأموري الضبطية القضائية في سلطات التحقيق التي فصلها الباب الثاني من الكتاب الأول من قانون تحقيق الجنايات - ومنها دخول منزل المتهم وتفتيشه بغير حاجة الى استئذان النيابة - يجب أن يسكون مأمور الضبط القضائي قد شاهد بنفسه الجاني وهو في إحدى حالات التلبس التي عدها المادة ٨ سالف الذكر . فإذا لم يكن قد شاهد الجاني أثناء ارتكاب الجريمة فعلا فيجب على الأقل أن يكون قد حضر الى محل الواقعة عقب ارتكاب الجريمة ببرهة يسيرة وشاهد آثار الجريمة وهي لا تزال قائمة ومعالها بادية تنبئ عن وقوعها ، فإذا لم يكن لا هذا ولا ذاك فلا أقل من أن يكون شاهد المجني عليه عقب وقوع الجريمة بزمان قريب وهو يعدو خلف الجاني للملاحقة والقبض عليه ، أو شاهد عامة الناس وهم يشيعون الجاني بصياحهم أو رأى



الجاني عقب وقوع الجريمة يزمن قريب وهو حامل لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه مرتكب للجريمة أو مشارك في ارتكابها . وليس يكفي لاعتبار حالة التلبس قائمة ببيع المأمور الضبطية القضائية الاستمتاع بتلك السلطات الواسعة السابقة الإشارة إليها أن يكون ذلك المأمور قد تلقى نبا التلبس عن طريق الرواية ممن شاهده ، على حين لا يكون هو بنفسه قد شاهد صورة من صورته المتقدمة الذكر ، فإذا كان الثابت أن الذي شاهد المتهم وهو في حالة التلبس بالجريمة - وهي جريمة بيع المواد المخدرة - هو المرشد الذي أرسله الضابط لشراء المادة المخدرة ، فلما حضر الضابط إلى المنزل لم يكن به من الآثار الظاهرة لتلك الجريمة ما يستطيع ضابط البوليس مشاهدته والاستدلال به على قيام حالة التلبس ، فلا يمكن عند حضور الضابط اعتبار هذا المتهم في حالة تلبس ، ولا يمكن اعتبار ورقة المادة المخدرة التي حملها المرشد إلى الضابط عقب البيع أثرا من آثار الجريمة يكفي لجعل حالة التلبس قائمة فعلا وقت انتقال الضابط ، لأن الآثار التي يمكن اتخاذها إمامة على قيام حالة التلبس إنما هي الآثار التي تنبئ بنفسها عن أنها من مخلفات الجريمة والتي لا تحتاج في الإثبات عن ذلك إلى شهادة شاهد .

( ١٩٣٥/٥/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٨١ ص ٤٨٣ ، ١٩٣٨/٥/٢٣ ج ٤ ق ٢٢٦ ص ٢٢٧ )

#### تقدير توافر التلبس ، موضوعي

٣٧٨ - التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، ويكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، وتقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها للفصل فيما إذا كانت الجريمة متلبسا أو غير متلبس بها موكول إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب صائفة .

( ١٩٧٨/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٩ ص ٩١٠ ، ١٩٧٧/١/٩ س ٢٨ ق ١٠ ص ٤٨ )

٣٧٩ - من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام أو عدم توافر أيهما هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب صائفة .



( ١٩٧٨/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٧ ص ٢٠٤ )  
( ١٩٧٧/٥/٢٩ س ٢٨ ق ١٢٨ ص ٦٥٤ )

٣٨٠ - تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل الى محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي للنتيجة التي انتهت اليها .  
( ١٩٧١/١٢/٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٧٥ ص ٧١٩ )  
( ١٩٦٨/١٠/١٤ س ١٩ ق ١٦٣ ص ٨٢٨ )

### التلبس في جريمة الزنا

٣٨١ - نصت المادة ٢٧٦ عقوبات على التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة . ولا يشترط في التلبس بهذه الجريمة أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل ، بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقه لا تدع مجالا للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلا .  
( ١٩٦٤/١١/١٦ أحكام النقض س ١٥ ق ١٣٤ ص ٦٧٩ )

٣٨٢ - لا يلزم في التلبس بالزنا المشياع اليه في المادة ٢٧٦ عقوبات أن يشاهد الزاني أثناء ارتكاب الفعل ، بل يكفي لقيامه أن يثبت أن الزوجة وشريكها قد شوهدا في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالا للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلا .  
( ١٩٥٣/٢/٢٤ أحكام النقض س ٤ ق ٢٠٧ ص ٥٦٦ )

٣٨٣ - انه وان كان النص العربي للمادة ٢٧٦ عقوبات قد جاء به في صدد ايراد الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا عبارة « القبض على المتهم حين تلبسه بالفعل » ، الا أن هذه العبارة في ظاهرها غير مطابقة للمعنى المقصود منها ، فان مراد الشارع ، كما هو مستفاد من النص الفرنسي ، ليس الا مشاهدة المتهم فقط لا القبض عليه . واذن فيجوز اثبات حالة التلبس بشهادة شهود الرؤية ولو لم يكن قد قبض على المتهم . ثم انه لا يشترط أن يكون الشهود قد رأوا المتهم حال ارتكاب الزنا اذ يكفي أن يكون شريك الزانية قد شوهد معها في ظروف لا تترك مجالا للشك عقلا في أن الزنا قد وقع .

( ١٩٤٠/٣/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٠ ص



٣٨٤ - ان القانون لا يجيز اثبات التلبس بشهادة الشهود الا في باب الزنا ، فاذا المتفق عليه أنه ليس من الضروري أن يشاهد الشريك متلبسا بالجريمة بواسطة أحد مأموري الضبطية القضائية ، بل يكفي أن يشهد بعض الشهود برؤيتهم اياه في حالة تلبس بجريمة الزنا ، وذلك لتعذر اشتراط المشاهدة في هذه الحالة بواسطة مأموري الضبطية القضائية .

( ١٩٣٥/٥/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٨١ ص

( ٤٨٣

٣٨٥ - ان القانون انما اراه بحالة التلبس التي اشار اليها في المادة ٢٣٨ عقوبات أن يشاهد الشريك والزوجة الزنى بها في ظروف لا تترك مجالا للشك عقلا في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلا . فمتى بين الحكم الوقائع التي استظهر منها حالة التلبس وكانت هذه الوقائع كافية بالفعل وصالحة لأن يفهم منها هذا المعنى فلا وجه للاعتراض عليه بأن الأمر لا يعدو أن يكون شروعا في جريمة الزنا ، لأن تقدير هذا أو ذاك مما يملكه قاض الموضوع ولا وجه للطعن عليه فيه ، خصوصا اذا لوحظ أن القانون يجعل مجرد وجود رجل في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم دليلا على الزنا أى على الجريمة التامة لا مجرد الشروع .

( ١٩٣٢/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٣ ص

( ٥٢٥

### صور يتوافر فيها التلبس

٣٨٦ - ليس في القانون ما يمنح المحكمة - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى - من الاستدلال بحالة التلبس بناء على ما استخلصته من أقوال الشهود من شم رائحة المخدر المنبعثة من السيارة التي في حوزة المتهمين وتجمع العامة حولها مع صياحهم بأن بالسيارة مخدرا وشم شرطى المرور هذه الرائحة وانهاء ذلك الى الضابط الذي تحقق بنفسه من قيسام حالة التلبس بالجريمة عن طريق متابعة العامة للمتهمين بالصمسيح ورؤيته اياهما على تلك الحال ، وهو ما تتوافر به حالة التلبس كما هي معرفة به قانونا .

( ١٩٦٠/٤/٤ احكام النقض ص ١١ ق ٦١ ص ٣٠٨ )

٣٨٧ - اذا كان بين مما أورده الحكم أن وجال مكتب المخدرات كانوا يباشرون عملا من صميم اختصاصهم - هو البحث عن مجرم قار من



المعتقل اشتهر عنه الاتجار بالمخدر - وذلك تنفيذاً لأمر صدر بمن يملكه ، فان لهم في سبيل تنفيذ هذا الأمر أن يستوقفوا السيارات التي يشبه في أن يكون المعتقل موجوداً بها للقبض عليه . فاذا ما شم الضابط رائحة المخدر اثر فتح حقيبة السيارة للاطمئنان على عدم وجود المجرم الفار من المعتقل مختبئاً فيها ، فان جريمة احراز المخدر تكون متلبساً بها ، ويكون من حق الضابط أن يفتش الحقيبة وأن يقبض على كل من يرى أن له اتصالاً بهذه الجريمة .

( ١٤/١٢/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٢١٠ ص ١٠٢٤ )

٣٨٨ - لأمور الضبط القضائي - الذي يرافق مندوب ادارة الغاز والكهرباء - عند مشاهدته ما يدل على السرقة أن يقوم بالتفتيش دون حاجة الى اذن من سلطة التحقيق ، اذ أن كل ما يظهر له من جرائم في أثناء ذلك الفحص يجعل الجريمة في حالة تلبس . ولا يؤثر في هذا الوجه من النظر أن تكون السرقة قد بدأت فعلاً في تاريخ سابق على هذا الاجراء ، لأن جريمة السرقة وان كانت جريمة وقتية تتم وتنتهي بمجرد ارتكابها ، الا أنها في صورة الدعوى جريمة متتابعة الأفعال يقتضى المضي فيها تدخل ارادة الجاني في الفعل المعاقب عليه كلما أقدم على ارتكابه ، فلا يصح الطعن على الحكم من جهة استدلاله على المتهم بالدليل المستمد من الاجراءات التي تمت على أساس التلبس .

( ٢٣/١١/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٩٣ ص ٩٤٣ )

٣٨٩ - يكفي لقيام حالة التلبس أن يشاهد المخدر عند قدمي المتهم ، فاذا وجدت لدى الضابط قرائن وإمارات كافية تفيد صلة المتهم بهذا المخدر حق له القبض عليه وتفتيشه استناداً الى حكم المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

( ٢١/١/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٢ ص ٨٤ )

٣٩٠ - مشاهدة نور كهربائي ينبعث من مصابيح في محل لم يكن صاحبه متافداً مع شركة الكهرباء على استيراد النور ومشاهدة أسلاك هذا النور متصلة بأسلاك الشركة هو مما تتحقق به حالة التلبس كما هي معرفة به في القانون .

( ١٦/٤/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٦٤ ص ٥٦٧ )

( ٥/٤/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٦٩ ص ٦٣ )



٣٩١ - إذا كان الضابط قد شاهد جريمة احرار المخدر متلبسا بها عندما اشتم رائحة الحشيش تتصاعد من المقهى ، فإذن حقه أن يفتش المقهى ويقبض على كل متهم يرى أن له اتصالا بالجريمة .  
( ١٢٨٢ ص ٣٧٥ ق ٦ أحكام النقض س ١٩٥٥/١١/١ )

٣٩٢ - ان ضبط المتهم يعرض المخدر للبيع في الطريق العام على الكونستابل الذي تنكر في زي تاجر مخدرات وشهد بنفسه مقارفة الجريمة يجعل الجريمة متلبسا بها .  
( ١٩٥٣/٤/١٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٥١ ص ٦٩١ )

٣٩٣ - تفتيش منزل المتهم بواسطة مأمور الضبطية القضائية للبحث عن أسلحة أو ممنوعات تبيح له أن يجري التفتيش في كل مكان يرى هو احتمال وجود الأسلحة فيه ، وعثوره على أكياس معدة لوضع مخدرات يجعله حيال جريمه متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه لجهة الاختصاص .  
( ١٩٥٢/٣/١٣ أحكام النقض س ٣ ق ٢١٥ ص ٥٨٢ )

٣٩٤ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن جندي المرور أثناء قيامه بعمله شاهد الطاعن يجري في الطريق ويتبعه نفر من العامة مع الصباح طالبين القبض عليه لارتكابه سرقة فتقدم الجندي اليه وأمسك به وعندئذ ألقي بورقة على الأرض فالتقطها الجندي ووجد بها مادة تبين فيما بعد أنها حشيش فأجرى ضبطه واقتاده الى مركز البوليس فقام الضابط بتفتيش سكنه فعثر على أوراق مما يستعمل في لف المخدرات ولم يعثر على مخدر ، فالواقعة على هذا النحو تجعل رجل البوليس اذاء جريمة سرقة متلبس بها بغض النظر عما تبين بعدئذ من حقيقة الأمر فيها ، ولذا فقد كان له أن يقبض على المتهم ، وإذا ما ألقي هذا ما بيده بعد ذلك ودانته المحكمة على هذا الأساس فإن الحكم يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .  
( ١٩٥٢/٣/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠٢ ص ٥٣٨ )

٣٩٥ - ان رؤية ضابط البوليس المتهمه وهي تلقي بالمخدر ، ذلك تلبس بجريمة احرار المخدر .  
( ١٩٥١/٥/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨٢ ص ١٠٤٨ )

٣٩٦ - ليس في القانون ما ينسحب المحكمة من الاستدلال بحالة التلبس عن المتهم ما دامت بينت أنه شوهد وهو يجري من محل الحادثة بعد



حصولها مباشرة والأهالي يصيحون خلفه أنه القاتل وهو يدق أبوابهم حتى  
ضبط على مسافة ١٥٠ مترا من مكان الحادث .  
( ١٩٥١/١/٢٢ أحكام النقص من ٢ ق ٢٠٢ ص ٥٢٧ )

٣٩٧ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم اتفق مع  
أعرابي لم يتوصل التحقيق لمعرفة على جلب مادة مخدرة الى داخل البلاد  
واستخدم في ذلك جنديا بريطانيا لنقلها بسيارته من غرب قناة السويس  
وتسليمها اليه في مدينة الاسماعيلية وأن المتهم قابل هذا الجندي في المكان  
المعين بينهما ببلدة الاسماعيلية وصعد الى السيارة التي كانت تحمل المادة  
المخدرة ثم تحسس تلك المادة بيده وبعدئذ استقر بجوار السائق لكي  
يصل بتلك المادة الى مقرها الذي أراده لها وهو مقهى أبيه ، ولكنه فوجئ  
قبل تحرك السيارة وضبط هو والمخدرة على تلك الصورة فإن الحكم يكون  
على حق اذا اعتبره متلبسا باحراز المادة المخدرة .  
( ١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقص من ٢ ق ٢ ص ٣ )

٣٩٨ - إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم شوهد بقطار السكة  
الحديد يتلفت يمنة ويسرة وبجانبه حقيبة ، فأثار ذلك شبهة رجل البوليس  
فيه ، فاقتاده الى الضابط فسأله فأنكر ملكيته للحقيبة ففتشها فوجد بها  
مقادير من الأفيون ، فلا يحق له أن يتمسك ببطلان تفتيشها ، اذا ما دامت  
الحقيبة لم تكن مع المتهم يحملها بل شوهدت بالقطار بجواره ، وما دام المتهم  
قد صرح بأن الحقيبة ليست له فلا يكون ثمة حرج على رجال الضبطية  
القضائية اذا هم فتحوها وفتشوها .

( ١٩٤٨/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧١٧ ص

٦٧٣ )

٣٩٩ - ضبط الراشي حال تقديمه المبلغ للموظف هو كشف الجريمة  
الرشوة وقت ارتكابها فيباح لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على المتهم  
ويفتشه ، ولا يقدح في ذلك أن تكون النيابة قد سبق لها قبل تقديم مبلغ  
الرشوة أن رفضت الاذن في التفتيش لعدم تبين المراد تفتيشه .

( ١٩٤٨/٦/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦١٣ ص

٥٧٦ )

٤٠٠ - إذا كان الضابط المأذون في التفتيش لغرض معين فله شاهد  
عرضا أثناء إجراءاته جريمة قائمة فائت ذلك في محضره ، فلا يصح الطعن



على عمله هذا بأن فيه تجاوزاً للاذن الصادر له ، اذ هو لم يتم بأي عمل  
إيجابي بقصد البحث عن جريمة .  
( ١٩٤٨/٢/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٣٦ ص ٤٩٧ )

٤٠١ - متى كان الثابت أن المتهم هو الذي فتح بنفسه الخفية  
المشتبه فيها ، فلما فتحها تصاعدت منها رائحة الأفيون ، فانبعث منه  
الرائحة متصاعدة من الخفية يعتبر تلبساً بجريمة احراز المخدر يخول من  
شبهها من رجال الضبط القضائي البحث عن الخفية وضبط المخدر الذي  
يها للاستدلال به على كل من يتهم بتلك الجريمة .  
( ١٩٤٥/١١/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٦ ص

( ١٤

٤٠٢ - ان مشاهدة المتهم في حالة اضطراب وهي خارجة من  
احدى غرف المنزل الذي نقيم فيه مع زوجها الذي صدر الاذن من النيابة  
بتفتيشه للبحث فيه عن مخدرات ورؤية رجال البوليس لها وقتئذ وهي  
تحمل شيئاً في يدها تحاول اخفاءه . ظنوه مخدراً ، كل ذلك يجعلها بناء  
على المادة ٨ تحقيق جنايات في حالة تلبس بجريمة الاحراز ، فيكون ضبط  
رجال البوليس ما في يدها صحيحاً .  
( ١٩٤٢/٢/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٤٧ ص

( ٦١٢

٤٠٣ - اذا كانت الواقعة هي أن ضابط المباحث استصدر أمراً من  
النيابة بتفتيش منزل متهم فلما دخله وجد شخصاً غير المتهم جالساً معه  
فأمسك به ، وكان بحجره وقتئذ مادة بيضاء ألقتها على الأرض فالتقطها  
الضابط ثم فتشها فوجد في جيبه ورقتي هيروين ، فهذا الشخص يعتبر  
وقت مشاهدة المادة البيضاء معه ومحاولة التخلص منها عند رؤيته للضابط  
في حالة تلبس تبرر التفتيش الذي وقع عليه حتى ولو ظهر من التحليل  
فيما بعد أن تلك المادة البيضاء لم تكن من المواد المحرم احرازها .

( ١٩٣٧/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٢٦ ص

( ١١٨

٤٠٤ - ان مشاهدة الجاني يحمل مخدراً هي من حالات التلبس  
بالجريمة ، بل هي أظهر الحالات وأولها .  
( ١٩٣٧/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٨ ص ٤٣ )



٤٠٥ - اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تبلي على أن رجلاً الحفظ رأى المتهم يسرع الى دكانه ويقف بجوار موقد فيه ويلقي فيه شيئاً فأدرك أن المتهم إنما أراد اخفاء مادة مخدرة فسارع الى ضبطها وضبطها فعسلاً ، فهذه الحالة من حالات التلبس التي يبيح القانون فيها لرجل الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش .  
( ١٩٣٦/٤/٦ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٤٥٥ ص ٥٩١ )

### صور لا يتوافر فيها التلبس

٤٠٦ - اذا كانت الواقعة التي اوردها الحكم هي أن رجلاً البوليس الملكي شاهداً وصفاً يمران بأحدى عربات القطار المتهم يلتفت يمنة ويسرة وما أن وقع بصره عليهما حتى ازداد ارتباكاً ، ولما نزل المتهم من القطار تقدم المخبران منه وسألاه عن اسمه فلم يثبت على رأى واحد وحاول الهرب ، فان هذه المظاهر يفرض صحتها ، ليست كافية لخلق حالة التلبس بالجريمة التي يجوز لغير رجال الضبطية القضائية من آحاد الناس القبض فيها .  
( ١٩٥٩/١/٢٠ ) أحكام النقض س ١٠ ق ١٦ ص ٦٠ )

٤٠٧ - ان صور التلبس قد وردت في القانون على سبيل الحصر ، ولا يجوز القياس عليها ، فاذا أعربت المحكمة عن عدم ثقتها في قول المخبر أنه اشتبه رائحة المخدر قبل القبض على المتهم وحصلت قوله على أنه لما رأى المتهم يحاول اللقاء المندبل قبض عليه وأخذ منه المندبل واشتمه ، فان الحكم يكون قد أخطأ في القانون اذ اعتبر المتهم في حالة تلبس ، ذلك أن مجرد محاولة اللقاء المندبل لا يؤدي الى اعتبار الجريمة المسندة الى المتهم متلبساً بها ، لأن ما حواه المندبل لم يكن بالظاهر حتى يستطيع المخبر رؤيته .

( ١٩٥٨/٣/٢٣ ) أحكام النقض س ٩ ق ٦١ ص ٢١٣ )

٤٠٨ - مجرد اضطراب المتهم وارتباكاً واخراجه للفاقة من صدره محاولاً القاءها والتخلص منها عندما رأى الضابط يلقي القبض على أخيه الذي كان يسير في صحبته لا يبنى بذاته عن احرازه المخدر ، ولا يجعله في حالة من حالات التلبس التي تجيز القبض عليه وتفتيشه .  
( ١٩٥٣/١/٢٤ ) أحكام النقض س ٤ ق ١٥٤ ص ٤٠٢ )

٤٠٩ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس يرافقه الكونسابل شاهداً مصادفةً أثناء مرورهما شخصاً يجلس أمام محل يدخن في جورة زعماً أنهما اشتما رائحة الحشيش تتصاعد منها ، فتقدم



الضابط منه وضبط الجوزة بمحتوياتها ، وفي هذه الاثناء رأى الكونستابل المتهم يخرج علبة من جيبه فيأدر واستخلصها منه وفتحها فمشر بها على قطعة من حشيش ، ثم ثبت من التحليل أن الجوزة ومحتوياتها خالية تماما من أى أثر للمخدر ، وأن ما ضبط بالعلبة هو حشيش وكانت محكمة الموضوع قد استبعدت واقعة شم رائحة الحشيش ثم قضت بالبراءة فان قضاها يكون سليما ، ذلك بأن ضبط الجوزة وضبط العلبة التي كان المتهم لا يزال يحملها في يده وهما من اجراءات التفتيش ما كان يسوغ في القانون لرجل الضبطية القضائية اتخاذها بغير اذن من النيابة العامة ، كما لم يتوفر في الجهة الأخرى حالة التلبس بالجريمة تبرر هذا الاجراء .

( ١٩٥١/٤/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٣٧٤ ص ١٠٢٩ )

٤١٠ - اذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هي أن المتهم وهو ممن اشتهروا بالاتجار في المخدرات ، وجد بين أشخاص يدخنون في جوزة مطبقا بيده على ورقة ثم حاول الهرب عند القبض عليه ، فهذه الواقعة لا يتوفر فيها قيام حالة التلبس كما هو معرف به في القانون ، إذ أن أحدا لم يكشف عن مخدر بأى حاسة من حواسه قبل اجراء القبض والتفتيش .

( ١٩٤٩/٥/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٠٨ ص

( ٨٨٥

٤١١ - ان رؤية المتهم وهو يناول شخصا آخر شيئا لم يتحقق الرائي من كنهه بل ظنه مخدرا استنتاجا من الملابس ، ذلك لا يعتبر من حالات التلبس كما هو معرف به في القانون .

( ١٩٤٩/١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٨٧ ص

( ٧٥٠

٤١٢ - اذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هي أن المتهم عند رؤيته رجال البوليس أخرج ورقة من جيبه ووضعها بسرعة في فمه فلا تلبس في هذه الحالة ، لأن ما حوته تلك الورقة لم يكن بالظاهر حتى كان يستطيع رجال البوليس رؤيته . واذن فإذا كان رجال البوليس قد قبضوا على هذا المتهم وقتشوه ، فهذا القبض والتفتيش يكونان باطلين . لكن الاذن الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم المذكور بعد اطلاعه على محضر ضبط هذه الواقعة واقتناعه منا وزد فيه بأن تحريرات البوليس السابقة تدل على أن المتهم من تجار المخدرات وأن ثمة دلائل قوية على أنه يحزر مواد مخدرة في منزله هو اذن صحيح والتفتيش الحاصل بنسائه عليه يكون مستقلا عن



اجراى القبض والتفتيش السابقين عليه فلا يبطل ببطلانها ، وللمحكمة أن تعتمد في ادانة المتهم على ما يستفر عنه هذا التفتيش .  
( ٤٢٢ )  
مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٥٥ ص

٤١٣ - اذا شوهد المتهم مرتبكا يحاول الغيب بجيبه فقتشه الضابط وقطع جيبه فشاهد به بقما سوداء أثبت التحليل فيما بعد أنها من أفيون فهذه الحالة لا تعتبر تلبسا حتى كان يجوز تفتيش المتهم فيها .  
( ٣٦٩ )  
مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٩٥ ص

٤١٤ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن ضابط المباحث عندما ذهب الى المنزل الذى اذن له من النيابة بتفتيشه لم يجد صاحب المنزل وانما وجد زوجته فاشتبه فيها لما لاحظته عليها من اضطراب ، ولما رآه من أنها كانت تضع احدى يديها في جيبها وتمسكه بالأخرى ، فطلب اليها أن يفتشها فلم تقبل ، واذا حضر على اثر ذلك وكيل شيخ الحفراء دست اليه في يده شيئا أخرجه من جيبها فتسلمه منه الضابط فاذا به مادة اقضع من التحليل أنها أفيون ، فلا يصح الاستشهاد عليها بهذا المخدر ، اذ هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على أن التهمة شوهدت في حالة من حالات التلبس والاذن الذى صدر من النيابة بتفتيش منزل الزوج لا يمكن أن ينصرف الى تفتيشها هي لما في هذا التفتيش من المساس بالحرية الشخصية التى كفلها القانون وجعل لها حرمة كحرمة المنازل ، ثم ان التهمة اذ أخرجت المادة المخدرة من جيبها انما كانت مكرهة مدفوعة الى ذلك بعامل الخوف من تفتيشها قهرا عنها .  
( ٣٦٨ )  
مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٩٤ ص

٤١٥ - اذا كان ما دفع به المتهم أنه وقت القبض عليه من رجس البوليس قد ألقى أمامه المادة المخدرة لكيلا تضبط معه عند تفتيشه ، فهذه الواقعة لا يجوز فيها الضبط والتفتيش ، على أساس التلبس لأن المتهم لم يكن في حالة من حالاته .  
( ٢٢٢ )  
مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١١٧ ص



٤١٦ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أنه وصل إلى علم المحقق من رجال المباحث أن المتهم يتجر بالمخدرات فذهب ومعه من أخبره بهذا إلى مكان المتهم الذي اعتاد الجلوس أمامه ، فلما رأى المحقق ومن معه قام وجرى يريد الاختفاء أو الهرب فتيهوه وأمسكوه ، وفتشه الضابط وضبط معه المخدر ، فهذه الواقعة لا تدل على قيام حادثة التلبس .  
( ١٩٣٨/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٢٦ ص ٢٣٧ )

٤١٧ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن عسكري المباحث شاهد المتهم - وهو من المعروفين لديه بالاتجار في المخدرات وله سابقة في ذلك - يمشي وحده يديه قابضة على شيء فأمسك هو بها وفتحها فوجد ورقتين من الأوراق ، فهذه الواقعة لا تفيد أن المتهم كان في حالة من أحوال التلبس الواردة على سبيل الحصر .  
( ١٩٣٨/١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٤٩ ص ١٤٢ )

٤١٨ - التلبس لا يقوم قانونا إلا بمساعدة الجاني حال ارتكاب الجريمة أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة إلى آخر ما جاء بالمادة ٨ ت ج ، فمجرد وجود مادة مخدرة بمنزل أحد الأفراد لا يدخل تحت هذا التعريف .  
( ١٩٣٥/٢/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٢٥ ص ٤٢٥ )

### صور للتدخل الاختياري

٤١٩ - لما كان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو الذي قدم اللغافة إلى الضابط بعد أن عرفه أنها تحوي مخدر الأفيون الذي عرض عليه شراؤه وحدد له سعره وقربه من أنفه ليشتيم رائحته ويتأكد من جودته وكان ذلك منه طواعية واختيارا فإن الجريمة تكون في حالة تلبس تبيح القبض والتفتيش .  
( ١٩٧٧/١/٩ أحكام النقض ص ٢٨ ق ١٠ ص ٤٨ )

٤٢٠ - لما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن هو الذي ألقى بالكيسين واللغافة عند رؤيته لرجال القوة وقيل أن يتخذ معه أي إجراء ، فتدخل بذلك عنهم طواعية واختيارا فإذا ما التقطهم الضابط بعبد ذلك وفتحهم



ووجد فيهم مخدرا فان جريمة احرازه تكون في حالة تلبس تبرر القبض على الطاعن وتفتيشه دون اذن من النيابة العامة .  
( ١٩٧٦/٤/١٩٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩٨ ص ٤٥٣ )

٤٢١ - القول بتوافر حالة التلبس وعدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة . فمتى كان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو الذي قدم بطاقته العائلية الى مساعد الشرطة للاستيثاق من شخصيته حين سماع أقوال الطاعن كشاهد في واقعة تمتد ، وبفتحه اياها عثر فيها على المخدر ، وإبان الحكم أن تخلى الطاعن عن المخدر لم يكن وليد سعى مقصود أو اجراء غير مشروع ، بل كان عن طواعية واختيار اثر تخلى الطاعن عن البطاقة ، فان الجريمة تكون في حالة تلبس تبيح القبض والتفتيش يستوى في ذلك أن يكون المخدر ظاهرا من البطاقة أو غير ظاهر مادام أن الطاعن قد تخلى عنها باختياره .  
( ١٩٧٢/٥/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥١ ص ٦٦٧ )

٤٢٢ - تخلى الطاعن عما كان في يده من مخدر تتوافر به حالة التلبس بجريمة احراز المخدر لوجود مظاهر خارجية تنبئ بداتها عن وقوع جريمة .  
( ١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٢ ص ٣٦٩ )

٤٢٣ - قيام رجل الشرطة بفض اللقافة التي تخلى عنها الطاعن طواعية واختيارا بعد استبقائه استبقاء قانونيا ووجود المخدر بها يوفر حالة التلبس بجريمة احراز المخدر التي تبيح لرجل الضبطية القضائية القبض والتفتيش .  
( ١٩٧١/١١/٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٥٢ ص ٦٣١ )

٤٢٤ - طلب الضابط البطاقة الشخصية للمتهم لاستكنانه امره يعد استيقانا لا قبضا ، ويكون تخلى المتهم بعد ذلك عن الكيس الذي انفرط وظهر ما به من مخدر قد تم طواعية واختيارا يوفر قيام حالة التلبس التي تبيح القبض والتفتيش .  
( ١٩٧٠/١/٥ أحكام النقض س ٢١ ق ٩ ص ٤٣ )

٤٢٥ - انه يفرض صحة ما ذهب اليه الطاعن من أن اللقافة قد انفجرت وبانت منها فقط أكياس تشبه أكياس الحشيش ، فان ذلك يوفر



حالة التلبس لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة احراز المخدر .  
( ١٩٦٩/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨٠ ص ٣٧٢ )

٤٢٦ - اذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم قد أقبل راكبا دراجة وما أن رأى رجال الشرطة حتى بدت عليه علامات الاضطراب وسقط من على الدراجة ثم أخرج من الجيب الأيمن الخارجي لجلبابه لفافة وألقى بها بعيدا فانتشرت محتوياتها وبأن ما بها مادة مخدرة ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يوفر حالة التلبس بجريمة احراز مخدر .  
( ١٩٦٩/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨٠ ص ٣٧٢ )

٤٢٧ - مجرد تخوف المتهم وخشيته من الضابط ليس من شأنه أن يمحو الأثر القانوني لقيام حالة التلبس باحراز المخدر بعد القائه ، ومن ثم لا يقبل من المتهم قوله أن تخليه عن اللفافة كان اتقاء لقبض باطل خشي وقوعه عليه .  
( ١٩٦٩/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨٠ ص ٣٧٢ ،  
ق ٨٣ ص ٣٨٤ ، ١٩٦٩/٣/٣١ ق ٩١ ص ٤٢٨ ، ١٩٦٩/٥/١٩ ق ١٤٦  
ص ٧٢٢ ، ١٩٦٧/٦/٥ س ١٨ ق ١٥٤ ص ٧٦٧ ، ١٩٦٤/١/٦ س ١٥  
ق ١٤ ص ١٩ )

٤٢٨ - اذا كان الحكم قد أثبت أن الطاعن ما أن شاهد الضابط حتى ألقى من يده باللفافة التي تبين أنها تحتوي على المخدر ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يوفر حالة التلبس بجريمة احراز مخدر ، لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة .  
( ١٩٦٧/٦/٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١٥٤ ص ٧٦٧ )

٤٢٩ - اذا كان الحكم المطمون فيه قد أثبت في حق المتهم أنه تخلى باختياره وإرادته عن المخدر بما تتوافر به العناصر القانونية لقياس حالة التلبس ، فلا يقدح في ذلك وقوف بعض رجال الشرطة لمنع دخول أو خروج رواد المقهى - الذي كان المتهم من بينهم - حتى ينتهي الضابط من المهمة التي كان مكلفا بها ، وهي ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه ، إذ أن المقصود بهذا الاجراء إنما هو المحافظة على الأمن والنظام دون التعرض لحرية المتهم أو غيره .  
( ١٩٦٢/١/٢٩ أحكام النقض س ١٣ ق ٢٤ ص ٩٠ )



٤٣٠ - متى كان الحكم قد استخلص من الظروف والوقائع التي أوردتها أن المتهمه ألفت بالمندبل وما فيه وتخلت عنه طواعية ، فانه يكون قد رد على دفاع المتهمه من أن تخليها عما معها انما كان تحشيتها من رجال البوليس المسلحين عند مفاجأتهم لها ، ذلك أن حمل رجال البوليس السلاح هو أمر تقتضيه طبيعة أعمالهم بصفتهم من القوات العامة ، وأداؤهم لواجبات وظيفتهم لا يمكن أن يؤول قانونا بأنه ينطوى على معنى الاكراه الذى يعطل الارادة ويبطل الاختيار .

( ١٩٥٨/٤/٢٨ أحكام النقض س ٩ ق ١١٥ ص ٤٢٦ )

٤٣١ - اذا دخل ضابط وكونستابل منزل متهم صدر بتفتيشه اذن من النيابة فشاهدا بمجرد دخولهما شخصا آخر يخرج من احدى الغرف ويلقى بلغافة كانت في يده على الأرض فظهر منها الحشيش ، ثم حاول الهرب فالتقطها الضابط وتمقب الكونستابل هذا الشخص وقبض عليه ، فان القبض يكون قد تم صحيحا نتيجة وجوده فى حالة تلبس باحراز مخدر تخلى عنه بارادته .

( ١٩٥٥/٣/٢٢ أحكام النقض س ٦ ق ٢٢٤ ص ٦٩٢ )

٤٣٢ - متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم بمجرد رؤيته لسيارة البوليس قد ألقى بالجوزة التي كانت في يده وتركها ودخل مقهاه ، فهذا يعتبر تخليا عن حيازتها ، فاذا ما ثبت من فحص هذه الجوزة أن بها حشيشا فان جريمة احراز المخدر تكون متلبسا بها ، ويكون تفتيش المتهم صحيحا .

( ١٩٥٣/٤/١٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٤٩ ص ٦٨٦ )

٤٣٣ - اذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم هو الذى ألقى قطعة الحشيش من يده قبل أن يقبض عليه الضابط أو يهم بالقبض عليه ، وأن القبض والتفتيش لم يحصل الا بعد التقاط الضابط قطعة الحشيش التي ألقى بها باختيساره وطواعية منه ، فالقبض والتفتيش يكونا صحيحين لحصولهما بعد أن أصبحت الجريمة متلبسا بها نتيجة التقاط المخدر وتبينه بعد أن تخلى عنه صاحبه .

( ١٩٥٢/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٨ ص ٥٠٠ ، ١٩٥٢/٤/٢٩ ق ٣٢٤ ص ٨٧٠ ، ١٩٥٢/٥/١٢ ق ٣٤٨ ص ٩٣٠ )

( ١٩٥٢/٥/١٩ ق ٣٦٠ ص ٩٦٥ )

٤٣٤ - متى كان الثابت أن المتهمين كانوا يجلسون الى منضلة فى أحد المقاهى وأمامهم ورقة ، فلما رأوا رجال البوليس قادمين نحوهم تخلوا



عن الورقة التي كانت أمامهم وألقى بعضهم أوراقا كان يحملها ، وهذا وذاك قبل أن يقبض عليهما أحد أو يفتشهم ، فإن ضبط هذه الأوراق يكون صحيحا . وإذا كانت هذه الأوراق تشير بما اشتملت عليه إلى وقوع جنائية معاقب عليها بالمادة ١/٩٨ من قانون العقوبات ، فإن ما تلا ضبطها من قبض وفتيش يكونا صحيحا أيضا نظرا لقيام حالة التلبس بتلك الجريمة .  
( ١٩٥٢/٣/٣ أحكام النقض س ٣ ق ١٩٨ ص ٥٢٤ )

٤٣٥ - إذا كان الثابت بالحكم يفيد أن رجل البوليس قد رابه أمر المتهم فاستعان بزميل له واتجها نحوه فلما أن رآهما مقبلين عليه وضع الممثل الذي كان يحمله على كتفه ، فكشف رجل البوليس الممثل وتبين أنه مملوء بالجليجنايت فصاد به إلى زميله ، فضبط المفرقعات في هذه الحالة لا يكون نتيجة تفتيش وقع على المتهم وبالتالي لا تكون له جدوى من الكلام في صفة من يباشر الضبط .  
( ١٩٥٢/١/٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٤٣ ص ٣٧٨ )

٤٣٦ - متى كان الثابت من الحكم أن المتهم ألقى من يده قطعة الحشيش من قبل أن يقبض عليه الضابط أو يهم بالقبض عليه ، وأن القبض والتفتيش لم يحصل إلا بعد التقاط الضابط لقطعة الحشيش التي ألقاها المتهم ، فإن القبض والتفتيش يكونان قد وقعا صحيحين ، وذلك لأن المتهم هو الذي أوجد حالة التلبس بعمله وطواعية منه .  
( ١٩٥١/١٠/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ٢٤ ص ٥٨ )

٤٣٧ - إذا كان رجال البوليس قد شاهدوا المتهم في حالة تدعو إلى الاشتباه إذا كان يتلفت يمنة ويسرة ، وبمجرد رؤيته لهم ترك العربدة التي كان يجلس فيها وانتقل إلى أخرى ، فلما تتبعوه ألقى بالحقيبة التي كان يحملها وقفز من القطار قبل أن يمسك به رجال البوليس أو يهوما بالقبض عليه ، فهذا منه يعد تخليا عن حيازتها وتركها للملكية فيها يخول من يجدها أو يقع بصره عليها أن يلتقطها ويقدمها جهة الاختصاص . فإذا ما نتجت وجود فيها الشيء المسروق فإن المتهم يكون في حالة تلبس بالسرقة ، فيجوز القبض عليه وفتيشه بغير إذن بهما من سلطة التحقيق .  
( ١٩٥١/٤/١٠ أحكام النقض س ٢ ق ٣٥٢ ص ٩٥٨ )

٤٣٨ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم هو الذي ألقى بنفسه ما كان يحزره من مادة مخدرة بمجرد أن رأى رجل البوليس قادعين نحوه لضبطه وأنهما تبين أن ما ألقاه أفينونا ، فإنلقاء تلك المادة



يعتبر تخليا عنه ويخول كل من يجدها أن يلتقطها ، فإذا هو فتحها ووجد فيها مخدرا كان المتهم في حالة تلبس باحراز المخدر وجاز الاستشهاد عليه بضبطه معه على هذه الصورة .

( ١٩٥١/٢/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٧٥ ص ٧٢٨ )

٤٣٩ - إذا كان المتهم قد ألقى من تلقاء نفسه المخدر الذي كان معه على اثر متابعتها من رجال البوليس وقبل اللقاء القبض عليه فإنه يصح الاستدلال عليه بالدليل المستمد من ذلك ، وإذا كان المتهم لم يجر الا بعد العثور على المخدر الذي القاه فإن تفتيشه يكو صحيحا على أساس التلبس بالجريمة بناء على مشاهدة المخدر من قبل .

( ١٩٤٦/١١/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٢٣ ص

٢٢٢ ، ١٩٤٧/٢/٢٤ ق ٣٤١ ص ٣٢٨ )

٤٤٠ - ان اللقاء المتهم بالحقية التي كان يحملها في التربة على اثر سؤاله بمعرفة أومباشي البوليس ومن كان معه من رجال الدورية عن صاحبها وعما هو بداخلها يجعل لرجال الحفظ هؤلاء ، بل يوجب عليهم أن ينتشلوها من الماء ويضعوا يدهم عليها بما فيها تهيدا لتقديهما للجهة البوليس ، ولا يصح للمتهم في هذه الحالة أن يدعى أنهم أخذوها منه أو فتشوا متاعه الذي كان يحمله ، لأن القاءه بالحقية على نحو ما فعل قبل أن يمسك به أحد أو يهم بالقبض عليه يعتبر تخليا منه عن حيازتها بل تركا للمكيته فيها ، ويخول بالتالي كل من يجدها أو يقع بصره عليها أن يلتقطها ويقدمها لجهة الاختصاص فإذا هم فتحوها بعد ذلك ووجدوا فيها مخدرا فإن المتهم يكون في حالة تلبس باحرازه ولا يقبل منه النعي عليهم بأنهم أجزوا تفتيشا بغير اذن من سلطة التحقيق ، ماداموا في ذلك . - والحقية لم تكن مع أحد ولا لأحد - لم يعتدوا على حرمة من الحرمت أو حرية من الحريات .

( ١٩٤٥/١/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٤٦ ص

٥٨٠ )

### مشروعية الكشف عن حالة التلبس

٤٤١ - تتوافر حالة التلبس بتسمع عضو الرقابة الادارية للعديث الذي دار بين المتهم وبين الموظف المبلغ في مسكن هذا الأخير ، ووؤيتهما واقعة تسليم مبلغ الرشوة خلال نقب باب حجرة الاستقبال مادامت تلك الحال قد جاءت عن طريق مشروع هو دعوة الموظف عيوى الرقابة الى



الدخول لمنزله وتسهيله لهما رؤية الواقعة توصلا الى ضبط مقارفتها ، بما لا منافاة فيه لحرية شخصية او انتهاك لحُرمة مسكن .  
( ١٨/١/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٤ ص ٩٤ )

٤٤٢ - لما كانت حالة التلبس بالجريمة التي شاهدها رجال الضبط لم تكن وليدة الاجراءات التي اتخذوها والتي اقتضت على مجرد اثبات مضمون تحرياتهم والانتقال للمراقبة ، بل وجدت هذه الحالة تنفيذا لاتفاق سابق بين الطاعنين على ارتكاب جريمة السرقة ولم تقع عملية الضبط الا بعد ادراك وقوعها ادراكا يقينيا بوجود مظاهر تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، فان دفع الطاعنين ببطلان القبض والتفتيش لاجرائه بدون اذن النيابة وفي غير الحالات التي تجيز ذلك يكون على غير اساس .  
( ١٠/١٠/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٨ ص ٩١ )

٤٤٣ - فرض القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ في المادة السابعة منه على صاحب البطاقة أن يقدمها الى مندوب السلطات العامة كلما طلب اليه ذلك . فاذا كان الحكم قد أثبت أنه عند تقديم المتهم ببطاقته للضابط وجد عالقا بها قطعة من الحشيش فانه يصبح عندئذ في حالة تلبس بجريمة كشف عنها اجراء مشروع هو مطالبة المتهم بتقديم ببطاقته الشخصية . وينبنى على ذلك أن يقع القبض عليه وتفتيشه - على اثر قيام هذه الحالة صحيحا - ويصح الاستدلال بالدليل المستمد من تفتيش المتهم ووجود قطعتين اخريين من مخدر الحشيش بجيبه الذي كانت به البطاقة .  
( ٢/٦/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٦ ص ١٧٠ )

٤٤٤ - تظاهر الكونستابل والمخبر للمتهم برغبتهما في شراء قطعة الحشيش ليس فيه ما يفيد التحريض على ارتكاب الجريمة أو خلقها مادام المتهم قدم المخدر اليهما بمحض ارادته واختياره .  
( ٧/١/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١ ص ٢ )

٤٤٥ - اذا كانت واقعة الدعوى هي أن ضابط البوليس علم من تحرياته أن زيدا يتجر في المواد المخدرة فاستصدر اذنا من النيابة في تفتيشه وتفتيش محله ومن يوجد فيه وكلف مخبرا لشراء مادة مخدرة منه ، فعاد المخبر وقدم للضابط قطعة من الأفيون قال انه اشتراها من زيد هذا الذي أمر غلاما يجلس أمام حانوته بتسليم قطعة الأفيون المذكورة ، فدهم الضابط المحل وفتش غلاما كان فيه على أنه الغلام الذي عناء المخبر ،



وفتش زيدا فوجد كلا منهما يحمل مادة مخدرة في جيبه ، فهذا التفتيش صحيح ، اذ أن بيع المادة المخدرة للمخبر هو حالة تلبس بجريمة احرار المخدر يخول لأمور الضبطية القضائية تفتيش كل من يرى اشتراكه فيها .  
( ١٩٤٨/١/١٢ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٩٨ ص .

( ٤٥٦ )

٤٤٦ - متى كان غسيل معدة المتهم والحصول منه على أثر المخدر لم يحصل الا بعد أن شم الضابط رائحة المخدر تنبعت من فمه اثر رؤيته . اياه يتلع مادة لم يتبينها ، فان هذا الاجراء يكون صحيحا على أساس قيام حالة التلبس . ولا يؤثر في ذلك أن يكون القبض على المتهم قد حصل قبل شم فمه مادام الدليل المستمد من شم الفم مستقلا عن القبض ، مادام الشم في حد ذاته لا مساس فيه بالحرية الشخصية .

( ١٩٤٦/١١/١١ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٣١ ص .

( ٢٢٩ )

٤٤٧ - اذا كان الظاهر مما اثبتته الحكم أن المتهم كان متصلا بالمخدرات التي اتهم بالاتجار فيها وضالعا في احرارها مع زملائه من قبل أن يتحدث معه في شأنها مرشد البوليس فانه لا يكون ثمة وجه لما يدعيه المتهم من أن هذا المرشد هو الذي حرضه على ارتكاب الجريمة ، وتظاهر المرشد بأنه يريد شراء المخدرات من المتهم وتوصله بهذه الطريقة الى كشف الجريمة ، ذلك لا يمكن عده تحريضا على ارتكابها ، ولا يصح اتخاذ سببا لبطلان اجراءات التحقيق ، مادام قبول المتهم بيع المخدر لم يكن ملحوظا فيه صفة المرشد ، وكان يحصل لو أن من عرض الشراء كان من غير رجال البوليس .

( ١٩٤٤/١١/٢٠ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٩٩ ص .

( ٥٣٤ )

٤٤٨ - لا بطلان في الاجراءات التي يتخذها رجل البوليس توصلنا لضبط محرز لمخدر متلبسا بجريمته مادام القرض منها هو اكتشاف تلك الجريمة لا التحريض على ارتكابها . فاذا كلف كونستابل المباحث احسد المرشدين بشراء مادة مخدرة من عطار ، ثم ضبط العطار وهو يقدم بارادته واختياره الافيون الى المرشد فهذا الضبط صحيح على أساس أن العطار متلبس بجريمة احرار الافيون .

( ١٩٣٧/١٢/٢٧ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٤٠ ص .

( ١٣٣ )



### صور لاجراءات غير مشروعة

٤٤٩ - يشترط في التخلّي الذي يبنّى عليه قيام حالة التلبس بالجريمة ان يكون قد وقع عن ارادة طواعية واختيارا فاذا كان وليد اجراء غير مشروع فان الدليل المستمد منه يكون باطلا لا أثر له .  
( ١٦٦/٢/٢١ أحكام النقض من ١٧ ق ٢٢ ص ١٧٥ )

٤٥٠ - التلبس الذي ينتج أثره القانوني يجب أن يجرى اكتشافه عن سبيل قانوني مشروع ، ولا يعد كذلك اذا كان قد كشف عنه اجراء باطل كالدخول غير القانوني لمنزل المتهم .  
( ١٦٦/١/١٨ أحكام النقض من ١٢ ق ١٤ ص ٧٩ )

٤٥١ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم لم يتخل عبا معه من القماش اسروق الا عندما هم الضابط بتفتيشه دون ان يكون مأمورا من سلطة التحقيق بهذا الاجراء ، فانه لا يصح الاعتداد بالتخل ويكون الدليل المستمد منه باطلا .  
( ١٦٦/٢/٢١ أحكام النقض من ٧ ق ٧٠ ص ٢٢٤ )

٤٥٢ - لا يجوز اثبات حالة التلبس بناء على مشاهدات يختلسها رجال الضبط من خلال ثقب أبواب المساكن لما في ذلك من المساس بحرمة المساكن وانسافاة للأدب ، وكذلك لا يجوز اثبات حالة التلبس بناء على اقتحام المسكن ، فن ذلك يعد جريمة في القانون .

( ١٦٦/٦/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٧٨ ص

٥٤٥ )

### مادة ٣٩

يجب على مامور الضبط القسائي في حالة التلبس بجناية او جنحة ان ينتقل فورا الى محل الواقعة ، ويعاين الآثار المادية للجريمة ويحافظ عليها ويثبت حالة الأماكن والأشخاص وكل ما يغيب في كشف الحقيقة ، ويسمع أقوال من كان حاضرا ، أو من يمكن اخضول منه على ايضاحات في شأن الواقعة ومركبها .

ويجب عليه ان يضطر النيابة العامة فورا بانتقاله . ويجب على النيابة العامة بمجرد اخطارها بجناية متلبس بها الانتقال فورا الى محل الواقعة .



- معدلة بالرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٥/١٢/١٩٥٢ - فشرع في  
١٩٥٢/١٢/٢٥ \*

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية تحت المادة ١١ .

- تقابل المادتين ١١ ، ٢٧ من القانون السابق .

مادة ٣١ قبل تعديلها بالرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

يجب على مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن ينتقل فوراً إلى  
محل الواقعة ، ويعاين الآثار المادية للجريمة ويحافظ عليها ، ويثبت حالة الأماكن  
والأشخاص ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، ويسمع أقوال من كان حاضراً ، أو من يمكن  
الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة ومرتكبيها .  
ويجب عليه أن يخطر النيابة العامة فوراً بانتقاله .

## حكم

٤٥٣ - الخطاب الموجه إلى مأمور الضبط القضائي في المادة ٣١  
أجزاء جنائية بشأن سماع الحاضرين في محل الواقعة إنما يتعلق بحالة  
قيامه بضبط الجريمة المتلبس بها ، فإذا كان الضابط قد نفذ أمر النيابة في  
حدود المهمة التي تدب لها ، وهي مهمة الضبط والتفتيش المأذون بها ، فإن  
للمتهم أن يطلب من النيابة - التي أخطرت بالواقعة وباشرت التحقيق - أن  
يسمع من يرى لزوماً لسماعهم من الشهود ، كما أن له أن يعلن شهوده  
بالحضور أمام المحكمة فإذا لم يفعل فلا شيء . يصيب الحكم .  
( ١٢/٤/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١٩٧ ص ٩٥٥ )

## مادة ٣٢

لمأمور الضبط القضائي عند انتقاله في حالة التلبس بالجرائم أن  
يمنع الحاضرين من مبارحة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم تحرير  
المحضر ، وله أن يستحضر في الحال من يمكن الحصول منه على إيضاحات في  
شأن الواقعة .

- تقابل المادة ١٢ من القانون السابق .

## مادة ٣٣

إذا خالف أحد الحاضرين أمر مأمور الضبط القضائي وفقاً للمادة  
السابقة ، أو امتنع أحد من دعاهم عن الحضور ، يذكر ذلك في المحضر .  
ويحكم على المخالف بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع وبغرامة لا تتجاوز  
مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين .  
ويكون الحكم بذلك من المحكمة الجزئية بناءً على المحضر الذي يحضره  
لمأمور الضبط القضائي .

- تقابل المادتين ١٣ و ١٤ من القانون السابق .



# الفصل الثالث

## في القبض على المتهم

### مادة ٣٤

لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو بالجناح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه .

— مدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ، ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .

— راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية تحت المادة ١٥ .

— تقابل المادة ١٥ من القانون السابق .

مادة ٣٤ قبل تعديلها :

لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل على اتهامه في الأحوال الآتية :

( أولا ) في الجنايات .

( ثانيا ) في أحوال التلبس بالجناح إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على

ثلاثة أشهر .

( ثالثا ) إذا كانت الجريمة جنحة معاقبا عليها بالحبس وكان المتهم موضوعا تحت

مراقبة البوليس أو كان قد صدر إليه إنذار باعتباره متشردا أو مشتبها فيه ، أو لم يكن له

محل إقامة ثابت ومعروف في مصر .

( رابعا ) في جنح المرفقة والنصب والتفالس والتمدى الشديد ومقاومة رجال السلطة

العامة بالقوة أو بالعنف والقيادة والاتجار بالنساء والأطفال وانتهاك حرمة الآداب ، وفي الجنح

المنصوص عليها في قانون تحريم زراعة المواد المخدرة أو الاتجار فيها أو حيازتها أو

استعمالها .

## الأحكام

## الاستيقاف

### تعريف الاستيقاف

٤٥٤ — من المقرر أن الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة



العامه في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ، يسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وهو أمر مباح لرجال السلطة العامة اذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختيارا في موضع الريب والظن ، وكان هذا الوضع ينبي عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري والكشف عن حقيقته عملا بالمادة ٢٤ أ ج .

( ١٩٧٦/١/٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٤ ص ٣٣ ، ١٢/٢٠ / ١٩٧١ س ٢٢ ق ١٨٩ ص ٧٨٨ ، ١٠/٢٠ / ١٩٦٩ س ٢٠ ق ٢١٢ ص ١٠٧٨ ، ١٩٦٨/٣/٢٥ س ١٩ ق ٧١ ص ٢٧١ )

**٤٥٤ مكر -** من المقرر أن الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم . وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، فهو أمر مباح لرجل السلطة العامة اذا ما وضغ الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبي عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري وللكشف عن حقيقته - اعمالا لحكم المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية - والفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه ، ومعنى توافرت مبررات الاستيقاف ، حق لرجل السلطة اقتياد المستوقف الى مأمور الضبط القضائي لاستيضاحه والتحري عن حقيقة أمره .

( ١٩٧٩/١/٢٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣٠ ص ١٥٩ )

**٤٥٥ -** الاستيقاف يسوغه اشتباه تبرره الظروف .  
( ١٩٦٧/٣/٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٦٣ ص ٢١٦ )

**٤٥٦ -** الاستيقاف قانونا لا يعدو أن يكون مجرد إيقاف انسان وضع نفسه موضع الريبة في سبيل التعرف على شخصيته ، وهو مشروط بالا تتضمن اجراءاته تعرضا ماديا للتحري عنه يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو اعتداء عليها .

( ١٩٧٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ٨ ص ٥٤ ، ١/١٣ / ١٩٦٤ س ١٥ ق ١١ ص ٥٢ )

### مبررات الاستيقاف

**٤٥٧ -** الفصل في قيام المبرر للايقاف أو تخلفه من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه .  
( ١٩٧١/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٩ ص ٧٨٨ )



٤٥٨ - إن تقدير المظاهر التي تحيط بالمتهم ونفساية الدلائل المستمدة منها والتي تسوغ لرجل الضبط القضائي تعرضه له واستيقافه إياه من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع مراقبة منها لسلامة الاجراء الذي يباشره مأمور الضبط القضائي بناء عليها .  
( ١٩٦٣/١٢/٢ أحكام النقض س ١٤ ق ١٥٨ ص ٨٧٣ )

٤٥٩ - متى كان الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف فإن ملاحقة المتهم اثر قراره لاستكناه امره يعد استيقافا والفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ، مادام لاستنتاجه ما يسوغه .  
( ١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٠ ص ٣٢٨ )

#### صور عملية للاستيقاف

٤٦٠ - لما كان الفصل في قيام المبرر للاستيقاف وتخلفه من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد استظهر بحق ان الطاعن وضع نفسه طواعية واختيارا موضع الشبهات والريب بوقوفه بسيارة الأجرة في عدة أوضاع مريبة وغريبة في وقت متأخر من الليل وبها الشاهد والمتهمين فإنه مما يبرر لرجال السلطة العامة استيقافهم للكشف عن حقيقة أمرهم .  
( ١٩٧٦/١/٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٤ ص ٣٣ )

٤٦١ - تخلى المتهم عما في حيازته وانكاره ملكيته له يخول لرجل السلطة العامة الذي يجد الشيء المتخلى عنه أو يقع بصره عليه أن يستوقف المتهم ويلتقط ما تخلى عنه ويقدمه لمأمور الضبط القضائي .  
( ١٩٧١/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٩ ص ٧٨٨ )

٤٦٢ - يتحقق الاستيقاف بوضع المتهم نفسه بإرادته واختياره موضع الريب والشبهات مما يبرر لرجل السلطة القضائية استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، فإشارة رجل الضبطية القضائية لقائد المتوسيكل بالوقوف وعدم امتثاله لذلك بل زاد من سرعته محاولا الفرار مسح علم الضابط بأنه يقوم بنقل كمية من المخدرات يعد استيقافه قانونيا له ما يبرره من الظروف .

( ١٩٧١/١١/٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٥٢ ص ٦٣١ )



٤٦٣ - ملاحقة المتهم اثر فراره لاستكناه أمره بعد استيقافا .  
( ١٩٧٠/١/١٢ أحكام النقض س ٢١ ق ١٨ ص ٧٤ )

٤٦٤ - مجرد إيقاف مأمور الضبط لسيارة معدة للإيجار وهي سائرة في طريق عام بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في شأنها واتخاذ اجراءات التحرى للبحث عن مرتكبي الجرائم في دائرة اختصاصه ، لا ينطوى على تعرض لطرية الركاب الشخصية ولا يمكن أن يعتبر في ذاته قبضا في صحيح القانون ، ومن ثم فإن الحكم يكون قد أصاب فيما انتهى اليه للأسباب السائفة التي أوردها من رفض الدفع بطلان القبض والتفتيش ويحق للمحكمة من بعد الاعتماد على الدليل المستمد من هذا الاجراء .

( ١٩٦٨/٣/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٩ ص ٣٢٠ ، ١/٣ / ١٩٦٦ س ١٨ ق ٢ ص ٥ )

٤٦٥ - ان حمل المتهم سلاحا ظاهرا وفراره بمجرد رؤيته رجال الشرطة يوفر في حقه من المظاهر ما يبيح للمضابط التدخل للكشف عن حقيقة أمره .  
( ١٩٦٧/١/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ١٥ ص ٨٧ )

٤٦٦ - اذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم تخلى عن الحقيبة التي كان يحملها ، ولما سئل عنها انكر صلاته بها ، الأمر الذي أثار شبهة رجال الشرطة فاستوقفوه واقتادوه الى المضابط القضائي وقصوا عليه ما حدث ، فإنه يصح تفتيش الحقيبة بواسطة مأمور الضبط القضائي اذا وجد فيما أبلغ به الدلائل الكافية على اتهام باحراز مخدر ، فاستيقاف المتهم واقتياده الى مأمور الضبط القضائي إنما حصل في سبيل تأدية رجال الشرطة لواجبهم ازاء الوضع المريب الذي وضع نفسه فيه .  
( ١٩٦٠/٥/٢ أحكام النقض س ١١ ق ٧٩ ص ٣٩٩ )

٤٦٧ - ارتداء المتهم الزى المألوف لرجال البوليس السرى وحمله صفارة تشبه النوع الذى يستعمله رجال البوليس وإظهاره جراب الطبنجة من جيب جليسمابه هو عمل يتنافى مع طبائع الأمور ويدعو الى الريبة والاشتباه ، فمن حق رجال البوليس أن يستوقفوا المشتبه فيه واقتياده الى مركز البوليس لاستيضاحه والتحرى عن أمره ، ولا يعد ذلك قبضا .  
( ١٩٥٩/١٠/١٢ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٥ ص ٧٧٢ )



٤٦٨ - إذا استظهر الحكم أن الطاعن شوهد في منتصف الليل يحمل شيئا ما أن رأى سيارة البوليس تهدى من سرعتها حتى قفل راجعا يسنو ، وأنه خلع حذاه ليسهل له الجرى ، فقد توافرت بذلك الدلائل الكافية التى تبرر القبض عليه طبقا للقانون .

( ١٩٥٨/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٩ ق ٢٧٢ ص ١١٢٢ )

٤٦٩ - مجرد استيقاف الداورية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام فى الليل انحرفوا عن خط سيرهم العادى بمجرد رؤية أفراد الداورية وظهروا امامهم بمظهر الريبة مما يستوجب الايقاف للتحرى عن أمرهم لا يعد قبضا .

( ١٩٥٨/١١/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٢٢٠ ص ٨٩٤ )

٤٧٠ - متى كان رجل البوليس باعتباره من رجال السلطة العامة قد أيقن بحق لظروف الحادث وملابساته أن من واجبه أن يستوقف المتهم ويتحرى أمره ، فلما ثارت شبهته فيه رأى أن يستصحبه الى قسم البوليس ، واعترف المتهم أمام الضابط بأن ما فى الحقيبة ليس مملوكا له فقام بتفتيشه فان الدفء ببطلان التفتيش لا يكون له محل .

( ١٩٥٨/١/٢٠ أحكام النقض س ٩ ق ١٢ ص ٥٤ )

٤٧١ - فتح مخبر باب مقعد القيادة بحثا عن محكوم عليه فار من وجه العدالة أمر داخل فى نطاق تنفيذ المهمة التى كلف بها والتى تبيح له استيقاف السيارة ولا يعد فعله تفتيشا .

( ١٩٦٠/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١١ ق ١٣٥ ص ٧١٥ )

٤٧٢ - ان ما قام به رجال الهجاة من اقتياد السيارة التى كان يركبها المتهم وبها هذا الأخير الى نقطة البوليس بعد هروب راكبين منها يحملان سلاحا ناريا فى وقت متأخر من الليل لا يعدو أن يكون صورة من صور الاستيقاف اقتضته بادئ الأمر ملابس جديده هى سير السيارة بغير نور فلا يرقى الى مرتبة القبض .

( ١٩٥٨/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٩ ق ٢٠٠ ص ٨١٧ )

٤٧٣ - إذا قام المخبرون فى غيبة الضابط المأذون له بالتفتيش باصطحاب المتهم فى سيارة عامة وغيره واتجاه السيارة وحالوا دون نزول المتهم مع باقى الركاب الى حين حضور الضابط المذكور ، فهذا الاجراء الذى



اتخذوه ان هو الا صئورة من صور الاستيقاف الذى لا يرقى الى مرتبة القبض .

( ١١/٤/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢٤٩ ص ٨٠٧ )

### تلبس اثر الاستيقاف

٤٧٤ - اذا كان الحكم المعلوم فيه قد اثبت أن الشرطى المجنى عليه وزميله قد شاهدا المعلوم ضده سائرا فى الطريق فى ساعة متأخرة من الليل فاسترابا فى أمره وطلبسا اليه تقديم بطاقته الشخصية لاستكناه أمره ، فإن هذا يعد استيقافا لا قبضا ، واذا توافرت مبررات الاستيقاف وعجز المعلوم ضده عن تقديم بطاقته الشخصية بما يوفر فى حقه حالة التلبس بالجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادتين ٥٢ و ٦٠ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية ، فانه يحق لرجل الشرطة قانونا اقتياده الى مأمور الضبط القضائى لاستيضاحه والتحرى عن حقيقة أمره ، فاذا أمسكاً بملابسه لاقتياده الى نقطة الشرطة فان قيامهما بذلك لا يعد قبضا بالمعنى القانونى ، بل مجرد تعرض ماذى فحسب .

( ١١/٦/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢١ ص ٥٦٨ )

٤٧٥ - الاستيقاف أمر مباح لرجال السلطة العامة اذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا موضع الريب والظن ، وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته ، فاذا كشف الاستيقاف اثر ذلك عن حالة تلبس بالجريمة جاز لرجل السلطة العامة أن يحضره ويسلمه الى أقرب مأمور من مأمورى الضبط القضائى .

( ١١/١٠/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٧٢ ص ٩٣٤ )

٤٧٦ - متى كان الحكم قد استظهر أن الطاعن وضع نفسه باختياره موضع الريبة بفتح أحد دواليب العمال الموضوعة بفناء محطة القاهرة ، بعد أن تعددت شكاويهم من سرقة متعلقاتهم من هذه الدواليب مما يبرر لرجال السلطة العامة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، وكانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت اثر هذا الاستيقاف بإلقاء الطاعن لفافة المخدر المضبوطة عن طواعية واختيار ، فقد حق لرجل الضبط القضائى تفتيشه ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من قبض رجل الشرطة المالكين عليه قبل القاء المخدر على خلاف ما أورده الحكم لا يغير من الأمر شيئا ، اذ طالما أن مبررات الاستيقاف قد توافرت فقد حق لرجل الشرطة اقتياده الى مأمور الضبط



القضائي لاستيضاحه والتحرى عن حقيقة أمره دون أن يعد ذلك في صحيح القانون قبضا .  
( ١٩٦٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٤٤ ص ٢١٠ )

٤٧٧ - إذا كان المتهم قد وضع نفسه موضع الرية عندما حاول الهرب لمجرد سماعه المخبرين وهما يصفحان عن شخصيتهما لغيره وأنهما حاولا استيقافه لذلك وعندئذ أقر لهما باحرازه المخدر ثم تبينا انتفاخا بجيبه ، فكان لازم هذا الاقرار تحقيق ما أقر به والتثبت من صحته ، وكان للمخبرين أن يقتاداه الى مأمور الضبط القضائي الذي تلقى عنه المخدر الذي كان يحمله ، فإن الدفع بطلان التفتيش يكون على غير أساس .  
( ١٩٦١/٢/١٤ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٨ ص ٢٢٦ )

٤٧٨ - اسراع التهمة بالهرب ومحاولتها التوازي عن أنظار رجال البوليس حال مرورهم بمنطقة اشتهر عنها الاتجار بالمخدرات يبرر متابعتها باعتبار المتابعة في هذه الصورة من حالات الاستيقاف ، وتخلي التهمة عن المندبل الذي تضع فيه جانبا من المخدر وظهور الأوراق التي تحوى المخدر يوفر حالة التلبس باحرازه المبرر للقبض عليها .  
( ١٩٦٠/٢/٢ أحكام النقض س ١١ ق ٢٧ ص ١٣٤ )

٤٧٩ - إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم أسرع بوضع ما يشبه علبة من الصفيح في فمه بمجرد رؤيته المخبر مضفها بأسنانه وحاول ابتلاعها فإنه يكون قد وضع نفسه بارادته واختياره موضع الريب والشبهات ، مما يبرر لرجال السلطة العامة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، وإذا كانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت اثر هذا الاستيقاف بأنيمات رائحة الأفيون من فم المتهم وشم المخبر والضابط هذه الرائحة ورؤيتهما له وهو يحاول ابتلاع الشيء الذي في فمه الذي تبعت منه رائحة الأفيون ، فإن ما يثيره المتهم في شأن بطلان القبض لا يكون له أساس .  
( ١٩٥٩/٤/٢٠ أحكام النقض س ١٠ ق ٩٦ ص ٤٢٧ )

٤٨٠ - متى كانت المحكمة قد اعتبرت بأدلة سائفة وفي حيلود سيطتها الموضوعية أن ما حصل من الضابط والكونستابل من استيقاف سيارة المتهم للبحث عن المافون بتفتيشه هو صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرقى الى مرتبة القبض ، فإن ذلك حصل بالقدر الذي يستلزمه تنفيذ امر التفتيش فأخرج المتهم المخدر من تلقاء نفسه وقبل أن يقبض .



عليه أو يفتشه مما يعد تخليا منه عن المخدر بإرادته ، فإن اعتماد المحكمة على الدليل المستمد من الضبط والتفتيش يكون صحيحا .  
( ١٩٥٦/١٠/٢ ) أحكام النقض س ٧ ق ٢٦٧ ص ٩٧٨ )

٤٨١ - إذا كان الثابت بالحكم أن مأمور الضبط القضائي كان مكلفا بتنفيذ أمر صادر من سلطة التحقيق بتفتيش شخص وجه إليه الاتهام بالاتجار في المواد المخدرة مع آخرين ، فإن هذا المأمور إذا استوقف الطاعن عندما رآه مرافقا للمتهم المكلف هو بتفتيشه يكون في حل من ذلك ، إذ هو له أن يتحرى عن شخصية ذلك المرافق وصلته بالمتهم . فإذا كان هذا المرافق بمجرد أن طلب إليه أن يقف قد يادر إلى اخراج المخدر من جيبه والقاء على الأرض فلا يكون له أن يتنصل من تبعة احرازه المخدر بمقولة بطلان الاستيقاف .  
( ١٩٥٣/٣/٣٠ ) أحكام النقض س ٤ ق ٢٣٨ ص ٦٥٦ )

٤٨٢ - إذا كان الواضح مما أثبتته الحكم أن رجل البوليس إذا كان يصران في دورية ليلية اشتبها في الطاعن اشتبها تبرره الظروف فاستوقفه فلم يدعن بل حاول الهرب فلما تبعة أحدهما وقف وعندئذ ظهرت حالة التلبس بادية إذ كان يحمل في يده السلاح الناري بشكل ظاهر ، فإن الحكم إذا أدانه في جريمة حمل السلاح بدون رخصة تأسيسا على قيام حالة التلبس لا يكون مخطئا .  
( ١٩٥٢/٦/٩ ) أحكام النقض س ٣ ق ٣٩٧ ص ١٠٦٢ )

٤٨٣ - ان مجرد استيقاف الدورية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام في الليل في مكان غير معهود فيه ذلك لا يعد قبضا ، وفرار هؤلاء الأشخاص ومتابعة رجال الدورية لهم ومشاهدتهم إياهم يلقون شيئا على الأرض تبين أنه أفيون ، ذلك يسوغ ادانتهم في احراز هذه المادة ، إذ أن عبور رجال الدورية على هذه المادة لم يكن نتيجة قبض أو تفتيش بل كان بعد أن القاهما المتهمون وهم يحاولون الفرار .  
( ١٩٥٠/٥/٨ ) أحكام النقض س ١ ق ١٩٩ ص ٦٠٦ )

٤٨٤ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الخفير قابل المتهمين وراكبين دراجات فراه أمرهم لما يعلمه عن أحدهم من أنه ممن يتجرون في المخدرات فاستوقفهم فالتقى واحد منهم على الفور كيسا به مادة مخدرة فامسك به الخفير وفر الباقيون فليس في ذلك ما يمكن عسده من إجراءات



القبض أو التفتيش قبل ظهور المخسدر ، فإن مجرد الاستيقاف من جانب الحفيّر لا يعد قبضا ، والمثور على الحشيش لم يكن نتيجة أى تفتيش .

( ٢١/١٠/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٣٢ ص

( ٢٥٦

### صور لا تبرر الاستيقاف

٤٨٥ - يجب لصحة الاستيقاف أن تتوفر له مظاهر تبرره ، فهو يتطلب أن يكون المتهم قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب بما يستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقة أمره ، واذن فمتى كان الثابت من القرار المطعون فيه أن المتهم قد ارتكب عندما رأى الضابطين ومد يده الى صدره وحاول الخروج من المقهى ثم عدل عن ذلك ، فليس فى هذا كله ما يدعو الى الاشتباه فى أمره واستيقافه ، لأن ما أتاه لا يتنافى مع طبيعة الأمور ، ومن ثم فإن استيقاف أحد الضابطين له وامساكه بيده وفتحها انما هو القبض الذى لا سند له من القانون .

( ١٠/٤/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٨٥ ص ٣٣٩ )

٤٨٦ - الاستيقاف اجراء لا يمكن اتخاذه دون توافر شرطه ، وهو أن يضع الشخص نفسه طواعية واختيارا فى موضع شبهة او ريبة ظاهرة بما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره . أما والمتهم وزميله لم يقوموا بما يثير شبهة رجل السلطة الذى ارتاب لمجرد سبق ضبط حقيقة تحتوى على ذخيرة ممنوعة فى نفس الطريق فسمح لنفسه باستيقاف المتهمين والامساك بأحدهم واقتاده وهو ممسك به الى مكان فضاء . فذلك قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له فى القانون .

( ٣٠/٥/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٩٦ ص ٥٥٥ )

٤٨٧ - ان ما قارنه المخبران على الصورة التى أوردها الحكم من استيقاف المتهم عقب نزوله من القطار والامساك به واقتياده على هذا الحال الى مركز البوليس عمل ينطوى على تعطيل لحرية الشخصية ، فهو القبض بمعناه القانونى الذى لم تجزّه المادة ٣٤ اجراءات جنائية الا لرجال الضبط القضائى بالشروط المنصوص عليها فيها . واذ كان رجال البوليس الملكى اللذان قاما بالقبض على المتهم ليسا من رجال الضبطية القضائية وكانت القوانين الجنائية لا تعرف الاشتباه لغير ذوى الشبهة والمتشردين ولم يكن المتهم منهم ، فما قاله الحكم بأن ما وقع على المتهم ليس قبضا وانما هو



مجرد استيقاف لا يكون صحيحا في القانون ولا يؤدي الى تبرير القبض على المتهم ، ويكون هذا القبض قد وقع باطلا .

( ١٩٥٩/١/٢٠ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦ ص ٦٠ )

٤٨٨ - للاستيقاف شروط ينبغي توافرها قبل اتخاذ هذا الاجراء ، وهي أن يضع الشخص نفسه طواعية منه واختارا في موضع الشبهات والريب ، وأن ينبيء بهذا الوضع عن صورة تستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقته ، ومن ثم فمتى كان المخبر قد اشتبه في أمر المتهم لمجرد تلفته وهو سائر في الطريق ، وهو عمل لا يتنافى مع طبائع الأمور ولا يؤدي الى ما يتطلبه الاستيقاف من مظاهر تبرره فإن الاستيقاف على هذه الصورة هو القبض الذي لا يستند الى أساس في القانون ، فهو باطل .

( ١٩٥٧/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٨ ق ٢٧٣ ص ٩٩٨ )

٤٨٩ - متى كان المخبران قد استوقفا المتهم وهو سائر في الطريق وأمسكا بذراعه واقتاداه على هذا الحال الى مركز البوليس ، فإن ما قاما به ينطوي على تعطيل لحريته الشخصية فهو القبض بمعناه القانوني المستفاد من الفعل الذي يقارنه رجل السلطة في حق الأفراد والذي لم تجزه المادة ٢٤ اجراءات جنائية الا لرجال الضبط القضائي وبالشروط المنصوص عليها فيها .

( ١٩٥٧/١٠/٨ أحكام النقض س ٨ ق ٢٠٥ ص ٧٦٥ )

## القبض

### قاعدة عامة

٤٩٠ - من المقرر أنه لا يضير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .

( ١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٥ ص ٥٠٦ ،

١٩٥٨/١٠/٢١ س ٩ ق ٢٠٦ ص ٨٣٩ )

### تعريف القبض

٤٩١ - القبض على الشخص هو امساكه من جسمه وتقييد حركته وخزماته من حريته في التجول كما يريد دون أن يتعلق الأمر بقضاء فترة زمنية معينة .



( ١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧١ ص ٨٥٣ ،  
( ١٩٥٩/٤/٢٧ س ١٠ ق ١٠٥ ص ٤٨٢ )

### صور لا تعد قبضا

٤٩٢ - من المقرر أن الأمر بعدم التحرك الذي يصدره الضابط الى الحاضرين بالمكان الذي يدخله بوجه قانوني هو اجراء قصد به أن يستقر النظام في هذا المكان حتى تتم المهمة التي حضر من أجلها .  
( ١٩٧٧/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٢٥ ص ٥٩١ )

٤٩٣ - لا يقدح في أن المتهم تخلى باختياره واراادته عما في حوزته من مخدر ، أمر الضابط لرواد المقهى - ومن بينهم المتهم - بعدم التحرك حتى ينتهى من المهمة التي كان مكلفا بها - وهي ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه - اذ المقصود بهذا الاجراء هو مجرد المحافظة على الأمن والنظام دون تعرض لحرية المتهم أو غيره ، ومن ثم فإن ما يثيره المتهم من أمر الضابط بعدم التحرك يعد قبضا بغير حق ارضه وجمله يلقي المخدر يكون غير سديد .

( ١٩٦٩/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٨٨ ص ١٤٠٤ )

٤٩٤ - الأمر الذي يصدره الضابط الى بعض رجال القوة المرافقة له بالتحفظ على أفراد أسرة المتهم المأذون بتفتيش شخصه ومنزله ومن يتواجدون معهم هو اجراء قصد به أن يستقر النظام في المكان الذي دخله مأمور الضبط حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها على اعتبار أن هذا الاجراء هو من قبيل الاجراءات التنظيمية التي تقتضيها ظروف الحال تمكينا له من أداء المأمورية المنوط بها .  
( ١٩٦٦/٢/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٣٢ ص ١٧٥ )

٤٩٥ - الأمر بعدم التحرك الذي صدر من الضابط أو من الكونستابل الذي كان يرافقه ، اجراء قصد به أن يستقر النظام في المكان الذي دخله مأمور الضبط حتى يتم المهمة التي حضر من أجلها والتي كانت في واقعة الدعوى تفقد حالة الأمن والبحث عن المحكوم عليهم والمشبوهين .  
( ١٩٦١/٢/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٦ ص ١٧٠ )

٤٩٦ - حصول مفتش الأغذية في حدود الاجراءات الصحيحة على عينة من اللبن الذي شاهده الطاعن يبيعه مما يدخل في خصائص عمله فلا



يعتبر قبضا أو تفتيشا .

( ١٢/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٠ ص ٣٥ )

٤٩٧ - متى كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هي أنه عقب حصول السرقة أمر صاحب المتجر بإغلاق أبواب المحل فوراً وأعلن بين الموجودين أنه سيقوم بالتفتيش ، فلما أحست المتهمه بذلك وأيقنت ان فعلتها سينكشف أمرها سارعت بإلقاء الكيس من يدها ثم أخذت تدفعه يقدمها محاولة اخفاء تحت إحدى المناضد المعدة لعرض البضاعة ، فانه يكون ظاهراً من ذلك أن قبضا لم يقع بخلق الأبواب فعلا وأن تفتيشا لم يحصل بل بمجرد أن هدد صاحب المحل بخلق الأبواب وتفتيش من كانوا بالمحل بادرت المتهمه الى إلقاء الكيس المنسروق محاولة اخفاء تحت المنضدة ، أى أنها تخلت عنه بعد سرقة ، ومن ثم فلا يكون هناك محل لما نثيرة المتهمه حول بطلان القبض والتفتيش .

( ٢٧/٢/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٥٥ ص ٦٧٤ )

#### من يباشر القبض

٤٩٨ - لا محل للتحدى بما نص عليه الدستور من وجوب صدور أمر من القاضى أو من النيابة العامة لاجراء القبض أو التفتيش ، ذلك بأن المادة ٤١ من الدستور الصادر سنة ١٩٧١ بعد أن ارسى القاعدة الأصلية وهي أن الحرية الشخصية حق طبيعى وأنها مصونة لا تمس ، ونصت على أنه فيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد الا بأمر يصدر من القاضى أو من النيابة العامة أعقبت بأن ذلك إنما يكون وفقاً لأحكام القانون .

( ٨/١٠/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١٨ ص ٩٧٩ )

#### تحديد عقوبة الجريمة

٤٩٩ - ان المادة ٣٤ اجراءات جنائية قد أجازت لرجل الضبط القضائى القبض على المتهم فى أحوال التلبس بالجنتج بصفة عامة اذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، والعبرة فى تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها فى القانون لا بما ينطق به انقاضى فى الحكم .

( ٨/٦/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١٧ ص ٥٠٠ )

( ١٣/١/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٢١ ص ٩٦ )



### المتهم الذى يكون محلاً للقبض عليه

٥٠٠ - أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، مما يبيح للمأمور الذى شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يعرّى تفتيشه بغير إذن من النيابة العامة .  
( ١٩٧٨/١/٢٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥ ص ٨٣ )

٥٠١ - التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، فإذا كان الثابت من الحكم أن المحكوم عليه الآخر فى الدعوى قد ضبط ضبطاً قانونياً محرراً لمادة مخدرة ودل على الطاعن باعتباره مصدر هذه المادة فإن انتقال الضابط الى حيث تمكن من القبض على الطاعن وتفتيشه يكون اجراء صحيحاً ، إذ أن ضبط المخدر مع المحكوم عليه الآخر يجعل جريمة احراز المخدر متلبساً بها مما يبيح لرجل الضبط القضائى الذى شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم ضده دليل على مساهمته فيها وأن يفتشه .

( ١٩٧٢/١١/٥ ) أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٥٣ ص ١١٢١ ،  
( ١٩٦٩/١١/٢٤ س ٢٠ ق ٢٦٨ ص ١٣١٨ )

٥٠٢ - إذا كان الثابت من الحكم أن المتهم الأول فى اعترافه قد دل على شخص المتهم الثانى ومكان وجوده القريب فى انتظار تسليمه المواد المخدرة المضبوطة مع المتهم الأول ، وقد وجد المتهم الثانى فعلاً فى هذا المكان فيكون بذلك فى حكم المتهم الحاضر ، الذى تجيز المادة ٣٤ أ ج تتبعه لضبطه وتفتيشه . ولو أراد الشارع الحضور الذى يمثل فيه الحاضر أمام رجل الضبط القضائى لما كان ميسراً لهؤلاء أن يقوموا بأداء واجباتهم التى فرضها القانون عليهم والمبادرة الى القبض على المتهم الذى توافرت الدلائل على اتهامه ، وهو الأمر المراد أصلاً من خطاب الشارع لمأمورى الضبط القضائى فى المادة ٣٤ المذكورة .

( ١٩٥٩/١١/٢٣ ) أحكام النقض س ١٠ ق ١٩١ ص ٩٣٠ )

٥٠٣ - قيام حالة التلبس بالجريمة مما يبيح لرجال الضبط القضائى الذين شاهدوا وقوعها أن يقبضوا بغير أمر من النيابة على كل من يقوم لديهم الدليل على مساهمته فيها وأن يفتشوه سواء أكان فاعلاً أصلياً أم شريكاً .

( ١٩٥٥/١٢/٥ ) أحكام النقض س ٦ ق ٤١٨ ص ١٤١٢ )



٥٠٤ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس بعد أن استصدر اذنا من النيابة لضبط متهم بادانته وتفتيشه قام بهذا الاجراء فوجده يحرز مادة مخدرة ، وأن هذا المتهم دله على شخص آخر - هو الملعون ضده - باعتباره مصدر هذه المادة والبائع لها ، فان انتقال الضابط الى مكان هذا الشخص وتفتيشه بارشاد المتهم الآخر تكون جريمة احرازه متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم لديه دليل على مساهمته فيها وأن يفتشه .

( ١٩٥٣/١/١٣ أحكام النقض س ٤ ق ١٥١ ص ٣٩١ )

٥٠٥ - ان حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها ، ويجوز في حالة التلبس لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل من ساهم في الجريمة فاعلا كان أو شريكا وأن يفتشه . واذن فاذا كان ما أورده الحكم يفيد أن مسجوناً ضبط متلبساً بجريمة احراز علبه سجائر - وهي من المنوعات المعاقب على ادخالها في السجن باعتبارها جنحة - فقرر هذا المسجون فور سؤاله أن ممرضاً بالسجن ( الطاعن ) هو الذي اعطاه اياه ، ففتشه وكيل السجن - وهو من رجال الضبطية القضائية - فوجد معه مخدراً ، فهذا التفتيش يكون صحيحاً وللمحكمة أن تعتمد على الدليل المستمد منه في ادانته باحراز المخدر .

( ١٩٥١/١١/٥ أحكام النقض س ٣ ق ٥٠ ص ١٣٢ )

٥٠٦ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس بعد أن استصدر اذنا من النيابة بضبط متهم وتفتيشه قام بهذا الاجراء فوجده يحرز مادة مخدرة ، وأن هذا المتهم دله على شخص آخر باعتباره مصدر هذه المادة والبائع لها فان انتقال الضابط الى منزل هذا الشخص وتفتيشه بارشاد المتهم الآخر يكون اجراء صحيحاً في القانون ، ذلك لأنه بضبط المخدر عند المتهم الأول تكون جريمة احرازه متلبساً بها مما يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهد وقوعها وكانت آثارها بادية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أى دليل على مساهمته في تلك الجريمة كفاعل أو شريك ، ولو لم يشاهد وقت ارتكابها وأن يدخل منزله ويفتشه .

( ١٩٥١/٣/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٧٩ ص ٧٢٨ )

٥٠٧ - من المقرر قانوناً أن حالة التلبس بالجناية تخول لرجال الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش بالنسبة الى من توجد أمارات أو دلائل قوية على ارتكابهم لتلك الجناية . فاذا كان الثابت بالحكم أن أحد



رجال الضبطية القضائية الذي تنكر في زي مروج لأوراق النقود المزمنج تقليدها وشهد مقسارفة المتهمين إياها ومن بينهم المتهم ( الطاعن ) وكان متصلا في ذات الوقت برجال الضبط الذين حضروا وضبطوا هذا المتهم وهو على سلم الدار ثم قبضوا على بقية أفراد المصابة وهم متلبسون وضبطوا معهم أدوات التزييف ، ثم فتشوا منزل هذا المتهم فهذا التفتيش صحيح لحصوله في حالة التلبس بالجناية .

( ١٩٥١/١/١٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٧٤ ص ٤٦٢ )

### تقدير دلائل الاتهام

٥٠٨ - ان تقدير الدلائل التي تسوغ لمسأور الضبط القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي على ان يكون تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

( ١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٠ ص ١٣٣٠ ، ١٩٦٨/١٠/١٤ س ١٩ ق ١٦٥ ص ٨٣٥ ، ١٩٦٨/٢/٥ ق ٢٨ ص ١٥٦ ، ١٩٦٧/٢/٢٨ س ١٨ ق ٥٨ ص ٢٩٥ )

٥٠٩ - التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ، ومتى قامت في جريمة صحت اجراءات القبض والتفتيش في حق كل من له اتصال بها سواء أكان فاعلا أم شريكا ، وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة التلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع .

( ١٩٦٧/٢/١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٢ ص ٢١٩ )

٥١٠ - انه وان كان يجب ان يكون أمر الضبط والاحضار مبنيا على توافر دلائل قوية على اتهام المتهم ، الا ان تقدير تلك الدلائل منوط بالنيابة العمومية التي من اختصاصها اصدار هذا الأمر ، ولمحكمة الموضوع مراقبة تقدير النيابة لكفاية الدلائل التي أصدرت أمر الضبط بناء عليها .

( ١٩٤١/٦/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٧٣ ص ٥٣٦ )

٥١١ - تقدير الدلائل من حق مأمور الضبطية القضائية يرجع فيه الى نفسه بشرط أن يكون ما ارتكن اليه يؤدي عقلا الى صحة الاتهام . ومجرد التبليغ عن جريمة لا يكفي للمقبض على المتهم وتفتيشه ، بل يجب أن يقوم البوليس بعمل تحريات عما اشتمل عليه البلاغ ، فإذا أسفرت هذه



التحريرات عن توافر دلائل قوية على صحة ما ورد فيه ، فعندئذ يسوغ له في الحالات المبينة في المادة ١٥ تحقيق جنائيات أن يقبض على المتهم ويفتشه .

( ١٢٠ / ١٢ / ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٣١ ص

( ١٢١

٥١٢ - لرجل الضبطية القضائية - بمقتضى المادة ١٥ تحقيق جنائيات - أن يقبض على المتهم ويفتشه اذا وجدت قرائن قوية تدل على وقوع جناية منه وتقدير كفاية تلك القرائن متروك لرجل الضبطية القضائية مادام من شأنها أن تسوغ ما رتب عليها .

( ١٢٠ / ١٢ / ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ، ١٢٨ ص

( ١١٩

### القبض في حالة التلبس

٥١٣ - متى كان دخول الضابط كشخص عادي مع المرشد السرى - الذى سبق ترده على الطاعن فى مسكن الأخير - قد حصل بناء على اذن منه بالدخول غير مشوب بما يبطله اذ لم يعقبه قبض ولا تفتيش ولم يكن أيهما هو المقصود بالدخول ، وانما وقع القبض على الطاعن وضبط المضبوطات التى عثر بها على آثار مخدر بعد ما كانت جناية بيع المخدر متلبسا بها بتمام التعاقد الذى تظاهر فيه الضابط بشرائه من الطاعن كمية من المخدر الذى علم من المرشد أن الطاعن يحزره بقصد بيعه وحقق بعض المدعين به ، بل وحين صارت جناية احراز ذلك المخدر متلبسا بهسا ، كذلك حال ارتكاب الطاعن اياها بمحض ارادته لتسليم المبيع طواعية ، فان الحكم يكون سليما فيما انتهى اليه من رفض الدفع بطلان القبض والتفتيش .

( ٢٦ / ١٠ / ١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٤٦ ص ٧٢٧ )

٥١٤ - حالة التلبس تجيز لمأمور الضبط القضائي دون اذن من النيابة العامة الامر بالقبض على المتهم الذى توجد دلائل كافية على اتهامه فى الجنائيات وفى جنح حددها القانون وتفتيشه وتفتيش منزله لضبط الأشياء التى تفيد فى كشف الحقيقة اذا اتضح من أمارات قوية وجودها فيه عملا بالمواد ٣٠ و ٣٤ و ٤٦ و ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية . ومباشرة النيابة العامة للتحقيق لا تمنع مأمور الضبط - فى حالة التلبس بالجريمة - من القبض على مقترفها وتفتيشه وتفتيش منزله الذى لم يسبق للنيابة العامة تفتيشه وذلك دون حاجة الى اذن مسبق بها .

( ١٢ / ٦ / ١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٧ ص ٩٢٥ )



٥١٥ - إذا كان الثابت من الحكم أن رجال البوليس شاهدوا المتهمين يركبان سيارة في طريق غير مألوف بالصحراء يملكون أن تجار المخدرات يسلكونه لتهريب بضاعتهم ، وقد غير المتهمان اتجاه سيرهما فجأة عندما شاهدوا سيارة البوليس مقبلة نحوهما ، وعادا مسرعين من حيث أتيا ، ولما شعرا بتعقب رجال البوليس لهما بدأ يتخلصان من المواد المخدرة التي كانا يحملانها بالسيارة فألقيا كيسا تين رجال القوة عند التقاطه أن به أفبونا فتعقبوهما حتى قبضوا عليهما وضبطوا . باقى ما كانا يحملانه من المخدرات ، فان ما أثبتته الحكم من ذلك تتوافر به من المظاهر الخارجية ما ينبىء بذاته عن وقوع الجريمة ، وفيه ما يكفى لاعتبار حالة التلبس قائمة بتيح لرجال الضبط القضائي القبض على الطاعنين وتفتيشهما .

( ١٩٥٨/١٢/٢ ) أحكام النقض س ٩ ق ٢٤٨ ص ١٠٢٦ )

٥١٦ - متى كان الثابت من الحكم أن الضابط المأذون بالتفتيش كلف المخبر بالتحفظ على الغرفة التي يسكنها المتهم فشاهد المخبر امرأة تخرج من باب الغرفة وهي تحمل درج منضدة تحاول الهرب به ، وعندما وقع نظرها عليه ألقت الدرج على الأرض فتبعثرت محتوياته التي كانت بينها قطعة من المشيش فقام المخبر بالقبض عليها وجمع هذه المحتويات وإعادة وضعها فى الدرج ، فان هذا الذى أثبتته الحكم تتحقق به حالة التلبس بالجريمة التى تجيز القبض لغير رجال الضبطية القضائية .

( ١٩٥٦/٥/٢٢ ) أحكام القبض س ٧ ق ٢١٥ ص ٧٦٩ )

٥١٧ - إذا كان ما أثبتته الحكم يدل على أن المتهم كان فى حالة تلبس تبرر القبض عليه وتفتيشه قانونا فلا يجديه النعى بأن اسمه لم يكن واردا فى الأمر الصادر من النيابة بالتفتيش .

( ١٩٥٥/٣/٢٨ ) أحكام النقض س ٦ ق ٢٢٨ ص ٧٠٤ )

٥١٨ - مادام الحكم قد أثبت أن الطاعن كان فى حالة تلبس بالجريمة مما يسوغ لآى شخص القبض عليه طبقا للمادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات فلا محل للجدال فيما إذا كان تخليه عن المضبوطات قبل القبض عليه أو بعده مادام هذا القبض صحيحا فى ذاته .

( ١٩٥١/١٢/١٠ ) أحكام النقض س ٣ ق ١٠١ ص ٢٦٥ )



## صور لا تبرر القبض

٥١٩ - ان القوانين الجنائية لا تعرف الاشتباه لغير ذوى الشبهة والمتشربين ، وليس فى مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وارتباك دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه .  
( ١٩٧٧/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨٧ ص ٤١٦ )

٥٢٠ - اذا كانت الواقعة الناتجة بالحكم هى أن مخبرين من قوة الشرطة بمحلة سكة حديد القاهرة اشتبها فى أمر المتهم الذى كان جالسا على مقعد برصيف المحطة وبجواره حقيبتان جديدتان من الجلد فسألاه عن صاحبهما وعمّا تحويانه فتردد فى قوله وحينئذ قويت لديهما الشبهة فى أمره فضبطا الحقيبتين واقتاداه الى مكتب الضابط القضائى الذى فتح الحقيبتين فوجد باحدهما ثلاث بنادق صغيرة وبالأخرى طلقات نارية ، فان ما أتاه رجال الشرطة - وهما ليسا من مأمورى الضبط القضائى - على تلك الصورة انما هو القبض بمعناه القانونى الذى لا تجيزه المادة ٣٤ اجراءات جنائية الا لرجال الضبط القضائى بالشروط المنصوص عليها فيها .

( ١٩٦١/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٢ ق ١٩٣ ص ٩٣٨ )

٥٢١ - مجرد كون الطاعن من عائلة المتهمين المطلوب القبض عليهم فى جنابة قتل وارتبأك له رأى رجال القوة وجريه عندما نادى عليه الضابط - على فرض صحة ما يقوله الشهود فى هذا الشأن - ان جاز معه للضابط استيقافه ، فانه لا يعتبر دلائل كافية على اتهامه فى جنابة تبرر القبض عليه وتفتيشه ، وبالتالي يكون الحكم اذ قضى بصحة القبض والتفتيش قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه .

( ١٩٥٩/١/٢٧ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٥ ص ١١٢ )

٥٢٢ - اذا كان مؤدى الواقعة التى انتهت اليها الحكم ان الكونستابل أثناء سيره بالطريق وقع نظره على المتهم وهو يضع مادة فى فمه لم يتبين ماهيتها فظننها مخدرا فأجرى القبض عليه وتفتشه ، فان هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على أن المتهم شوهد فى حالة من حالات التلبس المبينة بطريق المحصر بالمادة ٣٠ اجراءات جنائية ، حتى ولو كان المتهم من المعروفين لدى المباحث العامة بالاتجار فى المخدرات ، ومن ثم يكون القبض قد وقع باطلا .

( ١٩٥٨/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٩ ق ٢٦٩ ص ١١٠٩ )



٥٢٣ - متى كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة وفقا لما أثبتته يحكمها على لسان المخبر تتحصل في أن هذا الأخير ارتآب في أمر المتهم حين رآه بمرية القطار يسير في ممرها يحتك بالركآب فاعترض سبيله ومنعه من السفر طالبا اليه النزول من القطار فلما رفض جذبه الى الرصيف وأمسك به ، ثم نادى الصول وأخبره أنه يشتبه في المتهم ويرغب التحري عنه . ولما شرع الصول في اقتياد المتهم لمكتب الضابط القضائي أخذ يستعطفه ولما ينس منه رجاء في أن يأخذ ما معه ويخلي سبيله . فلما استوضحه الصول عما يحمله أفضى اليه أنه مخدر ، فاقتاده لمكتب الضابط القضائي الذي أبلغ النيابة وقام المحقق بتفتيش المتهم فعثر معه على المادة المخدرة ، فيكون ما أثبتته الحكم عن الريب والشكوك التي ساورت رجل البوليس وجعلته يرتآب في أمر المتهم لا تبرر بحال القبض عليه ، اذ لا يصح معها القول بأن المتهم كان وقت القبض عليه في حالة تلبس بالجريمة ، ومن ثم فهو قبض باطل قانونا لحصوله في غير الأحوال التي يجيزها القانون ، وكذلك الاعتراف المنسوب للمتهم اذ هو في واقع الأمر نتيجة لهذا القبض الباطل ، كما انه لا يجوز الاستناد في ادانة المتهم الى ضبط المادة المخدرة معه نتيجة للتفتيش الذي قام به وكيل النيابة لأن هذا الدليل متفرع عن القبض الذي وقع باطلا ، ولم يكن ليوحد لولا هذا الاجراء الباطل ، ولأن القاعدة في القانون أن كل ما بني على الباطل فهو باطل .

( ١٩٥٨/١٠/٢١ أحكام النقض س ٩ ق ٢٠٦ ص ٨٢٩ )

٥٢٤ - اذا كان الثابت بالحكم لا يستفاد منه أن المتهم قد شوهد وقت ضبطه في حالة تلبس ، بل يفيد أنه لم يلق المخدر الذي كان معه الا عند محاولة رجال البوليس القبض عليه لتفتيشه ، فلا يجوز الاستشهاد عليه بالمخدر المضبوط ، فان ضبطه ما كان ليحصل لولا محاولة القبض عليه بغير حق .

( ١٩٤١/١/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٨٥ ص ٣٥١ )

### أثر القبض الباطل

٥٢٥ - من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته ينبني عليه عدم التحويل في الادانة على أي دليل يكون مترتبا عليه أو مستمدا منه ، وتقرير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذي تستند اليه مسيطرة الاتهام أيا ما كان نوعه من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع بغير معقب مادام التدليل عليها سائفا ومقبولا . ولما كان ابطال



القبض على المظنون ضده لازمه بالضرورة اعداد كل دليل انكشفت نتيجة القبض الباطل وعدم الاعتداد به في ادانته ، ومن ثم فلا يجوز الاستناد الى وجود فتات دون الوزن من مخدر الحشيش بجيب صديريه الذى أرسله وكيل النيابة الى التحليل ، لأن هذا الاجراء والدليل المستند منه متفرع عن القبض الذى وقع بالاعلا ولم يكن ليوجد لولا اجراء القبض الباطل .  
( ١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٥ ص ٥٠٦ )

٥٢٦ - القاعدة في القانون أن ما بنى على الباطل فهو باطل ، ولما كان لا جدوى من تصريح الحكم ببطلان الدليل المستند من العثور على فتات لمخدر الحشيش بجيب صديري المظنون ضده بعد ابطال مطلق القبض عليه والتقرير ببطلان ما تلاه متصلا به ومرتبا عليه ، لأن ما هو لازم بالافتضاء العقل والمنطقي لا يحتاج الى بيان . لما كان ما تقدم ، وكان ما أورده الحكم سائفا ويستقيم به قضاؤه ، ومن ثم تنحصر عنه دعوى القصور في التسينيب .

( ١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٥ ص ٥٠٦ )

٥٢٧ - من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته يبنى عليه عدم التعويل في الادانة على أى دليل يكون مترتبا عليه أو مستمدا منه ، وتقدير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذى تستند اليه سلطة الاتهام ايا ما كان نوعه هو من المسائل الموضوعية التى يفصل فيها قاضياها بفسير معقب مادام التدليل عليها سائفا مقبولا .

( ١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٠ ص ٢٥٥ )

٥٢٨ - لا صفة في الدفع ببطلان القبض لغير صاحب الشأن فيه ، ممن وقع القبض عليه باطلا .

( ١٩٦٧/٢/١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٢ ص ٢١٩ )

٥٢٩ - الدفع ببطلان القبض من الدفع القانونية المختلطة بالواقع ، وهي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع لأنها تقتضى تحقيقا .

( ١٩٦٢/٢/٢٦ أحكام النقض س ١٣ ق ٤٨ ص ١٩٣ )

### صور للقبض قبل تعديل النص

٥٣٠ - حق القبض جائز لمأمور الضبط القضائي سواء كانت



الجنابة متلبسا بها أو في غير حالة التلبس متى كانت ثمة دلائل كافية على اتهامه .

( ١٩٥٩/١/٢٧ أحكام النقض من ١٠ ق ٢٥ ص ١١٢ )

٥٣١ - متى كان المتهم قد بدا منه ما أثار شبهة الضابط في أمره فإن ذلك يستتبع القبض عليه استعمالا للحق الذي خوله الشارع لرجال الضبط القضائي في المادة ٣٤ إجراءات جنائية ، فإذا ألقى بورقة من جيبه وهو يجرى في الطريق حتى لا يقع في قبضة الضابط الذي كان يتابعه - بعد أن اشتبه في أمره - فإنه يكون قد أقدم على ذلك العمل باختياره ولا يوصف تخليه عن الورقة أنه كان ثمرة عمل غير مشروع من جانب الضابط ومن كان معه من معاونيه .

( ١٩٥٨/٢/١٠ أحكام النقض من ٩ ق ٤٢ ص ١٤٨ )

٥٣٢ - لمأمور الضبط القضائي الحق في القبض على المتهم ونسيئته متى وجدت دلائل كافية على اتهامه بجريمة احراز مخدر تطبيقا للمادة ٣٤ إجراءات جنائية ، ولا يشترط لصحة هذا الاجراء أن يسفر التحقيق عن ثبوت صحة اسناد الجريمة الى المتهم اذ قد يتضح انقطاع صلة المتهم بها ، ومع ذلك يبقى التفتيش صحيحا منتجا لآثره .

( ١٩٥٨/١/٢١ أحكام النقض من ٩ ق ٢٢ ص ٨٤ )

٥٣٣ - متى كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم هي أنه عند دخول الضابط منزل المأذون بتفتيشه شاهد المتهم بأحدى الغرف ، وبمجرد أن شاهد القوة لاحظ الضابط أن المتهم يدس شيئا تحت قدمه فطلب اليه النهوض والانتقال من موضعه ، فلما ابتعد وجد الضابط في مكانه قدمه ورقة من السلوفان بها قطعة من الأفيون اعترف المتهم بأنها له ، فإن مؤدى ما تقدم يدل بذاته بفض النظر عما اذا كان أمر التفتيش يشمل المتهم أم لا ، على قيام دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة احراز مخدر مما يسوغ لرجال الضبط القضائي القبض عليه وبالتالي تفتيشه طبقا لاحكام المادتين ٣٤ و ٤٦ إجراءات جنائية .

( ١٩٥٧/٢/٤٤ أحكام النقض من ٨ ق ٣٤ ص ١١١ )

٥٣٤ - وجود متهم في وقت متأخر من الليل في الطريق العام وتناقضه في أقواله عند سؤاله عن اسمه وحرفته لا يبنى بذاته عن تلبس بجريمة الاشتباه ولا يوصى الى رجل الضبط بقيام امارات أو دلائل على



ارتكابها حتى يسرع له القبض عليه وتفتيشه طبقا للمادة ٣٤ اجراءات جنائية .

( ١٩٥٧/١/٢٩ احكام النقض س ٨ ق ٢٨ ص ٩٥ )

٥٣٥ - مؤدى نص المادة ٣٤ اجراءات جنائية أن القبض على المتهم الحاضر جائز قانونا لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجناية متلبسا بها أو في غير حالات التلبس متى كان ثمة دلائل كافية على اتهامه .  
( ١٩٥٦/١١/١٩ احكام النقض س ٧ ق ٢٢٢ ص ١١٦١ )

٥٣٦ - لمأمور الضبط القضائي بمقتضى السلطة المخولة له بالمادتين ١/٣٤ ، ٤٦ اجراءات جنائية أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجنائية احراز مخدر وأن يفتشه دون حاجة الى الأمر بذلك من سلطة التحقيق .  
( ١٩٥٤/٧/٥ احكام النقض س ٥ ق ٢٨٥ ص ٨٩٧ )

٥٣٧ - متى كان الحكم قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى التي أُنبتت على المتهم ما يفيد أنه كانت هناك عند مشاهدة ضابط البوليس له خارجا من المنزل المأذون بتفتيشه دلائل كافية على حيازته مخدرا ، فإن ذلك يجيز للكونستابل بوصف كونه من مأموري الضبط القضائي أن يقبض عليه وبالتالي أن يفتشه طبقا لما تقتضيه به المادتين ٣٤ و ٤٦ من ذلك القانون .  
( ١٩٥٢/١٢/٣٠ احكام النقض س ٣ ق ١٢١ ص ٣١٢ )

### مادة ٣٥

إذا لم يكن المتهم حاضرا في الأحوال المبينة في المادة السابقة جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره ويذكر ذلك في المحضر .

وفي غير الأحوال المبينة في المادة السابقة اذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جناية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو مقاومة رجال السلطة العامة بالقوة والعنف جاز لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الاجراءات التحفظية المناسبة وأن يطلب فورا من النيابة العامة أن تصدر أمرا بالقبض عليه .

وفي جميع الأحوال تنفذ أوامر الضبط والاحضار والاجراءات التحفظية بواسطة أحد الحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة .



- مودلة بالقسمانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ . ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية تحت المادة ١٥ .

- تقابل المادتين ١٦ ، ١٧ من القانون السابق .

مادة ٣٥ قبل تعديلها :

إذا لم يكن المتهم حاضرا في الأحوال المبينة في المادة السابقة ، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره ويذكر ذلك في المحضر .  
وينفذ أمر الضبط والاحضار بواسطة أحد المحضرين ، أو بواسطة رجال السلطة العامة .

## الأحكام

٥٣٨ - ان المادتين ٣٤ ، ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد أجازتا لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة شهور أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه ، فإذا لم يكن حاضرا جاز لمأمور الضبط القضائي اصدار أمر بضبطه واحضاره ، كما خولته المادة ٤٦ من القانون ذاته تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانونا .

( ١٩٧٨/١/٢٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥ ص ٨٣ )

٥٣٩ - لا يلزم أن يكون أمر الضبط والاحضار الذي يصدره مأمور الضبط القضائي عمالا لنص المادة ٣٥ اجراءات مكتوبا .

( ١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٧٠ ص ١٣٣٠ )

## مادة ٣٦

يجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمع فوراً أقوال المتهم المضيوط وإذا لم يأت بما يبرئه يرسله في مدى أربع وعشرين ساعة الى النيابة العامة المختصة .

ويجب على النيابة العامة ان تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة ثم تأمر بالقبض عليه أو بإطلاق سراحه .  
- تقابل عجز المادة ١٥ من القانون السابق .

## مادة ٣٧

لكل من شاهد الجاني متلبسا بجناية أو جريمة يجوز فيها قانونا



أدبى الاحتياطي أن يسلمه الى أقرب رجال السلطة العامة دون احتياج الى أمر بضبطه .

- تقابل نهاية المادة ٧ من القانون السابق .

### الأحكام

٥٤٠ - تبيح حالة التلبس لأقرب رجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم واقتياده الى مأمور الضبط القضائي المختص .  
( ١٩/٥/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٤٦ ص ٧٢٢ )

٥٤١ - متى كانت حالة التلبس التي شوهد عليها المتهم لم تكن وليدة الاجراءات التي سبقتها والتي اتخذها ضابط البوليس الحربي ، بل وجدت هذه الحالة تنفيذا لاتفاق سابق بينه وبين المجنى عليه على جريمة الرشوة وكان رجال البوليس الحربي شهودها ، فان لهم وقد شاهدهوه متلبسا بجناية أن يسلموه الى رجال السلطة العامة عملا بنص المادة ٣٧ اجراءات جنائية .

( ١٩٥٨/٢/٤ أحكام النقض س ٩ ق ٤٠ ص ١٤١ )

٥٤٢ - القبض المباح قانونا - للأفراد - هو الذي يكون الغرض منه ابلاغ الامر لرجال البوليس وتسليم من ارتكب الجريمة لأحد رجال الضبطية القضائية .

( ١٥/١٠/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٢١ ص ٤٥ )

٥٤٣ - اذا شوهد شخص يحاول اخفاء مادة مخدرة في حجره ، فهذه حالة تلبس توجب على من شاهدها حال قيامها أن يحضره أمام أحد أعضاء النيابة أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بذلك . وتفتيش المتهم في هذه الحالة لضبط المادة المخدرة معه يكون صحيحا قانونا لأن تفتيش الشخص من توابع القبض بل من مستلزماته .

( ١٩٣٦/٦/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٧٨ ص

٦٠٦ )

### مادة ٣٨

لرجال السلطة العامة في الجناح التلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس أن يحضروا التهم ويسلموه الى أقرب مأمور من مأموري الضبط



**القضائي**  
ولهم ذلك أيضا في الجرائم الأخرى المتلبس بها إذا لم يمكن معرفة شخصية المتهم .

- فلان المادة ٧ من القانون السابق .

### الأحكام

**٥٤٤** - إذا كان المتهم قد أقر على اثر استيقافه بأنه يحرز مخدرا ،  
يجاز لرجال السلطة العامة عملا بحكم المادة ٢٨ اجراءات اقتياده الى أقرب  
مأمور من مأموري الضبط القضائي للحصول منه على الايضاحات اللازمة في  
شان الواقعة والتثبت من صحة ذلك الاقرار ، وكان المتهم عند مواجهة  
الضابط بأقوال وجلي السلطة العامة من أنه اعترف له باحرازه مخدرا قد  
بادر الى القول بأنه غير مسئول عما يوجد في جيب جلبابه الخارجي ، وهو  
ما ينبيء بقيام دلائل كافية على اتهامه بجريمة احراز مخدر ، فإن لمأمور  
الضبط القضائي القبض عليه وتفتيشه طبقا لأحكام المادتين ٢٤ و ٤٦  
اجراءات .

( ١٩٦٨/٣/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٧١ ص ٢٧١ )

**٥٤٥** - القبض على الانسان انما يعنى تقييد حريته والتعرض له  
بامساكه وحجزه ولو لفترة يسيرة تمهيدا لاتخاذ بعض الاجراءات ضده ،  
وتفتيش الشخص يعنى البحث والتنقيب بجسمه وملابسه بقصد العثور على  
الشيء المراد ضبطه . وقد حظر القانون القبض على أى انسان أو تفتيشه  
الا بترخيص منه أو باذن من سلطة التحقيق المختصة . فلا يجوز للشرطي  
- وهو ليس من مأموري الضبط القضائي - أن يباشر أى من هذين  
الاجرائين ، وكل ما خوله القانون اياه باعتباره من رجال السلطة العامة أن  
يحضر الجاني في الجرائم المتلبس بها ، بالتطبيق لأحكام المادتين ٣٧ و ٣٨  
اجراءات جنائية ، ويسلمه الى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ،  
وليس له أن يجري قبضا أو تفتيشا . ولما كان الثابت في الحكم يدل على  
أن الطاعن لم يقبض عليه الا لجرد اشتباه رجل الشرطة في امره ، ومن ثم  
فان القبض عليه وتفتيشه قد وقعا باطلين .

( ١٩٦٦/٥/١٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١١٠ ص ٦١٣ )

**٥٤٦** - توافر حالة التلبس بالجريمة تبيح لتفسير رجال الضبط  
القضائي التحفظ على المتهم واقتياده الى أحد مأموري الضبط القضائي .  
( ١٩٦٤/١/٦ أحكام النقض س ١٥ ق ٤ ص ١٩ )



**٥٤٧ -** خولت المادة ٢٨ اجراءات جنائية رجال السلطة العامة في حالات التلبس أن يحضروا المتهم الى أقرب مأمور من مأموري الضبطية القضائية ، ومقتضى هذه السلطة أن تحتفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم في حالة تلبس كى يسلمه بدوره الى مأمور الضبط القضائي ، ولما كان الثابت أن رجال المباحث لم يقبضوا على الطاعن أو يشتبهوا بل اقتادوا السيارة بحالتها - وهى جسم الجريمة - كما اقتادوا الطاعن وزميله الى قسم الشرطة حيث قاموا بإبلاغ الضابط بأمرها ، وهو ما لا يعدو في صحيح القانون أن يكون مجرد تعرض ماذى يقتضيه واجبه نحو المحافظة على جسم الجريمة بالنظر الى ما انتهى اليه الحكم من وجودها في حالة تلبس كشفت عنه مراقبتهم المشروعة فان النemy على الحكم بمخالفة القانون يكون في غير محله .

( ١٩٦٣/٣/٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٣ ص ١٤٨ )

**٥٤٨ -** مقتضى المادة ١٣٨ اجراءات جنائية أن تحتفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذى شاهده مع المتهم في حالة التلبس كى يسلمه بدوره الى مأمور الضبط القضائي ، بشرط أن يكون هذا الجسم قد كشفت عنه حالة التلبس التى شاهدها لا أن يكون قد سعى الى خلق الحالة المذكورة ، والقول بغير ذلك يعرض أدلة الدعوى للضياع وهو ما يتجافى ومراد الشارع .

( ١٩٥٩/٢/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٥٠ ص ٢٣٠ )

**٥٤٩ -** كل ما خوله القانون وفقا للمادة ٢٨ اجراءات جنائية لرجال السلطة العامة ولو من غير رجال الضبط القضائي فى الجنح التلبس بها التى يجوز الحكم فيها بالحبس هو أن يحضروا المتهم ويسلموه الى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي وقيامهم بذلك لا يعد قبضا بل هو مجرد تعرض ماذى فحسب .

( ١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ١٨٤ ص ٦٥٩ )

### مادة ٣٩

فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٩ فقرة ثانية من هذا القانون فإنه اذا كانت الجريمة التلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى العمومية عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم الا اذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها . ويجوز فى هذه الحالة أن تكون الشكوى لمن يكون حاضرا من رجال السلطة العامة .



- معدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ١٩٥٤/٨/٥ ونشر في ١٩٥٤/٨/٥
- راجع ما جاء بالفقرة الايضاحية تحت المادة ٩
- لا مقابل لها في القانون السابق
- مادة ٣٩ قبل تعديلها :

اذا كانت الجريمة المتلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم الا اذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها . ويجوز في هذه الحالة ان تكون الشكوى لمن يكون حاضرا من رجال السلطة العامة .

## مادة ٤

**لا يجوز القبض على أى انسان او حبسه الا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانونا . كما يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان ، ولا يجوز ايلأؤه بدنيا أو معنويا .**

- معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ، ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨
- لا مقابل لها في القانون السابق
- مادة ٤٠ قبل تعديلها :
- لا يجوز القبض على أى انسان او حبسه الا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانونا .

## الأحكام

٥٥٠ - الطلب الموجه الى الشرطة من النيابة العامة للبحث والتحرى عن الجانى - غير المعروف - وضبطه لا يعد فى صحيح القانون أمرا بالقبض ، ذلك بأن نص المادة ١٢٧ اجراءات جنائية جاء صريحا فى وجوب تحديد شخص المتهم الذى صدر أمر بالقبض عليه واحضاره ممن يملكه قانونا .

( ١٩٧٨/١٢/٣١ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٠٦ ص ٩٩٣ )

٥٥١ - ان القانون لا يستلزم أن يكون التكليف بالقبض مكتوبا .

( ١٩٥٤/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٦ ق ١٠٥ ص ٣١٩ )

٥٥٢ - ان الطلب الموجه الى المركز من وكيل النيابة لسؤال المتهم وعمل فيش وتشبيه له لا يعتبر أمرا بالقبض ولا بالاخصار ، ولا يصح الاستناد اليه فى تبرير صحة القبض والتفتيش لمخالفة ذلك لنص المادة ٤٠ اجراءات جنائية .

( ١٩٥٤/١٢/١٣ أحكام النقض س ٦ ق ٨٩ ص ٢٩٢ )



### مادة ٤١

لا يجوز حبس أى إنسان إلا فى السجون المخصصة لذلك ، ولا يجوز  
للمرور أى سجن قبول أى إنسان فيه إلا بمقتضى أمر موقع عليه من السلطة  
المختصة ، والأى يبقيه بعد المدة المحددة بهذا الأمر .

- لا مقابل لها فى القانون السابق -

### مادة ٤٢

لكل من أعضاء النيابة العامة ورؤساء وكلاء المحاكم الابتدائية  
والاستئنافية زيارة السجون العامة والمركزية الموجودة فى دوائر  
اختصاصهم ، والتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية . ولهم أن  
يطلعوا على دفاتر السجن وعلى أوامر القبض والحبس وأن يأخذوا صوراً  
منها وأن يتصلوا بأى محبوس ويسمعوا منه أى شكوى يريد أن يديرها  
لهم . وعلى مدير وموظفى السجون أن يقدموا لهم كل مساعدة لحصولهم على  
المعلومات التى يطلبونها .

- مدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر فى

١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- راجع ما جاء بالفقرة الاضاحية تحت المادة ١٧ .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٤٢ قبل تعديلها :

لكل من أعضاء النيابة العامة وقضاة التحقيق ورؤساء وكلاء المحاكم الابتدائية  
والاستئنافية زيارة السجون العامة والمركزية الموجودة فى دوائر اختصاصهم ، والتأكد من عدم  
وجود محبوس بصفة غير قانونية ، ولهم أن يطلعوا على دفاتر السجن وعلى أوامر القبض  
والحبس ، وأن يأخذوا صوراً منها ، وأن يتصلوا بأى محبوس ويسمعوا منه أى شكوى يريد  
أن يديرها لهم . وعلى مدير وموظفى السجن أن يقدموا لهم كل مساعدة لحصولهم على المعلومات  
التي يطلبونها .

### مادة ٤٣

لكل مسجون الحق فى أن يقدم فى أى وقت للمرور السجن شكوى  
كتابة أو شفها ، ويطلب منه تبليغها للنيابة العامة ، وعلى الأمور قبولها  
وتبليغها فى الحال بعد الباتها فى سجل يعد لذلك فى السجن .  
ولكل من علم بوجود محبوس بصفة غير قانونية أو فى محل غير  
مخصص للحبس أن يخطر أحد أعضاء النيابة العامة ، وعليه بمجرد علمه



**أن ينتقل فوراً الى المحل الموجود به المحبوس بصفة غير قانونية ، وعليه أن يعحر مطعرا بكل ذلك .**

— معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٢/٢٥/١٩٥٢ . ونشر في ١٢/٢٥/١٩٥٢ .

— وراجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية تحت المادة ١١ .

— لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٤٣ قبل تعديلها :

لكل مسجون الحق في أن يقدم في أى وقت للأمور السجن شكوى كتابة أو شفها ، ويطلب منه تبليغها للنيابة العامة أو لقاضي التحقيق . وعلى الأمور قبولها وتبليغها في الحال بعد اثباتها في سجل يمد لذلك في السجن .

ولكل من علم بوجود شخص محبوس بصفة غير قانونية ، أو في محل غير مخصص للحبس ، أن يخطر أحد أعضاء النيابة العامة أو قاضي التحقيق المختص . وعلى كل منهما بمجرد علمه أن ينتقل فوراً الى المحل الموجود به المحبوس ، وأن يقوم بإجراء التحقيق . وأن يامر بالافراج عن المحبوس بصفة غير قانونية ، وعليه أن يعحر مطعرا بكل ذلك .

## مادة ٤٤

**تسرى في حق الشاكي المادة ٦٢ ولو لم يدع بحقوق مدنية .**

— لا مقابل لها في القانون السابق .



## الفصل الرابع

### في دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص

#### مادة ٤٥

لا يجوز لرجال السلطة الدخول في أي محل مسكون الا في الأحوال المبينة في القانون ، أو في حالة طلب المساعدة من الداخل ، أو في حالة الحريق أو الفرق أو ما شابه ذلك .

— تقابل المادة ٥ من القانون السابق .  
— المذكرة الايضاحية : أضيفت عبارة أو ما شابه ذلك للدلالة على أن حالي الحريق والفرق اللتين تميزان الدخول في المنازل ليستا على سبيل الحصر بل إن كل ما شابههما من الكوارث يأخذ حكمهما .

#### الأحكام

#### الدستور والمادة ٤٥ إجراءات جنائية

٥٥٣ — انه لما كان الدستور هو القانون الوضعي الأسمى ، صاحب الصدارة ، فكان على ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه ، فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها ، ويستوى في ذلك أن يكون التعارض سابقا أو لاحقا على العمل بالدستور ، فإذا ما أورد الدستور نصا صالحا بذاته للأعمال بغير حاجة الى سن تشريع أدنى ، لزم أعمال هذا النص من يوم العمل به ، ويعتبر الحكم المخالف له في هذه الحال قد نسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه ، لما كان ذلك ، وكان ما قضى به الدستور في المادة ٤٤ من صون حرمة المسكن وحظر دخوله أو تفتيشه الا بأمر قضائي مسبب وفقا لأحكام القانون إنما هو حكم قابل للأعمال بذاته فيما أوجب في هذا الشأن من أمر قضائي مسبب ، ذلك بأنه ليس يجوز البتة للمشرع من بعد أن يهدر أيا من هذين الضمانين — الأمر القضائي والسبب — اللذين قررهما الدستور لصون حرمة المسكن ، فيسن قانونا يتجاهل أحد هذين الضمانين أو كليهما ، والا كان هذا القانون على غير سند من الشرعية الدستورية . أما عبارة وفقا لأحكام القانون



الواردة في عجز هذا النص فإنما تعني أن دخول المساكن أو تفتيشها لا يجوز إلا في الأحوال المبينة في القانون ، من ذلك ما أفصح عنه المشرع في المادة ٤٥ إجراءات جنائية من حظر دخول المساكن إلا في الأحوال المبينة في القانون أو في حالة طلب المساعدة من الداخل أو ما شابه ذلك . وأما ما نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا نافذا ، ومع ذلك يجوز الغاؤها أو تعديلها ونقأ للقواعد والإجراءات المقررة في هذا الدستور ، فإن حكمها لا ينصرف بداهة إلا إلى التشريع الذي لم يعتبر ملغى أو معدلا بقوة نفاذ الدستور ذاته ، بغير حاجة إلى تدخل من المشرع ، ومن ثم يكون تسبیب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه إجراء لا مندوحة عنه بمسد العمل بأحكام الدستور دون تریص صدور قانون أدنى ، ويكون ما ذهبت إليه النيابة العامة من نظر مخالف غير سديد .

( ٢٤/٣/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦٠ ص ٢٥٨ )

#### صور عملية

٥٥٤ - أن دخول مأمور الضبط منزل شخص لم يؤذن بتفتيشه لضبط متهم فيه لا يعد في صحيح القانون تفتيشا ، بل هو مجرد عمل مادی نفتضيه ضرورة تعقب المتهم أينما وجد لتنفيذ الأمر بضبطه وتفتيشه .  
( ٢٠/١٠/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٤ ص ١٠٤٧ )

٥٥٥ - من المقرر أن دخول المنازل وإن كان محظورا على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ومن غير طلب المساعدة من الداخل وحالاتي الفرق والحريق ، إلا أن هذه الأحوال لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٤٥ إجراءات جنائية ، بل أضاف النص إليها ما يشابهها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة ومن بينها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه .

( ٣/٢/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ٢٢ ص ١٠٥ ،

١٧/١٢/١٩٦٢ س ١٢ ق ٢٠٥ ص ١٥٣ )

٥٥٦ - الأصل أن التفتيش الذي يحرمه القانون على مأموري الضبط القضائي إنما هو التفتيش الذي يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة المساكن ، أما دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا بقصد تفتيشها ولكن تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة صاحبة الاختصاص فإنه لا يترتب عليه بطلان القبض والتفتيش الذي



يقع على ذلك الشخص ، لأن حالة الضرورة هي التي اقتضت تعقب رجل الضبط القضائي له في نطاق المكان الذي وجد به .

( ١٩٦٤/١/١٣ أحكام النقض س ١٥ ق ١١ ص ٥٢ )

٥٥٧ - التفتيش الذي يقوم به رجال الشرطة في اثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة ولا يقتضى اجراؤه التعرض لحرمة الأفراد أو لحرمة المسكن اجراء غير محظور ويصح الاستشهاد به كدليل في الدعوى .

( ١٩٦٠/١٠/١٧ أحكام النقض س ١١ ق ١٣٠ ص ٦٨٣ )

٥٥٨ - متى ثبت أن رجال مكتب مكافحة ادعاء الطب قد دخلوا الى منزل المتهم بالحيلة ، ولكنه هو الذي تقدم مختارا وأوقع الكشف الطبي على أحدهم ، فلا يسوغ له بعد ذلك أن يطعن ببطان الاجراءات ارتكانا على دخولهم المنزل في غير الأحوال التي ينص عليها القانون .

( ١٩٥٧/٣/١٨ أحكام النقض س ٨ ق ٧٤ ص ٢٦ )

#### دخول المحلات العامة وتفتيشها

##### حق مأمور الضبط القضائي في دخول المحلات العامة وشروطه

٥٥٩ - الأصل أن لرجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، وهو اجراء اداري أكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة بيسد أنه مقيد بالفرض سالف البيان ولا يجاوزه الى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المغلفة غير الظاهرة ما لم يدرك مأمور الضبط القضائي بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو احرازها جريمة تبيح التفتيش ، فيكون التفتيش في هذه الحالة قائما على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح .

( ١٩٧٧/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٢٥ ص ٥٩١ ،

١٩٦٥/١٢/٢٨ س ١٦ ق ١٨٥ ص ٩٧٤ )

٥٦٠ - لئن كان لمأمور الضبطية القضائية دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في الأوقات التي تبشر



فيها تلك المحال نشاطها عادة ، الا أن هذه المحال تأخذ حكم المساكن في غير الأوقات التي يباح فيها للجمهور أن يدخلها :

( ١٩٧٠/٢/٩ أحكام النقض س ٢١ ق ٦٤ ص ٢٦٠ )

**٥٦١ -** الشارع اذ أجاز لمأموري الضبط دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح انما أباح لهم الاستطلاع بالقدر الذي يحقق الغرض المقصود من بسط هذه الرقابة ولا يتعداه بالإجازة الى غيره ، فلا يتناول من حيث المكان ما كان منها سكنا ، ولا يشمل من حيث الزمان الا أوقات العمل دون الأوقات التي تغلق فيها ، ولا من حيث الغرض الا بالقدر الذي يمكنه من التحقق من تنفيذ تلك القوانين واللوائح دون التعرض للأشياء والأماكن الأخرى التي تخرج عن هذا النطاق ، وعلة الاجازة ان المحال في الوقت الذي تكون فيه مفتوحة للجمهور لا يقبل أن تغلق في وجه مأمور الضبط المكلف بمراقبة تنفيذ القوانين لمحض كونه كذلك وليس من آحاد الناس .

( ١٩٧٠/٢/٩ أحكام النقض س ٢١ ق ٦٤ ص ٢٦٠ )

**٥٦٢ -** من حق رجال البوليس ولو لم يكونوا من رجال الضبطية القضائية أن يدخلوا المحال المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، وهذا الحق مستفاد مما نصت عليه المادتان ٢٢ و ٢٣ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ .

( ١٩٥٥/٤/٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢٤٣ ص ٧٨٦ )

**٥٦٣ -** ان معاون البوليس وهو من مأموري الضبطية القضائية قد خول حق اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة للمادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، وجعل له بموجب تلك المادة في جميع الأحوال حق دخول المصانع والمحال وفحص الدفاتر والمستندات على الوجه المبين بتلك المادة .

( ١٩٥٢/٣/٣ أحكام النقض س ٣ ق ٢٨٢ ص ٧٥٤ )

**٥٦٤ -** انه وان كان يجوز لرجال الضبطية القضائية وفقا للائحة المحال العمومية دخول تلك المحال لاثبات ما يقع مخالفا لأحكام هذه اللائحة ومنها ما يتعلق ببيع الحشيش أو تقديمه للتعاطي أو ترك الفسير يبيعه أو يتعاطاه بأية طريقة كانت ، فان ذلك لا يخول لهم في مسبيل البحث عن مخدرات تفتيش أصحاب تلك المحال أو الأشخاص الذين يوجدون بها .

( ١٩٣٧/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٣٤ ص ١٢٩ )



**٥٦٥ -** التفتيش قانونا هو اجراء من اجراءات التحقيق القضائي الذي لا يملك أن يتولاه رجال الضبطية القضائية - وهم في الأصل ممنوعون من اجرائه - الا اذا رخص لهم القانون ترخيصا خاصا في احوال معينة أو كان يبدعهم اذن به من الجهة القضائية المختصة . وكل موطن لا ترخيص فيه من القانون ولا اذن من السلطة القضائية فالتفتيش فيه غير جائز . واذا رخص القانون لرجال الضبطية بالتفتيش لفرض معين فليس لهم أن يتجاوزوا هذا الفرض الى التفتيش لفرض آخر . فمعاون البوليس الذي يندب لتفتيش دكان شخص للتحقق مما اذا كانت أحكام قانون المحلات المضرة بالصحة معمولا به أو لا ، ليس له أن يفتش هذا الدكان للبحث عن مخدر به ، فاذا فتشه وعثر فيه على مخدر فيكون تفتيشه باطلا ولا يصح الاعتماد عليه كدليل في الدعوى .

( ١٩٣٥/٣/٤ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٤٣ ص ( ٤٤٢ )

#### حل عام بالفعل

**٥٦٦ -** من المقرر أن العبرة في الحال العامة ليست بالأسماء التي تعطى لها ولكن بحقيقة الواقع من أمرها .

( ١٩٧٦/٢/١٦ ) أحكام النقض ص ٢٧ ق ٤٥ ص ٢٢٥ )

**٥٦٧ -** استخلاص الحكم أن مكان الضبط محل عام مفتوح للجمهور أعده المحكوم عليه لبيع الشاي وتقديمه للزبائن فهم للواقع في الدعوى يدخل في سلطان محكمة الموضوع .

( ١٩٧٣/٥/٢٧ ) أحكام النقض ص ٢٤ ق ١٣٣ ص ٦٤٩ )

**٥٦٨ -** متى كان المحل مفتوحا للعامة ومباحا الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز ، فمثله يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ اجراءات جنائية من حيث عدم جواز دخوله الا باذن من جهة القضاء ، واذا دخله أحد كان دخوله مبررا وكان له تبعاً لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه .

( ١٩٥٧/٥/٢٠ ) أحكام النقض ص ٨ ق ١٤٤ ص ٥٢٤ )

**٥٦٩ -** متى كان صاحب المنزل لم يرع هو نفسه حرمة فاباح الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز وجعل منه بفعله هذا محلا مفتوحا للعامة ، فمثل هذا المنزل يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ اجراءات



جنائية ، فإذا دخله أحد كان دخوله مبررا ، وكان له تبعاً لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيسه ويكون محضره الذي يحرره عن ذلك صحيحاً لا يشوبه بطلان ما .

( ١٩٥٧/٣/١٨ أحكام النقض س ٨ ق ٧٤ ص ٢٦٠ ، ١١/٤/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٠٠ ص ٢٠٨ )

### التفتيش الذي لا يتضمن اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة المسكن

٥٧٠ - التفتيش المخطور الا بترخيص من القانون أو اذن من سلطة التحقيق هو الذي يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة المسكن ، أما ما يجريه رجال البوليس أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة ولا يقتضى اجراؤه التعرض لحرية الأفراد أو حرمة المسكن فلا بطلان فيه .

( ١٩٤٨/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٩١ ص

( ٤٥٢

٥٧١ - من المقرر وفقاً لنص المادة ٤٥ اجراءات جنائية أن ايجاب اذن النيابة في تفتيش الاماكن مقصور على حالة تفتيش المسكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون أراد حماية المسكن فقط ، وبالتالي تفتيش المزارع بدون اذن لا غبار عليه اذا كانت غير متصلة بالمسكن .

( ١٩٧٤/١/٢٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٣ ص ٥٨ ، ٨/٤/١٩٦٨ س ١٩ ق ٧٥ ص ٣٩٨ ، ١٩٤٢/٦/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤١٣ ص ٦٧٠ )

٥٧٢ - قيام مأمور الضبط بتفتيش المزارعة بغير اذن من النيابة يعد عملاً من أعمال الاستدلال مما لا يرد عليه قيد الشارع في توقفها على الطلب .

( ١٩٦٨/١١/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٨ ص ٨٩٩ )

٥٧٣ - ان ايجاب اذن النيابة في التفتيش قاصر على حالة تفتيش مساكن المتهمين وما يتبعها من الملحقات ، ولكن هذا الاذن ليس ضروريا لتفتيش المزارع غير المتصلة بالمسكن ، لأن القانون انما يريد حماية حرمة السكن فقط . ولذلك فلا يكون هناك بطلان اذا قام البوليس بدون اذن النيابة بتفتيش مزارع متهم غدير متصلة بمسكنه ، كما أنه لا بطلان اذا



حصل التفتيش في غيبة المتهم لعدم وجود نص على هذا البطلان .  
( ١٩٣٤/٤/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٤٣ ص ٢٢٠ )

٥٧٤ - ان التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية انما هو التفتيش الذي يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة المساكن وذلك فيما عدا احوال التلبس والاحوال الأخرى التي أجاز لهم القانون فيها ذلك بنصوص خاصة . أما التفتيش الذي يقوم به رجال الشرطة أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة ولا يقتضى اجرائه التعرض لحرية الأفراد أو حرمة المساكن فغير محظور عليهم ويصح اجرائه وتعقب المتهم في أى مكان والاستشهاد به كدليل في الدعوى . ومن ثم فان التفتيش الذي أجراه الضابط بجسر النيل وضبط فيه الأسلحة موضوع الدعوى لا يحرمه القانون ويصح الاستدلال به .

( ١٩٦٨/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٤ ص ٨٧٨ )

٥٧٥ - التفتيش الذي أجراه الضابطان بشونة المتهم - وهي مما لا ينقطع عليها حكم المسكن حسبما أورده الحكم من اعتبارات ساقفة أمر لا يحرمه القانون والاستدلال به جائز .  
( ١٩٦٠/١٠/١٧ أحكام النقض س ١١ ق ١٣٠ ص ٦٨٣ )

٥٧٦ - تفتيش كوم من القش بجوار منزل المتهم لا يقتضى استئذان النيابة العامة إذ القانون لا يتطلب اذنها الا فيما يتعلق بالمنازل والأشخاص ضمانا لحرمة المساكن وحرية الأفراد .  
( ١٩٤١/٣/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٢٦ ص ٤٢٨ )

## مادة ٤٦

في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يقتضيه .  
وإذا كان المتهم أنثى وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى ينتميها لذلك مأمور الضبط القضائي .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .  
- المذكرة الإيضاحية : وقد أقرت المادة ٨٣ ( ٤٦ ) المبدأ الذي سارت عليه محكمة



النقض والإبرام باستمرار وهو تحويل مأموري الضبط القضائي حق تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز فيها قانونا القبض عليه ، فإذا كان المتهم أنفى فلا يجوز تفتيشها الا بمعرفة أنفى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي .

## الأحكام

### عمومية النص

٥٧٧ - نص قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٤٦ منه على انه في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه اعتبارا بأنه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذي يرى من حوله اجراء على المقبوض عليه صحيحا أيا كان سبب القبض أو الغرض منه ، وذلك لعمومية الصيغة التي ورد بها النص ولما كان البادئ مما أثبتته الحكم أن القبض على الطاعن قد وقع صحيحا فان تفتيشه بمعرفة الضابط قبل ايداعه سجن مركز الشرطة تمهيدا لتقديمه الى سلطة التحقيق يكون صحيحا أيضا .

( ١٩٧٣/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٣ ص ١٠٢٣ ،  
١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٨ ص ١٥٦ )

٥٧٨ - مادام من الجائز للضابط قانونا القبض على الطاعن وإيداعه سجن القسم تمهيدا لرضه على سلطة التحقيق فانه يجوز له تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ إجراءات جنائية . وتفتيش الشخص قبل ايداعه سجن القسم تمهيدا لرضه على سلطة التحقيق أمر لازم لأنه من وسائل التوقي والتحوط من شر المقبوض عليه اذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار أن يستدعى على غيره بما يكون محرزا له من سلاح أو غيره .

( ١٩٧٥/٦/٨ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١٧ ص ٥٠٠ ،  
١٩٧٢/٥/٨ س ٢٣ ق ١٥٢ ص ٦٨٢ )

٥٧٩ - متى صدر الأمر بضبط المتهم واحضاره من سلطة تملك اصداره وصدر صحيحا موافقا للقانون فان تفتيشه قبل ايداعه سجن نقطة البوليس تمهيدا لتقديمه الى سلطة التحقيق يكون صحيحا أيضا ، لأن الأمر بالضبط والاحضار هو في حقيقته أمر بالقبض ، ولا يفرق عنه الا في مدة الحجز فحسب ، وفي سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه ، كما هو مقتضى المادة ٤٦ إجراءات جنائية .

( ١٩٥٦/١١/٢٧ أحكام النقض س ٧ ق ٣٣٧ ص ٢١٧ )



٥٨٠ - تجيز المادة ٤٦ اجراءات لمأمور الضبط القضائي في سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم أن يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه ، فإذا كان اذن النيابة العامة بتفتيش محل المتهم قد تضمن الأمر بضبطه وكان الاذن بالضبط هو في حقيقته أمرا بالقبض ولا يفترق عنه الا في مدة الحجز فحسب فان تفتيشه شخص المتهم يكون صحيحا في القانون .

( ١٩٦٧/١٢/١١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٦٣ ص ١٢٤٢ )

٥٨١ - نص المادة ٤٦ اجراءات جنسائية هو نص عام لا يقتضى الخصوص ، يجوز لمأمور الضبط القضائي التفتيش في كل الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم .

( ١٩٦٠/٢/٩ أحكام النقض س ١١ ق ٣٢ ص ١٥٨ )

٥٨٢ - ان التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي على من يقبض عليه في احدى الحالات المبينة بالمادة ٢٤ اجراءات جنائية هو اجراء صحيح من اجراءات جمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق وفقا للمادة ٤٦ من القانون المذكور انتي ورد نصها بين نصوص الباب الثاني من الكتاب الاول الذي عنوانه في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى ، والقول بان التفتيش المشار اليه في هذه المادة قصد به التفتيش الوقائي هو خروج بالنص عن مجال التعميم الذي تدل عليه عبارته الى نطاق التخصيص الذي لا موقع له من موضع النص ولا من صيغته التي احال فيها بصورة مطلقة على الأحوال التي تجيز القبض قانونا على المتهم .

( ١٩٥٨/٦/٣ أحكام النقض س ٩ ق ١٥٧ ص ٦١٦ ، ١١/٢ )

( ١٩٥٤ س ٦ ق ٥٥ ص ١٦٢ )

٥٨٣ - انه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذي يرى من خول القبض اجراءه على المقبوض عليه صحيحا ، لأن التفتيش في هذه الحالة يكون لازما ، ضرورة انه من وسائل التوقي والتحوط الواجب توفيرها أمانا من شر المقبوض عليه اذا ما حدثته نفسه ابتغاء استرجاع حريته بالاعتداء بما قد يكون معه من سلاح على من قبض عليه . وكون التفتيش بمن مستلزمات القبض يقتضى أن كل ما يخوله فالتفتيش يخوله حتما مهما كان سبب القبض أو الغرض منه ، واذن فاذا كان الحكم مع ما اثبتته من أن القبض على المتهم وقع صحيحا قد التفت في قضائه عن الدليل المستمد من



التفتيش الذى وقع على اثر القبض عليه فانه يكون خاطئا .  
( ١٩٤٥/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٩٨ ص ٧٣٣ )

### صور عملية لاشتراط مشروعية الاجراءات السابقة على التفتيش

٥٨٤ - نص قانون الاجراءات الجنائية بصفة عامة فى المادة ٤٦ منه على انه فى الأحوال التى يجوز فيها القبض على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائى أن يفتشه اعتبارا بأنه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذى يرى من خول اجراءه على المقبوض عليه صحيحا ايا كان سبب القبض او الغرض منه وذلك لمعوم الصيغة التى ورد بها النص .  
فاذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنها تشهد بأن التفتيش كان لازما ضرورة اذ أنه من وسائل التوقي والتحوط الواجب توفيرها أماما من شر المقبوض عليه اذا حدثته نفسه باسترجاع حريته بالاعتداء بما قد يكون لديه من سلاح على من قبض عليه ، فان التفتيش يكون صحيحا .

( ١٩٦٩/١/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١ ص ٩٦ )

٥٨٥ - متى كان البين مما حوته الأوراق أن جريمة حرب المطعون ضده كانت فى حالة تلبس تجيز لرجل الضبط القضائى الذى شاهدها أن يقبض عليه وأن يفتشه تبعاً لذلك عملاً بالمادة ٤٦ اجراءات وذلك بغض النظر عن واقعة العثور على قطعة المخدر التى شك رجل الضبط فى أن تكون هى التى ألقاها المطعون ضده ، فان الأمر المطعون فيه اذ خلاص الى بطلان المبض والتفتيش ، دون نظر الى جريمة حرب المطعون ضده ، وأثرها فيما اتخذ ضده من اجراءات يكون قد جانب صحيح القانون مما يوجب نقضه واعادة القضية الى مستشار الاحالة لنظرها من جديد .

( ١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٦ ص ١٣١١ )

٥٨٦ - متى كانت مساهمة المطعون ضده فى جريمة احرار المخبر قد تبينت لمأمور الضبط القضائى من اقرار المتهم الآخر بذلك على اثر ضبطه فى تلك الجريمة المتلبس بها ، فان الحكم المطعون فيه اذا ما أصدر الدليل المستمد من التفتيش بدعوى بطلانه لايتنائه على اذن غير مسبوق يتعريضات جدية على الرغم من وجسود ما يبرره قانونا يكون قد أخطأ فى التطبيق الصحيح للقانون .

( ١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٨ ص ١٣١٨ )



**٥٨٧ -** ان حالة التلبس بذاتها لا تستلزم اذنا من سلطة التحقيق لاجراء التفتيش ، اذ أن هذه الحالة تخول مأمور الضبط القضائي - متى كان له حق إيقاع القبض على المتهم - تفتيش شخصه ومنزله كما هو المستفاد من المادتين ١/٤٦ ، ٤٧ إجراءات جنائية . فالأمر الصادر من النيابة بضبط المتهم متلبسا بجريمة الرشوة لم يقصد به المعنى الذى ذهب اليه الدفاع وهو أن يكون الضبط مقيدا بقيام حالة التلبس كما هو معروف به فى القانون . وواقع الحال أنه انما قصد بهذا الأمر ضبط المتهم على اثر تسليه مبلغ الرشوة التفق عليه بينه وبين المبلغ وهو ما حدث فعلا على النحو الذى أورده الحكم .

( ١٩٦٨/٦/٢٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥٢ ص ٧٥٨ )

**٥٨٨ -** اذا كان الثابت مما هو وارد فى الحكم المطعون فيه أن ضبط المخدر الذى دان الحكم الطاعنة باحرازه لم يكن وليد تفتيش وقع عليها ، وانما كان ذلك نتيجة لتخليها عنه طواعية واختيارا بالقائها اياه على مشهد من الضابط الذى كان يقوم وقتئذ بتنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيش منزل زوجها ، فلا يحق لها من بعد والجريمة متلبس بها أن تطعن فى صحة الضبط أو فى صفة من اجراه .

( ١٩٥٤/٦/٢١ أحكام النقض س ٥ ق ٢٥٧ ص ٧٩٢ )

**٥٨٩ -** ان فتح باب سيارة معدة للايجار وهى واقفة فى نقطة المرور لا ينطوى على التعرض لحرية الركاب الشخصية ، ولرجال الضبطية القضائية الحق فى هذا الاجراء للبحث عن مرتكبى الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة للحقيقة فيما هو منوط بهم فى دوائر اختصاصهم . واذا كان الحكم قد استخلص تخلى المتهم عن الكيس الذى ضبطت به المادة المخدرة مما شهد به رجال الضبطية القضائية من أن المتهم عنسدا رآهم يفتحون باب السيارة وكانت يده اذ ذاك على الكيس رفعها عنه وأنكر ملكيته وحيازته وقال انه لا يعرف عنها شيئا ، فهذا التخلي يجعل ضبط المخدر فى الكيس جريمة متلبسا بها تبرر تفتيش الطاعن بدون اذن من النيابة طبقا للمادتين ٣٤ و٤٦ إجراءات جنائية ويجعل الاستدلال بما أسفر عنه التفتيش على ادانة الطاعن صحيحا .

( ١٩٥٣/٣/٣٠ أحكام النقض س ٤ ق ٢٤٢ ص ٦٦٩ )

**٥٩٠ -** اذا كانت واقعة الدعوى هى أن المتهم وهو يحرز كمية من المواد المخدرة وكان يحمل معه رخصة قيادة سيارة سحبت منه وقام مكتب



المخدرات بإرسالها الى ادارة المرور لاتخاذ ما يلزم قانونا بشأنها فتبين عند فحصها أنها مزورة فادعاء هذا المتهم أن التفتيش الذي أسفر عنه ضبط هذه الرخصة باطل ليس له من أساس . وذلك بأن ضابط المخدرات حين حصل على الرخصة وبمث بها الى ادارة المرور لم يضبطها على أنها رخصة قيادة مزورة ينطوي على جريمة جرى التفتيش من أجلها وفي سبيل ضبطها ، وإنما هو فعل ذلك تنفيذا لما تقضى به لائحة المرور في هذه الحالة من سحب الرخصة وتسليم المتهم تصريحاً مؤقتاً بالقيادة الى أن يبت في أمر التهمة المسندة اليه .

( ١٩٥٢/٣/٢٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٣١ ص ٦٢١ )

٥٩١ - ان ضبط مخدر بمنزل متهم من شأنه أن يجعل الجريمة في حالة تلبس تخول مأمور الضبطية القضائية أن يفتش بغير إذن من النيابة العامة كل من يرى أنه ساهم في هذه الجريمة سواء أكان فاعلاً أو شريكاً . وأن يفتش مسكنه .

( ١٩٥٢/٣/١٣ أحكام النقض س ٣ ق ٢١٧ ص ٥٨٧ ، ٣/١٣/١٩٥٢ ق ٢١٨ ص ٥٨٩ )

٥٩٢ - ان الجريمة متى شوهت وقت ارتكابها أو عقب ارتكابها بجرعة يسيرة فانها تكون متلبساً بها ، ويجوز لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل من ساهم فيها فاعلاً كان أو شريكاً وأن يفتشه ان رأى لذلك وجهاً ، ويستوى في ذلك من يشاهد وهو يقارف الفعل المكون للجريمة ومن تتبين مساهمته فيها وهو بعيد عن محل الواقعة .

( ١٩٤١/٣/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٢٠ ص ٤١٠ )

٥٩٣ - ان ما يحرمه القانون بشأن تفتيش المساكن والأشخاص ويبنى عليه بطلان الدليل المستمد منه هو التفتيش أو القبض الذي يقس على الأشخاص أو في منازلهم على خلاف الأوضاع التي رسمها . أما اذا كان مأمور الضبطية القضائية قد حصل على الدليل من غير طريق التفتيش أو القبض ، كان يكون المتهم قد ألقى من تلقاء نفسه بشيء كان يحمله عندما شعر بقدوم رجل البوليس للقبض عليه ، فان ضبط هذا الشيء بعد القائه ثم الاستشهاد به في الدعوى كدليل على المتهم الذي كان يحمله يكون صحيحاً لا بطلان فيه حتى ولو لم يكن المتهم في إحدى حالات التلبس أو



غيرها مما يجوز فيها قانونا لرجال الضبطية القضائية القبض على المتهم وتفتيشه .

( ١٩٣٨/١٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١١ ص

( ٤٠٣

٥٩٤ - اذا أذنت النيابة فى تفتيش مسكن متهم لضبط ورقة مدعى بسرقتها ، وفى أثناء التفتيش أتى أخو المتهم المقيم معه فى هذا المسكن ، فجأة وخلصه ، عملا يريب فى أمره ( وهو فى هذه القضية أنه القى شيئا من يده فى الشارع ) ففتشه معاون الإدارة المكلف بتفتيش المسكن فوجد معه دخان حسن كيف ، ثم ظهر ان الشيء الذى ألقاه فى الشارع هو مادة مخدرة ( حشيش ) فلا شك فى أن تفتيشه لهذا السبب الطارىء الذى لم يكن يخطر ببال أحد جائز بلا حاجة الى إذن النيابة ، لأن هذه الحالة تعتبر من حالات التلبس .

( ١٩٣٣/١١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٦٧ ص

( ٢١٦

٥٩٥ - ما يقوم به رجل الاسعاف من البحث فى جيوب الشخص الغائب عن صوابه ، قبل نقله الى المستشفى ، لجمع ما فيها وتعرفه وحصره ، هذا الاجراء لا مخالفة فيه للقانون ، اذ هو من الواجبات التى تملها على رجال الاسعاف الظروف التى يؤدون فيها خدماتهم ، وليس من شأنه أن يكون فيه اعتداء على حرية المريض أو المصاب الذى يقومون باسعافه فهو بذلك لا يعد تفتيشا بالمعنى الذى قصد الشارع الى اعتباره عملا من أعمال التحقيق .

( ١٩٥٦/١/١٠ أحكام النقض س ٧ ق ٩ ص ٢١ )

٥٩٦ - اذا كان ما أثبتته الحكم عن واقعة الدعوى يفيد أن المتهم كان قد تحلى عن الحقيبة وألقاها على الأرض قبل أن يمسك به رجال البوليس ليمنعاه من ركوب القطار بعد أن رأياه يجرى محاولا ركوبه دون أن يقدم تذكركه الى عامل الباب فان تفتيش الحقيبة بعد تخلي المتهم عنها يكون صحيحا ولا يكون لما يشره المتهم بشان بطلان القبض جردى مادام قد تبين من تفتيش الحقيبة وجود المخدر بها .

( ١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٨٧ ص ٤٩٦ )

٥٩٧ - ان بحث البوليس فى محتويات السلة بعد سقوطها فى الطريق العام لا يعد تفتيشا بالمعنى الذى يريده القانون ، وانما هو ضرب



من ضروب التحري عن مالهما علة يهتدى الى معرفته بشيء من محتوياتها ولا جناح عليه في ذلك . فاذا هو وجد في هذه السلة مخدرا ( حشيشا ) وأدانت المحكمة صاحب هذه السلة في تهمة احراز الحشيش الموجود بهما كان حكمها في محله .

( ١٩٣٦/١/٦ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٢٨ ص

( ٥٤٠ )

### صور لعدم مشروعية الاجراءات السابقة

٥٩٨ - اذا كان كل ما وقع من المتهم وحمل الضابط على تفتيشه هو دخوله المسكن مسرعا فور رؤيته اياه وكان الاذن الصادر من النيابة مقصورا على والد المتهم دون أن يشمل هو ، فهذا القبض والتفتيش الذي تلاه بناء على العثور على قطعة من الحشيش في غرفة والد المتهم يكونان باطلين .

( ١٩٥٢/١٢/١٥ ) أحكام النقض س ٤ ق ٩١ ص ٢٣٣ )

٥٩٩ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن أحد رجال المباحث رأى المتهم في الشارع وأن المتهم عندما وقع نظره عليه أسرع في مشيته فارتاب في أمره واقتاده الى المركز ، وبمجرد وصوله اليه استأذن ملاحظ البوليس النيابة في تفتيشه فأذنت ، وعند تفتيشه وجد بحبيه مادة تبين من التحليل أنها أفيون ، فان هذا المتهم لا يصح أن يقال عنه انه كان وقت القبض عليه في حالة تلبس ، واذن فالقبض باطل والاذن الصادر بالتفتيش يكون باطلا كذلك ، لأن استصداره انما كان للحصول على دليل لم يكن في قدرة البوليس الحصول عليه لولا ذلك القبض . وقد كان البوليس اذا كانت القرائن متوافرة لديه على اتهام المتهم أن يعرضها على النيابة لاستصدار اذنها بالتفتيش من غير اجراء القبض .

( ١٩٤٢/٤/٢٠ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٨٥ ص

( ٦٤٥ )

٦٠٠ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن رجس البوليس اقتاد المتهم الى مكتب المباحث لما اشتهر عنه من الاتجار في المخدرات ، ثم حصل رئيس المكتب على اذن من النيابة بتفتيشه وفتشه فورا فعثر على قطعة من الأفيون داخل حذائه ، فلا يجوز الاستناد في ادانته الى ضبط المادة المخدرة معه ، لأن اذن النيابة في التفتيش لم يصدر الا بعد أن قبض



على المتهم بصفة غير قانونية ، ونرى ذلك ما يدل على أن استصداره لم يكن  
إلا للحصول على دليل لم يكن ليوجد لولا هذا القبض .

( ١٩٤١/١/٣ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢١٩ ص

( ٤١٠ )

٦٠١ - لا يجوز قانونا تبرير التفتيش بمقولة ان المتهم كان في  
حالة تلبس بجريمة سرقة مادام لم يكن هناك تحقيق عن واقعة السرقة  
المقول بها ، ولم يكن التفتيش حاصلا على أساس أن هناك جريمة سرقة بل  
على أساس وجود مادة مخدرة يراد ضبطها .

( ١٩٣٨/٦/٢٠ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤٠ ص

( ٢٦٨ )

٦٠٢ - ان مشاهدة الجريمة وهي في حالة التلبس يجب أن تسبق  
التفتيش فلا يجوز خلق حالة تلبس بإجراء تفتيش غير قانوني ، وحكم  
الجريمة المستمرة في ذلك هو حكم باقي الجرائم ، فجريمة احراز المواد  
المخدرة وهي جريمة مستمرة لا تبيح التفتيش في غير الاحوال المنصوص  
عليها قانونا .

( ١٩٣٨/١/١٠ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٤٩ ص

( ١٤٢ )

٦٠٣ - ان التفتيش الذي يقع على الأشخاص في غير الاحوال التي  
يرخص فيها القانون به يكون باطلا بطلانا جوهريا ، ولا يصح الاعتماد عليه  
كدليل لادانة الشخص الذي حصل تفتيشه . فاذا قبض أحد رجال البوليس  
( أومباشي ) على شخص وهو سائر في الطريق وأجرى تفتيشه لمجرد اظن  
أو الاشتباه في أنه يحزر مخدرا ، فان هذا التفتيش الحاصل بغير إذن من  
النيابة يكون باطلا لمخالفته لأحكام القانون .

( ١٩٣٧/٢/٨ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٣ ص (٤١)

### تنفيذ التفتيش

٦٠٤ - لا يشترط القساؤون الا أن يجري التفتيش أحد مأموري  
الضبط القضائي دون أن يقصر ذلك على محرر محضر الضبط .  
( ١٩٧٥/٦/٨ ) أحكام النقض س ٢٦ ق ١١٧ ص ( ٥٠٠ )



٦٠٥ - من المقرر أن ما يتخذه مأمور الضبط القضائي المخول حق التفتيش من إجراءات الكشف عن المخدر بمعرفة طبيب المستشفى في موضع إخفائه من جسم المتهم لا يعدو أن يكون تضرعا للمتهم بالقدر الذي يبيحه التفتيش ذاته ، كما أن قيام الطبيب في المستشفى بإخراج المخدر من الموضع الذي أخفاه فيه المتهم لا تأثير له على سلامة الإجراءات ، ذلك أن قيامه بهذا الاجراء انما يجرى بوصفه خبيرا ولا يلزم في القانون أن يكون الخبير من رجال الضبطية القضائية أو أن يباشر عمله في مكان معين أو تحت اشراف أحد .

( ١٩٧٤/٤/٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ٨٢ ص ٣٧٨ )

٦٠٦ - نص المادة ٤٦ إجراءات انما يخص مأمور الضبط القضائي دون غيره بحق التفتيش .

( ١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ١٨٤ ص ٦٥٩ )

٦٠٧ - ان الحق المخول لمأمور الضبط القضائي بتفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز فيها القبض عليه قانونا بالتطبيق للمادتين ٣٤ و ٤٦ اجراءات جنائية قاصر على شخصه دون مسكنه .

( ١٩٧١/٥/٣ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٦ ص ٣٩٥ )

٦٠٨ - متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لاجرائه أن ينفذه أينما وجده ، مادام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعا في دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه .

( ١٩٦٧/١٠/٣٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٤ ص ١٠٤٧ )

٦٠٩ - متى كانت جريمة احراز السلاح متلبسا بها ، فان هذا يجيز لمأمور الضبط القبض على الجاني وتفتيشه في أى وقت وفي أى مكان ما دامت حالة التلبس قائمة ، ولا تصح مطالبة القائم بالتفتيش بالوقوف فيه عند انقضاء وقت معين ، أو عند العثور على شيء معين ، ومن ثم فالدليل المستمد من هذا التفتيش يكون صحيحا .

( ١٩٤٨/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٤٥ ص

٧٠٢ )

٦١٠ - لم يشترط القانون - بالنسبة الى تفتيش الأشخاص - حضور شهود تيسيرا لاجرائه ، الا أن حضورهم وقت التفتيش لا يترتب



عليه البطلان ، اذ أن حصول التفتيش أمام شهود هو ضمان لسلامة الاجراءات التي يباشرها مأمور الضبط القضائي ، ولا محل لاستناد المتهم الى المادة ٧٧ اجراءات جنائية لان المادة المذكورة لم تتحدث الا عن حق خصوم الدعوى في حضور اجراءات التحقيق عندما يباشرها قاض التحقيق ( ١٩٥٩/١١/٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٨٣ ص ٨٥٧ )

### صور في ظل النص قبل التعديل

٦١١ - لمأمور الضبط القضائي بمقتضى السلطة المخولة له بالمادتين ٢/٣٤ و ٤٦ اجراءات جنائية أن يقبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بعبارة مخدر وأن يفتشه دون حاجه الى الامر بذلك من سلطة التحقيق .  
( ١٩٥٤/٥/٣ أحكام النقض س ٥ ق ١٨٨ ص ٥٥٦ )

٦١٢ - لا يجوز لرجال الضبطية القضائية تفتيش الشخص بغير رضائه وبدون اذن من سلطة التحقيق الا في الأحوال التي يخول القانون لهم فيها القبض عليه ، وهي التلبس بالجريمة والحالات الأخرى الواردة في المادة ١٥ تحقيق جنابات .  
( ١٩٣٨/٥/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٢٦ ص ٢٣٧ )

٦١٣ - لرجال البوليس دائما حق تفتيش الأشخاص الذين يجرون القبض عليهم طبقا للقانون ، فكلما كان القبض صحيحا كان التفتيش صحيحا والعكس بالعكس .  
( ١٩٣٧/٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٣ ص ٤١ )

### تفتيش المسجون

٦١٤ - لما كانت الواقعة على الصورة التي أثبتتها الحكم المطعون فيه يبين منها أن التفتيش الذي أجراه الحارسان للمطعون ضده - وكان مسجوناً - إنما كان بحثاً عن ماهية الممنوعات التي نمت الى علمهما أنه توصل اليها أثناء وجوده بالمحكمة ، فإن ذلك التفتيش لا مخالفة فيه للقانون اذ هو من الواجبات التي تملئها عليهما الظروف التي يؤديان فيها واجب الحراسة بنية الكشف عن ماهية الممنوعات التي في حوزة المطعون ضده خشية استعمالها في الحاق الأذى بنفسه أو بغيره أو تحظر لوائح السجن احرارها ويتمين عليهما ابلاغ السجن بها عند عودتهما اليه ، فهو بهذه المثابة لا يعد



تفتيشا بالمعنى الذى قصد الشارع اعتباره عملا من أعمال التحقيق يهدف الى الحصول على دليل من الأدلة ولا تملكه الا سلطة التحقيق او باذن سابق منها ، وإنما هو اجراء ادارى تخفظى لا ينبغي أن يختلط مع التفتيش القضائى ولا يلزم لاجرائه أدلة كافية او اذن سابق من سلطة التحقيق ولا تلزم صفة الضبط القضائى فيمن يقوم باجرائه ، فاذا أسفر هذا التفتيش عن دليل يكشف عن جريمة يعاقب عليها بمقتضى القانون العام فانه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على اعتبار أنه ثمرة اجراء مشروع فى ذاته ولم يرتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

( ١٩٧٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ٢٧ ق ١١٢ ص ٥٠٦ )

٦١٥ - السجون المركزية تجرى عليها أحكام لوائح السجن ونظامه ، ولضباط السجن وحراسه حق تفتيش أى مسجون فى أى وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته وضبط ما قد يحوزه من ممنوعات ، وإبتناء الأمر الصادر من مستشار الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية على بطلان التفتيش الحاصل من رئيس وحدة مباحث قسم الدقى المشرف على سجن القسم لأحد النزلاء به خطأ فى تطبيق القانون .

( ١٩٧٣/٦/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٨ ص ٧١٩ )

٦١٦ - متى كانت المادة ٤١ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه اذا اشتبه مدير السجن أو مأموره فى أى زائر جاز له أن يأمر بتفتيشه فاذا عارض الزائر فى التفتيش جاز منعه من الزيارة مع بيان أسباب هذا المنع فى سجل يومية السجن ، وكانت هذه المادة كما هو واضح من عبارتها لا تستلزم الرضاء الذى يصدر بفعل ايجابى ممن يحصل تفتيشه بل يكفى عدم معارضته فى التفتيش - وهو فعل سلبي - فان تفتيش مأمور السجن للطاعنين حين اشتبه فيهما لدى دخولهما سجن النساء فى اليوم المخصص للزيارة يكون صحيحا بالتطبيق لاحكام هذه المادة مادام أن الطاعنين لم يدفعا بأنهما اعترضسا على تفتيشهما بمعرفة مأمور السجن ، ومن ثم يكون النعى ببطلان التفتيش فى غير محله .

( ١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٩ ص ٨٨ )

٦١٧ - لا يصح الاستناد الى لائحة السجن فى تقرير تفتيش المتهم مادام أنه لا يوجد أمر قانونى بإيداعه السجن كما تنص به المادة ٤١ اجراءات جنائية .

( ١٩٥٤/١٢/١٣ أحكام النقض س ٦ ق ٨٩ ص ٢٩٢ )



٦١٨ - ان تفتيش المحبوسين حسب احتياطيا عند ادخالهم السجن صحيح ، وذلك على ما هو مفهوم من نصوص القانون من أن لفظ مسجون يطلق على المحبوسين اطلاقا ، سواء أكان الحبس احتياطيا أم تنفيذيا .  
( ١٩٤٨/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٩٣ ص ٤٥٣ )

## تفتيش السيارات

### تفتيش السيارات الخاصة

٦١٩ - التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، أما حرمة السيارة الخاصة فمستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها ، وأذن فمادام هناك أمر من النيابة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به ، والسيارة الخاصة كذلك ، ومن ثم فلا وجه لما ينهأ الطاعن من بطلان .  
( ١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦ )

٦٢٠ - القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في اجراء القبض والتفتيش بالنسبة الى السيارات انما ينصرف الى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها الا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها .  
( ١٩٦٦/١/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ٢ ص ٥ )

### تفتيش سيارات الأجرة

٦٢١ - الأصل أن القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في اجراء القبض والتفتيش بالنسبة الى السيارات انما ينصرف الى السيارات الخاصة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها الا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون - طالما هي في حيازة أصحابها - فإذا كان الثابت مما استظهره الحكم المطعون فيه - وله أصل في الأوراق - أن السيارة المضبوطة مملوكة لشخص كان نزيل أحد المعتقلات ، وقد اعترف الطاعن الثاني أنه استأجرها من زوجة مالكها لاستغلالها كسيارة أجرة ، فإن هذه الحماية تسقط عنها .

( ١٩٦٨/٣/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٩ ص ٣٢٠ )



٦٢٢ - القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في اجزاء القبض والتفتيش بالنسبة الى السيارات انما ينصرف الى السيارات الخاصة ، فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها الا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها . أما بالنسبة للسيارات المعدة للايجار فان من حق مأموري الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور .

( ١٧/١٠/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٧٦ ص ٩٥١ )

### تفتيش السيارات الخالية

٦٢٣ - ان القيود الواردة على التفتيش انما تنصرف الى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها الا في الأحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي في حيازة أصحابها ، فاذا كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير الى تخطي صاحبها عنها سقطت عنها هذه الحماية وجاز تفتيشها .

( ٢٣/١٢/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٧٦ ص ٩٦٢ )

٦٢٤ - لا يجوز تفتيش السيارات الخاصة بالطرق العامة بغير اذن من سلطة التحقيق ، وفي غير أحوال التلبس ، الا اذا كانت خالية وكان ظاهر الحال يشير الى تخطي صاحبها عنها .

( ٤/٤/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٦١ ص ٣٠٨ )

٦٢٥ - التفتيش الذي يقع في سيارة واقفة في الطريق لا يحرمه القانون والاستدلال به جائز .

( ٢٠/٦/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤٢ ص ٢٦٨ )

### الرضاء بالتفتيش

٦٢٦ - مادام الحكم قد أثبت أن تفتيش السيارة التي وجدت بها المادة المخدرة قد تم برضاء صاحبها الذي كان بها وقت التفتيش فذلك يكون كافيا لصحة التفتيش ولا حاجة معه للبحث عن رضاء أحد غيره ممن كانوا في السيارة ، ولا شأن لأحد من هؤلاء في الطعن على هذا التفتيش .

( ١٦/١٢/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٦٩ ص ٣١٦ )



### الدفع بالبطلان

٦٢٧ - المستقر عليه في قضاء محكمة النقض انه لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة الا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم ، فاذا كان الثابت مما استظهره الحكم المطعون فيه أن السيارة التي ضبط المخدر فيها ليست مملوكة للطاعن ، فان تفتيشها لا يمس حرمة من الحرمات المكفولة له .  
( ١٩٦٨/٣/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٩ ص ٢٢٠ )

٦٢٨ - الدفع ببطلان تفتيش سيارة لا يقبل الا من مالكتها ، ومن ثم فانه لا يقبل من الطاعن الذي تنصل من أية علاقة له بها أو بما تحويه أن يتحدى ببطلان ضبطها وتفتيشها .  
( ١٩٦٣/٣/٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٣ ص ١٤٨ )

### تفتيش التاجر

٦٢٩ - ان للمتجر حرمة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو بمسكنه وأن هذه الحرمة وما أحاطها به الشارع من عناية تقتضي أن يكون دخوله باذن من النيابة ما لم تكن الجريمة متلبسا بها أو كان صاحب الشأن قد رضى بالتعرض لحرمة رضاه صحيحا ، وأن الرضاء بالتفتيش يجب أن يصدر من حائز المكان أو ممن يمد حائزا له وقت غيابه . وتقدير توافر صفة الحيازة لمن صدر عنه الرضاء بتفتيش المكان هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب مادام يقيم قضاءه بذلك على ما يسوغه .  
( ١٩٧٨/٢/٢٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٣٢ ص ١٨٥ )

٦٣٠ - التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون . أما محل التجارة فلا يمكن القول ببطلان تفتيشه الا على اعتبار اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه ، ومادام أن لمسامور الضبط القضائي أن يفتش المتهم فلا يقبل الطعن ببطلان تفتيشه هذا المحل .  
( ١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٠ ص ١٣٣٠ )

٦٣١ - التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، أما حرمة المتجر فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه واذن فمادام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش أحدهما أو كليهما فانه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والمتجر كذلك . ومن



ثم فان اطلاق القول ببطلان تفتيش المتجر بعدم التنصيص عليه صراحة في الامر به يكون على غير سند صحيح من القانون .  
( ١٦/٦/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨١ ص ٩١٠ )

٦٣٣ - التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، أما حرمة محل التجارة فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه ، ومن ثم فان ما ذهب اليه الحكم من بطلان تفتيش محل تجارة المتهم رغم صدور اذن من النيابة العامة بتفتيشه ومسكنه يكون قد اخطأ في تأويل القانون بما يوجب نقضه .  
( ١٦/٤/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ٤٩ ص ٢٤٦ )

٦٣٣ - متى كان هناك اذن من سلطة التحقيق بتفتيش المتهم فان تفتيش محل تجارته بمقتضى هذا الاذن يكون صحيحا ، ذلك أن حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو بمسكنه .  
( ١٥/١/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٠ ص ٢٨ )

٦٣٤ - التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، فلا يمكن القول ببطلان تفتيش دكان الا على اعتبار اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه ، واذن فمادام هناك اذن من النيابة بتفتيش متهم ومنزله فلا يقبل منه الطعن بتفتيش دكانه بمقوله انه لم يصدر به اذن .  
( ٢٩/١١/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٩٧ ص ٦٥٩ )

## الفقرة الثانية

### مجال تطبيق النص

٦٣٥ - مراد القانون من اشتراط تفتيش الأتني بمعرفة أنثى عندما يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حياتها اذا مست .

( ١٢/٣/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨١ ص ٣٥٩ ،  
٢١/٥/١٩٧٢ ق ١٦٩ ص ٧٥٩ )



٦٣٦ - مجال اعمال حكم المادة ٢/٤٦ اجراءات جنائية ان يكون ثمة تفتيش قد وقع على الأنثى في موضع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليه ومشاهدته باعتباره من عورات المرأة التي يخدش حياتها اذا مس .

( ١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٥١ ص ٢٥٨ ، ١/٣٠ / ١٩٦٢ س ١٢ ق ١٧ ص ٩٨ )

#### الشهادة التي تنفذ التفتيش

٦٣٧ - لا تستلزم المادة ٤٦ اجراءات جنائية أن تحلف الشهادة التي نذبت لتفتش أنثى من مأمور الضبط القضائي وأثبت اسمها في محضر ضبط الواقعة اليمين الا اذا خيف ألا يسطاع فيما بعد سماعها بيمين طبقاً للقاعدة التي وضعتها المادة ٢٩ اجراءات جنائية .

( ١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٧ ص ٨٢٥ )

#### الحكم بالنسبة الى الطبيب

٦٣٨ - الكشف عن المخدر في مكان حساس من جسم الطاعنة بمعرفة طبيب المستشفى لا تأثير له على سلامة الاجراءات ، ذلك أن قيامه بهذا الاجراء انما كان بوصفه خبيراً ، وما أجراه لا يعدو أن يكون تعرضاً للطاعنة بالقدر الذي تستلزمه عملية التداخل الطبي اللازمة لخراج المخدر من موضع اخفائه في جسم الطاعنة .

( ١٩٧٦/١/٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ١ ص ٩ )

٦٣٩ - ان القول بأن الطبيب يباح له بحكم مهنته ما لا يباح لغيره من الكشف على الاناث وأنه لا غضاضة عند استحالة تفتيش متهمه بمعرفة أنثى أن يقوم هو باجراء التفتيش المطلوب ، ذلك تقدير خاطئ في القانون .

( ١٩٥٥/٤/١١ أحكام النقض س ٦ ق ٢٤٩ ص ٨٠٧ )

#### صور لا مخالفة فيها للنص

٦٤٠ - لم يوجب القانون على مأمور الضبط القضائي اصطحاب أنثى عند انتقاله لتنفيذ اذن تفتيش أنثى ، اذ أن هذا الالتزام مقصور على اجراء التفتيش ذاته في مواضع تعتبر من عورات المرأة . وجذب الضابط المخدر من الطاعنة ليس فيه مساس بمورة المرأة ممسا لا يجوز اجراؤه الا بمعرفة أنثى .

( ١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٥١ ص ٢٥٨ )



٦٤١ - لا يكون ضابط البوليس قد خالف المادة ٢/٤٦ إجراءات جنائية ان هو أمسك بيد المتهم وأخذ العلبة التي كانت بها .  
( ١٩٧٠/٢/٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٠ ص ١٤٨ )

٦٤٢ - ان ضابط البوليس لا يكون قد خالف القانون ان هو التفتظ لفافة المخدر التي طالمتة في وضعها الظاهر بين أصابع قدم المتهمة وهي عارية .  
( ١٩٥٧/٥/٢٠ أحكام النقض س ٨ ق ١٤٣ ص ٥٢١ )

٦٤٣ مكرر - استلزم نص المادة ٢/٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية اذا كان المتهم أنثى أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي ، ولم يشترط القانون الكتابة في هذا النذب لأن المقصود بنذب الانثى ليس تحقيق ضمانات حرية من يجرى تفتيشها ولكن اشتراط نذب الانثى جاء عندما يكون التفتيش في المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها بقصد الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حياتها اذا مست ، بل يكتفى بالنذب الشفوى .  
( ١٩٧٩/٥/١٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢٥ ص ٥٨٨ )

#### صور فيها مخالفة للنص

٦٤٣ - مراد القانون من اشتراط تفتيش أنثى بمعرفة أنثى عندما يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حياتها اذا مست ، ولما كان ما قام به الضابط من امساكه باليد اليسرى للمطعون ضدها وجذبها عنوة من صدرها اذ كانت تخفي فيه المخدر ينطوي بلا شك على مساس بصدر المرأة الذي يعد من المورات لديها لما يقتضيه ذلك بالضرورة من ملامسة هذا الجزء الحساس من جسمها . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول الدفع ببطان تفتيش المطعون ضدها للأسباب السابقة التي اوردها يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .  
( ١٩٦٤/١١/١٦ أحكام النقض س ١٥ ق ١٣٢ ص ٦٦٨ )

٦٤٤ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد أجاز تفتيش صدر المرأة وسوغه بمقولة ان النقاط العلبة المحتوية على مخدر من صدر المتهم لا يعتبر تفتيشا يحس مواطن المفسة منها ، وقضى بإدانتها اعتمادا على الدليل



المستمد من هذا التفتيش الباطل وحده فانه يكون مخطئا في تطبيق القانون وتاويله .

( ١٩٥٥/١١/١٩ أحكام النقض س ٦ ق ٣٩٤ ص ١٣٤١ )

## مادة ٤٧

**لمأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة ان يفتش منزل المتهم ويضبط فيه الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة اذا اتضح من أمارات قوية انها موجودة فيه .**

- تقابل المادتين ١٨ و ١٩ من القانون السابق -

## الإحكام

### تلبس سابق

**٦٤٥ -** ان ضبط المخدر مع المطعون ضده بعد استئذان النيابة يجعل جريمة احراز المخدر متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهده وجودها أن يقوم بتفتيش مسكنه دون حاجة لصدور اذن من النيابة العامة بذلك .

( ١٩٧٧/٦/٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤٥ ص ٦٩١ )

**٦٤٦ -** لمأمور الضبط القضائي دون حاجة الى اذن مسبق من سلطة التحقيق أن يفتش منزل مرتكب الجريمة في حالة التلبس ، لأن تفتيش المنزل الذي لم يسبق للنيابة العامة تفتيشه بعد مباشرتها التحقيق انما يستند الى الحق المخول لمأمور الضبط القضائي في المادة ٤٧ اجراءات جنائية ، ولأن تقييد نطاق تطبيقها ونصها عام يؤدي الى نتائج تتأثر بها العدالة عندما تقضى الظروف المحيطة بالحادث أن يتعاضد المأمور عن واجب فرضه عليه القانون وخوله الحق في استعماله .

( ١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٩ ص ١١١٧ ،

١٩٦٥/١١/١٤ س ١١ ق ١٥٠ ص ٧٨٢ )

**٦٤٧ -** اذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المتهم الآخر ضبط ضبطا قانونيا محرزا لمادة مخدرة وأن هذا المتهم دل على إلتاعن باعتباره مصدر تلك المادة ، فيكون انتقال الضابط الى منزل الطاعن وتفتيشه بارشاد المتهم الآخر اجراء صحيحا في القساون ، اذ أن ضبط المخدر مع المتهم الآخر يجعل جريمة احرازه متلبسا بها مما يبيح لرجل



الضبط القضائي الذي تشاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم بدليل على مساهمتها فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه .

( ١٩٧٣/٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٢ ص ٢٥٣ )

٦٤٨ - مادام اذن التفتيش الصادر من وكيل النيابة لم يكن مقصورا على تفتيش مسكن المتهم بل شمل أيضا ضبطه وتفتيشه ، فان ضبطه وتفتيشه في دائرة اختصاص وكيل النيابة الذي أصدر الاذن يكونان سليمين . فاذا ما أسفر هذا التفتيش عن ضبط مادة مخدرة معه فان المتهم يكون عندئذ في حالة تلبس تجيز للضابط تفتيش مسكنه أينما كان وبغير حاجة الى اذن النيابة .

( ١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١١٩ ص ٣٢٢ )

٦٤٩ - يجوز قانونا لمأمور الضبطية القضائية عند مشاهدته جريمة ينطبق عليها وصف التلبس أن يفتش منزل كل متهم فيها بغير اذن من النيابة ، وذلك سواء أكان فاعلا أصليا أم شريكا ، وسواء أشوعده متلبسا بهذه الجريمة أم لم يشاهد .

( ١٩٣٩/٤/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٧٧ ص

٥٣٠ )

٦٥٠ - لرجال الضبطية القضائية في جميع أحوال التلبس بالجريمة أن يفتشوا منازل جميع المتهمين سواء أكانوا حاضرين أم غائبين ، وسواء أكانوا فاعلين أصليين أم شركاء ، فان القانون لم يفرق بين متهم وآخر ، ولا يتطلب لاجراء التفتيش الا أن تكون هناك دلائل قوية على اتهام الشخص المراد تفتيشه في الجريمة المتلبس بها .

( ١٩٣٧/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٨ ص ٤٣ )

٦٥١ - لا يشترط لتفتيش منزل متهم في أحوال التلبس أن يشاهد هذا المتهم في حالة من هذه الحالات ، كما قد يلوح من النص العربي للمادة ١٨ تحقيق جنايات ، بل يكفي - كما هو مفهوم من النص الفرنسي لهذه المادة - أن تكون الجريمة مما ينطبق عليه وصف التلبس ، وأن توجد دلائل قوية على اتهام من يراد تفتيش منزله بالمساهمة فيها .

( ١٩٣٧/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٨ ص ٤٣ )



## شرط مشروعية الاجراءات

٦٥٢ - اذا كان الثابت بالحكم أن ضابط البوليس قصد منزل المتهم لضبط نسيجة اتهم أخوه بسرقتها ، فلما لم يدعن الطاعن لطلب فتح الباب ولاحظ الضابط من ثقب المفتاح أن الطاعن يبعثر سكرًا ويلقى عليه ماء فقامت لديه شبهة في أن السكر مسروق ، فافتحم المنزل لتفتيشه ، فهذه الواقعة لا تعتبر من حالات التلبس ، لأن الضابط لم يكن له أن يمد نظره من ثقب مفتاح الباب لما في ذلك من المساس بحرمة المساكن والمنافاة للآداب ، ولا يجوز أن يتخذ من طريق مخالفة القانون دليل على قيام حالة التلبس .

( ١٩٤٠/٤/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٩ ص ١٦١ )

## مادة ٤٨

- أُلغيت بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ، ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .

- راجع ما جاء بالذكرة الايضاحية تحت المادة ١٥ .

- ودور تقابل المادة ٢٢ من القانون السابق .

مادة ٤٨ قبل الغائها :

- لمأموري الضبط القضائي ، ولو في غير حالة التلبس بالجريمة أن يفتشوا منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس ، إذا وجدت أوجه للاشتباه في أنهم ارتكبوا جناية أو جنحة ، ويكون التفتيش على الوجه المبين في المادة ٥١ .

## حكم

٦٥٣ - أباح قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٤٨ منه لمأموري الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم دون الرجوع الى سلطات التحقيق اذا كان من الأشخاص الموضوعين تحت رقابة الشرطة ووجدت أوجه قوية للاشتباه في ارتكابه جنسية أو جنحة ، وتقدير تلك الشبهات ومبلغ كفايتها يكون بدانة لرجل الضبط القضائي على أن يخضع هذا التقدير لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

( ١٩٧٣/٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٢ ص ٢٣٥ )

## مادة ٤٩

اذا قامت اثنية تفتيش منزل متهم قرائن قوية ضد المتهم او شخص موجود فيه على انه يخفى معه شسيما يفيد في كشف الحقيقة جاز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه .



- لا مقابل لها في القانون السابق -

## الأحكام

### شروط توافر القرائن

٦٥٤ - انه وان كان لمأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم أو غيره في المكان المأذون له بتفتيشه ، الا أن شرط ذلك أن توجد قرائن قوية على أن هذا الغير يخفي شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، أو كان وجوده ينم عن احتمال اشتراكه في الجريمة أو كانت الأحوال التي أحاطت به توحي بأن له اتصالا بها بحكم ظاهر صلته بالمتهم الضالعين فيها .  
( ١٩٦٦/٢/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٣٢ ص ١٧٥ )

٦٥٥ - الأصل أن تفتيش المكان ينصب عليه وعلى ما به من منقولات فحسب ولا يتمدها الى الأشخاص الموجودين فيه ، لأن حرية الشخص منفصلة عن حرمة منزله ، ولكن أباح القانون استثناء في المادة ٤٩ اجراءات جنائية تفتيش الشخص الموجود في المكان سواء أكان متهما أو غير متهم ، اذا قامت قرائن قوية على أنه يخفي شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، وهذا الحق استثنائي فيجب عدم التوسع فيه .  
( ١٩٥٧/٦/١٩ أحكام النقض س ٨ ق ١٨٤ ص ٦٨١ )

٦٥٦ - لمأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم أو غيره الموجود في المكان المأذون له بتفتيشه اذا وجدت قرائن قوية على أنه يخفي شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، وله تقدير تلك القرائن ومبلغ كفايتها على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .  
( ١٩٥٧/٦/١٠ أحكام النقض س ٨ ق ١٧٠ ص ٦٢٢ )

### صور عملية لتفتيش غير المتهم

٦٥٧ - لما كان الضابط المأذون له بالتفتيش قرر بتحقيق النيابة أنه وجد المظنون ضدها الأولى بمنزل المأذون بتفتيشه ( المظنون ضده الثاني ) وأنه قام بتفتيشها لما لاحظته من انتفاخ جيب جلبابها وبروز بعض أوراق السلوفان التي تستخدم في تغليف المخدرات في هذا الجيب ، فإن هذه الظروف تعتبر قرينة قوية على أن المظنون ضدها الأولى إنما كانت تخفي معها شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، ممسا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشها عملا بالمادة ٤٩ اجراءات جنائية ، ومن ثم فإن ضبط



لغات المخدرات في جيبها يكون بمنأى عن أى بطلان .  
( ١٩٧٠/٣/٢٩ أحكام النقض س ٢١ ق ١١٥ ص ٤٧٨ )

٦٥٨ - متى كانت المتهمة موجودة في منزل الشخص المأذون بتفتيشه لدى دخول مأمور الضبطية القضائية ، فلما رآته نهضت وأخذت صرة كانت تضعها تحت ركبتها فحملتها تحت إبطها . ولما عرفته أخذت تنهقر ثم ألقت بها فالتقطها ، فان هذه المظاهر التي بدت من المتهمة أمام الضابط تعتبر قرينة قوية على أن المتهمة كانت تخفي معها شيئا يفيد في كشف الحقيقة ، ومن ثم فان ضبط الصرة بما فيها من مخدر يكون صحيحا طبقا للمادة ٤٩ إجراءات جنائية .  
( ١٩٥٦/١١/٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣١٠ ص ١١٢٦ )

٦٥٩ - اذا صدر اذن من النيابة بتفتيش منزل المتهم للبحث عن مواد مخدرة ، وعند تفتيشه عثر ضابط البوليس فعلا على المخدر ففتش أشخاصا آخرين كانوا في المنزل وقت تفتيشه على اعتبار أن لهم ضلعا في جريمة احرار المخدر التي شوهد الفعل المكون لها حال ارتكابه في ذلك الوقت فتفتش هؤلاء المتهمين يكون صحيحا .  
( ١٩٤١/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ، ٢٩٩ ص ٥٦٧ )

#### مادة ٥٠

لا يجوز التفتيش الا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارى جمع الاستدلالات او حصول التحقيق بشأنها .

ومع ذلك اذا ظهر عرضا اثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى ، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يضبطها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .  
- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : زيدت الفقرة الأولى لتقرر مبدأ أساسيا للتفتيش وهو أنه لا يجوز التفتيش الا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارى جمع الاستدلالات او حصول التحقيق بشأنها ، وأضيفت عبارة « عرضا » بعد عبارة « اذا ظهر » في أول المادة تأكيداً للمبدأ المقرر في المادة ٤ من أنه اذا دخل مأمور الضبط في منزل المتهم للتفتيش عن أشياء معينة فلا يجوز له التفتيش عن أشياء تتعلق بجرائم أخرى ، ولكن ذلك لا يمنعه من ضبطها اذا وجدها عرضا .



## الأحكام

### التقييد بالفرض من التفتيش

٦٦٠ - ان الاذن الصادر من النيابة لأحد مأموري الضبطية القضائية بتفتيش متهم في جنسية أو جنحة لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والفرض المقصود منه إلى غير ما أذن بتفتيشه ، وذلك لما يقتضيه صدور كل اذن من هذا القبيل من نظر خاص في تقدير الظروف المستلزمة للتفتيش ومبلغ احتمال استفادة التحقيق منه .

( ١٩٣٨/١٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٠٣ ص

( ٣٩١

### صورة صحيحة

٦٦١ - ان ضبط مبلغ الرشوة مع المتهم المأذون بتفتيشه في جريمة رشوة لا يستلزم حتما الاكتفاء بهذا القدر من التفتيش لما عسى أن يراه مأمور الضبط من ضرورة استكمال تفتيش المتهم بعد ضبط مبلغ الرشوة بحثا عن أدلة أو أشياء أخرى متعلقة بجريمة الرشوة .

( ١٩٦٧/١٠/١٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٩٥ ص ٩٦٥ )

### صور فيها تجاوز الفرض من التفتيش

٦٦٢ - اذا كان التفتيش قد استنفذ غرضه بضبط الخنجر المضبوط ، وهو من الأسلحة التي ليس لها ذخائر حتى يمكن الاحتجاج بأن الضابط كان يبحث عنها في جيب الصديري بعد ضبط السلاح المذكور ، فان ما قام به الضابط من تفتيش لاحق لضبط ذلك السلاح يكون مخالفا للقانون .

( ١٩٦١/٦/١٩ أحكام النقض س ١٢ ق ١٣٦ ص ٧١٠ )

٦٦٣ - انه اذا كان لرجل الضبطية القضائية أن يفتش عن سلاح ، فان له أن يضبط كل جريمة تظهر له عرضا في أثناء تفتيشه عن السلاح دون سعي من جانبه في اجراء التفتيش بحثا عن هذه الجريمة التي لم يؤذن بالتفتيش من أجلها . فاذا هو تجاوز الحدود وفتش لغير الغاية التي أبيع له التفتيش من أجلها كان عمله باطلا . فاذا كان الثابت بالحكم أن الضابط الذي كان يفتش عن سلاح قرر أنه بمجرد أن أمسك بمحفظة المتهم شم رائحة الافيون تنبعث منها ففتشها . فهذا معناه أن تفتيشه الحافظة لم يكن



مبنيا على أنه اشتبه في وجود شيء مما كان يبحث عنه بها ، وإثباتا فاعلمنا .  
لأنه اكتشف وجود الأفيون فيها .  
( ١١/١٧/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٨٤ ص ٢١٧ )

٦٦٤ - انه وإن كان لرجل البوليس ( أومباشي ) المكلف من قبل ضابط المباحث ضبط المتهم واحضاره تنفيذا للأمر الصادر بذلك من النيابة أن يفتشه عند ضبطه للبحث عما قد يكون معه من سلاح خشية اعتدائه به عليه أو إيذائه نفسه ، إلا أن هذا الحق يجب للقول بقيامه ألا يكون التفتيش لم يبدأ فيه إلا بهذا القصد ، فإذا كان التفتيش قد أجرى من بادية الأمر بقصد البحث عن مخدر فانه يكون باطلا غير جائز الاعتماد عليه .  
( ١٩٤١/٦/٢ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٧٣ ص ٥٣٦

### التقدير موضوعي

٦٦٥ - الفصل فيما اذا كان من قام باجراء التفتيش قد التزم حده أو جاوز غرضه متعسفا في التنفيذ هو من الموضوع لا من القانون .  
( ١٩٧٢/٥/٨ ) أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥٣ ص ٦٨٢

٦٦٦ - ان تعرف ما اذا كان مأمور الضبط قد التزم حدود الأمر بالتفتيش أو جاوزه متعسفا ينطوي على عنصرين أحدهما مقيد هو تحري صدور الأمر من جهة دلالة عبارته وهو ما لا اجتهاد فيه لمحكم الموضوع ، وثانيهما مطلق لأنه ينطوي على تقرير وتقدير الوقائع التي تفيد التعسف في تنفيذه وهو موكل اليها تنزله المنزلة التي تراها مادام سائقا .  
( ١٩٧٠/١/٢٦ ) أحكام النقض س ٢١ ق ٤١ ص ١٧٢

### شرط ظهور الأشياء عرضا

٦٦٧ - لمأمور الضبط القضائي المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر أن يجري التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحة والذخيرة فيه ، فإذا ما كشف عرضا أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها فانه يكون حيال جريمة متلبسا بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش .  
( ١٩٧٠/١٢/٢٠ ) أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩٧ ص ١٢٣٨



**٦٦٨** - المستفاد من نص المادة ٥٠ إجراءات جنائية وتقرير لجنة الشيوخ وما استقر عليه قضاء محكمة النقض أنه لا يجوز التفتيش الا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها ، وأنه اذا ظهر أثناء تفتيش صحيح وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط القضائي أن يضبطها بشرط أن تظهر عرضا أثناء التفتيش ودون سمي يستهدف البحث عنها .

( ١٩٧١/١١/١٥ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٥٩ ص ٦٥٦ )

**٦٦٩** - الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط القضائي بإجراء تفتيش لغرض معين لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والغرض منه الى غير ما أذن بتفتيشه ، الا اذا شاهد عرضا أثناء إجراء التفتيش المخصص به جريمة قائمة في إحدى حالات التلبس .

( ١٩٧٠/١/٢٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٤١ ص ١٧٢ )

**٦٧٠** - متى كان الثابت أن الأمر بالتفتيش صدر لضبط جريمة احرار مخدر فانكشفت جريمة تهريب الدخان الليبي عرضا لمأمور الضبط دون سمي مقصود منه ، فإن هذه الجريمة العارضة الظهور تكون في حالة تلبس ويصح لمأمور الضبط القضائي المضي في الاجراءات بشأنها بناء على حقه المخول له في احوال التلبس بالجريمة ، كما هو المستفاد من نص المادتين ٤٦ ، ٤٧ إجراءات جنائية ، لا بناء على الأمر بالتفتيش الذي انقطع عمله وانتهى أثره بظهور تلك الجريمة الجديدة .

( ١٩٦٩/٦/٣٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦ )

**٦٧١** - متى كان التفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر عرضا قد تم صحيحا في القانون ، فلا يغير من صحته أن البلاغ عن الحادث كان عن واقعة اختلاس لم تكن مطروحة على المحكمة اذ لم يتم التصرف فيها .

( ١٩٦٨/١٠/١٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٥ ص ٨٣٥ )

**٦٧٢** - لمأمور الضبط القضائي - المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر - أن يجري التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحة والذخائر به ، فإن كشف عرضا أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها فإنه يكون حيال جريمة متلبس بها ، ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش .

( ١٩٦٢/١٠/١٥ أحكام النقض س ١٣ ق ١٥٥ ص ٦٢١ )



٦٧٣ - إذا كان الثابت أن الضابط دخل محل الطاعن بقبضه القبض على متهم آخر صدر إذن النيابة بتفتيشه وتفتيش منزله ولم يكن يقصد تفتيش هذا المحل ، وكان له في سبيل تنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيشه أن يقبض عليه بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش . وكان قد دخل المحل في الأوقات التي يباح فيها للجمهور أن يدخله ، وكان دخوله مقصورا على المكان الذي يسمح له بالدخول فيه ، فإن دخوله يكون صحيحا فإذا ما شاهد الطاعن يلقي مخدرا كان له تبعاً لقيام حالة التلبس أن يقبض عليه وأن يفتشه .

( ١٩٥٥/٣/١٩ أحكام النقض س ٦ ق ٢١٢ ص ٦٥١ )

٦٧٤ - متى كان الأمر الصادر بتفتيش مسكن المتهم للبحث عن مسروقات مستوفيا شرائطه القانونية ، فإنه يكون للضابط الذي بإشرافه وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٥٠ إجراءات جنائية أن يضبط الأشياء التي تظهر عرضاً أثناء التفتيش وتعد حيازتها جريمة .

( ١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢١٠ ص ٦٢٢ )

٦٧٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن رجال مكتب المخدرات وجدوا الطاعن مع المتهم أثناء تفتيش منزلها بناء على أمر النيابة العامة وهي تناوله قطعة من المواد المخدرة فقبضوا عليه وفتشوه فعثروا معه على كمية من المواد المخدرة ، ثم قاموا بتفتيش منزله ، فإن الحكم إذا قضى برفض الدفع ببطلان القبض على الطاعن وتفتيشه وتفتيش مسكنه يكون صحيحاً .

( ١٩٥٤/٤/٧ أحكام النقض س ٥ ق ١٦٥ ص ٤٨٦ )

٦٧٦ - لا حرج على الضابط المنتدب لتفتيش منزل المتهم إذا ما تعذر عليه دخول المنزل من بابه إذا خشي أن هو طلب إلى ساكنيه أن يفتحوا له أن يسهل لهم ذلك سبيل التخلص من المخدر المندوب هو للتفتيش عنه ، لا حرج عليه إذا هو كلف المخبر الذي يرافقه بفتح الباب من الداخل . وإذا كانت زوجة الطاعن عند رؤيتها المخبر الذي دخل المنزل بوجه قانوني تنفيذاً لأمر رئيسه المندوب للتفتيش قد ألقت بالعلبة التي كانت في يدها فانها تكون قد تخلت عنها ، ويكون مباحاً للمخبر أن يلتقطها ويكشف عما فيها فإذا ما وجد بها مخدراً ، فهذه حالة تلبس تعجز الضبط .

( ١٩٥٣/٥/١٨ أحكام النقض س ٤ ق ٣٠٣ ص ٨٣٢ )



٦٧٧ - متى كان لمأمور الضبطية القضائية الحق في تفتيش منزل المتهم بحثا عن أسلحة أو ممنوعات بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة ، فهذا يسمح له أن يجري تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود تلك الأسلحة فيه هي وما يتبعها من ذخيرة بأية طريقة يراها موصلة لذلك . فإذا هو عثر في أثناء التفتيش على عبلة اتضح أن بها مادة مخدرة كان حيال جريمة متلبس بها يجب عليه أن يضبطها ويبلغ عنها ، ولا يؤخذ عليه أنه تجاوز في تفتيشه الحد الذي صرح به الأمر المذكور .

( ١٩٤٩/١١/٢٢ أحكام النقض س ١ ق ٣٧ ص ١٠٧ )

٦٧٨ - إذا أذنت النيابة أحد رجال الضبطية القضائية بتفتيش منزل متهم في جريمة اخفاء أشياء مسروقة فعثر عرضا أثناء بحثه في دولا ب المنزل على مادة مخدرة فإن من واجبه قانونا أن يضبطها .

( ١٩٤٠/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٣ ص

( ١٥١

٦٧٩ - الاذن الصادر من النيابة لأحد رجال الضبطية القضائية بتفتيش منزل للبحث عن متهم هارب ومصوغات مسروقة يسوغ تفتيش المنزل بجميع محتوياته ، فإذا عثر ضابط البوليس أثناء بحثه في دولا ب بالمنزل على مادة مخدرة فإن من واجبه أن يضبطها ، لا اعتمادا على الاذن الذي أجرى التفتيش بمقتضاه ، بل على أساس حالة التلبس بجريمة احراز المخدر الذي انكشفت له وهو يباشر عمله في حدود القانون .

( ١٩٣٩/٥/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٨٤ ص

( ٥٤٤

٦٨٠ - الاذن في التفتيش لغرض معين لا يصح تجاوزه لغرض آخر ، ولكن إذا كان الضابط المرخص له في التفتيش لغرض محدد قد شاهد عرضا أثناء اجرائه هذا التفتيش جريمة قائمة فأنبت ذلك في محضره فليس في عمله هذا ما يمكن أن يظن عليه باعتباره تجاوزا لحدود الترخيص المعلي له ، لانه لم يتم بأي عمل ايجابي بقصد البحث عن الجريمة بل انه شاهدها صدفة فأنبتها بمقتضى واجباته القانونية .

( ١٩٣٧/١١/١ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٢ ق ١٠٥ ص

( ٨٩.



### صورتان لا يتوافر فيهما الشرط

٦٨١ - متى اقتصر الاذن بالتفتيش على المتهم الآخر ومسكنه ، فانه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المأذون له في إجراءاته أن يفتش المظنون ضده الا اذا توافرت في حقه حالة التلبس بالجريمة .  
( ١٩٧٧/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨٧ ص ٤١٦ ) .

٦٨٢ - انه وقد اقتصر الاذن الصادر من النيابة العامة بالتفتيش على المظنون ضده الأول ومسكنه ، فانه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المأذون له بإجراءاته أن يفتش زوجته الا اذا توافرت حالة التلبس بالجريمة في حقها أو وجدت دلائل كافية على اتهامها في جنسية احرار المخدر المضبوط .  
( ١٩٦٦/١١/٢٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٢١ ص ١١٧٣ )

### تقدير توافر الشرط موضوعي

٦٨٣ - ان ضبط مخدر مع المتهم المأذون بتفتيشه بحثا عن أشياء خاصة بجريمة الرشوة التي كان جمع الاستدلالات جازيا بشأنها يوجب على المحكمة أن تعني ببحث الظروف والملابسات التي تم فيها العثور على المخدر المضبوط لتستظهر ما اذا كان قد ظهر عرضا أثناء التفتيش المتعلق بجريمة الرشوة ودون سعي يستهدف البحث عنه ، أو أن العثور عليه انما كان نتيجة التصف في تنفيذ اذن التفتيش بالسعي في البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بجريمة الرشوة التي جرى فيها التحقيق لكي تقول كلمتها في ذلك .  
( ١٩٦٧/١٠/١٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٩٥ ص ٩٦٥ )

### مادة ٥١

يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه كلما أمكن ذلك ،  
والا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، ويكون هذان الشاهدان بقرار  
الإمكان من اقاربه البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران ويثبت  
ذلك في الحضر .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : أوجبت المسادة أن يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه كلما أمكن ذلك ، بأن كان المتهم أو وكيله موجودا وقت التفتيش أو يمكن استدعاؤه في الحال . فاذا لم يمكن ذلك يكون التفتيش بحضور شاهد ( شاهدين ) من اقارب المتهم



البالغين أو أحد الفاطنين معه بالنزول أو أحد الجيران ويثبت ذلك في المحضر .

### الأحكام

#### عدم حضور المتهم لا يرتب البطان

٦٨٤ - من المقرر أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطان ، ذلك أن القانون لم يجعل حضور المتهم التفتيش الذى يجرى فى مسكنه شرطاً جوهرياً لصحته ، ومن ثم يكون الحكم اذ قضى بغير ذلك قد خالف القانون .

( ١٩٧٧/٦/٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤٥ ص ٦٩١ )

٦٨٥ - مجال تطبيق المادة ٥١ إجراءات جنائية هو عند دخول مأمورى الضبط القضائى المنازل وتفتيشها فى الأحوال التى يجيز لهم القانون فيها ذلك ، أما التفتيش الذى يقومون به بناء على ندهم لذلك من سلطة التحقيق فتسرى عليه أحكام المواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية التى تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه ان أمكن ذلك .

( ١٩٧٢/٦/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٩ ص ٩٣٦ )

( ١٩٦٤/٥/١٨ س ١٥ ق ٧٨ ص ٤٠١ )

٦٨٦ - لم يجعل القانون حضور المتهم شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش فى أحوال التلبس .

( ١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٩٩ ص ١١٧٧ )

٦٨٧ - ان التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه قانوناً بطانه ، فان حضور المتهم التفتيش الذى يجرىه فى مسكنه ، وان كان واجباً حين تسمح به مقتضيات التحقيق وظروفه نظراً لما فيه من زيادة ثقة فى الاجراء وما يتيح من فرص المواجهة وما الى ذلك ، لم يجعله القانون شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش .

( ١٩٤٧/١٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٤٧ ص

٤١٥٠ )

#### مضى يجب حضور الشاهدين

٦٨٨ - حصول التفتيش بحضور شاهدين إعمالاً لنص المادة ٥١



اجراءات جنائية لا يكون الا في حالة غياب المتهم .  
( ١٩٦٠/٢/٩ أحكام النقض س ١١ ق ٣٢ ص ١٥٨ )

٦٨٩ - خرج المشرع على قاعدة سرية اجراءات التحقيق بالنسبة الى تفتيش المنازل فنص في المادة ٥١ اجراءات جنائية على أن يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه كلما أمكن ذلك ، والا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، ويكون هذان الشاهدان بقدر الامكان من اقاربه البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران .  
( ١٩٥٩/١١/٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٨٣ ص ٨٥٧ )

## مادة ٥٢

اذا وجئت في منزل المتهم أوراق مختومة أو مغلقة بآية طريقة أخرى ،  
فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشها .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المفكرة الايضاحية : وقد حرم على مأموري الضبط القضائي الاطلاع على الأوراق المختومة أو المغلفة التي توجد بحمل المتهم والزموا بوضعها في حوز بمجرد ضبطها والختم عليها بحيث لا يستطيع أحد الاطلاع عليها للمحافظة على سريتها .

## حكم

٦٩٠ - متى قرر الحكم أن نص المادة ٥٢ اجراءات جنائية انمسا يحرم فض الأوراق المختومة أو المغلفة والاطلاع عليها ، وكان ظاهرا أن التغليف لا ينطوي على أوراق مما تشير اليه هذه المادة ، وانما كان يحوى جسما صلبا ، فانه يجوز فض الغلاف لفحص محتوياته ، فيكون ما قرره المحكمة تفسيرا للمادة ٥٢ المذكورة هو تفسير صحيح للقانون ، وفيه الرد الكافي على دفاع المتهم ببطالان اجراءات الضبط .

( ١٩٥٨/٦/٢٤ أحكام النقض س ٩ ق ١٨٠ ص ٧١٦ )

## مادة ٥٣

لمأموري الضبط القضائي ان يضعوا الأختام على الأماكن التي بها آثار أو اشياء قيد في كشف الحقيقة ولهم ان يقيموا حراسا عليها .  
ويجب عليهم اخطار النيابة العامة بذلك في الحال ، وعلى النيابة اذا ما بات ضرورة ذلك الاجراء ان ترفع الامر الى القاضي الجزئي لاتخاذ .



- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

• راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية تحت المادة ١١ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٥٣ قبل تعديلها : لمأموري الضبط القضائي أن يضعوا الإختام على الأماكن التي بها آثار أو أشياء تفيد في كشف الحقيقة ولهم أن يقيموا حراسا عليها .  
ويجب عليهم إخطار النيابة العامة بذلك في الحال ، وعلى النيابة إذا ما رأت ضرورة ذلك الاجراء أن ترفع الأمر الى قاضي التحقيق لإقراره .

## مادة ٥٤

حائز العقار أن يتظلم أمام القاضي من الأمر الذي أصلوه بعريضة  
يقدمها الى النيابة العامة ، وعليها رفع التظلم الى القاضي فوراً .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

## مادة ٥٥

لمأموري الضبط القضائي أن يضبطوا الأوراق والأسلحة والآلات  
وكل ما يحتمل أن يكون قد استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عن  
ارتكابها ، أو ما وقعت عليه الجريمة ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة .

وتعرض هذه الأشياء على المتهم ويطلب منه إبداء ملاحظاته عليها ويعمل  
بذلك محضر يوقع عليه من المتهم أو يذكر فيه امتناعه عن التوقيع .

- تقابل الفقرة الأولى بحز المادة ١٨ من القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : مندوب الحكومة قرر أن المراد بالضبط في أي مكان المنصوص عليه في المادة ٧٣ من المشروع التي نحن بصدها هو ضبط الأشياء التي يثر عليها البوليس في خارج المنازل في الطرق المسامة والمزارع ونحوها ويستدل منها على أنها استعملت في ارتكاب الجريمة . ورات الأغلبية الاكتفاء بهذا التنصير وإبقاء المادة كما هي بعد حذف كلمتي في أي مكان حتى لا يدخل فيها منزل غير المتهم .

## الاحكام

٦٩١ - من المقرر أن الأمر في شأن تحرير المضبوطات المتعلقة  
بالجريمة وعرضها على المتهم راجع الى تقدير محكمة الموضوع لسلامة  
الاجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي طالما أن المشرع لم يرتب  
البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها من قانون  
الاجراءات .

( ١٩٦٩/٦/٢ احكام النقض س ٢٠ ق ١٥٩ ص ٧٩٥ )



٦٩٢ - لم يرتب المشرع البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ اجراءات وما بعدها في شأن تحرير المضبوطات المتعلقة بالجريمة وعرضها على ائتهم مما يجعل الأمر فيها راجعا الى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الاجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي .

( ١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٩ ص ٨٨ ، ١/٥ / ١٩٦٣ ق ٢٣ ص ١٤٨ )

٦٩٣ - افراد محضر بالتفتيش ليس بلام لازم لصحته ولا يترتب على مخالفته البطلان .

( ١٩٥٨/١٢/٩ أحكام النقض س ٩ ق ٢٥٧ ص ١٠٦٤ )

٦٩٤ - الغرض من تحرير محضر باجراءات التفتيش كما يدل عليه سياق المادة ٥٥ اجراءات جنائية هو تدوين ما عسى أن يبديه المتهم من الملاحظات على الأشياء المضبوطة ، ولم يرتب الشارع البطلان على اغفال تحرير هذا المحضر .

( ١٩٥٧/٦/١٠ أحكام النقض س ٨ ق ١٧٣ ص ٦٣٣ )

## مادة ٥٦

توضع الأشياء والأوراق التي تضبط في حرز مغلق وتربط كلها امكن ويختم عليها . ويكتب على الشريط داخل الحتم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الأشياء ، ويشار الى الموضوع الذي حصل الضبط من اجله .

- تقابل المادة ٣٠ من القانون السابق .

## الاحكام

### قاعدة عامة

٦٩٥ - لا أساس في القانون للتفرقة التي قال بها الحكم - في موطن سرده واجبات مأمور الضبط القضائي - في خصوص تحرير المضبوطات وعدم خضوعه لأحكام المادة ٥٦ اجراءات جنائية اذا كان منتديا من النيابة العامة للتفتيش وخضوعه لأحكامها اذا قام بالضبط كاصيل .

( ١٩٥٩/١٠/١٢ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٦ ص ٧٧٨ )



### غاية التحريز ، والثر مخالفته ، تقدير موضوعي

٦٩٦ - ان قانون الاجراءات الجنائية اذ نظم اجراءات التحريز فقد قصد بها المحافظة على الدليل فحسب ولم يرتب أى بطلان على مخالفتها ، ومن ثم فالمرجع فى سلامة هذه الاجراءات الى اطمئنان محكمة الموضوع .  
( ١٩٧٦/١٠/١٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٦٨ ص ٧٣٨ )

٦٩٧ - من المقرر أن اجراءات التحريز انما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا ، بل ترك الامر فى ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل .  
( ١٩٧٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ٢٧ ق ١١٤ ص ٥١٠ ، ١٩٧٢/١٠/٨ س ٢٣ ق ١٨ ص ٩٧٩ ، ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ق ١٢٣ ص ٦٣٢ )

٦٩٨ - من المقرر أن اجراءات التحريز المنصوص عليها فى المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية لا بطلان على مخالفتها ، ولم يستلزم القانون أن يكون الحتم المستعمل فى التحريز لمأمور الضبط القضائى ، وانرجع فى سلامة الاجراءات الى محكمة الموضوع .  
( ١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٥ ص ٥٥٩ ، ١٩٧٣/٦/٢٥ ق ١٦٤ ص ٧٨٥ )

٦٩٩ - مرجع الامر فى شأن تحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة الى تقدير محكمة الموضوع .  
( ١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨١ ص ٣٥٩ )

٧٠٠ - ان نص المادة ٨٥ من قانون الاجراءات الجنائية صريح فى أنه يجوز للخبير اداء مأموريته - التى اول عمله فيها هو فض الأحرار - بغير حضور الخصوم ، وأن القانون حين نظم الاجراءات الخاصة بتحريز المضبوطات وفرضا انما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته فى الاثبات ، ولكنه لم يرتب على مخالفتها أى بطلان .  
( ١٩٥٤/٢/٢٢ أحكام النقض س ٥ ق ١١٨ ص ٣٥٨ )

٧٠١ - اذا كانت المحكمة قد استوتقت من التحقيق الذى أجرته بنفسها فى الجلسة أن السنجة التى ضبطت عند الطاعن لم يحصل عبت بها ، وأنها هى التى سئل الطاعن عن نتيجة معايرتها ، فان الهدف الذى



توخاه الشارع من الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ٥٦ و ٥٧ اجراءات جنائية يكون قد تحقق ، ولا يقبل الدفع ببطان الاجراءات بسبب اغفال المحقق تحريز السنجة المضبوطة .

( ١٩٥٣/١١/٢٤ ) احكام النقض ص ٥ ق ٣٨ ص ١١٢ )

٧٠٢ - ان القانون حين اوجب المبادرة الى وضع المضبوطات في احرار مغلقة انما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الاثبات ، ولكنه لم يرتب على مجرد الاهمال في ذلك أى بطلان . واذن فاذا كان المتهم قد دفع امام المحكمة بان المحقق قد ترك المخدر المضبوط أينما وأجرى وزنه في غيبته ، فلم تحفل المحكمة بما دفع به من ذلك لتحققها من أن المخدر الذى وقع عليه الضبط هو هو الذى كان محل التهمة ، فتحققها من ذلك يتضمن بذاته الرد على هذا الدفاع .

( ١٩٤٨/٢/٢ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٢٦ ص

( ٤٨٦ )

## مادة ٥٧

لا يجوز فض الاختام الموضوعة طبقا للمادتين ٥٣ و ٥٦ الا بحضور المتهم أو وكيله ومن ضبطت عنده هذه الأشياء أو بعد دعوتهم لذلك .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : اضيفت لتنص على عدم جواز فض الختم الا بحضور المتهم أو صاحب المكان للحرس على الأشياء المضبوطة وعدم امكان تغييرها أو تبديلها .

## مادة ٥٨

كل من يكون قد وصل الى علمه بسبب التفتيش معلومات عن الأشياء والأوراق المضبوطة وانضم بها الى أى شخص غير ذي صلة ، أو انتفع بها بآية طريقة كانت يعاقب بالمقنونات المقررة بالمادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

## مادة ٥٩

اذا كان لمن ضبطت عنده الأوراق مسلحة عاجلة فيها تعطي له صورة عنها مصدق عليها من مأمور الضبط القضائي .

- لا مقابل لها في القانون السابق .



مادة ٦٠

للمورى الضبط القضائى فى حالة قيامهم بواجباتهم أن يستعينوا  
مباشرة بالقوة العسكرية .

- قابل المادة ٢٨ من القانون السابق:-



## الفصل الخامس

في تصرفات النيابة العامة

في التهمة بعد جمع الاستدلالات

### مادة ٦١

إذا رأت النيابة العامة أن لا محل للسعي في الدعوى تقرر بحفظ الأوراق .

— تقابل المادة ١/٤٢ من القانون السابق .

### الإحكام

لا حجية لأمر الحفظ

٧٠٣ - الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الشكوى إداريا الذي لم يسبقه تحقيق قضائي لا يكون ملزما لها ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الادارية ، وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية .

( ١٩٧٢/٣/٥ ) أحكام النقض س ٢٣ ق ٦٣ ص ٢٦٢ ، ٤/٢٩ / ١٩٦٨ س ١٩ ق ٩٣ ، ٤٩٠ ، ١٩٥٩/٦/٢٢ س ١٠ ق ١٤٥ ص ٦٥١ )

٧٠٤ - قرار النيابة بحفظ الدعوى بالنسبة لغير المتهم لا يعنى المحكمة فى شئ ، ولا تلزم الاشارة اليه فى الحكم ، وليس من شأنه أن يؤثر ضرورة فى أقوال شهود الواقعة التي تجرى المحاكمة عنها .

( ١٩٥٧/٣/١٨ ) أحكام النقض س ٨ ق ٧٣ ص ٢٥٧ )

٧٠٥ - ان أمر الحفظ الذي تصدره النيابة لا يمنحها من العود الى الدعوى العمومية الا اذا كان بناء على تحقيق أجرته هي بنفسها او قام به أحد رجال الضبطية القضائية بناء على انتداب منها . واذن فالأمر الصادر



بناء على محضر جمع الاستدلالات فقط . لا يقيد النيابة في شيء ولا يمنحها من الرجوع فيه .  
( ١٩٤١/٦/٢٣ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٨٤ ص ٥٥٢

٧٠٦ - الحفظ الحاصل على أثر تحقیقات إدارية أجراها البوليس في بلاغ ما سواه من تلقاء نفسه أو بعد إحالة الأوراق اليه من النيابة العامة لا يمنع النيابة من رفع الدعوى العمومية إذا أرادت دون حاجة إلى استصدار أمر من النائب العام بإلغاء الحفظ .  
( ١٩٣٦/٦/١٥ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٨٧ ص ٦١٦

### صور لأمر حفظ لم يسبقه تحقيق

٧٠٧ - متى كانت النيابة قد أفهمت الشاكي باتباع الطريق الذي رسمه القانون في شأن ما ادعاه من تزوير وقع في محاضر جلسات قضية ما زالت معروضة على القضاء ثم حفظت الشكوى بعد ذلك وقفا منها عند هذا الحد الذي اقتضت فيه على مسؤول الشاكي وتوجيهه لاتباع مقتضى القانون فيما يتعلق بشكواه . فإن مثل هذا الحفظ ليس إلا إيداعا من النيابة أنها أوقفت سير التحقيق الذي لم تكد تبيده نزولا على حكم القانون ، وهو لا يبلغ في قوته وأثره الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الذي تصدره سلطة التحقيق بعد فحص التهمة وتحقيق موضوعها تحقيقا شاملا يسمح لها بالموازنة بين أدلة الادانة وأدلة البراءة وترجع أن القضية بالحالة التي هي عليها ليست صالحة لأن تقام عنها الدعوى الجنائية ، وهذا الأمر هو وحده الذي فتح له الشارع باب الطعن .

( ١٩٥٨/٥/٢٧ ) أحكام النقض س ٩ ق ١٤٧ ص ٥٧٥ )

٧٠٨ - متى كان الثابت أن وكيل النيابة وإن كان قد ندب ضابط البوليس لتحقيق البلاغ المقدم من المجنى عليه ضد الطاعن إلا أن المجنى عليه امتنع عن إبداء أقواله أمامه فأعاد الضابط الشكوى دون تحقيق فأمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى إداريا ، فإن هذا الأمر الذي لم يسبقه تحقيق إطلاقا لا يكون ملزما لها ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية .

( ١٩٥٦/٣/١٥ ) أحكام النقض س ٧ ق ١٠٢ ص ٣٤٠ )



٧٠٩ - اذا كان وكيل النيابة حين اصدر لمرأ بحفظ الشكوى المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية لم يدون لأمره أسبابا قانونية ولا موضوعية بل اكتفى بالتأشير على المحضر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى الادارية وحفظها وذلك بوصف أن المادة هي نزاع على ملكية سيارة ، وأشار بتفهم الشاكي برفع دعوى مدنية والطنن في عقد البيع بالتزوير اذا شاء ، فمفاد ذلك أن النيابة رأت عدم البت في الشكوى بوصفها سلطة تحقيق ، بل تركت الامر للمدعى بالحقوق المدنية يتولاه بنفسه متى شاء .  
( ١٩٥٥/٢/١ أحكام النقض س ٦ ق ١٦١ ص ٤٨٥ )

٧١٠ - ان أمر الحفظ المانع من العود الى الدعوى العمومية انما هو الذي يسبقه تحقيق تجريره النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبطية القضائية بناء على انتداب منها ، واذن فمتى كان الواقع في الدعوى هو أن وكيل النيابة أمر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى الادارية وكلف أومباشيا من القسم لم يعينه لسؤال شاهد عن معلوماته فقام أومباشي بتنفيذ هذه الاشارة وبعد الاطلاع عليها أمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى اداريا فان هذا الأمر لا يكون ملزما لها بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط ، اذ أن النيابة لم تقم بأي تحقيق في الشكوى قبل حفظها ، كما أن انتدابها لأومباشي لاستيفاء بعض نقط التحقيق لا يعتبر انتدابا لأحد رجال الضبطية القضائية ، لأن الأومباشي ليس منهم .  
( ١٩٥١/٢/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٢٠ ص ٥٨١ )

#### مقارنة بين أمر الحفظ والقرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى

٧١١ - من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة بالحفظ هو اجراء اداري صدر عنها بوصفها السلطة الادارية التي تهيمن على جمع الاستدلالات عملا بالمادة ٦١ اجراءات جنائية وما بعدها ، وهو على هذه الصورة لا يقيدها ويجوز العدول عنه في أي وقت بالنظر الى طبيعته الادارية البحتة ، ولا يقبل تطلما أو استثناءا من جانب المجنى عليه والمدعى بالحق المدني وكل ما لهما هو الالتجاء الى طريق الادعاء المباشر في مواد الجنب والمخالفات دون غيرها اذا توافرت شروطه . وفرق بين هذا الأمر الاداري وبين الأمر القضائي بأن لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها احدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها ، فهو وحده الذي يمنع من رفع الدعوى ، ولهذا اجيز للمدعى بالحق المدني الطعن فيه أمام غرفة المشورة .  
( ١٩٧١/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٤٨ ص ٦٦١ )



٧١٢ - مجرد احالة الأوراق من النيابة العامة الى أحد رجال الضبط القضائي لا يعد انتدابا له لاجراء التحقيق ، اذ أنه يجب لاعتباره كذلك أن ينصب النذب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - فيما عدا استجواب المتهم - لا على تحقيق قضية برمتها • ومن ثم كان المحضر الذي يحضره مأمور الضبط القضائي بناء على هذه الاحالة هو مجرد محضر جمع استدلالات لا محضر تحقيق • فاذا ما قررت النيابة حفظه جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون صدور أمر من النائب العام بالغاء هذا القرار ، اذ أن أمر الحفظ المانع من العود الى اقامة الدعوى الجنائية انما هو الأمر الذي يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها في الحدود المشار اليها •

( ١١/٢٣/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧٠ ص ٨٨٥ )

٧١٣ - من المقرر أن العبرة في تحديد طبيعة الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذي يوصف به ، فاذا صدر أمر النيابة بمجرد الاطلاع على محضر الاستدلال الذي تلقته من مأمور الضبط القضائي دون أن يستدعي الحال اجراء تحقيق بمعرفتها فهو أمر بحفظ الدعوى • أما اذا قامت النيابة بأى اجراء من اجراءات التحقيق فالأمر الصادر يكون قرارا بالآ وجه لاقامة الدعوى ، له بمجرد صدوره حجيته الخاصة ولو جاء فى صيغة أمر بالحفظ الادارى • وعلى المحكمة اذا ما أبدى لها مثل هذا الدفع أن تتحرى حقيقة الواقع فيه وأن تقضى بقبوله أو ترد عليه ردا سائفا •

( ١٢/٢٣/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٧٨ ص ٩٧٢ )

٧١٤ - يشترط حتى يكون نذب مأمور الضبط القضائي صحيحا منتجا أثره أن يكون النذب صريحا منصبا على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق فيما عدا استجواب المتهم ، وألا ينصب على تحقيق قضية برمتها ، الا اذا كان النذب صادرا الى معاون النيابة ، وأن يكون ثابتا بالكتابة وأن يصدر عن صاحب الحق فى اصصداره الى أحد مأموري الضبط القضائي المختصين مكانيا ونوعيا • أما مجرد احالة الأوراق من النيابة الى البوليس فلا يعد انتدابا منها لأحد رجال الضبط القضائي لاجراء التحقيق ، فيكون المحضر الذي يحضره مأمور الضبط القضائي عندئذ محضر جمع استدلالات لا محضر تحقيق ، فاذا حفظته النيابة جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون حاجة الى صدور أمر من النائب العام بالغاء أمر الحفظ •

( ١٩/١٠/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٧٠ ص ٧٩٧ )



٧١٥ - أمر الحفظ المانع من العود الى اقامة الدعوى الجنائية انما هو الامر الذى يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى اعتبار اشارة وكيل النيابة باحالة الشكوى الى البوليس لفحصها بمعرفة أحد رجال الضبط القضائي ندبا للتحقيق واعتبر أمر النيابة بحفظ الشكوى ادرايا بمثابة أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية يمنع من اقامة الدعوى مادام لم يبلغ قانونا وانتهى من ذلك الى القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه .

( ١٩/١٠/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٧٠ ص ٧٩٧ )

٧١٦ - الامر الصادر من النيابة بالحفظ هو اجراء ادارى صدر عنها بوصفها السلطة الادارية التى تهيمن على جميع الاستدالات عملا بالمادة ٦١ اجراءات جنائية وما بعدها ، وهو على هذه الصورة لا يقيد بها ويجوز العدول عنه فى أى وقت بالنظر الى طبيعته الادارية البحتة ، ولا يقبل تظلماً ولا استئنافاً من جانب المجنى عليه والمدعى بالحق المدنى ، وكل ما لهما هو الالتجاء الى طريق الادعاء المباشر فى مواد الجنح والمخالفات دون غيرها ، اذا توافرت له شروطه ، وهذا الامر الادارى يفترق عن الامر القضائي بأن لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها احدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما تقضى به المادة ٢٠٩ اجراءات جنائية ، فهو وحده الذى يمنع من رفع الدعوى ، ولهذا ايجز للمجنى عليه والمدعى بالحق المدنى الطعن فيه أمام غرفة الاتهام .

( ١٩/٣/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٩ ص ٣٦٩ )

٧١٧ - أمر الحفظ الذى يصدر من النيابة ايذاناً منها بأنها لم تجد - بحسب تقريرها - من المحاضر أو التبليغات المقدمة نها أن هناك جريمة وقعت لا يعتبر من اجراءات التحقيق ولا يقطع المدة . أما قرار الحفظ المشار اليه فى المادة ٤٢ تحقيق جنابات فانه لما كان حاصله بعد التحقيق فهو اجراء من اجراءات الدعوى العمومية حدث بعد تحريكها بالتحقيق فيها وهو معتبر قانونا انه هو النتيجة التامة لدور التحقيق . فهو اذن من اجراءاته القاطعة للمدة بخلاف أمر الحفظ الاول فانه من عمل النيابة - لا بصفتها محققة - بل بصفتها رئيسة الضبطية القضائية التى من مأموريته التحرى والاستدلال ، وهو ايذان منها بأنه لا محل لتحريك الدعوى العمومية



بالشروع في تحقيقها ، وما دامت الدعوى العمومية لم تتحرك بهذا الأمر ولا من قبله فلما يخالف المنطق أن يقال أن مثله هو إجراء من إجراءاتها قاطع لمدة سقوطها .

( ١٩٢٢/١/٤ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢١٣ ص

٤١٠

٧١٨ - مجرد احالة الأوراق من النيابة الى البوليس لا يعد ابتداء من النيابة لأحد رجال الضبطية القضائية لإجراء التحقيق . فالتحقيق الذي يجريه البوليس في هذه الصورة لا يعد تحقيقا بالمعنى القانوني ، وإنما هو جمع استدلالات لا يقوم مقام التحقيق المقصود بالمادة ٤٢ تحقيق جنايات .

( ١٩٢٦/٦/١٥ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٨٧ ص

( ٦١٦ )

### مادة ٦٢

إذا أصدرت النيابة العامة أمراً بالحفظ وجب عليها أن تعلنه إلى المجني عليه وإلى المني بالحقوق المدنية ، فإذا توفي أحدهما كان الإعلان لورثته جملة في محل إقامته .

... لا مقابل لها في القانون السابق .

### حكم

#### الفرض من النص

٧١٩ - ما أوجبه المادة ٦٢ إجراءات جنائية من إعلان المجني عليه بأمر الحفظ هو إجراء قصد به إخطاره بما يتم في شكواه ليكون على بينة بالتصرف الحاصل فيها ولم يرتب القانون عليه أي أثر بل لم يقيد به بأجل معين .

( ١٩٥٦/٣/١٩ ) أحكام النقص س ٧ ق ١٠٩ ص ٣٦٩ )

### مادة ٦٣

إذا رأت النيابة العامة في مواد المخالفات والجنح أن الدعوى صالحة لرفضها بناء على الاستدلالات التي جمعت تكلف التهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة .



وللنيابة العامة في مواد الجنح والجنايات أن تطلب ندي قاضي للتحقيق طبقا للمادة ٦٤ من هذا القانون أو أن تتولى هي التحقيق طبقا للمادة ١٩٩ وما بعدها من هذا القانون .

وفيما عدا الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط الجنائية أو جنحة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها .

واستثناء من حكم المادة ٢٣٧ من هذا القانون يجوز للمتهم في الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عقوبات عند رفع الدعوى عليه مباشرة أن ينيب عنه وكلاء لتقديم دفاعه مع علم الاخلال بما للمحكمة من حق في أن تقرر بحضوره شخصيا .

— ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- وبالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩٥٦/٣/٢١ ونشر في ١٩٥٦/٣/٢٥ .
- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١٧ .
- وبالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .
- راجع ما جاء بالفكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .
- راجع ما جاء بالفكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .
- مادة ٦٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :

إذا رأت النيابة العامة في مواد المخالفات والجنح أن الدعوى صالحة لرفعها بناء على الاستدلالات التي جمعت ، تكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة . وللنيابة العامة في مواد الجنح إذا رأت أن هناك محلا لاجراء تحقيق أن تعيل الدعوى الى قاضي التحقيق ، أو أن تتولى هي التحقيق طبقا للمادة ١٩٩ وما بعدها من هذا القانون . وإذا رأت في مواد الجنائيات أن الاستدلالات التي جمعت كافية للسبر في الدعوى ، تحيلها الى قاضي التحقيق .

مادة ٦٣ ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

إذا رأت النيابة العامة في مواد المخالفات والجنح أن الدعوى صالحة لرفعها بناء على الاستدلالات التي جمعت تكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة . وللنيابة العامة في مواد الجنح والجنايات أن تطلب ندي قاضي للتحقيق طبقا للمادة ٦٤ من هذا القانون أو أن تتولى هي التحقيق طبقا للمادة ١٩٩ وما بعدها من هذا القانون .

مادة ٦٣ ممدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ :

لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها . ومع ذلك إذا كانت الدعوى من جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عقوبات ، وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادرا في منازعة إدارية فلا يجوز رفع الدعوى



الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن النائب العام وعليه إن أمر بالتحقيق إن يجريه بنفسه أو يكلف أحد المحامين العامين به .  
مادة ٦٣ مدونة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

إذا رأت النيابة العامة في مواد المخالفات والجناح أن الدعوى صالحة لرسمها بناء على الاستدلالات التي جمعت ، تكليف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة .

وللنيابة العامة في مواد الجناح والجنايات أن تطلب نوب قاض للتحقيق طبقاً للمادة ٦٤ من هذا القانون ، أو أن تتولى هي التحقيق طبقاً للمادة ١٩٩ وما بعدها من هذا القانون .

ولا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط الجنائية أو جنحة وقتت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . ومع ذلك إذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادراً في منازعة إدارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن النائب العام ، وعليه إن أمر بالتحقيق أن يجريه بنفسه أو يكلف أحد المحامين العامين أو أحد رؤساء النيابة العامة به .

المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ :

كان المشروع الأصل لقانون الإجراءات الجنائية الذي أقره مجلس الشيوخ في مسنة ١٩٤٩ يجري على ما استقر عليه التشريع الجنائي الحديث من أن الدعوى الجنائية عمومية يصهر الحق في رفعها في النيابة العامة دون الأفراد ، ولم يكن ذلك المشروع يدخل المدعى بالحق المدني أو الجنى عليه إلا التظلم في أمر الحفظ الصادر من النيابة في شكواه أمام غرفة الاتهام مع ايداع كفالة مالية يحكم بمصادرتها إذا لم تقبل غرفة الاتهام التظلم أو حكمت برفضه . على أن مجلس النواب وقتئذ لم يوافق على حرمان المدعى من حق رفع دعواه مباشرة وعاد مجلس الشيوخ فعدل عن رأيه الأول ووافق على المشروع كما أقره مجلس النواب فصدر القانون مقررًا حق المدعى المدني في رفع دعواه مباشرة إلى المحكمة الجنائية في مواد الجناح والمخالفات دون أي قيد أو شرط .

وقد تبين من التطبيق أن المطلق الحق للمدعى المدني على الوجه السابق قد أدى إلى سوء استعماله ، والواقع الذي تدل عليه الإحصاءات أن كثيراً من المدعين بالحق المدني أسرفوا في رفع الدعاوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية ضد خصومهم لمجرد الكيد لهم والنيل من كرامتهم وفي ذلك ما فيه من الأضرار التي لا تحصى ويزداد الأثر ظهوراً إذا كان الاتهام موجهاً ضد موظف لجريمة وقتت منه أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها إذ يشبه عن أداء أعمال وظيفته على الوجه الأكمل فيؤثر ذلك على حسن سير العمل وتصيب المصلحة العامة بأضرار بليغة هذا إلى أن للموظفين شأنًا خاصاً في قانون العقوبات ، فهو يعنى بفرض واجبات خاصة عليهم ويقرر بالنسبة لهم تارة عقوبات أشد مما يقرره لأفراد التناسل وطوراً يفصمهم بجرائم وعقوبات لا يشتركون فيها مع غيرهم فيجب لقاء ذلك أن يضع القانون لهم حماية خاصة تقيهم كسوء الأفراد لهم ونزعهم الطيبة للشكوى منهم .

وتحقيقاً لهذه الغايات رأى تعديل قانون الإجراءات الجنائية على وجه يسمح للمدعى المدني من رفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقتت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسبب ذلك كما يمنعه من طلب نوب قاض للتحقيق



أو استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى في جريمة من الجرائم المألف ذكرها . على أن منح المدعى المدني من طلب تليق قاضي التحقيق في جريمة من هذه الجرائم يوجب انسحاب هذا المتع على المتهم أيضا تطبيقا للنساق بين أحكام التشريع .

وتقديرا للاعتبارات السابقة رؤى أيضا تعديل القانون على وجه لا يجيز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة رفع الدعوى الجنائية في تلك الجرائم . على أنه إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف لاعتناعه عن تنفيذ حكم صادر في منازعة إدارية فإن الأمر يتطلب مزيدا من التحوط والعناية حرصا على سمعة الإدارة والثقة العامة في خيلهما على تنفيذ الأحكام الصادرة ضدهما ، فرؤى لذلك ألا يكون رفع الدعوى في هذه الحالة أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن من النائب العام ، فإذا رأى إجراء تحقيق في الموضوع تولاه بنفسه أو نسب أحد المحامين العاملين لأجرائه .

ومن ناحية أخرى فإن قانون الإجراءات الجنائية قد فتح أمام المدعى بالحق المدني بابا للظعن أمام غرفة الاتهام في الأمر الذي يصدر من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى بحيث لو قبلت غرفة الاتهام الظعن أمرت برفع الدعوى الجنائية أمام المحكمة المختصة ، فإذا لم تقبله أو قضت برفضه فإن التشريع الرامن يبيع له بعدم ذلك في مواد الجنيح والمخالفات تكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام المحكمة المختصة وهو أمر يفرض بالسلط في الخصومات ويترحم على المحاكم بدعاوى لا غنى فيها ولا خير منها . وقد رؤى لذلك أن يضاف إلى القانون حكم آخر يمنع المدعى بالحق المدني من رفع الدعوى مباشرة في هذه الحالة ، ويستوى في ذلك أن يكون ارتضى الأمر بالأوجه فلم يظعن فيه أو ظعن فيه فأبقت غرفة الاتهام الأمر . هذا إلى أن القانون وقد حرم النائب العام من حق إلغاء الأمر الذي تصدره النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية إذا كان المجنى عليه أو المدعى بالحق المدني قد ظعن فيه أمام غرفة الاتهام فقطعت برفض الظعن فإنه يجب أن يقابل ذلك حرمان المدعى بالحق المدني هو الآخر من رفع دعواه مباشرة أمام المحكمة الجنائية في مثل تلك الحالة أيضا .

وفيسا عدا الأحوال السابقة يبقى للمدعى المدني حقه في رفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة الجنائية إذا كانت موجهة ضد شخص من أفراد الناس أو ضد موظف في جريمة لا تتعلق بتأدية وظيفته أو بسببها .

والى جانب ذلك رؤى أن يتناول هذا المشروع بالتعديل أيضا ما يتعلق بتوجيه الاختصاص بأوجه التصرف في مواد الجنائيات عامة وذلك بإضافة نص في القانون يجعل تكليف المهم بالحضور في الجنائيات أمام غرفة الاتهام من اختصاص رئيس النيابة أو من يقوم مقامه وذلك أخذا بما جرى عليه العمل فضلا بالنيابة وحتى يستقيم ذلك مع ما نص عليه القانون من أن رئيس النيابة أو من يقوم مقامه هو الذي يصدر الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في مواد الجنائيات .

وقد بنى المشروع على هذه القواعد السابقة فتناول بالتعديل المواد ٦٣ و٦٤ و٦٥ و٦٦ و٦٧ و٦٨ و٦٩ من قانون الإجراءات الجنائية .  
المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :



تبسيطاً للإجراءات وتحقيقاً لسرعة الفصل في القضايا وثلاثياً لبض العيوب التشريعية التي أظهرها التطبيق في المسائل دوى إدخال تعديلات على بعض أحكام القانون القائم أصحها ما يلي :

١ - رأى المشروع استناد قضاء الإحالة في دائرة كل محكمة ابتدائية الى مستشار أو أكثر من مستشاري محكمة الاستئناف ( م ١٧٠ ) ورغبة في إسباغ صفة الجديده على هذه المرحلة رأى أن يكون سماع أقوال الخصوم أمام هذا القضاء وجوبياً بعد أن كان جوازياً في ظل القانون القائم ، وأن تسبب أولامره ولو كانت صادرة بالإحالة الى المحكمة المختصة ( م ١٧٣ ) . وقد ورع الاختصاص المسند الى غرفة الاتهام في القانون القائم بين مستشار الإحالة ومحكمة الجبع المستأنفة منقذة في غرفة المشورة ، فاختص الأول بنظر الجنائيات التي تطلب سلطه التحقيق إحالتها الى محكمة الجنائيات والظنون التي ترفع عن الأوامر الصادرة منها بأن لا وجه لإقامة الدعوى في جنابة . واختصت الثانية بنظر باقي المسائل التي أسندتها القانون الحال الى غرفة الاتهام . أما حيث ينبغي مستشار لتحقيق جنابة أو جنحة فقد رأى أن يجمع في يده اختصاص كل من مستشار الإحالة ومحكمة الجبع المستأنفة منقذة في غرفة المشورة حتى لا يسلط قضاء أدنى على قضاء أعلى أو أن يحال التحقيق من المستشار المنسوب لإجرائه الى مستشار آخر للتصرف فيه ( م ١٧٠ ) .

وفد خول مستشار الإحالة عند اتصاله بالدعوى لاحتلتها الى محكمة الجنائيات أو للفصل فيها كجهة طعن - الحق في أن يجري بنفسه تحقيقاً تكميلياً أو أن ينسب لإجرائه القاضي الذي تولى تحقيق الدعوى أو النيابة العامة ( م ١٧٥ ) . كما خول الحق في أن يكلف الواقعة المروضة عليه في أمر الإحالة الذي يصدره التكييف الذي يراه مطابقاً للقانون . وأن يضيف الظروف المشددة التي تثبت له . واشترط لكي يدخل في الدعوى وقائع أخرى أو متهمين آخرين أن يكون التحقيق الذي أجراه أو أجرته سلطة التحقيق قد تناول هذه الوقائع والا يكون قد صدر بشأن هذه الوقائع أو أولئك المتهمين أمر أو حكم حاز قوة الشيء المقضي ( م ١٧٩ ) .

وقد ألغى نظام تجنب الجنائيات كنتيجة لاستحداث نظام المستشار الفرد الذي سيشار اليه فيما بعد . وترتب على هذه الأوضاع المستحدثة إعادة صياغة بعض النصوص والفناء بعضها وإدخال تعديلات بال حذف أو الإضافة على البعض الآخر على الوجه الموضح بالمشروع وفق ما اقتضاه منطق التعديل .

٢ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من القانون القائم على أنه :  
« لا يجوز لعير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقتت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . ومع ذلك اذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عقوبات وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادراً في منازعة إدارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن النائب العام ، وعليه أن أمر بالتحقيق بأن يجريه بنفسه أو يكلف أحد المحامين العاملين به » .

وقد رأى تبسيطاً للإجراءات ومراعاة لاتساع نطاق القطاع العام اثر القوانين الاشتراكية



الآخيرة - تعديل الفقرة سائلة الذكر بقصر الاذن برفع الدعوى الجنائية على حالات الجنابات والجنح دون المخالفات لعدم أهميتها ، كما أدخل تعديل آخر عليها أجاز بمقتضاه للنائب العام اذا ما رأى اجراء التحقيق في الموضوع المشار اليه بها ان ينتب لذلك أحد رؤسائه النيابة العامة .

٣ - رؤى حذف الفقرة الواردة بنص المادة ١٤٦ التي تقضى بتخصيص جزء من الكفالة للوفاء بالمصاريف التي دفعها مجبلا المدعى بالحقوق المدنية ، لأن الافراج عن المتهم غير ملحق على استطلاع رأى المدعى بالحقوق المدنية ، ولأن الكفالة هي حيس القروة في مقابل حيس الشخص في حين أن المصاريف المذكورة لا تنفذ بطريق الاكراه اليدين مما لا يلتقي معه أن يطلق الافراج عن المتهم على الوفاء بها . كما استحدثت فقرة أخيرة بهذه المادة تناولت حكم تقدير الكفالة بنير تخصيص .

٤ - رؤى المشروع أنه لا محل لما ورد في المادة ١٥٨ من استثناء الجنابات التي نصت عليها من اختصاص مستشار الاحالة لأن محل ذلك قانون خاص كما كان امرها من قبل طبقا لما يراه المشرع بحسب الظروف والأزمنة - أما قانون الاجراءات فانما يتناول القواعد العامة ذات الصلة المستقرة ولهذا نص المشروع على إلغاء المادة ٢٠٨ مكررا وعلى ادخال تعديل على المادة ٢١٤ بما يحقق هذا الاتجاه .

٥ - أوجب المشروع أن تشتمل الأوامر التي تصدرها سلطة التحقيق بأن لا وجه لاقامة الدعوى على الأسباب التي بنيت عليها وذلك توفيراً للضمانات كما أوجب اعلان هذه الأوامر للمدعى بالحقوق المدنية أو لورثته جملة في محل اقامته حسب الأحوال .

٦ - اقتصر حق النيابة العامة في استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بالافراج المؤقت عن المتهم المحبوس احتياطيا على الجنابات وحدها لأهميتها مع تحويل النيابة العامة هذا الحق ايضا بالنسبة للأوامر المائلة الصادرة من القاضي الجزئي . ( م ١٦٤ ، ٢٠٥ ) .

٧ - رؤى توحيد ميعاد استئناف أوامر قاضي التحقيق فأصبح عشرة أيام بالنسبة لجميع الخصوم بما في ذلك النائب العام فيما عدا استئناف الأمر الصادر بالافراج عن المتهم المحبوس احتياطيا في جنابة فقد أصبح اربعا وعشرين ساعة حتى لا يتصلب تنفيذ أمر الافراج مدة طويلة بنير مبرر ( م ١٦٦ ) . كما رؤى وجوب الفصل في الاستئناف في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ التقرير به والا تمين تنفيذ الأمر الصادر من القاضي الجزئي بالافراج فورا ( م ١٦٨ ) .

٨ - أتيح الطعن بطريق النقض في الأوامر التي يصدرها مستشار الاحالة ومحكمة الجنتح المستأنفة متعمدة في غرفة المشورة للخطأ في القانون والبطلان مما توحيدا لتفسير عبارة « مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه وتأويله » في مناسي التشريع المختلفة ( م ١٩٥ ) . وقد عني المشرع كذلك بتحديد ميعاد مريان ميعاد الطعن ( م ١٩٥ ) .

٩ - تحقيقا لتناسق التشريع أعيدت صياغة المادة ٢٠٦ بحيث اشتملت على الأحكام المتعلقة بقيام النيابة العامة بتفتيش غير المتهم ومنزل غير منزله ، وشطب الرسائل بجميع أنواعها وما يقتضيه هذا الضبط من تفتيشها بالاطلاع عليها والتصرف فيها - مع استحداث حكم جديد يتعلق بمرافعة المحادثات اللاسلكية وهو ما اقتضى أيضا تعديل صياغة المادة ٩٥ الواردة في باب قاضي التحقيق .



١٠ - توجب الفقرة الأولى من المادة ٢٢٣ من القانون القائم وقف الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . وقد روى جيل حق المحكمة في وقف الدعوى الجنائية جزائيا في هذه الحالة بعد توجيه جهات القضاء .

١١ - استتبع الأخذ بنظام المستشار الفرد تعديل المادة ٣١٢ في فقرتها الأولى كما تناول التعديل فقرتها الثانية التي تقرر بطلان الحكم إذا ضي ثلاثون يوما دون حسمه التوقيع عليه بحيث لا يلحق البطلان الحكم القاضي ببرائة المتهم حتى لا يفسد بسبب لا دخل له فيه .

١٢ - نص المادة ٣٤٢ من القانون القائم على أنه :

« إذا صدر أمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى أو حكم ببرائة المتهم وكان ذلك بسبب علة في عقله ، تأمر الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم ، إذا كانت الواقعة جسيمة أو جنته عقوبتها العيس بجيز المتهم في أحد المحال المدة للأمراض العقلية إلى أن تأمر الجهات المختصة بإخلاء سبيله » .

وقد روى تقريراً للضمانات اللازمة في هذا الشأن تعديل هذا النص بما يجعل إخلاء سبيل المتهم من اختصاص الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم وذلك بعد الاطلاع على تقرير مدير المحل وسماع أقوال النيابة العامة وإجراء اللازم لتثبت من أن المتهم قد عاد إلى رشده .

١٣ - تبسيط الإجراءات وتوصلا إلى محاكمة سريعة عدلت المادة ٣٦٦ صديلا ونص بان تشكل محكمة الجنائيات من مستشار فرد عند الفصل في الجنائيات المنصوص عليها في المادتين ٥١ ، ٢٤٠ من قانون المقويات وفي القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقسوات المدة له . وهذا ان شأنه ان ييسر على المحكمة المشككة من ثلاثة مستشارين التفرغ لنظر ما يمرض عليها من الجنائيات الأخرى مما تقتضي به حلة الإبقاء على نظام تجنيح الجنائيات . وقد روى ضمنا لحسن سير القضاء أن يكون المستشار الفرد من بين رؤساء الدوائر حتى تتوافر لديه الخبرة الثمينة وجميع عناصر التقدير ، وأن يكون الحد الأقصى لقوة المجن أو الأشغال الشاقة التي يجوز له الحكم بها خمس سنين . فإذا رأى أن ظروف الجنائية تستوجب الحكم بما يجاوز ذلك أو أنها ليست من الجنائيات التي يختص بنظرها أو مرتبطة ارتباطا غير قابل للتجزئة بجنائية ليست من اختصاصها إحالها إلى محكمة الجنائيات المشككة من ثلاثة مستشارين التي يتعين عليها في هذه الأحوال أن يفصل فيها وتكون لها كامل الحرية في تقدير العقوبة في حدود القانون . ومن ناحية أخرى نص المشروع على أنه إذا تبين لمحكمة الجنائيات المشككة من ثلاثة مستشارين أن الواقعة المعالة إليها من سلطة التحقيق كما هي مبنية في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة جناية من الجنائيات التي يختص المستشار الفرد بنظرها جاز لها أن تحيلها إليه أو أن تفصل فيها . ويتبع المستشار الفرد في نظر الدعاوى المعالة إليه الأحكام والأوضاع المقررة أمام محاكم الجنائيات ويكون له ما لرئيس محكمة الجنائيات من سلطة في ذلك .

١٤ - عدلت المادة ٢٧٨ بحيث يكون تحديد الدور الذي تنظر فيه القضية أمام محكمة الجنائيات من حق رئيس محكمة الاستئناف وحده لأنه أكثرى بحالة العمل في المحكمة وأقدر من سواه على حسن توزيع القضايا على دوائر المحكمة المختلفة وأدوارها المتعددة وحتى يتوحد بذلك



موزان التوزيع بالنسبة للمضايي نوعا وكما - وقد أضيفت فقرة جديدة الى هذه السادة توجب ان يكون التأجيل ليوم ضمن سواء في ذات المورد أو في دور بديل \*

١٥ - نظرا لجسامة الجزاء في عقوبة الاعدام رؤى النص على وجوب الانجماع في حالة الحكم بها ( م ٢٨١ ) \*

١٦ - عدلت المادة ٤٠٢. تعديلا من شأنه اطلاق حق الاستئناف في الجنب تحقيقا للعدالة ، ولما كان يترتب على نهائية بعض الأحكام الصادرة بالفراغة من آثار خطيرة تمس كيان الشخص وشرفه بما يؤثر أحيانا على مستقبله ، فضلا عن أن اطلاق حق الاستئناف في الجنب من شأنه أن يقلل من حالات المباشرة في الأحكام المحسورية اعتبارا في بعض صورها .  
لما بالنسبة الى المخالفات فقد بقي الوضع على ما هو عليه إذ لا تترتب مثل هذه الآثار على الأحكام التي تصدر فيها \*

١٧ - منعا من إساءة استعمال حق الاستئناف عدلت الفقرة الأخيرة من المادة ٤١٧ بما يجيز للمحكمة الحكم على المستأنف - عدا النيابة العامة - بفراغة لا تتجاوز خمسة جنهيات اذا خسر استئنافه لسبب يتعلق بالشكل أو الموضوع \*

١٨ - عدلت صياغة الفقرة الأخيرة من المادة ٤٤٣ تعديلا من مقتضاء الإشارة صراحة الى عدم جواز الطعن بأي وجه في القرار الذي يصدره النائب العام في طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة المنصوص عليها في المادة ٤٤١ ، وذلك تقنيا لما قضت به محكمة النقض في هذا الشأن .  
وقد تضمن المشروع مادة تعالج الأحكام الرقعية والانتقالية \*

## الأحكام

### رفع الدعوى

٧٢ - لا يوجب القانون في مواد الجنب والمخالفات أن يسبق رفع الدعوى أى تحقيق ابتدائي فهو ليس بشرط لازم لصحة المحاكمة الا في مواد الجنائيات ، كما أن الأصل في المحاكمات الجنائية أن يحصل التحقيق فيها أمام المحكمة \*

( ١٩٧١/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ٧٢ ص ٣١٤ )

٧٢١ - ان عدم سؤال المتهم في التحقيق لا يترتب عليه بطلان الاجراءات ، إذ لا مانع في القانون يمنع من رفع الدعوى الصومية بدون استجواب المتهم ، بل يجوز رفعها في مواد الجنب والمخالفات مباشرة بدون تحقيق ما \*

( ١٩٤٤/١٠/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٧٤ ص



٧٢٢ - ان عدم سؤال المتهم سواء في تحقيق البوليس أو النيابة في مواد الجنب والمخالفات لا يوجب اجراءات المحاكمة ، لان التحقيق الابتدائي ليس شرطا لازما لصحة المحاكمة الا في مواد الجنايات .  
( ١٩٣٩/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٩٦ ص ٥٥٧ )

٧٢٣ - لا يشترط قانونا لاحالة قضايا الجنب الى المحاكم المختصة بنظرها ان تكون النيابة العامة قد اجرت تحقيقا فيها ، فتصح احوالها ببناء على تحقيقات البوليس اذا رأت النيابة كفايتها .  
( ١٩٣٧/١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٥ ص ٣٢ )

#### نطاق الاستثناء

٧٢٤ - ان المادة ٣/٦٣ اجراءات جنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية الا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة الا بالنسبة الى الموظفين أو المستخدمين العامين دون غيرهم لما يرتكبه من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .  
( ١٩٧٦/٢/٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٣٠ ص ١٥٢ )

٧٢٥ - ان المؤسسات العامة هي مرافق عامة يديرها أحد اشخاص القانون العام ويعد العاملون فيها من الموظفين أو المستخدمين العامين ومن ثم تشملهم الحماية الخاصة التي جرى بها نص المادة ٣/٦٣ اجراءات جنائية .  
( ١٩٧٠/٦/٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٠١ ص ٨٥٥ )

٧٢٦ - الموظف العام هو الذي يهد اليه بمصل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد اشخاص القانون العام الأخرى عن طريق شغله منصبا في التنظيم الإداري لذلك المرفق . وهو الذي يجري في شأن القيد الذي قيد بيه المشرع رفع الدعوى الجنائية في المادة ٣/٦٣ اجراءات جنائية المضافة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ المدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

( ١٩٦٦/٢/١٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٧ ص ١٥٢ )

٧٢٧ - من المقرر أن ما تسبغه المادة ٣/٦٣ اجراءات جنائية من حماية خاصة على الموظف العام بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية ضده لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها الا من النائب العام أو المحامي العام



أو رئيس النيابة العامة ينطبق على العاملين بشركات القطاع العام و  
( ١٩٧٣/١٢/١٠ ) أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٦ ص ١٢١٣ .

٧٢٨ - الموظفون والمستخدمون في الشركات المؤممة لا يعتبرون في حكم الموظفين أو المستخدمين العموميين في نطاق الحصانة المقررة بالمادة ٣/٦٣ اجراءات ، وقضاء الحكم المطعون فيه بانعطاف تلك الحماية عليهم بتأييده لحكم محكمة أزل درجة القاضي بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذي صفة خطأ في تطبيق القانون .

( ١٩٧٢/١٢/١٧ ) أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠٩ ص ١٣٧٤ .  
( ١٩٧٠/١٢/٧ ) ٢١ ق ٢٨٧ ص ١١٨٢ )

٧٢٩ - العاملون بالشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت يعتبرون في حكم الموظفين أو المستخدمين العاملين في مجال تطبيق نصوص جريمتي الرشوة والاختلاس فحسب دون سواء ، فلا تجاوزه الى مجال تطبيق المادة ٣/٦٣ اجراءات .  
( ١٩٦٦/٤/٢٦ ) أحكام النقض س ١٧ ق ٩٥ ص ٥٣٠ )

٧٣٠ - القول بأن حكم المادة ٦٣ اجراءات جنائية لا ينصرف الى جرائم الاهمال مردود بأمرين ، الأول وهو عمومية نص المادة ، ذلك بأنه متى أفصح القانون عن مراد الشارع فإنه لا محل لتخصيص ليس له من صراحة النص ما يحمله . والأمر الثاني مستفاد من حكمة النص وهو تقرير حماية خاصة للموظفين حفاظا على حسن أدائهم أعمال وظيفتهم على الوجه الأكمل ومراعاة لحسن سير العمل ودفع الضرر عن المصلحة العامة مما لا يسوغ معها قصر الحماية على مرتكبي الجرائم العمدية وانحسارها عن يقارفها بأعمال .

( ١٩٦٦/٢/١٥ ) أحكام النقض س ١٧ ق ٢٧ ص ١٥٢ )

### صور لا تخالف فيها للنص

٧٣١ - صدور اذن النائب العام أو المحامي أو رئيس النيابة برفع الدعوى الجنائية ضد موظف عام طبقا للمادة ٣/٦٣ اجراءات ، ثم مباشرة وكيل النيابة المختص - بعد صدور ذلك الاذن - اجراءات تقديم القضية الى المحكمة وتكليف التهم بالحضور لا تثريب عليه .

( ١٩٧١/٦/١٣ ) أحكام النقض س ٢٢ ق ١١٤ ص ٤٦٧ )



٧٣٢ - من المقرر أنه إذا أذن من له حق الإذن بإقامة الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام فلا تثريب على وكيل النيابة المختص أن هو أمر بعد ذلك بتحديد جلسة المحكمة التي يطرح أمامها النزاع ، إذ أن رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لا يشترط فيه أن يباشره النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه بل يكفي أن يكلف بذلك أحد أعوانه بأن يأذن له برفع الدعوى .  
( ١٩٦٦/٢/١٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٦٢ ص ٣١٧ ،  
١٩٦٥/٤/١٩ س ١٦ ق ٧٥ ص ٣٦٨ )

### صورة مخالفة للنص

٧٣٣ - إقامة الدعوى الجنائية على موظف عام في جنحة وقعت أثناء تادية وظيفته أو بسببها من وكيل نيابة أمر غير جائز قانونا وفقا لما جرى به نص المادة ٦٣ إجراءات .  
( ١٩٧٧/٦/٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤٨ ص ٧٠٦ )

### الر مخالفة النص

٧٣٤ - من المقرر أنه إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضي به المادتان ٦٣ و ٢٣٢ إجراءات جنائية فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فإن هي فعلت كان حكمها وما بني عليه من إجراءات معدوم الأثر ولا تملك المحكمة الاستثنائية عند رفع الأمر إليها أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه بل يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء ببطلان الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى ، باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن تتوافر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها وبطلان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ، فيجوز إبداءه في أي مرحلة من مراحل الدعوى ، بل يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ومن ثم فإن توجيه التهمة من ممثل النيابة العامة للمطعون ضده الأول في الجلسة أمام محكمة أول درجة وعدم اعتراضه على ذلك لا يصحح الإجراءات لأن الدعوى قد سعى بها إلى ساحة المحكمة أصلا بغير الطريق القانوني . ولا يشفع في ذلك إشارة رئيس النيابة اللاحقة برفع الدعوى لأن هذه الإجازة اللاحقة لا تصحح الإجراءات السابقة الباطلة .



(١٩٧٧/٢/٦) أحكام النقض س ٢٨ ق ٤٠ ص ١٨٤ /١/٧  
١٩٧٣ س ٢٤ ق ٩ ص ٣٦ ، ١٩٧٢/٢/١٣ س ٢٣ ق ٨٥ ص ٣٨٤ ،  
١٩٧٠/٦/٨ س ٢١ ق ٢٠١ ص ٨٥٥ ، ١٩٦٦/٢/١٥ س ١٧ ق ٢٧ ص  
١٢٥ ، ١٩٦٥/٣/١ س ١٦ ق ٣٩ ص ١٧٩ )

٧٣٥ - ان ما أثاره الطاعن من اقامة الدعوى الجنائية عليه ممن  
لا يملك رفعها قانونا وفق المادة ٦٣ اجراءات جنائية ، انما هو سبب  
متعلق بالنظام العام يسوغ ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض ولو بعد  
مضى الأجل المضروب لايداع أسباب الطعن بشرط ألا يتطلب تحقيقا  
موضوعيا .  
( ١٩٧٦/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٢٥ ص ١٠٠٤ )

٧٣٦ - اذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم بغير الطريق  
القانوني وفقا لنص المادة ٣/٦٣ اجراءات جنائية ، فان ذلك يستتبع الحكم  
بعدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية ، لما  
هو مقرر من أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي دعوى  
تابعة للدعوى الجنائية .  
( ١٩٦٢/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٣ ق ١٦٥ ص ٦٦٤ )



# الباب الثالث

في التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق

## الفصل الأول

في تعيين قاضي التحقيق

### مادة ٦٤

إذا رأت النيابة العامة في مواد الجنايات والجنح أن تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي تحقيق أكثر ملاءمة بالنظر إلى ظروفها الخاصة جاز لها في أية حالة كانت عليها الدعوى أن تغاير رئيس المحكمة الابتدائية وهو يندب أحد قضاة المحكمة مباشرة هذا التحقيق .

ويجوز للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية ، إذا لم تكن الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه النسبة تادية وظيفته أو بسببها ، أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية إصدار قرار بهذا الندب . ويصدر رئيس المحكمة هذا القرار إذا تحققت الأسباب المبينة بالفقرة السابقة ، بعد سماع أقوال النيابة العامة ويكون قراره غير قابل للطعن . وتستمر النيابة الصامة في التحقيق حتى يباشره القاضي المنسوب في حالة صدور قرار بذلك .

— ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- وبالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩٥٦/٣/٢١ ونشر في ١٩٥٦/٣/٢٥ .
  - وبالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩٥٧/٥/١٩ ونشر في ١٩٥٧/٥/١٩ .
- ( أليت الفقرة الأخيرة )

- راجع المذكرة الإيضاحية لمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .
  - راجع المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ تحت المادة ٦٣ .
- المادة ٦٤ ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :
- يندب في كل محكمة ابتدائية وجزئية المدد الكافي من قضاة التحقيق .



- ويكون نائب قضاة التحقيق وتقسيم العمل بينهم بقرار من الجمعية العامة .
- ويعين اختصاص قاضي التحقيق طبقاً للمادة ٢١٧ .
- المادة ٦٤ مددلة بلا رسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

إذا رأت النيابة العامة في مواد الجنايات والجنع أن تحقيق الدعوى بمعونة قاضي تحقيق أكثر ملاءمة بالنظر الى ظروفها الخاصة جاز لها في أية حالة كانت عليها الدعوى أن تخاسب رئيس المحكمة الابتدائية وهو يتنب أحد قضاة المحكمة لمباشرة هذا التحقيق .

ويجوز للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية إصدار قرار بهذا التنب . ويصدر رئيس المحكمة هذا القرار إذا تحققت الأسباب المبينة بالفقرة السابقة بعد سماع أقوال النيابة العامة ويكون قراره غير قابل للطعن . وتستمر النيابة العامة في التحقيق حتى يباشره القاضي المنسوب في حالة صدور قرار بذلك .

ولا يكون التحقيق في جرائم التفالس أو الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر الا بمعونة قاض يتنبه رئيس المحكمة لمباشرة .

مادة ٦٤ مددلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ :

إذا رأت النيابة العامة في مواد الجنايات والجنع أن تحقيق الدعوى بمعونة قاضي تحقيق أكثر ملاءمة بالنظر الى ظروفها الخاصة ، جاز لها في أية حالة كانت عليها الدعوى أن تخاسب رئيس المحكمة الابتدائية وهو يتنب أحد قضاة المحكمة لمباشرة هذا التحقيق .

ويجوز للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية إصدار قرار بهذا التنب ، ويصدر رئيس المحكمة هذا القرار إذا تحققت الأسباب المبينة بالفقرة السابقة بعد سماع أقوال النيابة العامة ، ويكون قراره غير قابل للطعن ، وتستمر النيابة العامة في التحقيق حتى يباشره القاضي المنسوب في حالة صدور قرار بذلك :

ولا يكون التحقيق في جرائم التفالس أو الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر الا بمعونة قاض يتنبه رئيس المحكمة لمباشرة .

المذكورة لإيضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ :

وضع القانون رقم ١٥٠ بشأن الإجراءات الجنائية لفي بصفة خاصة بالنظم والأحكام التي ترمي الى تبسيط الإجراءات في المواد الجنائية لينال الجاني جزاءه الحق في أقرب وقت وبدون اخلال بالتضامات الجوهرية التي تمكن البريء من إثبات براءته ، بيد أن المصانون المذكور اد وضع موضع التنفيذ قد أسفرت بعض قواعده عن القصور دون الغاية من سنه . مما حدا بالشارع الى تعديله مرة بعد أخرى سدا لوجوه النقص فيه ، علل ان الخطأ التي خطأها في ذلك السبيل كانت دائماً بقدر ما قصته ضرورات العمل . وقد استجد بعد ذلك ومع استمرار التطبيق ما يستوجب تطور أحكام القانون المذكور نحو بلوغ مقاصده ، فرؤى تعديل الأحكام التالية فيه .

( أ ) من المفهوم أن نص قانون العقوبات على عدم العقاب على القذف في حق الموظف العام أو ذي الصفة النيابة العامة أو المكلف بخدمة عامة مبناه أن الشارح قد افترض في القاذف التاكيد بالدليل من صحة ما يرمى به وأن أدلته جاهزة لديه قبيل النشر والا كان القذف مجازفة يعتمد مبركها على ما يتصيده من أدلة ، لذلك يجب التدخل بالزامه بتقصيده



هذه الأدلة دون مطلق أو تأخير وحتى لا تبقى أعداد الناس معلقة مدة قد تطول فيتأذون بهذا التطبيق أبلغ الإذى ، وأنه وإن كانت المصلحة العامة قد أباحت الطعن على الموقوفين وغيرهم من ذوى الصعات العامة ، فإن هذه المصلحة بمنها تقضى بحمايتهم من التفتريات التى تسبب لهم نكالا بأشخاصهم فصعب الصالح العام من ورائهم بأفدح الأضرار ، فرؤى لذلك إضافة حكم جديد الى المادة ١٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية يوجب على المتهم بارتكاب جريمة قذف بطريق النشر فى إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات أن يقدم عند أول استجواب له ، وعلى الأكثر فى خمسة الأيام الأولى بيسان الأدلة على وقائع القذف والا سقط حقه فى اثباتها بعد ذلك ، على أن هذا الإيجاب لا يتجاوز مطالبته بتقديم صور الأوراق التى يستند إليها وأسماء الشهود الذين يعتمد على شهادتهم وما يستشهدهم عليه .

وعنى عن البيان أن إيراد هذا الحكم فى المادة ١٢٢ بسبب التحقيق بمعرفة قاضى التحقيق ينصرف أيضا بطريق اللزوم على التحقيق بمعرفة النيابة العامة أعمالا للمادة ١٩٩ التى سحبت الأحكام المقررة لقاضى التحقيق على إجراءات التحقيق بمعرفة النيابة فيما لم يرد فيه نص خاص بها - أما حيث ترفع الدعوى دون استجواب المتهم أو يرفضها المدعى بالحق فلهذه مباشرة فى الأحوال التى يجوز فيها ذلك فيكون على المتهم اعلان البيانات المقدمة فى مدة خمسة الأيام التالية لاعلان التكليف بالحضور .

ولضمان سرعة الفصل فى هذا النوع من القضايا دون تسويف رؤى النص أيضا على أنه لا يجوز للمحكمة تأجيل نظر الدعوى أكثر من مرة واحدة ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوما وعلى أن يكون اللطق بالحكم مشفوعا بأسبابه .

وقد سبق التشريع العرسى الى تقرير أحكام مماثلة فى إجراءات تلك القضايا فقانون الصحافة الصادر فى ٢٨ يوليو سنة ١٨٨١ والمعدل فى سنة ١٩٤٦ ينص فى المادة ٥٥ على إلزام المتهم باعلان أدلته فى ميعاد معين من تاريخ تكليفه بالحضور والا سقط حقه فى الإثبات ، وينص فى المادة ٥٧ على وجوب الفصل فى الدعوى فى مدى شهر واحد .

( ثانيا ) يشمل قانون العقوبات فى الكتاب الثانى السباب الأول خاصا بالجرائم المضرة بالحكومة من جهة الخلاج والباب الثانى خاصا بالجرائم المضرة بالحكومة من جهة الماخسل والباب الثانى مكررا خاصا بالمفرقات والباب الثالث خاصا بالرشوة والباب الرابع باختلاس الأموال الأميرية والفسد ، وتتمثل فيها بصفة أساسية أعظم الجرائم أنرا على المصلحة العامة واشدها خطرا على الأمن العام . وقد لوحظ من وقت بعيد أن الكثير من أحكامها الموضوعية لم تعد تحقق الغرض المقصود من الضرب بشدة على أيدي المائبين ولذلك عالج المشرع بعض أبوابها علاجا شاملا واقتصر فى بعضها الآخر على سده وجوه التخلف أو القصور فى أحكامها - على أن هذا العلاج أيا كان مداه فى تفليط العقاب لن يؤتى آثاره المرجوة فى الزجر ما لم توجد إجراءات مبسطة تكفل الفصل فى القضايا فى أقل وقت ممكن . ورؤى لذلك مراعاة مصالح الجماعة ومسالخ المتهم نفسه اختصار بعض الإجراءات المقررة عند تحقق أنواع هذه الجرائم دون المساس بالضمانات الأساسية فيها بذلك للتمهين محاكمة سريعة عادلة . ومن ثم رؤى إضافة مادة جديدة الى قانون الإجراءات الجنائية برقم ٢٠٨ مكررا تنص على أن للنيابة العامة فى تحقيق الجرائم المذكورة جميع السلطات المخولة لها ولقاضى التحقيق غرفة الاتهام ولا تنقيد فى ذلك بالقيود المنصوص عليها فى المواد ٥١ و٥٢ و٥٣ و٥٤ و٥٥ و٥٧ و٨٢ و٨٤ و٩١ و٩٢ و٩٧ و١٤٢ و١٤٣ ، على ألا يكون حقا فى حبس المتهمين مطلقا بل يجوز التظلم



منه الى رئيس المحكمة المختصة بعد ثلاثين يوما ويتجدد الحق في التظلم بعد ثلاثين يوما من تاريخ آخر قرار . كما يكون للمحكمة المختصة أثناء نظر الدعوى أن تفرج عن المتهم .

واتمما للغاثة المرجوة من ذلك رؤى أيضا تعديل المادة ٢١٤ بالنص على أنه اذا كانت الجنائية من الجنائيات المشار اليها في الأبواب المتقدم ذكرها رقت النيابة العامة الدعوى عنها وعما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى الى محكمة الجنائيات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها مباشرة ، وبسط هذا الحكم أيضا على الجنائيات المنصوص عليها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني وفي قانون الأسلحة والقتل . وقد اقتضى ذلك تعديل المادة ١٥٨ على وجه مماثل لتعديل المادة ٢١٤ ليسرى على قاضي التحقيق ما يسرى على النيابة العامة ترحيدا لطريقة رفع الدعوى في الجنائيات المذكورة أيا كانت الجهة التي تبأثر التحقيق فيها . كما عدلت الفقرة الأولى من المادة ١٥٩ ليشمل نطاقها واجب قاضي التحقيق في الفصل في حبس المتهم احتياطيا أو الإفراج عنه في الأمر الذي يصدره بالتصرف في الدعوى ، وسواء كان ذلك بالإحالة الى المحكمة الجزئية أو غرفة الاتهام أو محكمة الجنائيات .

( ثالثا ) وتبسيط اجراءات التحقيق ورفع الدعوى في الجرائم المتقدم ذكرها يدعو اليه النظر في تبسيط الاجراءات في المراحل التالية التي تمر بها الدعوى . وقد لوحظ في ذلك أن القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥١ بشأن الاجراءات في القضايا الصحفية قد اوجب الحكم على وجه السرعة في القضايا الخاصة بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف والمنصوص عليها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني ، وبالمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات ، كما اوجب نظر القضية في طرف أسبوعين من إحالتها على المحكمة المختصة . ولما لهذه الأحكام من صفة إجرائية بحتة فقد رؤى نقلها الى موضعها بقانون الاجراءات الجنائية بإضافة مادة جديدة برقم ٢٧٦ مكررا ، على أن تسرى على سائر الجرائم الأخرى المشار اليها فيما تقدم وعلى القضايا الخاصة بالجرائم التي تقع من الأحداث حتى لا يظل أمرهم معلقا أمام القضاء أمدا طويلا .

ورؤى كذلك اختزال مواعيد التكليف بالحضور في أنواع هذه القضايا السابقة الى الحد المناسب لأهميتها وخطورها .

ومرد هذا الحكم الى أنه من الأصول المقررة أن المحاكمات الجنائية يجب أن تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة . على أن وقائع الحال قد دلت على أن إطلاق هذا الحكم على وجهه السابق كان من شأنه إعاقة الفصل في كثير من القضايا دون موجب كما لو كانت أقوال الشاهد أو الشهود مسلما بها من الخصوم في الدعوى منتفيا الجدوى من تحميم حضورهم لترديدها . ولما كان المتهم هو صاحب المصلحة الأولى في اجراء التحقيق في مواجهته في الجلسة فقد رؤى أن يباح للمحكمة الاكتفاء بتلاوة أقوال الشاهد الغائب كلفا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا . بتصرف المتهم أو المدافع بما يدل عليه .

( خامسا ) وبالنظر الى ما حققه نظام الأوامر الجنائية من رفع أعباء القضايا قليلة الأهمية عن الحاكم لتفرغ لمواجهة القضايا التي تستلزم مجهودا في المحاكمة فقد رؤى استزادة من هذه النتائج المحسنة الأثر تعديل المادة ٣٢٥ مكررا على وجه يتيح لوكيل النائب العام إصدار الأمر الجنائي في الجنب التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل وفي الحدود المبينة في النص المقترح .



( مصادرا ) ولما كانت الأحكام المتصورة بقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥١ الخاص بالأجراءات فى الجرائم الصحفية قد نقلت بهذا المشروع على ما تقسم الى مكانها فى قانون الاجراءات الجنائية فقد نص على إلغاء ذلك القانون .

ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ من قانون الاجراءات قد جعلت الاختصاص فى تحقيق جرائم التفالس والجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر لقاضى التحقيق وحده لما تحتاجه من تحقيقات مطولة أو دقيقة الا أنه قد روى إلغاء هذه الفقرة والاكتفاء فى خصوص الجرائم المذكورة بالأصل الملم المقرر بالمادة ٦٤. فقرة أول ، وهو يتيح للنياية فى مواد الجناسيات والجنح أن تطلب ندي قضى لتحقيقها اذا واث أن ذلك أكثر ملاءمة لظروفها .

## مادة ٦٥

**لوزير العدل أن يطلب من محكمة الاستئناف ندي مستشار لتحقيق جريمة معينة أو جرائم من نوع معين ، ويكون النسب بقرار من الجمعية العامة . وفى هذه الحالة يكون المستشار المنوب هو المختص دون غيره بأجراء التحقيق من وقت مباشرته للعمل .**  
- لا مقابل لها فى القانون السابق .

## مادة ٦٦

- الميث بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٢/٢٥/١٩٥٢ ، ونشر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ .  
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

مادة ٦٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :  
فى حالة غياب قاضى التحقيق أو مرضه أو حصول مانع وقتى آخر لديه ، يجوز لرئيس المحكمة أن يندب محله قاضيا من قضاة التحقيق أو من قضاة المحكمة عند الضرورة .

## مادة ٦٧

**لا يجوز لقاضى التحقيق مباشرة التحقيق فى جريمة معينة الا بناء على طلب من النيابة العامة أو بناء على إحالتها اليه من الجهات الأخرى المنصوص عليها فى القانون .**

- لا مقابل لها فى القانون السابق .  
- المذكرة الايضاحية : ينص المشروع بأن قاضى التحقيق لا يباشر التحقيق الا بناء على طلب النيابة العمومية ، ومن ثم فليس له أن يباشره من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المدعى بالحقون المدنية أو بسبب مجرد الارتباط بين الواقعة التى يحققها وبين أى واقعة أخرى .  
وبديهي أن هذا الحكم لا يسرى اذا كان الارتباط غير قابل للتجزئة .



## الأحكام

٧٣٧ - الأصل أن قاضي التحقيق ولايته عينية فليس له أن يباشر التحقيق الا في نطاق الجريمة المعينة التي طلب منه تحقيقها دون أن يتعدى ذلك الى وقائع أخرى ، ما لم تكن تلك الوقائع مرتبطة بالفعل المنوط به تحقيقه ارتباطا لا يقبل التجزئة ، فاذا كان الحكم قد انتهى للأسباب السائفة التي أوردها الى قيام هذا الارتباط فلا تجوز المجادلة في هذه النتيجة التي هي من شأن محكمة الموضوع وحدها .

( ١٩٥٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٢١٨ ص ١٠٥٥ )

٧٣٨ - متى كانت النيابة لم تستعمل حقها في التقرير بحفظ الدعوى وفقا لقانون تحقيق الجناسيات وأحالت الأوراق الى قاضي التحقيق بعد سريان قانون الاجراءات الجنائية الجديد ، فان له بهذه الاحالة أن يباشر جميع السلطات المخولة له بالقانون الجديد .

( ١٩٥٦/١١/٢٠ أحكام النقض س ٧ ق ٣٢٤ ص ١١٦٧ )

## مادة ٦٨

- ألغيت بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، نشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- راجع ما جاء بالذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

مادة ٦٨ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :

لقاضي التحقيق أن يجلس للحكم في القضايا المدنية او القضايا الجنائية التي لم يباشر تحقيقا فيها .



## الفصل الثاني

في مباشرة التحقيق وفي دخول المسمى بالحقوق المدنية  
والمستول عنها في التحقيق

### مادة ٦٩

متى احيلت الدعوى الى قاضي التحقيق كان مقتضا دون غيره  
بتحقيقها .

- تقابل صدر المادة ٥٨ من القانون السابق .

### مادة ٧٠

لقاضي التحقيق أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري  
الضبط القضائي القيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق عند استجواب  
المتهم ، ويكون للمندوب في حدود ندره كل السلطة التي لقاضي التحقيق .  
وله اذا دعت الحال لاتخاذ اجراء من الاجراءات خارج دائرة اختصاصه  
أن يكلف به قاضي محكمة الجهة أو أحد أعضاء النيابة أو أحد مأموري  
الضبط القضائي بها .

وللقاضي المندوب أن يكلف بذلك عند الضرورة أحد أعضاء النيابة  
العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي طبقا للفقرة الأولى .  
ويجب على قاضي التحقيق أن ينتقل بنفسه للقيام بهذا الاجراء كلما  
اقتضت مصلحة التحقيق ذلك .

- ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في  
١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت  
المادة ١١ .

- تقابل المواد ٧١ ، ٨٩ ، ٩٠ من القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : على أنه اذا اقتضت مصلحة التحقيق أن ينسحب قاضي التحقيق  
حالة الاجراء فيجب عليه الانتقال للقيام به ، ومن المفهوم أنه ليس لقاضي التحقيق أن ينسحب  
أحدا لتحقيق قضية برمتها .

مادة ٧٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :



لقاضى التحقيق أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائى للقيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق عدا استجواب المتهم ، ويكون للمنسوب فى حدود نديه كل السلطة التى للقاضى التحقيق .  
وله إذا دعت الحال لاتخاذ إجراء من الإجراءات خارج دائرة اختصاصه أن يكلف به قاضى تحقيق الجهة أو أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائى بها .  
وللقاضى للمنسوب أن يكلف بذلك عند الضرورة أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائى طبقا للفقرة الأولى .  
ويجب على قاضى التحقيق أن ينتقل بنفسه للقيام بهذا الإجراء كلما اقتضت مصلحة التحقيق ذلك .

## مادة ٧١

يجب على قاضى التحقيق فى جميع الأحوال التى ينتب فيها غيره لإجراء بعض تعقيقات أن يبين للسائل المطلوب تحقيقها والإجراءات المطلوب اتخاذها .

وللمنوب أن يجرى أى عمل آخر من أعمال التحقيق أو أن يستجوب المتهم فى الأحوال التى يضى فيها فوات الوقت متى كان متصلا بالمحصل المنوب له ولازما فى كشف الحقيقة .  
- تقابل الفقرة الأولى المادة ٩١ من القانون السابق .

## مادة ٧٢

يكون لقاضى التحقيق ما للمحكمة من الاختصاصات فيما يتعلق بنظام الجلسة . ويجوز الطعن فى الأحكام التى يصورها وفقا لما هو مقرر للطعن فى الأحكام الصادرة من القاضى الجزئى .  
- لا مقابل لها فى القانون السابق .

## الأحكام

٧٣٩ - إذا كان ممثل النيابة حاضرا فى الجلسة مع قاضى التحقيق فإن مجرد عدم اثبات سماع أقواله فى جرائم الجلسة لا يترتب عليه بطلان الإجراءات ، ذلك أن الجوهرى فى هذا الشأن أن ممثل النيابة لو كان حاضرا فيجب أن تمكنه المحكمة من إبداء أقواله وتستمع إليها ، بحيث إذا لم ير هو إبداء أقواله فإن ذلك لا يبطل الإجراءات .

( ١٩٥٣/١/١ أحكام النقض س ٤ ق ١٢٣ ص ٣١٧ )



٧٤٠ - لما كان حضور ممثل النيابة مع قاضي التحقيق غير واجب قانونا ، وكانت المادة ٧٢ اجراءات جنائية لم تستوجب سماع طلبات النيابة ولم تعمل على المادة ٢٤٤ بل أحالت على اختصاصات المحكمة دون تعيين فان مفاد ذلك أنه لا محل لسماع طلبات ممثل النيابة في جرائم الجلسة الا حيث يكون حاضرا ، أما في الأحوال التي لا تكون النيابة ممثلة فيها فان المادة ٢٩ مرافعات تكون هي الواجبة التطبيق ، وهي لا توجب سماع النيابة العامة .

( ١٩٥٣/١/١ ) أحكام النقض س ٤ ق ١٢٣ ص ٣١٧ )

### مادة ٧٣

يستصحب قاضي التحقيق في جميع اجراءاته كتابا من كتاب المحكمة يوقع معه المحاضر . وتحفظ هذه المحاضر مع الأوراق وباقي الأوراق في قلم كتاب المحكمة .

- تقابل المادة ٦٢ من القانون السابق .

### الأحكام

#### تعيينه الكاتب المختص

٧٤١ - توزيع الأعمال بين كتاب كل محكمة أو نيابة هو تنظيم داخلي ناطه الشارع برئيس كل محكمة أو نيابة كلية في دائرة اختصاصه ومنها المحاكم الجزئية والنيابات الجزئية التابعة لكل منهما ، وقيام كاتب نيابة بعمل آخر في ذات دائرة النيابة الكلية لا بطلان فيه .

( ١٩٦٩/٣/٣١ ) أحكام النقض س ٢٠ ق ٩١ ص ٤٢٨ )

#### تحرير المحضر

٧٤٢ - ان العبرة في اثبات تاريخ محضر التحقيق هي بحقيقة الواقع لا بما أثبتته كاتب التحقيق سهوا .

( ١٩٥٥/١/١٠ ) أحكام النقض س ٦ ق ١٢٨ ص ٣٨٧ )

#### ندب غير الكاتب عند الضرورة

٧٤٣ - يجوز في حالة الضرورة ندب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق ، وتقدير هذه الضرورة موكول لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد أقرت سلطة التحقيق



على هذا الاجراء ، وكان الطاعن لا يدعى أن ما ورد في محضر التحقيق يخالف الحقيقة فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . والأصل في الاجراءات الصحة ومن ثم فان خلو محضر التحقيق من بيان الظروف التي دعت النيابة الى ندب غير الكاتب المختص لا ينفي قيام الضرورة الى ندب غيره .

( ١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠٥ ص ١٤٧٩ )

٧٤٤ - لا يقبل من الطاعن أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض الدفع ببطان تحقيق النيابة لعدم اصطحاب وكيل النيابة كاتباً وندبه شرطياً للقيام بعمله بغير ضرورة ، وذلك لاتصاله ببطان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة .

( ١٩٦٧/٦/٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١٥٤ ص ٧٦٧ )

٧٤٥ - تكليف وكيل النيابة عند انتقاله للتحقيق لشخص غير كاتب التحقيق بعد تحليفه اليمين استنادا الى حكم المادة ٧٣ اجراءات جنائية أمر جائز قانونا مادام ما اتخذه وكيل النيابة من ندب وتحليف اليمين معناه ثبوت حالة الضرورة لندبه كاتباً غير كاتب التحقيق ، ولا يغير من الأمر شيئا عدم بيان ظرف الضرورة الذي حدا بالمحقق الى ندب كاتب آخر غير كاتب المحكمة .

( ١٩٦١/٥/٢٩ أحكام النقض س ١٢ ق ١١٩ ص ٦٢٢ )

٧٤٦ - متى استشعر المحقق حرجا من الاستعانة بكاتب من كتاب المحكمة على مظنة احتمال المساس بحسن سير التحقيق أو الاضرار بمصلحة العدالة على أية صورة من الصور لاعتبارات تتصل بموضوع التحقيق وظروفه أو بزمانه أو مكانه جاز ندب غيره لهذه المهمة تأسيسا على أن هذا الندب هو ضرورة تستقيم بها المصلحة العامة ، اذ المراد بالضرورة في هذا الوطن هو العسر الذي يبيح ترك الواجب دفعا للحرج عن المحقق وسدا للحاجة التي تقتضيها مصلحة التحقيق .

( ١٩٥٨/٣/١١ أحكام النقض س ٩ ق ٧٧ ص ٢٨٠ )

٧٤٧ - يجوز ندب غير كاتب التحقيق المختص في حالة الضرورة ، وتقدير هذه الحالة متروك لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

( ١٩٥٦/٢/٢٠ أحكام النقض س ٧ ق ٦٦ ص ٢٠٧ )



## عدم وجود كاتب مع عضو النيابة

٧٤٨ - ان ما أوجبه القانون من حضور كاتب مع عضو النيابة الذي يباشر التحقيق يوقع معه على المحاضر ومن تحليف الشهود يمينا بأن يشهدوا بالحق ولا يقولون الا بالحق ، وان كان هو الأصل الواجب الاتباع الا أنه لا يترتب على عدم اتباعه بطلان ما يتخذ وكيل النيابة في حالة الاستعجال وقبل أن يحضر كاتب التحقيق ، ذلك بأن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية في المادتين ٢٤ ، ٣١ اجراءات جنائية من اثبات ما يرى الحال داعية لاثباته بنفسه قبل حضور كاتب التحقيق ، بل ان هذا هو الواجب الذي يتعين عليه القيام به سواء أكان أحد مرؤوسيه قد قام بذلك قبل حضوره أو لم يكن .  
( ١٩٧٥/١١/٢ ) أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤٤ ص ٦٥٩ .  
( ١٩٥٢/١١/٢٤ س ٣ ق ٦٠ ص ١٤٦ )

٧٤٩ - اذا كان قانون تحقيق الجنايات قد أوجب مصاحبة الكاتب للمحقق في جميع اجراءات التحقيق من سماع شهود وتفتيش وغير ذلك فهو انما أوجبها متى كان ذلك التحقيق حاصلًا على يد قاضي التحقيق ، أما اذا كان التحقيق حاصلًا على يد النيابة العامة فالمادة ٣٢ لا توجب حضور الكاتب الا لتحرير محاضر شهادة الشهود .  
( ١٩٣٠/١١/١٣ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٩٤ ص ٩٣

## مادة ٧٤

**على رئيس المحكمة الإشراف على قيام القضاة الذين يندبون لتحقيق وظائف معينة بأعمالهم بالسرعة اللازمة وعلى مراعاتهم للمواعيد المقررة في القانون .**

- ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ . ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .  
- راجع ما جاء بالفقرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- وارجع ما جاء بالفقرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .  
مادة ٧٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٦ :  
يرسل قاضي التحقيق الى رئيس المحكمة في كل شهر بيانًا بما تم في القضايا التي







## وللخصوم الحق دائما في استصحاب وكلائهم في التحقيق .

- تقابل المادة ٣٤ من القانون السابق .

### الأحكام

#### قواعد عامة

٧٥١ - القانون أباح للمحقق أن يباشر بعض اجراءات التحقيق في غيبة الخصوم مع السماح لهؤلاء بالاطلاع على الاوراق المثبتة لهذه الاجراءات .  
( ١٩٧٦/١/٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ١ ص ٩ )

٧٥١ مكرر - الأصل أن من حق المتهم أن يحضر التحقيق الذي تجريه النيابة في تهمة موجهة اليه الا أن القانون قد أعطى النيابة استثناء من هذه القاعدة حق اجراء التحقيق في غيبة المتهم اذا رأت لذلك موجبا ، فاذا أجرت النيابة تحقيقا ما في غيبة المتهم فيكون ذلك من حقها ولا بطلان فيه ، كل ما للمتهم هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في التحقيقات من نقص أو عيب حتى تقلدها وهي على بينة من أمرها .

( ١٩٧٩/٦/١٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٦ ص ٦٨٥ )

٧٥٢ - ان اجراء التحقيق الابتدائي في غير جلسة علنية لا يترتب عليه أي بطلان .

( ١٩٤٨/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٥٣ ص

٧٠٩ )

٧٥٣ - انه وان كان من حق المتهم أن يحضر التحقيق الذي تجريه النيابة في التهمة الموجهة اليه الا أن القانون قد أعطى النيابة - استثناء من هذه القاعدة - حق اجراء التحقيق في غيبة المتهم اذا رأت لذلك موجبا . فاذا ما أجرت النيابة تحقيقا في غيبة المتهم فذلك من حقها ولا بطلان فيه ، على أن الأصل أن المبرة عند المحاكمة هي بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها ، ولا يرجع الى التحقيقات الابتدائية الا اذا تمذد على المحكمة تحقيق الدليل بنفسها . وفي هذه الحالة يجب ألا يكون الدليل مخالفا للقانون . وهذه الصورة وحدها هي التي يصح فيها التمسك ببطلان الدليل المستمد من التحقيقات الأولية .

( ١٩٤٠/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٤ ص

١٥١ )



**٧٥٤** - إن حق النيابة العمومية في اجراء التحقيق في غيبة وكلاء المحصوم ليس مطلقا بل يشترط أن يكون ذلك ضروريا لاطهار الحقيقة ، ومع ذلك اذا كانت المحكمة قد قررت في حكمها ما يستفاد منه أن حق النيابة هذا مطلق من كل قيد فلا مصلحة للمتهم في الطعن على حكمها لهذا النظر الحاطي ما دامت هي لم تعول في الحكم الا على التحقيق الحاصل أمامها .  
( ١٩٣٦/١٢/٧ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨ ص ٢٠ )

### صور لمباشرة التحقيق في غيبة المحصوم

**٧٥٥** - يجوز للنيابة العامة اجراء التحقيق في غيبة المتهم اذا لم يتيسر حضوره ، وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى المحكمة بما يراه من عيب فيقع تقدير ذلك في سلطة المحكمة بوصف أن تحقيق النيابة دليل من أدلة الدعوى التي تستقل المحكمة بتقديرها ، ومجرد غياب المتهم عند سؤال الشاهد ليس من شأنه أن يبطل أقواله .  
( ١٩٧١/٣/٧ ) أحكام النقض س ٢٢ ق ٤٧ ص ١٩٤ )

**٧٥٦** - يجوز للنيابة أن تقوم بالاطلاع على الأوراق في مرحلة التحقيق في غيبة المتهم اذا هي رأت لذلك موجبا ، ولا يبطل غياب المتهم هذا الاجراء ، وكل ما يكون له هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فيه من نقص أو عيب حتى تقدره المحكمة وهي على بينة من أمره كما هو الشأن في سائر الأدلة .  
( ١٩٦١/٢/٢٠ ) أحكام النقض س ١٢ ق ٤٥ ص ٢٥١ )

**٧٥٧** - الماينة التي تجريها النيابة عن محل الحادث لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم وقت اجرائها اذ الماينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم ، اذا رأت لذلك موجبا . وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في الماينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أمرها كما هو الشأن في تقدير سائر الأدلة .  
( ١٩٥٢/٦/٩ ) أحكام النقض س ٣ ق ٣٩٣ ص ١٠٥٠ )

**٧٥٨** - ان الماينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق ، فيجوز للنيابة أن تقوم بemaينة محل الحادثة في غيبة المتهم ، وله أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في الماينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أمرها كما هو الشأن في تقدير شهادة الشهود .  
( ١٩٤٠/٣/٢٥ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٤ ص



( ١٥٨ )

### موقف الدفاع عن المتهم

٧٥٩ - للنيابة العامة أن تمنع منعا مطلقا المتهم من حضور التحقيق متى حددت الرخصة الممنوحة لها طبقا للمادة ١/٢٤ ، ٢ - تحقيق جنايات ...  
( ١٩٤٨/٣/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٥٠ ص ٥١٠ )

٧٦٠ - عدم حضور المحامي تحقيق النيابة لا يترتب عليه بطلان الحكم ، لأن المادة ٣٤ تحقيق جنايات تجيز لها - من جهة - التحقيق في غيبة المتهم ومجانيه ، ولا تحتم - من جهة أخرى - حضور المحامي إلا كان العمل باطلا .  
( ١٩٢٨/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٦ ص ١٥ ،  
١٩٢٩/١١/١٤ ق ٣٢٦ ص ٣٧٧ )

### مادة ٧٨

يخطر الخصوم باليسوم الذي يباشر فيه القاضي اجراءات التحقيق ويمكنها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

### مادة ٧٩

يجب على كل من المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها أن يمين له محلا في البلدة الكائن فيها مركز المحكمة التي يجري فيها التحقيق اذا لم يكن مقيما فيها . واذا لم يفعل ذلك يكون اعلانه في قلم الكتاب بكل ما يلزم اعلانه به صحيحا .

- تقابل المادة ٥٣ من القانون السابق .

### مادة ٨٠

للنيابة العامة الاطلاع في أي وقت على الأوراق لتقف على ما جرى في التحقيق ، على ألا يترتب على ذلك تأخير السير فيه .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : وقد أجاز للنيابة الصومية بصفة خاصة باعتبارها صاحبة الدعوى الصومية الاطلاع في أي وقت على التحقيقات لتقف على ما جرى فيها على أن لا يترتب على ذلك تأخير السير فيها .



### مادة ٨١

للنيابة العامة وباقي المحصوم أن يقدموا الى قاضي التحقيق الدفوع والطلبات التي يرون تقديمها أثناء التحقيق .

- تقابل المادة ٥٦ من القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : ويدهم أن تكون هذه الطلبات مدونة بالكتابة ولو عن طريق انبائها بمحضر التحقيق .

### مادة ٨٢

يفصل قاضي التحقيق في ظرف اربع وعشرين ساعة في الدفوع والطلبات المقدمة اليه ، وبين الأسباب التي يستند اليها .

- تقابل المادة ٦٠ من القانون السابق .

### مادة ٨٣

إذا لم تكن أوامر قاضي التحقيق صدرت في مواجهة المحصوم تبلغ الى النيابة العامة وعليها أن تملئها لهم في ظرف اربع وعشرين ساعة من تاريخ صدورها .

- لا مقام لها في القانون السابق .

### مادة ٨٤

للمتهم وللمعنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنهما أن يطلبوا عل نفقتهم أثناء التحقيق صورا من الأوراق أيا كان نوعها ، إلا اذا كان التحقيق حاصلًا بغير حضورهم بناء على قرار صادر بذلك .

- لا مقابل لها في القانون السابق .



# الفصل الثالث

في نذب الخبراء

مادة ٨٥

إذا استلزم إثبات الحالة الاستعانة بطبيب أو غيره من الخبراء ، يجب على قاضي التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته .

وإذا اقتضى الأمر إثبات الحالة بدون حضور قاضي التحقيق نظرا الى ضرورة القيام ببعض أعمال تحضيرية أو تطارب متكررة أو لأي سبب آخر ، يجب على قاضي التحقيق أن يصدر أمرا يبين فيه أنواع التحقيقات وما يراد لإثبات حالته .

ويجوز في جميع الأحوال أن يؤدي الخبير مأموريته بغير حضور المحصوم .

— تقابل المادتين ٦٥ و ٦٦ من القانون السابق .

## الإحكام

٧٦١ — ليس في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ نص يوجب على معاوني الخبراء القيام بما يناط بهم من أعمال الخبرة تحت إشراف رؤسائهم المباشر أو بناء على نذب منهم . ولا محل للقياس على إجراءات التحقيق التي يباشرها معاونو النيابة الذين يخضعون في تنظيم عملهم لقانوني السلطة القضائية والاجراءات الجنائية لتعلق ذلك بولايتهم التي حددتها النصوص الواردة بهذين القانونين .

( ٢٨ / ١٠ / ١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧١ ص ٨٦٤ )

٧٦٢ — إذا نذبت المحكمة خبيرا لأجراء معاينة تحت إشراف وكيل النيابة ، وأجرى الخبير التجربة بحضور النيابة وبحضور محامي الدفاع ، وأبدى رأيه الفني في المحضر الذي حرره وكيل النيابة عن هذه المعاينة ثم سمعت المحكمة أقواله بالجلسة كشاهد في الدعوى وناقشه الدفاع وترافع



في موضوع التهمة على أساس نتيجة ذلك الاجراء . ثم اعتمد الحكم على ما سجله وكيل النيابة في محضره من ذلك وعلى ما شهد به المهندس الفني في الجلسة فلا يكون هذا الحكم مشوباً بعيب في الاجراءات أو خطأ في تطبيق القانون .

( ١٩٥١/٢/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٢٦ ص ٥٩٩ )

٧٦٣ - ان المادة ٢٦٨ مرافعات اذ نصت على ضرورة وضع اهل الخبرة امضاءاتهم أو علاماتهم على الأوراق المقتضى المضاهاة عليها قبل الشروع في التحقيق فانها لم ترتب البطلان على مخالفة ذلك .

( ١٩٤٨/١١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٨٧ ص

٦٤٩ )

٧٦٤ - الدفع ببطلان تقرير الخبير لمباشرة المأمورية في غيبة الخصوم لا يجوز ابدؤه لأول مرة لدى محكمة النقض . على أنه في الدعاوى الجنائية لا يكون عمل الخبير في مرحلة التحقيقات الأولية بغير حضور الخصوم باطلا ، اذا كانت السلطة القضائية التي ندبته لم توجب عليه حضور الخصوم معه . أثناء مباشرة العمل ، وذلك لأن هذه التحقيقات لا يشترط قانونا لصحتها أن تكون قد بوشرت ضمنا في حصة الخصوم كما هو الحال في اجراءات المحاكمة في جلسات المحاكم .

( ١٩٤٠/١٢/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٧٧ ص

٣٢٨ )

## مادة ٨٦

يجب على الخبراء ان يحلفوا أمام قاضي التحقيق يمينا على أن يسدوا رايهم بالعلمة وعليهم ان يقدموا تقريرهم كتابة .

- تقابل المادة ٦٧ من القانون السابق .

### الاحكام

#### حلف اليمين عند مباشرة الوظيفة

٧٦٥ - لا يعيب الحكم أن يستند في قضائه الى اقوال الطبيب الشرعي التي أدل بها بالجلسة - باعتباره خبيرا في الدعوى - بغير حلف يمين ، مادام قد أدى يمينا عند مباشرته لوظيفته . يفنى عن تحليفه اليمين في



كل قضية يحضر فيها أمام الحاكم .  
( ١٩٥٩/٤/٢١ أحكام النقض من ١٠ ق ١٠٤ ص ٤٧٩ ،  
١٩٥٤/٦/٢٢ من ٥ ق ٢٦٤ ص ٨١٧ )

### استناد الخبير الى رأى اخصائى

٧٦٦ - للطبيب المعين فى التحقيق أن يستعين فى تكوين رايه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بأموريته ، فإذا كان الطبيب الشرعى الذى ندب فى الدعوى قد استعان بتقارير أطباء آخرين منهم طبيب اخصائى ثم أقر هذه الآراء وتبنائها وأبدى رايه فى الحادث على ضوءها فليس يعيب الحكم الذى يستند الى هذا التقرير الذى وضعه الطبيب الشرعى كون الأطباء الذين رجع اليهم لم يحلفوا اليمين .  
( ١٩٥٧/١/٢٨ أحكام النقض من ٨ ق ٢٣ ص ٨٠ )

٧٦٧ - للطبيب المعين فى التحقيق أن يستعين فى تكوين رايه بمن يرى الاستعانة به على القيام بأموريته . فإذا كان الطبيب الشرعى الذى ندب فى الدعوى قد استعان بأخصائى للكشف على المجنى عليه وتقدير مدى الاصابة ، ثم أقر هو هذا التقدير وتبناه وأبدى رايه فى الحادث على ضوءه ، فليس يقدر فى الحكم الذى استند الى هذا التقرير كون الاخصائى لم يحلف اليمين قبل ابداء رايه ، على أن الاحتجاج بهذا كان يجب ابدائه أمام محكمة الموضوع كيما تمكن اثارته أمام محكمة النقض .  
( ١٩٤٩/٣/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٤٦ ص ٨١٠ )

### الدفع بعدم حلف اليمين

٧٦٨ - إذا دفع المتهم ببطلان تقرير الخبير ومحاضر أعماله لعدم حلفه اليمين عند ندبه من قبل النيابة للقيام بأموريته ، وأغفلت المحكمة الرد على هذا الدفع واعتمدت فى الوقت ذاته على هذا التقرير فى اثبات التهمة المسندة الى المتهم ، فهذا يعيب الحكم عيبا جوهريا يستلزم نقضه .  
( ١٩٣٧/٣/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٥٣ ص ٥٢ )

### مادة ٨٧

يعدد قاضى التحقيق ميعادا للخبير لتقديم تقريره فيه ، وللقاضى أن يستبدل به خبيرا آخر إذا لم يقدم التقرير فى الميعاد المحدد .  
- لا مقابل لها فى القانون السابق .



### مادة ٨٨

للمتهم أن يستعين بخبير استشاري ويطلب تمكينه من الاطلاع على الأوراق وسائر ما سبق تقديمه للخبر المعين من قبل القاضي ، على ألا يترتب على ذلك تأخير السير في الدعوى .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

### مادة ٨٩

للخصوم رد الخبر اذا وجدت أسباب قوية تدعو لذلك ، ويقدم طلب الرد الى قاضي التحقيق للفصل فيه . ويجب أن تبين فيه أسباب الرد ، وعلى القاضي الفصل فيه في مدة ثلاثة ايام من يوم تقديمه .

ويترتب على هذا الطلب عدم استمرار الخبر في عمله الا في حالة الاستعجال بغير من القاضي .

- لا مقابل لها في القانون السابق .



## الفصل الرابع

في الانتقال والتفتيش وضبط الأشياء

المتعلقة بالجريمة

مادة ٩٠

ينتقل قاضي التحقيق الى أي مكان كلما رأى ذلك ليثبت حالة الإمكانة والأشياء والأشخاص ووجود الجريمة ماديا وبكل ما يلزم البتات حالته .  
- تقابل المادة ٩٦ من القانون السابق .

الأحكام

٧٦٩ - ان ما أثر بأسباب الطعن من أن التحقيق كان يجري في دار الشرطة مردود عليه بأن اختيار المحقق لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصا على صالح التحقيق وسرعة انجازه .  
( ١٩٧٧/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦١ ص ٢٨٩ ،  
١٩٧٧/٣/٢٨ ق ٨٤ ص ٣٩٣ ، ١٩٧١/٤/٢٥ س ٢٢ ق ٩١ ص ٣٧١ ،  
١٩٥٦/١٢/٢٥ ص ٧ ق ٣٦٤ ص ١٣٢٥ )

٧٧٠ - متى كان الثابت أن وكيل النيابة المختص هو الذي أجرى التحقيق ، فلا يهم بعد ذلك المكان الذي اختاره المحقق لاجراء التحقيق والذي يترك لتقديره حق اختياره حرصا على صالح التحقيق وسرعة انجازه .  
( ١٩٧٩/٦/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٣ ص ٦٦٩ ،  
١٩٦٨/٢/٢٥ س ١٩ ق ٢٨ ص ١٥٦ ، ١٩٦٩/٢/٢٤ س ٢٠ ق ٦٠ ص ٢٧٧ )

٧٧١ - من المقرر أن المعاينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم .  
( ١٩٧٧/٤/٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٩١ ص ٤٤١ )

٧٧٢ - من المقرر أن المعاينة التي تجرئها النيابة لمحل الحادث لا يلحقها البطلان لسبب غياب المتهم ، اذ أن تلك المعاينة ليست الا اجراء



من اجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم اذا هي رأت لذلك موجبا ، وكذا ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المصلحة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أمرها كما هو الشأن في سائر الأدلة .

( ١٩٦٤/٥/١١ أحكام النقض س ١٥ ق ٧١ ص ٣٦٢ )

٧٧٣ - ان المصلحة من اجراءات التحقيق التي يترك أمر تقدير لزوم القيام بها الى السلطة التي تباشره .

( ١٩٥٨/٦/١٦ أحكام النقض س ٩ ق ١٧١ ص ٦٧٦ )

٧٧٤ - لا محل لما يثيره الطاعن من الاخلال بحقه في الدفاع بسبب عدم حضور محاميه معه أثناء اجراء مصادقة النيابة ، ذلك ان المادة ١٢٤ اجراءات جنائية التي يتمسك بها خاصة باستجواب المتهم في الحالات وبالشروط المبينة فيها .

( ١٩٦٤/٥/١١ أحكام النقض س ١٥ ق ٧١ ص ٣٦٢ )

#### مادة ٩١

تفتيش المنازل عمل من اعمال التحقيق ولا يجوز الانتفاء اليه الا بمقتضى امر من قاضي التحقيق بناء على اتهام موجه الى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جريمة أو جنحة أو باشتراكه في ارتكابها او اذا وجدت قرائن تدل على انه حائز لاشياء تتعلق بالجريمة .

ولقاضي التحقيق أن يفتش أي مكان ويفسط فيه الأوراق والأسلحة وكل ما يحتمل أنه استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها أو وقعت عليه ، وتل ما يفيد في كشف الحقيقة .

وفي جميع الأحوال يجب أن يكون امر التفتيش مسببا .

- - ممدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ١٩٥٨/٥/٢٤ ونشر في ١٩٥٨/٦/٥ .
- وبالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .
- - راجع ما جاء بالمذكرة الاصلية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المدة ١٠ .
- - تقابل الشاذتين ٦٨ و ٦٩ من القانون السابق .
- - تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس النواب ، اقترح احد النواب تعديل هذه المادة باستبدال عبارة تحقيق بدو في عبارة تحقيق مفتوح الواردة به . ولم تر اللجنة فرق بين عبارتي تحقيق بدو فيه وتحقيق مفتوح .
- مادة ٩١ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :



تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ، ولا يجوز الالتجاء اليه الا في تطبيق مفتوح ، وبناء على تهمة موجهة الى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه باكتساب جنسية او جنحة او باشتراكه في ارتكابها ، او اذا وجدت قرائن على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة .  
ولقاضي التحقيق أن يفتش أي مكان ويضبط فيه الأوراق والأسلحة والآلات وكل ما يحتمل أنه استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها أو وقعت عليه وكل ما يفيد في كشف الحقيقة .

مادة ٩١ مبدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٨ :

تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ، ولا يجوز الالتجاء اليه الا بناء على تهمة موجهة الى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه باكتساب جنسية او جنحة او باشتراكه في ارتكابها .  
او اذا وجدت قرائن على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة .  
ولقاضي التحقيق أن يفتش أي مكان ويضبط فيه الأوراق والأسلحة والآلات وكل ما يحتمل أنه استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها أو وقعت عليه ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة .

المذكرة الإيضائية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٨ :

تشرط الفقرة الأولى من المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية لتفتيش المنازل أن يسبقه تحقيق مفتوح تجريه سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تندهبه لذلك من رجال الضبطية القضائية ، لكنها لم تشرط في هذا التحقيق أن يكون قد قطع مرحلة معينة أو استظهر قفوا معينة من أدلة الأدبات ولا أن يسفر عن أدلة جسيمة غير ما تضمنته تعريبات البوليس .  
ولسلطة التحقيق ، تحت إشراف محكمة الموضوع تقدير مبررات هذا التفتيش .

ولما كان اشتراط إجراء تحقيق على هذا الوضع قبل أن تجري سلطة التحقيق التفتيش بنفسها أو أن تأذن لأحد مأموري الضبط القضائي بإجرائه قد تضر بالمصلحة العامة التي يجب أن تسود على مصلحة الفرد . لأنه قد يعطل سير الإجراءات خصوصا في الأحوال التي لا تحمل التأخير ، وقد يؤدي طول الإجراءات الى إذاعة خبر التفتيش قبل إجرائه . وليس فيه أية ضمانات جدية تتواءم للتمتع من إجرائه مادام تقدير مبررات التفتيش متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف المحكمة كما سبق البيان .

لذلك وضع المشروع المرافق باستبدال الفقرة الأولى من المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنص الوارد في المشروع وهو :

« تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الالتجاء اليه الا بناء على تهمة موجهة الى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه باكتساب جنسية او جنحة او باشتراكه في ارتكابها او اذا وجدت قرائن على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة » .

## الإحكام

### المسكن في صدد التفتيش

٧٧٥ - متى صدر اذن التفتيش دون تحسديد مسكن معين للمتهم فإنه يشمل كل مسكن له مهما تعدد ولا يغير من ذلك أن يكون قد تحدد في



طلب الاذن بالتفتيش مسكنان للمتهم المطلوب تفتيشه. مادام الاذن قد صدر من النيابة دون أن يتضمن تحديد المساكن المطلوب تفتيشها .  
( ١٩٧٦/٥/١٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٠٧ ص ٤٨٦ )

٧٧٦ - لا يؤثر في صحة اذن التفتيش خطأ الضابط الذي أجرى التحريات في رقم الطابق الذي يشغله الطاعن متى كان الطاعن لا ينازع في أن مسكنه الذي أجرى تفتيشه هو المسكن ذاته المقصود من أمر التفتيش وقد عين تعيينا دقيقا .  
( ١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٩ ص ٢٦٦ )

٧٧٧ - يقصد بلفظ المنزل في معنى قانون الاجراءات الجنائية اخذا من مجموع نصوصه كل مكان يتخذ الشخص سكنا لنفسه على وجه التوقيت أو الدوام بحيث يكون حرما آمنا له لا يباح لغيره دخوله الا بأذنه .  
( ١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١ ص ١ )

٧٧٨ - انه وإن اقتصر الأمر الصادر من النيابة العامة بالتفتيش على التهم الأول في الدعوى ومسكنه ، فإنه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المندوب لاجرائه أن يفتش المطعون ضده الذي يقيم في منزل مستقل عنه الا اذا توافرت في شأنه حالة التلبس .  
( ١٩٦٨/١٠/١٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٣ ص ٨٢٨ )

٧٧٩ - ما قرره الحكم المطعون فيه من أن للزوجة التي تسكن زوجها صفة أصلية في الإقامة في منزله لأنه في حيازتها وهي تمثله في هذه الحيازة وتنوب عنه بل تشاركه فيه ، وأنه على فرض التسليم جسدلا بأن المنزل الذي جرى تفتيشه مستأجر باسم زوج المتهم الأولى وأن ذلك لا يؤثر في سلامة الاذن بالتفتيش مادامت المتهمة المذكورة تسكن زوجها فيه ، ومن ثم فهو في حيازتها وبالتالي يكون الاذن قد صدر سليما من الناحية القانونية ، هذا الذي انتهى اليه الحكم وجاء بمذوناته يتفق وصحيح القانون مما يجعل ما يسفر عنه التفتيش الذي يتم تنفيذه بمقتضاء دليله يصح الاستناد اليه في الادانة .  
( ١٩٦١/٥/٨ أحكام النقض س ١٢ ق ١٠٢ ص ٥٤٦ )

٧٨٠ - الاذن الصادر بتفتيش المنزل يشمل أيضا الحديقة باعتبارها ملحقة به .  
( ١٩٥٩/٦/٢ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٣ ص ٦٠١ )



٧٨١- - إذا كان الثابت من واقعة الدغوى أنه اختفاء أن كان الضابط المأذون بتفتيش منزل المتهم يقوم بتفتيشه لانتظار الكونستابل ورجلا البوليس الملكي - اللذين استعان بهما الضابط في تنفيذ أمر التفتيش كانا يعملان تحت إشرافه - وجود باب مغلق بفناء المنزل فأنها إليه بما لأخطاه فطلب الضابط من المتهم فتح الباب ففتحها فعلا بوجوده وأمرهما الضابط بالدخول في الحديقة فدخلها ، ثم أخبراه بأنهما وجدوا نباتات الحشيش مفروسة بها ، فقام الضابط ويصيحته المتهم بتفتيش الحديقة بارشساد الكونستابل والبوليس الملكي ، حيث شاهد الضابط بنفسه شجيرات الحشيش بالحالة التي وصفها ، فإن تفتيش المنزل والحديقة يكون بذلك قد حصل مرة واحدة وفي وقت واحد في حضور المتهم .

( ١٩٥٩/٦/٢ ) أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٣ من ٦٠١ )

٧٨٢ - متى كان الأمر الصادر من النيابة قد نص على تفتيش المتهم وتفتيش مسكنه ومن يوجد معه لضبط ما لديه من مخدرات دون أن يحدد مسكنا معينا للمتهم ، فهو بهذا يشمل كل مسكن له مهما تعدد .

( ١٩٥٨/٥/١٢ ) أحكام النقض س ٩ ق ١٣١ من ٤٨٦ )

٧٨٣ - متى كان مسكن المتهم ومسكن أخيه يضمهما منزل واحد ويقيمان معا فيه ، وإن استقل كل منهما بقسم منه ، فإن دخول الضابط هذا المنزل بناء على أمر التفتيش الصادر له من النيابة هو إجراء سليم مطابق للقانون .

( ١٩٥٨/٣/٤ ) أحكام النقض س ٩ ق ٦٦ من ٢٣٠ )

٧٨٤ - إذا كان ضابط البوليس قد استصدر أمرا بتفتيش منازل عدة أشخاص إلا أنه قصر تنفيذه على أحدهم دون الآخرين الذين اشتمل الاذن على أسمائهم فإن ذلك لا يصيب الإجراءات .

( ١٩٥٤/٦/٧ ) أحكام النقض س ٥ ق ٢٢٩ من ٧٢٤ )

٧٨٥ - إذا كانت الطاعة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان الاذن بسبب ما تقوله في طعنهما عن عدم تعيين المنزل المراد تفتيشه ، فلا يجوز إثارة ذلك أمام محكمة النقض ، إذ هذا من الدفوع الموضوعية التي تتطلب تحقيقا .

( ١٩٥٢/٤/٨ ) أحكام النقض س ٣ ق ٢١٩ من ٧٧٦ )



٧٨٦ - ما دامت المحكمة قد رأت أن الأشخاص الذين صدر الاذن بتفتيش مساكنهم معينون تعيينا كافيا ، وأن هناك واقعة معينة أسندت اليهم ويقتضي تحقيقها ضرورة التصدي لحريتهم أو جرمة مسكنهم ، فلا يجدي الطاعن أن يتمسك ببطالان التفتيش لنقص في البيان بدعوى أن الاذن بحالته قد يمتد فيشمل مساكن أشخاص آخرين ليس هو صاحب شأن في التحدث عنهم .

( ١٩٥٢/٣/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠٨ ص ٥٥٤ )

٧٨٧ - مادام الاذن الصادر من سلطة التحقيق بتفتيش منزل على أساس أنه قد يكون به شيء يتعلق بجريمة وقعت قد عين فيه هذا المنزل بالذات بالجهة الواقع بها فانه يكون صحيحا بفض النظر عن شخص المتهم وحقيقة اسمه . وعلى أن حقيقة اسم المتهم لا تهم في صحة الاجراء الذي اتخذ في حقه ، لأن الوقوف على هذه الحقيقة لا يكون بحسب الاجل الا عن طريق صاحب الاسم نفسه . ومن ثم فالخطأ في الاسم ليس من شأنه أن يبطل الاجراء متى كان الشخص الذي اتخذ في حقه هو هو بعينه المقصود به .

( ١٩٤٥/٦/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٠٥ ص

٧٣٧ )

٧٨٨ - يجب أن يكون الاذن بالتفتيش صادرا بشأن منزل متهم مع وما لم يتحقق هذا الشرط فلا يمكن اعتبار الاذن اذا جديا يتسنى معه اجراء التفتيش بوجه قانوني . فاذا قدم لوكيل النيابة طلب اذن بتفتيش منازل اشخاص ( مذكورة أسماؤهم بكشف مرافق للطلب ) فأشر وكيل النيابة على الطلب بالترخيص في اجراء التفتيش ولم يكن بالطلب أية اشارة تحدد هؤلاء الأشخاص أو يتبين أنهم هم المقصودون بالاذن فلا يعتبر هذا الاذن جديا يبيح التفتيش .

( ١٩٣٥/٢/٨١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢٥ ص

٤٢٥ )

### شروط تفتيش المسكن

٧٨٩ - الأصل في القانون أن الاذن بالتفتيش هو اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح اصداره الا لضبط جريمة - جنسية أو جنحة - واقعة



بالفصل وترجعت نسبتهما الى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحزمة مسكنة او لحريته الشخصية .  
( ١٩٧٢/٢/٢ ) أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٤ ص ١٢٦ ،  
١٩٦٨/٦/١٧ س ١٩ ق ١٢٤ ص ٧١٣ ، ١٩٦٧/١٠/١٦ س ١٨ ق ١٩٥  
ص ٩٦٥ )

٧٩٠ - من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة هو وجود دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الاذن بتفتيش مسكنه ، فإذا كان طلب الاذن مبنيا على جريمة الترويج للمذهب الشيوعي الذي من مقاصده قلب نظم الدولة بالعنف والقوة فإن النيابة اذا اذنت بالتفتيش لا تكون قد أخطأت في القانون .  
( ١٩٥١/٤/١٦ ) أحكام النقض س ٢ ق ٣٥٧ ص ٩٧٤ )

٧٩١ - متى كان الاذن الصادر بتفتيش منزل المتهم انما صدر بناء على اتهامه ببيع مسروقات فانه يكون صحيحا اذ هو قد صدر في شأن متهم بجنحة .  
( ١٩٤٨/٢/٩ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٣٦ ص ٤٩٧ )

٧٩٢ - صدور اذن بتفتيش مكان معين للمتهم بناء على ابحاث عملت عن هذا المكان لا يمنع صدور اذن آخر بتفتيش امكنة اخرى للمتهم استنادا الى هذه الابحاث نفسها .  
( ١٩٣٩/٢/٢٧ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٦٨ ص ٥٠٦ )

٧٩٣ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن عدة بلاغات قدمت للبوليس ضد جماعة معينين من الناس نسب اليهم فيها أنهم يتجرون في المواد المخدرة فقام البوليس بالتحري عن صحة ما تضمنته هذه البلاغات فظهر ما يؤيدها من أمور منها أن مرشدين من رجاله اشتريا مرتين مواد مخدرة من أحد أفراد هذه الجماعة ، وبناء على ذلك استصدر البوليس اذنا من النيابة بتفتيش المنزل الذي يجتمعون فيه وغتشه ، فهذا التفتيش يكون قانونيا لصندوق اذن النيابة به في جريمة مهينة اعتمادا على قرائن أحوال من شأنها أن تعتبر وقوع الجريمة ممن يقيمون في المنزل الذي حصل تفتيشه .  
واذا فر أحد المتهمين عند ضبط المخدرات في هذا المنزل الى مسكنه بجاز



لضابط أن يفتش هذا المنزل بغير استئذان من النيابة العامة على أساس أن للمتهم ضلعا في جريمة احرار متلبس بها .  
( ١٩٣٧/٥/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٨١ ص ٧١ )

٧٩٤ - ان المفهوم من نص المادة ٣٠ تحقيق جنائيات أنه يجب لقيام النيابة بنفسها أو اذنها بتفتيش منزل المتهم أن تكون هناك جريمة معينة تكون جنابة أو جنحة وأن يوجد من القرائن ما يسمح بتوجيه الاتهام الى شخص المراد تفتيش منزله .  
( ١٩٣٦/١١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٥ ص ٣ )

#### علم اشتراط تحقيق سابق

٧٩٥ - لا يشترط لصحة الأمر بالتفتيش طبقا للمادة ٩١ اجراءات أن يكون قد سبقه تحقيق أجرته السلطة التي ناط بها القانون اجراءه ، بل يجوز لهذه السلطة أن تصدره اذا رأت أن الدلائل المقدمة اليها في محضر الاستدلال كافية ، وبعد حينئذ أمرها بالتفتيش اجراء مفتتحا للتحقيق .  
( ١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٣ ص ١٧٦ )

٧٩٦ - متى كانت سلطة التحقيق قد رأت بعد اطلاعها على محضر جمع الاستدلال أن يتضمن وقوع جنحة معينة ووجود أدلة تسمح بتوجيه الاتهام الى شخص معين وقدرت صلاحية هذا المحضر وكفايته لفتح التحقيق فقد أصبح المحقق في هذه الحالة متصلا بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها ، مخولا له اتخاذ كافة الاجراءات التي تقتضيها مصلحة التحقيق ومنها تفتيش مسكن المتهم دون توقف على اتخاذ أى اجراء آخر شكلي أو غير شكلي كفتح محضر أو سزال المبلغ عن الواقعة أو قطع مرحلة من مراحل التحقيق ، لأنه ليس في القانون ما يوجب على المحقق بدء التحقيق أو السير فيه على نحو معين ، بل يجوز أن يفتح التحقيق بتفتيش منزل المتهم ، وهو عجل من أعمال التحقيق يصح قانونا أن تباشره سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تئذبه لذلك من مأموري الضبط القضائي .  
( ١٩٦١/١٢/٢٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٢١٣ ص ١٠١٠ )

٧٩٧ - لا يشترط لصحة الاذن بالتفتيش الصادر من النيابة أن يسبقه عمل من أعمال التحقيق ، بل يكفي أن يكون الطلب مصحوبا بتحريرات أو ببلاغ يكفي بذاته في نظر النيابة لصدور اذنها في التفتيش .  
( ١٩٤٩/١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٠٢ ص ٧١١ )



### تسبب الأمر بالتفتيش

٧٩٨ - من المقرر أن المادة ٩١ إجراءات جنائية المدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فيما استحدثت من تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم ترسم شكلا خاصا للتسبب .  
( ١٠/٣/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٥٣ ص ٦٨١ )

٧٩٩ - أن المادة ٤٤ من الدستور والمادة ٩١ إجراءات جنائية المدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فيما استحدثته من تسبب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم تشترط قدرا معينا من التسبب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر بالتفتيش ، كما أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .  
( ١١/١/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩ ص ٥٢ )

٨٠٠ - لم تشترط المادتان ٤٤ من الدستور و ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية المدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قدرا معينا من التسبب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش .  
ولما كان الثابت من الفروقات المنضمة أن تفتيش الطاعن قد تم تنفيذا لاذن صدر من وكيل النيابة على ذات محضر التحريات الذي قدم اليه وقد اشتمل على ما يفيد حيازة الطاعن لمواد مخدرة طبقا لما أسفرت عنه تحريات مأمور الضبط القضائي الذي طلب الاذن بإجراء الضبط والتفتيش ، بما مؤداه أن مصدر الاذن قد اقتنع بجدية تلك التحريات واطمان الى كفايتها لتسويق الاذن بالتفتيش ، واتخذ مما أثبت بالمحضر الذي تضمنها أسبابا لاذنه ، فان في هذا ما يكفي لاعتبار اذن التفتيش مسببا حسبا تطلبه المشرع .  
( ٥/٢٦/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٠٧ ص ٤٥٨ )

٨٠١ - أن المادة ٤٤ من الدستور والمادة ٩١ إجراءات جنائية لم تشترط أيهما قدرا معينا من التسبب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش ، ولا يشترط صسبغاغة اذن التفتيش في عبارات خاصة وإنما يكفي لصحته أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هنسك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الاذن بتفتيشه وتفتيش مسكنه وأن يصدر الاذن بناء على ذلك .

( ٤/٢٧/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٨٢ ص ٣٥٥ )



٨٠٢ - يشترط القانون لاجراء التحقيق من السلطة التي يباشرها  
استصحاب كاتب لتدوينه ، فاذا كان المحضر الذي حرره مأمور الضبط  
القضائي بانتداب من النيابة العامة ينقصه هذا الشرط اللازم لاعتبار  
ما يجريه تحقيقا ، الا أن هذا المحضر لا يفقد كل قيمة له في الاستدلال ،  
وانما يؤول أمره الى اعتباره محضر جمع استدلالات . ومتى تقرر ذلك وكان  
من المسلم به أن القانون لا يستلزم للاذن بالتفتيش أن يكون مسبوقا  
بتحقيق مباشرته سلطة التحقيق بل يصح الاستناد في اصداره الى ما تضمنه  
محضر جمع الاستدلالات فانه لا جسدوى من تمسك الطاعن بطلان المحضر  
الذى حرره الضابط المنتدب للتحقيق .

( ١٩٦٦/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٤٠ ص ٢٣٣ )

٨٠٣ - استقر قضاء محكمة النقض على جواز صدور أمر النيابة  
بتفتيش منزل المتهم بعد اطلاعها على محضر جمع الاستدلالات متى رأت  
كفاية ما تضمنه لاصدار هذا الأمر .

( ١٩٦٠/١٢/٥ أحكام النقض س ١١ ق ١٦٨ ص ٨٦٦ )

٨٠٤ - لم يشترط الشارع في التحقيق المفتوح في حكم المادة ٩١  
اجراءات جنائية أن يكون قد كشف عن قدر معين من أدلة الاثبات أو يكون  
قد قطع مرحلة معينة ، ومن ثم فلا يعيبه السهو عن تحديد موقع المكان  
المراد تفتيشه مادام المتهم لم يدع أن التفتيش قد تم في غير المكان الذى  
أراد الأذن .

( ١٩٥٧/١/٢١ أحكام النقض س ٨ ق ١٥ ص ٥٢ )

٨٠٥ - الشارع لم يشترط في التحقيق المفتوح الذى يسوغ  
التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدرا معيناً من أدلة الاثبات  
بل ترك تقدير ذلك لسلطة التحقيق لكي لا يكون من وراء غل يدها احتمال  
فوات الغرض منه .

( ١٩٥٤/١/٥ أحكام النقض س ٥ ق ٧١ ص ٢١١ ، ١٤/٦/١٩٥٤ )

( ١٩٥٤ ق ٢٥٣ ص ٧٧٠ )

٨٠٦ - لما كانت المادة ٤٤ من الدستور فيما استحدثت من  
تسييب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم ترسم شكلا خاصا للتسييب  
وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوين اصدار الأمر  
بالتفتيش انما هو من المسائل الموضوعية التى توكل الى سلطة التحقيق



تحت اشراف محكمة الموضوع ، فاذا كانت هذه السلطة قد اصدرت امرها بالتفتيش من بعد اطلاعها على محضر الضحايا المقدم اليها من طالب الامر بالتفتيش فان الاستجابة لهذا الطلب تعنى ان تلك السلطة لم تصدر امرها الا بناء على اقتناعها ببقية وكفاية الأسباب التي ألصق بها طالب الامر في محضره ، وعلى اتخاذها بداهة هذه الأسباب أسبابا لامرها هي دون حاجة الى التصريح بذلك لما بين المقدمات والنتيجة من لزوم .

( ١٩٧٥/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦٠ ص ٢٥٨ )

٨٠٧ - لا توجب المادة ٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية تسبب الامر القضائي بالتفتيش الا اذا كان منصبا على تفتيش المساكن .

( ١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٢ ص ٥٤٤ )

### التفتيش في قضايا المحاكم العسكرية

٨٠٨ - ان الشارع اذ نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الامر العسكري رقم ٩٩ بالاجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي تقسم الى المحاكم العسكرية والحكم فيها على ان « يبشر أعضاء النيابة العامة الذين يندبهم النائب العام للعمل لدى المحاكم العسكرية اجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقا للمادتين ٨ و ١٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ ولا يتقيدون في ذلك بالقيود المبينة في المواد ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ اجراءات جنائية » اذ نص على ذلك ولم ينص على الاعفاء من القيود الواردة بالمواد ٣٤ ، ٤٦ ، ٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهي المواد التي تعالج مسألة القبض على الاشخاص وتفتيشهم انما أراد ان يعفى النيابة من قيد اجراء التحقيق قبل ان تجرى هي التحقيق بنفسها أو تاذن لأحد ماموري الضبطية القضائية باجرائه دون غيره من القيود الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٩١ اجراءات جنائية التي تسمح على التحقيق صفته كاجراء من اجراءات التحقيق .

( ١٩٥٨/١٠/٢١ أحكام النقض س ٩ ق ٢٠٧ ص ٨٤٣ )

### التحريات للتفتيش

#### تقدير التحريات

٨٠٩ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ الامر



بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه يفرض معقب .  
( ١٩٧٨/١١/٢٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٧٠ ص ٨٣٠ )

٨١٠ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .  
( ١٩٧٣/٥/٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢١ ص ٥٩٦ ،  
١٩٧٣/٦/١١ ق ١٥٥ ص ٧٤٦ ، ١٩٧٢/١/١٧ س ٢٣ ق ٢٢ ص ٨١ )

٨١١ - ان تقدير جدية التحريات التى تسبق الاذن بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى تخضع لسلطة قاضى الموضوع .  
( ١٩٥١/١٢/٢١ أحكام النقض س ٣ ق ١٣١ ص ٣٤٤ ،  
١٩٥٢/٢/١٩ س ٣ ق ٢٦٦ ص ٧١٣ )

٨١١ مكرر - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . وانه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها فى شأن ذلك ، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .  
( ١٩٧٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ٨ ص ٥٤ )

٨١٢ - لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر سموغات اصدار هذا الأمر فلا تجوز المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض .  
( ١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٩ ص ٢٩٦ ، ٢/٢٥ /  
١٩٧٣ ق ٨١ ص ٣٨٣ ، ١٩٦٨/٦/١٧ س ١٩ ق ١٤٤ ص ٧١٣ ، ٢/٥ /  
١٩٦٨ ق ٢٣ ص ١٢٤ )

٨١٣ - ان تقدير جدية التحريات وكفايتها للاذن فى التفتيش أمر متروك للنيابة تحت مراقبة المحاكم ، فمتى قررت المحكمة ان كفاية فلا سلطان لاحد عليها لانه تقدير موضوعى لا شأن لمحكمة النقض به .  
( ١٩٥١/٥/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ٤١٠ ص ١١٢٥ ،  
١٩٥٠/١١/٢٨ ق ١١٩ ص ٣٢٢ )



٨١٤ - ان تقدير جسيمة التحريات التي يقوم عليها اذن التفتيش هي مسألة موضوعية متروكة تقديرها لمن يصدر الاذن وهو وكيل النيابة تحت اشراف محكمة الموضوع .

( ١٩٥٤/٢/١٥ أحكام النقض س ٥ ق ١١٨ ص ٣٥٨ )  
( ١٩٥٤/٦/١٦ ق ٢٥٥ ص ٧٨٧ ، ١٩٥٢/٣/١٤ س ٣ ق ٢٠٨ ص ٥٥٤ )

٨١٥ - تقدير الضرورة الموجبه للتفتيش والفائدة التي تعود منه على التحقيق متروكة الى الاذن به تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى اقرته فلا تجوز اثارة الجدل بشأنه لدى محكمة النقض .

( ١٩٣٨/١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٤٩ ص ١٤٢ )

٨١٦ - تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الامور الموضوعية التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق الآمرة به تحت رقابة واشراف محكمة الموضوع التي لها الا تتول على التحريات وأن طرحها جانباً ، الا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند اليها في ذلك من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها .

( ١٩٧٣/٥/١٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٨ ص ٦٢٢ )  
( ١٩٧٣/١/١ ق ٧ ص ٢٧ ، ١٩٧٢/٣/١٢ س ٢٣ ق ٨٠ ص ٣٤٩ )

٨١٧ - من سلطة المحكمة أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن احراز المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو التماطي أو الاستعمال الشخصي متى بنت ذلك على اعتبارات سائفة .

( ١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢ )

٨١٨ - ان نص المادة ٩١ اجراءات جنائية ليس فيه ما يوجب أن يتكشف التحقيق عن أدلة أخرى غير ما تضمنه تقرير رجل الضبطية القضائية أو أن يكون قطع مرحلة أو استظهر قدراً معيناً من أدلة الانبئات بل ترك ذلك لتقدير سلطة التحقيق لكيلا يكون من وراء غل يدها احتمال فوات الفرص مما تتأثر به مصلحة الجماعة التي تسمو على مصلحة الفرد ، ويكفي أن تقر محكمة الموضوع سلطة التحقيق على وجود المبرر لاصدار الامر بالتفتيش .

( ١٩٥٥/٢/١٩ أحكام النقض س ٦ ق ١٧٧ ص ٥٣٥ )



٨١٩ - إذا كانت النيابة قد أمرت بالتفتيش بعصد أن، قدرت هي جدية البلاغ المقدم لها عن اتجار المتهم بالمخدرات وكان تلبسها في ذلك مستمدا من التحقيق الذي نذبت أحد مأموري الضبط القضائي لأجرائه ، ثم أقرتها محكمة الموضوع على تقديرها ، فلا أهمية لها إذا كان المأمور الذي نفذ أمر النيابة العامة بالتفتيش لم يستصحب كاتباً ، لأنه لا يشترط لاتخاذ اجراء التفتيش أن يكون مسبقاً بتحقيق أجري بمعرفة سلطة التحقيق .

( ١٩٥٤/١/٥ أحكام النقض س ٥ ق ٧٢ ص ٢٢٣ )

٨٢٠ - أن تحريات رجال البوليس التي يؤسس عليها طلب التفتيش إنما يرجع تقدير كفايتها وجديتها الى سلطة التحقيق حين تصدر الاذن به على أن تقرها في ذلك محكمة الموضوع . فإذا كان الحكم قد قال ان تقدير الدلائل المؤدية الى صحة الاتهام هو من حق مأمور الضبطية القضائية فهذا يبين منه أن المحكمة إذا اعتبرت التفتيش صحيحاً لم تبحث دفع المتهم بطلان اذن التفتيش لصنوده بناء على تحريات غير جديّة على ذلك الأساس القانوني ، ويكون حكمها هذا فضلاً عن قصوره في البيان مخطئاً في تفسير القانون .

( ١٩٥٢/٦/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ٤١٠ ص ١٠٩٧ )

٨٢١ - إذا كانت النيابة قد اعتمدت في اصدار اذن التفتيش على تحريات رجال البوليس مما مفاده أنها رأتها كافية لتسويغ هذا الاجراء ، ثم أقرتها على ذلك محكمة الموضوع ، فهذا يكفي لاعتبار الاذن صادراً وفقاً لأحكام القانون .

( ١٩٥٢/١/٢٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٠ ص ٤٧١ ،  
١٩٥٢/٣/٣١ ق ٢٤٤ ص ٦٥٧ ، ١٩٥٢/٣/٣ ق ٢٨٣ ص ٧٥٨ ، ١٢/٣١ /  
١٩٥١ ق ١٢٥ ص ٥٣ )

٨٢٢ - لا يصح النعي بأن اذن النيابة صادر بتفتيش شخص الطاعن ومسكنه مع أن المياذن له بالتفتيش لم يثبت أن الطاعن يحوز مخدراً في مسكنه ، ذلك لأن النيابة - وهي تملك التفتيش بغير طلب - لا تنقيد في التفتيش الذي تأذن به بما يرد في طلب الاذن .

( ١٩٧٦/١/١١ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩ ص ٥٢ )



## مهور جديده التحريات

٨٢٢ - مجرد الخطأ في ذكر اسم الشارع الذي يقع به مسكن الطاعن في محضر التحريات لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحرير .  
( ١٩٧٦/١٢/٢٦ - أحكام النقض من ٢٧ ق ٢٢٠ من ١٩٧٨ )

٨٢٤ - من المقرر أن شمول التحريات لأكثر من شخص واحد في بلاد مختلفة واجراء التفتيش أثناء حملة تفتيشية لا يكشف بذاته عن عدم جدية التحريات لأنه لا يمس ذاتيتها .  
( ١٩٧٤/٥/٢٧ - أحكام النقض من ٢٥ ق ١١٢ من ٥٢٣ )

٨٢٥ - أن شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جديتها لأنه لا يمس ذاتيتها ، ولا يعيب الاجراءات أن لا يفصح رجل ضبط القضائي عن مصدر تحرياته أو عن وسيلته في التحري .  
( ١٩٧٣/١٠/١٥ - أحكام النقض من ٢٤ ق ١٧٦ من ٨٥٠ )

٨٢٦ - لجوء الضابط الى وكيل النيابة في منزله في ساعة مبكرة من صبيحة يوم الضبط لاستصدار الاذن هو أمر متروك لمطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون ، وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك في صحة أقوال الضابط أو يقدح في سلامة اجراءاته ، ما دامت الجهة الأمرة بالتفتيش قد رأت في تحرياته واستدلالاته ما يكفي للقطع بقياس الجريمة ونسبتها الى المظنون ضده مما يسوغ لها اصدار الاذن بالقبض عليه وتفتيشه للكشف عن مبلغ اتصاله بالجريمة ، فإن الاذن بالتفتيش يكون قد صدر صحيحا .  
( ١٩٧٣/١١/١١ - أحكام النقض من ٢٤ ق ١٩٥ من ٩٤٢ )

٨٢٧ - مجرد الخطأ المادي في ذكر اسم الشارع الذي يقع به حانوت الطاعن في محضر التحريات لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحرير .  
( ١٩٧٣/٦/١١ - أحكام النقض من ٢٤ ق ١٥٥ من ٧٤٦ )

٨٢٨ - إثبات الحكم أن التحريات دلت على أن التهم يتجر في المواد المخدرة ويختزن كمية منها مفاده أن الجريمة قد وقعت بالفعل ، وانتهائه بعد ذلك الى الحكم ببطلان الاذن بالتفتيش بمقولة صدوره عن جريمة مستقبلية خطأ في تطبيق القانون .

( ١٩٧٢/٣/١٢ - أحكام النقض من ٢٣ ق ٨٠ من ٣٤٩ )

٨٢٩ - إيراد اسم المأذون بتفتيشه خطأ من اسم والده في محضر الاستدلالات لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات .  
( ١٩٧٦/٦/٢٧ - أحكام النقض من ٢٢ ق ١٢٤ من ٥١١ )



٨٣٠ - لا يقدح في جدية التحريات حسبما أثبتته المحاكم أن يكون ما أسفر عنه التفتيش غير ما انصب عليه لأن الأعمال الإجرائية محكومة من جهة الصحة والبطان بمقدماتها لا بنتائجها .  
( ١٩٦٩/٦/٢٠ أحكام النقض من ٢٠ ق ١٩٣ من ٩٧٦ )

٨٣١ - صدور الاذن - بناء على تحريات ضابط المباحث - بحث عما يعرزه المتهم من مخدر لا يعنى أن الأمر صدر للكشف عن جريمة مستقبلية .  
( ١٩٦١/٦/٥ أحكام النقض من ١٢ ق ١٢٥ من ٦٤٨ )

٨٣٢ - ما أورده الحكم من استمرار رئيس مكتب مكافحة المخدرات في تحرياته بعد حصوله على الاذن بتفتيش المتهمين مفاده تعقب المتهمين والوقوف على مكان وجودهما تمهيدا لتنفيذ الاذن وتحينا لفرصة ضبطهما وليس معناه عدم جدية التحريات السابقة على الاذن .  
( ١٩٦١/٤/٢٤ أحكام النقض من ١٢ ق ٩١ من ٤٩٥ )

٨٣٣ مكرر - لا يوجب القانون حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالأذن بالتفتيش أو أن يكون على معرفة سابقة بالمتحرى عنه ، بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفعل من جرائم مادام أنه قد اقتنع شخصا بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه من معلومات .  
( ١٩٧٩/٤/٨ أحكام النقض من ٣٠ ق ٩٦ من ٤٥٣ )

٨٣٣ - متى أثبت الحكم أن أمر التفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره فلا يؤثر فيه ما قاله تزييدا استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش قد انتهى الى ضبط الواقعة فعلا .  
( ١٩٥٦/٤/٣ أحكام النقض من ٧ ق ١٤٣ من ٤٨٩ )

### عدم جدية التحريات

٨٣٤ - لما كان الثابت أن المحكمة إنما أبطلت إذن التفتيش تأسيسا على عدم جدية التحريات لما تبينته من أن الضابط الذي استصدره لو كان قد جد في تحرياته عن المتهم المقصود لعرف حقيقة اسمه ، أما وقد



جهله فذلك لقصوره في التحرى مما يبطل الأمر الذى استصدره ويهتدر  
الدليل الذى كشف عنه تنفيذه ، ولم يبطل الأمر لمجرد الخطأ في ذلك  
الاسم ، وهو استنتاج محتمل تملكه محكمة الموضوع .  
( ١٨/٣/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦١ ص ٣٣١ )

### دفاع جوهرى

٨٣٥ - لئن كان من المقرر أن تقدير جسمية التحريات وكفايتها  
لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش موكولا الى سلطة التحقيق التى اصدرته  
تحت رقابة محكمة الموضوع ، الا أنه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا  
الاجراء فانه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها  
فيه بأسباب سائفة .  
( ٣/٤/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٦٦ ص ٣٥٠ )

٨٣٥ مكرر - لما كان الأصل في القانون أن الاذن بالتفتيش هو  
اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح اصداره الا لضبط جريمة « جناية أو  
جناية » واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى متهم معين وأن هناك من الدلائل  
ما يكفى للتصدى لحزمة مسكنه أو لحريته الشخصية ، وكان من المقرر أن  
تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش وان كان  
موكولا الى سلطة التحقيق التى اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع الا أنه  
اذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء فانه يتعين على المحكمة أن تعرض  
لهذا الدفع وأن تقول كلمتها فيه بأسباب كافية وسائفة .  
( ١٢/٢/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٥٢ ص ٢٦٥ )

### اذن التفتيش

#### الشروط الشكلية للاذن ، وبعض صورها العملية

٨٣٦ - لم يشترط القانون شكلا معينا لاذن التفتيش ، ومن ثم فلا  
ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل  
اقامته ، طالما أنه الشخص المقصود بالاذن .  
( ١/١/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧ ص ٢٧ )

٨٣٧ - لم يشترط القانون شكلا معينا لاذن التفتيش وكل ما يتطلبه  
في هذا الصدد أن يكون الاذن واضحا ومحددا بالنسبة الى تعيين الأشخاص



والأماكن المراد تفتيشها ، وأن يكون مصدره مختصا مكانيا باستصداره وأن يكون مدونا بخطه وموقعا عليه بامضائه .  
( ١٩٧٢/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٧٧ ص ٧٨١ )

٨٣٨ - لا يشترط القانون عبارات خاصة يصاغ بها اذن التفتيش .  
( ١٩٧٢/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٣ ص ٨٠٦ .  
١٩٧٠/١/١٩ س ٢١ ق ٢٢ ص ١٢٧ )

٨٣٩ - لم يشترط القانون شكلا معينا لاذن التفتيش فلا ينافى من صحته خلوه من بيان محل اقامة المأذون بتفتيشه طالما أن المحكمة قد اطفأت الى أنه الشخص المقصود بالاذن .  
( ١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨١ ص ٣٥٧ )

٨٤٠ - لا يشترط القانون الا أن يكون الاذن - شأنه في ذلك شأن سائر اجراءات التحقيق - ثابتا بالكتابة ، وفي حالة الاستعجال قد يكون ابلاغه بالمسرة أو ببرقية أو بغير ذلك من وسائل الاتصال . ولا يشترط وجود ورقة الاذن بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب لأن من شأن ذلك عرقلة اجراءات التحقيق ، وهي بطبيعتها تقتضى السرعة ، وانما الذي يشترط أن يكون لهذا التبليغ بمحوى الاذن أصل ثابت بالكتابة في الأوراق .

( ١٩٧١/١١/١٥ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٥٨ ص ٦٥٣ .  
١٩٦٠/١٠/٣١ س ١١ ق ١٣٩ ص ٧٣ )

٨٤١ - من المقرر أنه لا يلزم وجود ورقة الاذن بالتفتيش بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب للتفتيش اذ لا يشترط القانون إلا أن يكون الاذن بالتفتيش ثابتا بالكتابة .

( ١٩٧٠/١٠/١٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٣١ ص ٩٧٢ )

٨٤٢ - العبرة في صحة الاذن بالتفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة .  
( ١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٤ ص ٦٢٢ )

٨٤٣ - لا يعيب الاذن عدم تعيين اسم المأذون بالتفتيش .  
( ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢١ )



٨٤٤ - لم يشترط القانون شكلا معينا لاذن التفتيش ، ولم يوجب النص فيه على تجديده نطابق تبليغه بدائرة الاختصاص المكاني لمصدره ، وكل ما يتطلبه القانون في هذا الشأن أن يكون الاذن واضحا ومحددا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها وأن يكون مصدره مختصا مكانيا بإصداره وأن يكون مبنيا بخطه وموقعا عليه بأعضائه .  
( ١٩٦٨/٢/٥٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢ ص ١٢٤ )

٨٤٥ - اذن النيابة العامة لمأموري الضبطية القضائية بإجراء التفتيش يجب أن يكون موقعا عليه بأعضائه من إصداره ، لأنه وفقا للقواعد العامة يجب اثبات اجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه لكي تبقى حجة يعامل الناطقون - الأمر من منهم والمؤتمرون - بمقتضاها ، ولتكون أساسا صالحا لما يبنى عليها من نتائج ، ولا يكفي فيه الترخيص الشفوي ، بل يجب أن يكون له أصل مكتوب مرفق عليه من إصداره اقرارا بما حصل منه ، والا فانه لا يعتبر موجودا ويصحى عاريا مما يفصح عن شخص مصدره ، ذلك أن ورقة الاذن وهي ورقة رسمية يجب أن تحمل بذاتها دليل صحتها ومقومات وجودها بأن يكون موقعا عليها لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصحتها عن صدرت منه على الوجه المعترف قانونا . ولا يجوز تكمله هذا البيان الجوهري بدليل غير مستند من ورقة الاذن أو بأي طريق من طرق الاثبات ، ومن ثم فانه لا يغني عن التوقيع على اذن التفتيش أن تكون ورقة الاذن محررة بخط الأذن أو معنونة باسمه أو أن يشهد أو يقر بصورها منه دون التوقيع عليها مادام الأمر لا يتعلق بواقعة صدور الاذن باسم مصدره بل بالشكل الذي أفرغ فيه بالتوقيع عليه بخط مصدره .

( ١٩٦٧/١١/١٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٩ ص ١١٠١ )

٨٤٦ - رفض الدفع بطلان اذن التفتيش لعدم التوقيع عليه ممن أصدره يعتبر خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله يوجب نقض الحكم وتبرئة المتهم مادام أن الاتهام قائم على الدليل المستند من التفتيش وحده .  
( ١٩٦٧/١١/١٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٩ ص ١١٠١ )

٨٤٧ - لم يشترط القانون شكلا معينا لاذن التفتيش ، ولم يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة . مصدر الاذن المذكور ، اذ العبرة في الاختصاص المكاني لهذا الأخير إنما تكون بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره إلى وقت المحاكمة .  
( ١٩٦٥/٥/١٢ أحكام النقض س ١٦ ق ٩٢ ص ٤٥٨ )



**٨٤٨ -** العبرة في بيانات اذن التفتيش بما يرد في أصله دون النسخة المطبوعة للقضية . ولا يصح أن ينمى على الاذن عدم بيان اسم النيابة التي ينتمى اليها مصدر الاذن ، لأنه ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش ولما كان النمي في حقيقته واردا على مجرد شكل التوقيع في حد ذاته وكونه يشبه علامة افعال الكلام ، فانه لا يصيب الاذن مادام موقعا عليه فعلا من أصدره ومن ثم فما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يستاهل ردا .

( ١٩٦٥/٥/١١ أحكام النقض س ١٦ ق ٩١ ص ٤٥٢ )

**٨٤٩ -** الاذن بالتفتيش عمل من أعمال التحقيق التي يجب اثباتها بالكتابة وبالتالي فهو ورقة من أوراق الدعوى .

( ١٩٦١/١٠/٩ أحكام النقض س ١٢ ق ١٤٩ ص ٧٧٤ )

**٨٥٠ -** لا يشترط القانون عبارات خاصة يصاغ بها الاذن بالتفتيش ، وانما يكفي لصحة الاذن أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الاذن بتفتيشه أو تفتيش مسكنه ، ومن ثم فانه لا يؤثر في سلامة الاذن أن يكون قد استعمل كلمة بحثا عن مخدرات بمعنى ضبطها .

( ١٩٦١/٦/١٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١٢٨ ص ٦٥٨ )

**٨٥١ -** مفاد نص المادة ٧٣ اجراءات جنائية هو أن المحاضر التي نصت هذه المادة على وجوب التوقيع عليها من الكاتب هي تلك الخاصة بالتحقيقات التي يباشرها قاضي التحقيق بنفسه مثل سماع الشهود واجراء المعاينات واستجواب المتهم ، إذ أن هذه الاجراءات تستلزم انصراف المحقق بفكره الى مجريات التحقيق بحيث لا تنوقه عن ذلك كتابة المحضر ، دون أوامر التفتيش التي يصدرها المحقق ، ذلك لأن أمر التفتيش وان كان يعتبر اجراء متعلقا بالتحقيق الا أنه ليس من المحاضر التي أشارت اليها تلك المادة .

( ١٩٦١/٥/٨ أحكام النقض س ١٢ ق ١٠١ ص ٥٤١ ،  
١٩٦١/١٠/٢٣ ق ١٩٥ ص ٨٤١ )

**٨٥٢ -** صفة مصدر الاذن ليست من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الاذن بالتفتيش مادام أن المحكمة قد اوضحت أن من أعطى الاذن كان



مختصنا بإصداره ، والجبرة في ذلك إنما تكون بالواقع وإن تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة .  
( ١٩٦٠/١٢/٢٠ أحكام النقض من ١١ ق ١٨٢ من ١٩٢٣ )

٨٥٣ - العبرة في اختصاص من يملك إصدار اذن التفتيش إنما يكون بالواقع وإن تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة .  
( ١٩٥٧/١/٢١ أحكام النقض من ٨ ق ١٥ من ٥٢ )

٨٥٤ - يكفي لصحة التفتيش الذي يجريه مأمور الضبطية القضائية أن يكون قد صدر به اذن بالكتابة موقع عليه ممن أصدره من أعضاء النيابة ، فإذا كان الثابت بالحكم أن الضابط الذي أجرى التفتيش بمنزل الطاعن كان لديه هذا الاذن ، فإن محضر التفتيش يعتبر صحيحا ولو لم يكن الاذن بيد الضابط وقت اجرائه ، لأن القانون لا يحتم ذلك ، وخصوصا اذا كان لم يطالبه أحد به .  
( ١٩٤٥/١٠/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦١٨ من ٧٦٧ )

٨٥٥ - ان الاذن الذي يصدر من النيابة العامة الى مأمور الضبطية القضائية بإجراء تفتيش هو - كسائر أعمال التحقيق - يجب اثباته بالكتابة . وفي حال السرعة اذا طلب صدور الاذن أو تبليغه بالتليفون ، يجب أن يكون الأمر مكتوبا وقت ابلاغه للمأمور الذي يندب لتنفيذه . ولا يشترط وجود ورقة الاذن بيد المأمور ، فان اشتراط ذلك من شأنه عرقلة اجراءات التحقيق وهي بطبيعتها تقتضي السرعة وليس في القانون ما يمنع أن يكون الندب لمباشرتها من سلطة التحقيق عن طريق التليفون أو التلغراف أو غيرها من وسائل الاتصال المعروفة .  
( ١٩٤٥/٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٠١ من ٦٤٤ )

٨٥٦ - ان اذن النيابة لمأموري الضبطية القضائية بالتفتيش يجب أن يكون مكتوبا وموقعا عليه بامضاء من أصدره . فاذا أذنت النيابة عن طريق التليفون بتفتيش ولم يكن لأذنها هذا أصل موقع عليه ممن أمر بالتفتيش فإن التفتيش يكون باطلا ولو كان تبليغ الاذن مثبتا في دفتر الاشارات التليفونية .  
( ١٩٤٠/١٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٧٣ من ٣٤٤ )



**٨٥٧ -** اذن النيابة في التفتيش يجب أن يكون بالكتابة ، فلاذنه الشفوي لا يكفي لصحة التفتيش ، لكن اذا كان صاحب الشأن قد رضى صراحة بإجراء التفتيش فانه يكون صحيحا ويجوز الاعتماد عليه قانونا .  
( ١٩٣٧/١١/٢٢ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١١٣ ص ( ٩٨ )

**٨٥٨ -** ان دخول رجال الحفظ منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير اذنه ورضائه الصريح أو بغير اذن السلطة القضائية المختصة أمر محظور ، بل يعاقب عليه قانونا . وهذا الاذن يجب أن يكون ثابتا بالكتابة ولا يكفي فيه الترخيص الشفوي ، لأن من القواعد العامة أن اجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه يجب اثباتها بالكتابة لكي تبقى حجة يعامل الموظفون - الأمرون منهم والمؤتمرون - بمقتضاها ، ولتكون أساسا صالحا لما ينشئ عليه من النتائج . فاذا أقر وكيل النيابة بالجلسة بأنه اذن رجال البوليس شفويا بتفتيش منزل متهم واعتبرت المحكمة هذا التفتيش حاصلا وفق القانون ، كانت مخطئة في رأيها . والدفع ببطان التفتيش الحاصل على هذه الصورة هو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام فلا يسقط بعدم ايدائه قبل سماع أول شاهد ، بل يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى .  
( ١٩٣٤/١٢/٣١ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٦٦ ص ( ٤٠٦ )

**٨٥٩ -** ان ندب النيابة العامة أحد مأموري الضبطية القضائية لتفتيش منزل متهم بجناية أو جنحة يجب أن يكون ثابتا بالكتابة ، فلا يكفي اذن أن يشير رجل الضبطية القضائية في محضره الى أنه باشر التفتيش بأذن النيابة دون أن يقدم الدليل على ذلك .  
( ١٩٣٤/٦/١١ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٦٦ ص ( ٣٥٦ )

### البيات صدور الاذن

**٨٦٠ -** عدم ارفاق اذن التفتيش بملف الدعوى لا ينفي سبق صدوره ، ولا يكفي وحده لأن يستخلص منه عدم صدور الاذن بالتفتيش مادام الحكم قد أورد ما جاء على لسان الضابط الذي استصدره من سبق صدوره وإشارته الى ذلك بالصورة المنسوخة لمحضره ، مما كان يقتضى من المحكمة حتى يستقيم قضاؤها أن تجري تحقيقا تستجلي فيه حقيقة الأمر



قبل أن تنتهي الى قضائها ببطلان التفتيش . أما وهي لم تفعل ، واقامت قضايا ببراءة المظنون ضده على بطلان تفتيشه لمسلم وجود اذن مكتوب بملف الدعوى اخذا بالدفع المبدي في هذا الشأن ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال .

( ١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٧ ص ٦٦٥ )

٨٦١ - من المقرر أن عدم وجود اذن النيابة بملف الدعوى لا يكفي وحده لأن يستخلص منه عدم صدوره ، ثبوت اطلاق وكتل النيابة على محضر التحريات المذيل بأصل اذن التفتيش ، تشكك المحكمة في صدور الاذن رغم ذلك يوجب عليها اجراء التحقيق لاستجلاء حقيقة الأمر .

( ١٩٧١/٦/١٣ أحكام النقض س ٢٢ ق ١١٢ ص ٤٥٨ )

٨٦٢ - متى كان البين مما أورده الحكم المظنون فيه أن المحكمة قضت ببطلان تفتيش المظنون ضده تأسيسا على عدم وجود اذن التفتيش بملف الدعوى وهو ما لا يكفي وحده لأن يستخلص منه عدم صدور الاذن بالتفتيش ، ما دام الحكم قد اثبت أن محضر تحقيق النيابة قد أورد فجوى الاذن واسم وكيل النيابة الذي أصدره وتاريخ وساعة اصداره مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - أن تجرى تحقيقا تستجلى فيه حقيقة الأمر قبل أن تنتهي الى القول بعدم صدور الاذن ، أما وهي لم تفعل واكتفت بتلك العبارة القاصرة ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والاحالة .

( ١٩٦٩/٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦٣ ص ٢٩٧ )

٨٦٣ - عدم ارفاق اذن التفتيش بملف الدعوى لا يفيد حتما عدم وجوده أو سبق صدوره الأمر الذى يتعين معه على المحكمة أن تحققه قبل الفصل فى الدعوى .

( ١٩٦٥/١١/١٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦٣ ص ٨٥٢ ، ١٩٦١/١٠/١٠ س ١٢ ق ١٥٢ ص ٧٨٦ )

٨٦٤ - اذا كان الثابت من الحكم المظنون فيه أن الاذن قد صدر فعلا من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات التى أجراها البوليس وأنه اختفى بعد ذلك من ملف الدعوى اما لضياعه أو لسبب آخر لم يكشف عنه التحقيق ، فان ما استظهرته المحكمة من سبق صدور الاذن بعد أن أجرت التحقيق بنفسها فى هذا الخصوص هو من صميم سلطتها التقديرية ، وتكون



قد أصابت فيما انتهت اليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش وبالتالي في استنادها الى الدليل المستمد منه .

( ١٠/٩/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١٤٩ ص ٧٧٤ )

**٨٦٥ -** الأصل في الاجراءات هو حملها على وجه الصحة ، فاذا كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن الاذن في تفتيش منزل المتهم قد صدر فعلا من وكيل النيابة المختص بناء على التحريات التي اجراها البوليس ولكنه لم يعتبر على هذا الاذن في ملف الدعوى اما لضياعه واما لسبب آخر لم يكشف عنه التحقيق ، فان محكمة الموضوع لا تكون مخطئة في رفضها دفع التهم ببطلان التفتيش لعدم وجود الاذن به في أوراق الدعوى ، ولا في استنادها الى الدليل المستمد من هذا التفتيش .

( ٢٥/٢/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٠ ص ٨١ )

**٨٦٦ -** تفتيش ضابط البوليس منزل المتهم ( بغير رضاه ) لا يكون صحيحا الا اذا كان الضابط ماذونا من النيابة باجراء هذا التفتيش وعالما بهذا الاذن قبل اجراء التفتيش فصلا . على أن مجرد سهو الضابط عن الاشارة في محضر التفتيش الى الاذن الصادر به من النيابة لا يكفي للقول بأنه لم يكن عالما بهذا الاذن قبل اجراء التفتيش .

( ٣/١٢/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٩٣ ص

٣٩٩ )

### الدفع بالبطلان

**٨٦٧ -** ان العبرة في الدفع ببطلان اذن التفتيش بمدلوله لا بلفظه مادام ذلك المدلول واضحا لا لبس فيه .

( ٣/٦/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١١٨ ص ٥٥٨ )

**٨٦٨ -** متى كان التفتيش قد جرى صحيحا على مقتضى الأمر الصادر به في حدود اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه ، فانه لا مصلحة للطاعين فيما اتزاه من عدم توافر حالة التلبس .

( ٢٠/١٠/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١٨ ص ١١١٠ )



٨٦٨ مكرر - من المقرر أن الدفع بصندوق اذن التفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعي يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن اخذاً بالأدلة التي اوردتها .  
( ١٠/١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٥ ص ٧٣٥ )

اذن التفتيش ، مدته

حساب مدة الاذن

٨٦٩ - تداخل مواعيد سريان أوامر التفتيش التي أصدرتها النيابة العامة لضبط وتفتيش المتهم لدواع اقتضتها ظروف التحقيق وملاساته لا يعنى أنها أوامر مفتوحة غير محددة المدة ، طالما أن كل اذن منها قد صدر صحيحاً مستوفياً شرائطه القانونية ، ومن ثم فإن اغفال الحكم الرد على هذا الدفع لا يعيبه لأنه ظاهر البطلان .

( ١٠/٥/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٩٥ ص ٥١٣ )

٨٧٠ - اثبات ساعة اصدار الاذن بالتفتيش انما يلزم عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه كان خلال الاجل المصرح باجرائه فيه ، وما دام أن الحكم قد أورد أن التفتيش قد تم بعد صدور الاذن به وقبل نفساذ أجله ، فلا يؤثر في صحة الاذن عدم اشتماله على ساعة صدوره .

( ٢٠/١٢/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٨٢ ص ٩٣٣ )

٨٧١ - ان المادة ١٦ مرافعات عبرت عن قاعدة عامة واجبة الاتباع في كل الأحوال وفي جميع المواد ، وهي أنه اذا كان الميعاد المقدر أو المقرر لاجراء عمل من الأعمال أو مباشرة اجراء من الاجراءات قد عين لأيام فإن حسابه يجب أن يكون بالأيام أيضاً لا بالساعات ، وعلى أساس عدم ادخال اليوم الأول في العدد ومباشرة العمل أو الاجراء في اليوم الأخير ، واذن فالمحكم الذي يقول بصحة التفتيش الذي أجرى يوم ١٤ من شهر كذا تنفيذاً للاذن الذي صدر به من النيابة بتاريخ ١١ من هذا الشهر والمشتراط فيه وجوب اجراء التفتيش في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من صدور هذا الحكم يكون صحيحاً .

( ١٢/١/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٩٤ ص



٨٧٢ - إذا كان اذن النيابة في تفتيش منزل المتهم قد نقض فيه على أن يكون تنفيذه خلال ثمانى وأربعين ساعة من تاريخ صدوره فإن اليوم الذى صدر فيه الاذن لا يحسب فى الميعاد طبقا للقواعد العامة بل يجب احتساب الساعات ابتداء من اليوم التالى .

( ١٦/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٨١ ص

٥٤٩ )

٨٧٣ - الاذن الصادر لمأمور المركز من النيابة بتفتيش منزل المتهم فى ظرف اسبوع يجب أن يكون تنفيذه فى بحر الاسبوع والا كان التفتيش باطلا ، والعبرة فى بداية المدة المحددة فى الاذن هى يوم وصوله الى الجهة المأذونة باجراء التفتيش لا بيوم وصوله لمن أحيل اليه من هذه الجهة من رجال الضبطية لمباشرة تنفيذه .

( ٥/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥١ ص

٤٥٥ )

#### امتداد الاذن ومسوغاته

٨٧٤ - من المقرر أن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش فى الاذن الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وإنما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك الا أن يجدد مفعوله . ومن ثم فإن الاحالة عليه أو على التجريبات التى بنى عليها يصدد تجديد مفعوله جائزة مادامت منصبة على ما لم يؤثر فيه انقضاء الأجل المذكور .

( ١٩٦٧/١/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ٧ ص ٤٦ ، ٥/٢٦/

١٩٥٨ س ٩ ق ١٤٣ ص ٥٦٣ )

٨٧٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد فضى برفض الدفع ببطلان اذن التفتيش استنادا الى أن انقضاء أجله لا يمنع النيابة من الاحالة اليه يصدد تجديد مفعوله لمدة أخرى ما دامت الاحالة واردة على ما لا يؤثر فيه انقضاء الأجل . فإن النعى على الحكم فى هذه الناحية يكون على غير ذى سند من القانون .

( ١٩٦٣/١/٢٢ أحكام النقض س ١٤ ق ٧ ص ٢١ )

٨٧٦ - ما يثيره الطاعن من سقوط اذن التفتيش الاول ونسخه بالاذن اللاحق عليه مردود بأنه لا يجادل فى طعنه فى أن الاذن الثانى لا يختلف عن الاذن الأول الا من حيث امتداد نطاقه الى آخرين غيره ، فلا



بعد ناسخا للاذن السابق ، ذلك بأن الالفاء الضمنية لا يكون الا عند تعارض حكمين متلاحقين فيعتبر الأمر الجديد ناسخا للقديم لاستحالة اعمال كلا الأمرين المتضاربين في وقت واحد ، وهو ما لا يتوافر في خصوص الدعوى المطروحة .

( ١٦/٥/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١٠٩ ص ٥٧٠ )

**٨٧٧ -** اذا كان الثابت أن البوليس تقدم بتحريات الى النيابة العامة بأن الطاعن وآخرين يحوزون مخدرات ويتجرون فيها وطلب تفتيشهم وتفتيش منازلهم ، ورات النيابة جدية التحريات التي بنى عليها طلب الاذن بالتفتيش فأذنت به ، على أن يجري تنفيذه في أجل محدد ، ثم صرحت بمد هذا الأجل قبل انتهائه الى فترة أخرى جرى التفتيش خلالها وأسفر عن ضبط مخدر بملابس الطاعن وأقرت المحكمة النيابة على ما رآته من جدية تلك التحريات فان التفتيش يكون صحيحا .

( ٣١/٣/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٤٧ ص ٦٦٥ )

**٨٧٨ -** متى كان الواضح من حكمى محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الدرجة الثانية أن الظروف التي اقتضت اصدار اذن التفتيش الأول كانت هي التي ترتب عليها اصدار الاذن الثاني ، فانه لا يكون هناك تعارض بين حكم محكمة الدرجة الأولى الذي وصف هذا الاذن بأنه اذن جديد ، وبين حكم محكمة الدرجة الثانية الذي أيده لاسبابه وزاد عليه فاعتبر الاذن الثاني امتدادا للاذن الأول .

( ٧/٥/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨٣ ص ١٠٥٠ )

**٨٧٩ -** اذا كان الاذن الصادر بالتفتيش قد وضع في صيغة امتداد لاذن سابق ولكن كان له مسوغات أخرى غير الاذن الأول وأساس غير أساسه ، فهذا يجعل منه في حقيقة الأمر اذنا جديدا ويكون على المحكمة أن تقدر الأساس الذي قام عليه وتحدث عنه بما تراه فيه من جهة صلاحيته لصحور اذن جديد أو عدم صلاحيته فإذا هي قضت بطلانه على أساس مجرد وصفه بأنه امتداد لاذن سابق انتهى بانتهاؤه أجله فان حكمها بذلك يكون معيبا متعينا نقضه .

( ٥/١٢/١٩٤٩ أحكام النقض س ١ ق ٤٥ ص ١٣٠ )

**٨٧٩ مكرر -** اذا كان الاذن الصادر من النيابة في تاريخ معين لضبط متهم وتفتيشه قد نص فيه على أن يتم التفتيش في بحر أسبوع ولم ينفذ هذا الاذن لعدم تمكن الضابط الذي استصدره من الضبط والتفتيش



لإنشاقه في خلال هذه المدة ، ثم بعد مرور ما يقرب من شهر حرر الضابط محضرا أثبت فيه ذلك ، كما أثبت أن مراقبة المتهم أعيدت فتبين أنه لا يزال مشغولا بتجارة المخدرات ثم عرضت الأوراق على النيابة لصدور الأمر بتجديده اذن التفتيش السابق فرخصت بمدة أسبوعا من تاريخ التجديد ، ثم نفذ هذا الأمر وضبط مع المتهم مخدر ، فاعتبرت المحكمة هذا التفتيش صحيحا مستظهرة من الأمر الذي صدر أخيرا بمد الاذن معنى الاذن بنسأه على اعتبارات ذكرتها في حكمها تؤدي الى ما رتبته عليها فلا يجوز الجدل في ذلك لدى محكمة النقض .

( ١٩٤٧/٣/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٤٠ ص ٣٢٧ ، ١٩٤٨/١١/٣ ق ٦٧٩ ص ٦٤١ )

### تنفيذ التفتيش

#### من يباشر التفتيش

٨٨٠ - التفتيش اجراء من اجراءات التحقيق ، فمن حق النيابة العمومية أن تتولى بنفسها تفتيش مسكن المتهم وشخصه وأمتعته .  
( ١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض ص ٣ ق ٧ ص ١٣ )

٨٨١ - لا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأمورى الضبط القضائي ما دام الاذن لم يعين مأمورا بعينه ، والقضاء ببطلان اذن التفتيش لخلوه من تعيين من يقوم بتنفيذه خطأ في تطبيق القانون .  
( ١٩٧٢/٥/٢٢ أحكام النقض ص ٢٣ ق ١٧٧ ص ٧٨٦ ، ١٩٦٨/٢/٥ ص ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤ ، ١٩٦٢/٦/١١ ص ١٣ ق ١٣٤ ص ٥٣٢ ، ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ ق ٦٦ ص ٢٠٧ )

٨٨٢ - متى استبانَت المحكمة من وقائع الدعوى ومن عبارة اذن التفتيش أن من اذن به لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد معين بالذات بل هو أصدره مرسلا دون تعيين كان لكل أحد من مأمورى الضبطية القضائية أن ينفذه .

( ١٩٤٨/٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٢٥ ص ٤٨٦ ، ١٩٤٨/٦/٢ ق ٦٢٢ ص ٥٨٧ )

٨٨٣ - لمأمورى الضبط القضائي اذا ما صدر اليهم اذن من النيابة بالتفتيش أن يتخذوا لتنفيذه ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن



يلتزموا في ذلك طريقة بعينها مادام لا يخرجون في اجراءاتهم على القانون .  
ومن ثم فان التفتيش الذي يقع تنفيذا لاذن النيابة يكون صحيحا اذا قام به  
واحد من المدوبين له ما دام أن قيام من اذن لهم به معا ليس شرطا لازما  
لمصحته .

( ٢٩/٥/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٨ ص ٨٣٠ )

**٨٨٤ -** الاصل انه لا يجوز لغير من عين بالذات من مامورى الضبط  
القضائي في اذن التفتيش أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق النذب من المأمور  
المعين مادام الاذن لا يملكه هذا النذب .

( ١٦/٦/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٨ ص ٨٩ )

**٨٨٥ -** الاذن بالتفتيش الصادر من السلطة القضائية يجوز لاي  
رجل من رجال الضبطية القضائية القيام بتنفيذه ما لم يكن قد عين فيه من  
يقوم بذلك ، وفي هذه الحالة لا يجوز لغير من عين بالذات فيه أن ينفذه ولو  
كان ذلك بطريق الانتداب من المأمور المعين مادام اذن التفتيش لا يملكه  
هذا النذب .

( ١٩/١٢/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤٢ ص

٧٠٤ )

**٨٨٦ -** عدم تعيين اسم المأذون له باجراء التفتيش لا يعيب الاذن .

( ٢٢/٥/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧٧ ص ٧٨٦ ،

١١/٦/١٩٦٢ س ١٣ ق ١٣٤ ص ٥٣٢ ، ٢٠/٢/١٩٥٦ س ٧ ق ٦٦ ص

٢٠٧ )

**٨٨٧ -** لم يقيد القانون سلطة التحقيق في وجوب اصدار الاذن لمن  
قام بالتحريات ، بل ترك الأمر في ذلك لطلق تقديرها .

( ٥/٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤ )

**٨٨٨ -** الاذن الذي يصدر من النيابة للبوليس باجراء تفتيش محل  
المتهم لا يشترط فيه أن يكون معيناً به من يقوم باجراء التفتيش من رجال  
الضبطية القضائية فيصح أن يتولى التفتيش أى واحد من هؤلاء ولو كان غير  
الذى طلب الاذن به ما لم يكن الاذن قد اختص أحدا معيناً بذلك .

( ١٦/١٢/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٦٦ ص

٣٠٤ )



٨٨٩ - متى كان وكيل النيابة قد أصدر اذنه لمعاون المباحث ولمن يماونه من رجال الضبط بتفتيش منازل وأشخاص مستتة من المتهمين فان انتقال الضابط الذي صدر باسمه الاذن مع زملائه الذين صاحبوه لمساعدته على انجاز التفتيش يجعل ما أجراه كل منهم من تفتيش بمفرده صحيحا لوقوعه في حدود الاذن الصادر من النيابة والذي خول كلا منهم سلطة اجرائه .

( ١٩٥٧/٥/٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٣٠ ص ٤٧١ )

٨٩٠ - اذا ندب ضابط لاجراء تفتيش هو او من يكلفه بذلك ، فذهب لتنفيذ الأمر ومعه ضابطان وفتش هو أحد المتهمين واثبت في محضره انه كلف الضابطين تفتيش الباقيين ، فهذا التكليف من جانبه يعد ندبا كتابيا لهما لاجراء التفتيش في حدود الاذن الصادر من النيابة ، فيكون التفتيش الذي أجرياه صحيحا .

( ١٩٤٨/١٠/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٥٤ ص

( ٦٢٦

#### التفتيش تحت اشراف مامور الضبط

٨٩١ - ان طريقة تنفيذ اذن التفتيش موكولة الى رجل الضبط القضائي المأذون له يجريها تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ، فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وأن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره .

( ١٩٧٨/١/٢٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥ ص ٨٣ ، ٦/١٦

١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٧٨ ، ٨٩٠ ، ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ق ١٢٤ ص ٦٤٣ )

٨٩٢ - من المقرر أن النيابة العامة اذا ندبت أحد مأموري الضبط لاجراء التفتيش كان له أن يصحب معه من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمعاونته في تنفيذه ويكون التفتيش الذي يجريه أى من هؤلاء تحت اشرافه كأنه حاصل منه مباشرة في حدود الأمر الصادر بندبه .

( ١٩٧٢/٤/٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢٠ ص ٥٤٨ )

٨٩٣ - لمأمور الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش برؤوسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي .



( ١٩٦٩/٥/١٢ ) أحكام النقض من ٢٠ ق ١٣٧ من ٦٧٣ ،  
( ١٩٦٧/٦/١٩ من ١٨ ق ١٦٨ من ٨٢٨ )

**٨٩٤ -** لا يقدح في سلامة الحكم أنه لم يعين أسماء باقي أفراد رجال القوة الذين استعان بهم الضابطان المأذونان بالتفتيش ، طالما أنه قد عني ببيان أسماء من حضر التفتيش ومؤدى شهادتهم ، ومادام أنه لم يعتمد في الادانة على شهادة الباقيين .  
( ١٩٥٩/١٠/١٢ ) أحكام النقض من ١٠ ق ١٦٦ من ٧٧٨ )

**٨٩٥ -** متى كان الثابت أن الكونستابل كان يعمل وقت تفتيش المتهم تحت امرة معاون المباحث المنتدب لاجراء التفتيش وتحت اشرافه ، فإنه لا يهم - في استظهار هذا الاشراف - أن يكون الكونستابل الذي قام بالتفتيش هو من رجال الضبطية القضائية أو من غير رجالها مادام لم يكن يعمل مستقلا وكان يساعد من انتدب للتفتيش .  
( ١٩٥٤/٤/٦ ) أحكام النقض من ٥ ق ١٦٣ من ٤٧٨ )

**٨٩٦ -** مادام الثابت أن معاون البوليس هو الذي تولى اجراءات التفتيش فلا يقدح في صحة هذا التفتيش أن الذي عثر على المخدر هو الكونستابل الذي كان معه مادام أن هذا العثور كان تحت اشراف الضابط ومباشرة .  
( ١٩٥١/١٠/٢٩ ) أحكام النقض من ٣ ق ٤٣ من ١٠٨ )

**٨٩٧ -** ان مساعدة المخبر لضابط البوليس في اجراء التفتيش المأذون به اذا كانت على رأى منه وتحت بصره لا يترتب عليها أى بطلان .  
( ١٩٤١/١١/١٠ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٩٩ من ٥٦٧ )

**٨٩٨ -** انه وان كان يشترط لصحة التفتيش الذي يجريه البوليس أن يكون من اجراء من مامورى الضبطية القضائية ، الا أن ذلك لا يمنع مأمور الضبطية القضائية من الاستعانة في عمله عند التفتيش بأعوانه الذين تحت ادارته ولو كانوا من غير مأمورى الضبطية القضائية . وإذا عثر أحد هؤلاء على شيء مما يبحث عنه وضبطه كان هذا صحيحا مادام قد حصل تحت اشراف من له حق التفتيش قانونا .  
( ١٩٣٨/١٢/١٩ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١٣ من ٤٧ )



٨٩٩ - اذ لم يتم مأمور الضبطية القضائية بنفسه بتفتيش المتهم المأذون بتفتيشه ، بل تدب لذلك أحد رجال الشرطة فتريه لهم حتى من به فتش قسرا وضبط ما معه من مخدر فان هذا التفتيش يقع باطلا ولا يصح الاعتماد على الدليل المستند منه في ادانته . ( ١١٠/١١/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٣٩٠ ص ٢٦٤ )

### طريقة تنفيذ التفتيش .

٩٠٠ - من المقرر انه متى كان التفتيش الذي قام به رجل الضبطية القضائية مأذونا به قانونا بطريقة اجرائه متروكة لراى القائم به واماد الضابط قد راي دخول منزل الطاعن من سطح منزل مجاور له وكان في الاستطاعة ان يدخله من بابه ولا تثير عليه في ذلك . ( ١٩٠/١١/١٩٤٠ أحكام النقض س ١٥ ق ٦١٧ ص ٥٩٧ )

٩٠٠ مكرر - من المقرر قانونا ان لمأمور الضبط القضائي اذا ما صدر اليهم اذن من النيابة باجراء تفتيش ان يتخذوا ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون ان يلتزموا في ذلك طريقة بعينها ما داموا لا يخرجون في اجراءاتهم على القانون ، ويكون لهم تغير الظروف المناسب لاجرائه وبطريقة مشمرة وفي الوقت الذي يرونه ملائما مادام ان ذلك يتم في خلال الفترة المحددة بالاذن .

( ٢٩/٤/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠٨ ص ٥١١ )

٩٠١ - من المقرر قانونا ان لمأمور الضبطية القضائية اذا ما صدر اليهم اذن من النيابة باجراء تفتيش ان يتخذوا ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون ان يلتزموا في ذلك بطريقة بعينها ما داموا لا يخرجون في اجراءاتهم على القانون . فلا تثير على الضابط المنتدب للتفتيش فيما قام به لتنفيذ الاذن من طرق باب منزل الطاعن والاعلان عن شخصيته ثم النظر الى داخل المنزل من خلال واجهة بابه الزجاجية ليتبين غلة ما سمعه من هرج فنه مما اثار شكوكه في مسلك المتهم .

( ٢٨/١٠/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٢٩ ص ٧١٥ )

٩٠١ مكرر - من المقرر ان لرجل الضبطية القضائية المنتدب لتنفيذ اذن النيابة بالتفتيش تغير الظروف المناسب لاجرائه بطريقة مشمرة . وفي الوقت الذي يرام مناصبا مادام ان ذلك يتم خلال الفترة المحددة بالاذن . ( ١٨/٣/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٧٢ ص ٣٥١ )



٩٠٣ - مادام اذن التفتيش مستنادا للبحث في منزل عن رسوم مذبوحة فتفتيشه يمتثلزم فتفتيش المنزل كله ولو عني غسل ثلثة مذبوحه عند بابه .

( ١٩٤٨/١١/٨٠ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٤٩ ص

( ٦٢١ )

٩٠٣ - أن الاصل في دخول المنازل ان يكون من ابوابها ؛ ولكن اذا تعذر الدخول من تلك الابواب لاي سبب كان جاز الدخول من المناقد اذا لم يكن هناك امر صريح من الجهة المختصة بمنع ذلك .

( ١٩٣٥/٥/٢٠ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٧٦ ص

٤٨٠ ، ١٩٣٨/٢/٢١ ج ٤ ق ١٦٥ ص ( ١٥١ )

٩٠٣ مكرر - اذا كان التفتيش الذي قام به الضابط مأذونا به قانونا فان له ان يجريه بالطريقة التي يراها محقة للفرس منه مادام انه قد التزم الحدود التي تضمنها اذن النيابة ؛ ومن ثم فلا تثريب عليه ان هو اقتحم غرفة نوم المظنون ضده فجر يوم الحادث بعد ان تمكن احد معاونيه من فتح باب المسكن الخارجي بواسطة التسور مادام الضابط قد رأى ذلك .

( ١٩٧٩/١١/٨ ) احكام النقض س ٣٠ ق ١٧٠ ص ٧٩٩ )

### الحمد من الحرية

٩٠٤ - ما يتخذ الضابط المأذون له بالتفتيش من اجراءات غسيل معدة المتهمه بمعرفة طبيب المستشفى لا يعدو أن يكون تعرضا لها بالقدر الذي يتيح تنفيذ اذن التفتيش وتوافر حالة التلبس في حقها بمشاهدة الضابط لها وهي تبتلع المخدر وانبعث رائحة المخدر من فمها مما لا يقتضى استئذان النيابة في اجرائه .

( ١٩٧٢/٣/١٢ ) احكام النقض س ٢٣ ق ٨١ ص ٣٥٧ )

٩٠٥ - صدور الاذن بتفتيش المتهم يقتضى لتفتيشه الحد من حريته بالقدر اللازم لاجراء التفتيش ولو لم يتضمن الاذن أمرا صريحا بالقبض لما بين الاجرائين من تلازم ، ومن ثم فلا وجه للقول ببطلان أمر القبض في هذه الحالة لعدم استيفائه الشكل المرسوم بالمادة ١٢٧ اجراءات جنائية .

( ١٩٦٧/٦/١٩ ) احكام النقض س ١٨ ق ١٦٨ ص ٨٣٨ ،

١٩٦٣/١١/٤ س ١٤ ق ١٣٣ ص ٧٤١ ، ١٩٥٧/٦/٣٠ س ٨ ق ١٦٢ ص ( ٥٩٠ )



٩٠٦ - متى كان الإكراه الذى وقع على المتهم انما كان بالقدر اللازم لتكليف طبيب المستشفى من الحصول على متحصلات معدته ، فإنه لا تأثير لذلك على سلامة الاجراءات .  
( ١٩٥٧/٢/٤ أحكام النقض س ٨ ق ٣١ ص ١٠٤ )

٩٠٧ - القبض على المتهم بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش لا غبار عليه .  
( ١٩٥٢/٢/١٩ أحكام النقض س ٣ ق ٢٦٦ ص ٦١٣ )

٩٠٨ - انه اذا كان اذن النيابة فى تفتيش متهم لا يخول له - بحسب الأصل - القبض عليه الا انه اذا كان المتهم لم يدعى للتفتيش أو بهت منه مقاومة فى أثناء ذلك كان لمن يباشر اجراءه أن يتخذ كل ما من شأنه أن يمكنه من القيام بمهمته ولو كان ذلك بطريق الإكراه .  
( ١٩٤٨/١٠/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٥٠ ص ٦٢٢ )

#### الوقت

٩٠٩ - لرجل الضبطية القضائية المنتدب لتنفيذ اذن النيابة بالتفتيش تخير الطرف المناسب لاجرائه بطريقة مشرة وفى الوقت الذى يراه مناسباً ، مادام أن ذلك يتم فى خلال الفترة المحددة بالاذن .  
( ١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٥ ص ٧٤٦ ،  
١٩٧٣/٥/٢١ س ٢٣ ق ١٦٩ ص ٧٥٩ )

٩١٠ - ان القانون لا يوجب أن يكون تنفيذ الاذن بالتفتيش فور صدوره ، بل يكفى أن يكون ذلك فى مدة تعتبر معاصرة لوقت صدور الاذن .  
واذن فلرجل الضبطية القضائية المنتدب لاجراء التفتيش أن يتحين الطرف المناسب لكى يكون التفتيش مشرا . فاذا ما رأت النيابة تحديد المدة التى يجب فيها اجراء التفتيش بأسبوع فلا تثريب عليها فى ذلك ، ولا تصح الشكوى من هذا التحديد ما دام ليس من ورائه ترك المتهم مهدداً بالتفتيش مدة طويلة .

( ١٩٤٠/١٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٦٦ ص ٣٠٤ )



٩١١ - الإذن الذي تصدره النيابة الموقمية لأحد مأموري الضبطية القضائية بتفتيش منزل ينتهي مفعوله بتنفيذ مقتضاه ، فمضى أجرى المأمور المنتدب التفتيش فليس له أن يعيده مرة ثانية اعتمادا على الإذن المذكور . أما إذا طرأ ما يسوغ التفتيش للمرة الثانية كقيام حالة التلبس بالجريمة فلمأمور الضبطية القضائية أن يقوم به ، وذلك اعتمادا على الحق الذي تحوله القانون إياه لا اعتمادا على الإذن الصادر من النيابة بإجراء التفتيش الأول . ( ١٧/١٠/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤٩ ص ٢٨٥ )

٩١٢ - الإذن الصادر من النيابة بتفتيش دكان المتهم يعتبر قائما ويكون التفتيش الذي حصل بمقتضاه صحيحا قانونا مادامت النيابة لم تحدد فيه أجلا معيناً لتنفيذه وما دامت الظروف التي اقتضته له تتغير . ( ٢٧/١٢/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٤١ ص ١٣٤ )

#### المكان

٩١٣ - من المقرر أنه متى صدر إذن النيابة بتفتيش متهم كان لمأمور الضبط القضائية المنتدب لإجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده ، طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص كل من مصدر الإذن ومن قام بإجراءات تنفيذه . ( ١٧/٥/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١١٧ ص ٦٥٠ )

٩١٤ - من المقرر أنه متى صدر إذن النيابة بتفتيش متهم كان لمأمور الضبط القضائية المنتدب لإجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده ، ولا يحق للمتهم أن يحتج بأنه كان وقت إجراء التفتيش في مكان غير المكان المحدد بأمر التفتيش ، طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص من قام بإجراءات القبض والتفتيش ، لأن حرمة المكان التي كفلها القانون بالحماية إنما شرعت لمصلحة صاحبه ، والمكان الذي ضبط فيه الطاعن طريق عام من حق رجال الشرطة أن يراقبوا فيه تنفيذ القوانين واللوائح .

( ٢/١٢/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٥٣ ص ٨٥٦ )

#### محرر التفتيش

٩١٥ - أن القضاة لا يشترط أن يفرد للتفتيش محرر خاص



بعد فيمكن أن يكون قد أثبت حصوله في محضر التحقيق : ١١/٢  
١٩٤١/٥/١٩٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٥٦  
٥٢١

## الرضاء بالتفتيش

### شروط الرضاء

٩١٦ - حرمة المنازل وما حاطها به الشارع من رعاية تقتضى حين يكون دخولها بعد رضاء أصحابها وبغير إذن من النيابة أن يكون هذا الرضاء خريفا حرا حاصلًا عنهم قبل الدخول وبعد المأمهم بطروف التفتيش وبعدم وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة اجرائه .  
( ١٩٦٣/١/٢٩ أحكام التقض س ١٤ ق ١٠ ص ٤٣ )

٩١٧ - يجب في الرضاء الحاصل من صاحب المنزل بدخول رجل البوليس منزله لتفتيشه أن يكون حرا حاصلًا قبل الدخول وبعد العلم بطروف التفتيش وبأن من يريد اجراءه لا يملك ذلك قانونا .  
( ١٩٢٩/٤/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٧٧ ص ٥٣٠ )

٩١٨ - يجب بمقتضى القانون للأخذ برضاء صاحب المنزل بدخول رجال البوليس أو غيرهم منزله لتفتيشه أن يكون هذا الرضاء صريحا حرا حاصلًا منه قبل الدخول وبعد المامه بطروف التفتيش وبعدم وجود مسوغ في القانون يخول من يطلبه سلطة اجرائه . واذن فان قول المحكمة بصحة التفتيش الذي أجرى في منزل المتهم بناء على ما ذكرته من أن الزوجة أجازته بعدم اعتراضها عليه لا يكون كافيا لتبرير ذلك التفتيش والاعتماد على ما تحصل منه .  
( ١٩٤٦/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٢١ ص ٢٠٥ )

٩١٩ - أن حرمة المنازل وما حاطها بها الشارع من عناية تقتضى أن يكون دخولها برضاء أصحابها ، وأن يكون هذا الرضاء صريحا لا يس فيه وحاصلًا قبل الدخول ، فلا يصح أن يؤخذ بطريق الاستطلاع من مجرد سيكون أصحابه الضامن ، إذ من الجائز أن يكون هذا السكوت بمنعنا عن



لجوفه والاستعلام ، فاستناد منعكسبة الموضوع الى هذه الرضاه الضمني  
لا يصح .  
( ١١٢/١٩٣٤ - مجموعة القواعد القانونية - ج ٢ ق ٢٦٦ من  
( ٢٥٦ )

من يصد الرضاه

٩٢٠ - من المقرر انه اذا تعلق الامر بتفتيش منزل او مكان وجب  
ان يصدر الرضاه به من حائز المنزل او المكان او ممن يعد حائزا له وقت  
غيابه . وان صلة الاخوة بمجردا لا توفر صفة الحايظة فعلا او حكما لأخى  
الحائز حتى تثبت اقامته معه بصفة مستمرة وقت حصول التفتيش .  
( ٢١/٤/١٩٦٩ أحكام النقض من ٢٠ ق ١١٣ من ٥٤٤ )

٥٦٧

٩٢١ - التفتيش الذى يجريه رجال الشرطة فى منزل ، بقدر اذن من  
النيابة العامة . ولكن باذن صاحب المنزل أو من ينوب عنه فى غيابه هو  
تفتيش صحيح قانونا . ويترتب عليه صحة الاجراءات المتبعة عليه . واذ  
أذنت سيدة المنزل لضابط الشرطة بالتفتيش على اعتبار انها زوجة صاحب  
المنزل ، فانها تعتبر قانونا وكيلته والحايظة للمنفق فعلا فى غيبة منفكها  
ولها ان تأذن بدخوله . ولا فرق فى ان تكون هذه المرأة زوجة شرعية  
لصاحب المنزل او ليست كذلك ففى تملك فى الحالين حق الاذن لرجال  
الشرطة بالدخول طالما انها الحايظة فعلا للمنزل فى الفترة التى تم فيها  
التفتيش .

( ٢/٥/١٩٦٨ أحكام النقض من ١٩ ق ٢٨ من ١٥٦ )

٩٢٢ - الزوجة تعتبر قانونا وكيلة صاحب المنزل والحايظة فعلا له  
فى غيبة صاحبه ، فلها ان تأذن فى دخوله ، ويكون التفتيش الذى يجريه  
رجل البوليس باذن منها فى غيبة صاحب المنزل تفتيشا صحيحا فى  
القانون .

( ٩/٤/١٩٥٦ أحكام النقض من ٧ ق ١٥٥ من ٥٢٥ )

٩٢٣ - الزوجة تعتبر قانونا وكيلة صاحب المنزل والحايظة فعلا  
للمنزل فى غيبة صاحبه ، فلها ان تأذن فى دخوله ، وكذلك خلية صاحب  
المنزل تملك من الأخرى حق الاذن فى دخول المنزل فى غيبة صاحبه .  
فالتفتيش الذى يجريه رجل البوليس باذن من أى الاثنتين الزوجية او



الحليلة ) في غيبة صاحب المنزل يعتبر قانونا تفتيشا صحيحا ، وكسل ما يترتب عليه من الاجراءات يكون صحيحا أيضا .  
( ١٩٣٦/٥/٤ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٦٥ ص ٥٩٩ )

٩٢٤ - الولد الذى يقيم مع والده بصفة مستمرة فى منزل واحد يجوز له ان يسمح بتفتيش هذا المنزل ويكون التفتيش الذى يحصل بناء على موافقته صحيحا قانونا ، اذ هذا المنزل يعتبر فى حيازة الوالد والولد كليهما .  
( ١٩٣٧/١١/٢٢ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١١٣ ص ٩٨ )

٩٢٥ - يجوز للوالد الذى يقيم مع ولده بصفة مستمرة فى منزل واحد أن يسمح بتفتيش هذا المنزل ويكون التفتيش الذى يحصل بناء على موافقته صحيحا قانونا لأن المنزل يعتبر فى حيازة الوالد وولده معا .  
( ١٩٥٦/١٠/٢٣ ) أحكام النقض ص ٧ ق ٢٨٩ ص ١٠٥٤ )

#### الرضا بتفتيش يباشره شخص عاى

٩٢٦ - التفتيش الذى يجريه الافراد على من تلحقه شبهة الاتهام بحيازة شيء حيازة اجرامية غير مشروعة ، ليس تفتيشا ينزل منزلة التفتيش الذى خاطب المشرع المحقق باحكامه ، وإنما هو نوع من البحث والاستقصاء او هو نوع من التنقيب عن الاشياء الخاصة بجريمة تحقق وقوعها ، واذا رضى به المتهم كان دليلا يصح استناد قضاء الاتهام وقضاء الحكم اليه على السواء ، فاذا ثبت لمحكمة الموضوع سلامة هذا الاجراء جاز لها أن تأخذ بنتيجة هذا التنقيب كدليل من أدلة الانبات فى الدعوى .  
( ١٩٦٠/١/١٨ ) أحكام النقض ص ١١ ق ١٢ ص ٧٠ )

٩٢٧ - لا يوجد فى القانون ما يمنع الرؤساء الاداريين فى اية مصلحة من المصالح من اجراء التحقيق فيما ينسب الى الموظفين من المخالفات او التقصيرات فى عملهم ، ولو كان هؤلاء الرؤساء غير رجال الضبطية القضائية . فاذا طرأ فى اثناء التحقيق ما يقتضى التعرض لحرية الفرد الشخصية او حرمة مسكنه كان عليهم - متى كان فى الواقعة جريمة - أن يلجأ الى المختصين بالتحقيق لاستصدار اذن من النيابة فى اجراء التفتيش ، الا اذا هم شاهدوا جريمة فى حالة تلبس أو رضى صاحب الشأن بالتعرض



لحرية الشخصية أو لحرمة مسكنه رضاء صحيحا ، ففي الحالة الأولى يكون لهم ككل أفراد المجتمع أن يضبطوا الجسائي وكل ما يجوزته مما له علاقة بالحرية طبقا للقانون ، وفي الحالة الثانية يكون الاجراء صحيحا لرضاء المتهم .

( ١٩٤٦/١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٠ ص ٥٥ )

### صور للرضاء

٩٢٨ - اذا كان الحكم قد أسس قضائه بصحة التفتيش على أن المتهمين قد وضعا نفسيهما في وضع يدعو للريبة ، فكان من حق رجال البوليس أن يستوقفوهما لاستطلاع حقيقة أمرهما ، وأن التفتيش الذي تلا ذلك كان برضاتهما بعد أن اعترفا من تلقاء نفسيهما بأنهما يحزان مواد مخدرة ، فان ما تأسس عليه الحكم يكون صحيحا في القانون .

( ١٩٥٢/٢/٢٦ أحكام النقض ص ٢ ق ٢٧٥ ص ٧٣٥ )

٩٢٩ - اذا كان الحكم قد اعتمد على الأخذ بنتيجة التفتيش على أن وجود أحد رجال البوليس على باب عنابر السكة الحديد هو من مقتضيات نظامها لتفتيش الداخلين والخارجين والتحقق من عدم وجود مسروقات معهم وأن قبول شخص العمل بهذه العنابر يستفاد منه رضاؤه بالنظام الموضوع لعمالها ، فانه يكون صحيحا في القانون .

( ١٩٥١/١٢/١٧ أحكام النقض ص ٣ ق ١٠٦ ص ٢٧٧ )

٩٣٠ - ان قبول المتهم الاشتغال في شركة عاملا فيها يصح أن يفيد رضاه بالنظام الذي وضعته الشركة لعمالها ، فاذا كان من مقتضى هذا النظام أن يفتش العمال على أبواب مصانع الشركة عند انصرافهم منها كل يوم ، فان التفتيش الذي يقع عليه يكون صحيحا على أساس الرضاء به رضاء صحيحا .

( ١٩٤٥/٤/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٤٩ ص

٦٩٣ )

٩٣١ - ان تفتيش عامل في ملجأ عند انصرافه منه يكون صحيحا اذا كانت لائحة الملجأ توجب هذا الاجراء ، وذلك لا على أساس أن هذه اللائحة بمثابة قانون بل على أساس سبق رضاء العامل بقبول الخدمة في الملجأ على مقتضى لائحته .

( ١٩٤١/٣/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٣٠ ص

٤٢٥ )



٩٣٢ - إذ الحكمة التي عناها الشارع من وضع الضمانات والقيود لاجراء تفتيش الأشخاص هي كفالة الحرية الشخصية التي نص عليها الدستور وأقرتها القوانين . وإذن فإذا كان الشخص الذي قبض عليه المخبرون لاشتباهم في أمره وأحضروه للمركز قد اعترف للمضابط بحيازته للمخدر وأذنه في تفتيشه ، فإنه إن صح أن القبض على هذا الشخص وقع باطلا فإن تفتيشه يكون صحيحا ، إذ هو قد نزل بمحض إرادته عن القيود والضمانات التي فرضها القانون لاجراء التفتيش .

( ١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٨ ص ١٩٩ )

٩٣٣ - إذا كان المتهم قد اعترف بالسرقة وقال انه اقتسم المسروقات مع باقي المتهمين وبأن بعضها يوجد في منزله ، فانتقل ضابط البوليس المحقق الى منزله وأحضر ما به من المسروقات فلا محل عندئذ للقول بأن ما أجراه الضابط يعتبر تفتيشا باطلا ، إذ هو فيما فعل إنما كان يعمل بناء على طلب المتهم .

( ١٩٤٦/١٢/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٤٧ ص

( ٢٤٧

٩٣٤ - إذا تعرض ضابط البوليس لحرية شخص بالقبض عليه وتفتيشه بدون مسوغ قانوني فإن عمله هذا يكون معاقبا عليه قانونا . ولكن إذا اشتبه ضابط البوليس في شخص فطلب تفتيشه فقبل ، فلمّا فتشه وجد معه قطعة حشيش فإن هذا التفتيش الحاصل برضاء المتهم لا وجه للاعتراض عليه ، ولضابط البوليس في هذه الصورة - وهي صورة التلبس - أن يضبط المتهم ويجرى معه التحقيق اللازم .

( ١٩٣٥/٤/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٦١ ص

( ٤٦٤

### البيات الرضاء

٩٣٥ - استخلاص الحكم في استدلال سائق لرضاء الطاعة بتفتيش منزلها وعدم إثارة الدفع بجلسة المحاكمة بحصول اكراه للتوقيع على اقرار الرضاء بالتفتيش يجعل الجدل في صحة اقرار الطاعة ورضاءها بالتفتيش غير مقبول .

( ١٩٧٢/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٩٦ ص ١٣١٧ )



٩٣٦ - يكفى فى الرضاء بالتفتيش أن تكون المحكمة قد استبانته من وقائع الدعوى وظروفها واستنتجته من دلائل مؤدية اليه .  
( ١٩٦٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٦ ص ٨٢٧ )

٩٣٧ - متى كانت المحكمة قد استخلصت فى حدود السلطة المخولة لها ومن الأدلة السائفة التى أوردها أن رضاء الطاعنين بالتفتيش كان صريحا غير مشوب ، وأنه سبق إجراء التفتيش ، وكان الطاعنان يملسان بظروفه وكان غير لازم أن يكون الرضاء بالتفتيش ثابتا بكتابة صادرة ممن حصل تفتيشه فإن المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض لا تصح ويكون الحكم سليما فيما انتهى اليه من رفض الدفع ببطان التفتيش .  
( ١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٩ ص ٨٨ )

٩٣٨ - الرضاء بالتفتيش يكفى فيه أن تكون المحكمة قد استبانته من وقائع الدعوى وظروفها واستنتجته من دلائل مؤدية اليه .  
( ١٩٥٥/١٠/٤ أحكام النقض س ٦ ق ٣٥٢ ص ١٢٠٦ )

٩٣٩ - متى كانت المحكمة فى حدود السلطة المخولة لها قد استخلصت من الأدلة التى ذكرتها أن رضاء المتهم بالتفتيش كان صريحا غير مشوب وأنه سبق إجراء التفتيش فلا تصح المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض .  
( ١٩٥١/٤/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٣٧٠ ص ١٠٢٠ )

٩٤٠ - لا يشترط أن يكون الرضاء بدخول المسكن وتفتيشه بالكتابة .  
( ١٩٤٦/١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٠ ص ٥٥ )

٩٤١ - التفتيش الحاصل بغير إذن من النيابة يكون باطلا ما لم يرض به ذوو الشأن ، ولقاضى الموضوع أن يستنتج هذا الرضاء من وقائع الدعوى ولا شأن لمحكمة النقض منه فى ذلك متى كان الاستنتاج سليما .  
( ١٩٣٧/١٠/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠٣ ص ٨٨ )

٩٤٢ - مادام التفتيش حاصلا بطلب من المتهم أو برضاء فليس له أن يدفع بعد ذلك ببطلانه ، فاذا كان الثابت بالحكم أن تفتيش الخفير للمتهم



قد وقع برضاه فليس له بعد ذلك أن يظن على هذا التفتيش المصنوله من شخص لا يملكه قانونا .

( ٢٨ / ١٠ / ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٩٣ )

ص ٤٩٥ )

٩٤٣ - لا يسمح التفتيش الباطل القول بأنه حصل عن رضاه منسوب لابن الطاعن ، مادام الحكم لم يثبت أن هذا الابن قد رضى رضاه صحيحا صادرا عن علم بأن من قاموا بالتفتيش لم تكن لهم صفة فيه .  
( ٢٥ / ١٢ / ١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ١٣٠ ص ٣٣٨ )

### بطلان التفتيش

#### الدفع ببطلان التفتيش ونوعه

٩٤٤ - الدفع ببطلان اذن التفتيش هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته ، لأنه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفية محكمة النقض . ولا يقدح في ذلك أن يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مرافحته نميا على مسلك الشاهد في استقاء تحرياته ولهفته في استصدار اذن التفتيش وصدوره بناء على ذلك ، إذ هو قول مرسل على اطلاقه لا يحمل على الدفع الصريح ببطلان اذن التفتيش الذي يجب إبداءه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .

( ١٥ / ٥ / ١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩٤ ص ٥٠٧ )

٩٤٥ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش انما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ، ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظرا لأنه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفية محكمة النقض .

( ١٢ / ٣ / ١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨١ ص ٣٥٩ ،

٢١ / ٥ / ١٩٧٢ ق ١٦٩ ص ٧٥٩ ، ٦ / ١٠ / ١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٩٩ ص ١٠٢٢

و ٢٨ / ١٠ / ١٩٦٨ س ١٩ ق ١٧٤ ص ٨٧٨ ، ١٦ / ١ / ١٩٦٧ س ١٨ ق ١٩٦

ص ٦٦٨ )

٩٤٦ - الدفع ببطلان التفتيش هو دفع متعلق بالقانون لأنه يرمى الى عدم الأخذ بالدليل المستمد من التفتيش ، فالتمسك به لأول مرة أمام



محكمة النقض جائز .

( ١٩٣٧/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤١ )

ص ١٣٤ )

٩٤٧ - ان بطلان محضر التفتيش الحاصل بغير اذن من السلطة المختصة بما يمس النظام العام فالتمسك به جائز في أية حالة كانت عليها الدعوى . أما محضر التفتيش الذي يقوم به وكيل النيابة بدون أن يصطحب معه كاتباً فبطلانه نسبي ولا يمس النظام العام في شيء ، ولذلك يسقط حق التمسك به ما لم يطعن عليه أمام محكمة الدرجة الأولى .

( ١٩٣٣/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٧٦ ص

٢٢٦ ، ١٩٣٤/٣/١٢ ق ٢١٩ ص ٢٩٠ )

**دفع لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض**

٩٤٨ - لا يجوز ابداء الدفع ببطلان اجراء التفتيش لحصوله ممن لم يندب لتنفيذه لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولا تغني اثارته في تحقيق النيابة عن وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع كيما يصح اتخاذ مبيكات الحكم عن الرد عليه وجها للنعي على قضاائه .

( ١٩٦٨/٤/١٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٨٨ ص ٤٥٦ )

٩٤٩ - الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات من الدفع القانونية المختلطة بالواقع ، وهي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض لأنها تقتضي تحقيقاً موضوعياً لا شأن لمحكمة النقض به .

( ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤ )

٩٥٠ - متى كان يبين من مطالعة الأوراق أن الطاعن لم يدفع ببطلان الاذن الصادر من وكيل النيابة بضبطه وتفتيشه ، كما لم يدفع ببطلان التفتيش لحصوله في مسكن آخر غير مأذون بتفتيشه فإنه لا يقبل منه اثاره ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، مادام الحكم المطعون فيه قد خلا ممسا يدل على وقوع هذا البطلان .

( ١٩٦٧/١/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ٧ ص ٤٦ )

٩٥١ - يوجد فرق بين الدفع ببطلان اذن التفتيش وبين الدفع ببطلان اجراءاته ، ولما كان الطاعن لم يدفع ببطلان اجراءات التفتيش أثناء المحاكمة فإنه لا يجوز ابداءه لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنه في حقيقته



دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كُنت منها محكمة الموضوع عقيدتها .

( ١٩٦٥/٦/٢٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٤ ص ٦٤٣ )

٩٥٢ - ليس صحيحا في القانون أن الحق في الطعن على إجراءات التفتيش يستقط لعدم اثرته من الدفاع في استجواب النيابة اذ العبارة في سقوط هذا الحق لا تكون الا بعدم ابدائه أمام محكمة الموضوع .  
( ١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٩ ص ٨٨ )

٩٥٣ - متى كان الواقع هو أن المحامي المترافع عن المتهم لم يدفع ببطلان القبض والتفتيش بل ترافع في موضوع التهمة ، وكان الحكم المطعون فيه لا يبين منه هذا البطلان ، فإنه لا يقبل من المتهم أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .  
( ١٩٥٤/٥/٢٥ أحكام النقض س ٥ ق ٢٣٦ ص ٧٠٩ )

٩٥٤ - اذا كان الثابت من محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك بالدفع ببطلان إجراءات التفتيش أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .  
( ١٩٥٤/٥/١٧ أحكام النقض س ٥ ق ٢١٨ ص ٦٠٢ ،  
١٩٥٤/٦/١٤ ق ٢٥٣ ص ٧٧ )

٩٥٥ - مادام الطاعن لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية الدفع ببطلان اذن التفتيش للنقض والتدليس حتى كانت تفصل فيه على ضوء ما تستبينه من الوقائع فلا يجوز له أن يثيره أمام محكمة النقض .  
( ١٩٥١/٥/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨٣ ص ١٠٥٠ )

٩٥٦ - الدفع ببطلان التفتيش لا يجوز ابدؤه لأول مرة أمام محكمة النقض اذا كان الفصل فيه يستدعي تحقيقا وبحثا في الوقائع .  
( ١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ق ١٧٤ ص ٤٦٢ )

٩٥٧ - الدفع ببطلان التفتيش لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض بل يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع لأن الفصل فيه يستدعي تحقيقا وبحثا في الوقائع وهذا خارج عن سلطة محكمة النقض .  
( ١٩٤٦/١٠/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٠٠ ص ١٨٦ )



٩٥٨ - لا يجوز التمسك ببطلان التفتيش لحصوله بدون اذن من النيابة لأول مرة أمام محكمة النقض ، اذ هذا الدفع ما يختلط فيه القانون بوقائع يجب أن تكون محل تحقيق أمام محكمة الموضوع .  
( ١٩٤٦/٤/١٥ - مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٣٧ ص ١٢٣ )

٩٥٩ - اذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان التفتيش فلا يجوز له أن يطعن أمام محكمة النقض بهذا البطلان الا اذا كان ما جاء في الحكم من الوقائع دالا بذاته على وقوعه .  
( ١٩٤١/٢/٣ - مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٠٣ ص ٣٩٤ )

#### صاحب المصلحة في التمسك بالدفع

٩٦٠ - لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة الا من شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم .  
( ١٩٧٣/١١/٢٥ - أحكام النقض ص ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٢ )

٩٦١ - ان للزوجة وهي تسكن زوجها وتحوز المنزل في غيبته من الصفة بوصف كون المنزل منزلها ما يخول لها الدفع ببطلان التفتيش الذي تتأذى من حصوله بنهر رضاها وتضار بنتيجته مادام الزوج لم يكن قد رضى بالتفتيش قبل حصوله .  
( ١٩٥٤/١١/٢٢ - أحكام النقض ص ٥ ق ٦٧ ص ٢٠١ )

٩٦٢ - لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة الا من شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم ، ومن ثم فلا صفة للطاعن في الدفع ببطلان تفتيش السيارة التي ضبط بها بعض التبغ مادام أن الثابت أنها غير مملوكة له ولم تكن في حياته ، وكذلك الحال بالنسبة للخزن الذي ضبط به البعض الآخر من الدخان مادام أنه غير مملوك له ولا محوز له .  
( ١٩٦٩/٦/٢٠ - أحكام النقض ص ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦ )

٩٦٣ - الدفع ببطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على حرمة المكان ، ومن ثم فان التمسك به لا يقبل من غير حائزه ، واذا ما كان الطاعن لا يدعى ملكية أو حيازة المكان الذي جرى تفتيشه وضبطت فيه الموقوفات



فانه لا يقبل منه أن يتذرع بانتهاك حرمة .  
( ١٢/٤/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٥٧ ص ١٢١٨ )

٩٦٤ - لا يقبل من غير صاحب المسكن التذرع بانتهاك حرمة .  
( ١٠/٣٠/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٤ ص ١٠٤٧ )

٩٦٥ - لا شأن للطاعن في التحدث عن بطلان التفتيش الحاصل في مسكن غيره .  
( ١٩٥١/٥/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨٣ ص ١٠٥٠ )

٩٦٦ - الدفع ببطلان التفتيش الحاصل بمنزل لا يقبل ممن لا شأن له بهذا المنزل .  
( ١٤/١٠/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٠٠ ص ١٨٦ )

٩٦٧ - لا صفة لغير من وقع في شأنه القبض والتفتيش أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه ، لأن تحقق المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيه .  
( ١٤/١١/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠٤ ص ١٠٨٩ )

٩٦٨ - الدفع ببطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على حرمة المكان ، ومن ثم فان التمسك ببطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه ، فان لم يثره فليس لفسيره أن يبيده ولو كان يستفيد منه ، لأن هذه الفائدة لا تلحقه الا عن طريق التبعية وحدها .  
( ٨/٤/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ٦٠ ص ٢٩٥ )

٩٦٩ - ان بطلان التفتيش لا يستفيد منه الا صاحب الشأن ممن وقع التفتيش بمسكنه ، فليس لغير من وقع التفتيش عليه أن يتمسك ببطلانه لعدم صدور اذن به ، لأن البطلان انما شرع للمحافظة على حرمة المسكن فاذا لم يثره من وقع عليه فليس لسواه أن يثره ولو كان يستفيد من ذلك ، لأن الاستفادة لا تلحقه الا من طريق التبعية فقط .  
( ١٢/١١/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٦٠ ص ١٦٣ )

٩٧٠ - مادام قد صدر اذن النيابة في تفتيش متهم فللبوليس أن ينفذ الامر عليه أينما وجده ولا يكون للمتهم أن يحتج بأنه كان وقت اجراء



التفتيش في منزله شخص آخر ، فإن الدفع بحرمة المسكن إنما شرع  
لمصلحة صاحبه .

( ١٣/٢/١٩٥٠ أحكام النقض س ١ ق ١٠٨ ص ٣٢٨ )

٩٧١ - الدفع ببطان تفتيش مسكن في غير الأحوال المرخس فيها  
قانونا بالتفتيش هو حق لصاحب المسكن وحده ، لأنه هو الذي من أجله  
تقرر البطان على أساس أنه هو الذي يؤذيه انتهاك حرمة مسكنه .  
( ١٣/١/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٠٤ ص ٧٦٣ )

٩٧٢ - متى كان المقهى الذي وقع التفتيش فيه ليس مملوكا للمتهم  
الذي ضبط معه الحشيش وهو فيه ، فلا يقبل من هذا التهم أن يتذرع  
بانتهاك حرمة المقهى للنمى على الحكم .  
( ١١/٢٢/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٩٥ ص ٦٥٨ )

٩٧٣ - مادام المتهم قد أنكر كل اتصال له بعربة النقل التي وجد  
بها الديناميت المضبوط ، ومادام التهم لم يكن بالعربة ولم يذكر أن له  
شأنًا بها ، فلا يقبل منه أن ينمى على تفتيشها أنه أجرى بغير إذن من سلطة  
التحقيق .  
( ٨/١٢/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٤٦ ص ٤١٥ )

٩٧٤ - متى كان المتهم قد قرر عند تفتيش العربة التي ضبط بها  
المخدر أن هذه العربة ليست له وكان ظاهر أقواله أنه لا شأن له بها ولا  
بما فيها فلا يقبل منه التمسك ببطان تفتيشها ولو كانت هذه العربة على  
ملكه في الواقع .  
( ١٤/١٠/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٩٨ ص ٣٧٨ )

٩٧٥ - أنه مادام بطان تفتيش المساكن على أساس علم صدور إذن  
به من سلطة التحقيق لا يتصور بداهة إذا كان التفتيش قد حصل برضاء  
أصحابها ومادام بطان تفتيش الأشخاص على هذا الأساس لا يتصور كذلك  
الا عند عدم رضاء الأشخاص بالتفتيش الذي وقع عليهم ، فإنه يمتنع القول  
بأنه ليس لغیر من وقبح التفتيش في مسكنه أو على شخصه أن يتمسك



بإطلاقه لعدم مستور ذلك يؤيد لأن البطلان إنما شرع للمحافظة على حرمة المسكن أو الحرية الشخصية . فإذا لم يشره من وقع عليه لاقى له حجب من الأسباب فليس شمواء أن يشره ، لأنه هذا ملكه يكون تطفلاً غير مقبول ، كما أنه يقتضيه التحدث عن اعتداء على حرمة أو حرية لا شأن له في التحدث عنها أصلاً ولا صلة بخوله أن يتعرض لهما . (١٧/٢٠٠) .  
(١٩٤٥/٢/٥٣) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٩٤ ص ٦٤٠

٩٧٦ - مادام التفتيش لم يفسد حرية محرومة من الحريات المكفولة للمتهم نفسه فلا يكون له أن يتمسك بإطلاقه ، فإذا كان الحكم قد أثبت أن المظن الذي حصل تفتيشه لم يكن للمتهم وإنما هو أعطيه من شخص آخر لكي يوصله كغائب ، وكان المتهم مسلماً بذلك وقت المحاكمة فلا يقبل منه أن يطعن بإطلاق هذا التفتيش .  
(١٩٤٥/٢/٢٦) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٠٨ ص ٦٥١

٩٧٧ - إذا كلف الحكم قد رفض الدفوع بإطلاق التفتيش/بصفة أن هذا البطلان مقرر لصلحة من وقع عليه التفتيش ولا يقبل من غيره الطعن منه ولو كان يستفيد من ذلك لأن استيفادته إنما تكون بالتبعية . وكان الطاعن يسلم في طعنه بأن المكان الذي وقع فيه التفتيش هو لانه ، فلا يصح أن يطعن في الحكم بقوله أنه أدانته بناء على تفتيش باطل .  
(١٩٤٥/١/٨) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٥١ ص ٥٩١

٩٧٨ - أن بطلان التفتيش الذي يجري على صورة مخالفة للأوضاع المرسومة في القانون مرجعه عدم قبول من وقع عليه هذا التفتيش . فإذا كان هو لم يتقدم بطعن في صحته فلا يقبل من أحد غيره أن يطلب بإطلاقه واستبعاد الدليل المستمد منه ولو كان ممن يستفيدون من ذلك لأن الاستيفاد لا يلقاه إلا من طريق التبعية فقط .  
(١٩٤٠/١١/١٨) مجموعة القواعد القانونية ج ٩ ق ١٤٩ ص ٢٧٣

٩٧٩ - لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة له إلا من شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم . فيصح الاستشهاد بالدليل الذي أسفر عنه التفتيش على غير من فتن شخصه أو مسكنه ولو كان هذا التفتيش مشوباً بباطل يبطله مادام لم



يقدم الطعن في صحته من موقع التفتيش على شخصه أو في بيته .  
( ١٢٣/١٩٢٩/٥ - مجموعة القواعد القبطونية ج ٤ ق ٤٠٢٩٩ )

٩٨٠ - إذا كان الجل الذي صدر إذن النيابة بتفتيشه غير مملوك للمتهم وليكنه تحت إدارته فلا يجوز للمتهم أن يمسك ببطان محضر التفتيش بدعوى أن الإذن لم يذكر فيه سوى اسمه هو لا اسم المالك .  
( ١٢٧/١٩٢٧ - مجموعة القواعد القبطونية ج ٤ ق ١٤١ ص ١٣٤ )

### شروط الدفع بالبطان

٩٨١ - يجب إيداء الدفع ببطان القبض والتفتيش في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .  
( ١/٩/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩ ص ٣٠ ، ١/١٧/١٩٧٢ ق ٢١ ص ٧٦ )

٩٨٢ - يجب إيداء الدفع ببطان إذن التفتيش في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه ، ومن ثم فإن مجرد قول المدافع في مرافعته أن الدعوى خالية من التحريات لا يفيد الدفع ببطان الإذن .  
( ١٠/٦/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٩ ص ١٠٢٣ ، ١٠/١٦/١٩٦٧ س ١٨ ق ١٩٦ ص ١٦٨ )

### وجوب الرد على الدفع بالبطان

٩٨٣ - من المقرر أن الدفع بصدر الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذا منها بالأدلة الساتفة التي أوردتها .  
( ١٢/١٣/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٥٢ ص ٢٣٤ ، ١٢/١٧/١٩٧٢ س ٢٢ ق ٧٦ )

٩٨٤ - تقدير تجدية التحريات وكفايتها لتسويغ إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا الى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطان ملأ الاجراء فإنه يعنى على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وإن ترد عليه بالقبول أو الرفض وذلك بأسباب ساتفة ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد عول في



رفض الدفع ببطان اذن التفتيش بعدم جدية التحريات على القول بان ضبط المخدر في حيازة الطاعن دليل على جدية تحريات الشرطة ، فان ذلك لا يصلح ردا على هذا الدفع ، ذلك بان ضبط المخدر هو عنصر جديد في الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى اصدار الاذن بالتفتيش ، بل انه هو المقصود بذاته باجراء التفتيش ، فلا يصح ان يتخذ منه دليلا على جدية التحريات السابقة عليه لان شرط صحة اصدار الاذن ان يكون مسبوقا بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمة الى المأذون بتفتيشه ، مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم الدفع - ان تبدي رأيها في عناصر التحريات السابقة على الاذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وان تقول كلمتها في كفايتها او عدم كفايتها لتسويغ اصدار الاذن من سلطة التحقيق ، اما وهي لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد في الاستدلال .

( ١٩٧٢/٢/٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٤ ص ١٢٦ ، ١٢/٢٠ / ١٩٧١ س ٢٢ ق ١٩٢ ص ٨٠١ )

**٩٨٥ -** الدفع ببطان التفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين الرد عليها ، واذا كان الحكم لم يرد على هذا الدفع فانه يكون قاصرا .

( ١٩٦٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١٢١ ص ٦٦٧ )

**٩٨٦ -** جرى قضاء محكمة النقض على ان الدفع ببطان التفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين الرد عليها ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في ادانة المتهم الى الدليل المستمد من التفتيش دون ان يرد على ما دفع به من بطلانه فانه يكون قاصر البيان مما يتعين معه نقضه .

( ١٩٦٢/٥/٧ أحكام النقض س ١٣ ق ١١١ ص ٤٤١ )

**٩٨٧ -** اذا كان المتهم قد دفع امام المحكمة ببطان الاذن الصادر من النيابة بتفتيشه لانه بنى على تحريات غير جدية وبطلان ما تلاه وترتب عليه من ضبط وتفتيش ، ومع ذلك ادانه الحكم استنادا الى الدليل المستمد من هذا التفتيش دون ان يرد على ما اثاره المتهم في شأن صحته ، مع انه لو صح لما جاز الاستناد اليه كدليل في الدعوى فانه يكون قاصرا قصورا يبيحه ويوجب نقضه .

( ١٩٥٢/٣/٣ أحكام النقض س ٣ ق ٢٨٤ ص ٧٦١ )

### الر البطان في ادلة الدعوى

**٩٨٨ -** من البداية ان الاجراء المشروع لا يتولد عن تنفيذه في حدوده عمل باطل .



( ١٩٦٩/٦/٢٠ ) أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٢ ص ٩٧٦ )

٩٨٩ - أن كل ما يقتضيه بطلان التفتيش هو استبعاد الأدلة المستمدة منه لا الوقائع التي حدثت يوم اجرائه ، فإذا كانت المحكمة قد أقامت الدليل على وقوع الجريمة من أدلة أخرى لا شأن للتفتيش الباطل بها وكان الاثبات بمقتضاها صحيحا لا شائبة فيه ، فإن معنى الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

( ١٩٧٦/١/٢ ) أحكام النقض س ٢٧ ق ٣ ص ٢٦ )

٩٩٠ - أن بطلان التفتيش - يفرض صحتة - لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤيدة الى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش

( ١٩٧٣/٦/٣ ) أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٥ ص ٧٠٢ )

٩٩١ - لأن كان بطلان التفتيش الذي حاول الضابط اجراءه بنفسه ، على ما أثبتته الحكم المطعون فيه - وإن إقتضى استبعاد الأدلة المستمدة منه وعدم الاعتماد بها في الاثبات إلا أنه ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الاثبات الأخرى التي قد ترى من وقائع الدعوى وطروفيها أنها مستقلة وقائمة بذاتها .

( ١٩٦٨/٦/١٠ ) أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٦ ص ٦٦٩ )

٩٩٢ - القول بأن من يقوم بالاجراء الباطل لا تقبل منه الشهادة عليه لا يكون الا عند قيام البطلان وثبوته ، أما اذا كان البطلان ذاته هو الذي يدور حوله الاثبات فإنه يكون من حق المحكمة أن تستدل عليه أو تنفيه بأي دليل . ومن ثم فلا جناح على المحكمة ان هي عولت على أقوال الضابطين المقول بقيامهما بالتفتيش بدلا من الضابط المأذون له به - في صدد اطراحها للدفع ببطلان القبض والتفتيش .

( ١٩٦٥/٤/١٩ ) أحكام النقض س ١٦ ق ٧٨ ص ٣٨١ )

٩٩٣ - أن القول بعدم جواز الأخذ بشهادة رجل البوليس في اثبات رضا المتهم بالتفتيش الذي اجراء معه بغير إذن من النيابة غير صحيح إذ أن ما هو مقرر أن من يقسوم باجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه لا يكون الا عند قيام البطلان ، أما اذا كان البطلان ذاته هو الذي يدور حوله الاثبات فإنه يكون من حق المحكمة أن تستدل عليه بأي دليل .

( ١٩٤١/٦/٢ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٧٣ ص ٥٣٦ )



٩٩٤ - إذا كان مأمور الضبط القضائي قد تجاوز حدود اذن النيابة وذلك بتفتيش مسكن شخص آخر دون أن يبهر ههنا التفتيش الباطل عما يؤخذ به المتهم ، وكان كل ما يترتب على بطلان التفتيش هو استبعاد الدليل المستمد منه ، فإن بطلان التفتيش لا يستتبع بطلان الإجراءات التحقيقية الأخرى التي شملها المحضر كسؤال الشهود والتهمين طالما كانت هذه الإجراءات منفصلة الصلة بالتفتيش الباطل .

( ٢٣/٤/١٩٦٦ أحكام النقض من ١٣ ق ١٠٢ من ٤٠٨ )

٩٩٥ - متى كان التفتيش الذي وقع في جيب المتهم قد تجاوز به مأمور الضبط القضائي حدوده ، وفي انتهاك لمهمة شخص المتهم وخريجه الشخصية فهو باطل هو ما يترتب عليه من اعتراف صدر في أعقابها للرجال الضبط .

( ١٩/٦/١٩٥٧ أحكام النقض من ٨ ق ١٨٤ من ٦٨١ )

٩٩٦ - إذا كانت المحكمة قد اعتمدت فيما اعتمدت عليه في ادانة المتهم على اعترافه بحيازة السلاح وذخيره ، مرتين في محضر البوليس ثم في محضر استجواب النيابة ، واتخذت المحكمة من ذلك دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش فإن مصلحة هذا المتهم فيما يترتب في صدد بطلان التفتيش تكون منتفية .

( ٢٣/٤/١٩٥١ أحكام النقض من ٢ ق ٣٧٠ من ١٠٢٠ )

٩٩٧ - مادام الحكم قد اعتمد في ادانة الطاعن على احراز مخدر بصفة أصلية على اعترافه الصادر منه في محضر استجواب النيابة وأخذ منه دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش ، فلا مصلحة له فيما يجادل فيه من بطلان اجراءات القبض عليه وتفتيشه .

( ٩/٤/١٩٥١ أحكام النقض من ٢ ق ٣٤٤ من ٩٣٢ )

٩٩٨ - إن بطلان التفتيش مقتضاه قانونا عدم التمويل في الحكم بالادانة على أي دليل يكون مستمدا منه ، ثم إن الأدلة التي توردها المحكمة في حكمها في المواد الجنائية متباعدة يكمل بعضها بعضا ، بحيث إن سقط أحدها أو استبعد تعين إعادة النظر في كفاية الباقي منها لدعم الادانة . واذن فإذا كان الحكم بالادانة مع قوله ببطلان التفتيش قد أخذ بالدليسل المستمد منه وهي المضبوطات التي أسفر عنها ونتيجة تحليلها ، لتكملة



الدليل المستنبط من أقوال المتهم في التحقيق الابتدائي أو لتأييد أقواله ،  
فانه يكون قد أخطأ خطأ يعيبه ويوجب نقضه .  
( ١٩٤٧/٦/٢ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٧٢  
ص ٣٥٢ )

٩٩٩ - إذا كانت المحكمة مع قضائها ببيان التفتيش الذي وقع على  
المتهم قد أدانته بناء على ما استخلصته مما شهد به الشهود ، وعلى أقواله  
هو أمام النيابة فهذا منها سليم ولا شائبة فيه ، لأن تعويلها على أقواله  
أمام النيابة بعد حصول التفتيش معناه أن حكمه الأقوال تمت دليلا قاطعا  
بذاته ومستقلا عن التفتيش ، بمعنى أن قائلها لم يقلها متأثرا بالتفتيش  
الذي وقع عليه .  
( ١٩٤٥/١٠/٢٩ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٣٠  
ص ٧٨٢ )

١٠٠٠ - ان يعلان التفتيش ليس من مقتضاه الا تأخذ المحكمة في  
ادانة المتهم بعناصر الاتبات الأخرى المستقلة عن التفتيش المؤدية الى ذات  
النتيجة التي أسفر عنها . فاذا كان المتهم قد اعترف أمام المحكمة بعيازته  
الاشياء المسروقة التي ظهر من التفتيش وجودها لديه فأخذت المحكمة بيقضي  
هذا الاعتراف فلا تشرىب عليها في ذلك ولو كان التفتيش باطلا .  
( ١٩٤٢/٦/١ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤١٨ ص ٦٧٣ )

١٠٠١ - متى قبلت المحكمة الدفع ببيان التفتيش الذي أسفر عن  
وجود المخدر فلا يصح منها أن تدّين المتهم على أساس وجود المخدر عنده بل  
يجب أن يكون اقتناعها بالادانة مبنيا على أدلة أخرى كافية .  
( ١٩٤٢/٣/٣٠ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٧٥  
ص ٦٣٩ )

١٠٠٢ - اذا تبين أن التفتيش قد وقع صحيحا فإن سماع المحكمة  
لن قام به وباشره وادركانها في حكمها على أقواله لا تكون فيه شائبة على  
الإطلاق .  
( ١٩٤٢/٢/١٦ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٥٥  
ص ٦١٧ )

١٠٠٣ - ان اعتراف المتهم بوجود المخدرة متى كان قد صدر  
عنه من تلقاء نفسه بالجلسة أمام المحكمة أثناء المحاكمة ، ولم يكن لأجرائات



التفتيش تأثير ، فانه يكون صحيحا ولا تثريب على المحكمة أن تأخذ به ولو كان التفتيش ذاته باطلا .

( ١٩٤٢/٢/٢ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٤٨ ص ٦١٣ )

١٠٠٤ - ان الدليل المستمد من مناقشة المتهم في شأن مخدر ضبط بمنزله بناء على تفتيش باطل يكون باطلا كذلك ، ولا يصح الاستشهاد به عليه ، لأن تلك المناقشة انما كان مدارها مواجهة المتهم بما أسفر عنه التفتيش الباطل من نتيجة .

( ١٩٤١/٥/٥ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥١ ص ٤٥٥ )

١٠٠٥ - ان بطلان التفتيش لا يمنع القاضي من أن يأخذ بجميع

عناصر الاثبات الأخرى المؤدية الى ذات النتيجة التي أسفر عنها التفتيش متى كانت مستقلة عنه .

( ١٩٤٠/٤/١ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٩ ص ١٦١ )

١٠٠٦ - اذا كان محضر التفتيش باطلا حقيقة ، وكانت المحكمة قد اعتمدت في حكمها على أدلة غير مستمدة منه فان المصلحة في التمسك ببطلانه تكون منتفية .

( ١٩٣٧/١٠/٢٥ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠٣

( ص ٨٨ )

١٠٠٧ - متى كان القبض على المتهم لتفتيشه باطلا لحصوله في غير الأحوال التي يجوز فيها قانونا القبض والتفتيش كان الدليل المستمد منه أو مما هو نتيجة مباشرة له كالقاء المتهم عند القبض عليه بما قصد تفتيشه من أجله باطلا كذلك ، اذ القانون يقضي بأن كل مابنى على الاجراء الباطل باطل .

( ١٩٣٩/٣/٢٧ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٦٤

( ص ٤٩٩ )

١٠٠٨ - لا فائدة للطاعن في اثارة بطلان محاضر التفتيش ، اذا كان المحكم لم يقف في ادانته عندما أثبتته هذه المحاضر الباطلة ، بل كان قد عدد ضده أدلة أخرى استخلصها من جملة وقائع ثبتت لدى المحكمة .

( ١٩٣٤/١٢/٣١ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٠٦

( ص ٤٠٦ )



١٠٠٩ - للمنازل حرمة ودخولها بغير رضا أصحابها أو بغير إذن من السلطة القضائية المختصة أو في غير الأحوال المرنص بها قانونا يجرمه القانون ويماقب فاعله . فدخول رجل الضبطية القضائية منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضائه الصريح أو بغير إذن السلطة القضائية أمر محظور ، والتفتيش الذى يجرونه فى تلك الحال باطل قانونا ، ولا يصلح للمحاكم الاعتماد عليه بل ولا على شهادة من أجروه ، لأن مثل هذه الشهادة تتضمن اخبارا منهم عن أمر ارتكبه مخالف للقانون ، فالاعتماد على مثلها فى إصدار الحكم اعتماد على أمر تبقته الآداب ، وهو فى حد ذاته جريمة منطبقة على المادة ١١٢ عقوبات ، وأذن فيكون باطلا الحكم الذى يؤسس على مثل هذا التفتيش الباطل قانونا ، وعلى أقوال رجال البوليس الذين أجروه ، ولم يكن له سند فى الادانة غير محضر هذا التفتيش وهذه الشهادة .

( ١٩٣٣/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٧٦ )

( ص ٢٢٦ )

#### صور لا عمل فيها للتمسك بالبطلان

١٠١٠ - لا جدوى مما تثيره الطاعة فى وجه العلم من أن القاء المخدر كان اضطراريا طالما أن الحكم قد أثبت أن اجراءات التفتيش قد تمت وفقا للاذن الصادر به واستنادا إليه ، اذ أنه أيا كان الأمر فى شأن الالتقاء فإنه لا يقدر فى سلامة التفتيش الذى تم تنفيذا لأمر النيابة العامة به .

( ١٩٦٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦١ ص ٨٥٢ )

١٠١١ - متى كان التفتيش لم يقع على شخص المتهم أو على منزله وإنما عثر على المخدر ملقى فى الطريق دون مساس بجسم المتهم أو حريته فإن الدفع ببطلان التفتيش على أى أساس أقيم غير مجد فى هذه الحالة .

( ١٩٥٨/١/٢٧ أحكام النقض س ٩ ق ٢٦ ص ٩٧ )

١٠١٢ - متى أنكرت المتهمة ملكيتها للصرة التى وجدت بها المواد المخدرة فلا يقبل منها التمسك ببطلان تفتيشها ولو كانت هذه الصرة على ملكها فى الواقع .

( ١٩٥٦/١١/٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣١١ ص ١١٢٩ )

١٠١٣ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن الطاعن تخلى بنفسه عن لفافة من الورق فى دكان على مرأى من الضابط الذى كان قادما



جمع رجاله لتنفيذ الأمر الصادر اليه من النيابة بضبط المتهمين وتفتيشهما  
فإن ما يقوله الطاعن عن بطلان التفتيش لا يكون مقبولا .  
( ١٩٥٤/٥/١٤ أحكام-النقض س ٥ ق ٢٠٩ ص ٦١٩ )

١٠١٤ - إذا كان الثابت بالحكم أن رجال البوليس قد دخلوا منزل  
المتهم بالخليلة ولكن المتهم هو الذى قدم المادة المخدرة اليهم بنفسه وبمحض  
ارادته فلا يسوغ له بعد ذلك أن يطمئن ببطلان الاجراءات ارتكائا على دخول  
رجال الضبطية القضائية مسكنه فى غير الأحوال التى نص عليها القانون .  
( ١٩٤٤/١٢/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣١١ ص ٤٠٩ )

### مادة ٩٢

يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه إن أمكن ذلك . وإذا  
حصل التفتيش فى منزل غير المتهم يلقى صاحبه للحضور بنفسه أو  
بواسطة من ينوب عنه إن أمكن ذلك .  
- لا مقابل لها فى القانون السابق .

### الأحكام

#### فقرة أولى

#### حضور المتهم أو من ينوبه ليس شرطا جوهريا

١٠١٥ - حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه عملا  
بالمادة ٩٢ اجراءات جنائية ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش ، ولا يقدح  
فى صحة هذا الاجراء أن يكون قد حصل فى غيبة المتهم أو من ينوب عنه .  
( ١٩٧٢/٦/١٩ أحكام-النقض س ٢٣ ق ٢٠٩ ص ٩٣٦ ،  
١٩٧١/١/٢٤ س ٢٢ ق ٢٢ ص ٩٥ )

١٠١٦ - ان مجرد القول بأن الطاعن كان مجبوسا لا يلزم عنه  
الدفء ببطلان التفتيش لحصوله فى غيبته ، ذلك أن حصول التفتيش بغير  
حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان قانونا ، كما أن حضور المتهم التفتيش  
الذى يجرى فى مسكنه لم يجعله القانون شرطا جوهريا .  
( ١٩٦٤/١/٢٠ أحكام-النقض س ١٥ ق ١٢ ص ٥٧ )



١٠١٧ - لم يجعل قانون الاجراءات الجنائية حضور المتهم عند تفتيش مسكنه شرطا جوهريا لصحة التفتيش ولم يرتب بطلانا على تخلفه .  
( ١٤/١١/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٥٠ ص ٧٨٢ )

١٠١٨ - التفتيش الذى يقوم به مأمور الضبط القضائي يناء على ندبه لذلك من سلطة التحقيق تسرى عليه أحكام المواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ اجراءات جنائية ، والمادة الأولى منه تنص على اجراء تفتيش منزل المتهم وغير المتهم بحضوره أو من ينوب عنه ان أمكن ذلك ، فحضور المتهم ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش .

( ٢٥/٥/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٢٦ ص ٥٦٨ )

### فقرة ثانية

منزل غير المتهم : حالة لا تتوافر فيها الصورة

١٠١٩ - للزوجة التى تسكن زوجها صفة أصلية فى الإقامة معه ، لأن المنزل فى حيازتها ومى تمثله فى هذه الصفة وتنوب عنه بل تشاركه فيه ، ولا يمكن أن يعد المسكن بالتالى لغير المتبعة فى الدعوى حتى يستلزم الأمر اصدار اذن من القاضى الجزئى بتفتيشه ، ومن ثم فإن الاذن الصادر من النيابة بتفتيش مسكنها يكون قد صدر ممن يملكه قانونا .  
( ١٢/١١/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢١٩ ص ١١٥٢ )

### مادة ٩٣

على قاضى التحقيق كلما رأى ضرورة للانتقال للأمكنة او للتفتيش ان يخطر بذلك النيابة العامة .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

### مادة ٩٤

لقاضى التحقيق ان يفتش المتهم ، وله ان يفتش غير المتهم اذا اوضح من امارات قوية انه يخفى اشياء تفيد فى كشف الحقيقة . ويراعى فى التفتيش حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٦ .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .



## الاحكام

### تفتيش الشخص

#### المنزول لا ينسحب على الشخص

١٠٢٠ - الاذن الصادر من النيابة في تفتيش منزل المتهم لا ينسحب على شخصه .  
( ١٠/١٠/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٨٧ ص ٧٥٠ )

#### لا يشترط للاذن شكل معين

١٠٢١ - لم يشترط القانون شكلا معيناً لاذن التفتيش ، فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل اقامته طالما أن الحكمة قد اطمانت الى أنه المقصود بالأذن .  
( ١٥/١٠/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٦ ص ٨٥٠ ،  
١٢/٥/١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٣٧ ص ٧٦٣ )

#### الخطأ في اسم الشخص

١٠٢٢ - من المقرر أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش المعنى فيه بالاسم الذي اشتهر به .  
( ٥/٦/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤٥ ص ٦٩١ ،  
١/١/١٩٧٣ س ٢٤ ق ٧ ص ٢٧ ، ٨/٣/١٩٧١ س ٢٢ ق ٥٤ ص ٢٢٠ )

١٠٢٣ - انه وإن كان الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل اذن التفتيش الا أن ذلك مشروط بأن يستظهر الحكم أن الشخص الذي وقع التفتيش عليه أو في مسكنه هو في الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش .  
( ١١/١١/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٩٨ ص ٩٥٤ )

١٠٢٤ - من المقرر أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش مادام الحكم قد استظهر أن إنشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش .

( ٢٨/١٠/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٢٨ ص ٧١٠ )



١٠٢٥ - ان ذكر اسم المطلوب تفتيشه غير اسمه الحقيقي في الاذن الصادر بالتفتيش لا يبطل التفتيش ، مادام الحكم قد بين مما اورده من الاعتبارات ان الذى حصل تفتيشه هو ذاته الذى كان مقصودا دون صاحب الاسم الذى ذكر خطأ في الاذن .

( ١٩٤٧/٢/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٩٥ )

ص ٢٨٩ .

#### تحديد الشخص المأذون بتفتيشه

١٠٢٦ - اغفال ذكر اسم الشخص في الأمر الصادر بتفتيشه اكتفاء بتعيين مسكنه لا يبنى عليه بطلانه متى ثبت للمحكمة أن الشخص الذى تم تفتيشه وتفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش . . .

( ١٩٦١/٢/١٣ أحكام النقض ص ٣٤ ق ٢٠٩ )

١٠٢٧ - متى كان الأمر الصادر من النيابة بالتفتيش قد نص على انه يشمل الأشخاص الموضحة أسماؤهم بالمحضر المرفق ، وكان هذا المحضر قد اورد أسماء الأشخاص المراد تفتيشهم بأرقام متسلسلة وعلى صورة منظمة خالية من أى أثر مربب ، وقد وقع وكيل النيابة على هذا المحضر فى ذات التاريخ الذى اصدر فيه أمر التفتيش وأحال عليه فى بيان الأشخاص المراد تفتيشهم فان الدفع ببطلان أمر النيابة بالتفتيش لعدم اثبات أسماء الأشخاص الذين صدر عنهم لا يكون له محل .

( ١٩٥٨/٢/٤ أحكام النقض ص ٩ ق ٦٦ ص ٢٣٠ )

١٠٢٨ - متى كان الحكم قد استظهر بأدلة سائفة أن الشخص الذى حصل تفتيشه فى الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش ، فان اغفاله الرد على المأخذ الخاص بالخطأ فى عنوان مسكنه لا يجدى المتهم متى اطمانت المحكمة الى أنه هو بذاته الشخص المقصود من اصدار الاذن .

( ١٩٥٧/١٠/٧ أحكام النقض ص ٨ ق ١٩٨ ص ٧٤٠ )

١٠٢٩ - متى كان الدفع ببطلان التفتيش مؤسسا على أنه خاص بشخص يفاير اسم التهم وكانت المحكمة قد تعرضت لما يثيره التهم فى هذا الخصوص وقررت أن الشخص الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش فانها اذ رفضت هذا الدفع لا تكون قد أخطأت .

( ١٩٥٤/٤/١٢ أحكام النقض ص ٥ ق ١٧٢ ص ٥٠٩ )

( ١٩٥٤/٦/١٤ ق ٢٥٣ ص ٧٧٠ )



١٠٣٠ - ان صدور اذن التفتيش باسم شخص معين لا يقدح في سلامة الحكم مادام قد استظهر أن من وقع عليه التفتيش قد اشتهر بهذا الاسم في البيئة الشيوعية وأنه يتراسل به في محيط الجمعية التي ينتمي اليها .

( ١٦/٤/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٥٧ ص ٩٧٤ )

١٠٣١ - اذا صدر اذن تفتيش متهم باسم معين واستخلصت المحكمة أن الشخص المقصود بالتفتيش هو الذي فتش فعلا ، وذلك من أن المخبر أرشد عنه بمجرد أن طلب منه الارشاد عن صاحب هذا الاسم الوارد في الاذن ومن اجماع رجال القوة على أن هذا الشخص معروف بهذا الاسم ، فانه اذا قبض بأمور الضبطية القضائية على هذا الشخص وقع هذا القبض صحيحا ، واذا تأخر تفتيشه بعد القبض بسبب تجمع الأهالي حول رجال القوة وخشية افلات المتهم بما كان يحمله من ممنوعات بمعاونة بعض الأهالي ، فذلك لا يقدح في صحة التفتيش . واذا كان الضابط قد فتش جلابب انتم خارج مكتبه ولم يجد به شيئا ولكنه اشم رائحة مخدر تنبعث من المتهم ، ثم لما فتح المكتب وأمكن الضابط دخوله تابع تفتيشه ففتش صديريه ، فهذا التفتيش التالي لا يكون الا متابعة واستمرارا واستكمالا للتفتيش الأول ، اذ وقع الثاني في اثر الأول بدون فاصل بينهما في الوقت وبمعرفة شخص واحد فلا غبار عليه قانونا .

( ٢٨/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١١٨ ص ٣١٧ )

١٠٣٢ - يجب أن يكون تعيين الشخص المراد تفتيشه واضحا ومحددا له تحديدا نافيا للجهالة وقت صدور الاذن ، فاذا جاء الاذن الصادر من النيابة باجراء التفتيش مجهلا خاليا من أية اشارة تحدد شخص المراد تفتيشه والبلدة التي يقع فيها منزله ، بل هو في عبارته العامة المجهلة يصلح لأن يوجه ضد كل شخص مقيم في أى بلدة تجاور البلدة المذكورة في الاذن ، مادام أن الأمر متروك للمرشد على ما يراه هو دون أى تحديد ، فانه لا يكون اذنا جديا ، ويكون التفتيش الذي حصل على مقتضاه قد وقع باطلا لمخالفته الاصول المقررة للتفتيش ويبطل تبعا للدليل المستمد منه .

( ٣/١١/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٨٢ ص ٨٥٢ )

**من يتصادف وجوده مع المأذون بتفتيشه**

١٠٣٣ - اذا كانت النيابة العامة بعد التحريات التي قدمها اليها رجال الشرطة قد أمرت بتفتيش شخص معين ومن قد يتصادف وجوده معه



وقت التفتيش على أساس مظنة اشتراكه في الجريمة التي أذن بالتفتيش من أجلها فإن الاذن بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحا ، وبالتالي يكون التفتيش الواقع بناء عليه على المأذون بتفتيشه ومن كان يرافقه صحيحا أيضا دون حاجة الى أن يكون المأذون بتفتيشه معه مسمى باسم أو يكون في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن وحصول التفتيش .

( ١٩٧١/١٢/٥ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٦٨ ص ٦٩١ )

١٠٣٤ - القول بأن طلب الاذن قد اقتصر على طلب الاذن بتفتيش والد الطاعن ومسكنه فقط وقد تجاوز الاذن الصادر هذا الطلب فشمل من يوجدون مع المأذون بتفتيشه مما يعيب ذلك الاذن ، هذا القول مردود بأن للنياية ، وهي تملك التفتيش من غير طلب الا تنقيد في التفتيش الذي تأذن به بما يرد في طلب الاذن .

( ١٩٦٢/١١/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٨٠ ص ٧٣٧ )

١٠٣٥ - الأمر الذي تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا معه أو في محله وقت التفتيش على مظنة اشتراكه معه في الجريمة التي صدر أمر التفتيش من أجلها يكون صحيحا في القانون ، ويكون التفتيش الواقع تنفيذا له لا مخالفة فيه للقانون .

( ١٩٥٧/٣/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٦٢ ص ٢١٨ )

١٠٣٦ - إذا كانت النيابة بعد التحريات التي قدمها اليها البوليس قد أمرت بتفتيش شخص معين ومن يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس مظنة اشتراكهم معه في الجريمة التي أذن بالتفتيش من أجلها ، فإن الاذن الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحا في القانون وبالتالي يكون التفتيش الواقع بناء عليه على الطاعن ومن كان يرافقه في الطريق صحيحا أيضا دون حاجة لأن يكون المأذون بتفتيشه قد سمي باسمه أو يكون في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن وحصول التفتيش .

( ١٩٥٢/١/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٦١ ص ٤٢٦ ،

١٩٥٢/٢/٢٥ ق ٢٧٢ ص ٨٢٨ )

١٠٣٧ - إذا كان اذن النيابة في التفتيش منصوبا فيه على ضبط المتهم وتفتيشه وتفتيش منزله ومحل عمله ومن يوجدون بهما أو معه ، وقام الضابط الذي كلف بتنفيذ ذلك فأمسك بالمتهم في سيارة أتوبيس وقتشه وفتش من كان يجلس بجواره ، فوجد مع هذا مخدرا ، فلا يصح القول



ببطلان هذا التفتيش على أساس أن الإذن به لم يجز ضبط الغير إلا إذا كان وجوده مع المتهم بمنزله أو بمحل عمله ، لأن عبارة الإذن عامة تنصرف إلى أى مكان .

( ١٦٢٨ ص ) ( ١٩٤٨/١٢/٣ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٧٤

١٠٣٨ - إذا كانت النيابة بعد التحريات التي قدمها إليها البوليس قد أمرت بتفتيش شخص معين وتفتيش مسكنه ومحل عمله ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس أنهم يكونون موضع مظنة اشتراكهم معه فلا يعاب عليها الإذن في هذا التفتيش في مثل هذه الظروف .  
( ٥٠٨ ص ) ( ١٩٤٨/٢/٢٣ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٤٨

١٠٣٩ - إذا كانت النيابة لم تأمر بضبط الطاعنة وتفتيشها وإنما كان إذنها منصبا على ضبط زوجها وتفتيشه ومسكنه ومحل تجارته ومن يوجد معه أثناء الضبط والتفتيش ، وكان الثابت من الحكم أن الطاعنة لم تكن مع زوجها وقت ضبطه وتفتيشه ، بل كانت وحدها في المحل الذي ضبطت فيه وفتشت ولم تكن كذلك في حالة من حالات التلبس بالجريمة التي تجيز التصدي لها بالضبط والتفتيش فإن تفتيشها يكون باطلا ، ويبطل تبعا للدليل المستمد منه .  
( ١٩٥٢/٥/١٣ ) أحكام النقض س ٣ ق ٣٥٠ ص ٩٣٧

### التفتيش لجرعة واحدة لا مستقبلية

١٠٤٠ - استعمال عبارة ما قد يوجد لدى المتهم من مواد مخدرة في إصدار الإذن لا ينصرف إلى احتمال وقوع جريمة إحراز المخدر أو عدم وقوعها قبل صدور الإذن إنما ينصرف إلى نتيجة التفتيش وهي دائما احتمالية .  
( ١٩٧٢/٥/٢٨ ) أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٣ ص ٨٠٦

١٠٤١ - متى كان يبين أن التحريات قد أسفرت عن أن المظنون ضده وآخر يجلبان كميات كبيرة من المواد المخدرة إلى القاهرة ويروجانها بها وأن الأمر بالتفتيش إنما صدر لضبطه حال تسلمه المخدر من المرشد باعتبار أن هذا التسليم مظهرا لنشاطه في الجلب وترويج المواد المخدرة التي يحوزها ، بما يفهمه أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه إذ



قضى بأن اذن التفتيش صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه بالنسبة الى المطعون ضده . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فانه يتعين ان يكون مع النقض الاحالة .

( ١٩٧٣/٢/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٩ ص ٢٢٣ )

١٠٤٣ - اذا كان ما أثبتته الحكم في مدوناته يتضمن أن المطعون ضده يتجر في المخدرات وأن الأمر بالتفتيش انما صدر لضبطه حال نقله المخدر باعتبار هذا النقل مظهرا لنشاطه في الاتجار ، فان مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من موارفها ، لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بأن اذن التفتيش قد صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

( ١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٥٨ ص ١٢٧٤ )

١٠٤٣ - لا يصح اصدار اذن التفتيش لضبط جريمة مستقبلية ولو قامت التحريات والدلائل الجدية على أنها ستقع بالفعل . ولما كان مفاد ما أثبتته الحكم في مدوناته عن واقعة الدعوى أنه لم تكن هناك جريمة قد وقعت من الطاعن فعلا حين أصدرت النيابة العامة اذنها بالتفتيش يل صدر الاذن استنادا الى تحريات رئيس مكتب المخدرات التي إقتصرت فيها على القول بأن الطاعن سافر الى القاهرة لطلب كمية من المخدرات ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع وادانة الطاعن استنادا الى ما أورده على غير سند صحيح من الأوراق من أن تحريات الضابط دلت على أن الطاعن قد ارتكب جريمة احراز المخدر بالفصل وأنه عائد به الى أسوان ، يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

( ١٩٦٧/٢/٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٣٤ ص ١٧٤ )

١٠٤٤ - الاذن بالتفتيش اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح قانونا اصداره الا لضبط جريمة ( جنائية أو جنحة ) واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى المأذون بتفتيشه ، ولا يصح بالتالي اصداره لضبط جريمة مستقبلية ولو قامت التحريات والدلائل الجدية على أنها ستقع بالفعل . فاذا كان الاذن قد صدر استنادا الى ما قرره الضابط من أن المتهم وزميله سيقومان بنقل كمية من المخدر الى خارج المدينة ، فان الحكم اذ دان الطاعن دون أن يعرض لبيان ما اذا كان احرازه هو وزميله للمخدر كان سابقا على



صدر اذن التفتيش ام لاحقا له ، يكون مشوبا بالقصور والخطا في تطبيق القانون .

( ١٩٦٢/١/١٣ أحكام النقض س ١٣ ق ٥ ص ٢٠ )

#### لا يشترط تسبیب الأمر بتفتيش الشخصی

١٠٤٥ - ان المادة ٤٤ من الدستور والمادة ٩١ اجراءات جنائية بعد تعديلها لا توجبان تسبیب الأمر القضائي بالتفتيش الا اذا كان منصبا على تفتيش المساكن ، فاذا اقتصر التفتيش على شخص المظنون ضده دون مسكنه ، فان الحكم المظنون فيه اذ انتهى الى بطلان ذلك الاذن بدعوى عدم تسببيه ورتب على ذلك القضاء ببراء المظنون ضده يكون قد اخطا في تطبيق القانون .

( ١٩٧٦/١/١٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ١١ ص ٦١ )

١٠٤٦ - لا توجب المادة ٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية تسبیب الأمر القضائي بالتفتيش الا اذا كان منصبا على تفتيش المساكن . واذا كان الثابت من الاوراق أن الاذن قاصر على تفتيش الطاعن وتم تنفيذه بتفتيش شخصه عند ضبطه بالمقهى ، فان الحكم اذ التفت عن الدفع ببطلان اذن التفتيش لمخالفته لأحكام الدستور لحلوه من الأسباب التي دعت لاصداره يكون قد التزم صحيح القانون .

( ١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٢ ص ٥٤٤ )

١٠٤٧ - لا يشترط القانون لصدور أمر التفتيش أن يكون مسبوقا بتحقيق مفتوح مادام التفتيش لم يقع في منزل المتهم .

( ١٩٥٦/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٧ ق ٣٠٥ ص ١١٠٥ ،

١٩٥٥/٢/٨ س ٦ ق ١٧١ ص ٥١٠ )

١٠٤٨ - لا جدوى للمتهم مما يشهده بشأن عدم توقيع وكيل النيابة على محضر التحقيق الذي انتهى بصدور الأمر بتفتيشه لأن القانون لا يوجب أن يكون الأمر بتفتيش المتهم مسبوقا بتحقيق مفتوح .

( ١٩٥٥/٢/١ أحكام النقض س ٦ ق ١٦٣ ص ٤٩٨ )

#### التفتيش الوقائي ، صورة لبعثانه

١٠٤٩ - لأمور الضبط أن يتحقق من خلو المتهم الموجود داخل المنزل المأذون بتفتيشه من الأسلحة التي قد تملكه وهو في سبيل أداء



واجبه ، فاذا تحقق رجال القوة خلو المتهم من الأسلحة بعهد أن صار في قبضتهم فإن التفتيش الذي يقع عليه بعد ذلك يكون باطلا .  
( ١٩٠٧/٦/١٩ أحكام النقض س ٨ ق ١٨٤ ص ٦٨١ )

### التفتيش في الجمارك

#### حق مستهد من قانون الجمارك

١٠٥٠ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرّون بها هو ضرب من الكشف عن أفعال التهريب تستهدف به الشوارع صالح الخزانة ، ويجريه موظفو الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبطية القضائية في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم لمجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجودون بمنطقة المراقبة دون أن يتطلب الشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية واشتراط وجود الشخص المراد تفتيشه في إحدى الحالات المقررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في هذا الشأن .  
( ١٩٧٨/١١/١٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٦١ ص ٧٨٥ )

١٠٥١ - القضاء ببطالان تفتيش المتهم داخل الدائرة الجمركية لانتهاء ما يجيزه طبقاً لأحكام قانون الإجراءات الجنائية دون أن يمرض الحكم لحق مأموري الضبط القضائي من رجال الجمارك في التفتيش لقيام مظنة التهريب هو خطأ في تطبيق القانون .  
( ١٩٧٨/١١/١٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٦١ ص ٧٨٥ )

١٠٥٢ - البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ الى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة ومظنة التهريب فيمن يوجودون بداخل تلك المناطق . وأن الشارع بالنظر الى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بصالح الخزانة العامة ومواردها وبحدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراطه وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبينة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة



في القساون المذكور ، بل انه يكفي أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تنم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها - في الحدود المعرف بها في القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها ، فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية يعاقب عليها في القانون العام فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة ، لأنه ظهر أنشاء اجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة . واذ نتج عن التفتيش الذي أجرى دليلا يكشف عن جريمة جلب جوهر مخدر فإنه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على اعتبار أنه نتيجة اجراء مشروع قانونا .

( ١٩٧٣/٢/٥ ) أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠ ، ١٣٩/٤

١٩٧٣ ق ١١٥ ص ٥٩٩ ، ١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ق ١٢٥ ص ٦٢٧ )

١٠٥٣ - أخضع الشارع الدائرة الجمركية - نظر الى طبيعة التهريب الجمركي - لاجراءات وفيود معلومة ، منها تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون اليها أو يخرجون منها أو يمرون بها بصرف النظر عن رضا هؤلاء الأشخاص بهذا التفتيش أو عدم رضائهم به .

( ١٩٦١/٢/٦ ) أحكام النقض س ١٢ ق ٢٨ ص ١٨١ )

١٠٥٤ - تفتيش الأمتعة والأشخاص الذين يدخلون الى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف عن أفعان التهريب استهدف الشارع به صالح الحزاة ويجريه عمال الجمارك وحراسه - الذين أسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم ، لمجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجدون بمنطقة المراقبة دون أن يتطلب الشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقساون الاجراءات الجنائية واشترائط وجود الشخص المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في هذا القانون .

( ١٩٦١/٢/٦ ) أحكام النقض س ١٢ ق ٢٨ ص ١٨١ )

### الدائرة الجمركية

١٠٥٥ - لا جددى للطاعن من اثاره بطلان القبض عليه مادام التفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر لم يقع على شخصه بل وقع تنفيذا لقانون الجمارك على سيارته التي كانت ما تزال في الدائرة الجمركية رهن اتمام اجراءات الافراج عنها ومنبت الصلة الواقعة القبض عليه .

( ١٩٧٣/١٠/١٤ ) أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٣ ص ٨٣٣ )



١٠٥٦ - اذا كان الواضح من الحكم المظنون فيه ان منزل الطاعن الذى حصل تفتيشه خارج عن الدائرة الجمركية فانه لا يكون لرجال خفر السواحل الذين قاموا بتفتيشه أية صفة فى اجرائه ولا فى اتخاذ أى اجراء من اجراءات التحقيق .

( ١٩٥١/١٢/٢٥ ) احكام النقض س ٣ ق ١٢٠ ص ٣٢٨ )

#### اعتبارات الاشتباه

١٠٥٧ - الشبهة فى توافر التهريب الجمركى حالة ذهنية تقسوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها فى العقل القول بقيام مظنة التهريب فى شخص موجود فى حدود دائرة المراقبة الجمركية ، ومتى اقرت محكمة الموضوع اولئك الاشخاص فيما قام لديهم من اعتبارات أدت الى الاشتباه فى الشخص محل التفتيش فى حدود دائرة المراقبة الجمركية على توافر فعل التهريب فلا معقب عليها فى ذلك .

( ١٩٦١/٢/٦ ) احكام النقض س ١٢ ق ٢٨ ص ١٨١ )

#### ضبط جريمة غير جرمية

١٠٥٨ - ان لائحة الجمارك صريحة فى تخويل موظفيها حق تفتيش الأمتعة والأشخاص فى حدود الدائرة الجمركية التى يتولون عملهم فيها ، فاذا عثروا أثناء التفتيش الذى يجرؤنه على دليل يكشف عن جريمة غير جرمية معاقب عليها بمقتضى القانون العام فانه يصح الاستشهاد بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجريمة على اعتبار انه ثمرة اجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

( ١٩٤٥/٤/٢٤ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٦٥

( ص ٧٠٦ )

#### مادة ٩٥

لقاضى التحقيق ان يامر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البرق وأن يامر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية او اجراء تسجيلات لاحاديث جرت فى مكان خاص متى كان لذلك فائدة فى ظهور الحقيقة فى جناية او جنحة معاقب عليها بالمحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر .



**وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الضبط أو الإطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناءً على أمر مسبب ولمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة .**

- ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ وبالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ، ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .
- تقابل المادة ٧٠ من القانون السابق .
- مادة ٩٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :
- لقاضي التحقيق أن يضبط لدى مكاتب البريد كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ، ولدى مكاتب التلغرافات كافة الرسائل التلغرافية ، كما يجوز له مراقبة المحادثات التلغرافية متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة .
- مادة ٩٥ ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :
- لقاضي التحقيق أن يضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات ، وأن يراقب المحادثات السلكية واللاسلكية متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة .

#### **مادة ٩٥ مكررا**

**لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة في حالة قيام دلائل قوية على أن مرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٦٦ مكررا و ٣٠٨ مكررا من قانون العقوبات قد استعان في ارتكابها بجهاز تليفوني معين، أن يأمر بناءً على تقرير مدير عام مصلحة التلغرافات والتليفونات وشكوى المجنى عليه في الجريمة المذكورة بوضع جهاز التليفون تحت الرقابة للمدة التي يحددها .**

- مضافة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ١٩٥٥/٣/٢ ، ونشر في ١٩٥٥/٣/٣ .
- المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ :
- كانت نتيجة كثرة الاعتداءات التي وقعت على الناس بالسب واللفظ بطريق التليفون وإزعاجهم في بيوتهم ليلا ونهارا أن تدخل المشرع وأضاف مادتين جديديتين إلى قانون العقوبات برقمي ١٦٦ مكررا و ٣٠٨ مكررا للمقلب على إزعاج الغير بإساءة استعمال أجهزة المواصلات التليفونية والمقاب على السب واللفظ بطريق التليفون .
- ولما كان مرتكبوا تلك الجرائم من العائشين المستهترين يحتمون بسرية المحادثات التليفونية وصعوبة الوصول إليهم . فقد رأى لتسهيل مهمة ضبطهم أن تضاف مادة جديدة برقم ٩٥ مكررا إلى قانون الإجراءات الجنائية تفعل لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة في حالة قيام دلائل قوية على أن مرتكب إحدى الجرائم المذكورة بالمادتين المشار إليهما قد استعان في ارتكابها بجهاز تليفوني معين أن يأمر بناءً على تقرير مدير عام مصلحة التلغرافات والتليفونات وبناءً على شكوى المجنى عليه بوضع جهاز التليفون المذكور تحت الرقابة للمدة التي يحددها رئيس المحكمة .



## حكم

### وضع جهاز التليفون تحت المراقبة

١٠٥٩ - لما كان البين من مطالعة المفردات أن الاذن الصادر بوضع جهاز التليفون الخاص بالطاعة تحت المراقبة قد صدر من أحد القضاة بدرجة رئيس محكمة بناء على ندبه من رئيس المحكمة الابتدائية اعمالا لنص المادة ٢/٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية التي تجيز لرئيس المحكمة ندب أحد قضااتها عند غياب زميل له أو قيام مانع لديه فانه يكون صحيحا في القانون .

( ١٩٧٨/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ٣٤ ص ١٩٣ )

## مادة ٩٦

لا يجوز لقاضي التحقيق أن يضبط لدى المدافع عن المتهم أو الخبير الاستشاري الأوراق والمستندات التي سلمها المتهم لهما لأداء المهمة التي عهد إليهما بها ولا المراسلات المتبادلة بينهما في القضية .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : وقد استثنى من ذلك الأوراق والمستندات التي يكون المتهم قد سلمها للمدافع عنه أو للخبير الاستشاري لأجراء المهمة التي عهد بها إليه فلا يجوز للقاضي ضبطها ، وذلك تمكينا للمتهم من الدفاع عن نفسه بكامل حريته .

## مادة ٩٧

يطلع قاضي التحقيق وحده على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى المضبوطة ، على أن يتم هذا إذا أمكن بحضور المتهم والحائز لها أو الرسالة إليه وينون ملاحظاتهم عليها .

وله عند الضرورة أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة بفرز الأوراق المذكورة ، وله حسب ما يظهر من الفحص أن يأمر بضم تلك الأوراق إلى ملف القضية أو بردها إلى من كان حائزا لها أو إلى الرسالة إليه .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

## مادة ٩٨

الأشياء التي تضبط يتبع نحوها أحكام المادة ٥٦ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .



### مادة ٩٩

**لقاضي التحقيق أن يأمر الحائز لشيء يرى ضبطه أو الإطلاع عليه بتقديره . ويسرى حكم المادة ٢٨٤ على من يخالف ذلك الأمر إلا إذا كان في حالة من الأحوال التي يخوله القانون فيها الامتناع عن أداء الشهادة .**

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : لما كان من الأشياء التي يرى القاضي ضبطها أو الإطلاع عليها ما لا يمكن الحصول عليه إلا إذا قسمه من كان هذا الشيء في حيازته فقد أجازت المادة ١٢٩ ( ٩٩ ) لقاضي التحقيق أن يأمر هذا الحائز بتقديره متى كان مقتنعا بوجود هذا الشيء لديه فلذا امتنع يماض بقاب الشاهد القى يمتنع عن أداء البينة أو عن الإجابة إلا إذا كان في حالة من الأحوال التي يخوله القانون فيها الامتناع عن أداء الشهادة .

### مادة ١٠٠

**تبلى الخطابات والرسائل التلغرافية المضبوطة إلى التهم أو إلى الرسالة إليه أو تعطى إليه صورة منها في أقرب وقت ، إلا إذا كان في ذلك إضرار بسير التحقيق .**

**ولكل شخص يدعى حقاً في الأشياء المضبوطة أن يطلب إلى قاضي التحقيق تسليمها إليه ، وله في حالة الرفض أن يتظلم أمام محكمة الجناح المستأنفة منعقة في غرفة المشورة ، وأن يطلب سماع أقواله أمامها .**

- ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢

- راجع المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

المادة ١٠٠ بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :

تبلى الخطابات والرسائل التلغرافية المضبوطة إلى التهم أو الرسالة إليه ، أو تعطى إليه صورة منها في أقرب وقت ، إلا إذا كان في ذلك إضرار بسير التحقيق .  
ولكل شخص يدعى حقاً في الأشياء المضبوطة أن يطلب إلى قاضي التحقيق تسليمها إليه .  
وله في حالة الرفض أن يتظلم أمام غرفة الاتهام ، وأن يطلب سماع أقواله أمامها .



## الفصل الخامس

### في التصرف في الأشياء المضبوطة

#### مادة ١٠١

يجوز أن يؤمر برد الأشياء التي ضبطت أثناء التحقيق ولو كان ذلك قبل الحكم ، ما لم تكن لازمة للسير في الدعوى أو محلا للمصادرة .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

#### حكم

١٠٦٠ - نص المشرع - وهو بصدد بيان احكام التصرف في الأشياء المضبوطة أثناء التحقيق - في المادة ١٠١ إجراءات على أنه لا يجوز رد تلك الأشياء إذا كانت محلا للمصادرة ، ومن ثم فانه ما كان للحكم المعلوم فيه أن يقضى برد السلاح المضبوط الى المعلوم ضده طالما أنه كان محلا للمصادرة ، أما وهو قد فعل فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضاً جزئياً وإلغاء قضاؤه برد هذا السلاح .  
( ١٩٦٧/١٢/١١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٦٠ ص ١٢٢٣ )

#### مادة ١٠٢

يكون رد الأشياء المضبوطة الى من كانت في حيازته وقت ضبطها .  
وإذا كانت المضبوطات من الأشياء التي وقعت عليها الجريمة أو المتحصلة منها يكون ردها الى من فقد حيازتها بالجريمة ، ما لم يكن لمن ضبطت معه حق في حبسها بمقتضى القانون .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

#### مادة ١٠٣

يصدر الأمر بالرد من النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو محكمة الجناح



## المستأنفة منعقة في غرفة المشورة • ويجوز للمحكمة أن تأمر بالرد أثناء نظر الدعوى •

- مدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية عن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ •
- لا مقابل لها في القانون السابق •
- مادة ١٠٣ في القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :
- يصدر الأمر بالرد من النيابة العامة أو قاض التحقيق أو غرفة الاتهام • ويجوز للمحكمة أن تأمر بالرد أثناء نظر الدعوى •

## مادة ١٠٤

- لا يمنع الأمر بالرد ذوي الشأن من المطالبة أمام المحاكم المدنية بما لهم من حقوق ، وإنما لا يجوز ذلك للمتهم أو المدعى بالحقوق المدنية إذا كان الأمر بالرد قد صدر من المحكمة بناء على طلب أيهما في مواجهة الآخر •
- لا مقابل لها في القانون السابق •

## مادة ١٠٥

- يؤمر بالرد ولو من غير طلب •
- ولا يجوز للنيابة العامة ولا لقاضي التحقيق الأمر بالرد عند المنازعة ، ويرفع الأمر في هذه الحالة أو في حالة وجود شك فيمن له الحق في تسليم الشيء إلى محكمة الجنح المستأنفة منعقة في غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية ، بناء على طلب ذوي الشأن لتأمر بما تراه •
- مدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر في ١٩٦٢/٦/١١
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ •
- لا مقابل لها في القانون السابق •
- مادة ١٠٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :
- يؤمر بالرد ولو من غير طلب •
- ولا يجوز للنيابة العامة ولا لقاضي التحقيق الأمر بالرد عند المنازعة ، ويرفع الأمر في هذه الحالة أو في حالة وجود شك فيمن له الحق في تسليم الشيء إلى غرفة الاتهام بالمحكمة الابتدائية بناء على طلب ذوي الشأن لتأمر بما تراه •

## حكم

- ١٠٦١ - ناطت المادة ١٠٥ إجراءات بدائرة الجنح المستأنفة إصدار القرارات في شأن رد المضبوطات عند المنازعة أو في حالة وجود شك فيمن له الحق في تسليم الشيء •
- ( ١٠٧٤ / ٢٠ / ١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١١ ص ١٠٧٤ )



### مادة ١٠٦

يجب عند صدور الأمر بالحفظ أو بان لا وجه لاقامة الدعوى أن يفصل في كيفية التصرف في الأشياء المضبوطة ، وكذلك الحال عند الحكم في الدعوى اذا حصلت المطالبة بالرد أمام المحكمة .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

### مادة ١٠٧

للمحكمة أو لمحكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة أن تأمر بإحالة الخصوم للتقاضي أمام المحاكم المدنية اذا رأت موجبا لذلك . وفي هذه الحالة يجوز وضع الأشياء المضبوطة تحت الحراسة أو اتخاذ وسائل تحفظية أخرى نحوها .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .  
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

المذكرة الايضاحية : ولما كان الفصل فيمن هو صاحب الحق في الأشياء المضبوطة يحتاج في بعض الأحيان الى أبحاث طويلة وحتى لا يشغل المحاكم الجنائية وقتها في تلك الأبحاث المدنية قد أجاز للمحكمة أو لغرفة المشورة أن تأمر بإحالة الخصوم للتقاضي أمام المحاكم المدنية اذا رأت موجبا لذلك ، وفي هذه الحالة يجوز وضع الأشياء المضبوطة تحت الحراسة أو اتخاذ وسائل أخرى تحفظية نحوها .

مادة ١٠٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٦ :

للمحكمة أو لغرفة الانهاج أن تأمر بإحالة الخصوم للتقاضي أمام المحاكم المدنية اذا رأت موجبا لذلك ، وفي هذه الحالة يجوز وضع الأشياء المضبوطة تحت الحراسة أو اتخاذ وسائل تحفظية أخرى نحوها .

### مادة ١٠٨

الأشياء المضبوطة التي لا يطلبها أصحابها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الدعوى تصبح ملكا للحكومة بشرط حاجة الى حكم يصدر بذلك .  
- تقابل المادة ٢١ من القانون السابق .

### مادة ١٠٩

اذا كان الشيء المضبوط ممسا يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه غفلات تستغرق قيمته ، جاز أن يؤمر ببيعه بطريق المزاد العام متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق ، وفي هذه الحالة يكون لصاحب الحق فيه أن يطالب في الميعاد المبين في السادة السابقة بالتمن الذي يبيع به .  
- تقابل المادة ٢٢ من القانون السابق .







# الفصل السادس

## في سماع الشهود

### مادة ١١٠

يسمع قاضي التحقيق شهادة الشهود الذين يطلب الخصوم سماعهم ما لم ير عدم الفائدة من سماعهم .

وله أن يسمع شهادة من يرى لزوم سماعه من الشهود عن الوقائع التي تثبت أو تؤدى الى ثبوت الجريمة وظروفها وأسنادها الى المتهم أو براءته منها .

— تقابل المادتين ٧٣ و ٧٥ من القانون السابق .

١٠٣١ مكرر — ان المشرع قد ترك لقاضي التحقيق سلطة التقدير فيمن يرى لزوما لسماع أقواله من الشهود الذين يطلب الخصوم سماعهم ولين لا يرى في سماعهم فائدة .  
( ١٩٥٣/٣/٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢١٧ ص ٥٩٠ )

### مادة ١١١

تقوم النيابة العامة بإعلان الشهود الذين يقرر قاضي التحقيق سماعهم . ويكون تكليفهم بالحضور بواسطة المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة .

ولقاضي التحقيق أن يسمع شهادة أى شاهد يحضر من تلقاء نفسه ، وفي هذه الحالة يثبت ذلك في المحضر .  
— تقابل المادة ٧٤ من القانون السابق .

### مادة ١١٢

يسمع القاضي كل شاهد على انفراد ، وله أن يواجه الشهود بعضهم ببعض وبالتاليهم .  
— تقابل المادة ١/٧٨ من القانون السابق .



## الأحكام

### ليست للتعرف صورة خاصة

١٠٦٢ - لم يرسم القانون للتعرف صورة خاصة يبطل اذا لم يتم عليها ، فمن حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشهود على المتهم ولو لم يجز عرضه في جمع من أشباهه مادامت قد اطأنت اليه ، اذ العبرة هي بالطمئنان المحكمة الى صدق الشهود أنفسهم .  
( ١٩٧٧/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٠٠ ص ٩٦٩ ،  
١٩٦٦/٦/٦ س ١٧ ق ١٣٦ ص ٧٣٧ )

١٠٦٣ - من المقرر أن تعرف الشاهد على المتهمين ليس من اجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا .  
( ١٩٧٦/١١/٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٩١ ص ٨٢٩ )

١٠٦٤ - عملية العرض لتعرف الشهود على المتهم ليست لها أحكام مقرر في القانون تجب مراعاتها والا كان العمل باطلا ، اذ هي مسألة متعلقة بالتحقيق كفن متروك التقدير فيها للمحكمة .  
( ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٨ ص ١٥٦ ، ١٠/٩/١٩٥٠ س ٢ ق ٦ ص ١٥ ، ١٩٤٦/٦/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٩١ ص ١٧٥ )

١٠٦٥ - ان تعرف الشهود على المتهم ليس من اجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا ، فاذا كان وجه الطعن يرمى الى القول بأن عملية التعرف لم تجر على وجه فني فانه لا يكون له محل .  
( ١٩٤٨/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٤٢ ص ٧٠١ )

### النقص في فن التحقيق

١٠٦٦ - من المقرر أن العبرة في الأحكام هي باجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة ، ولما كان ما ينعاه الطاعن بقالة الفساد في الاستدلال والاخلال بحقه في الدفاع لاغفال عرضه على شاهد الاتبات وعدم مواجهته بالمتهمين الأول والثالث مردودا بأنه لا يبدو أن يكون تمييزا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصح أن



يكون سبباً للطعن على الحكم ، وكانت المحكمة قد اطمانت الى أن الطاعن هو المعنى بأقوال شاهد الإثبات والمتهمين المذكورين ، فان ما يثيره في هذا الصدد ينحل في حقيقته الى جدل موضوعي مما لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض .

( ١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٩ ص ٤٢٧ )

١٠٦٧ - ان خلو التحقيق الابتدائي من مواجهة الطاعنة بالشاهد وبباقي التهمات لا يترتب عليه بطلانه ، بل يكون لها ان تتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في هذا التحقيق من نقص حتى تقدره المحكمة زهي على بينة من أمره كما هو الشأن في سائر أدلة الدعوى . ولما كانت الطاعنة قد اقتصرت على الدفع ببطلان التحقيق الابتدائي دون أن تطلب من المحكمة مواجهتها بباقي التهمات أو بشاهد الإثبات وكان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع سديدا في القانون فان ما تثيره في هذا الصدد لا يكون له محل .

( ١٩٧٢/١٢/١١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠٨ ص ١٣٦٧ ،

١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١١٩ ص ٥٧٨ )

١٠٦٨ - ان القانون لا يترتب البطلان الا على قيام المحقق في جناية بمواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود دون أن يتبع الضمانات المنصوص عليها في المادتين ١٢٤ و ١٢٥ اجراءات بدعوة محامي المتهم للحضور ان وجد والسماح له بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على المواجهة ما لم يقرر المحقق غير ذلك .

( ١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٩ ص ٥٧٨ )

١٠٦٩ - ان نقص التحقيقات الأولية أو قصورها لا يكون سبباً لبطلان المحاكمة مادام الأمر فيه مطروحا للبحث أمام المحكمة وللمتهم أن يبدي لها دفاعه في صده . واذن فخطأ المحقق يتمكينه المجنى عليه من رؤية التهم قبل أن يعرض عليه مع آخرين للاستيثاق من صدق قوله بأنه تبينه وقت الواقعة وتعرف على شخصيته ، ذلك لا يمنع المحكمة من أن تأخذ بأقوال المجنى عليه وتعرفه ، اذ الأمر متعلق بمبلغ اطمئنانها الى صحة الدليل .

( ١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٨٦ ص ٢٢٣ )

١٠٧٠ - ان خطأ المحقق أثناء التحقيق الابتدائي يتمكينه المجنى



عليه من رؤية المتهم قبل أن يعرض عليه مع آخرين للاستيثاق من صدق قوله بأنه تبينه وقت الواقعة وتعرف على شخصيته ، ذلك ليس من شأنه أن يؤثر في صحة اجراءات المحاكمة لكونه مما يتعلق بالتحقيق من الناحية الفنية أى من حيث طريقة السير فيه ومباشرة أعماله وتتبع خطواته من الناحية العملية البحث لا من الناحية القانونية وإذا كانت المحكمة مع ذلك قد أخذت بأقوال المجنى عليه فلا تجوز مطالبتها ببيان سبب أخذها بها ، لأنه معروف ومعلوم وهو اطمئنانها الى صحة هذا الدليل مع علمها بكل الظروف التي أحاطت به ، ومنها كون المواجهة قد أجريت على غير أصولها الفنية .

( ١٤/٥/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٧٠ )

( ص ٨٠٧ )

١٠٧١ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف المجنى عليه على المتهم ولو كان يعرفه من قبل متى اطمأنت اليه ، كما هو الشأن في أدلة الاثبات كافية .

( ١٩٥٠/٦/٦ أحكام النقض س ١ ق ٢٣٦ ص ٧٢٩ )

### مادة ١١٣

يطلب القاضي من كل شاهد أن يبين اسمه ولقبه وسنه وصناعته وعلاقته بالمتهم ، وتكون هذه البيانات وشهادة الشهود بغير كسب أو تخشع .

ولا يعتمد أى تصحيح أو شطب أو تخريج الا اذا صدق عليه القاضي والكاتب والشاهد .

- تقابل المادتين ٨٠ و ٨٣ من القانون السابق .

### مادة ١١٤

يضع كل من القاضي والكاتب امضاء على الشهادة وكذلك الشاهد بعد تلاوتها عليه واقرره بأنه مصر عليها . فإن امتنع عن وضع امضائه أو ختمه أو لم يمكنه وضعه اثبت ذلك في المحضر مع ذكر الأسباب التي يبرها . وفي كل الاحوال يضع كل من القاضي والكاتب امضاء على كل صفحة اولا باول .

- تقابل المادة ٨٤ من القانون السابق .



## حكم

١٠٧٢ - خلو محضر الجلسة من توقيع شاعدى الاثبات لا يبطل الاجراءات ولا يؤثر في سلامة الحكم الذى اخذ باقوالهما ، وذلك ان مانصت عليه المادة ١١٤ اجراءات جنائية انما هو من قبيل الاجراءات التنظيمية التى لم يرتب القانون البطلان على مخالفتها .  
( ١٢/١/١٩٥٩ احكام النقض س ١٠ ق ٤ ص ١٥ )

## مادة ١١٥

عند الانتهاء من سماع اقوال الشاهد يجوز للخصوم بناء ملاحظاتهم عليها .  
ولهم ان يطلبوا من قاضى التحقيق سماع اقوال الشاهد عن نقط اخرى يبينونها .  
وللقاضى دائما ان يرفض توجيه أى سؤال ليس له تعلق بالدعوى او يكون في صيغته مساس بالغير .  
- قارن المادة ٨١ من القانون السابق .

## مادة ١١٦

تطبق فيما يختص بالشهود احكام المواد ٢٨٣ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

## مادة ١١٧

يجب على كل من دعى للحضور امام قاضى التحقيق لتادية الشهادة ان يحضر بناء على الطلب المحرر اليه ، والا جاز للقاضى الحكم عليه بعد سماع اقوال النيابة العامة بدفع غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات . ويجوز له ان يصدر امرا بتكليفه بالحضور ثانيا بمصاريف من طرفه او ان يصدر امرا يقبضه واحضاره .  
- تقابل المادة ٨٥ من القانون السابق .

## مادة ١١٨

اذا حضر الشاهد امام القاضى بعد تكليفه بالحضور ثانيا او من تلقاء



نفسه وأبلى اعدارا مقبولة جاز اغفائه من الغرامة بعد سماع أقوال النيابة العامة ، كما يجوز اغفائه بناء على طلب يقدم منه اذا لم يستطع الحضور بنفسه .

- تقابل المادة ٨٦ من القانون السابق .

### مادة ١١٩

اذا حضر الشاهد أمام القاضي وامتنع عن أداء الشهادة او عن حلف اليمين يحكم عليه القاضي في الجنح والجنايات بعد سماع أقوال النيابة العامة بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ستين جنيها . ويجوز اغفائه من كل أو بعض العقوبة اذا عدل عن امتناعه قبل انتهاء التحقيق .

- تقابل المادة ٨٧ من القانون السابق .

### مادة ١٢٠

يجوز العطف في الأحكام الصادرة على الشهود من قاضي التحقيق طبقا للمادتين ١١٧ و ١١٩ ، وتراعى في ذلك القواعد والأوضاع المقررة في القانون .

- تقابل المادة ٨٧ من القانون السابق .

### مادة ١٢١

اذا كان الشاهد مريضا أو لديه ما يمنعه من الحضور تسمح شهادته في محل وجوده . فاذا انتقل القاضي لسماع شهادته وتبين عدم صحة الطر جاز له ان يحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيها .

وللمحكوم عليه ان يطعن في الحكم الصادر عليه بطريق المعارضة او الاستئناف طبقا لما هو مقرر في المواد السابقة .

- تقابل المادة ٨٨ من القانون السابق .

### مادة ١٢٢

يقدر قاضي التحقيق بناء على طلب الشهود المصاريف والتعويضات التي يستحقونها بسبب حضورهم لأداء الشهادة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .



# الفصل السابع

## في الاستجواب والمواجهة

### مادة ١٢٣

عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق يجب على المحقق أن يثبت شخصيته ثم يعطيه علما بالتهمة المنسوبة اليه ويثبت أقواله في المحضر .

ويجب على المتهم بارتكاب جريمة القذف بطريق النشر في إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات أن يقدم للمحقق عند أول استجواب له وعلى الأكثر في الخمسة الأيام التالية بيان الأدلة على كل فعل أسند إلى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ، والا سقط حقه في إقامة الدليل المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات . فإذا كلف المتهم بالحضور أمام المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق وجب عليه أن يعلن النية العامة والمسمى بالحق المدني ببيان الأدلة في الخمسة الأيام التالية لإعلان التكليف بالحضور والا سقط حقه في إقامة الدليل . ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى في هذه الأحوال أكثر من مرة واحدة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما ، وينتقل بالحكم مشفوعا بأسبابه .

- معدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ، ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية عن القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٦٤ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٢٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق ، يجب على المحقق أن يثبت شخصيته ، ثم يعطيه علما بالتهمة المنسوبة اليه ويثبت أقواله في المحضر .

### الأحكام

١٠٧٣ - مفاد المادة ١٢٣ إجراءات جنسية أن المحقق هو الذي يثبت من شخصية المتهم ، ولم يرتب القانون واجبا على المحقق أن ينبئ المتهم عن شخصيته ، كما لم يرتب بطلانا لأغفاله ذلك ، طالما أن الذي أجرى التحقيق هو وكيل النيابة المختص وهو ما لا يمارى فيه الطاعن .

( ١٩٧٨/٦/١٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٠ ص ٦١٩ ،

١٩٧١/٤/٢٥ س ٢٢ ق ٩١ ص ٣٧١ )



١٠٧٤ - توجب المادة ١٢٣ اجراءات جنائية على المحقق أن يثبت ما يكشف عن شخصية المتهم ثم يحيطه علما بالتهمة المنسوبة اليه ، وليس عليه أن يكشف عن شخصيته للمتهم .  
( ١٩٦٥/٥/٤ أحكام النقض س ١٦ ق ٨٧ ص ٤٣٠ )

١٠٧٥ - لا يوجب القانون سماع أقوال المتهم أو استجوابه في مرحلة التحقيق الابتدائي الا اذا كان مقبوضا عليه نفاذا لأمر مأمور الضبط القضائي أو عند حضوره لأول مرة في التحقيق أو قبل اصدار الأمر بحبسه احتياطيا أو قبل النظر في مد هذا الحبس .  
( ١٩٦٦/٥/٣١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٣٤ ص ٧٢٦ )

### مادة ١٢٤

في غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة .  
لا يجوز للمحقق في الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من التهمين أو الشهود الا بعد دعوة محاميه للحضور ان وجد .  
وعلى المتهم أن يعلن اسم محاميه بترتيب يكتب في قلم كتاب المحكمة أو الى مأمور السجن ، كما يجوز لمحاميه أن يتولى هذا الاقرار أو الاعلان .  
ولا يجوز للمجامى الكلام الا اذا اذن له القاضي ، واذا لم يأذن له وجب إثبات ذلك في الحضر .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

### الأحكام

١٠٧٦ - الاستجواب وهو اجراء حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كيما يفندما ان كان منكرا للتهمة أو يعترف بها اذا شاء الاعتراف .  
( ١٩٦٦/٦/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٢ ص ٨٦٢ )

### حضور المحامي استجواب للمتهم

١٠٧٧ - إن المادة ١٢٤ اجراءات جنائية إذ نصت على عدم استجواب المتهم أو مواجهته في الجنايات الا بعد دعوة محاميه للحضور ان وجد ، قد استثنيت من ذلك حالات التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة ، واذا كان تقدير هذه السرعة متروكا للمحقق تحت رقابة محكمة الموضوع ، فما دامت هي قد أقرته عليه للأسباب السائفة التي أوردتها



ودلت على توافر الخوف من ضياع الأدلة ، فلا يجوز للطاعن من بعد مصادرتها  
فى عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت اليه .  
( ١٥/٢/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٤١ ص ٢٠١ )

١٠٧٨ - مفاد نص المادة ١٢٤ اجراءات جنائية أن المشرع تطلب  
ضمانة خاصة لكل متهم فى جنائية هى وجوب دعوة محاميه لحضور  
الاستجواب أو المواجهة فيما عدا حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف  
من ضياع الأدلة ، وذلك تطينا للمتهم وصونا لحرية الدفاع عن نفسه .  
( ٢٨/١٠/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٦ ص ٨٩١ )

١٠٧٩ - لم يتطلب القانون لدعوة المحامى لحضور استجواب المتهم  
فى جنائية أو مواجهته شكلا معيناً ، فقد تم بخطاب أو على يد محضر أو أحد  
رجال السلطة العامة .  
( ٢٨/١٠/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٦ ص ٨٩١ )

١٠٧٩ مكرر - لما كان الطاعن لا يزعم أنه عين محاميا عنه وقت  
استجوابه أو أن محاميه تقدم للمحقق مقررا الحضور من وقت هذا  
الاستجواب فإن ما ينهه بشقيه فى هذا الصدد يكون على غير أساس فى  
القانون ولا تلزم المحكمة بالرد عليه ، لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم  
بالرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان .  
( ١١/٦/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٣ ص ٦٦٩ )

#### دعوة المحامى لحضور الاستجواب

١٠٨٠ - مفاد نص المادة ١٢٤ اجراءات جنائية أن المشرع استن  
ضمانة خاصة لكل متهم فى جنائية هى وجوب دعوة محاميه ان وجد لحضور  
الاستجواب أو المواجهة ، الا أن هذا الالتزام مشروط بأن يكون المتهم قد  
أعلن اسم محاميه بالطريق الذى رسمه القانون وهى التقرير فى قلم كتاب  
المحكمة أو أمام مأمور السجن .  
( ٥/٣/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٦ ص ٣٠٢ )

١٠٨١ - مفاد نص المادة ١٢٤ اجراءات جنائية تطلب ضمانة  
خاصة لكل متهم بجنائية ، وذلك تطينا للمتهم وصونا لحرية الدفاع عن  
نفسه ، وللتمكن من دعوة محامى المتهم تحقيقا لهذه الضمانة العامة ، يجب



على المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير في قلم كتاب المحكمة أو الى مأمور السجن أو أن يتولى محاميه هذا الاجراء أو الاعلان .  
( ١٩٧٠/٤/١٩ أحكام النقض س ٢١ ق ١٤٧ ص ٦١٧ ،  
١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ق ١٧٦ ص ٨٩١ )

١٠٨٣ - متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول لم يعلن اسم محاميه سواء للمحقق في محضر الاستجواب أو قبل استجوابه بتقرير في قلم الكتاب أو أمام مأمور السجن ، فإن استجوابه في تحقيق النيابة يكون قد تم صحيحا في القانون ، ويكون النعي على الحكم في هذا الخصوص غير قويم . ولا يغير من هذا النظر ما يثيره الطاعن من اغفال المحقق دعوة محاميه الذي حضر معه في مرحلة سابقة ، ذلك بأنه فضلا عن أن الحكم رد على ذلك بما يسوغ اطراحه فإن نص المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية جاء صريحا في رسم الطريق الذي يتعين على المتهم أن يسلكه في اعلان اسم محاميه ان شاء أن يستفيد مما أورده هذا النص وهو الاجراء الذي لم يقم به الطاعن .  
( ١٩٧٣/٣/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٦ ص ٣٠٢ )

#### الدفع بالبطان

١٠٨٣ - الدفع ببطان استجواب المتهم في جنابة واعترافه المستمد منه لعدم دعوة محاميه للحضور - رغم عدم تنازله عن هذه الدعوة صراحة - هو دفع جوهرى لتعلقه بحرية الدفاع وبالضمانات الأصلية التي كفلها القانون صيانة لحقوق هذا المتهم مما يقتضى من المحكمة أن تعنى بالرد عليه بما يفنده فإن هي أغفلت ذلك فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسبيب .  
( ١٩٦٨/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٦ ص ٨٩١ )  
١٠٨٤ - ليس في حضور الضابط استجواب النيابة للمتهم ما يعيب هذا الاجراء أو يبطله في وقت كان مكفولا لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات .  
( ١٩٦١/٣/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٥٩ ص ٣١١ )

#### مادة ١٢٥

يجب السماح للمعامي بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة ما لم يقرر القاضي غير ذلك .



## وفي جميع الأحوال لا يجوز الفصل بين المتهم ومحاميه الخاص معه إثناء التحقيق .

- ممدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٦/٢٨ ، ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨  
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .  
مادة ١٢٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :  
يجب السماح للمحامي بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة  
ما لم يقرر القاضي غير ذلك .

## الأحكام

١٠٨٥ - دفع محامي المتهم ببطلان التحقيق وما تلاه من اجراءات  
استنادا الى عدم تمكين النيابة له قبيل التصرف في التحقيق من الاطلاع على  
ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالمتهم ، هذا الدفع لا محل له اذ  
أن القانون لا يرتب البطلان الا على عدم السماح بغير مقتضى لمحامي المتهم  
بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على استجواب المتهم أو مواجهته  
بغيره أو بالاطلاع على التحقيق أو الاجراءات التي أجريت في غيبته .  
( ١٥/٣/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٧ ص ٣٦١ )

١٠٨٦ - حق النيابة العامة في منع وكيل المتهم عن الحضور وقت  
استجوابها اياه رعاية لمصلحة التحقيق أمر سائغ قانونا ولا يصح نقدها عليه .  
( ١٩٣٤/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٩٧ ص ٢٦٥ )







# الفصل الثامن

في التكليف بالحضور وامر الضبط والاحضار

## مادة ١٢٦

لقاضي التحقيق في جميع المواد أن يصدر حسب الأحوال أمراً بحضور المتهم أو بالقبض عليه واحضاره .

— قانون المادة ٩٣ من القانون السابق .

حكم

١٠٨٧ - المتهم في حكم المادة ١/١٢٦ اجراءات جنائية هو كل من وجه اليه الاتهام بارتكاب جريمة معينة ولو كان ذلك أثناء قيام مأمور الضبط القضائي بمهمة البحث عن الجرائم ومركبيها وجميع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى على مقتضى المادتين ٢١ و ٢٩ اجراءات جنائية ما دامت قد حامت حوله شبهة أن له ضلعاً في ارتكاب الجريمة التي يقوم أولئك المأمورون بجمع الاستدلالات عنها .

( ١٩٦٦/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١٩ ص ١١٦١ )

## مادة ١٢٧

يجب أن يشتمل كل أمر على اسم المتهم ولقبه وصناعته ومحل إقامته والتهمة السندة اليه وتاريخ وإمضاء القاضي وإختتم الرسمي .  
ويشمل الأمر بحضور المتهم فضلاً عن ذلك تكليفه بالحضور في ميعاد معين .

ويشمل أمر القبض والاحضار تكليف رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم واحضاره أمام القاضي إذا رفض الحضور طوعاً في الحال .  
ويشمل أمر الحبس تكليف مأمور السجن بقبول المتهم ووضعه في السجن مع بيان مادة القانون المنطبقة على الواقعة .

— تقابل المادتين ٩٥ و ٩٩ من القانون السابق .



## حكم

١٠٨٨ - جاء نص المادة ١٢٧ اجراءات جنائية مطلقا في الزام جميع رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم الذى صدر امر بالقبض عليه واحضاره ممن يملكه قانونا ، ومن ثم فان الدفع بطلان القبض لأن من احراره رئيس مكتب مكافحة المخدرات فى حين أن النيابة كلفت وحدة تنفيذ الاحكام بذلك يكون على غير أساس .

( ٢١/٥/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٢ ص ٦٤٥ )

## مادة ١٢٨

تعلن الأوامر الى المتهم بمعرفة أحد الحاضرين أو أحد رجال السلطة العامة ، وتسلم له صورة منها .

- قارن المادتين ٩٧ و ١٠٠ من القانون السابق .

## مادة ١٢٩

تكون الأوامر التى يصدرها قاضى التحقيق نافذة فى جميع الأراضى المصرية .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

## مادة ١٣٠

إذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور دون عذر مقبول ، أو إذا خيف هربه ، أو إذا لم يكن له محل إقامة معروف ، أو إذا كانت الجريمة فى حالة تلبس ، جاز لقاضى التحقيق أن يصدر أمرا بالقبض على المتهم واحضاره ولو كانت الواقعة مما لا يجوز فيها حبس المتهم احتياطيا .

- تقابل المادة ٩٤ من القانون السابق .

- الملاحظة الإيضاحية : إذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور بدون عذر مقبول أو إذا خيف هربه أو إذا لم يكن له محل إقامة معروف أو كانت الجريمة مشهودة جاز لقاضى التحقيق أن يصدر أمرا بالقبض عليه لكى يتمكن من استكمال التحقيق باستجواب المتهم ولو كانت الجريمة جنحة غير جائز فيها الحبس الاحتياطى ، كما لو كان معاقبا عليها بالفراغة فقط أو بالحبس الذى لا يزيد على ثلاثة شهور .

## مادة ١٣١

يجب على قاضى التحقيق أن يستجوب فوراً المتهم المقبوض عليه ، وإذا



تعد ذلك يودع في السجن الى حين استجوابه ، ويجب ألا تزيد مدة ايداعه على أربع وعشرين ساعة . فإذا مضت هذه المدة وجب على مأمور السجن تسليمه الى النيابة العامة ، وعليها أن تطلب في الحال الى قاضي التحقيق استجوابه ، وعند الاقتضاء تطلب ذلك الى القاضي الجزئي أو رئيس المحكمة أو أي قاضي آخر يعينه رئيس المحكمة ، والا أمرت بإخلاء سبيله .

- تقابل المادة ٩٢ من القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : ولما كان المقصود من القبض والاحتجاز استجواب المتهم وجب على قاضي التحقيق أن يستجوبه فوراً أي بمجرد حضوره مقبوضاً عليه فإذا تمتر ذلك يحبس المتهم الى حين استجوابه ، ولا يجوز أن تزيد مدة حبسه على أربع وعشرين ساعة ، فإذا مضت هذه المدة دون أن يستجوب وجب على مأمور السجن تسليمه الى النيابة العمومية لتعمل على استجوابه في الحال بمعرفة قاضي التحقيق أو عند الاقتضاء بمعرفة القاضي الجزئي أو رئيس المحكمة أو أي قاضي آخر يتدبه رئيس المحكمة ، فإذا لم يتيسر الاستجواب بالرغم من ذلك يجب على النيابة أن تخل سبيل المتهم وذلك حتى لا يستمر محبوساً من غير أمر حبس .

### مادة ١٣٢

إذا قبض على المتهم خارج دائرة المحكمة التي يجري التحقيق فيها يرسل الى النيابة العامة بالجهة التي قبض عليه فيها . وعلى النيابة العامة أن تتحقق من جميع البيانات الخاصة بشخصه وتحيطه علماً بالواقعة المنسوبة اليه ، وتدون أقواله في شأنها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

### مادة ١٣٣

إذا عترض المتهم على نقله أو كانت حالته الصحية لا تسمح بالنقل يخطر قاضي التحقيق بذلك وعليه أن يصدر أمره فوراً بما يتبع .

- لا مقابل لها في القانون السابق .







## الفصل التاسع

### في امر الحبس

#### مادة ١٣٤

إذا تبين بعقد استجواب المتهم أو في حالة هربه أن الدلائل كافية وكانت الواقعة جناية أو جنحة معاقبا عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، جاز للقاضي التحقيق أن يصدر أمرا بحبس المتهم احتياطيا .  
ويجوز دائما حبس المتهم احتياطيا ، إذا لم يكن له محل إقامة ثابت معروف في مصر وكانت الجريمة جنحة معاقبا عليها بالحبس .

— قارن المادة ٩٤ من القانون السابق .

— المذكرة الإيضاحية : ويجوز الحبس الاحتياطي في الجنح التي يعاقب عليها بالحبس الذي لا تزيد مدته على ثلاثة شهور إذا لم يكن للمتهم محل إقامة ثابت ومعروف في المملكة المصرية ، وللحبس في هذه الصورة ما يبرره لاحتمال عدم الاعتداء الى المتهم عند المحاكمة .

#### مادة ١٣٥

لا يجوز الحبس الاحتياطي في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف إلا إذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧٣ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ من قانون العقوبات أو تتضمن طعنا في الأعراض أو تحريضا على افساد الأخلاق .

— معدلة بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٢/٦/١٩٥١ ، ونشر في ١٢/٦/١٩٥١

— لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٣٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

لا يجوز الحبس الاحتياطي في الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر إلا إذا كانت الجريمة تتضمن طعنا في الأعراض أو تحريضا على افساد الأخلاق أو إذا كانت من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٢ من قانون العقوبات

#### مادة ١٣٦

يجب على القاضي التحقيق قبل أن يصدر أمرا بالحبس أن يسمع الوالد النيابة العامة .

— تقابل المادة ٩٨ من القانون السابق .



## مادة ١٣٧

للنيابة العامة أن تطلب في أي وقت حبس المتهم احتياطيا .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

## مادة ١٣٨

يجب عند ايداع المتهم السجن بناء على أمر الحبس ان تسلم صورة من هذا الأمر الى مأمور السجن بعد توقيعه على الأصل بالاستلام .  
- تقابل عجز المادة ١٠٠ من القانون السابق .

حكم

١٠٨٩ - ليس في القانون ما يوجب تنفيذ أمر الحبس الاحتياطي على متهمين بجريمة واحدة في سجن مركزي واحد ، ومن ثم فلا محل لما اثر عن بطلان عزل الطاعن الاول عن زميله عند حبسهم احتياطيا .  
( ١٤/٣/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٦ ص ٢٨٦ )

## مادة ١٣٩

يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يحبس احتياطيا بأسباب القبض عليه أو حبسه ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع والاستعانة بمحام . ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة اليه .  
ولا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والاحضار وأوامر الحبس بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورهما ، ما لم يعتمدهما قاضي التحقيق لمدة أخرى .

- معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ٢٨/٩/١٩٧٢ ، ونشر في ٢٨/٩/١٩٧٢ .  
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .  
- تقابل المادة ١٠١ من القانون السابق .  
مادة ١٣٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :  
لا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والاحضار وأوامر الحبس بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورهما ، ما لم يعتمدهما قاضي التحقيق لمدة أخرى .

## مادة ١٤٠

لا يجوز لمأمور السجن أن يسمح لأحد من رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس داخل السجن الا باذن كتابي من النيابة العامة ، وعليه أن يكون في دفتر السجن اسم الشخص الذي سمح له بذلك ووقت المقابلة وتاريخ ومضمون الاذن .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٥/١٢/١٩٥٢ ، ونشر و



١٩٥٢/١٢/٢٥

- راجع ما جاء بالذكره الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١  
- لا يقابل لها في القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : اضيفت هذه المادة لمنع محاولة  
اجداث أى تأثير على اعادة التهم داخل السجن او الاتصال به بدون علم قاضى التحقيق  
: النيابة العامة ) وبدون اذنه .

مادة ١٤٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

لا يجوز لمأمور السجن أن يسمح لأحد من رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس داخل  
السجن الا باذن كتابى من قاضى التحقيق ، وعليه أن يدون في دفتر السجن اسم الشخص  
الذى سمح له بذلك ووقت القابلة وتاريخ ومضمون الاذن .

### الأحكام

١٠٩٠ - ان المادة ٧٩ من القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن  
تنظيم السجون اذ جرى نصها على أنه لا يسمح لأحد رجال السلطة بالاتصال  
بالمحبوس احتياطيا داخل السجن الا باذن كتابى من النيابة العامة ، فقد  
دلت على أن هذا المنع قاصر على المحبوس احتياطيا على ذمة القضية ذاتها ،  
سدا للذريعة التأثير عليهم ومنعا لمظنة اكرامهم على الاعتراف وهم فى قبضة  
السلطة العامة ، ولا كذلك من كان محبوسا حبسا تنفيذيا على ذمة قضية  
أخرى ، فضلا عن أن القانون لم يرتب البطلان على مخالفة حكم هذه المادة  
لأنه لم يقصد منها سوى تنظيم الاجراءات داخل السجن ، بدلالة ورودها فى  
باب الادارة والنظام داخل السجن ، منبئة الصلة باجراءات التحقيق .

( ١٩٧٠/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٢١٤ ص ٩٠٥ )

١٠٩١ - لا جدوى مما يثيره الطاعن من بطلان اعترافه بسبب  
مخالفة المادة ١٤٠ اجراءات جنائية ، ذلك بأن المخاطب بهذا النص بحكم  
وروده فى الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقاضى التحقيق من القانون  
المذكور هو مأمور السجن بقصد تحذيره من اتصال رجال السلطة بالتهم  
المحبوس داخل السجن ولا يترتب على هذا الاتصال بذاته بطلان  
ما للاجراءات وكل ما يلحقه هو مظنة التأثير على التهم وتقدير ذلك موكل  
لمحكمة الموضوع .

( ١٩٧٠/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ١٠٦ ص ٤٣١ ،

١٩٦٦/٣/١٤ س ١٧ ق ٥٦ ص ٢٨٦ ، ١٩٦١/٣/٧ س ١٢ ق ٦٢ ص ٣٢٤ )



## مادة ١٤١

للنيابة العامة ولقاضي التحقيق في القضايا التي يتنب لتحقيقها في كل الأحوال أن يأمر بعدم اتصال المتهم المحبوس بغيره من المسجونين وبألا يزوره أحد وذلك بدون إخلال بحق المتهم بالاتصال دائماً بالمناذع عنه بدون حضور أحد .

- ممدلة بالرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- نقابل المادة ١٠٢ من القانون السابق .

مادة ١٤١ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :

لقاضي التحقيق في كل الأحوال أن يأمر بعدم اتصال المتهم المحبوس بغيره من المسجونين وبألا يزوره أحد ، وذلك بدون إخلال بحق المتهم في الاتصال دائماً بالمناذع عنه بدون حضور أحد .

## مادة ١٤٢

ينتهي الحبس الاحتياطي حتماً بمضى خمسة عشر يوماً على حبس المتهم، ومع ذلك يجوز لقاضي التحقيق بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم أن يصدر أمراً بمد الحبس مدة أو مدداً أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوماً .

على أنه في مواد الجنب يجب الإفراج حتماً عن المتهم المقبوض عليه بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ استجوابه إذا كان له محل إقامة معروف في مصر ، وكان المد الأقصى للعقوبة المقررة قانوناً لا يتجاوز سنة واحدة ولم يكن عائداً وسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة .

- تقابل المادتين ٣٩ و ١٠٨ من القانون السابق .

## مادة ١٤٣

إذا لم ينته التحقيق ورأى القاضي مد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر بالمادة السابقة ، وجب قبل انقضاء المدة السالفة الذكر إحالة الأوراق إلى محكمة الجنب المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة لتصدر أمراً بمد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم بمد الحبس مدداً متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك أو الإفراج عن المتهم بكفالة أو بغير كفالة .



ومع ذلك يتعين عرض الأمر على النائب العام اذا انقضى على حبس المتهم احتياطيا ثلاثة شهور وذلك لاتخاذ الاجراءات التي يراها كفيلة للانتهاء من التحقيق .

وفي جميع الاحوال لا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور ، ما لم يكن التهم قد أعلن بحالته الى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة . فاذا كانت التهمة المنسوبة اليه جنائية فلا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور الا بعد الحصول قبل انقضاءها على أمر من المحكمة المختصة بمد الحبس مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوما قابلة للتجديد لمدة او مدد أخرى معادلة ، والا وجب الافراج عن المتهم في جميع الاحوال .

- ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢
- ممدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ٢٨/٩/١٩٧٢ ، ونشر في ٢٨/٩/١٩٧٢
- راجع ما جاء في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .
- تقابل المادة ١١١ من القانون السابق .
- مادة ١٤٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :
- اذا رأى قاضي التحقيق مد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر بالمادة السابقة .
- وجب قبل انقضاء المدة السالفة الذكر عرض الأوراق على غرفة الاتهام لتصدر أمرا بما تراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم .
- ولغرفة الاتهام مد الحبس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوما الى أن ينتهي التحقيق .
- ولها عند الأمر بمد الحبس الاحتياطي أن تحدد للقاضي أجلا لاتمام التحقيق . فاذا لم يتم التحقيق في هذا الأجل ، وجب عرض الأوراق عليها في نهاية هذا الأجل ، ولها في هذه الحالة أن تصدر أمرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى أو بحالته الى المحكمة المختصة أو باستمرار التحقيق مع حبس المتهم او الافراج عنه .
- مادة ١٤٣ ممدلة :بقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :
- اذا لم ينته التحقيق ورأى القاضي مد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر بالمادة السابقة ، وجب قبل انقضاء المدة السالفة الذكر احالة الأوراق الى محكمة الجناح المستأنفة منقذة في غرفة المشورة لتصدر أمرا بمد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم بمد الحبس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوما اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك او الافراج عن المتهم بكفالة أو بشير كفالة .







# الفصل العاشر

## في الافراج المؤقت

### مادة ١٤٤

لقاضي التحقيق في كل وقت سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المتهم أن يأمر بعد سماع أقوال النيابة العامة بالافراج المؤقت عن المتهم إذا كان هو الذي أمر بحبسه احتياطيا ، على شرط أن يتعهد المتهم بالحضور كلما طلب وبالا يفر من تنفيذ الحكم الذي يمكن أن يصدر ضده .

فإذا كان الأمر بالحبس الاحتياطي صادرا من محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بناء على استئناف النيابة العامة الأمر بالافراج السابق صدوره من قاضي التحقيق فلا يجوز صدور أمر جديد بالافراج إلا منها .

— معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .  
— راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية عن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .  
— تقابل المادتين ١٠٣ و ١٠٤ من القانون السابق .

تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : وقد كانت المادة ١٦٤ من مشروع الحكومة تضي بأنه إذا رفض قاضي التحقيق طلب الافراج فلا حق للمتهم في تجديده ، وقد رأت اللجنة حذف هذه المادة لأنه مادام لقاضي التحقيق حق الافراج في أي وقت عن المتهم بناء على تمييز الظروف فلا شيء يمنع المتهم عن التماس الافراج عنه بناء على ذلك .

مادة ١٤٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٩ :

لقاضي التحقيق في كل وقت سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المتهم أن يأمر بعد سماع أقوال النيابة العامة بالافراج المؤقت عن المتهم إذا كان هو الذي أمر بحبسه احتياطيا ، على شرط أن يتعهد المتهم بالحضور كلما طلب وبالا يفر من تنفيذ الحكم الذي يمكن أن يصدر ضده .

فإذا كان الأمر بالحبس الاحتياطي صادرا من غرفة الاتهام بناء على استئناف النيابة العامة الأمر بالافراج السابق صدوره من قاضي التحقيق فلا يجوز صدور أمر جديد بالافراج إلا منها .

### مادة ١٤٥

في غير الأحوال التي يكون فيها الافراج واجبا حتما ، لا يفرج عن



المتهم بضمان أو بغير ضمان الا بعد أن يعين له محلا في اجهة الكائن بها  
مركز المحكمة ان لم يكن مقيما فيها .

- تقابل المادة ١/١٠٤ من القانون السابق .

المذكرة الايضاحية : وفي الأحوال التي يكون الافراج فيها واجبا حتما لا يفرج عن المتهم  
الا بعد أن يعين له محلا بالجهة الكائن بها مركز المحكمة التي يحصل التحقيق فيها ان لم  
يكن مقيما فيها حتى يسهل الاتصال به كلما كانت هناك حاجة لذلك في التحقيق .

## مادة ١٤٦

يجوز تعليق الافراج المؤقت - في غير الأحوال التي يكون فيها واجبا  
حتما - على تقديم كفالة .

ويقدر قاضي التحقيق او محكمة المئج المستأنفة منعقدة في غرفة  
المشورة حسب الأحوال مبلغ الكفالة .

ويخصص في الأمر الصادر بتقدير مبلغ الكفالة جزء منه ليكون جزءا  
كافيا لتخلف المتهم عن الحضور في أى اجراء من اجراءات التحقيق والدعوى  
والتقدم لتنفيذ الحكم والقيام بكافة الواجبات الأخرى التي تفرض عليه .

ويخصص الجزء الآخر لدفع ما يأتى بترتيبه :

( أولا ) المصاريف التي صرفتها الحكومة .

( ثانيا ) العقوبات المالية التي قد يحكم بها على المتهم .

واذا فدت الكفالة بغير تخصيص اعتبرت ضمانا لقيام المتهم بواجب  
الحضور والواجبات الأخرى التي تفرض عليه وعدم التهرب من التنفيذ .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- تقابل المادة ١١٠ من القانون السابق .

مادة ١٤٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يجوز تعليق الافراج المؤقت - في غير الأحوال التي يكون فيها واجبا حتما - على تقديم  
كفالة .

ويقدر قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام ، اذا كان الأمر بالافراج صادرا منها ، مبلغ  
الكفالة . ويخصص جزء معين منه ليكون جزءا كافيا لتخلف المتهم عن الحضور في جميع  
اجراءات التحقيق والدعوى والتقدم لتنفيذ الحكم والقيام بكافة الواجبات الأخرى التي تفرض  
عليه . ويخصص الجزء الآخر لدفع ما يأتى بترتيبه :

( أولا ) المصاريف التي دفعها مجلدا المدعى بالحقوق المدنية .

( ثانيا ) المصاريف التي صرفتها الحكومة .

( ثالث ) العقوبات المالية التي قد يحكم بها على المتهم .



### مادة ١٤٧

يدفع مبلغ الكفالة من المتهم أو من غيره ، ويكون ذلك بإيداع المبلغ المقدر في خزنة المحكمة نقدا أو سندات حكومية أو مضمونة من الحكومة . ويجوز أن يقبل من أى شخص على التمهيد بدفع المبلغ المقدر للكفالة إذا أخل المتهم بشرط من شروط الإفراج ويؤخذ عليه التمهيد بذلك فى محضر التحقيق أو بتقرير فى قلم الكتاب . ويكون للمحضر أو التقرير قوة السند الواجب التنفيذ .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

### مادة ١٤٨

إذا لم يقم المتهم بغير عذر مقبول بتنفيذ أحد الالتزامات المفروضة عليه يصبح الجزء الأول من الكفالة ملكا للحكومة بغير حاجة الى حكم بذلك . ويرد الجزء الثانى للمتهم إذا صدر فى الدعوى قرار بأن لا وجه ، أو حكم بالبراءة .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

### مادة ١٤٩

لقاضى التحقيق إذا رأى أن حالة المتهم لا تسمح بتقديم كفالة أن يلزمه بأن يقدم نفسه لمكتب البوليس فى الأوقات التى يعيدها له فى امر الإفراج مع مراعاة ظروفه الخاصة . وله أن يطلب منه اختيار محل للكفالة فى غير المكان الذى وقعت فيه الجريمة ، كما له أن يحظر عليه ارتياد مكان معين .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : ويجوز للقضاة ( أو غرفة المشورة ) إذا رأوا أن حالة المتهم لا تسمح بتقديم كفالة أن يلزماء بأن يقدم لمكتب البوليس فى الأوقات التى يعيدها له فى امر الإفراج مع مراعاة ظروفه الخاصة من حيث عمله وبمسكنه عن محل البوليس .

### مادة ١٥٠

الأمر الصادر بالإفراج لا يمنع قاضى التحقيق من إصدار امر جديد بالقبض على المتهم أو بحبسـه ، إذا قويت الأدلة ضده أو أخل بالشروط المفروضة عليه ، أو جرت ظروف تستدعى اتخاذ هذا الاجراء .

- تقابل المادتين ١١٣ و ١١٤ من القانون السابق .



## مادة ١٥١

إذا أحيل المتهم الى مستشار الإحالة أو الى المحكمة يكون الإفراج عنه  
أن كان مجبوسا أو حبسه أن كان مفرجا عنه من اختصاص الجهة المحال  
اليها .

وفي حالة الإحالة الى محكمة الجنايات يكون الأمر في غير دور الانقضاء  
من اختصاص محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة .

وفي حالة الحكم بعدم الاختصاص تكون محكمة الجناح المستأنفة منعقدة  
في غرفة المشورة هي المختصة بالنظر في طلب الإفراج أو الحبس الى أن  
ترفع الدعوى الى المحكمة المختصة .

— ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢

— راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

— تقابل المادتين ٤٤ و ١١٢ من القانون السابق .

مادة ١٥١ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا أحيل المتهم الى غرفة الاتهام أو الى المحكمة يكون الإفراج عنه أن كان مجبوسا أو  
حبسه أن كان مفرجا عنه من اختصاص الجهة المحال اليها .

وفي حالة الإحالة الى محكمة الجنايات يكون الأمر في غير دور الانقضاء من اختصاص  
غرفة الاتهام .

وفي حالة الحكم بعدم الاختصاص تكون غرفة الاتهام هي المختصة بالنظر في طلب  
الإفراج أو الحبس الى أن ترفع الدعوى الى المحكمة المختصة .

## مادة ١٥٢

لا يقبل من المجنى عليه أو من المسمى بالحقوق المدنية طلب حبس المتهم  
ولا تسمع منه أقوال في المناقشات المتعلقة بالإفراج عنه .

— تقابل المادة ١٠٧ من القانون السابق .



## الفصل الحادي عشر

### في انتهاء التحقيق والتصرف في الدعوى

#### مادة ١٥٣

متى انتهى التحقيق يرسل قاضي التحقيق الأوراق إلى النيابة المصلة وعليها أن تقدم له طلباتها كتابة خلال ثلاثة أيام إذا كان المتهم محبوسا وعشرة أيام إذا كان المتهم مفرجا عنه .

وعليه أن يخطر باقي الخصوم ليبينوا ما قد يكون لديهم من أقوال .

— لا مقابل لها في القانون السابق .

— المذكرة الإيضاحية : ويجب أن تكون طلبات النيابة مسببة وإن تكون مشتملة على

بيان مفصل للواقعة والوصف القانوني لها .

#### حكم

١٠٩٢ — لا حرج على قاضي التحقيق في أن يتصرف في التحقيق طبقا لما يميله عليه ضميره ويصدر القرار الذي يراه ولو كان مخالفا لطلبات النيابة .

( ١٩٥٦/١١/٢ أحكام النقض س ٧ ق ٣٢٤ ص ١١٦٧ )

#### مادة ١٥٤

إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو إن الأدلة على المتهم غير كافية يصدر أمرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى ويفرج عن المتهم المحبوس إن لم يكن محبوسا لسبب آخر .

ويجب أن يشتمل الأمر على الأسباب التي بني عليها .

ويعلن الأمر للمعنى بالحقوق المدنية ، وإذا كان قد توفى يكون الاعلان

لورثته جملة في محل اقامته .

— معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١

— راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

— تقابل المادة ١١٦ من القانون السابق .

— المذكرة الإيضاحية : أما عن سلطة التصرف في التحقيق فقد خول قاضي التحقيق

التقرير بأن لا وجه لاقامة الدعوى في جميع الأحوال إذا كانت الواقعة لا يعاقب عليها القانون



أو كانت الأدلة على التهم غير كافية . ويشمل في مدلول ذلك الصور التي يمنع فيها دفع  
الدعوى العمومية لأي سبب كحضي المدة أو لقيام مانع من موانع العقاب أو لأي سبب آخر .  
مادة ٢٥٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :  
إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة لا يتناسب عليها القانون أو أن الأدلة على التهم غير  
كافية ، يصدر أمرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، ويفرج عن التهم المحبوس أن لم يكن محبوسا  
لسبب آخر .

### مادة ١٥٥

إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة مغالفة يحيل التهم الى المحكمة  
الجزئية ويفرج عنه ان لم يكن محبوسا لسبب آخر .  
- تقابل المادة ١١٧ من القانون السابق .

### ١٥٦

إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة جنحة ، يحيل التهم الى المحكمة  
الجزئية ما لم تكن الجريمة من الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من  
طرق النشر - عمدا الجنح المصرة بأفراد الناس - فيحيلها الى محكمة  
الجنائيات .  
- تقابل المادة ١١٨ من القانون السابق .

### مادة ١٥٧

على النيابة العامة عند صدور القرار بحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية  
أن تقوم بإرسال جميع الأوراق الى قلم كتاب المحكمة في ظرف يومين ،  
وبإعلان الخصوم بالحضور أمام المحكمة في أقرب جلسة وفي المواعيد المقررة .  
- تقابل المادة ١٢٣ من القانون السابق .

### مادة ١٥٨

إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة جناية وإن الأدلة على التهم كافية  
يحيل الدعوى الى مستشار الاحالة ويكلف النيابة العامة بإرسال الأوراق  
اليه فوراً .

- ممدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧  
وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر في ١١/٦/١٩٦٢  
- راجع ما جاء بالذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٦٤ .



- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادة ١١٩ من القانون السابق والمادة ٢٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .
- مادة ١٥٨ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة جنائية ، يحيلها إلى غرفة الاتهام ، ويكلف النيابة العامة بإرسال الأوراق إليها فوراً .
- ومع ذلك يجوز له بدلا من تقديم الدعوى إلى غرفة الاتهام أن يصدر أمرا بإحالتها إلى المحكمة الجزئية . إذا رأى أن الجنائية قد اقترنت بأحد الأعداء القانونية أو بطرف مخفية من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنب .
- على أن ذلك لا يجوز له إذا كان الفعل جنائية ارتكبت بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر .
- ويصدر أمر الإحالة المذكور بناء على طلب النيابة العامة ، أو من تلقاء نفس القاضي .
- ويجب أن يشتمل على بيان الأعداء أو الظروف المخفية التي بنى عليها .
- وللمحكمة في هذه الحالة أن تحكم بعدم الاختصاص ، إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجنب .
- مادة ١/١٥٨ ، ٢ معدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ :
- إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة جنائية يحيلها إلى غرفة الاتهام ويكلف النيابة العامة بإرسال الأوراق إليها فوراً ، فإذا كانت الجريمة من الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأولى والثاني والثاني مكررا والثالث والرابع والرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والمخاطر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ أمر قاضي التحقيق بإحالتها وما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات ويتبع في ذلك أحكام المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية .
- ومع ذلك يجوز له أن يصدر أمرا بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية إذا رأى أن الجنائية قد اقترنت بأحد الأعداء القانونية أو بطرف مخفية من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجنب .

## مادة ١٥٩

**يفصل قاضي التحقيق في الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة الجزئية أو مستشار الإحالة أو محكمة الجنايات في استمرار حبس المتهم احتياطيا أو الإفراج عنه أو القبض عليه أو حبسه احتياطيا إذا لم يكن قد قبض عليه أو كان قد فرج عنه .**

- معدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧ وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٦٤ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادتين ١١٥ ، ١١٨ من القانون السابق .



مادة ١٥٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

يفصل قاضي التحقيق في الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة الجزئية أو غرفة الاتهام في استمرار حبس المتهم احتياطياً ، أو الإفراج عنه أو القبض عليه وحبسه احتياطياً ، إذا لم يكن قد قبض عليه أو كان قد أفرج عنه .

مادة ١٥٩ مضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ :

يفصل قاضي التحقيق في الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة الجزئية أو إلى غرفة الاتهام أو محكمة الجنايات في استمرار حبس المتهم احتياطياً أو الإفراج عنه أو في القبض عليه وحبسه احتياطياً إذا لم يكن قد قبض عليه أو كان قد أفرج عنه .

## مادة ١٦٠

تشتمل الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق طبقاً للمواد ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٨ على اسم ولقب وسن المتهم ومحل ميلاده وسكنه وصناعته وبيان الواقعة المنسوبة إليه ووصفها القانوني .

- فإن المادة ١٢٠ من القانون السابق .

## مادة ١٦٠ مكرراً

يجوز للنائب العام أو المحامي العام في الأحوال المبينة في الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكرراً ( أ ) من قانون العقوبات أن يعيل الدعوى إلى محاكم الجنج لتقضي فيها وفقاً لأحكام المادة المذكورة .

- مضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر في ١٦/٧/١٩٧٥ ونشر في ٢١/٧/١٩٧٥

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ تحت المادة ٨ مكرراً .



## الفصل الثاني عشر

### في استئناف أوامر قاضي التحقيق

#### مادة ١٦١

للنيابة العامة أن تستأنف ولو لمصلحة المتهم جميع الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخصوم .

— تقابل المادة ١٠٥ من القانون السابق .

— الفكرة الايضاحية : ينص المشروع بأن جميع الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق قابلة للمعارضة من النيابة العمومية ولو لمصلحة المتهم ، وذلك في جميع الأحوال نظرا لمسا للنيابة العمومية من صفة خاصة لا يخشى منها اساءة استعمال هذا الحق .

#### حكم

١٠٩٣ - صدور قرار قاضي التحقيق بإحالة الواقعة الى غرفة الاتهام باعتبارها من الجنب التي تقع بواسطة الصحف على غير أفراد الناس ، وإن جاء على خلاف ما تقضى به المادة ١٥٦ اجراءات من وجوب إحالة الواقعة في هذه الحالة الى محكمة الجنايات مباشرة ، الا انه يعد مع ذلك قرارا نهائيا لا يقبل بطبيعته الاستئناف سواء من النيابة العامة أو غيرها من الخصوم . ولا محل للتحدى بالمادة ١٦١ اجراءات التي تبيح للنيابة العامة أن تستأنف ولو لمصلحة المتهم جميع الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق ، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، ذلك أن هذا الحق لا يسرى على القرار المذكور ، لأنه بحكم إحالة الدعوى على غرفة الاتهام تصبح هذه الهيئة المختصة بنظر الدعوى بحيث يكون التقرير باستئناف القرار المذكور أمامها غير ذي موضوع لأنها الجهة التي تتولى الفصل في استئناف أوامر قاضي التحقيق طبقاً للمادة ١٦٧ اجراءات جنائية ، وهو ما لا يتعلق به مراد الشارح الذي يجب أن يتنزه عن هذا اللغو .

( ١٩٥٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٢١٨ ص ١٠٥٠ )

#### مادة ١٦٢

للمدعى بالحقوق المدنية استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق



بان لا وجه لاقامة الدعوى ، الا اذا كان الامر صادرا في تهمة موجهة ضد موظف او مستخدم عام او أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته او بسببها ، ما لم تكن من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات .

- ممدلة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩٥٦/٣/٢٥ ونشر في ١٩٥٦/٣/٢٥

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١

وبالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ تحت المادة ٦٣ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : واجيز للمدعي بالحقوق المدنية أن يعارض في الامر الذي يصدر

من قاضي التحقيق بان لا وجه لاقامة الدعوى ومن يقوم ان معارضته تتناول الدعوى الجنائية

مع الدعوى المدنية .

مادة ١٦٢ ممدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ :

للمدعي عليه وللمدعي بالحقوق المدنية استئناف الاوامر الصادرة من قاضي التحقيق

بان لا وجه لاقامة الدعوى .

مادة ١٦٢ ممدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ :

للمدعي عليه وللمدعي بالحقوق المدنية استئناف الاوامر الصادرة من قاضي التحقيق بان

لا وجه لاقامة الدعوى ، الا اذا كان الامر صادرا في تهمة موجهة ضد موظف او مستخدم عام

او أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته او بسببها .

مادة ١٦٢ ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

للمدعي بالحقوق المدنية استئناف الاوامر الصادرة من قاضي التحقيق بان لا وجه لاقامة

الدعوى ، الا اذا كان الامر صادرا في تهمة موجهة ضد موظف او مستخدم عام او أحد رجال

الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته او بسببها .

## مادة ١٦٣

جميع الخصوم ان يستأنفوا الاوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص ،

ولا يوقف الاستئناف سير التحقيق ولا يترتب على القضاء بعدم الاختصاص

بإعلان اجراءات التحقيق .

- تقابل المادة ٦١ من القانون السابق .

## الأحكام

١٠٩٤ - الاوامر التي تصدرها غرفة الاتهام المتعلقة بمسائل

الاختصاص ليست من بين ما تحوله الشارح للمتهم حق الطعن فيه بطريق



النقض ، وعلى ذلك فإذا قضت غرفة الاتهام في الاستئناف المرفوع من التهم عن القرار الصادر من النيابة العامة بأحالة الدعوى الى محكمة سيئاته العسكرية للاختصاص بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا فان الطعن بطريق النقض في هذا الأمر يكون غير جائز .

( ١٠/٤/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٥٩ ص ٥٤٨ )

١٠٩٥ - جواز إستئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام غرفة الاتهام مقصور بنص المادة ١٦٣ إجراءات عمل أوامر قاضي التحقيق دون النيابة .

( ١٠/٤/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٥٩ ص ٥٤٨ )

### مادة ١٦٤

للمنيابة العامة وحدها استئناف الأمر الصادر بالأحالة الى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة او مخالفة طبقا للمادتين ١٥٥ و ١٥٦ .  
ولها وحدها كذلك ان تستأنف الأمر الصادر في جناية بالافراج المؤقت عن التهم المحبوس احتياطيا .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢  
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .  
- تقابل المادة ١٢٢ من القانون السابق .  
مادة ١٦٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :  
لا يجوز لغير النيابة العامة استئناف الأمر الصادر بالأحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى ، وذلك مع عدم الاخلال بما للمتهم من الحق في أن يثبت أن الواقعة التي اتبنت عليها الاحالة لا يعاقب عليها للقانون .

### مادة ١٦٥

يحصل الاستئناف بتقرير في قلم الكتاب .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢  
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .  
- قارن المواد ٦٦ و ١٠٥ و ١٢٢ من القانون السابق .  
مادة ١٦٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :  
يحصل الاستئناف بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة ايام من تاريخ صدور الأمر أو التبليغ أو الاعلان حسب الأحوال .



## الأحكام

١٠٩٦ - نصت المادة ١٦٥ إجراءات جنائية على أن استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بالا وجه لاقامة الدعوى يحصل بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر أو التبليغ أو الاعلان حسب الأحوال . وقد صرحت المذكرة الإيضاحية لهذا النص بأن الضارع قد وحد الميعاد بالنسبة لجميع المخصوم فجعل بدء الموعد من تاريخ صدور الأمر بالنسبة لمن صدر في مواجهته منهم أو من تاريخ تبليغه للنيابة العامة أو اعلانه للمخصوم اذا لم يصدر في مواجهتهم ، أو بالنسبة لمن صدر في غير مواجهته منهم ، ومن ذلك يتضح أن الميعاد المذكور في المادة ١٦٥ لا يسرى في حق الخصم الغائب ، سواء كان متهماً أو مدعياً بالحقوق المدنية أو مجنيا عليه ، الا من تاريخ اعلانه رسمياً بالأمر ، ولا يكفي في سريان هذا الميعاد العلم بالأمر الصادر من قاضي التحقيق .

( ١٩٥٩/٥/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٢٨ ص ٥٧٦ )

١٠٩٧ - ان قانون الإجراءات الجنائية اذ نص في المادة ١٦٥ على أن استئناف الأمر الصادر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لاقامة الدعوى يحصل بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر أو التبليغ أو الاعلان حسب الأحوال قد أفاد بذلك أن هذا الميعاد بالنسبة للمخصوم الذين لم يصدر الأمر في مواجهتهم لا يسرى الا من تاريخ اعلانه رسمياً ، ولا يكفي في ذلك مجرد العلم بالأمر .

( ١٩٥٥/٤/٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢٤٤ ص ٨٧٩ )

## مادة ١٦٦

يكون ميعاد الاستئناف اربعاً وعشرين ساعة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٦٤ وعشرة أيام في الأحوال الأخرى .  
ويستثنى الميعاد من تاريخ صدور الأمر بالنسبة للنيابة العامة ومن تاريخ اعلانه بالنسبة الى باقي المخصوم .

- ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .
- حادة ١٦٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- يكون ميعاد الاستئناف بالنسبة للغائب العام عشرة أيام .



## مادة ١٦٧

يرفع الاستئناف الى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة  
الا اذا كان الأمر المستأنف صادرا بان لا وجه لاقامة الدعوى في جنسية  
فيرفع الاستئناف الى مستشار الاحالة .  
• ويفصل في الاستئناف على وجه الاستعجال .

- مدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢
- راجع ما جاء بالذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- قانون المادة ١٢٤ من القانون السابق .
- مادة ١٦٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- يرفع الاستئناف الى غرفة الاتهام ، وتفصل فيه على وجه الاستعجال .

## الاحكام

١٠٩٨ - ليس في القانون ما يمنع من أن يقوم رئيس النيابة الذي  
أصدر الأمر المستأنف من تمثيل النيابة العامة عند نظر الاستئناف أمام  
مستشار الاحالة .

( ١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٤ ص ٧٣٩ )

١٠٩٩ - لا يجوز الطعن بالنقض في أوامر غرفة الاتهام الا فيما  
تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة لها طبقاً للقانون .  
( ١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣٦٠ ص ١٣٠٩ )

## مادة ١٦٨

لا يجوز في مواد الجنايات تنفيذ الأمر الصادر بالافراج المؤقت عن  
المتهم المحبوس احتياطيا قبل انقضاء ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في  
المادة ١٦٦ ولا قبل الفصل فيه اذا رفع في هذا الميعاد .

ولمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة أن تأمر بعد حبس  
المتهم طبقا لما هو مقرر في المادة ١٤٣ .  
• وإذا لم يفصل في الاستئناف خلال ثلاثة ايام من تاريخ التقرير به  
وجب تنفيذ الأمر الصادر بالافراج فورا .

- مدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢
- ب راجع ما جاء بالذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .



- المذكرة الإيضاحية : وحتى لا يتأثر التحقيق بالإفراج عن المتهم بناء على أمر عارضت فيه النيابة نص على أنه في حالة ما إذا كان الأمر المعارض فيسه يقتضى الإفراج عن المتهم وعارضت فيه النيابة فيستمر حبس المتهم حتى يفصل في هذه المعارضة • ولما كان للنيابة أن تعارض حتى نهاية المدة العادية المخولة لها نص على عدم الإفراج عن المتهم إلا بعد انتهاء هذا المبدأ • ومن المفهوم أن المعارضة التي تتبع الإفراج هي المعارضة التي تقدم من النيابة فقط ، وأما المعارضة المرفوعة من المدعى بالحقوق المدنية فلا توقف تنفيذ أمر الإفراج •  
مادة ١٦٨ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :  
لا يجوز تنفيذ الأمر الصادر بالإفراج المؤقت قبل انقضاء ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ١٦٥ ولا قبل الفصل في الاستئناف إذا رفع في المبدأ •

## مادة ١٦٩

**إذا رفض الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية عن الأمر الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى جاز للجهة المرفوع إليها الاستئناف أن تحكم عليه للمتهم بالتعويضات الناشئة عن رفع الاستئناف إذا كان لذلك محل •**

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ •  
- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ •  
- لا مقابل لها في القانون السابق •  
مادة ١٦٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :  
إذا رفض الاستئناف المرفوع من المجنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية ، حاز لغرفة الاتهام أن تحكم عليه بالتعويضات الناشئة عن رفع الاستئناف •



## الفصل الثالث عشر

### في مستشار الاحالة

#### مادة ١٧٠

يتولى قضاء الاحالة في دائرة كل محكمة ابتدائية مستشار او اكثر  
تعيينه الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف التي تقع في دائرتها المحكمة  
الابتدائية في مبدا كل سنة قضائية ، مع مراعاة حكم البند الاول من  
المادة ٣٦٧ .

وترفع الى مستشار الاحالة دعاوى الجنايات طبقا للمواد ١٥٨ و ١٦٧  
و ٢١٠ و ٢١٤ ، وببإشراف عمدا ذلك الاختصاصات الأخرى المخولة له في  
القانون .

واذا كان الذي تولى قضاء التحقيق مستشارا ، عملا بالمادة ٦٥ ،  
فتكون له جميع الاختصاصات المخولة في القانون لمحكمة الجناح المستأنفة  
منعقدة في غرفة المشورة وللمستشار الاحالة .

— معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢

— راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

— تقابل المواد ١١١ ، ١٢٤ ، ١٢٦ من القانون السابق .

مادة ١٧٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

تشكل غرفة الاتهام في كل محكمة ابتدائية من ثلاثة من قضاتها .

وفي حالة ما اذا كان التحقيق قد بإشراف أحد مستشاري محكمة الاستئناف ، تشكّل

غرفة الاتهام من ثلاثة من مستشاري تلك المحكمة .

### الاحكام

#### الفقرة الثانية

١١٠٠ - التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ باضافة

فقرة ثالثة للمادة ٢١٤ اجراءات جنائية انما خول النيابة العامة حق رفع  
الدعوى في الجنايات المنصوص عليها في هذه الفقرة وما يكون مرتبطا بها



من جرائم أخرى الى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور امامها مباشرة دون أن يسلب غرفة الاتهام حقها الاصيل في التصرف في الجنايات التي تحال اليها من قاضي التحقيق او النيابة العامة ، وغاية الامر أن المشرع أضفى بهذا التعديل ولاية جديدة على النيابة العامة بالنسبة لهذا النوع من الجرائم ، فان لم تستعمل هذه الرخصة وأحالت جنائية مما ذكر الى غرفة الاتهام وجب عليها التصرف فيها فان قررت عدم اختصاصها بنظر الدعوى المحالة اليها تكون قد أخطأت .

( ١١/٢/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ٢٤ ص ١١٣ )

١١٠ - ان نظر دعوى الجناية لدى قاضي الاحالة هو مرحلة ذات شأن في المحاكمة الجنائية والاخلال بها يعتبر اخلالا باجراء جوهرى في الدعوى ماس بالنظام العام ، فكل جناية يجب أن ينظرها قاضي الاحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات حتى ولو كانت هذه الجناية مرتبطة بجنائية أخرى سبق أن قدمها قاضي الاحالة الى المحكمة ، فلا يجوز للنيابة العمومية أن ترفع الدعوى امام محكمة الجنايات رأسا بجناية جديدة على شخص مقدم لتلك المحكمة بجناية أخرى اعتمادا على أن تلك الجناية الجديدة مرتبطة بالجنائية الأخرى المنظورة امام المحكمة فعلا ، لأن هذا الارتباط لا يمكن بحال أن يتخذ شفيما في مخالفة القانون بتخطي مرحلة الاحالة .

( ٣/٦/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٨٦ ص ٤٩٠ )

## مادة ١٧١

على مستشار الاحالة عند وصول ملف القضية اليه أن يحدد الدور الذى ستعقد فيه وأن يعد جدول قضايا كل دور من ادوار الانعقاد ، ويأمر باعلان المتهم وباقي الخصوم باليوم الذى يحدد لنظر القضية .  
ويجوز له ان يعقد جلساته في غير الأيام المعينة او في غير مقر المحكمة كلما اقتضت الحال ذلك .

- ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ وتشر في ١١/٦/١٩٦٢

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٧١ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

تعقد غرفة الاتهام مرة في كل اسبوع . ويجوز عقدها في غير الأيام المعينة لانقضاءها

كلما اقتضت الحال ذلك .

ولها أن تعقد جلساتها في غير مقر المحكمة .



## مادة ١٧٢

**تعلن النيابة العامة التهم وباقي الخصوم بالجلسة المحددة لنظر القضية قبل انقضاءها بثلاثة ايام على الأقل .**

- مددلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٧٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

في الأحوال التي يجب فيها عرض الأمر على غرفة الاتهام ترسل النيابة العامة الأوراق فوراً الى فلم كتاب المحكمة . وتعلن الخصوم لتقديم مذكراتهم والحضور في ظرف ثلاثة ايام .

## احكام

١١٠٢ - استقرت احكام محكمة النقض على اعتبار الاحالة من مراحل التحقيق وأن تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الاحالة ، حتى بفرض عدم اعلانه ، لا يبطل انقرار بالاحالة الى المحاكمة فالقانون لم يستوجب حضوره ، كما أن المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ويجوز للمتهم أن يطلب منها استكمال ما فات مستشار الاحالة من اجراءات وايداء دفاعه بشأنه امامها ، ومن ثم فلا محل للقول بوجود ضرر يستدعي بطلان هذا الاجراء والا ترتب على البطلان إعادة الدعوى الى جهة التحقيق بعد اتصالها بالمحكمة وهو غير جائز .

( ١٩٧٣/٦/١١ احكام النقض س ٢٤ ق ١٥٦ ص ٧٥٠ ،

١٩٧١/١٠/١٧ س ٢٢ ق ١٣١ ص ٥٣٩ )

١١٠٢ مكرر - ليس في عدم حضور الطاعن أمام مستشار الاحالة أو حتى عدم اعلانه - بفرض حصوله - ما يعيب اجراءات الاحالة التي لا تعدو أن تكون من مراحل التحقيق التي لم يستوجب القانون حضوره فيها ، كما أن المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ، يجوز للمتهم أن يطلب منها استكمال ما فات مستشار الاحالة من اجراءات التحقيق وايداء دفاعه بشأنه امامها .

( ١٩٧٩/٥/٧ احكام النقض س ٣٠ ق ١٦٦ ص ٥٤٤ )

## مادة ١٧٣

**يقعد مستشار الاحالة جلساته في غير علانية ، ويصدر اوامره بعد الاطلاع على الأوراق وسماع اقوال النيابة العامة والتهم وباقي الخصوم .**



ويجوز له ان يدعو المحقق ليقدم كل ما يلزم من ايضاحات .  
ويجب ان تشمل اوامره سواء اكانت بالاحالة الى المحكمة او بانه  
لا وجه لاقامة الدعوى على الاسباب التي بئنت عليها .

- ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في  
١٩٥٢/١٢/٢٥

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١  
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت  
المادة ١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٧٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

تقعد غرفة الاتهام جلساتها في غير علانية ، وتصدر اوامرها بعد سماع تقرير من أحد  
أعضائها والاطلاع على الأوراق ومذكرات الخصوم وسماع الايضاحات التي ترمى لزوم طلبها  
منهم .

ويجوز أن يدعى قاضي التحقيق ليقدم كل ما يلزم من الايضاحات .

مادة ١٧٣ ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

« تستبدل عبارة المحقق بعبارة قاضي التحقيق في المادة ١٧٣ فقرة ثانية من القانون.  
رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ » .

## الأحكام

### الفقرة الأولى

١١٠٣ - غرفة الاتهام باعتبارها هيئة تحقيق لا تسرى عليها أحكام  
المادة ٢٧١ اجراءات جنائية الخاصة باجراءات التحقيق بجللسة المحاكمة ،  
وقد نظمت المادة ١٧٣ من القانون اجراءات نظر الدعوى امامها . فالنعمى  
على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون اذ لم تستجوب غرفة الاتهام المتهمين  
ولم تسمع طلبات النيابة ودفاع المدعى بالحق المدنى - على فرض صحته -  
لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله ، وبالتالي لا يكون هذا النعمى  
مقبولا .

( ١٩٦٢/١٠/٨ أحكام النقض س ١٣ ق ١٥١ ص ٦٠٤ )

### الفقرة الثالثة

#### المراد بتسبيب اوامر مستشار الاحالة

١١٠٤ - من المقرر أن مستشار الاحالة وان لم يكن من وظيفته  
البحث غمًا اذ كان التهم مدانًا فان من حقه بل من واجبه وهو بسميل  
اصدار قراره أن يمحض الدعوى وأدلتها ثم يصدر قرارًا استقبًا بما يراه في



كفاية الأدلة أو عدم كفايتها لتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإدانته ،  
إلا أن ذلك مشروط بأن يشمل أمره على ما يفيد أنه فحص الدعوى وأدلة  
التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة .

( ١٩٧٧/١/٢ أحكام النقض س ٢٨ ق ٣ ص ٢٢ ، ٢٠/٢٢/١٩٧٠  
س ٢١ ق ٢٩٧ ص ١٢٢٨ ، ١٢/٢١/١٩٧٠ ق ٢٩٨ ص ١٢٣١ )

١١٠٥ - المحكمة من تسبب الأمر الصادر من مستشار الاحالة  
- باحالة واقعة الجناية الى محكمة الجنايات أو بأن لا وجه لاقامة الدعوى -  
على ما أفصحته عنه المذكرة الايضاحية للقانون المعدل هي الرغبة في اسباغ  
صفة الجدية على مرحلة الاحالة .  
( ١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٣٣ ص ٥٠٩ )

١١٠٦ - ان التسبب يعتبر شرطا لازما لصحة أوامر مستشار  
الاحالة وذلك بالقدر الذي يقتضيه المقام في الدعوى في حدود وظيفته  
باعتباره جهة تحقيق لا قضاء حكم ، اذ هو اجراء جوهري لتأكيد جدتها  
وضمان رقابة محكمة النقض عليها ، لما كان ذلك وكان الثابت من كتاب  
المحامي العام أن الأمر المطعون فيه لم تحرر اسبابه حين نظر الطعن فانه يكون  
باطلا واجب النقض .

( ١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠٩ ص ١٤٩٦ )

١١٠٧ - أوجبت المادة ١٧٣ اجراءات أن يشتمل الأمر الصادر من  
مستشار الاحالة سواء كان بالاحالة أو بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية  
على الأسباب التي بنى عليها ، وذلك لاسباغ صفة الجدية على هذه المرحلة ،  
ولم يستلزم القانون أن يتضمن تسبب الأمر - وهو جزء من قضاء التحقيق  
- بيانات معينة أسوة بما فعله في المادة ٣١٠ في أحكام الادانة الصادرة  
من قضاء الحكم .

( ١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠٣ ص ١٤٦٧ ،  
١٩٦٩/٦/٢٣ ق ١٨٣ ص ٩٢٦ )

١١٠٨ - المحكمة من ايجاب تسبب الأمر الصادر من مستشار  
الاحالة على ما أفصحته عنه المذكرة الايضاحية للقانون هي الرغبة في اسباغ  
صفة الجدية على مرحلة الاحالة ، فمستشار الاحالة وان لم يكن من وظيفته  
البحث عما اذا كان المتهم مدانا ، فان من حقه بل من واجبه هو في سبيل  
اصدار قراره أن يحص الدعوى وأدلتها ثم يصدر أمره مسببا بما يراه في



كفاية الأدلة أو عدم كفايتها • والمقصود من كفاية الأدلة في قضاء الاحالة أنها تسمح بتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإدانته وهو المعنى الذى يتفق ووظيفة ذلك القضاء ، كمرحلة من مراحل الدعوى الجنائية ، والقرار منه بأن لا وجه لاقامة الدعوى يخضع فى تقديره وفقا للمادة ١٩٥ اجراءات جنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لرقابة محكمة النقض •  
( ١٩٦٤/١١/٢٣ أحكام النقض س ١٥ ق ١٤٤ ص ٧٣٠ )

### صور لا يشوبها بطلان

١١٠٩ - ان القانون وان استلزم أن يشمل الأمر الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية سواء من قاضى التحقيق أو النيابة العامة أو من مستشار الاحالة بداءة على الأسباب التى بنى عليها فانه لم يتطلب ذلك عند اصدار مستشار الاحالة أو محكمة الجنب المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة - على حسب الاحوال - الأمر بتأييد أمر قاضى التحقيق أو النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية فى الطعن المرفوع اليها عنه ، بما مفاده أنه اذا أورد مستشار الاحالة أو غرفة المشورة أسبابا للأمر الصادر منه فى هذا الصدد فانها تعد أسبابا مكملة للأسباب التى بنى عليها الأمر المطعون فيه أمام أيهما •  
( ١٩٧٣/١١/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢٢ ص ١٠٧٩ )

١١١٠ - البين من استقراء نصوص المواد ١٥٤ و ١٦٢ و ١٦٧ و ١٦٩ و ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية فى شأن اصدار قاضى التحقيق أو النيابة العامة للأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية أو استئناف هذا الأمر والفصل فيه ومقارنتها بالمادتين ١٧٣ و ١٧٦ من ذات القانون الواردين فى الفصل الخاص بمستشار الاحالة - أن القانون وان استلزم أن يشتمل الأمر الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية سواء من قاضى التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الاحالة على الأسباب التى بنى عليها ، فانه لم يتطلب ذلك عند اصدار مستشار الاحالة أمره بتأييد أمر قاضى التحقيق أو النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية فى الاستئناف المرفوع اليه عنه • ومن ثم فلا تريب على الأمر المطعون فيه اذ هو أيد الأمر المستأنف لأسبابه مكتفيا بها دون أن ينشئ لنفسه أسبابا قائمة بذاتها ، وأحال فى رده على ما استندت اليه الطاعة فى استئنافها على ما أقيم عليه ذلك الأمر •

( نقض ١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٤ ص ٧٣٩ )



١١١١ - لا يلزم لصحة قرارات مستشار الاحالة صدورها باسم الامة مادام ان كلا من الدستور وقانون السلطة القضائية لا يوجب هذا البيان الا في الاحكام ، وقضاء الاحالة ليس الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق ، وهو فيما يباشره من سلطات ليس الا سلطة تحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم .

( ١٩٧٠/١٢/٢١ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩٨ ص ١٢٢١ ،  
١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٢ ص ١٠٧٨ )

١١١٢ - قضاء الاحالة ليس الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وما يباشره من سلطات انما باعتباره سلطة تحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم ، ومن ثم فانه لا يلزم لصحة قراراته صدورها باسم الشعب ، مادام الدستور لا يوجب هذا البيان الا في الاحكام .

( ١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٤ ص ٧٣٩ ،  
١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ق ١٧١ ص ٨٦٤ ، ١٩٦٨/٢/٥ ق ٣١ ص ١٨١ )

١١١٣ - ان البطلان المنصوص عليه في المادة ٢١٢ اجراءات جنائية فاصر على الاحكام ولا يطبق الا عليها ، لما لها من حجية خاصة حيث يكتسب قوة الامر المقضى متى صارت نهائية وتنتج معها اعادة محاكمة المتهم عن ذات الواقعة التي حكم عليه من اجلها لآى سبب كان ومهما تكشف بعد ذلك من دلائل بينما اوامر مستشار الاحالة محدودة الحجية وصدورها لا يمنع من اعادة التحقيق عن ذات الواقعة او في حاله ظهور دلائل جديدة عملا بالمادة ١٩٧ اجراءات ، ومن ثم فان القول ببطلان الامر الصادر من مستشار الاحالة لعدم تحرير اسباب له خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره يكون ولا سند له من القانون .

( ١٩٦٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٣ ص ٩٢٦ )

١١١٤ - من المقرر أن قرارات مستشار الاحالة لا تصد احكاما في المعنى القانوني الصحيح ، اذ أن الحكم قضاء صادر من محكمة مشكلة تشكيلا صحيحا ومختصة في موضوع دعوى رفعت اليها وفقا للقواعد الاجرائية المقررة ، في حين أن اوامر مستشار الاحالة تصدر منه باعتباره سلطة تحقيق وليست جزءا من قضاء الحكم ولا تتضمن قضاء في موضوع أى من الدعويين الجنائية أو المدنية بل هو مجرد تقدير مبدئي لحكم القانون أو لكفاية الدلائل قبل التهم من حيث جدوى الوصول الى مرحلة المحاكمة . ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ١٧٣ اجراءات من وجوب اشتغال اوامر



مستشار الاحالة على الأسباب التي بنيت عليها مادام أنه لا يوجد نص في القانون يحدد أجلا معينا لتحرير أسباب القرارات التي يصدرها وأيداعها على نحو ما فعل الشارع بالنسبة للأحكام في المادة ٣١٢ إجراءات .  
( ١٩٦٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٣ ص ٩٢٦ )

١١١٥ - ان القصور في أسباب قرار الاحالة لا يبطل المحاكمة ولا يؤثر على صحة اجراءاتها .  
( ١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٧ ص ٦٧٣ )

## مادة ١٧٤

يكون مستشار الاحالة ما للمحكمة من الاختصاصات فيما يتعلق بنظام الجلسة .

- مدعلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١  
- راجع ما جاء بالملذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- راجع ما جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .  
مادة ١٧٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :  
لنفرة الانهام عند النظر في مد الحبس الاحتياطي ، أو في الاستئنافات التي يرفعها الخصوم ، أو في الأوامر الصادرة بالاحالة اليها من قاضي التحقيق ، أن تجري تحفيها تكميلا .

مادة ١٧٤ مدعلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :  
تضاف عبارة أو النيابة العامة بعد عبارة قاضي التحقيق الى المادة ١٧٤ .

## حكم

١١١٦ - لقاضي الاحالة سلطة الحكم فيما يقع من الجنع في الجلسة التي يعقدها .  
( ١٩٣٢/٥/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥٦ ص ٥٧٧ )

## مادة ١٧٥

للمستشار الاحالة في جميع الأحوال أن يجري بنفسه تحقيقا تكميلا ، أو ينوب القاضي الذي تولى تحقيق الدعوى أو النيابة العامة لاجرائه ، وتكون



له في حالة قيامه بالتحقيق كل السلطات المخولة لقاضي التحقيق . ومتى انتهى التحقيق يصرح للمضمو بالاطلاع عليه ويحدد جلسة يخطر بها المتهم وباقي المضمو قبل انعقادها بثلاثة ايام على الأقل لسماع اقوالهم . ويرسل الاوراق الى النيابة العامة طبقا لما هو مقرر في المادة ١٥٣ .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١  
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .  
مادة ١٧٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

لغرفة الاتهام عند النظر في مه الحبس الاحتياطي ، أو في الاستثنائات التي ترفع لها عن قرارات قاضي التحقيق ، أن تصدى للموضوع وتتولى بنفسها اتمام التحقيق ، ثم تصدر امرها طبقا للمادة ١٧٩ .

### الأحكام

١١١٧ - النعى على الأمر المطعون فيه بوجود نقص في بعض نقاط التحقيق غير مقبول ما دامت الطاعنة لم تطلب أمام مستشار الاحالة اجراء تحقيق معين ولم ير هو من جانبه مجالا لاجراء تحقيق تكميلي .

( ١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٤ ص ٧٣٩ )

١١١٨ - ان المادة ١٧٥ اجراءات جنائية جاء نصها مطلقا في منح مستشار الاحالة الحق في جميع الاحوال في أن يجري تحقيقا تكميليا ويكون له عندئذ كل السلطات المخولة لقاضي التحقيق ومن بينها سلطة الأمر بحضور المتهم أو بالقبض عليه واحضاره وكذلك سلطة الأمر من جديد بالقبض على المتهم المفرج عنه أو بحبسه . هذا ولم يستلزم الشارع لصحة هذه الاجراءات كما ذهب الطاعن في أسباب طعنه أن يصدر مستشار الاحالة بادئ ذي بدء قرارا باجراء التحقيق حتى يسوغ له القبض على المتهم ، بل ان امره بالقبض يعد في ذاته اجراء من اجراءات التحقيق التي يملكها دون قيد طبقا للنصوص المشار اليها .

( ١٩٧٣/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٢ ص ٦٤٥ )

١١١٩ - حق غرفة الاتهام في اجراء تحقيق تكميلي وحققها في التصدى للدعوى هما حقان مستقلان لا يرتبطان ببعضهما ولا يلزم أحدهما عن الآخر وكلاهما من اطلاقات غرفة الاتهام موكل لتقديرها وخاضع لسلطانها بتبشيرها ما تراءت لذلك وجها وتدعه اذا لم تر من مباشرته جدوى



كما هو المستفاد من نصوص المواد ١٧٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية .

( ١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ٢٧٩ ص ٦٣٥ )

### مادة ١٧٦

إذا رأى مستشار الاحالة أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الأدلة على التهم غير كافية ، يصدر أمرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى ويخرج عن التهم المحبوس احتياطيا ما لم يكن محبوسا لسبب آخر .

- مدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٥٣/٦/١١ ونشر في ١٩٥٢/٦/١١  
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : تتكلم هذه المادة عن شكل آخر من اشكال التصدي عند احالة الدعوى اليها من قاضي التحقيق بعد انتهاء التحقيق في جناية لاحالتها الى محكمة الجنايات بتحويل الغرفة حق توسيع دائرة الاتهام ليشمل وقائع أخرى أو منهيئين آخرين واجراء التحقيق اللازم لذلك .  
مادة ١٧٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

لعرفة الاتهام عند استعمالها حق التصدي طبقا للمادة السابقة ، أو عند احالة الدعوى اليها من قاضي التحقيق طبقا للمادة ١٥٨ أن تدخل في الدعوى وقائع أخرى ، أو أشخاصا آخرين ، وأن تجرى التحقيق اللازم لذلك .

مادة ١٧٦ مدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :  
لعرفة الاتهام عند استعمالها حق التصدي طبقا للمادة السابقة أو عند احالة الدعوى اليها من قاضي التحقيق طبقا للمادة ١٥٨ أو من النيابة العامة أن تدخل في الدعوى وقائع أخرى أو أشخاصا آخرين وأن تجرى التحقيق اللازم لذلك .

### الأحكام

١١٣ - حسب مستشار الاحالة أن يرى أن الأدلة على التهم غير كافية لرجحان الحكم بادانته كي يصدر أمرا بالآ وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبله تطبيقا لنص المادة ١٧٦ اجراءات جنائية ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وآلم بأدلتها وخلا أمره من عيوب التسبيب .

( ١٩٧٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٤٧ ص ٦٥٨ )



١١٢١ - ان المادة ١٧٦ اجراءات جنائية قيدت سسلطة مستشار الاحالة فى اصدار الامر بان لا وجه لاقامة الدعوى ، بان تكون الواقعة لا يعاقب عليها القانون او ان تكون الأدلة غير كافية ، مما مؤداه انه لا يجوز ان يصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم أهمية الواقعة المطروحة عليه .

( ١٧/٦/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٣١ ص ٦١٢ )

١١٢٢ - الأصل أن لمستشار الاحالة فى سبيل تكوين عقيدته أن يأخذ برأى دون آخر ، ومن حق مستشار الاحاله أن يأخذ بأى قرينة دليلا لقضائه ، لأن سلطته فى الموازنة والترجيح تقتضيه تقدير عناصر الدعوى المطروحة امامه .

( ٢٥/٤/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٣ ص ٥٦٩ )

١١٢٣ - ليس لقرار قاضى الاحالة من القوة الا بالقدر الوارد فى نصه .

( ٢٢/٥/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٣٠

ص ١٨٦ )

## مادة ١٧٧

اذا رأى مستشار الاحالة ان الواقعة جنحة او مخالفة يأمر باحالتها الى المحكمة الجزئية المختصة ما لم تكن من الجنح التى تقع بواسطة الصحف او غيرها من طرق النشر - عدا الجنح المفضرة بافراد النساس - فيحيلها الى محكمة الجنايات .

واذا كان الامر صادرا باحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية يجب على النيابة العامة أن تقوم فوراً بإرسال جميع الأوراق اليها وابعالان الخصوم بالحضور أمامها فى أقرب جلسة وفي المواعيد المقررة فى المادة ٢٣٣ .

- ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٢/١٢/١٩٥٢ ونشر فى ١٢/١٢/١٩٥٢

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١١/٦/١٩٦٢ ونشر فى ١١/٦/١٩٦٢  
- راجع ما جاء بالفكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ -

٠ راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ١٧٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :



في الأحوال المتقدمة في المواد الثلاث السابقة ، يجوز لغرفة الاتهام أن تدعى أحده  
أعضائها ليقيم بإجراء التحقيق ، ويكون للقاضي المنوب كل السلطة المخولة للقاضي التحقيق .  
ولها أن تنوب لذلك قاضي التحقيق .  
مادة ١٧٧ مدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :  
فقرة ثانية :  
ولها أن تنوب لذلك قاضي التحقيق أو النيابة العامة حسب الأحوال .

## مادة ١٧٨

إذا رأى مستشار الإحالة أن الواقعة جنائية وإن الأدلة على التهم كافية  
يصدر أمرا بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات .  
وإذا وجد شك فيما إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة أو مخالفة فيجوز  
له أن يأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه .

- مدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢  
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .  
مادة ١٧٨ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :  
مى انتهى التحقيق المذكور في المادة ١٧٥ ، يخطر الخصوم للاطلاع عليه ، ثم يرسل  
إلى النيابة العامة طبقا لما هو مقرر في المادة ١٥٣ .

## الأحكام

١١٣٤ - قضاء الحكم المطعون فيه بأن أمر الإحالة نهائي لا يجوز  
التمرض لأمر بطلانه لأي سبب كان ، لما يؤدي إليه منطق بطلانه من حالة  
الدعوى إلى سلطة التحقيق بعد دخولها في حوزة المحكمة قضاء صحيح .  
( ١٩٧١/٣/٢١ أحكام النقض من ٢٢ ق ٦٤ ص ٢٦٤ )

١١٣٥ - من حق مستشار الإحالة بل ومن واجبه وهو بسبيل  
إصدار قراره أن يخصص الدعوى وأدلتها ثم يصدر أمرا مسببا بما يراه من  
كفاية الأدلة أو عدم كفايتها . والمقصود من كفاية الأدلة أنها تسمح بتقديم  
المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإدائته ، وهو المعنى الذي يتفق ووظيفة  
ذلك القضاء كمرحلة من مراحل الدعوى الجنائية .

( ١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض من ٢١ ق ١٢٣ ص ٥٥٩ ،  
١٩٦٩/٦/٢٣ من ٢٠ ق ١٨٣ ص ٩٢٦ ، ١٩٦٩/٥/٢٦ ق ١٥٤ ص ٧٦٣ ،  
١٩٦٧/٤/٢٥ من ١٨ ق ١١٣ ص ٥٦٩ )



١١٢٦ - غرفة الاتهام سلطة من سلطات التحقيق ولا ولاية لها بالفصل في طلب التعويض الذي يتقدم به كل من أصابه ضرر من الجريمة ، ومن ثم فإن تسييب القرار المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لأن الغرفة في قرارها بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية ثم يفصل في التعويضات يكون على غير أساس .

( ١٠/٨/١٩٦٢ أحكام النقض من ١٣ ق ١٥١ من ٦٠٤ )

١١٢٧ - أضيفت المادة ١٧٨ اجراءات جنائية على غرفة الاتهام سلطة تمحيص الأدلة وتقديرها والموازنة بين جانب الإثبات والنفي من غير أن تكون سلطتها في الموازنة والتقدير مقصورة على نوع من الأدلة دون غيره .

( ١٧/٢٩/١٩٥٧ أحكام النقض من ٨ ق ٣٠ من ١٠٢ )

## مادة ١٧٩

لستشار الإحالة في جميع الأحوال أن يفجر في أمر الإحالة الوصف القانوني للفعل المسند الى المتهم وأن يضيف الظروف المشددة التي تبين له وإن يدخل في الدعوى وقائع أخرى أو متهمين آخرين بشرط أن يكون التحقيق قد تناول هذه الوقائع وأن لا يكون قد صدر بشأن هذه الوقائع أمر أو حكم حاز قوة الشيء المقضي .

- مددلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٢/٢٥/١٩٥٢ ونشر في ١٢/٢٥/١٩٥٢

- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢  
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٧٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا رأت غرفة الاتهام عند إحالة الدعوى إليها طبقاً للمادة ١٥٨ أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها ادانته ، تأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات .

ويجوز لها إحالتها إلى المحكمة الجزئية طبقاً للمادة ١٥٨ .

وإذا دأت أن الواقعة جنحة أو مخالفة تأمر بإحالتها إلى المحكمة المختصة بنظرها .

وإذا وجد شك في وصف التهمة إن كانت جنحة أو جنائية ، يجوز إحالتها إلى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه .

وتقوم النيابة العامة بإرسال الأوراق فوراً إلى المحكمة المحالة إليها الدعوى .

وإذا دأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون ، أو كانت الدلائل غير كافية تصدر عرفة



الاتهام أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، وتأمرا بالانحراج عن التهم ما لم يكن محبوبا لسبب آخر .

مادة ١٧٩ مدلة بالرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :  
فقرة أول :

إذا رأت غرفة الاتهام عند إحالة الدعوى إليها من قاضي التحقيق طبقا للمادة ١٥٨ أو من النيابة العامة أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على التهم وترجحت لديها إدانته تأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات .

## حكم

١١٢٨ - مفهوم المادة ١٧٩ إجراءات المدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أن لمستشار الاحالة أن يكتيف الواقعة المعروضة عليه التكييف الذى يراه مطابقا للقانون وأن يسبغ عليها الوصف الذى تتحدد به تلك الجريمة فى قانون العقوبات مادامت تحتل وصفا آخر غير ذلك الوصف المقدم له . ولما كانت الواقعة على الصورة التى أوردتها القرار المطعون فيه وما دلت عليه صحيفة الحالة الجنائية للمتهم الأول تكون جنسية شروع فى سرقة ، فإن القرار المطعون فيه بأحالة الأوراق إلى المحكمة الجزئية المختصة باعتبار الواقعة جنحة يكون مخطئا فى القانون بما يتعين معه نقضه واعتبار الواقعة جنسية شروع فى سرقة وإعادة القضية إلى مستشار الاحالة بهذا الوصف .

( ١٩٦٧/٢/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٥٧ ص ٢٩٢ ،  
١٩٦٠/١٠/٢٤ س ١١ ق ١٣٣ ص ٧٠٣ )

## مادة ١٨٠

إذا كانت الواقعة قد سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جنائية سواء كانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أو من قاضي التحقيق أو من مستشار الاحالة ، يجب على مستشار الاحالة إذا رأى أن الأدلة على التهم كافية أن يحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات . ومع ذلك إذا رأى أن الواقعة جنحة أو مخالفة جاز له إحالتها إلى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما قرأه ، ويراعى فى ذلك حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٨ .

- مدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩٦٢/٦/١١ ونشر فى ١٩٦٢/٦/١١ .  
- راجع ما جاء بالفكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .  
- تقابل المادتين ١٤٨ و ١٨٩ من القانون السابق .



مادة ١٨٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جناية ، سواء أكانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أم من قاضي التحقيق أم من غرفة الاتهام ، يجب على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجها للسير في الدعوى تحيلها الى محكمة الجنايات . ومع ذلك إذا رأت أن الواقعة جنحة أو مخالفة جاز لها أن تحيلها الى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه .

## الأحكام

١١٢٩ - قضاء محكمة الجناح نهائيا بعدم اختصاصها لأن الواقعة المعروضة عليها جناية يوجب على مستشار الاحالة عند طرح ذات الواقعة عليه إذا رأى أنها جنحة ألا يعيدها الى محكمة الجناح بل عليه أن يحيلها الى محكمة الجنايات بطريق الحيرة بين الجنائية المسندة الى المتهمين في تقرير الاتهام المقدم من النيابة وبين الجنحة التي ارتآها هو ، ومخالفة ذلك خطأ في القانون .

( ١٩٧٠/٢/٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٥٨ ص ٢٣٤ ، ١٠/٩ )

( ١٩٦٧ س ١٨ ق ١٨٧ ص ٩٣١ )

١١٣٠ - لا يجوز لغرفة الاتهام إعادة القضية الى المحكمة الجزئية ما دام أنها قد حكمت نهائيا بعدم اختصاصها بنظرها لأن الواقعة جناية ، وكل ما تملكه سلطة الاحالة إذا رأت وجها للسير في الدعوى أن تحيلها الى محكمة الجنايات اما بوصف الجنائية أو بوصف الجنحية والجنحة معا بطريق الحيرة ، يستوى في ذلك أن يكون وصف الجنائية محل شك في نظرها أو أن يكون وصف الجنحة هو الوصف الظاهر .

( ١٩٦٥/٦/١ أحكام النقض س ١٦ ق ١٠٧ ص ٥٣٠ )

١١٣٠ مكرر - من المقرر أن الدعوى الجنائية تظل قائمة الى أن يصدر في موضوعها حكم نهائي بالادانة أو البراءة وأن الحكم بعدم الاختصاص لا يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية ، بل تبقى ويجوز رفعها أمام المحكمة المختصة للفصل في موضوعها بحكم نهائي ، ولا قيد على النيابة العامة في ذلك حتى ولو كان الحكم بعدم الاختصاص لم يصبح بعد نهائيا ، اذ ليس في القانون ما يمنع من أن ترفع دعوى أمام محكمتين مختلفتين تقضى كل منهما بحكم فيها ، بل ان القانون نظم ذلك بما يسمى بقواعد التنازع السلبي والايجابي . لما كان ذلك فان عرض الدعوى على مستشار الاحالة بمسدد صدور الحكم الابتدائي فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لكون الواقعة



جناية وصدور القرار بحالتها الى محكمة الجنايات ونظر هذه الأخيرة لها  
يكون متفقا مع صحيح القانون .

( ١٩٧٩/٥/٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١١٦ ص ٥٤٤ )

١١٣١ - اذا كانت الدعوى قد أحيلت الى محكمة الجنايات بطريق  
الخيرة بين وصفي الجناية والجنحة فانه من المتعين على محكمة الجنايات وفقا  
لنص المادة ١٨٠ اجراءات جنائية أن تتصدى لموضوع الدعوى وتحكم فيها  
بما تراه ، فاذا تبين لها أن الواقعة جنحة وجب عليها أن تفصل فيها مادام  
الحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم الاختصاص قد أصبح نهائيا له حجته  
الملزمة بما يحول دون امكان اعادة القضية اليها .

( ١٩٦٥/٦/١ أحكام النقض س ١٦ ق ١٠٧ ص ٥٣٠ )

١١٣٢ - اذا أحيل متهمون الى قاضي الاحالة بعضهم بجناية الضرب  
المفضى الى الموت وبعضهم بالضرب البسيط فاستبعد مساءلة الأولين عن  
الوفاة وبذلك استبقى تهمة احداث الضرب ذاته بقطع النظر عن نتيجته ،  
وكانت هذه التهمة من بين ما اتهموا به وشمله قرار الاتهام فانه يكون واجبا  
عليه ، وهو لم يجد في الأفعال التي انتهى اليها الا جنحة مخالفا بذلك حكم  
محكمة الجنح الصادر بعدم الاختصاص والذي أصبح نهائيا ، أن يحيل  
القضية الى محكمة الجنايات لمحاكمة هؤلاء البعض بطريق الخيرة بين الجناية  
المسندة اليهم في تقرير الاتهام المقدم اليه من النيابة وبين الجنحة التي  
انتهى اليها وارناها هو . فاذا هو تم يفعل وأحال القضية الى محكمة  
الجنايات على أساس الجنحة وحدها فان قراره يكون مخطئا متعينا نقضه .

( ١٩٥١/١١/٥ أحكام النقض س ٣ ق ٤٨ ص ١٢٤ )

١١٣٣ - ان محكمة الجنح العسكرية لا تخرج عن كونها محكمة  
جزئية اختصت بالفصل في بعض الجرائم التي خولتها الأوامر العسكرية  
الحكم فيها ، ومن ثم فاذا قضت المحكمة العسكرية بعدم اختصاصها لأن  
الواقعة جناية وصدق الحاكم العسكري على هذا الحكم فانه يتعين على غرفة  
الاتهام أن تحيل الواقعة الى محكمة الجنايات تطبيقا لأحكام المادة ١٨٠  
اجراءات جنائية .

( ١٩٥٨/٢/٣ أحكام النقض س ٩ ق ٣٥ ص ١٢٦ )



## مادة ١٨١

يعين الأمر الصادر بالاحالة الجريمة المسندة للمتهم بجميع أركانها المكونة لها ، وكافة الظروف المشددة أو الخفيفة للعقوبة ، ومادة القانون المراد تطبيقها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

## حكم

١١٣٤ - من المقرر أن قضاء الاحالة ليس الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وهو فيما يباشره من سلطات ليس الا سلطة تحقيق وما يصدره من قرارات لا يعد أحكاما في المعنى الصحيح للقانون ، اذ أن الحكم هو قضاء صادر من محكمة مشككة تشكيلا صحيحا في موضوع دعوى رفعت اليها وفقا للقواعد الاجرائية المقررة في حين أن أوامر مستشار الاحالة تصدر عنه باعتباره سلطة تحقيق وليست جزءا من قضاء الحكم ، ومن ثم فانه لا محل لاختصاص هذه الأوامر لما يجري على الأحكام من قواعد البطلان ، ولما كان القانون قد خلا من وجوب اشتغال قرارات مستشار الاحالة على اسم من أصدرها فلا وجه للقول ببطلانها لاغفال هذا البيان في ديباجتها ، هذا فضلا عن أن ابطال أمر احالة الدعوى الى محكمة الموضوع بعد اتصالها بها يقتضى اعادتها الى مرحلة الاحالة وهو غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق فلا يجوز اعادة الدعوى اليها بعد دخولها في حوزة المحكمة .

( ١٩٧٥/١/٢٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٧ ص ٧٢ )

## مادة ١٨٢

إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تعال جميعها بأمر احالة واحد الى المحكمة المختصة مكانا باحداها .

فاذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة تعال الى المحكمة الأعلى درجة .

- راجع المواد ٣١ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٥ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات .



## الإحكام تعريف الارتباط

١١٣٥ - مناط تطبيق الفقرة الثسانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض وجمعت بينها وحدة الغرض فتكونت منها وحدة إجرامية غير قابلة للتجزئة . وإن تقدير توافر شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمر يدخل في سلطة محكمة الموضوع ما دامت تقيم قضاها على ما يحمله قانونا .

( ١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٨ ص ١٢٠ )

١١٣٦ - الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما اوردها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهى اليه من كيلم الارتباط بينها ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحددت عناصره في الحكم ، والتي تستوجب تدخل محكمة النقض لانزاع حكم القانون الصحيح عليها .

( ١٩٧٦/٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٤٩ ص ٢٤٤ ،

١٩٧٣/١/٧ س ٢٤ ق ١١ ص ٤٣ )

١١٣٧ - مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارح بالحكم الوارد بالمادة المشار إليها .

( ١٩٦٦/٣/٢٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٧٨ ص ٣٩٥ )

## الفقرة الأولى

١١٣٨ - الأصل هو تخصيص أمر الإحالة بكل جريمة على حدة ، إلا أن الشارح قد خرج على هذا الأصل لمصلحة العدالة بأن وضع قاعدة عامة في المادة ١٨٢ إجراءات جنائية فنص على أنه إذا اشتمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بإحداها ، فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة تحال إلى المحكمة الأعلى درجة .

( ١٩٦٥/١/١٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٣٤ ص ٧٠٢ )



١١٣٩ - لا توجب المادة ١٨٢ اجراءات جنائية ضم القضايا الا اذا كان الارتباط بينها غير قابل للتجزئة وشمل التحقيق وقائلها معا .  
( ١٩٧١/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٨ ص ٢٨٧ )

١١٤٠ - اذا كانت جريمة اثبات بيان غير صحيح في طلب ترخيص السيارة مرتبطة بجريمة اخفاء هذه السيارة التي سرقت من دائرة اختصاص المحكمة التي احيلت اليها الدعوى وطبقت في شأن الجريمتين المادة ٣٢ عقوبات فان الدفع بعدم اختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى مكانيا بالجريمة الثانية التي دين بها الطاعن لا يكون له محل ولا يوجب الحكم التفاته عن الرد لظهور بطلانه .

( ١٩٧٢/٣/٥٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦٣ ص ٢٦٢ )

### الفقرة الثانية ، اثر الارتباط

١١٤١ - اوجب القانون في المادة ١٨٢ اجراءات جنائية نظر الجرائم المرتبطة امام محكمة واحدة باحالتها جميعا بأمر احالة واحد الى المحكمة المختصة باحداها أو بضم الدعاوى المتعددة الى محكمة واحدة اذا كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية ولما يفصل فيها ، والمقصود بالجرائم المرتبطة هي تلك التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ عقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تقع عدة جرائم لفرض واحد وتكون مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة ويجب على المحكمة اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم . أما في احوال الارتباط البسيط - حيث لا تتوافر شروط المادة ٣٢ عقوبات - فان ضم الدعاوى المتعددة جوازي لمحكمة الموضوع وتلتزم عندئذ بأن تفصل في كل منها على حدة .

( ١٩٦٦/٣/٢٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٧٨ ص ٣٩٥ )

١١٤٢ - ارتباط الجنبعة بالجناية المحالة الى محكمة الجنائيات يجعل من حق المتهم ألا توقع عليه محكمة الجنبعة عقوبة عن الجنبعة اذا تبين من التحقيق الذي تجريه انها مرتبطة بالفعل المكون للجنبعة المطروحة أمام محكمة الجنائيات ارتباطا لا يقبل التجزئة أو أنها لم ترتبط بها وحوكم عنها أمام تلك المحكمة .

( ١٩٦٠/١٢/٢٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٨٣ ص ٩٣٨ )

١١٤٣ - الارتباط الذي تتأثر به المسئولية عن الجريمة الصغرى



طبقا للمادة ٢/٣٢ عقوبات ينظر اليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة .

( ٦٠٠ / ٦ / ١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١١٥ ص ٦٠٠ )

١١٤٤ - تتماسك الجريمة المرتبطة بقوة الارتباط القانوني الى الجريمة الاصلية وتسير في مجراها وتلدور معها في محيط واحد في سائر مراحل الدعوى ، في الاحالة والمحاكمة الى أن يتم الفصل فيها .  
( ١١٠١ / ١٢ / ١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٦٧ ص ١١٠١ )

### مادة ١٨٣

في احوال الارتباط التي يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم امام محكمة واحدة ، اذا كان بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محاكم خاصة ، يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم امام المحاكم العادية ما لم ينص القانون على غير ذلك .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر ن ١١ / ٦ / ١٩٦٢ ونشر في ١١ / ٦ / ١٩٦٢

- راجع ما جاء بالفقرة الايضحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٨٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

في احوال الارتباط التي يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم امام محكمة واحدة ، اذا كان بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محاكم استثنائية ، يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم امام المحاكم العادية ، الا في الحالة المخصوص عليها في المواد ٦٦ وما بعدها من الدستور .

### الاحكام

١١٤٥ - قررت المادة ١٨٣ اجراءات جنائية قاعدة عامة أصلية من قواعد تنظيم الاختصاص هي أنه اذا ارتبطت جريمة من الجرائم العادية بجريمة من اختصاص محكمة استثنائية - كجريمة عسكرية - ارتباطا ضمنيا تتوافر به شروط المادة ٣٢ عقوبات اختصت بنظرهما والفصل فيهما المحاكم الجنائية العادية ، وذلك تغليبا لاختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة على غيرها من جهات القضاء ، ولا يخالف هذا الاصل الا في الاحوال التي يتناولها القانون بنص خاص .

( ١١٠١ / ١٢ / ١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٦٧ ص ١١٠١ )

١١٤٦ - يظل اختصاص المحكمة العادية ميسوفا على الجريمتين المرتبطتين الى أن يتم الفصل في موضوعهما ، ولا ينفك عنهما هذا الاختصاص



ولو قضى فى الجريمة الأصلية التى هى من اختصاصها بحسب الأصل بالبراءة أو بعدم وجود وجه لأقامة الدعوى ، وذلك لورود النص بصيغة عامة ، والعبرة بمعوم اللفظ لا بخصوص السبب .

( ١٩٥٨/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٩ ق ٢٦٧ من ١١٠١ )

## مادة ١٨٤

**يفصل مستشار الإحالة فى الأمر الصادر بالإحالة الى المحكمة المختصة فى استمرار حبس المتهم احتياطيا أو فى الإفراج عنه أو فى القبض عليه وحسبه احتياطيا اذا لم يكن قد قبض عليه أو كان قد أفرج عنه .**  
**ويتبع عند الإفراج الأحكام الخاصة بالكفالة اذا رأى تعليق الإفراج على تقديمها .**

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩٦٢/٦/١١ ونشر فى ١٩٦٢/٦/١١
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها فى القانون السابق .
- مادة ١٨٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- تفصل غرفة الاتهام فى الحبس الاحتياطى طبقا لحكم المادة ١٥٩ .

## مادة ١٨٥

**عندما يصدر مستشار الإحالة أمرا بالإحالة الى محكمة الجنايات يكلف كلا من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم ان يقدم فى الحال قائمة بالشهود الذين يطلب سماع شهادتهم أمام المحكمة مع بيان أسمائهم ومحال إقامتهم والوقائع التى يطلب من كل منهم أداء الشهادة عنها .**  
**ويصح مستشار الإحالة قائمة نهائية بالشهود المذكورين ما لم ير أن شهادتهم لا تأثير لها فى الدعوى أو أن القصد من طلب حضورهم الطل أو التكاية .**  
**ويكلف النيابة العامة إعلان هذه القائمة للمتهم وللمدعى بالحقوق المدنية وإعلان الشهود المدرجين بها بالحضور أمام المحكمة .**  
**ولمستشار الإحالة أن يزيد فى هذه القائمة فيما بعد بنسأ على طلب المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية شهودا آخرين ، ويجب إخطار النيابة العامة بهذا الطلب قبل الفصل فيه بأربع وعشرين ساعة لتبلى ملاحظاتها عليه .**

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩٦٢/٦/١١ ونشر فى ١٩٦٢/٦/١١
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادة ١٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .
- مادة ١٨٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :



عندما تصد غرفة الاتهام امرا بالاحالة الى محكمة الجنائيات ، تكلف كلا من النيابة العامة والمدعى بالشقوق المدنية والمتهم أن يقدم لها في الحال قائمة بالشهود الذين يطلب ان تسع شهادتهم أمام المحكمة مع بيان أسماؤهم ومحل إقامتهم وإلغائهم التي يطلب من كل منهم أداء الشهادة عنها .

وتضع غرفة الاتهام قائمة نهائية بالشهود المذكورين ، وتكلف النيابة العامة بإعلانهم ما لم تر أن شهادتهم لا تأثير لها على الدعوى ، أو أن التصد من طلب حضورهم المثل أو النكابة .

ولغرفة الاتهام أن تزيد في هذه القائمة فيما بعد ، بناء على طلب المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية شهودا آخرين ، ويجب إخطار النيابة العامة بهذا الطلب قبل الفصل فيه بأربع وعشرين ساعة .

## حكم

١١٤٧ - أنه وإن كانت محكمة الموضوع في حل من عدم اجابة المتهم الى طلب سماع شهود النفي مادام لم يملك السبيل الذي رسمه قانون الاجراءات الجنائية في المادتين ١٨٦ و ١٨٧ ، الا أن هذا مشروط بأن يكون استنادها في الرفض هو الأساس المبين في المادة ١٨٥ من القانون المشار اليه ، ومن ثم فلا يجوز اذا كان موضوع الشهادة متعلقا بالواقعة أو منتجا فيها أن ترفض المحكمة سماعهم الا اذا رأت أن الفرض من طلب سماعهم هو المثل أو النكابة .

( ١٣/٤/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٧٦ ص ٥٢٢ )

## مادة ١٨٦

يعلن كل من الخصوم شهوده الذين لم يدوجوا في القائمة السابقة بالخصور على يد محضر على نلقته مع ايداع مصاريف انتقالهم قلم الكتاب .  
- تقابل المادة ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات .

## الأحكام

١١٤٨ - مادام المتهم لم يطلب الى قاضي الاحالة اعلان الشاهد الذي يريد أن تسمعه المحكمة ولم يتم باعلانه اذ لم يدرج اسمه بقائمة الشهود عملا بالمادتين ١٧ و ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات ، فلا يكون له أن ينمي على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع اذا هي لم تجبه الى طلب سماع هذا الشاهد .

( ١١/١٢/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٢٥ ص ٣٤٠ ،

٢/٢/١٩٥١ ق ٢٢٩ ص ٦٠٦ )



١١٤٩ - النيابة غير مكلفة بإعلان شهود النفي الذين يريد المتهم الاستشهاد بهم إلا في حالة ما إذا قدم المتهم إلى قاضي الإحالة قائمة بأسماء الشهود الذين يطلب أن تسمع شهادتهم أمام محكمة الجنايات حتى إذا قرر القاضي في هذه الحالة أن الطلب جدي كلف النيابة بإعلانهم بالحضور أمام تلك المحكمة .

( ٢٣ / ٤ / ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣٤ )

( ص ٣١١ )

## مادة ١٨٧

يجب على النيابة العامة وبقي الخصوم أن يعلن كل منهم الآخر قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل بأسماء الشهود العلنيين من قبله ولم تدرج أسماؤهم في القائمة المذكورة مع بيان موضوع شهادة كل منهم .

- تقابل المادتين ١٩ و ٢٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

## الأحكام

١١٥٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن نص المادة ١٨٧ اجراءات جنائية صريح في وجوب اعلان شهود النفي الذين لم يدعروا في القائمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل مما لا يتصور معه أن يتوقف اعلانهم من قبل المتهم على تصريح من المحكمة . وأنه إذا كان الطاعن لم يسلك السبيل الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج أسماؤهم في قائمة الشهود فلا تثريب على المحكمة ان هي لم تستجب الى طلب التأجيل لسماعهم .

( ٢٩ / ٤ / ١٩٧٣ أحكام النقض ٢٤ ق ١١٥ ص ٥٥٩ ، ١٩ / ١١ / ١٩٧٢ )

١٩٧٢ س ٢٣ ق ٢٧٦ ص ١٢٢٢ ، ١٦ / ٤ / ١٩٦٨ س ١٩ ق ٧٣ ص ٣٨٣ ،

١٩٦٥ / ١١ / ١٦ ق ١٤٦ ص ٧٧٥ )

١١٥١ - انه يتعين اجابة الدفاع الى طلبه سماع شهود الواقعة ، ولو لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الاتبات أو يتم المتهم باعلانهم ، لأنهم جميعا لا يعدون شهود نفي بمعنى الكلمة حتى يلتزم باعلانهم ، ولأن المحكمة هي الملاذ الأخير الذي يتعين أن ينفصح لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح ، غير مقيدة في ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تثبته في قائمة



شهود الانبثاق أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة ، أو يمكن أن يكونوا قد عاينوها والا انتفت الجدية في المحاكمة وانطلق باب الدفاع في وجه طارقيه وهو ما تأباه العدالة أشد الابداء .

( ١٩٧٠/٣/٢ ) أحكام النقض ٢١ ق ٨٥ ص ٣٤١ )

١١٥٢ - لم يتجه مراد القانون حينما رسم الطريق الذي يتبعه المتهم من اعلان الشهود الذين يرى مصلحته في سماعهم أمام محكمة الجنائيات وفقا لنص المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ اجراءات جنائية الى الاخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية التي تقوم أساسا على شفوية المرافعة ، ضمانا للمتهم الذي تحاكمه أو الافتئات على حقه في الدفاع .

( ١٩٧٠/١/٢٦ ) أحكام النقض س ٢١ ق ٣٩ ص ١٦٦ ،  
١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢٢٢ ص ١١٢٩ ، ١٩٦٧/٥/٨ س ١٨ ق ١١٦  
ص ٦٠٥ )

١١٥٣ - القانون حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم في اعلان الشهود الذين يرى مصلحته في سماعهم أمام محكمة الجنائيات لم يقصد بذلك الاخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتي تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود سواء لاثبات التهمة أو نفيها مادام سماعهم ممكنا ، ثم تجميع ما تستخلصه من شهاداتهم ومن عناصر الاستدلال الأخرى في الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها في الدعوى .

( ١٩٦٩/٦/٩ ) أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٤ ص ٨٧٦ )

١١٥٤ - يتعلق التنظيم الوارد في المسواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ اجراءات بشهود النفي فحسب .

( ١٩٦٩/١٠/٢٠ ) أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٢٢ ص ١١٢٩ )

١١٥٥ - النيابة العامة ليست مجبرة في مواد الجنح على اعلان أسماء شهودها للمتهم قبل الجلسة ، بل ذلك واجب عليها في مواد الجنائيات فقط .

( ١٩٣٢/١٠/٢٤ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٦٤  
ص ٥٩٨ )



## مادة ١٨٨

يندب مستشار الاحالة من تلقاء نفسه محاميا لكل متهم بجناية صدر امر منه باحالاته الى محكمة الجنايات ، اذا لم يكن قد وكل من يقوم بالدفاع عنه .

واذا كان لدى المحامي المنتدب من قبل مستشار الاحالة اعدار او موانع يريد التمسك بها فيجب عليه ابدؤها بدون تأخير . فاذا طرات عليه بعد ارسال ملف القضية الى قلم كتاب محكمة الاستئناف وقبل فتح دور الانعقاد وجب تقديمها الى رئيس محكمة الاستئناف .

اما اذا طرات بعد فتح دور الانعقاد فتقدم الى رئيس محكمة الجنايات واذا قبلت الاعذار يندب محام آخر .

— معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢

— راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

— تقابل المادتين ٢٥ و ٢٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

مادة ١٨٨ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

تعين غرفة الاتهام من تلقاء نه سها مدافعا لكل متهم بجناية صدر امر باحالاته الى محكمة الجنايات ، اذا لم يكن قد انتخب من يقوم بالدفاع عنه .

واذا كان لدى المدافع المحين من قبل غرفة الاتهام اعدار او موانع يريد التمسك بها يجب عليه ابدؤها بدون تأخير . فاذا طرات عليه بعد ارسال ملف القضية الى رئيس محكمة الاستئناف وقبل فتح دور الانعقاد ، وجب تقديمها الى رئيس محكمة الاستئناف . فاذا طرات عليه بعد فتح دور الانعقاد تقدم الى رئيس محكمة الجنايات . واذا قبلت الاعذار يمين مدافع آخر .

## مادة ١٨٩

يرسل ملف القضية الى قلم كتاب محكمة الاستئناف فوراً ، واذا طلب محامي المتهم اجلا للاطلاع عليه يحدد له مستشار الاحالة ميعادا لا يتجاوز عشرة ايام يبقى اثناءها ملف القضية في قلم الكتاب حتى يتسنى للمحامي الاطلاع عليه من غير أن ينقل من هذا القلم .

— معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢

— راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

— تقابل المادة ٢٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

مادة ١٨٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

يرسل في الحال ملف كل قضية صدر فيها امر احالة من غرفة الاتهام او المحكمة الابتدائية بهينة استئنافية الى رئيس محكمة الاستئناف . واذا طلب المدافع عن المتهم ميعادا للاطلاع على ملف القضية ، تحدد له غرفة الاتهام او المحكمة ميعادا لا يتجاوز عشرة ايام يبقى



انهاها ملف القضية في قلم الكتاب حتى يتسنى للمدافع الاطلاع عليه من غير أن ينقل من هذا القلم .

## حكم

١١٥٦ - الأصل أن الملف الممول عليه هو الملف الأصلي للدعوى لا الملف المنسوخ ، وقد كان في مكنة الدفاع الاطلاع على الأوراق اذا طلب ذلك عملاً بالمادة ١٨٩ اجراءات جنائية .  
( ٣٠ / ١٠ / ١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١٧٢ ص ٨٦٥ )

## مادة ١٩٠

تعلن النيابة العامة الخصوم بالأمر الصادر بالاحالة الى محكمة الجنايات خلال الأيام الثلاثة التالية لصدوره .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١ / ٦ / ١٩٦٢ ونشر في ١١ / ٦ / ١٩٦٢ .  
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .  
- تقابل المادة ٣ / ٢٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .  
مادة ١٩٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :  
يبلغ أمر الاحالة الى النيابة العامة خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدوره . ويجب اعلانه الى باقي الخصوم في ميعاد ثلاثة أيام .  
وعلى النيابة العامة أن تكلف المتهم على وجه السرعة بالحضور أمام المحكمة المختصة حسبما جاء في أمر الاحالة .

## الأحكام

١١٥٧ - ان عدم اعلان الخصوم بالأمر الصادر بالاحالة الى محكمة الجنايات خلال الأجل المحدد لا ينبني عليه بطلان هذا الأمر .  
( ٢٦ / ١٢ / ١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٨ ص ١٢٨٢ )  
١١٥٨ - القضايا التي تكون قد عرضت على قاضي الاحالة وأصدر قراره بإحالتها الى محكمة الجنايات دون تحديد جلسة لها وإعلانها ، تعتبر القضية منظورة أمام محكمة الجنايات .  
( ٦ / ٣ / ١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٧٠ ص ٧١٢ )

## مادة ١٩١

إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية الى محكمة الجنايات في غيبته ثم حضر أو قبض عليه تنظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة .



- قانون المادة ٢٢٤ من القانون السابق .

## الأحكام

١١٥٩ - تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الاحالة - حتى يفرض عدم اعلانه - لا يبطل القرار بالاحالة الى المحاكمة ، فالقانون لم يستوجب حضوره ، كما أن المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ويجوز للمتهم أن يطلب منها استكمال ما فات مستشار الاحالة من اجراءات التحقيق وابداء دفاعه بشأنها امامها . ومن ثم فلا محل للقول بوجود ضرر يستدعي بطلان هذا الاجراء والا ترتب على البطلان اعادة الدعوى الى جهة التحقيق من بعد اتصالها بالمحكمة وهو غير جائز ، ويكون النمی على الحكم في هذا الصدد غير سديد .

( ١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٦ ص ٧٥٠ )

١١٦٠ - لا محل للتمسك ببطلان اجراءات الأمر الصادر باحالة المتهم الى محكمة الجنايات لعدم اعلانه بالحضور أمام غرفة الاتهام ، اذ لم يستوجب قانون الاجراءات الجنائية حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات طبقا للمادة ١٩١ اجراءات ولأن القانون لم يخلو للمتهم الطعن في أوامر غرفة الاتهام الصادرة باحالته الى محكمة الجنايات .

( ١٩٥٦/١١/٢٧ أحكام النقض س ٧ ق ٣٢٧ ص ١٢١٧ )

١١٦١ - قانون الاجراءات الجنائية لا يستوجب حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات ، وذلك بما نص عليه في المادة ١٩١ من أنه اذا صدر أمر باحالة متهم بجناية الى محكمة الجنايات في غيبته ثم حضر أو قبض عليه تنظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة .

( ١٩٥٥/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٦ ق ٤٥٨ ص ١٥٥٣ ،

١٩٥٤/٢/٢٢ س ٥ ق ١١٧ ص ٣٥٥ )

١١٦٢ - ان كل ما خوله القانون للمتهم الذي لم يعلن بالحضور أمام غرفة الاتهام هو أن يقدم مذكرة بدفاعه لهذه الغرفة ، واذا فمتى كان أساس الطعن هو الاخلال بحق الطاعن في استيفاء دفاعه أمام غرفة الاتهام لبطلان في اجراءات الحضور امامها نشأ عنه حرمانه من تقديم مذكرة



بدفاعه ، وكانت محكمة الجنايات اذ تقدم لها بهذا الدفع منيحه اجلا لاستيفاء دفاعه وكان القانون لا يخول للمتهم الطعن فى أوامر غرفة الاتهام الصادرة باحالاته على محكمة الجنايات ولا تستوجب حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط أساسى لنظر الدعوى يحضوره أمام محكمة الجنايات بما نص عليه فى المادة ١٩١ اجراءات جنائية ، متى كان ذلك فان الخطأ فى اجراءات الحضور على الوجه سالف الذكر ليس من شأنه أن يؤثر فى سلامة الحكم .  
( ١٩٥٣/٢/٩ أحكام النقض سن ٤ ق ١٨٢ ص ٤٨٦ )

## مادة ١٩٢

**إذا طرأ بعد صدور الأمر بالإحالة ما يستوجب إجراء تحقيقات تكميلية  
فعل النيابة العامة أن تقوم بإجرائها وتقدم الحضر الى المحكمة .**

- مدعلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ١٩٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

إذا طرأ بعد صدور الأمر بالإحالة ما يستوجب إجراء تحقيقات تكميلية فللنيابة العامة أن ترفع الأمر الى قاضى التحقيق لهذا الغرض ، ويقدم محضر التحقيق الذى يجرىه الى المحكمة .



## الفصل الرابع عشر

### في الطعن في أوامر مستشار الاحالة

#### مادة ١٩٣

**للقائم العام والمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الاحالة بالإلزام لاقامة الدعوى .**

— ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢

— راجع ما جاء بالذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

— تقابل المادة ١/١٩٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

مادة ١٩٣ من القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

للقائم العام وللجنة عليه والمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض في

الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى .

#### الاحكام

#### من له حق الطعن

١١٦٣ — ان المادة ١٩٣ اجراءات جنائية لا تجيز الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الا للمدعى بالحقوق المدنية وللنائب العام وللمحامي العام في دائرة اختصاصه ، ولئن جاز للنائب العام أو المحامي العام أن يوكل أحد أعوانه في التقرير بالطعن الا أنه اذا كانت أسباب الطعن هي أساسه وجوهره فيتعين أن يوقعها النائب العام أو المحامي العام ، فاذا ناط وضع الأسباب بأحد أعوانه لزم أن يقرها هو .

( ١٠/١٢/١٩٧٣ أحكام النقض من ٢٤ ق ٢٤٣ ص ١١٩٨ )

١١٦٤ — لا يجوز الطعن بالنقض في الأمر الصادر من مستشار الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الا للمدعى بالحقوق المدنية وللنائب العام بنفسه وللمحامي العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنهما ، والقانون انما أراد أن يصدر الطعن من النائب العام أو المحامي العام حتى



يكون في ذلك ضمانا للمتهم ، فاذا وكل أحدهما أحد أعوانه بالتقرير بالظمن في قلم الكتاب كان عليه أن يتولى هو وضع أسباب الظمن فان كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد اقراره اياها ، اذ أن الأسباب هي في الواقع من الأمر جوهر الظمن وأساسه ووضعها من أخص اختصاصها اما ايداع ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع من أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن في التقرير بالظمن .  
( ١٩٦٥/٤/٢٠ أحكام النقض س ١٦ ق ٨٠ ص ٣٩٠ )

١١٦٥ - ان المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات اذ خولت للنائب العمومي الظمن بطريق النقض في الأمر الصادر من قاضي الاحالة انما أرادت أن يصدر الظمن من النائب العمومي نفسه حتى يكون في ذلك ضمانا للمتهم الذي قرر قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية عليه أو أن الفعل المسند اليه لا يبدو أن يكون جنحة أو مخالفة . فاذا وكل النائب العمومي أحد أعوانه بتقرير الظمن بقلم الكتاب - وهو عمل مادي يستوى فيه أن يباشره النائب العمومي بنفسه أو أن يكمل أمره الى غيره بتوكيل منه - فعليه أن يتولى هو وضع أسباب ذلك الظمن . فاذا كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع هو على ورقتها بما يفيد اقراره اياها لان الأسباب هي في الواقع كل شيء ووضعها من أخص اختصاصات النائب العمومي . اما تقديم ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع من أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن في التقرير بالظمن .  
( ١٩٣٠/١١/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٠ ص ٩٦ ، ١٩٤٩/٥/٣ ج ٧ ق ٨٩٦ ص ٨٧٠ )

١١٦٦ - ان مؤدى نص المادتين ١٩٣ اجراءات جنائية والمادة ٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية أن المحامي العام الاول لا يملك التقرير بالظمن بالنقض في الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية الصادر من مستشار الاحالة أو التوقيع على أسباب الظمن الا في حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه ، وفيما عدا هذه الحالات الثلاث فانه لا يباشر حق الظمن أو التوقيع على الأسباب الا بتوكيل خاص من النائب العام .  
( ١٩٦٩/١٠/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٨ ص ١٠١٨ ، ١٩٦٩/٣/١٠ ق ٦٨ ص ٣١٦ )

١١٦٧ - متى كان رئيس النيابة قد قرر بالظمن في قلم الكتاب



بصفته دون أن ينص في تقريره على أنه كان موكلا في ذلك توكيلا خاصا من النائب العام أو المحامي العام ، فإن الطعن لا يكون مقبولا شكلا ، ولا يقوم مقام هذا التخصيص أن يكون الطعن قد حصل التقرير به من رئيس النيابة بالوكالة فعلا عن أحدهما مادام هو لم يذكر هذه الصفة صراحة في التقرير ، وذلك لأن تقرير الطعن ورقه شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة فيجب أن تحمل في ذاتها مقوماتها الأساسية باعتبار أنها السند الوحيد الذي يشهد بصدر العمل الاجرائي عن صدر عنه على الوجه المعتبر قانونا ، ولا يجوز تكملة أى بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه .

( ١٦/١٠/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٩٨ ص ٩٨١ )

١١٦٨ - للنائب العمومي وحده بصفته نائبا عاما حق تقرير الطعن بالنقض في قرار قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى . فالتقرير الذي يصدر من رئيس النيابة في الطعن في مثل هذا القرار من غير أن يكون لديه توكيل خاص من النائب العام يعتبر باطلا شكلا . ولا محل للتمسك بمبدأ عدم تجزئة النيابة والقول بأن عمل المؤوس يعتبر صادرا من الرئيس ، لأن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ قصد به أن يحتفظ للنائب العام وحده بهذا الحق بنص صريح ، اذ في ذلك ضمان للدفاع يحول دون التسرع في رفع الطعون .

( ٢٩/١١/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٥ ص ٤٨ )

١١٦٩ - الكتاب انرسل من المحامي العام الى رئيس النيابة بالموافقة على التقرير بالطعن بالنقض مع ايداع الأسباب في الميعاد القانوني لا يعد توكيلا منه بالطعن ، اذ أن الموافقة على اتخاذ اجراء لا يفيد التوكيل في اجرائه بالمعنى المقصود في صحيح القانون ، ومن ثم يكون الطعن غير مقبول شكلا لصدوره ممن لا يملك التقرير به قانونا .

( ٢٠/٢/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٦ ص ٢٤٦ )

١١٧٠ - اذ خولت المادة ١٩٣ اجراءات المدعى بالحقوق المدنية الطعن امام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، فقد جاء نصها عاما مطلقا غير مقيد ببلوغ مقدار التعويض المدعى به نصا معينا .

( ٢٦/٥/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٤ ص ٧٦٣ )



١١٧١ - حق المجنى عليه في الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لا ينتقل الى ورثته .  
( ١٩٥٤/٣/٢٩ أحكام النقض س ٥ ق ١٤٥ ص ٤٣٠ )

١١٧٢ - ان المادة ١٩٣ اجراءات جنائية أجازت للمجنى عليه الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لم تنص على اجازة هذا الطعن لورثته في حالة وفاته ، وهي اذ فعلت ذلك فقد أفادت أنها قصرت حق الطعن في أوامر غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى على المجنى عليه فلا ينتقل بوفاته الى ورثته . وقد جرى القانون على ذلك في المادة ١٦٢ منه اذ أجاز للمجنى عليه استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، واذن فالطعن من والد المجنى عليه في أمر غرفة الاتهام بأن لا وجه لاقامة الدعوى لا يكون مقبولا لتقديمه من غير ذى صفة .  
( ١٩٥٣/٢/١٠ أحكام النقض س ٤ ق ١٨٧ ص ٥٠٢ )

### القرار الذي يجوز الطعن فيه

١١٧٣ - من المقرر أن المدعى بالحقوق المدنية انما هو - على خلاف الأصل - أحد أطراف الخصومة الجنائية في مرحلة التحقيق ، وقضاء الاحالة جزء منه ، وله بهذه المثابة طبقا للمادة ١٩٣ اجراءات الطعن في الأمر الصادر من مستشار الاحالة في خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسير في الدعوى الجنائية وحدها دون الدعوى المدنية ، ومن ثم فان الطعن المقدم منه لا يطرح موضوع دعواه المدنية حتى يلزم من خسرها بمصاريفها ، ومن ثم يتعين عدم التنصيص عليه في منطوق الحكم الصادر بنقض الأمر المطعون فيه .

( ١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠٩ ص ١٤٩٦ )

١١٧٤ - أفادت المادة ١٩٣ اجراءات أنه لا يقبل الطعن سواء من النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية على الأمر الذي يصدر من مستشار الاحالة الا في خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسير في الدعوى الجنائية بتقدير أن قضاء الاحالة ليس الا سلطة تحقيق لا جهة حكم ، ومن ثم فلا ولاية له في الفصل في الدعوى المدنية ، واذ كان ذلك وكان مستشار الاحالة قد تصدى للدعوى المدنية وأحالها الى المحكمة المدنية المختصة فان هذا الشق من قضائه يكون لفوا لا يعتد به ولا يحوز قوة الأمر المقضى ولا يرتب النعي عليه سوى تقرير الأمر نظري لا يفيد منه أحد من الخصوم ولا يضار به



غيره ، الأمر الذى لا تتحقق به المصلحة المعتبرة لقبول الطعن . ولا يتصور وقوع تناقض بين لغو وقضاء .  
( ١٩٦٩/٥/٢٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٤ ص ٧٦٣ )

١١٧٥ - لا يقبل الطعن سواء من النيابة الصامة أو من المدعى بالحقوق المدنية - بموجب المادة ١٩٣ إجراءات - على الأمر الذى يصدر من مستشار الاحالة الا فى خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسير فى الدعوى الجنائية بتقدير أن قضاء الاحالة ليس الا سلطة تحقيق لا جهة حكم . ومن ثم فلا ولاية له فى الفصل فى الدعوى المدنية ، واذ كان ذلك وكان مستشار الاحالة قد تصدى للدعوى المدنية وقضى فيها بالرفض فان قضاءه يكون لغوا لا يمتد به ولا يحوز قوة الأمر المقضى ولا يرتب النعى عليه سوى تقرير لأمر نظرى بحث لا يفيد منه أحد الخصوم ولا يضار به غيره الأمر الذى لا تتحقق به المصلحة المعتبرة لقبول الطعن .

( ١٩٦٨/٢/٢٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٨ ص ٢٦٨ )

١١٧٦ - حق النائب العام فى الطعن فى قرارات غرفة الاتهام طبقا للمادتين ١٩٣ و ١٩٤ إجراءات جنائية مقصور على الأوامر التى تصدر منها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو بإحالة الجناية الى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحه أو مخالفة . ولما كان الأمر المطعون فيه الصادر بعدم الاختصاص بنظر الدعوى ليس من بين الأوامر التى أوردتها الشارح فى المادتين المذكورتين على سبيل الحصر فان الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزا .

( ١٩٦٣/٢/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ٢٤ ص ١١٣ )

١١٧٧ - نص الشارح فى المواد ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ إجراءات جنائية على الحالات التى يجوز فيها الطعن فى أوامر غرفة الاتهام وهذه الحالات واردة بالخصوص المشار اليها على سبيل الحصر ، وليس من بينها الأوامر التى تصدرها فى اشكالات التنفيذ المرفوعة اليها .

( ١٩٦١/٦/١٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١٣٠ ص ٦٦٨ )

١١٧٨ - أمر غرفة الاتهام بإحالة الدعوى التى من اختصاص محكمة الجنائيات الى المحكمة المذكورة هو أمر نهائى ، فلا يجوز لمحكمة الموضوع أن تتعرض للدفع ببطلانه أيا كان سبب البطلان ، لأن منطق بطلان هذا الأمر يؤدى الى إحالة الدعوى الى سلطة التحقيق بعد دخولها فى حوزة المحكمة



وهو ما لم يسمح به القانون ، على أن حسنة الحجة لا تمنع من اثارة أوجه  
البطلان السابقة على أمر الاحالة ومناقشتها عند الاقتضاء .  
( ١٠٥٥ ص ٢١٨ ق ١٠ أحكام النقض س ١٩٥٩/١٢/٢٢ )

١١٧٩ - الأمر الصادر بالاحالة لا يجوز الطعن فيه أمام المحكمة  
المحالة اليها الدعوى ، وما ذلك الا لأن هذا الأمر ليس من شأنه أن يلزم  
المحكمة بشئ مما جاء فيه ، بل ان لها ولو من تلقاء نفسها أن تصحح كل  
ما يقع فيه من خطأ ، وللمتهم أن ينبهها الى ذلك بما له من حق ابداء كل  
اعتراض في صدد محاكمته ولو كان متعلقا بوصف التهمة المرفوعة بها  
الدعوى . واذا كانت المحكمة لم تتدارك الخطأ من تلقاء نفسها أو بناء على  
طلب المتهم فإن حكمها ذاته - لا أمر الاحالة - هو الذي يجب أن يوجه اليه  
الطعن . واذن فاذا كان مؤدى وجه الطعن أن الطاعن لا يقصد سوى الطعن  
فى أمر الاحالة بشأن وصف الأفعال المنسوبة اليه فيه ، وكان الحكم الذى  
صدر فى الدعوى ليس فيه أى خطأ من هذه الناحية فلا يقبل الطعن .  
( ١٩٤٠/١٠/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٣١ ص ٢٥٦ )

١١٨٠ - لا يجوز الطعن بطريق النقض فى قرار قاضى الاحالة  
القاضى بايقاف الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المرتبطة بها حتى يفصل فى  
دعوى النسب المرفوعة أمام المحكمة الشرعية .  
( ١٩٣٤/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٠٧ ص ٢٧١ )

### اثر الطعن

١١٨١ - معارضة المدعى بالحق المدنى فى أمر قاضى الاحالة الصادر  
بأن لا وجه لاقامة الدعوى تحرك الدعوى العمومية لدى غرفة المشورة كما  
تحركها معارضة النائب العمومى فيه سواء بسواء .  
( ١٩٢٩/١٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٦٠ ص ٤٠٧ ، ١٩٣٠/٦/١٢ ج ٢ ق ٥٠ ص ٤١ )

١١٨٢ - وحيث ان مبنى هذين الطعنين أن محكمة الجنابات أخطأت  
فى تطبيق القانون اذ حكمت بصدى جواز نظر الدعوى العمومية وبعدم  
اختصاصها بنظر الدعوى المدنية مستقلة . ويطلب الطاعنان نقض الحكم



واعادة الدعوى لمحكمة الجنايات للفصل في موضوعها • وقد بنىا طعنهما على عدة أسباب أوردها •

وحيث ان أول ما يلاحظ على المحكم المظنون فيه أنه لو صح منحه وكانت معارضة المدعى بالحق المدني وحده في الأمر الصادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى لا تحرك الدعوى العمومية مطلقا وكذلك لا تحرك دعواه المدنية لدى السلطات الجنائية الا لتبلغها غرفة المشورة الى محكمة الجنايات فاذا ما بلغتها انقطع بها السير وسقط عمل الغرفة بشأنها وضارت خارجة عن اختصاص المحكمة الجنائية - لو صح ذلك لأصبح حق المدعى المدني في تلك المعارضة حقا وهميا ولعاد ذلك بالتجريح على الشارع الذي يعطى للناس حقوقا خيالية لا قيمة لها لدى المحاكم ولا فائدة فيها غير مجرد التمرن الأنلاطوني على المرافعات لدى السلطات الجنائية الى حد ما • وما استحق الشارع التجريح ولا كان الحق الذي خوله أفلاطونيا • وانسا محكمة الجنايات أخطأت الغرض وفسرت القانون على غير وجهه • اذ الواقع أن معارضة المدعى المدني وحده تحرك الدعوى العمومية لدى غرفة المشورة كما تحركها معارضة النائب العمومي سواء بسواء وبيان ذلك :

أن الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات تنص على أن قاضي الاحالة اذا لم يجد أثرا ما لجريمة أو لم يجد دلائل كافية للتهمة يصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ويأمر بالافراج عن المتهم • فالامر بأن لا وجه لاقامة الدعوى واجب اصداره اذا كانت الواقعة لا تكون جريمة معاقبا عليها قانونا أو كانت تكون جريمة معاقبا عليها ولكن أدلة نسبتها للمتهم غير كافية للاطمئنان على وقوعها منه • ومقتضى هذا النص الصريح أن الدعوى التي يأمر بأن لا وجه لها هي الدعوى العمومية ، وأنه مهما تكن الواقعة في ذاتها صالحة لأن تكون أساسا لمسئولية مدنية واضحة فان قاضي الاحالة لا شأن له بتلك المسئولية المدنية ولا بالدعوى الخاصة بها فلا يأمر بأحالتها ولا بأن لا وجه لاقامتها • وهذا من الأوليات التي لا تحتل الجدل •

اذا تقرر هذا وعلم علما ضروريا أن أمر قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى لا مدلول له الا المنع من الدعوى العمومية وأنه لا ينصب الا على هذا المنع من الدعوى العمومية وأن الدعوى المدنية ليست ملحوظة فيه بأي وجه كان • علم بالبديهة أن حق المعارضة يستلزم للمدعى المدني بمقتضى المادة ١٢ ج لا يمكن أن يوجه الا ضد هذا المنع من الدعوى العمومية وأن من



المستحيل استحالة قانونية أن ينصب على المنع من الدعوى المدنية ما دالم ليس من وظيفة قاضي الاحالة أن ينظر فيها ولا أن يبحث في ثبوتها وعدم ثبوتها ولا أن يتخذ بشأنها أي قرار لا بإقامتها ولا بأن لا وجه لاقامتها سواء أصبحت في نظره هي والدعوى العمومية أم صحت هي في نظره دون الدعوى العمومية أو لم تصح لا هي ولا الدعوى العمومية .

وبحيث ان هذا الفهم الواضح هو وحده الذي يتماشى معه نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ ج . فإن هذه الفقرة تنص على أن غرفة المشورة اذا قبلت المعارضة - أي المذكورة في صدر المادة وهي معارضة النائب العمومي أو معارضة المدعي بالحق المدني - تحيل القضية على النيابة اذا كانت جنحة أو مخالفة . أما اذا كانت جنابة فتعمل فيها ما يعمل قاضي الاحالة أي تحيلها الى محكمة الجنايات . ومقتضى هذا النص الصريح أن غرفة المشورة بناء على معارضة النائب العمومي أو بناء على معارضة المدعي بالحق المدني - ان كان هو الذي عارض - تدرس القضية ثم تقبل المعارضة أو ترفضها . والقبول أو الرفض يترتب على معرفة ما اذا كان في وقائع القضية جريمة قانونية أم لا . فان لم تجد فيها جريمة ما فانها ترفض المعارضة حتما حتى ولو كانت وقائع الدعوى ناطقة بتوافر أسباب المسؤولية المدنية . لأنها لو قبلت المعارضة في هذه الصورة لوجدت سبيل التصرف منقطعا أمامها ، اذ هي لا تستطيع الاحالة لا على النيابة العمومية مادام القانون لا يصرح لها بذلك الا في صورة ما اذا وجدت في القضية جنحة أو مخالفة ولا على محكمة الجنايات مادام القانون لا يصرح لها بذلك الا اذا وجدت في القضية جنابة . ويكفي أن تستغل القضية هكذا في يدها - وهي ليست جهة حكم بل جهة تحضير - حتى يتعين عليها رفض المعارضة مهما تكن المسؤولية المدنية واضحة . وينتج من هذا حتما أن ما يزعمه البعض من أن معارضة المدعي بالحق المدني إنما تحرك دعواه المدنية - ودعواه فقط - لدى غرفة المشورة هو زعم فاسد . لأن تحريك هذه الدعوى المدنية يكون عبئا لا طعم ولا معنى له مادام السبيل منقطعا قانونا بغرفة المشورة دون تصريف المدعي المدني فيما يتعلق بحقه اما بالحكم بنفسها فيه أو بتعين المحكمة التي تحكم له فيه .

ذلك مقتضى النص اذا لم تجد غرفة المشورة في القضية بعد دراستها جريمة ما . أما اذا وجدت بعد الدراسة أن فيها جريمة قانونية جنابة كانت أو جنحة أو مخالفة فانها تقبل تلك المعارضة - أي معارضة النائب العمومي أو معارضة المدعي بالحق المدني - وتحيل القضية على النيابة أو تحيلها على محكمة الجنايات اذا كانت هناك جنابة . ومقتضى هذا النص الصريح أن



معارضة المدعى بالحق المدني انمسا تحرك الدعوى العمومية التي هي دعوى الجنائية أو الجنحة أو المخالفة وأن تحريك هذه الدعوى العمومية هو دون غيره الذي تؤدي إليه بالذات معارضة المدعى بالحق المدني . أما الدعوى المدنية فلا شأن لها مطلقا بهذه الإجراءات فلا هي ملحوظة للنيابة العامة عند تقديمها القضية لقاضي الاحالة ولا هي ملحوظة لهذا القاضي ولا لغرفة المشورة . وما كان لأية سلطة من هذه السلطات أن تلاحظها أو نهتم بها ما دامت هي حقا خاصا لصاحبها ان شاء أخذ به وان شاء أهمله مؤقتا أو نهائيا وما دامت هي في قضايا اجنبايات لا ترفع الا تبعسا لدعوى عمومية تكون مرفوعة فعلا وما دام الوقت ممتدا امام صاحبها الذي له أن يرفعها في أي حالة تكون عليها الدعوى العمومية الى أن تتم فيها المرافعة .

وحيث ان الذي يشوش على من يرون أن معارضة المدعى بالحق المدني لا تحرك الدعوى العمومية امران : الأول أن من المبادئ الأساسية أن الدعوى العمومية لا تملكها الا النيابة العامة وأن المدعى بالحق المدني لا شأن له بها . وأنه تفريعا على هذا المبدأ نص في المادتين ١٧٦ الخاصة باستئناف الاحكام انصادرة من محكمة الجنح و ٢٢٩ الخاصة بالطعن بطريق النقض على أنه لا يسوغ للمدعي المدني الاستئناف أو الطعن الا فيما يتعلق بحقوقه فقط . والثاني أن قانون تشكيل محاكم الجنائيات لم يصرح بأن معارضة المدعى بالحق المدني في الأمر الصادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى تيميد القضية امام غرفة المشورة لحالتها الأولى كما صرحت به المادة ١٢٦ من قانون تحقيق اجنبايات بخصوص المعارضة التي يقدمها المدعى بموجب المادة ١١٦ في اوامر قاضي التحقيق الصادرة بأن لا وجه لاقامة الدعوى .

وحيث أن الأمر الأول جدير بالاعتبار حقا . ولكن الاعتراض به انمسا يلحق التشريع لا القاضي الذي يجب عليه تطبيق القانون مهما يكن به مما قد يوجب النقد فنيا . ومن يرجع الى أصل المادتين ١٢ و ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنبايات والى التعديل الذي أدخل عليه بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ يرى أن أصل القانون كانت فيه الفكرة الفنية ملاحظة تمام الملاحظة اذ هو لم يجعل للمدعى بالحق المدني أي تدخل في القرارات التي يصدرها قاضي الاحالة مهما يكن فيها من الخطأ القانوني أو الخطأ في تقدير أدلة الوقائع ونسبتها للمتهمين . وكل ما ورد به بالمادة ١٣ هو حق للنائب العمومي في الطعن بطريق النقض في تلك القرارات اذا وقع فيها خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . ولما وجدت الحكومة أن كثيرا من هذه القرارات التي تصدر بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة فيها خطأ



أو تجاوز من قضاة الاحالة لحدود سلطتهم اضطرت رعاية للمصلحة العامة أن تسعى لتلافي هذا المحذور كيلا يفلت مجرم من المحاكمة فوضعت فيما وضعت مشروع المادة ١٢ ج . ومعنى ذلك أنها احتاطت للمسألة الفنية تسامح الاحتياط فلم تجعل حق المعارضة في المعارضات التي من هذا النوع الا للنائب العمومي مستبعدة بذلك كل تدخل من المدعي بالحق المدني . فلما أحيل المشروع على لجنة الحاقية بالجمعية التشريعية اقتنعت بأسانيد الحكومة ولكنها رأت أن تجعل للمدعي بالحق المدني أيضا حق المعارضة كالنائب العمومي سواء بسواء . وعند المناقشة في المشروع وفي تعديل اللجنة حصلت معارضة شديدة فيها ، ولكن المدافعين عن رأى اللجنة بينوا للجمعية أن المدعي المدني هو المضرور الأول وأن المصلحة العامة والنظام العام يقضيان بأن يكون له حق المعارضة . والجمعية وافقت على رأى اللجنة وتابعتها الحكومة فخرج القانون وبه حق المعارضة معطى للمدعي المدني أيضا محافظة على النظام والمصلحة العامة أى على الدعوى العمومية أن تعطى لا على الدعوى المدنية التي لا شأن للنظام ولا للمصلحة العامة بها والتي لم يرد بخاطر الحكومة ولا بخاطر الجمعية التشريعية أن تنتهز تلك الفرصة لتنظم فى شأنها أى تنظيم . ولا شك أن تلك طغرة فى التشريع تخالف المبدأ الاساسى القاضى بأن الدعوى العمومية لا تملكها الا النيابة العامة ولا شأن للمدعى المدني بها . غير أنها طغرة اعتمدها النص وورد بها فلزم خضوع المحاكم لها . ولا كبير غشاضة فى ذلك فمن قبل كانت مثل هذه الطغرة واقعة فيما يتعلق بما للمدعى المدني من حق المعارضة بموجب المادة ١١٦ من قانون تحقيق الجنائيات فى قرارات قاضى التحقيق الصادرة بأن لا وجه لاقامة الدعوى وما لمعارضته من التأثير فى تحريك الدعوى العمومية عملا بالمادة ١٢٦ من ذلك القانون . بل كان ولا زال للمدعى المدني أن يحرك الدعوى العمومية فى مواد الجنح والمخالفات ولو لم توافقه النيابة العامة . واذن فيكون الاعتراض بالأمر الأول لا محل له .

وحيث ان الأمر الثانى ظاهر عدم وجاهته . لا لأن من المبادئ المقررة أن المعارضة تعيد الأمر المعارض فيه الى أصله ، بل لأن نص المادة ١٢ ج نفسه لا يدع - كما سلف القول - مجالا للشك فى أن الدعوى التي تحركها معارضة المدعى المدني انما هى الدعوى العمومية وليست الدعوى المدنية الا ثانوية لم يهتم بها القانون ولم ينشئ لها نظاما حديدا .

وحيث انه يبين مما تقدم أن الطعنين فى محلها وأن الحكم واجب نفضه .



( ١٣/٦/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٨٢ )

ص ٣٢٨ )

١١٨٣ - وحيث انه فيما يخص الوجه الاول فانه ثبت من الاطلاع على مفردات القضية أنها لما قدمت لقاضى الاحالة ضد المتهمين وثالث معهما قرر جفرته فى ١٨ مارس سنة ١٩٢٤ أن لا وجه لاقامة الدعوى قبل رافعى النقض لعدم ثبوت التهمة عليهما .

وحيث ان النيابة قبلت هذا القرار ولم تقسّم عنه أى طعن واقتصر الطعن فيه من قبل المدعى بالحق المدنى بطريق المعارضة من غرفة المشورة بمحكمة الاسكندرية وهى قررت فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٤ قبول المعارضة شكلا وفى الموضوع الغاء الامر المعارض فيه من المدعى بالحق المدنى وحالة المتهمين على محكمة الجنايات .

وحيث ان المعارضة من المدعى بالحق المدنى وقرار غرفة المشورة بالغاء أمر الاحالة لا يتعديان حقوق المدعى بالحق المدنى ولا يؤثران بشئ على الدعوى العمومية التى انتهت فيما يخص المتهمين بقرار قاضى الاحالة الصادر بان لا وجه لاقامة الدعوى قبلهما . وقد اذعنّت النيابة اليه وأصبح نهائيا ومكسبا للمتهمين حقوقا لا يسع المدعى بالحق المدنى نزعها بمجرد المعارضة منه . لأن هذه لا تتمدى ما له من الحقوق المدنية . وليس فى وسعه تقديم الدعوى العمومية لمحكمة الجنايات بعد البت فيها بصفة نهائية من قاضى الاحالة .

وحيث انه متى تقرر ذلك يصبح الحكم المطعون فيه من جهة العقوبة صادرا على خلاف القانون ويجب نقضه والحكم بعدم جواز قبول الدعوى العمومية وبرائة المتهمين عملا بالفقرة الاولى من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات .

( ١٣/٦/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٨٤ )

ص ٣٣٣ )

١١٨٤ - وحيث ان النيابة تستند فى ورقة الاسباب المقدمة منها على أن المعارضة التى ترفع من المدعى بالحق المدنى وحده فى قرار قاضى الاحالة الصادر بان لا وجه لاقامة الدعوى على المتهم تجعل لمحكمة المعارضة وهى غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية الحق فى الغاء هذا الامر بالنسبة



للدعوى المدنية والدعوى العمومية ولو لم ترفع معارضة من النائب العمومي عن هذا الأمر . واستندت تأييدا لطلبها على المادة ١٢ ج من قانون تشكيل محاكم الجنايات المضافة بالقانون رقم ٧ سنة ١٩١٤ وعلى ما جاء بقانون تحقيق الجنايات من أن معارضة المدعى بالحق المدني في الأمر الصادر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لاقامة الدعوى تعيد القضية الى سيرتها الأولى أي أن هذه المعارضة تؤثر على الدعويين العمومية والمدنية معا . وبناء على ذلك قالت النيابة في ورقة الأسباب ان الحكم المطعون فيه القاضي بعدم جواز نظر الدعوى العمومية قبل المتهم قد صدر عن خطأ . وطلبت قبول النقض والفاء الحكم المطعون فيه .

وحيث انه بالرجوع الى نص المادة ١٢ ج المعدلة بالقانون رقم ٧ سنة ١٩١٤ وجدت قاصرة على جواز رفع المعارضة في أمر قاضي الاحالة الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة من النائب العمومي ومن المدعى بالحق المدني وترفع هذه المعارضة لفرقة المشورة بالمحكمة الابتدائية فتفصل في القضية بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات التي تراها من النيابة أو المتهم أو المدعى بالحق المدني .

وحيث انه من المقرر قانونا ألا ترفع الدعوى العمومية على متهم في جنابة الا بناء على طلب النيابة فهي التي لها سلطة التحقيق . ومتى تم تقديمها وحدها لقاضي الاحالة بتقرير تحرره تبين فيه جليا الافعال المسندة الى المتهم أو لكل من المتهمين عند تعددهم والوصف القانوني لهذه الافعال وتفرق بهذا التقرير قائمة بأسماء شهود الإثبات الى آخر ما جاء في المادة العاشرة من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

وحيث انه بناء على هذا التقرير يصبح قاضي الاحالة مختصا وحده بالنظر في القضية من جهة احالتها الى محكمة الجنايات أو أية دائرة أخرى مختصة بها قانونا أو يصدر فيها أمره بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة أو لعدم العقاب قانونا وكان أمره هذا نهائيا لا يقبل الطعن الا بطريق النقض من النائب العمومي خطأ في تطبيق القانون أو في تفسيره عملا بالمادة ١٣ من القانون رقم ٤ الصادر في سنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم الجنايات .

وحيث انه بعد ذلك رؤى أن سلطة قاضي الاحالة هذه قد يكون فيها بعض الضرر فأخذت الحكومة في تعديل المادة المذكورة بأن جعلت للنائب



العمومي الحق في المعارضة في أمر قاضي الاحالة الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة وأن ترفع المعارضة المذكورة لفرقة المشنورة للمحكمة الابتدائية . وعند المناقشة في المشروع سنة ١٩١٤ بين الحكومة والجمعية التشريعية رأيت الأولى أن تجعل للمدعي بالحق المدني حق المعارضة في أمر قاضي الاحالة الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة لما له من المصلحة في ذلك .

وحيث ان مجرد اباحة هذا الحق للمدعي بالحق المدني لا يتناول مطلقا تحريك الدعوى العمومية التي هي في المسالة التي نحن في صدها ملك خاص بالنائب العمومي وحده دون أى عضو من أعضائه مهما عظمت وظيفته . وقد رأى الشارع في ذلك زيادة ضمان للمتهم الذى بمجرد أن صدر في شأنه أمر قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية لعدم كفاية الأدلة يصبح في منجاة وليست لأية سلطة أخرى غير النائب العمومي بالذات أن تظن في هذا الأمر بطريق الطعن الجديد وهو المعارضة أمام غرفة المشورة توصلنا لبحث الدعوى العمومية من جديد .

وحيث انه لا يمكن أن يحاج على هذا القول بما جاء في المادة ١٢٣ من قانون تحقيق الجنايات الخاصة بأن المعارضة التي ترفع عن أمر قاضي التحقيق الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى من أعضاء قلم النائب العمومي ومن المدعي بالحق المدني نجعل الدعوى في الحالة التي كانت عليها من قبل . لأن هذا النص الصريح خاص بالأمر الصادر من حضرة قاضي التحقيق ولم يذكر صراحة في تعديل سنة ١٩١٤ أن المعارضة من المدعي بالحق المدني تعيد الدعوى لأصلها وتؤثر على الدعوى العمومية . ولا يمكن الحكم في مواد الجنايات بالمساواة والقياس . ومتى انعدم النص سقطت المؤاخذه . على أن قاضي الاحالة لم تكن سلطته تشبه قاضي التحقيق في القانون الاهلي ولا أية سلطة أخرى في التشريع الاجنبى ، بل هي سلطة فذة قائمة بذاتها فلا يؤاخذ المتهم الا بما سن له صريحا في القوانين . ولا قياس ولا شبه في المؤاخذه الجنائية .

وحيث انه متى تقرر ذلك يصبح غير مقبول القول بأن المعارضة من المدعي بالحق المدني وحده في أمر قاضي الاحالة تعيد الدعوى لحالتها الأولى وتبعث الدعوى العمومية من رمسها بعهد أن انحل قيدها عن عاتق المتهم يقبول النائب العمومي الأمر الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى . وبعدم المعارضة فيه منه فقد أصبح نهائيا وحجة بما فيه ما لم تظهر أدلة جديدة



تأذن ببعث الدعوى العمومية عملاً بالمادة ١٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

وحيث انه مما يؤيد ذلك أيضاً ما جاء فى المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات التى نصت بأنه اذا رؤى للنياية العمومية بعد التحقيق أن لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمراً بحفظ الأوراق ويكون صدور هذا الأمر فى مواد الجنايات من رئيس النياية العمومية أو ممن يقوم مقامه . والأمر الذى يصدر بحفظ الأوراق يمنع من العودة الى اقامة الدعوى العمومية الا اذا ألقى النائب العمومى هذا الأمر فى مدة الثلاثة الشهور التالية لصدوره أو اذا ظهرت قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فى اقامة الدعوى أدلة جديدة حسب ما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات . فتمتى كان أمر النياية بالحفظ مانعاً من رفع الدعوى ثانية الا اذا ألقى النائب العمومى قرار الحفظ فى المدة القانونية فمن باب أولى لا يجوز الرجوع الى الدعوى العمومية بعد أن حفظها قاضى الاحالة بالأمر الصادر منه بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية ووافق عليه النائب العمومى بعدم المعارضة فيه فقد اكتسب بذلك كل قوة لمصلحة المتهم لا يقوى على العبث بها المدعى بالحق المدنى برفعه معارضة لا تعدى حقوقه المدنية .

وحيث انه لا يرد على ذلك بأنه ليس مقبولا أن تحصل المعارضة من المدعى بالحق المدنى وتقبلها غرفة المشورة ثم تحيلها على محكمة الجنايات قاصرة على الحقوق المدنية وحدها ، لأن هذا جائز قانوناً محافظة لحقوق المدعى المدنى الخاصة . ومنها كمثل الحكم الصادر من محكمة الجنايات القاضى ببرائة التهم ورفض الدعوى المدنية فرفع المدعى وحده نقضاً عن هذا الحكم وقبل النقض وأحيلت الدعوى على محكمة الجنايات للحكم فيها مجدداً فتحكم المحكمة المذكورة فيها فيما يخص الحقوق المدنية وحدها بشرى مساس للدعوى العمومية التى قد انتهت بحكم البرائة وبعدم الطعن بالنقض فيه من النائب العمومى .

وحيث انه بناء على جميع ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه لم يخالف أى نص من نصوص القانون والوطن الموجهه عليه على غير أساس ويجب رفضه .

( ١٣/٦/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٨٢ ص ٣٣٦ )



## مادة ١٩٤

**للقائم العام الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار  
الإحالة بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة .**

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢  
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٢ .  
- تقابل المادة ١/١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمادة ٤ من قانون التجنيد  
الصادر سنة ١٩٢٥ .

مادة ١٩٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

للقائم العام الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإحالة الجناية  
إلى المحكمة الجزئية . أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة .

## الأحكام

**١١٨٥ -** الحق في الطعن في الأمر الصادر من مستشار الإحالة  
بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية قاصر على النائب العام وحده ولا يملكه  
المدعي باعقود المدنية إذ ليست له مصلحة حقيقية في إحالة الدعوى إلى  
محكمة الجنايات دون الجنب أو في اعتبار الواقعة جنحية وليست جنحة طالما  
أن الأمر بالإحالة قد حقق له اثبات الاتهام ضد المتهم .  
( ٢٧/١٠/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤٢ ص ٦٤٩ )

**١١٨٦ -** يجب أن يصدر الطعن في قرار مستشار الإحالة بإحالة  
الدعوى إلى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة أو مخالفة عن النائب العام  
أو المحامي العام في دائرة اختصاصه ، حتى تكون في ذلك ضمانات للمتهم  
فإذا وكل أحد أعوانه في التقرير بالطعن في قلم الكتاب - وهو عمل  
مادى يستوى فيه أن يباشره بنفسه أو يكل أمره إلى غيره بتوكيل منه -  
إلا أن عليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها  
فيجب عليه أن يوقع على ورقتها بما يفيد إقراره إياها ، إذ الأسباب إنما هي  
في الواقع من الأمر جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصه ،  
أما ايداع ورقة الأسباب قلم الكتاب فلا مانع أن يحصل فيه التوكيل كما  
هو الشأن في التقرير بالطعن .

( ٢٣/٢/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٧١ ص ٢٩١ )

## مادة ١٩٥

**يجوز الطعن المذكور في المادتين السابقتين إذا كان الأمر الطعون فيه  
مبنيا على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله أو إذا وقع بطلان**



في الأمر أو وقع في الإجراءات بطلان أثر فيه .  
ويحصل الطعن وينظر فيه بالأوضاع المقررة للطعن في الأحكام بطريق  
النقض .

ويبتنى الميعاد من تاريخ صدور الأمر بالنسبة الى التياية العامة ومن  
تاريخ اعلانه بالنسبة الى باقي الخصوم .

- ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢

- راجع ما جاء بالفكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- تقابل نهاية المادة ١٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

مادة ١٩٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٤٠ :

لا يجوز الطعن المذكور في المادتين السابقتين الا تخطا في تطبيق نصوص القانون أو  
في تأويلها . ويحصل الطعن بالأوضاع وفي المواعيد المقررة للطعن في الأحكام بطريق النقض .

## الأحكام

١١٨٧ - متى كان الأمر المستأنف المؤيد بالأمر المطعون فيه قد  
أحاط بالدعوى وفحص أدلتها ووازن بينها عن بصير وبصيرة وخلص في  
تقرير سائغ - له سند من الاوراق - الى أن عناصر الاتهام يحوطها الشك  
والريبة وليست كافية لاحالة المطعون ضدهم للمحاكمة ، فإن ما تشيره  
الطاعنة في هذا الصدد ينحل الى جدل في تقدير الدليل مما لا تجوز معاودة  
التصدي له أمام محكمة النقض .

( ١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٤ ص ٧٣٩ )

١١٨٨ - لا ضير على الأمر المطعون فيه اذا هو لم يورد دفاعا  
موضوعيا ظاهر البطلان أو بعيدا عن محجة الصواب أو يرد عليه .

( ١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٤ ص ٧٣٩ )

١١٨٩ - القرار الصادر من مستشار الاحالة بتأييد الأمر المستأنف  
والصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة  
هو في ذاته قضاء برفض الطعن المرفوع عنه من المدعي بالحق المدني .

( ١٩٧٠/١٢/٢١ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩٨ ص ١٢٣١ )

١١٩٠ - القرار الصادر من مستشار الاحالة برفض الطعن المرفوع  
من المدعية بالحقوق المدنية يخضع في تقديره وفقا للمادة ١٩٥ اجراءات  
جنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لرقابة محكمة النقض .

( ١٩٧٠/١٢/٢١ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩٨ ص ١٢٣١ )



١١٩١ - القرار الصادر من مستشار الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى يخضع في تقديره وفقا للمادة ١٩٥ اجراءات لرقابة محكمة النقض .  
( ١٩٦٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦٨٣ ص ٩٢٦ )

١١٩٢ - من المقرر قانونا انه لا يجوز الطعن في انقرار الصادر من غرفة الاتهام امام محكمة النقض الا خطأ في تطبيق القانون ، وذلك اعمالا لنص المادتين ١٩٥ و ٢١٢ اجراءات جنائية ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعن أن ينعى على القرار المظنون فيه قصوره في التسبيب .

( ١٩٦٣/٤/٩ أحكام النقض س ١٤ ق ٦٣ ص ٣٢٣ )

١١٩٣ - لا يجوز الطعن وفقا للمادة ١٩٥ اجراءات جنائية في قرار غرفة الاتهام بدعوى الخطأ في تقدير الدليل أو التصور وفساد الاستدلال لأن ذلك كله لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها .  
( ١٩٦٢/١٠/٨ أحكام النقض س ١٣ ق ٥١ ص ٦٠٤ )

١١٩٤ - الطعن في قرار غرفة الاتهام بأنه لا وجه لاقامة الدعوى لا يكون الا خطأ في تطبيق القانون أو تأويله ، ولا يجوز الطعن فيه للمقصود .

( ١٩٥٤/٦/٢٩ أحكام النقض س ٥ ق ٢٦٧ ص ٨٣٢ )

١١٩٥ - الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام لا يكون الا خطأ في تطبيق القانون أو تأويله دون البطلان الذي يقع في الأمر أو في الاجراءات ودون التصور أو التخاذل في الأسباب ، فان طعن المدعى المدني في قرار غرفة الاتهام بتأييد الأمر الصادر من النيابة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية بمقولة ان هناك دلائل تساند الاتهام لا يكون جائزا .  
( ١٩٥٧/١٠/٢١ أحكام النقض س ٨ ق ٢١٣ ص ٧٩٥ )

١١٩٦ - الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام لا يكون الا خطأ في تطبيق القانون أو تأويله دون البطلان الذي يقع في الأمر أو في الاجراءات .  
( ١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ١٧٩ ص ٦٣٥ )

١١٩٧ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الخطأ في تطبيق نصوص قانون الاجراءات الجنائية يعد خطأ في تطبيق نصوص القانون مما يجيز



الظن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام ، ومن ثم فإن غرفة الاتهام اذا عادت ونظرت الدعوى بعد سبق صدور قرار منها بإحالة المتهمين الى محكمة الجنايات تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه والغاؤه .  
( ١٦٧/١٢/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٧٣ من ١٩٤٦ )

## مادة ١٩٦

**تعكم المحكمة في الظن بعد سماع أقوال النيابة العامة وباقي الخصوم . فإذا قبل الظن تعيد المحكمة القضية الى مستشار الإحالة معينة الجريمة المكونة لها الأفعال المرتكبة .**

- ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢  
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .  
- تقابل المادة ١٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .  
مادة ١٩٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :  
تعكم المحكمة في الظن بعد سماع أقوال النيابة العامة وباقي الخصوم ، فإذا قبل الظن تعيد المحكمة القضية الى غرفة الاتهام معينة الجريمة المكونة لها الأفعال المرتكبة .

## حكم

**١١٩٨ -** ان الأمر المطعون فيه اذ انتهى الى عدم توافر أركان جريمة التزوير تأسيسا على أن الاسم الذي انتحله المطعون ضده هو اسم لشخص غير معلوم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يوجب نقضه وإعادة القضية الى مستشار الإحالة لنظرها .  
( ١٧٠/٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٧ من ١٧٠ )



## الفصل الخامس عشر

### في العودة الى التحقيق لظهور دلائل جديدة

#### مادة ١٩٧

الأمر الصادر من قاضي التحقيق أو من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى يمنع من العودة الى التحقيق الا اذا ظهرت دلائل جديدة قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية .  
ويعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والمحاضر والأوراق الأخرى التي لم تعرض على قاضي التحقيق أو مستشار الإحالة ، ويكون من شأنها تقوية الدلائل التي وجدت غير كافية أو زيادة الإيضاح المؤدى الى ظهور الحقيقة .

ولا تجوز العودة الى التحقيق الا بناء على طلب النيابة العامة .

— ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢  
— راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ تحت المادة ٦٣ .  
— تقابل المادة ١٢٧ من القانون السابق والمادة ٢/١٥ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات .

— المذكرة الإيضاحية : ولما كانت العودة الى التحقيق بمثابة التحقيق ابتداء فقد نص على أن العودة الى التحقيق لا تجوز الا بناء على طلب النيابة العمومية .  
مادة ١٩٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

الأمر الصادر من قاضي التحقيق أو من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى يمنع من العودة الى التحقيق الا اذا ظهرت دلائل جديدة قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية .

ويعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والمحاضر والأوراق الأخرى التي لم تعرض على قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام ، ويكون من شأنها تقوية الدلائل التي وجدت غير كافية أو زيادة الإيضاح المؤدى الى ظهور الحقيقة .  
ولا تجوز العودة الى التحقيق الا بناء على طلب النيابة العامة .

#### الاحكام

١١٩٩ — قوام الدليل الجديد هو أن يلتقي به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بأن لا وجه لاقامتها ، لما كان ذلك وكان الثابت من



الإطلاع على المفردات المضمومة أنه بعد أن قيدت الأوراق برقم عوارض بالنسبة لحادث وفاة أحد المجنى عليهما وصدر فيها أمر حفظ هو في حقيقته أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لسبق صدور انتداب من النيابة الى مفتش الصحة لتوقيص الكشف الطبى على الجثة أو تشريحها لبيان سبب الوفاة ، حرر محضر آخر عن الواقعة بالنسبة لوفاة المجنى عليه الآخر قيد برقم جنحة ، وقد سئل فيه آخرون وأسفر عما يعد أدلة جديدة لم تكن قد عرضت على النيابة العامة عند اصدارها امرها السابق ، فان ذلك مما يجيز العودة الى التحقيق ويطلق حقها فى رفع الدعوى الجنائية على الجاني بناء على ما ظهر من تلك الأدلة التي جرت أمامها .

( ١٦/١٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٨ ص ١٢٢٣ )

١٣٠٠ - يبين من نصوص المواد ١٩٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ اجراءات أنه مادام الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قد صدر من احدى جهات التحقيق ، فلا يجوز مع بقاءه قائما لعدم ظهور أدلة جديدة اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر فيها ، لأن له فى نطاق حجته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى . وهذا يجعل الدفع بسبق صدوره من أخص خصائص النظام العام جائزا ابدؤه لأول مرة أمام محكمة النقض بشرط أن تكون مدونات الحكم شاهدة لصحته أو مرشحة لذلك .

( ١٣/١٠/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٨ ص ١٠٥٦ )

١٣٠١ - متى صدر الأمر بعدم وجود وجه بناء على أسباب عينية مثل أن الجريمة لم تقع أصلا ، أو على أنها فى ذاتها ليست من الأفعال التي يعاقب عليها القانون فإنه يكتسب كأحكام البراءة حجية بالنسبة الى جميع المساهمين فيها ، ويتعدى نطاقه اليهم بطريق اللزوم ، وذلك بالنظر الى وحدة الواقعة والأثر العيني للأمر ، وكذلك قوة الأثر القانوني للارتباط بين المتهمين فى الجريمة ، فضلا عن أن شعور العدالة فى الجماعة يتأذى حتما من المغايرة بين مصائر المساهمين فى جريمة واحدة ومن التناقض الذى يتصور أن يقع فى الأمر الواحد اذا صدر بأن لا وجه بالنسبة لأحد المتهمين وبالإحالة بالنسبة لغيره مع اتحاد العلة ، ولا كذلك اذا كان الأمر مبنيا على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين ، فإنه لا يجوز حجية الا فى حق من صدر لصالحه .

( ١٣/١٠/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٨ ص ١٠٥٦ )



# الباب الرابع

## في التحقيق بمعرفة النيابة العامة

### مادة ١٩٨

الفيت بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥  
- كانت المادة ١٩٨ من قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ تنص قبل إلغائها على أنه :  
" يجب على النيابة العامة في الجنايات المتلبس بها أن تنقل فوراً إلى محل الواقعة طبقاً للمادتين ٣٦ و ٣٧ من هذا القانون - ويجب عليها أن تخطر قاضي التحقيق بانتقالها دون أن تكون ملزمة بانتظاره .  
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

### مادة ١٩٩

فيما عدا الجرائم التي يختص قاضي التحقيق بتحقيقها وفقاً لأحكام المادة ٦٤ تبشر النيابة العامة التحقيق في مواد الجنع والجنايات طبقاً للأحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥  
وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١  
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

.. راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .  
- تقابل المادة ٢٩ من القانون السابق .  
مادة ١٩٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :  
للنيابة العامة أن تبشر التحقيق في مواد الجنع طبقاً للأحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية .  
مادة ١٩٩ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :



فيما عدا الجرائم التي يختص قاض التحقيق بتحقيقها وفقا لأحكام المادة ٦٤ تبشّر النيابة العامة التحقيق في مواد الجنب والجنايات طبقا للأحكام المقررة لقاضي التحقيق مسج مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية .

## حكم

١٣٠٢ - لا يشترط في التحقيق الذي تجرّه النيابة أن يسفر عن أدلة جديدة أكثر مما تضمنته تحريات رجال الضبطية القضائية .  
( ١٩٥٥/٥/٣٠ أحكام النقض ص ٦ ق ٣٠٦ ص ١٠٤٣ )

## مادة ١٩٩ مكررا

لن لحقه ضرر من الجريمة أن يسعى بحقوق مدنية أثناء التحقيق في الدعوى وتفصل النيابة العامة في قبوله بهذه الصفة في التحقيق خلال ثلاثة أيام من تقديم هذا الادعاء . ولن رفض طلبه الطعن في قرار الرفض أمام محكمة الجنب المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة خلال ثلاثة أيام تسري من وقت اعلانه بالقرار .

- مضافة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٠  
- ومعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١  
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٩٩ مكررا مضافة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

لن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى بحقوق مدنية أثناء التحقيق في الدعوى وتفصل النيابة العامة في قبوله بهذه الصفة في التحقيق خلال ثلاثة أيام من تقديم هذا الادعاء ، ولن رفض طلبه الطعن في قرار الرفض أمام غرفة الاتهام خلال ثلاثة أيام تسري من وقت اعلانه بالقرار .

## مادة ٢٠٠

لكل من اعضاء النيابة العامة في حالة اجراء التحقيق بنفسه ان يكلف اي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الاعمال التي من خصائصه .  
- تقابل المادتين ٢٦ و ٢٩ من القانون السابق .



## الأحكام

### الندب لاجراءات التحقيق

#### قواعد عامة

١٣٠٣ - نص المادة ٢٠٠ اجراءات جنائية عام مطلق يسرى على كافة اجراءات التحقيق وليس في القانون ما يخصه او يقيد ، ومن ثم فان ما يثار بشأن ندب النيابة العامة للضابط خاصا بتنفيذ اذن القاضى الجزئى بمراقبة تليفون الطاعة وتفرغ التسجيلات الخاصة بالمحادثات التليفونية يكون في غير محله .

( ١٠٥٣ / ١١ / ١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣ )

١٣٠٤ - استصدار النيابة العامة الاذن بالمراقبة التليفونية من القاضى الجزئى بعد أن كانت قد اتصلت بمحضر التحريات وقدرت كفايتها لاتخاذ الاجراء هو عمل من أعمال التحقيق ، سواء قامت بتنفيذ الاذن بعد ذلك بنفسها أو عن طريق ندب مأمور الضبط القضائى عملا بالمادة ٢٠٠ اجراءات جنائية ، وهو نص عام مطلق يسرى على كافة اجراءات التحقيق وينتج اثره القانونى بشرط أن يصدر صريحا ممن يملكه وأن ينصب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - غير استجواب المتهم - دون أن يمتد الى تحقيق قضية برمتها ، وأن يكون ثابتا بالكتابة الى أحد مأمورى الضبط القضائى المختصين مكانيا ونوعيا .

( ١٩٦٧ / ٣ / ١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٢ ص ٢١٩ )

١٣٠٥ - نصت المادة ١٩٩ اجراءات جنائية - وقد وردت في الباب الرابع وعنوانه التحقيق بمعرفة النيابة العامة - على أنه « فيما عدا الجرائم التى يختص قاضى التحقيق بتحقيقها وفقا لنص المادة ٦٤ تبأشر النيابة العامة التحقيق فى مواد الجنائيات والجنح طبقا للأحكام المقررة لقاضى التحقيق مع مراعاة ما هو متصوص عليه فى المواد التالية » ، كما نصت المادة ٢٠٠ على أنه « لكل من أعضاء النيابة فى حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصه » ، ولم يرد فى هذا الباب أية اشارة الى المادة ٧٠ اجراءات جنائية ، فدل بذلك على أن المادة ٢٠٠ هى الأساس التى يرجع اليها وحدها فى تحديد نطاق الندب من جانب النيابة العامة ومدها ، وقد جاء النص خاليا من أى قيد ، وتقدير كل ما يتعلق بالندب متروك للجهة الآمرة به .

( ١٩٦٠ / ٢ / ٨ أحكام النقض س ١١ ق ٣٠ ص ١٤٨ )



## شروط التسلب

١٢٠٦ - لما كان اذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابة وقد أجاز لمأمور الضبط القضائي الذي ندب للتفتيش ان يندب غيره من مأموري الضبط القضائي لاجرائه ، فانه لا يشترط في أمر الندب الصادر من المندوب الاصيل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتا بالكتابة لان من يجرى التفتيش في هذه الحالة لا يجريه باسم من ندبه له وانما يجريه باسم النيابة العامة الآمرة \*

( ١٩٧٨/١/٢٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥ ص ٨٣ ، ٢/٩ / ١٩٥٩ س ١٠ ق ٣٦ ص ١٦٧ )

١٢٠٧ - تجيز المادة ٢٠٠ اجراءات جنائية لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه . ولم يشترط القانون شكلا معينا أو عبارات خاصة للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أى من مأموري الضبط القضائي بتنفيذ الاذن الصادر من القاضى الجرائى بمراقبة المحادثات التليفونية . كما أنه لا يلزم أن يمين فى هذا الأمر اسم مأمور الضبط القضائي الذي يقوم بتنفيذ الاذن . وكل ما يشترطه أن يكون من أصدر الأمر مختصا بإصداره وأن يكون المندوب للتنفيذ من مأموري الضبط القضائي المختصين .

( ١٩٧٤/٢/١١ أحكام النقض س ٢٥ ق ٣١ ص ١٣٨ )

١٢٠٨ - ما يشترطه القانون من ندب مأمور الضبط القضائي للتحقيق هو أن يكون المحقق مختصا بإجراء العمل ، وأن يكون المندوب للتحقيق من مأموري الضبط القضائي ، وأن يبين فى أمر الندب المسائل المطلوب تحقيقها والاجراءات المطلوب اتخاذها فيما عدا استجواب المتهم .

( ١٩٦٠/٥/٣٠ أحكام النقض س ١١ ق ٩٧ ص ٥٠٨ )

## تنفيذ التسلب

١٢٠٩ - اذا كان الضابط المأذون بالتفتيش مصرح له بتفتيش مسكن الطاعن ويندب غيره من رجال الضبط القضائي لذلك ، فان تفتيش المسكن بمعرفة الضابط الذي أسند اليه تنفيذه من المأذون أصلا للتفتيش يكون قد وقع صحيحا .

( ١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٩ ص ٢٦٦ )



١٣١٠ - من المقرر أن النيابة العامة اذا نذبت أحد مأموري الضبط بالذات لاجراء التفتيش كان له أن يصحب معه من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمعاونته على تنفيذه ، ويكون التفتيش الذي يجريه أى من هؤلاء تحت اشرافه كأنه حاصل منه مباشرة فى حدود الأمر الصادر بنديه .

( ١٩٦٨/١٢/٣٠ ) أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣٤ ص ١١٤١ )

١٣١٠ مكرر - من المقرر أنه متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص ، كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لاجرائه أن ينفذه أينما وجده ، مادام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعا فى دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه .

( ١٩٧٩/٤/١٩ ) أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠٣ ص ٤٩٠ )

١٣١١ - من المقرر فى القانون أنه اذا كان الأمر قد صدر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو يندبه ، فإن انتقال أى من هؤلاء لتنفيذه يجعل ما أجراه بمفرده صحيحا لوقوعه فى حدود الأمر الصادر من النيابة والذي خول كلا منهم سلطة اجرائه مادام أن من أذن بالتفتيش لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد معين بالذات ، بحيث يكون مقصورا عليه لا يتعداه بالاجازة الى غيره .

( ١٩٧٩/٣/٥ ) أحكام النقض س ٣٠ ق ٦٨ ص ٢٣٠ )

( ١٩٦٨/١٢/٣ س ١٩ ق ٢٣٤ ص ١١٤١ )

١٣١٢ - المعنى المقصود من الجمع بين المأذون باسمه فى اذن التفتيش وبين من يندبه هذا الأخير من رجال الضبط القضائي لا يفيد بمؤدى صيغته لزوم حصول التفتيش منهما مجتمعين ، فيجوز أن يتولاه أولهما أو من يندبه من مأموري الضبط طالما أن عبارة الاذن لا تحتم على المأذون بالتفتيش قيامه بشخصه باجرائه أو ضم من يرى ندبه اليه فى هذا الاجراء .

( ١٩٦٧/١٠/٢٣ ) أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٠ ص ١٠٢٦ )

١٣١٣ - الأصل أنه لا يجوز لغير من عين بالذات من مأموري الضبط القضائي فى اذن التفتيش أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق النذب من المأمور المعين مادام الاذن لا يملكه هذا النذب .

( ١٩٦٣/٣/٥ ) أحكام النقض س ١٤ ق ٣٤ ص ١٥٨ )



### صور للنسب

١٢١٤ - لا يشترط أن يكون مأمور الضبط الذى استصدر اذن التفتيش قد ندب زميله كتابة أسوة بالأمر الصادر من النيابة نفسها ، بل يجوز أن يكون النذب شفاعة .

( ١٩٦٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣٤ ص ١١٤١ )

١٢١٥ - كتابة أمر النذب على ذات اشارة الحادث فيه الدلالة الكافية على انصرافه الى تحقيق الحادث المتهم فيه الطاعن والمنسوب اليه فيه تهمة احراز المخدر .

( ١٩٦٠/٥/٣٠ أحكام النقض س ١١ ق ٩٧ ص ٥٠٨ )

١٢١٦ - لا يستلزم القانون ندب غير الضابط الذى أجرى التفتيش للقيام بتحقيق يتصل بالجريمة التى اذن بالتفتيش من أجلها .

( ١٩٥٩/١/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٩ ص ٧٢ )

١٢١٧ - ليس فى القانون ما يمنع النيابة من ندب أحد مأمورى الضبط لتحقيق أمور أبدأها أحد رؤوسيه .

( ١٩٥٤/٧/٥ أحكام النقض س ٥ ق ٢٨٥ ص ٨٩٧ )

### مادة ٢٠١

الأمر بالحبس الصادر من النيابة العامة لا يكون نافذ المفعول الا لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة العامة اذا كان مقبوضا عليه من قبل .

ولا يجوز تنفيذ اوامر الضبط والاحضار واوامر الحبس الصادرة من النيابة العامة بعد مضي ستة اشهر من تاريخ صدورهما ما لم تعتمدهما النيابة العامة لمدة اخرى .

— تقابل الفقرة الأولى المادة ٣٧ من القانون السابق ، والفقرة الثانية تقابل المادة ٣٩ منه .

### مادة ٢٠٢

اذا رأت النيابة مد الحبس الاحتياطى وجب قبل انقضاء مدة الأربعة الأيام أن تعرض الأوراق على القاضى الجزئى ليصدر أمرا بما يراه بعد سماع اقوال النيابة العامة والمتهم .



## **وللقاضي مد الحبس الاحتياطي لمدة أو لمدد متعاقبة بحيث لا يزيد مجموع مدد الحبس على خمسة وأربعين يوما \***

— معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

— راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١

— تقابل عجز المادة ٣٧ من القانون السابق \*

مادة ٢٠٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا رأت النيابة العامة مد الحبس الاحتياطي ، وجب قبل انقضاء مدة الأريسة الأيام أن تعرض الأوراق على قاضي التحقيق ليصدر أمرا بما تراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم .  
وللقاضي مد الحبس الاحتياطي لمدة أو لمدد متعاقبة بحيث لا يزيد مجموع مدد الحبس على خمسة وأربعين يوما \*

## **مادة ٢٠٣**

**إذا لم ينته التحقيق بعد انقضاء مدة الحبس الاحتياطي المذكورة في المادة السابقة وجب على النيابة العامة عرض الأوراق على محكمة الجنب المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة لتصدر أمرا بما تراه وفقا لأحكام المادة ١٤٣ \***

— معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ \*

— راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١

— راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ \*

— تقابل المادة ٣٧ من القانون السابق \*

مادة ٢٠٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا لم ينته التحقيق بعد انقضاء مدة الحبس الاحتياطي المذكور في المادة السابقة ، وجب على النيابة العامة إرسال الأوراق إلى قاضي التحقيق ليتولى هو إجراء التحقيق \*

ولقاضي التحقيق في هذه الحالة مد الحبس الاحتياطي ثلاثين يوما . فإذا لم ينته التحقيق بعد ذلك ، وجب عرض الأوراق على غرفة الاتهام مد الحبس الاحتياطي كالقرار في المادة ١٤٣ \*

مادة ٢٠٣ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

إذا لم ينته التحقيق بعد انقضاء مدة الحبس الاحتياطي المذكور في المادة السابقة وجب على النيابة العامة عرض الأوراق على غرفة الاتهام لتصدر أمرا بما تراه وفقا لأحكام المادة ١٤٣ \*

## **مادة ٢٠٤**

**للنيابة العامة أن تفرج عن المتهم في أي وقت بكفالة أو بغير كفالة \***

— تقابل المادة ٤١ من القانون السابق \*



## مادة ٢٠٥

**للقاضي الجزئي أن يقدر كفالة للانفراج عن المتهم كلما طلبت النيابة العامة الأمر بامتناد الحبس . وتراعى في ذلك أحكام المواد من ١٤٦ الى ١٥٠ .**

• - مددلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٢/٢٥/ ١٩٥٢ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .

• وبالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ٢٨/٩/١٩٧٢ ، ونشر في ٢٨/٩/١٩٧٢ .

• - راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

• - راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

• - راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .

• - تقابل عجز المادة ٤١ من القانون السابق .

• مادة ٢٠٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

للقاضي التحقيق أن يقدر كفالة للانفراج عن المتهم كلما طلبت النيابة العامة الأمر بامتناد الحبس . وتراعى في ذلك أحكام المواد من ١٤٦ الى ١٥٠ .

• مادة ٢٠٥ - مددلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ .

• - :تستبدل عبارة القاضي الجزئي بصيغة قاضي التحقيق في المادة ٢٠٥ .

• مادة ٢٠٥ - مددلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

للقاضي الجزئي أن يقدر كفالة للانفراج عن المتهم كلما طلبت النيابة العامة الأمر بامتناد

الحبس . وتراعى في ذلك أحكام المواد من ١٤٦ الى ١٥٠ .

وللنيابة العامة في مواد الجنايات أن تستأنف الأمر الصادر من القاضي الجزئي بالانفراج

عن المتهم المحبوس احتياطيا ، وتراعى في ذلك أحكام المواد ١٦٤ فقرة ثانية ومن ١٦٥ الى ١٦٨

## مادة ٢٠٦

**لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غيب المتهم او منزل غير منزله الا اذا اتضح من امارات قوية أنه حائز لاشياء تتعلق بالجريمة .**

ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ، ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات ، وأن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية ، وأن تقوم بتسجيلات لمحادثات جرت في مكان خاص ، متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو في جنة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .

ويشترط لاتخاذ أى اجراء من الاجراءات السابقة الحصول مقدما على امر مسبب بذلك من القاضي الجزئي بعد اطلاعه على الأوراق .

وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الأمر بالضبط او الاطلاع او المراقبة



لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما . ويجوز للقاضي الجزئي أن يجدد هذا الامر بمدة او مددا أخرى متماثلة .

وللنيابة العامة أن تطلع على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى والتسجيلات المضبوطة ، على أن يتم هذا كلها أمكن ذلك بحضور المتهم والحائز لها أو المرسلة اليه وتدون ملاحظاتهم عليها ، ولها حسب ما يظهر من الفحص أن تأمر بضم تلك الأوراق الى ملف الدعوى أو بردها الى من كان حائزا لها أو من كانت مرسلة اليه .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ . ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ . ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .

وبالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ . ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .

- راجع ما جاء بالذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١

- راجع ما جاء بالذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- راجع ما جاء بالذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .

- تقابل المادة ٣٠ من القانون السابق .

مادة ٢٠٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

لا يجوز للنيابة العامة في التحقيق الذي تجريه تفتيش غير المتهمين أو منازل غير المتهمين ، أو ضبط الخطابات والرسائل في الحالة المشار اليها في الفقرة الثانية من المادة ٩١ الا بناء على إذن من قاضي التحقيق .

مادة ٢٠٦ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ .

تستبدل عبارة القاضي الجزئي بعبارة قاضي التحقيق في المادة ٢٠٦ .

مادة ٢٠٦ معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله الا اذا اتضح من امارات قوية أنه حائز لاشياء تتعلق بالجريمة .

ويجوز أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ، ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات وأن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة .

ويشترط لاتخاذ أى اجراء من الاجراءات السابقة للحصول مقعفا على اذن بذلك من القاضي الجزئي . ويصدر القاضي هذا الاذن بعد اطلاعه على الأوراق وسماعه ان رأى لزوما لذلك أقوال من يراد تفتيشه أو تفتيش منزله أو ضبط الخطابات والرسائل والأوراق لديه ، أو مراقبة المحادثات المتماثلة به .

وللنيابة العامة أن تطلع على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى المضبوطة ، على أن يتم هذا ان أمكن بحضور المتهم والحائز لها أو المرسلة اليه وتدون ملاحظاتهم عليها . ولها حسب ما يظهر من الفحص أن تأمر بضم تلك الأوراق الى ملف الدعوى أو بردها الى من كان حائزا لها أو من كانت مرسلة اليه .



## الأحكام

### فقرة ثانية

١٢١٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أن مدلول كلمتى الخطابات والرسائل التى أشير اليهما وإباحة ضبطهما فى أى مكان خارج منازل المتهمين طبقا للحالة على الفقرة الثانية من المادة ٩١ يتسع فى ذاته ليشمل كافة الخطابات والرسائل والطرود والرسائل التلغرافية ، كما يندرج تحته المكالمات التليفونية لكونها لا تعدو أن تكون من قبيل الرسائل الشفوية .

( ١٤/٢/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٢ ص ٢١٩ )

### فقرة ثالثة

١٢١٩ - لاجدوى للتحدى بما تقضى به المادتان ٤٤ و ٤٥ من الدستور من عدم جواز تفتيش المساكن ومراقبة المحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال الا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون ، اذ أن التعديل المدخل بمقتضى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ على المادة ٢٠٦ وان أوجب أن يكون الأمر الصادر من القاضى الجزئى بمراقبة المحادثات السلوكية واللاسلكية مسببا ، الا أن ذلك لا ينسحب على الأمر الصادر من النيابة بتكليف أحد مأمورى الضبط القضائى بتنفيذ الأمر الصادر من القاضى الجزئى بمراقبة المحادثات السلوكية واللاسلكية فلا يلزم تسبب الأمر الصادر من النيابة العامة بذلك .

( ١١/٢/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٣١ ص ١٣٨ )

١٢٢٠ - اذا كان الحكم قد أبان أن القاضى قد أصدر الاذن بمراقبة تليفون الطاعة بعد أن أثبت اطلاعه على التحريات التى أوردتها الضابط فى محضره وأفصح عن اطمئنانه الى كفايتها ، فانه بذلك يكون قد اتخذ من تلك التحريات أسبابا لاذنه بالمراقبة وفى هذا ما يكفى لاعتبار اذنه مسببا حسبا تطلبه الشرع بما نص عليه فى المادة ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .

( ٢٥/١١/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣ )

١٢٢١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الاذن بمراقبة المحادثات التليفونية هو من المسائل الموضوعية التى يوكّل الأمر فيها الى



سلطة التحقيق لا الى القاضي الجزئى المنوط به اصصدار الاذن تحت اشراف محكمة الموضوع .  
( ١٩٦٧/٢/١٤ احكام النقض س ١٨ ق ٤٢ من ٢١٩ )

### مادة ٢٠٧

ألغيت بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ . ونشر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ .  
- كانت المادة ٢٠٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ تنص قبل الغائها على انه :  
« لقاضى التحقيق كلما عرضت عليه الأوراق بناء على المواد السابقة أن يتولى بنفسه التحقيق فى الدعوى » .  
- راجع ما جاء بالفكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١

### مادة ٢٠٨

تسرى على الشهود فى التحقيق الذى تجرته النيابة العامة الاحكام المقررة امام قاضى التحقيق .

ويكون الحكم على الشاهد الذى يتمتع عن الحضور امام النيابة العامة والذى يحضر ويمتنع عن الاجابة من القاضى الجزئى فى الجهة التى طلب حضور الشاهد فيها ، حسب الاحوال المتادة .

- تقابل الفقرة الثانية المادة ٣٣ من القانون السابق .

### مادة ٢٠٨ مكررا

اضيفت بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر فى ١٩٥٧/٥/١٩ ، ونشر فى ١٩٥٧/٥/١٩ .  
والغيت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر فى ١٩٦٢/٦/١١ .

- كانت المادة ٢٠٨ مكررا قبل الغائها نص على انه :  
يكون للنيابة العامة فى تحقيق الجرائم المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى والثانى مكررا والثالث والرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات بجانب السلطات المخولة لها سلطات قاضى التحقيق وغرفة الاتهام ولا تنقيد بالقيود المبينة فى المواد ٥١ و٥٢ و٥٣ و٥٤ و٥٥ و٥٧ و٨٢ و٨٤ و٩١ و٩٢ و٩٧ و١٤٢ و١٤٣ .

ومع ذلك يجوز للمتهم أن يتظلم من أمر حبسه لرئيس محكمة الجنايات أو لقاضى محكمة الجلسم المختصة على حسب الأحوال اذا انقضى ثلاثون يوما من يوم القبض عليه دون تقديمه الى المحكمة .



وفى غير دور انعقاد محكمة الجنايات يكون التظلم فى مواد الجنايات لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة أو من يقوم مقامه .  
ويكون نظر التظلم والفصل فيه على الوجه المبين بالمادة ٤٤ أو ما بعدها .  
ويتحدد حق التظلم فى التظلم منى انقضى ثلاثون يوما من تاريخ آخر قرار صدر فى هذه الشأن والمحكمة المختصة أثناء نظر الدعوى (إن تصدر أمرا بالافراج المؤقت عن التهم .  
- راجع ما جاء بالذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٦٤ .  
- راجع ما جاء بالذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

### مادة ٨ + ٢ مكررا (أ)

يجوز للنائب العام اذا قامت فى التحقيق دلائل كافية على جدية الاتهام فى الجرائم المنصوص عليها فى الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وغيرها من الجرائم التى تقع على الاموال المملوكة للحكومة او الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لهما او غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أن يأمر ضمانا لتنفيذ ما عسى أن يقضى به من الغرامة او رد المبالغ او قيمة الأشياء محل الجريمة او تعويض الجهة المجنى عليها ، بمنع التهم من التصرف فى أمواله او ادارتها او غير ذلك من الاجراءات التحفظية .

كما يجوز له أن يأمر بتلك الاجراءات بالنسبة لاموال زوج التهم واولاده القصر ضمانا لما عسى أن يقضى به من رد المبالغ او قيمة الأشياء محل الجريمة او تعويض الجهة المجنى عليها ، وذلك ما لم يثبت أن هذه الاموال انما آلت اليهم من غير مال التهم .

ويجب على النائب العام عند الأمر بالمنع من الادارة ان يعين لادارة الاموال وكلاء ، يصدر ببيان قواعد اختياره وتحديد واجباته قرار من وزير العدل .

- مضافة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ الصادر فى ١٠/١٠/١٩٦٧ ، ونشر فى ١٢/١٠/١٩٦٧ .

### مادة ٨ + ٢ مكررا (ب)

يجوز لكل ذى شأن ان يتظلم من الامر المشار اليه فى المادة السابقة الى المحكمة المنظورة امامها الدعوى التى اتخذ الاجراء ضمانا لتنفيذ ما عسى أن يقضى به فيها او الى محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة بحسب الاحوال . كما يجوز للنائب العام فى كل وقت المدول عما أمر به او التعديل فيه .



ويجب في جميع الأحوال أن يبين الأمر الصادر بالتصرف في الدعوى الجنائية أو الحكم الصادر فيها ما يتبع في شأن الإجراء الصادر به الأمر المشار إليه في المادة السابقة . ولا يحتاج عند تنفيذ الحكم الصادر بالفراغة أو برد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو بتعويض الجهة المجنى عليها بحسب الأحوال بأي عمل قانوني يصدر بالمخالفة للأمر المشار إليه من تاريخ قيد هذا الأمر في سجل خاص يصدر بتنظيمه قرار من وزير العدل .

- مضافة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ١٩/١٠/١٩٦٧ ، ونشر في ١٩٦٧/١٠/١٢ .

#### مادة ٢٠٨ مكررا (ج)

يجوز للمحكمة عند الحكم برد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجرائم المشار إليها في المادة ٢٠٨ مكررا ( أ ) أو بتعويض الجهة المجنى عليها فيها أن تأمر بناء على طلب النيابة العامة أو المدعي بالحقوق المدنية بحسب الأحوال وبعد سماع أقوال ذوي الشأن بجواز تنفيذ هذا الحكم في أموال زوج التهم وأولاده القصر ، ما لم يثبت أنها آلت إليهم من غير مال التهم .

- مضافة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ١٩/١٠/١٩٦٧ ، ونشر في ١٩٦٧/١٠/١٢ .

#### مادة ٢٠٨ مكررا ( د )

لا يحول انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة . قبل أو بعد إحالتها إلى المحكمة دون قضائها بالرد في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ و ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة و ١١٣ مكررا فقرة أولى و ١١٤ و ١١٥ من قانون العقوبات .

وعلى المحكمة أن تأمر بالرد في مواجهة الورثة والوصى لهم وكل من اتاد فائدة جديّة من الجريمة ليكون الحكم بالرد نافذا في أموال كل منهم بقدر ما استفاد .

ويجب أن تنطب المحكمة معاميا للدفاع عن وجه اليهم طلب الرد اذا لم ينبيوا من يتولى الدفاع عنهم .

- مضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر في ١٦/٧/١٩٧٥ ، ونشر في ١٩٧٥/٧/٣١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ تحت المادة ٨ مكررا .



## مادة ٢٠٩

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أنه لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمرا بذلك وتأمّر بالإفراج عن المتهم المحبوس ما لم يكن محبوسا لسبب آخر . ولا يكون صدور الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى في الجنايات إلا من رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه .  
ويجب أن يشمل الأمر على الأسباب التي بنى عليها .  
ويعلن الأمر للمدعى بالحقوق المدنية ، وإذا كان قد توفي يكون الإعلان لورثته جملة في محل إقامته .

- ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادة ٥/٤٢ من القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : كما روي أن تعديل المادة ٢٠٩ وأن ينص على أنه إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أنه لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية بغير نص يقيد الحالات التي تصدر النيابة العامة فيها هذا الأمر ، وذلك طبقا لما كان منصوصا عليه في الفقرة الأولى من المادة ١٢ من قانون تحقيق الجنايات الملقى .  
مادة ٢٠٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون ، أو أن الدلائل غير كافية للاتهام ، تصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية وتأمّر بالإفراج عن المتهم ما لم يكن محبوسا لسبب آخر .

مادة ٢٠٩ ممدلة بمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أنه لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية وتأمّر بالإفراج عن المتهم ما لم يكن محبوسا لسبب آخر .  
ويكون صدور الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في مواد الجنايات من رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه .

## الأحكام

### العبرة في القرار بالواقع

١٣٢٢ - يعد الأمر الذي تصدره النيابة بعد تحقيق أجرته بنفسها في شكوى بحفظها إداريا أيا ما كان سببه أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإداري ، إذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه وهو أمر



له حججه التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية مادام الامر قائما ، ولا يغير من ذلك أن تكون النيابة العامة قد استندت في الامر الصادر منها الى عدم أهمية الواقعة المطروحة .

( ١٩٧٢/٥/٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٤٧ ص ٦٥٢ ، ١٩٧٣/١١/٢٦ ق ٢٢٢ ص ١٠٧٩ ، ١٩٦٧/٥/٢٦ ق ١٨ ص ١٤٠ )

١٢٢٣ - العبرة في الاوامر التي تصدرها النيابة العامة هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنها .

( ١٩٦٤/١/٢٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥ ص ٧١ )

### شروط القرار

١٢٢٤ - يجب في الامر الصادر بعدم وجود وجه لاقامة اندعوى في مواد اجنسيات أن يكون صريحا ومدونا ولا يفنى عنه أن يوجد ضمن اوراق الدعوى مذكرة محررة برأى وكيل النيابة المحقق يقترح فيها على رئيس النيابة اصدار الامر بأن لا وجه لاقامة الدعوى اكتفاء بالجزء الادارى .

( ١٩٥٧/١/٧ أحكام النقض س ٨ ق ٣ ص ٧ )

١٢٢٥ - لا يمكن للمتهم أن يكتسب حقا لمجرد شروع المحقق في التفكير في اصدار قرار لمصلحته ، لأن العبرة بما انتهى اليه رأى المحقق وما استقر عليه قراره ، وبأن قرار الحفظ لا يكون محتما نافذا طبقا للقانون ما لم يذيله المحقق بامضائه ، فاذا وضع المحقق مسودة القرار ثم عدل عنها أو شرع في تدبيح أسباب لقرار جال بخاطره ثم امتنع عن اتمامه فان هذا التصرف من جانبه لا يعتبر نهائيا منه .

( ١٩٣٥/١١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٠٢ )

ص ٥٠٤ )

### القرار يسبقه تحقيق

١٢٢٦ - ندب النيابة معاون البوليس لسؤال المتهمين وما تلاه من تحقيق لا يعد قانونا من اجراءات التحقيق القضائي الذي يضفى قوة على الامر الصادر من النيابة بعد ذلك بحفظ الاوراق ويكسب خصوم الدعوى حقوقا ، ذلك أن استجواب المتهم - عل هذا النحو - أمر يحظره القانون في المادتين ٧٠ و ١٩٩ اجراءات جنائية المصدلتين بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ .

( ١٩٥٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٢١٥ ص ١٠٤١ )



**١٢٢٧ -** لما كان الانتداب الذي يصدر من وكيل النائب العمومي الى الطبيب الشرعي بتشريع جثة متوفى في خادثة وقيام الطبيب باجراء التشريع وتقديم تقرير منه الى من ندبه بما شاهده وبرأيه في الوفاة وأسبابها هو عملا من أعمال التحقيق تم بناء على طلب النيابة العمومية ، فانه يكون من التعيين على المحكمة متى ثبت لديها حصول هذا الانتداب قبل صدور أمر الحفظ وتبينت في الوقت ذاته توافر سائر ما يجب - بمقتضى القانون - توافره في أمر الحفظ الملزم ، أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى .  
( ١٩٤٧/٣/٤ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣١٥ ص ٣٠٥ )

**١٢٢٨ -** اذا كان النائب بأوراق الدعوى أن النيابة العمومية بعد التحقيق الذي أجراه البوليس قد استجوبت المتهمين وسألتهم قبل أن تصدر أمرها بالحفظ ثم عادت وقدمت المتهم الى المحكمة فقضت عليه بالعقوبة ، فان المحكمة اذ اجازت رفع الدعوى من النيابة تكون قد أخطأت اذ الاستجواب الذي قامت به النيابة قبل اصدار أمرها بالحفظ هو عمل من أعمال التحقيق .  
فما كان يجوز رفع الدعوى على المتهم بعد ذلك .  
( ١٩٤٦/٣/١٨ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١١٧ ص ١١١ )

**١٢٢٩ -** ان نص المادة ٤٢ تحقيق جنايات عام لا تفريق فيه بين أمر حفظ وآخر ، ولم يجعل فيه للأسباب التي تتخذ أساسا للحفظ أى تقدير في تحديد أثره القانوني ، وكل ما يقتضيه هو أن أمر الحفظ لكي يكون مانعا من العود الى الدعوى العمومية يجب أن يكون قد سبقه تحقيق ، وعندئذ سواء أكان التحقيق قد أجرته النيابة بنفسها أو كان اجراءه بناء على انتداب منها ، وسواء أكان متعلقا بعمل واحد من أعمال التحقيق المختلفة أو أكثر ، فان الأمر بمجرد صدوره يكون له قوة الشيء المحكوم به فيقيد النيابة في الحدود المرسومة بالمادة المذكورة ولو كانت علتها أنها ارتأت أن التحقيق الذي اعتمدت عليه انما أسفر عن ثبوت مغارقة المتهم لجريمة لا تستأهل - على حسب الظروف والملابسات التي وقعت - أن يقيم عليه الدعوى العمومية بها .

( ١٩٤١/١٠/٢٧ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٨٦ ص ٥٥٧ )

**١٢٣٠ -** اذا كان الحفظ مبنيا على سبب قانوني بحث كعدم انطباق المادة التاسعة من قانون المتشردين والمشتبه فيهم على المتهم بالعود لحالة



الاشتباه مثلا فلا محل في هذه الصورة لاشتراط اجراء اى تحقيق ، ويكون الامر بالحفظ تامنا من العود الى اقامة الدعوى العمومية الا اذا ألفاه النائب العام ، وذلك في كل الأحوال سواء أسبقه تحقيق من النيابة أم لم يسبقه .  
( ١٩٣٨/١/٢٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٥٥ ص ١٤٥ )

١٣٣١ - القرار انذى تصدره النيابة بحفظ الأوراق لعدم الأهمية يكتسب كغيره من القرارات قوة الشيء المحكوم فيه متى كان صادرا بعد تحقيق .  
( ١٩٣٥/٢/١٨ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ق ٣٣٧ ص ٤٢٩ )

١٣٣٢ - تأشير النيابة العامة على أوراق مادة تزوير بحفظها وتقييمها الشاكي بالظن بالتزوير أمام المحكمة المختصة لا يمكن اعتباره حفظا بالمعنى القانوني الوارد بالمادة ٤٢ تحقيق جنابات ، اذ الحفظ المقصود بهذه المادة هو الذى يكون بعد أن تخلص النيابة التهمة وتحقق موضوعها وتوازن بين أدلة الادانة وأدلة البراءة فيها وترجع بعد ذلك أن الدعوى بالحالة التى هي عليها ليست صالحة لأن ترفع الى المحكمة الجنائية .  
( ١٩٣٠/٥/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٩ ص ٣٦ )

### صور لشروط صراحة القرار

١٣٣٣ - من المقرر أن الأمر بأن لا وجه كسائر الأوامر القضائية والأحكام لا يؤخذ فيه بالاستنتاج أو الظن ، بل يجب بحسب الأصل أن يكون مدونا بالكتابة وصريحا بذات ألفاظه فى أن من أصدره لم يجد فى أوراق الدعوى وجها للسير فيها . فالتأشير على تحقيق بارفائه بأوراق شكوى أخرى محفوظة مادام لا يوجد فيه ما يفيد على وجه القطع معنى استقرار الزاى على عدم رفع الدعوى لا يصح اعتباره أمرا بالحفظ عن الجريمة التى تناولها .  
( ١٩٧٨/١١/١٩ أحكام النقض ص ٢٩ ق ١٦٢ ص ٧٨٩ )

١٣٣٣ مكرر - انه وإن جاز أن يستفاد أمر الحفظ استنتاجا من تصرف أو اجراء آخر يدل عليه ، الا أنه لا يصح أن يفترض أو يؤخذ منه بالظن ، واذا كان المستفاد من الأوراق أن الأمر الصادر من نيابة الشئون المالية يقيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها اداريا انما ينصب على واقعة



التعامل بالنقد الأجنبي التي لم تأذن إدارة النقد برفع الدعوى الجنائية عنها دون غيرها من وقائع النصب التي رفعت بشأنها الدعوى الجنائية ، فانه لا حجة له بالنسبة لها ولا يقوم في صحيح القانون مانعا من نظر الدعوى الجنائية عنها .

( ١٩٧٩/٦/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥١ ص ٧١٢ )

١٢٣٤ - الأمر بالآ وجه لاقامة الدعوى الجنائية وإن جاز أن يستفاد استنتاجا من تصرف أو اجراء آخر يدل عليه ، الا انه لا يصح أن يفترض أو يؤخذ فيه بطريق الظن . لما كان ذلك وكان الثابت من المفردات المضمومة أن كل ما صدر عن النيابة العامة انما هو اتهامها أربعة غير المطعون ضده بارتكاب الجريمة دون أن تذكر شيئا عنه ، سوى أنها كانت قد قررت طلبه ثم أنهت تحقيقها دون سؤاله ، فإن ذلك لا ينطوي حتماً وبطريق اللزوم العقل على أمر ضمنى بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبله تحول دون تحريرها بعد ذلك بالطريق المباشر .

( ١٩٧٦/١/٢٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٤ ص ١١٣ )

١٢٣٥ - قيد وكيل النيابة الواقعة جنابة احرار مخدر ضد مجهول وتأثيره في الوقت نفسه بارسال الأوراق الى الرياسة مشفوعة بتقرير الاتهام وقائمة بأسماء شهود الإثبات وتأشير رئيس نيابة المخدرات برفع الدعوى الجنائية على الطاعن بتقرير الاتهام وقائمة أدلة الثبوت الموقع عليهما منه يدل على أن تصرف وكيل النيابة كان مجرد خطأ مادي ، فضلا عن أن رأى وكيل النيابة بالنسبة للتصرف في الجنايات لا يعدو أن يكون اقتراحا خاضعا لتقدير رئيس النيابة المختص وحده باصدار الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في مواد الجنايات ، ومن حقه اطراح رأى وكيل النيابة وعدم الأخذ به ، واذا أمر رئيس النيابة باقامة الدعوى الجنائية على الطاعن فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه اذ دان الطاعن ولم يقض بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها لا محل له ، اذ أمر رئيس النيابة باقامة الدعوى الجنائية على الطاعن وعدم مناقشة الحكم لهذا الدفع أو رده عليه لا يعيبه مادام الثابت من محاضر الجلسات أن الطاعن لم يثره .

( ١٩٧٢/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٩٤ ص ١٣٠٧ )

١٢٣٦ - الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ، الا أنه قد يستفاد استنتاجا من تصرف أو اجراء آخر اذا كان هذا التصرف يترتب عليه حتماً وبطريق اللزوم العقل ذلك الأمر .



( ١٩/١١/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧٢ ص ١٢٠٧ )

١٢٣٦ مكرر - من المقرر أن الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجري تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما تقضى به المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية هو وحده الذى يمنع من رفع الدعوى ، وكانت النيابة لم تجر تحقيقا فى الدعوى او تندب لذلك أحد رجال الضبط القضائي ولم تصدر فيها أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، وكان مجرد تأشير وكيل النيابة فى بادئ الامر على محضر جمع الاستدلالات بقيده برقم عوارض لا يستفاد منه استنتاجا الأمر بعدم وجود وجه ، اذ لا يترتب على هذه التأشير حتما - وبطريق اللزوم العقلي - ذلك الأمر ، ومن ثم فان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى يكون قد أصاب صحيح القانون .

( ١٩/١١/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢ ص ٧٩ )

١٢٣٧ - الاصل فى أمر الحفظ أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ولا يستفاد استنتاجا من تصرف أو اجراء آخر الا اذا كان هذا التصرف أو الاجراء يترتب عليه حتما وبطريق اللزوم العقلي هذا الحفظ ، واذن فمتى كانت النيابة العمومية لم تصدر أمرا كتابيا صريحا بحفظ الدعوى الجنائية بالنسبة الى متهم ، بل كان كل ما صدر عنها هو اتهام غيره بارتكاب الجريمة فان ذلك لا يفيد على وجه القطع واللزوم حفظ الدعوى بالنسبة له بالمعنى المفهوم فى القانون .

( ١٠/٥/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٤ ص ٦٠٠ ،  
١٥/٤/١٩٥٢ س ٣ ق ٢١٩ ص ٨٥٠ )

١٢٣٨ - ان رفع الدعوى العمومية على أحد المتهمين دون الآخر لا يعتبر حفظا للدعوى بالنسبة الى الآخر من شأنه أن يمنع النيابة من رفع الدعوى عليه بعد ذلك مادام أن أمرا صريحا مكتوبا - كالشأن فى جميع الأوامر القضائية - لم يصدر بالحفظ ، ومادام تصرف النيابة برفع الدعوى على متهم دون آخر لا يحمل على أنها أرادت الحفظ حتما لآى وجه من أوجه عدم اقامة الدعوى .

( ٢٨/٢/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٥٢

ص ٨١٦ )



١٢٣٩ - التأشير على تحقيق بارفائه بأوراق أخرى محفوظة مادام لا يوجد فيه ما يفيد على وجه القطع معنى استقرار الرأي على عدم رفع الدعوى ، لا يصح اعتباره أمرا بالحفظ عن الجريمة التي تناولها ، ولذلك فلا يمتنع على النيابة أن ترفع الدعوى بهذه الجريمة بغير حاجة الى الفائه من النائب العمومي أو ظهور أدلة جديدة .  
( ١٦/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٧٩ ص ٥٤٦ )

١٢٤٠ - اذا كانت النيابة قد عقببت على تحقيق أجرته بأن متهما هو الذى ارتكب الجريمة وأمرت برفع الدعوى عليه دون أن تذكر شيئا عن متهم آخر معه فيها فليس فى ذلك ما يلزم عنه وجوبا حفظها بالنسبة للمتهم الآخر .  
( ٨/٥/١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٨٩ ص ٥٤٨ )

١٢٤١ - اذا كان قرار الحفظ مبنيا على أسباب لا علاقة لها بالأدلة القائمة فى التهمة بل كان أساسه الصلح الذى رأى الفريقان المتنازعان حسم النزاع به وفض المشاكل على مقتضاه بحسب ما ارتآه كل منهما فى مصلحته فهو قرار نهائى ومن شأن نهائيته هذه أنه يخوز قوة الشيء المحكوم فيه ويقوم حائلا دون تحريك الدعوى العمومية فى المادة المحفوظة باى حال .  
( ٢/١٢/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٠٤ ص ٥٠٩ )

#### الحفظ الضمنى

١٢٤٢ - الأصل أن الامر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ، الا أنه قد يستفاد استنتاجا من تصرف أو اجراء آخر اذا كان هذا التصرف أو الاجراء يترتب عليه حتما وبطريق اللزوم العقلى ذلك الامر . فاذا كانت النيابة العامة قد أمرت بادىء الامر بقيد الواقعة جنحة ضد قبطان الباخرة ، ثم أمر المحامى العام بعقد استيفاء التحقيق بقيدھا جنحة ضد آخر وحده ، فان هذا التصرف ينطوى حتما وبطريق اللزوم العقلى على الامر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية على قبطان الباخرة .  
( ٣/٢/١٩٦٤ أحكام النقض ص ١٥ ق ٢٠ ص ٩٧ )

١٢٤٣ - ان حفظ النيابة للبلاغ قد يستفاد ضمنا من تصرفها فى الدعوى دون حاجة الى اصدار قرار خاص به ، مادام الحفظ ينتج حتما



وبطريق اللزوم العقل هذا التصرف ، كالتقرير برفع دعوى البلاغ الكاذب بعد التحقيق فإنه يتضمن حفظ الدعوى ضد المبلغ فى حقه .  
( ١٩٥٥/٣/٧ أحكام النقض س ٦ ق ١٩٦ ص ٦٠٠ )

١٣٤٤ - أوامر الحفظ المنصوص عليها فى المادة ٤٢ تحقيق جنابات هى من الأعمال القضائية الواجب أن تكون نابتة بانكتابة الصريحة ومؤرخة وموقعا عليها من الموظف المختص بإصدارها ، فلا يقبل الاستدلال عليها لا بشهادة الشهود ولا بالاستنتاج من أعمال أخرى إدارية كانت أو قضائية ، إلا إذا كان العمل يلزم عنه هذا الحفظ حتما وبالضرورة العقلية كمسورة التقرير بعد التحقيق برفع دعوى البلاغ الكاذب ، إذ هذا التقرير دال بلفظه وبطريق اللزوم العقل على أن من اتهمهم المبلغ هم بريئون مما اتهمهم به ولا شائبة عليهم فيه ، وأن النيابة إنما ترى محاكمة من اتهمهم ظلما وزورا ، ففى مثل هذه الصورة ولعلها الوحيدة يكون الحفظ ضمنيا ، ويكون صحيحا منتجا آثاره .

( ١٩٣٠/١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٨٣ ص ٤٥٧ ، ١٩٢١/٤/٢٢ ج ٢ ق ٢٤٦ ص ٢٩٩ ، ١٩٢١/٥/٧ ق ٢٥٣ ص ٣٠٣ ، ١٩٣٥/٤/٨ ج ٣ ق ٣٥٥ ص ٤٥٧ )

١٣٤٥ - لم تشترط المادة ١/٤٢ تحقيق جنابات لقرارات الحفظ فى الجنابات سوى أن تكون صادرة من رئيس النيابة العمومية أو من يقوم مقامه ، ولم تشترط لها ألفاظا خاصة تؤدى إليها ، كما لم تشترط أن تكون مسببة ، فإذا أشر رئيس النيابة أو القائم مقامه على أوراق التحقيق برفع دعوى البلاغ الكاذب فإن معنى هذا هو أنه قد رأى أن التهمة المبلغ عنها فوق كونها غير صحيحة فإن المبلغ مستحق للمقاب على كذبه ، وهذا يكفى ليعتبر تهرفا فى التحقيقات بالحفظ بلا ضرورة لإصدار أمر بالحفظ كتابة .  
( ١٩٢٩/٥/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٧٢ ص ٣١٦ )

### حجية القرائن

١٣٤٦ - الدفع يعلّم قبول الدعوى الجنائية - أو بعدم جواز نظرها - لمسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة العامة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ، ولأجل أن يكون له محل يجب أن تكون الواقعة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها هى بيمينها الواقعة الصادر فيها أمر الحفظ .  
( ١٩٧٩/٦/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥١ ص ٧١٢ ،



١٩٧٣/١٢/٤ س ٢٤ ق ٢٣٥ ص ١١٥٠ )

١٢٤٧ - دل الشارع بما نص عليه في المواد ٧٦ ، ١٦٢ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ١/٢١٠ ، ٢١٣ ، ٣/٢٣٢ اجراءات جنائية على أن الأصل أن الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى له قوة الأمر المقضى بما يمتنع معه تحريك الدعوى الجنائية من بعد صدوره ، وهذا الأصل حكمه عام ينسحب فيه خطاب الشارع الى كافة أطراف الدعوى الجنائية ، فيسرى حظر تحريك الدعوى المذكورة بعد صدور الأمر المشار اليه على النيابة العامة - ما لم تظهر أدلة جديدة - وعلى المدعى بالحقوق المدنية ، كما يمتد بالضرورة ومن باب أولى الى المجنى عليه الذى لم يدع بحقوق مدنية . وإن كان الشارع قد اكتفى بالإشارة فى المواد المتقدمة الى المدعى بالحقوق المدنية دون المجنى عليه ؛لتى استبعد منها بالتعديل المدخل على قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، فما ذلك الا على اعتبار أن المجنى عليه قد قعد عن الادعاء بالحقوق المدنية أثناء التحقيق ، فلا تقوم له صفة الخصم فى الدعوى ويمتنع عليه بالتالى بما للمدعى بالحقوق المدنية من حق استئناف الأمر الصادر بأن لا وجه لاقامتها . ومن ثم لا يكون له تحريك الدعوى ابتداء من بعد صدور ذلك الأمر من سلطة التحقيق . والقول بغير ذلك فيه اهدار لقوة الأمر من طرف لم يتخذ لنفسه صفة فى الدعوى ، وهو ما لا يتفق مع ما هدف اليه الشارع من احاطة الأمر بأن لا وجه - متى صار باتا - بسياسج من القوة يكفل له الاحترام ، ويمنع من معاودة طرح النزاع أمام القضاء . ولما كان يبين من محاضر جلسات المحاكم الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع فى أولى جلسات تلك المحاكمة بعدم قبول الدعوى لسابقة صدور قرار بأن لا وجه لاقامتها وعدم استئناف ذلك القرار ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بإدانة الطاعن من دون أن يعرض لبحث توافر شرائط الدفع فى الواقع يكون معيبا بما يبيطله ويستوجب نقضه والاحالة .

( ١٩٦٧/١/٣٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١ ص ١١٧ )

١٢٤٨ - للمحكمة حين نظر دعوى البلاغ الكاذب أن لا تتعبد بأمر الحفظ الصادر من النيابة العامة لعدم معرفة الفاعل ، بل عليها أن تفصل فى الدعوى المطروحة أمامها بحسب ما ينتهى اليه تحقيقها ، ذلك أن حجية هذا الأمر مؤقتة فى شأن العودة الى التحقيق ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن حول حجية هذا الأمر وتقييد المحكمة به فى بحث كذب البلاغ ونية الاضرار لا يكون له محل .

( ١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٥ ص ٦٧ )



**١٢٤٩** - الأمر الصادر من النيابة بالحفظ بعد تحقيق أجرته بنفسها هو أمر له بمجرد صدوره حجته - حتى ولو لم يعلن به الخصوم - ويمنع من العود الى رفع الدعوى الجنائية ، ومادام هذا الأمر قائما ولم يبلغ قانونا فما كان يجوز رفع الدعوى على المتهم بعد ذلك عن ذات الواقعة ، ولم يغير من هذا النظر أن الطاعنة لم تكن مدعية بالحقوق المدنية في تحقيقات النيابة، فإن المادتين ١٦٢ و ٢١٠ إجراءات جنائية صريحتان في أن أحكامهما تنتظم المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية على السواء .

( ١٩٥٩/٦/٨ أحكام النقض س ١٠ ق ١٤٠ ص ٦٢٩ )

**١٢٥٠** - إذا كان المتهم قد تمسك بعدم جواز نظر الدعوى المرفوعة عليه لسبق الفصل فيها من النيابة اذ هي قيدتها ضد مجهول وحفظتها مؤقتا لعدم معرفة الفاعل ، وكان الحكم الصادر في هذه الدعوى بإدانة المتهم المذكور لم يرد على ما دفع به من ذلك ، ولما كان يبين من الطعن الذي قدمه المتهم في ذلك الحكم الى محكمه النقض ومن مفردات الدعوى أن النيابة كانت قيدت الدعوى ضد مجهول وحفظتها مؤقتا لعدم معرفة الفاعل فأمر رئيس النيابة بإعادة تحقيقها وبوشر التحقيق ورفعت الدعوى بسدئذ على المتهم ففي ذلك ما يدل على أنه لم يكن في مبدأ الأمر متهما ، واذن فلا يحق له أن يتمسك بأمر حفظ لم يصدر في شأنه .

( ١٩٥٠/٤/٢٤ أحكام النقض س ١ ق ١٧٠ ص ٥١٨ )

**١٢٥١** - الأمر الذي تصدره النيابة بحفظ البلاغ قطعيا لعدم الصحة لا تكون له حجية على المحكمة عند نظرها الدعوى التي ترفع عن كذب البلاغ ، فلها أن تقول بصحة الواقعة التي صدر عنها الأمر اذا ما اقتنعت هي بذلك .

( ١٩٤٠/١٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٧٦ )

( ص ٣٢٨ )

**١٢٥٢** - ان سبق صدور أمر من النيابة بحفظ شكوى عن واقعة لعدم استطاعة الشاكي اثباتها لا يمنع المحكمة من أن تعتبر الواقعة صحيحة وترتب عليها حكمها مادامت قد اقتنعت بصحتها من الأدلة التي أوضحتها في حكمها ، فإن أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة لا حجية له على المحكمة من هذه الناحية .

( ١٩٤٠/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٧ ص ١٥٧ )



١٢٥٣ - اذا كان قد صدر أمر حفظ من أحد النيابة عن واقعة ثم رفعت نيابة أخرى الدعوى على ذات المتهم بذات الواقعة ، فالحكم الذي يصدر في الدعوى يكون باطلا حتى ولو كانت النيابة والمحكمة لم يصل الى علمهما أمر الحفظ ، وحتى لو كان المتهم لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع ، فان أمر الحفظ له ما للاحكام من قوة الأمر المقضى به . وهذا يجعل الدفع بسبق صدوره من أخص خصائص النظام العام جائزا ابدؤه لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ١٩٤٠/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٦٤ ص ١٠٩ )

١٢٥٤ - الدفع بعدم قبول الدعوى العمومية لسبق صدور قرار عنها من النيابة العامة بالحفظ هو من قبيل الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، وبعبارة أخرى هو من قبيل التمسك بقوة الشيء المحكوم به . ولأجل أن يكون لهذا الدفع محل يجب أن تكون قد وجهت الى المتهم تهمة في موضوع معين وأن يكون قد صدر عن هذه التهمة قرار من النيابة العمومية بحفظ الدعوى . أما القرار الذي يصدر بحفظ التهمة مؤقتا لعدم معرفة الفاعلين فلا يصح الاستناد اليه في طلب عدم قبول الدعوى ، لأن ذلك يتنافى مع المبادئ التي تقوم عليها حجية الشيء المحكوم به .

( ١٩٣١/٤/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥١ ص ٣٠٢ )

## مادة ٢١٠

للمدعى بالحقوق المدنية الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، الا اذا كان صادرا في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الفسبط لجريمة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها ، ما لم تكن من الجسرائم المشار اليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات .

وبحصول الطعن بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد عشرة أيام من تاريخ اعلان المدعى بالحق المدني بالأمر .

ويرفع الطعن الى مستشار الاحالة في مواد الجنايات والى محكمة الجنج المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة في مواد الجنج والمخالفات . ويتبع في رفضه والفصل فيه الأحكام المقررة في شأن استئناف الأوامر الماثلة الصادرة من قاضي التحقيق .



- ممدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩٥٦/٣/٢١ ، ونشر في ١٩٥٦/٣/٢٥ .

- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- وبالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ، ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .
- - راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ تحت المادة ٦٣ .
- - راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- - راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .
- - لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٢١٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

للمجنى عليه وللمدعى بالمقوق المدنية الطعن في الأمر المذكور في المادة السابقة أمام غرفة الاتهام . ويتبع في ذلك أحكام المواد ١٦٢ وما بعدها .

مادة ٢١٠ ممدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ :

للمجنى عليه وللمدعى بالمقوق المدنية الطعن في الأمر المذكور في المادة السابقة أمام غرفة الاتهام إلا إذا كان الأمر صادرا في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط الجبرية وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ، ويتبع في ذلك أحكام المواد ١٦٢ وما بعدها .

مادة ٢١٠ ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

للمدعى بالمقوق المدنية الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى إلا إذا كان صادرا في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط الجبرية وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .  
ويحصل الطعن بتقرير في قلم الكتاب في ميماد عشرة أيام من تاريخ اعلان المدعى بالحق المدني بالأمر .

ويرفع الطعن الى مستشار الاحالة في مواد الجنايات والى محكمة الجنب المستأنفة متقدمة في غرفة المسورة في مواد الجنب والمخالفات . ويتبع في رفعه والفصل فيه الأحكام المقررة في شأن استئناف الأوامر المائلة الصادرة من قاضى التحقيق .

## الأحكام

### قرارات غير قابلة للطعن

١٢٥٥ - أشار الشارع في المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الى المحكمة التي قصدتها من تعديل المادة ٢١٠ اجراءات جنائية ، وهى أن يضع للموظفين حماية خاصة تقيهم كيد الأفراد لهم ونزعهم الطبيعية للشكوى منهم ، فحرم - فيما حرمه - اتخاذ اجراءات الدعوى ضدهم لجرائم وقعت منهم أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها ، حق استئناف الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق أو من النيابة العامة بالألا وجه لاقامة الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم ، ولا يلتزم مع هذا المنع أن يظل



حق الطعن باقيا للمدعى بالحقوق المدنية ، بل ان هذا الطعن يجرى عليه حكم المنع من الطعن بالاستئناف ، مادام الطعن بالطريق العادى وغير العادى يلتقيان عند الرد الى العلة التى توخاها الشارع من تعديل المادة ٢١٠ اجراءات جنائية تحصيلنا للموظفين من التعرض للشبطل فى المحسومة .  
( ١٩٠٩/٥/١٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٢١ ص ٥٤٥ )

١٢٥٦ - الأمر بمنع التعرض الذى تصدره النيابة العامة بعصد حفظ الشكوى اداريا لا يعدو أن يكون اجراء تصدره النيابة فى غير خصوصية جنائية ولا يقصد به سوى معاونة رجال الضبطية الادارية على حفظ الأمن مما يخرج بطبيعته عن وظيفة النيابة العامة القضائية ، ومن ثم لا يندرج ضمن القرارات المنصوص عليها فى المادة ٢٠٩ اجراءات جنائية والتى يجوز استئنافها أمام غرفة الاتهام عملا بالمادة ٢١٠ اجراءات جنائية .  
( ١٩٦٤/١/٢٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥ ص ٧١ )

١٢٥٧ - لا يجوز الطعن عملا بالمادتين ٢٠٩ ، ٢١٠ اجراءات جنائية الا فى الأمر الصادر من النيابة بعد التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، فهذا الأمر هو الذى يكون للمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن فيه بطريق الاستئناف ، فاذا كان القرار المستأنف قد اقتصر على تسليم الأعيان المزعجة الى البلدية ، وهو اجراء ادراى ، عدل فيه وضع اليد الذى رآه وكيل النيابة الجزئية ، فان هذا القرار يكون غير جائز استئنافه كما قضى بذلك القرار المطعون فيه .  
( ١٩٦١/٣/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٥٨ ص ٣٠٧ )

١٢٥٨ - الطعن بالاستئناف أمام غرفة الاتهام من المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية لا يكون الا فى الأمر الصادر من النيابة بالتصرف فى التحقيق والقاضى بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، ومن ثم فان الاستئناف يكون غير جائز بالنسبة الى قرارات النيابة التى تصدر فى المنازعات المدنية والتى تتعلق باتخاذ اجراءات ادارية .  
( ١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣٦٠ ص ١٣٠٩ )

#### من يطعن فى القرار

١٢٥٩ - للمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام مستشار الاحالة فى الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الشكوى اداريا مادامت قد أصدرته



بعد تحقيق قضائي بأشرته بمقتضى سلطتها المخولة فى القانون .  
( ١٩٧٢/٥/٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٤٧ ص ٦٥٢ )  
١٢٦٠ - للمدعى بالحقوق المدنية الطعن فى الأمر الصادر من النيابة العامة بالألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية وفقا للمادة ٢١٠ اجراءات .  
( ١٩٦٩/٣/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٧٢ ص ٣٣١ )

١٢٦١ - الأوامر التى تصدرها النيابة العامة لا يجوز الطعن فيها الا من المجنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية وحدهما ، وذلك بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام . ولما كان الطاعن هو المشكو فى حقه فى الشكوى التى بأشرت النيابة تحقيقها وانتهت فيها الى اصدار قرار بحفظها اداريا وبالتالي فانه ليس مجنيا عليه أو مدعيا بحقوق مدنية حتى يكون له الطعن فى هذا القرار بالطريق الذى رسمته المادتان ٢٠٩ ، ٢١٠ اجراءات جنائية .

( ١٩٦٤/١/٢٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥ ص ٧١ )

#### النظر فى الطعن

١٢٦٢ - ان الفاء الأمر بالألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية من غرفة المشورة يعنى كفاية الأدلة قبل المتهم لتقديمه للمحاكمة .  
( ١٩٦٩/٣/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٧٢ ص ٣٣١ )

١٢٦٣ - تقضى المادة ٢١٠ اجراءات جنائية المصدلة برفع الاستئناف فى أمر الحفظ الصادر فى مواد الجنايات الى مستشار الاحالة ، ومن ثم فان الاختصاص بنظر التظلم المرفوع من الطاعنين فى أمر الحفظ الصادر من النيابة ضدهما ينعقد لمستشار الاحالة .  
( ١٩٦٦/١٢/١٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٣ ص ١٢٦٧ )

١٢٦٤ - تعرض قرار غرفة الاتهام لصفة الطاعن لتمحيص مركزه القانونى فى الدعوى وما خوله من حقوق فى صدد النزاع بينه وبين المطعون ضده وهو النزاع على الصفة التى بموجبها بأشر اجراءات الشكوى واستأنف قرار النيابة بحفظها قولاً منه بأنه لم يكن وكيلاً وانما بأشر ما بأشر بنفسه ، ويقضاًها بعدم قبول الاستئناف المقدم من الطاعن لرفعه من غير ذى صفة استناداً الى أنه ليس ممن لهم الحق فى الطعن فى الأمر الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية أمام غرفة الاتهام اعمالاً لنص المادة ٢١٠ اجراءات جنائية ، كما أن التوكيل الصادر اليه لا يخول له الطعن فى مثل هذا القرار نيابة عن موكله هو قضاء اصحاب وجه القانون الصحيح .

( ١٩٦٠/١/١٩ أحكام النقض س ١١ ق ١٥ ص ٨٥ )



## مادة ٢١١

للتائب العام أن يلغى الأمر المذكور في مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره ، ما لم يكن قد صدر قرار من مستشار الإحالة أو من محكمة الجناح المستأنفة منقطة في غرفة المشورة ، حسب الأحوال ، برفض الطعن المرفوع عن هذا الأمر .

- ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- تقابل المادة ٥/٤٢ من القانون السابق .

مادة ٢١١ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

للتائب العام أن يلغى الأمر المذكور في مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره ، إلا أنه لا يجوز له ذلك إذا صدر قرار من غرفة الاتهام برفض الطعن المرفوع لها عن هذا الأمر .

## حكم

١٢٦٥ - يجب على المحكمة إذا ما دفع أمامها بعدم جواز رفع الدعوى العمومية لمضى أكثر من ثلاثة أشهر على تاريخ الأمر الصادر من النيابة العمومية بحفظ الشكوى أن ترد على هذا الدفع ، فإذا هي أذانت المتهم دون أن تتحدث عنه وترد عليه فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

( ١٩٤٦/٤/٢٥ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٤٢

( ص ١٢٦ )

١٢٦٥ مكرر - قرار المحامي العام بالفاء أمر حفظ صدر من رئيس النيابة التابع له يكون صحيحا .  
( ١٩٥١/١٠/٢٩ ) أحكام النقص س ٣ ق ٤٢ ص ١٠٥ )

## مادة ٢١٢

للتائب العام وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة أو من محكمة الجناح المستأنفة منقطة في غرفة المشورة برفض الطعن المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية في الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لالامة الدعوى ، ويتبع في ذلك أحكام المادتين ١٩٥ و ١٩٦ .

- ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر في

١٩٦٢/٦/١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .



- لا مقابل لها في القانون السابق \*

مادة ٢١٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

للمدعى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية وللنائب العام الطعن بطريق النقض في القرار الصادر من غرفة الاتهام برفض الطعن لعدم من اجنئ عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية في الأحوال والأوضاع المقررة في المادتين ١٩٥ و ١٩٦ \*

## الأحكام

١٢٦٦ - مناط الطعن بالنقض في القرار الصادر من محكمة الجناح المستأنفه منعقدة في غرفة المشورة والذي خولته المادة ٢١٢ اجراءات جنائية للنائب العام وللمدعى بالحقوق المدنية هو أن يكون القرار صادرا برفض الطعن المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية في الأمر الصادر من النيابة العمومية بأن لا وجه لاقامة الدعوى في مواد الجناح والمخالفات ، أما اذا قررت المحكمة الغاء الأمر المذكور فانه لا يجوز للطاعنين - وهم المتهمون في الواقعة - الطعن في هذا القرار لدى محكمة النقض ، لأن حسبهم أن يدفعوا أمام محكمة الموضوع التي تنظر الدعوى بما يروه \*

( ١٩٧٥/١١/٩ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٥٠ ص ٦٨٥ )

١٢٦٧ - مؤدى نص المادة ٢١٢ اجراءات جنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لا يجيز الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام الا فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة اليها طبقا للقانون ، بحيث اذا كان الطعن غير جائز أمام غرفة الاتهام انطلق تبعا لذلك باب الطعن بطريق النقض \*

( ١٩٦٤/١/٢٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥ ص ٧١ )

١٢٦٨ - من المقرر قانونا أن الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام - بوصفها هيئة استئنافية - والتي يجوز الطعن فيها بطريق النقض ، هي الأوامر التي تصدرها بناء على استئناف جائز قانونا ، بحيث اذا خطر للقانون الاستئناف انطلق تبعا لذلك باب الطعن بالنقض \*

( ١٩٦٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٣ ق ٤٨ ص ١٧٤ )

١٢٦٩ - لا تجيز المادة ٢١٢ اجراءات جنائية الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام الا فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة لها طبقا للقانون \*

( ١٩٦٦/٣/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٥٨ ص ٢٠٧ )



## مادة ٢١٣

الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى وفقا للمادة ٢٠٩ لا يمنع من العود الى التحقيق اذا ظهرت أدلة جديدة طبقا للمادة ١٩٧ .  
- تقابل عجز المادة ٤٢/٥ من القانون السابق .

## الأحكام

١٢٧٠ - من المقرر أن الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية له حجتيه التي تمنع من العود الى الدعوى مادام قائما لم يبلغ قانونا ، فلا يجوز مع بقاءه قائما اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر فيها الأمر لأن له في نطاق حجتيه الموقته ما للأحكام من قوة الأمر المقضى .

( ١٥/٥/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩٦ ص ٥٢ )

١٢٧١ - قيد الأوراق برقم عوارض بالنسبة لوفاة أحد المجنى عليها وحفظها بعد انتداب من النيابة الى مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبي ، أمر المحظ في حقيقته أمر بعدم وجود وجه ، تحرير محضر بمسند ذلك عن الواقعة بالنسبة الى مجنى عليه آخر سئل فيه آخرون بعدم أدلة جديدة لم تكن قد عرضت عند اصدار الأمر السابق ، يجوز العود الى التحقيق وإطلاق حق النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية بناء على ما ظهر من تلك الأدلة الجديدة

( ١٦/١٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٨ ص ١٢٢٣ )

١٢٧٢ - الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى بعد اجرائها تحقيق أو انتداب أحد رجال الضبط لذلك لا يمنع من العود الى التحقيق اذا ظهرت أدلة جديدة قبل انتهاء مدة سقوط الدعوى ، وقوام الدليل الجديد أن ينتهي به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بأن لا وجه لإقامتها .

( ٥/٣/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦٣ ص ٢٦٢ )

١٢٧٣ - إن أمر المحظ لا يمنع من إقامة الدعوى اذا جرى بعد صدوره - وقبل انقضاء الحق في رفع الدعوى العمومية بمضى المدة - تحقيق ظهرت منه أدلة جديدة تسوغ رفع الدعوى .

( ٢٦/٤/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٧٨ ص ٧٠ )



١٢٧٤ - قوام الدليل الجديد هو أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بالا وجه لاقامتها ، أو أن يكون تحقيق الدليل بمعرفته غير ميسر له من قبل ، إما لحفاء في الدليل نفسه أو فقدانه أحد العناصر التي تعجز المحقق عن استيفائه .

( ١٩٦٢/١٢/٣ ) أحكام النقض من ١٣ ق ١٩٧ ص ٨١٥ ،  
( ١٩٦٠/٥/١٠ ) من ١١ ق ٨٤ ص ٤٢٤ )

١٢٧٥ - ان المادة ١٢٧ تحقيق جنايات اعتبرت شهادة الشهود ضمن الدلائل التي يبيع لجمهورها الشروع ثانيا في اتمام اجراءات الدعوى العمومية ما دامت المواعيد المقررة لسقوط الحق في الدعوى العمومية لم تنقض بعد ، فإذا كانت الواقعة هي واقعة نصب قائمة على جريمة تزوير فكل دليل يقدم في تهمة التزوير - الذي كان في الواقع وسيلة سهلت جريمة النصب هي المقصودة بالذات للمتهم - يعتبر دليلا جديدا على صحة تهمة النصب تبيح الرجوع الى الدعوى العمومية فيما يتعلق بهذه الجريمة بعد حفظها .

( ١٩٣٢/٥/١٦ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥٠  
ص ٥٤٠ )

١٢٧٦ - الدفع بأن النيابة العامة قد أصدرت قرارا بحفظ الدعوى العمومية بعد اتمام التحقيقات ثم عادت ورفعتها على المتهم دون ظهور أدلة جديدة من الدفع الواجب ابدائها أمام محكمة الموضوع فلا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ١٩٤٨/٣/٢٣ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٦٢  
ص ٥٢٧ )

١٢٧٧ - اذا كان المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن أمر الحفظ الذي صدر من النيابة العمومية في الدعوى لعدم كفاية الأدلة لا يزال قائما اذ لم تظهر بعد أدلة جديدة تسوغ رفع الدعوى عليه فلا يجوز له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

( ١٩٤٦/٢/٤ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٩ ص ٧٢ )



## مادة ٢١٤

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن الواقعة جنسية أو جنحة أو مخالفة وأن الأدلة على المتهم كافية ، رفعت الدعوى إلى المحكمة المختصة بنظرها • ويكون ذلك في مواد المخالفات واجتنب بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجزئية ما لم تكن الجريمة من الاجتنب التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر - عندما اجتنب الضرة بأفراد الناس - فتحيلها النيابة العامة إلى محكمة الجنايات مباشرة •

وترفع الدعوى في مواد الجنايات من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام مستشار الإحالة •

### ويراعى في جميع الأحوال حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ •

- ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ •

وبالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩٥٦/٣/٢١ ، ونشر في ١٩٥٦/٣/٢٥ •

وبالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩٥٧/٥/١٩ ، ونشر في ١٩٥٧/٥/١٩ •

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ •

- راجع ما جاء بالذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ •

- راجع ما جاء بالذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٦ تحت المادة ٦٣ •

- راجع ما جاء بالذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٦٤ •

- راجع ما جاء بالذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ •

مادة ٢١٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن مخالفة أو جنحة ثابتة ثبوتاً كافياً على شخص

أو أكثر ترفع الدعوى للمحكمة المختصة بنظرها بطريق تكليف المتهم بالحضور •

وإذا رأت أن التهمة جنائية تحيلها إلى قاض التحقيق •

مادة ٢١٤ ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن مخالفة أو جنحة أو جنائية ثابتة ثبوتاً كافياً على

شخص أو أكثر ترفع الدعوى أمام المحكمة المختصة بنظرها بطريق تكليف المتهم بالحضور ،

ويكون ذلك في الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام غرفة الاتهام •

مادة ٢١٤ ممدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ :

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن مخالفة أو جنحة أو جنائية ثابتة ثبوتاً كافياً على

شخص أو أكثر ترفع الدعوى للمحكمة المختصة بنظرها بطريق تكليف المتهم بالحضور • وفي

الجنايات يكون تكليف المتهم بالحضور أمام غرفة الاتهام من رئيس النيابة العامة أو من يقوم

مقلعه • ويراعى في جميع الأحوال حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ •

مادة ٢١٤ ممدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ :

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن مخالفة أو جنحة أو جنائية ثابتة ثبوتاً كافياً على



شخص أو أكثر رفعت الدعوى أمام المحكمة المختصة بنظرها ، ويكون ذلك في مواد المخالفات والجنح بطريق تكليف التهم بالظهور أمام المحكمة الجزئية ما لم تكن الجريمة من الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غريزها من طرق النشر ، عدا الجنح المخضرة بأفراد الناس فتحليلها النيابة العامة الى محكمة الجنايات مباشرة .

ورفع الدعوى في مواد الجنايات من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه ويكون ذلك بطريق تكليف التهم بالظهور أمام غرفة الاتهام .

ومع ذلك اذا كنت الجناية من الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكررا والثالث والرابع والرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والقانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ رفعت النيابة الدعوى عنها وعما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى الى محكمة الجنايات بطريق تكليف التهم بالظهور امامها مباشرة . ويتبع في ذلك أحكام المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ . ويراعى في جميع الأحوال حكم الفقرة الثانية من المادة ٦٣ .

## الأحكام

١٢٧٨ - ان مفاد حكم المواد ١٩٠ ، ١٩٢ ، ٢١٤ ، ٢٧٣ ، ٣٧٤ إجراءات جنائية أن النيابة العامة هي السلطة الأصلية صاحبة الاختصاص العام بالتحقيق الابتدائي ، وعدم اتصال سلطة الحكم بالدعوى بتكليف التهم بالظهور يبقى سلطة التحقيق للنيابة العامة حتى لو كانت الدعوى قد أحيلت الى مستشار الاحالة .

( ١٣ / ١٠ / ١٩٧٤ أحكام النقض ٢٥ ق ١٤٣ ص ٦٦٥ )

١٢٧٩ - ان شرط الحظر على النيابة العامة بإجراء تحقيق في الدعوى - تطبيقاً للمادة ٥٥٨ إجراءات جنائية - هو اتصال سلطة الحكم بالقضية ، أما القضية لم ترفع بعد الى المحكمة المختصة فان للنيابة سلطة إجراء التحقيق ، واتصال مستشار الاحالة بالدعوى لا ينهي اختصاص النيابة العامة أو قاضي التحقيق ، لأن قضاء الاحالة ليس الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وليس جزءاً من قضاء الحكم .

( ٢٨ / ٦ / ١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٣ ص ٦٣٢ )

١٢٨٠ - من المقرر أن الدعوى الجنائية ليست ملكاً للنيابة العامة بل هي من حق الهيئة الاجتماعية وليست النيابة الا وكيلا عنها في استعمالها ، وهي اذا كانت تملك التصرف فيها بالحفظ الا أنها اذا قدمتها الى القضاء فانه يصبح وحده صاحب الحق في الحكم فيها بما يشاء غير مقيد بطلبات النيابة الشفوية ولا المكتوبة ولا بكيفية وصفها التهمة وليس لها من حق سوى ابداء طلباتها فيها ان شاء أخذ بها وان شاء رفضها ولا يقبل



الاحتجاج عليها بقبولها الضريح أو الضمني لاي أمر من الأمور الخاصة باستعمال الدعوى الجنائية ، فلها أن تظن في الأحكام ولو كانت صادرة طبقا لطلباتها ، وهي غير مقيدة بذلك أيضا حين مباشرتها سلطتها القانونية أمام محكمة النقض باعتبارها طرفا منضما تقتصر مهمتها على مجرد ابداء الرأي في الطعون التي ترفع لهذه المحكمة .

( ١٩٦٤/٣/٢ ) أحكام النقض س ١٥ ق ٣٣ ص ١٥٩ ) .

**١٢٨١ -** التحقيق الذي لا تملك النيابة إجراؤه هو الذي يكون متعلقا بذات المتهم الذي قدمته للمحاكمة عن الواقعة نفسها ، لأنه بحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم تكون ولاية سلطة التحقيق قد زالت ، أما اذا كان التصرف خاصا بمتهم آخر ساهم في وقوع الحادث فإن النيابة العامة بعد تقديم الدعوى للمحكمة - بل من واجبيها - تحقيق ما يطرأ أثناء سيرها مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة .

( ١٩٦٣/٣/٢٦ ) أحكام النقض س ١٤ ق ٤٨ ص ٢٣٥ ) .

**١٢٨٢ -** ان مجرد قيام النيابة بتبليغ قرار المحكمة لبعض الجهات لاستيفاء أمور في الدعوى ثم تلقيها الرد عليه لتوصيله الى المحكمة لا يعتبر تحقيقا مما يتمتع عليها إجراؤه أثناء المحاكمة ، اذ هي في هذه الحالة لم تقم الا بتنفيذ قرار المحكمة باعتبارها الهيئة المكلفة بذلك قانونا .

( ١٩٤١/٦/٢ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٧٢ ص ٥٣٦ )

**١٢٨٣ -** للنيابة بعد تقديم الدعوى للمحكمة - بل من واجبيها - تحقيق ما يطرأ أثناء سير الدعوى مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة ، وللمحكمة أن تضم تلك التحقيقات الى التحقيقات الأولى ليستخلص منها كل ذي شأن ما يراه لمصلحته .

( ١٩٣٦/٢/٣ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٣٧ ص ٥٤٦ )

**١٢٨٤ -** كل ما يكون من الحلل في اجراءات التحقيق الابتدائي مهما يكن نوعه فهو محل للظن أمام محكمة الموضوع . والمحكمة تقدر قيمة هذا الظن كما تقدر كل دليل يقدم لها وتحكم في الموضوع بما تحكم به ، ولا تستطيع أن تلغى التحقيق أو تميد القضية لسلطة التحقيق ثانيا .

( ١٩٣١/١٢/٢١ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠٦ ص ٢٧٦ )



١٢٨٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن أساس الحق المخول للنسابة العامة في المادة ٣/٢١٤ في الاحالة المباشرة الى محكمة الجنايات انما هو قيام الارتباط بين احدى الجنايات المنصوص عليها في تلك الفقرة وبين الجرائم الاخرى التي تكون مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة طبقا لما هو معرف به في المادة ٣٢ عقوبات .  
( ١٩٦٣/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٤ ق ١٢٥ ص ٦٩٠ )

١٢٨٦ - الارتباط الوارد بالمادة ٣/٢١٤ اجراءات جنائية لا يمكن أن ينصرف الى غير المعنى الذي نص عليه في المادة ٣٢ عقوبات ، أما مجرد الارتباط الزمني بين الجريمتين فانه لا يوفر الارتباط المعرف به في المادة ٣٢ عقوبات .  
( ١٩٦٣/٢/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ٢٤ ص ١١٣ )







الكتاب الثاني  
في المحاكم







# الباب الأول

في الاختصاص

## الفصل الأول

في اختصاص المحاكم الجنائية في المواد الجنائية

### مادة ٢١٥

تحكم المحكمة الجزئية في كل فعل يعد بمقتضى القانون مخالفة أو جنحة عدا الجنب التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد .

— معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ . ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .

— راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .  
— تقابل نصوص المواد ١/١٢٨ و ١٥٧ من قانون تحقيق الجنايات الأمل والأولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ المعدلة بالقانون الصادر في ١٩/١٠/١٩٢٥ والمادة الأولى من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ .

مادة ٢١٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

تحكم المحكمة الجزئية في كل فعل يعد بمقتضى القانون مخالفة أو جنحة عدا الجنب التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد . وتحكم أيضا في الجنايات التي يحيلها إليها قاض التحقيق أو غرفة الاتهام طبقا للمادتين ١٥٨ و ١٧٩ أو التي تقرر في نظرها طبقا للمادة ٣٠٦ .

### الأحكام

١٢٨٧ — من المقرر أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة في حين أن محاكم أمن الدولة ليست الا محاكم استثنائية .  
( ١٩٧٨/١١/٣٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٧٣ ص ٨٤٠ )



**١٢٨٨ -** ان قانون الطوارئ رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٨ حصر اختصاص محاكم أمن الدولة - وهي محاكم استثنائية - في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت في الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها ، وكذلك في الجرائم المساقب عليها بالقانون العام التي تحال اليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، ولم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البتة من اختصاصها الاصيل الذي اطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وليس في هذا القانون أو في أى تشريع آخر أى نص بافراد محاكم أمن الدولة دون سواها بالفصل في أى نوع من الجرائم .  
( ١٢/٤/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩١ ص ٤٢٢ ، ٥/٢٤/١٩٧٦ ق ١١٩ ص ٥٢٨ )

**١٢٨٨ مكرر -** استقر قضاء محكمة النقض على أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في كافة الجرائم الا ما استثنى بنص خاص عملاً بالفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في حين أن غيرها من المحاكم ليست الا محاكم استثنائية ، وأنه وان أجازت القوانين في بعض الأحوال حالة جرائم معينة الى محاكم خاصة - كمحاكم أمن الدولة - فإن هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم مادام أن القانون الخاص لم يرد به أى نص على انفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص دون غيرها ويستوى في ذلك أن تكون الجرائم معاقبا عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص ، اذ لو أراد المشرع أن يقصر الاختصاص على محكمة معينة ويفردها به لما أعوزه النص على ذلك صراحة على غرار ما جرى عليه في تشريعات عدة ، من ذلك المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية سالف الذكر التي ناطت بدوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها الفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بالغاء القرارات الجمهورية والوزارية المتعلقة بشئونهم وفي طلبات التعويض والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ، كما نصت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل التي حددها . وقد أخذ الدستور ذاته بهذا المفهوم عندما نص في المادة ١٧٥ على أن تتولى المحكمة الدستورية دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح . لما كان ذلك وكانت المادة الأولى من قانون محاكمة الوزراء رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ قد قضت بأن تتولى محاكمة الوزراء محكمة عليا ، وكان هذا القانون أو أى



تشريع آخر قد جاء خلوا من أى نص بأفراد هذه المحكمة العليا دون غيرها بالاختصاص ولائيا بنظر الجرائم التى يرتكبها الوزراء أثناء تادية وظيفتهم أو بسببها . ومن ثم فإن محاكمة الوزير عما يقع منه من جرائم سواء تلك التى يجرمها القانون العام أم تلك التى نص عليها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ تختص بها أصلا المحاكم العادية بحسبانها صاحبة الولاية العامة أما المحكمة الخاصة التى نص عليها القانون سالف الذكر فإنها تشاركها فى اختصاصها دون أن تسلبها آياه . لما كان ذلك وكانت النيابة العامة استعمالا لحقها المقرر قانونا قد أقامت الدعوى الجنائية أمام المحاكم العادية فإن ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من قضائه بعدم اختصاص محكمة الجنايات ولائيا بنظر الدعوى استنادا الى أن كلا من المطعون ضدهما الرابع والخامس كان يشغل منصب وزير فى تاريخ ارتكاب الوقائع المنسوبة اليه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

( ١٩٧٩/٦/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥٣ ص ٧٢٢ )

**١٢٨٨** مكرراً - ان لفظ وزير فى المادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ انما ينصرف لفة ودلالة الى من يشغل منصب وزير بالفعل بحسبانها عضوا فى التنظيم السياسى الذى يتكون منه مجلس الوزراء ، فاذا انحسرت عنه هذه الصفة أصبح شأنه شأن أى موظف زالت عنه صفة الوظيفة لأى سبب من الأسباب ، وبالتالى فإن لفظ الوزير لا يمكن أن ينصرف اليه ، ويؤيد ذلك ما نصت عليه المادة ٧ من هذا القانون اذ رتبته على الحكم بالادانة عزل الوزير من منصبه ، كما يؤكد هذا المعنى ما نصت عليه المادة ١٥٧ من الدستور من أن الوزير هو الرئيس الأعلى لوزارته ، والمادة ١٥٨ من أنه لا يجوز للوزير أثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة ، والمادة ١٥٩ من أن لرئيس الجمهورية وللمجلس الشعب حق ازالة الوزير الى المحاكمة ، والمادة ١٦٠ من أنه يوقف من يتهم من الوزراء عن عمله الى أن يفصل فى أمره . وكل هذه المواد قاطعة فى الدلالة على أن محاكمة الوزراء تختص بمحاكمة من يشغل وظيفة الوزير بالفعل باعتبار أنها أضفت عليه حصانة خاصة مقررة لمنصبه لا لشخصه .

( ١٩٧٩/٦/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥٣ ص ٧٢٢ )

**١٢٨٨** مكرراً ب - جرى قضاء محكمة النقض بأن الدستور هو القانون الوضعى الاسمى صاحب الصدارة ، فكان على ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه ، فاذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور واهدار ما سواها ، ويعتبر الحكم المخالف فى هذه الحالة قد فسخ



حتما بقوة الدستور نفسه . لما كان ذلك ، وكان يبين مما نصت عليه المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ من أنه « اذا قدم اقتراح باتهام وزير وكانت خدمته قد انتهت » يتعارض مع ما نصت عليه المادة ١٥٩ من الدستور من أنه لرئيس الجمهورية ومجلس الشعب حق احالة الوزير الى المحاكمة . الامر الذى يقطع بأن من يحال الى المحاكمة أمام المحكمة الميينة فى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ هو الوزير الذى يشغل منصبه لا الوزير السابق فانه يتعين الالتفات عن المادة ٢٠ سالفه الذكر .

( ١٩٧٩/٦/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥٣ ص ٧٢٢ )

١٢٨٩ - صدور الحكم بعدم اختصاص المحكمة بالنظر فى الدعوى واحالتها الى المحكمة العسكرية المختصة هو قضاء يخالف التأويل الصحيح فى القانون من أن المحاكم العادية هى صاحبة اختصاص أصيل فى نظر الجرائم التى تخول المحاكم العسكرية سلطة الفصل فيها ، وما كان لها أن تتخلى عن ولايتها هذه وتقضى بعدم اختصاصها دون الفصل فى موضوع الدعوى التى أحيلت اليها من النيابة العامة قبل أن يصدر فيها حكم نهائى من المحكمة العسكرية ، الا أن محكمة النقض لا تستطيع أن تنقض الحكم لهذا الخطأ لانتفاء مصلحة المتهم ، حيث الثابت من الأوراق أن الدعوى فصل فيها من المحكمة العسكرية ببرائة المتهمين وقد صودق على هذا الحكم من المحاكم العسكرية فلا مصلحة فى نقض الحكم ويصبح الطعن بذلك غير ذى موضوع .

( ١٩٦٠/٥/٣٠ أحكام النقض س ١١ ق ٩٥ ص ٥٠٢ )

١٢٩٠ - ان ما نصت عليه المادة ٣٦ من قانون الأحكام العسكرية من أنه يجب مراعاة مدة الجزاء التى يكون المتهم قد قضائها تنفيذاً للحكم العسكرية لا يمنع المحاكم العادية من السير فى الدعوى من جديد ومعاينة المتهم بالعقوبة التى تراها ، على أن تراعى حين تقدر العقوبة مدة الجزاء التى نفذ بها على المتهم فعلا لا مدة العقوبة المقضى بها مهما بلغت .

( ١٩٥٧/٢/١٩ أحكام النقض س ٨ ق ٤٧ ص ١٦٠ )

١٢٩١ - اللجان الجرمية ليست محاكم جنائية وانما هى لجان ادارية ذات اختصاص خاص والمعارضة فى قراراتها من اختصاص المحكمة المدنية التجارية .

( ١٩٥٦/١٠/٢ أحكام النقض س ٧ ق ٢٦٥ ص ٩٧٢ )

١٢٩٢ - اذا كان منطوق الحكم مقصورا على القضاء ببطان أمر التفتيش و بطلان عملية التفتيش ، فهذا الحكم لا يمكن اعتباره صحيحا صادرا



من سلطة تملك إصداره ، اذ كل ما للمحاكم في المواد الجنائية يقتضى ما لها من حق مطلق في تقدير الدليل وحرية كاملة في الأخذ بما تطيشن اليه واطراح ما لا ترتاح له في سبيل تكوين عقيدتها هو أن تعتبر الدليل المستمد من أى اجراء من اجراءات التحقيقات الابتدائية التي تجريها النيابة العامة أو لا تعتبره . فإذا هي تجاوزت ذلك الى الحكم ببطالان الاجراء ذاته فان حكمها يكون في الواقع مبنيا على تجاوز منها لحدود اختصاصها لأن سلطة الاتهام أو التحقيقات الابتدائية مستقلة عن سلطة الحكم ، وكل سلطة من السلطتين تباشر اختصاصها في الحدود المرسومة في القانون . وليس في القانون ما يخول المحاكم حق الفصل في اجراء التحقيقات الأولية ذاتها من حيث صحتها أو بطلانها ، ولا يمكن الالتجاء الى المحاكم لاستصدار حكم منها ببطالان عمل من أعمال النيابة العمومية أو يمنعا من اجرائه . وطالما أن التحقيق لا يعرض على المحكمة فهي متنوعة قانونا من الفصل في شيء متعلق به . ثم ان مجرد عرضه عليها برفع الدعوى العمومية امامها ليس من شأنه أن يكسبها اختصاصا لم يكن لها ، بل كل ما يكون لها وهي تقوم بمهمتها في الفصل في الدعوى المطروحة عليها هو أن تستمتع بكامل حريتها في تقدير عناصرها المعروضة عليها ، ومنا الدليل المستمد من تلك التحقيقات .

( ١٩٤٥/١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٦٠ )

( ص ٦٠٣ )

**١٢٩٣ -** لما كانت النيابة العسكرية قد قررت عدم اختصاصها بالواقعة وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن النيابة العسكرية هي صاحبة القول الفصل الذي لا معقب عليه فيما اذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها وبالتالي في اختصاص القضاء العسكري ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بأنه صدر من جهة غير مختصة ولائيا باصداره على غير سند من القانون .

( ١٩٧٧/٦/١٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥٩ ص ٧٥٩ )

**١٢٩٤ -** تنص المادة ٤٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ على أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما اذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أم لا ، ولما كانت التحقيقات قد أرسلت الى النيابة العسكرية ( لما تبين للمحقق من أن الطاعن جندي بالقوات المسلحة ) ، فرأت أن الاختصاص بمحاكمة الطاعن يتعقد للقضاء العادي ، ومن ثم يكون النعى على الحكم من محكمة الجنايات بأنه صدر من جهة غير مختصة ولائيا باصداره على غير سند من القانون .

( ١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٠ ص ٦٧٥ )



**١٢٩٥ -** مفاد المواد ٢١٥ و ٢١٦ و ٢٨٢ اجراءات بخاصة وسياسة التشريع الاجرائي بعمامة ان توزيع الاختصاص بين محاكم الجنايات والمحاكم الجزئية يجري على اساس نوع العقوبة التي تهدد الجاني ابتداء عن التهمة المستندة اليه بحسب ما اذا كانت جنائية او جنحة او مخالفة بصرف النظر عن نوع العقوبة التي قد توقع بالفعل بالنسبة الى الجريمة التي تثبت في حقه .

( ١٩٦٩/٤/٢١ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٢ ص ٥٣٩ )

**١٢٩٦ -** الممول عليه ، في تحديد الاختصاص النوعي هو بالوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى ، اذ يمتنع عقلا أن يكون المرجع في ذلك ابتداء هو نوع العقوبة التي يوقعها القاضي انتهاء بعد الفراغ من سماع الدعوى سواء كانت الجريمة قلقة او ثابتة النوع ، وذا كان السبب في النزول بالعقوبة عن الحد المقرر قانونا .

( ١٩٦٩/٤/٢١ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٢ ص ٥٣٩ ، ١٩٦٦/١٢/٩ س ١٧ ق ٢٤٣ ص ١٢٦٧ ، ١٩٤٨/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٧٧ ص ٥٤٠ )

**١٢٩٧ -** اذا زال اثر الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بزوال الارتباط بين واقعة الجناية التي تقرر فيها بالا وجه لاقامة الدعوى بالنسبة الى المتهم الاول وبين تهمة الجنحة المسندتين الى المتهمين الثاني والثالث ، فانه لم يكن هناك ما يحول دون الفصل فيهما من محكمة الجنب ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها مختلنا في القانون .

( ١٩٦٠/٦/٢٠ أحكام النقض س ١١ ق ١١٤ ص ٥٩٥ )

**١٢٩٨ -** قواعد الاختصاص في المواد الجزائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام .

( ١٩٧٧/١٢/٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٠٥ ص ١٠٠٢ )

**١٢٩٩ -** الامتيازات والحصانات القضائية المقررة بمقتضى الاتفاقيات الدولية وطبقا للعرف الدولي للمبعوثين الدبلوماسيين انما تقررت لهم بحكم أن لهم صفة التمثيل السياسي في البلد الأجنبي لا يخضع للولاية القضائية للدولة الموفدين اليها ، وبالتالي فانهم يتمتعون وأفراد أسرهم بالحصانة القضائية بمقتضى تلك الاتفاقيات الدولية وطبقا للعرف الدولي



وهذه الامتيازات والحصانات قاصرة على المبعوثين الدبلوماسيين بالمعنى المتقدم ولا يستفيد منها غيرهم من أبناء وموظفي المنظمات الدولية الا بمقتضى اتفاقيات وقوانين تقرر ذلك  
( ١٩٧٥/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤١ ص ٦٣٠ )

١٣٠٠ - مؤدى قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص التهمين من النظام العام ويجوز اثارة الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة المحكوم عليه وكانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم .  
( ١٩٧٣/٦/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦٥ ص ٧٩٠ ، ١٩٦٣/١٢/١٦ س ١٤ ق ١٦٥ ص ٩١٤ )

١٣٠١ - من المقرر أن القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام بالنظر الى أن الشارع في تقديره لها قد أقام ذلك على اعتبارات عامه تتعلق بحسن سير العدالة وإن الدفع بعسم الاختصاص الاولائي من النظام العام ويجوز اثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .  
( ١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٠ ص ٦٧٥ ، ١٩٧٠/٢/٢٣ س ٢١ ق ٧٠ ص ٤٨٧ )

١٣٠٢ - قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من النظام العام ، يجوز اثاره الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، أو تقضى هي فيه من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة الطاعن وكانت المخالفة ثابتة بالحكم .  
( ١٩٦٩/١٢/١٥ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩٤ ص ١٤٢٦ )

١٣٠٣ - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من مسائل النظام العام التي يجوز التمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى ، الا أن الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع أثبتتها المحكمة وأن لا يقتضى تحقيقا موضوعيا .  
( ١٩٦٦/١٠/١٨ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨٤ ص ٩٨٨ )

## مادة ٢١٦

تعلم محكمة الجنايات في كل فعل يعد بمقتضى القانون جنائية ، وفي



الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على الجنح المفضرة  
بأفراد الناس وغيرها من الجرائم الأخرى التي ينص القانون على اختصاصها  
بها .

- مدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في  
١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١  
- تقابل المادة الأولى من قانون تشكيل محاكم الجنايات رقم ٤ لسنة ١٩٥٥ والمادة  
الأولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٠ المدلة بالقانون الصادر في ١٩٦٥/١٠/١٩ .  
مادة ٢٦٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :  
تحكم محكمة الجنايات في كل فعل يعد بمقتضى القانون جنائية وفي الجرائم الأخرى التي  
ينص القانون على اختصاصها بها .

### الأحكام

١٣٠٤ - اثبات الحكم في مدوناته أن الدعوى أحيلت الى المحكمة  
كمحكمة جنائيات من مستشار الاحالة والحكم فيها على هذا الأساس على  
خلاف الثابت من احوالها اليها بأمر احالة من النيابة العامة كجنائية أمن دولة  
يجعل الحكم باطلا بصدوره من محكمة غير مختصة ولو كانت مشكلة من ذات  
القضاة الذين يختصون بنظر قضايا أمن الدولة .

( ١٩٧٥/١١/٢٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٦٢ ص ٧٢٦ )

١٣٠٥ - الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات المشكلة من  
مستشار فرد بنظر الدعوى من الدفوع التي يصح اثارها في أية حالة تكون  
عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بولاية القاضي التي  
هي من النظام العام .

( ١٩٦٥/١٠/١٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٣٤ ص ٧٠٢ )

١٣٠٦ - اذا دفع المتهم - بالشروع في القتل أمام محكمة الجنايات  
وبأحراز سلاح بدون ترخيص أمام محكمة الجنح - بعدم اختصاص محكمة  
الجنح بناء على أن هذا السلاح أسند اليه أيضا أنه استعمله في واقعة  
الشروع في القتل ، فان رفض الدفع وتوقيع العقوبة على المتهم يجعل الحكم  
معييا .

( ١٩٥٢/٣/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ٢٤٠ ص ٦٤٦ )



## مادة ٢١٧

يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة ، أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

### الأحكام

#### قواعد عامة

١٣٠٧ - ان العبرة في الاختصاص المكاني انما يكون بحقيقة الواقع وان تراخي ظهوره الى وقت المحاكمة .  
( ١٩٧٦/٥/١٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٠٩ ص ٤٩١ )

١٣٠٨ - الاذن بالتفتيش الذي صدر اخذا بما ورد في محضر التحري يكون قد بنى على اختصاص انمقدت له بحسب الظاهر - حال اتخاذه - مقومات صحته فلا يدركه البطلان من بعد اذا ما استبان انتفاء هذا الاختصاص وان تراخي كشفه .  
( ١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١ ص ١ )

١٣٠٩ - نصت المادة ٢١٧ اجراءات جنائية على أنه يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه ، وهذه الأماكن قسائم متساوية في القانون لا تفاضل بينها .  
( ١٩٦٦/٥/٩ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٣ ص ٥٧٨ )

١٣١٠ - نصت المادة ٢١٧ اجراءات جنائية على أنه يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه ، وهذه الأماكن قسائم متساوية في القانون لا تفاضل بينها ، ويعتبر مكان وقوع جريمة اعطاء شيك بدون رصيد هو المكان الذي حصل فيه تسليم الشيك للمستفيد .  
( ١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٧ ص ١٤٢ ،  
١٩٧٠/٤/٦ س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢ )

١٣١١ - يتعين الاختصاص المحلي بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه .  
( ١٩٦٩/١٠/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٦ ص ١٠٠٨ )



١٣١٢ - الاختصاص بالصفسدار اذن التفتيش كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضا بمحل اقامة المتهم وكذلك بالمكان الذى يضبط فيه ، وذلك وفقا لنص المادة ٢١٧ اجراءات جنائية .  
( ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٣ ص ١٢٤ )

#### صور عملية

١٣١٣ - قرار وزير العدل فى ١٤/١/١٩٦٤ بإنشاء نيابة ومحكمة جزئية تختصان بجرائم الآداب بمدينة القاهرة ، فضلا عن أنه قرار تنظيمى لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها العام فانه قد شرط لاختصاص هذه المحكمة بنظر الجنب والمخالفات التى نص عليها وقوعها فى دائرة اختصاص محافظة القاهرة .  
( ١٩٦٥/٤/٢ أحكام النقض س ١٦ ق ٨١ ص ٣٩٣ )

١٣١٤ - اذا كان المتهم قد دل حين احتجز نقودا وهو بالاسكندرية بنية تملكها فان جريمة خيانة الامانة تكون قد وقعت بدائرة محكمة الاسكندرية التى يقيم بها والتى وجد بها عند اتخاذ الاجراءات ضده ، وينعقد الاختصاص لتلك المحكمة ونفا لما جرى به نص المادة ٢١٧ اجراءات جنائية .

( ١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ١٨٢ ص ٦٥٤ )

١٣١٥ - متى كان المتهم قد أسس دفعه ببطلان التفتيش على أن وكيل النيابة الذى أصدر الأمر به غير مختص لوفوع الجريمة فى دائرة نيابه أخرى وأن الضابط الذى باشره غير مختص كذلك باجرائه ، وكان الحكم اذ رفض هذا الدفع قد قرر أن الاختصاص كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضا بمحل اقامة المتهم ، وكذلك بالمكان الذى ضبط فيه ، وذلك وفقا للمادة ٢١٧ اجراءات جنائية ، وأن أمر التفتيش قد صدر من وكيل النيابة الذى يقيم المتهم بدائرتها ، وأن الضابط الذى باشره مختص كذلك لوفوع الجريمة فى دائرة القسم الذى يعمل به فانه لا يكون قد خالف القانون .

( ١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢١٠ ص ٦٢٢ )

١٣١٦ - يتحدد الاختصاص فى المواد الجنائية اما بمكان وقوع الجريمة أو فى المحل الذى يقيم فيه المتهم ، فاذا رفعت الدعوى العمومية عن جريمة وقعت فى مكان يدخل فى دائرة اختصاص محكمة ما الى محكمة أخرى



يدخل في اختصاصها المحل الذي يقيم فيه المتهم المرفوعة عليه الدعوى ، فلا يؤثر في اختصاص هذه المحكمة أن يكون هذا المتهم شريكا في الجريمة لفاعل أصلي لا تصح قانونا محاكمته أمامها ما دامت الدعوى لم ترفع الا عليه .  
( ١٩٣٩/٣/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٦٢ ص ٤٩٦ )

### الدفع بعدم الاختصاص

١٣١٧ - لا يجوز الدفع بعدم الاختصاص المكاني لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام ما لم تكن مدونات الحكم تظاهره .  
( ١٩٧٦/٤/١٨ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩٤ ص ٤٣٦ )

١٣١٨ - اذا كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها المكاني بنظر الدعوى وكانت مدونات الحكم خالية مما ينفي هذا الاختصاص وتظاهر ما يدعيه الطاعن فلا يجوز له أن يثير هذا الرفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج الى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها .  
( ١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٤ ص ٢١٩ )

١٣١٩ - لئن كان اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة متعلقا بالنظام العام ، الا أن الدفع بعدم اختصاص محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع أثبتتها الحكم المطعون فيه ولا تقتضي تحقيقا موضوعيا .

( ١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢ )

١٣٢٠ - لا يجوز اثارة الدفع بعدم الاختصاص المحل لأول مرة أمام محكمة النقض مادام يحتاج الى تحقيق موضوعي .  
( ١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٠ ص ١٠٢٧ )

١٣٢١ - القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام والاختصاص المكاني كذلك ، بالنظر الى أن الشارع في تقريره لها سواء تعلقت بنوع المسألة المطروحة عليها أو بشخص المتهم أو بمكان الجريمة قد اقام تقريره على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة .  
وقانون الاجراءات الجنائية اذ أشار في المادة ٣٣٢ منه الى حالات البطلان المتعلقة بالنظام العام لم يبينها بيان حصر وتحديد بل ضرب لها الامثال .



وما جاء في الأعمال التحضيرية قولا باعتبار البطلان المتعلق بعدم مراعاة قواعد الاختصاص المكاني من أحوال البطلان النسبي لا يحتاج به ولا يقوم مقام مراد الشارع فيما استنته على جهة الوجوب .  
( ١٩٦٦/٥/٩ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٣ ص ٥٧٨ )

١٣٢٢ - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة هو من مسائل النظام العام التي يجوز التمسك بها في أى حالة كانت عليها الدعوى ، الا أن الدفع بعدم الاختصاص المحل لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا تقتضى تحقيقا موضوعيا .  
( ١٩٦٥/١/١٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧ ص ٦٩ ، ١٧/٣/١٩٥٩ س ١٠ ق ٧٤ ص ٣٣٤ )

١٣٢٣ - اذا كان الطاعن لم يبد الدفع بعدم الاختصاص المحل أمام محكمة الموضوع وكان هذا الدفع يتطلب تحقيقا موضوعيا فلا تقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .  
( ١٩٥٥/٣/٧ أحكام النقض س ٦ ق ٢٠١ ص ٦١٢ )

#### اثر الحكم بعدم الاختصاص

١٣٢٤ - قضاء محكمة بعدم اختصاصها مكانيا بنظر الدعوى لا يكسب غيرها من المحاكم الاختصاص بنظرها الا اذا كانت مختصة بالفعل على مقتضى القواعد التي استنتها الشارع في تحديد الاختصاص المكاني حسبما ورد به النص في المادة ٢١٧ اجراءات جنائية ، لأن حجية الحكم لا ترد الا على ما فصل في فصلنا لازما ، واللزوم حاصل في نفي الاختصاص لا في اسياغه .  
( ١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣١١ ص ١٥٠٤ )

#### مادة ٢١٨

في حالة الشروع تعتبر الجريمة أنها وقعت في كل محل وقع فيه عمل من أعمال اليد في التنفيذ ، وفي الجرائم المستمرة يعتبر مكانا للجريمة كل محل تقوم فيه حالة الاستمرار ، وفي جرائم الاعتياد والجرائم المتتابعة يعتبر مكانا للجريمة كل محل يقع فيه أحد الأفعال الداخلة فيها .

١ - لا مقابل لها في القانون السابق .



## الأحكام

١٣٢٥ - لما كانت جريمة نقل المخدر من الجرائم المستمرة فإن وقوع الجريمة وإن كان قد بدأ بدائرة محافظة كفر الشيخ إلا أن ذلك لا يخرج الواقعة عن اختصاص نيابة دمنهور التي أصدرت اذن التفتيش مادام تنفيذ هذا الاذن كان معلقا على استمرار تلك الجريمة الى دائرة اختصاصها .

( ١٩٧٣/٣/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٧ ص ٣١٠ )

١٣٣٦ - اذا وقعت افعال السرقة المسندة الى المتهم في دائرة أكثر من محكمة فإن الاختصاص في هذه الحالة يكون معقودا لكل محكمة وقع فيها جزء من أعمال السرقة المعاقب عليها .

( ١٩٦٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٦ ص ٨٢٧ )

## مادة ٢١٩

اذا وقعت في الخارج جريمة من الجرائم التي تسرى عليها احكام القانون المصري ولم يكن لمرتكبها محل إقامة في مصر ولم يثبت فيها ترفع عليه الدعوى في الجنايات أمام محكمة جنايات القاهرة وفي الجناح أمام محكمة عابدين الجزئية .

- لا مقابل لها في القانون السابق .







# الفصل الثاني

في اختصاص المحاكم الجنائية  
في المسائل المدنية التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية

## مادة ٢٢٠

يجوز رفع الدعوى المدنية مهما بلغت قيمتها ، بتعويض الضرر الناشئ  
عن الجريمة أمام المحكمة الجنائية لتظرها مع الدعوى الجنائية .  
- تقابل المادة ٥٤ من القانون السابق .

## مادة ٢٢١

تختص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها  
الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .  
- لا تقابل لها في القانون السابق .

## الأحكام

١٣٢٧ - المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ إجراءات  
جنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى  
الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وهي في محاكمة  
المتهمين عن ابراثم التي تعرض عليها للفصل فيها لا يمكن أن تتقيد بأى  
حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت .  
( ١٠/٩ / ١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٧٠ ص ٨١٨ )

١٣٢٨ - ان المشرع قد أمد القاضي الجنائي وهو يفصل في الدعوى  
الجنائية - اذانة أو براءة - بسلطة واسعة تكفل له كشف الواقعة على  
حقيقتها كي لا يعاقب برىء أو يفلت جان ، فلا يتقيد في ذلك الا بقيد يورده  
القانون ، ومن ثم كان له الفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها  
الفصل في الدعوى الجنائية ، لأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع ، وليس  
عليه أن يقف الفصل فيها تربصا لحأ عسى أن يصدر من أية محكمة غير



جناية من محاكم السلطة القضائية أو من أية جهة أخرى ، وهو لا يتقيد بأى قرار أو حكم يصدر منها ، اللهم الا بحكم قد صدر فعلا من محكمة الأحوال الشخصية فى حدود اختصاصها فى المسألة - فحسب - التى يتوقف عليها الفصل فى الدعوى الجنائية وفقا لنص المادة ٤٥٨ اجراءات جنائية .

( ١٩٧٥/١١/٢٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٥٩ ص ٧١٨ )

١٣٢٩ - المحاكم الجنائية بحسب الأصل غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ، اذ هى مختصة بموجب المادة ٢٢١ اجراءات بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

( ١٩٦٨/٥/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١١١ ص ٥٦٢ )

١٣٣٠ - تختص المحكمة الجنائية بالفصل فى المسائل المدنية فى الحدود اللازمة للقضاء فى الدعوى الجنائية ، ولا يجوز مطالبتها بوقف النظر فى ذلك حتى يفصل فى دعوى مدنية رفعت بشأنها .

( ١٩٦٧/٥/١٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٣٠ ص ٦٦٧ )

١٣٣١ - القاضى فى المواد الجنائية غير ملزم - بحسب الأصل - بوقف الدعوى حتى يفصل فى دعوى مدنية مرتبطة أو متعلقة بها .

( ١٩٤٨/١٠/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٦٣ )

ص ٦٣٢ )

١٣٣٢ - القاضى فى المواد الجنائية غير مكلف بانتظار حكم تصدره محكمة أخرى فيما عدا المسائل الفرعية التى يوجب عليه القانون ذلك فيها ، واذن فليس عليه أن يقف الفصل فى الدعوى العمومية الى أن يقضى من المحكمة المدنية فى النزاع القائم بين المتهم وبين المجنى عليه حول البيع القامة الدعوى على المتهم بسرقة مشارطته .

( ١٩٤٦/١٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٦٤ )

ص ٢٦٢ )

١٣٣٣ - الأصل فى القضاء الجنائى أن قاضى الدعوى هو قاضى الدفع ، فتختص المحكمة الجنائية وفقا للمادة ٢٢١ اجراءات جنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية ما دامت



تختص - بحسب الأصل - بالفصل فيها بصفة تبعية .  
( ١٩٦٦/٤/١٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٨٨ ص ٤٦ )

١٣٣٤ - تختص المحكمة الجنائية بموجب المادة ٢٢١ اجراءات جنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك دون أن تقتيد بالأحكام المدنية التي صدرت أو تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة . ومن ثم فإنه كان متعينا على المحكمة - وقد تبينت لزوم الفصل في ملكية الأرض محل النزاع للقضاء في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها أن تتصدى بنفسها لبحث عناصر هذه الملكية والفصل فيها . فان استشكل الأمر عليها أو استعصى استعانت بأهل الخبرة وما تجربه هي من تحقيقات ضرورية حتى ينكشف لها وجه الحق ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مصيبا مما يستوجب نقضه .  
( ١٩٦٦/١٠/٢٥ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩١ ص ١٠١٩ ، ١٩٥٤/٥/٣ س ٥ ق ١٩٤ ص ٥٧١ )

١٣٣٥ - ليس في القانون ما يغير في ثبوت الاختصاص للمحكمة الجنائية بالمسائل الفرعية كافة أن يكون الاختصاص الأصلي بالدعوى المدنية منعقدا لمحكمة عادية في السلم القضائي أو لمحكمة مخصصة ناط بها القانون ولاية الفصل في الدعوى .  
( ١٩٦٦/٢/٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١ ص ١١٥ )

١٣٣٦ - لا يحق لمحكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية دون أن تستنفذ وسائل التحقيق الممكنة ولا ينبغي عليها أن تتخلى عن واجبها هذا بمقولة إن الأمر يحتاج الى اجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى ، فان نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق أبدا عن تحقيق موضوعها للفصل فيها على أساس التحقيق الذي يتم .  
( ١٩٤٨/٣/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٦١ ص ٥٢٣ )

١٣٣٧ - للمحكمة في المواد الجنائية بمقتضى القانون أن تتصدى وهي تحقق الدعوى المرفوعة اليها وتحدد مسئولية المتهم فيها الى اية واقعة أخرى ، ولو كونت جريمة وتقول كلمتها عنها في خصوص ما يتعلق به في الدعوى المقامة أمامها ، ويكون قولها صحيحا في هذا الخصوص دون أن



يكون ملزما للمحكمة التي ترفع أمامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة .

( ١٩٤٥/٤/٢ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٤٧ ص ٦٨٧

١٣٣٨ - ان القواعد القانونية العامة تبيح للمحكمة الجنائية أثناء نظر جريمة الافلاس بالتدليس أن تبحث بنفسها وتقدر ما اذا كان المتهم يعتبر بالنسبة للدعوى المطروحة أمامها في حالة افلاس ، وما اذا كان متوقفا عن الدفع . وهي تتولى هذا البحث بحكم أنها مكلفة باستظهار أركان الجريمة المطروحة أمامها وأحدها تحقق حالة الافلاس والتوقف عن دفع الديون وتاريخ هذا التوقف .

( ١٩٣٢/٤/٢٥ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٥

ص ٥٢٩ )

## مادة ٢٢٢

**إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى وجب وقف الأولى حتى الفصل في الثانية .**

ـ لا مقابل لها في القانون السابق .

ـ المذكرة الإيضاحية : بينت المادة ٢٥٠ الإجراءات التي تتبع إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى ، فنص على وجوب وقف الأولى حتى يتم الفصل في الدعوى الجنائية الأخرى ، ومن البديهي أن هذا لا يكون إلا إذا كانت الدعوى الأخرى مرفوعة بالفعل . فدعوى البلاغ الكاذب مثلا يجب وقفها إذا كان هناك دعوى جنائية مرفوعة على المبلغ ضده بالفعل المبلغ عنه . أما إذا كانت الدعوى لم ترفع فلا محل للوقف . بل تفصل المحكمة في الدعوى المطروحة أمامها بجميع عناصرها .

## الأحكام

١٣٣٩ - المادة ٢٢٢ إجراءات جنائية وإن أوجبت وقف الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى ، إلا أنه لم يقيد حق المحكمة في تقدير جدية الدفع بالايقاف وما اذا كان يستوجب وقف الدعوى أو أنه دفع لا يؤيده الظاهر قصده به عرقلة السير في الدعوى وتأخير الفصل فيها .

( ١٩٦٦/٢/١٩ ) أحكام النقض ص ١٧ ق ٨٨ ص ٤٦٠ )

١٣٤٠ - من المقرر قانونا وفقا للمادة ٢٢٢ إجراءات جنائية أن المحكمة توقف الدعوى إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى



جناية أخرى مما يقتضى - على ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون - أن تكون الدعوى الأخرى مرفوعة فعلا أمام القضاء ، أما اذا كانت الدعوى لم تحقق ولم ترفع بعد فلا محل لوقف الدعوى .  
( ١١/٦/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ١٣١ ص ٦٥٩ )

## مادة ٢٢٣

إذا كان الحكم فى الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ، جاز للمحكمة الجنائية أن توقف الدعوى وتحدد للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أو للمجنى عليه على حسب الأحوال أجلا لرفع المسألة المذكورة الى الجهة ذات الاختصاص .  
ولا يمنع وقف الدعوى من اتخاذ الاجراءات أو التحقيقات الضرورية أو المستعجلة .

- ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١١/٦/١٩٦٢ . ونشر فى ١١/٦/١٩٦٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .  
- لا مقابل لها فى القانون السابق .  
مادة ٢٢٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا كان الحكم فى الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ، يجب على المحكمة الجنائية أن توقف الدعوى ، وتحدد للمتهم أو المدعى بالحقوق المدنية أو اجنى عليه على حسب الأحوال أجلا لرفع المسألة المذكورة الى الجهة ذات الاختصاص .  
ولا يمنع وقف الدعوى من اتخاذ الاجراءات أو التحقيقات الضرورية أو المستعجلة .

## الأحكام

١٣٤١ - أجاز الشارع فى المادة ٢٢٣ اجراءات جنائية للمحكمة الجنائية سلطة تقدير جدية النزاع وما اذا كان يستوجب وقف السير فى الدعوى الجنائية أو أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا يقتضى وقف الدعوى واستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة .  
( ١١/٩/١٩٧٨ أحكام النقض ٢٩ ق ٥ ص ٢٢ )

١٣٤٢ - أصبح وقف الدعوى الجنائية طبقا للمادة ٢٢٣ اجراءات جنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ جوازا للمحكمة ، فإذا كان الحكم فيها يتوقف على الفصل فى مسألة من مسائل الأحوال الشخصية فإن المشرع أجاز بمقتضى هذا النص لقاضي الموضوع سلطة تقدير جدية



النزاع ، وما اذا كان مستوجبا لوقف السير في الدعوى او ان الامر من  
الوضوح او عدم الجدية بما لا يقتضى وقف السير في الدعوى الجنائية  
واستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة .  
( ١٩٦٦/٢/١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٣ ص ٦٩ )

١٣٤٣ - الدفع بوقف الدعوى الجنائية انتظارا للفصل في مسألة  
فرعية لا يخرج عن كونه طريقا من طرق الدفاع ، فاذا كان الثابت أن  
الطاعن أو المدافع عنه لم يثر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقبل  
منه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .  
( ١٩٦٠/٦/١٣ أحكام النقض من ١١ ق ١٠٦ ص ٥٥٧ )

١٣٤٤ - انه وان كان يجب على المحكمة الجنائية اذا ما أثبتت اتمامها  
مسألة من مسائل الأحوال الشخصية يتوقف عليها الفصل في الدعوى  
المعموية أن توقف الفصل في الدعوى حتى تفصل المحكمة المختصة في  
المسألة الفرعية ، فان هذا محله أن يكون الدفع جديا يؤيده الظاهر . فاذا تبين  
للمحكمة أن الطلب لم يقصد به الا عرقلة سير الدعوى وتأخير الحكم فيها وأن  
مسألة الأحوال الشخصية واضحة لا شك فيها كان لها أن تلتفت عن الطلب  
وتفصل في موضوع الدعوى .  
( ١٩٤٦/٤/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٣١ ص ١١٩ )

١٣٤٥ - اذا أثر نزاع في مسألة فرعية أمام المحكمة الجنائية  
( قيام الزوجية ) وتبين لها عدم امكان الفصل في هذا النزاع من الجهة  
المختصة فان عليها أن تفصل في الدعوى حسبما يتراءى لها من ظروفها  
وتصرفات الخصوم فيها .  
( ١٩٤٥/٤/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٥٥ ص ٦٩٩ )

١٣٤٦ - ان الدفع بقيام مسألة فرعية وطلب الإيقاف الى حين  
الفصل فيها من طرق الدفاع الواجب التمسك بها أمام محكمة الموضوع .  
ويشترط في هذا الدفع أن يكون جديا غير مقصود به مجرد الماطلة  
والتسويف ، وأن تكون المسؤولية الجنائية متوقفة على نتيجة الفصل في  
المسألة المدعى بها .  
( ١٩٤٠/١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٥٧ ص ٨٩ )



## مادة ٢٢٤

إذا انقضى الأجل المشار اليه في المادة السابقة ولم ترفع الدعوى الى الجهات ذات الاختصاص يجوز للمحكمة ان تصرف النظر عن وقف الدعوى وتفصل فيها .  
كما يجوز لها ان تحدد للخصم اجلا آخر اذا رأت ان هناك اسبابا مقبولة تبرر ذلك .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

## مادة ٢٢٥

تتبع المحاكم الجنائية في المسائل غير الجنائية التي تفصل فيها تبعا للدعوى الجنائية طرق الاثبات المقررة في القانون الخاص بتلك المسائل .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

### الاحكام قاعدة عامة

١٣٤٧ - ان المحاكم وهي تفصل في الدعاوى الجنائية غير مقيدة بقواعد الاثبات الواردة في القانون المدني ، الا اذا كان قضاؤها في الواقعة الجنائية يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية تكون عنصرا من عناصر الجريمة المطلوب منها الفصل فيها .  
( ١٩٥٩/٢/٣ أحكام النقض من ١٠ ق ٣٦ من ١٤٣ ، ١/٢٧ / ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٩٩ من ٣٨٠ )

### احكام الادانة دون البراءة

١٣٤٨ - ان المحكمة في جريمة خيانة الامة في حل من التقيد بقواعد الاثبات المدنية عند القضاء بالبراءة ، لان القانون لا يقيدما بتلك القواعد الا عند الادانة في خصوص اثبات عقد الامة .  
( ١٩٧٤/٦/٩ أحكام النقض من ٢٥ ق ١٢٢ من ٥٧٣ )

١٣٤٩ - لا تلتزم المحكمة الجنائية بقواعد الاثبات المدنية الا في احكام الادانة دون البراءة .  
( ١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض من ٢٠ ق ٢١٣ من ١٠٨٧ ، ١٩٦٩/٣/٣١ ق ٩٢ من ٤٣٣ )



### الوقائع المدنية تثبت بكل الطرق

١٣٥٠ - اثبات وجود عقد الأمانة في جريمة خيانة الأمانة يتعين الالتزام فيه بقواعد الاثبات المذكورة في القانون المدني ، أما واقعة الاختلاس أى التصرف الذى يأتية الجاني ويشهد على أنه حول حيازته من حيازة ناقصة الى حيازة كاملة أو نفى هذا الاختلاس ويدخل فيه رد الشئ موضوع الأمانة فانها واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة وجوعا الى الأصل وهو مبدأ حرية اقتناع القاضى الجنائى .

( ١٩/١/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٥ ص ٦٥ )

١٣٥١ - لا يتقيد القاضى بقواعد الاثبات المقررة في القانون المدني الا اذا كان قضاؤه فى الدعوى الجنائية يتوقف على وجوب الفصل فى مسألة مدنية هي عنصر من عناصر الجريمة المطروحة للفصل فيها ، أما اذا كانت المحكمة ليست فى مقام اثبات اتفاق مدنى ، وانما هي تواجه واقعة مادية بحجة فانه يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة والقرائن .

( ١٢/٩/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢١٧ ص ١٠٦٢ )

١٣٥٢ - ان عقد القرض بالربا الفاحش لا ينفك عن جريمة الربا لأنها تنشأ منه وتلازمه ، فمقدور القرض بهذه المثابة تعتبر فى جملتها واقعة واحدة ومنها يتكون الفعل الجنائى المعاقب عليه بمقتضى المادة ٣/٢٣٩ عقوبات ، فيجرى عليها ما يجرى على نظائرها من المسائل الجنائية من طرق الاثبات ، ويجوز اذن اثباتها واثبات الاعتياذ عليها بكافة الطرق القانونية دون ما قيد على ذلك من القيود الخاصة بالاثبات فى المواد المدنية ، فلا يلزم من بعد توافر القرائن القوية التى تبرز الادعاء بأن الدليل الكتابى يتضمن تحايلا على القانون او مخالفة للنظام العام حتى يجوز الاثبات بالبينة والقرائن .

( ٢٧/٣/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٨٢ ص ٤٣٦ )

١٣٥٣ - من المقرر قانونا أن ما يتعين التزام قواعد الاثبات المدنية فيه عند بحث جريمة التهديد هو عقد الأمانة ذاته ، أما الاختلاس فهو واقعة مستقلة يصح للمحكمة الجنائية التدليل عليها بجميع طرق الاثبات دون أن تقف فى سبيلها القاعدة المدنية القاضية بعدم تجزئة الاقرار .

( ١٦/١٠/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٥٥ ص ٧٩٧ )



١٣٥٤ - إذا كان الحكم لم يتعرض لواقعة بيع المسروق وشرائه إلا باعتبارها عنصرا من عناصر الأدلة المروضة بالجلسة في صدد جريمة السرقة ، ثم قال كلمته في حقيقة هذه الواقعة بما لا يتجاوز مقتضيات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها ، ولم يكن تعرضه للواقعة المذكورة باعتبارها عقدا مدنيا يطلب أحد طرفيه اثباته في حق الآخر ، فانه لا يصح القبول بأنه كان على المحكمة أن تتبع طرق الاثبات المقررة في القانون المدني لاثبات العقود .

( ١١/٦/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٠٠ ص ٧٣٤ )

#### تفسير العقد

١٣٥٥ - لمحكمة الموضوع سلطة تفسير العقد .

( ١٥/٣/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٤ ص ٣٥٣ )

#### صورىة العقد

١٣٥٦ - لا يجوز لأحد المتعاقدين اثبات صورىة العقد الثابت كتابة الا بالكتابة ما لم تتوافر القرائن على وجود تدليس واحتيال عند صدور العقد ، فهذه صورىة تدليسية يجوز اثباتها بالقرائن فى حق كل من مسه التدليس ولو كان طرفا فى العقد ، فاذا كان المتهم لم يقدم ما يفيد وقوع تدليس واحتيال من جانب المجنى عليه عند صدور عقد الشركة ، فان الحكم اذ انتهى الى اطراح دفاعه بصورىة العقد المذكور لعدم اثباته بالكتابة يكون صحيحا فى القانون .

( ١٢/٦/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٤ ص ٨١٨ )

#### المواد التجارية

١٣٥٧ - الاثبات فى المواد التجارية وان كان مطلقا من كل قيد الا أن القانون التجارى تطلب الاثبات بالكتابة بالنسبة لعقود شركات المساهمة وشركات التضامن والثوصية التى أوجب تحرير عقودها .

( ١٢/٦/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٤ ص ٨١٨ )

١٣٥٨ - من المقرر أن القاعى الجنائى مقيد بقواعد الاثبات العامة كلما توقف قضاؤه فى الواقعة الجنسانية على الفصل فى مسألة مدنية أو تجارية تكون عنصرا من عناصر الجريمة التى يفصل فيها . ومقتضى هذه



القواعد أنه متى كان العمل تجاريا بالنسبة الى أحد الطرفين ومدنيا بالنسبة الى الطرف الآخر اتبعت في اثباته وسائل الاثبات التجارية مع من كان العمل تجاريا بالنسبة اليه .

( ١٢/٧/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥٤ ص ٧٨٢ )

### مبدأ الثبوت

١٣٥٩ - تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة كونها تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال أو لا تجعله هو مما يفصل فيه قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك متى كان رأيه لا يتعارض مع ما هو ثابت بالورقة ومقاما على أسباب تسوغه .

( ١/٢٦/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٠ ص ٨٣ )

### الاقسار

١٣٦٠ - التسجيل الصوتي يعد ولا ريب إقرار غير قضائي ، ولما كانت الطاعة تسلم في أسباب طعنها أن المطعون ضده قد أنكر أن هذا التسجيل خاص به ، فانه يجب على الطاعة أن تثبت صدوره منه طبقا للقواعد العامة في الاثبات في القانون المدني ، واذ كانت هذه القواعد توجب الحصول على دليل كتابي في هذا الصدد ، فان قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز الاثبات بالبينة ينسحب على هذا التسجيل ويتضمن الرد عليه مادام لا يعد عنصرا مستقلا من العناصر التي أبدى الحكم رأيه فيها .

( ٢/٢٢/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٦٧ ص ٢٧٢ )

١٣٦١ - انه وإن كانت المادة ٢٣٣ مدني تنص على أن الاقرار لا يتجزأ ، فلا يؤخذ منه ما يضر بالقر ويترك ما فيه صالحه ، وكان من المقرر أن هذا يسرى على الاعتراف الصادر في دعوى جنائية في صدد اثبات التعاقد الذي تقوم عليه الجريمة ، الا أنه إذا كانت أقوال المتهم في التحقيق على أية صورة أبديت تشعر بذاتها بأن الدين المنكور صار قريب الاحتمال ، فان للقاضي أن يمسحها مبدأ ثبوت بالكتابة ويكملها بشهادة الشهود والقرائن ، ولا يصح في هذه الحالة الاعتراض بعدم جواز تجزئة الاعتراف .

( ١١/٢٦/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٢ ص ١٢ )

١٣٦٢ - ان القول بعدم تجزئة الاعتراف في المواد المدنية لا يمنع



من اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة ما تضمنه من ناحية أو أكثر من نواحيه .  
( ١٩٤٥/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٩٧ من ٦٤٢ )

### المانع الأدبي

١٣٦٣ - يصح في العقل والقانون الاستناد الى العرف أو العادة في بعض المعاملات مما يمنع الحصول على دليل كتابي وأن تقدير توافر هذا المانع من شأن محكمة الموضوع .  
( ١٩٧٠/١١/٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٥٠ من ١٠٤٧ )

١٣٦٤ - ان المادة ٤٠٣ من القانون المدني تجيز الاثبات بالبينة في حالة وجود مانع أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي ، وقيام هذا المانع أو عدم قيامه يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضي الموضوع تبعاً لوقائع الدعوى وملابساتها .  
( ١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩ ص ٣٨ ، ٦/٢٢ / ١٩٥٩ س ١٠ ق ١٤٥ من ٦٥١ )

١٣٦٥ - قيام المانع الأدبي الذي يجيز الاثبات بالبينة فيما يجب اثباته بالكتابة أو عدم قيامه مما يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضي الموضوع تبعاً لوقائع كل دعوى وملابساتها . وعلى إتمام قضاؤه بذلك على أسباب مؤدية اليه فلا تجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض .  
( ١٩٦٦/١٠/٣١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٤ من ١٠٣١ )

١٣٦٦ - الحكم الذي أقام تقديره قيام المانع الأدبي من الحصول على الكتابة على أسباب مقبولة مؤدية اليه لا يكون قد أخطأ اذ قضى برفض الدافع بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود .  
( ١٩٥٢/٤/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ٣٢٠ من ٨٥٢ )

١٣٦٧ - ان قيام المانع الأدبي الذي من شأنه أن يحول دون الحصول على كتابة عند وجوبها في الاثبات يجيز الاثبات بالبينة . وقيام هذا المانع يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضي الموضوع بلا رقابة عليه من محكمة النقض .  
( ١٩٤٠/٥/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١١٤ ص ٢١٩ )



١٣٦٨ - ان المادة ٢١٥ مدني تبين اثبات العقود المدنية بالبينية في حالة وجود مانع لدى صاحب الحق في الحصول على سند كتابي ممن تساعد معه وهذا المانع كما يكون ماديا يجوز أن يكون أدبيا ، وتقدير الظروف المانعة في جميع الأحوال يدخل في سلطة قاضي الموضوع .  
( ١١/٥/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٠٥ ص ٦٦١ )

### قواعد الاثبات المدنية ليست من النظام العام

١٣٦٩ - أحكام الاثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام بل هي مفررة لمصلحة الخصوم فقط ، ومادام الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع قبل سماع الشهود بعدم جواز الاثبات بالبينية فإن ذلك يعد تنازلا عن المطالبة في الاثبات بالكتابة يمنعه فيما بعد من التمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض .

( ١٦/١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩ ص ٢٨ ، ٢/٩/١٩٦٨ س ١٩ ق ٢١٧ ص ١٠٦٢ ، ٢٢/١/١٩٥١ س ٢ ق ٢٠٥ ص ٥٤٣ )

١٣٧٠ - الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينية ليس من النظام العام فيتعين ابدائه في حينه قبل سماع البينة والا سقط الحق في التمسك به .  
فاذا كانت محكمة أول درجة قد سمعت أحد شهود الاثبات في حضرة المتهم ومحاميه دون أن يتمسك أيهما بعدم جواز اثبات الوكالة بالبينية فإن حق المتهم في التمسك به يكون قد سقط بعدم ابدائه في ابانه ، وحق للمحكمة الاستثنائية أن تلتفت عنه دون إيراد له أو رد عليه لكونه ظاهر البطلان .  
( ١٦/٤/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٩١ ص ٤٦٧ )

١٣٧١ - الدفع بعدم جواز اثبات المبلغ المدعي بتبديده بالبينية لزيادته على النصاب الجائز اثباته هو من الدفع الواجب ابدائها قبل التكلم في موضوع الدعوى ، واذن فلا تقبل آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .  
( ١٠/١٢/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٩٨ ص ٢٥٩ )

١٣٧٢ - ان قواعد الاثبات ليست من النظام العام ، فإذا كان المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز الاثبات بالبينية فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .  
( ٤/٢/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٥ ص ٦٧٦ ، ٢٢/١٠/١٩٥١ ق ٣٥ ص ٨٣ )



١٣٧٣ - ان قواعد الاثبات فى المواد المدنية ليست من النظام العام بل هى مقررة لمصلحة الخصوم ، فاذا كان المتهم قد سكت عن التمسك بعدم جواز اثبات عقد الائتمان بالبينة حتى سمعت المحكمة الشهود جميعا ، عد ذلك منه تنازلا عن التمسك بمخالفة الحكم لقواعد المقررة للاثبات .  
( ١٢/١٨ / ١٩٥٠ احكام النقض س ٢ ق ١٤٥ ص ٣٨٦ )

١٣٧٤ - اذا كان المتهم لم يدفع أمام المحكمة يصدم جواز سماع الشهود لاثبات تسلم مبلغ يتجاوز النصاب الجائز اثباته بالشهود ، بل سكت وصدر الحكم فى مواجهته ولم يستأنفه ، فليس له أن ينعى على الحكم من بعد بدعى المخالفة لقواعد الاثبات .  
( ١٢/١١ / ١٩٥٠ احكام النقض س ٢ ق ١٣٢ ص ٣٥٨ )

١٣٧٥ - ان قواعد الاثبات فى المسائل المدنية ليست متعلقة بالنظام العام ، فيجب على من يدعى عدم جواز اثبات الحق المدعى به بالبينة أن يدفع بذلك لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود .  
( ١١/٣ / ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٩٥ ص ٥٦٥ ، ٢٧/٤ / ١٩٤٢ ق ٣٩٧ ص ٦٥٦ )

١٣٧٦ - سكوت رافع النقض عن الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة قبل البدء فى سماع الشهادة مسقط لحقه فيه ، اذ الأصل أن المدعى عليه يحق ما كما يملك أن يعترف بالحق للمدعى فيعفيه بذلك من اقامة الدليل عليه ، فانه يملك كذلك أن يتنازل صراحة أو دلالة عن حقه فى مطالبة المدعى بالاثبات بطريقه الخاص قائما منه بغيره ، لأن مراعاة قواعد الاثبات عند البدء فيه لا تتعلق بالنظام العام .  
( ١١/٨ / ١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٨ ص ١٦ )

### الدفع فى شأن الاثبات من الدفع الجهرية

١٣٧٧ - من المقرر أن المحكمة الجنائية فيما يتعلق باثبات العقود المذكورة فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الخاصة بخيانة الأمانة تكون مقيدة بأحكام القانون المدنى ، ولما كان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن قيمة عقد الائتمان الذى خلص الحكم الى أن المسأل قد سلم الى الطاعن بمقتضاه يتجاوز النصاب القانونى للاثبات بالبينة ، وقد دفع محامى الطاعن - قبل سماع الشهود - بعدم جواز اثبات عقد الائتمان بالبينة ، ولم ينع أى من الحكمين الابتدائى والمطعون فيه بالرد



عليه ، وقد تساند الحكم الابتدائي الى أقوال الشهود في اثبات عقد الاتفاق الذى يجب فى الدعوى المطروحة نظرا لقيمته أن يتثبت بالكتابة مادام الطاعن قد تمسك بالدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة . لما كان ذلك وكان الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة وان كان لا يتعلق بالنظام العام الا أنه من الدفوع الجوهرية التى يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه مادام أن الدفاع قد تمسك به قبل البدء بسماع الشهود - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة - وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وان عرض للدفع المشار اليه الا أنه لم يعن بالرد عليه ، كما أغفل أيضا الحكم انطعون فيه ، ومن ثم يكون قد تعيب بالقصور فى البيان والخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والاحالة .

( ١٩٧٣/٤/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٣ ص ٤٩٩ )

١٣٧٨ - من المقرر أن الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة وان كان لا يتعلق بالنظام العام الا أنه من الدفوع الجوهرية التى يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه مادام الدفاع قد تمسك به قبل البدء بسماع أقوال الشهود ، وانه اذا لم يتمسك المتهم أو المدافع عنه بذلك الدفع قبل الاستماع لأقوال الشهود فإن حقه فى الدفع يسقط على اعتبار أن سكوته عن الاعتراض على سماع الشهود يفيد نزوله عن حقه المستمد من القواعد المقررة للاثبات فى المواد المدنية التى هى قواعد مقررة لمصلحة الخصوم وليست من النظام العام .

( ١٩٦٥/١٢/٦ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧٦ ص ٩١٦ )

١٣٧٩ - الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة وبعدم قبول الدعوى المدنية وان كانا من غير الدفوع المتعلقة بالنظام العام الا أنهما من الدفوع الجوهرية التى يجب على محكمة الموضوع أن تعرض لها وترد عليها مادام الدفاع قد تمسك بها .

( ١٩٦٤/٥/١٩ أحكام النقض س ١٥ ق ٨٣ ص ٤٢٦ )



## الفصل الثالث

### في تنازع الاختصاص

#### مادة ٢٢٦

إذا قدمت دعوى عن جريمة واحدة أو عدة جرائم مرتبطة الى جهتين من جهات التحقيق أو الحكم تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة وقررت كل منهما نهائيا اختصاصها أو عدم اختصاصها وكان الاختصاص منحصر فيهما ، يرفع طلب تعيين الجهة التي تفصل فيها الى دائرة الجنح المستأنفة بالمحكمة الابتدائية .

- تقابل المادة ٢٤١ من القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : وشروط تطبيق هذه المادة ثلاثة : أن يكون هناك تنازع إيجابي أو سلبي في التحقيق أو الحكم بين جهتين أو أكثر وأن يقع التنازع بين حكيم أو قرايين نهائيين صادرين في الاختصاص ، وأخيرا أن يكون الاختصاص منحصر في جهة من تهنك الجهتين المتنازعتين .

#### الأحكام

١٣٨٠ - مؤدى نص المادة ٢٢٦ اجراءات جنائية هو أن دائرة الجنح المستأنفة بالمحكمة الابتدائية هي التي يرفع اليها طلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى في حالة قيام تنازع سلبي على الاختصاص من محكمتين تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة .

( ١٦/٥/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٢٧ ص ٦٠١ )

١٣٨١ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ اجراءات جنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة منوطا بالجهة التي يطن امامها في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو احدهما .

( ١٢/١/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٩ ص ٣٦ )

١٣٨٢ - لا يشترط لاعتبار التنازع قائما أن يقع بين جهتين من جهات الحكم أو جهتين من جهات التحقيق ، بل يصح أن يقع بين جهة من



جهات الحكم وأخرى من جهات التحقيق .

( ١٠/١/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦٧ ص ٨٠٤ ،  
٢٦/٢/١٩٧٣ ق ٥٨ ص ٢٦١ ، ٩/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ق ١٨٧ ص ٩٣١ ،  
١٦/٣/١٩٦٤ س ١٥ ق ٤٠ ص ١٩٧ ، ١١/٢/١٩٦٣ س ١٤ ق ٢٤ ص  
١١٣ )

١٣٨٣ - شرط قيام تنازع سلبي على الاختصاص أن يكون التنازع منصباً على أوامر أو أحكام نهائية متعاضدة ، ولا سبيل للتدخل منها بغير طريق طلب تعيين الجهة المختصة ، فإذا كان السبيل لم ينفلق أمام النيابة العامة لاعادة طرح الدعوى على غرفة الاتهام في حالة ليس لها فيها أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فانه لا محل للقول بقيام تنازع سلبي على الاختصاص .

( ٢٨/١١/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٥٩ ص ٨٢٣ )

## مادة ٢٢٧

إذا صدر حكمان بالاختصاص أو بعدم الاختصاص من جهتين تابعتين لمحكمتين ابتدائيتين أو من محكمتين استئنائيتين أو من محكمتين من محاكم الجنايات أو من محكمة عادية ومحكمة استئنائية يرفع طلب تعيين المحكمة المختصة الى محكمة النقض .

- قبل عين المادة ٢٤١ من القانون السابق .

- المفكرة الإيضاحية : ويتطلب هنا الشروط آنفة البيان في المادة السابقة مع اختلاف النظم الواقع بينها النزاع .

## الأحكام

### المحكمة العليا

١٣٨٤ - مژدى نص المادة ٢٢٧ إجراءات جنائية أن محكمة النقض هي التي يرفع اليها طلب تعيين المحكمة المختصة في حالة قيام تنازع سلبي بين محكمة عادية ومحكمة استئنائية ذات اختصاص قضائي ، الا أن قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قد نقل هذا الاختصاص الى محكمة تنازع الاختصاص وفقاً لنص المادة ١٧ منه . وأخيراً نقل الاختصاص ذاته الى المحكمة العليا بما نصت عليه المادة الرابعة من قانونها الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ . لما كان ما تقدم فان طلب تعيين المحكمة المختصة الذي تقدمت به النيابة العامة بشأنها على



المادة ٢٢٧ سالفه الذكر منصبا على قيام تنازع سلبي بين جهة القضاء العادي وبين محكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي مما تختص بالفصل فيه المحكمة العليا .

( ١٢/٦/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥٧ ص ٧٤٩ )

١٣٨٥ - مؤدى نص المادة ٢٢٧ اجراءات جنائية هو أن محكمة النقض هي التي يرفع اليها طلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى في حالة قيام تنازع سلبي على الاختصاص بين محكمة عادية ومحكمة استثنائية كالمحكمة العسكرية . فلما صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية انتقل هذا الاختصاص الى محكمة تنازع الاختصاص بموجب المادة ١٧ منه ، وأخيرا نقل الاختصاص المذكور الى المحكمة العليا بما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا ، وأكد القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية هذا الاختصاص بإسقاطه الفقرة الأولى من المادة ١٧ المشار اليها . ولما كان طلب تعيين الجهة المختصة الذي تقدمت به النيابة العامة منصبا على قيام تنازع سلبي بين جهة قضاء عادية هي محكمة الجناح الجزئية وهيئة أخرى ذات اختصاص قضائي هي المحكمة العسكرية المركزية مما يختص بالفصل فيه المحكمة العليا على ما سلف بيانه ، فانه يتعين الحكم بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب .

( ١/٤/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٧٩ ص ٣٦٧ )

١٣٨٦ - مؤدى نص المادة ٢٢٧ اجراءات جنائية أن محكمة النقض هي التي يرفع اليها طلب تعيين المحكمة المختصة في حالة قيام تنازع سلبي بين محكمة عادية ومحكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي ، الا أن قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قد نقل هذا الاختصاص الى محكمة تنازع الاختصاص ، وأخيرا نقل هذا الاختصاص ذاته الى المحكمة العليا بموجب المادة الرابعة من قانونها الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ .

( ١/١٠/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦٧ ص ٨٠٤ )

١٣٨٧ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ اجراءات جنائية يجعل تعيين المحكمة المختصة منوطا بالجهة التي يرفع اليها الطعن في أحكام الجهتين المتنازعتين أو أحدهما مادام الحكمين الصادران منهما قد أصبحا نهائيين لعدم الطعن فيهما . ومحكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة بمقتضى



المادة ٢٢٧ فى تعيين الجهة المختصة بالفصل فى الدعاوى عند قيام التنازع ولو كان بين محكمتين احدهما عادية والاخرى استثنائية .  
( ١٩٦٤/١/٦ ) أحكام النقض س ١٥ ق ٥ ص ٢٤ )

### صور لتنازع سلبى

١٣٨٨ - متى كان حكم محكمة الجنح المستأنفة بتأييد حكم عسدم الاختصاص الصادر من المحكمة الجزئية قد أصبح نهائيا ، كما أصبح نهائيا من قبل أمر مستشار الاحالة باحالة الدعوى الى محكمة الجنح بعسدم قبول الطعن المرفوع عنه من النيابة الصامة شكلا ، فان كلتا الجهتين أصبحتا متخليتين حتما عن نظر القضية وبذا يقوم التنازع السلبى الذى رسم القانون الطريق لتلافيه نتائجه .  
( ١٩٧٣/٢/٢٦ ) أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٨ ص ٢٦١ )

١٣٨٩ - لما كانت غرفة الاتهام ان هي الا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ، ومن ثم فالفصل فى الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبى القائم بين غرفة الاتهام والمحكمة الجزئية ينعقد لمحكمة النقض على أساس انها هي الدرجة التى يظن امامها فى قرارات الغرفة عندما يصح الطعن قانونا .  
( ١٩٦٤/٣/١٦ ) أحكام النقض س ١٥ ق ٤٠ ص ١٩٧ )

١٣٩٠ - الفصل فى الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبى بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنايات ينعقد لمحكمة النقض باعتبارها المحكمة التى يظن امامها فى احكام محكمة الجنايات وقرارات غرفة الاتهام عندما يصح الطعن قانونا .  
( ١٩٦٣/٢/١١ ) أحكام النقض س ١٤ ق ٢٤ ص ١١٣ )

١٣٩١ - متى كان القرار الصادر من غرفة الاتهام بعدم اختصاصها بنظر الدعوى غير جائز الطعن فيه بطريق النقض ، ولا تستطيع الغرفة فيما لو قدمت اليها القضية من جديد أن تعيد نظرها بعد أن سبق طرحها عليها واصدارها قرارا فيها ، كما أن محكمة الجنايات سوف تحكم حتما بعسدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بجناية احرار المخدر لعدم احالتها اليها عن طريق غرفة الاتهام ، فان محكمة النقض حرصا على العدالة أن يتمتع سيرها يكون لها أن تعتبر الطعن فى هذه الحالة بمثابة طلب تعيين الجهة المختصة وفقا للمادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية وأن تقبل هذا



الطلب على أساس وقوع التنازع السلبى بين غرفة الاتهام التى تخلت عن نظرها الدعوى وبين محكمة الجنايات التى سوف تحكم حتما بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة باحراز المخدر .  
( ١١٣/٢/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ٢٤ ص ١١٣ )

١٣٩٢ - اذا كانت الدعوى قد قضى فيها من محكمة أول درجة ، ثم لما استأنف المحكوم عليه قضت المحكمة الاستئنافية بإبطال الحكم المستأنف وإعادة الأوراق الى محكمة أول درجة للفصل فيها مجددا ، فلما قدمت القضية الى هذه المحكمة قررت اعادتها بحالتها الى محكمة الجنح المستأنفة لنظرها بمعرفتها ، فقضت هذه فيها ، فالظن فى هذا الحكم بمقولة انه صدر من محكمة لا ولاية لها على الدعوى غير صائب . ذلك أن المحكمة الاستئنافية حين قضت أول مرة بإبطال الحكم المستأنف قد أخطأت فيما أمرت به من إعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل فيها . إذ هذه المحكمة كانت قد استنفدت ولايتها بالقضاء فى موضوعها مما يعتبر تخليا من المحكمة الاستئنافية عن واجبها فى نظر الدعوى والحكم فيها بعد أن أعادتها اليها محكمة الدرجة الأولى بحالتها ، فانها تكون قد قضت على ما قام فى الواقع بين المحكمتين من تنازع سلبى فى الاختصاص ، وما فعلته المحكمة الاستئنافية من ذلك هو ما كان الأمر منتها الىه بالتطبيق لقواعد توزيع الاختصاص بين المحاكم .  
( ١١٣/٢/١٩٥٢ أحكام النقض س ٤ ق ٦٣ ص ١٥٤ )

١٣٩٣ - يقبل شكلا الطلب المرفوع من النيابة عن قرارين صادرين بعدم الاختصاص أحدهما من قاضى تحقيق محكمة معينة والآخر من قاضى التحقيق بمحكمة أخرى لتعيين الجهة المختصة التى تتولى السير فى تحقيق شكوى معينة .

( ١١٣/٢/١٩٥٢ أحكام النقض س ٤ ق ٣٢ ص ٧٣ )

١٣٩٤ - اذا قدم متهم الى قاضى الاحالة بتهمة جنائية فقرر احالة الدعوى الى محكمة الجنح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنحة وأصبح هذا القرار نهائيا ، ثم نظرت محكمة الجنح هذه القضية وحكمت على المتهم بالحبس مع الشغل فاستأنفت النيابة وقضت محكمة الجنح المستأنفة بعدم الاختصاص بنظر الدعوى فانها تكون قد أخطأت ، اذا ما كان يجوز لها أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها أحيلت اليها باعتبارها جنائية للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة ، بل كان الواجب عليها أن تنظرها على هذا الاعتبار ، ولكن اذا كان حكمها بعدم الاختصاص قد أصبح نهائيا ، فانه يكون ثمة



تنازع سلبى فى الاختصاص ، ولا يزول هذا التنازع بتقديم القضية لقاضى الاحالة مرة أخرى ، اذ هو بمقتضى القانون يجب عليه أن يقضى فيها بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالأمر السابق صدوره منه ، ويكون للنيابة وقد فات ميعاد الطعن على الحكم بطريق النقض أن تتقدم بطلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل فى الدعوى حتى لا يفلت الجانى من العقاب ويكون من المتعين قبول هذا الطلب واحالة القضية الى محكمة الجناح الاستثنائية للفصل فيه .

( ١٩٥١/٢/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٢٥١ ص ٦٦١ )

١٣٩٥ - اذا كانت الحالة المروضة لا تمدد أن تكون حكماً صدر من جهة واحدة ، هى محكمة الجناح المستأنفة فى الدعوى بعدم اختصاصها بنظرها ، وأصبح هذا الحكم نهائياً وليس ثمة جهة أخرى تتنازع هذا الاختصاص لا سلباً ولا إيجاباً ، فيكون الطلب المقدم من النيابة العامة لتعيين جهة الاختصاص - بقوله ان هذه الدعوى اذا عرضت على محكمة الجنايات فستقتضى أيضاً بعدم اختصاصها بنظرها - على غير أساس من القانون لانقضاء العلة مما يتعين معه رفضه .

( ١٩٥٩/١٠/١٢ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٨ ص ٧٩ )

## مادة ٢٢٨

لكل من المحصور فى الدعوى تقديم طلب تعيين المحكمة التى تفصل فيها بعريضة مشفوعة بالأوراق المؤيدة لهذا الطلب .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .
- المذكرة الإيضاحية : والى إجراء هنا قاصر على مجرد الطلب مؤيدة بالأوراق وليس دعوى أو طعن تراعى فيه إجراءات أو مواعيد خاصة .

## مادة ٢٢٩

تأمر المحكمة بعد اطلاعها على الطلب بإيداع الأوراق فى قلم الكتاب ليطلع عليها كل من المحصور الباقين ، ويقدم مذكرة بأقواله فى مدة العشرة أيام التالية لاعلانه بالإيداع ، وترتب على أمر الإيداع وقف السير فى الدعوى المقدم بشأنها الطلب ، ما لم تر المحكمة غير ذلك .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .
- المذكرة الإيضاحية : أصبحت هذه المادة من حق المحصور فى الاطلاع وإيداع الإقرار



جمعة كرك. ولي صورة الفنازع الايجابى يتعين وقف السير فى الدعوى موضوع الطلب ، الا اذا رأت الجهة المطروحة عليها الطلب ان تسير اى المحكمتين او هما معا فى الدعوى .

## حكم

١٣٩٦ - ان محل تطبيق المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية أن تكون دعوى الموضوع الواحد منظورة أمام جهتي القضاء المادى والادارى وقضت لكلاهما باختصاصها بنظرهما فى حالة التنازع الايجابى او بمسلم اختصاصها بنظرهما فى حالة التنازع السلبى ، فيقوم عندئذ سبب لطلب تعيين المحكمة التى تنظر الدعوى وتفصل فيها ، ويترتب على تقديم الطلب فى هذه الحالة - وفقا للمادة ١٨ من هذا القانون - وقف السير فى الدعوى ، اما اذا اختلف موضوع الدعويين فانه لا يكون ثمة محل لطلب وقف السير فى الدعوى الجنائية .  
( ١٩٦٣/١٢/٢٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٨٢ ص ٩٨٩ )

## مادة ٢٣٠

تعين محكمة النقض او المحكمة الابتدائية بعد الاطلاع على الأوراق المحكمة او الجهة التى تتول السير فى الدعوى ، وتفصل ايضا فى شأن الاجراءات والاحكام التى تكون قد صدرت من المحاكم الأخرى التى قضت بالفاء اختصاصها .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : عند تعيين المحكمة او الجهة التى تتول السير فى الدعوى يجب بيان حكم القرارات التى أصدرتها الجهات المتنازعة من حيث تأييدها او ابطالها كلها او بعضها .

## الأحكام

١٣٩٧ - قضاء محكمة ثانى درجة باعادة الدعوى الى محكمة اول درجة للفصل فى الاعتراض على الأمر الجنائى الصادر منها من جديد بعد سابقة فصلها فى موضوعه ، هو قضاء منه للخصومة على خلاف ظاهره ويتعين اعتبار الطعن بالنقض فى هذا القضاء - ولو بعد الميعاد المقرر - طلبا لتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى على أساس قيام تنازع سلبى فى الاختصاص بين محكمتى اول وثانى درجة والحكم باحالة الدعوى الى المحكمة الأخيرة .

( ١٩٧٨/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٥ ص ٥٩٢ )



١٣٩٨ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع الى الجهة التي يرفع اليها الطعن في أحكام وأوامر المجتهين المتنازعتين أو احدهما ، وبالتالي فان محكمة النقض هي صاحبة الولاية في تعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعاوى عند قيام التنازع بين محكمة الجنج المستأنفة وبين مستشار الاحالة باعتبارها الجهة التي يطن امامها فى أحكام المحكمة المذكورة وأوامر مستشار الاحالة ، ومن ثم فان الفصل فى التنازع موضوع الطلب المقدم من النيابة العامة ينعقد لمحكمة النقض . لما كان ما تقدم فانه يتعين قبول الطلب وتعيين محكمة جنايات القاهرة للفصل فى الدعوى - عن التهمة الثانية التى انصب عليها ، ولو أن المتهم وحده هو الذى استأنف حكم محكمة الجنج بعدم الاختصاص ، ذلك بأن المقام فى الطلب المقدم لمحكمة النقض هو مقام تحديد المحكمة ذات الاختصاص وليس طعنا من المحكوم عليه وحده يمنع القانون أن يسوى مركزه بهذا الطعن ، ولا سبيل للفصل فى الطلب المقدم من النيابة العامة الا بتطبيق نص المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية التى توجب الاحالة الى محكمة الجنايات فى جميع الأحوال .

( ٢٦ / ٢ / ١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٨ ص ٢٦١ )

١٣٩٩ - متى كان الأمر الصادر من مستشار الاحالة بعدم اختصاصه بنظر الدعوى بمقولة ان المتهم حدث - تبعا الى السن الذى قدره له - قد جاء مخطئا نظرا لما ثبت من أن المتهم المذكور استنادا الى التقرير المعطى من الطبيب الشرعى لا يدخل فى زمرة الأحداث ، وكان قرار مستشار الاحالة وان كان فى ظاهره قرارا غير منه للخصومة الا أنه سيقابل حتما بحكم من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها بنظر الدعوى مما يحقق التنازع السلبي بين مستشار الاحالة - الذى تخلى عن نظر الدعوى بوصفه جهة تحقيق - وبين محكمة الأحداث بوصفها جهة الحكم التى ستقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى اذا ما رجعت اليها ، وكان مستشار الاحالة بأمره بعدم الاختصاص قد حجب نفسه عن نظر موضوع الدعوى فانه يتعين اجابة النيابة العامة الى طلبها واحالة القضية الى مستشار الاحالة للفصل فيها .

( ١٢ / ١ / ١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٨١ ص ١١٦٥ )

١٤٠٠ - متى كانت محكمة الجنايات قد تخلت عن نظر الدعوى بناء على ما تصورته خطأ من حداثة سن المتهم ، وكانت محكمة الأحداث سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظرها لما ثبت من أن سن المتهم وقت



ارتكاب الجريمة تزيد على خمس عشرة سنة مما يوفر وقوع التنازع السلبي بين المحكمتين الذي ينمقد الفصل فيه لمحكمة النقض طبقا لمؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ اجراءات جنائية ، فانه يتعين قبول طلب النيابة العامة وتعيين محكمة جنايات ٠٠٠ للفصل فى الدعوى .

( ١٦٨/١٢/٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٢١٦ ص ١٠٥٩ )

١٤٠٩ - محكمة النقض هي صاحبة الولاية فى تعيين المحكمة المختصة بالفصل فى الدعاوى عند قيام التنازع بين محكمة ابتدائية ومحكمة استئنافية على أساس أنها الدرجة التى يطلعن أمامها فى أحكام محكمة الجنج المستأنفة - وهي احدى الجهتين المتنازعتين - عندما يصح الطعن قانونا ، ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد أخطأت فى تطبيق القانون حيث قضت بإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فيها من جديد على الرغم من استنفاد هذه المحكمة الأخيرة ولايتها بقضائها بسقوط الحق فى إقامة الدعوى الجنائية بمضى المدة مما هو فى واقعه حكم صادر فى موضوع الدعوى ، فانه يتعين قبول الطلب وتعيين محكمة الجنج المستأنفة المختصة للفصل فى الدعوى .

( ١٦٧/١٠/٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٨١ ص ٩٠١ )

١٤٠٢ - قرار مستشار الاحالة خطأ إحالة المطعون ضده الى محكمة الأحداث وان يكن فى ظاهره قرارا غير منه للخصومة ، الا أنه سيقابل حتما بحكم من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لما ثبت من أن سن المتهم وقت ارتكاب الحادث كانت تزيد على خمس عشرة سنة ، ومن ثم فقد وجب حرصا على العدالة أن يتعطل سيرها اعتبار الطعن المقدم من النيابة العامة طلبا بتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين مستشار الاحالة كجهة تحقيق ومحكمة الأحداث كجهة قضاء وتعيين محكمة الجنايات المختصة للفصل فى الدعوى .

( ١٦٦/٦/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ١٤٥ ص ٧٧٥ )

### مادة ٢٣٩

إذا رفض الطلب يجوز الحكم على الطالب اذا كان غير النيابة العامة أو من يقوم بوظيفتها لدى جهات القضاء الاستئنافية بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاً .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : ورفض الطلب يكون عند علم توافر الشروط الخاصة بالتنازع .







# الباب الثاني

في عاكم المغاللت والجنح

## الفصل الأول

في اعلان المحصوم

مادة ٢٣٢

تحال الدعوى الى محكمة الجنح والمغاللت بناء عل أمر يصدر من قاضي التحقيق او مستشار الاحالة او محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة او بناء عل تكليف التهم مباشرة بالحضور من قبل احد أعضاء النيابة العامة او من المدعى بالحقوق المدنية .

ويجوز الاستثناء عن تكليف التهم بالحضور اذا حضر بالجلسة ووجهت اليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة .

ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية ان يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور امامها في الحالتين الآتيتين :

اولا - اذا صدر أمر من قاضي التحقيق او من النيابة العامة بذن لا وجه لاقامة الدعوى ولم يستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الأمر في الميعاد او استأنفه فأيده محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة .

ثانيا - اذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف او مستخدم عام او احد رجال الضبط بجريمة وقعت منه اثناء تاديه وتليفته او بسببها ما لم تكن من الجرائم المشار اليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات .

— معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩٥٦/٣/٢١ . ونشر في ١٩٥٦/٣/٢٥ .

— معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ . ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .



ـ البند ثانيا مضاف بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ، ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .

- ـ راجع ما جاء بالفقرة الايضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ تحت المادة ٦٣ .
- ـ راجع ما جاء بالفقرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- ـ راجع ما جاء بالفقرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .
- ـ تقابل الفقرة الأولى نص المادتين ١٢٩ و ١٥٧ من القوانين السابق بالنسبة لمواد المخالفات والجنح .

مادة ٢٣٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

تحال الدعوى في الجنح والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعي بالحقوق المدنية .

ويجوز الاستغناء عن تكليف المتهم بالحضور اذا حضر بالجلسة ووجهت اليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة .

مادة ٢٣٢ معدلة بقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ :

تحال الدعوى في الجنح والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعي بالحقوق المدنية .

ويجوز الاستغناء عن تكليف المتهم بالحضور اذا حضر بالجلسة ووجهت اليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة .

ومع ذلك فلا يجوز للمدعي بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها في الحالتين الآتيتين :

- أولا : اذا صدر أمر من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بصلح وجود وجه لاقامة الدعوى ولم يظن المدعي بالحقوق المدنية فيه في الميعاد أو ظن فيه وأيدت غرفة الاتهام الأمر .
- ثانيا : اذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

مادة ٢٣٢ معدلة بقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

تحال الدعوى الى محكمة الجنح والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو مستشار الاحالة أو محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعي بالحقوق المدنية .

ويجوز الاستغناء عن تكليف المتهم بالحضور اذا حضر بالجلسة ووجهت اليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة .

ومع ذلك فلا يجوز للمدعي بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها في الحالتين الآتيتين :

- أولا : اذا صدر أمر من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى ولم يستأنف المدعي بالحقوق المدنية هذا الأمر في الميعاد أو استأنفه فأيدته محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة .

ثانيا : اذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .



## الأحكام

### التكليف بالحضور

١٤٠٣ - من المقرر أن القرار الصادر بأحالة الدعوى من إحدى الدوائر الى دائرة أخرى بالمحكمة ذاتها هو مما لا يوجب القساوون اخطار الفائين من الحضور به .

( ١٩٧٦/١/١٨ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٤ ص ٧٠ )

١٤٠٤ - اذا انقطعت حلقة الاتصال بين الجلسات بسقوط احداها او تغير مقر المحكمة من مقر الى آخر فانه يكون لزاما اعلان المتهم اعلانه جديدا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى بالمقر الجديد .

( ١٩٧٠/٥/٤ أحكام النقض س ٢١ ق ١٥٤ ص ٦٥١ )

١٤٠٥ - المقرر أن الدعوى الجنائية اذا انقطعت عن السير بأن لم تنظر في الجلسة الأخيرة المحددة لها ثم تعجلت أو أجلت اداريا ، فانه يتعين أن يعلن المتهم بورقة تكليف صحيحة كيما يترتب عليها أثرها .

( ١٩٧٠/٤/١٣ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٩ ص ٥٨٣ )

١٤٠٦ - متى كان الثابت من الأوراق أن الدعوى تعثرت في الطريق او انقطعت عن السير بأن لم تنظر في الجلسة الأخيرة المحددة لها ثم تعجلت فجأة من جانب النيابة ، فانه كان من الواجب أن يعلن المتهم بورقة التكليف بالحضور صحيحة كيما يترتب عليها أثرها ، فاذا كان المتهم لم يحضر ولم يعلن اصلا فلا يحق للمحكمة أن تتعرض للدعوى ، فان هي فعلت كان حكمها باطلا .

( ١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣٦١ ص ١٣١٣ )

١٤٠٧ - لا يمكن اعتبار الحكم الذي يصدر في الدعوى بعد تعجيلها من النيابة دون اعلان المتهم حضوريا بالنسبة الى المتهم مادام هو لم يكن في الواقع حاضرا الاجراءات التي تمت بعد تحريك الدعوى ولم يكن يعلم بها .

( ١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣٦١ ص ١٣١٣ )

١٤٠٨ - الأصل - متى صح الاعلان بداعة - أن يتتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة الى أخرى ، طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها ، الا أنه من جهة أخرى اذا بدأ للمحكمة بعد حجز الدعوى للحكم أن تعيدها للمرافعة امتتنافا للسير فيها يحتم دعوة الحضور للاتصال



بالدعوى • ولا تتم هذه الدعوة الا باعلانهم على الوجه المنصوص عليه في القانون أو يثبت حضورهم وقت النطق به •  
( ١٦٧/٥/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ١٣٩ ص ٧٠ ،  
١٦٦٩/١/٦ س ٢٠ ق ٢ ص ٧ )

١٤٠٩ - لا تتصل المحكمة بالدعوى من غير الطريق الذي رسمه القانون •  
( ١٦٦١/١٠/٣ أحكام النقض س ١٢ ق ١٧٣ ص ٨٧٣ )

١٤١٠ - اذا كان عمل القاضى لفوا وباطلا بطلانا اصليا لأن الدعوى سعت الى ساحته من غير طريقها القانوني فلا عبرة بباطل ما اتاه أو اجراه ، وهو من بعد اذا اتصل بالدعوى اتصالا صحيحا مطابقا للقانون فله أن يفصل فيها وتكون اجراءات المحاكمة عندئذ هي اجراءات مبتدأة •  
( ١٦٥٩/٤/٢٠ أحكام النقض س ١٠ ق ٩٩ ص ٤٥١ )

١٤١١ - لم يأت القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ٢١ من مارس ١٩٥٦ بتعديل المادة ٢٣٢ اجراءات جنائية بجديد ، بل أكد رأيا استقر عليه الفقه والقضاء من قبل صدوره ومن بعده •  
( ١٦٥٩/٦/٨ أحكام النقض س ١٠ ق ١٤٠ ص ٦٢٩ )

١٤١٢ - لا يستوجب القانون اجراء تحقيق ابتدائي في مواد الجنب بل يجيز رفع الدعوى العمومية بغير تحقيق سابق •  
( ١٦٥٦/٦/١١ أحكام النقض س ٧ ق ٢٢٧ ص ٨٦٢ )

١٤١٣ - ان القانون يجيز رفع الدعوى العمومية في مواد الجنب والمخالفات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة ولو من غير أى تحقيق سابق ، فاذا كان المحضر حرر أولا على اعتبار أن الواقعة مخالفة فان ذلك ليس من شأنه أن يعطل اجراءات المحاكمة التي سير فيها على اعتبار أن الواقعة جنحة •  
( ١٦٤٤/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٣٥ ص ٥٦٩ )

١٤١٤ - من المقرر أن الدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها الى المحكمة لأن التأشير بذلك لا يعدو أن يكون أمرا اداريا الى قلم كتاب النيابة لاعداد ورقة التكليف بالحضور حتى



إذا ما أعدت ووقعها عضو النيابة جرى من بعد إعلانها وفقا للقانون وترتب عليها كافة الآثار القانونية بما في ذلك قطع التقادم بوصفها من إجراءات الاتهام .

( ١٠/٢٥/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٦٦ ص ٧٨٤ )

١٤١٥ - الدعوى لا تقبل مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العمومية بتقديمها للجلسة ، بل لابد لذلك من اعلان المتهم بالحضور للجلسة .

( ١٨/١١/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٣٨ )

( ص ٢٣٤ )

١٤١٦ - انه وان كان صحيحا أن المتهم من واجبه عند تأجيل الدعوى في مواجهته الى يوم معين للنطق بالحكم فيها أن يتتبعها فيعتبر الحكم عند النطق به صادرا في حضوره ، الا أن هذا محله أن يكون المتهم في مقدوره تتبع سير دعواه ويعلم أولا بأول بما جرى أو يجري فيها ، فإذا حال بينه وبين ذلك مانع قهري ، كالمرض أو التجنيد ، فلا يصح افتراض علمه بالحكم يوم صدوره ومحاسبته على هذا الأساس بالنسبة لميعاد الاستئناف .

( ٢١/٥/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٦٥ )

( ص ١٥٨ )

١٤١٧ - ان القانون لم يعرف المتهم في أي نص من نصوصه ، فيعتبر متهما كل من وجهت اليه تهمة من أية جهة كانت ، ولو كان هذا التوجيه حاصلًا من المدعى المدني وبغير تدخل النيابة .

( ١١/٦/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٦٤ )

( ص ٣٤٩ )

١٤١٨ - الأصل أن الأشخاص الاعتبارية لا تسأل جنائيا عما يقع من يمثلها من جرائم أثناء قيامهم بأعمالها ، بل ان الذي يسأل هو مرتكب الجريمة منهم شخصيا .

( ١٦/٥/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٣١ ص ٦٨١ )

### تعريض الدعوى المباشرة

١٤١٩ - عدم قبول الدعوى الجنائية عن جريمة السب لاعلان صحيفة



الدعوى المباشرة بعد انقضاء مدة السقوط المقررة في المادة ٣ اجراءات جنائية يترتب عليه عدم قبول الدعوى المدنية التابعة لها .  
( ١٩٧١/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٥ ص ٢٧١ )

١٤٢٠ - من المقرر أن للمدعي بالحقوق المدنية أن يرفع دعوى البلاغ الكاذب الى محكمة الجنح بتكليف خصمه مباشرة بالحضور امامها - عملا بالحق المخول له بموجب المادة ٢٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية - دون انتظار تصرف النيابة العامة في هذا البلاغ ، لان البحث في كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك انما هو أمر موكول الى تلك المحكمة حسبما يؤدي اليه اقتناعها ، واذا كان ذلك فان دفع الطاعن بعدم جواز اقامة الدعوى بالطريق المباشر يضحى دفعا قانونيا ظاهر البطالان بعيدا عن محجة الصواب .  
( ١٩٧٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ٩ ص ٦٠ )

١٤٢١ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ عقوبات تقع على المظهر اليه طالما أنه قد أصابه ضرر ناشئ عنها ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا ، ومن ثم تكون دعواه المباشرة قبل المتهم مقبولة .  
( ١٩٧٠/٤/٥ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٣ ص ٥١٠ )

١٤٢٢ - اذا أجاز القانون للمدعي بالحق المدني أن يطالب بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية اما عن طريق تدخله في دعوى جنائية أقيمت فعلا على المتهم أو بالتجائه مباشرة الى المحكمة المذكورة مطالباً بالتعويض ومحركا للدعوى الجنائية ، فان هذه الاجازة ان هي الا استثناء من أصلين مقررين أولهما أن المطالبة بمثل هذه الحقوق انما تكون أمام المحاكم المدنية ، ومؤدى ثانيهما أن تحريك الدعوى الجنائية انما هو حق تمارسه النيابة العامة وحدها ، ومن ثم يتعين عدم التوسع في الاستثناء المذكور وقصره على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن يجعل الالتجاء اليه فيها منوطا بتوافره وهو أن يكون المدعي بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة .

( ١٩٦٥/٢/١٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٣٠ ص ١٣٣ )

١٤٢٣ - من المتفق عليه أن سلطة القضاء لا تتصل بالدعوى العمومية عند تحريكها بمعرفة المدعي بالحق المدني ، الا اذا كانت الدعوى المدنية مرفوعة من ذي صفة ، وكانت مقبولة قانونا ، كما أنه من المتفق عليه كذلك أنه اذا أقامت النيابة دعواها قبل الدفع بعدم قبول الدعوى



المدنية فانها تستقيم بذاتها وتسير في طريقها مستقلة عن الدعوى المدنية .  
( ١٤/٥/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٣٦ ص ٤٩٦ ،  
٢٩/١١/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٦ ص ٤٨ )

١٤٢٤ - متى كانت واقعة اللجنة المباشرة سواء نظر اليها على أنها سب أو قذف وقعا في علانية تندرج تحت الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣ اجراءات جنائية فان الدفع بانقضاء الدعوى بالتنسازل الذي تمسك به المتهم صراحة هو من الدفع القانوني الجوهري التي يكون الفصل فيها لازما للفصل في الموضوع ذاته ، اذ ينبغي عليه فيما لو صح انقضاء الدعوى الجنائية بمقتضى صريح نص المادة ١٠ من القانون المذكور ، فاذا أغفلت المحكمة الرد عليه كان ذلك موجبا لنقض حكمها .  
( ٢٨/٤/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١١٨ ص ٤٣٥ )

١٤٢٥ - اذا لم تجر النيابة العامة تحقيقا في الدعوى ولم تصدر قرارا بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية فان حق المدعى المدني يظل قائما في تحريك الدعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية .  
( ١٧/٤/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٦٩ ص ٥٩١ )

١٤٢٦ - ان حق رفع الدعوى بالطريق المباشر قد شرعه القانون لمن يدعى حصول ضرر له من جنحة أو مخالفة رغما عن قرار النيابة العمومية بحفظ الدعوى العمومية ، فمتى سلك هذا الطريق أصبح واجبا على المحكمة التي ترفع اليها بالطريق القانوني أن تقول كلمتها في الدعوى حسبما يتبين لها من نظرها . فاذا كانت المحكمة قد قضت فيها بعدم الاختصاص لقيام شبهة الجنائية كان هذا صحيحا في القانون ، اذ أن مجرد قيام هذه الشبهة لديها يوجب القضاء بعدم اختصاصها بغض النظر عن مآل الدعوى بعد نظرها أمام محكمة الجنائيات والكشف عن حقيقة التكييف القانوني لها . واذا كان الحكم الصادر من محكمة الجناح بعدم الاختصاص قد صار نهائيا . وقدمت النيابة الدعوى الى قاضي الاحالة فأحالها الى محكمة الجنائيات فانه يكون على هذه المحكمة أن تنظرها وتفصل فيها حسبما تتبين هي حقيقتها اما باعتبارها جنحة فتقضى في موضوعها أو تقضى بعدم قبولها اذا اتضح لها أن الواقعة جنائية لعدم جواز رفع الدعوى الجنائية بهذا الطريق . أما الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور قرار من النيابة بحفظها فذلك خطأ في تطبيق القانون .  
( ١٤/٦/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٤٤٢ ص ١٢١٠ )



١٤٢٧ - إذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد وصف الواقعة بأنها إصابة خطأ ، وهي جنحة مما يخوله القانون تحريكها بطريق الدعوى المباشرة ، ولم تجد المحكمة فيها شبهة الجنائية حتى كانت تتخل عن نظرها اما بالحكم بعدم قبولها أو بعدم اختصاصها بنظرها ، وكانت عريضة الدعوى والحكم المطعون فيه لا يبين منهما أن المتهم قد قصدت اسقاط المجنى عليه في الطريق مما لا تكون معه محكمة الجنح مختصة بنظر الدعوى ولا تجوز تحريك الدعوى بالطريق المباشر ، فانه لا يقبل الدفع لأول مرة بعدم قبول الدعوى امام محكمة النقض .

( ١٩٥١/٣/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٣٥٥ ص ٨٠٤ )

١٤٢٨ - انه لما كان يجب بمقتضى القانون لصحة طلب المدعى بالحقوق المدنية الحكم له من المحكمة الجنائية بتعويضات مدنية أن يكون الضرر الذى يدعيه ثابتا على وجه اليقين واقعا حتما ولو فى المستقبل ، كان الحكم بعدم قبول هذا الطلب على أساس أن الضرر المدعى ليس محققا غير مخالف للقانون . ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد فصلت فى الطلب ابتداء قبل نظر الدعوى الجنائية ، فان تدخل المدعى بالحقوق المدنية فى الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة العمومية من شأنه بطبيعة الحال اطالة الاجراءات فى هذه الدعوى امام المحكمة وانتقال كامل المتهم فى دفاعه مما يقتضاه بالبداية الحيلولة دون هذا التدخل كلما كان الطلب المقدم يحبل فى ثناياه بأذى ذى بدء أن مقدمه لا يحق له أن يكون خصما فى الدعوى سواء لانعدام صفته أو لعدم اصابته بضرر من الجريمة المرفوعة بها الدعوى . فاذا كانت التهمة أو أقوال المدعى فى دعم طلبه تشهد بأنه ليس على حق فى طلبه تعين استبعاده وعدم قبوله قبل الحوض فى الدعوى الجنائية ، ويكون الحكم كذلك من باب أولى اذا كان مدعى الضرر قد رفع الدعوى مباشرة امام المحكمة الجنائية فحرك الدعوى العمومية ضد المتهم ، فان طلبه يجب أن يقضى فيه بعدم القبول كى لا تحرك الدعوى الجنائية عن غير طريقها الاصولى المقرر أصلا للنياية العمومية واستثناء للمجنى عليه الذى أضرت به الجريمة .

( ١٩٤٧/٦/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٧٧ )

ص ٣٥٥ )

١٤٢٩ - يشترط لرفع دعوى الجنحة المباشرة من دائن المجنى عليه أن يكون قد لحقه ضرر مباشر من الفعل الجنائى الذى يمزوه الى المتهم وآلا يكون المجنى عليه - وهو صاحب الحق الاصلى - قد استعمل حقه فى المطالبة



بالحقوق التي يطالب بها الدائن :

( ١٤/٤/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢١٢ ص ٤٣٦ )

١٤٣٠ - سبق صدور قرار من النيابة بحفظ الدعوى العمومية لا يمنع المدعى المدني من رفع دعواه المدنية مباشرة فيحرك بها الدعوى العمومية .

( ٢٣/٤/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٤٦ ص ٢٩٩ )

### اجراءات تحريك الدعوى المباشرة

١٤٣١ - التكليف بالحضور هو الاجراء الذي يتم به الادعاء المباشر ويترتب عليه كافة الآثار القانونية بما لا مجال معه الى تطبيق المادة ٧٥/٣ مرافعات التي يقتصر تطبيق حكمها على الدعاوى المدنية المرفوعة امام المحاكم الجنائية .

( ٢٢/٣/١٩٧١ احكام النقض س ٢٢ ق ٦٥ ص ٢٧١ )

١٤٣٢ - اذا كانت الفقرة الرابعة من المادة ٧٨ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لا تتطلب توقيع أحد المحامين المشتغلين على صحيفة الدعوى الا اذا جاوزت قيمتها خمسين جنيها ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن طلبات المدعى بالحق المدني في صحيفة دعواه المباشرة اقتصر على قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت فلا موجب في القانون للتوقيع على صحيفة الدعوى المباشرة الماثلة من محام .

( ٩/١٢/١٩٧٩ احكام النقض س ٣٠ ق ١٩٥ ص ٩١٢ )

١٤٣٣ - لا تنعقد الخصومة في الدعوى الجنائية التي يرفعها المدعى بالحقوق المدنية مباشرة الا عن طريق تكليف التهم بالحضور تكليفا صحيحا .

( ٦/٤/١٩٧٠ احكام النقض س ٢١ ق ١٣١ ص ٥٥٢ )

١٤٣٤ - الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذي يدعى أنه لحقه من الجريمة لا تنعقد الخصومة بينه وبين المتهم - وهو المدعى عليه فيها - الا عن طريق تكليفه بالحضور امام المحكمة تكليفا صحيحا ، وما لم تنعقد الخصومة بالطريق الذي رسمه القانون فان الدعويين الجنائية والمدنية لا تكونان



مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة ٠ كما أجاز القانون رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما اذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط ٠  
( ١٩٦٥/١/١١ أحكام النقض س ١٦ ق ١١ ص ٤٥ ، ١/١١ /  
١٩٥٥ س ٦ ق ١٣٧ ص ٤١٦ )

١٤٣٥ - تتم اجراءات الادعاء المباشر بتكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجنب والمخالفات من قبل المدعى بالحقوق المدنية ، ويرتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحرك الدعوى الجنائية تبعاً لها ويصبح حق مباشرتها من حقوق النيابة وحدها ٠

( ١٩٥٧/٥/١٤ أحكام النقض س ٨ ق ١٣٦ ص ٤٩٦ )

١٤٣٦ - انه لما كان رفع الدعوى مباشرة على المتهم أمام المحكمة يجب أن يحصل بناء على تكليفه بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية ، وكان الواجب أن تكون ورقة التكليف بالحضور صحيحة كما يترتب عليها أثرها القانوني وهو اتصال المحكمة بالدعوى ، فاذا كان المتهم لم يحضر وكان لم يعلن أصلاً ، أو كان اعلانه باطلاً فلا يحق للمحكمة أن تتعرض للدعوى ، فإن هي فعلت كان حكمها باطلاً ٠

( ١٩٤٧/١٠/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٩٥ ص ٣٧٦ )

١٤٣٧ - ان المادة ٥٢ تحقيق جنايات لا تشترط لرفع الدعوى مباشرة من المدعى بالحق المدني وجود تحقيقات سابقة فيها من البوليس أو النيابة ، بل ان هذا الحق قد خول أصلاً للمدعى بالحق المدني للمحافظة على حقوقه في الحالات التي لا يقوم البوليس أو النيابة العامة بالتحقيقات فيها بناء على شكوى المجنى عليه ٠

( ١٩٣٨/٥/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٢٤ ص ٢٣٦ )

### الر تحريك الدعوى المباشرة

١٤٣٨ - متى تحركت الدعوى الجنائية أصبحت مباشرتها من حق النيابة العامة وحدها دون المدعى بالحقوق المدنية ، وذلك بالنسبة لجميع من



تحركت قبلهم ، ويترتب على اتصال سلطة الحكم بالدعوى زوال حق النيابة في مباشرة التحقيق الابتدائي بالنسبة الى المتهم المقدم للمحاكمة عن الواقعة ذاتها .

( ١٩٧٦/٢/٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٣٧ ص ١٨٣ )

١٤٣٩ - من المقرر قانونا أن رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية يترتب عليه تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها وتنعقد الخصومة في تلك الدعوى عن طريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة تكليفاً صحيحاً .

( ١٩٧٦/٢/٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٣٧ ص ١٨٣ )

١٤٤٠ - من المقرر أنه متى اتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً ، طلت قائمة ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها .

( ١٩٦٦/٣/٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٥ ص ٢٧٨ )

١٤٤١ - المحكمة الجنائية غير مقيدة بطلبات المدعى بالحقوق المدنية - رافع الدعوى المباشرة - وهي بصدد انزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى .

( ١٩٦٦/٣/٨ أحكام النقض س ٧ ق ٥٥ ص ٢٧٨ )

١٤٤٢ - ان الدعوى العمومية متى حركت بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً قبل قيام السبب المؤثر في الدعوى المدنية المطروحة على محكمة الجنب ، فانه اذا ما طرأ على الدعوى المدنية ما يسقطها بسبب جد بعد رفعها واتصال المحكمة بها فلا تأثير لذلك على الدعوى العمومية لأنها وقد حركت وفقاً للقانون تظل قائمة ويكون على المحكمة أن تفصل فيها .

( ١٩٥٢/١/٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٤١ ص ٣٧٣ )

١٤٤٣ - ان القساوون قد خول المدعى بالحقوق المدنية في مواد المخالفات والجنب حق رفع دعواه الى المحكمة الجنائية بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها ، ومتى رفعت الدعوى المدنية فإن الدعوى العمومية تتحرك معها ويصبح من حق المحكمة وواجبها الفصل فيها في الحدود الواردة في



ورقة التكليف بالحضور ، دون أن تكون مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة أو بالطلبات التي تبديها بالجلسة .  
( ١٩٤٥/٤/٢٣ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٥٩ ص ٧٠٢ )

١٤٤٤ - تنازل المدعى المدني وتفويض الرأي من النيابة لا يحو الدعوى الجنائية من الوجود ويكون فصل المحكمة فيها يحق ومطابقا للقانون .  
( ١٩٣١/٦/١١ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧٥ ص ٣٤١ )

١٤٤٥ - متى حركت الدعوى العمومية بالدعوى المدنية المرفوعة مباشرة من المدعى بالحق المدني يكون للنيابة العمومية السلطة التامة في أن تسير في الدعوى العمومية الى النهاية بدون أن تتقيد بسلوك المدعى المدني وتصرفه في دعواه . فإذا حكم ابتدائيا بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية جاز للنيابة العامة أن تستأنف هذا الحكم حتى لو كانت فوضت الرأي الى المحكمة الابتدائية .  
( ١٩٣٠/٤/١٠ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢ ص ١٥ )

١٤٤٦ - رفع الدعوى مباشرة لمحكمة الجنج من المدعى بالحق المدني يحرك الدعوى العمومية المرتبطة بها لدى المحكمة المذكورة فيتصل قضاؤها سواء وافقت النيابة وطلبت فيها العقوبة أو لم توافق .  
( ١٩٢٩/١٢/١٢ ) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٥٤ ص ٤٠٠ )

### توجيه التهمة من النيابة العامة

١٤٤٧ - مؤدى ما نصت عليه المادة ٢٣٢ اجراءات جنائية أن حق توجيه التهمة الى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العامة دون المدعى بالحقوق المدنية .  
( ١٩٦٠/١٢/٢٦ ) أحكام النقض ص ١١ ق ١٨٤ ص ٩٤٢ )

١٤٤٨ - للنيابة العامة أن تقيم الدعوى الجنائية بشهادة الزور في الجلسة على كل شاهد شهد بغير الحقيقة أمام المحكمة ولا يصح عد ذلك اخلافا بدفاع التهم الذى شهد لصالحه .  
( ١٩٥٤/١٠/١٩ ) أحكام النقض ص ٥ ق ٣٥ ص ١٠١ )



## مادة ٢٣٣

يكون تكليف المحصور بالحضور أمام المحكمة قبل انعقاد الجلسة بيوم كامل في المخالفات وبشلاثة أيام كاملة على الأقل في الجنع ، غير مواعيد مسافة الطريق ، وذلك بناء على طلب النيابة العامة أو المدعي بالحقوق المدنية .

وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تنهى على العقوبة .

ويجوز في حالة التلبس أن يكون التكليف بالحضور بغير ميعاد ، فإذا حضر المتهم وطلب إعطاء ميعاداً لتحضير دفاعه تأذن له المحكمة بالميعاد المقرر بالفقرة الأولى .

- تقابل المواد ١٣٠ ، ١٥٨ ، ١/١٥٩ من القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : تبين هذه المواد ( ٢٢٧ - ٢٢٦ من مشروع الحكومة ) القواعد الخاصة بمحاكم المخالفات وهي بصفة عامة المقررة الآن بهذه المحاكم ، ويلاحظ أن المادة ٢٢٧ خولت المتهم دون غيره من المحصور الحق في ميعاد مسافة زيادة على الميعاد المقرر للإعلان وذلك لانه بحاجة الى تحضير دفاعه في الميعاد المقرر للإعلان ، أما باقي المحصور فلا يصح أن يكون دخولهم في الدعوى سبباً في تأخير الفصل فيها ، ويجب عليهم أن يكونوا دائماً مستعدين فيها . . . . . وتبين المواد ٢٢٣ - ٢٢٥ القواعد التي تتبع أمام محاكم الجنع سواء أكانت المحاكم الجزئية أو المحاكم الابتدائية وهي بصفة عامة المقررة الآن أمام محاكم الجنع الجزئية ، وقد خول المتهم دون غيره من المحصور في ميعاد مسافة .

## الأحكام

١٤٤٩ - من المقرر أنه إذا كان المتهم قد أعلن بالحضور إعلاناً صحيحاً لجلسة المحاكمة فيجب عليه أن يحضر أمام المحكمة مستعداً لإبداء أوجه دفاعه .

( ١٩٧٨/٢/١٣ أحكام النقض من ٢٩ ق ٢٧ من ١٥٩ )

١٤٥٠ - يجب على المحامي أن يحضر أوجه دفاعه قبل الجلسة التي أعلن موكله وفقاً للقانون بالحضور إليها ، فإذا طرأ عليه عذر قهري يمنعه من القيام بواجبه ففي هذه الحالة يجب عليه أن يبين عذره للمحكمة ويكون على المحكمة - متى تبين صحة عذره - أن تمهله الوقت الكافي لتحضير دفاعه .

( ١٩٧٨/٢/١٣ أحكام النقض من ٢٩ ق ٤٧ من ١٥٩ )



## طلب التأجيل للاستعداد

١٤٥١ - طلب التأجيل للاستعداد دون ادعاء ببطان إجراء التكليف بالحضور أو عدم الاعلان في الميعاد ، يكون خاضعا لتقدير المحكمة بلا معقب عليها ، ولا الزام بالرد عليه اذ أن القانون يوجب عليه أن يحضر الجلسة مستعدا مادام قد أعلن في الميعاد .

( ١٢/١٠/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ٣ ص ٦ )

١٤٥٢ - من سلطة المحكمة أن ترفض طلب التأجيل للاستعداد اذا ما رأت أنه غير جدي ولم يقصد به الا تأخير الفصل في الدعوى . واذا فاذا رفضت المحكمة طلب التأجيل وكان المتهم معلنا بالحضور للجلسة حسب القانون فلا يصح أن ينسب اليها خطأ في ذلك .

( ٦/١/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٧٩

ص ٢٧٠ )

١٤٥٣ - لا يؤثر في صحة الاعلان أن يحصل بميعاد يوم واحد بدلا من ثلاثة ، لأن ذلك ليس من شأنه أن يبطئه كاعلان مستوف الشكل القانوني ، وانما يكون له اثره في الحكم الذي يصدر بناء عليه .

( ١٠/١٢/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٧ ص ٢٠ )

١٤٥٤ - ان القانون اذ أوجب في المادة ٥٢ تحقيق جنايات أن يرسل المدعى المدني الى النيابة العمومية أوراق الدعوى التي يرفعها مباشرة قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام فقد قصد بذلك تحقيق مصلحة للنسابة وحدها لتتمكن من الاستعداد في الدعوى ، واذن فلا يجوز للمحكوم عليه أن يعترض على محكمة الموضوع بعدم استيفاء هذا الاجراء ويتحدى به لدى محكمة النقض ، عل أن هذا الاعتراض حتى لو أيدى من النيابة العامة صاحبة المصلحة في التمسك به فان الأخذ به لا يؤثر في صحة رفع الدعوى ولا يترتب عليه سوى تأجيل نظرها للاستعداد .

( ٦/٢/١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٤٢ ص ٤٤٨ )

## بيانات الاعلان

١٤٥٥ - لا يشترط قانونا لصحة اعلان صحيفة الدعوى اشتمالها على بيان الدائرة التي تنتظر أمامها الدعوى ، ومن ثم فان نعى الطاعن



ببطلان ورقة الاعلان لاغفال ذكر ذلك البيان بها يكون على غير مستند .  
( ١٢٧٢ / ١١ / ٢٦ ١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٨٥ ص ١٢٧٢ )

١٤٥٦ - ليس من الضروري اعلان المتهم قبل المحاكمة بمادة العود بل يكفي طلبها في مواجهته بالجلسة على أساس أن العود ظرف مشدد .  
( ١٩٣٦ / ١٢ / ٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٢ ص ٢٣ )

١٤٥٧ - ان المادة ١٥٨ تحقيق جنايات لا تستلزم في اعلان المتهم بالظهور لدى محكمة الجناح لمحاكمته على ما هو مسند اليه ، سوى ذكر التهمة ومواد القانون المطلوب تطبيقها . وليس في المواد الخاصة بتحريك الدعوى العمومية من المدعى المدني ما يشير الى أن الشارع أراد أن يكون في الاعلان الصادر الى المتهم بيانات خاصة متعلقة بالجريمة ، فيكفي إذن في هذه الحالة أن تكون ورقة التكليف بالظهور الصادرة من المدعى المدني مشتملة كذلك على التهمة ومواد القانون كما هي الحال في الاعلان الصادر من النيابة العامة .

( ١٩٣٤ / ١ / ١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٨٥ ص ٢٥٤ )

١٤٥٨ - العلم بالقوانين وبك ل ما يدخل عليها من تعديل مفروض على كل انسان وليس على النيابة العامة اذا أرادت رفع الدعوى العمومية على شخص الا أن تعلنه برقم المادة التي تريد أن تطلب محاكمته بمقتضاها ، وليس عليها فوق هذا أن تعلنه لا بنص المادة ولا بما أدخل عليها من تعديل ، إذ أن ذلك مما يعده القانون داخلا في علم كافة الناس .  
( ١٩٣٣ / ٥ / ٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٢٩ ص ١٨٥ )

### مادة ٣٣٤

تعلن ورقة التكليف بالظهور لشخص المعلن اليه او في محل اقامته بالطرق المقررة في قانون الرافعات في المواد المدنية والتجارية .  
ويجوز في مواد المظالمات اعلان ورقة التكليف بالظهور بواسطة احد رجال السلطة العامة ، كما يجوز ذلك في مواد الجناح التي يعينها وزير العدل بقرار منه بعد موافقة وزير الداخلية .

واذا لم يؤد البحث الى معرفة محل إقامة المتهم ، يسلم الاعلان للسلطة



## الادارية التابع لها آخر محل كان يقيم فيه في مصر • ويعتبر المكان الذي وقعت فيه الجريمة آخر محل اقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك •

— معدنة بالقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٣/٨/٦ ، وبشر في ١٩٥٣/٨/٦

— لا مقابل لها في القانون السابق •

مادة ٢٣٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

من ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن اليه أو في محل اقامته ، بالطرق المقررة في حانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية •

واذا لم يؤد البحث الى معرفة محل اقامة المتهم ، يسلم الاعلان للسلطة الادارية التابع لها آخر محل كان يقيم فيه في مصر • ويعتبر المكان الذي وقعت فيه الجريمة آخر محل اقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك •

المذكرة الإيضاحية لل قانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٣ :

نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أن يكون اعلان ورقة التكليف بالحضور للمخوص بالطرق المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ، وقد نصت المادة السابعة من القانون الأخير على أن يكون الاعلان بواسطة المحضرين ما لم ينص القانون على خلاف ذلك •

وقد كانت قضايا البلدية من اختصاص المحاكم المركزية قبل الغائها وكانت عملية تنفيذ اعلان الأوراق الجنائية حينذاك مستندة الى ضباط صف وعساكر البوليس وفقا للمادة ١٣ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٠ الخاص بإنشاء محاكم المراكز ، التي كانت تنص على ما يأتي :

اتعمال الكتبة والمحضرين في المواد الجنائية يقوم بها في محاكم المراكز المحظفون الذين يعينهم لهذا الغرض ناظر الحفانية بالاتفاق مع ناظر الداخلية •

ولما كانت هذه المحاكم قد ألغيت بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ باصدار قانون الاجراءات الجنائية فقد أصبح من المحتين القيام بكل اعلان أو تنبيه أو اخبار أو تبليغ أو تنفيذ بواسطة المحضرين وفقا للمادة السابعة من قانون المرافعات •

ولما كان محضرو محكمة حصر الابتدائية مرتعدين بسبب الزيادة المستمرة في أعمالهم مع نقص عددهم وكان في تكليفهم باعلان الأوراق الخاصة ببعض محاكم الجنح والمخالفات من تكليف بالحضور وأحكام غيابية وأوامر جنائية ارهاق لهم بسبب قلة عددهم ووفرة عدد تلك القضايا ، ولكن التأخير في اعلان تلك الأوراق قد يؤدي الى سقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية في كثير من هذه القضايا أو سقوط الأحكام الصادرة فيها بعضى المدة الأمر الذي يستحيل منه إضافة هذا إلى أعمالهم •

كما أنه لا ريب في استعراؤ قيلم محضرى المحاكم باعلان وتنفيذ تلك الأوراق يستلزم زيادة عدد المحضرين زيادة كبيرة ، ولما كان تعيين هذا العدد الكبير غير ميسور في الظروف المالية الحالية •

لذلك روى إضافة فقرة جديدة الى المادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية بحيث يكون من الجائز اعلان ورقة التكليف بالحضور بواسطة أحد رجال السلطة العامة وذلك في مواد المخالفات خصوصا • وكذلك في مواد الجنح ، التي يعينها وزير العدل بقرار منه بعد موافقة وزير



الدخالية ، ويجوز لوزير العدل تعيين الجنيح المشتار إليها إما بنوعها أو بدخولها في اختصاص  
محاكم معينة .

كما دوى تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٣٢٦ من القانون بحيث تجيز إعلان الأمر  
الجنائي بواسطة قلم المحضرين أو أحد رجال السلطة العامة ، كما أضيفت فقرة جديدة إلى  
المادة ٣٩٨ من القانون سالت الذكر بحيث تجيز إعلان الأحكام الجزائية والأحكام الجزائية  
حضورية طبقاً للمواد ٢٢٨ إلى ٢٤١ في مواد المخالفات عموماً بواسطة أحد رجال السلطة  
العامة ، وفي مواد الجنيح التي يمينها وزير العدل بقراره منه بعد موافقة وزير الدخالية  
كذلك ، وهذا كله على غرار ما نصت عليه المادتان ١١١ و ١٢٨ من قانون الإجراءات  
الجنائية من جواز إعلان الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق وإعلان الشهود الذين يقرر قاضي  
التحقيق سماعهم بواسطة رجال السلطة العامة وما نصت عليه المادة ٢٧٧ من قانون  
الإجراءات الجنائية من جواز إعلان ورقة تكليف الشهود بالحضور أمام المحكمة بواسطة أحد  
حاموي الضبط القضائي أو أحد رجال الضبط حسب الأحوال .

كما كان قرار وزير العدل الصادر في ٢٧ إبريل ١٩٠٤ والمعدل في ٢٠ ديسمبر ١٩٠٤  
ينص على أن يكون إعلان طلبات الحضور أمام المحاكم المركزية وإعلان الأحكام الصادرة فيها  
يمرّ بأحد حاموي الضبط القضائي أو أحد صف ضباط البوليس .  
وكذلك كانت المادة ١١ من قانون المرافعات الملغى تجيز تدب أي شخص من غير  
المحضرين لإجراء الاعلان .

وقد كان العمل يجري إلى تاريخ إلغاء المحاكم المركزية وصحور قانون المرافعات الجديد  
على إعلان الأوراق المتعلقة بمحاكم المراكز ومحاكم المخالفات بدائرة محافظة القاهرة بواسطة  
صف ضباط البوليس .  
ومن ذلك كله يبدو أن الاعلان بواسطة رجال السلطة العامة ليس غريباً على التشريع  
المصري .

ومن ناحية أخرى فقد نصت المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن للمحامي  
المعين من قبل غرفة الاتهام أو رئيس المحكمة أن يطلب تقدير أتعاب له على الحزاة العامة إذا  
كان المتهم فقيراً وتقدر المحكمة هذه الأتعاب في حكمها في الدعوى .  
ولا يجوز الطعن في هذا التقدير بأي وجه .

ويبين من هذا النص أن المشروع أغفل النص على حق الحزاة العامة بعد أداء الأتعاب  
المقدرة في الرجوع على المتهم إذا ما زالت حاله فقره ، وقد أقر المشروع هذا المبدأ بالنسبة  
للمحامي المتدب الذي يقوم بالدفاع عن المتهم الفقير مجاناً وإجاز له الرجوع على من تدب عنه  
ومطالبته بالأتعاب إذا زالت حاله فقره وذلك وفقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٩٨ لسنة  
١٩٤٤ الخاص بالحماية أمام المحاكم الوطنية .  
وسبق للمشروع أيضاً أعمال المبدأ ذاته قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية .

فقد كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات الملغى تنص على  
أنه « وفي جميع الأحوال تقدر المحكمة للمحامي في الحكم أو بأمر مستقل مبلغاً لا يقل عن  
جنيهين ولا يزيد على خمسة جنيهات نظير المصاريف ويؤخذ المبلغ من الحزاة الصامة على أن  
تخرج به على المتهم إذا زالت حالة اعساره » .



لهذا رؤى تعديل نص المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية بما يسمح للخزانة العامة بالرجوع على المتهم الذى زالت حالة فقره بما سبق أن أدته من الأتعاب المقدرة للمحامي المعين عنه وذلك بالسماح لها بأن تستصدر على المتهم من رئيس غرفة الاتهام أو رئيس المحكمة حسب الأحوال أمرا بإداء الأتعاب المقدرة حتى ثبت زوال حالة فقره .

## الأحكام

١٤٥٩ - توجه المحضر الى محل اقامة الطاعن لإعلانه بجلسته الممارضة ومخاطبته زوجته التي رفضت ذكر اسمها وامتنعت عن تسليم الاعلان يجعل تسليم الاعلان بعد ذلك للأمور القسم صحيحا في القانون .  
( ١٩٧٧/٥/٣٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٣٩ ص ٦٥٨ )

١٤٦٠ - المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم اليه لاستلام الاعلان ممن ورد بيانهم في المادة ١٠ مرافعات طالبا أن هذا الشخص قد خاطب في موطن المراد إعلانه ، كما أن الاخطار غير لازم الا في حالة تسليم صورة الاعلان الى جهة الادارة في حالة امتناع من ورد بيانهم في المادة العاشرة عن استلامها .  
( ١٩٧٧/٣/١٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٧٦ ص ٣٥٣ )

١٤٦١ - المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم له لاستلام الاعلان وأنه طالبا أن الثابت من مطالعة أصل ورقة الاعلان أن المحضر انتقل الى موطن الطاعن وخاطب من أجاب بأنه تابعه ولغيابه سلمه صورة الاعلان فان هذا يكفي لصحة الاعلان .  
( ١٩٧٧/١/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٣ ص ١١١ )

١٤٦٢ - لا يجدى الطاعن بعد تسليم الاعلان بمسكنه الادعاء بأن الصفة التي قررها مستلم الاعلان بدخل المنزل عند توجه المحضر غير صحيحة ، ولا المنازعة في اقامته الفعلية لأن المنازعة في الإقامة الفعلية تقتضى تحقيقا موضوعيا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض .  
( ١٩٧٧/١/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٢ ص ١١١ )

١٤٦٣ - جرى قضاء محكمة النقض بأن المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم له لاستلام الاعلان ، وأنه طالبا أن الثابت من مطالعة أصل ورقة الاعلان أن المحضر انتقل الى الطاعنة وخاطب من أجاب أنه تابع لها ولغيابها سلمه صورة الاعلان ، فان هذا يكفي لصحة الاعلان ، ولا يجدى



الطاعنة بعد ذلك الادعاء بأن الصفة التي قررها مستلم الاعلان غير صحيحة ما دامت لم تنكر وجود من استلم الاعلان بداخل مكانها عند توجه المحضر ولم تنكر وصول صورة الاعلان اليها وعليها بتاريخ الجليلة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه :

( ١٩٦٦/١١/٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤٣ ص ١٢١٦ )

١٤٦٤ - تذرع الطاعن بعدم اخطاره بمن سلمت اليه الصورة لا يجديه ذلك أن البين من اجراءات الاعلان أنها قد تمت بعد ١٩٧٤/٨/٢٩ فيكون قد أدركها التعديل المدخل على المادة ٢/١١ مرافعات بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ المعمول به اعتبارا من هذا التاريخ والتي لا تشترط لخطار المعلن اليه بكتاب مسجل يخبر فيه بمن سلمت اليه الصورة ، اذا كان الاعلان قد تم في موطنه وقصرت هذا الاخطار على حالة الاعلان لجهة الادارة .

( ١٩٧٧/١/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٢ ص ١١١ )

١٤٦٥ - نص المادة ٥/٩ من قانون المرافعات المعدل بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ لا يوجب اشتغال ورقة الاعلان على ما يفيد اثبات سبب الامتناع عن استلام الصورة ، وكل ما أوجب القانون في حالة امتناع المعلن اليه عن استلامها أن يسلمها المحضر في اليوم ذاته لجهة الادارة وأن يوجه اليه خلال أربع وعشرين ساعة في موطنه الأصلي كتابا مسجلا يخبره فيه بذلك وفقا لما تتطلبه المادة ١١ من قانون المرافعات .

( ١٩٧٩/١/١٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٣ ص ٨٩ )

١٤٦٦ - المقصود بالسبب الذي يجب بيانه بورقة الاعلان على ما نصت عليه المادة ٥/٩ مرافعات هو سبب الامتناع عن التوقيع على الاصل لا سبب الامتناع عن استلام صورة الورقة .

( ١٩٧٥/٥/٢٦ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٠٨ ص ٤٦٥ )

١٤٦٧ - من المقرر على مدى من صريح نص المادة العاشرة مرافعات أن المساكنة شرط لتسليم الاعلان الى الأزواج والأقارب والأصهار ، ويتعين على المحضر أن يثبت ذلك في أصل الاعلان وصورته اذ هي بيان جوهري يترتب البطالان على اغفاله وأنه لا تشترط الإقامة بالنسبة لوكيل المعلن أو لمن يعملون في خدمته ، بل يكفي أن يتم تسليمهم صورة الاعلان في موطنه .

( ١٩٧٤/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٧٨ ص ٨٣٠ )



١٤٦٨ - ان تقدير قيام عنصر الاستقرار ونيسة الاستيطان اللازم توافرها في الوطن وكذلك توافر رابطة التبعية من الامور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع وأن العبرة هي بتوافر رابطة التبعية بين من تسلم الاعلان والشخص المراد اعلانه وليس بنوع الخدمة التي يؤديها .  
( ١٩٧٤/١٢/٨ ) أحكام النقض س ٢٥ ق ١٧٨ ص ٨٣٥

١٤٦٩ - متى كانت العبارة التي أثبتتها المحضر بورقة التكليف بالحضور قد جاءت خلو من بيان عدم وجود المطلوب اعلانه في موطنه واسم من قرر أنه تابعه وما اذا كان هذا قد أدلى باسمه أم أحجم ، وكان عندم مراعاة ذلك يقترب عليه البطلان عملا بالمادة ١٩ من قانون المرافعات لعدم تحقق غاية المشرع من تمكين المحكمة من الاستيثاق من جدية ما سلكه المحضر من اجراءات فان ورقة التكليف بالحضور تكون باطلة .  
( ١٩٧٢/٥/٢٩ ) أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٤ ص ٨١٠

١٤٧٠ - متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء الميعاد فان أى طريقة أخرى لا تقوم مقامه .  
( ١٩٧٢/٥/٧ ) أحكام النقض س ٢٣ ق ١٤٤ ص ٦٤١ ،  
( ١٩٥٧/٢/٥ س ٧ ق ٣٦ ص ١١٨ )

١٤٧١ - الاعلان الصحيح يتم طبقا للمادة ١/٢٣٤ اجراءات جذائية والمادتين ١٠ و ١١ من قانون المرافعات .  
( ١٩٧٢/٣/٢٦ ) أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠٢ ص ٤٦١ ،  
( ١٩٧٢/٥/٢٩ ق ١٨٤ ص ٨١٠ )

١٤٧٢ - لما كان الطاعن قد اعلن بالحضور للجلسة التي نظرت فيها معارضته وقد جرى الاعلان وفق أحكام المادة ١/٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية التي تقضى باعلان ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن اليه أو في محل اقامته والمادتين ١٠ و ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من أنه اذا لم يجد المحضر أحدا في موطن المطلوب اعلانه ممن يصح تسليم الورقة اليه فعليه تسليم الورقة الى جهة الادارة ، ذلك بأن المحضر قد أثبت أنه انتقل في يوم ١٩٧٦/١٠/٢٥ الى محل اقامة الطاعن فألقاه مغلقة فانتقل الى جهة الادارة في اليوم ذاته وسلم صورة الاعلان الى مندوب الادارة ثم قام في الغد - ١٩٧٦/١٠/٢٦ - باخبار الطاعن بذلك بكتاب مسجل فان هذا الاعلان الصحيح يعتبر عملا بالفقرة الأخيرة من



المادة ١١ سالفة الذكر - منتجا لآثاره من وقت تسليم الصورة الى من سلمت اليه قانونا مما يفترض معه علم الطاعن بحصول الاعلان .  
( ١٦٧٩/٣/٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ٦٦ ص ٣٢١ )

١٤٧٣ - ان الاجراءات الواجبة الاتباع في طريقة اعلان طلبات التكليف بالحضور في الدعوى الجنائية هي بعينها الاجراءات التي تتبع في المواد المدنية المبينة في قانون المرافعات .  
( ١٦٧٠/٤/١٣ أحكام النقض س ٢١ ق ١٣٩ ص ٥٨٣ )

١٤٧٤ - ان بيان صفة من تسلم الاعلان في ورقته واجب على مقتضى نص المادتين ٩ و ١٠ مرافعات جديد ، واغفال هذا البيان يترتب عليه بطلان الاعلان عملا بالمادة ١٩ من قانون المرافعات .  
( ١٦٧٠/٤/١٣ أحكام النقض س ٢١ ق ١٣٩ ص ٥٨٣ )

١٤٧٥ - اعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة بدلا من اعلانها للشخص المراد اعلانه أو في محل اقامته - انما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء اليه الا اذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التي يلزم كل باحث مجد نزيه حسن النية للتقصى عن محصل اقامة المعلن اليه بحيث لا يكفي أن ترد الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي ، الا ان تقدير كفاية التحريات التي تسبق الاعلان للنيابة أمر موضوعي يرجع الى ظروف كل واقعة على حداثها وتستقل محكمة الموضوع بتقديره دون ما رقابة عليها من محكمة النقض في ذلك مادام قضاءها قائما على اسباب سائفة .

( ١٦٧٩/١٢/١٣ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٠٢ ص ٩٤٧ )

١٤٧٦ - تتم اجراءات الاعلان وفقا للمادة ٢٣٤ اجراءات بالطرق المقررة في قانون المرافعات ، وتوجب المادة ١٢ من القانون الاخير على المحضر عند تسليم الاعلان الى مأمور القسم أن يوجه الى المعلن اليه كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت الى جهة الادارة وأن يبين ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الاعلان وصورته . وترتب المادة ٢٤ من ذات القانون البطلان على مخالفة حكم المادة ١٢ المذكورة . ولما كانت ورقة اعلان الطاعنة للجلسة التي حددت لنظر موارضتها قد اكتفى فيها المحضر باثبات اعلانها مع كاتب أول القسم دون توجيه خطاب موصى عليه يخبرها فيه أن الصورة سلمت الى جهة الادارة ، فان الاعلان يكون باطلا ، ويكون



الحكم المطعون فيه اذ قضى بصحة اعلان الطاعة لتلك الجلسة وقضى في موضوع المعارضة باطلا مما يتعين معه نقضه .  
( ١٩/٥/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٤٩ ص ٧٣٨ )

١٤٧٧ - الاصل في اعلان الأوراق طبقاً للمادتين ١١ ، ١٢ مرافعات أنها تسلم الى الشخص نفسه أو في موطنه ، فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون مقيماً معه من أقاربه أو أصحابه ، ويعد استلامهم ورقة الاعلان في هذه الحال قرينة على علم الشخص المطلوب اعلانه ما لم يدحضها باثبات العكس .  
( ١٦/٥/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٣٢ ص ٦٨٤ )

١٤٧٨ - يجوز عملاً أن يكون للشخص أكثر من موطن في وقت واحد يصبح اعلانه في أي منهما .  
( ١٦/٥/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٣٢ ص ٦٨٤ )

١٤٧٩ - من المقرر قانوناً أن الاصل في اعلان الأوراق طبقاً للمادتين ١١ ، ١٢ مرافعات أنها تسلم الى الشخص نفسه أو في موطنه ، فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه وأصحابه ، فإذا كان الثابت من الأوراق أن الحكم الغيابي الاستثنائي الصادر ضد الطاعن أعلن اليه مخاطباً مع تجله المقيم معه لقيامه وقد وقع بامضائه بما يفيد استلام الاعلان فإن اعلان هذا الحكم يكون قد تم وفق القانون .  
( ٣٠/٦/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ١٠٥ ص ٥٣٢ )

١٤٨٠ - لم يوجب القانون على المحضر - في حالة امتناع المخاطب معه عن التوقيع على ورقة الاعلان ما يفيد استلامه الصورة وتسليمها الى جهة الإدارة التابع لها - ارفاق ايصال الخطاب الموصى عليه الذي يرسله اليه بخبره فيه بتسليم الصورة الى جهة الإدارة بأصل الاعلان .  
( ٢٠/١٢/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٦ ص ١٢٨٢ )

١٤٨١ - الاعلان لا يثبت الا بورقة من أوراق المحضرين بمشقة حصوله ، لأنه متى رسم القانون شكلاً خاصاً لاجراء من اجراءات الدعوى كان هذا الشكل هو وحده الدليل القانوني على حصول هذا الاجراء ، فلا



يجوز الاستدلال عليه بأى دليل آخر مستمد من غير ورقة الاعلان ذاتها مهما بلغت قوة هذا الدليل .  
( ١٨/٥/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ٧٥ من ٣٨٤ )

١٤٨٣ - توجب المادتان ١٠ و ١٢ مرافعات ايضاح بيانات موطن الطاعن الذى لم يجده المحضر فيه واسم من وجده عند الاعلان وسبب امتناعه بورقة الاعلان حتى تستوفى المحكمة من جدية الخطوات التى سبقت تسليم الصورة الى جهة الادارة واغفال هذه البيانات فى ورقة الاعلان يترتب عليه بطلان الاعلان عملا بالمادة ٢٤ مرافعات ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن استنادا الى هذا الاعلان الباطل يكون مصيبا مما يستوجب نقضه .  
( ١٩/٣/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ٣٧ من ١٨٣ )

١٤٨٣ - اجراءات الاعلان وفقا للمادة ٢٣٤ اجراءات جنائية يتم بالطرق المقررة فى قانون المرافعات وقد رتب المادة ٢٤ مرافعات البطلان على عدم مراعاة الاجراءات المنصوص عليها فى المادتين ١٠ و ١٢ من هذا القانون ، وجرى قضاء محكمة النقض بوجوب تسليم صورة الاعلان الى جهة الادارة فى حالة الامتناع عن استلامه دون تفريق بين ما اذا كان الممتنع هو شخص المراد اعلانه او غيره ممن نصت عليهم المادة ١٢ مرافعات ، كسأ جرى قضاؤها ايضا على وجوب اشتغال أصل الورقة الملونة اما على توقيع مستلم الصورة واما على اثبات واقعة امتناعه وسببه وفقا للمادة ١٠/٥ مرافعات ، اذ ان عدم توقيع المخاطب معه لا يدل حتما على امتناعه ، بل قد يرجع الى سبب آخر كتقصير المحضر فى القيام بواجبه .  
( ٢٦/٣/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ٥٣ من ٢٦٠ )

١٤٨٤ - توجب المادة ١٢ مرافعات عند تسليم الاعلان للمأمور القسم أن يخطر المحضر الملن اليه بخطاب موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت الى جهة الادارة وترتب المادة ٢٤ من هذا القانون البطلان على مخالفة ذلك .  
( ٢٦/١٢/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٢١٢ من ١٠٧ )

١٤٨٥ - بطلان الحكم لعدم اعلان التهم أمر يتعلق بالاجراءات التى تحصل قبل المحاكمة ومن الواجب ابداءه بالجلسة قبل سماع أحد من الشهود والا سقط الحق فيه .  
( ١٦/٣/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٦٨ من ٣٠٨ )



١٤٨٦ - ان الغرض الذي رمي اليه الشوارع في المادة ١٣ مرافعاته من ايجاب توقيع شاهدين على أصل الاعلان وصورته ممسا انما هو ضمان ايصال الاعلان الى شخص المعلن اليه ، فكلما تحقق هذا الغرض في الواقع فلا وجه للمسك بطلان الاعلان لعدم توقيع شاهدين عليه .  
( ١٩٣٦/٥/١٨ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٧١ ص ( ٦٠٢ )

١٤٨٧ - تعتبر باطلة ورقة التكليف بالحضور لجلسة الاستئناف التي تعلن لنبهتهم في النيابة على اعتبار انه ليس له محل اقامة معروف بانقطر المصري . إذا كان قد سبق له أن نبه النيابة الى تغيير محل اقامته وعين لها جهة الاقامة الجديدة لتعلنه فيها بجلسة الاستئناف .  
( ١٩٢٩/٤/٤ ) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢١٣ ص ( ٢٥٦ )

١٤٨٨ - من المقرر انه مادام رجال الادارة قد بحثوا عن المتهم فلم يستدلوا عليه ولا على محل اقامته ، فاعلانه وهو هارب في مواجهة النيابة يكون صحيحا . وعلان المتهم للادارة وفقا لنص المادة ٢/٢٣٤ اجراءات جنائية يعد اعلانا صحيحا .  
( ١٩٧٣/٤/٢٢ ) احكام النقض س ٢٤ ق ١١١ ص ( ٥٣٨ )

### مادة ٢٣٥

يكون اعلان المخبوسين الى مامور السجن أو من يقوم مقامه . ويكون اعلان الضباط وضباط الصف والعساكر الذين في خدمة الجيش الى ادارة الجيش .

وعلى من يجب تسليم الصورة اليه في الحالتين المذكورتين أن يوقع على الأصل بذلك . واذا امتنع عن التسليم أو التوقيع يحكم عليه من قاضي المواد الجزئية بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات . واذا أصر بعد ذلك على امتناعه ، تسلم الصورة الى النيابة المسماة بالحكمة التابع لها المخضر لتسليمها اليه أو الى المطلوب اعلانه شخصيا .  
- لا مقابل لهم في القانون السابق .

### مادة ٢٣٦

للخصوم أن يطلعوا على أوراق الدعوى بمجرد اعلانهم بالحضور امام المحكمة .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .



# الفصل الثاني

## في حضور المصنوم

### مادة ٢٣٧

يجب على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس ان يحضر بنفسه .  
اما في الجنح الأخرى وفي المخالفات ، فيجوز له أن ينيب عنه وكيلًا  
لتقديم دفاعه ، وهذا مع عدم الاخلال بما للمحكمة من الحق في أن تأمر  
بحضوره شخصيا .

— لا مقابل لها في القانون السابق .

### الأحكام

١٤٨٩ — الأصل أن يكون المتهم حاضرا بنفسه جلسات المرافعة الا  
أنه يجوز أن يحضر وكيله في غير الأحوال التي يجوز الحكم فيها بالحبس ،  
ومتى كان حضور المتهم شخصيا أمرا واجبا فإن حضور وكيله عنه خلافا  
للنانون لا يجعل الحكم حضوريا .

( ١٩٧٢/٥/٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٤٤ ص ٦٤١ ،  
١٩٧٣/١٢/٢٤ س ٢٤ ق ٢٥١ ص ١٢٦٨ )

١٤٩٠ — توجب المادة ٢٣٧ اجراءات جنائية على المتهم بفعل جنحة  
الحضور بنفسه اذا ما استوجب هذا الفعل عقوبة الحبس وأجازت له في  
الأحوال الأخرى أن يرسل عنه وكيلًا . ولما كان الحكم الاستثنائي القيايى  
المعارض فيه قد أيد الحكم الابتدائي القاضي بحبس الطاعن مع إيقاف تنفيذ  
العقوبة ، وكان الطاعن قد أناب عنه وكيلًا حضر بالجلسة فإن المحكمة اذ  
قضت بعد ذلك باعتبار المعارضة كأن لم تكن على أساس أن المعارض تخلف  
عن الحضور تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

( ١٩٧٣/١١/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢١ ص ١٠٧٦ )



## مادة ٢٣٨

إذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور حسب القانون في اليوم المبين بورقة التكليف ، ولم يرسل عنه وكيلًا في الأحوال التي يسوغ فيها ذلك ، يجوز الحكم في غيبته بعد الاطلاع على الأوراق .

ومع ذلك إذا كانت ورقة التكليف بالحضور سلمت لشخص الخصم يجوز للمحكمة إذا لم يقدم علواً يبرر غيابيه أن تقرر اعتبار الحكم حضورياً وعليها أن تبين الأسباب التي استنتجت إليها في ذلك .

- تقابل الفقرة الأولى المادتين ١٣٢ و ١٦٢ من القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية . - ادخل التشريع على النظام الحالي للمرافعة كثيراً من القيود والتعديلات دفعا للمماطلة والتسويف اللذين يعنى عليهما النظام المعمول به ، فلا يكون الحكم غيابيا كلما صدر في غيبة الخصم كما هو الحال في النظام القائم ، بل نص على بعض أحوال يعتبر الحكم فيها رغم هذا حضورياً وذلك لأنه في هذه الأحوال لا يمرر للتغيب فلا سبب له إلا الرعية في المماطلة وهذه الأحوال هي : ١ - إذا كانت ورقة التكليف بالحضور قد سلمت إلى الخصم شخصيا ولم يقدم إلى المحكمة علواً مقبولا يسوغ تخلفه عن الحضور ، فإنه يصعد حتمداً عن الحضور ، ولذلك يجوز للمحكمة أن تحكم في غيبته وتقرر اعتبار حكمها حضورياً ، وإنما زيادة في المحافظة على حق النعم الغائب نص على وجوب تسبب الحكم فيما يتعلق باعتباره حضورياً ....

## الأحكام

### فقرة أولى

١٤٩١ - من المقرر أنه لا يجوز للمحكمة أن تحكم على المتهم في غيبته إلا بعد اعلانه اعلاناً قانونياً بالجلسة التي تحدد لنظر دعواه والا بطلت إجراءات المحاكمة لأن الاعلان القانوني شرط لازم لصحة اتصال المحكمة بالدعوى .

( ١٩٧٨/٤/٩ أحكام النقض من ٢٩ ق ٧٠ من ٣٦٦ )

١٤٩٢ - العبرة في وصف الحكم بأنه غيابي أو حضوري اعتباراً من حقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه .

( ١٩٧٨/٢/٢٦ أحكام النقض من ٢٩ ق ٣٠ من ١٧٥ )

١٤٩٣ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي حقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه ، ومناطق اعتبار الحكم



حضوريا هو بحضور الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى .  
( ١٩٧٣/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٨ ص ١٢٦٨ ،  
١٩٧٢/٥/٧ س ٢٣ ق ١٤٤ ص ٦٤١ )

١٤٩٤ - أوجبت المادة ١/٢٣٧ إجراءات جنائية على المتهم في لجنة معاقبا عليها بالحبس أن يحضر بنفسه ولو كان الحبس جوازيا لا وجوبيا . ولما كان المطعون ضده لم يحضر بنفسه بجميع جلسات المحكمة الاستئنافية وحضر عنه وكيل بالجلسة الأخيرة الصادر بها الحكم المطعون فيه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في حقيقة الأمر غيابيا وإن وصفته المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع إذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق .  
( ١٩٧٢/١١/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٦٢ ص ١١٥٦ )

١٤٩٥ - ميعاد المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري لا يبدأ الا من تاريخ اعلان المتهم به .

( ١٩٦٩/١٢/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٥٥ ص ٢٥٤ ،  
١٩٦٧/٤/١٧ س ١٨ ق ١٠٢ ص ٥٣١ )

١٤٩٦ - متى كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يتخلف الا عن حضور الجلسات التي تأجل اليها النطق بالحكم ولم يدع أن تخلفه عنها كان لسبب قهري ، فإن وصف الحكم بأنه حضوري يكون في محله .  
( ١٩٧٠/٥/١٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٦٠ ص ٦٧٧ )

١٤٩٧ - يعتبر الحكم الصادر من محكمة الجنايات في جناية حضوريا بالنسبة الى الخصم الذي يمثل في جلسة المحاكمة وتسمع البيئة في حضرته ويتم دفاعه أو يسمعه أن يتم بصرف النظر عن موقف غيره من الخصوم .  
( ١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢ )

١٤٩٨ - ان العبرة في تمام المرافعة بالنسبة لمتهم هي بواقع حالها وما انتهت اليه ، أعلن هذا الواقع في صورة قرار أو لم يعلن ، أجلت الدعوى بالنسبة لغيره من الخصوم لاتمام دفاعه أو لم تؤجل ، ما دامت المحكمة لم



تحتفظ له بإبداء دفاع جديد ، ولم تأمر بإعادة الدعوى الى المرافعة لسماعه .

( ١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢ )

١٤٩٩ - من البداهة ذاتها أن حضور الخصم أمام المحكمة أمر واقع رغباه كذلك ، واعتبار الحكم حضوريا أو غيابيا فرع من هذا الأصل .  
( ١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢ )

١٥٠٠ - ان الدعوى الموجهة بإجراء واحد قد تنحل في الواقع الى عدة دعاوى ينفرد كل منها بمتهم بمينه بالنسبة لتهمة أو تهم محددة وتجري محاكمته عنها .  
( ١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢ )

١٥٠١ - الحكم الصادر في دعوى نظرت في حضرة أحد المتهمين وبعد استيفاء دفاعه هو حكم حضوري ، ولو استمرت المرافعة لغيره من المتهمين ولو لم يحضر أثناء نظرها بالنسبة لهؤلاء المتهمين .  
( ١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢ )

١٥٠٢ - العبرة في وصف الأحكام هي بحقيقة الواقع فلا يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة للخصم الا اذا حضر وتهيأت له الفرصة لإبداء دفاعه كاملا .  
( ١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢ ص ٧ )

١٥٠٣ - القانون لا يوجب على المتهم أن يوكل غيره في ابداء عذره في عدم الحضور أو يرسم طريقا معيناً لإبلاغ قاضيه بالمدر القائم لديه ، بل ان له أن يعرضه بأي طريقة تكفل إبلاغه الى المحكمة .  
( ١٩٦٦/١/١٠ أحكام النقض س ١٧ ق ٨ ص ٤٥ )

١٥٠٤ - على الحكم أن يراجع تاريخ المرض الذي احتج به الطاعن عنرا على تخلفه عن الحضور على تاريخ آخر جلسة للمرافعة لا على تاريخ الجلسة المحددة للنطق بالحكم اذ أن حضور الخصوم أو تخلفهم عن الجلسات انما يكون بالنظر الى جلسات المرافعة دون جلسة النطق بالحكم اذا كانت الدعوى قد حيزت لجلسة مقبلة للنطق به .  
( ١٩٦٥/١١/١٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦٤ ص ٨٥٨ )



١٥٠٥ - الشهادة المرضية وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، إلا أن المحكمة متى ابتدت من الأسباب التي من أجلها رفضت التمويل على تلك الشهادة فإن لحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها .

( ١٩٥٩/١٠/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٧٥ ص ٨١٧ )

١٥٠٦ - العبرة في وصف الحكم الجنائي بأنه حضوري أو غيابي هي - على مقتضى القانون - بحضور المحكوم عليه بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك وبمهم حضوره جميع إجراءات الدعوى التي تحصل في الجلسة ويصدر الحكم بنسائه عليها بفض النظر عن مسلكه أمام المحكمة في صدد ابداء أقواله وأوجه دفاعه ، واذن فإن حضوره بحث مسألة من المسائل الفرعية التي تثار عند البدء في نظر الدعوى ، كطلب التأجيل ثم انسحابه على أثر بحثها وقبل الخوض في موضوع الدعوى والمرافعة فيه ، ذلك لا يصبح معه الحكم الصادر في أصل الدعوى ضروريا بالنسبة إليه مهما كانت أهميتها وحقيقة الأمر فيها ، لأن إجراءات المحاكمة يجب النظر إليها مجتمعة واعطائها حكما واحدا في ذلك الخصوص . وهذا الحكم بحسب قواعد التفسير الصحيحة في المحاكمات الجنائية يجب أن تراعى فيه مصلحة المحكوم عليه . واذن فإذا كانت المحكمة قد اكتفت في قضائها بعدم جواز المعارضة المرفوعة من المتهم بقولها إنه قد حضر وترافع في مسألة التأجيل دون أن تستوعب دعوى انسحابه على أثر رفض طلب التأجيل وعدم حضوره باقي الإجراءات التي تمت وتمحصها بسبب النظر الحاطي الذي انتهت إليه فإن حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

( ١٩٤٧/١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٩١ )

( ص ٢٨٥ )

١٥٠٧ - أن الممول عليه في اعتبار الحكم ضروريا أو غيابيا هو - بصريح نص القانون - حضور الخصم أو عدم حضوره جلسة المحاكمة بفض النظر عن مسلكه في ابداء دفاعه ، فالقول باعتبار الشخص غائبا إذ لم يقدم طلباته غير معروفا في القانون .

( ١٩٤٦/٤/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٣٦ )

( ص ١٢٢ )



١٥٠٨ - اذا تمت المحاكمة بحضور المتهم وصدر قرار بتأجيل النطق بالحكم لأول مرة في مواجهته أيضا فيكون الحكم الصادر في الدعوى حضوريا ولو لم يحضر المتهم النطق به ، لأن واجبه يقضى عليه بتتبع الأجل التي يؤجل اليها الحكم من جلسة الى أخرى دون حاجة الى اعلانه بكل تأجيل .

( ١٧/١/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٥٢ )

( ص ١٤٤ )

١٥٠٩ - ليس للمحاكم الجنائية أن ترجع الى احكام قانون المرافعات المدنية على اعتبار أنه القانون العام الا عند خلو قانون تحقيق الجنايات من نص صريح ، فليس لها أن ترجع الى قانون المرافعات في احكام القبية ، لأن حالات الحكم في القبية عند تخلف أحد أطراف الخصومة عن الحضور أمام المحاكم الجنائية بدرجاتها المختلفة وردت بنصوص صريحة في قانون تحقيق الجنايات ، وهذه النصوص توجب الحكم في الموضوع غاييا اذا تخلف أحد الخصوم عن الحضور ، سواء أكان المتخلف هو المتهم أم المدعى بالحق المدني .

( ٢٢/١١/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١١٧ )

( ص ١٠٢ )

### فقرة ثانية

١٥١٠ - ان الشارع عند وضع قانون الاجراءات الجنائية لم يأخذ بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى فيما يتعلق بالأحكام التي تصدر في مواد الجنايات من محكمة الجنايات كما فعل بالنسبة للجنح والمخالفات .

( ٢٣/٦/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٣٧ ص ٦٣٥ )

١٥١١ - ان المادة ٢/٢٣٨ اجراءات جنائية توجب لاعتبار الحكم حضوريا أن تكون ورقة التكليف بالحضور قد سلمت للشخص الخصم ولم يقدم عذرا يبرر غيابه ، واذا كان المتهم قد أعلن للجلسة وكان ثابتا بورقة التكليف بالحضور أنه أعلن مع شخص آخر فإن الحكم الصادر ضده يكون غاييا ويكون له أن يقرر بالظن فيه حين اتخاذ اجراءات التنفيذ .

( ١٧/٣/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٢٧ ص ٦٢٢ )



## مادة ٢٣٩

يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة الى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك او تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى بدون أن يقدم علما مقبولا .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : متى حضر الخصم عند النداء على الدعوى سواء حضر بنفسه او بواسطة وكيل عنه في الاحوال التي يجوز فيها ذلك فان الحكم الذي يصدر فيها يعتبر حضوريا ولو غادر الجلسة أثناء نظر الدعوى ولم يحضر باقي الجلسات والاجراءات التي تست وانهت بالفصل فيها بدون أن يقدم علما مقبولا ، وذلك لأن انسحاب الخصم أثناء نظر قضيته وعدم حضوره بعد ذلك فضلا عما ينطوي عليه من استخفاف بحرمة القضاء فانه يدل على الرغبة في التسوية والمصالحة .

## الأحكام

١٥١٢ - مناط اعتبار الحكم حضوريا وفق المادة ٢٣٩ اجراءات جنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك او تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى بدون أن يقدم علما مقبولا مادام التأجيل كان لجلسات متلاحقة .

( ١٩٧٨/١٢/١٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩٤ ص ٩٤٠ ، ١٩٧٢/٥/٢١ س ٢٣ ق ١٦٦ ص ٧٤٨ ، ١٩٦٨/٦/٤ س ١٩ ق ١٣٤ ص ٦٦١ )

١٥١٣ - الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات في مواد الجنب المقدمة اليها لارتباطها بجنائية تخضع للأحكام العامة المقررة للحضور والغياب في مواد الجنب والمخالفات ومن بينها ما نصت عليه المادة ٢٣٩ اجراءات جنائية .

( ١٩٧٣/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٨ ص ١٢٦٨ )

١٥١٤ - المقصود بالحضور في نظر المادة ١/٢٣٨ اجراءات جنائية هو حضور المتهم بشخصه أو بوكيل عنه في الاحوال التي يجوز فيها ذلك في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة حتى تتاح له فرصة الدفاع عن نفسه ، الا أن الشارح لاعتبارات سامية تتعلق بالعدالة في ذاتها اعتبر الحكم الصادر في الجنب أو المخالفة في بعض الحالات حضوريا بقوة القانون في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٣٩ اجراءات جنائية ومقتضاها حضور الخصم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك او تخلف عن الحضور في



الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى دون أن يقدم عذرا مقبولا ، فإذا ما انتفى الأمران أحدهما أو كلاهما بأن تخلف عن الحضور اطلاقا أو حضر ثم غادر الجلسة أو تخلف عن الحضور في الجلسات التالية بغير أن يقدم عذرا مقبولا وكان في مقدور المحكمة أن تشق طريقها في تحقيق قيام أو عدم قيام العذر وزعم ذلك لم تفعل ، فإن حكمها يكون في حقيقته حكما غيابيا جائز المعارضة فيه رجوعا للأصل العام لانتفاء علة اعتباره حضوريا اعتباريا لتخلف أحد شروطه ، إذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقته الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة .

( ١٩٧٠/٢/٢ ) أحكام النقض س ٢١ ق ٥٦ ص ٢٢٥ )

١٥١٥ - أنه لما كان أول قرار بتأجيل الدعوى قد اتخذ في حضرة المتهم فإنه يكون عليه بلا حاجة إلى إعلان أن يتتبع سيرها من جلسة إلى أخرى ما دامت الجلسات متلاحقة .

( ١٩٧٩/١/٢٢ ) أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٥ ص ١٤٠ )

١٥١٦ - يشترط لإعمال المادة ٢٣٩ إجراءات جنائية أن يكون تأجيل نظر الدعوى لجلسات متلاحقة ، أما إذا انقطعت الحلقة بسقوط جلسة من الجلسات فإنه يكون لإزاما إعلان التهم إعلانا جديدا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى .

( ١٩٦٦/٣/٢٢ ) أحكام النقض س ١٧ ق ٦٨ ص ٣٤٣ )

١٥١٧ - أن حضور الطاعن بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وثبت فيها المرافعة وحجزت للحكم يمتنع معه تطبيق حكم المادة ٢٣٩ إجراءات جنائية ولا يغير من ذلك تخلف المتهم عن حضور جلسة النطق بالحكم مادام لم يدع بأن غيابه عنها كان لمانع قهري .

( ١٩٥٨/١٠/٢٧ ) أحكام النقض س ٩ ق ٢٠٩ ص ٨٥٢ )

٢٥٢٨ - أن المادة ٢٣٩ إجراءات جنائية تقضى باعتبار الحكم حضوريا بالنسبة إلى من تخلف عن الحضور في الجلسة التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا . فإذا كان الثابت أن الطاعنة حضرت إحدى الجلسات ثم أجلت الدعوى لجلسة أخرى فلم تحضر وحضر مناصيها وانسحب ولم تكن الطاعنة قد أبدت عذرا لتخلفها فالحكم الذي تصدره المحكمة في هذه الجلسة يكون حضوريا .

( ١٩٥٢/٥/٢٦ ) أحكام النقض س ٣ ق ٣٧٢ ص ١٠٠١ )



## مادة ٢٤٠

إذا رفعت الدعوى على عدة أشخاص عن واقعة واحدة ، وحضر بعضهم وتخلّف البعض الآخر رغم تكليفهم بالحضور حسب القانون ، فيجوز للمحكمة أن تؤجل الدعوى لجلسة مقبلة وتأمّر بإعادة إعلان من تخلّف عن الحضور إليها مع تنبيههم أنهم إذا تخلّفوا عن الحضور في هذه الجلسة فيجوز اعتياد الحكم الذي يصدر حضوريا . فإذا لم يحضروا بعد ذلك وتبين للمحكمة أن لا مبرر لعدم حضورهم فلها أن تقرر اعتبار الحكم حضوريا بالنسبة إليهم وعليها في هذه الحالة أن تبين الأسباب التي استندت إليها في ذلك .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : منعا لتضارب الأحكام وإطالة الإجراءات عند تعدد المدعى عليهم وحضور بعضهم وغياب البعض الآخر سواء كانوا متهمين أو مستوليين عن حقوق مدنية نص في المادة ٤١٨ : ٢٤٠ ) على أنه إذا تخلّف بعض المدعى عليهم بعد إعلانه قانونا ، فإنه يجوز أن تؤجل الدعوى إلى جلسة أخرى يعلن إليها مع التنبيه عليه بأن الحكم الذي يصدر بعد ذلك سيكون حضوريا . وطبيعى أنه بعد إعلان صاحب الشأن مرتين والتنبيه عليه كسبا تقدم إذا اقتضت المحكمة بأنه لا مبرر لغيابه جاز لها أن تقرر اعتبار الحكم حضوريا بالنسبة إليه إما بشرط بيان الأسباب التي تستند إليها المحكمة في ذلك . ويلاحظ أن نص الفقرة الثانية من المادة ٤١٥ (٢٣٨) لا يفنى عن هذه المادة إذ يجب لاعتبار الحكم حضوريا طبقا لنص الفقرة أن يكون الإعلان قد سلم إلى نفس الخصم شخصيا .

## مادة ٢٤١

في الأحوال المتقدمة التي يعتبر الحكم فيها حضوريا يجب على المحكمة أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضرا .  
ولا تقبل المعارضة في الحكم الصادر في هذه الأحوال إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : وللمحافظة على حقوق المتهم النائب نص على أنه في هذه الأحوال يجب على المحكمة أن تحقق الدعوى كما لو كان الخصم حاضرا . وطبيعى أن اعتبار الحكم الذي يصدر في غيبة الخصم في هذه الأحوال حضوريا يترتب عليه عدم جواز المعارضة فيه غير أنه استثنيت الأحوال التي يكون فيها للنائب المحكوم عليه عذر مقبول منه من الحضور ولم يكن أمامه طريق للطعن يمكنه من تقديم هذا العذر وتقديره فنص في المادة ٢/٤١٩ (٢/٢٤١) على أن لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في هذه الأحوال إلا إذا ثبت قيام عذر من المحكوم عليه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان الحكم صادرا من محكمة استئنافية أو كان استئنافه غير جائز .



- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : حذفت عبارة - وكان الحكم صادرا من محكمة استئنافية - لأنها أصبحت هنا بغير مناسبة ، لأن المقصود هنا الأحكام النيابية الصادرة من محكمة أول درجة أما المعارضة في الأحكام النيابية الصادرة من المحكمة الاستئنافية فنوضحها للمادة ٤١٨ -

### الأحكام

١٥١٩ - من المقرر وفقا للمادة ٢٤١ إجراءات جنائية أن الحكم الحضوري الاعتباري يكون قابلا للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .  
( ١٩٧٢/١٢/١٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣١٧ ص ١٤١٠ ، ١٩٦٨/٦/٤ س ١٩ ق ١٣٤ ص ٦٦١ ، ١٩٦٤/١٢/٢١ س ١٥ ق ١٦٤ ص ٨٣٦ )

١٥٢٠ - الحكم الحضوري الاعتباري يكون قابلا للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، ولا يبدأ ميعاد المعارضة في هذا الحكم الا من تاريخ اعلانه به .  
( ١٩٧٢/٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦١ ص ٢٥٣ ، ١٩٦٢/٥/٢٩ س ١٣ ق ١٢٩ ص ٥٠٦ )

١٥٢١ - تنص المادة ٢/٢٤١ إجراءات جنائية على أن المعارضة في الحكم في الأحوال التي يعتبر فيها حضوريا لا تقبل الا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافية غير جائز فاستلزم النص الشرطين مما لقبول المعارضة .  
( ١٩٦٩/٥/٥ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٨ ص ٦٣١ )

١٥٢٢ - متى كان الثابت أن الدفاع عن المتهم قد قدم قبل صدور الحكم الحضوري الاعتباري العذر المانع لموكله من شهود الجلسة التي تخلف عن حضورها ، فقدمت المحكمة عن تحصيل هذا العذر وأطرحته دون أن تورد أية أسباب تبرر بها أطرحها له ، فإنه متى عاود المتهم ابداء عذره أمام محكمة المعارضة وتمسك به فقد بات واجبا عليها أن تتقصى ثبوت قيامه وأن تدلي برأى في قبوله أو عدمه لما قد يترتب عليه من أثر على حقيقة وصف الحكم المعارض فيه وشكل المعارضة المرفوعة عنه .  
( ١٩٦٨/١١/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٨٥ ص ٩٢٧ )



١٥٢٣ - إذا كان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر  
حضوريا اعتباريا ولم يعلن به المتهم فإن باب المعارضة في هذا الحكم لا يزال  
مفتوحا ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .  
( ١٩٦٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ١٣ ق ١٢٩ ص ٥٠٦ )

١٥٢٤ - لا يوجب القانون على المتهم أن يوكل غيره في ابداء عذره  
في عدم الحضور بل إن له أن يعرضه بأي طريق يكفل إبلاغه إلى المحكمة .  
( ١٩٥٩/١٠/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٧٥ ص ٨١٧ )

١٥٢٥ - أن المعارضة في الحكم الصادر حضوريا اعتباريا جائزة  
القبول إذا أثبت المحكوم عليه عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه  
قبل الحكم المعارض فيه ، فإذا كان المعارض قد سبق إلى تقديم عذره ودليله  
قبل الحكم الحضورى الاعتبارى ، فإنه لا يبقى لأجازه معارضته سوى تصديق  
هذا العذر باعتماد دليله .  
( ١٩٥٨/٢/١١ أحكام النقض س ٩ ق ٤٨ ص ١٧١ )

١٥٢٦ - متى كانت محكمة أول درجة قد قضت حضوريا اعتباريا  
بتفريم المتهم خمسمائة قرش ورد الشيء لأصله فعارض المحكوم عليه في هذا  
الحكم ، فحكم بعدم جواز المعارضة استنادا إلى أن الحكم الصادر ضد المحكوم  
عليه هو من الأحكام الجائز استئنافها الأمر الذى يجعل المعارضة فيه غير  
مقبولة عملا بالمادة ٢٤١ إجراءات جنائية فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا  
صحيحا .  
( ١٩٥٨/٢/٤ أحكام النقض س ٩ ق ٤١ ص ١٤٥ )

### الدرجة الثانية

١٥٢٧ - من المقرر أن المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى  
الصادر من محكمة الدرجة الثانية لا يقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام  
عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفق نص المادة ٢/٢٤١  
إجراءات جنائية .

( ١٩٧٩/١/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٢ ص ١٢٦ ،  
١٩٧٨/١٢/١٧ س ٢٩ ق ١٩٤ ص ٩٤٠ ، ١٩٧٧/٣/٢٧ س ٢٨ ق ٨٢  
ص ٢٨٦ ، ١٩٧٦/١/٦ س ٢٧ ق ١٣٥ ص ٦١٣ ، ١٩٧٢/٤/٣ س ٢٣  
ق ١١٤ ص ٥١٨ )



١٥٢٨ - المادة ٢٤١ اجراءات جنائية - في شأن قبول المجازفة -  
واجبة الاعمال بالنسبة الى الأحكام الجسورية الاعتبارية الصادرة من محكمة  
الدرجة الثانية ، لأنها لا تفرق في الحكم بين أحكام الدرجة الأولى التي يجوز  
استئنافها وبين أحكام ثاني درجة وهي غير قابلة للاستئناف بطبيعتها  
بالتطبيق للمادة ٤١٨ اجراءات جنائية .  
( ١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٦٦ ص ٤٧٨ )

١٥٢٩ - على المحكمة وهي تنظر معارضة المتهم في الحكم المحضوري  
الاعتباري الصادر في الاستئناف أن تبدي رأيها فيما ورد بالشهادة المرضية  
التي يستند اليها في اثبات مرضه ، وعما اذا كانت تصلح بذاتها مبررا  
للتخلف .  
( ١٩٦٠/١٠/٣ أحكام النقض من ١١ ق ١٢٣ ص ٦٥٥ )

## مادة ٢٤٢

إذا حضر الخصم قبل انتهاء الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه في غيبته  
وجب إعادة نظر الدعوى في حضوره .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

## حكم

١٥٣٠ - مفاد نص المادة ٢٤٢ أن حضور الخصم الذي نظرت  
الدعوى وصدر الحكم فيها في غيبته قبل انتهاء الجلسة وتقديمه طلبا الى  
المحكمة لاعادة نظرها يترتب عليه بطلان الحكم ويوجب على المحكمة أن تعيد  
نظر الدعوى في حضرته .  
( ١٩٧٧/٣/١٣ أحكام النقض من ٢٨ ق ٧٢ ص ٣٣٧ )



## الفصل الثالث

### في حفظ النظام في الجلسة

#### مادة ٢٤٣

ضبط الجلسة وادارتها منوطا برئيسها ، وله في سبيل ذلك ان يخرج من قاعة الجلسة من يغفل بنظامها ، فان لم يمثل وتمادى كان للمحكمة ان تحكم على الفلور بعقوبته اربعا وعشرين ساعة او تفريره جنيا واحدا ، ويكون حكمها بذلك غير جائز استئنافه . فاذا كان الاخلال قد وقع ممن يؤدي وظيفة في المحكمة كان لها ان توقع عليه أثناء انعقاد الجلسة ما لرئيس المصلحة توقيعه من الجزاءات التأديبية .

وللمحكمة ان ما قبل انتهاء الجلسة ان ترجع عن الحكم الذي تصدره .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

#### حكم

١٥٣١ - العقاب على التشويش الحاصل بمجالس القضاء هو امر راجع لمجرد الاخلال بالنظام فيها ولا شأن له مطلقا بما قد يحتويه التشويش من الجرائم الأخرى مثل القذف أو السب ، بل هذه ينظر فيها بالطرق القانونية المرسومة ، فاذا حكمت المحكمة على متهم بسبب تشويشه في الجلسة فان هذا الحكم لا يمنع من محاكمته محاكمة قانونية مستقلة على ما تضمنه هذا التشويش من القذف والسب .

( ١٢/٣/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٠٣ )

ص ٢٦٤ )

#### مادة ٢٤٤

اذا وقعت جنحة او مخالفة في الجلسة يجوز للمحكمة ان تقيم الدعوى على المتهم في الحال ، وتحكم فيها بعد سماع الوال النيابة العامة ودفاع <sup>المتهم</sup>

ولا يتوقف رفع الدعوى في هذه الحالة على شكوى او طلب ، اذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣ و ٨ و ٩ من هذا القانون .



**أما إذا وقعت جنابة يصدر رئيس المحكمة أمرا بإحالة المتهم إلى النيابة العامة بدون إخلال بحكم المادة ١٣ من هذا القانون .**

**وفي جميع الأحوال يحرم رئيس المحكمة مضرا ويأمر بالتبض على المتهم إذا اقتضى الحال ذلك .**

- ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ - تقابل المادة ٢٢٧ من القانون السابق .

- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : تنص المادة في المشروع الأصل بأن المحكمة في حالة وقوع جنحة أو مخالفة في الجلسة تقيم الدعوى على المتهم وتحكم فيهما في الحال ، ولكن قد تطرا ظروف تستوجب تأجيل نظرها أو الفصل إلى يوم آخر . وليس من الضروري أن يتوقف المحكمة نظر الدعوى الأصلية وتنتظر فوراً في دعوى الجنحة أو المخالفة التي وقعت في الجلسة - لذلك عدلت اللجنة صياغة المادة بما يليق ذلك . . . . . وكانت المادة ٢٢٦ من مشروع الحكومة تنص بأنه إذا كانت الجنحة أو المخالفة التي وقعت في الجلسة مما يتوقف رفع الدعوى بشأنها على شكوى فلا تملك المحكمة رفعها إلا إذا قدمت الشكوى وقد رأت اللجنة أن هذا الحكم لا ينطبق على الجرائم التي تقع في الجلسة لأن الجريمة لا تكون في هذه الحالة قاصرة على المجنى عليه وحده بل تعتبر أنها واقعة أيضاً على المحكمة لإخلالها بالاحترام الواجب لها وبنظام جلساتها .

مادة ٢٤٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة ، يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم في الحال ، وتحكم فيها بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم .  
ولا يتوقف رفع الدعوى في هذه الحالة على شكوى أو طلب ، إذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣ و ٨ و ٩ من هذا القانون . أما إذا وقعت جنابة يصدر رئيس المحكمة أمرا بإحالة المتهم إلى قاضي التحقيق بدون إخلال بحكم المادة ١٣ من هذا القانون .  
وفي جميع الأحوال يحرم رئيس المحكمة مضرا ويأمر بالتبض على المتهم إذا اقتضى الحال ذلك .

## **الأحكام**

**١٥٣٣ -** إذا رأت المحكمة محاكمة الشاهد على شهادة الزور حال انعقاد الجلسة عملاً بالمادتين ٢/١٢٩ مرافعات و ٢٤٤ إجراءات جنائية وجب عليها أن توجه إليه تهمة شهادة الزور أثناء المحاكمة ولكنها لا تتمتع بالحكم عليه بل تنتظر حتى تنتهي المرافعة الأصلية ، ولم تكن العلة في ذلك أن الجريمة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، إذ هي وجدت بمجرد إبداء الشهادة المزورة ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يفتح أمام الشاهد المجال ليقرر الحق حتى آخر لحظة ، فشهادته يجب أن



تعتبر في جميع أدوار المحاكمة فلا لا يقبل التجزئة ، وهي لا تتم الا باقتفال باب المرافعة . فاذا عدل عنها اعتبرت أقواله الأولى كأن لم تكن .  
( ١٩٥٩/٥/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٠ ص ٥٨٣ )

١٥٣٣ - ان القانون اذ اجاز للمحكمة أن تقيم الدعوى في الحال بشأن ما يقع في الجنب والمخالفات في الجلسة لا يمكن أن يكون قد قصد الى ضرورة اقامة الدعوى بالنسبة الى شهادة الزور فور ادلاء الشاهد بشهادته ، بل ان ارتباط هذه الشهادة بالدعوى الأصلية يقتضى بقاء هذا الحق للمحكمة ما دامت المرافعة مستمرة .  
( ١٩٥٢/١/١ أحكام النقض س ٣ ق ١٣٦ ص ٣٥٧ )

١٥٣٤ - جريمة شهادة الزور هي من الجرائم التي تقع بالجلسة والتي يجب الحكم فيها وفقا للمادة ٢٢٧ تحقيق جنايات في نفس الجلسة ، فمن حق المحكمة الحكم فيها من تلقاء نفسها ولو لم ترفع بها الدعوى من النيابة العمومية .

( ١٩٣٦/١/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٣٢ ص ٥٤٣ )

١٥٣٥ - لم يحتم القانون اصدار الحكم في نفس الجلسة التي وقعت فيها جنحة الإهانة مادام قد بدى في نظرها في تلك الجلسة ، بل ان المادة ٩٠ مرافعات أجازت للمحكمة في هذه الحالة أن تؤجل الحكم الى جلسة أخرى .

( ١٩٣٢/٥/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠٦ ص ٥٧٧ )

١٥٣٦ - ان المقصود بعبارة من تلقاء نفسها الواردة في المادة ٨٩ مرافعات هو تحويل المحكمة المدنية سلطة المحاكمة والحكم بلا طلب من أحد تمكينها لها من حفظ كرامة القضاء بالاسراع في محاكمة من يعتدى عليه وإيقاع العقاب به فورا أثناء انعقاد الجلسة .

( ١٩٣٠/١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٨٠ ص ٤٣٣ )

١٥٣٧ - لا وجوب لسماع أقوال النيابة العامة فيما يجرى من المعامكات عل ما يقع بالجلسات المدنية من التشويش وجنح الاعتداء على هيئة



المحكمة أو على أحد أعضائها ، أما ما يجرى في تلك المحاكمات أمام المحاكم الجنائية فسماع أقوال النيابة فيها واجب .  
( ١٩٣٠ / ١ / ٣٠ ) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٨٠ ص ٤٣٣ )

## مادة ٢٤٥

استثناء من الأحكام المنصوص عليها في المادتين السابقتين إذا وقع من المحامي أثناء قيامه بواجبه في الجلسة وبسببه ما يجوز اعتباره تشويشا مخلا بالنظام أو ما يستدعي مؤاخذته جنائيا يحذر رئيس الجلسة محضرا بما حدث .

وللمحكمة أن تقرر إحالة المحامي الى النيابة العامة لاجراء التحقيق اذا كان ما وقع منه يستدعي مؤاخذته تأديبيا .

وفي الحالتين لا يجوز أن يكون رئيس الجلسة التي وقع فيها اخلات أو أحد أعضائها عضوا في الهيئة التي تنظر الدعوى .

- معذلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- تقابل المادة ٥٢ من قانون المحاماة الصادر في ١٩٣٩/١٢/٢٩ والذي التي وحل محله القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ بالمادة ٥١ منه .  
المادة ٢٤٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

استثناء من الأحكام المنصوص عليها في المادتين السابقتين ، إذا وقع من المحامي أثناء قيامه بواجبه في الجلسة وبسببه ما يجوز اعتباره تشويشا مخلا بالنظام أو ما يستدعي مؤاخذته جنائيا يحذر رئيس الجلسة محضرا بما حدث .

وللمحكمة أن تقرر إحالة المحامي الى قاضي التحقيق لاجراء التحقيق اذا كان ما وقع منه يستدعي مؤاخذته جنائيا ، والى رئيس المحكمة اذا كان ما وقع منه يستدعي مؤاخذته تأديبيا .

وفي الحالتين لا يجوز أن يكون رئيس الجلسة التي وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها عضوا في الهيئة التي تنظر الدعوى .

## حكم

١٥٣٨ - ان حصانة المحامي لم تقرر لحمايته في كل ما يقع منه بالجلسة على الاطلاق ، بل الفرض من تقرير تلك الحصانة على سببيل الاستثناء هو حماية المحامي أثناء تأدية واجبه كمحام حتى لا يشعر اثناء قيامه بهذا الواجب أنه محنود الحرية . أما اذا كان المحامي لم يكن يؤدي



واجبه فلا يكون ثمة حصانة ، بل يكون للمحكمة أن تعامله بمقتضى الأحكام العامة فتحكم عليه فوراً بالجلسة أو تحيله الى النيابة لتجرى شئونها نحوه .

( ١٩٤٠/١١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٥٤ )

ص ٢٧٨ )

## مادة ٢٤٦

**الجرائم التي تقع في الجلسة ولم تقم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها يكون نظرها وفقاً للقواعد العادية .**

- لا مدبل لها في القانون السابق .

## الأحكام

**١٥٣٩ -** دل الشارع بنص المادتين ١/٢٤٤ ، ٢٤٦ اجراءات جنائية على أن حق المحكمة في تحريك الدعوى الجنائية مشروط بوقوع المخالفة بالجلسة وقت انعقادها ، وبأن تبادر المحكمة الى اقامة الدعوى في الحال فور اكتشافها ، كما دل على أنه اذا تراخى اكتشاف الواقعة الى ما بعد الجلسة فان نظرها يكون وفقاً للقواعد العادية ولا تملك المحكمة حق تحريكها من تلقاء نفسها .

( ١٩٦٥/٣/٣٠ أحكام النقض س ١٦ ق ٦٨ ص ٣١٩ )

**١٥٤٠ -** جرى قضاء محكمة النقض على أن انتهاء انعقاد الجلسة المحددة لتنظر كل قضية هو عند اقفال باب المرافعة فيها ، وأن المحكمة تصبح من الوقت الذي اعتبرت المرافعة فيه منتهية ولا ولاية لها في الفصل في الجرائم التي وقعت أمامها في الجلسة ولم تقم عنها الدعوى حال انعقادها ويكون نظرها وفقاً للقواعد العادية على ما تقضى به المادة ٢٤٦ اجراءات جنائية ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى في مجال الرد على الدفع ببطلان اجراءات تحريك الدعوى الجنائية الى أن الجريمة تعتبر واقعة في الجلسة حتى اذا وقعت أثناء اجتماع القضاء للمداولة يكون مخالفاً للقانون مما يستوجب نقضه ، مع القضاء بقبول الدفع ببطلان اجراءات تحريك الدعوى الجنائية .

( ١٩٦٥/٣/٣٠ أحكام النقض س ١٦ ق ٦٨ ص ٣١٩ )



١٥٤١ - ينتهى انعقاد الجلسة المحددة لنظر كل قضية عند اقفال باب المرافعة فيها فلا يستقيم قانونا القول بأنه لا يصح توجيه تهمة شهادة الزور - وهى من جرائم الجلسة - قبل قفل باب المرافعة ، لأن المحكمة تصبح من الوقت الذى اعتبرت فيه المرافعة منتهية ولا ولاية لها فى الفصل فى الجرائم التى وقعت أمامها فى الجلسة ولم تتم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها ويكون نظرها وفقاً للقواعد العسادية على ما تقضى به المادة ٢٤٦ اجراءات جنائية .

( ١٩٥٩/٥/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٠ ص ٥٨٣ )



## الفصل الرابع

في تنحي القضاة وردهم عن الحكم

### مادة ٢٤٧

يمنع على القاضي أن يشترك في نظر الدعوى إذا كانت الجريمة قد وقعت عليه شخصيا ، أو إذا كان قد قام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة أو المدافع عن أحد الخصوم أو أدى فيها شهادة أو باشر عملا من أعمال أهل الخبرة .

ويمنع عليه كذلك أن يشترك في الحكم إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة أو أن يشترك في الحكم في الطعن إذا كان الحكم الطعون فيه صادرا منه .

— لا مقابل لها في القانون السابق غير الحالة التي نصت عليها المادة ١٢٥ منه .  
— المذكرة الإيضاحية : نصت المادة ٢٦٨ ( ٢٤٧ ) على الحالات التي يجب على القاضي فيها أن يمتنع عن الاشتراك في نظر الدعوى ولو لم يطلب رده ، وهذه الحالات هي التي يكون للقاضي فيها صفة لا يجوز له فيها الجمع بينها وبين القضاء مما يستوجب بطلان فضائه بحكم القانون .

### الأحكام

#### قواعد عامة

١٥٤٢ — إن أساس وجوب امتناع القاضي عن الحكم في الدعوى في الحالات المبينة في المادة ٢٤٧ إجراءات جنائية هو قيام القاضي بعمل يجعل له رأيا في الدعوى يتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا .  
( ١٠/٢٠ / ١٩٦٩ أحكام النقض من ٢٠ ق ٢١١ ص ١٠٧٤ )

١٥٤٣ — مفاد المادتين ٣١٣ ، ٣١٤ مرافعات صريح في أنه إذا ما كشف القاضي عن اعتناقه لرأي معين في الدعوى قبل الحكم فيها يفقد صلاحيته للحكم ، لما في إبداء هذا الرأي من تضارب مع ما يشترط من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا



مجردا ، فاذا ما حكم فى الدعوى على الرغم من ذلك فان قضاءه يقع باطلا .  
( ١٩٦٥/٥/٣ أحكام النقض س ١٦ ق ٨٦ ص ٤٢٤ )

١٥٤٤ - ان ما يثيره الطاعنون بشأن بطلان الحكم لاشتراك عضو النيابة فى الهيئة التى أصدرته بدلا من عضو النيابة فى الهيئة التى سمعت المرافعة ، مردود بأن قانون المرافعات لم يرتب البطلان نتيجة ذلك ، اذ ان المقصود بعبارة المحكمة التى أصدرت الحكم والقضاة الذين اشتركوا فيه هم القضاة الذين فصلوا فى الدعوى .  
( ١٩٧٩/٥/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢٧ ص ٥٩٨ )

### صور لا تمنع من صلاحية القاضى لنظر الدعوى

١٥٤٥ - نظر القاضى الدعوى فى احدى جلسات محكمة اول درجة واقتضار عمله على سماع شهادة المجنى عليه دون أن يبدى فيها رأيا أو يصدر حكما ، يصح اشتراكه بعد ذلك فى الهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه .  
( ١٩٧١/١٢/٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٧٣ ص ٧١٣ )

١٥٤٦ - لا يمس حكمة المشرع فى تحريم سماع الدعوى فى الدرجتين من قاض واحد أن يسمح قاض شهادة الشهود بناء على طلب النيابة ثم يجلس فى الهيئة الاستئنافية لأن سماعه الشهود لا يعتبر منه ابداء لرأى فى الدعوى .  
( ١٩٢٩/٥/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٧٠ ص ٣١٥ )

١٥٤٧ - ليس ثمة ما يمنع القاضى الذى عرضت عليه الدعوى بمحكمة اول درجة ثم أجلها الى جلسة أخرى دون أن يبدى فيها رأيا أو يصدر فيها حكما من أن يشترك فى الهيئة الاستئنافية التى أصدرت الحكم .  
( ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٦ ص ١٤٨ )

١٥٤٨ - الأصل فى الاجراءات أنها قد تمت صحيحة ما لم يقم الدليل على خلاف ذلك ، فاذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن الحكم صدر من الهيئة المبينة أسماؤها بمحضر جلسة كذا وكانت هذه الهيئة ليس من بينها أحد القضاة الذين نظروا الدعوى بجلستين سابقتين وأجلت البت فيها لعدم صلاحية الهيئة لنظرها ، وكان محضر الجلسة التى نظرت فيها الدعوى



موضوعا لا يدل على أن أحد أعضائها كان من بين القضاة الذين اشتركوا في تأجيل الدعوى لعدم صلاحية الهيئة ، وكان الطاعن فوق ذلك لم يدع في طعنه حصول مخالفة ما ، بل كان طعنه قائما على فروض احتمالية فطعنه لا يكون له أساس ويتعين رفضه .

( ١٩٥٢/٥/٧ أحكام النقض س ٣ ق ٣٣٤ ص ٨٩٩ )

١٥٤٩ - إذا كان أحد قضاة الهيئة التي أصدرت الحكم قد عرضت عليه الدعوى في أول جلسة لها بمحكمة أول درجة وطلب طرفا الخصومة أمامه تأجيلها لإعلان الشهود ودفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعهما من غير ذي صفة إلا أنه لم يبد فيها رأيا أو يصدر حكما وإنما أجل الدعوى الى جلسة أخرى فليس في ذلك خطأ في الاجراءات يعيب الحكم .

( ١٩٥٢/١/٢٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٧٩ ص ٤٦٨ )

١٥٥٠ - ان مجرد تقرير القاضي في المحاكم الابتدائية تأجيل قضية الى جلسة أخرى لأى سبب من الأسباب لا يدل بذاته على أنه كون لنفسه رأيا فيها بعد درسها ، وإذن فهذا لا يكون من شأنه أن يحرم عليه الفصل في القضية الاستئنافية .

( ١٩٤٥/١٠/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٦٦ )

( ص ٧٦٥ )

١٥٥١ - من المقرر أن القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل في الدعوى المقامة عليه لا يدل بذاته على أن المحكمة قد كونت في الدعوى رأيا نهائيا ضده ، اذ هو اجراء تحفظي يؤمر به في الأحوال التي يجيزها القانون مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون .

( ١٩٦٥/٦/٢٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٣ ص ٦٣٢ )

١٥٥٢ - إذا كانت المحكمة حين أجلت القضية بناء على طلب المتهم لإعلان شاهد قد أمرت بالقبض عليه وحيسه فلا يصح أن ينعى عليها أنها بذلك قد كونت رأيا في الدعوى قبل اكتمال تحقيقها ، فإن القبض الذى أمرت به لا يبدو أن يكون اجراء تحفظيا مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون .

( ١٩٥١/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣ ق ١١٥ ص ٢٩٧ )

١٥٥٣ - القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل في الدعوى المقامة عليه لا يدل بذاته على أن المحكمة كونت رأيا نهائيا ضده ، اذ هو



اجراء تحفظي يؤثر به في الاحوال التي يجيزها القانون لا يتحتم قانونا على الامر به أن يتنحي من تلقاء نفسه عن الفصل في الدعوى .  
( ١٩٤٥/١٢/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٩ ص ٢٤ )

١٥٥٤ - انه وان كان من غير المقبول أن تزعم المحكمة المحصوم بملاحظات قد تتم عن وجه الرأي الذي استقام لها بشأن تقدير الوقائع المطروحة لديها ، الا أن ذلك لا ينهض سببا للطعن على حكمها ، اذ من المخاطرة القول بأن ابداء مثل تلك الملاحظات يفيد قيام رأى ثابت مستقر في نفس المحكمة ليس عنه محيص ، بل من المحتمل أن تكون تلك الملاحظات ليست منبئة الا من مجرد شبهات قامت في ذهن المحكمة فارادت أن تتحقق منها وتمكن المحصوم من درئها قبل أن يستقر رأيا فيها على وجه نهائي معين .

( ١٩٦٤/٢/١٠ أحكام النقض س ١٥ ق ٢٧ ص ١٣١ ،  
١٩٣٢/٣/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٢ ص ٤٩٢ )

١٥٥٥ - ان قول المحكمة في محضر الجلسة ان التجربة التي قامت بها أيدت امكان ضبط المخدر على الصورة الواردة في التحقيقات لا يدل بذاته على أن المحكمة قد أبدت رأيا يمنعها من القضاء في موضوع الدعوى ، اذ أنه ليس فيه ما يفيد أن المحكمة كونت رأيا مستقرا في مصلحة المتهم أو ضد مصلحته في خصوص ثبوت واقعة ضبط المخدر معه .

( ١٩٥٨/١١/١٧ أحكام النقض س ٩ ق ٢٢٥ ص ٩٢٢ )

١٥٥٦ - ان قول القاضي في الجلسة انه لا فائدة من الانتقال لمعينة مدان الحادث ردا على طلب انتقال المحكمة لاجراء حسنة المعينة ، ثم رفض المعينة بعد ذلك ، هذا لا يدل بذاته على أن القاضي قد أبدى رأيا يمنعه من القضاء في موضوع الدعوى ، اذ أنه ليس فيه ما يفيد أن قائله كون رأيا مستقرا في مصلحة المتهم أو ضد مصلحته .

( ١٩٤٦/١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦١ ص ٥٦ )

١٥٥٧ - قضاء المحكمة في دعوى أخرى ضد المتهم ليس من شأنه أن يقيد رأيها بشئ . وهي بصدد الفصل في الدعوى المطروحة ، ولا يعد من بين اسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ٢٤٧ اجراءات جنائية .  
( ١٩٦٠/٥/١٧ أحكام النقض س ١١ ق ٩١ ص ٤٧٧ )



١٥٥٨ - متى كان الثابت بمحضر الجلسة أن المحكمة ناقشت. رئيس قسم الطب الشرعي فيما ورد بالتقرير الطبي وبعد ذلك وجه الدفاع سؤالاً أجاب عنه الشاهد بأنه سبق أن أوضح ما يراد الاستفسار عنه في اجابة سابقة ثم ثنى الدفاع بسؤال آخر وجهه للطبيب الشاهد فردت المحكمة بمضمون ما قرره الطبيب الشرعي في صدر مناقشته ، ثم أبدى موافقته على ما قالته المحكمة ، فإن ما ذكرته المحكمة ليس فيه معنى ابداء المحكمة لرايها انما عنت بما لاحظته ان تنبيه الدفاع الى مضمون ما سبق للشاهد أن أوضحه فيما سلف من مناقشته أمامها .  
( ١٢/٥/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٤ ص ٥٠٢ )

١٥٥٩ - ان ما قد يدور في الجلسة في أثناء نظر الدعوى من مناقشة حول مسألة من المسائل المروضة من الخصوم أو محاميهم وبين رئيس المحكمة ، حتى ولو كان الرئيس في كل أو بعض ما صدر عنه يتحدث باسم المحكمة كلها ، ذلك لا يصح عنه أنه رأى المحكمة النهائي في وجهة نظر معينة ، إذ المفروض أن الرأي النهائي انما يكون في الحكم الذي لا يكون الا بناء على المدالة بعد الفراغ من سماع الدعوى والمرافعة فيها .  
( ١٢/٣/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٠٨ ص ٩٤ )

١٥٦٠ - مجرد مناقشة القاضي عضو النيابة المتراجع في طلبه تعديل وصف التهمة لا يعتبر ابداء رأى في الدعوى .  
( ١٢/٢/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٧ ص ٧٩ )

١٥٦١ - ليس في القانون ما يمنع القاضي من النظر في موضوع الدعوى بعد أن يكون قد حكم في دفع فرعى ، بل ان المادة ٢٤٠ تحقيق جنابات اذ خولت المحكمة حق الفصل في المسائل الفرعية التي تعرض لها أثناء نظر الدعوى قد اجازت لها أن تفصل بعد ذلك في الموضوع .  
( ١١/٥/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٠٥ ص ٦٦١ )

١٥٦٢ - يجوز أن يقضى المستشار في موضوع الدعوى وان كان قد سبق له أن قضى في نقطة قانونية في نفس الدعوى عندما عرضت على محكمة النقض ، لان قضاءه الاول لم يتدخل في الموضوع من اية ناحية ولم يمسسه من اية وجهة .  
( ١٩٣١/٤/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢٩ ص ٢٨٣ )



١٥٦٣ - ان القاضى الذي نظر الدعوى المدنية ولاحظ فيها وجود التصليح فى الايصال المطعون فيه بالتزوير اذا نظر الدعوى الجنائية عن التزوير وحكم فيها ابتدائيا ، فهذا لا يصلح سببا للطعن فى الحكم مادام كلفهم لم يعمل على رده حسب القانون .  
( ١٩٤٢/٥/٤ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٠٢ ص ٦٥٩ )

١٥٦٤ - ان مجرد اثبات القاضى أثناء نظر الدعوى المدنية وجود تصليح ظاهر فى أحد المستندات المقدمة فيها لا يدل على أنه أبدى رأيا يمنعه من انقضاء فى موضوع الدعوى الجنائية بتزوير هذا المستند ، اذ هذه الملاحظة فى ذاتها ليس معناها ان من أثبتتها مقتنع بأن التغير الذى شاهده يكون تزويرا معاقبا عليه وأن متهما معينا هو الذى ارتكبه ، بل هو لا يعدو أن يكون إثباتا لواقعة مادية أخرى .  
( ١٩٤٢/٥/٤ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٠٢ ص ٦٥٩ )

١٥٦٥ - مجرد حضور القاضى فى إحدى الجلسات التى نظرت فيها الدعوى لا يدل قطعا على أنه أبدى رأيا يمنعه من القضاء فى دعوى متفرعة عنها ، فاذا حضر أحد القضاة إحدى الجلسات التى نظرت فيها دعوى مدنية للمطالبة بقيمة سند ادعى بتزويره فذلك لا يمنعه من نظر الدعوى الجنائية الخاصة بالتزوير .  
( ١٩٣٦/٢/١٧ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤١ ص ٥٤٨ )

١٥٦٦ - لا يوجد مانع قانونى بمنح قاضى التحقيق فى المواد المدنية - اذ سأل أحد الخصوم أو الشهود فيها - نظر قضية جنائية يتهم فيها هذا الشخص المسئول وتكون مرتبطة كثيرا أو قليلا بالقضية المدنية ، ولو كان القاضى أثناء نظر القضية المدنية المستقلة عن القضية الجنائية رغما عن ارتباط موضوعهما ، قد أبدى شعورا شخصيا لا يبلغ درجة الرأى الصريح ، فان هذا وحده لا يعتبر سببا للرد .  
( ١٩٢٨/١١/٢٩ ) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣١ ص ٥٧ )

١٥٦٧ - ان مجرد نظر القاضى المعارضة التى رفعت من التهم فى الأمر الصادر بحسبه احتياطيا ورفضها ، ذلك ليس من شأنه أن يمنعه من



الحكم عليه بعد ذلك في الدعوى ذاتها ، فإن الفصل في المعارضة لا يلزم له  
بمقتضى القانون في القضاة والتحقيق في مرحلته الأولى ، الرأي المستقر  
الذى يتخرج منه إذا ما رأى المدول عنه بعد استكمال الدعوى ومى في تقرر  
المحاكمة كل عناصرها اثباتا ونقيا .

( ١٩٤٧/٢/٢٤ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٠٥

( ص ٢٩٩ )

١٥٦٨ - نظر المعارضة في أمر الحبس الاحتياطي وتقرير صواب  
استمراره أو عدم صوابه لا يعتبر أيذاء للرأى في موضوع الدعوى يمنع  
القاضي الذى نظر المعارضة من الجلوس في الهيئة الاستئنافية الا اذا كان  
القاضي عند نظر المعارضة قد أبدى أسبابا يظهر فيها رأيه في موضوع  
الدعوى .

( ١٩٣١/٣/٥ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩٧

( ص ٢٥٦ )

١٥٦٩ - مجرد نظر القاضي طلب افراج عن متهم لا يعتبر ابداء  
لرأيه في موضوع الدعوى ، اذ كل ما يبحث عنه القاضي الذى ينظر في مثل  
هذا الطلب هو ما اذا كانت ظروف التهمة والتحقيق تجعل من الاحوط بقاء  
الطالب محبوسا أم لا ، أما كون الطالب مجرما في الواقع أو غير مجرم  
ناطقة ادانته أو غير ثابتة فهذا ليس من اختصاص القاضي ، ولا من شأنه  
التعرض له ، واذن فرفضه لطلب الافراج ليس معناه أنه يرى المتهم مذنب .

( ١٩٣١/٣/٥ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩٨

( ص ٢٥٧ )

١٥٧٠ - نظر أحد قضاة المحكمة الاستئنافية معارضة المتهم في  
الأمر الصادر بحبسه احتياطيا على ذمة التحقيق وتقريره رفضها لا يمنعه من  
الاشتراك مع الهيئة الاستئنافية من نظر القضية ، لأن هذا لا يعد ابداء  
لرأى ما في الدعوى يخشى أن يتأثر به هذا القاضي عند نظره موضوعها .

( ١٩٢٩/٣/٢١ ) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢١٠

( ص ٢٥٤ )

١٥٧١ - إذا وجد ضمن هيئة المحكمة الاستئنافية قاض كان عضوا  
بالتبابة التى استأنف أحد أعضائها الآخرين الحكم الابتدائي فلا يكون هذا  
سببا لمنعه عن نظر الدعوى مادام لم يسبق له هو بذاته أن تصرف في شيء



من التحقيقات الخاصة بها .  
( ١٩٣١/٤/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٤٣ ص ٢٩٨ )

١٥٧٣ - اذا كان دور القاضي في الحكم قاصرا على مجرد المشاركة في تلاوته دون المداولة فيه أو اصداره ، فانه ليس يعيب الحكم المطعون فيه أن يكون هذا القاضي عضوا في هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم الاستثنائي السابق نقضه .  
( ١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٩ ص ٦٨٥ )

١٥٧٣ - ان أسباب عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى قد وردت في المواد ٢٤٧ اجراءات جنائية و ٣١٢ مرافعات و ١٨ من قانون استقلال القضاء رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٢ ، وليس من بينها حالة استثمار القاضي الحرج من نظر الدعوى .  
( ١٩٥٥/٣/١٤ أحكام النقض س ٦ ق ٢٠٥ ص ٦٢٢ )

١٥٧٤ - ان المام القاضي قبل نظر الدعوى بالجلسة بما تم فيها من واقع التحقيقات الأولية المروضة على بساط البحث أمامه بالجلسة لا يصح عده تكويناً لرأى معين استقر عليه بصدد ادانة المتهم ، بل انه ما ينتهي اليه من تلك التحقيقات لا يكون بمقتضى وظيفته وطبيعة عمله كقاض أكثر من فكرة أولية مؤقتة قابلة للتغيير والتبديل على حسب ما يتبينه في الجلسة من التحقيقات التي تتم أمامه .  
( ١٩٤٩/١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٨٨ ص ٧٥١ )

١٥٧٥ - لمن جلس من القضاة بهيئة محكمة النقض أن يجلس ضمن هيئة المحكمة التي تنظر موضوع الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها ، لانه وهو لم يشترك مع زملائه في محكمة النقض الا في مراقبة صحة تطبيق القانون لا يمكن اعتباره قد أبدى رأيا في موضوع الدعوى التي جلس أخيرا للفصل فيها .

( ١٩٣٠/٢/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٩٠ ص ٤٦٥ )



**١٥٧٦ -** المعارضة في الأحكام النيابية تعيد الدعوى ثلاثتها الأصلية وتجعل للقضاة مطلق الحرية في نظرها من كافة وجوهها ، فإذا ما أصدروا حكمهم فيها فإن هذا الحكم وحده هو الذي يحتج به على المتهم ، أما الحكم النيابي فمضموم تماما . فلو أصدر قاض حكماً بمعسفة استثنائية وبمطل حكمه لو نظرها فإن محل الاحتجاج بذلك أن يكون حكمه الاستثنائي حكماً قائم الأثر ، كان يكون الحكم الاستثنائي الذي اشترك فيه صدر حضورياً أو يكون صدر غيابياً ولم تحصل فيه معارضة في التبعاد أو حصلت ثم اعتبرت كأن لم تكن ، اذ في هذه الصورة يكون حكمه الاستثنائي قائم الأثر ومستوجباً للبطلان . أما اذا كان لم يشترك الا في اصدار حكم استثنائي غيابي وقد عورض فيه فامحى بالمعارضة وبالحكم الذي صدر فيها واصبح هذا الحكم الأخير هو وحده القائم فان اشتراكه في اصدار الحكم الاستثنائي النيابي الذي امحى بالحكم الصادر في المعارضة لا يبطل هذا الحكم القائم بالأثر ولا يوجب نقضه .

( ١٩٢٩/١/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٤٠ )

( ص ١٥٣ )

### صور تقتلي فيها صلاحية القاضي

**١٥٧٧ -** حددت المادة ٢٤٧ اجراءات جنائية الأحوال التي تمتنع فيها على القاضي أن يشترك في نظر الدعوى وفي الحكم فيها لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ، ومن هذه الأحوال أن يكون القاضي قد قام بوظيفة النيابة العامة في الدعوى فيمتنع على القاضي في تلك الأحوال أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الحكم في الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده ، والا وقع قضاؤه باطلا بحكم القانون . وأساس وجوب هذا الامتناع هو قيام القاضي بعمل يجعل له رأياً في الدعوى يتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً .

( ١٩٧٨/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٨ ص ١٠٧ )

**١٥٧٨ -** جرى قضاء محكمة النقض بطريقة ناجحة على أن وكيل النيابة العامة الذي يباشر تحقيقاً في قضية ما ويصن بعدئذ قاضياً ، لا يجوز له أن يجلس للفصل في هذه القضية نفسها مسواً كان أبدى رأيه فيما أجراه من هذا التحقيق أم لم يبد رأياً ما .

( ١٩٣٣/١/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٧٤ ص ١٠٥ )



١٥٧٩ - صدور قرار من محكمة الجنح المستأنفة منقبة في غرفة المشورة في تظلم المتهم من قرار النيابة العامة الصادر بتسليم المضبوطات لصاحبها برفضه وتأييد القرار المتظلم منه ، مفاده اعتقاد الهيئة بصفحة دفاع مالك المضبوطات وتكوينها رأيا معيناً ثابتاً في الدعوى ، وثبوت أن الهيئة التي فصلت في الدعوى كانت مشكلة من قضاة الهيئة التي فصلت في التظلم يجعل حكمها باطلا لصدوره من هيئة فقدت صلاحيتها .  
( ١٠٧٤ / ٢٠ / ١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١١ من ١٠٧٤ )

١٥٨٠ - ان أحوال عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ٣١٣ مرافعات والمادة ٢٤٧ إجراءات جنائية هو مما يتعلق بالنظام العام ، وقد أوجب الشارع امتناع القاضي فيها من تلقاء نفسه عن الحكم ولو لم يطلب أحد الخصوم رده . واذن فإذا كان المتهم قد أبدى للمحكمة ما يستشعره من حرج لمناسبة ما سجلته من رأى في حكم سابق لها ، ومع ذلك فصلت في الدعوى مستندة الى أن المتهم لم يسلك الطريق المرسوم للرد ، فإن ما ذهبت اليه من ذلك هو مذهب لا يقره القانون .  
( ١٠٨٧ / ٧ / ١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٣١٩ من ١٠٨٧ )

١٥٨١ - الحالات التي يتمتع فيها على القاضي الحكم في الدعوى حددتها المادة ٢٤٧ إجراءات جنائية ومن بينها قيام القاضي بعمل من أعمال التحقيق ، وهو نص متعلق بالنظام العام وعلى القاضي من تلقاء نفسه الامتناع عن الحكم والا وقع قضاؤه باطلا بحكم القانون لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة مقرر للاطمئنان الى توزيع العدالة بالفصل بين أعمال التحقيق والقضاء .  
( ١٩٧٢ / ٦ / ١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٥ من ٩١٤ )

١٥٨٢ - الاذن الذي يصدره القاضي بتفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله أو بمرافقة الحوادث السلكية واللاسلكية هو اجراء من إجراءات التحقيق توجب امتناعه عن نظر موضوع الدعوى .  
( ١٩٧٢ / ٦ / ١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٥ من ٩١٤ )

١٥٨٣ - لا يصح ان يحكم في الدعوى القاضي الذي سبق له ان يدين فيها ولو بصفة أخرى اجراء من إجراءات التحقيق الابتدائية أو الاتهام .  
( ١٩٤٨ / ١٢ / ١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٣٢ من ٦٩٣ / ٢١ / ١٩٤٨ ق ٧٤٦ من ٧٠٤ )



١٥٨٤ - متى تبين أن أحد أعضاء هيئة محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم المظنون فيه قد أصدر قرارا بإحالة المظنون ضده إلى المحكمة المذكورة لمحاكمته ، وكان القانون قد أوجب امتناع القاضي عن الاشتراك في الحكم إذا قام في الدعوى بعمل من أعمال الإحالة فإن الحكم المظنون فيه يكون باطلا .

( ١٩٧٢/٢/٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٧٦ ص ٣٣٤ )

١٥٨٥ - التحقيق والإحالة في مفهوم حكم المادة ٢٤٧ إجراءات جنائية كسبب لامتناع القاضي عن الحكم هو ما يجريه القاضي في نطاق تطبيق قانون الإجراءات الجنائية بصفته سلطة تحقيق أو حكم .

( ١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١١ ص ١٠٧٤ )

١٥٨٦ - إذا كان اثنان من أعضاء هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم المظنون فيه قد اشتركا في الهيئة التي نظرت الطعن في قرار النيابة بالإحالة وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبل المظنون ضده وفصلت فيه بالفناء الأمر وهو عمل من أعمال الإحالة ، وكان القانون قد أوجب امتناع القاضي عن الاشتراك في الحكم إذا قام في الدعوى بعمل من أعمال الإحالة والا كان حكمه باطلا ، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المظنون فيه والإحالة .

( ١٩٦٩/٣/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٧٢ ص ٣٣١ )

١٥٨٧ - لا يجوز للقاضي أن يتولى في الدعوى الواحدة سلطة قاضي الإحالة وسلطة الحكم في الموضوع ، فإن هو فعل كان حكمه باطلا .

( ١٩٤٩/١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٩٤ )

ص ٧٥٦ )

١٥٨٨ - نصوص المواد ٣١٣ و ٣١٤ مرافعات و ٢/٢٤٧ إجراءات صريحة في عدم صلاحية القاضي وامتناع اشتراكه في الحكم في الطعن إذا كان قد سبق وأصدر الحكم المظنون عليه ، فإذا حكم في الطعن على الرغم من ذلك فإن قضاءه يقع باطلا .

( ١٩٦٧/٢/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٥٥ ص ٢٨٤ )

١٥٨٩ - منع القاضي من نظر دعوى سبق له أن نظرها وفصل فيها محله أن يكون ذلك القاضي له ولاية النظر فيها ابتداء ، فإذا نظرها مرة



أخرى كان قضاؤه باطلا يفتح له القانون بلب الطعن بالطريق العادي أو  
بطريق النقض .  
( ١٩٥٩/٤/٢٠ أحكام النقض س ١٠ ، ٩٩ ص ٤٥١ )

١٥٩٠ - القاضي الذي ينظر الدعوى ابتدائيا لا يصلح لأن يكون  
عضوا في المحكمة التي تقضي في الاستئناف المرفوع عن الحكم الذي أصدره .  
فإذا هو اشترك في نظر هذا الاستئناف كان الحكم باطلا .  
( ١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٥٨ ص ١٤٦ )

١٥٩١ - القاضي الذي حكم في الدعوى ابتدائيا لا يجوز له أن  
يشترك في الحكم استئنافيا ولو كان الحكم الذي أصدره غيابيا .  
( ١٩٤٧/١٢/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٧٧ ص ٤٤١ )

١٥٩٢ - أن النظام الذي سنه القانون يجعل المحاكمة في مواد  
الجنح والمخالفات على درجتين يستلزم أن يكون القضاة الذين يفصلون في  
الاستئناف غير القضاة الذين أصدروا الحكم الابتدائي ، وهذا الزوم يقتضي  
بطلان الحكم الاستئنافي إذا اشترك في إصداره القاضي الذي أصدر الحكم  
الابتدائي ، لأن في فصله استئنافيا في التظلم المرفوع عن حكمه إصدار  
لضمانات العدالة التي يفرضها القانون في نظام الدرجتين ، ومخالفة لقاعدة  
هي من خصائص النظام العام في المواد الجنائية .  
( ١٩٣٨/٨/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٦٦ ص ٣١٩ )

١٥٩٣ - على القاضي الذي سبق أن حكم في الدعوى ابتدائيا  
- حضوريا كان الحكم الذي أصدره أو غيابيا - أن يمتنع من تلقاء نفسه عن  
الاشتراك في نظرها استئنافيا حتى لا يتصل بها مرة أخرى لانقضاء ولايته  
في نظرها . فإذا خالف ذلك كان الحكم الاستئنافي الذي اشترك فيه باطلا  
بطلانا جوهريا ، وكان من حق ذوي الشأن أن يطعنوا فيه لدى محكمة  
النقض ، ولا يؤثر في ذلك سكوتهم عن التمسك به أمام المحكمة ، فإن  
القواعد الخاصة بالنظام القضائي في المواد الجنائية كلها متعلقة بالنظام  
العام .  
( ١٩٣٨/٤/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢١٠ ص ٢٢٤ )



١٥٩٤ - لا يجوز لأحد القضاة الذين اشتركوا في الحكم المنقوض أن يكون عضوا في الهيئة التي تعيد نظر القضية .  
( ١٩٣٣/٦/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٤٥ ص ١٩٦ )

## مادة ٢٤٨

**للخصوم رد القضية عن الحكم في الحالات الواردة في المادة السابقة وفي مسائل حالات الرد الميئنة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .**

**ولا يجوز رد أعضاء النيابة ولا مأموري الضبط القضائي .**  
**ويعتبر المجنى عليه فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم في الدعوى .**  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : نصت المادة ٢٦٩ على الحالات التي يجوز فيها رد القضية عن الحكم وهي الحالات الميئنة في المادة السابقة وحالات الرد الميئنة في قانون المرافعات المدنية والتجارية . كما نص على اعتبار المجنى عليه ولو لم يكن مدعيا يحق مدنية فيما يتعلق بأسباب الرد بمثابة خصم في الدعوى وعلى عدم جواز رد أعضاء النيابة ولا مأموري الضبط القضائي ، وذلك لأن ما يجرونه في الدعوى لا يعتبر حكما فيها .

## الأحكام

١٥٩٥ - القرابة والمصاهرة كسبب من أسباب عدم صلاحية القاضي هي التي تمتد الى الدرجة الرابعة ، أما اذا تجاوزتها فانها لا تمنع القاضي من نظر الدعوى عملا بالمادة ٧٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية .  
( ١٩٦٩/٣/٢٤ أحكام النقض ص ٢٠ ق ٨٣ ص ٢٨٤ )

١٥٩٦ - ان مجرد كون رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أخا للنائب العام لا ينهض سببا لعدم صلاحيته للاشتراك في نظر الدعوى مادام أن النائب العام لم يتم بنفسه بتمثيل النيابة العامة في الدعوى ذاتها ، مما لا يتطرق معه احتمال للاخلال بمظهر الحيادة أو الثقة في القضاء أو التأثير برأي أو الانقياد له .  
( ١٩٦٧/٥/١٥ أحكام النقض ص ١٨ ق ١٢٨ ص ٦٥٥ )

١٥٩٧ - مؤدى نص المادة ١٨ من القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٢ أن مجال تطبيقه أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم صلة خاصة ، أو أن







## مادة ٢٥٠

يتبع في نظر طلب الرد والحكم فيه القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وإذا كان المطلوب رده قاضي التحقيق أو قاضي المحكمة الجزئية ، فإن الفصل في طلب الرد يكون من اختصاص المحكمة الابتدائية .

ولا يجوز في تحقيق طلب الرد استجواب القاضي ولا توجيه اليقين اليه .

- معدلة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٦٧/٨/٢٨ ، ونشر في ١٩٧٦/٨/٢٨ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- الفكرة الإيضاحية : أما المادة ٢٧٢ فقد نصت على إجراءات الرد والسلطة التي تفصل فيه وهي المحكمة المروضة عليها الدعوى إذا كان القاضي المطلوب رده عضوا عنها أو محكمة الجنب الاستئنافية ( المحكمة الابتدائية في النص الراهن ) بالنسبة إلى قاضي التحقيق أو القاضي الجزئي ومقتضى ذلك أن يكون الفصل في الرد في المواد الجنائية من اختصاص المحاكم الجنائية دائما ، وقد نص على عدم جواز توجيه اليقين للقاضي المطلوب رده واستجوابه لأن هذين الاجرائين لا يتفقان مع ما للقاضي من مركز واعتبار خاص وتوجيههما لا يكون في غالب الأحوال إلا لأحراج القاضي وتجريحه .

مادة ٢٥٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يقدم طلب الرد للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى لتفصل فيه ، ويتبع في تلك الإجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

وإذا كان المطلوب رده قاضي التحقيق أو قاضي المحكمة الجزئية ، فإن الفصل في طلب الرد يكون من اختصاص المحكمة الابتدائية .

ولا يجوز في تحقيق طلب الرد لاستجواب القاضي ولا توجيه اليقين اليه .

المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ :

١ - تجميعا لكل الأوضاع الناشئة عن الجريمة وتمكيننا لكافة المحصوم بها من المناضلة عن حقوقهم ومنعنا من تضارب الأحكام فقد رؤى إضافة مادة جديدة إلى قانون الإجراءات الجنائية يرقم ٢٥٨ مكررا تنص على جواز رفع الدعوى المدنية قبل الزمن لتوضي الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحكمة الجنائية التي تنظر الدعوى الجنائية ، وذلك تطبيقا لوحدة الدعوى المدنية من جهة وحتى لا يقوم الحكم الصادر في الدعوى الجنائية حجة على الزمن عند مطالبته بالتوضي أمام المحكمة المدنية دون أن يمكن من إبداء أوجه دفاعه من جهة أخرى ، وهي اعتبارات غض عنها المشروع النظر عما قد يثار عن اختلاف الأساس القانوني لدعوى الضرر قبل الزمن عن الأساس الذي تقوم عليه الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية . ولتصود بالدعوى المدنية قبل الزمن تلك التي يرفعها قبله الضرر لتوضي الضرر الناشئ عن الجريمة فلا يستد إلى دعوى المستول قبل الزمن إذ أن هذه الدعوى إنما تدخل في حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أن ترفع دعوى إقصان أمام المحاكم الجنائية .



كما نص الفصل الثاني من المادة سائلة الذكر على أن تسرى على المؤمن الأحكام الخاصة بالمستول عن الحقوق المدنية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية. « تبين أن بينهما في الحكم في جميع الأحوال سواء أقيمت الدعوى المدنية أم لم يتم تشكيلها له من الدفاع عن حقوقه خضبة تواطؤ المستول مع المذنب ، وعلى ذلك تسرى على المؤمن كافة الأحكام المتعلقة بالمستول عن الحقوق المدنية والوارد في قانون الإجراءات الجنائية سواء في مرحلة الاستدلال أو التحقيق أو المحاكمة أو التنفيذ .

٢ - وتضام مع ما اتجه إليه المشروع من جواز رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لتعويض الضرر الناجم عن الجريمة أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجنائية فقد نص المشروع على تعديل الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية بما يجوز أن يدخل المؤمن في الدعوى المدنية المنظورة أمام المحكمة الجنائية .

٣ - لولحظ أنه رغم قيام الأحكام الواردة في قانون الإجراءات الجنائية وخاصة بتعني القضاء ودمه عن الحكم على ذات الأحكام الواردة في هذا الشأن في قانون المرافعات المدنية والتجارية بما قرره المادة ٢٥٠ إجراءات بأن يتبع في طلب رد المحكمة الجنائية الإجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات المدنية والتجارية ، إلا أنه بالرغم من ذلك فقد خرج قانون الإجراءات الجنائية على ما هو مقرر في قانون المرافعات في شأن تحديد المحكمة التي تتولى الفصل في طلب الرد ، فبينما يقرر قانون المرافعات في المادة ١٥٧ منه بأن يتولى رئيس المحكمة تحديد الدائرة التي تتولى نظر طلب الرد والتي عليها أن تقوم بتحقيقه غير غرفة المشورة بعد سماع أقوال طالب الرد وملاحظات القاضي عند الاقتضاء وممثل النيابة عند تسلمها في الدعوى إذ بقانون الإجراءات يخرج على هذا الحكم بما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٢٥٠ منه من أن « يقدم طلب الرد للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى لتتصل فيه » ، وإذا كانت المغايرة بين الأحكام المقررة في القانونين المذكورين لا مبرر لها ، وكان الحرص على حيطة القاضي والبعد بالأحكام عن التبعات تقتضي أن يتولى الحكم في طلب الرد هيئة أخرى مشكلة من غير القاضي الذي طلب رده ، فقد رؤى تعديل المادة ٢٥٠ المشار إليها بما يحقق هذا الغرض بالنص على أن يتبع في نظر طلب الرد والحكم فيه التواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

## الأحكام

١٦٠٠ - أنه وإن كان صحيحا أن المحكمة الاستثنائية بمبدأ أن قررت تأجيل نظر الدعوى لمانع لديها عادت بتشكيلها التي كانت عليه فاصدرت في الجلسة التي أجلت إليها الدعوى حكمها المطعون فيه ، إلا أنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات هذه المحكمة أن ممثل النيابة العامة في الجلسة التي صدر فيها الحكم لم يكن هو نفسه الذي حضر الجلسة الأولى ولما كان ممثل النيابة عضوا متمما لتشكيل المحكمة الجنائية فإن ما يحرمه الطاعن من بطلان الحكم لصدوره من محكمة ممنوعة قانونا من الفصل في الدعوى يقتضي في هذه الحالة تحقيق ما إذا كان المانع قد قام لدى أحد قضاة الهيئة



أو لدى عضو النيابة الممثل لها بالجلسة وهو ما يخرج عن وظيفة محكمة النقض .

( ١٩٦٧/٢/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٥٠ من ٢٦٠ )

١٦٠١ - قضاء القاضى المطلوب رده فى الدعوى قبل الفصل فى طلب الرد هو قضاء من حجب عنه الفصل فى الدعوى لأجل معين لا تستند به محكمة أول درجة سلطتها فى موضوع الدعوى الأصلية مما يتعين منه إعادتها إليها .

( ١٩٥٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ١٤٧ من ٦٦٢ )

١٦٠٢ - يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيها نهائياً طبقاً لنص المادة ٢٢٢ مرافعات التى أحال عليها قانون الإجراءات الجنائية فى المادة ٢٥٠ منه ، ويكون قضاء القاضى قبل ذلك باطلاً لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة تقرر لاعتبارات تتصل بالأطمئنان إلى توزيع العدالة ، ولا يقضى عن ذلك كون طلب الرد قد قضى فيه استثنائياً بالرفض ، إذ العبرة فى قيام المصلحة فى الطعن هى بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يعتد بانعدامها بعد ذلك .

( ١٩٥٩/٦/٢٧ أحكام النقض س ١٠ ق ١٤٧ من ٦٦٢ )

١٦٠٣ - إذا قام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية فإن القانون رسم للبتهم طريقاً معيناً يسلكه فى مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع ، فإن لم يفعل فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ١٩٥٧/١١/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٢٣٧ من ٨٧٢ )

١٦٠٤ - لم يقصد الشارع من المادة ٢/٢٥٠ إجراءات جنائية أن يخالف القاعدة الأصلية التى وضعها فى الفقرة الأولى من تلك المادة من أن المحكمة المنظورة أمامها الدعوى هى المختصة بالفصل فى طلب الرد ، وإنما أراد بيان الجهة التى تفصل فى هذا الطلب مادام القاضى الجزئى بمجرد انعقاد الخصومة بتقديم طلب الرد لا يصح أن يقسح له قضاء فى طلب هو خصم فيه .

( ١٩٥٧/٣/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٥٨ من ٢٠٢ )

١٦٠٥ - المقصود فى المادة ١/٢٥٠ إجراءات جنائية فيما نصت عليه من اتباع الإجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات هو الإجراءات



الخاصة بتقديم طلب الرد ونظرة حتى الفصل فيه ، أما اجراءات الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد فانها تخضع للقواعد الخاصة بها التي اوردها الشارع في قانون الاجراءات الجنائية .

( ١٩٥٧/٣/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٥٨ ص ٢٠٢ )

١٦٠٦ - طلب الرد متى كان متعلقا بدعوى جنائية تنظرها محكمة الجنايات فان نظره والفصل فيه يكون من اختصاص محكمة الجنايات المنظورة امامها الدعوى .

( ١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣٦٤ ص ١٣٢٥ )

١٦٠٧ - متى كانت المحكمة قد اصدرت قرارا بتأجيل الدعوى بعد ان طلب المتهم رد رئيس الدائرة فان هذا الاجراء من المحكمة لا عيب فيه مادام المتهم لم يكن قد سلك الطريق الذي رسمه القانون بالتقرير بالرد في قلم الكتاب ولم تكن المحكمة قد احيطت علما بهذا يحصل هذا التقرير .

( ١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣٦٤ ص ١٣٢٥ )

١٦٠٨ - ان قيام سبب من اسباب الرد غير اسباب عدم الصلاحية لا يؤثر على صحة الحكم مادام لم يتقدم أحد بطلب رد المحكمة عن نظر الدعوى .

( ١٩٥٥/٣/١٤ أحكام النقض س ٦ ق ٢٠٥ ص ٦٢٢ )

١٦٠٩ - اذا كان ما جاء بوجه الطعن من امور ينسبها الطاعن الى قاض من الهيئة التي اصدرت الحكم قد سبق قولاً مرسلاً ولم يقدم الطاعن دليلاً على قيام سبب من الاسباب التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى ، وكان لم يسلك سبيل الرد الذي رسمه القانون فان ذلك الذي اتاره لا يقبل امام محكمة النقض .

( ١٩٥٣/٤/١٤ أحكام النقض س ٤ ق ٢٥٦ ص ٧٠٤ )

١٦١٠ - ان لرد القاضي عن الحكم في الدعوى اجراء رسمه قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ، فليس يكفي لتحقيق هذا الاجراء مجرد ابداء الطاعن رغبته في رد أحد أعضاء المحكمة واثبات ذلك بحضور الجلسة .

( ١٩٥١/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٥ ص ٨٤٢ )



١٦١١ - ان المحاكم الجنائية هي وحدها المختصة دون المحاكم المدنية بالمحك في طلب رد القاضي عن نظر دعوى جنائية ، لأن القانون يقضى بأن المحكمة التي تفصل في طلب الرد هي المحكمة المرفوعة امامها القضية الأصلية ، وإذا كانت تشتمل جملة دوائر فالدائرة المختصة هي التي قدمت اليها القضية الأصلية ، وأن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاة في المواد الجنائية على اعتبار أنها أحكام صادرة في مسائل فرعية بصحة تشكيل المحكمة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلالاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية ، وذلك على أساس أنها لو كانت منهيبة للخصومة في دعوى الرد إلا أنها لا تنهى الخصومة في الدعوى الأصلية التي تفرع الرد عنها .

( ١٩٥٤/١/٩ ) أحكام النقض س ٥ ق ٧٤ ص ٢٢١ )

١٦١٢ - المحاكم الجنائية هي وحدها المختصة دون المحاكم المدنية بالمحك في طلب رد قاضي المحكمة الجنائية عن نظر الدعوى المرفوعة اليها ، وذلك لأن القانون يقضى بأن المحكمة التي تفصل في طلب الرد هي المحكمة المرفوعة امامها القضية الأصلية ، فإذا كانت هذه المحكمة تتكون من جملة دوائر فالدائرة المختصة تكون هي المقعدة اليها القضية الأصلية وإذا كان المطلوب رده قاضي محكمة جزئية فالفصل في رده يكون من اختصاص المحكمة الابتدائية التابع هو لها مشكلة بهيئة جنح ومخالفات مستأنفة ، والحكم الذي تصدره لا يكون قابلاً للاستئناف لصدوره من محكمة لا يوجد فوقها أية هيئة تستأنف امامها أحكامها .

( ١٩٤١/٣/١٠ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٢٦

( ص ٤١٧ )

١٦١٣ - الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاة في المواد الجنائية - على اعتبار أنها أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بتشكيل المحكمة للنظر في الدعوى الأصلية - لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلالاً عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية ، وذلك لأن هذه الأحكام وإن كانت تنهى الخصومة في أمر الرد إلا أنها لا تنهيها في الدعوى الأصلية التي تفرع عن الرد عنها ، وطبقاً للقواعد العامة لا يكون الطعن فيها جائزاً إلا مع الحكم النهائي في الدعوى الأصلية .

( ١٩٤١/٣/١٠ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٢٦

( ص ٤١٧ )



١٦١٤ - لا يقبل من المتهم أن يتمسك بإبطال إجراءات المحاكمة إذا كان سبب الإبطال غير متعلق به هو بل بغيره من التهمين وإذا فاداً كان لأحد أعضاء هيئة المحكمة صلة قرابة بمتهم فلا يجوز لمتهم آخر أن يطعن بإبطال إجراء من إجراءات المحاكمة بناء على أن هذا العضو لم يعمل بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠٩ مرافعات ، فيخبر زميله بقرعة المشورة بهذه الصلة كي يحكم بلزوم أو عدم لزوم امتناعه عن نظر الدعوى .  
( ١٦١٤/٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٥٨ ص ٦١٩ )

١٦١٥ - الطعن في الحكم بمقولة أن أحد قضاة الهيئة التي أصدرته كان من قبل دخوله القضاء محامياً ، وكان وكيلاً عن المجنى عليه في الدعوى المطعون في حكمها هو طعن قائم على حالة من الحالات الموجبة للرد ، فلا يمكن التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، بل الواجب ادعاؤه في الميعاد القانوني وبالطرق المقررة لرد القضية .  
( ١٦١٥/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٩ ص ٤٢ )



## الفصل الخامس

### في الادعاء بحقوق مدنية

#### مادة ٢٥١

ان لحقه ضرر من الجريمة ان يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية امام المحكمة المنظورة امامها الدعوى الجنائية في اية حالة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار بالاقبال باب المرافعة طبقا للمادة ٢٧٥ ، ولا يقبل منه ذلك امام المحكمة الاستئنافية .

ويحصل الادعاء مدنيا باعلان التهم على يد مضر ، او بطلب في الجلسة المنظورة فيها الدعوى اذا كان المتهم حاضرا ، والا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعي باعلان التهم بطلباته اليه .

لذا كان قد سبق قبوله في التحقيق بهذه الصفة ، فاحالة الدعوى الجنائية الى المحكمة تشمل الدعوى المدنية .

ولا يجوز ان يترتب على تدخل المدعي بالحقوق المدنية تأخير الفصل في الدعوى الجنائية ، والا حكمت المحكمة بعدم قبول دخوله .

— تقابل المادة ٦٤ من القانون السابق .

— المفكرة الإيضاحية : تبين المادة ٤٤ من له الحق في الادعاء مدنيا والوقت الذي يقبل فيه هذا الادعاء وكيفية حصوله . وقد جاء فيها حكم جديد وهو انه لا يجوز ان يترتب على تدخل المدعي بالحقوق المدنية تأخير الفصل في الدعوى الجنائية ، أي يجب أن يكون مستعجلا للمرافعة عند قبوله مباشرة مدعيا يحق مدني .

— تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : استبدلت بعبارة حتى تتم المرافعة عبارة حتى صدور القرار باقبال باب المرافعة ، لأن النص الأصل لهذه المادة يتفق مع نص المادة ٦٧ من قانون تحقيق الجنايات القرضي في باب محاكم المجمع وقد قرر القراح انه مع عدم وجود نص في هذا الباب يوجب اصدار قرار باقبال باب المرافعة فان المرافعة لا تتم الا بانتهاء القضية فعلا ، وذلك باصدار حكم يخرجها من سلطة القاضي أي باصدار الحكم بالادانة أو بالبراءة أي عدم الاختصاص ، وإلى هذه اللحظة يجوز للمدعي المدني ان يدخل في الدعوى ولو كانت المحكمة قد انتهت من سماع الشهود وأقوال الخصوم وأجلت الدعوى للمدعي بالحكم .



لذلك رأت اللجنة أن ينص صراحة على أن المدعى يالحق المدعى يجوز له الدخول في الدعوى مادام أنه لم يصدر قرار بإقفال باب المرافعة . فلذا صدر القرار فلا يقبل دخوله ولو كانت القضية تأجلت للمداولة في الحكم . واستتبع ذلك النص صراحة في المسادة ٢٧٨ من مشروع اللجنة على أن المحكمة بعد سماع الشهود وإقوال الخصوم تصدر قرارا بإقفال باب المرافعة ثم تصدر حكمها بعد المداولة . . . . . وإذا كانت الدعوى المدنية ليست صالحة لأن تنظر فوراً معس الدعوى الجنائية بأن طلب المدعى تأجيلها عند دخوله لاجتماع مستندات أو إذا رأت أن الفصل فيها يستلزم إجراءات يترتب عليها إجراء الفصل في الدعوى الجنائية ، فللمحكمة أن تحكم بعدم قبوله وتنتظر الدعوى الجنائية ، وأما باب المحاكم المدنية مفتوح دائماً للحصول على حقوقه المدنية . ولايضاح هذا المعنى تماماً أضافت اللجنة على هذه العبارة الفقرة التالية :  
والا حكمت بعدم قبول تدخله .

### الأحكام

١٦١٦ - المجنى عليه هو كل من يقع عليه الفعل أو يتناوله الترك المؤثم قانوناً . سواء أكان شخصاً طبيعياً أم معنوياً ، بمعنى أن يكون هذا الشخص نفسه محلاً للحماية القانونية التي يهدف إليها الشارع .

( ٢٧/٥/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ٨٧ ص ٤٤٥ )

١٦١٧ - أنه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض المؤسسية على المسؤولية عن الأشياء ، إذ الدعوى في هذه الحالة تكون مبنية على افتراض المسؤولية في جانب حارس الشيء وليست ناشئة عن الجريمة بله ناشئة عن الشيء ذاته .

( ١٠/٨/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥٩ ص ٧٥٥ )

١٦١٨ - الضرر الذي يصلح أساساً للمطالبة بتعويض أمام المحكمة الجنائية يجب أن يكون ناشئاً مباشرة عن الجريمة ، وعن ذات الواقعة المطروحة على المحكمة المطلوب المحاكمة عنها ، فإذا كان نتيجة لظرف خارج عن الجريمة ولو متصلاً بواقعتها فلا يجوز المطالبة بتعويض عنه أمام تلك المحكمة لأن قضاها في الدعوى المدنية استثناء لا يقبل التوسع ، ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعاوى المدنية إذا كانت محمولة على أسباب غير الجريمة المطروحة أمامها حتى يظل القضاء الجنائي يعزل عن حدة النزاع وتقاديا من التطرق الى البحث في مسائل مدنية صرف .

( ٢/٣/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٩ ص ٨٠ )



١٦١٩ - انه وان كان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع أمام المحاكم المدنية إلا أن القانون أباح استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل المأطىء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة سقطت هذه الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية .

( ١٩٧١/١/١٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٩ ص ٧٨ )

١٦٢٠ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية التي ترفع استثناء للمحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية أن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك إخلال بصلحة مالية للمضروء .

( ١٩٧٠/٥/٢٥ أحكام النقض س ٢١ ق ١٧٤ ص ٧٣٩ )

١٦٢١ - أباح القانون استثناء رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً مباشرة عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة . فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئاً عنها سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى الجنائية ، فثبت أن قضاء البراءة في الدعوى الجنائية أساسه أن الواقعة منازعة مدنية بحث بموجب القضاء بعدم الاختصاص بالفصل في الدعوى المدنية .

( ١٩٧٠/٣/٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٨٨ ص ٣٢٥ )

١٦٢٢ - المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم في التعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند إلى المتهم .  
( ١٩٦٥/١٠/١٩ أحكام النقض س ١٦ ق ١٣٧ ص ٧٢٤ )

١٦٢٣ - إذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية بناء على أن النزاع مدني وأن السند الذي يتمسك به الطاعن متنازع في صحته فإنه لا يكون قد أخطأ .  
( ١٩٥٩/٤/١٤ أحكام النقض س ٤ ق ٢٥٨ ص ٧١ )



١٦٢٤ - ان التعويض المدني الذي تقضى به المحاكم الجنائية يجب ان يكون مبنيا على ذات الواقعة المروضة على المحكمة المطلوب المحاكمة على أساسها فإذا رأت المحكمة ان المدعى بالحق المدني لا يستحق تعويضا على هذا الأساس فلا يكون لها ان تقضى له بتعويض على أساس آخر ، وذلك لأن قضاءها في الدعوى المدنية استثنائي لا يقبل التوسع .  
( ١٦/٢٩ / ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٥٨ ص ٩٣ )

١٦٢٥ - ان المدعى بالحق المدني لا يملك استعمال حقوق الدعوى العمومية ، وإنما يدخل فيها بصفته مضرورا من الجريمة التي وقعت طالبا تعويضا مدنيا عن الضرر الذي لحقه فدعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية الا في تبييتها لها .  
( ٣٠/١٠ / ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٥٠ ص ٢٠٠ )

١٦٢٦ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية ، أما إباح القانون رفعها الى المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية ، وهذه الإباحة الاستثنائية الواردة على خلاف الأصل يقدر مداها بقدرها فقط بلا توسع فرفع الدعوى المدنية للمحكمة الجنائية كمقتضى المادة ٥٤ تحقيق جنابات لا يكون الا في صورة ما اذا كان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، ومفهوم النص أن الضرر اذا لم يكن ناشئا عن هذه الجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحاكم الجنائية بنظر دعوى الحق المدني المطلوب .  
( ٣٠/١٠ / ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٨٢ ص ٤٥٣ )

١٦٢٧ - الدعوى المدنية ترفع في الأصل أمام المحاكم المدنية ويباح رفعها استثناء الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا مباشرة عن الفعل المأطية الكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية ويكفى في بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض ان يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض من أجله .  
( ٥/٣ / ١٩٧٢ أحكام النقض ص ٢٢ ق ٦٣ ص ٢٦٢ )

١٦٢٨ - متى كانت المحكمة قد قضت بالتعويض على اعتبار أن المدعى بالحقوق المدنية ورثة للمجنى عليه مع ما هو ثابت بالأوراق من أنهم



ادعوا مدنيا بصفتهم ورثة والد المجنى عليه ، فان المحكمة تكون قد غسرت  
أساس الدعوى وقضت من تلقاء نفسها بما لا يطلب منها مخالفة بذلك  
القانون مما يستوجب نقض الحكم .  
( ١٩٧٠/٦/٧ أحكام النقض س ٢١ ق ١٨٩ ص ٨٠٨ )

١٦٢٩ - لا يملك المدعى بالحقوق المدنية استعمال حقوق الدعوى  
الجنائية أو التحدث عن الوصف الذي يراه هو لها ، وإنما يدخل فيها بصفته  
مضرورا من الجريمة التي وقعت طالبا تمويضا مدنيا عن الضرر الذي لحقه ،  
فدعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية الا في تبعيتها لها .  
( ١٩٦٨/٢/١٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٠ ص ٢٢٣ )

١٦٣٠ - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة  
أمامها بطريق التبعية هو اختصاص استثنائي لا يقوم الا اذا كان التمويض  
مبنيا على الفعل ذاته المرفوعة عنه الدعوى الجنائية ، فاذا تبين للمحكمة  
الجنائية أن الحق المدعى به عن الفعل الحاطىء المكون لهذه الجريمة ما يثبت  
وجود صلة المتهم به ، سقطت هذه الدعوى التابعة بحالتها التي رفعت بها  
مهما يكن قد صح عندها أن الجريمة وقعت من غيره مادام المستول الحقيقي عن  
الحادث لم يبين ولم ترفع عليه الدعوى بالطريق القانوني .  
( ١٩٦٣/٢/٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٦ ص ١٦٩ )

١٦٣١ - لا اختصاص للمحكمة الجنائية في الحكم بالتمويض عن  
وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذي تحاكمه مهما يكن قد صح عندها أنها  
وقعت من غيره مادام هذا الغير لم تقم عليه الدعوى بالطريق القانوني .  
( ١٩٥٥/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٦ ق ٤٥٢ ص ١٥٣٦ )

١٦٣٢ - لا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى تمويض عن  
وقائع لم ترفع بها الدعوى المرمية ، كما لا اختصاص لها بالحكم بالتمويض  
عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذي تحاكمه مهما يكن قد صح عندها  
أنها وقعت من غيره مادام هذا الغير لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق  
القانوني .

( ١٩٤٦/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٢٤ )

ص ٢١٣ )

١٦٣٣ - اذا كانت الدعوى المدنية موضوع الطعن رفعت أصلا على  
الطامن تمويضا عن الضرر الذي أصاب الطمون ضده في جريمة القتل الخطأ



التي كانت مطروحة أمام محكمة الجنج للفصل فيها ، وكانت المحكمة الجزئية قد استظهرت أن الطاعن لم يرتكب تلك الجريمة ، إذ لم يرتكب خطأ ولا أمملا ولكنها مع ذلك حكمت عليه بالتعويض على أساس قدم البناء وما افترضته المادة ١٧٧ من القانون المدني من خطأ حارس المبنى ، فانها تكون قد تجاوزت حدود ولايتها فاذا استأنف الطاعن هذا الحكم وطلب قبول الاستئناف شكلا والحكم من باب الاحتياط بعدم الاختصاص ، وكانت المادة ٤٠٥ اجراءات على غرار المادة ٤٠١ مرافعات تجيز الاستئناف في هذه الحالة لانعدام ولاية المحكمة الجزئية بالنسبة للفصل في الدعوى المدنية ، وكانت تلك المحكمة قد تفاضت عن هذا الدفع فلم تتعرض له ولم تناقشه ولم ترد عليه وقضت بعدم جواز الاستئناف بمقولة ان قيمة الدعوى تقل عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي أن يحكم فيه نهائيا فانها تكون قد اخطأت في تأويل القانون وفي تطبيقه مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى المدنية .

( ١٩٥٤/٥/٢٥ أحكام النقض س ٥ ق ٢٣٥ ص ٧٠٣ )

١٦٣٤ - ان المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم في التعويضات المدنية الا اذا كانت ناشئة عن الفعل الخاطيء المرفوعة به الدعوى باعتباره مكونا لجريمة ، واذا فاذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد برأت المتهم من التهمة المسندة اليه والتي رفعت الدعوى المدنية بالتبعية لها ورفضت الدعوى المدنية على أساس أن الموضوع لا جريمة فيه ، ثم جاءت محكمة الدرجة الثانية فحكمت على هذا المتهم بالتعويض على أساس الاخلال بالتعاقد الذي قالت بحصوله واخلال أحدهما به ، فانها تكون قد قضت في أمر هو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به .

( ١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٨٧ ص ٢٢٥ )

١٦٣٥ - اذا كان الحكم مع قضائه ببراءة المتهم من تهمة الاصابة الخطأ المسندة اليه لانعدام الخطأ من جانبه قد قضى عليه بالتعويض مؤسسا قضاه هذا على المسئولية التعاقدية الناشئة عن النقل فانه يكون قد خالف القانون لأن الفصل الذي رفعت الدعوى عنه لم يكن هو عقد النقل بل كان الخطأ الذي نشأ عنه الحادث .

( ١٩٥١/٦/٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤٣٥ ص ١١٩٢ )

١٦٣٦ - لكل مجني عليه الحق في أن يلجأ بالنسبة لحقوقه المدنية للقضاء الجنائي ، واذا ما فعل ذلك اعتمادا على أن الدعوى العمومية مرفوعة



فعلا من جانب النيابة العامة فقد حقق له السير في دعواه المدنية لدى المحكمة الجنائية وحق على هذه المحكمة الجنائية - وقد ارتبطت بالدعوى - أن تسير في نظرها الى النهاية ولو ظهر في أثناء السير أن الدعوى العمومية قد سقطت فإذا لم يكن ثمة دعوى جنائية قائمة بسبب انقضاء المدة المقررة لسقوطها فإنه لا يجوز للمجنى عليه أن يلجأ مباشرة الى القضاء الجنائي ، بل له اذا شاء أن يرفع دعواه أمام المحكمة المدنية وحدها .

( ١٩٢٩/٥/٢ ) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٤٥

ص ٢٨٤ )

١٦٣٧ - اذا كانت الجريمة المطروحة لنظر محكمة الجنب تقع تحت نصوص قانون عفو شامل صدر أثناء نظر الدعوى فان محكمة الجنب يجوز لها مع ذلك الحكم في الدعوى المدنية بالرغم من سقوط الدعوى العمومية ، أي أنها تبقى مختصة بنظر الدعوى المدنية ، ولكن الامر يكون على خلاف ذلك اذا كان قانون العفو الشامل صدر قبل رفع الدعوى العمومية .

( ١٩٢٩/٤/١١ ) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٢٢

ص ٢٥٩ )

١٦٣٨ - الأصل في دعوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية ، وانما أباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنه بها الدعوى الجنائية ، بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الحاطي للكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئا عن هذه الجريمة سقطت هذه الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية . ومتى تقرر أن هذه الإجازة مبناها الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون .

( ١٩٢٧/٥/١٦ ) أحكام النقض س ١٨ ق ١٣٠ ص ٦٦٧ )

١٦٣٩ - الأصل في دعوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية ، وانما أباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لفعل آخر سقطت تلك الإباحة وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية . واذن متى كان الحكم قد قضى بالتعويض



في الدعوى المدنية المرفوعة من المدعية بسبب ما لحق بسيارتها من أضرار نشأت عن مصادمة سيارة المتهم لها لا يسبب ذات الفعل المكون للجريمة التي رفعت عنها الدعوى العمومية ، وهي جريمة القتل والإصابة الخطأ فانه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .

( ١٩٥٤/١/٥ ) أحكام النقض س ٥ ق ٧٣ من ٢١٥ ، ٦/١٤ / ١٩٥٤ ق ٢٥٠ ص ٧٦٣ )

١٦٤٠ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض في الدعوى المدنية بسبب ما لحق سيارة المدعي بالحق المدني من أضرار نشأت عن مصادمة سيارة المستولن عن الحقوق المدنية لها لا بسبب الفعل المرفوعة به الدعوى العمومية وهو مصادمة تلك السيارة للمجني عليه الذي كان يقف بجوار سيارة المدعي بالحقوق المدنية فانه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

( ١٩٥٣/٣/٢٤ ) أحكام النقض س ٤ ق ٢٣٥ ص ٦٤٥ )

١٦٤١ - اذا كان ما طلب المدعي بالحق المدني التعويض عنه لم ينشأ عن ذات الفعل المرفوعة به الدعوى بل عن فعل آخر متصل بالواقعة فان القضاء برفض الدعوى المدنية لا يكون قد خالف القانون في شيء .

( ١٩٥١/٤/٢٣ ) أحكام النقض س ٢ ق ٣٦٩ ص ١٠١٧ )

١٦٤٢ - الأصل في توزيع الاختصاص بين المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية ، ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل الا بقدر ما خول المحاكم الجنائية من حق نظر دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المرفوعة اليها باعتبار أن ذلك متفرع عن اقامة الدعوى امامها على متهمين معينين بجرائم معينة منسوبة اليهم بالذات قام عليها طلب المحاكمة الجنائية وطلب التعويض معا . واذا فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى تعويض عن وقائع لم ترفع بها الدعوى العمومية ، كما لا اختصاص لها بالحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذي تحكمه مهمة يكن قد صح عندها أنها وقعت من غيره مادام هذا الغير لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني .

( ١٩٥١/٢/٦ ) أحكام النقض س ٢ ق ١٢٢ من ٥٨٩ )



١٦٤٣ - لا اختصاص للمحكمة الجنائية برد حيازة العين المتنازع عليها فإن اختصاصها مقصور على التبرعات الناشئة عن ارتكاب الجريمة ، ثم ان من حقها أن تتدخل عن الدعوى المدنية اذا رأت من الظروف أن الحكم فيها يقتضى اجراء تحقيقات خاصة لا تتفق مع طبيعة مهمتها .  
( ١٩٤٨/٦/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٢٤ ص ٥٨٨ )

١٦٤٤ - انه لكي تخول المحكمة الجنائية الحكم في الدعوى المدنية المرفوعة على المتهم مسح الدعوى العمومية بتعويض الضرر الذي تسبب في وقوعه للدعوى بالحقوق المدنية يجب أن يكون الضرر ناشئا عن العمل الجنائي محل المحاكمة . فاذا كانت الدعوى قد رفضت على المتهم بأنه سرق أوراقا مملوكة لبنك معين فقضت المحكمة الابتدائية بعدم حصول سرقة ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فأقرت ذلك ولكنها حكمت في ذات الوقت على المتهم بتعويض على أساس أنه استعمل بلا حق صور أوراق خاصة بالبنك المدعى بالحقوق المدنية بتقديمها الى المحكمة الجنائية في دعوى مرفوعة عليه للاستفادة منها في براءته غير مبال بما يترتب على ذلك من أضرار بمصلحة صاحبها فحكمتها هذا يكون خاطئا اذ الاستعمال الذي أشارت اليه هو فعل آخر غير فعل السرقة القائمة بشأنه الدعوى العمومية والتي استقرت محكمة الموضوع على أنه متعذر من الأصل .  
( ١٩٤٦/١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٤ ص ٤٣ )

١٦٤٥ - لا يجوز لأحد أن يدخل مدعيا بحق مدني في دعوى جنحة الاعتياد على الاقراض بربا فاحش لاكتفاء حصول ضرر ما لأحد من هذه الجريمة ، لأن الاقراض في ذاته لا عقاب عليه قانونا ، وإنما العقاب هو على الاعتياد نفسه أى على وصف خلقى اتصف به المقرض اثر مقارنته الفصل الأخير الذي تحقق به معنى الاعتياد ، وهذا الاعتياد هو وحده مناط العقاب لا شأن للمقرضين به ، اذ هو وصف معنوي يمتد قائم بذات الموصوف ملازم لمساهمة يستحيل عقلا أن يضر بأحد لا من هؤلاء المقرضين ولا من غيرهم . ومن ثم فليس لأحد منهم أو من غيرهم أن يدعى منه ضررا ولا أن يطلب بسببه تعويضا لدى أية محكمة جنائية كانت أو مدنية ، وإنما الضرر الذي يصيب المقرضين لا ينشأ الا من عملية الاقراض المباداة ، وهو ينحصر في قيمة ما يدفعه كل منهم زائدا على الفائدة القانونية ، فالدعوى به انما هي دعوى استرداد هذا الزائد الذي أخذه المقرض بغير وجه حق ، وهي دعوى مدنية ناشئة عن شبهة جنحة من شأنها ألا ترفع الا الى المحكمة المدنية وليست ناشئة عن جنحة حتى يسوغ رفعها بالتبعية الى المحكمة الجنائية .



( ١٩٣٠/١/٣٠ ) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٨٢ ض  
٤٥٣ ، ١٩٣١/٣/٢٢ ج ٢ ق ١٨٩ ض ٢٤٧ ، ١٩٣٥/٦/١٠ ج ٣ ق ٢٨٧  
ض ٤٩٨ ، ١٩٤٥/٤/٢ ج ٦ ق ٥٣٤ ض ( ٦٧ )

١٦٤٦ - اذا كانت الجريمة المرفوعة بها الدعوى هي ان المتهم سرق  
موتورا من البلدية فادعى شخص مدنيا ضد المتهم بالمبلغ الذي دفعه له ثمنا  
للموتور المسروق طالبا الحكم به عليه متضامنا مع المجلس البلدي ، فانه اذا  
كان الضرر الذي لحق المدعي بالحق المدني وأسس عليه دعواه لم ينشأ الا عن  
واقعة شرائه للموتور ، واذا كانت هذه الواقعة مستقلة عن جريمة السرقة  
التي ما كانت تؤدي بذاتها الى هذا الضرر ، اذ كان هذا وذاك لا تكون المحكمة  
الجنائية مختصة بنظر هذه الدعوى بل يكون واجبا رفعها الى المحكمة المدنية .  
( ١٩٤٤/٥/٢٢ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٥٦  
ص ( ٤٨٩ )

١٦٤٧ - ليس للمحكمة وهي تقضي في جريمة اتلاف زراعة قائمة  
على ارض مؤجرة ان تقبل الدعوى المدنية من مالك هذه الأرض ، لأن الضرر  
المباشر الناشئ عن الاتلاف انما يصيب صاحب الزراعة التي اتلفت وهو  
المستأجر . أما مالك الأرض فان كان هو الآخر يصيبه ضرر فانما يكون  
ذلك عن طريق غير مباشر ، وبذلك لا تكون له صفة في رفع الدعوى المدنية  
امام المحكمة الجنائية مع الدعوى العمومية المرفوعة من النيابة بطلب تعويض  
الضرر الذي يكون قد لحقه ، فان هذا الحق مقصور على من يكون قد أصابه  
الضرر من الجريمة مباشرة وشخصيا دون غيره .

( ١٩٤٢/٦/٨ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٢١ ص ( ٦٧٥ )

١٦٤٨ - ان الضرر الذي يصلح أساسا للمطالبة بالتعويض امام  
المحاكم الجنائية يجب ان يكون ناشئا مباشرة عن الجريمة ، فاذا لم يكن الا  
نتيجة طرف لا يتصل بالجريمة الا عن طريق غير مباشر فلا تجوز المطالبة  
بعرضه بتدخل المدعي به في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة العامة او  
يرفعها مباشرة . واذا فاذا كان الضرر الذي بني الحكم عليه قضاء  
بالتعويض غير ناشئ عن جريمة التصب المرفوعة بها الدعوى لأن سببه انما  
هو مخالفة المتهمين للندى في تجارة الاسبرين . بينهم في السوق اسبرين .  
مقلدا على أنه من ماركة باير ، فهذا النوع من الضرر لا يصلح أساسا للحكم  
بالتعويض في الدعوى الجنائية ، اذ هذه المناقشة مهما كان اتصالها بالجريمة



المرفوعة بها الدعوى ، فانها امر خارج عن موضوع الاتهام والضرر الناجم عنها لم يكن مصدره الجريمة ذاتها اذ هي لم يضر بها مباشرة الا الذين وقع عليهم النصب بشرائهم الاسيرين المقلد .

( ١٧١ / ٢٣ / ٢٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٧١ )

ص ( ٢١٧ )

١٦٤٩ - الاصل في المساءلة المدنية وجوب تعويض كل من اصيب بضرر يستوي في ذلك الضرر المادي والضرر الادبي .

( ١٩٧٤ / ٤ / ٢٩ احكام النقض س ٢٥ ق ٩٥ ص ٤٤٧ )

١٦٥٠ - من المقرر في القانون ان احتمال الضرر لا يصلح اساسا لطلب التعويض بل يلزم ان يكون الضرر المدعى به محققا .

( ١٩٦٨ / ١٢ / ٢ احكام النقض س ١٩ ق ٢١١ ص ١٠٤٢ )

١٦٥١ - مجرد احتمال وقوع ضرر في المستقبل لا يكفي للحكم بالتعويض .

( ١٩٥٦ / ٣ / ١٣ احكام النقض س ٧ ق ٩٩ ص ٣٣٠ )

١٦٥٢ - ان احتمال حصول الضرر لا يصلح اساسا لطلب التعويض بل يلزم تحققه .

( ١٩٥٥ / ٣ / ٥ احكام النقض س ٦ ق ١٨٩ ص ٥٨٢ )

١٦٥٣ - تعويض الوالد عن فقد ابنه لا يعتبر تعويضاً عن ضرر محتمل الحصول في المستقبل اذ مثل هذا التعويض انما يحكم به عن فقد الولد بما يسببه هذا الحادث من اللوعة للوالد على أية حال .

( ١٩٦١ / ١١ / ٧ احكام النقض س ١٢ ق ١٨٠ ص ٨٩٩ )

١٦٥٤ - المحكمة - في صدد بحثها الدعوى المدنية - غير ملزمة بتوجيه المدعى او تكليفه اثبات دعواه او تقديم المستندات الدالة عليها اذ ان الامر في ذلك كله موكل اليه ليدل على التعويض الذي يطالب به بالكيفية التي يراها .

( ١٩٦١ / ١٠ / ١٦ احكام النقض س ١٢ ق ١٥٥ ص ٧٩٧ )

١٦٥٥ - من المقرر ان التمسويس عن الضرر الادبي الذي يصيب المجنى عليه نتيجة الاعتداء الذي يقع عليه شخصي مقصور على الضرر نفسه لا يتعداه الى سواء ، كما لا ينتقل منه الى الغير طبقاً للمادة ٢٢٢ مدني الا اذا



تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب الدائن به أمام القضاء ، مما لم يقل المحكم بتحقيق شيء منه في الدعوى المطروحة .

( ١٩٧٤/١/١٥ أحكام النقض س ٢٥ ق ٨ من ٢٦ ، ١/٢٠ )

( ١٩٥٨ س ٩ ق ١١ ص ٥١ )

**١٦٥٦ -** الأصل في التعويض عن الضرر الماسد أنه إذا ما ثبت الحق فيه للمضرور فإنه ينتقل إلى خلفه فيستطيع وارث الضرور أن يطالب بالتعويض الذي كان لمورثه أن يطالب به لو بقي حيا . أما التعويض عن الضرر الأدبي الذي يصيب المجنى عليه فإنه شخصي مقصور على المضرور نفسه ، فلا ينتقل إلى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدني إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب به الدائن أمام القضاء ، والا فإنه لا ينتقل إلى ورثته بل يزول بموته .

( ١٩٦٨/٤/٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٨٠ ص ٤٢٠ )

**١٦٥٧ -** لا يمكن القول بأن المجنى عليه قد لحقه ضرر مادي يورث عنه إلا إذا كان قد أصابه هو نفسه ضرر في حق أو مصلحة يمكن أن يترتب عليه تعويض يدخل في ذمته ويتلقاه عنه ورثته كأن يكون قد أنفق مالا في العلاج ، أما إذا كان الضرر الذي جعله المدعي بالحق المدني أساسا لدعواه قد نشأ مباشرة عن موت المجنى عليه ، فإن هذا الضرر الأدبي لا يمكن أن ينتقل إلى الورثة لعدم قيام الشرط المنصوص عليه في المادة ٢٢٢ مدني .

( ١٩٥٦/٣/١٣ أحكام النقض س ٧ ق ٩٩ ص ٣٣٠ )

**١٦٥٨ -** مناهات اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية أن يكون التعويض المطالب به ناشئا مباشرة عن الضرر الذي خلفته الجرائم المرفوع بها الدعوى الجنائية ، ولما كان الحكم المظنون فيه قد أقام مسئولية صندوق التوفير على إهمال موظفيه ، فإن المحكمة تكون قد خرجت عن ولايتها حيث ينبغي أن يكون التعويض المدني المدعي به أمام المحكمة الجنائية مترتبا على الواقعة الجنائية المطروحة على المحكمة ترتيبا مباشرا ، وحيث تنتفي السببية المباشرة من الجريمة والضرر فإن الاختصاص بالفصل في التعويض يتعقد للمحاكم المدنية .

( ١٩٦٣/١٢/١٧ أحكام النقض س ١٤ ق ١٧٥ ص ٩٥٤ )

**١٦٥٩ -** يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر الماسد أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضرور ، وأن يكون هذا الضرر محققا ، فإذا



أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بد من توفر حق لهذا الغير يعتبر الاخلال به ضررا أصابه ، واذن فالمبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة لوفاة آخر هو أن يثبت أن المجنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار في ذلك في المستقبل كانت محققة فيقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة يفقد عائلته ويقضى له بتعويض على هذا الأساس .

( ١٩٥٦/٣/١٣ أحكام النقض من ٧ ق ٩٩ من ٣٣٠ )

١٦٦٠ - إذا كان الضرر لم ينشأ مباشرة عن الجريمة التي نسبت إلى المتهم ورفضت بهذا الدعوى عليه ، كأن يكون منشؤه عرقلة التحقيق وتعطيل السير في إجراءات الدعوى فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني التي تقوم على أساسه .

( ١٩٥٥/٤/٥ أحكام النقض من ٦ ق ٢٤٢ من ٧٤٤ )

١٦٦١ - أن أساس المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي يجب أن يكون عن فعل يعاقب عليه القانون وأن يكون الضرر شخصا ومرتبا على هذا الفعل ومتصلا به اتصالا سببيا مباشرا ، فإذا لم يكن الضرر حاصلًا من الجريمة وإنما كان نتيجة ظرف آخر ولو كان متصلا بالواقعة التي تجرى للمحاكمة عنها انتفت علت التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية ، واذن فالخلق والاضطراب الذي يتولد عن الجريمة لدى أحد المواطنين لا يجوز الادعاء به مدنيا أمام المحكمة الجنائية .

( ١٩٥٥/٢/٢٢ أحكام النقض من ٦ ق ١٧٩ من ٥٤٥ )

١٦٦٢ - يجب أن يكون المدعى بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة والا كان من شأن إجازة هذا الحق لمن يحل محل المدعى بالحق المدني ، أن يدخل استعماله في نطاق المساومات الفردية مما لا يتفق والنظام العام .

( ١٩٥٥/٢/١ أحكام النقض من ٦ ق ١٦٠ من ٤٨٢ )

١٦٦٣ - المادة ٥٤ تحقيق جنابات واسعة النص ، وهي ترخص لكل من ادعى أصابته بضرر من الجريمة أن يدعى مدنيا أمام القضاء الجنائي ، ولم يفرق النص بين الضرر المباشر والضرر غير المباشر .

( ١٩٢١/٥/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٣ من ٣٠٣ )



١٦٦٤ - التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبيه من جرائمها لا على ثبوت حقه في الارث حجب أو لم يحجب  
( ١٩٧٧/٣/١٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ٧٣ من ٢٤٠ )

١٦٦٥ - التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبيه من جرائمها لا على ثبوت حقه في الارث حجب أو لم يحجب . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعى بالحقوق المدنية أخ شقيق للمجنى عليه الذي توفي مما لم يجده الطاعنان وكان ثبوت الارث له أو عدم ثبوته لا يقدح في صفته وكونه قد أصابه ضرر من جراء فقد أخيه نتيجة الاعتداء الذي وقع عليه ، وكانت الدعوى المدنية انما قامت على ما أصاب الأخ من ضرر مباشر لا على انتصابه مقام أخيه بعد ايلولة حقه في الدعوى اليه ، وكان هذا ما أثبتته الحكم وبينه فإن الظن يكون على غير أساس متعين الرفض .

( ١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٣٥ من ١١٨٧ )

١٦٦٦ - اذ نصت المادة ٢٢٢ من القانون المدني صراحة على أنه يجوز الحكم بالتعويض للأزواج والأقارب الى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب ، وكانت الأخت تعتبر قريبة من الدرجة الثانية بالنسبة لأختها القتيلة فإن هذه القرابة تتحقق معها المصلحة في رفع الدعوى المدنية بصرف النظر عن كونها واردة للمجنى عليها أم لا ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى لأخت المجنى عليها بالتعويض المؤقت عن الضرر الادبي الذي أصابها من جراء فقد أختها لم يخطئ في تطبيق القانون .

( ١٩٦٩/١/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٦ من ١٦٨ )

١٦٦٧ - ان شرط توافر الضرر المادي هو الاخلال بحق أو بمصلحة للضرور ، وفي اعتداء الجاني على المجنى عليه والقضاء على حياته اخلال جسيم بحقه في سلامة جسمه وصون حياته ، واذا كان الاعتداء يسبق بداهة الموت بلحظة فإن المجنى عليه يكون خلالها - مهما قصرت - أصلا لكسب الحقوق ومن بينها الحق في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسبما يتطور اليه هذا الضرر ويتفاقم ، ومتى ثبت له ذلك الحق قبل الموت فإنه ينتقل من بعده الى ورثته فيحق لهم مطالبة المسئول بحجر الضرر الذي لحق مورثهم من جراء الجروح التي أحدثها به ومن جراء الموت الذي أدت اليه تلك الجروح باعتباره من مضاعفاتها . ولئن كان الموت حقا على كل إنسان إلا أن التعجيل به بفعل الغير عن عمد أو خطأ يلحق بالمجنى عليه ضررا ماديا



محققا ، بل هو ابلغ الضرر اذ يسلبه ائمن ما يمتلكه الانسان وهو الحياة ، والقول بغير ذلك وامتناع الحق في التعويض على المجنى عليه الذي يموت عقب الاصابة مباشرة ويجواز ذلك الحق لمن يبقى على قيد الحياة مدة بعد الاصابة يؤدي الى نتيجة تتأني على المنطق ، والا كان المجاني الذي يصل في اعتدائه الى احد الاجهاز على شخصيته فورا في مركز يفصل ذلك الذي يقل عنه خطورة فيصيب المجنى عليه باذى دون الموت .

( ١٤/٣/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٧٨ ص ٤١٥ )

١٦٦٨ - اذا كان الطاعن قد دفع امام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى المدنية . لسبق حصول صلح فيها مع أخ المجنى عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفع بقوله ان المدعية بالحق المدني - وهي الوصية على اولادها القصر - لم تكن طرفا في الصلح فان ما انتهى اليه الحكم يكون صحيحا في القانون ، ذلك ان عقد الصلح كغيره من العقود قاصر على طرفيه ومادام أن العقد قد تم مع شقيق المجنى عليه وهو ليس بوارث ولا نائب عن الورثة ولا وصى على قصر أخيه ، فان توقيعه على هذا العقد بصفته وصيا لا يضي على هذه الصفة كما أن اثر العقد لا يمتدى الى المدعية بالحق المدني .

( ١٢/١١/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٧٦ ص ٧٢٠ )

١٦٦٩ - الضرر الذي يتحملة المجنى عليه من الجريمة يرتب له حقا خاصا ، وهذا الحق الشخصي وان كان الاصل أنه مقصور على المضرور الا انه يجوز أن ينتقل الى غيره ومن بينه الورثة بوصفهم خلفه العام .

( ٢/٢/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٢٩ ص ٤٤٢ )

١٦٧٠ - حق المدعى المدني في المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر امام المحكمة الجنائية هو استثناء قاصر على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن يجعل الالتجاء اليه منوطا بتوافره وهو أن يكون المدعى بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة .

( ٢٥/١٢/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٣٥٩ ص ١٣٥ )

١٦٧١ - لما كان القانون لا يمنع أن يكون المضرور أي شخص مكره كان غير المجنى عليه مادام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان الضرر ناتجا عن الجريمة مباشرة ، وكانت مطالبة المدعين بتعويض الضرر الذي لحق بهم



نتيجة وفاة المجنى عليه المترتبة على اصابته التي تسبب فيها المتهم خطأ يتسبح لطلب التعويض عن الضرر الناشئ عن الاصابة الخطأ التي هي موضوع الدعوى الجنائية ، فان الدعوى المدنية تكون مقبولة امام المحكمة الجنائية ويكون الحكم اذ فصل فيها لم يخالف قواعد الاختصاص الولاى فى شئ .

( ١٩٧٤/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٥ ق ٩٥ ص ٤٤٧ )

١٦٧٢ - ليس فى القانون ما يمنع من أن يكون المضرور من الجريمة أى شخص ولو كان غير المجنى عليه مادام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان خاتما عن الجريمة مباشرة .

( ١٩٥٤/١٢/١٥ أحكام النقض س ٥ ق ١٠١ ص ٣٠٠ )

١٦٧٣ - متى كان الطاعن قد رفع دعواه المدنية على المتهم بصفته الشخصية وبصفته مديرا لشركة كوداك وطلب فيها الحكم له بمبلغ ألفى جنيه بالتضامن بين المعلن اليه شخصيا وبين الشركة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قصر قضاؤه على الزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ٤٠٠ جنيه دون أن يتحدث عن الدعوى الموجهة من الطاعن على شركة كوداك ويجرى قضاء فيها فان الحكم يكون مميبا واجبا نقضه .

( ١٩٥٣/٧/٩ أحكام النقض س ٥ ق ٣٨٨ ص ١٦٥٧ )

١٦٧٤ - ان القول بأن الدعوى المدنية المرفوعة من ورثة المجنى عليه لا تقبل هو قول القانون الرومانى تأسيسا على انها دعوى ناشئة عن ضرر شخصى لحق بالمورث ويحتمل أن يكون قد تنازل عنه قبل وفاته ، أما القانون المصرى فانه لم يأخذ بذلك ، بل رأى أن الحق فى التعويض ينتقل للمورثة ما لم يكن المورث قد تنازل عنه قبل وفاته أو يلحقه التقادم المسقط للمحقوق قانونا .

( ١٩٥٠/١٠/٣ أحكام النقض س ٢ ق ٤٤ ص ١١١ )

١٦٧٥ - من المستقر عليه أن الشيك متى صدر لحامله أو صدر لأمر شخص معين واذنه ، فان تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن تظهيره متى وقع صحيحا أن تنتقل قيمته الى المظهر اليه ويخضع لقباعده تظهير الدفع بما يجعل العلاقة فى شأنه غير مقصورة على الساحب المستفيد الذى جبرر الشيك لأمره ، وانما يعتمد على المظهر اليه الذى يصبح مالكا لقيمته فور تظهيره ، لما كان ذلك فان صفة المدعية بالمحقوق المدنية باعتبارها



المظهر اليها الأخيرة في المطالبة بالتعويض الناشئ عن الجريمة تكون قائمة لوقوع الضرر المباشر عليها .

( ١٩٧٣/١١/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٩١ ص ٩٢٦ )

١٦٧٦ - ان صلح المجنى عليه قبل وفاته مع ضاربيه لا يؤثر في حقوق الورثة في المطالبة بتعويض لما نالهم من الضرر بعد وفاة والدهم من جراء الاعتداء عليه ، لأن الأساس القانوني لطلب الورثة ذلك التعويض هو الضرر الذي لحقهم من عمل من اعتدى على والدهم ، وليس أساسه وراثتهم للحق الذي ثبت لوالدهم قبل وفاته .

( ١٩٣٤/٥/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٥٥ )

ص ٣٣٩ .

١٦٧٧ - اذا تدخل شخص ليطالب بتعويض الضرر الذي أصابه شخصيا والذي نشأ مباشرة عن سرقة سند تحت حيازته هو ، وان كان محررا باسم زوجته فليس في قبوله بهذه الصفة أية مخالفة للمادة ٥٤ تحقيق جنيات ولا أهمية لأن يكون السند موضوع الجريمة ملكا له أم لغيره .

( ١٩٣٤/٤/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢٧ )

ص ٣١٧ .

١٦٧٨ - ان عدم اختصاص المحاكم الجنائية ينظر الدعاوى المدنية من النظام العام لتعلقه بتحديد ولايتها القضائية فيصع الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ، بل يجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها . فالحكم الذي يقضى برفض هذا الدفع بمقولة ان الحق في التمسك به سقط لعدم ابدائه قبيل أى دفع آخر أمام محكمة الدرجة الأولى أو لاعتباره من الطلبات الجديدة التي لا يصح عرضها على المحكمة الاستئنافية لأول مرة هو حكم مخطئ في تطبيق القانون .

( ١٩٤٤/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٥٦ )

ص ٤٨٩ .

١٦٧٩ - اذا دخل المقترض مدعيا بحق مدني ولم يعترض المقرض على ذلك ، لا لدى المحكمة الابتدائية ولا لدى المحكمة الاستئنافية فليس له أن يطعن في هذا الشأن لأول مرة أمام محكمة النقض ، فانه شأن متعلق بحقوق فردية خاصة لذوى الشأن فيها أن يأخذوا بها أو أن يهملوها بلا حرج عليهم من قبل النظام العام .



(١٢/٤٠/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٢٢)

ص ١٢٧ ، ١٢/١١/١٩٣٠ ق ١٢٢ ص ١٦٦ )

١٦٨٠ - الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى الناشئة عنها .

( ١٩٧٨/٥/١٥ - أحكام النقض س ٢٩ ق ٩٦ ص ٥٢٠ .

١٩٧٠/٤/٦ - ١٢١ ق ١٣١ ص ٥٥٢ ، ١٩٦٦/٢/١٥ س ١٧ ق ٢٧ ص ١٥٢ ، ١٩٥٥/١/١١ ق ٦ ص ١٣٥ ( ٤٩ )

١٦٨١ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا تقضى في الدعوى المدنية إلا إذا كانت تابعة لدعوى جنائية ومتفرعة عن ذات الفعل الذي رفضت به الدعوى . ومن ثم كان يتعين على الحكم وقد قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية أن يقضى في الدعوى المدنية الناشئة عنها بعدم قبولها تبعاً لذلك ، أما وقد قضى برفضها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيح الحكم في هذا الشأن .

( ١٩٦٤/٣/٩ أحكام النقض س ١٥ ق ٣٦ ص ١٧٦ )

١٦٨٢ - الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائي هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية فيجب أن تكون الدعوى الجنائية قد رفضت بالطريق الذي رسمه القانون حتى يصبح تحرك الدعوى المدنية تحركاً صحيحاً أمام القضاء الجنائي .

( ١٩٦٦/١١/١٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠٨ ص ١١١١ )

١٦٨٣ - يستلزم القانون أن يكون المتهم حاضراً بنفسه بالجلسة عندما يوجه إليه طلب التمييز والا يجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى بالحق المدني بإعلان المتهم بطلباته ، ولا يفنى عن ذلك حضور محاميه إذا كان متهماً في جنحة معاقب عليها بالحبس .

( ١٩٥٧/٥/١٤ أحكام النقض س ٨ ق ١٣٥ ص ٤٩٠ )

١٦٨٤ - أن حضور من يدعى وقوع الجريمة عليه أو على أحد ذويه في الدعوى واشتراكه في الإجراءات التي تمت فيها باعتباره مدعياً بحقوق مدنية ، ذلك لا يمكن عده سبباً مبطلاً للحكم ولو كان لم يقض له في نهاية الأمر بتعويض وكان السبب هو انعدام صفته في المطالبة بالتعويض .

( ١٩٤٥/٤/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٤٧ )

ص ٦٨٧ )



## المادة ٢٥٢

إذا كان من حقه ضرب من الجريمة فاقد الأهلية ولم يكن له من يمثله قانوناً ، جاز للمحكمة المرفوعة أمامها الدعوى الجنائية بناء على طلب النيابة العامة أن تعين له وكيلاً يدعى بالحقوق المدنية بالنيابة عنه ، ولا يترتب على ذلك في أية حال التزامه بالمصاريف القضائية .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : وقد جاءت المادة ٤٥ ( ٢٥٢ ) بحكم جديد بشأن المجنى عليه الذي يكون فاقد الأهلية لصغر السن أو العاهة إذا لم يكن له من يمثله قانوناً فنقلت المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى الجنائية حق تعيين وكيل له بناء على طلب النيابة العمومية ، على ألا يترتب على ذلك الزامه في أية حال بالمصاريف القضائية .

## الأحكام

١٦٨٥ - إذا كان قد قضى بالتعويض لوالد المجنى عليه باعتباره ولياً طبيعياً له ، في حين أن المجنى عليه كان قد بلغ من العمر عند المحاكمة اثنتين وعشرين سنة فأصبح غير خاضع لولاية أو وصاية ، وكان الطاعن لم يعترض أمام محكمة الموضوع على صفة المدعى بالحق المدني ، فلا يقبل منه أن يثير هذا الاعتراض لأول مرة أمام محكمة النقض على أن الطاعن لا يضار بالقضاء بالتعويض لوالد المجنى عليه بصفته ولياً طبيعياً ولو كان هذا الأخير قد بلغ سن الرشد مادام هذا التعويض من حق المجنى عليه وله أن يتولى إجراءات التنفيذ بنفسه ولو أن الدعوى المدنية أقيمت وحكم فيها بإسهم وليه الطبيعي .

( ١٩٥٢/١٢/٢ أحكام النقض س ٤ ق ٧٦ ص ١٩٣ )

١٦٨٦ - إذا ادعى المجنى عليه بحق مدني وكان قاصراً ولم يدفع المدعى عليه بعدم أهليته لرفع الدعوى بل ترفع في الموضوع وصدر الحكم عليه ، فذلك - لما فيه من قبول للتقاضي مع القاصر - يسقط حقه في التمسك بالدفع أمام محكمة النقض . هذا فضلاً عن أن ذا الأهلية إذا رضى بالتقاضي مع ناقص الأهلية لا يجوز له أن يتمسك بعدم أهلية خصمه .

( ١٩٤٠/٥/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٠٩ )

( ص ١٩٧ )



## مادة ٢٥٣

ترفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على المتهم بالجريمة اذا كان بالغا ، وعلى من يمثله اذا كان فاقد الأهلية ، فان لم يكن له من يمثله وجب على المحكمة ان تعين له من يمثله طبقا للمادة السابقة .  
ويجوز رفع الدعوى المدنية أيضا على المسؤولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم .  
وللنيابة العامة ان تدخل المسؤولين عن الحقوق المدنية ، ولو لم يكن في الدعوى مدع بحقوق مدنية ، للحكم عليهم بالمصاريف المستحقة للحكومة .  
ولا يجوز امام المحاكم الجنائية ان ترفع دعوى الضمان ولا ان يدخل في الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسؤولين عن الحقوق المدنية والمؤمن لديه .

- ممدلة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٦/٨/٢٨ . ونشر في ١٩٧٦/٨/٢٨ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ تحت المادة ٢٥٠ .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٢٥٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

ترفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على المتهم بالجريمة اذا كان بالغا ، وعلى من يمثله ان كان فاقد الأهلية . فان لم يكن له من يمثله وجب على المحكمة ان تعين له من يمثله طبقا للمادة السابقة .

ويجوز رفع الدعوى المدنية أيضا على المسؤولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم .  
وللنيابة العامة ان تدخل المسؤولين عن الحقوق المدنية ، ولو لم يكن في الدعوى مدع بحقوق مدنية ، للحكم عليه بالمصاريف المستحقة للحكومة .  
ولا يجوز امام المحاكم الجنائية ان ترفع دعوى الضمان ، ولا ان يدخل في الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسؤولين عن الحقوق المدنية .

## الأحكام

### قواعد عامة

١٦٨٧ - لا يعد الشخص مسئولاً عن عمل الغير ، أى لا تترتب المسؤولية التقصيرية في حق أى شخص عن فعل المتهم الا في حالتين هما في حالة المتبوع ويكون مسئولاً عن أعمال تابعه ، وحالة من تجب عليه رقابة شخص في حاجة الى الرقابة ويكون مسئولاً عن الأعمال الصادرة من هذا الشخص .

( ١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٤ ص ٣٤١ )



**١٦٨٨** - لما كان المدعيان بالحقوق المدنية قد ركبا في طلب التعويض الى احكام نوعين من المسؤولية هما المسؤولية عن عمل الغير والمسؤولية الناشئة عن الاشياء وكانت الطاعنة لا تجادل في انطباق احكام المسؤولية الاولى على واقعة الدعوى لان مرتكب الحادث هذا هو تابعها ، وكان نعيها على الحكم بالخطا حين استجاب لطلب التعويض على سبب من احكام المسؤولية الناشئة عن الاشياء صحيحا لانه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض المؤسسة على هذه المسؤولية ، اذ الدعوى في هذه الحالة تكون مبنية على افتراض المسؤولية من جانب حارس الشيء وليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشيء ذاته ، غير انه لما كان استناد الحكم على هذه المسؤولية لا يعمد ان يكون تزييدا لم تكن المحكمة في حاجة اليه بعد ان اقامت حكمها على سبب صحيح للمسؤولية مستندا من اوراق الدعوى هي مسؤولية الطاعنة عن اعمال تابعيها فان النعي يكون غير مجد .

( ١٩٦٥/١/٥ احكام النقض س ١٦ ق ٧ ص ٢٥ )

**١٦٨٩** - اذا كان ما اثبتته الحكم في صدد مسؤولية الشركة المستولة عن الحقوق المدنية لا يبين منه اذا كان قد اقام مسؤولية هذه الشركة على اساس مسؤولية المتبوع عن خطأ تابعه باعتبار ان هذا الخطأ وقع منه اثناء تادية وظيفته او بسببها ام اقام مسئوليتها على اساس تقصيرها في وضع نظام محكم لسياراتها مما يسر للمتهم الذي يشتغل عاملا لديها تسبيل استعمالها فجعلها الحكم بذلك مسئولة عن الحادث مسؤولية اصلية فان الحكم يكون قاصر البيان .

( ١٩٥٤/٦/٢٢ احكام النقض س ٥ ق ٢٦٠ ص ٨٠٤ )

**١٦٩٠** - متى رفعت الدعوى المدنية الى المحكمة على اساس مساهلة من رفعت عليه عن فعله الشخصي فلا يجوز لها ان تغير سبب الدعوى وتحكم من تلقاء نفسها بمساهلته عن فعل تابعه والا فانها تكون قد خالفت القانون .

( ١٩٥٠/١١/٢٨ احكام النقض س ٢ ق ١١٠ ص ٢٩٩ )

**١٦٩١** - اذا كانت دعوى التعويض مؤسسة على مسؤولية الطاعن عن الضرر الذي نشأ عن خطأ تابعه ، فحكمت المحكمة ببراءة التابع وقضت بالتعويض على الطاعن تأسيسا على خطئه هو فانها تكون قد خالفت القانون ، اذ لم تلتزم الاساس الذي اقيمت عليه الدعوى ، وكان يتعين على المحكمة مع ثبوت عدم وقوع خطأ من التابع ان ترفض الدعوى المدنية الموجهة الى



الطاعين باعتباره مسئولاً عن الحقوق المدنية بالتضامن مع تابعه ،  
( ١٩٥٢/١/٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٤٥ ص ٢٨٤ )

١٦٩٢ - المسؤولية المدنية عن أفعال الغير ليست أمراً اجتهادياً ، بل يجب أن تحصر في الأحوال التي نص عليها القانون ، وأن تركز على الأساس الذي عده القانون مبنيًا لها ، وذلك لورودها على خلاف الأصل الذي يقضي بأن الإنسان لا يسأل إلا عن أعماله الشخصية ، ومادام هذا شأنها فلا يجوز التوسع فيها .

( ١٩٣٤/١١/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٩٠ )

( ص ٢٨٧ )

١٦٩٣ - إذا قصر الحكم في بيانه علاقة المسئول عن الحق المدني بالدعوى ودرجة مسئوليته المدنية وقضى مع ذلك بالتعويض كان حكماً باطلاً واجبا نقضه فيما يتعلق بالتعويض .

( ١٩٣٢/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢٣ )

( ص ٤٤١ )

#### مقاضاة القاصر

١٦٩٤ - من المادة ٢٥٣ اجراءات جنائية تنص على أن الدعوى المدنية بتعويض الضرر ترفع على المتهم بالجريمة إذا كان بالغاً ولا حاجة لتوجيهها الى من يمثله الا اذا كان فاقد الأهلية .

( ١٩٥٥/٤/٢٦ أحكام النقض س ٦ ق ٢٧٥ ص ٩٢٢ )

١٦٩٥ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المتهم لعدم بلوغه سن الرشد من الدفوع القانونية التي يخالفها الواقع فلا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ١٩٧٣/١٢/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥١ ص ١٢٣٦ )

١٦٩٦ - الدعوى المدنية التي تقام ضد المتهم نفسه يجب لقبولها أن يكون المتهم بالغاً أو أن ترفع على من يمثله ان كان فاقد الأهلية ، فإذا كان الثابت أن الدعوى المدنية قد رفعت على المتهم وبشرت اجراءاتها في مواجهته مع أنه كان قاصراً عندما رفعت عليه الدعوى وعندما حكم عليه فيها ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون حين استند الى نص المادة ١٧٣



مدنى فى قضائه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية مما يتعين معه  
نقضه والقضاء بعدم قبول هذه الدعوى .  
( ١٩٦٣/٣/٤ أحكام النقض، س ١٤ ق ٣٠ ص ١٣٩ )

١٦٩٧ - أوجب الشارع بالنص الصريح فى المادة ٢٥٣ إجراءات  
جنايئة لرفع الدعوى المدنية على المتهم بتعويض الضرر أن يكون بالغا ، فإذا  
كان مازال قاصرا فإنها توجه على من يمثلها قانونا ، ومن ثم فإذا كان المتهم  
عندما رفعت عليه الدعوى المدنية وحين قضى فيها قبله كان قاصرا ، فإن  
الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه فى خصوص الدعوى  
المدنية .

( ١٩٥٨/٢/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٤٦ ص ١٦٢ )

١٦٩٨ - متى كانت الدعوى المدنية وجهت الى المتهم القاصر بصفته  
الشخصية مع أن له من يمثلها قانونا ، وهو فى هذه الدعوى والده ، ولم  
ترفع الدعوى على الوالد بهذه الصفة فإن المحكمة اذ قبلتها على الصورة التى  
رفعت بها تكون قد أخطأت فى القانون رغم ما اتخذته الحكم من جانبه من  
تعيينه ممثلا للقاصر فى غير الحالة التى توجب ذلك .

( ١٩٥٧/٥/١٤ أحكام النقض س ٨ ق ١٣٩ ص ٥٠٩ )

١٦٩٩ - اذا كان الثابت بالحكم أن المتهم كان قاصرا وكانت الدعوى  
المدنية قد رفعت عليه شخصيا دون أن توجه الى وليه أو وصيه أو من يمثلها  
قانونا فإن الحكم اذ قضى بقبولها يكون مخطئا .

( ١٩٥٢/٦/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٤١٣ ص ١١٠٣ )

#### المفلس

١٧٠٠ - لا مانع قانونا من قبول دعوى التعويض المرفوعة من  
الدعى بالحق المدنى على المتهم المفلس دون ادخال وكيل الدائنين فيها ، لأن  
الدعوى المدنية تتبع الدعوى الجنائية وتأخذ حكمها ، ومتى كان للمتهم أن  
يدافع عن مصلحته فى الدعوى الجنائية كان له كذلك الحق فى الدفاع عنها  
فى الدعوى المدنية .

( ١٩٤٧/١١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١١١ )

( ص ٩٧ )



## مسئولية الرأى

١٧٠١ - ان نص المادة ١٧٣ مدنى تجعل الوالد مسئولاً عن رقابة ولده الذى لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة أو بلغها وكان فى كنفه ، ويقوم من ذلك مسئولية مفترضة تبقى الى أن يبلغ الولد سن الرشد ، وتستند هذه المسئولية بالنسبة الى الوالد على قرينة الإخلال بواجب الرقابة أو الى افتراض أنه أساء تربية ولده أو الى الأمرين معاً ، ولا تسقط الا بآثبات العكس ، وعقب ذلك يقع على كاهل المسئول الذى له أن ينقض هذه القرينة بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغى من العناية وعلى المسئول وهو الوالد أن يثبت أيضاً أنه لم يسئ تربية ولده .

( ١٩٧٩/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥٩ ص ٧٥٥ ،  
١٩٧١/٤/١٨ س ٢٢ ق ٨٩ ص ٣٦٢ )

١٧٠٢ - مقتضى نص المادة ١٧٣ مدنى يجعل الوالد مسئولاً عن رقابة ولده الذى لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان فى كنفه ، ويقوم من ذلك مسئولية مفترضة تبقى الى أن يبلغ الولد سن الرشد . وهذه المسئولية بالنسبة الى الوالد تستند الى قرينة الإخلال بواجب الرقابة أو الى افتراض أنه أساء تربية ولده أو الى الأمرين معاً وهي لا تسقط الا بآثبات العكس ، وعقب ذلك يقع على كاهل المسئول الذى له أن ينقض هذه القرينة بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغى من العناية . وإذا كان الوالد هو المسئول فقد كان عليه أن يثبت أيضاً أنه لم يسئ تربية ولده ، ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يجادل فى أساس مسئوليته وفوض الرأى للمحكمة فى تقدير مداها فلا يقبل منه إثارة شيء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ١٩٦٢/١٠/١٦ أحكام النقض س ١٣ ق ١٥٩ ص ٦٤٠ )

١٧٠٣ - اذا كان يبين مما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى أن الحادث الذى وقع كان مفاجئاً أثناء عبث الجنى عليه هو والمتهم وهما صديقان وقد بلغ المتهم ثمانية عشر عاماً ، فلم يكن حدوثه راجعاً الى نقص فى الرقابة من جانب الطاعن على ابنه المتهم ، ومع ذلك قضى المحكم بمسائلة الطاعن مدنياً على أساس الخطأ المفترض وأن للمتهم مادام قاصراً فان رقابة والده يجب أن تستمر بصورة تمنحه من إيقاع الضرر بغيره والا التزم بتعويض.



هذا الضرر ، فانه يكون مخطئا في تطبيق القانون .  
( ١٩٥٤/٧/٦ أحكام النقض س ٥ ق ٢٨٧ ص ٩٠٠ )

١٧٠٤ - تقدير قيام المسئول عن الحقوق المدنية بواجب الرقابة  
على ابنه أو عدم قيامه بها من شأن محكمة الموضوع .  
( ١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢١١ ص ٦٢٦ )

١٧٠٥ - مجال تطبيق المادة ١٧٣ مدني أن يكون التابع في حاجة  
الى رقابة لم يتجاوز سن الولاية على النفس ، فاذا ثبت أنه لم يبلغ تلك  
السن كان المتبوع مسئولاً عن الاحمال في رقابته وعن التعويض الناشئ عن  
هذا الاحمال أما اذا كان قد بلغ سن الرشد فان واجب الرقابة عليه يزول  
وتنتفى تبعاً لذلك مسئولية المتبوع . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل  
البحث في توفر شروط قيام واجب الرقابة في حق الطاعة للتبوعة بأن لم  
يستظهر من المتهم ( التابع ) وقت الحادث وهو بيان جوهري يحول تخلفه  
دون مراقبة محكمة النقض لصحة تطبيق القانون فانه يكون مشوباً بالتقصير  
بما يستوجب نقضه .  
( ١٩٦٣/١٢/٢ أحكام النقض س ١٤ ق ١٥٧ ص ٦٨٩ )

١٧٠٦ - اذا اقتصر الحكم في ييسان موجب التعويض المدني على  
ما قاله من أن المتهم في رعاية والده المسئول عن الحقوق المدنية وتحت  
اشرافه دون أن يبين العناصر التي استقى منها ذلك ، كما لم يبين عمر المتهم  
وهل تجاوز سن الولاية على النفس فان الحكم يكون معيباً بالتقصير .  
( ١٩٦٠/١١/٧ أحكام النقض س ١١ ق ١٤٧ ص ٧٧١ )

١٧٠٧ - ما دامت دعوى المدعي بالحقوق المدنية قد وجهت الى أبي  
المتهم بصفته ولياً على ابنه فلا وجه للقول بأن الحكم الذي قضى بالزامه بأن  
يدفع التعويض من مال ابنه قد حكم بما لم يطلبه المدعي .  
( ١٩٤٨/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٦٣ ص ٧١٩ )

### مسئولية المتبوع

١٧٠٨ - مسئولية المتبوع عن تابعه ليست مسئولية ذاتية وانما  
هي في حكم مسئولية الكفيل المتضامن وكفالاته ليس مصدرها العقيد وانما  
مصدرها القانون .



( ١٩٧٥/٢/٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٧ ص ١١٧ )

١٧٠٩ - أقام الشارع المسؤولية على خطأ مفترض من جانب المتبوع يرجع الى سوء اختياره تابعه وتقصيره في رقابته ، ولا يشترط في ذلك أن يكون المتبوع قادرا على الرقابة والتوجيه من الناحية الفنية ، بل يكفي أن يكون من الناحية الادارية هو صاحب الرقابة والتوجيه ، كما أن علاقة التبعية لا تقتضى أن يكون التابع مأمورا من المتبوع على نحو دائم ، وبحسب الضرور أن يكون من تعامل مع التابع معتقدا صحة الظاهر من أن التابع يعمل لحساب متبوعه .

( ١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٠ ص ١٨٠ )

١٧١٠ - أقامت المادة ١٧٤ مدني المسؤولية على خطأ مفترض من جانب المتبوع لا يقبل اثبات العكس يرجع الى سوء اختياره تابعه وتقصيره في رقابته ، وإذا حدد القانون نطاق المسؤولية بأن يكون الفعل الضار غير المشروع واقعا من التابع حال تادية وظيفته أو بسببها ، لم يقصد أن تكون المسؤولية مقصورة على فعل التابع وهو يؤدي عملا داخلا في طبيعة وظيفته . أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ ، أو تكون ضرورة لاماكان وقوعه ، بل تتحقق المسؤولية أيضا كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تادية الوظيفة أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على اتيان الفعل اضرار غير المشروع أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء كان الباعث الذي دفعه متصلا بالوظيفة أو لا علاقة له بها .

( ١٩٧٠/٦/١٥ أحكام النقض س ٢١ ق ٢١٠ ص ٨٨٩ )

١٧١١ - بنى الشارع حكم المادة ١٧٤ مدني على ما يجب أن يتحملة المتبوع من ضمان سوء اختياره لتابعه عندما عهد اليه بالعمل عنده ، وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته ، ولا ينفي هذه المسؤولية أن تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد عن مستخدم يؤدي عملا مشتركا .

( ١٩٦٢/١٠/١٥ أحكام النقض س ١٣ ق ١٥٦ ص ٦٢٥ )

١٧١٢ - ان تقرير مسؤولية المخدم بناء على مجرد وقوع الفعل الضار من خادمه أثناء خدمته انما يقوم على افتراض وقوع الخطأ منه . وهذا الافتراض القانوني مقرر لمصلحة من وقع عليه الضرر وحده فالمأدم لا يستفيد منه .



( ١٩/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٦٠ ص ٥٠٤ )

١٧١٣ - ان مسئولية السيد مدنيا عن اخطاء خادمه تقوم قانونا على ما يفترض في حق المتبوع من الخطا والتقصير في اختيار تابعه او في رقابته عليه . واذن فلا يشترط فيها وقوع تحريض منه او صدور أى عمل ايجابى آخر بل هى تتحقق بالنسبة له ولو كان غائبا او غير عالم بتاتا بما وقع من تابعه ، اذ يكفي فى ذلك ان تكون صفة التابع هى التى هيات له ارتكاب الجريمة وساعدته على ارتكابها ولو لم تكن قد وقعت منه انشاء الحدمة .

( ١٩٣٩/١١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١ ص ١ )

١٧١٤ - السيد مسئول عن تعويض الأضرار التى تصيب الفسير بسبب خطأ خادمه ، وأساس هذه المسئولية سوء اختياره لخادمه وتقصيره فى رقابته ، ولا يندفع الضمان عن السيد الا اذا أثبت أن الحادث الضار حصل بقوة قاهرة لا شأن فيها لخادمه أو يثبت أنه حصل عن خطأ المجنى عليه نفسه .

( ١٩٣٢/٨/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١ ص ١ )

١٧١٥ - لما كان البين من الحكم أنه اقتصر فى تقرير قضائه بمسائلة الطاعن عن خطأ المحكوم عليه على مجرد قوله - فى عبارة مجملة - بشبوت علاقة التبعية بينهما ، دون أن يبين وجه هذه التبعية ودليل ثبوتها ، مع أن دفاع الطاعن قد قام على انتقائها ، وهو دفاع جوهري كان حتما على محكمة الموضوع أن تحصيه وترد عليه بما يفنده لتعلقه بالأساس الذى ترتكز عليه مسئولية الطاعن ، اما وهى لم تفعل فان حكمها المظنون فيه يكون مشوبا بالقصور .

( ١٩٧٦/٥/٣٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٢٣ ص ٥٥٤ )

١٧١٦ - اثبات الحكم لوكالة الحارس على المحجوزات عن المسئول عن الحقوق المدنية تتحقق به علاقة الوكالة بما يتبعها من سلطة الاشراف والرقابة وتتحقق به مسئولية المسئول عن الحقوق المدنية عن فعل الحارس على المحجوزات .

( ١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤٣ ص ١٧٧ )



١٧١٧ - اذا كانت المحكمة في حكمها الصادر بالتعويض عن حادثة قتل خطأ لم تمن ببحث علاقة المحكوم عليه بالتعويض بقائد السيارة المتهم بالقتل الخطأ ولم تبين ان هذا كان تابعا له وقت الحادث وأن الفعل وقع منه في حال تادية وظيفته لديه ، فذلك مع عدم قطعها في الحكم فيمن هو المالك للسيارة ، وتركها الفصل فيه يجعل حكمها معيبا متعينا نقضه ، وتقض هذا الحكم بالنسبة الى المحكوم عليه بالتعويض يقتضى نقضه بالنسبة الى المتهم الطاعن لانه مع وحدة واقعة القتل التي هي أساس مسئولية كل منهما وما قد تجر اليه من اعادة نظر الدعوى بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية ، ذلك يقتضى تحقيقا لحسن سير العدالة أن تكون اعادة المحاكمة بالنسبة اليهما معا .

( ١٩٤٨/٢/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٢٣ )  
( ص ٤٩٣ )

١٧١٨ - ان المادة ١٧٤ مدني اذ نصت على مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بصله غير المشروع قد جعلت ذلك منوطا بأن يكون هذا العمل واقعا منه في حالة تادية وظيفته أو بسببها . واذن فمتى كان الجاني المتهم لم يكن عند ارتكابه جريمة القتل يؤدي عملا من أعمال وظيفته ، مادام كان قد تخل عن عمله الرسمي وغادر منطقة حراسته للطرق الزراعية خارج البلدة الى مكان الحادث داخل البلدة اذ خف اليه عندما سمح بالمشاجرة للاعتداء على خصومه وقتل المجنى عليه ، وكان المتهم لم يرتكب جريمة بسبب الوظيفة وانما قتل المجنى عليه لنصرة فريقه ولشفاء ما يحمله من غل وحقد نحو خصومه انتقاما منهم ، متى كان ذلك فان وزارة الداخلية لا تكون مسئولة عن جريمة خفيها ما دامت وقعت خارج منطقة حراسته ، ولم تكن في حالة تادية وظيفته ولا بسببها .

( ١٩٥٤/١/٢٦ أحكام النقض س ٥ ق ٩٣ ص ٢٩١ )

١٧١٩ - ان مسئولية المتبوع مدنيا عن تابعه تتحقق اذا ارتكب التابع خطأ أضر بالغير حال تادية وظيفته أو بسببها ولو كان المتبوع غير مميز أو لم يكن حرا في اختيار تابعه متى كانت له سلطة فعلية في رقابة تابعه وتوجيهه ممثلا في شخص وليه أو وصيه ، واذن فيصح في القانون بناء على ذلك مسائلة القصر عن تعويض الضرر فيما وقع من سائق سيارتهم أثناء تادية وظيفته ولو كان من اختاره هو مورثهم قبل وفاته .

( ١٩٥٣/٢/١٠ أحكام النقض س ٤ ق ١٩٦ ص ٥٢٤ )



١٧٢٠ - إذا كان الحكم قد استظهر الواقعة في أن المتهم بالتبديد (موظف في شركة) هو الذي عرض وساطته الشخصية على المدعي بالحقوق المدنية ليقوم له بتسهيل تحويل المبلغ الذي تسلمه منه الى الجهة التي يريد السفر اليها عن طريق أحد البنوك ، وأن المبلغ لم يسلم الى المتهم بصفته موظفا بالشركة ، بل ان تصرفه كان بعيدا عن عمله ، فان الحكم اذ قضى برفض الدعوى المدنية قبل مدير الشركة باعتباره ممثلا للشركة التابع لها المتهم لا يكون قد أخطأ في شيء .

( ١٨/٢/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٥٩ ص ٦٩٥ )

١٧٢١ - بحسب الضرور أن يكون حين تعامل مع التابع معتمدا صحة الظاهر من أن التابع يعمل لحساب متبوعه ، أما اذا كان قد تعامل معه علما بأنه انما يعمل لحساب نفسه ، ومن باب أولى أنه يخالف أوامر متبوعه ونواهيه ، وأن المعاملة انما كانت تقوم على أساس ذلك ، فعندئذ لا يكون بالبداية ثمة وجه لتضمن المتبوع .

( ١٨/١١/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٢٩ ص ٢٢٣ )

١٧٢٢ - القانون لا يشترط لتحصيل المخدم المسؤولية المدنية عن فعل تابعه أن يكون هذا الفعل داخلا في طبيعة الوظيفة التي عهد بها الى التابع أو أن يكون قد وقع منه بصفته هذه ، بل هو يكتفى في تقرير المسؤولية بأن يكون الفعل قد وقع من التابع أثناء تادية الوظيفة أو تكون الوظيفة هي التي ساعدته على ارتكابه ولو كان بعيدا عنها ، وهذا يفضى النظر عن قصده منه أو الباعث الذي دفعه اليه .

( ٢١/٥/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٦٤ ص ١٥٨ )

١٧٢٣ - ان مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه طبقا للمادة ١٥٢ مدني قوامها وقوع خطأ من التابع مستوجب لمسئوليته هو بحيث اذا انتهت مسؤولية التابع فان مسؤولية المتبوع لا يكون لها من أساس تقوم عليه .

( ١٨/٣/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١١٠ ص ١٥٥ )

١٧٢٤ - ان المخدم مسئول عن تعويض الضرر الناشئ للغير عن فعل خادمه سواء اكان الفعل قد وقع في أثناء تادية أعمال الخدمة الموكولة



اليه ام لمناسبة القيام بهذه الاعمال فقط ، اذ يكفي في ذلك أن تكون وظيفة الخادم هي التي هيأت الخطأ الذي وقع منه ولولاها لما نجم الضرر .  
( ١٩٤١/١٢/٨ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣١٧ ص ٥٩٣ )

١٧٢٥ - ان مقتضى المادة ١٥٢ مدني أن يكون السيد مسئولاً عن الضرر الناشئ عن خطأ خادمه سواء أكان الخطأ قد وقع أثناء تادية الوظيفة أم كانت الوظيفة هي التي هيأت أو سهلت ارتكابه .  
( ١٩٤٠/١٢/٢٣ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٧٢ ص ٣٢١ )

١٧٢٦ - ان القانون اذ نص في المادة ١٥٢ مدني على إلزام السيد بتعويض الضرر الناشئ للغير عن أفعال خدمه متى كان واقعاً منهم في حال تادية وظائفهم إنما قصد بهذا النص المطلق أن يضمن المخدم المسئولية المدنية عن الضرر الناتج عن كل فعل غير مشروع يقع من تابعه ، وذلك على الإطلاق اذا كان الفعل قد وقع في أثناء تادية الوظيفة بفض النظر عما اذا كان قد ارتكب لمصلحة التابع خاصة أو لمصلحة المخدم ، وعمماً اذا كانت البواعث التي دفعت اليه لا علاقة لها بالوظيفة أو متصلة بها . أما اذا كان الفعل لم يقع من التابع وقت تادية الوظيفة بالذات ، ففي هذه الحالة تقوم المسئولية كلما كانت الوظيفة هي التي ساعدت على اتيان الفعل الضار وهيأت للتابع بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، لأن المخدم يجب ان يسأل في هذه الحالة على أساس اساءة الخدم استعمال شئون الخدمة التي عهد هو بها اليهم متكفلاً بما افترضه القانون في حقه من وجوب مراقبتهم وملاحظتهم في كل ما يتعلق بها .  
( ١٩٤٠/٤/٢٢ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٠٦ ص ١٨٤ ، ١٨٤/١/٢٧ ق ١٩٦ ص ٣٦٩ )

١٧٢٧ - متى وقع الخطأ من الخادم أثناء تادية عمله فقد ترتبت مسئولية سيده مدنياً عن هذا الخطأ سواء أكان ناشئاً عن باعث شخصي للخادم أم عن الرغبة في خدمة السيد .  
( ١٩٣٧/١١/٨ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠٦ ص ٩٠ )

١٧٢٨ - السيد مسئول عن خطأ تابعه ولو كان الخطأ قد وقع منه



أثناء تجاوزه حدود وظيفته إذا كانت الوظيفة هي التي هيأت له إتيان الخطأ  
المستوجب للمسئولية .  
( ١٩٣٧/٣/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٦٢ ص ٥٦ )

١٧٢٩ - مسئولية الحكومة عن عمل الموظف في حكم القانون المدني  
لا يكون لها محل إلا إذا كان الخطأ المستوجب للتعويض قد وقع من الموظف  
حال تادية وظيفته كما تقضى المادة ١٥٢ من القانون المدني . أما إذا ارتكب  
الموظف - ولو أثناء قيامه بوظيفته أو بمناسبة قيامه بها - خطأ بدافع  
شخصي من انتقام أو حقد أو نحوهما فالموظف وحده هو الذي يجب أن  
يسأل عما جر إليه خطؤه من الضرر بالغير .  
( ١٩٣٣/٤/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠٤ ص ١٥٥ )

١٧٣٠ - يجب لتطبيق المادة ١٥٢ مدني بالنسبة للمخدوم أن  
يكون الضرر الذي وقع من خادمه على الغير حاصلًا أثناء تأديته عملاً مسلطاً  
على أدائه من قبل المخدوم والا كان الخادم هو المسئول عن التعويض المدني .  
وعليه فلا تطبق هذه المادة في صورة ما إذا أخذ سائس سيارة مخدومه في  
غفلة منه واستعملها خلسة لمصلحته الشخصية ، فان الضرر الذي ينشأ في  
هذه الحالة يكون المسئول عنه وعن التعويض المدني المترتب عليه هو السائس  
وحده ، إذ السائس مخصص لعمل غير قيادة السيارة ولم يكن استعماله  
حاصلًا في شأن من شئون مخدومه . ولا يمكن ادخال السيد متضامناً مع  
السائس في التعويض في هذه الحالة التي يعتبر فيها السائس متلصصاً على  
مال سيده في غفلة منه ، ولا يجوز أيضاً تطبيق المادة ١٥١ مدني بزعم أن  
السيد مكلف على كل حال بملاحظة خادمه ورعايته ، فان عبارة تلك المادة  
خاصة بمبدئياً بمسئولية المكلفين بملاحظة القصر وغيرهم من عديمي التمييز .  
( ١٩٣١/٣/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢٦ ص ٢٧٨ )

١٧٣١ - محل تطبيق المادة ١٧٤ مدني أن تكون الدعوى التعويضية  
قد رفعت على التابع عملاً بالمادة ٢٥٦ مجازات جنائية .  
( ١٩٦٣/١٢/٢ أحكام النقض س ١٤ ق ١٥٧ ص ٨٦٩ )

١٧٣٢ - انتفاء المسئولية المدنية عن الخادم ينفيها أيضاً عن المخدوم  
بطريق التبعية .



( ١٩/١١/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٩٠ )

ص ٢٨٧ )

١٧٣٣ - ان العامل انما يقتضى حقه في التعويض من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في مقابل الاشتراكات التي شارك هو ورب العمل في دفعها ، بينما يتقاضى حقه في التعويض قبيل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي ارتكبه المسئول ، فليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين .  
( ١٩٧٥/٢/٣ أحكام النقض ص ٢٦ ق ٢٧ ص ١١٧ )

١٧٣٤ - اذا رفعت دعوى تعويض على متهم عما أحدثه من اضرار للمدعى بالحق المدني وعلى وزارة الداخلية بالتضامن مع المتهم لانه من رجالها وهي مسئولة عن افعال رجالها ومتضامنة معهم في تعويض كل ضرر يحدث منهم اثناء تأدية وظائفهم ، فللحكومة أن توجه دعوى الضمان الفرعية الى المتهم في حالة الحكم للمدعين بالتعويض . فاذا قضت المحكمة بعدم قبول دعوى الضمان الفرعية بحجة أنها سابقة لأوانها كان قضاؤها بذلك خاطئة في تطبيق القانون ويتمين نقضه .  
( ١٩٣٦/٥/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٧٥ ص ٦٠٤ )

١٧٣٥ - لا يشترط قانونا في الحكم بالتضامن على المسئولين عن التعويض أن يكون الخطأ الذي وقع منهم واحدا بل يكفي أن يكون قد وقع من كل منهم خطأ ، ولو كان غير الذي وقع من زميله أو زملائه متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للمضرور ضررا واحدا ولو كانت مختلفة أو لم تقع في وقت واحد .  
( ١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض ص ٢٤ ق ٢٤٠ ص ١١٧٦ )

## مادة ٢٥٤

للمسئول عن الحقوق المدنية أن يدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها .

وللنيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية المعارضة في قبول تدخله .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

- كانت المادة ١/٧٧ من مشروع الحكومة تقصر دخول المسئول المدني على حالة ما اذا كان في الدعوى مدع مدني ، وقد جاء النص الحالي الذي وضعت لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ خلوا من هذا قيد .



## الاحكام

١٧٣٦ - المادة ٢٥٤ اجراءات جنائية وان اجازت للمستول عن الحقوق المدنية أن يتدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى بدون أن يوجه اليه ادعاء مدني فيها ، الا أن هذا التدخل الانضمامي لا يعطى المستول المحتمل عن الحقوق المدنية حق الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية وحدها الذي لا يمسسه الحكم فيها . فاذا كان الثابت من الحكم أنه صدر في الدعوى الجنائية التي اقامتها النيابة العامة ضد المتهمين ولم يتعرض الحكم لمستولية الوزارة ولم يلزمها بشيء ما فان طعنها على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية يكون غير جائز .

( ٢١/٣/١٩٦٠ احكام النقض س ١١ ق ٥٤ ص ٢٧٣ )

١٧٣٧ - استحدثت الشارع نص المادة ٢٥٤ اجراءات جنائية و اباح به للمستول عن الحقوق المدنية أن يتدخل في الدعوى الجنائية في جميع الأحوال وبصرف النظر عما اذا كانت هناك دعوى مدنية قائمة بالتبعية لها أم لم تكن ، وذلك استثناء من القاعدة العامة التي من مقتضاها جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم والمستولين عن الحقوق المدنية بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحاكم الجنائية لنظرها مع الدعوى الجنائية .

( ٦/٣/١٩٥٦ احكام النقض س ٧ ق ٨٨ ص ٢٨٨ )

١٧٣٨ - أنه وان جاز في القانون ادخال المستول عن الحقوق المدنية في الدعوى أمام المحاكم الجنائية من جانب المدعي بالحقوق المدنية لمطالبته بتعويض الضرر الناشئ عن فعل المتهم الذي هو مسئول عنه ، أو من جانب النيابة العمومية لمطالبته بمصاريف الدعوى الجنائية المرفوعة على المتهم ، وان جاز كذلك للمستول عن الحقوق المدنية أن يتدخل باختياره أمام المحاكم الجنائية في الدعوى المدنية التي ترفع على المتهم وحده للمدافعة في الحق المدني المطلوب ، فانه لا يجوز له بحال التدخل اذا لم تكن ثمة دعوى مدنية مرفوعة ، لأن هذا التدخل مع ما أورده القانون في المحاكمات الجنائية من الضمانات المختلفة التي تكفل عدم اذانة برء ، لا يكون له من مسوغ أو مقتضى ، بل أنه يكون خلقا لضمان للمتهم لم ير القانون له محلا ، فضلا عما يترتب عليه من عرقلة اجراءات الدعوى الجنائية وتعطيل السير فيها مما يحرص القانون دائما على تجنبه . وهذا النظر يؤكده أن جميع النصوص التي جاءت في القانون بشأن المستول عن الحقوق المدنية لم تخوله



الا التحدث عن هذه الحقوق فقط ، مما مفاده بطريق اللزوم أنه اذا لم تكن هذه الحقوق محل نظر أمام المحكمة كان حضوره غير جائز .  
( ٢٩ / ١٠ / ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٢٨ ص ٧٧٩ )

## مادة ٢٥٥

يجب على المدعى بالحقوق المدنية أن يعين له محالا في البلدة الكائن فيها مركز المحكمة ما لم يكن مقيما فيها ، ويكون ذلك بتقرير في قلم الكتاب والا صح اعلان الأوراق اليه بتسليمها الى قلم الكتاب .  
- تقابل المادة ٥٣ من القانون السابق .

## مادة ٢٥٦

على المدعى بالحقوق المدنية أن يدفع الرسوم القضائية ، وعليه أن يودع مقدما الأمانة التي تقترها النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو المحكمة على ذمة أتعاب ومصاريف الخبراء والشهود وغيرهم .  
وعليه أيضا إبلاغ الأمانة التكميلية التي قد تلزم أثناء سير الاجراءات .  
- لا مغايل لها في القانون السابق .

- كانت المادة ٤٩ من مشروع الحكومة تميز المخارضة في التقدير بتقرير في قلم الكتاب ، ولما كانت المصاريف مقررة ومحددة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ولم تترك لتقدير النيابة أو القاضي فقد وأت لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ تعديل صياغة المادة الى تلك الراجعة .

## الأحكام

١٧٣٩ - لا يقبل من الطاعن ( المسئول عن الحقوق المدنية ) الاحتجاج بعدم قيام الملمون ضدّهما ( المدعين بالحقوق المدنية ) بسداد الرسوم المستحقة على استئنافهما اذ أن هذا من شأن قلم الكتاب وحده وهو ليس نائبا عنه في هذا الشأن .  
( ٢٠ / ٣ / ١٩٧٨ أحكام النقض، س ٢٩ ق ٥٩ ص ٣١٥ )

١٧٤٠ - المادة ٢٥٦ اجراءات جنائية وإردة في الفصل الخاص بالإدعاء بالحقوق المدنية ولا تسرى الا على الطلبات التي يتقدم بها المدعي



بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقه المدنية ، أما باقي الخصوم فيحكمهم نص المادة ٢٢٥ مرافعات وهو يخول المحكمة تعيين الخصم الذي يكلف ايداع أمانة الحبير ، ومن ثم فلا على المحكمة اذا هي كلفت الطاعن المتهم سداد الأمانة التي قدرتها .

( ١٩٦٥/١/١٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧ ص ٦٩ )

١٧٤١ - عدم سداد رسوم الدعوى المدنية - بفرض صحته - لا تعلق له باجراءات المحاكمة من حيث صحتها وبطلانها .

( ١٩٥٩/١/١٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٦ ص ٢٣ )

١٧٤٢ - رسوم الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية تتبع في شأنها أحكام قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية .

( ١٩٥٢/٥/٧ أحكام النقض س ٣ ق ٣٣٥ ص ٩٠٢ )

## مادة ٢٥٧

لكل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية والنيابة العامة أن يعارض في الجلسة في قبول المدعى بالحقوق المدنية اذا كانت الدعوى المدنية غير جائزة او غير مقبولة . وتفصل المحكمة في المعارضة بعد سماع اقوال الخصوم .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

## الأحكام

١٧٤٣ - ان الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية من الدفع الجوهري التي يتعين التصدي لها عند ابدائها .

( ١٩٦٩/١/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٣٢ ص ١١٧٦ )

١٧٤٤ - قضاء المحكمة للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن تعرض لتقدير الأجر المترتب على عقد الاتفاق المبرم بينه وبين المتهم في مصير الدعوى المدنية وترد على ما دفع به الطاعن بالجلسة من عدم قبول تلك الدعوى لهذا السبب يجعل الحكم معيبا بالقصور .

( ١٩٦٥/١٢/٢٠ أحكام النقض س ١٦ ق ١٨٠ ص ٩٤٥ )



## مادة ٢٥٨

لا يمنع القرار الصادر من قاضي التحقيق بعدم قبول المدعى بالحقوق المدنية من الادعاء مدنيا بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية ، او من رفع دعواه أمام المحكمة المدنية .

ولا يترتب على القرار الصادر من المحكمة بقبول الدعوى المدنية بطلان الاجراءات التي لم يشترك فيها المدعى بالحقوق المدنية قبل ذلك .  
والقرار الصادر من قاضي التحقيق بقبول المدعى بالحقوق المدنية لا يلزم المحكمة المرفوعة امامها الدعوى .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : ولا يقيد قراره ( قاضي التحقيق ) بقبول او بعدم قبول المدعى المدني محكمة الموضوع في هذا الشأن اذا رفعت اليها الدعوى الجنائية ، اذ لا يجوز لسلطة التحقيق أن تلزم المحكمة باتباع وجهة نظرها ( م ٥١ ) ولا يترتب على القرار الصادر من المحكمة بقبول المدعى المدني بطلان الاجراءات التي لم يشترك فيها قبل ذلك .

## مادة ٢٥٨ مكررا

يجوز رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لديه لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجنائية .  
وتسرى على المؤمن لديه جميع الأحكام الخاصة بالمسئول عن الحقوق المدنية المنصوص عليها في هذا القانون .

- مضافة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٦/٨/٢٨ ، ونشر في ١٩٧٦/٨/٢٨ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ تحت المادة ٢٥٠ .

## مادة ٢٥٩

تنقضى الدعوى المدنية بمضي المدة المقررة في القانون المدني ، ومع ذلك لا تنقضى بالتقادم الدعوى المدنية الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٥ من هذا القانون والتي تقع بعد تاريخ العمل به .

وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها .

- ممدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ، ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .



- فإثر المادة ١٧٢ من القانون السابق .  
- المذكرة الإيضاحية : وتتناول المادة ٥٣ موضوع انقضاء الدعوى المدنية بضمي المدة  
فمنعت على أنها تبقى خاضعة لأحكام القانون المدني فلا تتبع الدعوى الجنائية في هذا الشأن  
لاختلاف الملة في انقضاء الدعويين بضمي المدة ويترتب على ذلك أنه إذا سقطت الدعوى  
الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهم أو الطرقة فلا يكون لذلك تأثير في  
الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية في نظرها إذا كانت مرفوعة إليها .  
مادة ٢٥٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :  
تطبق الدعوى المدنية بضمي المدة المقررة في القانون المدني .  
وإذا سقطت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها ، فلا تأثير لذلك  
في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها .

## الاحكام

١٧٤٥ - تنص المادة ٢٥٩ اجراءات جنائية على انقضاء الدعوى  
المدنية بضمي المدة المقررة في القانون المدني ، وتنص المادة ٢/١٧٢ من  
القانون المدني على أن دعوى التعويض لا تسقط الا بسقوط للدعوى الجنائية .  
( ١٩٧٨/٥/٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٩ ص ٤٧٩ ، ٢/٧/١٩٧٧  
س ٢٨ ق ٤٧ ص ٢١٠ )

١٧٤٦ - انقضاء الدعوى الجنائية بضمي المدة لا تأثير له على الدعوى  
المدنية المرفوعة معها ، فالدعوى المدنية لا تنقضي الا بضمي المدة المقررة في  
القانون المدني .  
( ١٩٦٩/١١/١٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤٧ ص ١٢٤٤ )

١٧٤٧ - ان انقضاء الدعوى الجنائية ليس من شأنه أن يؤثر حتما  
في المسؤولية المدنية فإن نقض الحكم في الدعوى الجنائية لا يمس الدعوى  
المدنية .  
( ١٩٥٢/١٢/٢ أحكام النقض س ٤ ق ٧٢ ص ١٨٠ )

## مادة ٢٦٠

للمدعي بالحقوق المدنية ان يترك دعواه في أية حالة كانت عليها  
الدعوى ، ويترتب بدفع المصاريف السابقة على ذلك ، مع عدم الاخلال بحق  
المتهم في التعويضات ان كان لها وجه .  
ولا يكون لهذا الترتك تأثير على الدعوى الجنائية .  
- تقابل في صدرها المادة ٥٥ من القانون السابق .



## الأحكام

١٧٤٨ - لما كان المدعيان بالحقوق المدنية تنازلا عن طعنهما بمقتضى اقرار موقع عليه من وكيلهما بموجب توكيلين يخولانه هذا الحق ، ولما كان التنازل عن الطعن هو ترك الخصومة يترتب عليه وفقا للمادة ١٤٣ مرافعات الغاء جميع اجراءات الخصومة بما في ذلك تقرير بالطعن فانه يتعين اثبات نزول الطاعنين عن طعنهما .  
( ١٩٧٦/١٠/٣١ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٨٢ ص ٧٩٨ )

١٧٤٩ - ان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بعد أن قضى باعتبار المدعى بالحق المدني تاركا لدعواه المدنية مردود بأن ترك الدعوى المدنية لا يؤثر على الدعوى الجنائية ، يستوى أن تكون الدعوى الجنائية قد حركت بمعرفة النيابة العامة أو عن طريق المدعى بالحق المدني ، بل انه حتى في الجرائم التي علق فيها القانون تحريك الدعوى الجنائية على شكوى المجنى عليه فان تركه لدعواه المدنية لا يؤدي الى انقضاء الدعوى الجنائية الا اذا تنازل عن شكواه أيضا ، وكذلك الحكم لو كان المجنى عليه قد قدم الشكوى وحرك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر بصحيفة واحدة ، ذلك لان ترك الدعوى المدنية خلاف التنازل عن الشكوى فهو لا يتضمنه كما لا يستوجبه وهو بوصفه تنازلا عن اجراءات الدعوى المدنية يجب أن يقدر بقدره بحيث لا ينسحب الى غيره من اجراءات الدعوى الجنائية ، ولأن الترك هو محض أثر قانوني يقتصر على ما ورد بالصحيفة بشأن اجراءات الدعوى المدنية دون غيرها فلا يعدمها دلالتها كورقة تنطوي على تعبير عن ارادة المجنى عليه في التقدم بشكواه يكفي لحمل الدعوى الجنائية على متابعة سيرها وحدها باعتبارها صاحبة الولاية الأصلية عليها ، ومن ثم تظل الدعوى الجنائية قائمة ومن حق المحكمة بل من واجبها الفصل فيها مادام أنها قد قامت صحيحة ولم يتنازل المجنى عليه عن شكواه .  
( ١٩٧٦/٣/٢٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٧٩ ص ٣٦٩ )

١٧٥٠ - متى اتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً ظلت قائمة ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها ، وأن ترك الدعوى المدنية لا يكون له أثر على الدعوى الجنائية وذلك بصريح نص المادة ٢٦٠ اجراءات جنائية ، ومن ثم فان ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه واثبات الحكم لهذا الترك لم يكن يستتبع القضاء بتبرئة الطاعن من الجريمة بعد أن توافرت أركانها .  
( ١٩٧٢/٣/٥٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٤ ص ٢٧٤ )



١٧٥١ - اذا كان الطاعن قد ننازل عن دعواه المدنية ، وكانت المحكمة قد أجابته الى ما طلب تطبيقا للمادة ٢٦٠ اجراءات جنائية فانه لا تكون له صفة فيما يثيره في طعنه بالنسبة الى الدعوى العمومية .  
( ١٩٥٣/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٥ ق ٦١ ص ١٨١ )

١٧٥٢ - تنازل المدعى بالحق المدني لا يؤثر الا على الدعوى المدنية ولا يترتب عليه اسقاط الدعوى العمومية ، لأن قيام الدعوى العمومية مرتبط بالصالح العام .  
( ١٩٣١/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٤٣ ص ١٨٣ )

١٧٥٣ - اذا تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه بمقتضى محضر صلح واثبت تنازله في محضر الجلسة فلا يملك بعد ذلك الرجوع في هذا التنازل فاذا حكم له بتمويض رغم وجود هذا التنازل كان الحكم مخطئا في تطبيق القانون ويتعين نقضه .  
( ١٩٣٠/١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٦٣ ص ٤١٤ )

## مادة ٢٦١

يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى امام المحكمة بغير علمه مقبول بعد اعلانه لشخصه او علم ارساله وكلا عنه وكذلك عدم ابدائه طلبات بالجلسة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .  
- المذكرة الايضاحية : وكما يكون الترك صريحا يكون ضمنيا ويعتبر تركا ضمنيا عدم حضور المدعى بالحقوق المدنية امام المحكمة بغير علمه مقبول بعد اعلانه لشخصه او علم ارساله وكلا عنه وعدم ابدائه طلبات بالجلسة .

## الاحكام

١٧٥٤ - يعتبر المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه المدنية اذا تخلف عن الحضور امام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه ، والمحكمة ، ان اشتراط الاعلان لشخص المدعى هو التحقق من علمه اليقيني بالجلسة المحددة لنظر الدعوى .  
( ١٩٧٦/٢/١ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٧ ص ١٣٩ )



**١٧٥٥ -** شرط اعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه لتخلفه عن الحضور أن يكون قد أعلن لشخصه ، ولا محل للنصي على الحكم بعدم إجابته الطاعن الى طلبه اعتبار المدعى المدني تاركا دعواه رغم تخلفه عن الحضور مادام الطاعن لا يدعى أن المدعى المدني قد أعلن لشخصه ، وإنما يستند الى علمه بالجلسة المستفاد من توقيع وكيله على التقرير بالاستئناف ، ولا جناح على المحكمة اذا التفتت عن الرد على هذا الطلب لظهور بطلانه .  
( ١٩٧٢/١٢/٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠٠ ص ١٣٢٨ )

**١٧٥٦ -** اعتبار المدعى المدني تاركا دعواه بسبب تخلفه عن الحضور يشترط فيه أن يكون جنائية بعد اعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة عملا بالمادة ٢٦١ اجراءات جنائية ولا يجوز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض باعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه لما يقتضيه من تحقيق موضوعي .  
( ١٩٧٢/١١/١٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧ ص ١١٩٤ ،  
١٩٦٨/١١/٧ س ١٨ ق ٢٢٦ ص ١٠٩٢ ، ١٩٦٥/١٠/٢٦ س ١٦ ق ١٤٢ ص ٧٥٦ )

**١٧٥٧ -** رفض الدفع باعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه في محله اذا كان الطاعنان لا يدعيان أنهما أعلنوا المدعى بالحقوق المدنية لحضور الجلسة التي تخلف عن حضورها فضلا عن عدم حضورهما أيضا تلك الجلسة ليطلبا اعتباره تاركا دعواه .  
( ١٩٧٢/١٠/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٢١ ص ٩٩٥ )

**١٧٥٨ -** متى كان المتهم لا يدعى أنه أعلن المدعى بالحسب المدني لشخصه بالحضور في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى ولم يطلب من المحكمة اعتباره تاركا لدعواه ، فإن الدفع ببطلان الحكم في الدعوى المدنية لصدوره دون اعلان المدعى بالحسب المدني ودون حضوره يكون على غير اساس .  
( ١٩٥٨/٤/٢٨ أحكام النقض س ٩ ق ١١٩ ص ٤٣٨ )

**١٧٥٩ -** اذا كان المتهم لا يدعى أنه أعلن المدعى بالحسب المدني لشخصه بالحضور في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى ولم يطلب من المحكمة اعتباره تاركا لدعواه فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيما انتهى اليه من تأييد الحكم الابتدائي القاضى بالتمويض .  
( ١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٦ ص ٦١١ )



١٧٦٠ - متى قالت المحكمة ان الثابت بالأوراق ان المدعى بالحق المدني قد أعلن للحضور للجلسة الا أنه لم يعلن لشخصه بل أعلن في محله المختار ولا يصح لذلك اعتباره تاركا لدعواه ، فان هذا التعليل الذي بنت عليه قضاؤها تطبيق سليم لما تضمنته المادة ٢٦١ اجراءات جنائية .  
( ١٠/٢٢ / ١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٨٨ ص ١٠٤٩ )

١٧٦١ - اشترطت المادة ٢٦١ اجراءات جنائية أن يكون غياب المدعى المدني بعد اعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة ، ولذا فان ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها فيها هو من المسائل التي تستلزم تحقيقا موضوعيا ، واذا لم يتمسك الطاعن بما يثيره في وجه طعنه أمام محكمة الموضوع فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .  
( ١٧/١٢ / ١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩٦ ص ٩٤٧ ،  
١٨/١ / ١٩٧١ س ٢٢ ق ١٩ ص ٧٨ ، ٣٠/٦ / ١٩٥٤ س ٥ ق ٢٦٩ ص ٨٢٧ )

١٧٦٢ - ان الدفع بانتفاء الصفة واعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه المدنية هما من الدفع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا مما مؤداه عدم جواز التمسك بهما لأول مرة أمام محكمة النقض .  
( ٢١/٦ / ١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٠ ص ٦١١ ،  
٣٠/٣ / ١٩٦٤ س ١٥ ق ٤٥ ص ٢٢٢ )

١٧٦٣ - اذا طلب المتهم الحكم باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه لعدم حضوره في جلسات المرافعة بنفسه أو بوكيل عنه ولكن الحكم المطعون فيه قضى له بالتعويض دون أن يعرض لهذا الدفاع ويرد عليه فانه يكون مشوبا بالقصور .  
( ٣/٧ / ١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٧٩ ص ٨٧٢ )

## مادة ٢٦٢

اذا ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه المرفوعة أمام المحاكم الجنائية يجوز له أن يرفعها أمام المحاكم المدنية ما لم يكن قد صرح بترك الحق المرفوع به الدعوى .

- راجع المادتين ٥٥ و ٢٢٩ من القانون السابق .  
- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : هذه المادة في اصل المشروع تخالف المبدأ المسلم به عموما والمنصوص عليه في المادة ٣٠٥ من قانون المرافعات المصوب به الآن ،  
بالمادة ٣٢٣ من مشروع قانون المرافعات الجديد ، وهو أن ترك الدعوى لا يمس اصل الحق



المرفوع به الدعوى الا اذا صرح التنازل بذلك . ويقضى قانون تحقيق الجنايات المعمول به الآن بمثل ذلك ضمنا . فقد نصت المادة ٢٣٦ منه على أنه اذا رفع أحد طلبه الى المحكمة المدنية فلا يجوز له أن يرفعه الى المحكمة الجنائية بعد ذلك بصفة مدعى بحق مدنية . ويفهم بطريق العكس أنه اذا رفع طلبه للمحكمة الجنائية فله أن يترك دعواه امامها ويرفعها للمحكمة المدنية . ومعنى ذلك أن الترك يسقط الدعوى المرفوعة ولكن لا تأثير له على الحق نفسه موضوع الدعوى ، ويجوز أن ترفع به الدعوى من جديد . ولكن المادة ٥٧ من المشروع الحالي عكست الموضوع وقررت أنه اذا ترك المدعى المدني دعواه أمام المحكمة الجنائية فلا يجوز له أن يرفعه أمام المحكمة المدنية ما لم يكن قد احتفظ بحق في ذلك . وقد رأت اللجنة تصحيح الوضع طبقا لما هو منصوص عليه في قانون المرافعات ومشروع قانون المرافعات الجديد وقانون تحقيق الجنايات كما تقدم .

### مادة ٢٦٣

يترتب على ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه أو علم قبوله مدعيا بحقوق مدنية استبعاد المسئول عن الحقوق المدنية من الدعوى ، اذا كان دخوله فيها بناء على طلب المدعى .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

### مادة ٢٦٤

اذا رفع من ناله ضرر من الجريمة دعواه بطلب التعويض الى المحكمة المدنية ثم رفضت الدعوى الجنائية ، جاز له اذا ترك دعواه أمام المحكمة المدنية أن يرفعه الى المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائية .  
- راجع المادة ٢٣٦ من القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لجلس الشيوخ : تنص هذه المادة بأن المدعى بالمقوق المدنية اذا رفع طلبه للمحكمة المدنية فلا يجوز له أن يتنازل عن دعواه المدنية وأن يرفعه الا في حالة رفع الدعوى الجنائية ، ولما كان المدعى المدني لا يملك حق تحريك الدعوى الجنائية وكانت دعواه المدنية لا تقبل أمام المحاكم الجنائية الا تبعا للدعوى الجنائية فلا يمكنه بطبيعة الحال أن يلتجئ الى المحاكم الجنائية الا بعد رفع الدعوى الجنائية من السلطة المختصة قانونا برفعها ، ويكون كل التصود هو أن التجاء المدعى المدني الى المحاكم المدنية لا يسقط حقه من الالتجاء الى المحاكم الجنائية اذا رفضت الدعوى الجنائية ، ولذلك عدلت المادة لابرار هذا المعنى .

### الاحكام

#### قاعدة عامة

١٧٦٤ - المستفاد من نص المادة ٢٦٤ اجراءات جنائية أنه متى رفع المدعى بالحقوق المدنية دعواه أمام المحكمة المدنية فإنه لا يجوز له أن يرفعه بعد ذلك الى المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية الى الدعوى الجنائية القائمة مادام أنه لم يترك دعواه أمام المحكمة المدنية .  
( ١٩٧٣/١١/٤ احكام النقض س ٢٤ ق ١٨٥ ص ٨٩٧ )



١٧٦٥ - ان قيام الدعوى العمومية لا يلزم عنه دائما قبول الدعوى المدنية معها ، واذن فالمدعى بالحقوق المدنية متى رفع دعواه أمام المحكمة المدنية لا يجوز له بمقتضى نص المادة ٢٣٩ تحقيق جنائيات أن يرفعها بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية الى الدعوى العمومية القائمة . ( ١٩٤٥/١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٥٧ ص ٥٩٤ )

#### اتحاد الدعوين

١٧٦٦ - ان الاستفادة بمفهوم المخالفة من نص المادة ٢٦٤ اجراءات جنائية أن المضرور من الجريمة لا يملك بعد رفع دعواه أمام القضاء المدني للمطالبة بالتعويض أن يلجأ الى الطريق الجنائي ، الا اذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت من النيابة العامة ، فاذا لم تكن قد رفعت منها امتنع على المدعى بالحقوق المدنية رفعها بالطريق المباشر ، ويشترط لسقوط حق المدعى بالحقوق المدنية في تحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة اتحاد الدعوين في السبب والخصوم والموضوع . ( ١٩٥٥/٦/٧ أحكام النقض س ٦ ق ٣٢٠ ص ١٠٩١ )

١٧٦٧ - من المقرر قانونا أن حق المدعى المدني في الخيار لا يسقط الا اذا رفع دعواه أولا أمام المحكمة المدنية وكانت هذه الدعوى متحدة مع تلك التي يريد اثارها أمام المحكمة الجنائية من حيث الخصوم والسبب والموضوع . ( ١٩٥٥/٢/١ أحكام النقض س ٦ ق ١٦١ ص ٤٨٥ )

١٧٦٨ - الدفع بعدم قبول الدعوى المباشرة لسبق اختيار المدعى المدني الطريق المدني قبل رفعه الدعوى المباشرة هو كالدفع بعدم جواز نظر الدعوى المباشرة لسبق الفصل نهائيا في الدعوى المدنية ، من حيث انه يشترط لقبول أيهما أن تكون الدعوى التي سبق رفعها هي عين الدعوى التي رفعت بعد ذلك . ولا تتحقق هذه العينية الا اذا اتحدت الدعويان من حيث الموضوع والسبب والأخصام ، ويشترط أيضا لقبول الدفع المبني على سبق الفصل في الدعوى أن تتحقق المحكمة من صحة سبق حكم حائز لقوة الشيء المحكوم فيه .

( ١٩٣٥/٤/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٦٢ ص ٤٦٥ )



## الموضوع

١٧٦٩ - الأصل أن حق المدعى بالحقوق المدنية في الخيار لا يسقط الا اذا كانت دعواه المدنية متحدة مع تلك التي يريد اثارتها أمام المحكمة الجنائية .

( ١١/٢/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٥١ ص ٧٩٥ )

١٧٧٠ - ان نص المادة ٢٣٩ تحقيق جنابات الذي قضى بمصم جواز التحول الى الطريق الجنائي بعد سلوك السبيل المدني ليس في الحقيقة سوى قيد للحق العام المنصوص عليه في المادتين ٥٢ و ٥٤ من القانون المذكور . ويجب للحد من حق المجنى عليه ومنعه من الطريق الجنائي المقرر بالمادتين المذكورتين أن يكون المرفوع أولا الى المحكمة المدنية هو نفس طلب التعويض عن الجريمة حتى يمتنع طلبه أمام المحكمة الجنائية ، أما اذا كان الطلب المرفوع أولا الى المحكمة المدنية هو طلب رد و بطلان ورقة مدعى بتزويرها والطلب المرفوع بعد ذلك الى المحكمة الجنائية هو طلب التعويض عن التزوير فالطلبان مختلفان لاختلاف موضوعهما ، ولا يمكن في هذه الحالة الاحتجاج بحكم المادة ٢٣٩ .

( ١٦/٥/١٩٣٢ مجموعة الفسواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٨

ص ٥٣١ )

١٧٧١ - متى كانت الدعوى التي أقامتها المدعية بالحقوق المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية هي دعوى تعويض نشأت عن الفعل الخاطيء الضار الذي قارفه الطاعن وهو فعل التزوير ، وهي بهذه المثابة تختلف في الموضوع والسبب عن دعوى صحة التعاقد التي كانت محل الخصومة أمام القضاء المدني فان الحكم المطعون فيه اذا قضى بقبول الدعوى المدنية القائمة من المدعية بالحقوق المدنية يكون بمنأى عن الخطأ في تطبيق القانون .

( ٣/٣٠/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦٦ ص ٢٨٥ )

١٧٧٢ - الدفع بسقوط حق المجنى عليه بالمطالبة بالتعويض المدني أمام القضاء الجنائي لسبق التجاذه للقضاء المدني غير سديد متى اختلف موضوع الدعويان .

( ١/١٨/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٩ ص ٧٨ )

١٧٧٣ - اذا كانت المدعية بالحقوق المدنية لم تطلب في الدعوى التي رفعتها أمام المحكمة المدنية الا تسليمها منقولاتها عينا ففقدى لها بذلك وأشار



الحكم الى حقها في المطالبة بالتعويض اذا استحال عليها التنفيذ عينا ، وكانت المدعية لم تطلب في دعواها المباشرة التي رفعتها بعد ذلك الا تعويض الضرر الناشئ عن تبديد منقولاتها المذكورة ، فان الدفع بعدم قبول الدعوى الأخيرة لان المدعية لجأت الى القضاء المدني وحصلت على حكم بحقوقها يكون على غير أساس .

( ١٠/٣/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٣٤١ ص ١١٧٢ )

### السبب

١٧٧٤ - الصفة الجنائية التي اعطاها المدعي بالحق المدني للدعوى المباشرة لا تأثير لها في وحسدة السبب بين الدعويين ، الدعوى المدنية امام المحكمة المدنية والدعوى المباشرة امام المحكمة الجنائية .

( ١٤/٤/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٤٢ )

ص ٤٣٦ )

### دعوى مرفوعة

١٧٧٥ - الالتجاء الى الطريق المدني الذي يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي انما يكون يرفع دعوى التعويض فعلا امام المحاكم الجنائية وهي لا تعد مرفوعة الا باعلان عريضتها اعلانا صحيحا امام جهة مختصة ، ومن ثم فان برتستو عدم الدفع لا يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي .

( ١٤/٥/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٣٦ ص ٤٩٦ )

١٧٧٦ - ان المادة ٢٣٩ تحقيق جنايات قد دلت على أن الطلب المشار اليه فيها لا يكون بالشكوى الى النيابة أو الى جهة الادارة ولكن برفع الدعوى الى المحكمة .

( ١٥/١/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٥٧ )

ص ٥٩٤ )

١٧٧٧ - الأصل هو أن المجني عليه حر في الالتجاء - بخصوص تعويض الضرر الذي أصابه من الجريمة - الى المحاكم المدنية بحسب أصول القانون العامة أو الى المحاكم الجنائية بحسب الحق المخول له بمقتضى المادتين ٥٢ و ٥٤ تحقيق جنايات ، وأنه اذا التجأ الى أيهما وترك دعواه فله الحق في أن يلتجئ الى الآخر مادام لم يترك نفس الحق . والمادة ٢٣٩ من هذا القانون ليستد الا استثناء من المبدأ المقرر بالمادتين ٥٢ و ٥٤ مسالفتي



الذكر ، وكل استثناء يجب تفسيره وحصر نتائجه في الدائرة الضيقة التي لا نزاع في سريانها فيها ومسألة امكان الرجوع الى المحكمة الجنائية بعد صدور حكم بعدم الاختصاص من المحكمة المدنية هي مسألة خلافية يرى بعض الفقهاء السير فيها بحسب أصل الحرية المتقدم ذكرها من التصريح للمجنى عليه بالالتجاء الى المحكمة الجنائية ، ويرى البعض الآخر عدم التصريح له بتلك مادام قد اختار الطريق المدني . ولكن مادام حكم عدم الاختصاص الصادر من المحكمة المدنية لا يمنعه من التقدم بدعواه للمحكمة المدنية المختصة ، ومادام منشأ الخلاف هو نص استثنائي فالأولى الأخذ بالرأى الأول والرجوع الى الأصل العام وهو حرية الاختيار وعدم التوسع في تفسير ذلك النص الاستثنائي وتوسيع نطاق انطباقه ، وبناء عليه اذا رفع شخص دعوى مدنية يطلب فسخ عقد بيع فدفع المدعى عليه بعدم اختصاص المحكمة نظرا لقيمة العقد المطلوب فسخه وأخذت المحكمة بهذا الدفع وقضت بعدم الاختصاص ، فان هذا الحكم لا يمنع المدعى من الادعاء بحق مدنى أمام المحكمة الجنائية في دعوى استعمال عقد البيع المدعى بتزويره .  
( ١٦/٥/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥٠ ص ٥٤٠ )

#### الدفع بسقوط حق المدعى المدني

١٧٧٨ - من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وان كان من الدفوع الجوهرية التي يتعين التصدى لها عند ابدائها ، الا أنه ليس من قبيل الدفوع المتعلقة بالنظام العام التي يصح اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٢/١١/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٥١ ص ٧٩٥ )

١٧٧٩ - الدفع بسقوط حق المدعى المدني في اختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام لتعلقه بالدعوى المدنية التي تحمى صوالح خاصة ، فهو يسقط بعدم ابدائه قبل الحوض في موضوع الدعوى ولا يجوز من باب أولى أن يدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .  
( ٢/١١/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٥١ ص ٧٩٥ ، ٢٩/٦/١٩٥٩ س ١٠ ق ١٥٤ ص ٦٩٤ ، ١٤/٥/١٩٥٧ س ٨ ق ١٣٦ ص ٤٩٦ )

١٧٨٠ - اذا كان النابت بمحضر الجلسة أن المتهم في دعوى الجنحة المباشرة المرفوعة ضده قد سئل عن التهمة المسندة اليه فأنكرها وقال انه



لم يأت شيئاً مما اتهم به ، ثم قال محاميه ان لديه دفعا بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق رفعها أمام المحكمة المدنية ، ثم أخفت المحكمة بهذا الدفع فانه لا يقبل من المدعى بالحق المدني أن يطعن في هذا الحكم بمقولة ان المتهم لم يتقدم بالدفع الا بعد أن تكلم في موضوع التهمة اذ المتهم وقد فوجيء بالسؤال عن التهمة لم يكن في وسعه الا أن يجيب ، ومحاميه قد بادى الى ابداء ذلك الدفع على اثر الرد على سؤال المحكمة ، والمدعى بالحق المدني لم يبد منه وقتئذ اعتراضه على أن الدفع لم يبد في الوقت المناسب ، ومتى كان الامر كذلك فان استخلاص المحكمة أن المتهم لم يتنازل عن الدفع قبل ابدائه يكون سائفاً .

( ١٥/١/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٥٧ )

( ص ٥٩٤ )

١٧٨١ - لا يهم أن يكون الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لم يبد في أول جلسة حددت لتنظر الدعوى مادام ابدائه كان قبل التكلم في الموضوع .

( ١٤/٤/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٤٢ )

( ص ٤٣٦ )

١٧٨٢ - عدم تمسك المتهم لدى المحكمة الاستئنافية بالدفع بعدم قبول الدعوى لسبق نظرها والفصل فيها من المحكمة المدنية ، ذلك الدفع الذي ابداه لدى المحكمة الجزئية ورفضته يفيد اقتناعه بصحة قضاء المحكمة الجزئية فيه ويسقط حقه في التمسك به لدى محكمة النقض .

( ١١/١٢/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٢٨ )

( ص ١٥٤ )

## مادة ٢٦٥

إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائياً في الدعوى الجنائية القائمة قبل رفعها ، أو في أثناء السير فيها .

على أنه إذا أوقف الفصل في الدعوى الجنائية لجنون المتهم يفصل في الدعوى المدنية .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : تناولت المادة ٦٠ قاعدة الجنائي يوقف المدني فصحت على وجوب



وقف الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم المدنية حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية التامة قبل رفع الدعوى أو أثناء السير فيها .  
- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ ، اضيفت لها فقرة ثانية بانه اذا اوقف الفصل في الدعوى الجنائية في هذه الحالة لجئون المتهم فيفصل في الدعوى المدنية لانه لا يمكن تطبيق حق الدعوى المدني الى أجل غير مسمى حتى يشفى المتهم .

## مادة ٢٦٦

**يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الاجراءات المقررة بهذا القانون .**

- ٧ مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : تبين المادة ٦٢ القانون الذي يجب اتباعه عند الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم المدنية فوضعت لذلك قاعدة عامة هي وجوب اتباع الاجراءات الجنائية فراعى المواعيد وطرق الطعن وغير ذلك من الاجراءات المهيئة بهذا القانون .

## الأحكام

١٧٨٣ - من المقرر أنه وفقا للمادة ٢٦٦ اجراءات جنائية يتبع في الفصل في الدعاوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجزئية الاجراءات المقررة في القانون المذكور ، فتحضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها مادام يوجد في مجموعة الاجراءات نصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية ، أما اذا لم يوجد نص خاص في قانون الاجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من اعمال نص قانون المرافعات ، واذ كانت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات تجيز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضما له في طلباته اذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من نص يتعارض مع نص قانون المرافعات سالف الذكر فإن المحكمة الاستئنافية لا تكون قد اخطأت بتطبيقها حكم هذا النص الأخير في شأن الاستئناف المرفوع أمامها في الدعوى المدنية .

( ١٩/٣/١٩٧٢ أحكام النقض ص ٢٣ ق ٩١ ص ٤١٦ )

١٧٨٤ - من المقرر أن الدعاوى المدنية تخضع أمام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في مجموعة الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة



( ١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٥ ص ٥٢ ، ١/١٨ /  
١٩٧١ من ٢٢ ق ١٥ ص ٦١ )

١٧٨٥ - تخضع الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية  
للدعاوى الجنائية في إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية  
التي لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن في الحكم إلا في الأحوال المستثناة  
بنص صريح في القانون ، وليس من بينها طلب وقف الحكم بالتعويض  
الصادر في الدعوى المدنية ، لأن أسباب الطعن يرجع معها نقض الحكم  
المطعون فيه وأنه يخشى مع التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه .  
( ١٩٦٩/٦/٢ ) أحكام النقض من ٢٠ ق ١٦٢ ص ٨١١ ،  
١/٥ ١٩٦٥ من ١٦ ق ٧ ص ٢٥ ، ١/٢١ ١٩٦٤ من ١٥ ق ١٦ ص ٧٧ )

١٧٨٦ - ان الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية تبعا  
للدعوى الجنائية تخضع للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية وفقا  
لنص المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية ولا يرجع الى نصوص قانون  
المرافعات الا لسد النقص .  
( ١٩٧٩/١/١٥ أحكام النقض من ٣٠ ق ١٦ ص ٩٧ )

١٧٨٧ - من المقرر أن الدعوى المدنية تخضع أمام القاضى الجنائى  
للقواعد الواردة في قانون الإجراءات الجنائية ما دامت فيه نصوص خاصة  
بها .  
( ١٩٦٦/٣/٨ أحكام النقض من ١٧ ق ٥٥ ص ٢٧٨ )

١٧٨٨ - من المقرر أن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي  
الواجبة التطبيق على الإجراءات في المواد الجنائية وفي الدعاوى المدنية التي  
ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية ، ولا يرجع الى نصوص قانون  
المرافعات الا لسد نقص ، ومن ثم فإنه لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم  
بانقطاع سير الخصومة لتغير ممثل المدعى بالحقوق المدنية الذى كان قاصرا  
وبلغ سن الرشد ، ذلك لا يتفق بحسب طبيعته وأثاره مع تبعية الدعوى  
المدنية للدعوى الجنائية ووجوب سيرهما معا بقدر المستطاع .  
( ١٩٦٢/٢/٥ أحكام النقض من ١٣ ق ٢٩ ص ١٠٧ )

١٧٨٩ - الدفع باعتبار الدعوى المباشرة كان لم تكن لعدم اعلانه  
صحيفتها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها الى قلم الكتاب على موجب حكم



المادة ٧٠ من قانون المرافعات ، هو دفاع قانوني ظاهر البطلان ، لاقتصار حكم المادة المذكورة على الدعاوى المدنية أمام المحاكم المدنية .  
( ١٣٠ / ١ / ١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٣ ص ١٣٠ )

١٧٩٠ - لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم بإبطال المرافعة في الدعاوى المدنية الملحقة بالدعوى العمومية ، إذ هذا لا يتفق بحسب طبيعته وآثاره مع تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ووجوب سيرهما معا بقدر المستطاع مما يقتضاه توحيد الاجراءات فيهما أمام المحكمة الجنائية .  
( ١٩٤٥ / ١ / ٢٢ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٧٢  
ص ٦١٥ ( )

١٧٩١ - الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تأخذ حكم الدعوى الجنائية في سير المحاكمة والأحكام والظعن فيها من حيث الاجراءات والمواعيد ولا تخضع في شيء من ذلك لأحكام قانون المرافعات المدنية ولو انحصرت الخصومة بسبب عدم استئناف النيابة حكم البراءة في الدعوى المدنية وحدها بين المتهم والمدعى بالحق المدني . واذن فلا يسوغ لمحكمة الجنج الاستئنافية أن تقضى عند غياب أحد طرفي الخصومة بإبطال المرافعة في الدعوى المدنية المنظورة وحدها أمامها ، بل الواجب أن تحكم في موضوعها غيابيا كما لو كانت الدعوى الجنائية قائمة معها .  
( ١٩٣٧ / ١١ / ٢٢ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١١٧  
ص ١٠١ ( )

١٧٩٢ - إذا غاب المدعى بالحق المدني في دعوى الجنحة المباشرة التي رفعها لحكم ببراءة المتهم وبشطب الدعوى المدنية فلا تجوز إعادة نظر القضية في حالة حضور المدعى المدني قبل انتهاء الجلسة ، إذ لا يمكن في هذه الحالة اعتبار الدعوى المدنية مرفوعة بالتبعية لدعوى عمومية قائمة .  
( ١٩٣١ / ٥ / ٧ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٤  
ص ٢٢٣ ( )

## مادة ٢٦٧

للمتهم أن يطالب المدعى بالحقوقي المدنية أمام المحكمة الجنائية بتعويض الضرر الذي لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه إذا كان لذلك وجه .  
- راجع المادة ٥٥ من القانون السابق .



## الأحكام

١٧٩٣ - الأصل أن حق الالتجاء إلى القضاء هو من الحقوق العامة التي تثبت للكافة وأنه لا يترتب عليه المساءلة بالتعويض إلا إذا أثبت أن من باشر هذا الحق قد انحرف به عما وضع له واستعمله استعمالاً كيدياً وابتغاء المضارة سواء اقترن بهذا القصد بنية جلب المنفعة لنفسه أو لم تقتصر به تلك النية ظاهراً أنه كان يستهدف بدعواه مضارة خصمه .

( ١٩٧٦/٢/٢٣ أحكام النقض س ٢٧ ق ٥٥ ص ٢٧٦ ،  
١٩٦٨/٤/٨ ص ١٩ ق ٧٦ ص ٤٠٢ )

١٧٩٤ - حق الالتجاء للقضاء من الحقوق العامة لا يسوغ لمن يباشره الانحراف به واستعماله استعمالاً كيدياً للأضرار بالغير ، ثبوت أن قصد المدعى كان الأضرار بخصمه والنكاية به يجعل عمله خطأ يستوجب التعويض عن الضرر بسبب إساءة استعمال الحق .

( ١٩٧٢/٦/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١٣ ص ٩٥٣ )







# الفصل السادس

## في نظر الدعوى وترتيب الاجراءات في الجلسة

### مادة ٢٦٨

يجب أن تكون الجلسة علنية ، ويجوز للمحكمة مع ذلك مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية أو تمنع فئات معينة من الحضور فيها .

ـ تقابل المادة ٢٣٥ من القانون السابق .

ـ تقرير لجنة الشئون التشريعية لمجلس النواب : فسرت اللجنة عبارة « ويجوز للمحكمة ... مراعاة النظام العام أو محافظة على الآداب أن تمنع فئات معينة من الحضور فيها » بأنها لا تمس حضرات المحامين المترافعين أو غير المترافعين في الحضور بالجلسة في كل الأحوال ، وأنها مفيدة بمراعاة النظام العام أو المحافظة على الآداب ، كمنع السيدات أو الأحداث من الحضور في الجلسة أثناء مناقشة مسائل لا يليق عرضها على أسماعهم ، وقد أقر مندوب وزارة العدل هذا التفسير .

### الأحكام

١٧٩٥ - الأصل في القانون أن تكون جلسات المحاكم علنية ، غير أن المادة ٢٦٨ اجراءات جنائية أجازت للمحكمة أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب ولا استثناء لهذا الأصل الا ما نصت عليه المادة ٣٥٢ من ذلك القانون من وجوب انعقاد محاكم الأحداث دون غيرها من المحاكم في غرفة المشورة . ولما كانت المحكمة لم تر محلا لنظر الدعوى في جلسة سرية فإن نعي الطاعنة في هذا الخصوص يكون على غير سند من القانون .

( ١٩٧٣/١٠/٨ أحكام النقص س ٢٤ ق ١٧٠ ص ٨١٨ )

١٧٩٦ - ان كلمة الآداب الواردة في المادة ٢٣٥ تحقيق جنابات في قيام سرية الجلسات عامة مطلقة ذات مدلول واسع جامع لقواعد حسن السلوك المقررة بموجب القانون أو العرف فكل الاعتبارات الخاصة بالنظام العام تدخل في مدلولها . واذن فسواء أكان الشارع قد ذكر في هذا المقام



عبارتي الآداب ومحافظة على النظام العام كما في المادة ٢٥ من قانون نظام القضاء والمادة ١٢٩ من الدستور أو ذكر هاتين العبارتين وحرمة الأسرة كما في المادة ١٢١ مرافعات أم كان قد اقتصر على لفظ الآداب ، كما في المادة ٢٣٥ تحقيق الجنايات ، فانه يجوز للمحكمة الجنائية أن تجعل الجلسة سرية للمحافظة على النظام العام .

( ١٩٥١/٤/١٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٥٧ ص ١٩٧٤ )

١٧٩٧ - متى كان يبين من الاطلاع على جلسات المحاكمة وعلى الحكم المطعون فيه أنه قد أثبت بها أن المحاكمة جرت في جلسات علنية وأن الحكم صدر وتلى علنا فان ما يثيره الطاعن من تقييد دخوله قاعة الجلسة بتصاريح لا يتنافى مع العلانية اذ أن المقصود من ذلك هو تنظيم الدخول .

( ١٩٥٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠٩ ص ٥٦٢ )

١٧٩٨ - مادام الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن تصاريح دخول الجلسة انما أعطيت لأشخاص معينين بالذات ومنعت عن آخرين ، فانه لا يسمع منه ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ١٩٥٢/٣/١١ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠٩ ص ٥٦٢ )

١٧٩٩ - من حق المحكمة أن تأمر بجعل الجلسة سرية محافظة على النظام العام .

( ١٩٥٢/٣/١١ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠٩ ص ٥٦٢ )

١٨٠٠ - تقرير سرية الجلسة من حق المحكمة وخاضع لتقديرها ، فمتى رأت أن المحافظة على الحياء أو مراعاة الآداب يقتضى ذلك فلا سلطان لأحد عليها وليس من حق المتقاضين أمامها مناقشتها في ذلك .

( ١٩٣١/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧٢ )

ص ٣٣٤ )

١٨٠١ - ليست المحكمة ملزمة بإجابة طلب جعل الجلسة سرية مادام لم يكن هناك سبب يستوجب ذلك في القانون .

( ١٩٤٨/٤/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٩٠ ص

٥٥٦ ، ١٩٣٣/١٠/٣٠ ج ٣ ق ١٥٠ ص ٢٠٠ )

١٨٠٢ - للمحكمة أن تجري التحقيق الذي تراه لتعرف الحقيقة



منه ، ولها في سبيل ذلك أن تحظر غشيان قاعة الجلسة أو مبارحتها متى كانت طبيعة التحقيق تقتضى هذا الحظر .  
( ١٩٣٢/٣/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٤٢ ص ٤٩٢ )

١٨٠٣ - قرص امرأة في فخذها يعتبر جنابة هناك عرض لوقوعه على ما يعد عورة من جسم المجنى عليها ، وللمحكمة نظر هذه الجريمة بجلسة سرية محافظة على الآداب .  
( ١٩٣٠/٤/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣١ ص ٢٦ )

١٨٠٤ - حضور المدعى مع محاميه جلسة المحاكمة السرية لا يبطل الاجراءات لانه خصم في الدعوى ومن حقه أن لا يكتفى بحضور محاميه عنه وأن يشهد دعواه بنفسه ، على أن العلانية هي الأصل في المحاكمات ، والسرية تبطلها قانونا ، وتجوز القانون لها مراعاة للنظام العام أو الآداب وارد على خلاف الأصل ، وهو من حق القاضي وحده لا من حق خصوم الدعوى ، وما كان لخصم أن يتظلم من قصور يزعم لحوقه بتنفيذ حق من حقوق القاضي لا من حقوقه هو .  
( ١٩٣٠/١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٧٠ ص ٤١٧ )

١٨٠٥ - يؤخذ من المادة ٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمبادتين ٨١ مرافعات و ٢٣٥ تحقيق جنائيات أن للمحكمة الحق في جعل الجلسة سرية اذا تراءى لها ذلك مراعاة للآداب أو محافظة على النظام .  
وليس يؤخذ منها ما يفيد ضرورة النص في الحكم على الأسباب الداعية لذلك ، فاذا لم تذكرها المحكمة فلا يمكن أن ينسب اليها مخالفة القانون متى كانت تلك الأسباب مستفادة من ظروف الدعوى .  
( ١٩٢٩/١٠/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٢٩ ص ٣٥٢ )

١٨٠٦ - مجرد خلو محضر الجلسة والحكم من ذكر العلانية لا يصح أن يكون وجهه لنقض الحكم ما لم يثبت الطعن أن الجلسة كانت سرية من غير مقتضى ، لأن الأصل في الاجراءات المتعاقبة بالشكل اعتبار أنها روعيت أثناء الدعوى ولصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق القانونية ان تلك الاجراءات قد أهملت أو خولفت .  
( ١٩٢٩/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٤١ ص ٢٨٢ )



## مادة ٢٦٩

يجب أن يحضر أحد أعضاء النيابة العامة جلسات المحاكم الجنائية ،  
وعمل المحكمة أن تسمع أقواله وتفصل في طلباته .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

## الأحكام

١٨٠٧ - متى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن النيابة العامة كانت ممثلة في الدعوى وترافعت فيها ، وكان الطاعن لا يدعي أن المحكمة لم تكن مشكلة تشكيلا صحيحا وفق أحكام القانون ، فلا محل لما يثيره في شأن اغفال اثبات اسم ممثل النيابة العامة في محضر الجلسة والحكم .

( ١٩٧٣/١١/٥ ) أحكام النقض س ٢٤ ق ١٩٠ ص ٩٢٢ )

١٨٠٨ - اغفال اسم ممثل النيابة في الحكم وفي محضر الجلسة لا يمدو أن يكون مجرد سهو لا يترتب عليه أى بطلان ، طالما أن النائب في محضر الجلسة أن النيابة كانت ممثلة في الدعوى وأبدت طلباتها وطالما أن الطاعن لا يجحد أن تمثيلها كان صحيحا .

( ١٩٦٢/٢/٢٠ ) أحكام النقض س ١٣ ق ٤٨ ص ١٧٤ )

١٨٠٩ - متى كان الطاعن لا يدعي أن النيابة لم تكن ممثلة في جلسة المحاكمة فلا أهمية لاغفال اسم وكيل النيابة في محضر الجلسة مادام الحكم قد دون اسمه صراحة .

( ١٩٥٢/١١/١١ ) أحكام النقض س ٤ ق ٥٠ ص ١٢٥ )

١٨١٠ - من المقرر أن للنياية العامة حق ابداء ما يعن لها من طلبات أمام المحكمة وذلك بوصف كونها سلطة اتهام مختصة بمباشرة اجراءات الدعوى العمومية ، وهو في ذلك لا يتجزأ عن حق ممثلها أن يبدى لغرفة الاتهام ما يراه بشأن الوصف المعطى للتهمة المسندة الى المتهم والذي يرى أنه هو ما يصح أن تحال به الدعوى الى المحكمة .

( ١٩٥٨/٣/١٠ ) أحكام النقض س ٩ ق ٧٤ ص ٢٧١ )



## مادة ٢٧٠

يحضر المتهم الجلسة بغير قيود ولا أغلال ، وإنما تجرى عليه الملاحظة اللازمة .

ولا يجوز إبعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى إلا إذا وقع منه تشويش يستلحق ذلك ، وفي هذه الحالة تستمر الإجراءات إلى أن يمكن السير فيها بحضوره . وعلى المحكمة أن توقفه على ما تم في غيبته من الإجراءات .

- تقابل هذه المادة مع المادة ١٠٤ من القانون الجنائي - المادة ٤١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

## الأحكام

١٨١١ - لا جناح على المحكمة في أن تبعد عن قاعة الجلسة متهمًا بسبب ما يقع منه من التشويش الذي لا يمكنها من السير في الدعوى ، وتكون جميع الإجراءات في هذه الحالة ضرورية في حقه .  
( ١٩٤٨/٥/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦١٨ ص ٥٧٥ ، ١٩٤٩/٣/٧ ق ٨٣٧ ص ٧٩٥ )

١٨١٢ - إن ما يقضى به القانون من أنه لا يجوز إبعاد المتهم عن الجلسة أثناء نظر الدعوى بها إلا إذا وقع منه تشويش جسيم يستلحق ذلك ، ما يقضى به من هذا إنما هو مقرر لمصلحة المتهم فلا يقبل من النيابة العمومية أن تتمسك به للتوصل إلى نقض الحكم الصادر ببراءته .  
( ١٩٤٦/٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨١ ص ٧٤ )

١٨١٣ - يقضى القانون بوجود حضور المتهم في جميع أدوار التحقيق أمام المحكمة وبعدم جواز إبعاده عنها إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون ، وذلك لتمكين المتهم من مراقبة السير في التحقيق وأقوال المتهمين الآخرين والشهود وليوجه إلى هؤلاء الأسئلة ويحضر دفاعه على موجب ذلك كله ، فإذا أبعدت المحكمة متهمًا وسألت المدعي بالحق المدني في غيبته ولم يكن إبعاده لحصول تشويش جسيم منه أو خشية تأثيره على غيره من المتهمين أو على المدعي بالحق المدني ، فإنهما تكون قد خالفت القانون في ذلك .

( ١٩٣٣/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٧٧ )

( ص ٢٢٩ )



## مادة ٢٧١

يطلب التحقيق في الجلسة بالمناداة على الخصوم والشهود ، ويسأل المتهم عن اسمه ولقبه وسنه وصناعته ومحل اقامته ومولده ، وتتل التهمة الموجهة اليه بأمر الاحالة او بورقة التكليف بالحضور على حسب الاحوال ، ثم تقدم النيابة والمدعى باحقوق المدنية ان وجد دليلاتها .  
وبعد ذلك يسأل المتهم عما اذا كان معترفا بارتكاب الفعل المسند اليه ، فان اعترف جاز للمحكمة الاكتفاء باعترافه والحكم عليه بغير سماع الشهود ، والا فتسمع شهادة شهود الاقبات ويكون توجيه الاسئلة للشهود من النيابة العامة اولا ، ثم من المجنى عليه ، ثم من المدعى باحقوق المدنية ، ثم من المتهم ، ثم من المسئول عن الحقوق المدنية .  
وللنيابة العامة وللمجنى عليه والمدعى باحقوق المدنية ان يستجوبوا الشهود المذكورين مرة ثانية لايفضاح الوقائع التي ادوا الشهادة عنها في اجوبتهم .

- تقابل المادتين ١٢٤ و ١٦٠ من القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : روعي ادخال تعديل فيما يتبع عند اعتراف المتهم في الجلسة منص على ان الاعتراف اذا كان منصبا على كل الفعل المكون للجريمة جاز الحكم في الدعوى بدون سماع شهود ، على ان ذلك لا يصح ان يكون سببا للحكم في الدعوى بدون مراجعة ولا مناقشة كما هي الحال في قانون تحقيق الجنايات الحالي .

- تقرير لجنة التنسيق : المقصود هنا بالاعتراف تسليم المتهم بالتهمة تسليميا غير مقيد اذا لم يعترض عليه محاميه ، فاذا كان الاعتراف جزئيا او قيده المتهم بتعطلات او اعترض محاميه على صحة اعترافه وجب على المحكمة المضي في تحقيق الدعوى وسماع شهودها .

## الاحكام

١٨١٤ - من المقرر أن سؤال المتهم عن تهمته ليس واجبا الا أمام محكمة أول درجة ، أما لدى الاستئناف فالقانون لم يوجب هذا السؤال .  
( ١٩٧٧/١١/٧ ص ٢٨ ق ١٩٢ ص ٩٢١ )

١٨١٥ - ان ما يبطله القانون من سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند اليه هو من الاجراءات التنظيمية لا يترتب البطلان على اغفالها .  
( ١٩٧٧/١١/٧ أحكام النقض ص ٢٨ ق ١٩٢ ص ٩٢١ ، ١٩٧٠/١٢/٢٢ ص ٢١ ق ٢٧١ ص ١١١٨ ، ١٩٦٧/٢/٢٧ ص ١٨ ص ٥٦ ص ٢٨٧ )

١٨١٦ - عدم سؤال المتهم عن التهمة لا يبطل المحاكمة مادام في



مقدوره أن يتكلم عندما يكون ذلك في صالحه .

( ١٩٥٦/١٠/٢ أحكام النقض س ٧ ق ٩٨٦ ص ٢٦٩ )

١٨١٧ - الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية - ما لم يتعذر على إحدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات ذلك التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعا لتقديرها ، وإذا خلا محضر الجلسة بما ينبىء عن حاجة المحكمة أو الطاعن الذى وجه الفاظ الإهانة باللغة العربية الى ذلك فإن هذا النعى يكون غير سديد .

( ١٩٧٩/١٠/١٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٦٠ ص ٧٦٢ ،

١٩٧٣/٤/٩ س ٢٤ ق ١٠٦ ص ٥١٠ ، ١٩٧١/٦/٢٠ س ٢٢ ق ٣١٩ ص

٤٨٧ ، ١٩٦٣/٥/١٣ س ١٤ ق ١٧ ص ٣٩٢ )

١٨١٨ - بدء المحكمة بالفصل فى الواقعة المتأخرة فى الترتيب

الزمنى لا يعيب الاجراءات ولا يفوت على المتهم حقا .

( ١٩٦١/١/٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١ ص ٢٨ )

١٨١٩ - قانون الاجراءات الجنائية لم يوجب تلاوة تقارير الخبراء

بالجلسة .

( ١٩٥٦/٣/١٥ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٤ ص ٣٥١ )

١٨٢٠ - متى كان الدليل المباشر الذى عول عليه الحكم فى اذانة

الطاعن هو اعتراف المتهم الأول فى :لتحقيقات والقرائن القاطعة بذاته المستخلصة من مجموع التحقيقات وكانت المحكمة قد ناقشت المتهم الأول فى الجلسة فى هذا الاعتراف الذى أبداه فى التحقيقات والذى اعتبره الحكم الدليل الأساسى المباشر قبل الطاعن ، فإن شفوية المرافعة تكون قد تحققت فى الحدود التى اقتضاها طرف الاثبات فى الدعوى .

( ١٩٥٣/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٥ ق ٦٩ ص ٢٠١ )

١٨٢١ - ان ما رسمه قانون الاجراءات الجنائية فى المادة ٢٧١

منه هو من قبيل تنظيم الاجراءات فى الجلسة فلا يترتب البطلان على مخالفته .

( ١٩٧٩/١٠/١٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٦٠ ص ٧٦٢ ،

١٩٥٤/٣/١١ س ٥ ق ١٤١ ص ٤٢٠ )



١٨٢٢ - ما نصت عليه المادتان ٢٧١ ، ٢٧٢ من بيسان ترتيب الاجراءات في الجلسة وان كان في ذاته مفيدا في تنظيم سير الدعوى وتسهيل نظرها ، الا أنه لم يرد على سبيل الوجوب ولم يقصد به حماية مصلحة جوهرية للخصوم ، فاذا كان الاخلال المدعى بذلك الترتيب لم يحرم المتهم من ابداء دفاعه وطلباته ومن الرد على دفاع خصمه ولم يمس ما له من حق مقرر في أن يكون آخر من يتكلم فانه لا يترتب عليه البطلان .  
( ١٤/٦/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٤١٣ ص ١١٠٣ )

## مادة ٢٧٢

بعد سماع شهادة شهود الاثبات يسمع شهود النفي ويسألون بمعرفة التهم أولا ، ثم بمعرفة المسئول عن الحقوق المدنية ، ثم بمعرفة النيابة العامة ثم بمعرفة المجنى عليه ثم بمعرفة المدعى بالحقوق المدنية . وللمتهم والمسئول عن الحقوق المدنية أن يوجها للشهود المذكورين أسئلة مرة ثانية لايضاح الوقائع التي ادوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن الأسئلة التي وجهت اليهم . ولكل من الخصوم أن يطلب إعادة سماع الشهود المذكورين لايضاح او تحقيق الوقائع التي ادوا الشهادة عنها ، أو أن يطلب سماع شهود غيرهم لهذا الغرض .

- تقابل المادة ١٣٥ من القانون السابق .

## الأحكام

١٨٢٣ - لم يرسم القانون لمحكمة الموضوع طريقا معينا تسير فيه عند سماع الشهود ومناقشتهم في الجلسة ، فاذا فاتها سؤال ممسأ يقتضيه فن التحقيق ، فان ذلك لا يصح اتخاذ وجهه للظن على حكمها ، وخصوصا أن القانون يجيز للدفاع أن يوجه من جانبه ما يعن له من أسئلة .  
( ١١/١١/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٤٢ ص ٧٩١ ، ١١/١٢/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٢٣ ص ٥٦٢ )

١٨٢٤ - خطأ محكمة الموضوع في فن التحقيق لا يؤثر في سلامة حكمها مادام التهم لم يعترض عليه أمامها ، ومن ثم لا يقبل منه اثارته أمام محكمة النقض .

( ٢٤/٥/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٣٠ ص ٦٩١ - وكان وجه الظن على الحكم مبنيا على أن المحكمة بينما كانت تسمع شهود الاثبات استدعت أحدهم وأخذت توجه اليه أسئلة ابحاثية أدت بها الى اعلان



رأيها وظهور عقيدتها في اداة الطاعن مما يفقدها الصلاحية للحكم ، وكان من اثر موقف المحكمة في هذا الصدد أن أحد المدافعين عن الطاعن قد تملكه اليأس من نتيجة الدفاع فتنازل عن سماع شهود النفي اكتفاء بأقوالهم في التحقيقات ، وهذا المسلك من جانب المحكمة ينطوى على اخلال بحق الدفاع )

١٨٢٥ - متى كان القانون لم يرسم لمحكمة الموضوع طريقا معينا تتبعه في سماع الشهود ومناقشتهم بالجلسة بحيث اذا فاتها توجيه سؤال مما يقتضيه فن التحقيق جاز اتخاذ ذلك وجها للطعن على حكمها ، فانه لا يكون للمتهم الذى لم يطلب الى المحكمة سؤال الطبيب الشرعى فى أمر أن ينعى على حكمها اغفالها مسؤوله عنه .  
( ١٠/٩/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٤ ص ٧ )

### مادة ٢٧٣

للمحكمة في أية حالة كانت عليها الدعوى أن توجه للشهود أى سؤال ترى لزومه لظهور الحقيقة أو تأذن للخصوم بذلك .  
ويجب عليها منع توجيه أسئلة للشاهد اذا كانت غير متعلقة بالدعوى ، أو غير جائزة القبول ، ويجب عليها أن تمتنع عن الشاهد كل كلام بالتصريح أو التلميح وكل اشادة مما يثبني عليه اضطراب الفكر أو تخويله .  
ولها أن تمتنع عن سماع شهادة شهود عن وقائع ترى انها واضحة وضوحا كافيا .

- تقابل المادة ١٣٦ من القانون السابق .

### حكم

١٨٢٦ - لمحكمة الموضوع أن تمتنع عن سماع شهادة شهود عن وقائع ترى انها واضحة وضوحا كافيا ، ومتى كان الطاعن لم يعترض على تلاوة أقوال من لم تسمعه المحكمة من الشهود ولم يتمسكا بسماع واحد منهم فليس لهما أن يعيبا على الحكم عدم سماع شهادة الشهود الذين أمرت المحكمة بتلاوة أقوالهم .  
( ٥/٢٥/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٣٧ ص ٧١٤ )

### مادة ٢٧٤

لا يجوز استجواب المتهم إلا اذا قبل ذلك .  
وإذا ظهر أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم



ايضاحات عنها من التهم لظهور الحقيقة ، يلفته القاضي اليها ويرخص له بتقديم تلك الايضاحات .

والا امتنع المتهم عن الاجابة او اذا كانت اقواله في الجلسة مخالفة لاقواله في محضر جمع الاستدلالات او التحقيق جاز للمحكمة أن تأمر بتلاوة اقواله الأولى .

- راجع المادة ١٣٧ من القانون السابق عن الفترتين الأولى والثانية من المادة الرابعة .  
- المذكرة الايضاحية : كما رؤى النص على عدم جواز استجواب المتهم بصفة عامة فيمنع الاستجواب الا اذا قبله ولا يشترط أن يكون ذلك بناء على طلب منه ، وبديهي أنه اذا قبل الاستجواب كان من حق المحصوم في الدعوى أن يشتركوا فيه ، اما استيضاح المتهم من جانب المحكمة عن بعض وقائع ظهرت أثناء سير الدعوى فممنوع مادام لا يشترك فيه غبه المحكمة .

## الأحكام

### تعريف الاستجواب والايضاحات

١٨٢٧ - الاستجواب المحظور قانونا في طور المحاكمة وفقا لنص المادة ٢٧٤ اجراءات جنائية هو مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى اثباتا ونفيا في أثناء نظرها ، سواء أكان ذلك من المحكمة أم من المحصوم أو من المدافعين عنهم ، لما له من خطورة ظاهرة ، وهو لا يصح الا بناء على طلب من المتهم نفسه يديه في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته ، أما مجرد الاستيضاح كما هو واقع الحال في الدعوى حين استفسرت المحكمة من الطاعن اذا كانت له صلة بأحد الشهود وما اذا كان قد توجه اليه بمنزله ، فليس فيه أى خروج على محارم القانون ولا مساس بحق الدفاع . ومع ذلك فان هذا الحظر انما قصد به مصلحة المتهم وحده ، فله أن يتنازل عنه صراحة أو ضمنا إما يطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه أو بعدم اعتراضه هو أو المدافعون عنه على الاستجواب واجابته على الأسئلة التي توجهها اليه المحكمة . ولما كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه قد اعترض على هذا الاجراء فان هذا يدل على أن مصلحة الطاعن - في تقديره - لم تضار بهذا الاستجواب ولا يجوز له من بعد أن يدعى بطلان الاجراءات .  
( ١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٩ ص ٤٢٧ )

١٨٢٨ - ان الاستجواب بما يعنيه من مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى اثباتا ونفيا أثناء نظرها سواء كان ذلك من المحكمة أو من المحصوم أو المدافعين عنهم ، لما له من خطورة ظاهرة -



لا يصح الا بناء على طلب المتهم نفسه يبيده في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته باعتباره صاحب الشأن الأصلي في الادلاء بما يريد الادلاء به لدى المحكمة - واذ كان ذلك - وكان الطاعن لم يطلب الى المحكمة استجوابه فيما نسب اليه بل اقتصر على انكار التهمة عند سؤاله عنها وهو لا يدعى في طعنه بأن المحكمة منعت من ايداء ما يروم من أقوال أو دفاع ، فان ما ينمى على الحكم من اخلال بحق الدفاع بمقولة ان المحكمة لم تقم من تلقاء نفسها باستجوابه في التهمة الميسنة اليه يكون غير سديد .  
( ١٩٧٩/٦/١٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٦ ص ٦٨٥ )

١٨٢٩ - الاستجواب المحظور هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التى تساق عليه دليلا دليلا ليقول كلمته فيها تسليما بهد أو دحضا لها .

( ١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٢ ص ٢٩٦ )

١٨٣٠ - الاستجواب المحظور هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التى تساق عليه دليلا دليلا ليقول كلمته فيها تسليما بها أو دحضا لها .  
والبين من مناقشة المحكمة للطاعن أنها انما سألته عن صلة المتهم الثانى فى الدعوى بالمخبر ، وهل هو مدير له أو كاتب فيه ، ولم تتصل هذه المناقشة بمركز الطاعن فى التهمة الميسنة اليه ومن ثم فان هذه المناقشة لا تعد فى صحيح القانون استجوابا .  
( ١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٤ ص ٢٧٣ )

١٨٣١ - ما توجهه المحكمة الى المتهم من أسئلة عن سوابقه لا يعد استجوابا بالمعنى الذى قصده الشارع فى المادة ٢٧٤ اجراءات جنائية انما هو استعمال عما ورد فى صحيفة الحالة الجنائية المودعة ملف الدعوى .  
( ١٩٦١/٢/١٣ أحكام النقض س ١٢ ق ٣١ ص ١٩٩ )

١٨٣٢ - استفسار المحكمة من المتهم عما اذا كان أحد من عائلته قد قتل قبل الحادث وعن اتهم فى قتله هو مجرد استيضاح ليس فيه أى خروج على محارم القانون ولا مساس فيه بحق الدفاع .  
( ١٩٦١/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٢ ق ١٩٢ ص ٩٣١ )

١٨٣٣ - ان المبادىء ١٣٧ تحقيق جنايات على ما يبين من عبارتها قد تحدثت عن أمرين استجواب المتهم واستيضاحه ، فالاستجواب هو مناقشة المتهم على وجه مفصل فى الأدلة القائمة فى الدعوى اثباتا ونفيا فى



أثناء نظرها ، سواء أكان ذلك من المحكمة أو من المحامي عنه أو من المدعى بالحقوق المدنية أو من المسئول عن هذه الحقوق . وهذا لما له من الخطورة الظاهرة غير جائز إلا بناء على طلب من المتهم نفسه يتقدم به ويديه في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته . أما الاستيضاح فهو استفسار المحكمة من المتهم عن بعض ما يظهر أثناء سماع الدعوى والمرافعة فيها وعما يرى تحقيقا للعدالة سماع كلمته في شأنه قبل الأخذ به له أو عليه ، وهذا يجوز للمحكمة أن تتقدم به فتطلب إلى المتهم أن يبدى لها ملاحظاته في صده إذا ما أراد .

( ١٧/١٢/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٢ )

( ص ٢٦ )

١٨٣٤ - إن المتهم إذا استأنف الحكم فذلك مقتضاه أن يبدى هو وجه استئنافه أو أن تستوضحه المحكمة عن ذلك ، واذن فإذا استفسرت المحكمة من المتهم عن بعض ما يقول أو نيهته إلى ما ثبت عليه أو قيل ضده في أوراق التحقيق أو في شهادة الشهود ليدافع عن نفسه فهذا منها لا يصح عده استجوابا بالمعنى المحظور . على أن القانون لم يحظر الاستجواب إلا على محكمة الدرجة الأولى ، أما المحكمة الاستئنافية فغير محظور عليها استجواب المتهم المستأنف .

( ١٥/١٦/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٢٩ )

( ص ٦٨ )

١٨٣٥ - إن القانون المصرى يحظر على القاضى استجواب المتهم إلا إذا طلب ذلك ، وكل ما للقاضى أن يسأله عن تهمته إجمالا ، فإذا اعترف بها واقتنع هو بصحة اعترافه أخذ به ، أما إن أنكرها فلا يجوز للقاضى أن يستجوبه عن أى أمر آخر بدون طلب منه . فإذا ظهر للقاضى فى أثناء المناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم إيضاحات عنها من المتهم لاستجلاء الحقيقة فيلفت نظره إليها ويرخص له فى تقديم تلك الإيضاحات إذا أراد .

( ٢٩/٥/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٣٤ ص

١٨٨ ، ٢٣/٤/١٩٣٤ ق ٢٣٥ ص ٣١٢ )

١٨٣٦ - استجواب المتهم الذى يحظره القانون هو مناقشة المتهم مناقشة تفصيلية فى أمور التهمة وأحوالها وظروفها ومجابهته بما يُقام عليه من الأدلة ومناقشته فى أجوبته مناقشة يراد بها استخلاص الحقيقة التى يكون كاتمها لها . أما مجرد توجيه سؤال على سبيل الاستعلام البسيط أو



لفت النظر الى ما يقول الشاهد فليس فيه أى خروج على محارم القانون ولا  
مساس بحق الدفاع .  
( ١٩٣١/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٦٨  
ص ٢٢٢ )

١٨٣٧ - المادة ١٣٧ تحقيق جنايات وإن كانت تقضى بأنه لا يجوز  
استجواب المتهم إلا إذا طلب ذلك غير أن المراد منها هو ذلك الاستجواب  
الدقيق المطول الذى يستعرض فيه القاضى كل الدلائل والشبه القائمة على  
المتهم فى القضية يناقشها فيها مناقشة دقيقة من شأنها أن تربك المتهم وربما  
استدرجته الى قول ما ليس فى صالحه .  
( ١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٠٤  
ص ١٢٣ )

### التنازل عن الدفع بالطلاق

١٨٣٨ - من المقرر أن القانون وإن كان قد حظر استجواب المتهم  
إلا إذا قبل ذلك فإن هذه القاعدة قد وضعت لمصلحته فله أن يتنازل عنها  
أما صراحة أمام المحكمة التى تستجوبه أو بعدم اعتراضه على استجوابه  
واجابته على الأسئلة التى توجهها المحكمة اليه ، فإذا ما أجاب المتهم ببعض  
اختياره على ما توجه اليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض المدافع فإن  
ذلك يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب وبالتالى فلا يجوز له أن  
يدعى البطلان فى الاجراءات .  
( ١٩٧١/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٢ ق ١١٩ ص ٤٨٧ ،  
١٩٥٠/١١/٧ س ٢ ق ٥٦ ص ١٣٩ )

١٨٣٩ - الاستجواب المحظور قانونا فى طور المحاكمة إنما قصد  
به مصلحة المتهم وحده ، فله أن ينزل عن هذا الحق صراحة أو ضمنا بعدم  
اعتراضه هو أو المدافع عنه على الاستجواب وبالإجابة على الأسئلة الموجهة  
اليه .  
( ١٩٧٠/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩٦ ص ١٢٢٤ )

١٨٤٠ - إن حظر الاستجواب إنما قرر لمصلحة المتهم ، فللمتهم  
أن يقبل استجوابه ولو ضمنا ، ولا بطلان إلا إذا حصل الاستجواب بمسد  
اعتراض المتهم أو اعتراض محاميه .  
( ١٩٥١/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٤٦ ص ١١٥ )



١٨٤٦ - ان كان الثابت بمحض الجلسة أن المحكمة سألت المتهم عن تهمته فأنكرها وقص روايته عن الحادث فوجهت اليه بعض أسئلة فاجاب. عيبها دون اعتراض من أحد فلا يقبل النفي عليها بأنها خالفت المادة ١٩٣٧ تحقيق جنائيات .

( ١٩٤٦/٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٩ ص ٨٠ )

١٨٤٣ - ان تحريم استجواب المتهم حق مقرر لمصلحة المتهم نفسه ، فله أن يتنازل عنه بطلب استجوابه أو بإجابته اختيارا عن الأسئلة التي توجهها المحكمة ، كما أن له الحق اذا شاء في أن يمتنع عن الاجابة أو عن الاستمرار فيها ولا يعد قانونا هذا الامتناع قرينة ضده .

( ١٩٣٥/٥/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٦٩ )

( ص ٤٧١ )

١٨٤٣ - اذا سألت المحكمة المتهم عما نسب اليه فاعترف بما وقع منه وتطوع لذكر تفصيلات الحادثة فناقشته المحكمة في اعترافه فاجابها على ما وجهت اليه من الاسئلة ولم يفترض الدفاع على ذلك فلا مخالفة فيما فعلت .

( ١٩٣٣/٥/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٣٥ )

( ص ١٨٩ )

#### الدفع ببطان الاستجواب

١٨٤٤ - من المقرر أن حق المتهم في الدفع ببطان الاجراءات المبني على أن المحكمة استجوبته يسقط وفقا للمادة ١/٢٣٣ اجراءات جنائية اذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبد اعتراضا عليه ، لأن ذلك يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب وبالتالي لا يجوز له أن يدعى ببطان الاجراءات .

( ١٩٦٦/٣/٧ احكام النقض س ١٧ ق ٥٤ ص ٢٧٣ )

١٨٤٥ - اذا كان الثابت بمحض الجلسة أن المحكمة استجوبت الظاعن بحضور محاميه الذي لم يفترض فلا يكون ثمة شيء يعيب الاجراءات .

( ١٩٦١/٦/٢٦ احكام النقض س ١٤ ق ١٤٠ ص ٧٣٢ )



## مادة ٢٧٥

بعد سماع شهادة شهود الإثبات وشهود النفي يجوز للنيابة العامة وللمتهم ولكل من باقى الخصوم فى الدعوى أن يتكلم .  
وفى كل الأحوال يكون التهم آخر من يتكلم .  
وللمحكمة أن تمنع المتهم أو محاميه من الاسترسال فى المرافعة اذا خرج عن موضوع الدعوى أو كرر أقواله .  
وبعد ذلك تصدر المحكمة قراؤها بأقتضال باب المرافعة ، ثم تصدر حكمها بعد المناولة .

- الفقرتان الأولى والثانية تقابلان المادة ١٢٨ من القانون السابق ، وإما الفقرتان الثالثة والرابعة فلا مقابل لهما فى القانون السابق .

## الأحكام

١٨٤٦ - توجب المادة ٢٧٥ اجراءات جنائية أن يكون المتهم آخر من يتكلم ، فاذا كان الثابت أن المتهم بعد أن أبدى محاميه دفاعه قد سمعت المحكمة مرافعة النيابة العامة ، الا أن ذلك لا يبطل المحاكمة مادام الطاعن لا يدعى شئ طعنه أنه طلب من المحكمة أن تسمح له بعد مرافعة النيابة فرفضت ذلك مما يعتبر معه أنه قد تنسازل عن حقه . فى أن يكون آخر من يتكلم ، باعتبار أنه لم يكن عنده أو لم يبق لديه ما يقوله فى ختام مرافعته .  
( ١٩٧٧/١٢/٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢١٢ ص ١٠٤٣ )

١٨٤٧ - اذا كانت المحكمة قد فاتها أن تمنح المتهم الكلمة الأخيرة أمامها فله أن يطالبها بذلك ، فاذا هو لم يفعل فانه يعد متنازلا عن حقه فى أن يكون آخر من يتكلم باعتبار أنه لم يكن عنده أو لم يبق لديه ما يقوله فى ختام المحاكمة ، ومن ثم فلا يقبل منه الاعتراض على ذلك لدى محكمة النقض .

( ١٩٧٦/١١/١٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٠٥ ص ٩٠٥ ،  
١٩٤٥/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٩٢ ص ٦٣٩ )

١٨٤٨ - اذا كانت المحكمة الاستئنافية بعد أن حيزت القضية للحكم عادت وضرحت للمدعى بالحق المدنى بتقديم مذكرة بعد اعلانها للطاعن تم حيزت القضية للحكم لجلسة أخرى ، وفيها أصدرت الحكم المطعون فيه دون أن يبدى الطاعن دفاعه ردا على المذكرة المقدمة من المدعى المدنى كان هذا مبطلا لاجراءات المحاكمة لاخلاله بحق الدفاع ، ولا يغير من ذلك أن يكون قد



وقع على تلك المذكرة شخص وصف نفسه بأنه وكيل المتهم ما دامت صفة صاحب هذا التوقيع ليست ثابتة .  
( ١٩٥١/٣/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٣٠٣ ص ٧٩٩ )

١٨٤٩ - متى كان المتهم لم يطلب أن تكون له الكلمة الأخيرة ولا يدعى أن أحدا منعه من ذلك فلا يحق له أن ينص على الحكم شيئا في هذا الصدد .  
( ١٩٤٨/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٦٢ ص ٧١٧ )

١٨٥٠ - ليس للمتهم أن ينص على اجراءات المحاكمة أنها وقّع فيها اخلال بحقه في الدفاع على أساس أنه لم يكن آخر من يتكلم ، فان صكوته عن التعقيب يدل في ذاته على أنه لم يكن لديه ما يقوله .  
( ١٩٤٨/٦/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦١٥ ص ٥٨٠ )

١٨٥١ - نقض المادة ٢٧٥ اجراءات جنائية بأن المتهم آخر من يتكلم ، ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد قررت حجز القضية للحكم وصرحت بتقديم مذكرات ومستندات في أسبوع ثم أصدرت الحكم المطعون فيه بعد أن استقبلت مستندات الطاعن المقدمة في ١٩٧٢/٤/٥ ومذكرته المقدمة في ١٩٧٢/٤/٨ لتتقدمها بعد الميعاد المحدد وقبلت مذكرة المدعية بالحق المدني المقدمة هي الأخرى بعد الميعاد والتي تأسر عليها في ١٩٧٢/٤/٦ من محامي الطاعن باستلامه صورة منها وبأنه مع تمسكه بدفاعه والمستندات المقدمة منه يحتفظ لنفسه بحق الرد عليها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه صدر دون أن يبدي الطاعن دفاعه ردا على المذكرة المقدمة من المدعية بالحق المدني وقبلتها المحكمة فان ذلك يبطل اجراءات المحاكمة لاخلاله بحقوق المتهم في الدفاع .

( ١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٩ ص ٦٧٢ )

١٨٥٢ - انه وإن كان يجب أن يكون المتهم آخر من يتكلم الا أنه إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المتهم بعد أن أبدى محاميه دفاعه سمعت المحكمة المدعي بالحق المدني ثم لم يدع المتهم أنه طلب الى المحكمة أن تسمعه فرفضت مما يعتبر أنه تنازل عن حقه ولم يجد فيما أبداه المدعي المدني ما يستوجب ردا من جانبه ، فذلك لا يبطل المحاكمة .  
( ١٩٥١/١٢/٣١ أحكام النقض س ٣ ق ١٣٢ ص ٢٤٧ )



١٨٥٣ - اذا ترافعت النيابة العامة والمدعى بالحق المدني بعد سماع شهادة الشهود فلا مانع في القانون يمنع من ذلك ، انما الممنوع أن لا يكون المتهم آخر من يتكلم .  
( ١٢/٢٠ / ١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٦٢ ص ٨٥ )

١٨٥٤ - لا يبطل الحكم اذا أجلت المحكمة النطق به لزم من أكثر من المصرح به في المادة ١٧١ تحقيق جنائيات حيث لم تنص هذه المادة على البطلان في هذه الحالة ، ولأن كل ما يريده الشارع من التشدد في سرعة اصدار الأحكام إنما هو ارشاد القضاة الى ما تقتضيه المصلحة العامة من المبادرة الى الانتصاف للناس بمعضهم من بعض مبادرة لا تراخى فيها .  
وليس من مراده ابطال حكم قاض متعرج لا ينبغي من الابطاء سوى فضل التروى وزيادة الامعان .  
( ١٧/١ / ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٢٣ ص ١٤٦ )

١٨٥٥ - المادتان ٤٨ و ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات نصتا على وجوب الشروع في المداولة فورا بعد اقفال باب المرافعة وعلى النطق بالحكم في نفس الجلسة أو التي تليها ، الا انهما لم تنصا على البطلان في عدم مراعاة ما قضتا به . واذن فتأجيل النطق بالحكم الى أكثر من المدة المقررة في المادة ٥١ لا يبطل الحكم لأن القاضي قد يضطر للتأجيل لزيادة البحث عن الحقيقة .  
( ١٣/١ / ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٩٧ ص ١١٨ )

## مادة ٢٧٦

يجب أن يحرر محضر بما يجرى في جلسة المحاكمة ، ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وكاتبها في اليوم التالي على الأكثر .  
ويشتمل هذا المحضر على تاريخ الجلسة ، ويبين به ما اذا كانت علنية أو سرية ، واسماء القضاة والكاتب وعضو النيابة الحاضر بالجلسة واسماء الخصوم والمدافعين عنهم وشهادة الشهود واقرار الخصوم . ويشير فيه الى الأوراق التي تليت وسائر الاجراءات التي تمت ، وتدون به الطلبات التي قدمت أثناء نظر الدعوى وما قضى به في المسائل الفرعية ومنطوق الأحكام الصادرة وغير ذلك مما يجرى في الجلسة .



- داجع المادتين ١٤٦ ، ١٧٠ من القانون السابق .

### الأحكام

١٨٥٦ - عدم توقيع القاضى على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان طالما أنه قد وقع على الحكم .  
( ١٦٦/١/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٠ ص ٩٠ )

١٨٥٧ - متى كان محضر الجلسة وحدة كاملة لا فرق بين متنه وعامشه ، وكان عدم توقيع القاضى على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان فإن ما يشته أمين السر فى هامش المحضر يكون صحيحا بصرف النظر عن عدم توقيع القاضى عليه ويعتبر بمثابة تصحيح لما دون خطأ فى متنه ولا يجوز اثبات ما يخالف ذلك إلا بطريق الطعن بالتزوير ، لأن الأصل فى الاجراءات الصحة ، ومن ثم فلا محل للنقض على تصحيح أمين السر لمحضر الجلسة دون الرجوع الى رئيس الدائرة متى كان ما أجراه أمين السر من تصحيح يتفق وحقيقته الواقع وتداركا لسهو منه .  
( ٢٠/٣/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩٢ ص ٤٢٣ )

١٨٥٨ - اغفال التوقيع على محاضر الجلسات لا اثر له على صحة الحكم .  
( ٨/١٠/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥٩ ص ٧٥٥ ،  
١٤/٢/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٤١ ص ١٦٨ )

١٨٥٩ - ان مجرد علم التوقيع على كل صفحة من صفحات محاضر الجلسات من رئيس المحكمة وكاتبها لا يترتب عليه بطلان الاجراءات ، مادام الطاعن لا يدعى أن شيئا مما دون فى تلك المحاضر مخالفا لحقيقة الواقع .  
( ٢٧/٢/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٥٦ ص ٢٨٧ ، ٦/٢/١٩٦٦ س ١٧ ق ١٥٧ ص ٨٣٣ ، ٢٦/٦/١٩٦٢ س ١٣ ق ١٤٥ ص ٥٧٦ )

١٨٦٠ - ان ما تنص عليه المادة ٢٧٦ اجراءات جنسائية والتي أحالت عليها المادة ٢٨١ من ذلك القانون من وجوب تحرير محضر بما يجرى فى جلسة المحكمة يوقع رئيس المحكمة وكاتبها على كل صفحة منه فى اليوم التالى على الأكثر هو من قبيل تنظيم الاجراءات ، ولم يفرض الشارع جزاء على التأخير على التوقيع على محضر الجلسة كما فعل بالنسبة الى تأخير توقيع الاحكام .  
( ٢٦/١٠/١٩٥٤ أحكام النقض س ٦ ق ٤٦ ص ١٣٣ )



١٨٦٩ - عدم التوقيع من رئيس المحكمة على محضر الجلسة لا يبطل إجراءات المحاكمة وبخاصة إذا لم يدع الطاعن عدم موافقة ما ثبت به لما حصل فعلا .

( ١٩٢٩/١٢/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٦١ ص ٤٠٧ ، ١٩٣٠/٢/١٣ ق ٣٩٤ ص ٤٦٧ )

١٨٦٣ - عدم تصديق القاضي على شهادة الشهود ، كموجب المادة ١٧٠ تحقيق جنایات ليس من الإجراءات التي يترتب عليها بطلان الحكم .  
ويكفي لتأدية غرض القانون أن يوقع القاضي بآخر محضر الجلسة الذي يشمل شهادة الشهود وغيرها .  
( ١٩٢٩/٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٥٠ ص ١٦١ )

١٨٦٣ - لم يترتب القانون البطلان على مجرد عدم توقيع كاتب الجلسة على محضرها والحكم ، بل انه يكون لهما قوامهما القانوني بتوقيع رئيس الجلسة عليهما .  
( ١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤٢ ص ١٧٢ ، ١٩٦٥/٦/٢١ س ١٦ ق ١٢٠ ص ٦١١ ، ١٩٥٠/١٢/٢٥ س ٢ ق ١٢٠ ص ٣٢٥ )

١٨٦٤ - يكتسب محضر جلسة المحاكمة حجية ما ورد به مادام لم يجر تصحيح ما اشتمل عليه بالطريق القانوني .  
( ١٩٦٧/٥/٨ أحكام النقض س ١٨ ق ١٢٠ ص ٦٢٨ )

١٨٦٥ - محضر الجلسة وحدة كاملة لا فرق بين متنه وهامشه ، مادام ما ثبت في أحدهما لم يكن محل طعن بالتزوير .  
( ١٩٦٤/٢/٣ أحكام النقض س ١٥ ق ٢١ ص ١٠٤ )

١٨٦٦ - يعتبر محضر الجلسة حجة بما هو ثابت فيه ، ولا يقبل القول بعكس ما جاء به الا عن طريق الطعن بالتزوير كما رسمته المادة ٢٩٦ إجراءات جنائية ولا يفنى عن ذلك ابلاغ النيابة بأمر التزوير .  
( ١٩٥٧/٦/١٠ أحكام النقض س ٨ ق ١٧١ ص ٦٢٥ )

١٨٦٧ - المقرر انه لا يميي الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم كاملا ، اذا كان عليه أن كان يمه تدوينه أن يطلب صراحة



اثباته في المحضر ، كما أن عليه ان ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك ، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم والا لم تجز معالجته من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقصيره فيما كان يتعين عليه تسجيله .

( ١٩٧٧/١١/٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٩٢ ص ٩٢١ ،  
١٩٦٩/١٠/٢٧ س ٢٠ ق ٢٢٦ ص ١١٤٤ )

١٨٦٨ - على الدفاع أن يطلب صراحة اثبات ما يهمله اثباته من الطلبات في محضر الجلسة حتى يمكنه فيما بعد أن يأخذ على المحكمة اغفالها الرد على ما لم ترد عليه .

( ١٩٤٨/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٨٠ ص ٦٤٢ )

١٨٦٩ - ليس في القانون نص يحتم تدوين الدفاع تفصيلا بمحضر الجلسة ، فخلو المحضر من تلك التفصيلات لا يؤثر في الحكم ، وعلى من أراد من الخصوم اثبات أمر يهمله اثباته في محضر الجلسة أن يطلب الى المحكمة تدوينه أو أن يقدم به مذكرة كتابية ، فاذا هو لم يفعل فلا يقبل منه التظلم من اغفاله .

( ١٩٣٧/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١١٢ ص ٩٧ )

١٨٧٠ - تعتبر ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة في شأن اثباتات اجراءات المحاكمة .

( ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٣١ ص ١٨١ ،  
١٩٦٩/١٢/٢٢ س ٢٠ ق ٢٩٧ ص ١٤٣٨ )

١٨٧١ - يعتبر الحكم مكملًا لمحضر الجلسة في اثبات ما يتم أمام المحكمة من الاجراءات التي لم تذكر بالمحضر .  
( ١٩٥٤/٥/١٨ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢٢ ص ٦٦٣ )

١٨٧٣ - لا يكمل الحكم محضر الجلسة ألا في خصوص اجراءات المحاكمة دون أدلة الدعوى التي يجب أن يكون لها مصدر ثابت في الأوراق .  
( ١٩٥٦/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٧ ق ٣٠٢ ص ١٠٩٧ )



١٨٧٣ - من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات ما تم أمام المحكمة من اجراءات ومنها تلاوة تقرير التلخيص .  
( ١٩٧٢/٤/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ١١٤ ص ٥١٨ ،  
١٩٧١/١/٣١ س ٢٢ ق ٣١ ص ١٢٢ )

١٨٧٤ - محضر الجلسة يكمل الحكم في بيان أسماء المحسوم في الدعوى .  
( ١٩٧٣/١٠/١٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٤ ص ٨٤٣ )

١٨٧٥ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته .  
( ١٩٦٧/٢/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٥٠ ص ٢٦٠ )

١٨٧٦ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته . فمتى كان يبين من مراجعة محاضر جلسات محكمة أول درجة أنه أثبت اسم القاضي الذي أصدر الحكم واسم ممثل النيابة وأمين السر واسم المحكمة فإنه لا يوجب الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه ، خلو ديماجته من هذا البيان .  
( ١٩٧٢/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧٨ ص ٧٨٩ ،  
١٩٧٢/٢/١٤ ق ٤٢ ص ١٧٢ )

١٨٧٧ - أن خلو محضر الجلسة من عبارة ما لا يدل حتما على عدم صدورها ، فإذا كانت هذه العبارة واردة في الحكم دون المحضر فهذا دليل كاف لاثبات صدورها فعلا .  
( ١٩٣٨/٥/٩ مجسوعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢١٧ ص ٢٢٧ )

١٨٧٨ - لا يبطل الحكم خلو محاضر جلسات المحاكمة من بيان طلبات النيابة ، إذ ليس في القانون ما يوجب بيان وصف التهمة ومواد الاتهام في محاضر الجلسات .  
( ١٩٧٣/٢/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٢ ص ٢٨٤ )

١٨٧٩ - ليس في القانون ما يوجب بيان وصف التهمة كاملا في محاضر جلسات المحاكمة ، ومن ثم فإن ما يعبئه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالبطلان في الاجراءات خلو محاضر جلسات المحاكمة من بيان وصف التهمة وصفا شاملا لا يكون سديدا .  
( ١٩٦٤/٦/١ أحكام النقض س ١٥ ق ٨٩ ص ٤٥٧ )



١٨٨٠ - ليس في القانون نص يوجب بيان مواد الاتهام في محاضر الجلسات .

( ١٦ / ١٠ / ١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٩٤ ص ٩٦١ )

١٨٨١ - القانون لا يوجب اثبات نص شهادة الشهود الغائبين أو قدر معين منها في محضر جلسة المحاكمة ولا أن يتلوها رئيس المحكمة .  
( ١٦ / ١٢ / ١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥١ ص ١٢٣٦ )

١٨٨٢ - لا يعيب الحكم أنه لم يثبت بمحضر الجلسة أن شاهداً سمع لم يكن موجوداً خارج الجلسة وقد كان للمتهم أن يتقدم للمحكمة بما لديه من اعتراض في هذا الشأن وما دام هو لم يفعل فليس له أن يشتر ذلك أمام محكمة النقض .  
( ١٢ / ٣ / ١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨٣ ص ٤٧٩ )

١٨٨٣ - أنه وإن كان القانون يقضى بذكر سن كل شاهد وصناعته ومحل إقامته بمحضر الجلسة إلا أن اغفال ذلك البيان لا يستوجب بطلان الحكم ، على أنه إذا كان هذا الاغفال لم يجهل الشهود عند المتهم ولا يدعى أنه ضرر بسببه فلا تكون له مصلحة من وراء إثارتها .  
( ١٠ / ١١ / ١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤١٥ ص ٣٩٨ )

١٨٨٤ - لا يعيب الحكم عدم ذكر سن الشاهد في محضر الجلسة ، وكذلك الحال في اغفال اسم المحامي الذي ترفع عن المتهم بحضوره .  
( ٨ / ٤ / ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٩٤ ص ١٦٩ )

١٨٨٥ - قصور محضر الجلسة عن ذكر القاب الشهود وصناعاتهم ومحال إقامتهم لا يصح وجهاً للطعن ، لأن هذا القصور لا يجهلهم عند المتهم وهم هم الذين عرفهم بالقابهم وصناعاتهم الثابتة بمحضر التحقيق الابتدائي .  
( ٢١ / ٢ / ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧٣ ص ١٨٤ )

١٨٨٦ - أن علم اثبات جلوس قاض بدلا من آخر لسبب من الأسباب في محضر الجلسة أو الحكم لا يمكن عده وجهاً من أوجه البطلان



إدّام الحكم في ذاته صحيحاً .  
( ١٩٤٦/٤/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٣٧ ص ١٢٣ )

١٨٨٧ - ان عدم ترقيم صفحات محضر الجلسة وخلوه من ذكر سن الشاهد وصناعته ومحل سكنه لا يقتضي البطلان ، على أنه مادام الطاعن لا يدعى أنه قد ضر بسبب اغفال هذه البيانات فلا تكون له مصلحة من وراء اثارها .

( ١٩٤١/٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢١٨ ص ٤٠٩ )

١٨٨٨ - من المقرر أنه لا عبرة بالخطأ المادي الواقع بمحضر الجلسة ، وإنما العبرة هي بحقيقة الواقع بشأنه .  
( ١٩٧٨/٣/٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ٤٠ ص ٢٢٠ ، ٥/٢١/١٩٧٢ س ٢٣ ق ١٧٣ ص ٧٧٤ )

١٨٨٩ - الخطأ المادي في تدوين محاضر الجلسات لا يستلزم الالتجاء الى الطعن بطريق التزوير على الوجه الذي رسمه القانون للطعن على الاجراءات المثبتة بمحضر الجلسات والأحكام ما دام هذا الخطأ واضحاً .  
( ١٩٦٣/٥/٢٧ أحكام النقض س ١٤ ق ٨٩ ص ٢٥٦ )

١٨٩٠ - تأجيل نظر الدعوى لإعلان المدعي بالحقوق المدنية ثم إصدار الحكم في الجلسة التالية بالبراءة ورفض الدعوى المدنية دون ثبوت حضوره أو اعلانه لاضطراب وغموض البيانات المثبتة بمحضر الجلسة ، إخلال بحق الدفاع وبطلان في الاجراءات .

( ١٩٧٣/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٩ ص ٣٢٢ )

١٨٩١ - متى كان الطاعن لم يتر أمام المحكمة الاستئنافية نفيه بخلو محاضر جلسات محكمة أول درجة من اثبات حضور المتهمين والمدافعين عنهم وأوجه دفاعهم فلا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .  
( ١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤٢ ص ١٧٢ )

١٨٩٢ - إذا كان الطاعن يبنى طعنه على أن المحاكمة وقعت باطلاً ، إذ أن محضر الجلسة تتعذر قراءته فلا يمكن معرفة ما تم أمام المحكمة ، ولم



يكن قد عين مطمئنا واحسدا على ذات الاجراءات التي تمت في مواجهته  
والمفروض قانونا انها وقمت صحيحة ، فهذا الطعن يكون على غير أساس  
متمينا رفضه ، وخصوصا اذا كان محضر الجلسة ميسورا قراءته •  
( ١٩٤٨/١٢/٦ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٠٢  
ص ٦٦٤ )

### مادة ٢٧٦ مكررا

يعكم على وجه السرعة في القضايا الخاصة بالأحداث والخاصة بالجرائم  
المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكررا والثالث والرابع  
والرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المنصوص عليها  
في المواد ٣٠٢ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات اذا وقمت بواسطة  
المحلف والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والدخان  
للمعمل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ •  
ويكون تكليف المتهم بالحضور امام المحكمة في القضايا المبينة بالفقرة  
السابقة قبل انعقاد الجلسة بيوم واحد كامل في مواد الجتمع وثلاثة ايام  
كاملة في مواد الجنايات غير مواعيد مسافة الطريق •  
ويجوز أن يكون الاعلان بواسطة احد المحضرين او احد رجال السلطة  
العامة •  
وتنظر القضية في جلسة تعقد في ظرف اسبوعين من يوم احوالها على  
المحكمة المختصة ، واذا كانت القضية محالة على محكمة الجنايات ، يقوم  
رئيس محكمة الاستئناف المختصة بتحديد جلسة في الميعاد المذكور •

- مضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ • ونشر في  
١٩٥٧/٥/١٩ •  
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٦٤ •



# الفصل السابع

## في الشهود والأدلة الأخرى

### مادة ٢٧٧

يكلف الشهود بالحضور بناء على طلب الخصوم بواسطة أحد المحضرين أو أحد رجال الضبط قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة غير مواعيد المسافة ، إلا في حالة التلبس بالجريمة ، فإنه يجوز تكليفهم بالحضور في أي وقت ولو شفها بواسطة أحد ماموري الضبط القضائي أو أحد رجال الضبط . ويجوز أن يعرض الشاهد في الجلسة بغير إعلان بناء على طلب الخصوم .

وللمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعي وتسمع أقوال أي شخص ولو بإصدار أمر بالضبط والاحضار إذا دعت الضرورة لذلك ، ولها أن تأمر بتكليفه بالحضور في جلسة أخرى .  
وللمحكمة أن تسمع شهادة أي إنسان يعرض من تلقاء نفسه لإبداء معلومات في الدعوى .

- العقرة الأولى تقابل المادتين ١٤٠ و ١/١٦٦ من القانون السابق ، والعقرة الثانية تقابل المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، والمبدأ الوارد في العقرة الثالثة كان مقررا في المادة ١/٧٤ من القانون السابق بالنسبة لقاضي التحقيق .

### الأحكام

#### تعريف الشهادة

١٨٩٣ - الشهادة في الأصل هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه .  
( ١٩٧٨/٢/٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٥ ص ٣٦ )

لا يجوز رفض سماع الشاهد مسبقا

١٨٩٤ - خوض المحكمة في الموضوع المراد الاستشهاد به والقول



بعدم جدوى سماع الشهود هو افتراض من عندها قد يدحضه الواقع ،  
فتقدير أقوال الشاهد يراعى فيها كيفية أدائه للشهادة والمناقشات التي  
تدور حول شهادته .

( ١٩٧٧/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ٥٨ ص ٢٦٤ )

١٨٩٥ - لا يصح للمحكمة استباق الراى بالحكم على شهادة شاهد  
بالقول بأنها غير مجدية قبل أن تسمعه لتقف على حقيقة الأمر فيما أثاره  
المتهم من دفاع فى هذا الصدد ، لاحتمال أن تسفر مناقشته عن حقيقة قد  
يتغير بها وجه الراى فى الدعوى .

( ١٩٦٦/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١٧ ص ١١٥٤ )

١٨٩٦ - ان القانون يوجب سؤال الشاهد أولا وعندئذ يحق  
للمحكمة أن تبدى ما تراه فى شهادته .

( ١٩٥٨/٣/١٧ أحكام النقض س ٩ ق ٨٠ ص ٢٩١ )

١٨٩٧ - لا يجوز للمحكمة أن ترفض طلب سماع شاهد بدعوى  
انه سوف يقول لها اذا ما سئل أقوالا معينة أو أنها سوف تنتهى على كل  
حال الى حقيقة معينة بغض النظر عن الأقوال التي يدلى بها أمامها ، ذلك  
لأنها فى هذه الحالة إنما تبني حكمها على افتراضات تفترضها وقد يكون  
الواقع غير ما افترضت فيدلى الشاهد بشهادة أمامها بالجلسة بأقوال من  
شأنها أن تغير النظر الذى بدا لها قبل أن تسمعه ، كما أن تقدير المحكمة  
لشهادة الشاهد لا يقتصر على الحكم على أقواله المجردة ، بل وبالمناقشات  
التي تدور حول شهادته أثناء الادلاء بها وكيفية ادلائه بالشهادة .

( ١٩٥١/٦/١٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤٤٤ ص ١٢١٦ )

١٨٩٨ - لا جدال فى أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير  
أقوال الشهود والأخذ بما تطمئن اليه منها وتطرح ما عداه ، الا أن محل هذا  
أن تكون قد سمعتهم وناقشتهم فى أقوالهم حتى يتسنى لها وزنها ومعرفة  
غتها من سميتها ، أما أن تحكم عليهم قبل أن تسمعهم بأنهم كاذبون وأنها  
لن تصدقهم مهما تكن شهاداتهم فهذا ليس من حقها .

( ١٩٤٥/١٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٦ ص

٣٥ ، ١٩٤٨/١٢/٦ ق ٧٠٨ ص ٦٦٨ )

١٨٩٩ - لا يجوز للمحكمة أن تتكهن أو تفترض أقوالا أو روايات  
لشاهد لم تسمعه بنفسها . فإذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب الى المحكمة



سماع شهادة عسكري مسلم في التحقيق بوجوده بمكان الحادث ، فلا يجوز لها متى كان من الميسور الاعتداء اليه من واقع دفاتر البوليس ان لا تستجيب الى هذا الطلب متعلقة لذلك بأقوال افترضت أنه سيقولها اذا ما سمع أمامها .

( ١٢/٥/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٦٧ )

( ص ٣٤٦ )

#### صور يجوز فيها علم سماع الشاهد

١٩٠٠ - ان تقدير ضرورة سماع شاهد النفي أمر تستقل به محكمة الموضوع اذ هو يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل . ومن ثم فانه اذا كان الحكم قد رفض طلب سماع المقاتل الذي اعاد اقامة البرج المنهار بسبب أنه لم يشترك في التنفيذ الأول موضوع الاتهام ، وأن التقرير الفني الخاص بالموضوع تعرض لكافة الاحتمالات التي أحاطت بالحادث فانه لا تثريب على المحكمة ان هي اطمانت الى التقرير الفني المقدم في الدعوى ورفضت سماع شاهد النفي ما دامت قد عللت هذا الرفض تعليلا مقبولا .

( ١٧/١١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٠ ص ١٢٨٠ )

١٩٠١ - ان استدعاء النيابة الطبيب لسماع أقواله بناء على طلب المتهم ورده بإشارة تليفونية تفيد اعتذاره عن الحضور لعدم وجود معلومات لديه تفيد المتهم ليس فيه ما يشوب الاجراءات في شيء .

( ٢٧/١/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٧ ص ٩٩ )

١٩٠٢ - المحكمة غير ملزمة بسماع شهود النفي الذين تنازل الدفاع عنهم .

( ٢٩/١٢/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٧٦ )

( ص ٤٤٠ )

١٩٠٣ - اذا كان علم سماع المحكمة الشهود راجعا الى عدم الاستدلال عليهم وكان المتهم مع تعهده بالارشاد عنهم وتأجيل القضية عدة مرات لاتمام ذلك لم يذكر للمحكمة أنه قد صار ممكنا الاعتداء اليهم وسماعهم فلا يقبل منه النفي على الحكم لهذا السبب .

( ١٧/٥/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٠٥ )

( ص ٥٦٣ )



١٩٠٤ - ان المحكمة بالبداهة لا تسمع سوى الشهود الذين يمكن اعلانهم .  
( ١٩٤٥/٣/٢٦ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٣٠  
ص ٦٦٨ )

١٩٠٥ - يجوز لمحكمة الموضوع ألا تسمع شهود النفي اذا رأت أن شهادتهم غير متعلقة بموضوع الدعوى المطلوب سماعهم فيها .  
( ١٩٣٨/١٢/١٩ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١٠  
ص ٤٠٢ )

#### حق المحكمة في سماع أى شاهد

١٩٠٦ - من حق المحكمة أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص لم يكن قد سبق اعلانه قبل الجلسة بالحضور أمامها ولا جناح عليهما ان هي أخذت بأقواله واستندت اليها في قضائها .  
( ١٩٥٦/٦/٤ ) أحكام النقض س ٧ ق ٢٢٣ ص ٨٠٣ ، ١١/٢٧ /  
١٩٥١ س ٢ ق ٢٨٧ ص ٧٥٨ )

١٩٠٧ - للمحكمة أن تسمع شهودا من الحاضرين بالجلسة .  
وما دام المتهم لم يعترض على سماعهم أو على تعليفهم اليمين فلا يحق له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .  
( ١٩٥١/١٢/٣١ ) أحكام النقض س ٣ ق ١٣٥ ص ٣٥٣ )

١٩٠٨ - المجنى عليه في الدعوى لا يعتبر خصما للمتهم بل خصم للمتهم في الدعوى الجنائية هو النيابة العمومية ، واذن فللمحكمة أن تسمع المجنى عليه في الدعوى كشاهد على المتهم .  
( ١٩٥١/٣/١٢ ) أحكام النقض س ٢ ق ٢٨٧ ص ٧٥٨ )

١٩٠٩ - اذا كان الثابت أن والد المجنى عليه لم يبد منه اثناء المحاكمة سوى أنه تقدم الى المحكمة الاستئنافية وعرف أن ابنه الذي لم يسأل أمام محكمة الدرجة الأولى حضر معه وأنه يطلب سماعه فأجابته المحكمة الى ما طلب فليس في ذلك ما يؤثر على صحة اجراءات المحاكمة ، اذ هذا لا يصدو أن يكون مجرد تنبيه الى انه لا حاجة الى تأجيل الدعوى لاعلان المجنى عليه لوجوده في دار المحكمة عند نظر القضية .  
( ١٩٤٨/٣/١ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٥٣  
ص ٥١٥ )



١٩١٠ - مادام أن القانون لم يجعل لأى خصم فى الدعوى سوى حق الاعتراض على سماع شهادة الشاهد الذى لم يكلف بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن له اسمه ، ثم لم يرتب أى بطلان على سماع مثل هذا الشاهد لو تخطت المحكمة الاعتراض وسمعتة ، ومادام أنه لم يحرم سماع شهادة الشهود الذين ترى المحكمة الجنائية سماعهم فلا وجه للبحث فى طريقة استدعاء هؤلاء الشهود ولا فى البواعث التى أدت بالمحكمة الى هذا الاستدعاء . كما لا محل للقول بتحريم سماع شهادة من يتقدم من تلقاء نفسه الى ساحة المحكمة طالبا سماع شهادته بعله أن مثل هذا الشاهد مريب ، فانه اذا صح أن من يحضرون من تلقاء أنفسهم للشهادة يكونون مندفعين بعامل التحيز لمصلحة المتهم أو المجنى عليه فانه يصح أيضا أنهم يكونون مندفعين بدافع احقاق الحق فى ذاته . كل ما فى الامر أن على محكمة الموضوع أن تلاحظ ظروف عرض الشاهد نفسه على القضاء وأن تمكن من ترفض معارضته فى سماعه من أن يقدم لها ما ينقض شهادته وأن تعطيه من الوقت ما يكفى لتحضير أدلته فى هذا الصدد .

( ١٩٣٢/٣/٣١ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٢

ص ( ٤٩٢ )

#### طريقة اعلان الشهود

١٩١١ - تكليف شهود الاثبات بالحضور أمر منوط بالنيابة العامة ولا شأن للمتهم به .

( ١٩٦٩/١٢/٨ ) أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٨٣ ص ( ١٣٨٤ )

١٩١٣ - تكليف شهود الاثبات بالحضور منوط بالنيابة العامة ولا شأن للمتهم به حتى يسوغ معه القول بأن الطاعن قصد تعطيل الفصل فى الدعوى حين أمر على طلب سماع شهادتى الاثبات القائتين .

( ١٩٦٦/١٠/٢٤ ) أحكام النقض س ١٧ ق ١٨٩ ص ( ١٠١١ )

١٩١٣ - ان القانون قد بين الطريق الواجب اتباعه بصدد اعلان الشهود ، فاذا كان المتهم لم يعلن موظفا لسؤاله كشاهد نفي - كما تقضى بذلك المادة ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - بل اقتصر الدفاع عنه على طلب استدعاء المحكمة له ، فاطراح المحكمة لهذا الطلب لا يعد اخلالا بحق الدفاع ، اذ للمحكمة فى هذه الحالة - بصريح نص المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - السلطة فى تقرير ما اذا كانت الدعوى



بحاجة الى سماع مثل هذا الشاهد أم لا ، فاطراحها لهذا الطلب فيه مايفيد بذاته انها رأت عدم حاجة الدعوى الى سماعه .

( ١٢/٥/١٩٥٠ أحكام النقض ص ٢ ق ١٢٠ ص ٣٢٥ )

**١٩١٤ -** اذا كان المتهم قد تمسك بضرورة سماع شاهد من شهود الاتبات تنازلت النيابة عن سماعه فاستجابت المحكمة لطلبه وكلفت النيابة غير مرة اعلانه ، فانه يكون من الواجب عليها أن تعمل على احضاره مادام ذلك ممكنا ، لتعلق حق المتهم بوجود سماعه باعتباره شاهدا على أساس أنه أعده شاهد نفى له ، ولا يرد على ذلك بأنه هو لم يعلنه وقفا للقانون ما دامت المحكمة نفسها هي التي كلفت النيابة اعلانه مع تصريح الدفاع أمامها بأنه مستعد لذلك .

( ١٩٤٨/٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٦٥ )

( ص ٥٢٨ )

**١٩١٥ -** استدعاء الطبيب الشرعي بطريقة الاعلان ليس واجبا قانونا ، لان علة الاعلان الاحتياط ضد المطلوب حضوره لترتيب حكم القانون عليه ان تخلف عن الحضور ، فان امكن للمحكمة او للنيابة ان يستحضره بغير هذا فلا مصلحة في الاعتراض على ذلك .

( ١٩٢٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٥٧ )

( ص ٧٢ )

### صور ان يجوز استدعاؤه من الشهود

**١٩١٦ -** من انقرر أنه ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهودا في القضايا التي لهم عمل فيها الا أن استدعاء أى منهم لا يكون الا متى رأت المحكمة أو السلطة التي تؤدي الشهادة أمامها محلا لذلك .

( ١٩٧٧/١٢/٤ أحكام النقض ص ٢٨ ق ٢٠٨ ص ١٠١٦ )

**١٩١٧ -** ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهودا في القضايا التي لهم عمل فيها ، الا أن استدعاء أى منهم لا يكون الا متى رأت المحكمة أو السلطة التي تؤدي الشهادة أمامها محلا لذلك .

( ١٩٦١/١/٩ أحكام النقض ص ١٢ ق ٧ ص ٥٨ )



## مادة ٢٧٨

ينادى على الشهود باسمائهم ، وبعد الاجابة منهم يحجزون فى الفرفة المخصصة لهم ، ولا يخرجون منها الا بالتوالى لتبادية الشهادة امام المحكمة ، ومن تسمع شهادته منهم يبقى فى قاعة الجلسة الى حين افضال باب المرافعة . ما لم ترخص له المحكمة بالخروج . ويجوز عند الانتهاء ان يبعد شاهد أثناء سماع شهادته آخر . وتسوغ مواجهة الشهود بعضهم ببعض .

- تقابل الفقرة الثانية من المادة ١٦٦ من القانون السابق .

### الاحكام

١٩١٨ - لا توجب المادة ٢٧٨ اجراءات جنائية على المحكمة سماع الشهود جميعا فى جلسة واحدة او ضرورة اجراء مواجهه بينهم وان سوغت ذلك ولم يرتب القانون البطلان على مخالفة الاجراءات المنصوص عليها فى المادة المذكورة .

( ١٩٧٠/٢/٨ أحكام النقض ٢١ ق ٥٩ ص ٢٣٨ )

١٩١٩ - من المقرر أن المادة ٢٧٨ اجراءات جنائية التى تنظم اجراءات المناداة على الشهود وسماع اقوالهم ، لم ترتب على مخالفة الاجراءات او عدم الاشارة الى اتباعها فى محضر الجلسة بطلانا .

( ١٩٦٣/١٢/٩ أحكام النقض س ١٤ ق ١٦٣ ص ٨٩٤ )

١٩٢٠ - ان المادة ١٦٦ تحقيق جنايات وان كانت قد اوجبت ابعاد الشهود عن قاعة الجلسة ثم استدعائهم اليها واحدا بعد الآخر ، الا أنها لم ترتب على مخالفة ذلك بطلانا ما ، وكل ما فى الأمر أن المحكمة تراعى فى تقدير شهادة الشاهد أنها أدت فى هذا الظرف . وعلى كل حال فما دام الشاهد قد سمع بعد تحليفه اليمين بحضور المتهم ولم يعترض على سماعه فان حقه فى الاعتراض يسقط لعدم تمسكه به فى حينه .

( ١٩٣٨/٥/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢١٥ )

( ص ٢٢٦ )

١٩٢١ - اذا طلب الدفاع عن المتهم من المحكمة ابعاد بعض شهود الاثبات عن قاعة الجلسة ريثما يسمع شهود النفي خشية التأثير عليهم وفوض الراى للمحكمة فى ذلك ، ثم عارضت النيابة فى هذا الطلب فلم تجبه المحكمة فهذا من حقها ولا تثريب عليها فيه ، حتى ولو كانت لم تشر



اليه في حكمها متعلقه باجراءات التحقيق بالجلسة التي تفصل فيها المحكمة أثناء سير الدعوى وقبل صدور الحكم فيها .

( ١٩٣٦/١١/٢ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢ ص ٢ )

١٩٢٢ - سماع المحكمة الجزئية شهادة شهود مجتمعين غير مفرق بينهم مهما يكن فيه من الخلل فانه متعلق بقيمة دليل الاثبات ، ويكفى أن يعرض أمره على المحكمة الابتدائية أو المحكمة الاستئنافية ، ولكل منهما السلطة المطلقة في تقدير قيمة الدليل المستفاد من شهادة الشهود التي أخذت على هذا الوجه والعمل بما تعتقده من صدقها أو عدم صدقها .

( ١٩٣١/١٢/٢١ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠٦ )

ص ٣٧٧ )

١٩٢٣ - ان الاجراء الذي نصت عليه المادة ١٦٦ تحقيق جنيات خاصا بوجوب الاحتياط لمنع بعض الشهود سماع شهادة الآخرين ومنع اختلاط من شهد منهم بمن لم يشهد بعد انما هو مقصور على الشهود الذين حضروا الى المحكمة لاداء الشهادة ، وليس الغرض من سماع شهود آخرين مما فيه معنى التجزئة المنافية لذلك الاحتياط .

( ١٩٣٠/١١/٢٠ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٧ )

ص ١١٩ )

١٩٢٤ - لا شيء يمنع المحكمة من اعادة سماع من سمعت شهادته في جلسة سابقة ولئن كان من غير الممكن في هذه الجلسة تلافي اتصال هذا الشاهد بباقي الشهود فان هذا امر لا يوجب بطلان الشهادة في ذاتها وانما هو من العوامل التي تلاحظ في تقدير قيمتها فقط .

( ١٩٣٠/٦/١٩ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٦٠ ص ٥٣ )

١٩٢٥ - لا تبطل اجراءات المحاكمة اذا سمعت المحكمة شهادة شاهد كان موجودا بالجلسة بعد تحليفه اليمين وبخاصة اذا كان المتهم لم يبد أمام المحكمة اعتراضا ما على الاستشهاد به ولا على تحليفه اليمين ، لأن المادة ١٦٦ تحقيق جنائيات التي تقضى بوجوب ايجاد الشهود في غرفة تخصص لهم لم ينص على بطلان ما يخالف ذلك .

( ١٩٢٩/٣/٢٨ ) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٠٨ )

ص ٢٥٣ )



## مادة ٢٧٩

إذا تغلف الشاهد عن الحضور أمام المحكمة بعد تكليفه به جاز الحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة برفع غرامة لا تتجاوز جنيتها في المخالفات ولا عشرة جنيهاً في الجنح ولا ثلاثين جنيتها في الجنايات .  
ويجوز للمحكمة إذا رأت أن شهادته ضرورية أن تؤجل الدعوى لإعادة تكليفه بالحضور ، ولها أن تأمر بالقبض عليه واحتضاره .  
- قانون المواد ١٤٩ و ١/١٦٧ من القانون السابق و ٤٧ من قانون تشكيل مجاكم الجنايات .

## حكم

١٩٣٦ - من المتفق عليه أن رجال السلك السياسي وزوجاتهم وأولادهم وأقاربهم الأقربين الذين يعيشون معهم في معيشة واحدة يتمتعون بحصانة لا يجوز معها إكراههم على الحضور أمام القضاء لأداء الشهادة عن واقعة جنائية أو مدنية .

( ١٩٥٣/١٢/٢٨ أحكام النقض س ٥ ق ٦٥ ص ١٩٠ )

## مادة ٢٨٠

إذا حضر الشاهد بعد تكليفه بالحضور مرة ثانية أو من تلقاء نفسه وأبدى اعتذاراً مقبولة جاز إعفاؤه من الغرامة بعد سماع أقوال النيابة العامة .  
وإذا لم يحضر الشاهد في المرة الثانية ، جاز الحكم عليه بغرامة لا تتجاوز ضعف الحد الأقصى المقرر في المادة السابقة ، وللمحكمة أن تأمر بالقبض عليه واحتضاره في نفس الجلسة أو في جلسة أخرى تؤجل إليها الدعوى .

- قانون المواد ١٤٩ و ١٤٢ و ١٦٧ و ١٦٨ من القانون السابق .

## مادة ٢٨١

للمحكمة إذا اعتذر الشاهد باعتذار مقبولة عن عدم إمكانه الحضور أن تنتقل إليه وتسمع شهادته بعد إخطار النيابة العامة وباقي الخصوم .  
وللخصوم أن يحضروا بأنفسهم أو بواسطة وكلائهم وأن يوجهوا للشاهد الأسئلة التي يرون لزوم توجيهها إليه .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .



## مادة ٢٨٢

إذا لم يحضر الشاهد أمام المحكمة حتى صدور الحكم في الدعوى جاز له الطعن في حكم القرامة بالطرق المعتادة .  
- تقابل المادة ١٤٣ من القانون السابق .

## مادة ٢٨٣

يجب على الشهود الذين بلغت سنهم أربع عشرة سنة أن يحلفوا يمينا قبل أداء الشهادة على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون إلا الحق .  
ويجوز سماع الشهود الذين لم يلفوا أربع عشرة سنة كاملة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال .

- الفقرة الأولى تقابل المادة ١٤ من القانون السابق .

- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : تنص هذه المادة على أن الشاهد يجب أن يحلف اليمين وكانت محكمة النقض قد حكمت بأنه إذا فات المحكمة تحليف الشاهد اليمين قبل أدلائه بالشهادة ثم تداركت ذلك بعد أدلائه بها وحلفت اليمين على أنه إنما شهد بالحق فتحويلها على هذه الشهادة لا عيب فيه . على أنه من المقرر في الفقه والقضاء الفرنسي أن اليمين يجب أداؤها قبل الشهادة لا بعدها والا كان العمل باطلا . والواقع أن حلف الشاهد قبل أداء الشهادة ينهض ضميمه ويدفعه الى أدائها بالصدق بخلاف ما لو شهد أولا بلا يمين ، فإنه قد يتهاون في أدائها ثم إذا طليت منه اليمين على أنها صادقة فقد لا يجرؤ على التراجع والاعتراف بعدم صحتها فيضطر الى تأييدها باليمين ، ولذلك أضافت اللجنة عبارة قبل أداء الشهادة لهذا الغرض .

## الأحكام

### تعريف

١٩٢٧ - الشهادة قانونا تقوم على اخبار شفوى يدل به الشاهد في مجلس القضاء بعد يمين يؤديها على الوجه الصحيح .  
( ١٩٦٤/١/٦ أحكام النقض س ١٥ ق ١ ص ١ )

### الإهلية

١٩٢٨ - العبرة في أهلية الشهادة هي بوقت وقوع الامر الذي تؤدي عنه وبوقت أدائها .  
( ١٩٦٥/٦/٢٩ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٥ ص ٦٥٤ )



**١٩٢٩ -** القانون أجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال ، ولم يحرم على القاضي الأخذ بتلك الأقوال التي يدلي بها على سبيل الاستدلال اذا أنس فيها الصدق ، فهي عنصر من عناصر الإثبات يقدره القاضي حسب اقتناعه ، ولا يقبل من الطاعن النعي على الحكم أخذه بأقوال المجنى عليه بحجة عدم استطاعته التمييز لصغر سنه مادامت المحكمة قد اطمانت الى صحة ما أدلى به وركنت الى أقواله على اعتبار أنه مدرك ما يقول ويعيه .  
( ١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩١ ص ٤٤٥ ، ٢٤/٦/١٩٧٣ ق ١٦١ ص ٧٧٢ )

**١٩٣٠ -** لم يحظر القانون سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلا يمين ، بل للمحكمة متى اقتنعت بصحتها أن تأخذ بها وتعتمد عليها ، ولما كان الطاعن لا يدعى أن الطفل الذي سمعت شهادته لم يكن يستطيع التمييز انما اقتصر على القول بعدم امكان الاطمئنان الى أقواله لصغر سنه ولكونه شقيق المجنى عليه ويجوز التأثير عليه ، فان ذلك لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير أدلة الدعوى .  
( ١٩٦٦/١/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ٣ ص ١٥ )

**١٩٣١ -** ان القاضي في المواد الجنائية غير مقيد في قضائه بالأخذ بدليل معين أو بقرينه خاصة ، بل هو يحكم بما اطمان اليه من أى عنصر من عناصر الدعوى وظروفها المعروضة عليه . واذن فلا تريب عليه اذا اعتمد في قضائه على أقوال مجنى عليه لم يحلف اليمين القانونية لحداثة سنه مادام هو قد قدر هذه الأقوال واطمانت عقيدته الى صدقها .  
( ١٩٣٩/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٦ ص ٦١ )

**١٩٣٢ -** الحرمان من أداء الشهادة يمين بالنسبة الى طائفة المحكوم عليهم بعقوبة جنائية ، مدة العقوبة هو في الواقع من الامر عقوبة معنאה الظاهر التهوين من شأن هؤلاء المحكوم عليهم ومعاملتهم معاملة ناقص الأهلية طوال مدة العقوبة ، وبانقضاءها تعود الى هؤلاء جدارتهم لأداء الشهادة يمين ، فليس حرمانا من حق أو ميزة مادام الملحوظ في أداء الشهادة أمام المحاكم هو رعاية صالح العدالة . فاذا حلف مثل هؤلاء اليمين خلال فترة الحرمان من أدائه فلا بطلان ، وتظل هذه الشهادة في حقيقتها



وفي نظر القانون من قبيل الاستدلال التي يترك تقديرها للقاضي .  
( ١٩٦٥/٦/٢٢ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢١ ص ٦١٨ )

**١٩٣٣ -** الأصل أنه يجب على الشاهد أن يكون صادقا في شهادته ولحملة على الصدق أوجب القانون تحليفه اليمين ، واستحلاف الشاهد هو من الضمانات التي شرعت لصلحة المتهم لما في الحلف من تذكير الشاهد بالآله القائم على بل نفس وتحذيره من سخطه عليه ان هو قرر غير الحق ، ولما هو معلنون من أنه قد ينجم عن هذا الترهيب أن يدلي الشاهد بأقوال لصلحة المتهم قد نفع موقع القبول في نفس القاضي فيتخذها من أسس تكوين عقيدته ، الا أنه من جهة أخرى يجوز سماع المعلومات من أشخاص لا يجوز توجيه اليمين اليهم لكونهم غير أهل لذلك اما بسبب حداثة سنهم أو انحرولهم من أداء الشهادة بيمين . ومذهب الشارع في التفرقة بين الشهادة التي تسمح بيمين وبين تلك التي تعد من قبيل الاستدلال والتي نسمع بغير يمين يوحى بأنه يرى أن الأشخاص الذين قضى بعدم تحليفهم اليمين هم أقل ثقة ممن أوجب عليهم حلفها . ولكنه مع ذلك لم يحرم القاضي من الأخذ بالأقوال التي يدلي بها على سبيل الاستدلال اذا أنس فيها الصدق ، فهي عنصر من عناصر الإثبات يقدره القاضي حسب اقتناعه . وغاية الأمر ان الشارع أراد أن يلفت النظر الى هذه الأقوال كي يكون القاضي أكثر احتياطا في تقديره وترك له بعد ذلك الحرية التامة في الأخذ بها أو اطلاقها .  
( ١٩٦٥/٣/١ أحكام النقض س ١٦ ق ٤٠ ص ١٨٧ )

**١٩٣٤ -** اذا كان الثابت من الحكم أن الشاهد لم يحكم عليه بعقوبة جنائية وانما حكم بحبسه في جنابة فان المادة ٢٥ عقوبات لا تنطبق عليه .  
( ١٩٥٨/١١/٣ أحكام النقض س ٩ ق ٢١٥ ص ٨٧٤ )

**١٩٣٥ -** تمسك الطاعن أمام محكمة الدرجة الثانية بسماع شاهد كان متهما ثم قضى ببراءته . يجب سماعه ولسو لم يبد هذا الطلب أمام محكمة أول درجة ، لأن سببه لما يكن قد قام أمام تلك المحكمة ، وانما جد بعد ذلك حين انقشع الاتهام نهائيا عن المطلوب سماع شهادته بقضاء محكمة ثاني درجة ببراءته فصار يجوز سماعه شاهدا بعد أداء اليمين عملا بحكم المادة ٢٨٣ اجراءات جنائية .

( ١٩٧٦/٣/١٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٦٦ ص ٣١٦ )



**١٩٣٦ -** من المقرر أن من عدا المتهم المرفوعة عليه الدعوى العمومية ممن يحتمل الشهادة عن معلومات تتصل بهذه الدعوى اثباتا ونفيا فهو شاهد يوجب القانون أن يحلف اليمين أمام قاضي الموضوع متى كانت سنة قد بلغت أربع عشرة سنة ، وذلك ضمنا للنقطة بأنه يؤدي شهادته بالصدق . ولا يغير من الأمر أن يكون الشاهد فيما مضى من مراحل الدعوى قد وجه إليه الاتهام ثم صدر قرار يحفظ الدعوى العمومية بالنسبة له ، أو قضى ببراءته من محكمة أخرى ، أو أنه يحتمل أن تقام عليه الدعوى عن وقائع متصلة بالوقائع التي يشهد عليها ، كما لا يمنع من استحلاف الشاهد كونه أبدى أقواله أمام سلطة التحقيق بغير يمين ، وعلى الجملة فإنه مادام الشاهد لم يكن عند أدائه الشهادة أمام المحكمة المرفوعة الدعوى العمومية عليه كمتهم في ذات الواقعة ، ولم يقر به ما يمنعه من أداء الشهادة أو ما يعفيه من أدائها ، فإنه لا يوجد في القانون ما يحول دون سماع شهادته أمام المحكمة مع تحليفه اليمين كسائر الشهود .

( ١٩٥٣/٧/٢ أحكام النقض س ٤ ق ٣٧٠ ص ١٠٦٤ )

**١٩٣٧ -** ليس في القانون ما يمنع المحكمة من تحليف من كان متهما في واقعة مرتبطة بالواقعة التي سمعت أقواله بصدها بعد أن تقرر فصل تلك الواقعة عن الواقعة المنظورة أمامها بالنسبة لمتهم آخر .

( ١٩٥٢/٥/١٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٥٨ ص ٩٦١ )

#### طريقة الحلف

**١٩٣٨ -** متى كان النابت أن الشاهد حلف اليمين فن الاجراء يكون صحيحا ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الشاهد اثناء الحلف قد وضع يده على المصحف ، فإن ذلك لا يعدو أن يكون تزييدا في طريقة الحلف .

( ١٩٤٨/٦/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦١٧ )

( ص ٥٨٢ )

**١٩٣٩ -** اذا فات المحكمة أن تحلف الشاهد اليمين قبل ادلائه بالشهادة ثم تداركت ذلك بعد ادلائه بها فحلفته اليمين على أنه شهد بالحق ، فتعويلها على هذه الشهادة لا عيب فيه .

( ١٩٣٢/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٦ )

( ص ١٥ )

**١٩٤٠ -** لا بطلان في أن يحلف اليمين شاهد لم تكن أقواله لتؤخذ



الأعلى سبيل الاستدلال .

( ١٩٢٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٧١ )

( ص ٨٩ )

١٩٤١ - الأمر الجوهري في الاستحلاف هو التذكير بالاله العظيم وانه رقيب على الخالف ليكون صادقاً فيما يبدى من الأقوال . والحلف بالله على قول الحق يقتضى الامتناع عن قول ما ليس بحق . واذن فاهمال الجزء الثانى من عبارة النصيفة الواردة بالمادة ١٤٥ تحقيق جنايات هو اهمال غير جوهري لدخول مدلوله بداهة فى مدلول الجزء الأول ، فهو لا يبطل الحلف ولا يفسد الشهادة .

( ١٩٢٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٦٥ )

( ص ٨٦ )

١٩٤٢ - استحلاف الشاهد فى الحالة التى يوجب فيها القانون الحلف هو من الضمانات التى شرعت لمصلحة المتهم ، ولكن هذه الضمانة لا تطلب الا حيث يمكن تحقيقها ، لأن مناط التكليف هو قدرة المكلف على الأداء . فاذا كان الشاهد أصم أبكم جازت شهادته ولو عجزت المحكمة عن استحلافه وعجز الشاهد عن الحلف واكتنت المحكمة بما استخلصته منه بطريق الاشارة عجزاً منها عن امكان الاسترسال فى مناقشته لما به من صمم وبكم .

( ١٩٢٨/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٠ )

( ص ٤٢ )

#### الحلف مرة واحدة

١٩٤٣ - متى حلف الشاهد اليمين أمام هيئة التحقيق أو المحكمة فإن كل ما يدلى به من أقوال أمام الهيئة ذاتها يكون بناء على اليمين التى حلفها ، ولو كان ذلك فى عدة مرات وأوقات فى نفس الجلسة .

( ١٩٤٨/٥/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٠١ )

( ص ٥٦٢ )

١٩٤٤ - ان كل ما أوجبه القانون هو أن يحلف الشاهد اليمين قبل أن يؤدى شهادته ، فمتى حلفها كان كل ما يدلى به بعد ذلك صادراً بناء عليها سواء أكان قد أدلى بها كلها فى جلسة واحدة أو عدة جلسات ، واذن فلا يعيب الحكم أن تعيد المحكمة سؤال الشاهد فى الجلسة ذاتها بغير



أن يحلف اليمين مرة أخرى .  
( ١٦/٢/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٦٧ ص ١١٥ )

١٩٤٥ - إذا سمعت المحكمة شهادة شاهد بعد تحليفه اليمين ،  
ثم أعادت سؤاله بعد سماعها شهودا آخرين أو أثناء مرافعة الخصوم في  
الدعوى ، فليس واجبا عليها أن تميم تحليفه اليمين مرة أخرى ، بل أن  
كل اجاباته على ما يوجه اليه في هذه المناقشة الثانية الحاصلة أثناء الجلسة  
نفسها تكون واقعة تحت اليمين الأولى .  
( ١٩٣٣/٥/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١١٣ ص ١٧٥ ، ١٩٣٧/٤/٦ ج ٤ ق ٨٠ ص ٧١ )

١٩٤٦ - لا بطلان في الاجراءات اذا لم يحلف الشاهد اليمين  
القانونية اذا كان قد سبق له أن حلفها قبل ذلك .  
( ١٩٢٨/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٨٤ ص ٩٥ )

### علم الحلف

١٩٤٧ - من المقرر أنه وان كانت الشهادة لا تتكامل عناصرها  
قانونا الا يحلف الشاهد اليمين الا أن ذلك لا ينفي عن الأقوال التي يدل  
بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة . فالشاهد لفة هو من اطلع على  
الشيء وعاينه والشهادة اسم من المشاهدة وهي الاطلاع على الشيء عيانا .  
وقد اعتبر القانون - في المادة ٢٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية -  
البشخص شاهدا بمجرد دعوته لأداء الشهادة سواء أداها بعد أن يحلف  
اليمين أو دون أن يحلفها ، ومن ثم لا يعيب الحكم وصفه أقوال المجنى عليه  
الذي لم يحلف اليمين بأنها شهادة .  
( ١٩٧٣/٤/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٩ ص ٥٢٥ ،  
١٩٦٨/١٠/٢١ س ١٩ ق ١٦٦ ص ٨٤١ )

١٩٤٨ - اذ كان من حق محكمة الموضوع أن تعتمد في قضائها  
بالادانة على أقوال شاهد سئل على سبيل الاستدلال وكانت المحكمة قد  
اطمأنت الى أقوال المجنى عليه التي أداها في محضر ضبط الواقعة بغير  
حلف يمين فإنه لا يقبل من الطاعة مصادرة المحكمة في عقيدتها .  
( ١٩٧٣/٤/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٩ ص ٥٢٥ )



١٩٤٩ - سماع المحكمة شهادة شخص يدون اعلان ويدون حلف يمين على سبيل الاستدلال لا يعتبر خطأ جوهريا في الاجراءات ما دامت المحكمة لم تطع لمعلومات هذا الشاهد اهمية لم تكن لتستحقها .  
( ١٥/١١/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١١ ص ١٧ )

١٩٥٠ - متى كان محامى الطاعن لم يعترض على سماع اقوال الشاهد بغير يمين وقد تم ذلك فى حضوره فقد سقط حقه فى التمسك بهذا البطلان الذى يتصل باجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة وفقا لنص المادة ٣٣٣ اجراءات جنائية .

( ١٦/١١/١٩٦٤ احكام النقض س ١٥ ق ١٣١ ص ٦٥٩ )

١٩٥١ - سؤال الشاهد بالجلسة دون حلف يمين اذا وقع بحضور محامى المتهم دون اعتراض منه على ذلك فان حقه يسقط فى الدفع ببطلان الاجراءات .

( ١٧/٤/١٩٦٢ احكام النقض س ١٣ ق ٩٦ ص ٣٨٠ )

١٩٥٢ - انه بمقتضى المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات يجوز للمحكمة اثناء نظر الدعوى ان تستدعى وتسمع اقوال أى شخص ، فأذا هي استعملت هذا الحق فاستدعت شخصا تصادف وجوده فى الجلسة ولم تحلفه اليمين ولم يعترض الطاعن على هذا الاجراء امامها فلا يصح له ان يثيره امام محكمة النقض .

( ٢٩/٥/١٩٥١ احكام النقض س ٢ ق ٤٣٣ ص ١١٨٥ )

## مادة ٢٨٤

اذا امتنع الشاهد عن أداء اليمين او عن الاجابة فى غير الأحوال التى يجيز له القانون فيها ذلك ، حكم عليه فى مواد المخالفات بالحبس مدة لا تزيد على اسبوع او بفرامة لا تزيد على جنيه مصرى ، وفى مواد الجنايات بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او بفرامة لا تزيد على ستين جنيها .  
واذا عدل الشاهد عن امتناعه قبل اقفال باب المرافعة يعفى من العقوبة المحكوم بها عليه كلها او بعضها .

- تقابل المادتين ١٤٤ و ١/١٦٩ من القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : نصت المادة على أنه اذا امتنع الشاهد عن أداء الشهادة او عن حلف اليمين فيحكم عليه بالعقوبة ، واذا عدل عن الامتناع قبل اقفال باب المرافعة فيعفى من العقوبة المحكوم بها ، ووات اللجنة أنه يجوز اعطاؤه من كن



او بعض العقوبة ، فقد ترى المحكمة أن امتناعه الأول وعدوله المتأخر لا يجب أن يعفيه من كل العقوبة .

### الأحكام

١٩٥٣ - لا تملك المحكمة إجبار الشاهد على حلف اليمين أو الادلاء بالشهادة ان رأى الامتناع عن ذلك ، وكل ما لها طبقا للمادة ٢٨٤ اجراءات جنائية أن توقع عليه العقوبة المقررة وأن تعفيه منها اذا عدل من تلقاء نفسه عن امتناعه قبل اقفال باب المرافعة . واذا امتنع شاهد النفي عن أداء اليمين ورفضت المحكمة الاستماع الى شهادته بغير يمين وحصل ذلك في حضور الطاعن والمدافع عنه دون أن يفصح أيهما للمحكمة عن رغبته في أن تسمع شهادته بغير يمين ، فإن هذا يسقط حق الطاعن في الدفع بالبطلان الذي يدعى وقوعه بغير حق .

( ١٩٦٥/٣/١ أحكام النقض س ١٦ ق ٤٠ ص ١٨٧ )

١٩٥٤ - ان المرجع - عند تطبيق المادة ٢/٨٧ تحقيق جنايات - في كون القضية الجارية تحقيقها والمطلوب سماع أقوال الشاهد فيها هي جناية أم لا الى الوصف الذي يعطيه المحقق لها لا الى الوصف الأخير الذي يعطيه المحكمة لها بعد تقديمها اليها وفصلها فيها .

( ١٩٢٩/٥/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٤٩ )

ص ٢٩٤ )

١٩٥٥ - تعتبر الواقعة مبينة بيانا كافيا في الحكم الصادر على الشاهد بحسب المادة ٨٧ تحقيق جنايات متى كان مذكورا فيه حصول الامتناع عن الاجابة على الأسئلة التي يوجهها المحقق ، ولا ضرورة لبيان الأسئلة التي امتنع الشاهد عن الاجابة عليها حتى يعلم امتعلقة هي بالموضوع أم غير متعلقة اذ المفروض أن المحقق انما يوجه من الأسئلة ما هو مفيد في الدعوى وهو وحده الذي يحكم بتعلقه بالموضوع وعدم تعلقه به اللهم الا اذا وضع سؤالا تحكيم البداهة باستحالة تعلقه بالموضوع استحالة مطلقة ، فعندئذ يكون على من يدعى توجيه المحقق مثل هذا السؤال اليه أن يبين ما هو هذا السؤال .

( ١٩٢٩/٥/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٤٩ )

ص ٢٩٤ )



## مادة ٢٨٥

### لا يجوز رد الشهود لأي سبب من الأسباب \*

- لا مقابل لها في القانون السابق \*

### الأحكام

١٩٥٦ - ان القانون لم يقيد القاضى بنوع معين من الشهود ولم يجوز رد الشاهد مهما أحاط به من الأسباب التى تدفعه الى تقرير غير الحقيقة . فاذا سمعت المحكمة شاهدا على متهم فى جناية وكان هذا الشاهد متهما فى الوقت عينه بضرب المتهم فى الجناية ، فلا تثريب عليها فى ذلك ، اذ ان تقدير قيمة الشهادة متروك دائما للمحكمة تراعى فيه الظروف التى أبدت فيها الشهادة .

( ١٩٣٧/٣/١ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٥٥ ص ٥٣ )

١٩٥٧ - كل انسان يجوز للمحكمة قبول شهادته والاعتماد عليها متى وثقت المحكمة بصحتها ولو كان لهذا الانسان سوابق فى الكذب والتلفيق ، فاذا طلب الدفاع عن المتهم ضم قضية لبيان الحالة الادبية لاحد شهود الاثبات للطنن فيه وتجريحه ورفضت المحكمة هذا الطلب من غير ابداء أسباب فلا يعتبر هذا منها اخلافا بحق الدفاع .

( ١٩٣١/١١/٩ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٣

ص ( ٣٥١ )

١٩٥٨ - لا مانع من سماع اقرباء المدعى بالحق المدنى كشهود ( ١٩٣٠/٤/١٧ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠ ص ٢٥ )

١٩٥٩ - ان المادة ١٩٨ مرافعات لا تعتبر الخصومة سببا من أسباب رد الشاهد وتجريحه .

( ١٩٢٩/١١/١٤ ) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٢٨

ص ( ٣٧٨ )

١٩٦٠ - مجرد كون الشاهد من المخبرين لا يجعله من الأشخاص الذين يجوز تجريحهم أو رد شهادتهم تطبيقا للمادة ١٩٨ مرافعات ، أو عدم سماعهم الا على سبيل الاستدلال ، فاستدعاء المحكمة مخبرا لسماع شهادته أمر جائز ، وتحليفه اليمين القانونية لا يعتبر خطأ فى الاجراءات ما دامت



منه تزيد على الأربع عشرة سنة تطبيقاً للمادة ٢٠١ مرافعات .  
( ١٩٢٩/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٠٨ ص ٢٥٣ )

## مادة ٢٨٦

يجوز أن يمتنع عن أداء الشهادة ضد المتهم أصوله وفروعه وأقاربه وأصهاره إلى الدرجة الثانية وزوجه ولو بعد انقضاء رابطة الزوجية ، وذلك ما لم تكن الجرمية قد وقعت على الشاهد أو على أحد أقاربه أو أصهاره الأقربين ، أو إذا كان هو المبلغ عنها ، أو إذا لم تكن هناك أدلة اثبات أخرى .

- لا مغايل لها في القانون السابق .

## الاحكام

١٩٦١ - مؤدى نص المادة ٢٨٦ اجراءات جنائية أن الشاهد لا تمتنع عليه الشهادة بالوقائع التي رآها أو سمعها ولو كان من يشهد ضده قريباً أو زوجاً له ، وإنما أعفى من أداء الشهادة إذا أراد ذلك ، وأما نص المادة ٢٠٩ مرافعات - المادة ٦٧ من قانون الاثبات الحالي - فإنه يمنع أحد الزوجين أن يفشى بغير رضا الآخر ما عساه يكون قد أبلغه به أثناء قيام الزوجية ولو بعد انقضائها إلا في حالة رفع الدعوى على أحدهما بسبب جنابة أو جنحة وقعت منه على الآخر .

( ١٩٧٨/٢/٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٥ ص ١٣٦ )

١٩٦٢ - إذا كان الثابت مما أورده الحكم أن ما شهدت به زوجة الطاعن لم يبلغ إليها من زوجها بل شهدت بما وقع عليه بصرها واتصل بسمعها فإن شهادتها تكون بمنأى عن البطلان ويصح في القانون استناد الحكم إلى قولها .

( ١٩٦١/٣/٧ أحكام النقض س ١٢ ق ٦٢ ص ٣٢٤ )

١٩٦٣ - إذا كان الثابت مما أورده الحكم أن ما شهدت به زوجة المتهم الأول وزوجة أخيه لم يبلغ إليهما من زوجيهما ، بل شهدتا بما وقع عليه بصرهما واتصل بسمعهما فإن شهادتهما تكون بمنأى عن البطلان .  
( ١٩٦٠/٢/٢ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٦ ص ١٢٨ )



١٩٦٤ - ان المادة ٢٠٧ مرفعات اذ نصت على أنه لا يجب على أحد الزوجين أن يفشي ما بلغه به الآخر أثناء الزيجة قد أفادت أنه يجوز الاستشهاد بأقواله لأن عبارة النص لا تفيد أكثر من اعفاء الشاهد من الادلاء بالشهادة عن السر الذي استودعه .  
( ١٩٤٩/١/١٧ ) مجموعه الفوائد القانونية ج ٧ ق ٧٨٨  
( ص ٧٥١ )

## مادة ٢٨٧

تسرى أمام المحاكم الجنائية القواعد المقررة في قانون المرافعات لمسح الشاهد من أداء الشهادة أو لاعفائه من أدائها .  
- تفصيل المادة ٢/١٦٩ من القانون السابق .

- تقرير لجنة التنسيق : المراد من عدم الالتزام بالشهادة هنا هو تكوين الشاهد من احترام القانون المنظم لمنته إذ كان هذا القانون يقيده بحريته في الإفشاء بقيود خاصة . فإذا كان هذا القانون لا يفرض قيودا خاصة فإنه يتمتع على الشاهد أن يؤدي الشهادة متى طلب ذلك منه من أسر اليه بالواقعة أو بالمعلومات ، وهذا هو بعينه المعنى الذي قصده واضعته .  
عنه المدندان ٢٠٧ و ٢٠٨ من قانون المرافعات .

## الاحكام

١٩٦٥ - الأصل في الشهادة هو تقرير الشخص لما قد يكون رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه ، فهي تقتضي بداهة فيمن يؤديها القدرة على التمييز لأن مناسط التكليف بأدائها هو القدرة على تحليلها ، ولذا فقد أجازت المادة ٨٢ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية - والتي أحالت إليها المادة ٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية - رد الشاهد إذا كان غير قادر على التمييز لهرم أو لحسدانة أو مرض أو لأي سبب آخر - مما مقتضاه أنه يتمتع على محكمة الموضوع ان هي رأت الأخذ بشهادة شاهد قامت منازعة جسيمة على قدرته على التمييز أن تحقق هذه المنازعة بلوغا الى غاية الأمر فيها للاستيثاق من قدرة هذا الشاهد على تحمل الشهادة أو ترد عليها بما يفندهما . ولما كان القانون لا يتطلب في عامة العقل أن يفقد المصائب الإدراك والتمييز معا وإنما تتوافر بفقد أحدهما ، وإذا ما كان الطاعن قد طعن على شهادة المجنى عليها بأنها مصابة بما يفندها القدرة على التمييز وقسم تقريرها استشاريا يظهر هذا الدفاع وقعدت المحكمة عن تحقيق قدرتها على التمييز أو بحث خصائص إرادتها وإدراكها العام استيثاقا . من تكامل أهليتها لأداء الشهادة وعولت في نفس الوقت على



شهادتها في قضائها بادانة الطاعن بالرغم من قيام منازعته الجبديّة حول قدرتها على الادلاء بشهادتها بتعقل ودون أن تعرض لهذه المنازعة في حكمها المطعون فيه ، فانه يكون معيبا بالقصور فضلا عن الاخلال بحق الدفاع .  
( ١٩٧٩/٤/٢ أحكام النقض س ٣٠ ق ٩٠ ص ٤٢٦ ، ١/٢٥ / ١٩٧٦ س ٢٧ ق ٢٠ ص ٩٤ )

١٩٦٦ - مفاد نص المادة ٨٢ من قانون الاثبات في المواد المدنية التي أحالت عليها المادة ٢٧٨ اجراءات جنائية أنه يجب للأخذ بشهادة الشاهد أن يكون مميزا ، فان كان غير مميز لأى سبب فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستبدال ، اذ لا ينفي عن تلك الأقوال التي يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة ، وعلى المحكمة متى طعن على الشاهد بأنه غير مميز أن تحقق هذا الطعن بلوغا الى غاية الأمر فيه .  
( ١٩٧١/٣/٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ٤٨ ص ١٩٩ )

١٩٦٧ - لا يوجد في القانون ما يمنع الشاهد من الادلاء بكل ما عنده ولو كان سرا من أسرارهِ ، واذن فلا تثريب على المحكمة اذا هي عولت في ادانة المتهم - صيدليا كان أو طبييا - على شهادة مريض بنوع مرضه الذي كان يتعاطى بسببه المخدر الذي وصفه له المتهم . والقول بأن الشاهد بالنسبة لمرضه حكمه حكم الطبيب بالنسبة لأمراض الغير انما هو قياس مع الفارق . فان علم الطبيب بمرض الغير انما يصله عن طريق المهنة بوصفه طبييا .  
( ١٩٤٢/٢/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٤٤ ص ٦٠٩ )

## مادة ٢٨٨

### يسمع المدعى بالحقوق المدنية كشاهد ويحلف اليمين .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : تقرر هذه المادة أن الأصل هو ألا يحلف المدعى المدني لليمين ولكن يجوز تحليفه اذا طلب هو ذلك أو طلبه أحده الخصوم أو قرره المحكمة من تلقاء نفسها . ورات اللجنة أنه مادام يسمح كشاهد وأن شهادته يجوز الأخذ بها وبناء الحكم عليها فيجب إحاطتها بكل الضمانات التي تضمن صحتها وأولها اليمين ليكون مرضا للحكم عليه بقوة شهادة الزور اذا قرر غير الصدق وأنه لا محل للقول بأن مصلحته تتعارض مع تعرضه للقلب ، لأن هذه المصلحة ليست سببا لردّه عن الشهادة وكل شاهد يجب أن يحلف اليمين ، والجنى عليه هو أول شخص له مصلحة ومع ذلك فانه يحلف اليمين .



## الأحكام

١٩٦٨ - جرى قضاء محكمة النفض على أن المدعى بالحقوق المدنية إنما يسمع كشاهد ويحلف اليمين إذا طلب ذلك أو طلبته المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم .  
( ١٩٧٨/٢/٦ أحكام النفض س ٢٩ ق ٢٥ ص ١٣٦ ، ٢٧/٣ / ١٩٦٧ س ١٨ ق ٨٥ ص ٤٤٩ )

١٩٦٩ - ان ما يثيره الطاعن من أن المحكمة استمعت لأقوال المدعية بالحقوق المدنية كشاهدة في الدعوى ( في حين أنها لا تسأل أصلا الا على سبيل الاستدلال ) مردود بأن المدعى بالحقوق المدنية - طبقا لما تقضى به المادة ٢٨٨ من قانون الاجراءات الجنائية - إنما يسمع كشاهد ويحلف اليمين إذا طلب ذلك أو طلبته المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم .

( ١٩٧٣/١/٢٢ أحكام النفض س ٢٤ ق ٢٢ ص ٩٠ )

١٩٧٠ - لا يعيب الحكم أن عول في قضاائه على أقوال المدعى بالحقوق المدنية ما دامت المادة ٢٨٨ اجراءات جنائية تجيز سماعه كشاهد .  
( ١٩٧٢/١٢/٢٤ أحكام النفض س ٢٣ ق ٣٢٢ ص ١٤٣١ )

١٩٧١ - متى كانت المحكمة قد سمعت شهادة المدعى المدني بدون حلف يمين في حضور محامي المتهم دون أن يعترض على ذلك ، فإن حقه في الدفع ببطلان شهادة المدعى المدني يسقط طبقا لنص المادة ٣٣٣ اجراءات جنائية .

( ١٩٥٧/٤/١ أحكام النفض س ٨ ق ٨٦ ص ٣٢٢ )

١٩٧٢ - ان ما استحدثه قانون الاجراءات الجنائية من النص على تحليف المدعى بالحقوق المدنية اليمين لم يشرع حماية لهذا المدعى لا بوصفه شاهدا ولا بوصفه مدعيا ، وانما شرع ضمانا للمتهم المشهود ضده ، ولذا فلا يكون للمدعى بالحقوق المدنية الذي لم يحلف اليمين ولم تأخذ المحكمة بشهادته ضد التهم أن ينعى على الاجراءات عدم حلفه هو اليمين .  
( ١٩٥٣/٣/٣٠ أحكام النفض س ٤ ق ٢٣٨ ص ٦٥٦ )

١٩٧٣ - ليس في القوانين ما يمنع المحكمة من تحليف المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى اذا ما رأت سماعه كشاهد ، ولا تحليف من



كان متبهما في واقعة مرتبطة بالواقعة التي سمعت أقواله بصدها بعد أن تقرر فصل تلك الواقعة عن الواقعة المنظورة أمامها بالنسبة الى متهم آخر نظرها أمام محكمة أخرى .

( ١٩٤٨/١١/٣ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٧٥

( ص ٦٣٩ )

١٩٧٤ - لا مانع قانونا من سماع شهادة المدعى المدني بعد تحليله اليمين كسائر الشهود ، فانه إذا كان خصما في الدعوى المدنية فهو ليس بخصم في الدعوى العمومية التي تنصب شهادته عليها .

( ١٩٣٦/١٢/٢١ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤ ص ٢٤

١٩٧٥ - لا يوجد أى مانع قانوني يمنع من سماع شهادة المدعى المدني في الدعوى العمومية مع تحليله اليمين كغيره من الشهود . ولئن كان هو يستفيد من دعواه المدنية من شهادته التي يؤديها بعد الحلف فهي استفادة تبعية محضة لا يصح بسببها تعطيل دليل الدعوى العمومية . ولا يصح القول بأن المدعى المدني خصم في الدعوى ولا تجوز شهادته ، فان المدعى المدني إذا كان خصما في الدعوى المدنية فهو ليس خصما في الدعوى العمومية وشهادته انما هي راجعة أولا وبالذات الى الدعوى العمومية التي لا خصومة له فيها ، والمحكمة اذ تحكم في الدعوى المدنية لمصلحته فليس ذلك آتيا من أنها أخذت بأقواله في الدعوى المدنية مباشرة وهو خصم فيها ، بل لأن الدعوى العمومية ثبتت صحتها لديها وثبوتها يقتضى حتما ثبوت الدعوى المدنية المترتبة عليها .

( ١٩٣١/١٢/١٤ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠٣

( ص ٣٧١ )

١٩٧٦ - المدعى المدني سواء أكان مدعيا بشخصه أم بواسطة نائب شرعي عنه تصح شهادته بعد حلف اليمين ، لانه اذا كان قاصرا فاقد الأهلية فيما يتعلق بالدعوى المدنية فانه فيما يتعلق بأداء الشهادة في الدعوى العمومية يكون حائزا للأهلية القانونية متى كانت سنه أزيد من أربع عشرة سنة .

( ١٩٣١/١٢/١٤ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠٣

( ص ٣٧١ )



## مادة ٢٨٩

للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة التي أبديت في التحقيق الابتدائي أو في محضر جمع الاستدالات أو أمام الجير إذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب أو قبل التهم أو المدافع عنه ذلك .

- ممدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ، ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧ .

- راجع ما جاء بالفقرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٦٤ .

- قانون المادة ٦٥ من القانون السابق .

- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : عبارة تعذر سماع الشاهد تشمل كل الأحوال التي لا يحضر فيها الشاهد أمام المحكمة سواء لأسباب قهرية أو لامتناعه عن الحضور كما تشمل امتناعه عن أداء الشهادة .

مادة ١٨٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة التي أبديت في التحقيق الابتدائي أو في محضر جمع الاستدالات أو أمام الجير إذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب .

## الأحكام

### شفوية المرافعة

١٩٧٧ - الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكناً ، وإنما يصح للمحكمة أن تقرر تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماع شهادته أو قبل التهم أو المدافع عنه ذلك .

( ١٩٧٨/١/٣٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢١ ص ١٢٠ ، ١٩٧٧/٢/١٤ س ٢٨ ق ٥٨ ص ٢٦٤ )

١٩٧٨ - الأصل المقرر في المادة ٢٨٩ إجراءات جنائية إن المحاكمة الجنائية يجب أن تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكناً ، وإنما يصح أن تقرر تلاوة أقوال الشاهد إذا تقرر سماع شهادته أو إذا قبل التهم أو المدافع عنه ذلك ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لآية علة مهما كانت إلا بتنازل المصوم صراحة أو ضمناً .

( ١٩٧٥/٥/٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ٨٦ ص ٣٧٥ ، ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢٢٢ ص ١١٢٩ )



**١٩٧٩ - الأصل المقرر في المادة ٢٨٩ اجراءات أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت الا بتنازل المحصوم صراحة أو ضمنا - وهو ما لم يحصل - ومن ثم فان مصادرة الدفاع فيما تمسك به أمام درجتي التقاضى من سماع الشهود لا يتحقق به المعنى الذى قصد اليه الشارع فى المادة سالفة الذكر ، وكان على المحكمة أن تستجيب لطلب الدفاع وبعد ذلك يحق لها أن تبدى ما تراه فى شأنها وذلك لاحتمال أن تنجى الشهادة التى تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير معها وجه الرأى فى الدعوى ، ولا يؤثر فى ذلك أن يكون الحكم قد استند الى أدلة أخرى فى ثبوت هذه التهم اذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة .**

( ١٩٧٣/٦/٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٤ ص ٦٩٦ ،  
١٩٦٩/١٠/١٣ س ٢٠ ق ٢١٠ ص ١٠٦٩ )

**١٩٨٠ - حق الدفاع فى سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه فى التحقيقات بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود ، بل بما يديه فى جلسة المحاكمة ويسع الدفاع مناقشتها اظهارا لوجه الحقيقة ولا تصح مصادرته فى ذلك بدعوى أن المحكمة اقتنعت بما قررته المتهمه الأخرى وأحد الشهود لعدم استطاعة الدفاع أن يتنبأ سلفا بما قد يدور فى وجدان قاضيه عندما يخلو الى مداولته ، ولأن حق الدفاع سابق فى وجوده وترتيبه وأثره على مداولة القاضى وحكمه ، ولأن وجدان القاضى قد يتأثر فى غير رغبة من نفسه بما يبدو له أنه أطرحه أو عول عليه فى تقديره عند الموازنة بين الأدلة اثباتا ونفيا .**

( ١٩٧٣/٦/٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٤ ص ٦٩٦ ،  
١٩٦٩/١٠/١٣ س ٢٠ ق ٢١٠ ص ١٠٦٩ )

**١٩٨١ - الأصل أن المحاكمات الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوي الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه - فى مواجهة التهم - شهادة الشهود الذين يعتمد على أقوالهم فى الادانة مادام سماعهم ممكنا .**  
( ١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٦ ص ٤١٢ ، ٤/١ )



١٩٧٣ ق ٩٣ ص ٤٥٦ ، ١٩٧٢/١/٢١ س ٢٣ ق ٣٠ ص ١١١ )

**١٩٨٢ - الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على المرافعة التي**  
تحصل أمام نفس القاضي الذي أصدر الحكم وعلى التحقيق الشفهي الذي  
أجراه بنفسه اذ أساس المحاكمة الجنائية هي حرية القاضي في تكوين  
عقيدته من التحقيق الشفوي الذي يجريه بنفسه ويسمع فيه الشهود مادام  
سماعهم ممكنا مستعملا في تحصيل هذه العقيدة من الثقة التي توحى بها  
أقوال الشاهد أو لا توحى ومن التأثير الذي تحدثه هذه الأقوال في نفسه  
وهو ينصت إليها مما يبنى عليه أن على المحكمة التي فصلت في الدعوى أن  
تسمع الشهادة من فم الشاهد مادام سماعه ممكنا ولم يتنازل المتهم أو المدافع  
عنه عن ذلك صراحة أو ضمنا ، لأن التفرس في حالة الشاهد النفسية وقت  
أداء الشهادة ومراوغاته أو اضطرابه وغير ذلك مما يمين القاضي على تقدير  
أقواله حق قدرها . ولا يجوز للمحكمة الافتئات على هذا الأصل المقرر بالمادة  
٢٨٩ اجراءات جنائية والذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لأية علة  
مهما كانت الا اذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب أو قبل المتهم  
أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا .

( ١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٩ ص ١٥٦ )

**١٩٨٣ - من القواعد الأساسية في القانون أن اجراءات المحاكمة في**  
الجنائيات يجب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه مادام قد مثل أمام  
المحكمة .

( ١٩٧١/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٨ ص ٧٨٥ )

**١٩٨٤ - الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبني على ما تجريه**  
المحكمة بنفسها من تحقيق علني في الجلسة .  
( ١٩٥٤/٣/٢٩ أحكام النقض س ٥ ق ١٤٨ ص ٤٣٧ )

**١٩٨٥ - الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على المرافعة التي**  
تحصل أمام المحكمة وعلى التحقيق الشفوي الذي تجريه بنفسها في الجلسة ،  
ويجب أن تصدر الأحكام عن القضاة الذين سمعوا المرافعة .  
( ١٩٥٣/١٢/١ أحكام النقض س ٥ ق ٤٣ ص ١٣٢ )

**١٩٨٦ - الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على التحقيق الشفوي**  
الذي تجريه المحكمة بنفسها في جلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع  
الشهود مادام سماعهم ممكنا .



( ١٩٥١/١٢/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٩٤ ص ٢٥٠ ،  
١٩٥١/١٢/١٠ ق ١٠٠ ص ٢٦٣ )

١٩٨٧ - انه وان كان ما يذهب اليه الطاعن من أن للمتهم الحق في تأجيل نظر الدعوى لسماع شهوده اذا كانت تنظر لأول مرة غير صحيح ، ذلك لأن قانون تشكيل محاكم الجنايات قد حرص في المواد من ١٧ الى ٢١ على بيان الطريق الذي يسلكها المتهم في اعلان الشهود الذين يرى لنفسه مصلحة في سماعهم امام المحكمة ، وذلك بأن يطلب الى قاضي الاحالة الامر باعلانهم من قبل النيابة العامة أو يعلنهم هو اذا لم يأمر قاضي الاحالة باعلانهم ، بحيث انه اذا لم يسلك هذا السبيل فان المحكمة تكون في حل من اجابة طلبه أو عدم اجابته ، الا أن ما رسمه القانون من ذلك ان هو الا من قبيل تنظيم لاجراءات المحاكمة امام محاكم الجنايات لكي يتيسر لها سرعة الفصل في القضايا ولكي ينال المجرم جزاءه ويتحقق بذلك الردع المقصود من العقاب أو تتضح براءة البريء دون بقاء الاتهام معلقا عليه دون مبرر ، مع ذلك كله فان القانون اذ وضع تلك النظم لم يقصد مطلقا الى الاخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية التي تقدر حق المتهم في الدفاع والتي من بينها أن الممول عليه فيها بصفة أصلية يجب ألا يكون هو التحقيق الشفهي الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع منه الشهود سواء أكانوا لاثبات التهمة أو نفيها ، على أن يكون لها بعدئذ أن تزود الى جانب ذلك بكافة ما في الدعوى من عناصر بشرط أن تكون مطروحة للبحث في الجلسة ، فاذا كان القانون قد خسول للمحكمة بما لها من الهيمنة على الاجراءات أن تقدر وجاهة طلب المتهم الذي لم يسلك السبيل المرسوم لاعلان شهوده فانما ذلك مفاده أن تقدر ما اذا كان جادا في طلبه وله مصلحة فيه أو أنه طلب غير جدي كما قد يستفاد من تنكبه ذلك السبيل وأنه لو كان قد رأى لنفسه مصلحة في سماع المحكمة لهم لقام باعلانهم قبل الجلسة مادام هو قد أعلن لها في الوقت الذي حدده القانون ، وحيث انه متى قرر هذا فان المحكمة اذ بررت رفض طلب الطاعن تأجيل الدعوى بأن شهادته الشاهد الذي طلب سماعه لن تجديه شيئا ، لأنها منقوضة بشهادة الشهود الآخرين الذين لم تبد أية شبهة في صحة شهادتهم ، وانها لذلك لا تطمئن الى ما شهد به في التحقيق ولا ترى وجها لاجابة طلب المتهم سماعه ، اذ بررت المحكمة رفضها بذلك تكون قد تجاوزت في تقديرها لوجاهة طلب، المتهم المحدود المخولة لها الى الاخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية ، فالحكم بكذب الشاهد على افتراض أنه سيقول ما قاله في التحقيق أو أنها



لن تتأثر بسماحها له بغير الأثر الذي حدث من اطلاعها على أقواله المدونة ، فاما عن الأمر الأول فلأن الواقع قد يكون غير ما افترضته المحكمة فيقول الشاهد غير ما قاله في التحقيق فينهاو الأساس الذي بنت عليه المحكمة حكمها على شهادته وأما عن الأمر الثاني فلأن المحكمة يجب أن تكون مستعدة لتقدير كل ما يجرى أمامها بالجلسة ، اذ الحكم في التحقيق الشفهي هي أن يكون القاضي رأييه لا من القول المجرد الذي يصدر عن الشاهد ولكن أيضا من كيفية أدائه الشهادة وموقفه ومسلكه أمام المحكمة .  
( ١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ق ١٦٦ ص ٤٣٩ )

١٩٨٨ - التحقيقات الأولية لا تصلح أساسا تبني عليه المحكمة حكمها ، بل الواجب دائما أن يؤسس الحكم على التحقيق الذي تجريه المحاكم بنفسها في الجلسة .  
( ١٩٨٧/١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٥ ص ٣٢ )

#### صور تتحقق فيها شفووية المرافعة

١٩٨٩ - لم يوجب القانون عند تغيير هيئة المحكمة إعادة اجراءات المحاكمة أو سماع الشهود أمام الهيئة الجديدة الا اذا أمر المتهم أو المدافع عنه على ذلك ، أما اذا تنازل عن ذلك صراحة أو ضمنا ولم تر المحكمة من جانبها مجالا لإعادة مناقشة الشهود فلا غنيها ان هي قضت في الدعوى واعتمدت في حكمها على أقوال من سمع من الشهود في مرحلة سابقة أو في التحقيقات الأولية مادامت مطروحة على بساط البحث أمامها .  
( ١٩٧٤/٤/٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ٨٤ ص ٢٩٠ )

١٩٩٠ - متى كان الحكم الابتدائي قد أثبت في مدوناته أن المدعى بالحق المدني قدم حافظة مستندات طرأها على الشيكات وافادة البنك بالرجوع على الساحب ، فان ذلك مفاده أنها اطلعت عليها وعولت عليها في قضائها بادانة الطاعن .

( ١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٦ ص ٣٥٥ )

١٩٩١ - يوجب القانون سؤال الشاهد أولا وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدي ما تراه في شهادته وذلك لاحتمال أن تجيء الشهادة التي تسمعا ويتاح للدفاع مناقشتها ما يقتنها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى .



( ١٩٧٣/٣/٢٦ ) أحكام النقض من ٢٤ ق ٨٦ ص ٤١٢ ،  
( ١٩٦٨/١١/١٨ من ١٩ ق ١٩٨ ص ٩٨٠ )

**١٩٩٢ -** لما كان القانون لا يستوجب تحقيقا ابتدائيا في مواد  
الجنح وكانت محكمة الموضوع قد حققت الدعوى بمعرفتها في الجلسة تم  
قالت انها تؤسس حكمها على هذا التحقيق ، فان النعي على الحكم بالقصور  
لعدم رده على المطاعن التي وجهها المتهم الى التحقيق الابتدائي تكون على غير  
أساس .  
( ١٩٥٤/٤/٥ أحكام النقض من ٥ ق ١٥٤ ص ٤٥٤ )

**١٩٩٣ -** ما دامت المحكمة قد أجرت بنفسها تحقيق الدعوى  
بالجلسة وسمعت شهودها فليس ثمة ما يمنعها من الاعتماد الى جانب ذلك  
على ما في الدعوى من عناصر أخرى ، ولو كانت أقوال شاهد في التحقيق  
لم تسمعه بنفسها ما دامت هذه العناصر كانت مطروحة على بساط البحث  
أمامها ومادام المتهم لم يتمسك بسماع هذا الشاهد .  
( ١٩٥٢/٣/٣١ أحكام النقض من ٣ ق ٢٤٤ ص ٦٥٧ ،  
١٩٥٢/٥/١٢ ق ٣٤٦ ص ٩٢٥ )

**١٩٩٤ -** الاصل في المحاكمات الجنائية أن يحصل التحقيق فيها  
أمام المحكمة والقانون لا يوجب في مواد الجنح والجنائيات أن يسبق رفع  
الدعوى أي تحقيق ابتدائي ، فما دامت المحكمة قد حققت بنفسها واقعة  
الدعوى وسمعت أقوال الشهود فيها وبنيت قضاها على روايتهم فلا يهم أن  
يكون الذي باشر التحقيق الاولى في الواقعة وكيل النيابة الذي كانت  
خادمته هي التي أرادت الشراء لحسابه .  
( ١٩٤٨/١٠/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٥٧  
ص ٦٢٨ )

### صور لا تتحقق فيها شفوية المرافعة

**١٩٩٥ -** تسمك الطاعن بدرجتي التقاضي بطلب سماع شهود  
الانبيات والتفقت المحكمة عن ذلك بقالة عدم جدواه لأن الواقعة قد وضحت  
لديها هو خطأ في تطبيق القانون واخلال بحق الدفاع لأن الاصل في المحاكمة  
أن تقوم على التحقيق الشفوي الذي تحريره المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع  
فيه الشهود لاثبات التهمة أو نفيها .  
( ١٩٧٧/١١/٦ أحكام النقض من ٢٨ ق ١٨٩ ص ٩٠٩ )



**١٩٩٦ -** لا يكفي اطلاق المحكمة وحدها على الصور موضوع الجريمة بل يجب تاجرا من اجراءات المحاكمة في جريمة حيازة الصور النافية للاداب عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبنى كل منهم رأيه فيها ويضمن الى أن هذه الاوراق موضوع الدعوى هي التي دارت المرافعة عليها .  
( ١٩٧٧/٦/١٢ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥٦ ص ٧٤٦ )

**١٩٩٧ -** من القواعد الأساسية في القانون أن اجراءات المحاكمة في الجنايات يجب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه مادام قد مثل أمام المحكمة ، كما أنه من المقرر ألا تبني المحكمة حكمها الا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة على بساط البحث تحت نظر الخصوم . ولما كان ما تضمنته اشارة ادارة شرطة ميناء الاسكندرية وخطاب مصلحة أمن الموانئ من بين ما أسست عليه المحكمة قضاءها برفض الدفع الذي أبدته الطاعنة ببطلان الضبط وكان ضم هاتين الورقتين قد تم بعد اقفال باب المرافعة وبعد أن خلت المحكمة للمداولة دون أن يكون ذلك في مواجهة الطاعنة ومحاميهما فان المحكمة تكون قد بست حكمها على أحد العناصر التي لم تكن مطروحة على بساط البحث بالجلسة مما يعيب الحكم المطعون فيه ويسنوجب نقضه .  
( ١٩٧٣/١٠/١٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٣ ص ٨٢٣ )

**١٩٩٨ -** متى كان الحكم قد أقام قضاءه على ما حصله من محضر جمع استدلالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التي يبلغ عنها الصيارفة وكان هذا الاجراء لا يحمل مسحة الجسد ولا يصلح مأخذا لدليل سليم يجب - عندما يكون الأمر متعلقا بشهادة شهود - أن يقوم على معلومات يبيدها الشاهد عندما يسأل عنها فيثبتها كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه اليها المحقق مفترضا صدورها منه ويجمع منها مقدما ما يجب عليه أن يقول لتتوافر به كافة أركان الجريمة ثم يورد هذا كله في محضر مطبوع ، فانه يكون قاصر البيان مخللا بحق الدفاع .

( ١٩٧٢/٤/١٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢٩ ص ٥٨٣ )

**١٩٩٩ -** الاصل في الاحكام الجنائية أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة وتسمع فيها الشهود في مواجهة الخصوم متى كان سماعهم ممكنا ، وهي لا تكون في خل من ذلك الا برضاء



المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا ، على أنه متى تداعى الدليل المستمد من التحقيقات الأولية فقد وجب الرجوع الى الاصل باعتباره من أصول المحاكمات الجنائية . فاذا كانت المحكمة قد اقامت قضاها بادانة المتهم فى جريمة اختلاس اشياء مَحجوزة على ما حصله من مَضرر جَمسج استدلالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التى يبلغ عنها الصيارفة ، ودون أن تتدارك هذا العيب فتتخذ من جانبها أى إجراء تكشف به عن حقيقة ما أجرى على لسان الصراف فى مَضرر الضبط فى خصوص واقعة الدعوى بذاتها ، فإن حكمها يكون باطلا لابتنائه على إجراءات باطله ، ولفساد استدلاله ، إذ أن ذلك المَضرر المطبوع لا يحمل مسحة الجِد ، فهو بهذه المثابة لا يصلح مأخذا لدليل سليم .

( ١٦٦/١/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٤ ص ٥٥ )

٣٠٠٠ - متى كان فى سلامة الاختام الموضوعة على الظرف المشتمل على العقد المطعون عليه بالتزوير وذكر وصفها على ذلك الظرف ما يقطع بأن المحكمة الاستئنافية لم تطلع على الاستند المطعون عليه أثناء نظر الدعوى . وكان هذا السند المضبوط هو من أدلة الجريمة التى يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة ، فإن عدم اطلاع المحكمة عليه يعيب إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم والاحالة .

( ١٩٧٣/١٠/١٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٢ ص ٨٢٩ )

٣٠٠١ - من المقرر أن اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة ، لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهري من إجراءات المحاكمة فى جرائم التزوير يقتضيه واجبها فى تمحيص الدليل الأساسى فى الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هى الدليل الذى يحمل شواهد التزوير ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور المحصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويضمن الى أن الورقة موضوع الدعوى هى التى دارت عليها مرافعته .

( ١٩٦٧/٤/٢٤ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٢ ص ٥٦٦ )

٣٠٠٢ - ان اغفال محكمة الموضوع الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها الذى يعيب إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم لا يرد الا على جرائم التزوير فحسب حيث تكون الأوراق المزورة من أدلة الجريمة التى



ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة :  
( ١٩٦٦/٣/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٧٢ ص ٣٦٢ )

٣٠٠٣ - من المقرر أن اغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها أثناء وجود القضية تحت نظرها مما يعيب اجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم لأن تلك الأوراق هي من أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة .  
( ١٩٦٥/٣/١ أحكام النقض س ١٦ ق ٤١ ص ١٩٤ ،  
١٩٦٦/١٠/٣٠ س ١٢ ق ١٦٧ ص ٨٤٧ )

٣٠٠٤ - ان اطلاع المحكمة على الورقة المزورة وما يرافقها من أوراق بعد فض الظروف الذي كان يحويها ، ذلك عمل من أعمال التحقيق لا يسوغ اجراؤه بغير حضور الخصوم ليبدى كل متهم رأيه فيه وليطعن التهم الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي أبدى دفاعه على أساس معرفته بها .  
( ١٩٥١/٦/١٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤٤٤ ص ١٢١٦ )

٣٠٠٥ - اذا ظهر من ملف الدعوى أن الطرف المشتمل على الأوراق المدعى تزويرها لم يفض في أثناء وجود القضية تحت نظر المحكمة الاستئنافية التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، فهذا لدلالته على أن المحكمة لم تطلع على الأوراق التي هي من أدلة الجريمة الواجب عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة يعيب اجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم الصادر في الدعوى .  
( ١٩٤٦/٥/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٧٤ ص ١٦٣ )

٣٠٠٦ - اذا كانت المحكمة - وقد استحال عليها سماع الشاهد الوحيد الذي اعلنته النيابة لوفاته - قد استندت في ادانة التهم الى أقوال شهود آخرين عينتهم وأوردت مؤدى أقوالهم في التحقيقات الابتدائية دون أن تسمعهم بنفسها أو تبين سبب عدم سماعها إياهم فإن حكمها يكون معيبا .  
( ١٩٥٢/١/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٦٣ ص ٤٣٢ )

٣٠٠٧ - لا يصح الحكم بعدم صدق أقوال شاهد لأحد الخصوم في



الدعوى بناء على قول آخرين بما يخالفها من غير سماع شهادة هذا الشاهد ومناقشته فيها بمجلس الحكم تحقيقا لطلب الخصم متى كان ذلك ممكنا .  
( ١٩٤٧/٤/٢١ مجموعة القواعد القانونية ص ٧ ق ٣٤٩ ص ٢٣١ )

٢٠٠٨ - ان الأحكام تبني في الأصل على التحقيقات العلنية التي تحصل شفويا أمام المحاكم وفي مواجهة الخصوم ، فللدفاع ان يتمسك أمام المحكمة بسماع شهود النفي ولو كانوا قد سئلوا في التحقيق الابتدائي ، لما قد يكون في موقفهم وفي كيفية أدائهم للشهادة من أثر في رأى القاضى في صدد القوة التذليلية للشهادة ، وادى فلا يجوز للمحكمة أن تصرف النظر عن سماع شهود النفي الذين طلب اليها سماعهم بحجة تسليمها بما جاء في أقوالهم في التحقيقات .  
( ١٩٣٨/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨٦ ص ١٧٦ )

#### شفوية المرافعة أمام محكمة الدرجة الثانية

٢٠٠٩ - صدور الحكم على المستأنف من محكمة أول درجة حضوريا اعتباريا على أساس أنه أعلن لشخصه دون سماع الشهود وطلبه من المحكمة الاستئنافية سماع الشهود ، فإن عليها استيفاء ما فات محكمة أول درجة من وجوب تحقيق الدعوى كما لو كان المتهم حاضرا . والا كان الحكم باطلا لاخلاله بحق الدفاع .

( ١٩٧٠/٥/٢٤ أحكام النقض س ٢١ ق ١٧٠ ص ٧٢١ )

٢٠١٠ - لما كانت محكمة أول درجة لم تجر تحقيقا في الدعوى وعولت في ادانة الطاعن على ما أثبتته شاهد الاثبات في محضره دون أن تسأله في مواجهة الطاعن الذي طلب سماعه ، فانه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تستكمل هذا النقص في الاجراءات بإجابة الطاعن الى طلبه من سماع أقوال شاهد الاثبات في حضوره ، اما وهي لم تفعل فانها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يتعين معه نقض الحكم .  
( ١٩٦٩/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٨١ ص ١٣٧٨ )

٢٠١١ - واجب على المحكمة الاستئنافية أن يضع أحد أعضائها تقريرا مستوفيا يتلى في الجلسة وهو الاجراء الوحيد الذى يشهد بتحقيق



شفوية المرافعة في المحاكمة الاستئنافية .

( ٢٨/٢/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٣٩ ص ٢١١ )

٢٠١٢ - أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٢٤١ اجراءات جنائية على المحكمة في أحوال الحكم الحضوري الاعتباري أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضرا ، ومن ثم فإذا باشرت محكمة أول درجة بنفسها تحقيقا في الدعوى بسماع الشاهد الذي حضر أمامها فلا تتريب على المحكمة الاستئنافية إذا هي لم تسمع من جانبها. شهودا مكتفية بالتحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة .

( ٣٠/٥/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٤٠ ص ٥٥٦ )

٢٠١٣ - إذا طلب الطاعن الى المحكمة الاستئنافية مناقشة شهود الاثبات أمامها - الذين لم تسمعهم محكمة الدرجة الأولى - فاجابت على هذا الطلب بما لا يصلح ردا عليه ورفضته بحكمها الصادر بالادانة استنادا الى التحقيقات الابتدائية وحدها يكون معيبا .

( ١٤/٤/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٠٨ ص ٨٢٣ ،

١٢/١١/١٩٥١ ق ٦٧ ص ١٨١ ، ١٠/١٢/١٩٥١ ق ١٠٢ ص ٢٦٧ )

٢٠١٤ - متى كان المتهم قد تمسك أمام محكمة أول درجة بضرورة حضور الشاهد لمناقشته فقضت المحكمة في الدعوى دون أن تسمعه ، ثم لم تتدارك المحكمة الاستئنافية هذا الخطأ بل قضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون سماع الشاهد فإن حكمها يكون معيبا .

( ٢٨/١/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٤٣ ص ٤٥٥ ،

١٢/٥/١٩٥٢ ق ٣٤٣ ص ٩١٩ )

٢٠١٥ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد سمعت شهود الاثبات في غيبة المتهم ، والمحكمة الاستئنافية لم تستجب الى ما تمسك به محاميه من طلب سماعهم فإن حكمها يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع ، إذ أن المحاكمات الجنائية تقتضى سماع الشهود في مواجهة المتهم متى كان ذلك ممكنا .

( ٨/١٠/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ١٦ ص ٣٢ ، ٣/٦/

١٩٥٢ ق ٣٨٦ ص ١٠٣٤ )

٢٠١٦ - إذا كان الثابت أن المحكمة الابتدائية والمحكمة الاستئنافية لم تجرياً أى تحقيق ولم تسمعا شهودا أصلا بل بنتا الحكم على محاضر ضبط



الواقعة التي أجراها البوليس فإن اجراءات المحاكمة تكون باطلة .  
( ١٩٥١/٦/٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤٣٩ ص ١٢٠٣ )

٢٠١٧ - اذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد استندت فيما استندت اليه في ادانته المتهم الى أقوال شاهد في التحقيقات دون أن تسمعه وتمسك المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بسماع هذا الشاهد في مواجهته فلم تجبه الى طلبه فانها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مما يبطل اجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم . ولا يغير من حكم القانون في ذلك قول المحكمة انها لم تستند في ادانة هذا المتهم الى أقوال الشاهد وحده ، اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا فاذا سقط واحد منها انهارت بسقوطه باقي الأدلة .

( ١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨٩ ص ٧٦٣ )

٢٠١٨ - اذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد اعتمدت في ادانة المتهم بصفة أصلية على أقوال الشهود في التحقيقات دون أن تجري تحقيقا بالجلسة في مواجهة المتهم وتسمع شهادة شهود الاثبات بصرف النظر عن تنازله عن سماعهم وعن اعترافه الذي لم تعول عليه الا بوصفه مؤيدا لشهادة هؤلاء الشهود ، فانه يكون من المتعين على محكمة الدرجة الثانية أن تصحح هذا الخلل في اجراءات المحاكمة وتجيب المتهم الى طلبه اليها من سماع الشهود في مواجهته والا يكون حكمها معيبا متعيينا نقضه .  
( ١٩٥١/٢/١٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤٧ ص ٦٤٩ )

٢٠١٩ - اذا كان المتهم قد طلب الى محكمة ثاني درجة استدعاء المجنى عليها وهي الشاهدة الوحيدة في الدعوى لسماع أقوالها لأنها لم تسمع أمام محكمة الدرجة الأولى ولكن المحكمة لم تستجب اليه وقضت بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بإدانة المتهم فإن اجراءات المحاكمة تكون باطلة .

( ١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٨٨ ص ٤٩٩ ،

١٩٥١/٢/١٣ ق ٢٢٧ ص ٦٢٢ )

٢٠٢٠ - متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن المحكمة الجزئية لم تسمع الشهود الا في غيبة المتهم وأن المحكمة الاستئنافية لم تسمع شهودا مطلقا على الرغم من أن المتهم طلب أمامها التصريح له باعلان شهود نفى فان حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .



( ١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ق ١٧١ ص ٤٥٦ ، ١/٨/١٩٥١ ق ١٨٣ ص ٤٨٤ ، ١٩٥١/٢/٥ ق ٢١٨ ص ٥٧٦ )

٢٠٢١ - الأصل في الأحكام الجنائية أن تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا ، واذن فإذا كان الحكم قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بإدانة المتهم استنادا الى أقوال الشاهد الوحيد في الدعوى مع أنه لم يسمع بالجلسة كشاهد في الدعوى لا أمام محكمته اول درجة ولا أمام المحكمة الاستئنافية فإن اجراءات المحاكمة تكون باطلة .

( ١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٥٠ ص ١٢٨ ، ١١/٧/١٩٥٠ ق ٦٠ ص ١٥٠ ، ١٩٥٠/١٢/١٨ ق ١٤٤ ص ٣٨٤ )

٢٠٢٢ - الأصل في المحاكمة الجنائية أن يكون التمويل في الحكم على ما تجريه المحكمته بنفسها من التحقيق ، واذن فما دام الشاهد قد حضر فإنه يتعين على المحكمة سماعه ولو لم يتمسك المتهم بذلك ، فإذا لم تسمعه محكمة الدرجة الأولى فإنه يكون على المحكمة الاستئنافية أن تسمعه والا كان حكمها معيبا متعينا نقضه .

( ١٩٤٧/١٢/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٥١ )

( ص ٤١٧ )

٢٠٢٣ - الصبر في الأحكام الجنائية هي بالتحقيقات الشفوية التي تجريها المحاكم في جلسات المحاكمة بحضور الخصوم ، فإذا سمعت محكمة الدرجة الأولى شهود الاثبات في غيبة المتهم وقضت ببراءته فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تدينه تأسيسا على ما كان أولئك الشهود قد قالوه أمام محكمته الدرجة الأولى فإن سماع الشهود أمام المحكمة في غيبة المتهم لا يتحقق فيه بالبدهاء كل الغرض المقصود ، اذ هو لا تتاح له فرصة مناقشة أدلة الاثبات وقت عرضها على المحكمة .

( ١٩٤٦/١١/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٤ ،

( ص ٢٣٢ )

٢٠٢٤ - متى كان الثابت أن شهود الاثبات الذين اعتمد الحكم عليهم في ادانة المتهم لم يسمعوهم أمام محكمة الدرجة الأولى فإنه يكون على المحكمة الاستئنافية أن تسمعهم اجابة لطلب الدفاع . ومتى كان الأمر كذلك وكان سماع دليل الاثبات يقتضي حتما سماع الدليل الذي يقدم من



المحسوم في صدد نفيه ، فان المحكمة اذ قضت برفض طلب سماع شهود الاتبات وشهود النفي تكون قد اخطأت خطأ يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

( ١٩٤٥/١٢/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٤ ص ١٨ )

٢٠٢٥ - متى كان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن لم يطلب سماع أحد من الشهود ، وكان من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديله بالدنون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يخول للمحكمة الاستفتاء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا ، بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه - وأن محكمة ثاني درجة انما تحكم في الاصل على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هي لزوما لاجرائه ، ولا تلتزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، فاذا لم تر من جنبها حاجة الى سماعهم ، وكان المدافع عن الطاعن وان أبدي طلب سماع أقوال الشهود أمام المحكمة الاستئنافية ، فانه يعتبر متنازلا عنه بسبق سكوته عن التمسك أمام محكمة أول درجة .

( ١٩٧٩/١/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٥ ص ٢٢٦ )

#### التنازل عن شفوية المرافعة ، قواعد عامة

٢٠٢٦ - من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ اجراءات جنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يخول للمحكمة الاستفتاء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه .

( ١٩٧٦/١/٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٤ ص ٣٣ ، ٣/٤ )

( ١٩٧٣ س ٢٤ ق ٦٤ ص ٢٩٣ ، ١٩٧٣/٦/١٠ ق ١٤٩ ص ٧٢٢ )

٢٠٢٧ - من المقرر أن للمحكمة أو تستفتي عن سماع شهود الاتبات اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

( ١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤ ص ٥٤ ، ٣/٤ )

( ١٩٧٣ ق ٦٤ ص ٢٩٣ ، ١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ق ١٢٤ ص ٦٢٢ )



٢٠٢٨ - للمحكمة في ظل التعديل المدخل على المادة ٢٨٩ إجراءات الاستثناء عن سماع شهود الاثبات اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا بتصرف من المتهم أو المدافع عنه بما يدل على ذلك . ويستوى في ذلك ان يكون هذا القبول من جانب المتهم او المدعى بالحقوق المدنية ، اذ لا يقبل أن يكون لهذا الأخير من الحقوق أكثر ما للمتهم .  
( ١٩٦٩/٤/٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩٥ ص ٤٤٩ )

٢٠٢٩ - خولت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المحكمة تقرير تلاوة الشهادة السابق ايدأوها في التحقيق الابتدائي أو محضر جمع الاستدلالات أو أمام الخبير اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك ، وهي ان ورنه في الباب الثاني من الكتاب الثاني من ذلك القانون الخاص بمحاكم المخالفات والمنع الا أن حكمها واجب الاتباع أمام محاكم الجنايات عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٨١ من القانون نفسه .  
( ١٩٧٩/٦/١٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٦ ص ٦٨٤ )

٢٠٣٠ - لما كان محامي الطاعنين قد تمسك في جلستين متتاليتين بوجود سماع شهود الاثبات تحقيقا لشفوية المرافعة ، فرفضت المحكمة هذا الطلب مما أحاط محاميها بالحرج الذي يجعله معذورا ان هو لم يتمسك بطلبه - بفرض ذلك - بعد تقرير رفضه والاصرار على نظر الدعوى مما أصبح به المدافع مضطرا لقبول ما رآته المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع الشهود ، فان سير المحكمة على هذا النحو لا يتحقق به المعنى الذي قصد اليه الشارع في المادة ٢٨٩ إجراءات ، ولا يصح أن يوصف طلب المدافع في هذا الصدد بعدم الجدوية لأنه تمسك بأصل افترضه الشارع في قواعد المحاكمة ورتب عليه حكمه بصرف النظر عن نوايا الخصوم ، كما لا يصح افتراض تنازل المدافع عن طلبه بعد أن جابهته المحكمة صراحة برفضه ، ومن ثم فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلا ، ويكون الحكم اذ بني عليها باطلا واجب النقض .

( ١٩٦٧/٤/١٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٩٧ ص ٥٠٩ )

٢٠٣١ - متى كان المتهم قد تنازل عن سماع الشهود الذين لم يحضروا أمام محكمة أول درجة اكتفاء بأقوالهم في المحضر بسماع شاهدي نفى سمعتهما المحكمة ثم لم يتمسك أمام المحكمة بالاستثنائية بطلب سماع أولئك الشهود ، فإنه لا يقبل منه النعي على الحكم بعدم سماعهم ، ويكفي لتحقيق شفوية المرافعة ما أجرته محكمة أول درجة من تحقيق سمعت فيه



بعض الشهود .

( ١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨٢ ص ٧٤٧ )

### التنازل الضمني

٢٠٣٢ - متول الطاعن أمام محكمة أول درجة وعدم تمسكه بسماع شاهد الاثبات يعد تنازلاً ، ومن ثم فإن المحكمة الاستثنائية ان التفتت عن ذلك الطلب لا تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع على فرض أنه قد طلب سماعه أمام محكمة ثاني درجة .

( ١٩٧٧/٥/١٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٣٠ ص ٦١٤ )

٢٠٣٣ - متى كان الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أمام محكمة أول درجة بسماع الشهود وحجرت المحكمة الدعوى للحكم فيها ثم أعادتها للمرافعة لتغير الهيئة وبهذه الجلسة الأخيرة لم يطلب الطاعن أو المدافع عنه سماع الشهود ، وعلى فرض أنه طلب ذلك في المذكرة المصرح بتقديمها قبل حجب الدعوى للحكم فانه لم يتمسك بذلك بعد إعادة الدعوى للمرافعة لتغير الهيئة ، الأمر الذي يفقد طلبه - على فرض وروده بمذكرته - خصائص الطلب الجازم الذي تلتزم المحكمة بإجابه .

( ١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٢ ص ٦٨٤ )

٢٠٣٤ - لما كان الحكم المطعون فيه لم يبين الأسباب التي حالت دون سماع أقوال الشاهد وكان الدفاع قد تمسك في ختام مرافعته بسماع أقواله ومنذقشته فيها ، فطلبت النيابة العامة القبض على الطاعن في حالة اجابة طلبه وتأجيل الدعوى مما أحاط محامي الطاعن بالحرج واضطر الى التنازل عن طلبه وهو ما لا يحقق المعنى الذي قصده المشرع في المادة ٢٨٩ اجراءات جنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ عندما خول للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة اذا تعذر سماع الشاهد أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

( ١٩٦٦/٥/٩ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٤ ص ٥٨٢ )

٢٠٣٥ - لا تلتزم المحكمة ببيان السبب في عدم اجراء التحقيق مادام المتهم قد تنازل دلالة أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الاثبات ، ومن ثم لا يكون خطأ المحكمة في تسمية اقرار المتهم اعترافاً وقضائها في الدعوى بناء عليه مؤثراً في منطق الحكم أو في نتيجته .

( ١٩٦١/١/١٠ أحكام النقض س ١٢ ق ١١ ص ٧٩ )



٢٠٣٦ - إذا كان الثابت من مخصر جلسة المحاكمة أن الحاضر عن المتهم وكذلك النيابة لم يتمسكا بسماع شهود الاثبات وطلبا الاكتفاء بتلاوة أقوالهم ، وكانت المحكمة قد ناقشت المتهمين في تفاصيل الاعتداء الواقع عليهما على النحو الواضح بمخصر الجلسة وكان كل منهما يعتبر شاهدا فيما وقع عليه من اعتداء فان مناقشة المحكمة لهما تتحقق بها شفوية المرافعة .

( ١٩٥٨/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٩ ق ١٩٨ ص ٨١٠ )

٢٠٣٧ - إذا كان الثابت بمخصر الجلسة أن شاهد الاثبات لم يحضر وأن المحكمة أمرت بتلاوة أقواله واكتفى المدافع عن الطاعن بهذه التلاوة ولم يطلب حضوره فلا يكون له أن ينعي على المحكمة أنها لم تسمح هذا الشاهد .

( ١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٩ ص ٦١١ )

٢٠٣٨ - متى كان الدفاع قد ناقش أثناء مرافعته شهادة شاهد في التحقيق ولم يحضر الجلسة فلا يكون للمتهم أن ينعي على المحكمة أن هذه الشهادة لم تقرأ بالجلسة .

( ١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض س ٣ ق ٩ ص ١٧ )

٢٠٣٩ - مادام الطاعن لم يتمسك بسماع الشاهد الذي يقول انه أعلن وحضر الجلسة فلا يكون له أن ينعي على المحكمة أنها لم تسمعه .

( ١٩٥١/٣/٢١ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٠ ص ٨٢٧ )

٢٠٤٠ - متى كانت المحكمة قد سمعت أقوال بعض الشهود في الجلسة واكتفت بموافقة الدفاع على الاطلاع على أقوالهم المدونة في التحقيقات فليس للمتهم أن يعيب عليها ذلك ولا أن يدعي أن أقوال الشهود الغائبين لم تقرأ في الجلسة ، فان من حق المحكمة أن تستند الى هذه الأقوال ولو لم تأمر بتلاوتها إذ هي من الأدلة المطروحة عليها وكان من حق المتهم أن يطلب تلاوة تلك الأقوال .

( ١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨٣ ص ٧٤٩ )

٢٠٤١ - اضطرت أحكام هذه المحكمة على أنه اذا حضر بعض الشهود وغاب بعض آخر كان من الجائز للمحكمة أن تكتفي بسماع الشهود الحاضرين وتأمر بتلاوة أقوال الغائبين أو تطلع عليها ما لم يحضر المتهم على



سماع أقوالهم في مواجهته .  
( ١٩٥١/١/١٥ أحكام لنقض س ٢ ق ١٨٥ ص ٤٩٠ )

٢٠٤٢ - لا يجوز الطعن في الحكم بسبب أن المحكمة فاتها أن  
تسمع شهادة شهود حضروا في الدعوى مادام الدفاع لم يبد اعتراضا على  
ذلك بالجلسة ولم يتمسك بوجوب سؤال أولئك الشهود .  
( ١٩٢٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٦٠  
ص ٨٠ )

#### صور لتعذر سماع الشاهد

٢٠٤٣ - من المقرر أنه إذا استحال على المحكمة سماع الشهود  
لعدم الاهتمام إلى محال إقامتهم لإعلانهم بالحضور أمامها ، فإنه يكون لها  
قانونا في هذه الحالة أن ترجع إلى أقوالهم في التحقيقات وأن تعتمد عليها  
في الحكم .  
( ١٩٦٦/٦/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٢ ص ٨٦٢ )

٢٠٤٤ - أنه وإن كان سماع شهود الإثبات أمرا واجبا قانونا  
لا تملك المحكمة الالتفات عنه والاكتفاء بالتحقيقات الأولية التي أجراها  
البوليس لما في ذلك من منافاة لقاعدة شفوية التحقيق ، إلا أن محل ذلك  
أن يكون هذا السماع ميسرا ، أما إذا استحال حضور الشاهد بسبب عدم  
الاستدلال عليه أو لسبب غيره فإنه ليس ما يمنع المحكمة من التعويل على  
شهادته المدونة بالتحقيقات .  
( ١٩٥١/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ٤١٨ ص ١١٤٦ )

٢٠٤٥ - لا مانع قانونا من أن تعول المحكمة على أقوال المجنى عليه  
في التحقيقات وأمام النيابة مادام قد توفي واستحال سماعه أمام المحكمة ،  
وليس يعيب الحكم عدم تلاوة هذه الأقوال في الجلسة إذا كان المتهم لم يطلب  
ذلك ، وما دامت تلك الأقوال كانت محل مناقشة من الاتهام والدفاع على  
اعتبارها من أدلة الدعوى .  
( ١٩٢٨/١/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٥٩  
ص ١٤٨ )

٢٠٤٦ - أنه وإن كان سماع شهادة شهود الإثبات أمرا واجبا  
قانونا مراعاة للصالح العام كيما يتسنى للمحكمة مناقشتهم لاستجلاء حقيقة



التهمة المسندة الى المتهم الا أنه اذا تعذر عليها ذلك لعسقم الاستدلال عليهم  
جائز لها أن تصرف النظر عن سماعهم وتكتفى بأقوالهم المدونة في  
التحقيقات .

( ١٩٣٠/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٤٠٠  
ص ( ٤٧ ) )

### صور لعدم تعلل سماع الشاهد

٢٠٤٧ - ان وجود الشاهد في بعثة دراسية بانجلترا لا يجعل  
سؤاله غير ممكن حيث نظم قانون المرافعات طريق الاعلان .  
( ١٩٧٧/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ٥٨ ص ٢٦٤ )

٢٠٤٨ - من المقرر أنه يجب أن تؤسس الاحكام الجنائية على  
التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم  
وتسمع فيها الشهود ومادام سماعهم ممكنا . فاذا كان الحكم المطعون فيه  
قد رفض سماع أقوال شاهد الاثبات بمقولة انه قد ثبت مرضه وتقيبه في  
لندن للعلاج لمدة ثلاثة شهور وأنه لا وجه لتمطيل نظر الدعوى خلال هذه  
المدة ، فانه يكون قد أدخل بحق الدفاع ، اذ غياب الشاهد للعلاج للمدة التي  
ذكرها الحكم لا تمنع من امكان سماعه .  
( ١٩٦٢/٥/٢١ أحكام النقض س ١٣ ق ١٢٢ ص ٤٨ )

٢٠٤٩ - تخلف الشاهد عن الحضور لا يعتبر بمجرد ان سماعه  
أصبح متعذرا .  
( ١٩٥٦/١٢/٣ أحكام النقض س ٧ ق ٣٢٩ ص ١٢٢٦ )

٢٠٥٠ - اذا كان الطاعن قد طلب الى المحكمة سماع شهود الدعوى  
ولكنها قضت بتأييد الحكم المعارض فيه دون اجابته الى هذا الطلب وردت على  
طلبه بقولها انه سبق أن اجابته لذلك ولكن لم يستدل على الشهود ، وكان  
الظاهر من الاطلاع على مفردات الدعوى أن أحدا من شهودها لم يعلن اعلانا  
قانونيا ، وكل ما هنالك أنه اجيب عن أحدهم بأنه توفي ، كما أعلن ورثة  
المدعى بالحق المدني في شخص وكيل محامهم لبعض الجلسات التي نظرت  
فيها الدعوى أمام محكمة أول درجة ، فان اجراءات المحاكمة تكون مشوبة  
بالبطلان ويكون الحكم معيبا .  
( ١٩٥١/٢/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٢٥٢ ص ٦٦٤ )



### تلاوة أقوال الشهود

٢٠٥١ - ان المادة ٢٨٩ اجراءات جنائية خولت المحكمة تقرير تلاوة الشهادة السابق ابدؤها في التحقيق الابتدائي أو في محضر جمنع الاستدلالات أو أمام الخير اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . وهي وان وردت في الباب الثاني الخاص بمحاكم المخالفات وانجح من الكتاب الثاني من ذلك القانون الا أن حكمها يتبع أمام محاكم الجنايات عملا بالفقرة الأولى من المادة ٢٨١ من القانون نفسه .

( ١٩٧٦/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٣٠ ص ١٠٢١ )

٢٠٥٢ - تلاوة أقوال الشهود التي أبديت في التحقيق هي من الاجازات انثى خولها الشارع للمحكمة الا أن استعمال المحكمة لحقها هذا مشروط بتعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب كما هو صريح نص المادة ٢٨٩ اجراءات جنائية .

( ١٩٥٥/١١/٢٨ أحكام النقض س ٦ ق ٤٠٩ ص ١٣٩١ )

٢٠٥٣ - للمحكمة أن تعتمد الى جانب شهادة الشهود الذين سمعتم على ما في التحقيقات الابتدائية لأنها من عناصر الدعوي المطروحة أمامها ، وعلى الخصوم فيها أن يعرضوا لمناقشة ما يريدون مناقشته فيها وأن يطلبوا من المحكمة أن تأمر بتلاوة أقوال الشهود الذين سمعوا في التحقيقات الابتدائية ، فإن هم لم يفعلوا فلا يصح لهم النعى عليها بأنها استندت في حكمها الى تلك الأقوال .

( ١٩٥٤/٦/٩ أحكام النقض س ٥ ق ٢٤٥ ص ٧٤٢ ، ٧/٢٢/١٩٥٤ )

( ٢٦٣ ص ٨١٤ )

٢٠٥٤ - ان القانون لا يوجب على المحكمة تلاوة أقوال المجنى عليه المتوفى ، بل يكفي أن يكون الدليل المستفاد منها مطروحا على بساط البحث في الجلسة .

( ١٩٥٣/١٠/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢ ص ٤ )

٢٠٥٥ - اذا تعارضت شهادة الشاهد في الجلسة مع أقواله السابقة في التحقيق جاز أن تتل شهادته التي أقرها في التحقيق عملا بالمادة ٢٩٠ اجراءات جنائية .

( ١٩٥٢/٦/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ٤٠٧ ص ١٠٨٩ )



٢٠٥٦ - التحقيقات الابتدائية المقدمة لمحكمة الموضوع تعتبر جميعها من الأدلة التي يجوز لها أن تستند إليها في إدانة المتهم أو تبرئته ، وعلى اننيابة والدفاع أن يرض كل منهما لمناقشته ما يرى مناقشته منها ، فإذا كان أحد لم يطلب تلاوة أقوال الشهود بالجلسة فلا يصح النعي على المحكمة أنها استندت إلى شهادتهم دون أن تسمعها أو تتكلمها .  
( ١٨/٤/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٧٨ ص ٨٢٢ )

٢٠٥٧ - انه وإن كان يجب بحسب الأصل لصحة الحكم بالادانة أن تسمع المحكمة بنفسها في الجلسة في مواجهة المتهم شهادة الشهود الذين تعتمد على أقوالهم في القضاء بالادانة بعد أن تناقشهم هي والدفاع فيها ، إلا أن ذلك محله أن يكون هؤلاء الشهود قد حضروا أمامها ، أو أن يكونوا قد تخلفوا عن الحضور ويكون في تخلفهم ما يشير مظنة هربهم من تحمل أداء الشهادة والمناقشة في صحتها في حضرة المتهم أمام المحكمة بجلسة المحاكمة ، الأمر الذي يستتبع أن تكون أقوالهم في التحقيقات الابتدائية غير جديرة بالثقة . أما في الأحوال التي تكون فيها هذه المظنة منتفية فلا تشرب على المحكمة إذا اعتمدت على أقوال انشهود في التحقيقات بعد تلاوتها في الجلسة ، اللهم إلا إذا كانت هذه الأقوال هي الدليل الوحيد في الدعوى . وكان من الممكن انتظار حضور الشاهد وسماعه في جلسة أخرى بغير أن يضار بذلك سير العدالة .  
( ٢٨/٤/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٤٨ ص ٤٤٩ )

٢٠٥٨ - ان الغرض من تلاوة الشهادة هو تنبيه المتهم ليدافع عن نفسه ، فإذا كان المتهم على علم بالشهادة وناقشها بالجلسة فلا يجوز له أن يتخذ من مجرد عدم تلاوتها وجها للطعن على الحكم الصادر ضده بناء عليها .  
( ٢٦/٢/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٧٠ ص ١٢١ )

٢٠٥٩ - نص المادة ١٦٥ تحقبق جنایات صريح في أن تلاوة شهادة من لم يحضر بالجلسة جوازية ، على أنه إذا لم يكن من دليل على نسبة الجريمة للمتهم سوى أقوال شاهد متوفى وكانت اننيابة لم تعتمد على أقواله ولم تذكرها في مرافعتها وكان الدفاع أيضا لم يذكرها ولم يفندوها وكانت المحكمة - رغم هذا السكوت من طرفي الخصومة - لم تأمر هي أيضا بتلاوتها



ولكنها اعتمدت عليها وحدها في الحكم ، ففي هذه الصورة فقط يكون الحكم باطلا لا بئنائه على نقص في الاجراءات ماس بشفهيية المرافعات الجنائية وضار ضررا ظاهرا بحقوق الدفاع .

( ١٩٢٨/١٢/٢٠ ) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٦٦

( من ٨٧ )

### مباشرة القاضي لاجراءات المحاكمة

٣٠٦٠ - متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن القاضي ..... كان ضمن الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم ثم تقييد القاضي المذكور عن حضور جلسة النطق بالحكم فقررت الهيئة الجديدة تأجيل اصدار الحكم بجلسة مقبلة لتعذر المداولة . وفي الجلسة الأخيرة انعقدت المحكمة بهيئتها الأصلية التي سمعت المرافعة بحضور القاضي ..... وأصدرت الحكم المظنون فيه ، لما كان ما تقدم فان الظن يكون على غير اساس متعين الرفض .

( ١٩٧٥/١٢/٢٩ ) أحكام النقض من ٢٦ ق ١٩٨ من ٩٠٠ )

٣٠٦١ - توجب المادة ١٧٠ مرافعات النطق بالحكم بحضور القضاة الذين اشتركوا في المداولة وحصول مانع لدى أحدهم يوجب توقيعه على مسودة الحكم .

( ١٩٧٥/١/٢٠ ) أحكام النقض من ٢٦ ق ١٦ من ٧٠ )

٣٠٦٢ - ان استقراء نصوص المواد ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٨ مرافعات وورودها في فصل اصدار الأحكام يبين منه أن عبارة المحكمة التي أصدرته والقضاة الذين اشتركوا في الحكم انما تعنى القضاة الذين فصلوا في الدعوى لا القضاة الذين حضروا - فحسب - تلاوة الحكم .

( ١٩٧٤/٥/١٩ ) أحكام النقض من ٢٥ ق ١٠٢ من ٤٧٨ )

٣٠٦٣ - مفاد نص المادة ١٦٧ مرافعات أن مناط البطلان هو صدور الأحكام من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة . ولما كان الطاعن لا ينازع في أن القضاة الذين اشتركوا في المداولة وأصدروا الحكم هم الذين سمعوا المرافعة ، فانه غير مجد ما يثبته من أن عضوا منتدبا كان ضمن الهيئة التي انتقلت الى محل الحادث لمعاينته واستمعت فيه الى أحد الشهود مادام الثابت أن العضو الأصلي في الهيئة هو الذي حضر بعد ذلك المرافعة



واشتراك في اصدار الحكم في الدعوى ، ويكون تعييب الحكم بالبطلان غير  
سديد .

( ١٩٧٠/٣/١ أحكام النقض س ٢١ ق ٧٦ ص ٢٠٨ )

**٢٠٦٤ -** انه وان كان الثابت ان أحد قضاة انهيته التي سمعت  
المرافعة لم يحضر جلسته النطق بالحكم المطعون فيه الا ان اشتراكه في المداولة  
ثابت من انه هو الذي حرر مسودة الحكم ووقعها ، وبذلك يكون النعي على  
الحكم بالبطلان لصدوره من هيئة غير التي سمعت المرافعة غير سديد .  
( ١٩٦٧/٢/١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٠ ص ٢٠٠ )

**٢٠٦٥ -** متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر من هيئة لم يشترك  
فيها القاضي الذي اصدر الحكم الابتدائي ، وقد اقتصر على القضاء بعدم جواز  
انعازضة لرفضها عن حكم غير قابل لها ، ولم يركن في اسبابه الى الاجراءات  
السيابقة على صدوره التي اشترك فيها قاضي محله او درجة بحضوره  
احدى جلسات المحاكمة الاستئنافية التي سمح فيها شاهد الاثبات ، وان  
وجه الطعن لا يتجه الى الحكم المطعون فيه فان النعي عليه بالبطلان يكون على  
غير أساس .

( ١٩٦٦/١٢/١٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٤ ص ١٢٧٦ )

**٢٠٦٦ -** اذا كان الثابت من مخضر الجلسة والحكم المطعون فيه ان  
اعضاء المحكمة الذين اصدره هم الذين سمعوا المرافعة وان الحكم قد صدر  
بعد المداولة قانون بما مؤداه وممهومة الواضح اخذ رأى القضاة الذين  
اصدره ، فان ما ينهض الطاعن من بطلان الاجراءات لحلو الحكم مما يفيد  
صدوره بعد اخذ الاراء يكون على غير أساس .

( ١٩٦١/١٠/٣٠ أحكام النقض س ١٢ ق ١٧٠ ص ٨٥٨ )

**٢٠٦٧ -** يجوز للمحكمة بدلا من أن تنتقل بكامل هيئتها لمعانة  
محل المادنة ان تأمر بذلك واحدا من قضائها ممن كان حاضرا وقت المرافعة  
في الدعوى ، ولا تثريب على المحكمة ان قام من انتدب من الاعضاء لهذا  
الانتقال بتنفيذه وعرضه على الهيئة الجديدة .

( ١٩٥١/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٣٢٥ ص ٨٧٦ )

**٢٠٦٨ -** اذا كان يبين من المفردات ان أحد القضاة كان ضمن الهيئة  
التي سمعت المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم ولكنه لم يشترك في الهيئة



التي نطقت به وحل محله قاض آخر ، ومع ذلك فانه لم يوقع على مسودة الحكم كما تقضى بذلك المادة ٣٤٢ مرافعات ، كما خلت قائمة الحكم من توقيعه عليها ولا يوجد في أوراق الدعوى ما يفيد ثبوت اشتراك القاضى سائق الذكر في الحكم ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوباً بالبطلان متعيناً نقضه .

( ٢٠/١١/١٩٦٢ أحكام النقض من ١٣ ق ١٨٤ ص ٧٥١ )

٢٠٦٩ - متى تبين أن القاضى الذى اشترك فى المداولة ووقع على مسودة الحكم لم يسمح المرافعة فى الدعوى فان الحكم يكون باطلا طبقاً للمادة ٣٣٩ مرافعات .

( ١٢/١١/١٩٥٦ أحكام النقض من ٧ ق ١٤ ص ٣٦ )

٢٠٧٠ - اذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة والحكم المطعون فيه أن القاضى الذى كان من الهيئة التي نطقت الحكم لم يكن من الهيئة التي سمعت المرافعة فى الدعوى ، وكان لا يوجد للقاضى الذى سمع المرافعة ولم يحضر النطق بالحكم توقيع على مسودته يفيد اشتراكه فى اصداقه ، فان هذا الحكم يكون باطلا ، لأن الحكم يجب أن يصدر من جميع القضاة الذين سمعوا المرافعة فى الدعوى .

( ٣١/١٢/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥١ )

ص ٤٢ )

٢٠٧١ - ان زوال ولاية القاضى بالاستقالة لا يتم الا بقبولها واخطاره بذلك .

( ٢٩/٥/١٩٥٠ أحكام النقض من ١ ق ٢٢٨ ص ٧٠٢ )

٢٠٧٢ - ان صدور مرسوم بنقل القاضى من محكمة الى أخرى او بترقيته فى السلك القضائى الى أعلى من وظيفته بمحكمة أخرى لا يزيل عنه ولاية القضاء فى المحكمة المنقول منها الا اذا أبلغ اليه المرسوم من وزير العدل بصفة رسمية .

( ١٩/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩ )

ص ٤٧١ )

٢٠٧٣ - لا يترتب على تشكيل دوائر المحكمة تشكيلا جديدا أن تنحل عن قضاة دوائرها القديمة ولاية النطق بالأحكام التي أصدروها فى



القضايا التي نظروها بهيئتهم الأولى ، فلا تبطل هذه الأحكام اذا نطقوا بها بعد تشكيل الدوائر الجديدة .  
( ١٩٢٩/٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٤٤ ص ١٥٨ )

### مادة ٢٩٠

اذا قرر الشاهد أنه لم يعد يذكر واقعة من الوقائع يجوز أن يتل من شهادته التي أقرها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات الجزء الخاص بهذه الواقعة .  
وكذلك الحال اذا تعارضت شهادة الشاهد التي أداها في الجلسة مع شهادته أو أقواله السابقة .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

### الأحكام

٢٠٧٤ - تلاوة أقوال الشاهد عن الوقائع التي لم يعد يذكرها هي من الاجازات وفقا للمادة ٢٩٠ اجراءات جنائية ، فلا تكون واجبة الا اذا طلبها المتهم أو المدافع .  
( ١٩٦٣/١٢/٩ أحكام النقض س ١٤ ق ١٦٤ ص ٩١٠ )

٢٠٧٥ - اذا قرر الشاهد أنه لم يعد يذكر الواقعة وكان الواضح من محضر الجلسة أن المحكمة ناقشت الشاهد مناقشة مستفيضة فيما أدلى به من أقوال في التحقيقات الابتدائية ، وأن محامي الطاعن تعرض لتلك الأقوال في مرافعته وتلا بعضها وأبدى دفاعه في شأنها دون أن يستعمل الرخصة التي خولها القانون من طلب تلاوة تلك الأقوال فانه لا يقبل منه أن يثير أمام محكمة النقض أمر عدم تلاوة المحكمة لها .  
( ١٩٥٣/٢/١٥ أحكام النقض س ٥ ق ١٠٨ ص ٣٣٠ )

٢٠٧٦ - ان المادة ٢٩٠ اجراءات جنائية اذ نصت على أنه اذا قرر الشاهد أنه لم يعد يذكر واقعة من الوقائع يجوز أن يتل من شهادته التي قررها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات الجزء الخاص بهذه الشهادة ، فانها لم توجب هذه التلاوة بل جعلت الأمر فيها جوازيا .  
( ١٩٥٣/١/٢٦ أحكام النقض س ٤ ق ١٦٠ ص ٤١٨ )



## مادة ٢٩١

للمحكمة ان تأمر ، ولو من تلقاء نفسها اثناء نظر الدعوى ، بتقديم  
اى دليل تراه لازما لظهور الحقيقة .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

## الاحكام

٢٠٧٧ - من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى  
يتطلب تحقيق دليل بعينه فان عليها تحقيقه مادام ذلك ممكنا ، وهذا بغض  
النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل ، لأن تحقيق أدلة الادانة في  
المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهينا بمشينة المتهم في الدعوى فان هي  
استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الاستدلال  
السائغ .

( ١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٤ ص ٤٤٢ )

٢٠٧٨ - استقر قضاء هذه المحكمة على أنه لا يحق لمحكمة الموضوع  
أن تفصل في الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية من غير أن  
تستنفذ وسائل التحقيق الممكنة ، ولا ينبغي لها أن تحيل الدعوى المدنية  
على المحكمة المختصة بقولة ان الامر يحتاج الى اجراءات وتحقيقات يضيق  
عنها نطاق الدعوى ، ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق عن  
تحقيق موضوعها والفصل فيها على أساس التحقيق الذي تم .  
( ١٩٥٧/٣/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٦٤ ص ٢٢٥ )

٢٠٧٩ - عجز الخبير عن اجراء عملية المضاهاة في جريمة التزوير  
لعدم صلاحية استكتاب المتهم لاجرائها لا يمنع المحكمة من تحقيق وقوع  
التزوير من المتهم بكافة الأدلة الأخرى .  
( ١٩٥٤/٥/٣ أحكام النقض س ٥ ق ١٩٠ ص ٥٥٩ )

٢٠٨٠ - ان محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير كل دليل  
يطرح عليها تفصل فيه على الوجه الذي تراتح اليه على ضوء ما تسمعه من  
أقوال الخصوم والشهود وما تشاهده بنفسها . فاذا كانت محكمة الموضوع  
في حدود هذا الحق قد محصت الشهادة موضوع التزوير وضاحت بنفسها  
بين الامضاء المنسوبة لنائب العمدة عليها وبين امضاءاته على أوراق  
الاستكتاب مستعينة بمنظار مكبر ، وانتهت الى الجزم بتزوير امضاء نائب



العمدة على الشهادة ودلت على ذلك بأوجه الخلاف التي فصلتها في حكمها بين الامضاء الموجود على الشهادة وبين الامضاءات الموجودة في أوراق الاستكتاب فإن عملها يدخل ضمن حقها في فحص الدليل وتقديره مما تستقل به ولا يعقب عليها فيه .

( ١٩٥٣/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٥ ق ٢٣ ص ٦٤ )

٣٠٨١ - للمحكمة اذا رأت من تلقاء نفسها اتخاذ اجراء ما ثم رأت فيما بعد أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتما على تنفيذ هذا الاجراء أن تعدل عنه ، اذ لا يعدو كونه قرارا تحضيريا منها في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة فيها لا تتولد عنه حقوق للخصوم نوجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

( ١٩٥١/١١/١٢ أحكام النقض س ٣ ق ٦٦ ص ١٧٩ ،

١٩٥٢/١/٢٨ ق ١٨١ ص ٤٧٤ )

٣٠٨٢ - لا وجه للنعي على المحكمة أنها لم تنقد قرارا أصدرته بسماع شاهد مادامت هي التي أمرت باستدعاء هذا الشاهد وآخر ثم استفتنت عنه بعد سماعها شهادة الشاهد الآخر وموافقة الدفاع على ذلك .

( ١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٤٨٣ ص ٧٤٩ )

٣٠٨٣ - اذا كان المتهم قد طلب ضم قضية الى الدعوى المقامة عليه لارتباطها فقررت المحكمة ضمها وأجلت الدعوى مرارا لتنفيذ قرار الضم ثم حكمت فيها بإدائته دون أن ينفذ هذا القرار وتعرضت في حكمها لواقعة في القضية المطلوب ضمها كان لها اثرها في النظر الذي انتهت اليه فانها تكون قد أخطأت اذ كان يتعين عليها وقد رأت أن تعرض لدليل مستمد من هذه القضية أن تنتظر ورودها لي طرح هذا الدليل على بساط البحث أمامها قبل أن تفصل فيه .

( ١٩٥٠/١/١٧ أحكام النقض س ١ ق ٨٧ ص ٢٦٨ )

٣٠٨٤ - يجب على المحكمة أن تعمل على اتمام التحقيق الذي بدأت فيه للتوصل الى الحقيقة فاذا هي لم تنمه ولم تبين السبب الذي دعاها الى العدول عنه ، فإن حكمها يكون معيبا .

( ١٩٤٦/٣/٢٥ مجبوعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٢٠

ص ١١٣ )



٢٠٨٥ - ان تحقيق الادانة ليس رهينسا بمشينة المتهمين ، فاذا كانت المحكمة قد رأت الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل وعهدت الى الحير المعين فيها بتحقيقه ، فانه يكون واجبا عليها ان تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكمها الأسباب التي دعتها الى ان تعود فتقرر عدم حاجة الدعوى الى هذا التحقيق ذاته ، وذلك بنقض النظر عن مسلك المتهمين في صدد هذا الدليل . فاذا هي استغنت عن الدليل بحجة أن المتهمين لم يصروا على تحقيقه دون أن تبين الأسباب التي تدل على أن الدعوى ذاتها أصبحت غير مفتقرة الى ذلك فان حكمها يكون باطلا متعينا نقضه .  
( ١٩٤٥/١١/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢ ص ٢ )

## مادة ٢٩٢

للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم ان تعين خيرا واحدا أو أكثر في الدعوى .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

## الأحكام

### الاستعانة بخبير

٢٠٨٦ - لا تلتزم المحكمة بنصب خبير آخر ولا بإعادة المهمة الى ذات الخبير مادام استنادها سليما لا يجافى المنطق والقانون .  
( ١٩٧٨/٦/٥ أحكام النقض ص ٢٩ ق ١٠٧ ص ٥٦٦ )

٢٠٨٧ - لم يمين القانون للمحاكم الجنائية طرقا مخصوصة للاستدلال لا بد منها ، فلم يوجب عليها تعيين خبراء لكشف أمور وضحت لديها ، بل جمل للقاضي مطلق الحرية في أن يقرر بنفسه الحقيقة التي يقتنع بها استنادا من الأدلة المقدمة في الدعوى ما دام لقضائه وجه محتمل وماخذ صحيح ، فله أن يرفض طلب الخبرة اذا ما رأى أنه في غنى عنها بما استخلصه من الوقائع التي ثبتت لديه .  
( ١٩٦٨/١٢/٢ أحكام النقض ص ١٩ ق ٢١١ ص ١٠٤٢ )

٢٠٨٨ - ليس ثمة ما يحول بين المحقق أو المحكمة وادراك معاني اشارات الأبكم والأصم بغير الاستعانة بخبير ينقل اليها معاني الاشارات التي يوجهها المتهم ردا على سؤاله عن الجريمة التي يجري التحقيق معه في



شأنها أو يحاكم من أجلها مادام أنه كان باستطاعة المحقق أو المحكمة تبين معنى تلك الاشارات ولم يدع المتهم فى طعنه أن ما فهمه المحقق أو المحكمة منها مخالف لما أراده .

( ١٩٦٦/٤/١٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٨٧ ص ٤٥٠ )

٢٠٨٩ - من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الدفاع الى ما يطلبه من ندب خير لتقدير حالة المتهم العقلية ، مادامت قد استبانت سلامة عقله من مرقفه فى التحقيق ومن حالته النفسية ومن اجاباته على ما رجهته اليه من الأسئلة ، ذلك أن تقدير حالة المتهم التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى حتى يفصل فيه . قاضى الموضوع بما لا معقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائفة .

( ١٩٦١/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٢ ق ١٩٤ ص ٩٤٢ )

٢٠٩٠ - ان المحكمة غير ملزمة بنذب خير اذا هى رأت من الادلة المقدمة فى الدعوى ما يكفى للفصل فيها دون حاجة الى ندبه . واذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد اثبت عدم الحاجة الى فحص قوى المتهم العقلية بمعرفة طبيب اخصائى اكتفاء بما ظهر له من حالة المتهم وقت ارتكاب الجريمة وبعدها فانه لا يكون قد أخطأ فى شيء .

( ١٩٥٣/١٢/١ أحكام النقض س ٥ ق ٤٥ ص ١٣٧ )

٢٠٩١ - ليست محكمة الموضوع ملزمة بالاستعانة بخبير فيما ترى من مشاهدتها أنه لا يحتاج الى خبرة فنية .

( ١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١١٢ ص ٣٠٤ )

٢٠٩٢ - ان المحكمة غير ملزمة قانونا بأن نعين خبيرا للمضاهاة فى دعاوى التزوير متى كان التزوير ثابتا لديها من مشاهدتها أو مما يكون فى الدعوى من أدلة أخرى .

( ١٩٤٢/٥/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٠٢ :

ص ٦٥٩ )

### المسائل الفنية

٢٠٩٣ - من المقرر أنه متى واجهت محكمة الموضوع مسألة فنية



يجت فان عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها .

( ١٩٧٦/١/٢٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٤ ص ١١٣ )

٢٠٩٤ - المحكمة غير ملزمة بالاتجاه الى أهل الخبرة الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها .  
( ١٩٧٥/١/١٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦ ص ٢٣ )

٢٠٩٥ - متى تعرضت المحكمة لرأي الخبير الفني في مسألة فنية بحتة فانه يتعين عليها أن تستعين في تنفيذه الى أسباب فنية تحمله وهي لا تستطيع في ذلك أن تحل محل الخبير فيها .

( ١٩٧٢/١/٢٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٦ ص ٩٧ )

٢٠٩٦ - ان تحديد كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها انما هي مسألة فنية لا يصلح فيها الا التحليل، ومن ثم فان خطأ مأمور الضبط القضائي في التعرف على نوع المادة المخدرة التي تحويها بعض اللفافات المضبوطة لا يكفي في ذاته للقول بأن اللقافة التي ضبطت على ذمة القضية ليست هي التي أرسلت للتحليل .

( ١٩٦٦/٣/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٦٧ ص ٣٣٩ )

٢٠٩٧ - الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها انما هي مسألة فنية لا يصلح معه غير التحليل ولا يكتفي فيه بالرائحة ، ولا يجدي في ذلك التدليل على العلم من ناحية الواقع ، فاذا خلا الحكم من الدليل الفني الذي يستقيم به قضاؤه فانه يكون معيبا متعينا نقضه .

( ١٩٦٠/٣/١٤ أحكام النقض س ١١ ق ٤٨ ص ٢٣١ )

٢٠٩٨ - الأصل أنه وان كان للمحكمة أن تستند في حكمها الى الحقائق الثابتة علميا ، الا انه لا يجوز لها أن تقتصر في قضائها على ما جاء بأحد كتب الطب الشرعي ، متى كان ذلك رأيا عبر عنه بالفاظ قبيد التعميم والاحتمال .

( ١٩٧٨/٤/٢٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧٩ ص ٤١٣ )

٢٠٩٩ - من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحتة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها ، وأنه وان



كان لها أن تستند في حكمها الى الحقائق الثابتة علميا الا أنه لا يحق لها أن تقتصر في تنفيذ تلك المسألة على الاستناد الى ما قد يختلف الرأى فيه .  
( ١٠/٢/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ٢٦ ص ١٢٦ )

٢١٠٠ - على المحكمة متى واجهت مسألة فنية أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها ، وأنه وإن كان لها أن تستند في حكمها الى الحقائق الثابتة علميا الا أنه لا يحق لها أن تقتصر في تنفيذ تلك المسألة الفنية على الاستناد الى ما استخلصه أحد علماء الطب الشرعي في مؤلف له من مجرد رأى عبر عنه بلفظ ربما الذى يفيد الاحتمال .  
( ١٠/٤/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٢ ق ٨٤ ص ٢٢٦ )

٢١٠١ - متى كان الدفاع عن الطاعن قد تمسك بطلب استكمال التحليل لتعيين فصيلة الحيوانات المنوية ومعرفة ما اذا كانت من فصيلة مادته أم لا . وكانت الحقائق العلمية المسلم بها فى الطب الحديث تقيد إمكان تعيين فصيلة الحيوان المنوى ، فقد كان متعينا على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعي - أما وهي لم تفعل اكتفاء بما قالته من أن فوات مدة طويلة على الحادث لا يمكن معه بحث الفصائل ، فانها بذلك تكون قد أحلت نفسها محل الحبر في مسألة فنية بحثة ، ومن ثم يكون حكمها معيبا بالاخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه والاحالة .

( ١١/٣٦/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٥٢ ص ٨٥٣ )

٢١٠٢ - لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الحبير الفني في مسألة فنية ، فاذا كان الحكم قد استند - بين ما استند اليه - فى ادانة المتهمين الى أن المجنى عليه تكلم بعد اصابته وأفضى بأسماء الجناة الى الشهود ، وكان الدفاع قد طعن فى صحة رواية هؤلاء الشهود ، ونازع فى قدرة المجنى عليه على التمييز والادراك بعد اصابته ، فانه يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعي - أما وهي لم تفعل فان حكمها يكون معيبا لاخلاله بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه .

( ١٧/٢/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٤٨ ص ٢٢٣ )

#### تعيين الحبر

٢١٠٣ - مفتش الصحة يعتبر من أهل الخبرة المختصين فنيا لابتداء الرأى فيما تصدى له وأنتبه .



( ١٩٧٧/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦١ ص ٢٨١ )

٢١٠٤ - مفاد نصوص المواد ١ و ٣٥ و ٣٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم أعمال الخبرة أمام جهات القضاء أن تخبراء مصلحة الطب الشرعي ابتداء من كبير الأطباء الشرعيين وانتهاء بمعاون الطبيب الشرعي حق القيام بأعمال الخبرة تحت رقابة القضاء ، وهذا الحق مستمد من القانون ويقوم به أى منهم ولو كان معاوناً كيمائياً دون حاجة الى ندب ممن يعلوه فى الوظيفة .

( ١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٧ ص ٦٧٣ )

٢١٠٥ - يعتبر مفتش الصحة من أهل الخبرة المختصين فنياً بإبداء  
الرأى .

( ١٩٦٨/١/٢٢ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧ ص ٩٤ )

٢١٠٦ - قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعي بتوقيع الكشف على المتهم غير رئيسه الذى ندبته المحكمة لا يؤثر فى سلامة الحكم مادام أن المحكمة قد اطمانت الى عمله ، وإلى ما ذكره كبير الأطباء الشرعيين من أن توقيع الكشف الطبى على المتهم كان بحضوره وتحت اشرافه وما دام تقدير الدليل موكولا اليها .

( ١٩٥٧/٤/٨ أحكام النقض س ٨ ق ٩٩ ص ٣٧٠ )

٢١٠٧ - متى كان قرار المحكمة بندب كبير الأطباء الشرعيين لتوقيع الكشف الطبى على المجنى عليه لم يصدر بندبه باسمه بل بمنصبه فقام مساعدته بهذه المأمورية ولم يعترض الطاعن على ذلك فإنه لا جناح على المحكمة اذا هى اعتمدت فى حكمها على تقرير المساعد .

( ١٩٥٢/١١/٢٤ أحكام النقض س ٤ ق ٦٢ ص ١٥١ )

تقدير رأى الخبير

٢١٠٨ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندها وأكدت له لديها .

( ١٩٧٩/٦/١٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٨ ص ٧٠٠ ،

١٩٧٨/١٠/١٩ س ٢٩ ق ١٤٠ ، ٧٠٦ ، ١٩٧٦/١/٢٦ س ٢٧ ق ٥٥  
س ١٢٨ ، ١٩٧٢/٢/١٣ س ٢٣ ق ٣٦ ص ١٣٣ ، ١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩  
ق ١٧٤ ص ٨٧٨ )



٢١٠٩ - الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحث التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابتداء رأى فيها .

( ١٩٧٨/٤/٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧٤ ص ٣٨٨ )

٢١١٠ - أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر المقدم إليها شأنه شأن سائر الأدلة ، فلها الأخذ بما تظنن إليه منها والاتفات عما عداه .

( ١٩٧٨/٤/٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧٣ ص ٣٨١ )

٢١١١ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر المقدم إليها ، وهي لا تلتزم بنسب خبر آخر ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الاجراء .

( ١٩٧٧/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦١ ص ٢٨١ )

٢١١٢ - للمحكمة كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر المقدم إليها دون أن تلتزم بنسب خبر آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبر مادام استنادها إلى الرأى الذى انتهى إليه هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون .

( ١٩٦٨/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٧ ص ٢٦٠ )

٢١١٣ - لا تلتزم المحكمة في أصول الاستدلال بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، ولها أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ بما تراه وتطرح ما عداه ، إذ أن الأمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل . وأخذها بأحد التقارير يفيد اطراحها باقى التقارير المقدمة دون التزام بأن تعرض لها أو أن ترد عليها ، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليه .

( ١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٠ ص ٥٨٦ )

٢١١٤ - الأمر في تقدير آراء الخبراء من اطلاقات محكمة الموضوع



اذ هو يتعلق بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى ولا معقب عليها فيه .  
( ١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٣ ص ٣٩٣ )

٢١١٥ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة في الدعوى والفصل فيما يوجه الى هذه التقارير من اعتراضات والمفاضلة بينها والأخذ بما ترتاح اليه واطراح ماعدها لتطلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل فلا يجوز مجادلتها في ذلك أمام محكمة النقض .

( ١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٠ ص ١٨٠ ،  
١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ق ٢١٠ ص ١٠٣٨ )

٢١١٦ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها دون أن تلتزم بنذب خبير آخر مادام استنادها في الرأي الذي انتهت اليه هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون ، وكانت المحكمة قد أقامت قضاها على ما اقتضت به مما حواه التقرير الطبي الشرعي الذي لا ينازع الطاعن في صحة ما نقله الحكم عنه ، فانه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو مجرد جدل في تقدير الدليل مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

( ١٩٧٣/١/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢ ص ٩٠ ، ٣/٥ /  
١٩٧٣ ق ٦٦ ص ٣٠٢ ، ١٩٦٨/٢/٢٠ س ١٩ ق ٤٧ ص ٢٦٠ )

٢١١٧ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها وما دامت قد اطمأنت الى ما جاء به فلا تجوز مجادلتها في هذا الخصوص .  
( ١٩٧٢/٢/١٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٦ ص ١٣٣ )

٢١١٨ - لمحكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عدها ، اذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه ، ومن ثم قد انحصر عنها الالتزام بالرد مستقلا على دليل لم تأخذ به .

( ١٩٧٢/٢/١٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٦ ص ١٣٣ )



٢١١٩ - من المقرر أن للخبير مناقشة الحضور واستجلاء الشهود في محضر أعماله والمحكمة الأخذ بما انتهى إليه في تقريره ، وإذا كان ذلك وكانت المحكمة قد عولت بصفة أساسية على ما ورد في تقرير اللجنة الإدارية بعد أن أوردت مقدماته وسردت أسانيده فإن النعي عليها في هذا الخصوص يكون غير سديد .

( ١٦٦٩/١١/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤٢ ص ١٢١٢ )

٢١٢٠ - ندب خير في الدعوى لا يسلب المحكمة سلطتها في تقدير وقائعها وما قام فيها من أدلة الثبوت .

( ١٦٦٦/١٠/١٧ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨٠ ص ٩٧١ )

٢١٢١ - إن الأمر في تقدير رأى الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مما يختص به قاضى الموضوع ، فهو غير ملزم بتعيين خير آخر مادام قد استند في أخذه برأى الخير الذى اعتمده على ما لا يجافى المنطق والقانون . وإذن فمتى كانت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية قد أخذت في حكمها بتقرير مدير عام مصلحة الأمراض العقلية الذى أحيل إليه الطاعن لمعرفة مدى مسؤوليته عن عمله وقت اقتراف الجريمة والذي أثبت في تقريره أنه خال من أى مرض عقل وأنه يعي ما يقوله ويمسك مسئولاً عن عمله ، وكان الطاعن لم يطلب من المحكمة صراحة ندب خير آخر أو استدعاء الطبيب الفاحص لمناقشته ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

( ١٩٥٣/١٢/٧ أحكام النقض س ٥ ق ٥١ ص ١٥٢ )

٢١٢٢ - لا حرج على المحكمة في الاعتماد في تقدير سن الجنو عليها على تقدير الخير الفنى ، ولا يصح النعي على الحكم في ذلك بما يقوله الطاعن من أن حقيقة السن مدونة في دار البطيريركية لأن هذه الدار ليست هى الجهة الرسمية التى تحفظ بها السجلات المعدة لقيد المواليد .

( ١٩٥٣/١/١٣ أحكام النقض س ٤ ق ١٤٧ ص ٣٨٠ )

٢١٢٣ - لا يلزم قاضى الموضوع بتعيين خير آخر مادام قد استند في أخذه برأى الخير الذى اعتمده على ما لا يجافى المنطق والقانون .

( ١٩٥٢/٢/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ١٩٣ ص ٥١٢ )

٢١٢٤ - إذا كانت المحكمة بعد أن استدعت طبيباً لمناقشته في الخلاف بين تقرير الطبيب الشرعى والتقريرين الاستشاريين المقدمين في



الدعوى قد اطمأنت الى رأى الطبيب المرجح الذى سمعته للأسباب التى اوردتها فى حكمها وبناء على ذلك لم تجب المتهم الى ما طلبه من حضور الأطباء الثلاثة الذين قدموا تقارير فى الدعوى لمناقشتهم فلا يصح أن ينمى عليها أنها لم تجب هذا الطلب .

( ١٩٥١/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٢٧ ص ٣٣١ )

٢١٢٥ - ان استناد المحكمة الى التقرير الفنى المقدم فى الدعوى يفيد اطراحها للتقرير الاستشارى المقدم فيها وليس بلام عليها أن ترد على هذا التقرير .

( ١٩٥١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٨٢ ص ٢١٨ )

٢١٢٦ - المحكمة حرة فى أن تأخذ فى ادانة المتهم بما تطمئن اليه من تقارير الأطباء المقدمة فى الدعوى وتدع ما لا تطمئن اليه منها ولا معقب عليها فى ذلك .

( ١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض س ٣ ق ٥ ص ٨ )

٢١٢٧ - اذا كانت المحكمة قد طرحت التقرير الاستشارى المقدم من المتهم استنادا الى أن تقرير الحبير التابع لقسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى له من الحصانة ما يوجب الأخذ به دون اعمال لسلطة المحكمة التقديرية فى شأنه والفصل فيما وجه اليه من مطاعن فانها تكون قد فصلت فى الدعوى دون أن تبحث كلا التقريرين وتوازن بينهما ثم تأخذ بما تراه منهما ، وهذا منها اخلال بحق المتهم فى الدفاع يستوجب نقض حكمها .

( ١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٣٩٠ ص ٧٦٥ )

٢١٢٨ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من تقرير الطبيب الشرعى كيفية حصول الإصابة بالمجنى عليه ، ومادام ما استخلصته يكون مسائفا عقلا ، فلا شأن لمحكمة النقض فيها ، حتى ولو كان ذلك مخالفا لما قرره المجنى عليه نفسه فى هذا الصدد .

( ١٩٣٧/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٣٧ )

( ص ١٣٢ )

٢١٢٩ - تقدير حالة المتهم العقلية من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، غير أنه من الواجب عليها أن تبين فى



حكمها الأسباب التي تبني عليها قضائها في هذه المسألة بيانا كافيا  
لا اجمال فيه .

( ١٩٣٦/٢/١٧ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٠

ص ٥٤٨ <

### مراعاة حق الدفاع

٢١٣٠ - ان قانون الاجراءات الجنائية لم يوجب تلاوة تقارير الخبراء  
بالجلسة ، فاذا كان الطاعن لم يطلب هذه التلاوة فلا يجوز له أن يثير شيئا  
في صدها أمام محكمة النقض .

( ١٩٥٢/٦/٩ ) أحكام النقض ص ٣ ق ٣٩٦ ص ١٠٥٩ )

٢١٣١ - لا يجوز قانونا الاعتماد على تقرير خبير كدليل للانبات أو  
النفي الا بعد أن يتمكن الخصام من مناقشته والادلاء للمحكمة بملاحظاتهم  
عليه ، ولا يتيسر ذلك الا في أحوال المضاهاة الا اذا كانت أوراقها موجودة  
في ملف الدعوى ومخالفة ذلك تعتبر اخلافا بحق الدفاع مبطلا للحكم ،  
خصوصا اذا طلب الخصم من المحكمة تمكينه من الاطلاع على تقرير الخبير ولم  
تجبه المحكمة الى طلبه .

( ١٩٣٦/٦/١٥ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٨٣

ص ٦٠٩ <

### مادة ٢٩٣

للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تامر باعلان  
الخبراء ليقموا ايفساحات بالجلسة عن التقارير المقدمة منهم في التحقيق  
الابتدائي أو أمام المحكمة .

لا مقابل لها في القانون السابق .

### مادة ٢٩٤

اذا تعلق تحقيق دليل أمام المحكمة جاز لها أن تنوب أحد اعضائها أو  
قاضيا آخر لتحقيقه .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : تضمن المشروع نصا لمواجهة الحالات الطارئة التي يتعذر فيها  
تقديم دليل أمام المحكمة في الجلسة مما يستدعي انتقال المحكمة وأن تنوب أحد اعضائها أو  
قاضيا آخر لتحقيق هذا الدليل .



## الأحكام

٢١٣٢ - متى رأت المحكمة اجابة طلب الدفاع الى استيفاء التحقيق باجراء معايينة للكان الحادث ، فانه يتمكن أن تقوم بهذا الاجراء بنفسها أو بمن تندبه من أعضائها ، فإذا كانت قد تقاعدت عن اتخاذ هذا الاجراء على الوجه القانونى ، وندبت النيابة لاجرائه فانها تكون قد اخلت بحق الدفاع ولو لم تعمل على المعايينة التى أجزتها النيابة .  
( ١٠/٢/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧٨ ص ٨٩١ )

٢١٣٣ - من المقرر أنه ليس للمحكمة أن تحيل الدعوى الى النيابة العامة بعد أن دخلت فى حوزتها ، بل لها أن تعذر تحقيق دليل أمامها أن تندب أحد أعضائها أو قاضيا آخر لتحقيقه على ما جرى به نص المادة ٢٩٤ اجراءات ، ذلك لأنه باحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم تكون ولاية السلطة المذكورة قد زالت وفرغ اختصاصها .  
( ١٠/٢/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧٨ ص ٨٩١ )

٢١٣٤ - إذا تعذر تحقيق دليل أمام المحكمة فقد تكفلت المادة ٢٩٤ اجراءات بالنص على أنه يجوز فى هذه الحال أن تندب المحكمة أحد أعضائها أو قاضيا آخر لتحقيقه ، وليس لها أن تحيل الدعوى على سلطة التحقيق بعد أن دخلت فى حوزتها لأنه باحالة الدعوى من سلطة التحقيق الى قضاة الحكم تكون ولاية السلطة المذكورة قد زالت وفرغ اختصاصها ، ومن ثم يكون الدليل المستمد من التحقيق التكميلي الذى تقوم به النيابة العامة بناء على ندب المحكمة اياها فى أثناء سير المحاكمة باطلا ، وهو بطلان يتعلق بالنظام العام لمساسه بقواعد التنظيم القضائى التى تحدد نظام التقاضى وواجب المحكمة فى مباشرة جميع اجراءات الدعوى بنفسها ، أو يندب أحد أعضائها أو قاضيا آخر فى حالة تعذر تحقيق الدليل أمامها ، ومن ثم فلا يصحح هذا البطلان رضا المتهم أو المدافع عنه بهذا الاجراء المخالف للقانون .

( ١٦/٥/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١١٠ ص ٥٨١ )







# الفصل الثامن

## في دعوى التزوير الفرعية

مادة ٢٩٥

**للنيابة العامة ولسائر الخصوم في أية حالة كانت عليها الدعوى أن يطعنوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية ومقدمة فيها .**

— قانون المادة ٧٢ من القانون السابق .

— المذكرة الإيضاحية : لم يبين القانون القائم كيفية الطعن بالتزوير بصفة فرعية أي بطريق الدعية لدعوى أصلية ، تحرر أو تقدم فيها ورقة رسمية أو عرقية عندما يدعى أحد الخصوم بتزويرها . مما يدعو إلى السائل عن حكم القانون في هذا المبدأ ، وقد تدارك المشروع هذا النقص في القواعد الكفيلة بتنظيم هذا الطعن . وقد تعرض في ذلك لتبسيط الإجراءات ولم يشأ الأخذ بما ورد في قانون المرافعات عن دعوى التزوير الفرعية . ومما ينبغي الإشارة إليه أن هذه القواعد قد وضعت للعمل بهما سواء أكانت الدعوى الأصلية لا تزال في مرحلة التحقيق أم كانت منظورة لدى المحكمة ، فالمادة ٥١٦ تجيز للنيابة العمومية ولسائر الخصوم أن يطعنوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق الدعوى كمحاضر التحقيق ومذكرات الجلسات أو الأوراق المقدمة فيها كالمقود والسندات ولما كان الطعن بالتزوير في أي ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي يجوز إيدؤها والسير في تحقيقها حتى ينهى الفصل في الدعوى فقد أجاز هذا الطعن في أية حالة كانت عليها الدعوى ، إذن يجوز الادعاء بالتزوير لأول مرة أمام محكمة الدرجة الثانية بل أمام محكمة النقض والابرام في صدد تحقيق تجريه في أوجه الطعن المقدمة إليها .

### الأحكام

٢١٣٥ — للنيابة العامة ولسائر الخصوم في أية حالة كانت عليها الدعوى أن يطعنوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية مقدمة فيها ولو كان ذلك أمام محكمة النقض ، في حدود تحقيق تجريه في أوجه الطعن المقدمة إليها متى رأت أن هذا التحقيق لازم للفصل في الطعن .  
( ٢٧/٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٣ ص ٢٨٨ )

٢١٣٦ — نظمت المواد ٢٩٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية أحكام الطعن بالتزوير بطريق التبعية للدعوى الأصلية ، وقد توخى الشارع



تبسيط الاجراءات ولم يشأ الأخذ بما ورد في قانون الرفعات عن دعوى التزوير الفرعية . ويتبين من هذه المواد والمذكرة الايضاحية المصاحبة لمشروع قانون الاجراءات الجنائية أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، ولا تلزم هذه المحكمة بإجابه ، لأن الأصل أن لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لمناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الحبر الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابتداء الرأي فيها .

( ١٠/٢١/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٢١ ص ٦٦٢ )

### مادة ٢٩٦

**يحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة المنظورة امامها الدعوى ، ويجب أن تعين فيه الورقة المظنون فيها بالتزوير والأدلة على تزويرها .**

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : المادة ٥٨٧ تبين طريقة الطعن بالتزوير وقد نص فيها على أن يحصل بتقرير في قلم كتاب المحكمة المنظورة امامها الدعوى الأصلية . ويجب أن يعين فيه الورقة المظنون فيها والأدلة على تزويرها ، وهذا لا يمنع بالبداية من قبول أدلة أخرى .

### مادة ٢٩٧

**إذا رأت الجهة المنظورة امامها الدعوى وجهها للسبر في تحقيق التزوير ، تحيل الأوراق الى النيابة العامة . ولها أن توقف الدعوى الى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة امامها يتوقف على الورقة المظنون فيها .**

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : والطعن بالتزوير لا يترتب عليه حتما وجوب السبر في تحقيقه ، كما أنه لا يترتب عليه دائما إيقاف الدعوى الأصلية لحين الفصل في دعوى التزوير ، بل إن الجهة المنظورة امامها الدعوى الأصلية هي التي تقدر هذين الأمرين وتأمّر بما تراه فيهما حسبما تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها . فإن رأت شبهة التزوير أحالت الأوراق الى النيابة العمومية للسبر في التحقيق حسب القانون . ولا يترتب على السبر في تحقيق دعوى التزوير وجوب إيقاف الدعوى الأصلية ، فإن هذا الإيقاف لا يكون الا إذا كان الفصل في الدعوى المذكورة يتوقف على الورقة التي يجري التحقيق فيها .



## الأحكام

٢١٣٧ - الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتي لا تلزم بإجابه لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث .  
( ١٩٧٨/٤/١٠ أحكام النقض من ٢٩ ق ٧٥ ص ٣٩٣ )

٢١٣٨ - الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة فيجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير . وألا تحيله الى النيابة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى الاصلية اذا ما بدت ان انطعن غير جسد وأن الدلائل عليه واضحة .

( ١٩٧٩/٦/٧ أحكام النقض من ٣٠ ق ١٣٧ ص ٦٤٠ ، ٢/٢٧/١٩٦٨ من ١٩ ق ٥٣ ص ٢٨٨ )

٢١٣٩ - الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، وهو من ناحية أخرى وفقا للمادة ٢٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية تطبيقا خاصا لحالة بوقف الفصل في الدعوى الجنائية على الفصل في دعوى جنائية أخرى طبقا للاجراءات التي رسمها القانون وفي نطاق هذه الاجراءات وحدها دون التوسع فيها أو القياس عليها ، وقد جعل القانون هذا الايقاف جوازا للمحكمة بحسب ما تراه من ضرورته أو عدم ضرورته للفصل في الدعوى المنظورة أمامها . واذا كانت المحكمة قد انتهت في استخلاص سائغ الى أن الفصل في الطعن بالتزوير على محضر الجلسة لا يتوقف عليه الفصل في الدعوى المنظورة أمامها وقضت برفض طلب وقف الدعوى ، فإنه لا تقبل مجادلتها في هذا الشأن .

( ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض من ١٩ ق ٢٩ ص ١٦٥ )

٢١٤٠ - مفاد نص المادة ٢٩٧ اجراءات جنائية أنه كلما كانت الورقة الملعون فيها بالتزوير منتجة في موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ، ورأت المحكمة من جدية الطعن وجهها للسير في تحقيقه فاحالته الى النيابة العامة وأوقفت السير في الدعوى لهذا الغرض فإنه ينبغي على المحكمة أن تترك الفصل في الادعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء يصدر أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية أو



يصدر حكم فى موضوعه من المحكمة المختصة وصيرورة كليهما نهائياً  
وعندئذ يكون للمحكمة أن تمضى فى نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل  
فيها .

( ١٧/٤/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٠١ ص ٤٨٥ )

٢١٤١ - للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى بمقتضى المادة ٢٩٧  
اجراءات جنائية فى حالة الطعن بالتزوير فى أية ورقة من أوراق القضية  
أن تحيل الأوراق الى النيابة العامة ان رأت وجها للسبر فى تحقيق التزوير ،  
ولها أن توقف الدعوى الى أن يفصل فى التزوير من الجهة المختصة ، اذا  
كان الفصل فى الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة الملعون فيها .  
( ١٠/٦/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٧١ ص ٦٢٥ )

٢١٤٢ - ان المتهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من  
الأوراق المقدمة فى الدعوى كدليل ضده لا يصح قانونا مطالبته - ولو كانت  
الورقة من الأوراق الرسمية - بأن يسلك طريق الطعن بالتزوير والا اعتبرت  
الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه فيما عسدا ما ورد بشأنه نص خاص  
كالحالة المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٠ اجراءات جنائية .

( ١٠/٣/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٧٠ ص ٣٥٢ )

## مادة ٢٩٨

فى حالة إيقاف الدعوى يقضى فى الحكم أو القرار الصادر بعدم وجود  
التزوير بالزام مدعى التزوير بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيها .

٠ لا مقابل لها فى القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : وقد رؤى وجوب توقيع جزاء على مدعى التزوير اذا ترتب على  
ملحه إيقاف الدعوى الأصلية ثم يثبت عدم صحة دعواه فنص على أنه فى هذه الحالة يقضى فى  
الحكم أو القرار الصادر بعدم وجود تزوير بالزام مدعى التزوير بغرامة قدرها خمسة وعشرون  
جنيها .

## الأحكام

٢١٤٣ - من المقرر أن غرامة التزوير المنصوص عليها فى المادة  
٢٩٨ اجراءات جنائية هى غرامة مدنية وليست من قبيل الغرامات الجنائية  
المنصوص عليها فى المادة ٢٢ عقوبات ، اذ هى مقررة كرادع يردع الخصوم  
عن التهاذى فى الانكار وتأخير الفصل فى الدعوى وليست عقابا على جريمة



لأن الادعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون دفاعا في الدعوى لا يوجب وقفها حتما وليس فعلا مجرما .

( ١٣/٥/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٠٠ ص ٤٧٠ )

٢١٤٤ - انه وإن نصت المادة ٢٩٨ اجراءات جنائية على انه في حالة إيقاف دعوى التزوير يقضى في الحكم أو القرار الصادر بمسلم وجود التزوير بالزام مدعى التزوير بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيها ، الا أنه من المقرر أن هذه الغرامة مدنية وليست من قبيل الغرامات المنصوص عليها في قانون العقوبات ، ذلك أن الغرامة التي تقصدها المادة ٢٢ من هذا القانون هي الغرامة الجنائية وهي عقوبة تخضع لكل خصائص العقوبات ، وهي تختلف عن الغرامة المدنية التي تختص بخصائص عكسية . وقد أراد الشارع بتوقيع غرامة التزوير أن يوضح حدا لانكار الناس ما سطرته أيديهم فقرر الزام مدعى التزوير بدفعها لتسببه في عرقلة سير القضية بغير حق أو على ايجاده نزاعا كان في الامكان حسمه لو أقر بالكتابة المدعى بتزويرها فهي غرامة مدنية محضة يحكم بها القاضي كاملة ، ولا محل للالتفات فيها الى الظروف المخففة .

( ٢٣/٣/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٦٢ ص ٢٩٣ )

٢١٤٥ - اذا كان النابت من مطالعة أوراق الدعوى أن الطاعن قرر في قلم كتاب محكمة أول درجة بالظن بالتزوير في الشيك موضوع الدعوى ، وقدم شواهد التزوير ، وقد أحالت المحكمة الأوراق الى النيابة العامة وأوقفت السير في الدعوى الأصلية الى حين الفصل في التزوير ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بصحة الشيك وبتفريم الطاعن مدعى التزوير خمسة وعشرين جنيها لصالح الخزنة اعمالا لحكم المادة ٢٩٨ اجراءات يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

( ٦/١٠/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٦ ص ١٠٠٨ )

### مادة ٢٩٩

اذا حكم بتزوير ورقة رسمية كلها أو بعضها ، تقرر المحكمة التي حكمت بالتزوير بالقائها أو تصحيحها حسب الأحوال ، ويعرود بذلك محضر يؤشر على الورقة بمقتضاه .

- لا مقابل لها في القانون السابق .







# الفصل التاسع

## في الحكم

### مادة ٣٠٠

لا تتقيد المحكمة بما هو منون في التحقيق الابتدائي ، او في محاضر جمع الاستدلالات ، الا اذا وجد في القانون نص على خلاف ذلك .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

### الأحكام

٢١٤٦ - لا يشترط في مواد الجنح والمخالفات اجراء أى تحقيق قبل المحاكمة ، ويجوز للقاضي أن يأخذ بما هو في محضر جمع الاستدلالات على اعتبار أنه ورقة من أوراق الدعوى التي يتناولها الدفاع وتدور حولها المناقشة بالجلسة وذلك بغض النظر عما اذا كان محررها من مأموري الضبطية القضائية أو لم يكن .

( ١٠/١/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢ ص ٤٢ )

٢١٤٧ - حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطن فيها بالتزوير محلل الاجراءات المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت قواعدها التي يلتزم القاضي بأن يجري في قضائه على مقتضاها . أما في المواد الجنائية فان ما تحويه الأوراق ان هي الا عناصر اثبات تخضع في جميع الأحوال لتقدير القاضي الجنائي وتحتمل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة ، وللخصوم أن يفندوها دون أن يكونوا ملزمين بسلوك سبيل الطعن بالتزوير ، ولا يخرج عن هذه القاعدة الا ما استثناء القانون وجعل له قوة اثبات خاصة بحيث يعتبر المحضر حجة بما جاء فيه الى أن يثبت ما ينفيه تارة بالطن بالتزوير كما هي الحال في محاضر الجلسات والأحكام وطورا بالطن بالطرق العادية كمحاضر المخالفات بالنسبة الى الوقائع التي يثبتها المأمورون المختصون الى أن يثبت ما ينفيها .

( ١٢/٦/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦١ ص ٧٩٧ )



٢١٤٨ - المحاضر التي يحورها أعضاء النيابة العامة لاثبات التحقيق الذي يباشره هي محاضر رسمية لهيئتها من موظف مختص بتحريرها ، وهي بهذا الاعتبار حجة بما يثبت فيها وان كانت حجيتها لا تحول بين التهمين وبين ابداء دفاعهم على الوجه الذي يروونه مهما كان متعارضا مع ما أثبت فيها .  
( ١٩٦١/١/٩ أحكام النقض س ١٢ ق ٧ ص ٥٨ )

### مادة ٣٠١

تعتبر المحاضر المحررة في مواد المخالفات حجة بالنسبة الى الوقائع التي يثبتها المأمورون المختصون الى أن يثبت ما ينفيها .  
- تقابل المادة ١٣٦ من القانون السابق .

### الأحكام

٢١٤٩ - جعل القانون لبعض الأوراق قوة اثبات خاصة بحيث يعتبر المحضر حجة بما جاء فيه الى أن يثبت ما ينفيه تارة بالظن بالتزوير كما هي الحال بالنسبة الى محاضر الجلسات أو الأحكام متى تضمنته وطورا بالطرق العادية كالمحاضر المحررة في مواد المخالفات فيما تضمنته من الوقائع التي يثبتها المأمورون المختصون الى أن يثبت ما ينفيها ، على أن اعتبار هذه الأوراق حجة لا يعني أن المحكمة تكون ملزمة بالأخذ بها ما لم يثبت تزويرها أو ما ينفيها ، بل ان المقصود هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما ورد فيها دون أن تعيد تحقيقه بالجلسة ، ولكن لها أن تقدر قيمتها بمنتهى الحرية فترفض الأخذ بها ولو لم يظن فيها على الوجه الذي رسمه القانون .  
( ١٩٦٢/٣/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٥٨ ص ٢٢٣ )

٢١٥٠ - لا يشترط القانون في مواد المخالفات أن تبني أحكامها على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ، لأن لمحاضر المخالفات بنص المادة ٣٠١ اجراءات جنائية جسيمة خاصة توجب اعتماد ما دون فيها الى أن يثبت ما ينفيه ، يستوي في ذلك أن تكون الدعوى قد رفعت ابتداء بوصف أنها جنحة واعتبرتها المحكمة مخالفة أو أنها رفعت في الأصل بوصف الواقعة مخالفة ، اذ العبرة في ذلك هي بحقيقة الواقعة ووصفها القانوني الذي تضيفه عليها المحكمة .  
( ١٩٥٨/٥/١٣ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٦ ص ٥٤٠ )



### مادة ٣٠٢

يعكم القاضي في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل  
حريته ، ومع ذلك لا يجوز له أن يبنى حكمه على أى دليل لم يطرح أمامه في  
الجلسة . وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة  
الأكراه أو التهديد يهدر ولا يعول عليه .

- مددلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ . ونشر في  
١٩٧٢/٩/٢٨ .

- راجع ما جاء بالفكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٣٠٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يعكم القاضي في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته . ومع ذلك  
لا يجوز له أن يبنى حكمه على أى دليل لم يطرح أمامه في الجلسة .

### الأحكام

#### البات ، قواعد عامة

٢١٥١ - لا يصح النعي على المحكمة أنها قضت بالبراءة بناء على  
احتمال ترجع لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ، لأن  
ملك الأمر يرجع الى وجدان قاضئها وما يطمئن اليه مادام أقام قضاءه على  
أسباب تحمله .

( ١٩٧٧/١٠/٢ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٦٧ ص ٧٩٩ )

٢١٥٢ - أن القاضي الجنائي لا يتقيد بما يصدره القاضي المدني من  
أحكام ولا يعلق قضاءه على ما عساه يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم  
على موضوع الجريمة .

( ١٩٧٧/٦/١٢ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥٤ ص ٣٧٧ )

٢١٥٣ - أن عقيدة المحكمة انما تقوم على المعاني لا على الألفاظ  
والمباني وبذلك لا يضير الحكم أن يورد على لسان والدة المجنى عليها أنها  
كانت منهارة في حين أنها قررت في التحقيقات أن ابنتها كانت مضطربة  
وخائفة لأن المشترك بين التعبيرين واحد وهو أن المجنى عليها كانت في حالة  
نفسية سيئة .

( ١٩٧٧/١/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٢ ص ١٠٢ )



٢١٥٤ - العبارة في الملاكات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون دليل ، كما أنه من المقرر أن المحكمة الموضوع كامل الجزية في أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه طالما أن له مأخذاً صحيح من أوراق الدعوى ، كما أن لها أن تقول في تكوين عقيدتها على أقوال متهم آخر متى اطمأنت إليها ، ومن حقها كذلك أن تقول على أقوال شهود الإثبات وتعرض عما قاله شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم طالما أنها لم تستند إليها في قضائها .

( ١٩٧٣/٣/٢٦ ١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٩ ص ٤٢٧ ، ٤/٢/١٩٧٣ ق ٩٧ ص ٤٧١ ، ١٩٧٣/٥/٢١ ق ١٧١ ص ٦٣٩ )

٢١٥٥ - من المقرر أن خطأ المحكمة في تسمية الاقرار اعترافاً لا يقدح في سلامة حكمها طالما أن الاقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى ، وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .

( ١٩٧٩/٢/٨ ١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٥ ص ٢٢٦ )

٢١٥٦ - لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافاً ، طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف . كما أن المحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذاً صحيح من الأوراق . ومحكمة الموضوع ليست ملزمة في أخذها بأقوال المتهم أن تلتزم نصها وظاهرها ، بل لها أن تأخذ منها ما تراه مطابقاً للحقيقة ، فلا تشريب على الحكم إذا هو استمد من تلك الأقوال - التي لم ينمتها بأنها اعتراف - ما يدعم الأدلة الأخرى التي أقام عليها قضاؤه بإدانة المتهم .

( ١٩٧٣/٢/٥ ١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠ )

٢١٥٧ - متى كانت المحكمة قد اتخذت من جانبها كافة الوسائل الممكنة لتحقيق دفاع المتهم فإن استحالة تنفيذ ما أمرت به لا يمنعها من القضاء بالإدانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت .

( ١٩٧٨/١/١٥ ١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨ ص ٤٩ )

٢١٥٨ - من المقرر أن استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الإدانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت .



(١٣/٢/١٩٧٧ أحكام النقض من ٢٨ ق ٥٠ من ٢٢٦ ، ٣/٧/١٩٧٨ من ٢٢ ق ٤٦ من ١٩٠ ، ٣/٤/١٩٦٧ من ١٨ ق ٩٠ من ٤٧٧ )

٢١٥٩ - لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة في تقدير الوقائع. إن تطرح أية ورقة لا تراها. جديدة. يثقتها .  
( ٢/٨/١٩٦٦ أحكام النقض من ١٧ ق ٥٥ من ٢٧٨ )

٢١٦٠ - القاضي في المواد الجنائية يستند في ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذي يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على برأى غيره .  
( ٣/٧/١٩٦٦ أحكام النقض من ٧ ق ٤٥ من ٢٣٣ )

٢١٦١ - من المسلم به أنه لا يجوز أن تبني ادانة صحيحة على دليل باطل في القانون ، كما أنه من المبادئ الأساسية في الاجراءات الجنائية أن كل متهم يتمتع بقرينة البراءة الى أن يحكم بادانته بحكم نهائي ، وأنه الى أن يصدر هذا الحكم له الحرية الكاملة في اختيار وسائل دفاعه بقدر مايسعفه مركزه في الدعوى وما يحيط بنفسه من عوامل الخوف والحرص والحذر وغيرها من العوارض الطبيعية لضعف النفوس البشرية ، وقد قام على مدى من هذه المبادئ حق المتهم في الدفاع عن نفسه وأصبح حقاً مقدساً يعلو على حقوق الهيئة الاجتماعية التي لا يضرها تبرئة مذب بقدر ما يؤذيها ويؤذي العدالة مع ادانة برى ، وليس أدل على ذلك مما نصت عليه المادة ٩٦ اجراءات جنائية . هذا الى ما هو مقرر من أن القانون - فيما عدا ما استلزمه من وسائل خاصة للاثبات - فتح بابه أمام القاضي الجنائي على مصراعيه يختار من كل طرقه ما يراه موصلاً الى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الاثبات المستمدة من كل عنصر مع حرية مطلقة في تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدليلية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل دعوى وظروفها بنية الحقيقة التي ينشدها أنى وجدها ومن أى سبيل يجده مؤد إليها ولا رقيب عليه في ذلك غير ضميره وحده . ومن ثم فإنه لا يقبل تقييد حرية المتهم في الدفاع باشتراط مماثل لما هو مطلوب في دليل الادانة ، ويكون الحكم حين ذهاب الى خلاف هذا الرأي فاستبعد المفكرة التي قسمها المدافع عن الطاعن للتدليل على براءته من الجرائم المسندة اليه بدعوى أنها وصلت الى أوراق الدعوى عن طريق غير مشروع قد أدخل بحق الطاعن في الدفاع ممساً بعييه ويستوجب نقضه . ولا يقيد هذا النظر سلطة الاتهام وكل ذى شأن فيما يرى اتخاذه من اجراءات بصدد تائم الوسيلة التي خرجت بها المفكرة من حيازة صاحبها .



( ١٩٦٥/١/٢٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٢١ ص ٨٧ )

٢١٦٢ - من المقرر أن القاضي وهو يحاكم متهما يجب أن يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة غير مقيد بشيء مما تضمنه الحكم الصادر في ذات الواقعة على متهم آخر ولا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضي الآخر .  
( ١٩٦٢/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٣ ق ١٦٦ ص ٦٧٢ )

٢١٦٣ - استخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضي ، فلا يصح معه أن يقال انه قضى بعلمه .  
( ١٩٦١/١١/٧ أحكام النقض س ١٢ ق ١٧٨ ص ٨٩٢ )

٢١٦٤ - من المقرر أن تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب اثره الى دعوى أخرى لان قوة الأمر المقضى للحكم في منطوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى ولا انتفاء الحجية في دعويين مختلفين موضوعا وسببا .  
( ١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٧ ص ٤٥٧ ،  
١٩٧٠/٦/٢٢ س ٢١ ق ٢١٤ ص ٩٠٥ )

٢١٦٥ - تقدير الدليل في دعوى لا يحوز قوة الشيء المقضى في دعوى أخرى ، اذ أن للمحكمة في المواد الجنائية أن تتصدى وهي تحقق الدعوى المرفوعة اليها وتحدد مسئولية المتهم فيها الى أية واقعة أخرى ، ولو كانت جريمة وتقول كلمتها فيها في خصوص ما تتعلق به الدعوى المقامة أمامها ، ويكون قولها صحيحا في هذا الخصوص دون أن يكون ملزما للمحكمة التي ترفع أمامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة .  
( ١٩٦١/١١/٧ أحكام النقض س ١٢ ق ١٧٧ ص ٨٨٨ )

٢١٦٦ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأدلة في حق متهم ولا يحسم بها في حق متهم آخر ولو كانت متماثلة .  
( ١٩٥٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٩ ق ٢٧٧ ص ١١٤٨ )

٢١٦٧ - ان الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد القاضي الجنائي عند نظره الدعوى ، بل له رغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث في كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الأسانيد والدلائل بكامل سلطته ولا



يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائياً .  
( ١٩٧٥/٣/٣٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦٦ ص ٢٨٥ )

٢١٦٨ - القاضى الجنائى لا يتقيد بحكم المحكمة المدنية بل له برغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الأسانيد والدلائل بكامل سلطته ، ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائياً ، وعدم تقيد القاضى الجنائى بحكم القاضى المدني ليس مقتضاه عدم جواز اقتناعه بنفس الأسباب التى اقتنع بها هذا الأخير ، اذ لا يضيره مطلقاً أن تكون الأسباب التى يعتمد عليها متفقة مع تلك التى اعتمد عليها القاضى المدني .  
( ١٩٥٦/١٠/١ أحكام النقض س ٧ ق ٢٦٠ ص ٩٥٢ )

٢١٦٩ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من ادلة وعناصر ، وهى غير مكلفة بتتبع دفاع المتهم فى كل جزئية يثيرها أو بالرد على ما شهد به شهود النفى ، اذ يكون ردها على ذلك وإطراحها أقوال أولئك الشهود مستفادين من قضائها بالأدانة للالة التى بينتها .  
( ١٩٥٤/٥/٢٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢٩ ص ٦٨٨ )

٢١٧٠ - لمحكمة الموضوع الحرية فى تكوين عقيدتها من عناصر الدعوى كافة ، اذ الأمر فى ذلك مرجعه الى اطمئنانها .  
( ١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢١١ ص ٦٢٦ )

٢١٧١ - ان نقض الحكم وإعادة القضية للمحكم فيها من جديد لا يترتب عليه اصدار الأقوال والشهادات التى أبدت أمام المحكمة فى المحاكمة الأولى ، بل انها تظل معتبرة من عناصر الدعوى كما هى الحال بالنسبة الى محاضر التحقيقات الأولية ، والمحكمة عند إعادة المحاكمة أن تستند اليها فى قضائها .

( ١٩٥٢/٦/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ٤٠٥ ص ١٠٨١ )

٢١٧٢ - الاتبات فى المواد الجنائية انما يقوم على اقتناع القاضى بنفسه بناء على ما يجريه فى الدعوى من التحقيق ، بحيث لا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس بثبوت الخطأ على الطاعن على مجرد صدور حكم نهائى عليه فى مخالفة وذلك دون أن تحقق المحكمة هذا الخطأ وتفصل هى فى ثبوته لديها وحجبت بذلك



نفسها عن تمحيص دفاع المتهم فإن حكمها يكون فاسد الاستدلال بما يعيبه  
ويوجب نقضه .

( ١٩٥١/١٢/١٩ أحكام النقض ص ٣ ق ١١٧ ص ٣٠٣ )

٢١٧٣ - ان الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التي تطرح  
أمام المحكمة على بساط البحث بالجلسة وبقتنح فيها القاضي بإدانة المتهم أو  
ببراءته . ولكن هذا لا يمنع من أن يأخذ القاضي برأى الغير متى اقتنع به ،  
إلا أنه في هذه الحالة يكون من المتعين عليه أن يبين أسباب اقتناعه بهذا  
الرأى باعتباره من الأدلة المقدمة اليه في الدعوى المطلوب الفصل فيها .  
( ١٩٤٥/٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥١٥ ص ٦٥٤ )

٢١٧٤ - ان المحكمة انما تتعرض للواقعة كما تبينها هي وعلى  
ما تستظهره من التحقيقات التي تجريها بنفسها أو من الأوراق ، فليس لها  
أن تعدى هذا النطاق وترجع الى غيره من مثل الحكم الغيابي الصادر في  
الدعوى أو التحقيقات الابتدائية لتتقصى ما عساه يكون قد فات المحصوم  
أنفسهم أن يسيروا اليه أو أن يتمسكوا به أو على ما رأت المحكمة من جانبها  
أن تلتفت عنه فلم تدخله فيما خلصت اليه من حقيقة الواقع في الدعوى .  
( ١٩٥١/٧/٤ أحكام النقض ص ٢ ق ٤٤٠ ص ١٢٠٥ )

٢١٧٥ - ان تقدير أدلة الشبوت في الدعوى من شأن محكمة  
النزوع ، ولها أن تأخذ ببعض الأدلة وتطرح بعضها وأن تأخذ بدليل  
بالنسبة الى متهم وتطرح هذا الدليل ذاته بالنسبة الى متهم آخر ما دامت  
الأدلة في حملتها سائفة مقبولة .  
( ١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض ص ٢ ق ٥٦ ص ١٣٩ )

٢١٧٦ - القاضي في المواد الجنائية غير مقيد بحسب الأصل بما  
يصدره القاضي المدني من أحكام ، فإذا ما رفعت أمامه الدعوى ورأى هو  
بناء على ما أورده من أسباب أن الورقة مزورة فلا تثريب عليه في ذلك ،  
ولو كانت الورقة متصلة بنزاع مطروح أمام المحاكم المدنية لما يفصل فيه ،  
وفي هذه الحالة يكون الواجب أن ينتظر القاضي المدني حتى يفصل القاضي  
الجنائي نهائيا في أمر الورقة .

( ١٩٤٨/٥/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦١١ )

( ص ٥٧٥ )



٢١٧٧ - لا يعيب الحكم إلا يكون هناك دليل مباشر في صيد ثبوت الحقائق القانونية التي قال بها ، فإن المحكمة لها أن تنتهي إلى القول بثبوت أية واقعة من أى دليل ولو كان لا يشهد مباشرة عليها مادام من شأنه في المنطق أن يؤدي إليها .

( ١٩٤٤/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٠٦ ص ٥٤٠ )

٢١٧٨ - الاثبات في المواد الجنائية عماده اطمئنان المحكمة إلى ثبوت الواقعة التي يدور عليها أو عدم ثبوتها ، فمتى اطمأنت إلى ثبوتها فلا يهم أن يكون الدليل الذي اعتمدت عليه مباشرا مؤديا بذاته إلى النتيجة التي انتهت إليها أو غير مباشر . ومتى كان الدليل مؤديا عقلا إلى ما رتبته عليه المحكمة فلا تصح مناقشتها أمام محكمة النقض ، لأن تقدير الأدلة من شأن قاضي الموضوع وحده .

( ١٩٤١/١٠/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٨٩ ص ٥٦٢ )

٢١٧٩ - متى كان القاضي قد سمح الدعوى وفقا للأوضاع المقررة في القانون ، فلا يصح إذا ما خلا إلى نفسه ليصدر حكمه فيها أن يحاسب عما يجريه في هذه الحلولة وعما إذا كانت قد اتسعت للثروة في الحكم قبل النطق به أو ضاقت عن ذلك ، فإن مرد ذلك جميعا إلى ضمير القاضي وحده لا حساب عنه لأحد ولا يمكن أن يراقبه أحد فيه .

( ١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩ ص ٤٧١ )

٢١٨٠ - المحاضر التي يحررها القضاة لاثبات ما يقع من الجرائم أمامهم بالجلسات هي محاضر رسمية لصدورها من موظف مختص بتحضيرها ، فهي بهذا الاعتبار حجة بما يثبت فيها ، إلا أن حجيتها لا يمكن أن تكون حائلا بين المتهمين بهذه الجرائم وبين إبداء دفاعهم على الوجه الذي يرونه مهما كان ذلك متعارضا مع الثابت بتلك المحاضر ، كما أنها لا تمنع القاضي من أن يقضي في الدعوى على الوجه الذي يطمئن إلى صحته من أى طريق من طرق الاثبات ، فله إذن أن يأخذ أو لا يأخذ بما هو ثابت بهذه المحاضر ، كما هو الشأن في سائر الأدلة .

( ١٩٤٠/١١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٥٤ ص ٢٧٨ )



٢١٨١ - يجوز للقاضي أن يعتمد في حكمه على المعلومات التي حصلها وهو في مجلس القضاء أثناء نظر الدعوى ، فإن ما يحصله على هذا الوجه لا يعتبر من المعلومات الشخصية التي لا يجوز للقاضي أن يستند إليها في قضائه .

( ١٩٤٠/١/١ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤١ ص ٦٥ )

٢١٨٢ - ان عماد الاثبات في القضايا الجنائية هو شهادة الشهود بالجلسة والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة ، على أن ذلك لا يمنع المحكمة من أن تنزود لحكمها من العناصر الأخرى التي تجيء في التحقيقات الابتدائية .

( ١٩٣٦/١١/١٦ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٣

( ص ١٥ )

٢١٨٣ - المحكمة غير مقيدة برأى النيابة ولا بطلباتها ، بل لها الحرية المطلقة في تقدير ظروف الدعوى المنطوية أمامها وتكوين رأيها فيها بحسب ما يؤدي اليه اعتقادها . وإذا فوضت انتيابة الرأي للمحكمة وصدر الحكم خاليا من الإشارة الى هذا التفويض فلا يصح أن تتخذ ذلك سببا لنقضه .

( ١٩٣٢/٢/٢٩ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٣٢

( ص ٤٦٧ )

٢١٨٤ - لمحكمة الموضوع أن تقدر التحقيقات وشهادة الشهود وأن تستخلص منها الوقائع التي تعتقد نبوتها وتبنى عليها حكمها بالإدانة أو التبرئة ، وإنما يشترط أن تكون هذه الوقائع متمشية مع تلك التحقيقات وشهادة الشهود كلها أو بعضها ، بحيث إذا كان لا أثر لها في شيء منها فإن عمل القاضي في هذه الصورة يعتبر ابتداعا للوقائع وانتزاعا من الخيال ، وهو ما لا يسوغ له اثباته إذ هو مكلف بتسبيب حكمه تسبيبا يبنى من جهة الوقائع على أدلة تنتجها ومن جهة القانون على نصوص تقتضي الإدانة في تلك الوقائع الثابتة ، على أنه إذا أتى في الحكم من الوقائع ما يكون مظهره أنه منتزع من الخيال فإن هذا الحكم لا يسقط إذا كان فيه من الوقائع الصحيحة الأخرى ما يكفي لتسبيبه ، إذ العمل الفاسد لا يبطل الصحيح ما لم يكونا متلازمين يسقط أحدهما بسقوط الآخر .

( ١٩٣٠/١/٩ ) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٦٨

( ص ٤١٦ )



٢١٨٥ - لا شيء يمنع المحكمة قانونا من أن تستند في حكمها الى أدلة سلبية أو استنتاجية فوق ما يوجد لديها من الأدلة الإيجابية .

( ١٩٢٨/١١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣١ ص ٥٧ )

**اثبات ، المحكمة تستخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى**

٢١٨٦ - من المقرر أنه من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، كما أنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها معه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

( ١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٧ ص ٤١٦ ، ١/٨ )

( ١٩٧٩ س ٣٠ ق ٥ ص ٣٢ )

٢١٨٧ - لئن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص واقعة الدعوى من أدلتها وسائر عناصرها الا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها سائفا وأن يكون الدليل الذي تمول عليه مؤديا الى ما رتبته عليه من نتائج في غير تصسف في الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق .

( ١٩٧٩/٣/١٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٧٥ ص ٣٦٦ )

٢١٨٨ - من المقرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

( ١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٠ ص ٣٧٣ ،

( ١٩٧٣/٤/٨ ق ١٠٢ ص ٤٩٣ ، ١٩٧٣/٤/٢٩ ق ١١٥ ص ٥٥٩ )

٢١٨٩ - المحكمة غير مقيدة بالا تأخذ الا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر بل لها أن تركز في سبيل تكوين عقيدتها عن الصورة



الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب الحقائق القانونية المتصلة بها الى ما تستخلصه من مجموع العناصر المطروحة عليها .

( ١٢٧٣ / ١٨ / ١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٧١ ص ١٢٧٣ )

٢١٩٠ - للمحكمة أن تفترض حصول الواقعة على صورها المحتملة وأن تثبت مع ذلك ادانة المتهم عنها على أية صورة من الصور التي افترضتها .

( ١٧ / ١٠ / ١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٧٧ ص ٩٥٧ ، ٢٦ / ١ / ١٩٥٩ س ١٠ ق ١٩ ص ٧٢ )

٢١٩١ - ليس ما يمنع القاضي من أن يستعرض في حكمه كل الصور التي يحتملها الموضوع المطروح امامه ثم يختار منها الصورة التي يعتقد أنها هي الواقعة فعلا ويبنى حكمه عليها ، والممول عليه في الاحكام هو الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن هذا الاقتناع .

( ٣١ / ٣ / ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٢ ص ٤٩٢ )

٢١٩٢ - للقاضي أن يستخلص من وقائع الدعوى وظروفها وما يؤيد به اعتقاده في شأن حقيقة الواقعة مادام ما استخلصه سائفا متفقا مع الأدلة المطروحة وليس فيه انشاء لواقعة جديدة أو دليل مبتدأ ليس له أصل في الأوراق مما يصح أن يوصف بأنه قضاء بعلم القاضي .

( ٩ / ٢ / ١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٣٧ ص ١٦٩ )

٢١٩٣ - الأحكام الجنائية يجب أن تؤسس على حقيقة الواقع حسبما يصل اليه اجتهاد القاضي دون أن يكون مقيدا في ذلك بأقوال أو اعترافات نسبت الى المتهم أو صدرت عنه .

( ٢٩ / ١٠ / ١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٤٥ ص ١١٣ )

٢١٩٤ - للمحكمة السلطة المطلقة في تحري الواقعة الجنائية المطروحة عليها واستخلاص حقيقتها من ظروف الدعوى وملابساتها غير مقيدة في ذلك بما يكون قد حرره المتهم والمجنى عليه بينهما من أوراق .

( ٢٨ / ١٠ / ١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٦٢ ص ١٩٤ )



### البيات ، الدليل يقتنع به القاضي

٢١٩٥ - المبرة في المحاكمات الجنائية باقتناع القاضي بناء على ما يجريه من تحقيق في الدعوى ومن كافة عناصرها المروضة على بساط البحث ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون غيره ، ومن المقرر أن أدلة الدعوى تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي ولو كانت أوراقا رسمية مادام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتبس مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة .  
( ١٩٧٨/١/٩ أحكام النقض من ٢٩ ق ٥ من ٣٢ )

٢١٩٦ - من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية اقتناعية للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتبس مع الحقيقة التي اطمانت اليها من باقي الأدلة في الدعوى .  
( ١٩٦٩/١/١١ أحكام النقض من ٣٠ ق ١٢ من ٧٩ )

٢١٩٧ - من حق المحكمة أن تستنبط معتقدها من أي دليل يطرح عليها وليس ثمة ما يمنع محكمة الجنب من أن تأخذ بتقرير خبير قلم للمحكمة المدنية متى اطمانت اليه ووجدت فيه ما يقنعها بارتكاب المتهم للجريمة .  
( ١٩٧٧/٥/٢ أحكام النقض من ٢٨ ق ١١٣ من ٥٣٢ )

٢١٩٨ - من المقرر أنه اذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير الى المحكمة الجنائية ، فعل هذه المحكمة أن تقوم ببحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى ، أما اذا اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الادانة فان ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب .  
( ١٩٧٤/١٢/٣ أحكام النقض من ٢٥ ق ١٧٤ من ٨١٥ )

٢١٩٩ - الطريق المرسوم للطن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها وليس في القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسمه ، لأنها في الأصل حرة في انتهاج السبيل الموصل الى اقتناعها ، ولم يرسم القانون في المواد الجنائية طريقا خاصا يسلكه القاضي في تحرى الأدلة .  
( ١٩٧٣/١٠/٢١ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٧٩ من ٨٦٣ )

٢٢٠٠ - من المقرر أن للمحكمة الجنائية أن تستبعد من أدلة الدعوى



كل ورقة تقدم لها متى اقتنعت بتزويرها .  
( ١٢٧٣/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٩ ص ١٢٧٣ )

٢٢٠١ - إيراد الحكم مؤدى الأدلة التي استندت إليها المحكمة المدنية في القضاء برد السند وبطلانه والتي من شأنها أن تؤدي إلى الإدانة لا يضره ، فمن حق القاضي الجنائي الاعتماد في تكوين عقيدته على أي مصدر في الدعوى .  
( ١٩٧٢/١١/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٦٧ ص ١١٧٩ )

٢٢٠٢ - المحكمة هي الخير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها ولم يرسم القانون طريقا خاصا لاثبات التزوير .  
( ١٩٧٢/٦/٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٠ ص ٨٩٢ )

٢٢٠٣ - أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو ببراءته منها ، صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيه غيره ، إذ لا يصح في القانون أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضاء عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه .  
( ١٩٧٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٥٤ ص ١٠٥٩ )

٢٢٠٤ - الأصل في قواعد المحاكمة أن يستقل القاضي في تحصيل عقيدته بنفسه دون أن يدخل فيها رأيا أو حكما لسواه ، ومن ثم فلا يصح أن يستند في قضائه إلى أسباب حكم آخر إلا إذا كان صادرا من ذات المحكمة في ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم صريحا في الدلالة على أنها قدرت ما جاء بهذا الحكم من وقائع واعتبرته صحيحة ، وأنها تأخذ به وتجمله أساسا لقضائها كأنه مدون فعلا في حكمها .  
( ١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣١١ ص ١٥٠٤ )

٢٢٠٥ - القاضي في المواد الجنائية إنما يستند في ثبوت الحقائق القانونية إلى الدليل الذي يقتنع به وحده ، ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأي غيره .  
( ١٩٦٩/٣/١٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦٩ ص ٣٢٠ )

٢٢٠٦ - متى كان محرر المحضر لم يبين للمحكمة مصدر تحريات المعرفة ما إذا كان من شأنها أن تؤدي إلى صحة ما انتهى إليه من أن المتهم



أعد الزيت موضوع الدعوى للطعام وليس للأغراض الصناعية فانه بهذه المثابة لا تعدو أن تكون مجرد رأى لصاحبها تخضع لاحتمالات الصحة والبطان والصدق والكذب إلى أن يعرف مصدره ويتحدد كنهه ويتحقق القاضى منه بنفسه حتى يستطيع أن ييسط رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته أو فساده أو انتاجه فى الدعوى أو عدم انتاجه ، ومن ثم اذا كانت المحكمة قد جعلت أساس اقتناعها رأى محرر المحضر ، فان حكمها يكون قد بنى على عقيدة حصلها الشاهد من تحريه لا على عقيدة استقلت هى بتحصيلها بنفسها مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

( ١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٢ ص ٣٣٤ )

٢٢٠٧ - يجب أن تبنى الأحكام على الأدلة التى يقتنع منها القاضى بادانة المتهم أو ببراءته صادرا فى ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجريه فى التحقيق مستقلا فى تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ، ولا يصح فى القانون أن يدخل فى تكوين عقيدته بصحة الواقعة التى أقام قضاؤه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه .

( ١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٢ ص ٣٣٤ )

٢٢٠٨ - تقدير المحكمة الدليل فى دعوى لا ينسحب اثره الى دعوى أخرى ما دامت لم تطمئن الى الدليل المقدم فيها ، ذلك أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التى تطرح على المحكمة على بساط البحث فى الجلسة ويقتنع منها القاضى بادانة المتهم أو ببراءته مستقلا فى تكوين عقيدته بنفسه .

( ١٩٦٨/٢/١٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٤١ ص ٢٢٨ )

٢٢٠٩ - اعتبار محضر الجلسة حجة بما جاء فيه الى أن يثبت ما ينفيه بالظن بالتزوير لا يضى أن تكون المحكمة ملزمة بالأخذ بالدليل المستمد منه ما لم يثبت تزويره ، بل ان للمحكمة أن تقدر قيمته بمنتهى الحرية فتفرض الأخذ به ولو لم يظن فيه على الوجه الذى رسمه القانون .

( ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٩ ص ١٦٥ )

٢٢١٠ - للمحكمة أن لا تصدق دفاع المتهم الذى يبيده أمامها مرسلا غير مؤيد بدليل .

( ١٩٦٦/٢/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٤٠ ص ٢١٥ .

( ١٩٦٥/١٢/٦ س ١٦ ق ١٧٥ ص ٩١٠ )



٢٢١١ - التفتيش بمعناه القانوني والتفتيش بمعناه فى اصطلاح اللغة وان كانا يتقاربان تقايرا لا يقتضى صحة التشبيه بينهما الا اتهما ياتلفان على النتيجة المستمدة من كل منهما فيصح الاستدلال بايهما فى مقام الانبات ، ومتى تقرر ذلك فلا يسوغ اطراح الدليل المستمد من تفتيش رجريه الافراد لمجرد أنهم ليسوا من رجال الضبط القضائى او من رجال سلطة التحقيق ، ذلك أن العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته .  
( ١٨/١/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٢ ص ٧٠ )

٢٢١٢ - لمحكمة الموضوع أن تستند الى بعض أقوال المتهم فى تأييد الدليل حتى ولو كان منكرا للتهمة ما دامت لهذه الأقوال أضسل فى الأوراق وكان ما تستخلصه منها سائقا فى العقل .  
( ١١/٤/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢٥٥ ص ٨٢٨ )

٢٢١٣ - لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير وقائع الدعوى أن تطرح أية ورقة لا تراها جديرة بنقثها ، فاذا كان لا يبين من محضر الجلسة أن الطاعن طلب الى المحكمة استدعاء الطبيب الذى حرر الشهادة الطبية المقدمة منه لمناقشته فإن ما يثيره الطاعن فى شأن اطراح هذه الشهادة وعدم سماع الطبيب لا يكون مقبولا .  
( ١٤/٦/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٥١ ص ٧٦٦ )

٢٢١٤ - المحكمة غير مطالبة بالأخذ بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم اليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطقى .  
( ٢١/٢/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦١ ص ٢٨١ )

٢٢١٥ - ان انعدام جسم الجريمة لا يؤدى الى بطلان الاتهام القائم بشأنه .  
( ٢٥/٥/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ٣١٩ ص ٨٧٩ )

٢٢١٦ - متى استقرت عقيدة المحكمة على رأى فلا يهم أن يكون مما استندت اليه فى ذلك دليلا مباشرا أو غير مباشر مادام هذا الدليل مؤدية عقلا الى ما رتبته المحكمة عليه ، فلن القانون لا يشترط فى الدليل مهما كان



نوعه أن يكون مباشرا أى شاهدا بذاته على الحقيقة المطلوب اثباتها ، بل يكفي أن تستخلص منه المحكمة تلك الحقيقة بعملية منطقية تجريها متى كان هو يتم بناء عليها من طريق غير مباشر .  
( ١٩٥٢/٦/٣ أحكام النقض س ٣ ق ٣٨٤ ص ١٠٢٨ )

٢٢١٧ - ان مدار الاثبات في الوقائع الجنائية هو اطمئنان المحكمة الى ثبوت الواقعة المطروحة عليها أو نفيها ، وذلك سواء أكان دليلها على الراى الذى أخذت به دليلا مباشرا يؤدي بذاته الى النتيجة التى انتهت اليها أم كان دليلا غير مباشر لا يؤدي الى هذه النتيجة الا بعملية عقلية .  
( ١٩٥١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٧٧ ص ٢٠٦ )

٢٢١٨ - للمحكمة الجنائية أن تستبعد من أدلة الدعوى كل ورقة تقدم لها متى اقتنعت بتزويرها ، فإذا هي فى دعوى اختلاس أشياء محجوزة قالت بأنها لا تأخذ بمخالصة قدمت لها لأنها مزورة فلا يصح أن ينعى عليها أنها قضت ببطلان المخالصة دون أن تكون قد رفعت دعوى بتزويرها .  
( ١٩٤١/٣/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٣١ ص ٤٢٥ )

#### اثبات ، مشروعية الدليل

٢٢١٩ - لا يكفي لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقا متى كان وليد اجراء غير مشروع .  
( ١٩٧٢/٦/١١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٣ ص ٩٠٦ )

٢٢٢٠ - الأصل أن من يقوم باجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه ، ولا يكون ذلك الا عند قيام البطلان وثبوته ، ومتى كان لا بطلان فيما قام به الضابطان فإنه لا تثريب على المحكمة ان هي عولت على أقوالهما ضمن ما عولت عليه فى ادانة الطاعتين .  
( ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤ )

٢٢٢١ - يكون الدليل المستمد من التحقيق التكميل الذى تقوم به النيابة العامة - بناء على ندب المحكمة اياها اثناء سير المحاكمة - باطلا ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لمساسه بالتنظيم القضائى ولا يصححه رضاه المتهم أو المدافع عنه بهذا الاجراء .  
( ١٩٦٧/١٠/٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧٨ ص ٨٩١ )



٢٢٢٢ - لا مجال للطاعن لاثارة النقص المتصل بالدليل المستمد من التسجيل لعدم مشروعيته طالما أن الحديث جرى في محل مفتوح للعامة دون ثمة اعتداء على الحرمات .

( ١٦/١١/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٥٨ ص ٨٢٧ )

٢٢٢٣ - متى كان الحكم قد أثبت على الطاعن ان انتقاله ومعه المخدرات من السفينة التي جلبها عليها من خارج القطر الى القسارب الذي أوصله بها الى انشاطي قد تم بإرادته وحسب الترتيب الذي كان قد أعدّه من قبل فان ما اتخذه رجال البوليس من خدعة لكي ينزل في القارب الذي أعدوه بدلا من الذي كان ينتظره لا تأثير له في ثبوت جريمة جلب المخدرات واحرازها قبله ، اذ أن ما فعله رجال البوليس انما كان في سبيل كشف الجريمة وضبطها دون تدخل في خلقها ولا في تحويل ارادة مرتكبها عن اتمام ما قصد مقارفته .

( ٣/٢٤/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٣٥ ص ٦٢٣ )

٢٢٢٤ - اذا كانت الواقعة التي اثبتها الحكم هي أن مفتش التمييز طلب الى المتهم أن يبيعه سلعة فباعها بأكثر من السعر المقرر رسميا ، فذلك ليس فيه تحريض منه للطاعن على ارتكابها ولا عمل على خلقها ، ولهذا فليس ما يمنع المحكمة من الأخذ بشهادته في حكمها .

( ٤/٢/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠١ ص ٥٣٥ )

٢٢٢٥ - ان دفاع المتهم بأنه لا يجوز الاستدلال عليه بشاهد استرق السمع أو بورقة مسروقة ذلك من الدفاع الذي فضلا عن كونه لا يتعلق بالنظام العام يستلزم تحقيقا موضوعيا فلا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ٥/٢٩/١٩٥٠ أحكام النقض س ١ ق ٢٢٩ ص ٧٠٥ )

٢٢٢٦ - لا تريب على المحكمة اذا هي اخذت بتقرير التحليل بصدد أمر جاء فيه لم يكن متوها عنه في طلب التحليل ، فانه مادام الطبيب المنتدب للتحليل قد اكتشف أثناء عملياته أو تجاربه الفنية ما يفيد في كشف الحقيقة فمن واجبه أن يشته في تقريره لا على أساس اتصاله اتصالا وثيقا بالمأمورية التي ندب لها وأن النذب يشمله بطبيعة الحال ، بل أيضا على أساس أن اخبار جهات الاختصاص بكل ما يفيد الحقيقة في المسائل الجنائية واجب على كل انسان ، والمحكمة تقدر الدليل المستمد من ذلك



بجميع الظروف المحيطة به ، كما تفعل بالنسبة الى سائر الأدلة .  
( ١٩٤٨/٣/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٥٠ ص ٥١٠ )

٢٢٢٧ - للقاضي الجنائي أن يكون عقيدته من أى عنصر من عناصر الدعوى ، الا اذا كان هذا العنصر مستمدا من اجراء باطل قانونا .  
( ١٩٣٤/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٠٤ ص ٢٦٩ )

٢٢٢٨ - اذا استطلع أحد المتهمين رأى محاميه فى ارتكاب جريمة وهى الاتفاق مع أحد الشهود على أن يشهد زورا فهذا الأمر - رغم أنه سر علم به المحامى بسبب مهنته - الا أن من حقه بل من واجبه أن يفشيه لمنع وقوع الجريمة وفقا للمادة ٢٠٥ مرافعات ، فاذا أخذت المحكمة بمعلومات المحامى عن تلك الواقعة واستندت اليها فى التدليل على أن المتهم موكله كان يسعى فى تليفيق شهادة فلا يمكن اسناد الخطأ اليها فى ذلك .  
( ١٩٣٣/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٧٧ ص ٢٢٩ )

#### اثبات ، الدليل له سند من الأوراق

٢٢٢٩ - تعتبر التحقيقات التى جرت أمام هيئة سابقة من عناصر الدعوى شأنها شأن محاضر التحقيق الأولية .

( ١٩٧٧/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ٥٨ ص ٢٦٤ )

٢٢٣٠ - من المقرر أن القاضى الجنائى حر فى استمداد اقتناعه من أى دليل يطمئن اليه طالما أن لهذا الدليل مأخذة الصحيح من الأوراق .

( ١٩٧٥/٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ٤٢ ص ١٨٨ ، ١٩٧٣/٢/٥ س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠ )

٢٢٣١ - من المقرر أن على المحكمة ألا تبني حكمها الا على الوقائع الثابتة فى الدعوى وليس لها أن تقيم قضاها على أمور لا سند لها من التحقيقات .

( ١٩٧٥/٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ٤٢ ص ١٨٨ )



٢٢٣٢ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو إبراءه ، وأن له أن يستمد اقتناعه من أى دليل يطمئن اليه طالما كان له مأخذه الصحيح من الأوراق ، وأن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين متى اطمانت الى صدقها ومطابقتها للواقع .  
( ١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦ ص ٦٧ )

٢٢٣٣ - من المقرر أن الأحكام يجب أن تبني على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، فإذا استند الحكم الى رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات فإنه يكون معيبا لابتنائه على أساس فاسد متى كانت الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم .  
( ١٩٧٩/٢/١٢ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٨ ص ٢٤٠ )

٢٢٣٤ - يجب على المحكمة ألا تبني حكمها الا على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، وأن يكون دليلها فيما انتهت اليه قائما في تلك الأوراق ، واذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على ما لا أصل له في التحقيقات فإنه يكون باطلا لابتنائه على أساس فاسد .  
( ١٩٧٢/١/١٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥ ص ١٧ )

٢٢٣٥ - من المقرر ألا نبني المحكمة حكما الا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة على بساط البحث تحت نظر الخصوم .  
( ١٩٧١/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٨ ص ٨٧٥ )

٢٢٣٦ - متى كان ما أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه له سند من الأوراق فإن ذلك ينفي عنه دعوى مخالفة الثابت في الأوراق .  
( ١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٦٠ ص ٨٠٢ )

٢٢٣٧ - لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد نسب الى المجنى عليه في جريمة سرقة باكراه أنه شهد بأن المتهم كان يحمل مسدسا على خلاف الثابت بالأوراق ، مادامت المحكمة لم تتخذ من حمل السلاح عنصرا من عناصر الجريمة ، ولم يكن ذلك من بين الأدلة التي استندت اليها .  
( ١٩٥٢/٤/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٣٠٩ ص ٨٢٥ )

٢٢٣٨ - للمحكمة أن تكون عقيدتها من أى دليل من أدلة الدعوى بما في ذلك أوراق التحقيقات الادارية مادامت قد طرحت على بساط البحث



في الجلسة وسمعت شهادة من قاموا بها .  
( ١٩٥٢/٤/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢٢ ص ٨٦٠ )

٢٢٣٩ - متى كان ما أثبتته المحكمة من أقوال الشهود الذين اعتمد عليهم له أصله في التخقيقات وقد صدرت منهم بالفعل فلا يضره أن يكون قد أخطأ في قوله أن هذه الأقوال قيلت أمام المحكمة في حين أنها في الواقع إنما تليت عليها .  
( ١٩٥١/٤/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٥٣ ص ٩٦١ )

٢٢٤٠ - أن مجرد علم وجود محضر الانتقال في صورة الدعوى لا يترتب عليه بطلان ، لأن ذلك وحده لا يفيد علم اطلاع أعضاء الهيئة عليه أو العلم بما حواه .  
( ١٩٥١/٣/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٣٢٥ ص ٨٧٦ )

٢٢٤١ - إذا نظرت قضيتان أمام المحكمة في وقت واحد وحصلت المرافعة في القضيتين مرة واحدة وأثبتت في إحدهما فانه لا ضير على المحكمة إذ هي استندت في حكمها في الأخرى إلى ما ثبت لها في القضية التي أثبتت المرافعة فيها مما جعلها مطمئن إلى الأخذ بالدليل المقدم فيها .  
( ١٩٤٩/٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٢٢ ص ٧٧٨ )

٢٢٤٢ - لا مانع من أن تأخذ محكمة الجنح في ادانة متهم في التزوير بتقرير خبير قدم للمحكمة المدنية متى اطمانت اليه ووجدت فيه ما يقنعها بارتكابه التزوير .  
( ١٩٤٧/١١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٢٦ ص ٤٠٤ )

٢٢٤٣ - الأحكام يجب أن تبني على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها .  
( ١٩٤٦/٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٨ ص ٨٠ )

٢٢٤٤ - أن نقض الحكم لا يترتب عليه نقض الأقوال والشهادات التي أبدت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى واعتبارها كأنها لم تكن ، بل أنها تظل معتبرة من عناصر الإثبات في الدعوى كما هي الحال بالنسبة إلى



محاضر التحقيقات الأولية .

( ١٩٤٥/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦١٢ )

( ص ٧٥٧ )

٢٢٤٥ - من المقرر أنه يجب ألا تبني المحكمة حكمها الا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها ، فان اعتمدت على دليل استقنته من أوراق قضائية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التي تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة وتحت نظر الخصوم فان حكمها يكون باطلا .

( ١٩٧٦/٦/١٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٤٣ ص ٦٤٢ ،

١٩٧٤/٣/٢٤ س ٢٥ ق ٦٩ ص ٣١٧ ، ١٩٦٣/١٢/٩ س ١٤ ق ١٦٠ ص ٨٨٤ )

٢٢٤٦ - من المقرر أن الأحكام يجب أن تبني على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، فإذا استند الحكم الى رواية أو واقعة لا أصل لها في التحقيقات فانه يكون معيبا لابتناؤه على أساس فاسد متى كانت هذه الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم .

( ١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٢ ص ١٣٣٩ )

٢٢٤٧ - متى تعرضت المحكمة للرد على أقوال شهود النفي تعين عليها أن تلتزم الوقائع الثابتة في الدعوى وأن يكون لما تستخلصه أصل ثابت في الأوراق ، وإذا خالفت ذلك فان حكمها يكون منطويا على خطأ في الاستناد .

( ١٩٦٢/١/٣٠ أحكام النقض س ١٣ ق ٢٨ ص ١٠٤ )

٢٢٤٨ - اذا كان ما أثبتته المحكمة من شهادة الشاهد واعتمدت عليه في حكمها يناقض الثابت على لسانه بمحضر الجلسة الذي اعتمده رئيسها وكاتبها بالتوقيع عليه فاكتمل بذلك حجية لا يحل بعدها للمحكمة ان تطرحه وتعتمد في قضائها على ما سمعته هي دون الثابت في المحضر ما دامت هي لم تجر تصحيح ما اشتمل عليه بالطريقة التي رسمها القانون .

( ١٩٥٩/٢/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٣٥ ص ١٦٣ )

٢٢٤٩ - متى كان ما أثبتته الحكم ونسبه الى الشاهد ليس له أصل في الأوراق فان المحكمة تكون قد اقامت قضاها بالادانة على دليل لا سند له



من أوراق الدعوى مما يعيبه بما يوجب نقضه .  
( ١٩٥٨/٤/١ أحكام النقض س ٩ ق ٩٦ ص ٣٤٩ )

٢٢٥٠ - اذا كانت المحكمة قد ذكرت في حكمها أن أقوال شاهد ما في الجلسة تطابق شهادته في التحقيقات الأولية ، فإن هذا كله يجب أن يكون له أصله الثابت في الأوراق . واستناد الحكم الى أن أقوال شهود الانبيات الذين سمعتم المحكمة في الجلسة لا تفايير أقوالهم الأولى في انتحقيقات في حين أن تلك التحقيقات لم تكن تحت نظر المحكمة بسبب فقدانها ، يجعل الحكم مشويا يعيب في الاستدلال .  
( ١٩٥٤/١٠/١ أحكام النقض س ٥ ق ٢٧٥ ص ٨٥٩ )

٢٢٥١ - استناد الحكم في نفي حالة الدفاع الشرعى الى ما يخالف الثابت في التحقيق يجعله باطلا متعيينا نقضه .  
( ١٩٥٤/٣/١١ أحكام النقض س ٥ ق ١٤٠ ص ٤١٨ )

٢٢٥٢ - ان المحكمة وإن كان لها سلطة تقدير شهادة الشهود فذلك إنما يكون على أساس الحقائق الثابتة بالأوراق ، ولكنها اذا أدخلت في تقديرها للشهادة واقعة تخالف الثابت بالأوراق فهذه يكون عيبا في الاستدلال يفسد حكمها .  
( ١٩٥١/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ٤٢٢ ص ١١١٥ )

٢٢٥٣ - ادانة المتهم في جريمة ضرب أفضى الى موت على أساس أن تقرير الصفة التشريعية أثبت أن جميع الضربات ساهمت في الوفاة فهو مسئول عنها مع الجناة الذين لم يكشف عنهم التحقيق ، في حين أن ما ورد بالتقرير لا يفيد هذه النتيجة بجعل الحكم متعين النقض لاستناده الى غير سند .

( ١٩٥١/٥/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ٤٠٤ ص ١١٠٧ )

٢٢٥٤ - متى كان الثابت أن المجنى عليه قرر في التحقيق أنه أخذ اقراراً على المتهم ببيان الأشياء التي بددها ، وأن المحكمة الاستئنافية قد كلفته بتقديم هذا الاقرار ولكنه لم يقدمه ، ومع ذلك قضت بتأييد الحكم الابتدائي واستندت فيما استندت اليه في ادانة المتهم الى هذا الاقرار دون أن تطلع عليه فإن حكمها يكون ميبيا .

( ١٩٥١/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٢٥٦ ص ٦٧٦ )



٢٢٥٥ - يجب على محكمة الموضوع ألا تبنى حكمها الا على الوقائع أو الظروف الثابتة في الدعوى ، فاذا هي استندت في الأخذ بشهادة الشهود الى أمور ليس لها سند من التحقيقات كان حكمها باطلا .  
( ٢٠/٥/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤٨ ص ٦٥١ )

٢٢٥٦ - اذا أقيم الحكم على دليل لا سند له من أوراق الدعوى تعين نقضه .  
( ١٢/٦/١٩٥٠ أحكام النقض س ١ ق ٢٤٤ ص ٧٤٩ ،  
١٤/٤/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٤٦ ص ٣٣٠ )

٢٢٥٧ - اذا كان الحكم قد بنى قضاءه بالادانة على أن ثمة اجماعا من شهود الاثبات على صحة الواقعة ، وكان ما قاله من ذلك يخالف ما هو ثابت بالتحقيقات التي أجريت في الدعوى فانه يكون معيبا متعينا نقضه .  
( ١٣/٦/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٤٦ ص ٩٢٨ )

٢٢٥٨ - ان الخطأ في مصدر الدليل أو اغفاله لا يضيع اثره مادام له أصل صحيح في الأوراق .  
( ٣٠/١/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٣٠ ص ١٣٨ )

#### اثبات ، عدم جواز الأخذ بليل لم يعرض

٢٢٥٩ - انه محظور على القاضي أن يبنى حكمه على أى دليل لم يطرح أمامه في الجلسة ، يستوى في ذلك أن يكون دليلا على الادانة أو للبراءة ، وذلك كي يتسنى للخصوم الاطلاع عليه والادلاء برأيهم فيه ، ومن ثم فليس يجوز للمحكمة أن تستند الى شهادة شاهد في قضية أخرى دون أن تسمعها هي بنفسها أو تكون هذه القضية بما فيها تلك الشهادة مطروحة على بساط البحث بالجلسة ولو كانت بين نفس الخصوم .  
( ١١/٤/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩٠ ص ٤١٨ )

٢٢٦٠ - اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة موضوع الدعوى عند نظرها يعيب اجراءات المحاكمة لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة الزورة اجراء جوهرى من اجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الأساسى في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذى يحمل أدلة التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة



بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رايه فيها ويضمن الى ان الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها .  
( ١٩٧٤/٥/١٩ احكام النقض س ٢٥ ق ١٠٥ ص ٤٩١ )

٢٢٦١ - من المقرر انه ليس للمحكمة ان تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتمال ان يسفر هذا الدليل من اطلاعا على فحواه ومناقشة الدفاع له عن حقيقته قد يتغير بها وجه الراى في الدعوى .  
( ١٩٧٣/١٠/١٥ احكام النقض س ٢٤ ق ١٧٧ ص ٨٥٥ ، ١٩٧٤/١٠/٢٩ س ٢٣ ق ٢٤٤ ص ١٠٨٧ ، ١٩٦٦/٢/١٤ س ١٧ ق ٢٢ ص ١٢٥ )

٢٢٦٢ - لا يصح في اصول الاستدلال القضاء المسبق على دليل لم يطرح .  
( ١٩٧٢/٣/٢٦ احكام النقض س ٢٣ ق ٩٨ ص ٤٤٨ ، ١٩٧٠/١/١٦ س ٢١ ق ٣٩ ص ١٦٦ ، ١٩٦٨/٥/١٣ س ١٩ ق ١٠٨ ص ٥٥١ )

٢٢٦٣ - لما كان مؤدى ما اثاره الدفاع عن الطاعن في مرافعته انما اراد به نفي وقوع الواقعة على الوجه الوارد بالتحقيق ، فان ما طلبه تأييدا لدفاعه من ضم مذكرة لاحوال القسم تثبت وقوع مشاجرة اعتدى فيها بعض الاحمال على المجنى عليه بقطعة من الخشب يكون طلبا جوهريا يتعين على المحكمة ان تجيبه او ان ترد عليه ردا سائفا ، وكان ما ردت به من قولها انه لا جدوى للطاعن من طلب ضم تلك المذكرة بعد ان تجمعت الأدلة التي اوردتها قبله لا يصلح أساسا للرفض ، ذلك بانه لا يجوز للمحكمة ان تبدى رأيا في دليل لم يعرض عليها ، وهي اذ فعلت فقد سبقت الى الحكم على ورقة لم تطلع عليها ولم تمحصها على ما يمكن ان يكون لها من اثر في عقيدتها لو انها اطلعت عليها ، لما كان ذلك فان الحكم يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع ويتعين نقضه .

( ١٩٦٣/٢/٤ احكام النقض س ١٤ ق ١٨ ص ٨٥ )

٢٢٦٤ - لا يجوز الحكم على ما يتمسك به المتهم من وجوه الدفاع بانها غير صادقة قبل سماعها وتحيصها ، فان سماعها قد يكون له في رأى المحكمة من الاثر ما يغير وجهة نظرها في تلك الأدلة .  
( ١٩٤٥/١٢/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٢ ص ٤٢ )



٢٢٦٥ - اذا كانت المحكمة قد قضت في دعوى التزوير دون أن تطلع على الورقة المدعى بتزويرها ويطلع عليها المتهم رغمًا عن تمسكه بضرورة الاطلاع عليها فحكمها يكون معيبا متعينا نقضه .  
( ١٩٥١/٣/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٣٠٧ ص ٨١٢ )

### اثبات ، جائز بكل الطرق

٢٢٦٦ - لما كان مفاد نذب المحكمة خبيرا لاجراء المعاينة بعد اطلاعا على أوراق الدعوى عند حجزها للحكم أنها قدرت أهمية هذا الاجراء في تحقيق عناصر الدعوى قبل الفصل فيها بيد أنها عادت وأصدرت حكمها في الدعوى دون تحقيق هذا الاجراء ، ودون أن تورد في حكمها ما يبرر عدولها عنه ، واذا كان من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه مادام ذلك ممكنا ، وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم أو المدعى بالحق المدني في شأن هذا التعديل ، لأن تحقيق أدلة الادانة في المواد الجنائية لا يصح ان يكون رهنا بمشينة المتهم أو المدعى بالحق المدني في الدعوى ، فإن هي استغنت عن تحقيق هذا الدليل فليها أن تبين علة ذلك بشرط الاستدلال السائغ ، وهو ما اغفله الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون معيبا بالاخلاق بحق الدفاع .  
( ١٩٧٨/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٩ ق ٤٧ ص ٢٥٥ )

٢٢٦٧ - الأصل أن المضاهاة لم تنظم سواء في قانون الاجراءات الجنائية أو قانون المرافعات المدنية بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها ، اذ العبرة في المسائل الجنائية انما تكون باقتناع القاضي بأن اجراء من الاجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة ، وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الاثبات غير مقيدة بقواعد الاثبات المقررة في القانون المدني ، فيحق لها أن تأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل في الدعوى اذا ما اطمانت الى مطابقتها للأصل .

( ١٩٧٦/١١/٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٩٢ ص ٨٤٨ )

٢٢٦٨ - انه بقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي بنى عليه الحكم مباشرا ، بل لمحكمة الموضوع وهذا من أخص خصائص وطيفتها أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص ما ترى أنه لابد مؤد اليه .

( ١٩٧٤/٦/١٠ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢٤ ص ٥٨٠ )



٢٢٦٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه يجوز اثبات الفعل الجنائي بكل الطرق القانونية بما فيها شهادة الشهود ، ففي جريمة استلام سند قيمته تجاوز نصاب الاثبات بالبينة اذا اعتمد الحكم في وجود السند وتمزيقه على شهادة الشهود فلا غبار عليه ، لأن اثبات الفعل الجنائي وهو تمزيق السند هو في الوقت ذاته اثبات لوجود هذا السند. وهما في هذه الجريمة أمران متلازمان لا انفصام لأحدهما عن الآخر .  
( ١٩٧٤/٥/٢٦ أحكام النقض س ٢٥ ق ١١٠ ص ٥١٤ )

٢٢٧٠ - لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .  
( ١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٧ ص ٤١٦ )

٢٢٧١ - الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها - إلا ما استثنى منها بنص خاص - جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة وقرائن الأحوال .

( ١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٩١ ص ٨٤٤ ،  
١٩٦٨/٦/١٧ س ١٩ ق ١٤٦ ص ٧٢١ )

٢٢٧٢ - فتح القانون الجنائي - فيما عدا ما استلزمه من وسائل خاصة في الاثبات - بابَه أمام القاضي الجنائي على مصراعيه يختار من كل طرقة ما يراه موصلا الى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الاثبات المستمدة من كل عنصر مع حرية مطلقة في تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدليلية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل أدلة وظروفها .  
( ١٩٦٩/١/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٥ ص ١٦٤ )

٢٢٧٣ - لا يصح مطالبة القاضي بالأخذ بدليل معين ، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الاثبات وأن يأخذ من أي بينة أو قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه إلا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .  
( ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٨ ص ١٥٦ )

٢٢٧٤ - لم يجعل القانون الجنائي لاثبات التزوير واستعماله طريقا خاصا ، ومادامت المحكمة قد اطمانت من الأدلة السابقة التي أوردتها إلى ثبوت الجريمة في حق الطاعنين ، فإنه لا محل للاحتجاج بأن المادة ٣٦١



من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد درست طريقا وحيدا لاثبات عكس ما ورد في اعلام الوزارة .  
( ١٩٦٦/٢/١ أحكام النقض من ١٧ ق ١٣ ص ٦٩ )

٢٢٧٥ - لم يحدد القانون الجنائي طريقة اثبات معينة في دعوى التزوير فللقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين .  
( ١٩٦٢/١٢/٢٤ أحكام النقض من ١٣ ق ٢٠٩ ص ٨٦٦ )

٢٢٧٦ - لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تستند في اثبات عدم جنون المتهم الى القول بأنه لم يقدم دليلا ، بل ان من واجبها في هذه الحالة أن تثبت من أنه لم يكن مجنونا وقت ارتكاب الحادث ولا تطالبه هو بإقامة الدليل على دعواه . كذلك لا يصح الاعتماد على أن من يدعى الجنون لم يبد أنه مجنون في الوقت المناسب أمام المحكمة ، لأن ذلك لا يصح الاستدلال به الا في حق من لم يعلم في سلامة عقله .  
( ١٩٤٨/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧١٥ ص ٦٧١ )

#### اثبات ، القرائن

٢٢٧٧ - ان استدلال الحكم بالسوابق الواردة بصحيفة الحالة الجنائية للطاعن على ماضيه في الجريمة واتخاذها قرينة مع الأدلة الأخرى على توافر علمه بالسرقة سائق ولا يتعارض مع نفيه طرف العود لعدم توافر شروطه ، اذ التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة .  
( ١٩٧٦/٢/١ أحكام النقض من ٢٧ ق ٢٩ ص ١٤٥ )

٢٢٧٨ - لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤديا عقلا الى النتيجة التي انتهت اليها ، ومتى أقامت قضائها على ما اقتنعت به من أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق فان ما تخلص اليه في هذا الشأن يكون من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق سلطتها .

( ١٩٧٣/٦/٤ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٤٦ ص ٧٠٦ )

٢٢٧٩ - لمحكمة الموضوع أن تتخذ من قرائن الأحوال ضمانات للأدلة المطروحة  
( ١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض من ٢٠ ق ٢٢٨ ص ١١٥٣ )



٢٢٨٠ - ان القرائن تعتبر أدلة غير مباشرة للقاضي أن يعتمد عليها وحدها في استخلاص ما تؤدي اليه .  
( ١٢/٦/١٩٥٤ أحكام النقض س ٦ ق ٩٠ ص ٢٦٣ )

٢٢٨١ - الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها الا ما استثنى بنص خاص جائز اثباتها بكافة الطرق ومنها البينة وقرائن الأحوال .  
( ١٤/١/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ١٥٧ ص ٤١٤ )

٢٢٨٢ - ان القانون لم يشترط لثبوت جريمة القتل قيام دليل يعينه بل للمحكمة ان تكون اعتقادها بالادانة من كل ما تطمنن اليه ، فاذا هي أخذت في اثبات القتل بما تكشف لها من الظروف والقرائن فلا تثريب عليها في ذلك ، اذ القرائن من طرق الاثبات في المواد الجنائية وللقاضي أن يعتمد عليها وحدها مادام الرأي الذي يستخلصه منها سابقا .  
( ٢٧/١١/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٨٥ ص ٢٢٥ )

٢٢٨٣ - للقاضي اذا لم يتم على الاشتراك دليل مباشر اعتراف أو شهادة ان يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ، كما ان له أن يستنتج حصوله من أعمال لاحقة تسوغ قيامه .  
( ٤/٣/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٨ ص ٣١١ )

٢٢٨٤ - من حق القاضي اذا لم يتم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو غيره أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ، ولا حرج عليه أن يستنتج حصول التحريض أو الاتفاق من فعل لاحق للجريمة يشهد به .  
( ٢٤/٢/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٥٤ ص ٢٤٩ )

٢٢٨٥ - لا تثريب على المحكمة اذا هي اتخذت من وقوع الحادث في منتصف الشهر العربي قرينة على أن القمر في مثل هذه الليلة يكون في العادة ساطعا . وذلك في سبيل التدليل على امكان الرؤية ، اذ أن القرائن تعد من طرق الاثبات في المواد الجنائية .  
( ٤/٦/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٦٤ ص ٥٩٥ )

٢٢٨٦ - يصح الاستناد الى سوابق المتهم سواء لتشديد العقوبة عليه في العود أو كقرينة على ميله الى الاجرام .  
( ١٥/٤/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٨٨ ص ٤٥٦ )



٢٢٨٧ - لا حرج على المحكمة أن تستأنس بسبق اتهام المتهم في مثل الجريمة المسندة اليه كقرينة على وقوعها بصرف النظر عن مآل الحكم في تلك الاتهامات التي أقر بها المتهم في محضر الاستدلالات .  
( ١٩٦٨/٤/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٨ ص ٤١٢ )

٢٢٨٨ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تتناول ما للمتهم من السوابق فتتخذ منها قرينة تكميلية في اثبات التهمة كما تتناول عناصر التقدير الأخرى التي توجد في الدعوى .  
( ١٩٦١/٤/١٧ أحكام النقض س ١٢ ق ٨١ ص ٤٣٩ ،  
١٩٥٢/٣/١٧ س ٣ ق ٢٢٥ ص ٦٥٥ )

٢٢٨٩ - لا تثريب على المحكمة ان هي أخذت بتحريات رجال المباحث ضمن الأدلة التي استندت إليها ، لما هو مقرر من أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة .  
( ١٩٧٦/١/٢٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٥ ص ١٢٨ )

٢٢٩٠ - للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ، ولها في سبيل ذلك أن تجزئ هذه التحريات ، فتأخذ بما تطمئن اليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه ، ومن سلطتها التقديرية أيضا أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن احرار المتهم للمخدر كان بقصد الاتجار أو التماطي أو الاستعمال الشخصي متى بنت ذلك على اعتبارات سائفة .

( ١٩٧٣/٥/٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢١ ص ٥٩٦ ،  
١٩٦٧/٤/١٧ س ١٨ ق ٩٩ ص ٥١٨ )

٢٢٩١ - ليس ما يمنع محكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها من تجزئة تحريات الشرطة فتأخذ بما تطمئن اليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه .  
( ١٩٧٢/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٨ ص ٣٩٩ )

٢٢٩٢ - انه وان كان الأصل أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت أنها



كانت مطروحة على بساط البحث ، الا أنها لا تصح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت الجريمة .  
( ١٩٦٩/٣/٣١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩٣ ص ٤٣٧ )

٢٢٩٣ - للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطه باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت تلك التحريات قد طرحت على بساط البحث .  
( ١٩٦٨/٤/١ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٣ ص ٣٨٣ )

٢٢٩٤ - الأصل أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث ، الا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون دليلا أساسيا على ثبوت التهمة .  
( ١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٢ ص ٣٣٤ )

٢٢٩٥ - لا جناح على الحكم اذا ما استند الى استعرا ف كسلا ب الشرطه كقرينه يعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها مادام انه لم يتخذ من هذا الاستعرا ف دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام قبل المتهمين .  
( ١٩٦٧/٢/١٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٨ ص ١٨٩ )

#### اثبات ، العبرة بالمقائق الصرف

٢٢٩٦ - العبرة في المواد الجنائية بالمقائق الصرف لا بالاحتمالات والفروض المجردة .  
( ١٩٧٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ٢٧ ق ١١٤ ص ٥١٠ ، ١٩٧٢/٤/٣ س ٢٣ ق ١١٥ ص ٥٢٦ ، ١٩٥٩/٢/١٦ س ١٠ ق ٤٤ ص ١٩١٨ )

٢٢٩٧ - الأحكام الجنائية انما تبني على الواقع لا على الاعتبارات المجردة التي لا تصلق حتما في كل حال .  
( ١٩٦٨/١/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦ ص ٣٣ )

٢٢٩٨ - الخلاف في وزن المضبوطات بين ما أثبت في محضر التحقيق وما ورد في تقرير التحليل يقتضى من قضاء الاحالة أن يجرى في شأنه تحقيقا يستجلى حقيقة الأمر فيه قبل أن ينتهى الى القول بأن



المضبوطات ليست هي التي أرسلتم للتحليل .  
( ١٩٦٦/٢/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٦٧ ص ٣٣٩ )

٢٢٩٩ - من المقرر أنه على المحكمة عند الخلاف الظاهري بين وصف  
الحرز المرسل من النيابة إلى الطب الشرعي والحرز الموصوف بتقرير التحليل  
أن تجري تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر ، وإذ فأت محكمة الموضوع استجلاء  
ذلك ولم تظن إلى هذا الأمر فقد تعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

( ١٩٦٦/٢/٢٢ أحكام النقض س ١٧ ق ٣٤ ص ٨٩ )

٢٣٠٠ - واقعة قدرة المجنى عليه أو عجزه عن الكلام عقب إصابته  
هي واقعة ثابتة لا تتغير ولا تقبل التجزئة ، سواء أخذ بها الحكم أو نفاها .

( ١٩٥٩/٢/٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٥٧ ص ٦٦٣ )

٢٣٠١ - للقاضي في المواد الجنائية أن يستند في ثبوت الحقائق  
القانونية إلى أي دليل من الأدلة المعروضة عليه في الدعوى ، فلا يقيد ولا  
يلزمه رأي وزارة التجارة وجود تشابه شديد بين العلامة المسجلة لصنف  
معين وبين العلامة التي يضعها صاحب صنف مماثل .

( ١٩٤٩/٢/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٢٦ )

ص ( ٧٨١ )

### اثبات ، الادانة تبني على الجزم واليقين

٢٣٠٢ - من المقرر أن الأحكام الجنائية يجب أن تبني على الجزم  
واليقين من الواقع الذي يثبت الدليل المعتبر ، ولا تؤسس على الظن  
والاحتمال من الفروض والاعتبارات المجردة .

( ١٩٧٧/٢/٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ٣٩ ص ١٨٠ ، ١/٢٩ )

١٩٧٣ س ٢٤ ق ٢٧ ص ١١٤ ، ١١/١٢/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٢٦٨ ص ١١٨٤ ،  
١٩٦٨/١/٢٩ س ١٩ ق ٢٢ ص ١٢٠ )

٢٣٠٣ - الأحكام الصادرة بالادانة يجب ألا تبني إلا على حجج  
قطعية الثبوت وتفيد الجزم واليقين .

( ١٩٧٣/١٢/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢٨ ص ١١١٢ )



٢٣٠٤ - ان اخذ الحكم بدليل احتمالي غير قاطع فيه مادام قد أسس الادانة على اليقين .

( ١٩٧٠/٢/٩ أحكام النقض س ٢١ ق ٦٥ ص ٢٦٥ )

٢٣٠٥ - لا تدفع التهم بغلبة الظن في مقام اليقين .

( ١٩٦٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٩ ص ٨٤٢ )

٢٣٠٦ - متى كان الدليل الذي ساقه الحكم وعول عليه في ادانة المتهم هو دليل ظني مبني على مجرد الاحتمال ، منع أن الأحكام الصادرة بالادانة يجب ألا تبنى الا على حجج قطعية الثبوت تفيد الجزم واليقين فان الحكم يكون معيبا مستوجبا للنقض .

( ١٩٥٨/٣/١٧ أحكام النقض س ٩ ق ٨١ ص ٢٩٤ )

٢٣٠٧ - لا يصح أن تقام الادانة على الشك والظن ، بل يجب أن تؤسس على الجزم واليقين ، فاذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه بأنه لم يحضر الحادث الذي أصيب فيه المجنى عليه اذ كان وقتئذ بنقطة البوليس واشهد على ذلك شاهدا فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع دون أن تقطع برأى في صحة شهادة ذلك الشاهد أو كذبها مع ما لهذه الشهادة من أثر في ثبوت التهمة المسندة الى المتهم لتعلقها بما اذا كان موجودا بمكان الحادث وقت وقوعه أو لم يكن ، فان حكمها يكون معيبا .

( ١٩٥٠/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٧ ص ٤٠ )

٢٣٠٨ - اذا كان الحكم مبني على واقعة الدعوى وذكر أدلة الثبوت فيها قد عقب على ذلك بقوله ان المحكمة ترجح ثبوت التهمة من الأدلة المتقدمة ، فانه يكون معيبا اذ الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الشك والاحتمال .

( ١٩٤٨/٦/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٢١ )

( ص ٥٨٧ )

٢٣٠٩ - الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والاحتمال ، فاذا كانت المحكمة لم تنته من الأدلة التي ذكرتها الى الجزم بوقوع الجريمة من المتهم ، بل رجعت وقوعها منه فحكمها بادانته



يكون خاطئاً واجبا نقضه .

( ١٢٤ / ٤ / ١٥ / ١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٣٩ ص ١٢٤ )

٢٣١ - لا شك في أن الأحكام الجنائية لا يصح أن تبني الا على الجزم واليقين ، أما القاضى المدنى فيبني أحكامه على القواعد المقررة للاثبات فى القانون المدنى ، فإذا اعترف لديه الخصم بتزوير ورقة وجب عليه الحكم بتزويرها بناء على هذا الاعتراف بفض النظر عن اعتقاده الشخصى ، بخلاف القاضى الجنائى فإنه ليس له أن يعاقب المتهم عن جريمة تزوير هذه الورقة الا اذا اقتنع هو بثبوت الواقعة عليه بفض النظر عن أقواله ومسلكه فى دفاعه .

( ٧٠٣ / ٤ / ٢٣ / ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٦٠ ص ٧٠٣ )

٢٣١١ - اذا سردت المحكمة فى حكمها أدلة الادانة ثم ذكرت بعد ذلك أن هذه الأدلة ترجع ادانة المتهم كان حكمها صحيحا . وان افاد أن المحكمة اعتبرت الادانة بطريق الترجيح وغلبة الظن ، اذ ليست مكلفه بناء اعتقادها على أكثر من ذلك ، واذن فلا يصح الطعن فى الحكم بزعم انه ينشأ على الترجيح وأن الترجيح لا يرفع الشك الذى يجب ان يؤول لمصلحة المتهم .

( ٣٥٤ / ١٠ / ٢٤ / ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٠٣ ص ٣٥٤ )

### الاثبات ، تقدير الدليل مسألة موضوعية

٢٣١٢ - من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وهى حرة فى تكوين عقيدتها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم اطمئنانها بالنسبة الى الأدلة ذاتها فى حق متهم آخر .

( ٤٩٣ / ٤ / ٨ / ١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٢ ص ٤٩٣ )

٢٣١٣ - الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه امام



محكمة النقض .

( ١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٤ ص ١٥٨ ،  
١٩٧٣/٣/٢٥ ق ٨٤ ص ٤٠٢ )

٣٣١٤ - ان اطمئنان المحكمة الى حدوث التفتيش في مكان معين هو  
من المسائل التي تستقل بالفصل فيها ولا تجوز اثارها أمام محكمة النقض .  
( ١٩٦٨/١٢/١٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢٦ ص ١١١٣ )

٣٣١٥ - لا يصح النعي على المحكمة تجاوزها حدود سلطتها لأنها  
قضت بتوافر عذر العقاب المخفف على الرغم من عدم تمسك المتهم به ، ذلك  
بأن واجب المحكمة في تقدير أدلة الدعوى يمنع منه القول بأن هناك من  
الأدلة ما يحرم عليها الخوض فيه ، اذ في ذلك ما قد يجسر في النهاية الى  
القضاء بادانة برئ أو توقيع عقوبة مغلظة بغير مقتضى ، وهو أمر يؤدي  
العدالة وتتأذى منه الجماعة ، مما يحتم اطلاق يد القاضي الجنائي في تقدير  
الأدلة وقوتها في الاثبات دون قيد فيما عدا الأحوال المستثناة قانوناً .

( ١٩٦٧/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٥٣ ص ١٢٠٣ )

٣٣١٦ - ادراك المحكمة لمعاني اشارات الأصم الأبكم أمر موضوعي  
يرجع اليها وحدها ، فلا معقب عليها في ذلك ولا تريب ان هي رفضت  
تعيين خبير ينقل اليها معاني الاشارات التي وجهها المتهم اليها رداً على  
سؤاله عن الجريمة التي يحاكم من أجلها طالما كان باستطاعة المحكمة أن  
تتبين بنفسها معنى هذه الاشارات ، ولم يدع المتهم في طعنه أن ما فهمته  
المحكمة مخالف لما أراده من انكار التهمة المسندة اليه ، وفضلاً عن ذلك  
فإن حضور معام يتولى الدفاع عن المتهم يكفي في ذاته لانتظام أمور الدفاع  
عنه وكفالتها ، فهو الذي يتتبع اجراءات المحاكمة ويقدم ما يشاء من أوجه  
الدفاع التي لم تمنعه المحكمة من ابدائها ، ومن ثم لا تلتزم المحكمة  
بالاستجابة الى طلب تعيين وسيط .

( ١٩٦٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ١١ ق ١٦٤ ص ٨٤٨ )

٣٣١٧ - لا يضير الحكم أن يستند في ادانة المتهم الى أقوال شهود  
لم تستشهدهم الجنى عليها .  
( ١٩٥٥/١٠/١٧ أحكام النقض س ٦ ق ٣٦٤ ص ١٢٤٢ )



٢٣١٨ - ان تقدير الدليل مسألة موضوعية مرجعها اقتناع المحكمة او عدم اقتناعها وان مطالبة المحكمة باتباع قاعدة ثابتة تطبيقها في كل الوقائع وتبنيها مع كل الشهود هو مصادرة لحريةها الأساسية في وزن عناصر الاثبات المختلفة وتقديرها على الوجه الذي يرتاح اليه ضميرها .  
( ١٩٥٤/٦/١٦ أحكام النقض س ٥ ق ٢٥٤ ص ٧٧٥ )

٢٣١٩ - لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية ان تعول على تقرير طبي يتسق مع شهادة شهود الاثبات في تعزيز شهادتهم وان تطرح تقريراً آخر لا يتسق معها باعتبار كل ذلك من أدلة الدعوى .  
( ١٩٥١/٢/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٢٢ ص ٦١٢ )

٢٣٢٠ - ان تقرير المحكمة للدلول المعاينة التي أجرتها النيابة هو تقدير موضوعي لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .  
( ١٩٣٦/١١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩ ص ٩ )

#### اثبات ، تساند الأدلة

٢٣٢١ - الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض الآخر ، فتتكون عقيدة القاضي منها مجتمعة بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التوقف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهي اليه من نتيجة لو أنها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم .  
( ١٩٧٨/٤/٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧٤ ص ٣٨٨ ، ١/٢٩ / ١٩٧٣ س ٢٤ ق ٢٧ ص ١١٤ )

٢٣٢٢ - ان الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ، فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية الى ما رتبته الحكم عليها وتنتج كوحدة في اثبات اقتناع القاضي واطمئنانه الى ما انتهى اليه .  
( ١٩٧٨/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ٣٨ ص ٢٠٧ )

٢٣٢٣ - الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجتمعة . تتكون عقيدة القاضي بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت



تاليه المحكمة .

( ١٩٧٢/١/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥ ص ١٧ ، ١٤/٢/١٩٧٢ ق ٢٨ ص ١٥٣ ، ١٩٤٦/٣/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٠١ ص ٨٩ )

٢٣٣٤ - الأدلة في المواد الجنائية ضمانات متسلسلة ، فلا يشترط أن تترادف بنصها على الأمر المراد اثباته بل يكفي أن يثبت من جماعها .  
( ١٩٦٩/١٢/١٥ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩١ ص ١٤١٥ )

٢٣٣٥ - أن الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة .

( ١٩٧٣/١/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٧ ص ١١٤ ، ١٩٦٨/١٠/١٤ س ١٩ ق ١٦٠ ص ٨١٧ ، ١٩٥١/١٢/٤ س ٣ ق ٨٩ ص ٢٣٦ )

٢٣٣٦ - لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم ينبنى كل دليل منها ويقطع في جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة تكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي ، فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة .  
( ١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٠ ص ٦٤٥ )

٢٣٣٧ - الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يشد بعضها بعضا فإذا كان الحكم قد استند فيما استند اليه في ادانة الطاعن الى واقعة لا أصل لها في الأوراق ولم يكن من المستطاع الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهي اليه لو أنها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم فإن الحكم يكون ميبيا .  
( ١٩٥٢/١/٢٢ أحكام النقض س ٣ ق ١٧١ ص ٤٥٠ )

٢٣٣٨ - الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يشد بعضها بعضا ، فإذا كان الحكم قد استند في اطراحه لدفاع المتهم الى ما لا أصل له في الأوراق فإنه يكون مشوباً بفساد الاستدلال مما يعيبه ويستوجب نقضه .  
( ١٩٥٢/١/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ١٤٢ ص ٢٧٦ )



٢٣٢٩ - اذا اعتمدت المحكمة في ادانة المتهم - ضمن ما اعتمدت عليه - على أقوال شاهد في التحقيقات لم يسمع أمامها لوفاته وكانت أقواله كما هي واردة بالتحقيقات لا تتفق مع ما أورده الحكم عنها ، كان الحكم باطلا فان الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ، والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة ، وليس من المستطاع على ما جاء بالحكم في صدد هذه الشهادة الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لها في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة .

( ٢٢/١٠/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٣٠ ص ٧٣ )

٢٣٣٠ - الأدلة في المواد الجنائية متماسكة بحيث اذا سقط أحدها انهار باقيا بسقوطه .

( ١٣/٢/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤١ ص ٦٣٠ )

٢٣٣١ - اذا كانت المحكمة قد قطعت في حكمها بأن الدماء التي وجدت بملايس المتهم وبجسمه انما هي من دماء القتييل المتهم بقتله ، وأطرح دفاعه الذي علل فيه وجودها بأنها من دم أخيه دون أن تبين الأدلة التي استندت اليها فيما قطعت به من ذلك ، فان هذا يعيب حكمها ويوجب نقضه ، اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا .

( ١١/١٢/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٢٨ ص ٣٤٧ )

**الاثبات ، استبعاد دليل لا يمنع من الأخذ بالأدلة الأخرى**

٢٣٣٢ - من المقرر أن استبعاد الدليل المستمد من واقعة الضبط ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الاثبات الأخرى التي ترى من وقائع الدعوى وطروفيها أنها مستقلة عن تلك الواقعة وقائمة بذاتها ، كما أنه لا صفة لمن وقع في حقه اجراء ما أن يدفع ببطلانه ولسو كان يستفيد منه لأن تحقق المصلحة في الدفع لا حق لوجود الصفة فيه .

( ٢/١١/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤٤ ص ٦٥٩ )

٢٣٣٣ - ان بطلان التفتيش بفرض صحته لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي أسفر عنها التحقيق .

( ٣/٦/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٥ ص ٧٠٢ )



٢٣٣٤ - متى كانت المحكمة قد عولت على أقوال المتهم في تحقيق  
انبيابة وبالجلسة كدليل قائم بذاته مستقل عن التفتيش على أساس أنه لم  
يقلها متأثرا بالتفتيش المدعى ببطلانه ، فلا تثريب عليها في ذلك .  
( ١٩٤٩/٦/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٤٤  
ص ٩٢٦ )

٢٣٣٥ - ان القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل اذا لم  
يتم عليها ومن حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو  
لم يجر عرضه في جمع من أشباهه ، ما دامت قد اطمانت اليه اذ العبرة هي  
باطمئنان المحكمة الى صدق الشاهد نفسه ، فلا على المحكمة ان هي اعتمدت  
على الدليل المستمد من تعرف المجني عليها على الطاعن مادام تقدير قوة  
الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها .  
( ١٩٦٤/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢٩ ص ٦٠٤ )

٢٣٣٦ - انه وان كان الأصل أن تقدير العقوبة هو من اطلاقات  
قاضي الموضوع الا أن ذلك مشروط بأن تكون المحكمة - وهي تمارس حقها  
في هذا التقدير - قد آلت بظروف الدعوى والمراحل التي سلكتها وما تم  
فيها من اجراءات المأما صحيحا .  
( ١٩٧٣/١٢/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٤ ص ١١٣٩ )

٢٣٣٧ - من المقرر أنه لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة وانما  
العبرة بما اطمانت اليه المحكمة مما استخلصته من التحقيقات .  
( ١٩٧٣/٤/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٧ ص ٤٧١ )

٢٣٣٨ - من المقرر أن القانون خلا من رسم اجراءات أو تحديد مدة  
لاستخراج الجثة .  
( ١٩٧٢/٤/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ١١٦ ص ٥٣٠ )

٢٣٣٩ - ان حضور محامين في تحقيق تجربة النيابة العامة في  
النكثات التي شهدت وقائع التعذيب لا ينفي أنها وقعت .  
( ١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٨ ص ١٠٥٦ )

٢٣٤٠ - ان تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي فارقتها  
الجاني لا الوصف القانوني الذي تسببه المحكمة عليها ، وهي اذ تعمل حقها



الاختياري في استعمال الرأفة وذلك بتطبيق المادة ١٧ عقوبات، فلم يقدّر العقوبة التي تتناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف -  
( ١٩٦٩/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٢ ص ٧٤٨ )

٢٣٤١ - ليس للقاضي اللجوء في تقدير السن إلى أهل الخبرة إلا إلى ما يراه بنفسه إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية .  
( ١٩٦٨/٥/٢٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢١ ص ٦٠٨ )

٢٣٤٢ - يصح في منطق العقل أن يعرف الشخص من صوته ، خصوصا إذا سبقت للشاهد معرفته .  
( ١٩٦٧/١١/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٥١ ص ١١٩١ )

٢٣٤٣ - قرار وزير التموين ببيان وزن الرغيف في كل محافظة والتي يحدد فيها نسبة التسامح بسبب الجفاف لا تقيد القاضي في تكوين عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى .  
( ١٩٦٧/١/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٩ ص ١٥٧ )

٢٣٤٤ - دفاتر الأحوال هذه شأنها شأن محاضر جمع الاستدلالات التي يجريها مأمور الضبط القضائي ، وهي عناصر اثبات تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي وتحتمل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة .  
( ١٩٦١/٣/١٣ أحكام النقض س ١٢ ق ٦٤ ص ٣٣٦ )

٢٣٤٥ - لا يتأتى في منطق العقل أن يتخذ الحكم من دفاع المتهم دليلا عليه ، بل من واجب المحكمة أن تقيم الدليل على عرار هذا الدفاع من واقع الأوراق إذا هي أطرحته ، وأن تثبت بأسباب سائفة كيف كان المتهم ضالما في الجريمة التي دين بها .  
( ١٩٥٩/١٢/٨ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٠٣ ص ٩٨٨ )

٢٣٤٦ - فضل تهمة الجنحة المسندة إلى متهمين آخرين عن الجناية المسندة إلى الطاعن ليس من شأنه أن يحول تحقيق الدعوى، بوجهتها بما فيها واقعة الجنحة التي فصلت فيها على الوجه الذي يكفل استيفاء دفاع الطاعن ، ومن حق المحكمة بل من واجبيها أن تعرض لها بوصفها عنصرا من عناصر الأدلة المعروضة عليها في صدد دفاع الطاعن لتقول كلمتها في حقيقتها بما لا يتجاوز حاجات الدعوى المطلوب من المحكمة للانضيل فيها ولا خصوصياتها .



( ٢٩٥٦/٣/٢٧ أحكام النقض س ٧ ق ١٣٠ ص ٤٥١ )

٢٣٤٧ - ان الجريمة لا يمنع من وقوعها أن تحصل أثناء اجراءات الاستدلال أو التحقيق في دعوى أخرى سابقة عليها ، واذن فإن المحكمة أن قضت بالبراءة في الدعوى الأصلية وحكمت بالادانة في الدعوى الأخرى فانها لا تكون قد اخطأت .

( ١٩٥٣/٢/١٠ أحكام النقض س ٤ ق ١٩٥ ص ٥٣٢ )

٢٣٤٨ - للمحكمة أن تأخذ بما تطعن اليه من عناصر الأثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات التي يجمعها مأمورو الضبطية القضائية أو مساعدوهم ما دامت مطروحة للبحث أمامها بالجلسة .

( ١٩٥٢/٢/١٩ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٥ ص ٤٩٣ )

٢٣٤٩ - لا جناح على المحكمة ان هي أخطت في الادانة بواقعة لاحقة للحدث متى كانت هذه الواقعة متصلة به وتلقى ضوءا عليه .

( ١٩٤٧/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٦٨ )

ص ٣٤٦ )

٢٣٥٠ - لمحكمة الموضوع أن تتحدث في حكمها بالادانة عن أية واقعة سابقة على الواقعة موضوع المحاكمة أو لاحقة لها متى كان ذلك منها في سبيل ايضاح حقيقة تلك الواقعة ومادام الظاهر من الحكم أنه لم يتحدث عن الواقعة السابقة أو اللاحقة الا ليستدل بها على ثبوت الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

( ١٩٤٥/٣/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٣٢ )

ص ٦٧٠ )

٢٣٥١ - لا جناح على المحكمة اذا هي اعتمدت فيما اعتمدت عليه من أدلة في ادانة المتهم بالقتل على قول المحقق انه شتم رابحة البارود في يدي المتهم ، فان هذه الرائحة ليست بطبيعتها محلا لبحث فني ، بل مرجعها الى حاسة الشم وانبعاثها من يدي المتهم على اثر وقوع الحادث قبل لا تطول مدته .

( ١٩٤٧/٣/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٣٣ )

ص ٢٢٤ )



٢٣٥٢ - اذا استخلصت المحكمة اشتراك المتهم في واقعة الخطف من مجموع ظروف الدعوى ومن مساهمته في رد الطفل بعد استيلائه على المبلغ اندفوع لذلك ، فليس يقدر في حكمها كون واقعة الرد لاحقة لحادث الخطف ، اذ لا يشترط في الدليل أن يكون سابقا للحادث أو معاصرا له .  
( ١٩٤٥/٤/٢ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٤٠ ص ٦٨٠ )

٢٣٥٣ - يصح في الدعاوى الجنائية الاستشهاد بالصور الفوتوغرافية للاوراق متى كان القاضي قد اطمأن من أدلة الدعوى ووقائنها الى أنها مطابقة تمام المطابقة للأصول التي أخذت عنها .  
( ١٩٤١/٥/١٩ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٥٩٩ ص ٤٧١ )

٢٣٥٤ - لا خطأ في الاعتماد على ما يقرره الطبيب الشرعي بشأن العامة وسببها ولو لم يعاين الاصابة بنفسه بل كان مستنتجا رايه من الكشف الطبي المقدمة في الدعوى لدخول ذلك كله فيما المحكمة حرة في تقديره لتكوين اعتقادها ولا مراقبة لمحكمة النقض عليها فيه .  
( ١٩٢٨/١٢/٢٧ ) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٧٤ ص ٩١ )

#### اثبات ، الاعتراف

٢٣٥٥ - لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة . بل يمكن أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه . ومن المقرر أن المحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى التي أوردتها الحقيقة كما كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام استنتاجها سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق .

( ١٩٧٨/٤/٩ ) أحكام النقض س ٢٩ ق ٧٢ ص ٣٧٣ )



٢٣٥٦ - من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التدليلية على المعترف ، فلها أن تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تطمئن الى صدقه وتطرح سواء مسا لا تثق به دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك وأنها ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره ، بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى سالفة الذكر الحقيقية كما كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق .

( ٢٧/٢/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٣٨ ص ٢٠٧ )

٢٣٥٧ - ان الاعتراف في المواد الجنائية لا يعدو أن يكون عنصرا من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، فلها بهذه الثابة أن تطرحه اذا لم تقتنع بصحته ومطابقته للحقيقة والواقع بغير معقب ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائفة .

( ١٥/١/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧ ص ٤٥ )

٢٣٥٨ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى اطأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .

( ٨/٢/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٥ ص ٢٢٦ )

٢٣٥٩ - من المقرر أنه ليس في حضور ضابط الشرطة التحقيق ما يعيب اجراءاته لأن سلطان الوظيفة ذاته بما تسبفه على صاحبه من اختصاصات وسلطات لا يعد اكراها ما دام لم يستغل الى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ، اذ مجرد الحشية منه لا يعد قرين الاكراه البطل للاعتراف لا معنى ولا حكما ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثر ارادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى باعترافه ومرجع الأمر في ذلك لمحكمة الموضوع .

( ٦/٦/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥٠ ص ٧٤٣ ،

٢٢/٦/١٩٧٠ س ٢١ ق ٢١٧ ص ٩١٨ ، ٥/٢/١٩٦٨ س ١٩ ق ٢٨ ص ١٥٦ )

٢٣٦٠ - ان مجرد حضور ضابط المخابرات التحقيق ليس فيه ما يعيب اجراءاته الا ان سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبفه على صاحبه من



اختصاصات وامكانيات لا يعد اكرها مادام هذا السلطان لم يستعمل على المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ، كما أن مجرد الحشية لا يعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما .

( ١٩٧٧/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨٤ ص ٢٩٢ )

٣٣٦١ - الأصل أن سلطان الوظيفة ذاتها - كوظيفة رجل الشرطة - بما تسبفه على صاحبها من اختصاصات وامكانيات لا يعد اكرها مادام هذا السلطان لم يستعمل في الواقع بأذى ماديا كان أو معنويا الى المدعى بالأقوال أو بالاعتراف ، إذ أن الحشية في ذاتها مجردة لا تعد اكرها لا معنى ولا حكما الا اذا ثبت أنها قد أثرت فعلا في ارادة المدعى فحملته على أن يدلي بما أدلى ، وعلى المحكمة أن تعرض لما يثار من ذلك بالتمحيص ابتغاء الوقوف على وجه الحق فيه وأن تقيم قضاها على أسباب سائفة .

( ١٩٧٦/١/٢٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٣ ص ١٠٥ ،

١٩٧٥/٦/١٥ س ٢٦ ق ١٢٠ ص ٥١٣ )

٣٣٦٢ - ان سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبفه على صاحبه من اختصاصات وسلطات لا يعد اكرها مادام لم يستعمل الى المتهم بالأذى ماديا كان أو معنويا ، إذ مجرد الحشية منه لا يعد قرين الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملاساتها تأثر ارادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى باعترافه ، والمرجع في ذلك لمحكمة الموضوع .

( ١٩٦٩/٢/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٥ ص ٢٠٧ )

٣٣٦٣ - من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ردا سائفا يستوى في ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى وقع عليه الاكراه أو يكون قد وقع على غيره من المتهمين مادام الحكم قد عول في قضاائه بالادانة على هذا الاعتراف ، وأن الاعتراف الذى يعتد به يجب أن يكون اختياريا ، ولا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذا حصل تحت تأثير الاكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه .

( ١٩٧٣/١١/١٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٠٨ ص ٩٩٩ ،

١٩٧٥/١١/٢٣ س ٢٦ ق ١٦٠ ص ٦٢٦ )

٣٣٦٤ - لا يجدى الطاعن ما تسببه به من بطلان استجوابه بمعرفة



رجال الشرطة ظانين أنه لا ينازع في سلامة اعترافه في تحقیقات النيابة  
الذى استند اليه الحكم في قضائه .

( ١٩٧٣/٥/٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٢ ص ٦٠٢ )

٢٣٦٥ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى  
تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ،  
ولها أن تأخذ به متى اطأنت الى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، كما أن  
لها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المزعوم اليه قد انتزع  
منه بطريق الاكراه بغير معقب عليها في ذلك ما دامت تقيم تقديرها على  
أسباب سائغة .

( ١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٦ ص ٣٠٢ ،  
١٩٦٨/١٠/١٤ س ١٩ ق ١٥٩ ص ٨١١ ، ١٩٦٨/٢/٥ ق ٢٨ ص ٥٦ )

٢٣٦٦ - تقدير قيمة الاعتراف وقيمة العدول عنه من المسائل  
الموضوعية ولا على المحكمة اذا هي أخذت الطاعنة باعترافها في محضر جمع  
الاستدلالات رغم عدولها عنه بعد ذلك مادامت قد اطأنت اليه وارتاحت الى  
صدوره عنها .

( ١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤ ص ٥٤ ، ١/٢٨/١٩٧٣  
ق ٢٥ ص ١٠٢ ) .

٢٣٦٧ - متى كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنة  
أو المدافع عنها قد دقع أى منهما بأن الاعتراف المنسوب اليها قد صدر منها  
نتيجة اكراه وقع عليها في أثناء التحقيق معها فلا يقبل منها أن تثير هذا  
الامر لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١ ص ١ )

٢٣٦٨ - من المقرر أن الاعتراف الذى يعول عليه كدليل فى اثبات  
الدعوى يجب أن يكون اختياريا صادرا عن ارادة حرة فلا يصح التعويل على  
الاعتراف - ولو كان صادقا - متى كان وليد اكراه كائن ما كان قدره .  
ولما كان الوعد أو الإغراء يعد قورين الاكراه أو التهديد لأن له تأثيره على  
حرية المتهم في الاختيار من الإنكار والاعتراف ويؤدى الى الاعتقاد بأنه قد  
يجتن من وراء الاعتراف فائدة أو يتجنب ضررا ، كما أنه لما كان الأصل  
أنه يتمين على المحكمة ان هي رأت الاعتقاد على الدليل المستمد من الاعتراف



أن تبحث الصلة بينه وبين ما وقع له من وعد أو اغراء وأثر ذلك على الاعتراف الصادر في استدلال سائق .  
( ١٩٧٢/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٣٠ ص ١٤٧٢ )

٢٣٦٩ - الأصل في الاعتراف الذي يعول عليه أن يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك ولو كان صادقا اذا صدر اثر ضغط أو اكراه كائنا ما كان قدره .  
( ١٩٧٢/١٠/١٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٣٤ ص ١٠٤٩ )

٢٣٧٠ - من الجائز أن يكون الاعتراف وحده دليلا تاخذ به المحكمة ولو مع بطلان القبض والتفتيش .  
( ١٩٧٣/١٢/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٠ ص ١٢٣٣ ،  
١٩٥٤/٥/١٨ س ٥ ق ٢٢٠ ص ٦٥٨ )

٢٣٧١ - ان بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضي بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ، ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بإحيازته ذات المخدر الذي ظهر من التفتيش وجوده لديه .  
( ١٩٧٠/١٠/١٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٣٤ ص ٩٨٥ )

٢٣٧٢ - مجرد وجود المتهم في السجن تنفيذا لحكم لا أثر له على صحة اعترافه .  
( ١٩٧٠/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٢١٤ ص ٩٠٥ )

٢٣٧٣ - لئن كان للمحكمة كامل السلطة في أن تأخذ باعتراف المتهم في التحقيق متى اقتنعت بصحته ، الا أنه اذا أنكر صدوره منه - على ما هو حاصل الدعوى المطروحة - فانه يجب عليها أن تبين سبب اطراحها لانكاره وتحويلها على الاعتراف المسند اليه ، فان لم تفعل فان حكمها يكون قاصرا .  
( ١٩٦٩/٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦٤ ص ٣٠٠ )

٢٣٧٤ - من حق محكمة الموضوع تجزئة الدليل ولو كان اعترافا فيتأخذ بما تطمئن اليه وتطرح ما عداه .



( ١٩٧٣/٥/٦ ) أحكام النقض من ٢٤ ق ١٢٢ من ٦٠٢ ،  
١٩٦٨/١٢/١٦ من ١٩ ق ٢٢٤ من ١٠٩٩ ، ١٩٥٤/١٠/١٢ من ٥ ق ٨٤  
( ص ٢٥٧ )

٢٣٧٥ - الأصل أن تقدير الاعتراف مما تستقل به محكمة  
الموضوع ، والمحكمة ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه  
وظاهره ، بل لها أن تجزئ هذا الاعتراف وأن تأخذ منه بما تطمئن إليه  
وتطرح ما عداه لكي تستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها .  
( ١٩٦٨/١٠/٢١ ) أحكام النقض من ١٩ ق ١٦٩ من ٨٥٣ )

٢٣٧٦ - أن تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم اثر  
تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج  
عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف  
الدعوى .

( ١٩٦٨/٦/٢٤ ) أحكام النقض من ١٩ ق ١٥٢ من ٧٥٨ ،  
١٩٥٣/٣/١٧ من ٤ ق ٢٣٢ من ٦٣٨ )

٢٣٧٧ - لا يصح تأييم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو  
بكتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة والواقع .

( ١٩٦٨/٥/٢٠ ) أحكام النقض من ١٩ ق ١١١ من ٥٦٢ ،  
١٩٦٥/١٢/٢٠ من ١٦ ق ١٨٠ من ٩٤٥ )

٢٣٧٨ - الاعتراف هو ما يكون نصا في اقرار الجرمية .  
( ١٩٦٨/٣/١٨ ) أحكام النقض من ١٩ ق ٦١ من ٣٣١ )

٢٣٧٩ - أن بطلان التفتيش الذي أسفر عن وجود مخدر مع المتهم  
أو بمزله ليس من شأنه في ذاته أن يبطل حتما الاعتراف الصادر منه ،  
ولا هو من مقتضاه ألا تأخذ المحكمة في ادانة المتهم بعناصر الاثبات الأخرى  
المستقلة عن التفتيش والتي ليس لها معه اتصال مباشر والتي قد تؤدي في  
الوقت نفسه الى النتيجة التي أسفر عنها ، وهو ما لا يصح معه القول  
كقاعدة عامة ببطلان اعتراف المتهم أمام النيابة استنادا الى مجرد القول  
ببطلان القبض والتفتيش السابقين عليه .

( ١٩٦٦/١/١٧ ) أحكام النقض من ١٧ ق ٩ من ٥ )



٢٣٨٠ - الاقرار المنسوب الى الطاعن في تحقيقات شكوى ادارية يعتبر اقرارا غير قضائي يخضع من حيث قوته التدليلية لتقدير قاضي الموضوع الذي له أن يتخذ منه متى اطمان اليه حجة في الاثبات ، كما أن له أن يجرده من هذه الحجية دون أن يخضع في شيء من ذلك لرقابة محكمة النقض متى كان تقديره سائفا .  
( ١٩٦٥/١٢/٦٠ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧٦ ص ٩١٦ )

٢٣٨١ - من المقرر أن تقدير وسائل الاكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في نفس الشخص من الأمور الموضوعية التي يستقل بالفصل فيها قاضي الموضوع دون تعقب عليه من محكمة النقض .  
( ١٩٦٥/١١/٩٠ أحكام النقض س ١٦ ق ١٥٨ ص ٨٢٧ )

٢٣٨٢ - من المقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ولا يعتبر كذلك اذا حصل تحت تأثير الاكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع ولو كان صادقا كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه ، والأصل أنه يتعين على المحكمة أن تبحث الصلة بين اعتراف المتهم والاصابات المقول بحصولها لاكراهه عليه ونفي قيامها في استدلال سائغ ان رأت التعويل على الدليل المستمد منه ، ولما كانت المحكمة قد سلمت في حكمها المطعون فيه بتخلف اصابات بالطاعنين نتيجة وثوب الكلب البوليسي عليهما واعتراف الطاعن الأول عقب تلك الواقعة وعلى الفور منها وأطرحا الدفع بطلان اعترافه استنادا الى قفافة الاصابات المتخلفة به وأن اعترافه جاء صادقا ومطابقا لماديات الدعوى دون أن تفرض للصلة بين اعترافه هو والطاعن الآخر وبين اصاباتهما فإن حكمها يكون عندئذ قاصرا متعينا نقضه .

( ١٩٦٥/١٠/٢٥٠ أحكام النقض س ١٦ ق ١٤٠ ص ٧٣٩ )

٢٣٨٣ - الاقرار الصادر من الطاعن في مذكرة الأحوال المذيلة بتوقيعه يعتبر اقرارا غير قضائي يخضع من حيث قوته التدليلية لتقدير قاضي الموضوع ، فله أن يتخذ حجة في الاثبات اذا اطمان اليه ، كما أن له أن يجرده من تلك الحجية دون أن يخضع في شيء من ذلك لرقابة محكمة النقض متى كان تقديره سائفا .  
( ١٩٦٣/٥/٢١٠ أحكام النقض س ١٤ ق ٨٥ ص ٤٣٨ )

٢٣٨٤ - لما كانت شهادة الشاهدين التي استندت اليها المحكمة



في قضائها بالادانة لا تخرج عن أن تكون تقريراً لما كشف عنه القبض والتفتيش الباطل وتأكيداً له ، ولا يمكن أن يتصور لها وجود لولا وقوع التفتيش الذي أسفر عن وجود المخدر ، وكان ما قرره الطاعن من العثور على المخدر في السلة لا يعد اعترافاً منه بحيازته أو احرازه له ، ولا يعدو أن يكون تقريراً لما نتج عنه التفتيش الباطل ، كما أن نتيجة التحليل أثر من آثار ذلك التفتيش الباطل ، وإذا انهارت هذه الأدلة فإنه لا يبقى في الدعوى دليل على نسبة احراز المخدر الى الطاعن ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بالادانة استناداً الى تلك الأدلة رغم قضائه ببطالان القبض والتفتيش يكون معيباً متعميلاً نقضه والقضاء ببرائة الطاعن من التهمة المسندة اليه .  
( ٢٧/١١/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٩١ ص ٧٨٥ )

٢٣٨٥ - تقرير التهمة في مكنون سرها والافشاء بذات نفسها لا يعتبر وجهاً للطعن على الدليل المستمد من اقرارها طواعية واختياراً ولا تأثير لحوف التهمة على صحة اقرارها مادام هذا الحوف لم يكن وليد أمر غير مشروع .  
( ٦/٣/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٥٩ ص ٣١١ ،  
١٢/٦/١٩٥٦ س ٧ ق ٢٤٢ ص ٨٧٩ )

٢٣٨٦ - ما ورد بمحضر الجلسة من تلاوة أمر الاحالة ومن أن المتهم سئل عن التهمة المسندة اليه فاعترف بها مما يصح به الأخذ بهذا الاعتراف واعتباره حجة على الطاعن متى اطمانت اليه المحكمة .  
( ١٢/١/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٤ ص ١٥ )

٢٣٨٧ - متى كان دخول رئيس مكتب المخدرات ومعه قوة كبيرة الى منزل المتهم مشروعا وكانت قد أدلت باعترافها أمام وكيل النيابة المحقق بعد انتهاء الضبط والتفتيش ببضع ساعات وفي وقت كان مكفولا لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات ، فإنه لا يصح الاعتراض على الاعتراف بمقولة أنه تولد عن وقوع اكراه يتمثل فيما تملك التهمة من خوف من مفاجأة رجال البوليس لها .  
( ١٠/٢/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٤٣ ص ١٥١ )

٢٣٨٨ - متى كانت المحكمة قد عولت أيضاً فيما عولت لادانة المتهم على الاعتراف المنسوب اليه اثر القبض الباطل الذي وقع عليه دون أن تتحدث عنه كدليل قائم بذاته منفصل عن تلك الاجراءات الباطلة ولا هي



كشفت عن مدى استقلالها عنها فان الحكم يكون معيبا .  
( ١٩٥٧/١٠/٨ أحكام النقض س ٨ ق ٢٠٥ ص ٧٦٥ )

٢٣٨٩ - تقدير الدليل المستمد من اعتراف المتهم في التحقيق الاداري هو من المسائل الموضوعية التي يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها .

( ١٩٥٧/٦/١٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٨١ ص ٦٧٠ )

٢٣٩٠ - تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على اثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى ولا يؤثر في ذلك أن يكون الاعتراف قد صدر امام نفس الضابط الذي أجرى التفتيش الباطل مادام قد صدر مستقلا عنه وفي غير الوقت الذي أجرى فيه .

( ١٩٥٧/٥/٦ أحكام النقض س ٨ ق ١٢٣ ص ٤٤٦ ،  
١٩٥٥/١٠/١٠ س ٦ ق ٣٥٣ ص ١٢١٠ )

٢٣٩١ - الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ويعتبر الاعتراف غير اختياري وبالتالي غير مقبول اذا حصل تحت تأثير التهديد أو الخوف ، انما يجب أن يكون التهديد والخوف وليد أمر غير مشروع ، فلا يكفي التذرع بالخوف من القبض أو الحبس حتى يتحلل المقر من اقراره اذا كان القبض والحبس قد وقعا صحيحين في القانون .

( ١٩٥٧/٣/٢٦ أحكام النقض س ٨ ق ٨٣ ص ٢٨٨ )

٢٣٩٢ - اعتراف المتهم باحدى التهم المسندة اليه لا يزيل ما بالحكم من عيب بالنسبة لباقي التهم التي دين بها دون سماع الشهود في مراجعته .

( ١٩٥٧/٢/٢٦ أحكام النقض س ٨ ق ٥٢ ص ١٨٠ )

٢٣٩٣ - اذا دانت المحكمة متهما اخذا باعترافه واستنادا الى اقوال الشهود في التحقيقات الاولى فانها تكون قد استعملت حقا مقرر لها بالمادة ٢٧١ اجراءات جنائية .

( ١٩٥٦/٢/٢١ أحكام النقض س ٧ ق ٧٦ ص ٢٥٤ )

٢٣٩٤ - ان قول الضابط ان المتهم اعترف بارتكاب الجريمة اثر



استعداداتها لمرضاها على الكلب البوليسى لا يجعل معنى التهديد أو الارهاب مادام هذا الاجراء قد تم بأمر محقق النياية وبقصد اظهار الحقيقة .  
( ٢٦/٤/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢٧٥ ص ٩٢٢ )

٢٣٩٥ - لا تثريب على المحكمة ان هي لم تأخذ باعتراف أحد المتهمين وأقوال الشهود الذين أيدوا هذا الاعتراف وأخذت بعيدول المتهم المذكور عن اعترافه وما شهد به الشهود الآخريين ، اذ العبرة في ذلك كله بما تطمئن المحكمة الى صحته ويتكون به اقتناعها مما يدخل في حدود سلطتها التقديرية دون معقب عليها .  
( ١٩٥٤/٧/١ أحكام النقض س ٥ ق ٢٧٤ ص ٨٥٥ )

٢٣٩٦ - لمحكمة الموضوع أن تقدر الاعتراف الذى يصدر من المتهم الذى اتخذت ضده اجراءات قبض وتفتيش باطلة وتفصل فيما اذا كان هذا الاعتراف قد صدر عن ارادة حرة أو أنه لم يصدر الا نتيجة للاجراء الباطل ، وتقدير المحكمة في ذلك هو من المسائل الموضوعية التى لا معقب لحكمها فيه .  
( ١٩٥٤/٤/٥ أحكام النقض س ٥ ق ١٥٨ ص ٤٦٤ )

٢٣٩٧ - للمحكمة أن تأخذ من اعتراف المتهم بما تراه مطابقا للحقيقة وتعرض عما تراه مغايرا لها .  
( ١٩٥٤/٢/٢٣ أحكام النقض س ٥ ق ١٢٣ ص ٣٧٢ )

٢٣٩٨ - اذا أخذ الحكم المتهم باعترافه دون أن يعنى بالرد على دفاعه بأنه انتزع منه بطريق الاكراه فانه يكون مشوبا بالقصور .  
( ١٩٥٤/٢/١٦ أحكام النقض س ٥ ق ١١٣ ص ٣٤٣ )

٢٣٩٩ - ان اعتراف المتهم لا يصح التعميل عليه كدليل اثبات في الدعوى الا اذا كان صادرا عن حرية ، وعدم الرد بما تمسك به المتهم من أن الاعتراف المعزى اليه وليد اكراه يجعل الحكم معيبا .

( ١٩٥٤/١/١٨ أحكام النقض س ٥ ق ٨٦ ص ٢٥٩ )

٢٤٠٠ - اذا كان الحكم الذى قضى ببطلان تفتيش المتهم قد عرض للاعتراف المسند اليه في محضر البوليس وقال في شأنه « ان اعتراف المتهم في تحقيقات البوليس لا يكفى وحده فى ادانة المتهم اذ أن ما بنى على الباطل فهو باطل ، فبمسلا عن أن المتهم أنكر ما نسب اليه اعظم النياية والجليل



المحكمة ، فان ما قاله من بطلان الاعتراف قد أرسله استنالا لا يبين منه كيف أنه يبنى على التفتيش الباطل حتى يتيسر لهذه المحكمة مراقبة صحة تطبيق محكمة الموضوع للقانون على واقعة الدعوى مما يجعله قاصرا .  
( ١٩٥٣/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٥ ق ٦٣ ص ١٨٥ )

٣٤٠١ - للمحكمة ان تأخذ المتهم باعتراف متهم آخر عليه دون أن تكون ملزمة بتعزيز هذا الاعتراف بأدلة أخرى ما دامت قد وثقت به وإطمأنت الى صحته .

( ١٩٥٣/١٢/٧ أحكام النقض س ٥ ق ٥٠ ص ١٥٠ ، ١١/٣/١٩٥٤ ق ١٣٩ ص ٤١٧ )

٣٤٠٢ - متى كان المتهم اذ سلم بضبط السلاح في منزله قد تمسك بأن شخصا آخر قد ألماه عليه ليكيد له ، فهذا لا يصح عده اعترافا منه باحراز السلاح ، فاذا كان الحكم قد عد ذلك اعترافا فانه يكون مميبا بما يستوجب نقضه ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الحكم قد اعتمد في نفس الوقت على دليل آخر ، اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا فلا يعرف ما كان يستقر عليه رأى المحكمة اذا ما استبعد دليل منها .

( ١٩٥٢/٦/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ٤٠٣ ص ١٠٧٦ )

٣٤٠٣ - ان القول بعدم تجزئة الاقرار محله ألا يكون في الدعوى من أدلة غيره اذ لا يسوغ لطالب الحق الذي ليس لديه الدليل عليه أن يتخذ من أقوال خصمه دليلا على ثبوت حقه ، أما اذا كانت هناك أدلة أخرى غيره فان المحكمة يكون لها أن تقضى فيها بناء على هذه الأدلة متى وثقت بها ولا يمكن بداهة أن يمنعها من ذلك ما يصدر عن المدعى عليه من أقوال مركبة ، ولها عندئذ أن تعتمد على ما تطمئن اليه منها .

( ١٩٥٢/١/٢٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٧٧ ص ٤٦٣ )

٣٤٠٤ - اذا اعترف المتهم بجريمة التزوير في الورقة الرسمية ولم يطلب الى المحكمة أن تطلعه على الورقة المزورة فليس له أن ينعم على الحكم عمن اطلاع المحكمة عليها وعرضها عليه .

( ١٩٥١/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣ ق ٧٥ ص ٢٠٢ )

٣٤٠٥ - يجوز في مواد العقاب تجزئة الاعتراف فيكون للمحكمة



أن تأخذ بجزء الاعتراف الذي اطمانت اليه ولا تأخذ بالجزء الذي لم تطمنن اليه .

( ١٩٥١/١١/١٥ ) أحكام النقض س ٣ ق ٦٩ ص ١٨٦ .  
( ١٩٥٠/١١/٧ س ٢ ق ٥٣ ص ١٣٣ )

٢٤٠٦ - مادامت المحكمة قد استئنفت في ادانة المتهمين الى اقوالهم بالتحقيقات وبالنيابة التي اعترفوا فيها بأنهم عثروا على المبادء المخدرة بمؤخر عربة القطار الذي كانوا يركبونه وناقشت دفاعهم في هذا الشأن وفندته تفنيدا سائفا ، فلا جدوى لهم بما يثرونه في صدد بطلان القبض والتفتيش الواقع عليهم .  
( ١٩٥٩/١٠/١٥ ) أحكام النقض س ٣ ق ١٨ ص ٣٦ )

٢٤٠٧ - ان قاعدة عدم تجزئة الاقرار انما يؤخذ بها حيث يكون الاقرار هو الدليل الوحيد في الدعوى .  
( ١٩٥١/١٠/٢٩ ) أحكام النقض س ٣ ق ٤٧ ص ١٢٠ )

٢٤٠٨ - لمحكمة الموضوع ان تأخذ باعتراف متهم على متهم في التحقيقات متى اطمانت اليه ووثقت به ولو لم يؤيد هذا الاعتراف بدليل آخر ، بل حتى لو عدل عنه صاحبه أمامها في الجلسة .  
( ١٩٥١/١١/٢٦ ) أحكام النقض س ٣ ق ٧٨ ص ٢٠٩ .  
( ١٩٥١/٢/١٩ س ٢ ق ٢٤٥ ص ٦٤٤ ، ١٩٥١/٥/٧ ق ٣٧٩ ص ١٠٤٠ )

٢٤٠٩ - ان بطلان القبض والتفتيش ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الاثبات الأخرى التي قد ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة عنه وقائمة بذاتها ، فإذا كانت المحكمة قد قضت ببطلان القبض والتفتيش وببراءة المتهم وكان من بين ما أوردته من أسباب حكمها أن المتهم قد اعترف بوجود المخدر معه أمام من يباشر القبض ثم اعترف بذلك أمام الضابط المحقق من غير أن تبين رأيها في هذا الاعتراف وحكمها فيه فانه يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .  
( ١٩٥١/١/١ ) أحكام النقض س ٢ ق ١٧٣ ص ٤٥٩ )

٢٤١٠ - لمحكمة الموضوع ان تأخذ باعتراف المتهم الوارد في محضر البوليس ولو عدل عنه فيما بعد ، ولا يصح للمتهم أن يعيب الحكم لأخذه بهذا الاعتراف دون استدعاء ضابط البوليس المحرر للمحضر لكي يتيح له



فرضة مناقشته مادام هو لم يطلب الى المحكمة هذا الاستدعاء .  
( ١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٨٧ ص ٤٩٦ ،  
١٩٥٠/١٢/١١ ق ١٢٦ ص ٣٤٢ )

٣٤١١ - مادامت ادانة المتهم قد اقيمت على دليل مستمد من محضر  
تفتيش باطل ، وعلى الاعتراف المنسوب اليه في هذا المحضر الذي أنكره  
فيما بعد ، فانها لا تكون صحيحة لاعتمادها على محضر اجراءات باطلة .  
( ١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ٩٧ ص ٢٥٥ )

٣٤١٢ - استخلاص واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها هو مما  
يستقل به قاضى الموضوع ، وله أن يأخذ بما يطمئن اليه من ادلة بما فيها  
الاعتراف سواء أكان بالنسبة الى المعترف أو كان بالنسبة الى سواء من  
المتهمين ، وأن تطرح ما عداه .

( ١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٨ ص ٢١ )

٣٤١٣ - انه وان كان للمحكمة كامل السلطة فى أن تأخذ باعتراف  
المتهم فى التحقيق متى اقتنعت بصحته الا أنه اذا ما أنكر المتهم صدور  
الاعتراف منه فانه يكون عليها أن تبين سبب اطراحها لانكاره وتحويلها على  
الاعتراف المسند اليه ، فاذا هى لم تفعل فان حكمها يكون قاصرا متعينا  
نقضه .

( ١٩٥٠/٢/٢٨ أحكام النقض س ١ ق ١٢٦ ص ٣٧٦ )

٣٤١٤ - لا يصح التعويل على الاعتراف متى كان وليد اكراه ،  
فاذا كانت المحكمة قد عولت فى ادانة المتهمين على اعترافهما عند استعراق  
الكلب البوليسى عليهما ، ثم فى التحقيق الذى أعقب ذلك فى منزل العمدة  
قائلة ان الاعتراف الذى يصدر عن المتهمين فى أعقاب تعرف الكلب البوليسى  
عليهما يكون عادة وليد حالة نفسية مصدرها هذا التعرف ، سواء أهجم  
الكلب عليهما ومزق ملابسهم وسواء أحدث بهم اصابات أم لم يحدث من ذلك  
كله شئ ، فهذا القول لا يصلح ردا على ما دُفعا به من أن اعترافهما كان  
وليد ما وقع عليهما من اكراه ، اذ هى مع تسليمها بما يفيد وقوع اكراه  
عليهما لم تبحث مدى هذا الاكراه ومبلغ تأثيره فى الاعتراف الصادر عنهما  
سواء لدى عملية استعراق الكلب البوليسى أو فى منزل العمدة ، ولا يفتى  
فى هذا المقام ما ذكرته المحكمة من حسن نية المحقق وتجرده من قصد حمل



المتهمين على الاعتراف .

( ١٩٤٩/١١/٢٢ أحكام النقض س ١ ق ٣٢ ص ٨٧ )

٢٤١٥ - متى كانت المحكمة قد بنت حكمها على اعتراف المتهم أمام النيابة بأحراز المادة المخدرة وعت هذا الاعتراف دليلا قائما بذاته لا شأن له بالأجراءات الباطلة التي اتخذت في حقه من القبض عليه وتفتيشه ، فإنها تكون على حق في الأخذ به ، إذ لا يصح القول كقاعدة عامة ببطلان اعتراف المتهم أمام النيابة بناء على مجرد القول ببطلان القبض والتفتيش السابقين عليه .

( ١٩٤٩/١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٩٣ )

ص ٧٥٦ )

٢٤١٦ - إذا كان دفاع المتهم مبنيا على أن الاعتراف المعزو اليه في التحقيقات كان وليد اكراه وقع عليه ، وكان المستفاد مما قالته المحكمة أنها عولت على هذا الاعتراف وهونت من شأن ما ادعاه المتهم من أنه كان نتيجة وقوع الاكراه عليه قائلة ان الآثار الطفيفة التي وجدت بالمتهم والتي أثبتتها الكشف الطبي ليس من شأنها أن تدعوه الى أن يقر بجريمة لها عقوبة مغلظة ، فهذا منها لا يكفي ردا على ما تمسك به ، إذ هي ما دامت قد سلمت بوقوع الاكراه على المتهم يكون عليها أن تعنى يبحث هذا الاكراه وسببه وعلاقته بأقوال المتهم ، فان الاعتراف يجب ألا يعول عليه ولو كان صادقا متى كان وليد اكراه كائنا ما كان قدره .

( ١٩٤٧/١٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٥٢ )

ص ٤١٨ )

٢٤١٧ - ان ما نصت عليه المادة ١٣٤ تحقيق جنايات من أنه في حالة اعتراف المتهم بارتكاب الفعل المسند اليه تحكم بغير مناقشة ولا مرافعة ، ذلك ليس فيه ما يحد ما للمحكمة من السلطة في سماع الشهود واجراء كسل ما تراه ضروريا من التحقيق لتنوير الدعوى والكشف عن ظروفها وملابساتها ، بل المقصود من هذا النص هو تخويل المحكمة حق الفصل في الدعوى بغير مناقشة ولا مرافعة اذا كان اعتراف المتهم كافيا لتكوين عقيدتها ، فاذا كان هذا الاعتراف غير كاف كان من الواجب سماع باقي أدلة الدعوى .

( ١٩٤٠/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٢ ص ٦٦ )



## البيات ، سكوت المتهم

٢٤١٨ - سكوت المتهم لا يصح أن يتخذ قرينة على ثبوت التهمة  
ضده .

( ١٩٧٣/٣/١٨ ) أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٣ ص ٣٣٧ )

٢٤١٩ - أن مسلك المتهم في الدفاع عن نفسه بكل السبل لا يصح  
اتخاذ دليل على قيام موجب المسؤولية في حقه .

( ١٩٦٨/٦/٣ ) أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٣ ص ٦٥٧ )

٢٤٢٠ - من المقرر قانوناً أن للمتهم إذا شاء أن يمتنع عن الإجابة  
أو عن الاستمرار فيها ولا يعد هذا الامتناع قرينة ضده ، وإذا تكلم فأنما  
ليبدى دفاعه ومن حقه دون غيره أن يختار الوقت والطريقة التي يبدى بها  
هذا الدفاع ، فلا يصح أن يتخذ الحكم من امتناع المتهم عن الإجابة في  
التحقيق الذي باشرته النيابة العامة بعد إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات  
وفقد الملف لاعتقاده بطلان هذا التحقيق قرينة على ثبوت التهمة قبله .

( ١٩٦٠/٥/١٧ ) أحكام النقض س ١١ ق ٩٠ ص ٤٦٧ )

## البيات ، قول متهم على آخر

٢٤٢١ - من المقرر أن تقدير الأقوال التي تصدر من متهم على آخر  
أثر تفتيش باطل وتحديد صلة هذه الأقوال بواقعة التفتيش وما ينتج منها  
هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى  
بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثرة بهذا الاجراء  
الباطل كان لها الأخذ بها .

( ١٩٧٦/١/٢ ) أحكام النقض س ٢٧ ق ٣ ص ٢٦ )

٢٤٢٢ - قول متهم على آخر هو في حقيقة الامر شهادة يسوغ  
للمحكمة أن تعمل عليها في الادانة .

( ١٩٧٦/١/٢ ) أحكام النقض س ٢٧ ق ٣ ص ٢٦ ، ١/٢٩ /  
١٩٥١ س ٢ ق ٢٠٨ ص ٥٥٠ ، ١٩٥٠/١٢/٥٠ ق ١٢٠ ص ٢٢٥ )

٢٤٢٣ - لمحكمة الموضوع أن تستند في ادانة متهم الى أقوال متهم  
آخر. مادامت قد اطمانت اليها. وارتأيت لها. وأن تعمد على أقوال المتهم ولو



عدل عنها متى رأت أنها صحيحة وصادقة بغير أن تلتزم ببيان علة ما ارتأته  
اذ مرجع الأمر اطمئنانها الى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه .  
( ١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض من ٢٤ ق ٦٢ من ٢٨٤ ، ١٢/٥ /  
١٩٥٠ من ٢ ق ١٢ من ٣٢٥ )

٣٤٣٤ - محكمة الموضوع ليست ملزمة في أخذها بأقوال المتهم أن  
تلتزم نصها وظاهرها ، بل لها أن تأخذ منها بما تراه مطابقا للحقيقة .  
( ١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض من ٢٤ ق ٣٠ من ١٣٠ ، ١٢/٥ /  
١٩٦١ من ١٢ ق ١٩٨ من ٩٥٨ )

٣٤٣٥ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على  
الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو براءته وأن له أن يستمد اقتناعه من أى  
دليل يطمئن اليه طالما كان له ما أخذه الصحيح في الأوراق وأن لمحكمة  
الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين متى  
اطمأنت الى صدقها ومطابقتها للواقع .  
( ١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٦ من ٦٧ )

٣٤٣٦ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على متهم آخر ولو  
كانت واردة في محضر الشرطة متى اطمأنت الى صدقها ومطابقتها للواقع  
ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى .  
( ١٩٧٣/١/١ أحكام النقض من ٢٤ ق ١ من ١ )

٣٤٣٧ - ان ما اشتهر من أن اعتراف متهم على متهم آخر لا يصح  
بذاته أن يكون دليلا على هذا الآخر ليس قاعدة قانونية واجبة الاتباع على  
اطلاقها ، لأن حجية هذا الاعتراف مسالة تقديرية بحتة متروكة لرأى قاضى  
الموضوع وحده ، فله أن يأخذ باعتراف متهم ضد آخر اذا اعتقد صدقه أو أن  
يستبعد اذا لم يثق بصحته .

( ١٩٣١/١١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٩٥ )  
( ٣٦٢ )

#### البيات ، المسائل الفنية

٣٤٣٨ - الأصل أنه ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون  
الدليل الفنى بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى الذى أخذت به المحكمة



غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملامة والتوفيق .  
( ١٩٧٩/١/٨ ) أحكام النقض س ٣٠ ق ٦ ص ٤١ ، ٤/٥  
١٩٧٨ س ٢٩ ق ٢٢ ص ١٢٦ ، ٤/٢٤ ١٩٧٨ ق ٨٢ ص ٤٢٨ ، ٥/١٢  
١٩٧٣ س ٢٤ ق ١٣٠ ص ٦٣١ ، ٢٨/١٠ ١٩٦٨ س ١٩ ق ١٧٤ ص ٨٧٨

٢٤٢٩ - لما كان الدفاع الذي ابداه الطاعن حصول قدرة المجنى عليه على الجرى والنطق عقب اصابته بالمقذوف الناري الذي مزق القلب يعد دفاعا جوهريا ومؤثرا في مصير الدعوى ، اذ يترتب على تحققه تغير وجه الرأى فيها ، وهو يعد من المسائل الفنية البحت التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها اليها بنفسها لابداء الرأى فيها ، فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها ، وذلك عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى ، أما وهى لم تفعل فانا تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفني فى مسألة فنية .

( ١٩٧٦/١٢/٢٦ ) أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٢٣ ص ٩٩١ )

٢٤٣٠ - اذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، الا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحت التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابداء الرأى فيها .  
( ١٩٧٣/٤/١ ) أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٢ ص ٤٥١ )

٢٤٣١ - الأصل أنه وإن كان للمحكمة أن تستند فى حكمها الى الحقائق الثابتة علميا الا أنه لا يجوز لها أن تقتصر فى قضائها على ما جاء بأحد كتب الطب الشرعى متى كان ذلك مجرد رأى عبر عنه بالفاظ تفسد التعميم والاحتمال الذى يختلف بحسب ظروف الزمان والمكان دون النظر الى مدى انطباقه فى خصوصية الدعوى ، ذلك بأن القضاء بالإدانة يجب أن يبنى على الجزم واليقين .

( ١٩٧٣/٤/١ ) أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٢ ص ٤٥١ )

٢٤٣٢ - الأصل أنه وإن كان للمحكمة أن تستند فى حكمها الى الحقائق الثابتة علميا ، الا أنه لا يجوز أن تقتصر فى قضائها على ما استخلصه أحد علماء الطب الشرعى متى كان ذلك مجرد رأى له عبر عنه بالفاظ تفيد الترجيح والاحتمال ، ومتى كانت المواقف التى حددها تختلف زمانا ومكانا وهو ما يقتضى استينافا بحالة الجو يوم الحادث من واقع التقرير الطبى ثم



الدلالة بالرأى الفنى القاطع على هذا الضوء ، ذلك بأن القضاء بالإدانة يجب أن يبنى على الجزم واليقين .  
( ١٩٧٢/٦/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١١ ص ٩٤٥ )

٢٤٣٣ - من المقرر أنه لا يسوغ للمحكمة أن تستند فى دحض ما قال به الجبیر الفنى الى معلومات شخصية بل يتعين عليها اذا ما ساورها الشك فيما قرره الجبیر فى هذا الشأن أن تستجلى الأمر بالاستعانة بشيء من أهل الخبرة لكونه من المسائل الفنية البحت التى لا يصح للمحكمة أن تحل محل الجبیر فيها .

( ١٩٧١/١/٣١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٣٠ ص ١١٩ )

٢٤٣٤ - متى كانت الحقائق العلمية المسلم بها فى الطب الشرعى الحديث تفيد أن تحليل فصائل الدماء قد تقطع نتیجته فى نفى نسب الطفل عند المنازعة فيه ، وإن كان من غير اللازم أن تقطع فى ثبوته ، واتحاد الفصائل أو اختلافها بين الأصول والفروع أيا كان الرأى العلمى فيه هو اعتبار عام لا ينهض فى وجه ما تمسك به المتهم فى خصوص دعواه من أن الطفل لا يمكن نسبته اليه ولو بدليل محتمل ، محتكما الى الخبرة الفنية البحت التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها فيها الا بمعونه ذويها ، وكان لا يعرف حاصل ما كان ينتهى اليه رأى المحكمة لو ثبت لها بيقين من نتيجة تحليل الفصائل أن الطفل لا يمكن أن يعزى الى المتهم ، وكان رد الدفاع يحدث فى وجدان القاضى ما يحذنه دليل الثبوت ، فانه كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى ، أما وهى لم تفعل اكتفاء بما قالته من أنه ليس من اللازم أن تتحد فصائل دماء الأصول والفروع فانها بذلك تكون قد أحلت نفسها محل الجبیر الفنى فى مسألة فنية ، ويكون حكمها معيبا بالاخلال بحق الدفاع .

( ١٩٦٨/١٠/٢١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٨ ص ٨٥٠ )

٢٤٣٥ - يعد الدفع بقدم الاصابة من المسائل الفنية البحت التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها اليها بنفسها لابداء الرأى فيها ، مما يتعين معه أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها .  
( ١٩٦٨/٥/٢٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٩ ص ٦٠٠ )



٢٤٣٦ - من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحث كان عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها ، وأنه متى تعرضت لرأى الجير الفني فإنه يتعين عليها أن تستند في تفنيده إلى أسباب فنية تحمله ، وهي لا تستطيع أن تحل في ذلك محل الجير فيها .  
( ١٩٦٨/١/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦ ص ٣٣ )

٢٤٣٧ - لا يسوغ للمحكمة أن تستند في دحض ما قال به الجير الفني عن سرعة السيارة وعدم صلاحية فرملة اليد لإيقاف السيارة أثناء سيرها إلى معلومات شخصية بل يتعين عليها إذا ما ساورها الشك فيما قرره الجير في هذا الشأن أن تستجلى الأمر بالاستعانة بغيره من أهل الخبرة لكونه من المسائل الفنية البحت التي لا يصح للمحكمة أن تحل محل الجير فيها .

( ١٩٦٧/٦/٢٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧٧ ص ٧٨٧ )

٢٤٣٨ - من المقرر أن التقارير الطبية وإن كانت لا تدل بذاتها على سببة أحداث الاصابات الى المتهم ، الا أنها تصح كدليل مؤيد لأقوال الشهود في هذا الخصوص ، فلا يعيب الحكم استناده إليها .

( ١٩٦٦/٦/٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٣٧ ص ٧٤٣ )

٢٤٣٩ - رفض تحقيق مسألة فنية والفصل في هذه المسألة برأى المحكمة فيه اخلال بحق الدفاع .

( ١٩٥١/٥/١٤ أحكام النقض س ٢ ق ٣٩٦ ص ١٠٨٧ )

٢٤٤٠ - ان رأى الجير الفني في مسألة فنية لا يصح تفنيده بأقوال الشهود ، فإذا كانت المحكمة قد أطرحت رأى مدير مستشفى الأمراض العقلية في الحالة العقلية لشخص واستندت في القول بسلامة عقله الى أقوال شهود فإنها تكون قد اخلت بحق الدفاع وأسست حكمها على أسباب لا تحمله .

( ١٩٥١/٤/٢ أحكام النقض س ٢ ق ٣٣٣ ص ٩٠٢ )

#### البيان ، دلالة المحروقات

٢٤٤١ - الأدلة في المواد الجنائية اقتناعية فللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير



حلتهم مع الحقيقة التي اطمانت اليها المحكمة مع باقي الأدلة القائمة في  
الدعوى .

( ١٩٧٣/٦/٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٥ ص ٧٠٢ ،  
١٩٧٢/٦/٤ س ٢٣ ق ٢٠٠ ص ٨٩٢ )

٢٤٤٣ - تقدير قيمة الدليل ولو حملته ورقة رسمية هو مما يخضع  
للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .

( ١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٩٢ ص ٨٤٨ )

٢٤٤٣ - القاضي في حل من الأخذ بدليل النفي ولو تضمنته ورقة  
رسمية ما دام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصبح في العقل أن يكون  
مخالفا للحقيقة ، أما ما جاء في القانون من حجية الأوراق الرسمية والأحكام  
المقررة للظن فيها فمحله الاجراءات المدنية والتجارية فحسب ، حيث عينت  
الأدلة ووضعت لها الأحكام والزم القاضي بأن يجرى في قضائه على  
مقتضاها .

( ١٩٧٠/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ١٠٦ ص ٤٣١ ،  
١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٩ ص ١٦٥ )

٢٤٤٤ - من حق المحكمة أن تعتمد في حكمها على أية ورقة من  
أوراق الدعوى وتطرح شهادة الشهود الذين سمعتهم .  
( ١٩٥١/١/٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٧٥ ص ٤٦٥ )

٢٤٤٥ - لم ينظم المشرع - سواء في قانون الاجراءات الجنائية أو  
قانون المرافعات المدنية والتجارية - المضاهاة في نصوص آمرة يترتب على  
عخالقتها البطلان .

( ١٩٦٦/٦/١٣ أحكام النقض س ٦٧ ق ١٥٠ ص ٧٩٤ ،  
١٩٦٦/٣/١٥ س ٦٠ ق ٣٠٣ ، ١٩٦٢/٤/١٦ س ١٣ ق ٨٩ ص ٣٥٢ )

٢٤٤٦ - ان القاضي الجنائي بما له من حرية في تكوين عقيدته في  
الدعوى غير ملزم باتباع قواعد مقينة مما نص عليه في قانون المرافعات فيما  
يتعلق بأوراق المضاهاة ، بل له أن يعول على مضاهاة تجرى على أية ورقة  
يقتنع بصورها من شخص معين ولو كان ينكر صدورها منه .

( ١٩٥٢/٤/٨ أحكام النقض س ٣ ق ٢٩١ ص ٧٧٦ )



### البيات ، المعلومات العامة والعلم الشخصي

٢٤٤٧ - للقاضي أن يستند في قضائه الى المعلومات العامة التي يفترض في كل شخص أن يكون ملما بها .  
( ١٩٧٠/٦/١٥ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٠٩ ص ٨٨٤ )

٢٤٤٨ - للقاضي أن يستند في قضائه الى المعلومات العامة التي يفترض في كل شخص أن يكون ملما بها ، فالعرف قد جرى في الريعة على حدوث منازعات بين الجيران بسبب التنازع على مياه الري أو اجراء الدرس .  
( ١٩٦٨/١٢/١٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢٥ ص ١١٠٣ )

٢٤٤٩ - من المقرر أنه يجوز للقاضي أن يعتمد في حكمه على المعلومات التي حصلها وهو في مجلس القضاء أثناء نظر الدعوى ، وأن ما يحصله على هذا الوجه لا يعتبر من المعلومات الشخصية التي لا يجوز له أن يستند اليها في قضائه وأن استخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضي فلا يصح معه أن يقال انه قضى بعلمه .  
( ١٩٦٩/١/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣١ ص ١٤٥ )

٢٤٥٠ - لا يجوز للقاضي أن يقضى بعلمه ، وإنما له أن يستند في قضائه الى المعلومات العامة التي يفترض في كل شخص أن يكون ملما بها .  
مما لا تلتزم المحكمة قانونا ببيان الدليل عليه .  
( ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤ )

٢٤٥١ - متى كان شاهدا الرؤية قد اتفقا على أن القمر كان ساطعا وقت وقوع الحادث وأنهما تمكنا من رؤية الطاعنين على ضوءه وكانت المحكمة قد اقتنعت في حدود سلطتها التقديرية بعدم تعذر الرؤية وقت الحادث وأيدت ذلك بما ذكرته من سطوع القمر في مساء اليوم الخامس من الشهر العربي بمراعاة توقيت الحادث في الساعة التاسعة مساء وهي حقيقة لا تخفى باعتبارها من المعلومات العامة ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي لا تقبل اثارته أمام هذه المحكمة .  
( ١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٣ ص ٢٦٩ )

٢٤٥٢ - ما ذكرته المحكمة من أن القمر في ليلة الثامن من شهر رمضان كان في الترتيب الثاني لم ترد به غير ما أوضحت به هذه العبارة بقولها ان الضوء كان ساطعا ، وهذه حقيقة لا تخفى باعتبارها من المعلومات



العامة ولا يحتاج العلم بها الى تقويم ، فتكون عبارة الترتيب الثاني -  
بفرض أن مصدرها هو التقويم المقول في الطعن بإطلاع المحكمة عليه في  
غيبية المتهمين غير مؤثرة بذاتها في عقيدة المحكمة لا يترتب عليها بطلان .  
( ١٩٦١/٦/١٣ أحكام النقض س ١٢ ق ١٣٢ ص ٦٨٥ )

٢٤٥٣ - التقويم ، وإن صلح أساسا لتعرف حالة القمر وأوقات  
شروقه وغروبه ومدى اكتماله وتوافر ضوءه ، إلا أن وجود البدر مكتملا  
شيء وواقع الأمر بالنسبة الى نفاذ ضوءه الى مكان بعينه شيء آخر ، فهو  
لا يؤخذ فيه بالتقويم لاحتمال أن يحيط بهذا المكان أوضاع تحجب الضوء .  
( ١٩٦١/١/٢٤ أحكام النقض س ١٢ ق ٢١ ص ١٢٠ )

٢٤٥٤ - لا حرج على القاضي أن يدعم قضاءه بالمعلومات العامة  
المفروضة في الناس كافة أن يلموا بها ، وإذا ما فعل ذلك فلا يصح أن ينعى  
عليه أنه قضى في الدعوى بعلمه .

( ١٩٤٦/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٢٥ ص ٢٢٢ )

#### الاثبات ، في جريمة الزنا

٢٤٥٥ - من المقرر أن المادة ٢٧٦ عقوبات إنما تكلمت عن الأدلة  
التي يقتضيها القانون في حق شريك الزوجة المتهمة بالزنا أما الزوجة نفسها  
فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الأمر في ذلك للقواعد  
العامة بحيث إذا اقتنع القاضي من أي دليل أو قرينة بارتكاب الجريمة فله  
التقرير بإدانتها وتوقيع العقاب عليها .

( ١٩٧٦/١٢/١٣ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢١٢ ص ٩٣٤ ،  
١٩٦٢/٥/٢٩ س ١٣ ق ١٣٠ ص ٥٩٠ )

٢٤٥٦ - من المقرر أن اثبات زنا المرأة يصح بطرق الإثبات كافة  
وفقا للقواعد العامة .  
( ١٩٧٤/٣/١١ أحكام النقض س ٢٥ ق ٥٨ ص ٢٥٨ )

٢٤٥٧ - رأى الشارع في المادة ٢٧٦ عقوبات أن يخص الرجل  
وحده الذي يرتكب الزنا مع المرأة المتزوجة بالأدلة المينة المذكورة بها ،  
بحيث لا تجوز ادانته إلا بناء على دليل منها ، أما المرأة فاثبات الزنا عليها



يصح بطرق الاثبات كافة وفقا للقواعد العامة .  
( ١٩/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩ ص ٤٧١ )

٢٤٥٨ - ان المادة ٢٧٦ عقوبات قد أوردت القبض عسى المتهم بالزنا حين تلبسه بالفعل من بين الأدلة التي تقبل وتكون حجة عليه ، ولا يشترط لتوافر التلبس بهذه الجريمة أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالا للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت بالفعل .  
( ١٩/٥/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٠٤ ص ٤٤٧ ،  
- ١٩٧٤/٦/١ س ٢٥ ق ١٢٤ ص ٥٨٠ )

٢٤٥٩ - لا يشترط في التلبس الوارد بالمادة ٢٧٦ عقوبات أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل ، بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف لا تترك عند القاضي مجالا للشك في أنه ارتكب فعل الزنا ، وإثبات هذه الحالة غير خاضع لشروط خاصة أو أوضاع معينة ، فيجوز للقاضي أن يكون عقيده في شأنها من شهادة الشهود الذين يكونون قد شاهدوها ثم شهدوا بها لديه ، فالفرض المقصود من المادة ٢٧٦ ألا يعتمد القاضي في اثبات الزنا على المتهم الا على ما كان من الأدلة صريحا ومدلوله قريبا من ذات الفعل وان لم يكن معاصرا له ، لا على أمارات وقرائن لا يبلغ مدلولها هذا المبلغ .

( ١٩/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩ ص ٤٧١ )

١٤٦٠ - ان القانون في المادة ٢٧٦ عقوبات - - سديده الأدلة التي لا يقبل الاثبات بغيرها على الرجل الذي يزني مع المرأة . ووجه لا يشترط أن تكون الأدلة مؤدية بذاتها ومباشرة الى ثبوت فعل الزنا ، متى توافر دليل من هذه الأدلة المعينة كالتلبس والمكاتيب يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحا في الدلالة عليه ومنصبيا على حصول ذلك متى اطمأن بناء عليه الى أن فعل الزنا قد وقع فعلا .

( ١٩٧٤/٦/١٠ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢٤ ص ٥٨٠ ،  
١٩٦٢/٥/٢٩ س ١٣ ق ١٣٠ ص ٥١٠ )

٢٤٦١ - ان القانون في المادة ٢٧٦ عقوبات بتحديد الأدلة التي



لا يقبل الاثبات بشيها على الرجل الذي يزني مع المرأة المتزوجة لا يشترط  
أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فورا ومباشرة الى ثبوت فعل الزنا .  
( ١٩٤١/٥/١٩ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩  
ص ( ٤٧١ )

٢٤٦٢ - ان القانون يشترط في جريمة الزنا أن يكون الوطء قد  
وقع فعلا ، وهذا يقتضى أن يثبت حكم الادانة وقوع هذا الفعل اما بدليل  
يشهد عليه مباشرة واما بدليل غير مباشر تستخلص منه المحكمة ما يقنعها  
بأنه ولابد وقع . والقانون حين تعرض في هذا الصدد الى بيان أدلة معينة  
لم يقصد الا الى أن القاضى لا يصح له في هذه الجريمة أن يقول بحصول  
الوطء الا اذا كان اقتناع المحكمة به قد جاء من واقع هذه الأدلة كلها أو  
بعضها واذن فالحكم الذي يدين المتهم في جريمة الزنا اكتفاء بتوفر الدليل  
القانونى دون أن يبين كفايته في رأى المحكمة في الدلالة على وقوع الوطء  
فعلا يكون مخطئا واجبا نقضه .  
( ١٩٤٨/١٢/٢٨ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٦٦  
ص ( ٧٢٠ )

٢٤٦٣ - الصحيح في القانون أن الصور الفوتوغرافية لا يمكن  
قياسها على المكاتب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات والتي يشترط  
مع دلالتها على الفعل أن تكون محررة من المتهم نفسه .  
( ١٩٦٢/٥/٢٩ ) أحكام النقض س ١٣ ق ١٣٠ ص ( ٥١٠ )

٢٤٦٤ - لا يصح الاستدلال على الزوجة بالاعتراف المسند الى  
شريكها في الزنا والمثبت في محضر التفتيش الباطل ، مادام ضبط هذا  
الشريك في المنزل لم يكن الا وليد اجراء باطل ، وكان اعترافه منصبا على  
واقعة وجوده في المنزل وقت التفتيش .  
( ١٩٥٤/١١/٢٢ ) أحكام النقض س ٦ ق ٦٧ ص ( ٢٠١ )

٢٤٦٥ - ان المكاتب التي اوردتها المادة ٢٧٦ عقوبات من الأدلة  
والتي يجوز الاستدلال بها على شريك الزوجة المتهمة بالزنا هي التي تكون  
مع صدورهما من المتهم دالة على حصول الفعل .  
( ١٩٥٠/٥/١ ) أحكام النقض س ١ ق ١٧٨ ص ( ٥٤٧ )

٢٤٦٦ - ان القانون اذ جعل المكاتب من الأدلة التي تقبل وتكون



حجة على المتهم بالزنا لم يستوجب أن تكون هذه المكاتيب موقعة من المتهم ، بل كل ما استوجبه هو ثبوت صدورهما منه ، واذن فلا تشريب على المحكمة إذا هي استندت في اثبات الزنا على المتهم الى مسودات مكاتيب بينه وبين المتهمه ولو كانت غير موقعة مادام قد ثبت صدورهما عنه .

( ٢٨ / ١٠ / ١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢١٥ )

( ص ١٩٥ )

٢٤٦٧ - إذا كان المتهم قد سكت عن الدفع بعدم جواز اثبات الزنا عليه بورقة من أوراقه الخصوصية لحصول الزوج عليها بطريقة غير مشروعة ولم يعترض على الأخذ بما ورد في هذه الورقة باعتبار أنها من الأدلة القانونية التي تتطلبها المادة ٢٧٦ عقوبات حتى صدر الحكم الابتدائي بساقبته ، فإن هذا السكوت يسقط حقه في الدفع بذلك أمام محكمة الدرجة الثانية ، اذ هو يعتبر به متنازلا عن الطعن في الورقة بعدم حجيتها عليه قانونا في اثبات التهمة المسندة اليه .

( ١٨ / ٣ / ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٠ )

( ص ١٤٢ )

٢٤٦٨ - ان القانون في المادة ٢٣٨ عقوبات قد بين على سبيل الحصر الأدلة التي تقبل لتكون حجة على الشريك في الزنا ومن هذه الأدلة وجود المتهم في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم ، فإذا ما توافر هذا الدليل جاز للمحكمة أن تستند اليه في الاقتناع بوقوع الزنا فعلا ، وعلى الاخص إذا كان هو لم ينف القرينة المستمدة من هذا الظرف بل اكتفى بانكار الجريمة وعجزت الزوجة من جانبها عن نفيها .

( ٢٤ / ٥ / ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٨٦ )

( ص ٧٤ )

### اثبات ، دلالة البصمات

٢٤٦٩ - بصمات راحة اليد ذات حجية مطلقة في تحقيق الشخصية كبصمات الأصابع تماما .

( ١٧ / ٤ / ١٩٦٧ أحكام النقض ص ١٨ ق ٩٩ ص ٥١٨ )

٢٤٧٠ - ان الدليل المستمد من تطابق البصمات هو دليل مادي له قيمته وقوته الاستدلالية القائمة على أسس علمية وفنية ولا يوهن منها



ما يستنبطه الطاعن في طعنه من احتمال وجود تماثل غير تام بين بصمات شخص وآخر .

( ١٩٥٤/٣/٢٩ أحكام النقض س ٥ ق ١٤٤ ص ٤٢٨ )

### ثالثات ، استعرا ف كلاب الشرطة

٣٤٧١ - من المقرر أن استعرا ف الكلب البوليسي لا يعدو أن يكون قرينة يصح الاستناد اليها في تعزيز الأدلة القائمة في الدعوى دون أن يؤخذ كدليل أساسي على ثبوت التهمة .

( ١٩٧٧/١١/١٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٩٦ ص ٩٥١ ، ١٩٥٧/١٢/١٨ س ٨ ق ٢٤٧ ص ١٠٧ ، ١٩٥٤/٣/٢٩ س ٥ ق ١٤٦ ص ٤٣٢ )

٣٤٧٢ - تعرف كلاب الشرطة على المتهم ليس من اجراءات التحقيق التي يوجب القانون فيها شكلا خاصا . ولما كانت المحكمة قد استندت الى استعرا ف الكلب كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي اوردتها ولم تعتبر هذا الاستعرا ف كدليل أساسي على ثبوت التهمة قبل الطاعنين فإن استنادها الى هذه القرينة لا يعيب الاستدلال .

( ١٩٦٥/١٢/٣ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧٣ ص ٨٩٩ ، ١٩٦١/١٠/١٦ س ١٢ ق ١٥٦ ص ٨٠٧ )

٣٤٧٣ - ليس ثمة ما يمنع المحكمة من أن تعزز ما لديها من الأدلة باستعرا ف السكالب البوليسية متى ارتاحت اليه كوسيلة من وسائل الاستدلال في الدعوى .

( ١٩٥١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٧٨ ص ٢٠٩ )

٣٤٧٤ - لا مانع من أن يستعان في التحقيق بالكلاب البوليسية كوسيلة من وسائل الاستدلال والكشف عن المجرمين ، ولا من أن يعزز القاضي بذلك ما بين يديه من أدلة .

( ١٩٣٩/١٠/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤١٥ )

ص ٥٨٣

### اثبات ، شهادة الشهود

#### شروط الشهادة

#### الاختيار

٣٤٧٥ - الأصل أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي



يؤدى فيها شهادته وتمويل القضاء عليها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه ، الا أنه يشترط فى أقوال الشاهد التى يعول عليها أن تكون صادرة عنه اختيارا وهى لا تعتبر كذلك اذا صدرت اثر اكراه أو تهديد كأننا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه .

( ١٢/٥/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٩٨ ص ٤٢٣ ،  
١١/٦/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٢٠٩ ص ٩٠٦ ، ١٨/١١/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٩٦  
ص ٩٧٤ )

٢٤٧٦ - من المقرر أن الدفع ببطان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهرى يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له بالمناقشة والتفنيد لتبين مدى صحته .

( ١٢/٥/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٩٨ ص ٤٢٣ )

٢٤٧٧ - ان مجرد تخوف الشاهد وخشيته من رجال الشرطة لوجودهم أثناء سؤاله بالتحقيق لا يصح اتخاذه ذريعة لازالة الاثر القانونى المترتب على تلك الأقوال متى اطأنت المحكمة الى صدقها ومطابقتها للواقع .  
( ٢١/١٢/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٠٠ ص ١٢٣٩ )

٢٤٧٨ - اذا كانت وقائع التعذيب قد حصلت فعلا تعين اطراح الأقاويل التى جاءت على السنة الشهود والمستجوبين الذين خضعوا لهذا التعذيب بأى وجه ، ولا يصح التمويل على هذه الأقاويل ولو كانت صادقة مطابقة للواقع ، متى كانت وليدة تعذيب أو اكراه أيا كان قدره من الضؤولة ، أما اذا كانت وقائع التعذيب لم تحصل صح الأخذ بهذه الأقوال .

( ١٣/١٠/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٨ ص ١٠٥٦ )

#### التمييز

٢٤٧٩ - ان المادة ٨٢ من قانون الاثبات التى أحالت اليها المادة ٢٨٧ اجراءات جنائية قد جرى نصها على أنه لا يجوز رد الشاهد ولو كان قريبا أو صهرا لأحد المصوم الا أن يكون غير قادر على التمييز بسبب هرم أو حدانة أو مرض أو لآى سبب آخر ، مما مفاده أنه يجب للأخذ بشهادة الشاهد أن يكون مميزا ، فان كان غير مميز فلا تقبل شهادته ولو على سبيل



الاستدلال ، اذ لا ينفي عن الأقوال التي يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة .

( ١٩٧٥/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٥٤ ص ٧٠١ )

٢٤٨٠ - متى كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأن الشاهد لا يستطيع التمييز فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ١٩٧٠/١٠/٢٦٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٤٣ ص ١٠١٤ )

٢٤٨١ - يجب للأخذ بأقوال الشاهد أن يكون مميزا ولا يصح عند الطعن في شأده أنه غير مميز الاعتماد بصفة أصلية على أقواله دون تحقيق هذا المطن واتضاح عدم صحته .  
( ١٩٤٦/٣/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٠٧ ص ٩٤ )

٢٤٨٢ - لا يوجد في القانون ما يحرم على المحكمة الاستشهاد بأقوال شخص مجرد أنه أصم أبكم ، وأن طريقته في التعبير ليست هي طريقة النطق باللسان التي هي الطريقة الطبيعية العادية ، بل للمحكمة أن تأخذ شهادته على طريقته هو في التعبير وهي طريقة الاشارات التي اعتاد البكم التعبير بها .  
( ١٩٣٢/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٦ ص ١٥ )

٢٤٨٣ - ان أدراك المحكمة لمعاني اشارات الأبكم أمر موضوعي راجع لفهمها هي ولا تعقيب عليها في ذلك .  
( ١٩٣٢/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٦ ص ١٥ )

#### فهم اقوال الشاهد على حقيقتها

٢٤٨٤ - لا يجوز للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه خاص يخالف صريح عبارتها ، أو أن تقيم قضائها على فروض تناقض صريح روايته ، بل كل ما لها أن تأخذ بها اذا هي اطمانت اليها أو تطرحها ان لم تتق بها .



( ١٩٧٩/٦/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥٢ ص ٧١٧ ،  
١٩٧٢/٥/٧ س ٢٣ ق ١٤١ ص ٦٤٩ ، ١٩٦٣/٤/٣٠ س ١٤ ق ٧٦ ص  
٣٨٥ )

٢٤٨٥ - اذا كانت المحكمة على ما هو ظاهر من حكمها قد فهمت  
شهادة الشاهد على غير ما يؤدي اليه محصلها الذي أثبتته في الحكم  
واستخلصت منها ما لا تؤدي اليه واعتبرته دليلا على الادانة ، فهذا فساد في  
الاستدلال يستوجب نقض الحكم .

( ١٩٥٣/٤/١٤ أحكام النقض س ٤ ق ٢٦٠ ص ٧٢٠ )

#### تقدير المحكمة للشهادة مسألة موضوعية

٢٤٨٦ - انه وان كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد  
وتقدرها التقدير الذي تطمئن اليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها  
لها ، الا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على  
أقوال الشاهد فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه  
الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها .

( ١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨١ ص ٤٢٢ )

٢٤٨٧ - لئن كان أساس الأحكام الجنائية انما هو حرية قاضي  
الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ، فله أن يقدر الدليل التقدير  
الذي يطمئن اليه دون أن يكون ملزما ببيان سبب اطراحه ، الا أنه متى  
أفصح القاضي عن الأسباب التي من أجلها لم يعول على الدليل فإنه يلزم أن  
يكون ما أورده واستند لبه مؤديا لما رتب عليه من نتائج من غير تصسف  
في الاستنتاج ولا يتنافر مع حكم العقل والمنطق ، وأن لمحكمة النقض أن  
تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي خلص  
اليها .

( ١٩٧٩/٥/٦ أحكام النقض س ٣٠ ق ١١٣ ص ٥٣٠ )

٢٤٨٨ - لا يترتب على مخالفة نص المادة ٢٧٨ اجراءات جنائية  
بطلانا وكل ما في الأمر أن للمحكمة تقدير شهادة الشاهد المؤداه في هذه  
الظروف ، على أنه مادام الشاهد قد سمع بحضور المتهم ولم يعترض على



سماعه فان حقه في هذا الاعتراض يسقط بعدم تمسكه به في الوقت المناسب .

( ١٦/٦/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢٨ ص ٦٠٠ )

٢٤٨٩ - من سلطة محكمة الموضوع وزن أقوال الشهود وتقريره ، وفي اطمئنانها الى أقوال الشاهد ما يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون ان تكون ملزمة ببيان علة اطمئنانها الى أقواله .

( ١٩٧٩/١/٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ٥ ص ٣٢ ، ١٩٧٣/٤/١٩ س ٢٤ ق ١١٥ ص ٥٥٩ ، ١٩٧٢/١/٧ س ٢٣ ق ٢١ ص ٧٦ ، ١١/١١/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٩١ ص ٩٥٤ )

٢٤٩٠ - لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن اليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن اليه منها في حق متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها مادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها مادام الدليل موكولا الى اقتناعها وحدها .

( ١٩٧٣/٤/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٢ ص ٤٩٣ )

٢٤٩١ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وبعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، اذ أن تقدير الدليل من سلطتها وحدها .

( ١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٠ ص ٣٧٣ ، ١٩٧٣/٢/١١ ق ٣٤ ص ١٥٨ )

٢٤٩٢ - لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود وتقريرها- التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب .

( ١٩٧٣/١/١٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١ ص ٧٦ ، ١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ق ١٧٤ ص ٨٧٨ )

٢٤٩٣ - تأخر الشاهد في أداء شهادته لا يمنع المحكمة من الأخذ



بأقواله ما دامت قد اطمانت اليها ، ذلك ان تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع .

( ١٦٦٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠١ ص ١٤٥١ )

٢٤٩٤ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بشهادة شاهد دون قول شاهد آخر ، ولو تماثلت ظروف روايتهما ، بغير أن تكون مطالبة ببيان أسباب ذلك ، اذ الأمر مرجعه الى اطمئنانها الى الدليل الذي تأخذ به ومبلغ ثقتها في قول شاهد آخر .

( ١٩٥٣/١٠/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢ ص ٤ ) .

٢٤٩٥ - الاصل أنه لا يشترط أن تتطابق أقوال الشهود على الحقيقة التي وصلت اليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي الى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة يتلأم به ما قاله كل متهم بالقدر الذي رواه الآخر .

( ١٩٦٣/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٤ ق ١٢٧ ص ٧٠٠ )

٢٤٩٦ - ان صحة استدلال المحكمة بأقوال الشاهدة لا يؤثر فيها ما نقله الحكم من ملاحظة أثبتتها المحقق في محضره من أنها كانت تذكر أقوالاً خارجة عن الموضوع وما تراهي له في ذلك من أن بها ضمناً في قواها العقلية ، مادامت المحكمة قد اطمانت الى صحة أقوالها وذكرت من البيانات والقرائن ما يؤيد هذه الأقوال .

( ١٩٥٥/٣/٢٨ أحكام النقض س ٦ ق ٢٢٥ ص ٧٢٢ )

٢٤٩٧ - ان عدم توقيص الشاهد على محضر جمع الاستدلالات ليس من شأنه اهدار قيمته كمتصر من عناصر الاثبات وانما يخضع كل ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع .

( ١٩٥٤/٧/٣ أحكام النقض س ٥ ق ٢٨٠ ص ٨٧٥ )

٢٤٩٨ - ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم مما يخضع لتأضي الموضوع بغير معقب عليه .

( ١٩٥٢/٤/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢٩ ص ٨٨٣ ) .

٢٤٩٩ - ان القانون لم يضع للشهادة نصاً يثبته به القاضي في المواد الجنائية بل المول عليه في تقدير الشهادة هو اطمئنان المحكمة اليها .

( ١٩٥٣/٦/٢٣ أحكام النقض س ٤ ق ٣٥٩ ص ١٠١٠ )



٢٥٠٠ - اذا كانت المحكمة قد اطرحت ما شهد به شهود النفي في التحقيق وأمامها بالجلسة يدعى أن هؤلاء الشهود من أقارب المتهم ولهم معه معاملات ، وكان ما قالت به المحكمة من ذلك غير صادق بالنسبة لواحد من هؤلاء الشهود ، فذلك ليس من شأنه . - في صورة هذه الدعوى - أن يؤثر فيما انتهت اليه من عدم الأخذ بشهادتهم في مجموعها اذ مرجح الأمر في ذلك الى اطمئنانها وعدم اطمئنانها الى صحة الوقائع التي شهدوا عليها بقطع النظر عن الباعث الذي دعاهم الى الشهادة .  
( ١٩٥١/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٤٢ ص ١٠٥ )

٢٥٠١ - العبرة في اقتناع المحكمة ليست بعدد الشهود الذين سمعتهم وإنما العبرة هي باطمئنانها الى ما يدلى به الشهود ، قل عددهم أو كثر ورأيها في ذلك نهائي ولا رقابة عليه .  
( ١٩٣٣/٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٧٧ ص ١١٣ )

٢٥٠٢ - الاستنتاج من شهادة الشاهد بحسب ما تسوغه هذه الشهادة ، وظروف الدعوى مسألة داخلية في سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .  
( ١٩٢٨/١١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٠ ص ١٨ )

٢٥٠٣ - ان قانون المرافعات أجاز لمأموري الضبطية القضائية أن يمتنعوا وقت الشهادة عن أن يعرفوا عن المصدر الذي علموا منه توضيحات عن جريمة من الجرائم . فإذا امتنع ضابط البوليس عن الإفضاء باسم المرشد الذي كلفه شراء المخدر تهيدا لتفتيش محله فلا جناح على المحكمة اذا هي صدقت الضابط وعولت على شهادته بما قام به المرشد في اكتشاف الجريمة .  
( ١٩٤٠/١٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٩٦٦ ص ٣٠٤ )

٢٥٠٤ - ان سكوت الضابط عن الادلاء باسماء أفراد القوة المصاحبة له لا ينال من سلامة أقواله وكفايتها كدليل في الدعوى .  
( ١٩٧٩/١/٢٢ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٦ ص ١٤٣ )



٢٥٠٥ - انه وان جاز قانونا الأخذ بأقوال متهم على آخر فانه لا يجوز مطلقا الأخذ بأقوال محامي متهم على متهم آخر مادامت هذه الأقوال لم تصدر عن المتهم نفسه لا في التحقيق ولا أمام المحكمة ومادام هذا المحامي لم يؤد أقواله هذه بصفته شاهدا .

( ١٢/٩/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤١٠ )

( ص ٥١٣ )

٢٥٠٦ - اذا قدمت لمحكمة الجنايات دعوى مشتملة على جنحة وجناية ففصلت اللجنة واقتصرت على نظر الجناية ثم استدعت بعض من كانوا متهمين بالجنحة وسمعت شهادتهم فان سماعها لشهادتهم لا يفسد اجراءات المحاكمة ولا يبطل الحكم ، لأن المحكمة اذ فصلت الجنحة عن الجناية صارت الجناية وحدها هي المنظورة امامها وكان لها تحقيقها بكل طرق الاستدلال . ومن هذه الطرق الاستشهاد بمن كانوا متهمين بالجنحة ، وهي وحدها بسلطة قاضي الموضوع صاحبة الحق في تقدير هذه الشهادة بما تستحق فتعتمدها أو لا تعتمدها بحسب ما يصل اليه اجتيادها في تقصي أدلة الثبوت وتكوين عقيدتها .

( ١٢/٩/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ف ٨٨ ص ١٠٦ )

### بعض صور عملية للتقدير الموضوعي

٢٥٠٧ - الأصل أنه لا يصح تكذيب الشاهد في احدى زوايته اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك لأن ما يقوله الشخص الواحد كذبا في حالة ، وما يقره صدقا في حالة أخرى انما يرجع الى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي تلبسه في كل حالة مما يتحتم معه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه الا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى .

( ١٢/٤/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٥ ص ١٦ ، ١٢/٧ )

( ١٩٥٩ ص ١٠ ق ٢٠٢ ص ٩٨٣ )

٢٥٠٨ - ان قرابة شاهد الاثبات للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بها متى اقتنعت المحكمة بصدقها .

( ١٢/٣/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٥ ص ٣٠ ، ٣/٢٥ )

( ١٩٧٣ س ٢٤ ق ٨٤ ص ٤٠٢ )



٢٥٠٩ - ان صلة القرابة أو المصاهرة بين شاهد والمجنى عليه لا تمنع المحكمة من الأخذ بشهادة الشاهد متى كانت قد اطمانت إليها .  
( ١٢/٢٧/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ١١٩ ص ٣٦٦ )

٢٥١٠ - ان أخذ المحكمة بأقوال شاهد ولو كان قريباً للمجنى عليه ، أو كان هو المجنى عليه نفسه ، ذلك موكل الى اطمئنانها وحدها واستقرار عقيدتها .  
( ١١/٢٨/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٠٧ ص ٢٨٨ ،  
١٩٥١/٦/٤ ق ٤٣٤ ص ١١٩٠ )

٢٥١١ - ان استعانة الشاهد بورقة مكتوبة أثناء أدائه الشهادة أمر يقدره القاضى حسب طبيعة الدعوى ، واذ أقرت المحكمة للأسباب السائفة التي أوردتها تصرف المحقق بإسماعه للشاهد الاستعانة بمحضر ضبط الواقعة أثناء الادلاء بشهادته فإن كل ما يثيره الطاعن من بطلان تحقیقات النيابة لا يكون مقبولا .  
( ١٢/٢٢/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٩٠ ص ٨٧٦ ،  
١٩٥٤/٧/٥ س ٥ ق ٢٨٣ ص ٨٨٨ )

٢٥١٢ - ان تحديد الأشخاص للمسافات أمر تقديرى وليس من شأن الاختلاف فى ذلك اصدار شهادة الشهود ، انما الأمر فى ذلك مرجعه الى تقدير قاضى الموضوع واطمئنانه الى الشهادة فى مجموعها كمنصر من عناصر أدلة الثبوت المطروحة .

( ١٦/٣٠/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ١٠٧ ص ٥٤٢ ،  
١١/٢٣/١٩٦٤ ق ١٤٢ ص ٧٢١ )

٢٥١٣ - مجرد الاختلاف فى تقدير مسافة اطلاق النار على المجنى عليه بين أقوال الشهود فى التحقيق وبين الحبير الفنى ليس من شأنه أن يهدد شهادة هؤلاء الشهود وانما الأمر فى ذلك كله مرجعه لتقدير محكمة الموضوع .

( ١٢/٤/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٦٨ ص ٤٩٨ ،  
١٩٥٤/٤/٢٠ ق ١٨٥ ص ٥٤٦ )

٢٥١٤ - لا يشترط فى شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المطلوب اثباتها بأكملها بجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن



يكون من شأنها أن تؤدي الى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجر به المحكمة  
يتلام به ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواه مع عناصر الاثبات الأخرى  
المطروحة أمامها .

( ١٩٥٥/١١/١٩ أحكام النقض س ٦ ق ٣٩٥ ص ١٣٤٥ ،  
١٩٥٣/١١/٢٥ س ٥ ق ٤٠ ص ١١٧ )

٢٥١٥ - لمحكمة الموضوع أن تطرح شهادة شاهد النفي اذا كانت  
لا تطمئن الى صحتها .

( ١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٩ ص ٦١٩ ،  
١٩٥٤/٥/١٨ ق ٢٢٢ ص ٦٦٣ )

٢٥١٦ - يصح في منطق العقل أن يعرف الشخص من هيئته  
وقوامه ولو كانت رؤيته من الخلف اثر فراره خصوصا اذا سبقت له معرفة  
بمن رآه وكان حصول الرؤية في رابعة النهار .

( ١٩٧٠/٢/٢٣ أحكام النقض س ٢١ ق ٧٤ ص ٣٠٢ )

٢٥١٧ - اذا كانت المحكمة قد اطمأنت فيما اطمأنت اليه الى أن  
الشاهدة قد رأت المتهمين وعرفتهم من ظهورهم أثناء فرارهم بعقد ارتكاب  
الحادث ، وكان يصح في منطق العقل أن يعرف الشخص من هيئته وقوامه  
خصوصا اذا سبقت له معرفة بمن رآه ، فان المجادلة في هذا الخصوص  
لا تكون مقبولة أمام محكمة النقض .

( ١٩٦٢/١/١٦ أحكام النقض س ١٣ ق ١٥ ص ٥٩ )

٢٥١٨ - لا تثريب على المحكمة ان هي أخلت بأقوال المجنى عليه  
وهو يحتضر ما دامت قد اطمأنت اليها وقدرت الظروف التي صدرت فيها .  
( ١٩٥٦/١١/٢٧ أحكام النقض س ٧ ق ٣٣٦ ص ١٢١٢ )

٢٥١٩ - لمحكمة الموضوع أن تعول على شهادة شهود الاثبات .  
وتعرض عن أقوال شهود النفي ما دامت لا تثق فيما شهدوا به .  
( ١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢ )

٢٥٢٠ - للمحكمة أن تأخذ بشهادة شهود النفي وتطرح شهادة  
شهود الاثبات ، كما لها أن تعتمد على شهادة شاهد عن واقعة أدلى بها



أمام المحكمة الاستئنافية وإن لم تذكر أمام محكمة أول درجة ولا في التحقيق الابتدائي .

( ١٩٥٤/٢/٨ أحكام النقض س ٥ ق ٩٩ ص ٣١٠ )

٢٥٢١ - ليست المحكمة ملزمة بأن تشير صراحة في حكمها الى عدم أخذها بما قرره شهود نفى المتهم بل ان تعويلها على شهادة شهود الاتبات معناه أنها أطرحت شهود النفي فلم ترد فيها ما يصح الركون اليه .  
( ١٩٥٢/٤/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٣٠٦ ص ٨١٧ )

### الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة للدعوى الجنائية

٢٥٢٢ - لمحكمة الموضوع أن تقول على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها بعد ذلك .  
( ١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨١ ص ٣٨٣ ،  
١٩٦٨/١٢/١٦ س ١٩ ق ٢٢٥ ص ١١٠٣ )

٢٥٢٣ - ان عدول الشاهد عن أقواله السابقة لا ينفي وجودها .  
( ١٩٧٢/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٦٣ ص ٧٢٤ )

٢٥٢٤ - ان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما ترتاح اليه من الأدلة وأن تأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة وأن تلتفت عما عداه دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من الأوراق مادام له أساس فيها .  
( ١٩٦٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢ ص ٧٩ )

٢٥٢٥ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد بمحضر ضبط الواقعة وإن خالفت أقواله بجلسة المحاكمة ، وهي في ذلك غير ملزمة بأبداء الأسباب ، إذ الأمر مرجعه الى اطمئنانها .  
( ١٩٦٨/١/٢٩ أحكام النقض س ١٩ ق ١٩ ص ١٠٧ )

٢٥٢٦ - للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشهود في أي دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت الى صحتها .  
( ١٩٥٤/٦/٧ أحكام النقض س ٥ ق ٢٤٢ ص ٧٣٢ ، ١/١٤/١٩٥٤  
١٩٥٤ ق ٢٥١ ص ٧٦٦ )



**٢٥٢٧ -** للمحكمة أن تأخذ بشهادة شاهد في التحقيق الابتدائي أو أمامها في الجلسة وأن تعرض عن أقواله التي أباها أولا في محضر ضبط الواقعة دون بيان الأسباب اذ الأمر مرجعه الى اطمئنانها للدليل الذي أخذت به .

( ١٩٥٤/٢/١ ) أحكام النقض س ٥ ق ٩٥ من ٢٩٧ ، ١٩/٤/١٩٥٤  
( ١٩٥٤ ق ١٨١ ص ٥٣٧ )

**٢٥٢٨ -** ليس ما يمنع المحكمة من أن تعتمد على أقوال شاهد في التحقيق وإن لم تسمعه بنفسها في الجلسة ، فإن للمحكمة أن تكون عقيدتها في الدعوى مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر ، مادام أن لها أصلا في التحقيقات التي أجريت فيها وكانت معروضة على بساط البحث في الجلسة .

( ١٩٥٢/٤/٨ ) أحكام النقض س ٣ ق ٣٠٤ ص ٨١١ )

**٢٥٢٩ -** للمحكمة أن تأخذ بشهادة شاهد أمامها مطرحة ما أباها في التحقيق الابتدائي دون أن تكون ملزمة بإبداء الأسباب اذ الأمر مرجعه الى اطمئنانها .

( ١٩٥٢/٢/٤ ) أحكام النقض س ٣ ق ٢٥٥ ص ٦٨٦ ، ١٩/٢/١٩٥٢  
( ١٩٥٢ ق ٢٦٣ ص ٧٠٤ )

**٢٥٣٠ -** لا جناح على المحكمة اذا هي أخذت بأقوال للشاهد في التحقيقات دون أقواله بالجلسة ، اذ الأمر مرجعه الى مجرد اطمئنانها واقتناعها ، كما لا جناح عليها اذا هي اعتمدت أقوالا للمجنى عليه بالتحقيقات دون أن تأمر بتلاوتها مادام الطاعن لم يطلب هذه التلاوة ، وما دامت هذه الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث عند نظر الدعوى وتناولتها النيابة كما تناولها الدفاع بالمناقشة .

( ١٩٥١/١٠/٨ ) أحكام النقض س ٣ ق ٢ ص ٣ )

**٢٥٣١ -** لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها من جميع عناصر الدعوى ومن بينها أقوال المجنى عليه والشهود في التحقيقات ولو جاءت مخالفة لما قرره بالجلسة وأن تتول في الادانة على هذه الأقوال وتتخذها دليلا على المتهم متى اطمأنت الى صدقها .

( ١٩٥١/١/١٦ ) أحكام النقض س ٢ ق ١٩٧ ص ٥٢٥ )



٢٥٣٢ - ما دام ما استند اليه الحكم من أقوال المجنى عليه ثابتا في محضر الجلسة فلا غبار على المحكمة في ذلك ولو كانت هذه الأقوال مخالفة لما قرره المجنى عليه في موطن آخر من التحقيقات الأولية .  
( ١٩٥٠/١٢/١١ أحكام النقض س ٢ ق ١٢٩ ص ٣٥٠ )

٢٥٣٣ - لمحكمة الموضوع أن تعمل على أقوال الشاهد أمامها بالجلسة وإن كان قد قرر ما يخالفها في التحقيقات . كما لها أن تأخذ بأقوال بعض الشهود دون البعض وترتب على ذلك النتيجة التي تؤدي إليها حسبما تظنن إليه من تقديرها لهذه الأقوال .

( ١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١١٥ ص ٣١١ ،  
١٩٥١/٣/٢٧ ق ٣٢٥ ص ٨٧٦ )

٢٥٣٤ - من حق المحكمة أن تأخذ بأقوال شاهد بالمحضر وإن لم يحضر بالجلسة مادام المتهم لم يطلب حضوره .  
( ١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٦ ص ١٩٥ )

٢٥٣٥ - إذا حضر شاهد واحد أمام المحكمة وتخلف الباقي وشهد هذا الشاهد بأن الضارين للمجنى عليه كثيرون فثبتت المحكمة في حكمها أنها تأخذ بما قرره هذا الشاهد في التحقيقات من أن المتهم هو الذي طعن المجنى عليه بسكين فهذا من حقها .

( ١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٩ ص ٢٣ )

### تجزئة الشهادة

٢٥٣٦ - لمحكمة الموضوع تجزئة الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تظنن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تثق فيه من تلك الأقوال ، إذ مرجع الأمر في هذا الشأن إلى اقتناعها وحدها .

( ١٩٧٨/٢/٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٥ ص ١٣٦ )

٢٥٣٧ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة ولها أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد وأن توائم بين ما أخذه عنه بالقدر الذي رواه وبين ما أخذه من قول شهود آخرين ، وأن تجمع بين هذه الأقوال وتورد مؤداها جملة وتنسب اليهم معا مادام ما أخضت به من



شهاداتهم ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقله عنهم .  
( ١٩٧٨/٢/٦ ) أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٥ ص ١٣٦ ، ١٢/٨ /  
١٩٦٩ س ٢٠ ق ٢٨٨ ص ١٤٠١ )

**٢٥٣٨ -** من المقرر أنه إذا كان من حق محكمة الموضوع أن تجزئ .  
قول الشاهد فتأخذ ببعض منه دون بعض فإن حد ذلك ومناطه أن لا تمسكه  
أو تغير فحواه بما يحيله عن المعنى المفهوم من صريح عبارته ، وأنه يجب أن  
يكون واضحا من الحكم الذي وقعت فيه تلك التجزئة أن المحكمة قد أحاطت  
بالشهادة ومارست سلطتها في تجزئتها بغير بتر لفحواها ، إذ أن وقوف  
المحكمة عند هذا الحد ينصرف إلى أنها لم تفتن إلى ما يعيب شهادة الشاهد  
مما يصم استدلالها بالفساد .  
( ١٩٧٤/١١/٢٥ ) أحكام النقض س ٢٥ ق ١٦٥ ص ٧٦٥ ،  
١٩٦٤/٦/٢٢ س ١٥ ق ٩٩ ص ٤٩٩ )

**٢٥٣٩ -** من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد  
فتأخذ منها بما تظمن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير  
أدلة الدعوى .  
( ١٩٧٣/٣/٢٦ ) أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٧ ص ٤١٦ ،  
١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ق ٢٠٦ ص ١٠١٣ )

**٢٥٤٠ -** من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد إلا أن ذلك  
حده أن لا تمسخ تلك الأقوال بما يحيلها عن معناها ويعرفها عن مواضعها .  
( ١٩٧٢/٣/٢٦ ) أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠٤ ص ٤٦٩ )

**٢٥٤١ -** أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال  
الشهود إلا أن ذلك حده أن يكون فيما يمكن فيه التجزئة بأسباب خاصة  
بمتهم أو متهمين بذواتهم لا باعتبارات عامة تنصرف إلى كل المتهمين وتصدق  
في حقهم جميعا .

( ١٩٦٩/٤/٢٨ ) أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٨ ص ٥٧٢ )

**٢٥٤٢ -** أنه وإن كان الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ من  
أقوال الشاهد مما تظمن إليه وإن تطرح ما عداه دون أن تلتزم ببيان علة  
ما ارتأته ، إلا أنها متى تبرضت إلى بيان المبررات التي دعتها إلى تجزئة  
الشهادة فيجب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها في



حكمها بما من شأنه أن يجعلها متخاذلة متعارضة لا تصلح لأن تبني عليها  
النتائج القانونية التي رتبها الحكم عليها .  
( ٢٨/٤/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٨ ص ٥٧٢ )

٢٥٤٣ - لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشهود فتأخذ بما  
تطمئن اليه وتطرح ما لا ترتاح اليه .  
( ١٦/٦/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٥٤ ص ٧٧٥ )

٢٥٤٤ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن اليه من أقوال  
الشاهد في حق أحد التهمين وتطرحها فيما لا تطمئن اليه منها في حق متهم  
آخر ، دون أن يمد هذا منها تناقضا يوجب حكمها ، مادام تقدير الدليل  
موكولا اليها وحدها ومادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في  
ناحية من أقواله وكاذبا في ناحية أخرى .  
( ١٤/١٢/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ٥٢ ص ١٥٤ ،  
١٢/٤/١٩٥٤ ق ١٦٩ ص ٥٠١ )

٢٥٤٥ - محكمة الموضوع حرة في تكوين عقيدتها من أي عنصر من  
عناصر الدعوى ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بما تطمئن اليه من أقوال  
شاهد وتهمل ما عداه ، وهي ليست ملزمة أن تتعقب الدفاع في كل شبهة  
يثيرها واستنتاج يستنتجه فترد عليه .  
( ١٥/١٠/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٢٨ ص ٦٦ ، ٢٩/٤/١٩٥٢  
ق ٢٢٦ ص ٨٧٤ )

٢٥٤٦ - لمحكمة الموضوع أن تستند في قضائها الى أقوال شاهد  
على أساس أنها صحيحة وصادقة في رأيها بالنسبة الى واقعة معينة او متهم  
معين وغير صحيحة بالنسبة الى واقعة أخرى او متهم آخر مادام تقدير قوة  
الدليل في الإثبات من سلطتها وحدها ، ومادام يصح في العقل أن يكون  
الدليل المستند من أقوال الناس صادقا من جهة وغير صادق في جهة أو  
جهات أخرى من الجهات التي تناولها .  
( ٥/١٢/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢١٦ ص ٥٧١ ، ٩/٤/١٩٥١  
ق ٢٤٢ ص ٩٢٦ )

٢٥٤٧ - للمحكمة بمقتضى القانون أن تعمل على بعض أقوال  
الشاهد متى رأت أنها صحيحة وصادقة وتعترض عن باقي أقواله ان رأت أنها



غير صحيحة ، وهي اذ تفعل ذلك لا يصح أن يقال عنها انها وقعت في تناقض مادام تقدير قوة الدليل في الاثبات من سلطتها وحدها .  
( ١٩٥٠/١/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٩١ ص ٥٥٥ )

٢٥٤٨ - للمحكمة أن تعمل على ما تطمئن اليه من قول للشاهد وتطرح ما لا تطمئن اليه من قول آخر له سواء في ذلك ما يدلى به امامها بالجلسة أو ما يقرره في التحقيقات الأولية المطروحة امامها .  
( ١٩٥٠/١/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢ ص ٣ )

٢٥٤٩ - تعويل المحكمة على ما تأخذ به من شهادة شاهد واطراحه ما لم تأخذ به معناه أنها لم تر فيما اطرحته ما يصح الركون اليه .  
( ١٩٥٠/١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٣ ص ١٨٦ )

٢٥٥٠ - انه وان كان للمحكمة أن تأخذ ببعض اقوال الشاهد وتعتمد عليها وتطرح البعض الآخر ولا تعتبره ولو كان منصبا على وقائع الدعوى ومتعلقاتها ، الا أنه يجب أن يدل الحكم الذي وقعت فيه تجزئة شهادة الشاهد الواحد - ولو دلالة ضمنية - على أن المحكمة قصدت هذه التجزئة لأن سكوت المحكمة عن ذلك ينصرف الى أنها لم تظن لما يعيب شهادة الشاهد ، فأخذت بها على علاقتها ، وهذا يوقع التناقض في منطق الحكم ويصيبه .

( ١٩٣٨/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩٨٦ ص ١٧٦ )

#### تقدير الشهادة على سبيل الاستدلال

٢٥٥١ - من حق المحكمة ان تعتمد في قضائها بالادانة على اقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال بغير حلف يعين اذ مرجع الأمر كله الى ما تطمئن اليه من عناصر الاستدلال .  
( ١٩٧٦/٢/١٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٤٣ ص ٢١٥ )

٢٥٥٢ - لما كان القانون قد أجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يعين على سبيل الاستدلال ، ولم يحرم الشارح على القاضي الأخذ بتلك الأقوال التي يدلى بها على سبيل الاستدلال. اذا انس فيها الصديق فهي عنصر من عناصر الاثبات يقدره القاضي حسب



اقتناعه ، فانه لا يقبل من الطاعن النعي على الحكم أخذه بأقوال المجني عليه بحجة عدم استطاعته التمييز لصغر سنه ما دامت المحكمة قد اطمانت الى صحة ما أدلى به وركنت الى أقواله على اعتبار أنه يدرك ما يقول ويعيه .  
( ١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩١ ص ٤٤٥ )

٢٥٥٣ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى ، ولها أن تأخذ بأقوال لشاهد ولو سمعت على سبيل الاستدلال متى اقتنعت بصحتها واطمانت الى قدرته على التمييز .  
( ١٩٧٠/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٤٣ ص ١٠٤٤ )

٢٥٥٤ - من حق محكمة الموضوع أن تعتمد في قضائها بالادانة الى أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال بغير حلف يمين اذ مرجح الأمر كله الى ما تطمئن اليه من عناصر الاستدلال .  
( ١٩٦٨/١٠/٢١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٦ ص ٨٤١ )

٢٥٥٥ - للمحكمة أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة ، كما أن لها أن تأخذ بشهادة شاهد سئل على سبيل الاستدلال بغير حلف يمين متى اطمانت اليها . اذ العبرة في تقدير الشهادة والاعتداد بها هي بما تقتنع به المحكمة وتطمئن الى صحته .  
( ١٩٧٩/٢/٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٠ ص ٢٠٣ )

٢٥٥٦ - القانون لم يحظر سماع الشهادة التي تؤخذ على مسيل الاستدلال بلا يمين بل للمحكمة متى اقتنعت بصحتها أن تأخذ بها وتعتمد عليها . فاذا كان الطاعن لا يدعى أن الطفل الذي اخذت المحكمة بشهادته لم يكن يستطيع التمييز وانما اقتصر على القول بعصم امكان الاطمئنان الى أقواله لصغر سنه وجواز التأثير عليه ، فذلك منه يكون مجادلة غير مقبولة في تقدير الأدلة .  
( ١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨٤ ص ٧٥٢ )

### الشهادة المنقولة عن آخر

٢٥٥٧ - وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتحويل القضاء على أقواله مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقديره



التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع لاعتبارات التي ساقها الدفاع لمعلها على عدم الأخذ بها ، كما لا يعيب الحكم تناقض أقوال الشاهد - على فرض حصوله - طالما أنه استخلص الادانة من أقواله بما لا تناقض فيه ، وكان لا مانع في القانون من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر متى اطمأنت إليها ورات أنها صدرت حقيقة عن رواها وكانت تمثل الواقع في الدعوى .

( ١٩٧٨/٤/٢٤ ) أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٧ ص ٤٥٧ ، ٣/٦ / ١٩٧٨ ق ٤٣ ص ٢٣٥ ، ١٠/٦/١٩٧٣ س ٢٤ ق ١٥١ ص ٧٢٩ ، ٥/٢٩ / ١٩٧٢ س ٢٣ ق ١٩٠ ص ٨٣٩ ، ١٢/٢٢/١٩٥٣ س ٥ ق ٦٤ ص ١٨٧ )

**٢٥٥٨ -** من المقرر أن القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى ثبتت صحتها واقتنعت بصورها عن نقلت عنه .

( ١٩٧٧/١/١٧ ) أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٢ ص ١٠٢ )

**٢٥٥٩ -** ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت عنه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى ، ولا يغير من ذلك أن يكون من نقلت روايته حدثا صغيرا ما دامت المحكمة قد اطمأنت الى صحة ما أدلى به وركنت الى أقواله على اعتبار أنه يدرك ما يقول ويعيه .

( ١٩٦٤/٦/٢ ) أحكام النقض س ١٥ ق ٩٢ ص ٤٦٨ )

**٢٥٦٠ -** ليس في القانون ما يمنع من الأخذ برواية منقولة متى تبينت المحكمة صحتها واقتنعت بصورها عن نقلت عنه ، الا أنه مع ذلك يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لايضاح أن المحكمة حين قضت في الدعوى بالادانة قد آلت المأما صحيحا بمبنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبينت حقيقة الأساس الذي تقوم عليه شهادة كل شاهد .

( ١٩٦٣/٣/١٢ ) أحكام النقض س ١٤ ق ٢٨ ص ١٨٣ )

**٢٥٦١ -** ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ بشهادة منقولة عن شاهد أنكر صحتها وصورها عنه ، اذ المرجع في تقدير قيمة الشهادة ولو كانت منقولة هو الى محكمة الموضوع وحدها .

( ١٩٥٧/٤/٩ ) أحكام النقض س ٨ ق ١٠٦ ص ٣٩١ )



٢٥٦٢ - لا يصح للمحكمة أن تؤسس حكمها على شهادة منقولة عن شخص مجهول لم تسمع أقواله .  
( ١٩٣٦/٢/٢٤ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٤ ص ٥٥٠ )

#### تسبب اخذ المحكمة بالشهادة او طرحها

٢٥٦٣ - لما كان الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن اليه وأن تطرح ما عداه دون أن تلتزم ببيان علة ما ارتأته ، الا أنها متى تعرضت الى بيان المبررات التي دعتها الى تجزئة الشهادة ، فيجب أن لا يقع تناقض بينها ومن الأسباب الأخرى التي أوردتها في حكمها بما من شأنه أن يجعلها متخاذلة متعارضة لا تصلح لأن تبني عليها النتائج القانونية التي رتبها الحكم عليها .  
( ١٩٧٧/١٠/١٠ ) أحكام النقض س ٢٨ ق ١٧١ ص ٨٢٥ )

٢٥٦٤ - ان اطمئنان المحكمة الى أقوال شهود الانبات يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، اذ أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتحويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطايع مرجعه الى قاضي الموضوع .  
( ١٩٧٧/١/١٧ ) أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٢ ص ١٠٢ )

٢٥٦٥ - من المقرر أنه وان كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تطمئن اليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها لها ، الا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فان لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها .  
( ١٩٧٣/٣/٢٥ ) أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٨ ص ٣٦٥ )

٢٥٦٦ - ما دامت المحكمة لم تعتمد على أقوال الشهود فيكفي لاطراح هذه الأقوال أن تقول عن هؤلاء الشهود انهم أقارب وأصهار المجنى عليه وان أقوالهم سماعية لا يصح التعويل عليها .  
( ١٩٥١/٤/١٦ ) أحكام النقض س ٢ ق ٣٥٦ ص ٩٧٠ )

٢٥٦٧ - ليست محكمة الموضوع ملزمة بأن تذكر سبب أخذها بشهادة الشهود الذين تأخذ بشهادتهم ولا سبب اطراحها لشهادة من لا تتق



به اذ الامر في ذلك انما يرجع الى ما تظنن اليه .  
( ١٩٥١/٤/٢ ) احكام النقض س ٢ ق ٣٣٠ ص ٨٩٣ )

**٢٥٦٨ -** لمحكمة الموضوع أن تعتمد في حكمها على أقوال الشاهد في محضر ضبط الواقعة ولو خالف ما شهد به أمامها في الجلسة بغير أن تكون مطالبة ببيان سبب لذلك اذ الامر مرجعه الى اطمئنانها الى الدليل الذي تأخذ به .  
( ١٩٥٣/٤/٥ ) احكام النقض س ٥ ق ١٥٥ ص ٤٥٧ ، ٦/٢١ / ١٩٥٤ ق ٢٥٦ ص ٧٩٠ )

**٢٥٦٩ -** لكي يكون التناقض في شهادة الشهود مبطلا لها يجب أن يكون قد وقع بين أجزاء تلك الشهادة تعارض وتضارب يجعلها متهاوية متساقطة بحيث لا يبقى منها باق يمكن اعتباره قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها والأخذ بها . اما أن يكون للشاهد قولان أحدهما بالتحقيق والآخر أمام المحكمة فتأخذ المحكمة بأحد القولين فلا تناقض في ذلك ولا اعتراض عليه لما لمحكمة الموضوع من الحرية في تقدير أقوال الشاهد ، ما ورد منها بالتحقيق وما جاء على لسانه والأخذ بما تظنن اليه .  
( ١٩٣٦/١١/١٦ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٣ ص ١٥ )

### مادة ٣٠٣

**يصدر الحكم في الجلسة العلنية ولو كانت الدعوى نظرت في جلسة سرية . ويجب اثباته في محضر الجلسة ، ويوقع عليه رئيس المحكمة والكتاب .**  
**وللمحكمة أن تأمر باتخاذ الوسائل اللازمة لمنع التهم من مفادرة قاعة الجلسة قبل النطق بالحكم أو لضمان حضوره في الجلسة التي يؤجل لها الحكم ، ولو كان ذلك باصدار أمر بعرضه اذا كانت الواقعة مما يجوز فيها الحبس الاحتياطي .**

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : عدلت الفقرة الأولى ونص فيها على أن الحكم يجب اصداره في جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت في جلسة سرية ويجب اثبات الحكم في محضر الجلسة ، وحددت باقي عبارة الفقرة التي توجب صدور الحكم في الجلسة التي سمحت فيها المرافعة أو الجلسة التي تليها . فان من المقرر أن هذا ليس اجراء جوهريا وأن مخالفته لا يترتب عليها بطلان الحكم لأن القاضي قد لا يستطيع اصدار حكمه في نفس الجلسة



أو في الجلسة التالية أي بعد أسبوع إذا كانت الدعوى تحتاج إلى أبحاث قانونية أو كانت محاصرها طويلة وتحتاج إلى مراجعة فـد تستغرق مدة أطول ولا يمكن تحديد هذه المدة مطلقاً مقدماً . وقد جرى العمل على تأجيل النطق بالحكم إلى عدة أسابيع في كثير من القضايا ورغم وجود نص مماثل في قانون تحقيق الجنايات الملمى ولم تنكر محكمة النقض على المحاكم هنا الحق فلا فائدة إذن من النص على تحديد مدة لإصدار الحكم إذا كان لا يمكن العمل بهذا النص ولا يترتب على مخالفته بطلان .

## حكم

٢٥٧٠ - علانية النطق بالحكم قاعدة جوهرية تجب مراعاتها إلا ما استثنى بنص صريح تحقيقاً لل غاية التي توخاها الشارع وهي تدعيم الثقة في القضاء والاطمئنان إليه ، فإذا ثبت من محضر الجلسة والحكم أنه قد صدر في جلسة سرية فإن الحكم يكون معيباً بالبطلان الذي يستوجب نقضه .

( ١٩٦٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ١٣ ق ٥١ ص ١٩٥ )

## مادة ٣٠٤

إذا كانت الواقعة غير ثابتة أو كان القانون لا يعاقب عليها تحكم المحكمة ببراءة المتهم ويفرج عنه إن كان معبوساً من أجل هذه الواقعة وحدها .

أما إذا كانت الواقعة ثابتة وتكون فعلاً معاقباً عليه ، تقضى المحكمة بالعقوبة المقررة في القانون .

— تقابل الفقرة الأولى صدر المادة ١٤٧ من القانون السابق .

## الأحكام

٢٥٧١ - يكفي في المحاكمة الجنائية أن تتشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة إلى المتهم كي تقضى بالبراءة ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وخلا حكمها من عيوب التسبب اذ مرجع الأمر في ذلك إلى مبلغ اطمئنانها في تقدير الأدلة .

( ١٩٧٨/١/١٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧ ص ٤٥ )

٢٥٧٢ - يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، اذ مرجع الأمر في ذلك إلى



ما يطعن اليه في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

( ١٩٧٥/٣/٩ أحكام النقض س ٢٦ ق ٤٩ ص ٢٢٠ ، ٢٢/٤/١٩٧٣ س ٢٤ ق ١١٠ ص ٥٣١ ، ١٩٦٨/٤/٨ س ١٩ ق ٧٦ ص ٤٠٢ )

**٢٥٧٣ -** من المقرر أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة للشك في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن تكون قد التزمت احقاائق الثابتة بالأوراق وخلا حكمها من عيوب التسبيب .

( ١٩٧٩/١/٢٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣٠ ص ١٥٩ )

**٢٥٧٤ -** أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة للشك في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية الأدلة ولها في سبيل ذلك أن تزن شهادة شاهد الإثبات وتقديرها التقدير الذي تطعن اليه ، إلا أن ذلك كله مشروط ، بأن تكون الأسباب التي أفصحت عنها ولم تعول من أجلها على تلك الشهادة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها من غير تعسف في الاستنتاج ولا تتنافر مع حكم العقل والمنطق .

( ١٩٧٨/١/١٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ٦ ص ٣٩ )

**٢٥٧٥ -** من المقرر أن على محكمة الموضوع أن تورد في حكمها بالبراءة ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على نحو يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها .

( ١٩٧٦/١/٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٥ ص ٤٠ )

**٢٥٧٦ -** لئن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات .

( ١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧ ص ٦٠ ، ٢٠/٢/١٩٧٢ ق ٤٧ ص ١٩٣ ، ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ق ٩٩ ص ٥١٤ )

**٢٥٧٧ -** أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى



تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها ، وهو ما جاء الحكم المطعون فيه قاصراً في بيانه بما ينبىء بأن المحكمة أصدرته دون أن تحيط بالدعوى عن بصر وبصيرة ويوجب نقضه والإحالة .

( ١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٩ ص ٣٦٩ )

**٢٥٧٨ -** المقرر أنه لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة ، وبفرض صحة ما تدعيه الطاعنة من خطأ الحكم في تاريخ الواقعة فإن هذا العيب غير منتج مادام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعائم أخرى متعددة تكفي وحدها لحمله .

( ١٩٧٦/١١/٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٩٢ ص ٨٤٨ )

**٢٥٧٩ -** لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة ، فانه يفرض صحة ما تنعاه الطاعنة عليه من خطئه في تصور شهادة المجنى عليه وتعارض تصويره لتلك الشهادة مع التقرير الفني ، فإن هذا العيب غير منتج مادام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعائم أخرى متعددة لم يوجه إليها أى عيب وتكفي وحدها لحمله .

( ١٩٧٢/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٩٥ ص ١٣١٣ )

**٢٥٨٠ -** لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على أحد أدلة الاتهام مادام قد اشتمل على أن المحكمة قد فطنت إليه .

( ١٩٧٢/١/٢٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧ ص ١٥٠ )

**٢٥٨١ -** لا يعيب الحكم أن تكون المحكمة قد أغفلت الرد على بعض أدلة الاتهام إذ أنها غير ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت مادام أنها قد رجعت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والشك في صحة عناصر الإثبات ، ولأن اغفال التحدث عنها ما يفيد ضمناً أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطعن معه الى ادانة المطعون ضده .

( ١٩٦٨/٤/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٦ ص ٤٠٢ ، ٦/٢٨/١٩٦٥ س ١٦ ق ١٢١ ص ٦٢٤ )

**٢٥٨٢ -** لمحكمة الموضوع تقدير الأدلة واستخلاص ما ترى أنها مؤدية اليه من براءة أو ادانة بغير معقب عليها في ذلك مادام هذا الاستخلاص سائفاً . وليست المحكمة ملزمة في حالة البرائة أن ترد على كل دليل من



أدلة الاتهام ، وفي اغفال التحدث عن بعض هذه الأدلة ما يفيد أنها أطرحتها -  
( ١٢/٤/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٧١ ص ٥٠٧ )

**٢٥٨٣ -** من المقرر أنه لا يصح النعي على المحكمة أنها قضت ببراءة  
المتهم بناء على احتمال ترجع لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح  
لدى غيرها ، لأن ملاك الأمر كله يرجع الى وجدان قاضيه وما يطمئن اليه  
مادام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله .  
( ١٩٦٩/٣/٢١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩٢ ص ٤٣٣ ،  
١٤/١٠/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٦٣ ص ٨٢٨ )

**٢٥٨٤ -** من المقرر أنه وإن كان يشترط في دليل الادانة أن يكون  
مشروعا اذ لا يجوز أن تبني ادانة صحيحة على دليل باطل في القانون ، الا  
أن المشروعية ليست بشرط واجب في دليل البراءة ، ذلك بأنه من المبادئ  
الأساسية في الاجراءات الجنائية أن كل متهم يتمتع بقرينة البراءة الى أن  
يحكم بادانته بحكم نهائي وأنه الى أن يصدر هذا الحكم له الحرية الكاملة في  
اختيار وسائل دفاعه بقدر ما يسعفه مركزه في الدعوى وما تحيط نفسه من  
عوامل الخوف والحرص والحذر وغيرها من العوارض الطبيعية لضعف النفوس  
البشرية ، وقد قام على هدى هذه المبادئ حق التهم في الدفاع عن نفسه  
وأصبح حقا مقدسا يملو على حقوق الهيئة الاجتماعية التي لا يضرها تبرئة  
مذنب بقدر ما يؤذيها ويؤذي العدالة معا ادانة بريء .  
( ١٩٦٧/١/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٤ ص ١٢٨ )

**٢٥٨٥ -** يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة  
اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض  
الدعوى المدنية ، اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه من تقدير الدليل  
مادام الظاهر من الحكم انه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .  
( ١٩٦٨/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٥ ص ٨٨٦ )

**٢٥٨٦ -** يكفي للحكم بالبراءة لعدم الثبوت وما يترتب على ذلك من  
رفض الدعوى المدنية أن تبدي المحكمة عدم اطمئنانها الى أدلة الاثبات  
المطروحة ما دامت قد حصتها .  
( ١٩٥٤/٣/٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٢٦ ص ٢٨٢ )

**٢٥٨٧ -** اذا قطعت المحكمة في أصل الواقعة بالتشكك وقضت في  
موضوع التهمة بالبراءة لعدم الثبوت تحت أي وصف وطبقا لأي تكييف



عسيخ عليها فلا تكون ثمة جدوى للدعوى بالحق المدني فيمسا يشتره بشأن وصف الواقعة .

( ١٩٦٥/١٠/١٩ أحكام النقض س ١٦ ق ١٣٧ ص ٧٢٤ )

٢٥٨٨ - لا يلزم قانونا في الأحكام الصادرة بالبراءة بيان الواقعة والعناصر المكونة للجريمة اكتفاء ببيان أسانيد البراءة والأوجه التي اعتمدت عليها المحكمة في ذلك .

( ١٩٦٥/٦/٢٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢١ ص ٦٢٤ )

٢٥٨٩ - لم تشترط المادة ٣١٠ إجراءات جنائية أن يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الادانة ، ويكفى أن يكون الحكم قد استعرض أدلة الدعوى عن بصر وبصيرة ، فلم تجد فيها ما يؤدي إلى ادانة المتهم .

( ١٩٥٦/١٠/٨ أحكام النقض س ٧ ق ٢٧٤ ص ١٠٠٤ )

٢٥٩٠ - يكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن يكون مشتملا على الأسباب التي تفيد عدم اقتناع المحكمة الاستثنائية بأدلة الثبوت التي أخذت بها محكمة أول درجة .

( ١٩٥٤/٢/٨ أحكام النقض س ٥ ق ٩٩ ص ٣١٠ )

٢٥٩١ - من المقرر أن المحكمة الاستثنائية اذا رأت إلغاء حكم صادر بالبراءة أن تفند ما استندت اليه محكمة الدرجة الأولى من أسباب والا كان حكمها بالالغاء ناقصا نقصا جوهريا موجبا لنقضه .

( ١٩٧٦/٤/٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٦ ص ٤٠٠ ، ١٠/٢١ )

( ١٩٦٣ س ١٤ ق ١٢٠ ص ٦٥٨ )

٢٥٩٢ - لا تلزم المحكمة الاستثنائية عند الغائها الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة بأن تناقش أسباب هذا الحكم ، مادام حكمها بالادانة مبنيا على أسباب تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها .

( ١٩٦٢/١٠/٢٩ أحكام النقض س ١٣ ق ١٦٨ ص ٦٨١ )

٢٥٩٣ - متى كان الحكم الاستثنائي قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت الجريمة قبل المتهم وكانت تلك الأدلة من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها عليها ، فهذا يكفي للرد



على أدلة البراءة التي أوردتها الحكم الابتدائي .  
( ١٦/١٠/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٢٣ ص ٥٧ )

### مادة ٣٠٥

**إذا تبين للمحكمة الجزئية أن الواقعة جنائية أو أنها جنحة من الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد تحكم بعدم اختصاصها وتحيلها إلى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم فيها .**

— مدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٢/٢٥/١٩٥٢ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .

— راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١

— راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

— الفقرة الأولى تقابل صدر الفقرة الثانية من المادة ١٤٨ من القانون السابق .

مادة ٣٠٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا تبين للمحكمة الجزئية أن الجريمة المحالة إليها من اختصاص محكمة الجنايات ، تحكم بعدم اختصاصها .

وإذا كان الفعل جنحة من الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد تحيلها إلى محكمة الجنايات .

لما إذا كان الفعل جنائية وكانت الدعوى قد تم تحقيقها بمعرفتها أو بمعرفة سلطة التحقيق ورأت أن الأدلة كافية ، تحيلها إلى غرفة الاتهام ، وتكلف النيابة العامة بإرسال الأوراق فوراً إلى الجهة المعالة إليها ، وإن لم يكن قد تم تحقيقها تحيلها إلى قاضي التحقيق لتحقيقها والتصرف فيها .

وإذا رأت أن الأدلة غير كافية ، تصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، وتكون الأوامر التي تصدرها المحكمة الجزئية بالإحالة إلى غرفة الاتهام أو بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، قابلة للظعن طبقاً لل مواد ١٦١ وما بعدها ، كما لو كانت صادرة من قاضي التحقيق .

مادة ٣٠٥ مدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

« تستعمل عبارة النيابة العامة بعبارة قاضي التحقيق في المادة ٣٠٥ فقرة ثالثة » .

### مادة ٣٠٦

— أُلغيت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٦ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر في

١٩٦٢/٦/١١ .

— وكانت المادة ٣٠٦ تنص قبل إلغائها على أنه :

إذا رأت المحكمة أن الفعل جنائية ، وأنه من الجنايات التي يجوز لقاضي التحقيق إحالتها إليها طبقاً للمادة ١٥٨ ، فلها بدل الحكم بعدم الاختصاص أن تصدر أمراً بنظرها وتحكم فيها . وللنائب العام الظعن في القرار الصادر بنظر الجناية في هذه الحالة بطريق الاستئناف .



ويلصل فيه على وجه الاستعجال . ولا تنظر الدعوى الا بعد فوات ميعاد الاستئناف أو بعد الفصل فيه .

وتتبع في الفصل في الجنايات التي تنظر امام المحكمة الجزئية ، سواء احييت اليها. بقرار من سلطة التحقيق أم قررت هي نظرها . الاجراءات المقررة في مواد المئج .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

### مادة ٣٠٧

**لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكاليف بالحضور ، كما لا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى .**  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

### الأحكام

**٢٥٩٤ -** من أول واجبات المحكمة أن تتحقق من أن المتهم المسائل امامها هو من اقامت سلطة الاتهام الدعوى الجنائية ضده ، وأنه ليس يسوغ أن تقيم قضاها على مجرد الشك في شخصيته مادام هناك من الوسائل التي لم تطرقها ما قد يؤدي الى بلوغ غاية الأمر في حقيقة شخصيته ، واذ كانت المحكمة قد رفضت وسيلة التحقيق التي نادت بها النيابة العامة - الطاعة - فصادرت - بما ذهبت اليه - اجراء قد يتغير به وجه الرأي في قضائها ، فقد تعيب حكمها بما يستوجب نقضه والاحالة .

( ١٩٧٥/١١/٣٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٧٢ ص ٧٨٣ )

**٢٥٩٥ -** الأصل في المحاكمة أن تجرى في مواجهة المتهم الحقيقي الذي اتخذت الاجراءات قبله ، ولا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى طبقا للمادة ٣٠٧ اجراءات جنائية ، فاذا كان المتهم الذي حوكم هو غير من اتخذت ضده اجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى الجنائية عليه فان اجراءات المحاكمة التي تمت تكون باطلة ويبطل معها الحكم الذي بني عليها . بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه واعادة المحاكمة .

( ١٩٦٤/١١/٣٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥٠ ص ٧٦٢ ،

١٩٦٠/٥/١٠ س ١١ ق ٨٢ ص ٤١٦ )

**٢٥٩٦ -** الأصل في المحاكمات الجنائية أنه لا يجوز محاكمة المتهم عن واقعة غير الواقعة التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكاليف بالحضور



عملا بالمادة ٣٠٧ اجراءات جنائية . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على المقررات أن السيد رئيس نيابة أسبوط أصدر بتاريخ ١٩٦٩/٢/٩ أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة القساعل بالنسبة للأسلحة والذخيرة المضبوطة اثر الحادث تأسيسا على ما استبان من التحقيق من أن مكان ضبطها لا يخضع لسيطرة أحد معين من المتهمين الأمر الذي لا يمكن معه اسناد احرازها الى أحد منهم ، فان الحكم المطعون فيه اذا غفل عن ذلك الأمر الصادر من النيابة العامة والذي له حججته التي تمنح من العودة الى الدعوى الجنائية مادام قائما ولم يبلغ قانونا ودان المحكوم عليه بجريمة احراز تلك الأسلحة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء ببراءة المطعون ضده الاول من تهمة احراز السلاح والذخيرة بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن المقدمة منه في شأنها .

( ١٩٧٤/٤/٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ٨٠ ص ٢٧١ )

**٢٥٩٧ -** من المقرر أنه لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور ، وأن محكمة ثاني درجة انما تتصل بالدعوى مقيدة بالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية .  
( ١٩٧١/١٠/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٧ ص ٥٢٤ )

**٢٥٩٨ -** ليس للمحكمة أن تحدث تغييرا في أساس الدعوى نفسه باضافة وقائع جديدة لم ترفع بها الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو المرافعة .  
( ١٩٧١/١٠/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٧ ص ٥٢٤ )

**٢٥٩٩ -** انه وان كان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تسند الى المتهم أفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه الا أن التغيير المحظور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة ، أما التفصيلات التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الاتهام ككيفية ارتكاب الجريمة فان للمحكمة أن تردّها الى صورتها الصحيحة ما دامت فيما تجرّيه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الاحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث .

( ١٩٧٣/١٢/٣١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٦٥ ص ١٣٠١ ،  
١٩٦٢/١١/٢٦ س ١٣ ق ١٨٨ ص ٧٧٠ )

**٢٦٠٠ -** لئن كان للنيابة العامة بوصفها سلطة اتهام أن تطلب من



المحكمة اضافة تهمة جديدة مما يبنى عليها تغيير في الأساس أو زيادة في عدد الجرائم المقامة عليها الدعوى قبل المتهم ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون ذلك في مواجهة المتهم أو مع اعلانه به اذا كان غائبا وأن يكون أمام محكمة أول درجة حتى لا تحرمه فيما يتعلق بالأساس الجديد أو الجريمة الجديدة من إحدى درجتى التقاضى .

( ١٩٧١/١٠/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٧ ص ٥٢٤ ،  
١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ق ٢٠٩ ص ١٠٣١ )

٣٦٠١ - من المقرر طبقا للمادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الاحالة أو طلب التكميل بالحضور . واذا كان ذلك وكانت التهمة الموجهة الى المتهم فى طلب التكميل بالحضور وجرت المحاكمة على أساسها هى أنه أدار محلا بغير ترخيص ولم تقل النيابة ان المتهم مارس العمل بدون شهادة صحية - وهى الواقعة التى تضمنتها الأوراق - ولم ترفع الدعوى عن ذلك ، وألواقعتان منفصلتان ومستقلتان عن بعضهما ، ولا يحق للمحكمة الاستئنافية أن توجه اليه هذه التهمة أمامها ، فانه يتمين نقض الحكم المطعون فيه وتبرئة المطعون ضده من التهمة الموجهة اليه اعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

( ١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤ ص ٩٩ ، ١/٦ /  
١٩٦٩ س ٢٠ ق ٤ ص ١٧ )

٣٦٠٢ - اذا كانت المحكمة قد انتهت الى عدم وقوع الجريمتين الواردتين فى أمر الاحالة من الطاعن ودانته بجريمة أخرى وقعت على مجنى عليه آخر وهى الشروع فى ابتزاز مال بطريق التهديد من والد المجنى عليه ، فان هذا الذى أجرته المحكمة لا يعد مجرد تعديل فى التهمة مما تملك المحكمة اجراءه بعد لفت نظر الدفاع اليه ، بل هو فى حقيقته قضاء بالادانة فى واقعة مختلفة عن واقعة الدعوى المطروحة وتستقل عنها فى عناصرها وأركانها ، وقد جرى النشاط الاجرامى فيها فى تاريخ تال على حصولها . وقد سبقت الواقعة المكونة لهذا النشاط كدليل على ارتكاب الطاعن للجريمتين اللتين أقيمت عنهما الدعوى الجنائية ، ولم تكن واردة فى أمر الاحالة وليست متصلة بما ورد فيه اتصالا لا يقبل التجزئة أو الاقتسام ، ومن ثم فانه ما كان يجوز للمحكمة بعد أن خلصت الى ما انتهت اليه أن تتعرض الى الواقعة الجديدة فتتخذ منها أساسا لادانة الطاعن بجريمة لم ترفع عنها الدعوى الجنائية ، بل غاية ما كانت تملكه المحكمة فى شأنها ان



أرادت أن تعمل حقها في التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ إجراءات جنائية .

( ١٧/٦/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٤٥ ص ٧١٧ )

٣٦٠٣ - ان اضافة المحكمة الاستئنافية واقعة لم تكن واردة في الاتهام ذلك لا جدوى من التمسك به أمام محكمة النقض ما دامت المحكمة لم تشدد العقوبة على المتهم بل قضت بتأييد الحكم الابتدائي .  
( ٢١/٣/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٠ ص ٨٢٧ )

٣٦٠٤ - اذا كان الطاعن ينص على الحكم أن المحكمة قد أثبتت به أنه قد أحدث أيضا الإصابة الرضية بالقتيل مع أن الدعوى العمومية لم ترفع عليه بالقتل إلا من أجل الإصابة الناتجة عن العيار الناري ولم تبين مدى اتصال كل إصابة بحدوث الوفاة وكانت المحكمة ولو أنها أضافت في صدد تصوير الواقع أنه أحدث الإصابة الرضية أيضا قد أوردت أن كلا من الاصابتين حيوية ومعاصرة وأن كلا منهما وان كان كافيا بمفرده لاحداث القتل الا أن الوفاة كانت نتيجة الاصابتين ، الأمر الذي يجعل الطاعن مستولا عن القتل كفاعل أصلي يقطع النظر عن الإصابة الأخرى ، فانه لا تكون للمتهم جدوى من هذا الذي ينهض على الحكم .  
( ٢٠/١١/١٩٥٠ أحكام النقض ص ٢ ق ٦٨ ص ١٧٣ )

٣٦٠٥ - ان رفع الدعوى بجناية الشروع في القتل العمد المقترن بجناية الشروع في السرقة يتضمن حتما رفعها بجناية الشروع في السرقة ، فاذا لم تثبت جناية الشروع في القتل كان للمحكمة أن تدين في حكمها المتهم بجناية الشروع في السرقة .  
( ٢٩/١٢/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٧٦ ص ٤٤٠ )

٣٦٠٦ - اذا كان الثابت بالحكم أن النيابة قدمت المتهم لمحاكمته عن جريمة اعتدائه بالضرب على شخص معين ، وأن المحكمة عند نظرها الدعوى أثبتت أن المتهم اعتدى على شخص سمته هو غير المجنى عليه الحقيقي وأدانتته على هذا الاعتبار فإن المحكمة تعتبر في هذه الحالة قد فصلت في واقعة لم



تكن معروضة عليها ويكون حكمها واجبا نقضه

( ١٩٣٧/٣/٨ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٦١ ص ٥٦ )

٢٦٠٧ - ان المحكمة لا تملك استبدال تهمة بأخرى ، فاذا اتهمت النيابة شخصا بأنه زور ايصالا وادعى صدور من شخص معين فأغفلت المحكمة هذه التهمة وعاقبت المتهم على تهمة تزوير أخرى لم ترفع بها الدعوى ، ففضاؤها على هذه الصورة باطل لاخلاله بحق الدفاع ، وللمتهم أن يتمسك بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .

( ١٩٣٥/٢/١١ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٣٤

ص ٤٢٥ )

٢٦٠٨ - اذا جاز للمحكمة الاستثنائية أن تغير وصف التهمة مع ابقاء الوقائع على حالها فليس لها أن تعدل التهمة باضافة وقائع جديدة لم يسبق اسنادها الى المتهم ، حتى ولو لغت الدفاع الى هذا التعديل ، لأن في ذلك على كل حال حرمانا للمتهم من درجة من درجات التقاضي .

( ١٩٣٥/١٢/٢ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٠٧

ص ٥١١ )

٢٦٠٩ - لا تملك المحكمة الاستثنائية أن تغير من تلقاء نفسها صفة المدعى عليه في الدعوى لأن هذا التغير يعتبر منها تجاوزا لحدود الدعوى المطروحة لديها . فاذا اتهم شخص بجريمة وطلب مدع مدني تعويضا من هذا الشخص بسبب ارتكابه لها ، وحكم على هذا المتهم ابتدائيا بالعقوبة وبالتعويض على هذا الاعتبار ، ثم استمر المدعى المدني مصمما على دعواه لدى الاستئناف ، والمحكمة الاستثنائية برأت المتهم من التهمة وقررت أن ابنه هو المرتكب لها ، ومع ذلك حكمت عليه هو بالتعويض بصفته وليا مسنولا عن الحق المدني ، وكان هذا من المحكمة الاستثنائية تجاوزا لحدود الدعوى المطروحة عليها مبطلا لحكمها ، وكان المتهمين عليها مع تبرئة المتهم من التهمة لعدم مقارفته ايها رفض الدعوى المدنية قبله شخصيا وحفظ الحق للمدعى المدني في تقاضي التعويض لدى المحكمة المدنية ما دام الجاني طفلا عمره اقل من سبع سنوات ممن لا ترفع عليهم الدعوى العمومية . ولا يتسع لمثل صورة هذه القضية نص المادة ٧٢ تحقيق جنايات التي تجيز الحكم بالتعويضات على المتهم المحكوم ببراءته من التهمة اذ المتهم في هذه القضية برى لعدم ثبوت التهمة عليه والتعويض كان مطلوبا منه شخصيا بسبب اقترافه هذه الجريمة التي برى منها ، وقد حكم به من ثاني درجة عليه



يصفة مقابلة لصفته الأولى في الخصومة .

( ١٩٣٠/١/٣٠ ) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٨٧

ص ٤٦٣

٣٦١ - ليس للمحكمة الاستثنائية أن تغير وصف التهمة المرفوعة

لها على وجه يخرج الواقعة التي هي محل الاتهام من أن تكون غير معاقب عليها قانونا إلى أن تكون معاقبا عليها . فمثلا إذا كانت التهمة المرفوعة هي مجرد عرض سمن صناعي للبيع على اعتبار أنه سمن طبيعي فهي لا تملك تغيير وصف هذه التهمة فتجعلها بيعا فعلا ، فإن هي فعلت فإنها تكون قد تجاوزت حدود سلطتها ، إذ التهمة على الوصف الجديد هي تهمة أخرى ينبغي أن ترفع بها دعوى خاصة تأخذ سيرها القانوني ويدافع فيها المتهم عن نفسه أمام الدرجتين .

( ١٩٢٩/١١/٢٨ ) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٤٣

ص ٣٨٦

### مادة ٣٠٨

للمحكمة أن تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند للمتهم ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تنبئ من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ، ولو كانت لم تذكر بأمر الإحالة أو بالتكليف بالحضور . ولها أيضا اصلاح كل خطأ مادي وتدارك كل سهو في عبارة الاتهام مما يكون في أمر الإحالة أو في طلب التكليف بالحضور .

وعلى المحكمة أن تنبه المتهم إلى هذا التغيير وأن تمنحه أجلا لتخصير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل إذا طلب ذلك .

- راجع المواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : تضمنت الفقرة الثالثة من هذه المادة

- في مشروع الحكومة - مبدأ جديدا وهو أن المحكمة لها أن تغير وصف التهمة بشرط ألا تعكف على اتهام بصفوة أشد من العقوبة المقررة للجريمة بوصفها المرفوع به الدعوى وليس في قانون تحقيق الجنايات الملقى نص بهذا المعنى . وزات اللجنة أن لا مبرر لهذا المبدأ لأنه يقتضي انقضاء دون يجوز للمحكمة تشديد التهمة المستندة إلى المتهم والشرط الوحيد هو ألا توجه لمتهمه أملا لم يشملها التحقيق .

( ١٩٧٨/٥/١٥ ) أحكام النقض س ٢٩ ق ٩٥ ص ٥١٦ ،

### الأحكام

٣٦١ - الأصل أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني



الذي تسبغه النيابة العامة على الواقعة المسندة الى المتهم وأن واجبها أن  
تمحص الواقعة المطروحة عليها على جميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها  
القانون تطبيقا صحيحا .  
١٩٧٧/٣/٢١ من ٢٨ ق ٧٩ ص ٣٦٦ )

٢٦١٢ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي  
تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم بل هي مكلفة بتمحيص  
الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص  
القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة الى أن تلفت نظر الدفاع الى ذلك ، مادام  
أن الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي  
بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساسا للوصف الذي دان المتهم به دون  
أن تضيف اليها المحكمة شيئا .  
١٩٧٧/٥/١٦ أحكام النقض من ٢٨ ق ١٢٨ ص ٦٠٤ )

٢٦١٣ - من المقرر أن المحكمة ملزمة بأن تمحص الواقعة المطروحة  
عليها وأن تنظر فيها على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذي  
تجريه في الجلسة ، وأن تطبق عليها نصوص انقانون تطبيقا صحيحا غير  
مقيدة شي ذلك بالقانون الذي تطلب النيابة العامة عقاب المتهم طبقا لأحكامه .  
١٩٧٦/٤/١٢ أحكام النقض من ٢٧ ق ٩٢ ص ٤٣٠ )

٢٦١٤ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف الذي  
تسبغه النيابة العامة للفعل المسند الى المتهم بل من واجبها أن تمحص  
الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص  
القانون تطبيقا صحيحا ، ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى غير مقيدة  
بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل انها  
مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تبين من عناصرها  
المطروحة عليها ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة ، وكل ما تلتزم به هو  
ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وزدت في أمر الإحالة أو طلب التكليف  
بالحضور .

١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض من ٢٤ ق ٨٣ ص ٣٩٣ ، ٢/٦/١٩٧٢  
من ٢٣ ق ٣٢ ص ١١٧ ، ١٩٦٨/٦/١٧ من ١٩ ق ١٤٦ ص ٧٢١ )

٢٦١٥ - من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بأن تمحص الواقعة  
المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق نصوص القانون تطبيقا  
صحيحا على الوقائع النابتة في الدعوى مادامت لم تخرج عن حدود الواقعة



المرفوعة بها الدعوى أصلا .

( ١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥ ص ٦١ )

٢٦١٦ - لمحكمة الموضوع أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذى ترى هي أنه الوصف القانونى السليم دون أن تتقيد بالوصف الذى أسبغته النيابة على الفعل المسند للمتهم .

( ١٩٧٢/٣/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠٦ ص ٤٧٩ )

٢٦١٧ - انه وإن كانت المحكمة بحسب الأصل لا تتقيد بوصف النيابة العامة للواقعة الا أن شرط ذلك - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - وحدة الفعل المادى المكون للجريمتين وعدم اضافة عناصر جديدة .

( ١٩٧٢/١/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦ ص ٢٠ )

٢٦١٨ - المحكمة مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير .

( ١٩٦٦/١٠/١٧ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨١ ص ٩٧٧ )

٢٦١٩ - المحكمة هي صاحبة الرأى الأخير فى تكييف الواقعة المطروحة أمامها وتطبق نصوص القانون عليها ، فلا تتقيد بالوصف الذى ترفع به الدعوى .

( ١٩٥٥/٥/١٧ أحكام النقض س ٦ ق ٣٠١ ص ١٠٢٥ )

٢٦٢٠ - المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة للواقعة ، ولها بل من واجبها أن تصف الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح فى القانون .

( ١٩٥١/٣/٢١ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٣ ص ٨٣٥ )

٢٦٢١ - ان رفع الدعوى العمومية على متهم بالنسبة الى واقعة معينة توجب على قاضى الموضوع تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة المرفوعة بها الدعوى دون أن يكون مقيدا بالوصف الذى وصفت به ولا بنصوص القانون التى طلب اليه توقيع العقوبة على أساس انطباقها .

( ١٩٥٢/٣/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠١ ص ٥٣٥ )

٢٦٢٢ - للمحكمة أن تعطى الوقائع المعروضة عليها وصفها القانونى الصحيح ، وليس عليها أن تلتفت الدفاع الى ذلك ما دامت لم تخرج



في الوصف الذي أعطته للجريمة عن الوقائع التي عرّضت عليها أو تناولها  
الدفاع .  
( ١٩٥١/٤/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤٣ ص ٩٢٩ )

٢٦٣٣ - لما كان الطاعن حين استئناف الحكم الابتدائي الصادر  
بإدائته على أساس التعديل الذي أجرته محكمة أول درجة في التهمة من  
تبيد إلى نصب كان على علم بهذا التعديل وكان استئناف الحكم الابتدائي  
منصبا على هذا التعديل الوارد به ، فلا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به  
طامسا أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أي تعديل في التهمة .  
( ١٩٧٧/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٠٤ ص ٩٩٨ )

٢٦٣٤ - إذا عدلت النيابة أثناء المحاكمة الابتدائية وصف التهمة  
التي رفعت بها الدعوى على المتهم وترافع المتهم على مقتضى التعديل وأقرته  
المحكمة بأن فصلت في الدعوى على أساسه فإن الوصف الأول يعتبر أنه قد  
استبعد ولا وجود له وتبنى المحاكمة الاستئنافية على الوصف الجديد الذي  
صدر على أساسه الحكم المستأنف .  
( ١٩٣٨/٦/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٢٥ ص ٢٧٧ )

٢٦٣٥ - ما دامت النيابة قد طلبت تعديل وصف التهمة أمام  
محكمة أول درجة في مواجهة المتهم وترافع هو أمام درجتى التقاضى على  
أساس الوصف الجديد فلا يقبل من المتهم أن ينعى على المحكمة الاستئنافية  
أنها أخذته بمقتضى الوصف الجديد .  
( ١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ٢٣ ص ٢٠٦ )

٢٦٣٦ - لما كان الطاعن لم يثر شيئا بخصوص تعديل وصف  
التهمة أمام المحكمة الاستئنافية فلا يجوز له أن يسدى ذلك لأول مرة أمام  
محكمة النقض .  
( ١٩٧٧/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٠٤ ص ٩٩٨ )

٢٦٣٧ - رد الحكم تاريخ الحادث إلى الوقت الذي اطمأن هو إلى  
وقوع الاختلاس خلاله هو مجرد تصحيح لبيان التهمة وليس تقييما في  
كيانها المادى بما يستوجب نظر الدفاع إليه ليترافع على أساسه بل يصح  
إجراؤه من المحكمة عند الفراغ من سماع الدعوى .  
( ١٩٧٧/١/٢ أحكام النقض س ٢٨ ق ١ ص ٥ )



**٢٦٢٨ -** إذا كان ما فعلته المحكمة هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة بما لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الاحالة وكانت مطروحة على بساط البحث ، فإن ذلك لا يعتبر في حكم القساوان تغييرا لوصف التهمة المحال بها المتهم مما يستوجب قانونا لفت نظر الدفاع اليه في الجلسة ليتراعى على أساسه ، بل يصح اجراؤه بعهد الفراغ من سماع الدعوى .

( ١٩٥٦/١/٣١ أحكام النقض س ٧ ق ٣٤ ص ٩٥ )

**٢٦٢٩ -** إذا كانت الدعوى الجنائية التي نظرتها المحكمة وانتهت فيها المرافعة قد بنيت على أن المتهم قتل المجنى عليه عمدا فأدانت المحكمة لا في الجناية المذكورة بل في جنحة القتل خطأ وكانت جنحة القتل الخطأ تختلف في وصفها وفي أركانها عن جناية القتل العمد التي أحيل بها ، فإن المحكمة تكون قد أخطأت وأخلت بحقوق الدفاع ، ذلك أنه إذا كانت المحكمة وهي تسمع الدعوى لم تر توافر أركان جناية القتل العمد فانه كان لزاما عليها اما أن تقضى ببراءته من التهمة التي أحيل من أجلها ، واما أن توجه اليه في الجلسة التهمة المكونة للجريمة التي رأت أن تحاكمه عنها وأن تبين له الجريمة التي رأت اسنادها اليه ليتمكن من ابداء دفاعه فيها ما دامت الأفعال التي ارتكبها لا تخرج عن دائرة الأفعال التي نسبت اليه وشملت التحقيقات الابتدائية التي أجريت في الدعوى ، وذلك على مقتضى ما تنص عليه المادتان ٣٠٧ و ٣٠٨ اجراءات جنائية ، إذ أن الشارع عند تقرير حق المحكمة في تفسير الوصف أو تعديل التهمة المرفوعة بها الدعوى لم يقصد الى الافتئات على الضمانات القانونية التي تكفل لكل متهم حقه في الدفاع عن نفسه أمام القضاء قبل أن ينزل به أية عقوبة في شأن الجريمة التي ترى المحكمة اسنادها اليه كلما كان تنبيه الدفاع الى ذلك لازما قانونا .

( ١٩٥٥/١٢/١٢ أحكام النقض س ٦ ق ٤٣٤ ص ١٤٧٠ )

**٢٦٣٠ -** العبرة في التهمة هي بما ترفع به الدعوى ولا يغير من هذا قول يرد في مرافعة النيابة أثناء المحاكمة ، واذن فعل المتهم أن يدافع عن نفسه على أساس ذلك والا يقتصر على دليل دون آخر استنادا الى مسلك النيابة في الجلسة .

( ١٩٤٧/٣/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٣٢ )

( ٣٣٣ ص )



## صور عملية

٢٦٣١ - لما كان التفسير الذى أجرته المحكمة فى التهمة من جنائية جرح نشأت عنه عاعة مستديمة الى جنائية شروع فى قتل عمد مع سبق الاصرار والترصد انما هو تعديل فى التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراء الا أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى لانه يتضمن اضافة عناصر جديدة الى الواقعة هى قصد القتل مع سبق الاصرار والترصد والتي قد يثير الطاعنون جدلا فى شأنها كالمجادلة فى توافر نية القتل وتوافر نية سبق الاصرار والترصد مما يقتضى من المحكمة تنبيه الدفاع اليه عملا بالمادة ٣٠٨ اجراءات جنائية ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون قد بنى على اجراء باطل يعيبه .

( ١٩٧٦/١٠/٤ ) أحكام النقض س ٢٧ ق ١٥٨ ص ( ٧٠ )

٢٦٣٢ - ان محكمة الموضوع اذ أغفلت النظر فيما حوته صحيفة الحالة الجنائية التى كانت تحت نظرها من سوابق تخرج بها الدعوى عن نطاق اختصاصها وقضت فيها على أساس أنها جنتحة دون أن تمحصها وتسبغ عليها الوصف القانونى الصحيح فانها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون .

( ١٩٧٣/٤/١ ) أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٤ ص ( ٤٦٠ )

٢٦٣٣ - تغيير المحكمة فى التهمة من شروع فى قتل عمد الى ضرب نشأت عنه عاعة مستديمة هو تعديل فى التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراء الا أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى ، لانه لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هى نية القتل بل تجاوز ذلك الى اسناد واقعة جديدة الى الطاعن لم تكن موجودة فى أمر الاحالة وهى الواقعة المكونة للعصاة المستديمة والتي قد يثير الطاعن جدلا فى شأنها .

( ١٩٧١/١٢/٢٦ ) أحكام النقض س ٢٢ ق ١٩٤ ص ( ٨٠٨ )

٢٦٣٤ - متى استبعدت المحكمة اصابة العاعة لمدم حصولها من المتهم فلا يصح لها أن تسند اليه احداث اصابات أخرى بالمجنى عليه وأخذه بالقدر المتيقن فى حقه ، ذلك لأن القدر المتيقن الذى يصح العقاب عليه فى مثل هذه الحالة هو الذى يكون اعلان التهمة قد شمله وتكون المحاكمة قد دارت عليه .

( ١٩٧١/٤/١١ ) أحكام النقض س ٢٢ ق ٨٧ ص ( ٣٥٦ )



٢٦٣٥ - متى كانت الجريمة التي رفعت بها الدعوى على المتهم وجرت المحاكمة على أساسها هي الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٠٦ مكررا عقوبات والخاصة باستغلال النفوذ وهي تختلف في أركانها وعناصرها القانونية عن جريمة الرشوة القائمة على الاتجار بالوظيفة التي دأته المحكمة بها بمقتضى المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا عقوبات فإن التفسير الذي أجرتة المحكمة في التهمة على النحو المتقدم ليس مجرد تغيير في وصف الأنصال المسندة الى المتهم وإنما هو في حقيقته تعديل في التهمة ذاتها يتضمن استناد عنصر جديد الى الواقعة التي وردت في أمر الاحالة ، وهو تغيير لا تملك المحكمة اجراءه الا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ، ويشترط تنبيه المتهم اليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد اذا طلب ذلك ، والا تكون قد اخلت بحق الدفاع بما يبطل حكمها ويوجب نقضه .

( ١٩٦٨/١٠/٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥٨ ص ٨٠٧ )

٢٦٣٦ - ان تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل عمد مع سبق الاصرار والترصد الى شروع في سرقة ليل مع حمل سلاح ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المنسوبة الى الطاعنين في أمر الاحالة ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراءه الا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ، لانه يتضمن اسناد واقعة جديدة للطاعنين لم تكن موجودة في أمر الاحالة .

( ١٩٦٦/١٢/١٢ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٣٥ ص ١٢٢٢ )

٢٦٣٧ - اذا كانت المحكمة الاستئنافية قد أسست حكمها ببراءة المتهم على ما قاله من أن الواقعة المنسوبة اليه ان صحت فانها تكون جريمة خيانة الأمانة لا جريمة النصب المرفوعة بها الدعوى ، وانها لا تملك تعديل الوصف والا فتوتت على المتهم درجة من درجات التقاضي ، فن ما قالته ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه ما دامت الواقعة المطروحة أمام المحكمة الاستئنافية هي بذاتها التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة ، فإنه كان متعينا عليها أن تفصل فيها على أساس الوصف القانوني الصحيح الذي ينطبق عليها .

( ١٩٥٣/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢١ ص ٢٩ )

٢٦٣٨ - انه وان كان من حق المحكمة أن تغير وصف التهمة دون أن تلتفت للدفاع فتعتبر المتهم شريكا مع انه مقدم اليها على انه فاعل أصلي ،



الا ان ذلك مشروط بألا يكون السند في التغير وقائع أخرى غير التي بنى عليها الوصف الأول والتي دافع المتهم على أساسها ، فإذا كان تعديل المحكمة للوصف قد حصل بناء على وقائع جديدة غير التي أعلن بها المتهم فان المحكمة تكون قد خالفت القانون .

( ١٩٣٩/٦/٥ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٠٥ ص

( ٥٧٤ )

٢٦٣٩ - لمحكمة الجنايات أن تعدل وصف التهمة على ضوء ما تستظهره من واقعة الدعوى دون حاجة للفت نظر الدفاع مادام هذا التعديل لا يعدو وصف الوقائع المسندة الى المتهم وليس ثمة اسناد تهمة عقوبتها أشد من تلك الواردة في أمر الاحالة .

( ١٩٥١/٦/٤ ) أحكام النقض س ٢ ق ٤٣٧ ص ١١٩٧ )

٢٦٤٠ - إذا كان ما انتهت اليه المحكمة في صدد ذكرها واقعة الدعوى لم يعد كونه زيادة في بيان الطريقة التي حصلت بها هذه الواقعة كما تضمنها أمر الاحالة وكما كانت معروضة على بساط البحث فذلك لا يعد تغييرا لوصف التهمة المحال بها المتهم ومن ثم فلا اخلال بحق الدفاع .

( ١٩٥١/٥/٨ ) أحكام النقض س ٢ ق ٣٨٩ ص ١٠٦٧ )

٢٦٤١ - لمحكمة الجنايات أن تغير في الحكم وصف الأفعال المبينة في أمر الاحالة بغير لفت نظر المتهم بشرط ألا تحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للجريمة الموجهة اليه في أمر الاحالة .

( ١٩٥١/٢/١٩ ) أحكام النقض س ٢ ق ٢٤٣ ص ٦٣٧ )

٢٦٤٢ - إذا كان كل ما أجرته المحكمة من تعديل في وصف التهمة هو أنها خصصت الطريقة التي استعملت في النصب ، فان هذا لا يعتبر تغييرا في الوصف مما يقتضى لفت الدفاع .

( ١٩٣٩/١١/٢٧ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٩

( ص ٢٧ )

٢٦٤٣ - للمحكمة بصفة عامة أن تعدل التهمة في الحكم بدون أن تكون ملزمة بلفت الدفاع كلما كان التعديل ليس من شأنه خدع المتهم أو الاضرار بدفاعه ، فلها أن تنزل بالجريمة المرفوعة بها الدعوى الى أية جريمة



دونها في العقاب ، اذا كان اساس ذلك استبعاد بعض الأفعال التي تقلل من جسامه الجريمة الواردة في الوصف الأصلي .  
( ١٧ / ١٠ / ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤٧ ص ٢٨٤ )

٢٦٤٤ - لا اخلال بحق الدفاع اذا كانت المحكمة الاستثنائية لم تنسب للمتهم واقعة جديدة غير التي حوكم من أجلها أمام محكمة الدرجة الأولى ، بل غيرت في الوصف القانوني لتلك الواقعة بعد أن طلبت النيابة هذا التغيير وبعد أن توافع الدفاع على أساس الوصف الجديد .  
( ١٦ / ١١ / ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠ ص ١٠ )

٢٦٤٥ - لا يعد اخلالا بحق الدفاع أن تطلب النيابة تعديل وصف التهمة بالجلسة واعتبار المتهمين فاعلين أصليين بعد أن أحيلوا لمحاكمة الجنائين على اعتبارهم شركاء في التهمة عينها مادام هذا التعديل لم يسوئ مركز المتهم ولم ينسب اليه أمورا لم يشملها التحقيق ولم يعارض المتهم ولا وكيله فيها .

( ١٢ / ٣ / ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٠٤ ص ٢٦٥ ، ٢٧ / ١١ / ١٩٣٣ ج ٣ ق ١٦٤ ص ١٢٤ ، ٢٨ / ١٠ / ١٩٣٥ ق ٢٩٢ ص ٤٩٤ )

٢٦٤٦ - للمحكمة بموجب المادة ١٧٣ تحقيق جنائيات أن تطبق على الواقعة المادة التي تراها منطبقة ولو لم تكن مذكورة بورقة التكاليف بالخضور مادام أنها لم تسند إلى المتهم تهمة جديدة .

( ١٩ / ٦ / ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٥٧ ص ٤٩ )

٢٦٤٧ - اذا كان الثابت من سياق الحكم المطعون فيه أنه لم تحصل الا واقعة واحدة هي التي حكم على المطعون ضده من أجلها من محكمة أول درجة ، وأن ما ورد بوصف التهمة من تاريخ الواقعة ليس الا خطأ ماديا في بيان رقم السنة ، فانه كان يتعين على المحكمة الاستثنائية اصلاح الخطأ المادى في تاريخ الواقعة الذى ورد في عبارة الاتهام والفصل في الدعوى على هذا الأساس عملا بالمادة ٣٠٨ / ٢ اجراءات جنائية ، اما وقد تنكبت المحكمة هذا الطريق وقضت بالبراءة لمحض وقوع هذا الخطأ المادى البحت فان حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

( ١٧ / ١١ / ١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٤ ص ١٣٠٤ )



٢٦٤٨ - تصحح الحكم ليبين تاريخ التهمة لا يعد تعديلا لها  
يستوجب لفت نظر الدفاع اليه .  
( ١٩٦٧/٥/٢٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٣٧ ص ٧٠٢ )

٢٦٤٩ - لمحكمة الجنايات أن تصلح أى خطأ مادي وقع في عبارة  
الاتهام لم يكن من شأنه خدع الدفاع أو الاضرار به ، وهي تملك ذلك بدون  
لفت الدفاع .  
( ١٩٣٠/٣/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٨ ص ٨ )

٢٦٥٠ - لمحكمة الموضوع ألا تنقيد بالوصف القانوني الذي  
تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس  
نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد  
الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف السليم الذي ترى انطباقه على واقعة  
الدعوى ، الا اذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف الى تعديل التهمة ذاتها  
بتحويل كيان الواقعة المادية التي اقيمت بها الدعوى وببنائها والاستعانة  
في ذلك بعناصر أخرى تضاف الى تلك التي اقيمت بها الدعوى ، فان هذا  
التغيير يقتضى من المحكمة أن تلتزم في هذا الصدد بمراعاة الضمانات التي  
نصت عليها المادة ٣٠٨ اجراءات جنائية بما تقتضيه من وجوب تنبيه المتهم  
الى التغيير في التهمة ومنحه أجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك ، ويشترط  
الا يترتب على ذلك اساءة بمركز المتهم اذا كان هو المستأنف وحده .  
( ١٩٧٦/٤/٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٥ ص ٣٩٧ )

٢٦٥١ - لا يتطلب القانون اتباع شكل خاص لتنبيه المتهم الى  
تعديل التهمة باضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من  
المرافعة في الجلسة ، وكانت لم تذكر في أمر الاحالة أو بالتكليف بالحضور ،  
وكل ما يشترطه هو تنبيه المتهم الى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة  
محقة لذلك الغرض سواء كان هذا التنبيه صريحا أو بطريق التضمنين أو  
باتخاذ اجراء ينم عنه في مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله اليه .  
( ١٩٧٣/٣/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٨ ص ٣١٥ ،  
١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ق ١٤٨ ص ٧٣٢ ، ١٩٦٧/٦/٥ س ١٨ ق ١٥٠ ص ٧٥٣ )

٢٦٥٢ - التغيير الذي تجريه المحكمة في التهمة من قتل عمد الى  
قتل خطأ ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة الى الطاعن في أمر



الاحالة مما تملك المحكمة اجراءه بغير تعديل التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ اجراءات جنائية وانما هو تعديل في امر الاحالة هي واقعة القتل الخطأ ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تلتفت الدفاع الى ذلك التعديل .  
( ١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧١ ص ٧٦٨ ،  
١٩٧٢/١٢/١٧ ق ٢١٣ ص ١٣٩٣ )

٢٦٥٣ - التزام المحكمة الاستثنائية في تمحيص الواقعة واسباغ الوصف الصحيح ولو كان هو الأشد مشروط بعدم الاساءة لمركز المتهم المستأنف وحده ، ومراعاة الضمانات بالمادة ٣٠٨ اجراءات جنائية من وجوب تنبيه المتهم الى تغيير الوصف القانوني ومنحه أجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ، وعدم تنبيه المتهم الى تغيير وصف التهمة من تهمة نصب التي عاقبتها عنها محكمة اول درجة الى تهمة سرقة فيه اخلال بحق الدفاع يعيب الحكم .  
( ١٩٧٢/٥/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥٩ ص ٧١١ ،  
١٩٦٨/١١/٢٥ ق ١٩ ص ٢٠١ ق ٩٩٠ )

٢٦٥٤ - تعديل المحكمة الوصف باضافة سبق الاصرار الى جرائم القتل العمد والشروع فيه المسندة الى الطاعنين دون أن تنبيهها الى ذلك فيه اخلال بحق الدفاع ، ولا يمنع من ذلك أن تكون العقوبة التي أوقعها الحكم مقررة للجرائم المسندة الى الطاعنين مجردة عن هذا الظرف مادام الحكم قد عول على هذا الظرف في نفي قيام حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها الطاعنان .  
( ١٩٦٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩١ ص ٩٦٦ )

٢٦٥٥ - يجب على المحكمة أن تلتفت نظر الدفاع الى تفسير التهمة من جريمة النصب التي أقيمت بها الدعوى الجنائية الى جريمة الشروع فيه متى كانت الواقعة المادية التي رفعت بها الدعوى ، وهي الاستيلاء على المبلغ المبين بالمحضر بطريق الاحتيال وهو خمسة قروش مختلفة عن واقعة الشروع في الحصول على مبلغ العشرة جنيهات بطريق الاحتيال .  
( ١٩٧٢/١/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦ ص ٢٠ )

٢٦٥٦ - على المحكمة عند اعمال المادة ٣٠٧ اجراءات مراعاة ما تقضى به المادة ٣٠٨ من ضرورة تنبيه المتهم ومنحه أجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك منعا من الافتئات على الضمانات القانونية التي تكفل لكل متهم حقه في الدفاع عن نفسه دفاعا كاملا حقيقيا لا مبتورا ولا شكليا امام سلطة



القضاء في التهمة من بعد أن يكون قد أحيط بها علماً وصار على بينة من أمره منها دون أن يفاجأ بتعديلها من غير أن تتاح له فرصة ترتيب دفاعه على أساس ما تجرّيه المحكمة من تعديل . والأصل المتقدم من كليات القانون البنينة على تحديد نطاق اتصال المحكمة بالواقعة المطروحة والمتهم المعين بورقة التكاليف بالحضور أو بأمر الاحالة ، وعلى الفصل بين جهة التحقيق وقضاء الحكم ويفسر أن سلطة التحقيق لا تقضى في مسئولية المتهم فلا يتصور أن تستبد بالتكليف النهائي للجريمة ، بل أن هذا التكليف مؤقت بطبيعته ، وأن قضاء الحكم بما يتوافر لديه من العلانية وشفوية المرافعة وسواهما من الضمانات التي لا تتوافر في مرحلة التحقيق أولى بأن تكون كلمته هي العليا في شأن الواقعة وتكييفها سواء ما استمدت من التحقيقات التي أجريت في مجموع الواقعة بعناصرها المكونة لها أو ما يكشف عنه التحقيق الذي تجرّيه بجلسة المحاكمة .

( ١٩٦٩/٢/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٦ ص ٥١٢ )

٢٦٥٧ - للمحكمة بمقتضى المادة ٣٠٨ إجراءات جنائية أن تغير في حكمها الوصف القانوني للفصل المسند الى المتهم ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو المرافعة في الجلسة ، ولو كانت لم تذكر في أمر الاحالة أو التكاليف بالحضور ، على أن تنبه المتهم الى هذا التغيير وتمنحه أجلاً لتحضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل الجديد أن طلب ذلك .

( ١٩٦٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣٥ ص ١١٤٤ )

٢٦٥٨ - إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف الى تغيير التهمة ذاتها بتحديد كيان الواقعة المادية التي أقيمت عليها الدعوى وبنائها القانوني نتيجة ادخال عناصر جديدة تضاف الى تلك التي أقيمت بها الدعوى ، وتكون قد شملها التحقيقات كتعديل التهمة من فاعل أصلي في التزوير الى شريك فيه ، فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم وتمنحه أجلاً لتحضير دفاعه .

( ١٩٦٨/١٢/١٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢١ ص ١٠٨٠ )

٢٦٥٩ - لا يخول القانون المحكمة عقاب المتهم على أساس واقعة شملتها التحقيقات لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه دون أن تلفت نظر الدفاع عنه الى ذلك .

( ١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٨ ص ١٠٢٧ )



٢٦٦٠ - لا يلتزم الدفاع بواجب الالتفات حيث تقعد المحكمة عن واجبها في لفت نظره .  
( ١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٨ ص ١٠٢٧ )

٢٦٦١ - تعديل المحكمة للتهمة من جريمة هتك عرض بالقوة الى جريمة دخول بيت مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه فيه اخلال بحق الدفاع .  
( ١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٨ ص ١٠٢٧ )

٢٦٦٢ - اذا كانت محكمة الموضوع لم توجه للمتهم الوصف القانوني الواجب التطبيق حتى يتسنى له تقديم دفاعه فان محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه أن يكون النقض مع الاحالة .  
( ١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠١ ص ٩٩٠ )

٢٦٦٣ - لما كانت المحكمة لم تنبه الطاعن الى ما أجرته من تغيير وصف التهمة التي دانت بها من سرقة الى خيانة امانة فانها تكون قد اخلت بحقه في الدفاع ، وذلك بأن جريمة خيانة الامانة تستلزم - فضلا عن توافر ركن الاختلاس - أن يكون تسليم المال بمقتضى عقد من عقود الامانة ، وهو عنصر جديد لم يرد في الوصف الذي رفعت به الدعوى ، ومن حق الطاعن أن يحاط به علما حتى يبدي دفاعه قبل أن تدينه المحكمة به .  
( ١٩٦٧/٥/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ١٢٨ ص ٧٠٥ )

٢٦٦٤ - اذا كان المتهم قد احيل الى محكمة الجنايات لانه ارتكب جناية عاهة وجنحة ضرب ضد مجنى عليه واحد ، وكانت محكمة الجنايات قد قررت الاكتفاء بنظر جناية العاهة وفصلت جنحة الضرب عنها ، ثم دارت المرافعة حول تهمة الجناية ، وكانت المحكمة قد انتهت في حكمها الى أن هذه التهمة شائعة بين المتهم - الطاعن - وآخرين ثم أخسذته بالقدر المتيقن وعاقبته عن جنحة ضرب أحدث بالمجنى عليه اصابات تقرر لعلاجها مدة تزيد على عشرين يوما ، فان قضاء المحكمة على هذا النحو يعد قضاء في واقعة لم تحصل المرافعة على أساسها ويعتبر بالتالي فصلا في واقعة جديدة ولم تلتف المحكمة نظر المتهم الى ذلك .  
( ١٩٦٢/١٢/١٧ أحكام النقض س ١٣ ق ٢٠٦ ص ٨٥٧ )

٢٦٦٥ - تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد الى قتل خطأ دون لفت نظر الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه ينطوي على اخلال



بحق الدفاع لانه يتضمن نسبة الاعمال الى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الاحالة ويتميز عن ركن العمد الذي اقيم على أساسه الدعوى الجنائية .

( ١٩٥٧/١/٢٢ أحكام النقض س ٨ ق ١٦ ص ٥٧ )

٢٦٦٦ - اذا كانت الاصابة الوحيدة التي احيى الطاعن من اجلها الى محكمة الجنائيات هي أنه احدث بالمجنى عليه اصابة بالبطن سببت وفاته ، وكانت المحكمة قد استبعدت هذه الاصابة لعدم ثبوت حصولها من الطاعن ولكنها أسندت اليه احداث احدى الاصابات الأخرى التي وجدت بالمجنى عليه باعتبارها القدر المتيقن في حقه وعاقبته بالمادة ٢٤٢ عقوبات ، فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، ذلك لأن القدر المتيقن الذي يصلح العقاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذي يكون اعلان التهمة قد شمله وتكون المحكمة قد دارت عليه ، وكان يتعين على المحكمة لكى تصح معاقبته على هذه الواقعة التي لم ترفع بها الدعوى أن تنسبه الى ذلك تطبيقا للمادة ٣٠٨ اجراءات جنائية .

( ١٩٥٤/١/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٨٥ ص ٢٥٦ )

٢٦٦٧ - اذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن وآخر بأنهما شرعا في قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الاصرار بأن أطلق عليه عيارا ناريا ، وأطلق عليه الآخر عيارا ناريا ، ثم سمعت المحكمة الدعوى وانتهت الى تبرئة المتهم الآخر وادانة الطاعن في كلا العيارين دون أن تلفت نظر الطاعن ليدافع عن نفسه في الواقعة الجديدة التي أدانته بها دون أن يشملها أمر الاحالة وهي اطلاق العيار الذي أصاب المجنى عليه فان اجراءات المحاكمة تكون مشوبة بعيب جوهري يستوجب ابطال الحكم .

( ١٩٥١/١٠/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠ )

٢٦٦٨ - اذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه وضع عمدا نارا في زراعة القصب فأضافت المحكمة الى هذه التهمة وبدون أن تلفت نظر الدفاع واقعة جديدة هي أنه احدث عمدا حال وضعه النار في هذا القصب ضررا بغيره وهم الدائنون الحاجزون ومن ثم أدانته بها فانها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

( ١٩٥١/٦/١٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤٤٣ ص ١٢١٤ )

٢٦٦٩ - ان تفسير وصف التهمة من شروع في قتل الى ضرب غشاش عنه عامة مستديمة ليس مجرد تفسير في وصف الأفعال المبينة في



أمر الإحالة وإنما هو تغديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجزء عملية استبعاد واقعة شرعية هي نية القتل ، بل يجاوز ذلك إلى اسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن موجودة في أمر الإحالة هي الواقعة المكونة للعامة ، وإذا كان القانون لا يخلو المحكمة أن تماقب المتهم على أساس واقعة لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه دون أن تلفت الدفاع عنه إلى ذلك فإن هذا التفسير يكون إخلالا بحق الدفاع يعيب الحكم ويوجب نقضه .

( ٢٣ / ١٠ / ١٩٥٠ أحكام النقض من ٢ ق ٢٦ من ٩٠ )

٢٦٧ - إذا عدلت محكمة الدرجة الثانية وصف التهمة من سرقة إلى تبديد ووافقها الدفاع والنيابة وحصلت المرافعة على هذا الاعتبار ثم قضت بتأييد الحكم الابتدائي على اعتبار وصفها القديم وهو السرقة فإن الحكم يكون باطلا ، لأن المحكمة تكون قد حرمت المتهم من الدفاع في التهمة بوصفها الأول وحملت على حصر دفاعه في التهمة بعد تعديلها ، وفي ذلك حرمان له من درجة من درجات القضاء وكان واجبا عليها أن تمكن المتهم من الدفاع عن نفسه في التهمة بوصفها على اعتبار أن كليهما محتمل في نظرهما .

( ١٢ / ٣ / ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢١٠ )

( ص ٢٦٨ )

٢٦٨ - إذا أحيل متهم إلى محكمة الجنايات بتهمة الشروع في قتل ، وعند المرافعة وجهت المحكمة إليه التهمة باعتبارها جناية أحداث عامة مستديمة تقع تحت متناول المادة ٢٠٤ عقوبات ، وقبل الدفاع عنه المرافعة فيها على هذا الوصف ودافع فيها كذلك ، ثم حكمت المحكمة في القضية باعتبار أن التهمة شروء في قتل بدون أن تنبه الدفاع إلى هذا التفسير ليستكمل دفاعه فإن حكمها يكون باطلا لإخلاله بحق الدفاع مادامت لم توحه التهمة إليه باعتبارها أحداث عامة مستديمة على سبيل الحيرة ولأن الجناية التي اعتبرتها أخيرا في حكمها وعاقبته فعلا من أجلها بثلاث سنين أشغال شاقة هي أشد من عقوبة جناية العامة المستديمة .

( ٦ / ٦ / ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٧٦ )

( ص ٢٢٢ )

٢٦٩ - التعديل في مواد القانون دون تعديل وصف التهمة أو الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية يدخل في سلطة محكمة الموضوع دون



حاجة الى لفت نظر المدافع .

( ١٩٧٣/١٢/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢٥ ص ١٠٩٨ )

٢٦٧٣ - المحكمة لا تلزم تنبيه المتهم أو المدافع عنه الى ما أجرته من تعديل في الوصف اذا اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .

( ١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٦٧ ص ٧٥٢ )

٢٦٧٤ - متى كان الوصف الذي أجرته المحكمة قد سبق للدفاع أن أشار اليه في مرافعته الشفوية وتناوله بالناقشة والتفنيد في مذكرته فان ما يثيره الطاعن من دعوى الاخلال بحقه في الدعوى يكون على غير أساس .

( ١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١٩ ص ١١١٥ )

٢٦٧٥ - متى كان الثابت من مدونات الحكم أنه دان الطاعن عن ذات الواقعة التي أسندت اليه غير أنه نزل بنسبة العاهة الى القدر المتيقن فيما لو أجريت للمجنى عليه جراحة وتحسنت حالته كما قال بذلك الطبيب الشرعي فليس في ذلك ما يستوجب لفت نظر المدافع .

( ١٩٦٨/١١/١١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٨٩ ص ٩٤٥ )

٢٦٧٦ - اذا كان الثابت من الأوراق أن المحكمة عدلت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهم من جناية اختلاس الى اخفاء أشياء متحصلة من هذه الجناية دون أن تنبيه أو المدافع عنه الى هذا التعديل ، الا أنه لما كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى تتضمن اتصاله بالأشياء المختلسة وعلمه باختلاسها فان التحويل الذي أجرته المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت المتهم مرتكباً لجريمة اخفاء أشياء متحصلة من جناية اختلاس لا يلزمها تنبيه المتهم أو المدافع عنه اليه مادامت لم تضاف الى الفعل المسادى المرفوعة به الدعوى أية عناصر جديدة .

( ١٩٦٧/٦/١٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧١ ص ٨٥٣ )

٢٦٧٧ - تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد الى ضرب أفضى الى موت دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه ، لا اخلال فيه بحق الدفاع مادامت قد اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .

( ١٩٦٧/٤/٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٩١ ص ٤٨٠ )



٢٦٧٨ - استقر قضاء هذه المحكمة على أنه يجوز لمحكمة الموضوع أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، وذلك كله من غير سبق تعديل التهمة أو لفت نظر الدفاع •  
( ١٩٥٦/٤/١٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٦٥ ص ٥٧٠ )

٢٦٧٩ - إحالة المتهم الى محكمة الجنايات بتهمة أنه شرع في قتل المجنى عليهما عمدا مع سبق الاصرار واستبعاد المحكمة طرف الاصرار وإدانته بالشروع في قتل المجنى عليها الأولى عمدا واقتران هذه الجناية بجناية الشروع في قتل الآخر عمدا لا اخلال فيه بحق الدفاع •

( ١٩٥٢/٤/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢٣ ص ٨٦٨ ) .

٢٦٨٠ - ان تعديل محكمة أول درجة وصف التهمة دون استناد الى وقائع غير التي رفعت بها الدعوى ، ثم استئناف النيابة العامة والمتهم حكمها ، فقضت المحكمة الاستئنافية بالغاء الحكم المستأنف وإدانة الطاعن على أساس الجريمة التي كانت مرفوعة بها الدعوى أصلا ، لا خطأ فيه في القانون •

( ١٩٥٢/٤/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٣٠٦ ص ٨١٧ )

٢٦٨١ - متى كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن بتهمة الشروع في القتل العمد وانتهت المحكمة الى اعتبار الواقعة جنحة ضرب فلا يكون عليها أن تلفت الدفاع الى ذلك •

( ١٩٥١/١٢/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ١٠٤ ص ٢٧٢ )

٢٦٨٢ - اذا كان المتهمان قد أحيلا الى المحكمة لمحاكمتها عن احرار اسلحة عدة دون تخصيص كل منهما بحيازة سلاح معين ، فخصت المحكمة كل واحد منهما بجانب من الأسلحة دون لفت نظر الدفاع ، فلا اخلال في ذلك بحق المتهمين في الدفاع مادام هذا التخصيص لم يضاف الى أيهما واقعة جديدة بل أنقص من الواقعة التي اتهم بها كل منهما •

( ١٩٥١/٤/٢ أحكام النقض س ٢ ق ٣٣٤ ص ٩٠٥ )

٢٦٨٣ - اذا استظهرت المحكمة الاستئنافية في جريمة قتل خطأ أن ركن الخطأ هو الاسراع وعدم تنبيه المجنى عليه بالزمرة فذلك ليس فيه اضافة جديدة الى التهمة التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة وهي



قيادة الطاعن للسيارة بحالة ينجم عنها الخطر بل هو بيان وتحديد لعناصر تلك التهمة .

( ١٩٥١/٥/٨ أحكام النقض س ٢ ق ٣٩٣ ص ١٠٧٩ )

٢٦٨٤ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أقامت حكمها على أساس من الوقائع لم تكن الدعوى مرفوعة به ودون لفت الدفاع ، ولكن المتهم كان قد ترفع أمام المحكمة الاستئنافية على هذا الأساس الجديد فلا يكون له أن ينعى على هذه المحكمة أنها عدلت التهمة دون لفت نظره .

( ١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٤٥ ص ١١٣ )

٢٦٨٥ - للمحكمة بل عليها أن تطبق القانون على الوجه الصحيح في واقعة الدعوى في الحكم الذي تصدره ، وهي في ذلك غير ملزمة بتنبيه الدفاع ما دامت لم تجر أى تغيير في الواقعة المرفوعة به الدعوى ، فإذا كان اتهم قد قدم للمحاكمة لاشتراكه في سرقة ، فادانته المحكمة في إخفاء أشياء مسروقة ، فلا تثريب عليها في ذلك متى كانت واقعة السرقة تتضمن واقعة الإخفاء .

( ١٩٤٨/١٢/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٠٤ )

ص ٦٦٥ )

٢٦٨٦ - إذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى على المتهم وهي تكون جناية القتل العمد تتضمن الواقعة التي أدين فيها وهي جناية الضرب المفضي الى الموت بناء على استبعاد أحد عناصرها وهو قصد القتل لا بناء على إضافة عنصر جديد اليها ، فليس للمتهم أن يتظلم من عدم لفته الى هذا التغيير ، اذ لا حاجة في هذه الصورة الى لفت الدفاع ، لأن هذا يكون من قبيل تحصيل الحاصل اذ الدفاع في الواقعة المرفوعة بها الدعوى يتناول بطبيعة الحال الدفاع في الواقعة كما ثبتت لدى المحكمة .

( ١٩٤٨/٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٤٤ )

ص ٥٠٤ )

٢٦٨٧ - إذا كان المتهم قد قدم للمحاكمة باعتباره شريكا مع آخر معلوم في جريمة التزوير ورأت المحكمة أن هذا الآخر لم يرتكب الجريمة بنفسه لأنه لا يعرف الكتابة ، وأن السنى ارتكبها مجهول فاعتبرت اتهم شريكا لهذا المجهول فليس في هذا تعديل للتهمة يصح أن يشكو منه المتهم .



( ١٩/١/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٠٣ )

ص ( ٤٦١ )

٣٦٨٨ - إذا كانت المحكمة لم تجر أى تعديل فى الواقعة الجنائية المرفوعة بها الدعوى العمومية على المتهم بل كان الذى أجرته فى صدد مواد القانون فقط ، فهذا مما من سلطتها أن تجريه فى الحكم دون لفت الدفاع .  
( ١٩/٥/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٦٩ )

ص ( ٣٤٨ )

٣٦٨٩ - إذا عدلت المحكمة الاستثنائية وصف التهمة بأن اعتبرتها من قبيل الاصابات الخطأ بعد أن كانت هذه التهمة هى احداث عاهة مستديمة عمدا فلا معنى لتظلم المحكوم عليه من هذا التعديل الذى هو فى مصلحته .  
( ١٦/١/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٧٥ )

ص ( ١٠٨ )

٣٦٩٠ - للمحكمة أن تعتبر الفاعل الاصلى فى تهمة ما شريكا فيها بغير حاجة الى تنبيهه الى هذا التعديل مادام لم يترتب عليه اضافة وقائع جديدة الى التهمة .  
( ٢٥/١/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٧٢ )

ص ( ٢٢٣ )

٣٦٩١ - يجوز لمحكمة الجنايات أن تعدل وصف التهمة من شروع فى قتل الى احداث عاهة مستديمة ولا حاجة الى لفت المتهم الى هذا التعديل متى كانت تهمة احداث العاهة ذكرت فى وصف التهمة الاصلية .  
( ٢٠/٣/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٨ ص ٤ )

٣٦٩٢ - اذا طلبت محكمة الموضوع من الدفاع أن يتناول الكلام عن امكان وقوع الانفصال موضوع المحاكمة تحت نص آخر من قانون العقوبات ، فليس معنى ذلك أنها تستبعد الوصف الذى قدمت به القضية ، على أنها ليست ملزمة فى حكمها أن تناقش الوصف الذى طلبت الكلام فيه من باب الاحتياط أو من باب الحيرة .

( ٢٧/٢/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١٠ ق ٣٩٩ )

ص ( ٤٧٠ )



### مادة ٣٠٩

كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعي بالحقوق المدنية أو المتهم ، وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم اجراء تحقيق خاص يبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية ، فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى الى المحكمة المدنية بلا مصاريف .

- يقابل صدر المادة الفقرة الثالثة من المادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .  
- تقرير لجنة الاحراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : قررت هذه المادة أن كل حكم في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في الدعوى المدنية الا اذا رأت المحكمة أن الفصل فيها يستلزم اجراء تحقيق خاص ، ولم تذكر المادة ما يجب اتبعه في هذه الحالة . فرأت اللجنة أن المحكمة في هذه الحالة تحيل الدعوى الى المحكمة المدنية كما رأت أن المدعي المدني لا يجب حقان تضع عليه المصاريف التي دفعها في هذه الحالة .

### الأحكام

٣٦٩٣ - اذا كان الحكم المطعون فيه لم يفصل في الدعوى المدنية بن تخلي عنها باحالتها الى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها عملا بالمادة ٣٠٩ اجراءات جنائية فان منعى الطاعن على هذا الحكم لعدم قضائه بعقد الاختصاص بنظر الدعوى المدنية يكون مردودا بأنه فضلا عن عدم جوازه لأن ما قضى به غير منه للخصومة في هذه الدعوى فمصلحته فيه منعقدة اذ أن الحكم لم يفصل في تلك الدعوى أصلا .  
( ١٩٧٤/٣/٣١ أحكام النقض س ٢٥ ق ٧٦ من ٣٤٨ )

٣٦٩٤ - متى كانت الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن قد أقيمت أصلا على أساس جريمة القتل الخطأ ، فليس في وسع المحكمة وقد انتهت الى القول بانتفاء الجريمة الا أن تقضى برفضها ، وما كان بمقدورها أن تحيل الدعوى المدنية بحالتها الى المحكمة المدنية ، لأن شرط الاحالة كمفهوم المادة ٣٠٩ اجراءات جنائية أن تكون الدعوى المدنية داخلية أصلا في اختصاص المحكمة الجنائية ، أي أن تكون ناشئة عن الجريمة ، وأن تكون الدعوى في حاجة الى تحقيق تكميلي قد يؤدي الى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية ، وهو ما لا يتوفر في الدعوى الحالية ، ومثل هذا الحكم المطعون فيه لا يمنع وليس من شأنه أن يمنع الطاعن من اقامة الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية المختصة محمولة على سبب آخر .

( ١٩٧١/٤/٢٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٣ من ٣٧٩ )



٢٦٩٥ - محل التمسك بطلب احوالة دعوى التعويض الى المحكمة المدنية حسبما نصت عليه المادة ٣٠٩ اجراءات جنائية أن يستلزم الفصل في التعويضات اجراء تحقيق خاص ينبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية ، وهذا مناطه أن يكون الاختصاص الاستثنائي بالفصل في دعوى التعويض منقدا للمحاكم الجنائية .  
( ١٩/١٠/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٣٧ ص ٧٢٤ )

٢٦٩٦ - الاحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ اجراءات جنائية لا يؤمر بها الا عندما تكون المحكمة الجنائية مختصة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة اليها بطريق التبعية وترى أن الفصل في التعويضات المطالب بها يستلزم اجراء تحقيق خاص ينبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية .  
( ١٩٦٣/٣/٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٦ ص ١٦٩ )

٢٦٩٧ - المحكمة الجنائية غير ملزمة باحوالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة الا اذا قررت في نطاق اختصاصها الموضوعي المطلق أن تحديد التعويض يستلزم اجراء تحقيق خاص لا يتسع له وقتها ، أما وقد قدرت أن هذا التحديد ميسور من واقع الأوراق المروضة عليها وكان المدعى لم يقدم مستندات أو أدلة تؤيد دعواه في المطالبة بتعويض أكثر ولم يطلب اجراء تحقيق خاص أو احوالة الدعوى الى المحكمة المدنية لاجراء هذا التحقيق فيكون تقديرها في هذا الشأن لا معقب عليه مادام سائفا مستندا الى أصل صحيح ثابت في الأوراق .  
( ١٩٦١/١٠/١٦ أحكام النقض س ١٢ ق ١٥٥ ص ٧٩٧ )

٢٦٩٨ - حق المحكمة الجنائية في الاحالة على المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٣٠٩ اجراءات جنائية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا يجوز اصدار قرار باحوالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة اذا كان حكم البرائة يمس أسس الدعوى المدنية مساسا يقيد حرية القاضى المدني .  
( ١٩٥٧/٣/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٦٤ ص ٢٢٥ )

٢٦٩٩ - اذا كانت المحكمة قد قضت في الدعوى الجنائية واحالت الدعوى المدنية الى المحكمة التجارية وبنّت قضاءها بالاحالة على ما تبين لها من وجود دعوى أخرى منظورة أمام هذه المحكمة الأخيرة وعلى ما ارتأته من وجود ارتباط وثيق بين الدعويين وكان قانون الاجراءات الجنائية لم يتحدث



عن حالة الارتباط وهو وفقا لقانون المرافعات لا يحكم به الا اذا دفع به من له مصلحة فيه وكان أحد لم يدفع به فان الحكم يكون مخالفا للقانون ويتعين نقضه .

( ١٠٦٢ / ٥ / ١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٣١٢ ص ١٠٦٢ )

٢٧٠٠ - ان الحكم اذ قضى بحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية قد أسس ذلك على أن الفصل فيها يستلزم تحقيقا لم تر معه المحكمة تأخير الفصل في الدعوى الجنائية فان هذه الاحالة تكون قد تمت على مقتضى ما تجيزه المادة ٣٠٩ اجراءات جنائية .

( ١٩٥٥ / ٢ / ٢٢ أحكام النقض س ٦ ق ١٧٨ ص ٥٤١ )

٢٧٠١ - اذا كانت المحكمة الجنائية قد تخلت عن الدعوى المدنية للقضاء المدني على أساس أن الفصل فيها يحتاج لتحقيق لا يتسع له وقت المحكمة فهذا التخل يكون قد تم في حدود ما رخص به القانون ، ولكن اذا كانت المحكمة قد قضت في هذه الحالة بعدم الاختصاص فانها تكون قد أخطأت وكان يجب عليها أن تحكم بحالة الدعوى الى المحكمة المدنية ، ويتعين على محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ والحكم بمقتضى القانون تطبيقا لنص المادة ٤٢٢ / ٢ اجراءات جنائية .

( ١٩٥٣ / ٥ / ١٩ أحكام النقض س ٤ ق ٣١١ ص ٨٥٧ )

٢٧٠٢ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية مستندا في ذلك الى أن تحقيق الضرر المدعى به وتقدير التعويض المستحق عنه هما أمران منوطان بالقضاء المدني فان المحكمة في قضائها بذلك تكون قد استعملت حقا مقررا لها بالمادة ٣٠٩ اجراءات جنائية .

( ١٩٥٣ / ١ / ٢٦ أحكام النقض س ٤ ق ١٦٢ ص ٤٢٣ )

٢٧٠٣ - للمحكمة الجنائية في مواد الجنب عند الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية في الأحوال المنصوص عليها في المادة ١٧٢ تحقيق جنابات الخيار بين أن تفصل في الدعوى المدنية أو أن تتخل عنها للمحكمة المختصة أصلا بالقضاء فيها ، وذلك دون أن تكون مقيدة الا بما يترامى لها عند تقديرها للوقت والجهد اللازمين لتمحيص الدعوى المدنية التي لم ترفع أمامها الا بطريق التبعية للدعوى العمومية .

( ١٩٥٠ / ١٢ / ١٩ أحكام النقض س ٢ ق ١٤٧ ص ٣٩٠ )



### أسس الحكم في الدعوى المدنية

٢٧٠٤ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا  
مما يتعلق بموضوع الدعوى تفصيل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها  
ما دام تقديرها سائقا ومستندا الى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق .  
( ١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٤ ص ٥٥٣ ،  
١٩٦٨/١٢/١٢ س ١٩ ق ٣٦ ص ٢٠٧ )

٢٧٠٥ - متى كان ما أورده الحكم يتضمن في ذاته الاحاطة بأركان  
المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على  
مقارفة بالتعويض فلا تشريب على المحكمة اذا هي لم تبين عناصر الضرر الذي  
قدرت على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به اذ الأمر في ذلك متروك  
لتقديرها .

( ١٩٧٣/٤/٢١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٧ ص ٤٧١ ، ٥/١٥/١٩٧٢  
س ٢٣ ق ١٦٤ ص ٧٣٤ ، ١٩٦٧/٣/١٤ س ١٨ ق ٧٨ ص ٤١٥ )

٢٧٠٦ - من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب  
للتعويض أن يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض  
من أجله .

( ١٩٧٢/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٦٤ ص ٧٣٤ ،  
١٩٣٧/١٠/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩٩ ص ٨٢ )

٢٧٠٧ - لا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادي والأدبي ،  
ذلك بأن في اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته  
الاحاطة بأركان المسئولية المدنية ويوجب بمقتضاه الحكم على مقارفة  
بالتعويض .

( ١٩٧٢/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٦٤ ص ٧٣٤ )

٢٧٠٨ - تقدير توافر الدليل على الخطأ وقيام رابطة السببية بين  
الخطأ والضرر من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها  
اثباتا ونفيا دون معقب مادام قد أقام قضاؤه على أسباب تؤدي الى ما انتهى  
اليه .

( ١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٤ ص ٣٤١ )



٢٧٠٩ - تقدير ثبوت الضرر موضوعي من سلطان محكمة الموضوع  
بغير معقب من محكمة النقض مادام الحكم قد بين عناصر الضرر ووجه احقية  
طالب التعويض .

( ١٩٧٢/٦/٢٦ احكام النقض س ٢٣ ق ٢١٣ ص ٩٥٣ )

٢٧١٠ - الخطأ في وصف التهمة ليس من شأنه المساس بالدعوى  
المدنية التي توافرت عناصرها .

( ١٩٦٠/٣/١٤ احكام النقض س ١١ ق ٥٠ ص ٢٣٦ )

٢٧١١ - متى ثبت وقوع الخطأ أو التقصير فقد حق على من ارتكبه  
ضمان الضرر الناشئ عنه ولو كانت فعلته من الوجهة الجنائية لا عقاب  
عليها . واذا كان الفعل المرتكب في حالة الضرورة لا يتناسب بحال مع  
ما قصد تفاديه بل كان بالبداهة اهم منه شأنا وأجل خطرا وأكبر قيمة ،  
فإن التعويض يكون واجبا اذا ما لحق الغير ضرر ، وذلك على أساس توافر  
الخطأ في الموازنة وقت قيام حالة الضرورة بين الضررين لارتكاب أيهما .

( ١٩٤١/١١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٠٣ )

( ص ٥٧٢ )

٢٧١٢ - لا يصح الطعن على الحكم بمقولة انه قضى بتعويض للمدعى  
المدني - المبينة صفته في الحكم - من غير تبيان أي سبب له ولا اوضح من  
يستحقه من ورثة القتيل ، اذ المفهوم بالضرورة أن التعويض انما هو عن  
وفاة القتيل ، وأنه انما قضى به للمدعى المدني وعده بصفته المبينة بالحكم .

( ١٩٣٢/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤ ص ٣ )

### تقدير التعويض

٢٧١٣ - تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع وحدها  
حسبما تتبينه من عناصر الدعوى وظروفها دون أن تكون ملزمة ببيان  
عناصره أو علة تخفيضه .

( ١٩٥٤/٥/١٠ احكام النقض س ٥ ق ٢٠٥ ص ٦٠٤ ،

( ١٩٥٤/٦/٢٨ ق ٢٦٦ ص ٨٢٦ )

٢٧١٤ - خلو الحكم المطعون فيه من بيان تحقق ضرر مادي بالمطعون  
ضده بوفاء المجني عليه الذي كان يعوله على نحو مستمر دائم وأن فرصة



الاستمرار على ذلك في المستقبل كانت محققة وكان لا يعرف مدى أثر هذا النظر على محكمة الموضوع في تقديرها لمبلغ التعويض الذي قضت به يجعل الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .  
( ١٩٧٨/٦/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٢ ص ٦٣٤ )

٢٧١٥ - انه وان كان من المقرر أن تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى بما تراه مناسبا وفقا لما تتبينه من ظروف الدعوى وأنها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه ، الا أن هذا مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية احاطة كاملة وأن يكون ما أورده في هذا الخصوص مؤديا الى النتيجة التي انتهى اليها .  
( ١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٤ ص ٥٥٣ ،  
١٩٦٨/٢/١٦ س ١٩ ق ٤٠ ص ٢٢٣ )

٢٧١٦ - تقدير مبلغ التعويض من سلطة محكمة الموضوع وحدها حسبما تراه مناسبا وفق ما تتبينه هي من مختلف ظروف الدعوى دون أن تكون ملزمة ببيان تلك الظروف مادام قد اكتملت للحكم بالتعويض عناصره القانونية .  
( ١٩٧٢/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩١ ص ٤١٦ )

٢٧١٧ - لا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادى والأدبى ذلك بأن في اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته الاحاطة بأركان المسؤولية المدنية ويوجب بمقتضاه الحكم على مقارفه بالتعويض .  
( ١٩٧٢/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٦٤ ص ٧٣٤ )

٢٧١٨ - لا تنقيد المحكمة الجنائية بطلبات المدعى بالحقوق المدنية رافع الدعوى المباشرة وهي بصدد انزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى .  
( ١٩٦٨/٤/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٦ ص ٤٠٢ )

٢٧١٩ - لما كانت محكمة الموضوع قد أدخلت في تقدير عناصر الضرر المادى المصروفات التي تكبدها المدعى في فقد أخيه وهي ما لا يجوز القضاء بها من المحكمة الجنائية باعتبارها لم تنشأ مباشرة عن الفعل الجنائي



فإن محكمة النقض تستبعد من التعويض التقضي به ما ترى أن محكمة الموضوع قد أدخلته في تقديره على ذلك الأساس الحاطي .  
( ١٩٦٦/١/٤ أحكام النقض س ١٧ ق ٥ ص ٢٥ )

٢٧٢٠ - إذا كانت المحكمة قد حكمت للمدعي بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذي طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذي سيطلب به بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذي ارتكب الفعل الضار المسند إليه فهذا يكفي لتبرير التعويض الذي قضت به ، أما بيسان مدى الضرر فإما يستوجبه التعويض الذي قد يطالب به فيما بعد ، وهذا يكون على المحكمة التي ترفع أمامها الدعوى .  
( ١٩٦٥/١٢/١٣ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧٧ ص ٩٢٥ )

٢٧٢١ - يصح الجمع بين التعويض عن الفعل الضار ومبلغ التأمين المستحق للمؤمن له عملاً بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وغيرهم لاختلاف مصدر كل حق عن الآخر .  
( ١٩٦١/١/٣٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٢ ص ١٣١ )

٢٧٢٢ - لا يجوز الجمع بين التعويض الكامل عن الحادث وبين معاش استثنائي يرتبه القانون على سبيل التعويض .  
( ١٩٦١/١/٣٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٢ ص ١٣١ )

٢٧٢٣ - إن المكافأة الاستثنائية التي تمنحها الحكومة لأحد موظفيها طبقاً لقانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٢٩ كتعويض عن الإصابة التي لحقت به وأقدمته عن مواصلة العمل في خدمتها لا يحول دون المطالبة بحقه في التعويض الكامل الجائر للضرر الذي لحقه ، إذ أن هذا الحق يظل مع ذلك قائماً وفقاً لأحكام القانون المدني إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ تسأل عنه الحكومة . إلا أنه لا يصح للضرر أن يجمع بين التعويضين لأن هذين الالتزامين متحدان في الغاية وهي جبر الضرر جبراً متكافئاً له ولا يجوز أن يزيد عليه .  
( ١٩٥٥/٣/٢١ أحكام النقض س ٦ ق ٢١٦ ص ٦٦٤ )

٢٧٢٤ - لمحكمة الموضوع أن تقضي بمبلغ التعويض للمدعين بالحق المدني جملة أو تحدد نصيب كل منهم حسب ما أصابه من ضرر .



( ١٩٥٦/٣/١٣ ) أحكام النقض من ٧ ق ٩٩ من ٣٣٠ )  
 ٢٧٢٥ - لا يميز الحكم أنه لم يذكر موجبات ما حكمت به المحكمة  
 ورائته مناسبة عن التعويض إذ أن الأمر في ذلك متروك لتقديرها بشرع معقب  
 عليها .

( ١٩٥٦/٢/١٤ ) أحكام النقض من ٧ ق ٥٦ من ١٧٨ )

٢٧٢٦ - يكفي لسلامة الحكم بالتعويض أن يتحدث عن وقوع الفعل  
 وحصول الضرر دون حاجة إلى بيان عناصر هذا الضرر مادام تقدير التعويض  
 هو من سلطة محكمة الموضوع حسبما تراه مناسبة .  
 ( ١٩٥٥/٦/٧ ) أحكام النقض من ٦ ق ٣١٦ من ١٠٧٥ )

٢٧٢٧ - للمتهم والمسئول عن الحقوق المدنية أن يحتجاً بخطأ  
 المضرور على ورائته في الشق من التعويض الخاص بحصته المراثية في الحق  
 الذي اكتسبه المجنى عليه قبل وفاته في المطالبة بالتعويض .  
 ( ١٩٥٥/٤/٩ ) أحكام النقض من ٦ ق ٢٤٦ من ٧٩٥ )

٢٧٢٨ - إذا كانت المحكمة قد حجت نفسها عن أعمال سلطتها في  
 تقدير التعويض بكامل حريتها في تقدير أدلة الدعوى وتحقيق تلك الأدلة  
 بمقولة أنه لم يثبت بدليل رسمي أن هناك عاهة أو إصابة مع أن ذلك  
 الدليل الذي اشترطت وجوده ليس بلازم قانوناً فإن حكمها يكون معيباً  
 واجباً نقضه .

( ١٩٥٤/١٠/١٨ ) أحكام النقض من ٥ ق ٢٨ من ٧٩ )

٢٧٢٩ - متى كان الواضح من محاضر الجلسات أن المدعية بالحقوق  
 المدنية ظلت بعد تنازل زوجها عن دعواه تطالب وحدها في مواجهة الطاعن  
 بمبلغ الواحد والعشرين جنيهاً الذي كانت قد طلبته مع زوجها ، فإن المحكمة  
 لا تكون قد أخطأت فيما قضت به على الطاعن بالمبلغ المطلوب جميعه للمدعية  
 بالحقوق المدنية .

( ١٩٥٢/١٢/٢٢ ) أحكام النقض من ٤ ق ١٠٢ من ٢٦٢ )

٢٧٣٠ - لما كان العمل الضار يستوجب الحكم على فاعله  
 بالتعويض طبقاً لأحكام القانون ، فلا محل لما يثيره الطاعن من تكافؤ  
 السيئات لتعلقه بموضوع الدعوى ، وتقدير الأدلة فيها مما يخضع لتقدير  
 قاضي الموضوع من غير معقب .

( ١٩٥٢/١٢/٢٢ ) أحكام النقض من ٤ ق ١٠١ من ٢٦٠ )



٢٧٣١ - مادامت المحكمة قد قدرت أن الحادث قد تسبب عنه ضرر  
قاضي للمجنى عليه ولو أنه لم يصب من العيار الناري فأنها لا تكون قد  
أخطأت في قضائها له بالتعويض المدني لما تحدثه هذه الجريمة من أزعاج  
وترويع للمجنى عليه .

( ١٩٥٢/٥/٧ أحكام النقض من ٣ ق ٣٢٢ ص ٨٩٣ )

٢٧٣٢ - إذا أثبتت المحكمة بالأدلة السائفة اعتداء المدعى عليهم  
اعتمادا على سلطة وظيقتهم - وهم من رجال البوليس - على المدعين بالضرب  
والسبب والإيذاء الذي أدخل بشرفهم ، وكان ذلك بذاته متضمنا حصول  
الضرر لمن وقع عليه الاعتداء فلا يكون ثمة محل للنعي على الحكم أنه لم يبين  
عناصر التعويض ، وإذا كان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع  
حسبما تراه مناسبا وفق ما تتبينه من عناصر الدعوى فإنه لا يقبل النعي  
على الحكم أنه لم يبين أسس التقدير .

( ١٩٥١/١٠/٢٢ أحكام النقض من ٣ ق ٤٠ ص ٩٧ )

٢٧٣٣ - أن تقدير التعويض من شأن محكمة الموضوع بدون معقب  
عليها منه . فما دامت مسئولية المحكوم عليه بالتعويض ثابتة فلا يقبل منه  
أن يجادل أمام محكمة النقض في مقدار التعويض .

( ١٩٥١/٣/٢٦ أحكام النقض من ٢ ق ٣٢١ ص ٨٦٢ )

٢٧٣٤ - للمدعي بالحقوق المدنية في دعواه المدنية التابعة طلب  
تعويض الضرر الناشئ عن الجريمة ، وهذا التعويض يجوز أن يشمل رد  
الشيء المسروق أو المختلس عينا أو دفع ثمنه .

( ١٩٤٦/٤/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٤٦ )

( ص ١٣٥ )

٢٧٣٥ - تعديل قيمة التعويض من المحكمة الاستئنافية بالزيادة أو  
بالنقص إنما هو أمر موضوعي يدخل في سلطتها التقديرية مما لا تجوز  
مناقشتها أمام محكمة النقض .

( ١٩٧٢/٣/١٩ أحكام النقض من ٢٣ ق ٩١ ص ٤١٦ )

٢٧٣٦ - لمحكمة الجناح الاستئنافية أن تقضي بالتعويضات المطلوبة  
من المتهمين المقتضى ببراءتهم بناء على استئناف المدعي بالحقوق المدنية دون  
النيابة ولو أنها لا تملك الحكم في مسئوليتهم الجنائية بسبب عدم استئناف



النيابة العامة لحكم البرائة الصادر لمصلحتهم \*  
( ١٩٣١/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧٦ ص ٣٤١ )

٢٧٣٧ - المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ مدني باعتبار المدعي عليه مسئول عن فعل نفسه يختلف من حيث السبب عن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ باعتبار المدعي عليه مسئولا عن فعل غيره ، ومقتضى هذا انه اذا رفعت الدعوى على أحد هذين الأساسين وقضى برفضها فلا يجوز في الاستئناف الفصل في الدعوى على الأساس الآخر ، خصوصا اذا كان الخصم يعارض في ذلك \*  
( ١٩٤٥/١٢/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٥ ص ٢٨ )

#### الحطام المشترك

٢٧٣٨ - نشوء الضرر عن خطأين يوجب توزيع التعويض عنه بنسبة كل من الخطأين ولو كان أحد هذين الخطأين صادرا عن الضرور ، ومخالفة الحكم هذا النظر والزام المسئول بالحقوق المدنية عنه بكامل التعويض دون انقاصه بمقدار ما يجب أن يتحملة الضرور بسبب خطئه الذي ساهم في احداث الضرر مخالف للقانون \*  
( ١٩٦٩/٢/١١ أحكام النقض ص ٢٠ ق ٥٤ ص ٢٤٨ )

٢٧٣٩ - الأصل أن خطأ الضرور لا يرفع مسئولية المسئول وإنما يخففها إن كان ثمة خطأ مشترك بمعناه الصحيح ، ولا يعفى المسئول استثناء من هذا الأصل الا اذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ الضرور هو العامل الأول في احداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث تستغرق خطأ المسئول \*

( ١٩٦٤/٢/٣ أحكام النقض ص ١٥ ق ٢٣ ص ١١٠ )

٢٧٤٠ - ان المادة ١٥١ مدني وان نصت على الزام كل من يقع منه فعل ضار بالتفسير بتعويض الضرر المترتب على فعله ، الا أنه اذا كان الضرور قد أخطأ أيضا وساهم هو الآخر بخطئه في الضرر الذي أصابه فان ذلك يجب أن يراعى في تقدير مبلغ التعويض المستحق له ، فلا يحكم له على الغير الا بالقدر المناسب لحطأ هذا الغير ، لأن كون الضرر الذي لحق الضرور



ناشئا عن خطاين ، خطئنه هو وخطا غيره ، ذلك يقتضى توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما ، وبناء على عملية تشبه عملية المقاصة لا يكون الغير ملزما الا بمقدار التعويض المستحق عن كل الضرر منقوصا منه ما يجب أن يتحملة الضرر بسبب الخطأ الذى وقع منه .

( ١٩٤٥/٤/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٤١ )

( ص ٦٨٠ )

**٢٧٤١ -** الأصل أن كل فعل خاطيء نشأ عنه ضرر للغير يوجب مسئولية فاعله عن تعويض ذلك الضرر ، فالمسئولية واجبة ابتداء ، ولكنها قد تخف أو تتضاءل بنسبة خطأ المجنى عليه ، ومبلغ اشتراكه مع الجاني فى احداث الضرر ، وذلك ما يعرف عنه علماء القانون بنظرية الخطأ المشترك وقد تجب مسئولية المجنى عليه مسئولية الجاني متى تبين من ظروف الحادثة أن خطأ المجنى عليه كان خطأ فاحشا الى درجة يتلاشى بجانبها خطأ الجاني ، ولا يكاد يذكر ، كأن يكون المجنى عليه تصمد الاضرار بنفسه فانتهر فرصة خطأ الجاني واتخذته وسيلة لتنفيذ ما تصمده من ايقاع الاضرار بنفسه ، وتلك هى الحالة الوحيدة التى يصح أن يرفض فيها طلب التعويض .

( ١٩٣٢/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٣ )

( ص ٣٣ )

**٢٧٤٢ -** الاشتراك فى الخطأ يكون محل نظر فى تقدير المسئولية المدنية فلا يسأل سائق السيارة وحده عن التعويض كله مع اعفاء شريكه فى الخطأ من تحمل المسئولية معه ، بل مسئولية ذلك السائق انما تكون بمقدار ما وقع منه من خطأ .

( ١٩٣١/٣/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩٩ )

( ص ٢٥٧ )

**٢٧٤٣ -** استخلاص الحكم فى حدود سلطة التقدير لكيدية اجراءات التقاضى وقصد الاضرار منها يكفى فى اثبات الخطأ التقيضي الذى يؤدى الى المساءلة عن الضرر الناتج عن هذا الخطأ .

( ١٩٧٢/٦/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١٣ ص ٩٥٣ )

**٧٣٤٤ -** كل ما تختص به المحكمة الجنائية من الوجهة المدنية هو أن تقضى فى النتائج المترتبة على الجريمة من تعويض ضرر ونحوه ، أما المسائل الخارجة عن هذه الدائرة فلا اختصاص لها فيها . فاذا قضى حكم على متهم



بالتزوير وبخيسه وبإلزامه بتعويض للمجنى عليه وبإلزامه أيضا بتسليم مستندات مجررة لصالح المجنى عليه كانت قد سلمت للمتهم وبإعلان المجز المتوقع عليها تحت يد المتهم ، تعين نقض هذا الحكم من جهة قضائه بتسليم المستندات المشار إليها ومن جهة قضائه بإعلان المجز المتوقع عليها مع بقاءه على حاله فيما عدا ذلك مما قضى به .

( ١٢٣ / ١ / ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٧٩ )

( ص ١٢٦ )

٢٧٤٥ - لما كان الحكم المظنون فيه قد قضى برد المضبوطات التي دين انطاغان الأول والثاني بإخفائها بوصفها متحصلة من جريمة السرقة التي وقعت على المدعية بالحقوق المدنية الى هذه الأخيرة عملا بالمادة ١٠٢ اجراءات جنائية فانه يكون قد أصاب صحيح القانون .

( ١٠ / ٢٢ / ١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٢٢ ص ٦٧٠ )

٢٧٤٦ - انه لما كان للمحكم الجنائية بمقتضى القانون أن تحكم بالتعويضات لمن أصابه ضرر من الجريمة المرفوعة بها الدعوى أمامها وكان رد الحالة الى ما كانت عليه قبل وقوع الجريمة لا شك يدخل في التعويضات اذ به يتحقق رفع الضرر عن المضرور عينا بإرجاع ذات ما يخصه اليه ، وهذا بداهة أولى من أن يعطى مبلغا من المال في مقابله ، فان المحكمة اذا ما ثبت لها تزوير عقسدى الرهن والتنازل وقضت بردهما وبإعلانهما ومحو تسجيلهما ، فقضاؤها بذلك لا يعلو أن يكون ضريبا من ضروب الرد كما هو معرف به في القانون .

( ١٤ / ١٠ / ١٩٤٦ / مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٠١ )

( ص ١٨٦ )

٢٧٤٧ - تقدير ثبوت الضرر أو عدم ثبوته من المسائل الموضوعية التي تدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع بغير معقب .

( ٨ / ٤ / ١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٦ ص ٤٠٢ )

٢٧٤٨ - ان الممول عليه لدى جمهرة علماء القانون أن الضرر المادى والضرر الأدبى سيان في ايجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما ، وأنه اذا كان الضرر الأدبى متمعذر التقسيم خلافا للضرر المادى فكلاهما خاضع في التقدير لسلطان المحكمة .

( ٧ / ١١ / ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١ ص ١ )



٢٧٤٩ - اذا قضت المحكمة للمدعية بالحق المدني بتعويض عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى وهى شروع المتهم وآخرين فى سرقة منزلها وعن تعديهم عليها عند ضبطها المتهم متلبسا بجريمة فلا خطأ فى قضائها بالتعويض عن التعدي وان لم ترفع به الدعوى العمومية لانه كان نتيجة للجريمة المرفوعة بها الدعوى .

( ١٩٣٦/١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٤ )

( ص ٥٤٤ )

٢٧٥٠ - تعويض الوالد عن فقد ولده لا يعتبر تعويضا عن ضرر محتمل الحصول فى المستقبل اذ مثل هذا التعويض انما يحكم به عن فقد الولد وما يسببه هذا الحادث من اللوعة للوالد أى فى الحال .

( ١٩٣٢/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١ ص ١ )

٢٧٥١ - يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك اخلال بمصلحة مالية للمضروب وأن يكون هذا الضرر محققا ، فاذا أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بد من توفر حق لهذا الغير يعتبر الاخلال به ضررا أصابه ، واذن فالعبارة فى تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة لوفاة آخر هو أن يثبت أن المجنى عليه كان يعمل فعلا وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار فى ذلك فى المستقبل كانت محققة فيقدر القاضي ما ضاع على المضروب فرصته بفقد عائلته ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس .

( ١٩٧٨/٦/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٢ ص ٦٣٤ )

٢٧٥٢ - ان القانون يسوى بين الضرر الأدبى والضرر المادى فى ايجساب التعويض للمضروب وترتيب حق الدعوى به . والضرر الأدبى متى ثبت وقوعه كان لمحكمة الموضوع أن تقدره بمبلغ من المال ، وحق المورث فى تعويض الضرر والدعوى به هو من الحقوق المالية التى تصد جزءا من التركة وتنتقل بوفاته الى ورثته مادام أنه لم يأت بما يفيد نزوله عنه .

( ١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١١٤ ص ٣٠٨ )

٢٧٥٣ - ان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى فيه بما تراه مناسبا وفقا لما تبينه من مختلف ظروف الدعوى ، فما دام الحكم قد أورد الاعتبارات التى من أجلها خفض التعويض المحكوم به من محكمة الدرجة الأولى وكان من شأن ما أورده أن يؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها



فإن إنجادة في ذلك لا تكون مقبولة .  
( ١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٥٧ ص ١٤٣ )

٢٧٥٤ - أنه لما كان التعويض هو مقابل الضرر الذي يلحق  
المضروب عن الفعل الضار ولا يصح أن يتأثر بدرجة خطأ المسئول عنه أو  
درجة غناه كان ادخال المحكمة جسامه الخطأ ويسار المسئول عنه في العناصر  
التي راعتها عند تقدير التعويض عيباً يستوجب نقض الحكم .  
( ١٩٤٨/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٢٧ ص ٦٨٠ )

٢٧٥٥ - متى أثبتت المحكمة وقوع الضرر جاز لها أن تقدر  
التعويض الذي تراه بنفسها ولا يتحتم عليها أن تستعين بخبير في كل  
الأحوال إذا هي لم تر الاستعانة به وتقديرها هذا موضوعي لا شأن للمحكمة  
النقض به .  
( ١٩٤٧/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤١٠ ص ٣٩٥ )

٢٧٥٦ - إذا كان المدعي بالحقوق المدنية قد طلب مبلغاً على سبيل  
التعويض عما أصاب ابنه القاصر من ضرر بسبب جنايته هتك العرض  
والسرقة المرفوعة بهما الدعوى على المتهم ، ولم يكن جزءاً هذا المبلغ بين  
الجريمتين فإن المحكمة إذا رأت أن جناية هتك العرض هي التي ثبتت وأن  
التعويض المطالب به غير مبالغ فيه بالنسبة للضرر الناشئ عنها لا تكون  
مخطئة إذا قضت بالمبلغ المطلوب .  
( ١٩٤٤/١١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٠٢ ص ٥٣٦ )

٢٧٥٧ - إذا وقعت حادثة قتل خطأ وثبت أن المسئولية عن وقوعها  
مشتركة بين المجنى عليه والجاني فإن ذلك لا يخلو الجاني من المسئولية المدنية  
حتى لو كان قسط المجنى عليه من المسئولية أعظم من قسطه وإنما يكون  
قسط الجاني من المسئولية المدنية مناسباً لقسطه من الخطأ الذي ترتب على  
الجريمة .  
( ١٩٣٠/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٣٦ ص ١٧٠ )



## الحكم في الدعوى مما

٢٧٥٨ - يشترط ألا تنظر الدعوى المدنية الا بالتبعية للدعوى الجنائية ، ومتى رفعت الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية لدعوى جنائية .  
فيتتم الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية مما يحكم واحد .  
( ١٩٧١/٥/١٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٨ ص ٤٠٢ )

٢٧٥٩ - القضاء ببراءة المظنون ضده على أساس أن الواقعة غير قائمة في حقه ولا أساس لها من الواقع انما ينطوي ضمنا على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي الى رفضها .

( ١٩٧٧/٣/١٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ٧٧ ص ٣٥٧ )

٢٧٦٠ - متى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه قد فصل في الدعويين المدنية والجنائية وجاء .  
قضاء الحكم المظنون فيه مؤيدا للحكم الابتدائي الا انه أوقف تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية ، فانه يكون قد أيد الحكم المذكور فيما قضى به في الدعوى المدنية ومن ثم فان ما ينير الطاعن في هذا الشأن من اغفال الفصل في دعواه المدنية يكون غير سليم .

( ١٩٧٦/٦/١٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٤٤ ص ٦٤٥ )

٢٧٦١ - لما كان ما أفصحت عنه المجنى عليها من اقتضاها من زواجها الطاعن كل حقوقها يعني نزولها عن ادعائها بالحقوق المدنية فان الحكم في الدعوى المدنية يصبح غير ذي موضوع .

( ١٩٧٤/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢٧ ص ٥٩٦ )

٢٧٦٢ - اذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت في مبدأ الأمر بطريق التبعية للدعوى الجنائية وكان لا يشترط بقضاء التلازم بينهما ، فان على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل في التعويضات التي طلبها المدعي بالحقوق المدنية ، فان أغفل الفصل فيها فانه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعي بالحقوق المدنية الذي فات على المحكمة الجزئية أن تحكم في دعواه أن يرجع الى نفس محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته عملا بحكم المادة ١٩٣ مرافعات الجديد الذي يحكم واقعة الدعوى والتي تقابل المادة ٣٦٨ من القانون القديم وهي قاعدة



واجبة الاعمال أمام المحاكم الجنائية لحلو قانون الاجراءات الجنائية من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات \*

( ١٩٧٣/١١/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٧١ ص ١٠٤٧ ، ١٩٧٢/٣/٦ س ٢٣ ق ٧١ ص ٣٠٨ ، ١٩٧١/٥/١٦ س ٢٢ ق ٩٨ ص ٤٠٢ )

٢٧٦٣ - اذا رفع المدعى المدني دعواه مباشرة ضد المتهم طالبا الحكم عليه بتعويض لانه بلغ في حقه بلاغا كاذبا مع سوء القصد ولانه سبه علنا بما ورد في بلاغه الكاذب فحكمت المحكمة ببراءة المتهم وبرفض التعويض المدني وتبين من الاطلاع على الحكم أن المحكمة قصرت كلامها على تهمة البلاغ الكاذب ولم تتناول تهمة السب العلني كان هذا الحكم باطلا لاغفاله الفصل في تهمة السب العلني \*

( ١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٦٠ )

( ص ٣٢٦ )

### الحكم بالتعويض رغم البراءة

٢٧٦٤ - الأصل أن الحكم بالتعويض المدني لا يرتبط حتما بالحكم بالعقوبة ، اذ يصح الحكم به ولو قضى بالبراءة الا أن شرط ذلك ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو عدم صحتها أو عدم ثبوت اسنادها الى المتهم ، لانه في هذه الأحوال لا تملك المحكمة أن تقضى بالتعويض على المتهم أو على المسئول عنه لقيام المسئوليتين الجنائية والمدنية معا على ثبوت حصول الواقعة وصحة اسنادها الى صاحبها \*

( ١٩٦٧/٤/٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٩٣ ص ٤٩٢ )

٢٧٦٥ - الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم دائما رفض طلب التعويض \*

( ١٩٥٦/٦/٢٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٤٤ ص ٨٨٦ )

٢٧٦٦ - متى كانت المحكمة قد أسست حكمها ببراءة المتهم على عدم ثبوت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فانه يكون صحيحا في القانون ما ذكرته من وجوب القضاء برفض الدعوى المدنية قبله \*

( ١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ق ١٦١ ص ٤٢٧ )

٢٧٦٧ - الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالعقوبة في الدعوى الجنائية اذ أن الشارع أوجب على المحكمة أن تفصل في الدعوى المدنية ،



خالفه ولو لم يكن جريمة معاقبا عليها قانونا ، الا انه قد يكون جنحة أو شبه جنحة مدنية يصح لمن ناله ضرر منه أن يطالب بتعويضه .  
( ١٩٥٩/١١/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ١٨١ ص ٨٤٩ )

٢٧٦٨ - لئن كانت البرائة لعدم ثبوت التهمة تستلزم دائما رفض طلب التعويض نظرا الى عدم نبوت وقوع الفعل الضار من اتهم ، فان البرائة المؤسسة على عدم توافر ركن من أركان الجريمة لا يستلزم حتما ذلك ، لان كون الاعمال المسندة الى المتهم لا يعاقب عليها القانون لا يمنع أن تكون قد أحدثت ضررا بمن وقعت عليه .  
( ١٩٤٥/١١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧ ص ٧ )

٢٧٦٩ - عدم المعاقبة الجنائية على واقعة ما لا يترتب عليه حتما إخلاء فاعلها من المسؤولية المدنية ، بل انه اذا ثبت للمحكمة وجود خطأ من جانبها تترتب عليه ضرر كان مستولا مدنيا عن تعويضه ولو يرى من العقوبة الجنائية .  
( ١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٦٠ ص ٣٢٦ )

٢٧٧٠ - ان ما قضت به المحكمة من رفض الدعوى المدنية صحيح طالما برأت المَطعون ضدها من تهمة البلاغ الكاذب لعدم ثبوتها ، اذ يستلزم ذلك حتما رفض دعوى التعويض ، لانه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب اليه .  
( ١٩٧٧/١/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢١ ص ٩٧ )

٢٧٧١ - من المقرر أنه اذا بنيت برائة المبلغ على انتفاء أى ركن من أركان البلاغ الكاذب فينبغي بحث مدى توافر الخطأ المدني المستوجب التعويض من عدمه في واقعة التبليغ ذاتها ، فالتبليغ خطأ مدني يستوجب التعويض اذا كان صادرا من قبيل التسرع في الاتهام أو بقصد التعريض بالمبلغ والاساءة اليه والى سمعته أو في القليل عن رعونة وعدم تبصر .  
( ١٩٦٥/١/١١ أحكام النقض س ١٦ ق ١١ ص ٤٥ )

٢٧٧٢ - ان تبرئة المتهم بجريمة البلاغ الكاذب لعدم ثبوت أنه كان سميء القصد عالما بكذب بلاغاته لا يمنع من الحكم عليه بتعويض للمدعى بالحقوق المدنية متى كان مسلكه في الدعوى مبررا لذلك ، كان يكون



قد أكثر من البلاغات التي قدمها في حق المدعى مسرفا في اتهمائه لمجرد الشبهات التي قامت لديه دون أن يتروى ويتثبت من حقيقة الوقائع التي أسندها إليه .

( ١٩٤٧/٣/٤ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٠٨

ص ٣٠٠ )

٢٧٧٣ - إذا برأت المحكمة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب لثبوت عذر عنده بينته في حكمها فيجب عليها إذا رأت أن ترفض الدعوى المدنية النفاذة من المجنى عليه أن تورد أسبابا خاصة لهذا الرفض لأن قيام العذر لدى المتهم لا ينفي حتما تحقق الضرر وثبوت مسؤوليته عن تعويضه .

( ١٩٣٨/٣/١٤ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٧٨

ص ١٦٦ )

٢٧٧٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية على أن قانون الإجراءات الجنائية لم يرد فيه ما يقابل حكم المادتين ١٤٧ ، ٢٨٢ تحقيق جنائيات الملقى الذي كان يجيز للمحاكم الفصل في الدعوى المدنية رغم البراءة في الدعوى الجنائية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، إذ كان متعينا على المحكمة إما أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الذي أصدرته في الدعوى الجنائية إن رأتها صالحة للفصل فيها وإما أن تحيلها الى المحكمة المدنية بلا مصاريف إن رأت أن ذلك يترتب عليه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية .

( ١٩٥٣/٦/٣٠ ) أحكام النقض س ٤ ق ٣٦٧ ص ١٠٥٢ )

٢٧٧٥ - إن محل تطبيق المادة ١٧٢ تحقيق جنائيات أن يكون التعويض مطلوبا عن ضرر ناشئ عن ذات الواقعة موضوع المحاكمة ، ولو انتفى عنها صفة الجريمة بسبب عدم توافر ركن من أركانها لا عن ظرف مستقل عنها . فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت أن استيلاء المتهم في جريمة نصب على المبلغ الذي حصل عليه إنما حصل تنفيذا لعقد صحيح تم بينه وبين من سلمه إليه ، وكان ما قضت به من تعويض لمن سلمه المبلغ هو نتيجة لفصلها ضمنا بفسخ العقد بسبب نكول المتهم عن تنفيذه فإنها بذلك تكون قد تعدت اختصاصها ولا يبرر قضاءها استنادها فيه الى المادة ١٧٢ تحقيق جنائيات .

( ١٩٤٨/١/٢٧ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٢٢

ص ٤٨٢ )



٢٧٧٦ - انه وان أجاز القانون في المادة ١٧٢ تحقيق جناسيات لمحاكم الجنج عند الحكم بالبراءة أن تفصل في التعويضات التي يطلبها بعض الأخصام من بعض ، إلا أنه يجب لذلك أن يكون طلب التعويض مبنيا على الفعل المطروح أمام المحكمة والمطلوب العقاب عليه . أما إذا كان طلب التعويض مبنيا على وقائع أخرى غير المعروضة كأساس للجريمة المطروحة ، فيتمتع على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .  
( ١٩٤٤/٢/١٩ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢١٠ ص ٢٧٢ )

٢٧٧٧ - متى كانت الأسباب التي أوردتها المحكمة للحكم بالبراءة مفيدة عدم ثبوت وقوع الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى في حق المتهم ، فإن هذه الأسباب بذاتها تكون في هذه الحالة أسبابا للحكم برفض دعوى التعويض ولا يعساب على الحكم أنه لم يفرّد أسبابا لرفض دعوى التعويض .

( ١٩٥١/١٠/٨ ) أحكام النقض س ٣ ق ١١ ص ٢٢ )

٢٧٧٨ - إذا قضت المحكمة ببراءة المتهم لعدم ثبوت وقوع الفعل المكون للجناية المرفوعة بها الدعوى عليه فإن أسباب البراءة في هذه الحالة تكون أسبابا للحكم برفض دعوى التعويض ، أما الحكم بالتعويض مع الحكم بالبراءة فمحله أن يكون الفعل الضار قد ثبت وقوعه من المتهم المرفوعة عليه الدعوى المدنية .

( ١٩٤٥/١٠/٨ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٠٨

ص ٧٤٧ )

٢٧٧٩ - ان المادة ١٧٢ تحقيق جناسيات قد أجازت لمحاكم الجنج أن تحكم في التعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض حيثما تقضى ببراءة المتهم لعدم وجود نص يعاقب على الواقعة المنسوبة اليه ، غير أنه يجب عليها في هذه الحالة أن تتحدث عن التعويضات وتبين الأسباب التي استندت إليها فيما قضت به فيها ، فإذا هي أغفلت هذا البيان واقتصرت على الحكم برفض الطلبات المدنية فإن هذا يكون قصورا في الحكم يعيبه ويبطله .

( ١٩٤١/٣/١٧ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٢٩

ص ٤٢٤ )



٢٧٨٠ - للمحكمة الجنائية عند احكام بالبراءة فى الدعوى العمومية  
اختيار بين ان تفصل فى الدعوى المدنية أو أن تتخلى عنها للمحكمة المختصة  
اصلا بالقضاء فيها ، وذلك على الاطلاق دون أن تكون مقيدة الا بما يترامى  
لها هى عند تقديرها لوقت واجهد اللازمين لتمحيص الدعوى المدنية التى  
لم ترفع امامها الا بطريق التبعية للدعوى الجنائية .  
( ٢٥ / ١١ / ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٥٧  
ص ٢٨٦ )

٢٧٨١ - ان المادة ١٧٢ تحقيق جنايات اجازت للمحاكم الجنائية  
أن تحكم فى التعويضات التى يطلبها بعض الخصوم من بعض حينما نقضى  
ببراءة المتهم لعدم ثبوت الوافعة أو لعدم العقاب عليها أو لسقوط الحق فى  
اقامة الدعوى بها لحضى المدة . ومقتضى هذه الاجازة أن محكمة الموضوع اذا  
ارادت استعمال هذا الحق وحسم النزاع المدنى ايضا فانه يجب عليها كيما  
يكون حكمها سليما من الوجهة القانونية أن تعرض لما يتمسك به الخصوم  
من المستندات ونقول كلمتها فيها . أما ان نكتفى بالاشارة الى هذه المستندات  
من حيث دلالتها على وقوع الجريمة أو عدم دلالتها ثم تقضى فى الوقت عينه  
يرفض الطلبات المدنية فهذا قصور فى الحكم يعيبه عيبا جوهريا يبطله .  
( ٢٤ / ٢ / ١٩٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٦  
ص ٥٨٠ )

#### التضامن فى التعويض

٢٧٨٢ - لا يشترط قانونا فى الحكم بالتضامن على المسئولين عن  
التعويض أن يكون الخطأ الذى وقع منهم واحدا بل يكفى أن يكون قد وقع  
من كل منهم خطأ ولو كان غير الذى وقع من زميله أو زملائه متى كانت  
أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للمضروب ضررا واحدا ولو كانت مختلفة أو لم  
تقع فى وقت واحد .

( ٩ / ١٢ / ١٩٧٣ احكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٩ ص ١١٧٧ ،  
٢٩ / ٥ / ١٩٦٧ س ١٨ ق ١٤٣ ص ٧٢١ )

٢٧٨٣ - التضامن فى التعويض بين المسئولين عن العمل الضار  
واجب طبقا للمادة ١٦٩ من القانون المدنى يستوى فى ذلك أن يكون الخطأ  
عمديا أو غير عمدي .

( ٢٩ / ١ / ١٩٥٧ احكام النقض س ٨ ق ٢٦ ص ٨٨ ، ٢٥ / ٣ /  
١٩٥٢ س ٣ ق ٢٤١ ص ٦٤٩ )



**٢٧٨٤ -** لا محل لتضامن المتهمين في التعويض عند اختلاف الضرر واستقلال كل منهم بما أحدثه ولو وقعت تلك الأفعال جميعا في مكان واحد وزمان واحد .

( ١١/١٠/١٩٥٤ أحكام النقض س ٦ ق ١٦ ص ٤٣ ) .

**٢٧٨٥ -** إذا كانت المحكمة قد نفت عن المتهمين سبق الإصرار ومع ذلك أثبتت أنهما قد اعتديا معا بالضرب على المجنى عليه بما يفيد اتحاد ارادتهما على الاعتداء عليه بصرف النظر عن جسامة ما وقع من كل منهما فهذا يستوجب مساءلة كل منهما عن تعويض الضرر الذي نشأ عن فعله وعن فعل زميله .

( ١٥/١٠/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٢٨ ص ٦٦ )

**٢٧٨٦ -** ما دامت المحكمة قد انتهت في حكمها الى أن الضرر الذي أصاب المجنى عليه سببه اعتداء المتهمين عليه في وقت واحد ومكان واحد وملابسات واحدة ، مما استخلصت منه توافقهم على إيقاع الأذى به ، فهذا يبرر قانونا الزام كل منهم بتعويضه عن كل ما وقع عليه سواء بفعله أو بفعل زملائه بعضهم أو كلهم .

( ٣/١١/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٧٢ )

ص ٦٣٦ )

**٢٧٨٧ -** ان توجيه زوجة القاتل دعواها المدنية على المتهم بالقتل وعلى شريكه معناه أن أساس دعواها هو أنهما اشتركا في أحداث ضرر واحد هو الذي تطلب تعويضه وليس معناه أنها تنسب الى كل منهما أن الضرر الذي أحدثه بفعله يفاير الضرر الذي أحدثه زميله ، فكل منهما إذن يكون ملزما بتعويض الضرر على أساس أنه مسئول عنه كله . فإذا ما برىء أحدهما لعدم ثبوت أن له دخلا في أحداث الضرر فإن مساءلة الآخر عن التعويض كله تكون قائمة وداخلية في نطاق الطلب الأصلي ولو لم يكن مصرحا فيه بالتضامن بين المدعى عليهما .

( ٢٤/١٢/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٥ )

ص ٣٤ )

**٢٧٨٨ -** التضامن لا يجوز القول به عند اختلاف الجرائم أو الأفعال التي وقعت من المحكوم عليهم كلهم أو بعضهم ولو كانوا قد أدينوا



بمقتضى حكم واحد .

( ٦٠٩ ص )  
١٩٤٥/١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٦٤

٢٧٨٩ - متى أثبت الحكم اتحاد الفكرة وتطابق الارادات لدى المتهمين على الضرب وقت وقوعه فانهم جميعا يكونون مسئولين متضامنين مدنيا عما اصاب المجنى عليه من ضرر أو وفاة بسبب ما وقع عليه من اعتداء منهم جميعا أو من أى واحد منهم .

( ٥٤٥ ، ١٩٤٠/١/١٥ ج ٥ ق ٤٧ ص ٦٩ )  
١٩٣٩/٥/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٨٧ ص

٢٧٩٠ - التضامن فى التعويض ليس معناه مساواة المتهمين فى المسئولية فيما بينهما ، انما معناه مساواتهما فى أن للمقضى له بالتعويض أن ينفذ على أيهما بجميع المحكوم به .

( ٣٣٩ ص )  
١٩٣٤/٥/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٥٥

٢٧٩١ - القضاء على المسئولين عن الحقوق المدنية بالتضامن لا يقتضى اتفاقا سابقا بين المتهمين على الاجرام بل ولا يقتضى توافق المتهمين على التعدى والايذاء ، ويكفى لترتيب التضامن أن تتحد ارادة الفاعلين مجرد اتحاد وقتى على الاعتداء على المجنى عليهم وأن يقارف كل منهم هذا الاعتداء فعلا أو يشترك فيه .

( ٢٤١ ص )  
١٩٣١/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧٦

٢٧٩٢ - للمحكمة اذا تعدد المتهمون واختلفت مسئولياتهم الجنائية أن تحكم عليهم متضامنين بالتعويض المدنى ، لأن اتحاد الفكرة والارادة لدى أشخاص على التعدى وايقاع الأذى يجعلهم مسئولين متضامنين مدنيا عن نتائج أفعالهم ولو اختلفت مسئولياتهم الجنائية .

( ٢٣٨ ص )  
١٩٣١/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٨٢

### تحديد نصيب اللزم بالتعويض

٢٧٩٣ - ليس ما يمنع قانونا من الزام متهم واحد بتعويض كل الضرر الناشئ عن ارتكابه جريمة ولو ارتكبها مع غيره . واذا كان الحكم



المصادر ببراءة المتهم الثاني قد أصبح نهائيا حاز حجية الأمر المقضي فيه بعدم الطعن عليه ممن يملكه فقد استقر أمره ولا سبيل الى مناقشة مركزه ، ومن ثم فلا محل للنخوض فيما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من تحميل الطاعن وحده كل التعويض على الرغم من ارتكابه الفعل مع المتهم الثاني .  
( ١٢/٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٣٦ ص ٢٠٧ )

٢٧٩٤ - عدم تعيين الحكم لتصيب كل من المدعين بالحقوق المدنية في التعويض المقضي به لا يعيبه مادام أن الالتزام بالتعويض ينقسم على الدائنين بحسب الرؤوس أى بأنصبة متساوية ما لم يعين الاتفاق أو القانون نصيب كل منهم .  
( ٣٠/١٠/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٢ ص ١٠٣٤ )

٢٧٩٥ - اذا كانت واقعة الدعوى هي أن المدعى بالحقوق المدنية رفع دعواه امام محكمة الدرجة الأولى على المتهم وآخر باختلاسهما سجاجيد له فقضت المحكمة بعقاب المتهم والزمته بالتعويض وبرأت الآخر ورفضت الدعوى المدنية قبله ، ولم يستأنف المدعى واستأنفته النيابة ، فقضت المحكمة الاستئنافية بادانته المتهم الآخر المحكوم ببراءته وأيدت الحكم الابتدائي بالنسبة الى الأول فلا خطأ في ذلك ، اذ الدعوى المدنية لم تكن مستأنفة أمامها بالنسبة الى الآخر ، فلم يكن هناك من سبيل للحكم عليه بشئ من التعويض ، فضلا عن أنه ليس ثمة ما يمنع قانونا من الزام المتهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن ارتكابه جريمة ولو كان غيره قد ارتكبها معه .

( ١٦/٢/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٤٣ ص ٥٠٤ )

٢٧٩٦ - اذا حكم على عدة أشخاص بمبلغ معين ولم يكونوا بمقتضى الحكم ملزمين بالتضامن بينهم للمحكوم له فانه لا تجوز مطالبة أى منهم بكل المحكوم به ، بل يطالب فقط بنصيبه فيه . وتحديد هذا النصيب مادام غير منصوص عليه في الحكم ولا واضح من ثناياه يكون مناطه عدد المحكوم عليهم اعتبارا بأن هذا هو الذى قصدت اليه المحكمة في حكمها ، فيقسم المبلغ المحكوم به على عدد المحكوم عليهم ويكون خارج القسمة هو ما لا تجوز مطالبة كل من المحكوم عليهم بأكثر منه .

( ١٥/١/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٦٤ ص ٦٠٩ )



٢٧٩٧ - ان تقدير حصة كل من اشتركوا في احداث الضرر يجب - بحسب الاصل - أن يكون المناط فيه مبلغ جنامة الخطأ الذى ساهم به فيما أصاب الضرر من الضرر اذا كانت وقائع الدعوى تساعد على تقدير الأخطاء على هذا الأساس . أما اذا كان ذلك ممتنعاً فإنه لا يكون ثمة سبيل الا اعتبار المخطئين مسئولين بالتساوى عن الضرر الذى تسببوا فيه .  
( ١٩/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٦٠ ص ٥٠٤ )

٢٧٩٨ - لا يوجد فى القانون المصرى ما يحرم الحكم بتحويل المبلغ المقضى به كتعويض للمدعى بالحقوق المدنية الى جمعية خيرية ، والتحرير فى بعض القوانين الأخرى صدرت به نصوص صريحة لولاها لما قالوا به .  
( ٢١/١٠/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٠٥ ص ١٨٨ )

٢٧٩٩ - اذا قضت المحكمة للمجنى عليه بالتعويض على أساس أنه طلبه لنفسه مقابل الضرر الذى لحقه عن الجريمة قائلة انه وان كان قد ذكر أنه مستعد بعد الحكم للتبرع بالمبلغ الذى يحكم له به لجهات الخير فانها مع ذلك تقضى له به وهو شأنه فيه بعد الحكم ، فهذا منها لا شائبه فيه .  
( ١٦/٤/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٥٧ ص ٧٠٠ )

٢٨٠٠ - لا يجوز أن يحكم بالمقاصة القضائية الا اذا كان كل من الدينين المطلوب اجراء المقاصة بينهما مرفوعاً عنه دعوى أمام المحكمة ، واذاًن فلا يصح الحكم برفض دعوى التعويض المرفوعة من المدعى بالحق المدنى على أساس أنه هو والمتهم قد تبادلا الفاظ السب مادام المتهم لم يكن هو الآخر يطالب المدعى بتعويض .  
( ٤/٣/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٧٢ ص ١٢٣ )

### مادة ٣١٠

يجب ان يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها ، وكل حكم بالادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، والظروف التى وقعت فيها ، وان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه .  
- تقابل المادة ١٤٩ من القانون السابق .



- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : هذه المادة تقابل المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات الملغى وهي التي تقضي بأن كل حكم صادر يعقوبة يجب أن يكون مشتملا على بيان الواقعة التي يساقب عليها القانون وأن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبيه والا كان باطلا . ومن المقرر أن بيان الواقعة في الحكم هو لتكثيف محكمة النقض والإبرام من مراقبة أن الجريمة قد استكملت كل عناصرها التي يشترطها القانون وأنها تقع حقيقة تحت النص الذي طبقته . ولكن المادة ٣١٤ من مشروع الحكومة المعروض ( ٣١٠ ) قد استوجب إيصسا اشتغال الحكم على الأسباب وعلى بيان الواقعة ، وكذلك نصت المادة على ضرورة اشتغال الحكم على الظروف التي وقعت فيها الجريمة ، وهي عسكرة لم تكن موجودة بالمادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات الملغى ، وزيدت في المادة التي نحن بصدها في المشروع والمقصود بها بيان الظروف المشددة كالعمود وسبق الإصرار والظروف المخففة كالاعتذار القسائونية وظروف الرفاة التي انبنى عليها تشديد أو تخفيف العقوبة في الحكم .

## الأحكام

### بيانات الديباجة

٢٨٠١ - يجب أن يكون الحكم مشتملا بذاته على شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأي دليل غير مستمد منه أو بأي طريق آخر من طرق الإثبات .  
( ١٩٧٢/٦/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠١ ص ٨٩٨ )

٢٨٠٢ - لما كان القانون لم يشترط اثبات بيانات الديباجة في مكان معين من الحكم فإن ما ينهض الطاعن من اشتراط ايراد تلك البيانات في الجزء المحرر بعد كلمة المحكمة لا في الجزء السابق عليها هو شرط لا سند له من القانون .  
( ١٩٦٢/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٣ ق ١٦٦ ص ٦٧٢ )

٢٨٠٣ - إذا كان الثابت في محضر الجلسة أن المتهم سئل عن اسمه فأجاب بما هو مدون بصدر المحضر وكان اسمه قد ورد بصدر المحضر فلا عيب في ذلك ، كما أن اغفال النص على البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته ومحل اقامته لا يبطل الحكم مادام الطاعن لا يدعي أنه كان في سن تؤثر على مسئوليته .  
( ١٩٦٢/٤/١٧ أحكام النقض س ١٣ ق ٩٦ ص ٢٨٠ )

٢٨٠٤ - إذا كان الحكم لم يذكر اسم المتهم الذي حكم عليه في منطوقه بالعقوبة اكتفاءً بوروده في ديباجته فإن ذلك لا يمس سلامته مادام



أنه لم يكن هناك متهم غيره في الدعوى \*  
( ١٩٥٣/٣/٢ أحكام النقض س ٤ ق ٢١٢ ص ٥٧٧ )

٢٨٠٥ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص  
أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته \*  
( ١٩٧٨/١٢/١١ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩٢ ص ٩٣١ )

٢٨٠٦ - محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة  
عدا التاريخ \*  
( ١٩٧٨/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٨ ص ٦٩٩ )

٢٨٠٧ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص  
أسماء الخصوم في الدعوى والهيئة التي أصدرته وسائر بيانات الديباجة  
عدا التاريخ \*

( ١٩٧٧/١٠/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٧٩ ص ٨٦٥ )  
٢٨٠٨ - لئن كان الحكم الابتدائي قد خلت ديباجته من بيان المحكمة  
والهيئة التي أصدرته ، إلا أنه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة  
الابتدائية أنها استوفت تلك البيانات ، فإن استناد الحكم المطعون فيه - الذي  
استوفى تلك البيانات ولم تخل منها محاضر جلساته - إلى أسباب الحكم  
الابتدائي يكون سليماً \*

( ١٩٧٣/٦/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦٤ ص ٧٨٥ )

٢٨٠٩ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان  
المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى \*  
( ١٩٧٩/١/١٢ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠ ص ٦٧ ، ١/١٦ /  
١٩٧٧ س ٢٨ ق ٢٠ ص ٩٠ )

٢٨١٠ - لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة  
جنايات الزقازيق وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة انعقدت في جهة أخرى  
خلاف ما نصت عليه المادة ٣٦٨ إجراءات ، وكان من المقرر أن الأصل في  
إجراءات المحاكمة أنها روعيت فإن ما يثيره الطاعن بشأن اغفال بيان مكان  
المحكمة التي أصدرت الحكم يكون غير سديد ، هذا فضلاً عن أن هذا البيان  
ليس من البيانات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان الحكم مادام قد  
ذكر فيه اسم المحكمة التي أصدرته \*

( ١٩٧٣/٤/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٧ ص ٤٧١ )



٢٨١١ - ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن اثبات اجراءات المحاكمة ، واذا كان الثابت بورقة الحكم أن النيابة العامة طلبت بالجلسة عدم قبول المعارضة فانه لا يجوز للطعن أن يجحد هذا الذي أثبتته الحكم الا بطريق الطعن بالتزوير .  
( ١٩٧٢/١١/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٩٠ ص ١٢٩٣ )

٢٨١٢ - من المقرر أن الخطأ في ديباجة الحكم لا يعيبه لأنه خارج عن موضوع استدلاله ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن ما ورد في ديباجة الحكم من أن المدعى المدني طلب التأييد حال خلو الدعوى من طلب الادعاء المدني فلا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا يؤثر في سلامته .  
( ١٩٧٨/١٠/٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٩ ص ٦٦٩ )

٢٨١٣ - خلو الحكم من بيان التاريخ الذي صدر فيه أمر الاحالة لا يبطله اذ لا يوجد في قانون الاجراءات الجنائية نص يوجب ذكر هذا التاريخ .

( ١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١ ص ١ )  
٢٨١٤ - من المقرر أن اغفال الحكم الاشارة في ديباجته الى مواد القانون التي طلبت النيابة تطبيقها لا يبطله .  
( ١٩٦٧/١٠/١٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٩٤ ص ٩٦١ )

٢٨١٥ - ليس من العيب الجوهرى عدم ذكر صناعة الشاهد ومحل سكنه .  
( ١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٨٦ ص ٩٦ )

٢٨١٦ - ان كل ما فرضته المواد ٣٣٨ وما بعدها من قانون المرافعات أن يكون صدور الحكم بعد المداولة وقد خلا نص المادة ٣٤٩ من ذلك القانون التي حددت ما يجب أن يتضمنه الحكم من بيانات من النص على وجوب اثبات هذا البيان بالحكم .  
( ١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٦٤ ص ٨٢٢ )

٢٨١٧ - جرى قضاء النقض على أن المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات المدنية الا عند احالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الاجراءات أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة في قانون الاثبات ، ولما كان قانون الاجراءات قد نص على كيفية



اصدار الأحكام وتحديد بياناتها وكانت المادتان ٢٧٥ و ٤١١ من هذا القانون وإن فرضنا أن يكون اصدار الأحكام بعد الاطلاع على الأوراق وبعد المداولة ، إلا أن المادة ٢١٠ من نفس القانون التي حددت البيانات التي يجب أن يتضمنها الحكم قد خلت من النص على وجوب اثبات هذا البيان ، فإن ما يثيره الطاعن من وجوب استيفاء بيانات الحكم طبقا لقانون المرافعات يكون غير سديد .

( ١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٦٤ ص ٨٢٢ )

٢٨١٨ - متى أثبت الحكم أسماء اقضاة الذين أصدروه وسمعوا المرافعة في الدعوى فلا تأثير لما ذكر في آخره من أنه تلى في هيئة أخرى ، ولا ضرورة لبيان أن القضاة الذين أصدروا الحكم هم الذين تداولوا فيه وأنهم أمضوا على مسودته ، مادام ذلك مفهوما مما أثبتته الحكم في صدره ، ولم يدع أنهم لم يتداولوا فعلا ولم يمضوا مسودة الحكم .

( ١٩٣٥/٢/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٣٩ )

( ص ٤٣٤ )

٢٨١٩ - من البيانات التي يجب أن يشتمل عليها الحكم اسم المتهم المحكوم عليه والتاريخ الذي صدر فيه والهيئة التي أصدرته والتهمة التي عوقب المتهم من جلها وخلو الحكم من هذه البيانات الجهرية تجعله كأنه لا وجود له .

( ١٩٤٢/٣/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٧٧ )

( ص ٦٤٠ )

٢٨٢٠ - من المقرر أن اسم القاضي هو من البيانات الجهرية التي يجب أن يشتمل عليها الحكم - أو محضر الجلسة الذي يكمله في هذا الخصوص - وخلوهما معا من هذا البيان يجعل الحكم كأنه لا وجود له .

( ١٩٧٩/١/١٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٠ ص ١١٥ )

٢٨٢١ - خلو ديباجة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة الابتدائية من بيان المحكمة التي صدر منها الحكم يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه .

( ١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧٤ ص ٧٧٧ )

٢٨٢٢ - خلو الحكم من بيان المحكمة التي أصدرته يؤدي الى الجهالة به ويجعله كأنه لا وجود له ، فإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم



المطعون فيه قد خلا من هذا البيان فان الحكم المطعون فيه يكون وكأنه لا وجود له .

( ١٠/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١١ ص ٤٢ )

**٢٨٢٣ -** متى كان الحكم الاستثنائي قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي خلا من بيان المحكمة التي صدر فيها والهيئة التي أصدرته وتاريخ الجلسة التي صدر فيها واسم المتهم في الدعوى ورقمها ولم ينشئ أسبابا لقضائه فانه يكون باطلا لاستناده الى أسباب حكم لا وجود له .  
( ٣٠/١٢/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٢٧٥ ص ١٠٠٧ )

**٢٨٢٤ -** متى كان الحكم الاستثنائي قد قضى بتأييد الحكم المستأنف للأسباب الواردة فيه ولأسباب أخرى أضافها ، وكان يبين من الاطلاع على ذلك الحكم والحكم المطعون فيه خلوصهما من بيان المحكمة التي أصدرتهما فان خلو الحكم من هذا البيان الجوهري يؤدي الى الجهالة ويجعله كأنه لا وجود له .  
( ٥/١١/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٢٣٦ ص ٨٧٠ )

**٢٨٢٥ -** متى كان الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وكذلك من الحكم المطعون فيه أن ديباجة كل منهما قد خلت من بيان المحكمة التي صدر منها مما يؤدي الى الجهالة بهما ويجعلهما كأن لا وجود لهما ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب في ذاته بالبطلان فضلا عن البطلان الذي امتد اليه بتأييده واعتناقه أسباب الحكم الابتدائي الباطل مما يوجب نقضه .  
( ٢٢/١٠/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٦٥ ص ٧٨١ )

**٢٨٢٦ -** النعى بعدم بيان اسم المدعى بالحق المدني في الديباجة لا أساس له مادام الحكم قد بينه بعد بيان وصف التهمة ومادة العقاب .  
( ٢٣/١٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٦ ص ١٢٥٨ )

**٢٨٢٧ -** لا يشترط القانون ايراد البيانات الخاصة باسم المدعية بالحقوق المدنية وصلتها بالمجنى عليه وطلباتها وسندها في مكان معين من الحكم . ولما كان الحكم قد أوضح في ديباجته تلك البيانات فان منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير مقبول .  
( ٢٧/٣/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٨٤ ص ٤٤٥ )



٢٨٢٨ - الحكم يكون مجموعا واحدا يكمل بعضه بعضا ، فاذا غفل اسم المجنى عليه في صيغة التهمة الميينة يصدر الحكم وكان قد ورد في أسبابه بيان عنه فذلك لا يقدح في سلامته .  
( ١٩٥٠/١/٣٠ أحكام النقض س ١ ق ٩٤ ص ٢٩٠ )

#### بيان اسم الشعب

٢٨٢٩ - نصت المادة السابعة من الاعلان الدستوري الصادر في ١٩٥٣/٢/١٠ ومن بعدها المادة ٧٨ من دستور الجمهورية المصرية الصادر في ١٩٥٦/١/١٦ والمادة ٦٣ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في ١٩٥٨/٣/٥ والمادة ١٥٥ من الدستور الصادر في ١٩٦٤/٣/٢٢ ، نصت جميعا على أن « تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة » .  
أما دستور جمهورية مصر العربية الصادر في ٢١ من رجب سنة ١٣٩١ الموافق ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ فقد نص في المادة ٧٢ على أن « تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب » . وقد ردد كل من قوانين السلطة القضائية الصادرة بالقوانين ارقام ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ٢٣ لسنة ١٩٥٩ و ٤٦٢ لسنة ١٩٧٢ في المواد ٢٥ و ٢٥ و ٢٠ على التوالي النص الوارد في الدستور الذي صدر كل منها في ظله ، كما نصت المادة الثامنة من دستور سنة ١٩٥٦ على أن السيادة للأمة ، أما دستور سنة ١٩٦٤ فقد نص في مادته الثانية على أن السيادة للشعب ، كما جرى نص المادة الثالثة من الدستور الراهن على أن السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات . ولما كان يبين من استقراء هذه النصوص جميعا أن الشارع سواء في الدستور أو في قانون السلطة القضائية لم يعرض البتة للبيانات التي يجب اثباتها في ورقة الحكم ، وأنه اذا عبر عن مقصده بنصه على أن تصدر الأحكام وتنفذ باسم الأمة أو الشعب قد أفصح عن أن هذا الصدور في ذاته لا يتطلب أي عمل ايجابي من أي أحد ، لأنه لو أراد ذلك لعبع عنه بقوله يجب أن تصدر الأحكام باسم الأمة أو الشعب . لما كان ذلك وكانت المسادتان ١٧٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية في شأن بيانات الحكم والمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية في شأن مشتملاته قد استهلتا اولاهما بعبارة يجب أن يبين في الحكم والاخرى بعبارة يجب أن يشمل الحكم ، ولم يرد بأيتهما ذكر للسلطة التي تصدر الأحكام باسمها ، فإن مؤدى ما تقدم أنه الشارع سواء بمقتضى الدستور أو سواء من القوانين لا يعتبر من بيانات الحكم صدوره باسم الأمة أو الشعب ، وأن قضاء الدستور بصدر الحكم بهذه المثابة ليس الا افصاحا عن اصل دستوري اصيل وأمر مسبق مفترض



بقوة الدستور نفسه ، من أن الأحكام تصدر باسم السلطة العليا صاحبة السيادة وحدها ومصدر السلطات جميعا - الأمة أو الشعب - لكون ذلك الأصل واحد من المقررات التي ينهض عليها نظام الدولة كشأن الأصل الدستوري بأن الاسلام دين الدولة وبأن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية، وذلك الأمر بصاحب الحكم ويسبق عليه شرعيته منذ بدء اصداره، دون ما يقتضى لائى التزام بالاعلان عنه من القاضى عند النطق به أو الافصاح عنه فى ورقة الحكم عند تحريره ، ومن ثم فان ايراد ذلك بورقة الحكم أثناء تحريره أو بعد صدوره بالنطق به ليس الا عملا ماديا لاحقا كاشفا عن ذلك الأمر المفترض ، وليس منشأ له ، ومن ثم فان خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته .

(الهيئة العامة ، ١٩٧٤/١/٢١ أحكام النقض س ٢٥ و ١ ص١).

٢٨٣ - استقر قضاء محكمة النقض على أن عبارتي ( اسم الأمة واسم الشعب ) يلتقيان عند معنى واحد فى المقصود من النص على صدور الأحكام باسم الأمة فى الدستور السابق وباسم الشعب فى الدستور الحالى وبدلان عليه وهو السلطة صاحبة السيادة فى البلاد ومصدر السلطات فيها ، ومن ثم فان صدور الحكم المطعون فيه باسم الأمة لا ينال من مقومات وجوده قانونا ، ويكون الطعن عليه بهذا السبب فى غير محله .

( ١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٣ ص ٣٩٣ )

٢٨٣١ - صدور الحكم باسم الأمة لازم لاكتساب شرعيته وخلوه من هذا البيان يفقده السند التشريعى لاصداره ويفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا يجعله باطلا بطلانا أصليا .

( ١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤٤ ص ١٨٣ )

٢٨٣٢ - خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة يمس ذاتيته ويفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا ويجعله باطلا بطلانا أصليا ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعنون باسم الأمة ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة بل اعتنق أسباب ذلك الحكم فأصبح بدوره باطلا وكان هذا البطلان متملقا بالنظام العام فان لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها وتنقض الحكم ولو لم تثره الطاعنة ( النيابة ) فى أسباب طعنها .

( ١٩٦٣/٢/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ٢٥ ص ١٢١ )



٢٨٣٣ - خلو الحكم من بيان صدوره باسم الأمة يمس ذاتيته ويفقده عنصرا جوهريا من مقومات وجوده قانونا ويجعله باطلا بطلانا أصليا ، ولما كان هذا البطلان من النظام العام ، فإن للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها عملا بالحق المخول لها بالمادة ٣٥ ، فتنقض الحكم لهذا السبب ولو لم يثره الطاعن في طعنه .  
( ١٩٦٢/١٢/٢٤ أحكام النقض س ١٣ ق ٢١١ ص ٨٧٣ )

٢٨٣٤ - القاعدة أن الأحكام تصدر وتنفذ باسم الأمة ، وأنه يجب أن يبين في ديباجتها صدورها باسم الأمة ، ومكان تحرير هذا البيان هو ديباجة الحكم عند تحريره بأسبابه دون حاجة لتدوين ذلك برول المحكمة أو إثباته بمحضر الجلسة .  
( ١٩٦٥/١/١٢ أحكام النقض س ١٦ ق ١٥ ص ٦٣ )

### تأريخ الحكم

٢٨٣٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لأنها السند الذي يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها وإذا ما بطلت بطل الحكم ذاته .  
( ١٩٧٨/٦/٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٠٨ ص ٥٧٠ )

٢٨٣٦ - ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به بناء على الأسباب التي أقيم عليها ، فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه ، ولا يقدر في هذا أن يكون محضر الجلسة قد استوفى بهان تاريخ إصدار الحكم .  
( ١٩٧٢/٦/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠١ ص ٨٩٨ )

٢٨٣٧ - أنه لما كانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، وكانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع



بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده الى اصل صحيح شاعده بوجوده بكامل اجزائه مثبت لمنطوقه واسبابه . فاذا كانت ورقة الحكم المطعون فيه قد اغفلت بيان التاريخ الذى صدر فيه فانها تكون باطلة ويبطل معها الحكم ذاته .

( ١٩٥٤/٢/١١ أحكام النقض س ٥ ق ١٠٥ ص ٣٢٣ -  
١٩٥١/٦/٤ س ٢ ق ٤٣٦ ص ١١٩٦ ، ١٩٤٧/١/٢٧ مجموعة القواعد  
القانونية ج ٧ ق ٢٩٢ ص ٢٨٨ )

٢٨٣٨ - متى كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من تاريخ اصداره فانه يكون باطلا لخلوه من هذا البيان الجوهرى ، واذا كان الحكم الاستثنائى المطعون فيه قد اخذ بأسباب هذا الحكم ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها فانه يكون باطلا كذلك لاستناده الى أسباب حكم باطل ، وما بنى على الباطل فهو باطل .  
( ١٩٧٧/١/٩ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨ ص ٢١ ، ٦/٥ /  
١٩٧٢ س ٢٣ ق ٢٠١ ص ٨٩٨ ، ١٩٦٩/١١/١٠ س ٢٠ ق ٢٤٧ ص ١٢٣٤ )

٢٨٣٩ - خلو الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من تاريخ صدوره يؤدى الى بطلانه ، واخذ الحكم الاستثنائى المطعون فيه بأسباب ذلك الحكم دون أن ينشئ لقضائه أسبابا جديدة يبطله بدوره .  
( ١٩٧١/١/١٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٤ ص ٥٨ )

٢٨٤٠ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الديباجة عدا التاريخ ولا يعيب الحكم ورود تاريخ اصداره فى عجزه ، ذلك أن القانون لم يشترط اثبات هذا البيان فى مكان معين من الحكم .  
( ١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٢ ص ٢٨٤ )

٢٨٤١ - انه وان كان الأصل ان محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الديباجة الا أنه من المستقر عليه أن ورقة الحكم هى من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ اصداره والا بطلت لفقدائها عنصران من مقوماتها قانونا ، وأن الحكم يجب أن يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق من طرق الاثبات . ولما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر حضوريا باعدام الطاعن



وخلت مدوناته من تاريخ اصداره فانه يكون باطلا قانونا .

( ١٥/٤/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٨٩ ص ٤٦ )

**٢٨٤٢ -** من المقرر أن الحكم باعتباره ورقة شكلية يجب أن تراعى فى تحريره الأوضاع الشكلية المنصوص عليها فى القانون وأن يشتمل على البيانات الجوهرية التى أوجب هذا القانون ذكرها فيه ، وتاريخ الجلسة التى صدر فيها الحكم هو من تلك البيانات الجوهرية فإن خلا الحكم من تاريخ صدوره كان باطلا ، ولا يشفع فى هذا أن يكون محضر الجلسة قد استوفى هذا البيان ، لانه اذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الديباجة ، الا أن ورقة الحكم هى من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل مقوماتها قانونا ، وأن الحكم يجب أن يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده ، فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق من طرق الاثبات ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطالان أمام محكمة النقض وذلك عند ايداع الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد .

( ١٨/٥/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٠٠ ص ٣٣٩ )

**٢٨٤٣ -** تاريخ صدور الحكم هو عنصر من مقوماته وخلو الحكم من تاريخ صدوره يبطله قانونا ولو كان محضر الجلسة قد استوفى هذا البيان .

( ٣١/١٢/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٢١٥ ص ٨٨٨ )

**٢٨٤٤ -** ان العبارة فى تبين تاريخ الجلسة التى حددت للنطق بالحكم وتاريخ صدور الحكم بما هو ثابت عن ذلك فى محضر الجلسة وفى نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضى بما لا يجوز الحاجة فيه الا بطريق الطعن بالتزوير .

( ٧/١٠/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٣٩ ص ٦٤٣ )

**٢٨٤٥ -** ان تاريخ صدور الحكم هو من البيانات التى يجب - بحسب الأصل - اعتبار الحكم ومحضر الجلسة حجة بما جاء فيهما بالنسبة اليها ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ فى تحديد تاريخ صدور الحكم المستأنف بالثابت بنسخة الحكم الأصلية وبمحضر الجلسة التى صدر فيها ، وكان الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع عدم مطابقة تلك البيانات لحقيقة



الواقع فانه لا يكون له أن يظعن على الحكم بهذا الوجه لأول مرة أمام محكمة النقض .

( ١٩٥٢/١/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ١٤٠ ص ٣٧٠ )

٢٨٤٦ ان القول بأن العبرة في اثبات يوم صدور الحكم هي بالتاريخ المدون به غير صحيح على إطلاقه ، اذ يصح أن يقام الدليل على عدم صحة هذا التاريخ .

( ١٩٤٨/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٦١

ص ٧١٥ )

٢٨٤٧ - لا نص في القانون يوجب ذكر التاريخ الهجرى فى الحكم مادام قد ذكر به التاريخ الميلادى الذى صدر فيه فلا وجه للظعن عليه من هذه الناحية .

( ١٩٤٩/١١/٢٢ أحكام النقض س ١ ق ٣٦ ص ١٠٢ )

### اسباب الحكم

#### مشتكلات الاسباب

٢٨٤٨ - من المقرر أنه يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لايضاح أن المحكمة حين قضت فى الدعوى بالادانة قد ألت المأما صحيحا بمعنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبينت الأساس الذى تقوم عليه شهادة كل شاهد ، أما وضع الحكم بصيغة غامضة ومبهمة فانه لا يحقق الفرض الذى قصده الشارع من تسبيب الأحكام ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون .

( ١٩٧٦/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٧١ ص ٣٣٧ ،

١٩٧٢/١/١٠ س ٢٣ ق ١٦ ص ٥٧ )

٢٨٤٩ - لكى يتحقق الفرض من التسبيب يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما افراغ الحكم فى عبارات عامة معماة أو وضعه فى صورة مجملة فلا يتحقق به الفرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم .

( ١٩٧٣/١/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٧ ص ١١٤ )



٢٨٥٠ - يوجب الشارع في المادة ٣١٠ اجراءات جنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المفيد تحرير الاسانيد والحجج المبنى عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون . ولكي يتحقق الغرض منه يجب ان يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطاع انوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما افراغ الحكم في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجملة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استتباب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم .

( ٢٧/٤/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٨٣ ص ٣٥٨ ،  
١٩٧٣/١/٢٩ س ٢٤ ق ٢٧ ص ١١٤ )

٢٨٥١ - يوجب الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا .  
والمراد بالتسبيب المفيد قانونا هو تحديد الاسانيد والحجج المبنى عليها الحكم والمنتجة فيما انتهى اليه سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون .  
( ١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧ ص ٧٢ )

٢٨٥٢ - يجب ألا يحمل الحكم أدلة الثبوت في الدعوى بل عليه أن يبينها في وضوح وأن يورد مؤداه في بيان مفصل لنلوقوف على ما يمكن أن يستفاد منها في مقام الرد على الدفوع الجوهرية التي يدلى بها المتهم وحتى يمكن أن يتحقق الذي قصده الشارع من تسبيب الأحكام ويمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا .  
( ١٩٧٢/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧٣ ص ١٢١١ )

٢٨٥٣ - من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداه في حكمها بيانا كافيا ، فلا يكفي الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده الواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع باقي الأدلة ، وإذا كان ذلك فإن مجرد استناد محكمة الموضوع في حكمها - على النحو السالف بيانه - الى التحقيقات وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير في القبول بتزوير السندين ، دون العناية بسرد مضمون تلك التحقيقات وبذكر مؤدى هذا التقرير والأسانيد التي أقيم عليها ، لا يكفي لتحقيق الغاية التي تفياها الشارع من تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق



القانون على الواقعة - كما صار اثباتها في الحكم - الأمر الذي يصم الحكم بقصور يتسع له وجه الطعن .  
( ١٩٧٩/٢/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٦ ص ٢٣١ )

٢٨٥٤ - من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافيا ، فلا يكفي مجرد الإشارة إليها بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة واقعية يبين منها مدى تأييده للواقعة التي اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقي الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها ولا يمكن استناد الحكم الى تقرير الحبير دون أن يعنى بذلك حاصل الوقائع التي تضمنتها من اختلاس وتزوير بل اكتفى بالقول بأنها موضحة تفصيلا بهذا التقرير دون أن يعرض للأسانيد التي أقيم عليها أو يناقش أوجه الاعتراض التي أثارها الطاعن في خصوص مضمونه فان ذلك لا يكفي في بيان أسباب الحكم الصادر بالعقوبة لحلوله مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بهذا الدليل الذي استنبط منه معتقده في الدعوى مما يصم الحكم المطعون فيه بالقصور ويميز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأيها فيما خاض فيه الطاعن في طعنه من خطأ في تطبيق القانون .

( ١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦١ ص ١٢٨٥ )

٢٨٥٥ - يجب أن تبني الأحكام الجنائية على الجزم واليقين وأن يؤسس هذا الجزم على الأدلة التي توردها المحكمة والتي يجب أن تبين مؤداها في الحكم بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة التي اقتنعت بها المحكمة .

( ١٩٦٨/١٠/١٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٢ ص ٨٢٣ ،  
١٩٧٣/١/٢٩ ص ٢٤ ق ٢٧ ص ١١٤ )

٢٨٥٦ - يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لايضاح أن المحكمة حين قضت في الدعوى بالادانة قد آلت المسام صحيحا بواقعة الدعوى وظروفها المختلفة ومبنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبينت حقبقة الأساس الذي تقوم عليها شهادة كل شاهد ودفاع كل متهم حتى يكون تدليل الحكم على صواب اقتناعه بالادانة بأدلة مؤدية إليه .

( ١٩٦٥/٦/١٤ أحكام النقض س ١٦ ق ١١٥ ص ٥٧٦ )



٢٨٥٧ - اذا حكمت المحكمة بإدانة متهم واقتصرت في الأسباب على قولها ان التهمة ثابتة من التحقيقات والكشف الطبى فان هذا الحكم يكون غير مقنع ويتعين نقضه ، لان هذه العبارة ان كان لها معنى عند واضعى الحكم فان هذا الحكم مستور في ضمايرهم لا يدركه غيرهم . ولو كان الغرض من تسبیب الأحكام أن يعلم من حكم لمآذا حكم لكان إيجاب التسبیب ضربا من العبت ، ولكننا الغرض من التسبیب أن يعلم من له حق المراقبة على أحكام القضاة من خصوم وجمهور ومحكمة نقض ما هي مسبغات الحكم . وهذا العلم لابد لحصوله من بيان مفصل ولو الى قدر تظمن معه النفس والعقل الى أن القاضى ظاهر العذر فى إيقاع حكمه على الوجه الذى ذهب اليه .  
( ٢٢٣ ص ١٩٢٩/٢/٢٨ ) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٨٢

٢٨٥٨ - ان تسبیب الأحكام من أعظم الضمانات التى فرضها القانون على القضاة اذ هو مظهر قيامهم بما عليهم من واجب تدقيق البحث وامعان النظر لتعرف الحقيقة التى يعلنونها فيما يفصلون فيه من الافضية ، وبه وحده يسلّمون من مظنة التحكم والاستبداد ، لأنه كالعذر فيما يرتأونه ويقدمونه بين یدى اخصوم والجمهور وبه يرفعون ما قد یرین على الاذهان من الشكوك والريب فيدعون الجميع الى عدلهم مطمئنين . ولا تقنع الأسباب اذا كانت عبارتها مجملة لا تقنع أحدا ولا تجد فيها محكمة النقض مجالا لتبين صحة الحكم من فسادہ .  
( ١٧٨ ص ١٩٢٩/٢/٢١ ) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧٠

٢٨٥٩ - انه وان كان الايجاز ضربا من حسن التعبير الا انه لا يجوز أن يكون الى حد القصور ، فاذا وجه خلاف فى أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التى شهد عليها غيره فانه يجب لسلامة الحكم بالإدانة إيراد شهادة كل شاهد على حدة .  
( ٤١٦ ص ١٩٦٨/٤/٨ ) أحكام النقض س ١٩ ق ٧٩

٢٨٦٠ - لم يرسم القانون حدودا شكلية يتعين مراعاتها فى تحرير الأحكام غير ما أوجبه من ذكر البيانات المنصوص عليها فى المادة ٣١٠ اجراءات .  
( ٤٨٠ ص ١٩٦٧/٤/٣ ) أحكام النقض س ١٨ ق ٩١



٢٨٦١ - لا يبطل الحكم أن يكون محررا بأسلوب ملتو معقد مادام أنه عند التأمل فيه يرى أن أدلته في ذاتها مفهومة موصلة الى النتيجة التي خلص اليها .

( ١٩٣٢/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٨ ص ٥٦ )

٢٨٦٢ - من المقرر أنه ينبغي ألا يكون الحكم مشوبا باجمال أو ابهام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فساده في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو كانت متصلة بعناصر الادانة على وجه العموم أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبىء عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة ، ما لا يمكن معه استخلاص مقوماته ، سواء مما يتعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ، ويمجز بالتالي محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح .

( ١٩٧٠/٤/١٩ أحكام النقض س ٢١ ق ١٤٦ ص ٦١٣ )

٢٨٦٣ - جرى قضاء محكمة النقض على نقض الأحكام التي لا يذكر فيها الا أن التهمة نابتة من التحقيقات وشهادة الشهود ، لأن هذه الصيغة عامة يمكن وضعها في كلة حكم وهي لا تحقق غرض الشارح من تسييب الأحكام ، بل الواجب يقضى على المحكمة بأن تذكر مضمون شهادة الشهود وغيرها من الأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها .

( ١٩٢٨/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٧ ص ١٦ )

٢٨٦٤ - ان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام النائب أن الحكم المطعون فيه قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون . ولا يؤثر في ذلك اغفال ملء بعض بيانات الاسباب المطبوعة بالنموذج أو تعديلها بما يتفق مع منطوق الحكم لأن ذلك هو من قبيل السهو الواضح فلا ينال من صحة الحكم .

( ١٩٧٨/٥/٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩٠ ص ٢٨٧ ، ٣/٤ )

( ١٩٧٢ س ٢٤ ق ٦١ ص ٢٧٩ ، ١/١٠/١٩٦٩ س ٣٠ ق ١٥٧ ص ٧٤٦ )

٢٨٦٥ - من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ، مادام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذا بأسبابه ، مما



يجب معه اعتبار هذه الأسباب صادرة من محكمة ثاني درجة .  
( ١٠٠٨ / ١٠ / ١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٦٦ ص ١٠٠٨ ) .

**٢٨٦٦ -** انه وإن كان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة الدعوى فلها أن تأخذ بها أو تطرحها دون بيان العلة ، الا أنها متى أفصحت عن الأسباب التي من أجلها أخذت به أو أطرحتها فإنه يلزم أن يكون ما أوردته واستندت به مؤدياً لما رتب عليه من غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق ويكون لمحكمة النقض مراقبتها في ذلك .  
( ١٩٧٦ / ٥ / ٩١ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٠٣ ص ٤٧ )

**٢٨٦٧ -** انه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تطمئن اليه دون أن تكون ملزمة ببيان أسباب أطراحها لها ، الا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعمل على أقوال الشاهد ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها ، واذا كان ما تقدم وكان ما أوردته الحكم المطعون فيه تبريراً لأطراح أقوال شاهدي الاثبات غير سائغ وليس من شأنه أن يؤدي الى ما رتب عليه ، ذلك أن عدم إفصاح رجال الضبط القضائي عن اسم المرشد الذي عاونهم في مهمتهم وعن اسم فائد السيارة الأجرة التي استخدمت في الواقعة لا يؤدي في الاستدلال السليم والمنطق السائغ الى ما خلص اليه الحكم من أطراحه لأقوال الشاهدين بدعوى كذب قصورهما للواقعة لاحتمال أن يكون لديهما من البواعث المتصلة بصالح العمل ما يدعوهما الى اخفاء شخصية من يعاونهما في العمل .  
( ١٩٧٣ / ٢ / ١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٣ ص ١٥٤ )

**١٨٦٨ -** لا يقدح في استدلال الحكم ابتناؤه على أدلة لا يجمعها التناسق التام مادام قد استخلص الادانة منها بما لا تناقض فيه ، وكان لما ما حصله الحكم من رواية الشهود سنداً ومأخذاً الصحيح حسبما يبين من شهادتهم في جلسة المحاكمة .  
( ١٩٦٩ / ١٢ / ١٥ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩١ ص ١٤١٥ )

**٢٨٦٩ -** ليس بلام أن يسمى الحكم الشواهد والامارات بأسمائها المبينة في نص القانون الذي تسدرج تحت حكمه ما دام هو قد تحرى حكم القانون فيها وحملها الوجه التي تحتمله من عدم كفايتها لتسويغ القبض على المتهم الذي قضى ببراءته .  
( ١٩٦٨ / ١٠ / ١٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٣ ص ٨٢٨ )



٢٨٧٠ - ان تقل كثير من أسباب الحكم المنقوض في الحكم الذي أصدرته المحكمة التي أعيدت اليها الدعوى للفصل فيها لا يبطئه ما دامت هذه المحكمة قد أقرت تلك الأسباب واعتبرتها من وضعها .  
( ١٩٤٧/١٢/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ في ٤٣١ ص ٤٠٦ )

٢٨٧١ - البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سباق هذا الاقتناع .  
( ١٩٧٨/١/١٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١١ ص ٥٩ )

٢٨٧٢ - ليس على الحكم الا أن يورد ما له أثر في قضائه .  
( ١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٠ ص ٥٨٦ )

٢٨٧٣ - المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .  
( ١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩١ ص ٢٤٥ )

٢٨٧٤ - اذا كان ثابتا بأسباب الحكم أن المدعين بالحق المدني هما اللذان رفعوا الدعوى بالطريق المباشر فلا يضره أن يرد في ديباجته أن النيابة رفعت الدعوى ضد المتهمين ، اذ البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبين فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

( ١٩٥١/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣ ق ٤٠ ص ٩٧ )

٢٨٧٥ - لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكل أجزائه .

( ١٩٧٧/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨٨ ص ٢٤١ )

٢٨٧٦ - خلو الحكم من بيان التاريخ الذي صدر فيه أمر الإحالة لا يبطئه ، اذ لا يوجد في القانون نص يوجب ذكر هذا التاريخ في الحكم .  
( ١٩٧٦/٢/٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٣٢ ص ١٦٢ ، ١٩٧٣/١٠/١٤ س ٢٤ ق ١٧٣ ص ٨٣٣ )



٣٨٧٧ - لا جدوى في ما يثيره الطاعن من أن الحكم المطعون فيه دانه بجريمة الشروع في سرقة ورقة من أوراق المرافعات القضائية في حين أن الشروع في هذه الجريمة غير معاقب عليه مادام ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى تتوافر به الجريمة التامة .

( ١٩٧٣/٦/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦٤ ص ٧٨٥ )

٣٨٧٨ - اغفال الحكم التحدث عن اصابات الطاعنين لا يعيبه طالما لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى ولم يبين الطاعنان علاقتهما بواقعة الدعوى .

( ١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٣ ص ٢٨٩ )

٣٨٧٩ - ليس لزاما على المحكمة أن تورد أدلة الادانة قبيل كل المتهمين في الدعوى على حدة ، ومن ثم فلا جناح عليها اذا جمعت في حكمها في مقام التدليل على ثبوت ركن العلم - بين الطاعنين الثاني والثالث - نظرا لوحدة الواقعة ، وما دامت الأدلة قبلهما تتحد وتساند في معظمها وما دام حكمها قد سلم من عيب التناقض والضموض في أسبابه بحيث تبقى مواقف كل من الطاعنين والادانة قبلهما محددة بغير لبس .

( ١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٣ ص ١٢٩٤ )

٣٨٨٠ - لا يعيب الحكم في نطاق التدليل استناده الى القرينة المستفادة من انذار الطاعن لاعتياده على ارتكاب جرائم التعدي على النفس يعزز بها أدلة الاثبات على مقارفة الطاعن لجناية الضرب المفضي الى الموت ولو كان الانذار لاحقا لها ما دامت تشهد بقيام حالة اجرامية خطيرة سابقة على وقوعها .

( ١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٧ ص ١٠٥٠ )

٣٨٨١ - متى كان الحكم لم يدين المتهم باختلاس أى من الأشياء التي أقر أصحابها باستلامها كاملة ، ولا بالتزوير في الأوراق الرسمية في شأن اثباتها ، ولم يكن المذكور منها بشيء من ذلك ، فان المحكمة لا دون ملزمة بأن تورد شيئا عنها ، ما دام خارجا عن جوهر تسببها وعناصر فضائها .

( ١٩٦٨/١١/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٨٦ ص ٩٣٠ )

٣٨٨٢ - لا يعيب الحكم اغفال ما تضمنه اذن التفتيش عن تفتيش متهمين آخرين لا علاقة لهم بالدعوى .

( ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤ )



٢٨٨٣ - لا يقدح في سلامة الحكم أن تجيء أسبابه على غرار أسباب حكم آخر صدر في قضية مماثلة ، ما دام كل منهما قد اشتمل بذاته على أسباب تكفي لحمل قضائه بالادانة في موضوع الدعوى التي صدر فيها .  
( ١٩٦٧/٥/٣٠ أحكام النقض س ١٨ ق ١٤٨ ص ٧٤١ )

٢٨٨٤ - لا ضير في الاحالة - بالنسبة الى انبيانات الخاصة بالاجراءات التي تمت أمام المحكمة - الى محضر جلسته سابقة لهيئة أخرى خلاف تلك التي أصدرت الحكم ، ذلك بأن هذه البيانات ليست من قبيل التحقيق الذي يجب أن تجريه هيئة الحكم بنفسها .  
( ١٩٦٦/١٠/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٧ ص ٩٠٨ )

٢٨٨٥ - من المقرر أنه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون في مقام التدليل على نبوت التهمة قد جمع بين عدة متهمين لوحدة الواقعة المنسوبة اليهم .  
( ١٩٦٦/٦/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ١٤٤ ص ٧٧١ )

٢٨٨٦ - لا يوجد ما يمنع الحكم من أن يحيل في رده على دفاع أحد المتهمين الى ما رد به على دفاع غيره من المتهمين ، مادام الدفاع واحدا فيما أحال اليه .  
( ١٩٥٩/١٢/٨ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٠٦ ص ١٠٠٤ )

٢٨٨٧ - لا يشترط لصحة الحكم أن يلتزم في وضع أسبابه ترتيبا معينا ، فايراد أدلة البراءة بالنسبة لمن قضى ببراءتهم متداخلة في أدلة الادانة لا ييلغ مبلغ الميب المبطل له .  
( ١٩٥٩/٣/٥ أحكام النقض س ١٠ ق ٥٩ ص ٢٧٢ )

٢٨٨٨ - لا حرج على الحكم اذا أحال في بيان المسروقات الى الأوراق مادام أن المتهم لا يدعى حصول خلاف بشأنها .  
( ١٩٥٦/١١/٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣٠٩ ص ١١٢١ )

٢٨٨٩ - مادام الحكم قد أثبت عدم قيام الجريمة في حق الفاعل فلا يصح الطعن عليه بأنه أغفل التعرض لتهمة الاشتراك الموجهة الى متهم آخر معه .  
( ١٩٥٢/٢/١٩ أحكام النقض س ٣ ق ٢٦٤ ص ٧٠٦ )



٢٨٩٠ - ان عدم بيان المحكمة في حكمها أن فصلها في الدعوى إنما كان مجدداً بعد نقض الحكم السابق صدوره منها لا يسبب الحكم مادامت هي قد جرت بالفعل مجرى إعادة المحاكمة . ولا يغير من هذا ما قد يقال من أن الحكم لو اشتمل على هذا البيان لكفى ذلك ليكون الفصل في موضوع الدعوى من اختصاص محكمة النقض إذا هي قضت بنقض الحكم لثاني مرة ، لأن هذا الاختصاص إنما يترتب على حقيقة ما يقع بالفعل بنقض النظر عن التنويه عنه في الحكم .

( ١٩٤٤/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٣٨ ص ٥٧٣ )

٢٨٩١ - لا يطلب من المحكمة أن تحدد المحاضر التي أدلى فيها الشهود بأقوالهم ما دام الطاعن لا ينازع في صحة نسبة هذه الأقوال اليهم .

( ١٩٧٥/١/١٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ٨ ص ٣١ )

٢٨٩٢ - لا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بذكر من قام بالتحريات ولا تحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل ثابت فيها لم يجده الطاعن .

( ١٩٥٩/٦/٣٠ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٠ ص ٧٣٦ ، ١٩٥١/٢/٢٠ س ٢ ق ٢٤٩ ص ٦٥٣ )

٢٨٩٣ - يجب أن يبين كل حكم بالادانة مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة ماخذنه تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان باطلاً .

( ١٩٧٣/٦/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٧ ص ٧١٥ )

٢٨٩٤ - يتعين لسلامة الحكم أن يورد مؤدى الأدلة التي استند إليها حتى يتضح به وجه استدلاله بها ، وإذا استند إلى نتيجة تحليل فيلزم أن يبين ما هو ذلك التحليل وما نتيجته وما وجه الاستدلال بهذه النتيجة على التهمة .

( ١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٨ ص ١٧٣ )

٢٨٩٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعن استند في ادانته ضمن ما استند إليه من أقوال شاهد دون أن يورد فحوى أقوال هذا الشاهد اكتفاء بقوله إنه قد أيد المجنى عليه فيما ذهب إليه فإنه



يكون قد خلا من بيان مؤدى الدليل المستمد من أقوال الشاهد المذكور مما لا يعرف معه كيف أنه يؤيد شهادة المجنى عليه ومن ثم يكون قاصرا .  
( ١٩٧٢/٢/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠١ ص ٤٥٩ )

٢٨٩٦ - يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التي استندت إليها المحكمة وأن يبين مؤداه في الحكم بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة .  
( ١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٦ ص ٢٣٤ )

٢٨٩٧ - الحكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله وسلامه المأخذ تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .  
( ١٩٧٢/١/٢٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٨ ص ١٠٥ )

٢٨٩٨ - يجب في كل حكم بالادانة وتطبيقا لمفهوم المادة ٣١٠ اجراءات أن يشتمل على فحوى كل دليل من الأدلة المثبتة للجريمة حتى يتضح وجه الاستدلال به وسلامة مأخذه والا كان قاصرا .  
( ١٩٦٩/١١/١٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤٦ ص ١٢٢٩ )

٢٨٩٩ - الأصل الذي افترضه الشارع في المادة ٣١٠ اجراءات لتسبيب كل حكم بالادانة أن يورد مضمون كل دليل من أدلة الثبوت على حدة حتى يبين وجه استدلاله به وسلامة مأخذه تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم باعتبار الأدلة في المواد الجنائية ضمانات متساندة .  
( ١٩٦٧/٤/١٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٩٦ ص ٥٥٥ )

٢٩٠٠ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهم بمناصرها القانونية كافة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقارير برأى فيما يتدبره الطاعن بوجه الطعن فإنه يكون قاصرا .

( ١٩٧٩/٣/٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ٦٥ ص ٣١٧ )



٢٩٠١ - يشترط في الحكم الصادر بالإدانة أن تبين فيه واقعة الدعوى والأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم ، ولا يدعى في ذلك أن يشير الحكم الى الأدلة التي اعتمد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى يتبين وجه استشهادها على ادانته المتهم . واذن فالحكم الذي اقتصر على القول بثبوت التهمة من شهادة شاهدة الإثبات التي يستفاد منها تسليم المبلغ ( المتهم بتبديده ) دون أن يذكر أسماء هؤلاء الشهود ولا مؤدى شهادتهم يكون قاصرا متعينا نقضه .  
( ١٩٥٢/١/٢١ أحكام النقض س ٣ ق ١٦٨ ص ٤٤٢ )

٢٩٠٢ - لا يجوز للمحكمة أن تتخفف من واجب تسبیب الأحكام بالإحالة الى حكم آخر صادر من محكمة أخرى لم تكن لها ولاية الفصل في الدعوى ، بل ذلك على المحكمة المختصة .  
( ١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣١١ ص ١٥٠٢ )

٢٩٠٣ - انه وان كان للمحكمة أن تأخذ في حكمها بأسباب حكم آخر ، الا أن ذلك لا يجوز الا اذا كان هذا الحكم صادرا بين الخصوم أنفسهم . فاذا اكتفت محكمة الجنح في تسبیب حكمها القاضي بتزوير ورقة بقولها انها تأخذ بأسباب حكم المحكمة الجزئية برد وبطلان هذه الورقة ، وكان الثابت أن المتهمين لم يكونوا جميعا أطرافا في الدعوى المدنية ، فهذا لا يصلح سببا يبنى الحكم عليه .  
( ١٩٣٩/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٩٧ ص ٥٥٧ )

٢٩٠٤ - يجب لصحة الحكم أن يكون مستوفيا بذاته كامل الأسباب التي اعتمد عليها وكل الوقائع التي استمد منها الحقائق القانونية المفروض عليه استظهارها وتقريرها ، ولذلك يجب أن يكون الحكم الذي يستند الى أسباب حكم آخر صادرا في ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم صريحا في الدلالة على أن المحكمة قدرت ما جاء بهذا الحكم من وقائع وأدلة واعتبرته صحيحا وأنها تأخذ به وتجعله أساسا لقضائها كأنه مدون فعلا في حكمها .  
( ١٩٣٨/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٩٣ ص ٢٧٣ )

٢٩٠٥ - تحرير مدونات الحكم بخط غير مقروء أو افرائه في عبارة عامة معاة أو وضعه في صورة مجهلة لا يحقق الفرض الذي قصده الشارع



من استيجاب تسبیب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وأن تقول كلمتها فيما يثيره الطاعن بوجه النعى .

( ١٩٧٣/١١/١٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٠١ ص ٩٦٤ )

٢٩٠٦ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلا فعلا من أسبابه لاستحالة قراءتها وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل أسبابا والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجوده قانونا ، وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به بناء على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم في ذاته لاستحالة اسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه .

( ١٩٧١/٣/١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٤٢ ص ١٧٥ ،

١٩٧٣/١١/١٢ س ٢٤ ق ٢٠١ ص ٩٦٤ )

#### بيان الواقعة المستوجبة للعقاب

٢٩٠٧ - المادة ٣١٠ اجراءات جنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والتي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم .

( ١٩٧٨/٦/١٢ أحكام النقض س ٢٩ ق ١١٩ ص ٦١٤ ،

١٩٧٣/٢/١٩ س ٢٤ ق ٥٠ ص ٢٢٦ )

٢٩٠٨ - أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا .

( ١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٢ ص ١٥١ ،

١٩٦٨/٢/٢٦ س ١٩ ق ٤٩ ص ٢٧٢ )

٢٩٠٩ - متى كان يبين من الرجوع الى الحكم أنه اذا دان المظعون ضدكما بجريمة السرقة التي وقعت باحدى وسائل النقل البرية لم يبين



الواقعة والأدلة التي استند اليها ومكان وقوع الجريمة ، وهو ركن هام في خصوصية هذه الدعوى لما يترتب عليه من أثر في تحديد العقوبة وحسبها الأدنى ، مما يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون تطبيقا سليما على الواقعة والقول بكلمتها في صحيح القانون فيما تثيره النيابة العامة بوجه الظن ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا بالقصور في التسييب مما يوجب نقضه .

( ١٠/١/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١١ ص ٤٠ )

٢٩١٠ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بآركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

( ٨/٥/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩١ ص ٤٩٢ ، ٩/٤/١٩٧٣ س ٢٤ ق ١٠٤ ص ٥٠٢ ، ٢٠/٦/١٩٦٦ س ١٧ ق ١٦٠ ص ٨٤٦ )

٢٩١١ - يجب لصحة الحكم بالادانة أن يبين واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التي أقيم عليها ويورد مضمون كل دليل من أدلة الانبئات التي استند اليها .

( ١٩/١٢/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٤٩ ص ٣٩٥ ، ١٢/٢/١٩٥١ ق ٢٣٥ ص ٦١٨ )

٢٩١٢ - ان صيغة الاتهام المبينة في الحكم تعتبر جزءا منه فيكفي في بيان الواقعة الاحالة عليها .  
( ٢٣/١٠/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٨٢ ص ٥٢١ )

٢٩١٣ - يجب على المحكمة أن تبين في حكمها واقعة الدعوى بيانا كافيا ، كما يجب عليها أن تستعرض الواقعة بمرمتها وألا تجزئها تجزئة من شأنها الاخلال بدفاع المتهم والا كان حكمها معيبا متعينا نقضه .

( ٣١/١/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٥٨ ص ١٤٧ )

٢٩١٤ - يجب للادانة في جرائم تزوير المحررات أن يعرض الحكم لتبيين المحرر المقول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات ليكشف ماهية



تغيير الحقيقة والا كان باطلا .

( ١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧ ص ٧٢ )

### بيان نص القانون

٢٩١٥ - نصت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية على أن كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه وهر بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات .  
( ١٩٧٨/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٤٧ ص ٧٣٥ )

٢٩١٦ - لا يعيب الحكم خلوه من ايراد نص المادة ٢٣١ من قانون للعقوبات التى أعمل مقتضاها فى حق الطاعنين لان هذه المادة من المواد التعريفية ولا شأن لها بالعقوبة المقررة للجريمة .  
( ١٩٧٩/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٥٩ ص ٢٩٤ )

٢٩١٧ - يشترط لسلامة الحكم الصادر بالعقوبة أن يشتمل على نص القانون الذى أنزلت المحكمة بموجبه العقاب على المتهم .  
( ١٩٥١/٥/١٤ أحكام النقض س ٢ ق ٣٩٥ ص ١٠٨٥ )

٢٩١٨ - لا توجب المادة ٣١٠ اجراءات جنائية الاشارة الى نص القانون الذى حكم بموجبه الا فى حالة الحكم بالادانة ، أما اذا كان الحكم قد صدر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فانه لا يلزم بطبيعة الحال الاشارة الى مواد الاتهام .

( ١٩٧١/١٢/٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٧٢ ص ٧٠٧ )

٢٩١٩ - ليس فى القانون ما يوجب على النيابة أو المحكمة ذكر المادة المطلوب تطبيقها على الجنحة أو المخالفة التى تقع بالجلسة .  
( ١٩٣٤/١٠/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٧٩ ص ٣٧٢ )

٢٩٢٠ - لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الفيابى الاستثنائى الذى قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، فان ما ينهه الطاعن على هذا الحكم من اغفاله مادته العقاب لا يكون له محل ، لان هذا البيان لا يكون لازما الا بالنسبة لأحكام الادانة الصادرة فى موضوع الدعوى ، ولا كذلك



الحكم المطعون فيه الذي يدخل في عداد الأحكام الشكلية فحسب .  
( ١٩٧٨/١٢/١٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩٥ ص ٩٤٤ )

٢٩٢١ - من المقرر أنه لا يترتب على الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة بطلان الحكم مادام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها .  
( ١٩٧٤/٣/٣١ أحكام النقض س ٢٥ ق ٧٦ ص ٣٤٨ ،  
القانون ١٩٧٢/٣/١٩ س ٢٣ ق ٨٧ ص ٣٩٤ ، ١٩٥٤/١٢/١٣ س ٥ ق ٩٤ ص ٢٧٧ )

٢٩٢٢ - متى كان الحكم قد انتهى الى ادانة الطاعن طبقاً لقانون معين وعنى بالاشارة الى أنه قد عدل ، ومن ثم فليس يلزم أن يشير الى القانون الذي أجرى هذا التعديل لأن ما استحدثه من أحكام قد اندمج في القانون الأصلي وأصبح من أحكامه منذ بدء سريانه .  
( ١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٧ ص ٤١٦ )

٢٩٢٣ - ذكر الحكم رقم القرار الأصلي المنطبق دون القرار المعدل لا يعيبه مادام قد أورد النص المنطبق بعد التعديل .  
( ١٩٧٢/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٤٦ ص ١٠٩٤ )

٢٩٢٤ - لا يعيب الحكم سكوته عن ايراد نصوص القانون التي لا تتعلق ببيان العقوبة مادام قد أشار الى مواد العقاب التي دان الطاعن بها .  
( ١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١ ص ١ )

٢٩٢٥ - اعتبار الحكم أن الجرائم المسندة الى المتهم قد ارتكبت لغرض واحد وقضاؤه بالعقوبة المقررة لأشدها وإغفاله ذكر أن العقوبة التي أوقعها هي عن جميع هذه الجرائم أو بيان سبب تطبيق المادة ٣٢ عقوبات لا يعيبه .  
( ١٩٦٨/٣/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٦ ص ٣٠٠ )

٢٩٢٦ - أبانت المادة ٣١٠ اجراءات بوضوح أن البطلان مقصور على عدم الاشارة الى نصوص القانون الموضوعي على اعتبار أنها من البيانات الجوهرية التي تقتضيها قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات ، أما إغفال الاشارة



الى نص قانون الاجراءات الجنائية فانه لا يبطل الحكم .  
( ١٩٦٧/٤/٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٩١ ص ٤٨٠ )

٢٩٢٧ - من المقرر أن اغفال الحكم الاشارة في ديباجته الى مواد القانون التي طلبت النيابة تطبيقها لا يبطله .  
( ١٩٦٤/٣/٣٠ أحكام النقض س ١٥ ق ٤٥ ص ٢٢٥ )

٢٩٢٨ - سهو الحكم في ذكر احدى فقرات مادة الاشتراك لا يعيبه مادامت المحكمة قد أشارت الى النص الذي استمدت منه العقوبة .  
( ١٩٦٣/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٤ ق ١٨٨ ص ١٠٢٧ )

٢٩٢٩ - متى كان الحكم قد قضى على المتهم بعقوبة واحدة عن الجريمتين اللتين رفعت بهما الدعوى العمومية عليه فانه يكون قد أعمل المادة ٣٢ عقوبات ولا يؤثر في سلامته كونه قد أغفل الاشارة الى هذه المادة .  
( ١٩٥٢/٣/٣ أحكام النقض س ٣ ق ١٩٩ ص ٥٣٠ )

٢٩٣٠ - الواجب هو أن يذكر الحكم مادة العقوبة ، أما عدم الاشارة الى النص الخاص بوقف تنفيذها فلا يبطله .  
( ١٩٤٨/١٢/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٠٧ ص ٦٦٧ )

٢٩٣١ - ان المادة ١٤٩ تحقيق جناسيات لم توجب ذكر نص القانون الذي حكم بمقتضاه الا في الحكم الصادر بالعقوبة ، فاذا لم يقض الحكم الا بالحقوق المدنية للمدعى المدني فلا موجب لذكر نص القانون الذي حكم بمقتضاه .  
( ١٩٢٩/٤/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٢٤ ص ٢٦٦ )

٢٩٣٢ - اذا كان الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه أنه يطبق على المتهم المواد التي طلبتها النيابة والتي بينها في صدر أسبابه فلا يصح نقض الحكم الاستثنائي المطعون فيه الذي وان جاء خاليا في صلبه من ذكر المواد التي طبقتها المحكمة الا أنه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه وللأسباب الأخرى التي أوردتها ، إذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المواد التي عوقب المتهم بها .



( ٢٨٤ / ٣ / ١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٢ ص ٢٨٤ )

٢٩٣٣ - إذا كان الثابت من حكم محكمة أول درجة أنه أشار الى مدتي الاتهام اللتين طلبت النيابة العامة تطبيقهما في حق الطاعن وحاصل ان معاقبته طبقا لهما ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق أسباب الحكم المستأنف فان ذلك يكفي بيانا لنص القانون الذي عوقب الطاعن بمقتضاه .  
( ١٦٦٨ / ٦ / ٢٢ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٠ ص ٦٤٥ )

٢٩٣٤ - متى كان الحكم قد أشار في صدره الى المواد التي طلبت النيابة معاقبة المتهمين بها تم انتهى في منطوقه بذكره عبارة « وبعد الاطلاع على المواد سالفة الذكر » فان في ايراد ذلك ما يكفي في بيان نصوص القانون التي طبقته المحكمة وأدانت المتهمين بمقتضاه .  
( ١٩٥٨ / ١ / ١٣ أحكام النقض س ٩ ق ٥ ص ٢٩ )

٢٩٣٥ - متى أثبتت المحكمة في حكمها أنها اطلعت على المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ثم قضت بعس ذلك في الدعوى فلا يصح ان يحسن في حكمها بمقولة ان الحكم قد خلا من ذكر المواد التي أخذ بها .  
( ١٩٥٦ / ٦ / ٤ أحكام النقض س ٧ ق ٢٢٤ ص ٨٠٧ )

٢٩٣٦ - إذا كان الحكم الابتدائي قد أشار اشارة صريحة الى نصوص القانون التي عاقب المتهم بموجبها . وكان الحكم الاستئنائي قد أحال على الحكم الابتدائي وايده لأسباب التي بنى عليها ، فان هذه الاحالة تشمل فيما يشمله مواد العقاب .  
( ١٩٥٤ / ١١ / ١٥ أحكام النقض س ٥ ق ٥٨ ص ١٧٦ )

٢٩٣٧ - متى كان الحكم الابتدائي الذي أيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أشار الى نص القانون الذي حكم بموجبه ، وهي المادة التي أثبتتها الحكم في صدره بقوله ان النيابة طلبت عقاب المتهم بالمادة ٥٠٠٠٠٠ فالطعن على الحكم الاستئنائي بأنه لم يشر الى نص القانون الذي حكم بموجبه لا يكون له أساس .  
( ١٩٥٩ / ١٢ / ٤ أحكام النقض س ٣ ق ٩٥ ص ٢٥٢ ، ١٤ / ٢ / ١٩٥٢ ق ٣١١ ص ٨٢٠ )

٢٩٣٨ - يكفي لبيان النص القانوني الذي أخذ به الحكم ان يكون الحكم قد بين في صدره المواد التي طلبت النيابة عقاب المتهم بمقتضاها وان



يقول بعد ذلك انه يتعين عقاب المتهم عن التهمة المسندة اليه طبقا للمواد المطلوبة ولا يلزم بعد تعيين المواد المنطبقة من القرارات الوزارية ما دامت مادة القانون المقررة للعقاب مشار اليها فيه صراحة .  
( ١٩٥١/٢/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤٩ ص ٦٥٣ )

**٢٩٣٩ -** متى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أنشأ لنفسه أسبابا جديدة ولم يفصح عن أخذه بأسباب الحكم المستأنف وقد أغفل ذكر نص القانون الذي حكم بموجبه فانه يكون باطلا ، ولا يعصمه من عيب هذا البطلان انه أشار في ديباجته الى المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها مادام لم يفصح عن أخذه بهذه المواد في حق الطاعن .  
( ١٩٧٨/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٤٧ ص ٧٣٥ )

**٢٩٤٠ -** لا يكفي في بيان مواد القانون التي طبقت على واقعة الدعوى أن يكون الحكم قد أثبت في عجزه أنه يتعين معاقبة الطاعن بمواد الاتهام ، مادام أنه لم يفصح عن تلك المواد التي أخذ بها والخاصة بالتجريم والعقاب وهو بيان جوهري اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات .  
( ١٩٧٦/٢/١ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٨ ص ١٤٣ )

**٢٩٤١ -** إيراد الحكم في صدره وصف التهمة ومادة الاتهام بغير التعديل الذي أدخله عليها مستشار الإحالة لا يعيبه ، مادام قد أورد في عجزه مادة العقاب الصحيحة الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى التي دان بها الطاعن بوصفها الواردة في قرار الإحالة .  
( ١٩٧٢/١٠/١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١٦ ص ٩٧٢ )

**٢٩٤٢ -** كل حكم بالادانة يجب أن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهري اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن فانه يكن باطلا ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أن يكون قد أشار الى مادة الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها مادام أنه لم يفصح عن أخذه بها .

( ١٩٧٢/٥/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥٩ ص ٧١١ )  
( ١٩٦٧/١٠/١٦ س ١٨ ق ٢٠١ ص ٩٩٢ )

**٢٩٤٣ -** خلو الحكم من بيان مادة العقاب التي أنزل حكمها يبطله ، ولا يعصمه من البطلان اشارته في ديباجته الى مادة الاتهام أو اثباته في



منطوقه إطلاعه عليها مادام انه لم يفصح عن أخذه بها .  
( ١٩٧٠/٦/١٤ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٠٥ ص ٨٧١ )

**٢٩٤٤ -** ان عدم اشارة الحكم الى نص القانون الذى حكم على المتهمين بمقتضاه يجعله باطلا ، ولا يغنى عن هذه الاشارة ما تضمنه الحكم من ذكر المادة التى طلبت النيابة تطبيقها على واقعة الدعوى مادام لم يقل ان هذه المادة هى التى أخذت بها المحكمة وأوقعت العقاب بمقتضاها .  
( ١٩٥٨/١٠/١٣ أحكام النقض س ٩ ق ١٩٢ ص ٧٩٠ ،  
١٩٣٩/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٥٣ ص ٤٧٧ )

**٢٩٤٥ -** متى كان كلا الحكمين الابتدائى المؤيد لاسبابه والاستثنائى قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على المتهم ، وكان لا يعصم الحكم الابتدائى من هذا العيب أنه أشار الى مواد الاتهام التى طلبت النيابة تطبيقها على المتهمه مادام لم يفصح عن أخذه بها ، بل اقتصر على الاشارة الى تطبيق المادة ٣٢ عقوبات التى لا صلة لنصها بالتجريم والعقاب وانما تتعلق بتحديد العقوبة فى حالة تعدد الجرائم ، فإن الحكم يكون مشوبا بالبطلان .

( ١٩٥٨/٤/٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٠٩ ص ٤٠٥ )

**٢٩٤٦ -** اذا كان الحكم الاستثنائى لم يشر الى أية مادة من مواد القانون الذى طبقه ، وكان ما أورده الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه لا يبين منه مواد القانون التى طبقتها المحكمة على الواقعة المسندة الى الطاعن فإن الحكم يكون باطلا متعيينا نقضه .  
( ١٩٥٣/٣/٣٠ أحكام النقض س ٤ ق ٢٤٤ ص ٦٧٤ )

### صور خاصة من الاسباب

#### بيان مؤدى الشهادة

**٢٩٤٧ -** ان المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت وبيان أخذها بما اقتنعت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ماعداء ولها فى ذلك أن تأخذ بأقواله فى أى مرحلة من مراحل المحاكمة دون أن تبين العلة فى ذلك .  
( ١٩٧٨/٦/١٩ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢١ ص ٦٢٥ )



**٢٩٤٨ -** لا تكون المحكمة مطالبة ببيان مؤدى أقوال الشهود الا اذا كانت قد استندت اليها في حكمها بالادانة ، أما اذا لم تعتمد على شيء من تلك الأقوال فانها لا تكون مكلفة بأن تذكر عنها شيئاً ، ومن ثم فان عدم إيراد المحكمة لمؤدى أقوال الشاهد لا يعيب الحكم طالما أنها قد أوضحت في مدونات حكمها عن كفاية الأدلة التي أوردتها لحمل قضائها بالادانة ، إذ أن تقدير الدليلين موكل اليها .  
( ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤ )

**٢٩٤٩ -** لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تظمن اليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها ، وفي عدم إيراد الحكم لتفصيلات معينة اختلف فيها الشهود ما يفيد اطراحها .  
( ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤ )

**٢٩٥٠ -** الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التي استندت اليها المحكمة وأن يبين مؤداها في الحكم بياناً كامناً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة . فمتى كان الحكم قد خلا من بيان أقوال الشهود الذين أبدوا شهادة المجنى عليه ومدى دلالتها على وقوع الفس والاحتيال من جانب الطاعنين فانه يكون مشوباً بالنقص بما يعيبه ويوجب نقضه .  
( ١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٦ ص ٢٣٤ )

**٢٩٥١ -** الأصل ألا تلتزم الأحكام بأن تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاءها ، ولها أن تجزئ الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تظمن اليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تنق فيه من تلك الأقوال اذ المرجع في هذا الشأن الى اقتناعها هي وحدها .  
( ١٩٧٩/١/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٦ ص ٤١ ، ٤/٢٤ / ١٩٧٨ س ٢٩ ق ٨٣ ص ٤٣٧ ، ١٩٧٣/٣/٢٥ س ٢٤ ق ٨٠ ص ٣٧٣ )

**٢٩٥٢ -** ان تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدر في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه ، ومادام لم يورد تلك التفصيلات أو يركن اليها في تكوين عقيدته .  
( ١٩٧٩/١/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٦ ص ٤١ )



**٢٩٥٣ -** من المقرر أنه إذا وجد خلاف في أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره فإنه يجب لسلامة الحكم بالادانة إيراد شهادة كل شاهد على حدة .  
( ١٩٧٩/٦/٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٣١ ص ٦١٨ ، ١٩٧٧/٦/١٢ س ٢٨ ق ١٥٨ ص ٧٥٣ )

**٢٩٥٤ -** المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تصدقت وبيان أخذها بما اقتضت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداها ولها في ذلك الأخذ بأقواله في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل في الأوراق .  
( ١٩٧٧/١/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٢ ص ١٠٢ ، ١/٤/١٩٧٣ س ٢٤ ق ٩١ ص ٤٤٥ ، ١٩٧٣/٦/٢٤ ق ١٦١ ص ٢١٧٢ )

**٢٩٥٥ -** القانون لا يستلزم إيراد النص الكامل لأقوال الشاهد بل يكفي أن يورد الحكم مضمونها .  
( ١٩٥١/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢ ق ٤١٤ ص ١١٣٦ ، ١٩٥٦/١٠/٢٢ س ٧ ق ٢٩٠ ص ١٠٥٧ )

**٢٩٥٦ -** إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على المحكمة أن هي أوردت مؤدى شهادتهم جملة ثم نسبته اليهم جميعا تقاديا للتكرار الذي لا موجب له .  
( ١٩٧٧/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨٦ ص ٤١٠ ، ١٩٦٨/١٢/١٦ س ١٩ ق ٢٢٣ ص ١٠٩٥ )

**٢٩٥٧ -** ان الإيجاز وان كان ذريعا من حسن التعبير الا أنه لايجوز ان يكون الى حد القصور ، فاذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على الحكم ان هو أورد مؤدى شهادتهم جملة ثم نسبته اليهم جميعا تقاديا من التكرار الذي لا موجب له . أما اذا وجد خلاف في أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة ، أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره ، فإنه يجب لسلامة الحكم بالادانة إيراد مؤدى شهادة كل شاهد على حدة .  
( ١٩٤٦/٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٥ ص ٧١ )



## الإحالة في أقوال الشهود

٢٩٥٨ - لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة فيما استند إليه الحكم منها .  
( ١٩٧٩/٣/١٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٧٤ ص ٣٦٠ ، ٥/٨/١٩٧٨ س ٢٩ ق ٩١ ص ٤٩٢ ، ١٩٧٣/١٠/١٢ س ٢٤ ق ١٨٣ ص ٨٨٦ ، ١٩٧٢/٤/٩ س ٢٣ ق ١٢٠ ص ٥٤٨ ، ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤ )

٢٩٥٩ - أنه إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على الحكم أن هو أحال في بيان شهادة شاهد إلى ما أورده في أقوال شاهد آخر تناديا من التكرار الذي لا موجب له ، أما إذا وجد خلاف بين أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان شخص منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة إيراد شهادة كل شاهد على حدة .  
( ١٩٧٣/٦/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٧ ص ٧١٥ )

٢٩٦٠ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراده أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، كما أنه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا . ولما كان الطاعن لم يكشف عن مواطن عدم اتفاق أقوال الشهود مع الوقائع موضوع الشهادة ، وجاءت عبارته في هذا الشأن مرسلة مبهمه ، هذا فضلا عن أنه لا يقدح في سلامة الحكم - على فرض صحة ما يشتره الطاعن - عدم اتفاق أقوال شهود الاثبات في بعض تفاصيلها مادام الثابت أنه حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات أو يركن إليها في تكوين عقيدته .

( ١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠ )

٢٩٦١ - الأصل في شهادة كل شاهد أن تكون أدلة مستقلة من أدلة الدعوى ، فيتعين لذلك إيرادها دون إحالة ولا اجتراء ولا مسخ فيما هو من جوهر الشهادة ، ومن ثم فإن الإحالة في بيان مؤدى الشهادة من شاهد إلى شاهد لا تصلح في أصول الاستدلال إلا إذا كانت أقوالهما متفقة في الوقائع المشهود عليها ، بلا خلاف بينها سواء في الوقائع أو في جوهر الشهادة .

( ١٩٦٧/٤/١٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٩٦ ص ٥٥٥ )



**٢٩٦٢ -** اذا كان الحكم المطعون فيه حين قضي بتصحيح الأعمال المخالفة فيما أقامه الطاعن من بناء قد أحال في تحديد هذه الأعمال على محضر ضبط الواقعة فذلك لا يعيبه ، إذ هذا المحضر جزء من أوراق الدعوى فهو يكون مكملاً للحكم الصادر فيها فيما يختص بتنفيذ التصحيح الذي قضى به .  
( ١٩٥١/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٣ ق ١٢١ ص ٣١٤ )

#### الرد على شهود النفي

**٢٩٦٣ -** لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما نطمنن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى ، ولها أن تعول على أقوال شهود الاثبات وتعرض ما قاله شهود النفي ما دامت لا تتق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بأن تشير في حكمها الى شهادة شهود النفي والرد عليها ردا صريحا لأن قضائها بالادانة اعتمادا على عناصر الاثبات التي بينتها يفيد أنها أطرحت تلك الشهادة ولم تر فيها وجها للأخذ بها .  
( ١٩٧٣/٤/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٧ ص ٤٧١ )

**٢٩٦٤ -** لمحكمة الموضوع أن تعول على شهادة شهود الاثبات وتعرض على أقوال شهود النفي ما دامت لا تتق فيما شهدوا به ، دون أن تلزم ببيان السبب ما دام الرد على أقوال الآخرين مستفاد من الأخذ بأدلة الثبوت التي أوردها الحكم .  
( ١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢ ، ٣/٥ / ١٩٧٢ ق ٣٠ ص ١٣٠ )

**٢٩٦٥ -** ان محكمة الموضوع ليست ملزمة بالرد على شهود النفي أو التعرض لكل جزء من دفاع المتهم ، لأن أخذها بأدلة الثبوت يفيد اطراحها لهذا الدفاع .  
( ١٩٥٤/٤/١٩ أحكام النقض س ٥ ق ١٨٢ ص ٥٤٠ )

**٢٩٦٦ -** ليس على المحكمة أن تبرر اطراحها شهادة شهود النفي وأخذها بشهادة شهود الاثبات .  
( ١٩٥٠/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٥٧ ص ٤١٦ )

#### اسباب تقدير العقوبة

**٢٩٦٧ -** تقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكبوس لقاض



الموضوع دون معقب عليه في ذلك ، والمحكمة غير ملزمة ببيان الأسباب التي دعتها لتوقيع العقوبة بالقدر الذي رآته .  
( ١٩٧٧/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٠٠ ص ٩٦٩ ،  
١٩٧٧/١١/٢٨ ق ٢٠٤ ص ٩٩٩٨ )

٢٩٦٨ - انه وان كان الأصل أن تقدير العقوبة هو من اطلاقات قاضي الموضوع ، الا أن ذلك مشروط بأن تكون المحكمة وهي تمارس حقها في هذا التقدير قد ألت بطروف الدعوى والمراحل التي سلكتها وما تم فيها من اجراءات اماما صحيحا .  
( ١٩٧٣/١٢/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٤ ص ١١٣٩ )

٢٩٦٩ - من المقرر أن تقدير العقوبة التي يستحقها كل متهم من سلطة محكمة الموضوع في حدود ما هو مقرر بالقانون للجريمة التي تثبت عليه ، وليس لمحكمة ملزمة بأن تبين الأسباب التي من أجلها أوقعت عليه العقوبة بالقدر الذي ارتأته .  
( ١٩٧٣/٤/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٩ ص ٥٢٥ ،  
١٩٦٩/١٠/٦ س ٢٠ ق ١٩٦ ص ١٠٠٨ ، ١٩٥١/١/١ س ٢٠ ق ١٦٢ ص ٤٣٠ )

٢٩٧٠ - من المقرر أن انزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب حكمها ما دامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون ما دام تقدير تلك العقوبة هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته .

( ١٩٧٣/٢/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥١ ص ٢٣١ ،  
١٩٧٢/٣/١٩ س ٢٣ ق ٨٨ ص ٣٩٩ )

٢٩٧١ - ان تقدير العقوبة في الحدود المقررة بالقانون للجريمة واعمال الظروف التي تراها المحكمة مشددة أو مخففة هو ما يدخل في سلطتها الموضوعية ، وهي غير مكلفة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي رآته .

( ١٩٥٢/٤/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢٢ ص ٨٦٠ )



٢٩٧٢ - ان محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على طلب معاملة المتهم بالرافة .  
( ١٩٥٤/٤/٢٠ أحكام النقض س ٥ ق ١٨٦ ص ٥٤٩ )

٢٩٧٣ - لا يصح الطعن في حكم بعدم بيانه أسباب الرافعة بمقولة احتمال تحقيق مصلحة من ذلك ، اذا ما كانت أسباب الرافعة تؤدي الى البراءة ، فان هذا يكون ترتيبا لنتيجة على توقع الخطأ في أمر لم يفرضه القانون على القاضي .  
( ١٩٥١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٧٩ ص ٢١٢ )

٢٩٧٤ - المحكمة ملزمة قانونا ببيان الأسباب التي تستند اليها في الحكم بوقف التنفيذ لكنها غير ملزمة ببيان الأسباب التي تدعوها الى الفناء وقف التنفيذ اذا بدا لها ذلك .  
( ١٩٣٦/٤/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٥٦ ص ٥٩٢ )

### بيان مكان وقوع الجريمة

٢٩٧٥ - لا تلزم المحكمة - التي لم يتنازع المتهم في اختصاصها بنظر الدعوى - بتحديد بقعة وقوع الجريمة ، مسا دامت ليست عنصرا من عناصرها ولم يرتب القانون أثرا على مكان مقارفتها باعتباره ظرفا مشددا للعقاب .  
( ١٩٦١/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٤١ ص ٢٣٨ )

٢٩٧٦ - اذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ليست فيه أية اشارة الى المكان الذي ارتكبت فيه كل من الجريمتين اللتين أدان المتهم فيهما ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه ، اذ ان بيان مكان ارتكاب الجريمة هو من البيانات الهامة الواجب ذكرها في الأحكام .  
( ١٩٤٥/١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٦٨ ص ٦١٣ )

### بيان أداة الجريمة

٢٩٧٧ - لما كانت الأداة المستعملة في الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية وأن لا فرق بين السكين والمطواة في أحداث الجرح الطعنى الذي



أنبته التقرير الطبي ، فان نعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .  
( ١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض من ٢٤ ق ٨٤ ص ٤٠٢ ،  
١٩٦٦/٢/٧ من ١٧ ق ١٧ ص ٩٤ )

٢٩٧٨ - لا تلزم محكمة الموضوع ببيان نوع الآلة التي استعملت في  
الاعتداء متى استيقنت أن المتهم هو الذي أحدث إصابة المجنى عليه .  
( ١٩٦١/١/١٦ أحكام النقض من ١٢ ق ١٤ ص ٩١ )

٢٩٧٩ - لا يقدح في سلامة الحكم أن يقول أن الآلة التي استعملت في  
القتل كانت مطواة أو منجلا ما دام أنه قد قطع باعتداء المتهم على المجنى عليه  
بآلة قاطعة بنية قتله ، وما دام ما قاله عن نوع تلك الآلة كان استخلاصا  
سائفا له أصله في أقوال الشهود وسنده في تقرير الطب الشرعي .  
( ١٩٥١/١٢/١٧ أحكام النقض من ٣ ق ١١٦ ص ٣٠٠ )

#### بيان وقت وقوع الحادث

٢٩٨٠ - تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له في ثبوت الواقعة  
ما دامت المحكمة قد اطمانت بالأدلة التي ساقتها إلى أن المجنى عليه وشاهد  
الاثبات قد رأيا الطاعن وتحققا منه وهو يطن أولهما بمطواة في ذراعه  
الأيسر .

( ١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض من ٢٤ ق ٨٤ ص ٤٠٢ ،  
١٩٥٣/١٢/١٤ من ٥ ق ٥٣ ص ١٥٨ )

٢٩٨١ - خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة لا يعيبه طالما أن هذا  
التاريخ لا يتصل بحكم القانون على واقعة الدعوى ، ما دام الطاعن لم يدع أن  
الدعوى الجنائية قد انتقضت بمضي المدة .  
( ١٩٧٢/١١/١٣ أحكام النقض من ٢٣ ق ٢٧٠ ص ١١٩٤ ،  
١٩٦٨/١/١٥ من ١٩ ق ١٥ ص ٤٧ )

٢٩٨٢ - ان خطأ الحكم في اثبات تاريخ الواقعة أو طلبات النيابة  
العمومية في الدعوى لا تؤثر على سلامته .  
( ١٩٥٢/٦/١٠ أحكام النقض من ٣ ق ٤٠٠ ص ١٠٦٨ )

٢٩٨٣ - ان عدم توصل المحكمة إلى معرفة تاريخ اليوم أو الشهر



التي حدثت فيه الواقعة لا يستوجب نقض الحكم ما دام لا تأثير له على ثبوت الواقعة ولا على الأدلة على ثبوتها .  
( ١٩٥١/١١/١٢ أحكام النقض س ٣ ق ٦٤ ص ١٧٤ ) .

٢٩٨٤ - ان تاريخ وقوع الجريمة من البيانات الواجب ذكرها في الحكم لا يترتب عليه من نتائج قانونية خصوصها في صدد الحق في رفع الدعوى العمومية .  
( ١٩٤٦/١٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٦٣ ص ٢٦١ )

٢٩٨٥ - ذكر تاريخ الواقعة في الحكم ضروري لمراقبة مسألة سقوط الحق في اقامة الدعوى بشأنها لمضي المدة وخلو الحكم منه موجب لبطلانه .  
( ١٩٢٩/٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٥٦ ص ١٦٣ ) .

#### بيان الباعث على ارتكاب الجريمة

٢٩٨٦ - الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها أو عنصراً من عناصرها ، فلا يقدح في سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلاً أو خطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو اغفاله جملة .  
( ١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٩ ص ٤٢٧ ) .

٢٩٨٧ - الباعث على ارتكاب الجريمة ليس عنصراً من عناصرها والمحكمة غير مكلفة بإظهاره .  
( ١٩٥٤/٦/٢٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢٦٤ ص ٨١٧ )

٢٩٨٨ - ان الباعث في الجرائم ليس من بين أركانها ، فلا يعيب الحكم أنه لم يبين الباعث أو أنه أخطأ فيه ، ومهما يكن من هذا الخطأ أو الاغفال فإنه لا ينقص من قيمة أدلة الادانة المبينة في الحكم .  
( ١٩٥٢/٣/١٣ أحكام النقض س ٣ ق ٢١٤ ص ٥٧٨ )

٢٩٨٩ - البواعث على ارتكاب الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها في الحكم الصادر بالعقوبة .  
( ١٩٥١/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٦ ص ٨٨ )



٢٩٩٠ - مهما يكن الحكم قد أخطأ في ذكر الباعث على الجريمة فذلك لا يؤثر في سلامته ما دامت أدلة الادانة المبينة فيه قائمة سليمة .  
( ١٩٥١/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٦ ص ٨٤٥ )

#### بيان اسباب الاعفاء من المسؤولية

٢٩٩١ - متى كان البين من مطالعة دفاع الطاعن بجلسة المحاكمة انه لم يتمسك باعفائه من العقاب عملا بالمادة ٤٨ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بتقصي أسباب اعفاء المتهم من العقاب في حكمها ما لم يدفع به أمامها ، فاذا لم يتمسك أمام المحكمة بقيام سبب من تلك الأسباب فلا يكون له أن ينعى على حكمها باغفاله التحدث عن ذلك .  
( ١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠ ، ١٠/١٦/١٩٥٠ س ٢ ق ٢٢ ص ٥١ )

#### بيان الأسباب للشهادات المرضية

٢٩٩٢ - انه وان كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير المحكمة كسائر الأدلة الا أنه يتعين على المحكمة اذا ما قدمت اليها شهادة من هذا القبيل أن تبدي رأيا فيها بقبولها أو عدم الاعتداد بها وأن تبني ما تنتهي اليه من رأى في هذا الشأن على أسباب سائغة تؤدي الى ما رتبته عليها .  
( ١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٥ ص ٤٦٤ )

٢٩٩٣ - الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، الا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب التي ساقها الحكم أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها عليها .  
( ١٩٧٣/٤/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٨ ص ٤٧٨ ، ١٧/١/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٢٤ ص ٨٩/٢٠/٢/١٩٦٧ س ١٨ ق ٤٧ ص ٢٤٨ )

٢٩٩٤ - لا تخرج الشهادة المرضية عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، الا أنه متى كانت المحكمة لم تعرض لفحوى الشهادة أو تشير الى المرض الذي تعلل به الطاعن كعذر مانع له من حضور جلسة المعارضة . ولم تبد المحكمة رأيا يشبهه أو ينفيه بل اكتفت بقولها بأنها



لا تعطش الى الشهادة المقدمة دون أن تورده أسباب تنال منها أو تهدر حجيتها حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صلاحيتها لترتيب النتيجة التي خلصت إليها ، فإن الحكم يكون ميبيا بما يبيظه .

( ١٩٧٣/٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٣ ص ٢٤٠ ، ١/٤/١٩٧٣ ق ٩٥ ص ٤٦٤ )

### أسباب ، صور للتصور في بيان الواقعة أو مؤدى الأدلة

٢٩٩٥ - إذا كان قد فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى المعصاة ووجه اتخاذها دليلا مؤيدا لصحة الواقعة فإنه يكون مشوبا بالقصور السني يعيبه بما يوجب نقضه .

( ١٩٧٤/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٩٤ ص ٨٩٠ )

٢٩٩٦ - انه وإن كان من المقرر أن تقدير التمييز من سلطة محكمة الموضوع تقضى بما تراه مناسبا وفقا لما تتبينه من ظروف الدعوى ، وأنها متى استقرت على مبلغ معين فلا يقبل المناقشة فيه ، إلا أن هذا مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بعناصر المسئولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية احاطة كافية وأن يكون ما أورده في هذا الخصوص مؤدبا الى النتيجة التي انتهى إليها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قصر عن بحث ركن الضرر كما تحدث عنه الطاعن ولم يعن بتحقيق ما أثاره الطاعن من عدم استقرار حالة الضرر لديه وهو دفاع جوهري يعد هاما ومؤثرا في مصير الدعوى المدنية مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه وتقف على مبلغ صحته وأن تتحدث عن تلك المستندات التي قدمها الطاعن وتمسك بدلائلها على عدم استقرار الحالة لديه ، ولو أنها عنيت ببحثها وتمحيص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأى في الدعوى ، أما وهى لم تفعل واكتفت بتلك العبارة القاصرة التي أوردتها وهى أنها ترى أن المبلغ المحكوم به مناسب ، فإن ذلك لا ينبىء بأنها لم تلم بعناصر الدعوى المدنية المأما شاملا ولم تحط بظروفها احاطة مما يعيب حكمها بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسييب بما يوجب نقضه .

( ١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٤ ص ٥٥٢ )

٢٩٩٧ - اطراح الحكم طلب الدفاع سؤال كبير الأطباء الشرعيين استنادا الى التصوير الذى اعتنقه للحادث دون بيان سند هذا التصوير سواء من التقرير الطبى أو شهادة الشاهد يجعله قاصرا .

( ١٩٧٣/٤/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٥ ص ٢٩٨ )



**٢٩٩٨ -** انه وان كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقدرها التقدير الذي تطمئن اليه دون أن تكون ملزمة ببيان اسباب اطراحها لها ، الا انه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعمل على أقوال الشاهد ، فانه يلزم أن يكون ما أوردته واستدلته به مؤديا لما رتبته عليه من نتائج من غير تصسف في الاستنتاج ولا تتنافر مع حكم العقل والمنطق ، وان لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها .

( ١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض من ٢٤ ق ١١٧ من ٥٧١ ، ١٩٧٣/٣/٢٥ ق ٧٨ من ٣٦٥ ، ١٩٧٣/٦/٢٤ ق ١٦٠ من ٧٦٩ )

**٢٩٩٩ -** اذا كان الحكم قد استخلص أن الضابطين اقتناعا منهما باحراز المطعون ضدهما المخدر قد بادرا بالقبض عليهما قبل الحصول على اذن بذلك من النيابة العامة دون أن تستند في ذلك الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها الثابت في الأوراق فانه يكون قد انطوى على فساد في الاستدلال مما يبيحه .

( ١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض من ٢٤ ق ٣٣ من ١٥٤ )

**٣٠٠٠ -** اذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين ظروف الدعوى التي حملته على تصديق دفاع المتهم فان ذلك يعد قصورا في البيان يعجز محكمة النقض عن مراقبة مدى احاطة محكمة الموضوع بتلك الظروف وتمحيصها لها .

( ١٩٧٢/١١/٥ أحكام النقض من ٢٣ ق ٢٥٧ من ١١٣٧ )

**٣٠٠١ -** اذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمتين بعناصرهما القانونية كافة ، فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

( ١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٨٩ من ٨٣٦ )

**٣٠٠٢ -** متى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الاحالة على ما ورد في عريضة المدعي المدني دون أن يبين الوقائع التي اعتبرها قذفا أو العبارات التي اعتبرها سببا فانه يكون قاصرا .

( ١٩٧٢/٤/٢٣ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٣٤ من ٦٠٠ )



٣٠٠٣ - على المحكمة الجنائية متى رفعت اليها دعوى التزوير بناء على قضاء المحكمة يرد بطلان سند وتزويره أن تبحث بنفسها جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها ، واكتفاؤها بسرد وقائع الدعوى المدنية وبناء حكمها على ذلك يشوبه بالقصور .

( ١٩٧٢/٢/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٧٧ ص ٣٣٧ )

٣٠٠٤ - مجرد ضبط الأشياء المتداولة في الأسواق والتي تشبه جانباً يسيراً من المسروقات لا يفيد عقلاً أن هذه الواقعة تعتبر دليلاً على مساهمة الطاعن في ارتكاب جريمة السرقة ، فالتخاذ الحكم المطعون فيه - هذا الضبط دليلاً عول عليه في ادانة الطاعن يعيب الحكم بفساد استدلاله .

( ١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٨ ص ١٥٣ )

٣٠٠٥ - الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التي استندت اليها المحكمة ويبين مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، ولما كان ما أورده الحكم من أدلة الثبوت يبين منه اختلال فكره عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة بحيث يستطيع استخلاص مقوماته ، خصوصاً لما تعلق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق القانون ، ففدا الحكم خلوا ما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالدليل الذي استنبطت منه عقيدتها في الدعوى مما يصحبه بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون وأعمال رقابتها على الوجه الصحيح مما يوجب نقضه .

( ١٩٦٩/١١/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤١ ص ١٢٠٩ )

٣٠٠٦ - قصور الحكم في تسبب جريمة تزوير لا يبرره القول بأن العقوبة مبررة للجريمتين الآخرين ، ما دامت جريمة التزوير هي الأساس فيها .

( ١٩٦٨/١٢/١٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢١ ص ١٠٨٠ )

٣٠٠٧ - متى كان مجموع ما أورده الحكم كافياً في بيان واقعة الدعوى المستوجبة العقوبة ، حسبما خلصت اليه المحكمة بما تتكامل به كافة عناصرها القانونية فإنه لا يقدح في سلامته اغفاله الإشارة الى حكم محكمة الجنايات السابق صدوره في الدعوى أو حكم محكمة النقض الصادر بنقضه اذ ليس ثمة ما يلزمه بذلك .



( ١٩٦٨/٢/٢٠ ) أحكام النقض س ١٩ ق ٤٥ ص ٢٤٥ )  
٣٠٠٨ - لما كان الحكم المطعون فيه إذ استند إلى التقارير الطبية ضمن أدلة الادانة قد اقتصر على الإشارة إلى نتائج تلك التقارير دون أن يبين مضمونها من وصف الاصابات وعددها وموضعها من جسم المجنى عليه حتى يمكن التحقق من مدى مواعيتها لأدلة الدعوى فإنه يكون قاصر البيان .  
( ١٩٦٧/٣/٦ ) أحكام النقض س ١٨ ق ٦٧ ص ٣٣١ )

٣٠٠٩ - يكون الحكم مشوباً بالفوضى والابهام متى جاءت أسبابه مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع ، سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة والدفع الجوهرية إذا كانت متصلة بعناصر الادانة على وجه العموم ، أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبىء عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصرها الواقعة ، مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني وتمعزج بالتالي محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه الصحيح .  
( ١٩٦٦/٦/٧ ) أحكام النقض س ١٧ ق ١٤٦ ص ٧٧٩ )

٣٠١٠ - يجب لصحة الحكم بالادانة أن يكون مستوفياً بذاته كامل الأسباب التي اعتمد عليها ، ولا يجوز أن يستند إلى أسباب حكم آخر إلا إذا كان صادراً في ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم صريحاً في الدلالة على أن المحكمة قدرت ما جاء بهذا الحكم من وقائع وأدلة واعتبرته صحيحاً وأنها تأخذ به وتجعله أساساً لقضائها كأنه مدون فعلاً في حكمها ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في رفضه الدفع والطلبات المقدمة من المتهم إلى أسباب حكم صادر في دعوى أخرى لا شأن للمتهم بها فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويوجب نقضه .  
( ١٩٥٩/٣/١٦ ) أحكام النقض س ١٠ ق ٦٩ ص ٣١٢ )

٣٠١١ - متى كانت المحكمة قد بنت حكمها على شهادة شاهد في قضية أخرى ولم تسمع شهادته في تلك الدعوى ولا أثر لأقواله في أوراقها ولم تأمر بضم قضية اللجنة المذكورة حتى يطلع عليها الخصوم ، فإن الدليل الذي استمدته على هذه الصورة من شهادة الشاهد المذكورة يكون باطلاً والاستناد إليه يجعل الحكم معيباً بما يبطله .  
( ١٩٥٨/٢/٣ ) أحكام النقض س ٩ ق ٣٠ ص ١٠٨ )



٣٠١٢ - اذا كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم من التهمتين استنادا الى اسباب تنصرف كلها الى التهمة الاولى دون الأخرى فانه يكون مشوبة بالقصور في تسييبه .

( ١٩٥٧/١٢/١٠ أحكام النقض س ٨ ق ٢٦٦ ص ٩٧٣ )

٣٠١٣ - متى كان غير ظاهر من الحكم أن المحكمة حين استعرضت الدليل في الدعوى كانت ملزمة بهذا الدليل المأما شاملا يهيء لها أن تمحصه التمحيص الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما لا تجد معه محكمة النقض مجالا لتبين صحة الحكم من فساده ، فان هذا الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

( ١٩٥٦/٤/١٧ أحكام النقض س ٧ ق ١٦٨ ص ٥٨٥ )

٣٠١٤ - لما كان من واجب المحكمة الاستثنائية أن تعيد نظر الدعوى وتفصل في موضوعها بمقيدتها هي حسبما يتبين لها من دراستها وتحقيقها ، وكانت المحكمة إذ أيدت الحكم المستأنف قد فعلت ذلك لمجرد ما رآته من أن الأسباب التي بنى عليها حكم محكمة أول درجة من شأنها أن تؤدي الى ما انتهى اليه الحكم المستأنف ولم تشر الى ما أسفرت عنه المصاينة التي رأت هيئته السابقة اجراءها بقصد التحقق من كيفية وقوع الحادث والمتسبب فيه الا بما قالته من أنه ليس في المصاينة التي أجرتها المحكمة ولا في مناقشة الخبراء الفنيين ما يغير وجه الرأي في النتيجة التي انتهى اليها الحكم المستأنف ، لما كان ذلك فان حكمها يكون قاصرا عن بيان الأدلة التي عولت عليها قصورا يستوجب نقضه .

( ١٩٥٤/٥/٢٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢٦ ص ٦٧٧ )

٣٠١٥ - ترجيح المحكمة لأقوال شاهد على ما يثبت في محضر رسمي دون مرجع يجعل الحكم مشوبا بالقصور .

( ١٩٥٤/٤/٦ أحكام النقض س ٥ ق ١٦٢ ص ٤٧٥ )

٣٠١٦ - من واجب المحكمة متى قضت بالادانة أن تعني ببيان الواقعة بيانا موضحا عن توافر عناصر الجريمة التي دانت المتهم بها وأن تبين الأدلة التي أقامت عليها قضاها بالادانة مفصلة واضحة . واذن متى كان الحكم لم يبين الواقعة التي دان الطاعن بها ولم يورد الأدلة المثبتة لها مكتفيا بمجرد



الإشارة الى شهادة الشهود دون أن يورد مؤدى شهادة كل منهم ، فإن الحكم يكون قاصر البيان .

( ١٩٥٤/٣/٢٩ أحكام النقض س ٥ ق ١٤٧ ص ٤٣٥ )

٣٠١٧ - إذا كان ما أورده الحكم الابتدائي من أقوال الشهود الذين استند على أقوالهم في ادانة الطاعن لا يبين منه موضوع شهادتهم ومؤداها وكانت المحكمة الاستئنافية بعد أن أجرت تحقيقا في الدعوى لم تورد في حكمها شيئا يزيل قصور الحكم الابتدائي ذاته فإنه يتعين نقض الحكم .

( ١٩٥٤/٢/٩ أحكام النقض س ٥ ق ١٠٧ ص ٣٢٨ )

٣٠١٨ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد حكم محكمة اول درجة بالادانة لأسبابه ، وعلى أن المتهم طلب استعمال الرأفة، وعلى اعتبارات لا تتصل بالجريمة المرفوعة بها الدعوى بل بجريمة أخرى، مما لا يبين منه أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى ودفاع المتهم على الوجه الصحيح فإن حكمها يكون مشوبا بالاضطراب والتصور مما يستوجب نقضه .

( ١٩٥٣/١١/١٧ أحكام النقض س ٥ ق ٣٣ ص ٩٨ )

٣٠١٩ - إذا كان الحكم قد أشار الى أن المتهم اعترف للضابط الذى قام بالتفتيش بأنه يتعاطى الأفيون من غير أن يبين وجه عدم أخذه بهذا الاعتراف . فإن المحكمة تكون قد قضت بالبراءة دون أن تتعرض لتحصيل دليل مطروح أمامها ويكون حكمها لذلك قاصر البيان .

( ١٩٥٣/١١/٢٠ أحكام النقض س ٥ ق ١٨ ص ٥١ )

٣٠٢٠ - إذا اكتفى الحكم من أقوال الشاهد بمبارات مبهمة لا يمكن أن تقوم مقام الشهادة إذ هي أقوال لمرسلة لا تنهض دليلا على ما قضى به ثم قضى في الدعوى بناء على ما أورده هذا الشاهد ، فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه ، إذ يجب لسلامة الحكم أن يورد مؤدى أدلة الثبوت وما تضمنه كل منها حتى يمكن الكشف عن وجه استناد المحكمة الى الأدلة التى أشارت إليها .

( ١٩٥٢/٥/١٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٦٢ ص ٩٧٠ )

٣٠٢١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد ألفى الحكم الابتدائي الصادر ببراءة الطاعن من تهمة التزوير وادائته فيها ولم يبين واقعة الدعوى التى أسندتها اليه بيانا كافيا ، كما لم يشر الى النص القانوني الذى عاقبه بموجبه



فانه يكون باطلا متعيناً نقضه .

( ١٩٥١/١٢/٤ ) أحكام النقض س ٣ ق ٩٣ ص ٢٤٨ )

٣٠٢٢ - اذا كان المتهم قد تمسك بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه ، ولأن الحكم حين تعرض لهذا الدفاع فنده باعتباره مقصوراً على التمسك بالدفاع عن والدته المتهم ولم يتعرض لنفى حالة الدفاع الشرعى عن نفسه ، فان الحكم يكون قاصراً ، إذ أن ما نفى به قيام حالة الدفاع الشرعى عن والدته المتهم ليس فيه ما ينفى حتماً قيام هذه الحالة بالنسبة له .  
( ١٩٥١/١٠/٢٢ ) أحكام النقض س ٣ ق ٣٢ ص ٧٧ )

٣٠٢٣ - اذا كان الثابت فى محضر الجلسة أن الشاهد الوحيد فى الدعوى تخلف عن الحضور فى بدء المحاكمة فاكتفى بتلاوة أقواله فى التحقيقات الأولية ثم ما لبث أن حضر وسمعت أقواله تفصيلاً ، ومع ذلك فإن الحكم اعتمد فى ادانة الطاعن على أقوال الشاهد بالتحقيقات الأولية وهى تخالف أقواله بالجلسة قائلاً ان ذلك الشاهد لم يحضر بالجلسة ولذلك تليت أقواله أمام المحكمة فذلك مفاده أن المحكمة حين أصدرت الحكم لم تلتفت الى أن هذا الشاهد حضر الجلسة وأدى الشهادة أمامها وأنها لم تدخل هذه الشهادة فى تقديرها . وبذلك تكون قد حكمت فى الدعوى دون اللام بكافة عناصرها مما يعيب المحاكمة ويطل الحكم .  
( ١٩٥١/٤/١٦ ) أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٦٠ ص ٩٨٨ )

٣٠٢٤ - ان تسليم محامى المتهم بدليل من أدلة الدعوى لا يصح أن يعتبر حجة على صحة هذا الدليل يؤخذ بها المتهم رغم انكاره له ، واذاً فمتى كانت المحكمة حين دانت المتهم فى جريمة تزوير ورقة أميرية قد استندت فيما استندت اليه فى الاقتناع بثبوت التهمة قبل المتهم الى اعتراف محاميه فى دفاعه بأن الصورة الملصقة بتذكرة تحقيق اثبات الشخصية المزورة هى للمتهم وهو الأمر الذى ظل المتهم منكراً له أثناء التحقيق والمحاكمة فان الحكم يكون مشوباً بالقصور ويفسد الاستدلال مما يعيبه .  
( ١٩٥١/٢/١٣ ) أحكام النقض س ٢ ق ٢٤١ ص ٦٣٠ )

٣٠٢٥ - اذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الاعترافات الصادرة من متهمين آخرين عليه انما صدرت بطريق الاكراه الذى نزل بهما أثر جروح أثبتها وكيل النيابة المحقق فى محضره كما أثبتها التقرير الطبي . وكان الحكم قد استند بين ما استند اليه فى ادانة المتهم الى هذه الاعترافات دون أن



يتحدث عن هذا الدفاع الذي من شأنه لو صح احتمال تغيير رأى المحكمة في قيمة الدليل المستمد من هذه الاعترافات فإنه يكون قاصرا مما يعيبه ويوجب نقضه .

( ١٩٥٠/١٢/١٩ أحكام النقض س ٢ ق ١٤٨ ص ١٩٣ )

٣٠٢٦ - إذا كان الحكم قد أدان المتهمين في الضرب الذي نشأت عنه عاعة بالمجنى عليه دون أن يبين أن كليهما أحدث من الإصابات ما ساهم في تخلف العاعة ، وذلك مع خلوه مما يدل على سبق اصرارهما على مقارفة جريمة الضرب أو اتفاقهما على مقارفتها . فذلك يكون قصورا في البيان مستوجبا لنقضه .

( ١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٩ ص ٢٠٢ )

٣٠٢٧ - يجب على المحكمة أن تذكر واقعة الدعوى في بيان واف وأن تورد بأسباب حكمها ما يدل على توافر عناصر الجريمة وتفصيل الأدلة التي أقامت عليها قضاؤها بالادانة ، فإذا هي في صدد بيان واقعة الدعوى والأدلة المثبتة لها قد اكتفت بالإشارة إليها في محضر التحقيق دون إيراد مؤدى الأدلة فإن حكمها يكون قاصرا يستوجب نقضه .

( ١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٠ ص ١٧٧ )

٣٠٢٨ - إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم في جريمة السب العلني قد استندت في إثبات ذلك الى اجماع أقوال الشهود في محضر البوليس على حصول السب من المتهم علنا في الطريق ولم تبين في حكمها أسماء الشهود الذين أخذت بشهادتهم ولا مؤدى أقوالهم ، وكان الثابت من ملف الدعوى لا يفيد هذا اجماع المدعى الذي أسست عليه المحكمة قضاؤها وأشارت اليه في الأسباب فحكمها فضلا عن قصوره قد استند الى دليل لا وجود له وذلك يعيبه ويستوجب نقضه .

( ١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٦٧ ص ١٧٠ ،

١٩٥٠/١١/٢٨ ق ١٠٣ ص ٢٧٦ )

٣٠٢٩ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الاعتراف المنسوب اليه لم يكن صحيحا بل هو آكره عليه بالتعذيب البدني واستدل على ذلك بما قدمه من أدلة منها وجود إصابات بجسمه ومسح ذلك أدانته المحكمة بناء على الاعتراف دون أن ترد على هذا الدفاع ، فهذا يكون قصورا مستوجبا لنقض الحكم .



( ١٠/١/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٨١

ص ٧٤٧ )

٣٠٣٠ - يجب لصحة الحكم بالادانة أن يبين مضمون كل دليل يعتمد عليه ، وليس يكفي في بيان مضمون الشهادة أن يقول الحكم ان شهادة فلان لا تخرج عما تقدم ، وخصوصا مع اختلاف الأدلة المحال عليها .

( ٢٨/١٢/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٥٤

ص ٧١٠ )

٣٠٣١ - الحكم القاضي بتأييد الحكم المعارض فيه دون بيان الأسباب التي ارتكن إليها في ذلك هو حكم قاصر الأسباب يتعين نقضه .

( ٢٢/١١/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٩٣

ص ٦٥٥ )

#### اسباب ، صور لتناقض الاسباب

٣٠٣٢ - من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى أمرين قصده المحكمة .

( ٨/٥/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩١ ص ٤٩٢ ، ٨/١/

١٩٧٣ س ٢٤ ق ١٥ ص ٦١ ، ٦/٥/١٩٧٣ س ٢٤ ق ١٤١ ص ٥٩٦ )

٣٠٣٣ - التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يكون من شأنه أن يجعل الدليل متهادما متساقطا لا شيء باقيا منه يمكن أن يعتبر قواما للنتيجة يصح الاعتماد عليها والأخذ بها .

( ٨/١/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٥ ص ٣٢ ، ٢٧/٥/

١٩٧٣ س ٢٤ ق ١٣٣ ص ٦٤٩ ، ٢٠/٥/١٩٦٨ س ١٩ ق ١١١ ص ٥٦٢ )

٣٠٣٤ - التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة والذي من شأنه أن يجعل الدليل متهادما متساقطا لا شيء فيه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها .

( ٤/٤/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٨٠ ص ٣٢١ ، ١٥/١/

١٩٦٨ س ١٩ ق ١٥ ص ٤٧ )



٣٠٣٥ - التناقض الذي يبطل الحكم هو ما يكون بين أسبابه ونصه المنطوق، أما ما يكون بين الأسباب وبعضها والبعض فلا يكون من شأنه الإبطال إلا إذا تماحت الأسباب وتعذر معرفة أيها هو المقصود للمحكمة والمنتج لما قضت به .

( ١٩٢٩/١٠/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٠٤ ص ٣٥٤ )

٣٠٣٦ - التناقض المبطل للحكم هو الذي يقح بين أسباب الحكم ومنطوقه .

( ١٩٢٨/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٥٢ ص ٧٠ )

٣٠٣٧ - ان تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائفا لا تناقض فيه .

( ١٩٧٨/٦/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢١ ص ٦٢٥ ، ١٩٧٨/١٠/٢٩ ق ١٤٨ ص ٣٣٨ ، ١٩٦٨/١٠/١٤ س ١٩ ق ١٥٩ ص ٨١١ )

٣٠٣٨ - لا يعيب الحكم تعويله على أقوال المجنى عليها بفرض صحة ما شاب أقوالها من تناقض ما دام قد استخلص الادانة من تلك الأقوال بما لا يتناقض فيه .

( ١٩٧٣/٦/١٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٩ ص ٧٢٢ )

٣٠٣٩ - التناقض بين أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائفا بما لا تناقض فيه .

( ١٩٧٣/٤/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٠ ص ٤٣٦ ، ١٩٧٣/٤/١ ق ٩١ ص ٤٤٥ )

٣٠٤٠ - لا تلتزم المحكمة بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها ، وتناقض الشاهد أو تضاربه أو تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائفا لا تناقض فيه وما دام لم يورد تلك



التفصيلات أو يركن إليها في تكوين عقيدته .

( ١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٠ ص ٤٧٣ ، ١٩٧٣/١/٢٤ )  
( ١٩٧٣ ق ١٦١ ص ٧٧٢ ، ١٩٧٢/٤/٣ س ٢٣ ق ١٤٣ ص ٦٣٦ )

٣٠٤١ - لا يقدح في سلامة الحكم تناقض رواية شهود الاثبات في بعض تفاصيلها مادام الثابت في الحكم أنه استخلص أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه وما دام أنه لم يورد تلك التفصيلات أو يركن إليها في تكوين عقيدته .

( ١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٦ ص ١٠١٣ )

٣٠٤٢ - لا يعيب الحكم أن يكون قد أورد أقوالاً متعارضة لشاهد واحد أو شهود مختلفين ما دام قد أخذ منها بما اطمأن إلى صحته وأطرح ما عداه ، إذ التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة .  
( ١٩٥٣/١٠/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ١ ص ١ )

٣٠٤٣ - ليس بلازم أن تتطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى على الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستلزم على الملامة والتوفيق .

( ١٩٧٣/٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٤ ص ٢٤٣ ، ١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ق ٢٠٦ ص ١٠١٣ ، ١٩٦٨/٢/٥ ق ٢٨ ص ١٥٦ )

٣٠٤٤ - التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة . ومتى كان ما خلص إليه الحكم من عدم قيام دليل على اتجاه إرادة المتهم إلى أحداث الغش في عقد التوريد مع علمه بالغش الذي استقاه الحكم من القرينة الواردة بالمادة الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل فإن ما تعيبه الطاعنة على الحكم بالتناقض يكون في غير محله .

( ١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥ ص ٦١ )

٣٠٤٥ - إذا كانت المحكمة قد أخذت بأقوال المجنى عليه واعتمدت عليها في إدانة المتهم ورأت في الوقت ذاته أن سلوك هذا المجنى عليه في دعواه المدنية يعتبر تنازلاً منه عن هذه الدعوى ، فلا يصح بناء على ذلك الطعن في



الحكم بمقولة انه وقع فى تناقض .

( ١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٨٤ ص ٤٨٢ )

٣٠٤٦ - اذا كانت التهمة التى أدين المتهم فيها تقوم على أنه خلط دقيق قمع بدقيق ذرة وكان الثابت فى الحكم أنه لا اختلاف بين نتيجة تحليل العينتين اللتين أخذتا من المخلوط فى صدد حصول الخلط ، فلا يؤثر فى صحة الحكم بالادانة أن يكون بين نتيجة تحليل العينتين اختلاف فى درجة الحموضة .  
( ١٩٥٠/١٠/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٢٧ ص ٦٦ )

٣٠٤٧ - لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه حوى كلمات كثيرة غير مقروءة وعبارات عديدة يكتنفها الإبهام ، كما وأنه غلبه الغموض وشابه التناقض الذى وقع فى أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور الذى يستوجب نقضه .

( ١٩٦٩/١١/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤١ ص ١٢٠٩ )

٣٠٤٨ - اذا كان الحكم قد أورد صوراً متعارضة لكيفية وقوع الحادث وأخذ بها جميعاً ، فإن ذلك يدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها فى عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها فى حكم السقائى الثابتة ، الأمر الذى يجعله متخذاً متناقضاً بعضه مع بعض معيباً بالقصور .  
( ١٩٦٧/١٠/٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧٨ ص ٨٩١ )

٣٠٤٩ - اذا كان ما أوردته المحكمة فى أسباب حكمها يناقض بعضه بعضاً مما يبين منه أن المحكمة فهمت الدعوى على غير حقيقتها فجاء حكمها مضطرباً بحيث لا يعرف منه من هو الفاعل ومن هو الشريك فى الجريمة ، ولا ما قصت اليه من ادانة أى المتهمين ، وكان الأمر ليس مقصوراً على مجرد خطأ مادى لا يؤثر فى سلامة الحكم بل تجاوزوه الى عدم فهم الواقعة على حقيقتها فإن الحكم يكون معيباً بالتناقض والتخاذل ويتمين نقضه .  
( ١٩٥٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ١٤٨ ص ٦٦٦ )

٣٠٥٠ - اذا كان الحكم فى الدعوى المدنية قد أيد الحكم المستأنف لأسبابه ومع ذلك فإنه فى منطوقه قضى بتعديل التعويض المحكوم به بزيادته ، فإن منطوقه يكون قد جاء مناقضاً لأسبابه ويتمين نقضه .  
( ١٩٥٢/١٠/٦ أحكام النقض س ٤ ق ٤ ص ٧ )



٣٠٥١ - إذا كان الحكم بعد أن أسس ادانة المتهم على رؤية شاهد  
أياه فى مكان الحادث يعتمد على اثنين من المجنى عليهم عاد فنفى حضوره فى  
مكان الحادث وقت أن أصيب جميع المصابين وأسس على ذلك قضاء ببراءة متهم  
آخر فان هذا تخاذل وتناقض يعيبان الحكم بما يستوجب نقضه .  
( ١٩٥١/٥/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ٤٠١ ص ١٠٩٩ )

٣٠٥٢ - إذا كان الحكم قد ذكر واقعة الدعوى على صورتين متعارض  
أحدهما مع الأخرى واستند فى ادانة المتهم الى أقول الشهود واعترافات المتهم  
مع إرادته روايات مختلفة دون أن يبين بإيهما أخذ فانه يكون متحاذل البيان  
قاصر الأسباب واجبا نقضه .  
( ١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨١ ص ٧٤٥ )

٣٠٥٣ - إذا أوردت المحكمة فى حكمها دليلين متعارضين فى ظاهرهما  
وأخذت بهما معا وجعلتهما عمادها فى ثبوت ادانة المتهم دون أن تتصدى لهذا  
التعارض وتبين ما يفيد أنها وهى تقضى فى الدعوى كانت منتبهة له فمحصلته  
واقترنت بعدم وجوده فى الوقائع فانها تكون قد اعتمدت على دليلين متساقطين  
لتعارضهما ، وهذا يجعل حكمها كأنه غير مسبب متعينا نقضه .

( ١٩٣٩/١/٢ ) مجموعة القواعد القانونية ، ج ٤ ق ٣٢٤  
ص ٤٢٢ )

٣٠٥٤ - أخذ محكمة ثانى درجة بجميع الأسباب التى استندت  
إليها محكمة أول درجة بما فيها الأسباب التى بنت عليها الأمر بإيقاف  
التنفيذ ثم النص فى منطوق الحكم الاستثنافى على إلغاء ذلك الأمر انما هو  
تناقض بين أسباب الحكم المطعون فيه ومنطوقه وهذا عيب جوهرى  
يبطله .

( ١٩٢٨/١١/٢٩ ) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٦  
ص ٦٣ )

٣٠٥٥ - عدم رفع التناقض بين الدليلين القولى والفنى يعيب الحكم  
بالقصور والفساد فى الاستدلال ، فما أوردته الحكم من الصور المتعارضة لوقائع  
الدعوى وأخذ بهما جميعا يدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم  
استقرارها فى عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة  
فضلا عما ينبىء به من أن الواقعة لم تكن واضحة لدى المحكمة الى الحد الذى



يؤمن به الخطأ في تقدير مسئولية المحكوم عليه ، الأمر الذي يجعل الحكم متخاذلا ومتناقضا بعضه مع بعض معيبا بالتصور .  
( ١٧/٦/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٨ ص ٧٥٨ )

٣٠٥٦ - إذا كان الحكم لم يتعرض للخلاف بين الدليل القولي والدليل البني مما يزيل التعارض بينهما فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه .  
( ١٩٥٨/٤/٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٠٠ ص ٣٦٣ )

٣٠٥٧ - متى كان الحكم قد استند في القول بثبوت الواقعة وحسب نصيبه لها الى أقوال الشاهدين والى التقرير الطبي الشرعي مما على ما فيهما من تعارض دون أن يورد ما يرفع هذا التعارض فإنه يكون قاصر البيان وفي ذلك ما يعيبه ويوجب نقضه .  
( ١٩٥٧/١١/١٨ أحكام النقض س ٨ ق ٢٤٥ ص ٨٩٨ )

٣٠٥٨ - إذا اعتمد الحكم على شهادة شاهد وعسى تقرير الصفة التشريحية معا في حين أنهما متناقضان دون أن يفسر هذا التناقض بما يرفعه ويسوغ في العقل الاستناد الى هذين الدليلين فإنه يكون قاصرا .  
( ١٩٥١/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣١ ص ٧٥ )

#### اسباب ، التزيد فيها غير المؤثر في الحكم

٣٠٥٩ - لا ينال من سلامة الحكم ما استورد اليه تزيدا اذ لم يكن بحاجة الى هذا الاستيراد في مجال الاستدلال ما دام أنه أقام قضاءه بثبوت الجريمة على ما يحمله وكان لا أثر لما تزايد اليه في منطقته أو في النتيجة التي انتهى اليها .

( ١٩٧٨/٥/٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩١ ص ٤٩٢ ، ١١/٢٤ / ١٩٧٥ ص ٢٦ ق ١٦٩ ص ٧٦٥ )

٣٠٦٠ - لا يقدح في سلامة الحكم ما تزايد اليه في تبرير عدم الرد على الدفع ببطلان اذن لتفتيش لعدم تسببه من أن في الدعوى دليلا مستقلا عن الاذن وواقعة الضبط وهو اعتراف الطاعن أمام النيابة مادام أن هذا الدفع ظاهر البطلان وأن الحكم قد استوفى دليله من أقوال الشهود واعتراف الطاعن .

( ١٩٧٣/٥/٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٢ ص ٦٠٢ )



٣٠٦١ - البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع ، وتزيد الحكم فيما استطرد اليه لا يعيبه طالما أنه غير مؤثر في منطقه أو في النتيجة التي انتهى اليها .

( ١٩٧٩/١/١٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٨ ص ١٠٦ ، ١٩٧٩/٤/١٩٧٣ س ٢٤ ق ١٢٠ ص ٥٨٦ )

٣٠٦٢ - تزيد المحكمة فيما لم تكن في حاجة اليه لا يعيب حكمها ما دام أنها أقامت قضاها على سند صحيح .

( ١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٩ ص ٥٨٠ ، ١٩٦٦/١٠/٣١ س ١٧ ق ١٩٦ ص ١٠٤٤ )

٣٠٦٣ - لا يعيب الحكم ما استطرد اليه من تقريرات قانونية خاطئة لا تؤثر في النتيجة التي انتهى اليها .

( ١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١١ ص ٥٣٨ ، ١٩٧٣/٤/٢٩ ق ١١٨ ص ٥٧٥ )

٣٠٦٤ - لا يعيب الحكم بعد أن استوفي دليله بما أورده من اعتبارات صحيحة من أن يتزيد فيخطئ في ذكر بعض اعتبارات قانونية لم يكن له شأن فيه .

( ١٩٥٦/٣/٢٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٢٧ ص ٤٤٤ )

٣٠٦٥ - لا يجدي الطاعن ما ينسبه الى الحكم من خطأ في الاسناد أو تناقض في التفسير وهو في معرض حديثه عن المتهم الأول في السدعوى ، ذلك أن البادى من مدونات الحكم أنه لم يعول في تكوين عقيدته بادانة الطاعن على أقوال ذلك المتهم ، وبفرض تردى الحكم في ذلك الخطأ فلا أثر له في منطقه او على سلامة النتيجة التي انتهى اليها .

( ١٩٦٨/١٠/٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥٧ ص ٨٠٣ )

٣٠٦٦ - اشارة الحكم عرضا في نهاية ما أورده بيانا لواقعة الدعوى الى واقعة لم يرتب عليها أية نتيجة ولم يسأل المتهم عنها أو يضمنها وصف الجرمية التي انتهى الى ادانة المتهم عنها لا ينال من سلامة الحكم .

( ١٩٦٧/١١/٢٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٣٥ ص ١١٢٢ )



٣٠٦٧ - لا عبرة بقول الطاعن ان المحكمة اسنعت اليه دفاعا لم يقله  
ما دامت المحكمة لم تعمل على هذا الدفاع في ادانته .  
( ١٦٨/١/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢ ص ١٢ )

٣٠٦٨ - لا مصلحة للمتهم فيما ينمى على الحكم من أنه نسب اليه  
تزويد دفاع معين أمام المحكمة الاستئنافية في حين أنه لم يتمسك بهذا الدفاع  
في الاستئناف ، اذ ليس مما يعيب الحكم أن يتعرض لدفاع ابداه المتهم أمام  
محكمة اول درجة وان لم يردده بعد ذلك في الاستئناف .  
( ١٩٥٤/١٠/١١ أحكام النقض س ٦ ق ٢٠ ص ٥٥ )

٣٠٦٩ - متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وأثبتها في حق الطاعن  
على صورة تخالف دفاعه والتصوير الذي قام عليه هذا الدفاع فانه لا يعيبه  
أن يكون قد استعرد الى فرض آخر تمسك به الدفاع وقال فيه قولا مقبولا  
في القانون أنه يفرض حصوله لا يؤثر على الواقعة التي استخلصها وانتهى  
اليها .

( ١٩٥٢/١/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ١٥٥ ص ٤٠٩ )

٣٠٧٠ - لا يقدح في الحكم أن يكون في تعرضه لبعض ما أثاره الدفاع  
قد أورد فروضا واحتمالات ساقها استخلاصا من ظروف الدعوى وملابساتها  
ما دام أن ما ذكره من ذلك لا يمكن أن يغير الحقيقة التي أثبتتها على وجه اليقين  
من أن دفاع الطاعن غير صحيح .  
( ١٩٥١/٢/١٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤٢ ص ٦٣٤ )

٣٠٧١ - اذا كانت المحكمة بعد أن ذكرت الواقعة التي ثبتت لديها  
وطبقت حكم القانون عليها قد قالت انه يفرض مسامرة النيابة فيما تذهب  
اليه من تصوير الواقعة فانه لا تكون هنالك جريمة لأسباب بينتها صحيحة  
قانونا ، فان ذلك لا يؤثر في سلامة حكمها .  
( ١٩٥٠/١٠/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨ ص ٦٩ )

أسباب ، اثر الخطأ والسهو على الحكم

٣٠٧٢ - الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة  
ما يؤثر في عقيدة المحكمة .  
( ١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٦ ص ٤٥١ ، ٤/٢٥ /  
١٩٧٧ س ٢٨ ق ١٠٩ ص ٥١٠ ، ١٩٧٣/٣/٢٥ س ٢٤ ق ٨٤ ص ٤٠٢ )



٣٠٧٣ - الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيها مؤثر في عقيدة المحكمة التي تختصت بها  
( ١٩٧١/٤/٤ - أحكام النقض من ٢٢ ق ٨٠ من ٢٢٩ )

٣٠٧٤ - لا يعيب الحكم خطؤه في الاسناد حين أثبت في ميوداته أن المجنى عليها أبلغت بالحادث فور وقوعه على خلاف الثابت بالأوراق طالما أنه بفرغ من صحته غير مؤثر فيما استخلصته من نتيجة .  
( ١٩٧٣/٦/١٠ - أحكام النقض من ٢٤ ق ١٤٩ من ٧٢٢ )

٣٠٧٥ - لا يعيب الحكم الخطأ في الاسناد الذي لا يؤثر في منطقته ، ومن ثم فلا يجدى الطاعن ما ينسبه الى الحكم من خطأ في تحديد الهجرة التي عثر بها على المخدرات المضبوطة .  
( ١٩٧٢/٣/١٢ - أحكام النقض من ٢٣ ق ٨١ من ٣٥٩ )

٣٠٧٦ - اذا كان الظاهر مما يثيره الطاعن من خطأ الحكم في اسناد اجراءات التحريات واستصدار الاذن ومباشرة اجراءاته الى الضابط الذي تولى تنفيذ الاذن به بدلا من الضابط الذي تولى التحريات خطأ مادي لا أثر له في منطق الحكم واستدلالة على احراز الطاعن للمخدر المضبوط فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

( ١٩٧٣/٣/٤ - أحكام النقض من ٢٤ ق ٥٩ من ٢٦٦ )

٣٠٧٧ - ان خطأ الحكم في تحديد الأشخاص الذين بدعوا المشاجرة ليس بنى أثر على جوهر الواقعة من اعتداء الطاعن على المجنى عليه واحداثه اصابته التي تخلفت عنها العاهة المستديمة .

( ١٩٧٣/٣/٢٥ - أحكام النقض من ٢٤ ق ٨٤ من ٤٠٢ )

٣٠٧٨ - متى كان ما أورده الحكم من أقوال الشاهد له ماخذه الصحيح من أقواله بمحضر ضبط الواقعة ، وكان لا ينال من سلامة الحكم أن ينسب أقوال هذا الشاهد الى كل من محضر الضبط وتحقيقات النيابة ، إذ الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع أثره ، ومن ثم فقد انحسر عن الحكم مسألة الخطأ في الاسناد .

( ١٩٧٣/٢/٢٦ - أحكام النقض من ٢٤ ق ٥٧ من ٢٥٦ )



٣٠٧٩ - الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع أثره طالما أن ما أوردته الحكم من أقوال الشاهد له مأخذ الصحيح في منظر الجلسة .  
( ١٩٦٨/١١/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٦ ص ١٠١٣ ،  
١٩٦٨/١٢/١٦ ق ٢٢٥ ص ١١٠٣ )

٣٠٨٠ - الخطأ في الاسناد في خصوص وصف مكان الحادث لا يعيب الحكم في شيء مادام وصف ذلك المكان لم يكن بذى أثر في منطق الحكم ولـم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .  
( ١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٤ ص ١٥٨ ، ٢/٥/١٩٦٨ س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤ )

٣٠٨١ - لا ينال من سلامة الحكم أن ينسب أقوال الشاهد الى التحقيقات في حين أنه أدلى بها بجلـسة المحاكمة ، اذ الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره .  
( ١٩٦٤/١١/٣ أحكام النقض س ١٥ ق ١٢٧ ص ٦٣٧ )

٣٠٨٢ - الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم بفرض وجوده ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .  
( ١٩٥٦/١٠/١ أحكام النقض س ٧ ق ٢٦٣ ص ٩٦٤ )

٣٠٨٣ - اذا كانت المحكمة قد أخطأت في ترتيب الطاعن بين باقى المتهمين الا أنها عتبت بذكر اسمه عند اسناد الوقائع المسندة اليه بما لا يدع مجالاً لاي لبس أو غموض في أنه هو المقصود ، فلا محل لما ينعاه الطاعن على المحكمة من أنها خلطت بينه وبين آخر في حكمها .  
( ١٩٥٤/٥/١٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٥ ص ٦٠٤ )

٣٠٨٤ - إيراد الحكم في ديباجته تاريخاً خاطئاً للواقعة وعودته لذكر التاريخ الصحيح لدى تحصيله لها هو خطأ مادي لا يعيبه خروجه عن موضوع استدلاله .  
( ١٩٧٣/١٢/٢٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٦ ص ١٢٥٨ )

٣٠٨٥ - الخطأ في ديباجة الحكم لا يعيبه لأنه خارج عن موضوع استدلاله .  
( ١٩٧٣/١٠/١٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٢ ص ٨٣٣ )



٣٠٨٦ - إيراد الحكم في ديباجته قبول المعارضة شكلا والتهلوه في منطوقه خطأ بقبول الاستئناف شكلا زلة قلم لا تخص عسلى من إراجع الحكم كله .

( ١٩٧١/١/٢٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ٢٢ ص ٩٨ )

٣٠٨٧ - الخطأ المادى الذى يقع فى الحكم عند نقله من مسودته لا يؤثر فى سلامته .

( ١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٤ ص ٥٠٢ ١٠/٢٨ / ١٩٦٨ س ١٩ ق ١٧١ ص ٨٦٤ )

٣٠٨٨ - ما وقع فيه الحكم من خطأ فى منطوقه بتقدير انساب للمحامى المنتدب مع أن محاميا موكلا حضر مع الطاعن وتولى الدفاع عنه لا يبدو أن يكون خطأ ماديا لا يؤثر فى سلامته .

( ١٩٦٨/١٠/٢١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٦ ص ٨٤١ )

٣٠٨٩ - الحكم لأحد المتهمين باتعاب المخاماة فى حالة أنه لم يكن له محام هو من قبيل الخطأ المادى الذى يجوز لمحكمة النقض ملافاته ، ولا تأثير لهذا الخطأ المادى على جوهر الحكم فى أصل الدعوى .

( ١٩٧٣/٣/٢٧ مجموعة القواعد القانية ج ٣ ق ١٠٢ ص ١٥٤ )

٣٠٩٠ - خطأ الحكم فى تسمية ورقة باسمها الصحيح أو فى صفة مقدمها لا يمسبه طالما هو غير مؤثر فيما استخلصته المحكمة من جوهرها وما تضمنته فحواها .

( ١٩٦٦/٤/١٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٨١ ص ٤٣٠ )

٣٠٩١ - خطأ الحكم فى ترتيب الوقائع التى رواها الشاهد لا يقدح فى سلامته ما دام أنه ليس من شأنه أن يغير من جوهر الشهادة التى استند اليها الحكم بين ما استند اليه وأوردها بما تؤدى اليه .

( ١٩٦٥/٦/٢٢ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢١ ص ٦١٨ )

٣٠٩٢ - خطأ الحكم فى بيان تاريخ الواقعة لا يمسبه طالما أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواقعة ، وما دام الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد انقضت بضى المدة .

( ١٩٦٣/١٠/٢١ أحكام النقض س ١٤ ق ١١٥ ص ٦٢٥ )



٣٠٩٣ - لا يعيب الحكم الخطأ الذي يقع في ذكر مادة من مواد قانون  
الاجراءات الجنائية .  
( ١٦/٣/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٦٨ ص ٢٠٨ )

٣٠٩٤ - لا عبرة بالخطأ المادى الذى يرد على تاريخ الحكم انما العبرة  
هى بحقيقة الواقع بشأنه .  
( ٣/١٠/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٧ ص ٩٠٨ )

٣٠٩٥ - لا عبرة بالخطأ المادى الواضح الذى يرد على تاريخ الحكم  
والذى لا تأثير له على ما حكمت به المحكمة .  
( ٢٩/١/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٢٩ ص ٩٨ )

٣٠٩٦ - الخطأ المادى فى ذكر التاريخ الذى صدر فيه الحكم لا يمس  
سلامته .  
( ٢٨/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٠٩ ص ٢٩٤ )

٣٠٩٧ - الخطأ فى اسم القاضى الذى تلا تقرير التلخيص لا يؤثر فى  
سلامته .  
( ١٧/٣/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٢٣ ص ٦٠١ )

٣٠٩٨ - اذا لم تكن ثمة شبهة فى أن خطأ المحكمة بذكرها المجنى  
عليه بدلا من المتهم انما كان زلة قلم ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة فى فهمها  
واقع الدعوى فذلك لا يقدر فى سلامة حكمها .  
( ٢٠/١١/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٧٣ ص ١٩٧ )

٣٠٩٩ - اذا وقع خطأ مادى فى ذكر اسم المحامى الذى حضر عن  
المتهم بسبب اتفاق اللقب فى اسمى المحامين فذلك لا يقدر فى سلامة الحكم .  
( ٨/١/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ١٨١ ص ٤٧٦ )

٣١٠٠ - ذكر اسم مستشار فى الحكم بدلا من اسم المستشار المذكور  
فى محضر الجلسة سهوا لا ينقض الحكم .  
( ٢٦/٣/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٦ ص ٨٤٥ )

٣١٠١ - الخطأ المادى فى ذكر اسم المتهم لا اهمية له ما دام أنه لم  
يترتب عليه أى اشتباه فى شخصيته .



( ٢٧/٢/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٩٩ ص ٤٧٠ )

٣١٠٢ - لا بطلان اذا اخطأت المحكمة في ذكر رقم القضية في حكمها لأن ذلك ليس له أى أساس بجوهر القضية .  
( ١٤/١٠/١٩٧٣ أحكام النقض ص ٢٤ ق ١٧٣ ص ٨٣٣ ،  
١٩٢٩/٣/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٩٣ ص ٢٣٥ )

٣١٠٣ - ان مجرد السهو المادى الذى وقسح فى الحكم لا يؤثر فى سلامته .  
( ١٦/١٢/١٩٦٨ أحكام النقض ص ١٩ ق ٢٢٥ ص ١١٠٣ )

٣١٠٤ - اذا كان الثابت من محضر الجلسة ان المحكمة نظرت الدعوى فى يوم معين ثم قررت استمرار المرافعة لجلسة تالية ثم استكملت نظر الدعوى بالجلسة الأخيرة وفيها صدر الحكم وكان ذلك بحضور المتهم ومحاميه فان الواضح الذى لا شك فيه ان ما جاء بالحكم من أنه صدر بالجلسة الأولى لم ينشأ الا عن سهو من كاتب الجلسة وهو لا يمس سلامة الحكم .  
( ٢٥/١٢/١٩٦١ أحكام النقض ص ١٢ ق ٢١١ ص ١٠٠٤ )

٣١٠٥ - متى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن وكيلًا للنائب العام كان حاضرا وترافع فى القضية غير أن اسمه لم يثبت فى المحضر ، وكان الطاعن لا يدعى أن النيابة لم تكن ممثلة عند نظر الدعوى تمثيلا صحيحا فان عدم اشتغال الحكم على اسمه سهوا لا يترتب عليه البطلان .  
( ٣٠/٦/١٩٥٤ أحكام النقض ص ٥ ق ٢٦٩ ص ٨٣٧ )

٣١٠٦ - ان سقوط كلمة سهوا من الكاتب فى الحكم لا يؤثر فى سلامته ما دام المعنى المفهوم من الحكم لا يستقيم الا على أساس وجود هذه الكلمة .  
( ٢٧/٢/١٩٥٣ أحكام النقض ص ٤ ق ١٧٤ ص ٤٥٤ )

٣١٠٧ - تغيير اسم المتهم ومحل ميلاده بالحكم سهوا من كاتب المحكمة أو عمدا بفعل التهم عند سؤاله فى التحقيق لا يضر بجوهر الحكم ولا يمنع من تنفيذه . وليس للمتهم أن يطن فيه بزعم أنه يضر به أو بالغير . أما دعواه بأنه يضر به فغير صحيحة لأن الأحكام الجنائية ليست حجة فى اثبات حقيقة



الاسم وحقيقة المولد : إذ هي وكل الاجراءات الجنائية إنما تأخذ الاسم والمولد والصناعة من أقوال المسئولين أنفسهم وقد تكون كاذبة غير مطابقة للحقيقة :  
وأما دعواه بأنه يضرب بغيره فهي دعوى مردودة بأن لا شأن له هو بالغير .  
( ١٧/١٠/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٠٠ ص ٣٥٢ )

٣١٠٨ - ان اغفال النص على من الطاعن وصناعته في الحكم لا يعيبه .  
او يبطله ما دام هو لا يدعي أنه كان في سن تؤثر في مسئوليته أو عقابه .  
( ٢٨/١٢/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ٦٦ ص ١٩٢ )

٣١٠٩ - عدم ذكر سن المتهم في الحكم لا يبطله ما دام هو لا يدعي أنه غير أهل للمسئولية الجنائية أو أنه قد حرم بسبب عدم ذكر سنه من ضمانات قانونية خاصة بسن دون سن .  
( ١١/٤/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٢٦ ص ٢٦٧ ، ٣/٦/١٩٣٠ ج ٢ ق ٦ ص ٣ )

٣١١٠ - لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافا طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .  
( ٢٣/٤/١٩٧٨ أحكام النقض س س ٢٩ ق ٧٦ ص ٣٩٩ ، ٥/٢/١٩٧٣ س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠ )

٣١١١ - ان اشتهاه الطاعن باللقب الذي أطلق عليه أو عدم اشتهاه به - بفرض صحة دعواه في ذلك لا أثر له في استدلال الحكم ما دام أنه بذاته المقصود بالاتهام ، فضلا عن أنه لم يثر هذا المعنى أمام قضاء الموضوع ، ومن ثم فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .  
( ٣/١١/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٣٧ ص ١١٩٤ )

#### اسباب ، الحكم الصادر بالبراءة

٣١١٢ - ان كان لمحكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها محصنت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها ، وهو ما جاء الحكم المطعون فيه قاصرا



في بيانه بما ينبغي بأن المحكمة أصدرته دون أن تحيط بالدعوى عن بصر وبصيرة ويوجب نقضه .

( ١٩٧٢/٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٩ ص ٣٦٩ )

٣١١٣ - لا جدوى للنيابة - الطاعنة - من النعى على الحكم القاضي بالبراءة أنه لم يرد الحادث الى وصف قانوني يمينه ما دامت البراءة قد قامت على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المظنون ضده .

( ١٩٧٢/١١/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٥٤ ص ١١٢٥ ،

١٩٧٢/٤/٢٣ ق ١٣٢ ص ٥٩٣ )

٣١١٤ - لم تشترط المادة ٣١٠ اجراءات أن يتضمن الحكم بالبراءة امورا او بيانات معينة اسوة بأحكام الادانة ، وأنه يكفي لسلامة الحكم الاستثنائي بالبراءة أن تتشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة الى المتهم وأن يتضمن ما يدل على عدم اقتناعها بالادانة السابق القضاء بها ، وهي غير ملزمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في اغفال التحدث عنه ما يفيد حتما أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه الى الحكم بالادانة .

( ١٩٦٩/٥/٥ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٠ ص ٦٣٨ )

٣١١٥ - ليس على المحكمة في حالة القضاء بالبراءة أن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام ، بل يكفي أن يكون الرد مستفادا من حكمها بالبراءة استنادا الى ما اطمانت اليه من أدلة ، ومن ثم فإن اغفال المحكمة التحدث عن فحوى مستندات الطاعن يدل على أنها أطرحتها .

( ١٩٦٨/٦/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٨٠ ص ٩٠٨ )

٣١١٦ - لا تشترط المادة ٣١٠ اجراءات أن يتضمن الحكم بالبراءة امورا او بيانات معينة اسوة بأحكام الادانة ، ويكفي أن يكسبون الحكم قد استعرض أدلة الدعوى عن بصر وبصيرة فلم يجد منها ما يؤدي الى ادانة المتهم .

( ١٩٦٨/٥/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١١١ ص ٥٦٢ )

### اسباب، حكم محكمة الدرجة الثانية

٣١١٧ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية اذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك



الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها ، إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة اعتبرتها صادرة منها .  
( ١٩٧٩/٨/٨ ) أحكام النقض من ٣٠ ق ٧ ص ٩٤ ، ١٩٧٨/٤/٣  
من ٢٩ ق ٦٧ ص ٣٥٣ ، ١٩٧٧/١/٣١ ، ٢٨ ق ٣٦ ص ١٦٤ ، ١٢/١٦/  
١٩٧٣ من ٢٤ ق ٢٤٨ ص ١٢٢٣ ، ١٩٦٧/١٢/١٨ من ١٨ ق ٢٧٣ ص  
( ١٢٨٠ )

٣١١٨ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضي بطلانه ما دام قد  
قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذاً بأسبابه مما يجب معه اعتبار هذه  
الأسباب صادرة عن المحكمة الاستئنافية .  
( ١٩٧٧/١/١٦ ) أحكام النقض من ٢٨ ق ٢٠ ص ٩٠ )

٣١١٩ - لا مانع من أن يتخذ الحكم الاستئنافي أسباب الحكم الابتدائي  
أسباباً لما قضى به ، وعندئذ تكون هذه كأنها جزء من الحكم الاستئنافي .  
( ١٩٥٤/١٠/٤ ) أحكام النقض من ٥ ق ٣ ص ٥ )

٣١٢٠ - ليس ما يمنع المحكمة الاستئنافية أن هي رأت كفاية  
الأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف من أن تتخذها أسباباً لحكمها وتعتبر  
عندئذ أسباب الحكم المستأنف أسباباً لحكمها .  
( ١٩٥٢/٤/٢٩ ) أحكام النقض من ٣ ق ٣٢٥ ص ٨٧٣ )

٣١٢١ - من حق المحكمة الاستئنافية أن تقول بصلاحيه الحكم  
الابتدائي وأن تأخذ بأسبابه ، وفي هذه الحالة تكون قد جعلت من أسباب  
الحكم الابتدائي أسباباً لحكمها .  
( ١٩٥١/٢/١٢ ) أحكام النقض من ٢ ق ٢٣٠ ص ٦٠٨ )

٣١٢٢ - إذا كان الحكم الابتدائي قد بين توافر أركان الجريمة التي ادان  
الطاعن عنها واستخلص ثبوتها وقضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم  
الابتدائي لأسبابه فذلك لا يعيب حكمها . إذ في أخذه بأسباب الحكم  
الابتدائي ما يفنى عن الرد على الدفاع الموضوعي الذي لم تر أنه يغير عقيدتها  
في إدانة المتهم .

( ١٩٥٠/١٠/٢٣ ) أحكام النقض من ٢ ق ٢٩ ص ٧٢ )



٣١٢٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى أورد الحكم الاستثنائي أسبابا جديدة لقضائه وقرر في الوقت ذاته أنه يأخذ بأسباب الحكم الابتدائي كأسباب مكملة له فإن ذلك مفاده أنه يأخذ بها فيما لا يتعارض مع أسبابه الجديدة .  
( ١٠/٤/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٩٩ ص ٤٧٦ )

٣١٢٤ - من المقرر أن مؤدى إيراد الحكم الاستثنائي أسبابا مكملة لأسباب حكم محكمة أول درجة التي اعتنقته أنه يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أضافتها .  
( ١١/٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٠ ص ١٨٠ ، ١١/٤/١٩٦٨ ص ١٩ ق ١٨٠ ص ٩٠٨ )

٣١٢٥ - لا جناح على المحكمة الاستثنائية إذا هي أحالت في ذكرر وقائع الدعوى كلها أو بعضها إلى ما ورد بالحكم الابتدائي حتى في حالة مخالفتها في النهاية لوجهة نظر محكمة الدرجة الأولى ما دام التناظر متفيا بين ما عولت عليه من الحكم الابتدائي من الوقائع الثابتة وبين ما استخلصته من هذه الوقائع مخالفا لما استخلصته منها محكمة الدرجة الأولى .  
( ١١/١/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠ ص ٦٧ ، ١١/٢/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٥ ص ٣ )

٣١٢٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اشتمل على مقوماته المستقلة بذاتها ، غير متصل أو منعطف على الحكم المستأنف فإن هذا يعصمه من البطلان الذي قد يشوب الحكم الأخير .  
( ١٨/٣/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٢ ص ٣٣٣ )

٣١٢٧ - لا محل للطعن بخلو الحكم الابتدائي من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الأحكام إذا كان الحكم الاستثنائي السلي قضى بتأييده قد استوفىها .

( ٤/١٠/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٣ ص ٥ )  
٣١٢٨ - يكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن يكون قد اشتمل على ما يدل على عدم اقتناع المحكمة الاستثنائية بالأدانة السابق القضاء بها .  
( ١٦/٤/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٥١ ص ٩٧٠ )



٣١٢٩ - من المقرر أنه متى كوّنت المحكمة الاستئنافية عقيدتها ببرائة المتهم بعد الحكم ابتدائيا بأدائه فليس عليها بعد أن اقتنعت بذلك أن تلتزم بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف أو كل دليل من أدلة الاتهام ما دام قضاؤها قد بني على أساس سليم .  
( ١٩٦٨/٥/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١١١ ص ٦٢ )

٣١٣٠ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا رأت إلغاء حكم صادر بالبرائة أن تفند ما استندت اليه محكمة أول درجة من أسباب والا كان حكمها بالإلغاء ناقصا نقصا جوهريا .  
( ١٩٦٨/١١/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٩٥ ص ٩٦٩ )

٣١٣١ - إذا كان المتهم لم يتقدم بدفاع جديد يختلف في جوهره عن الدفاع الذي تقدم به أمام محكمة الدرجة الأولى ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد تعرض لذلك الدفاع وفنده لاعتبارات عديدة ذكرها ، فلا وجه للنعي على هذا الحكم بالنقض .  
( ١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١١٣ ص ٣٠٦ )

٣١٣٢ - ما دام الحكم الاستئنافي مشتملا على أسباب فليس من الضروري أن يرد به تفنيده أسباب الحكم المستأنف سببا سببا ، لأن المحكمة ليست مقيدة بالرد الا على طلبات الدفاع والدفع الفرعية .  
( ١٩٢٨/١١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣١ ص ٥٧ )

٣١٣٣ - لا يضير حكم المحكمة الاستئنافية أنها بعد أن استجابت الى طلب سماع الشهود الذين طلب المتهم سماعهم وسمعتهم فعلا قد قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه اذ أن مفاد ذلك هو أن التحقيق الذي أجرته لم ينتج جديدا في الدعوى يجعلها ترى غير ما رآته محكمة أول درجة أو يستحق تعليقا أو تعقيبا من جانبها .  
( ١٩٧٧/١/٣١ أحكام النقض س ٢٨ ق ٣٦ ص ١٦٤ )

٣١٣٤ - سكوت المحكمة الاستئنافية عن الإشارة الى أقوال شاهده أدلى بشهادته أمامها وقضاؤها بتأييد الحكم المستأنف ما يفيد أنها لم تر من شهادته ما يثير من اقتناعها بما قضت به محكمة أول درجة .  
( ١٩٦٧/٢/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٥١ ص ٢٦٦ )



٣١٣٥ - ان سكوت المحكمة الاستئنافية عن الإشارة الى اقسوال الشهود الذين سمعتم وقضاها بتأييد الحكم المستأنف لاسبابه يفيد ضمنا انها لم تر فيما شهدوا به امامها ما يقتضي بفسر ما ائتمنت به محكمة اول درجة .

( ١٩٥٢ ق ٢٢٤ ص ٨٩٩ )  
( ١٩٥١/١٢/٤ ) احكام النقض س ٣ ق ٩٢ ص ٢٤٥ ، ٥/٧

٣١٣٦ - اقتصر الحكم الاستئنافي على تعديل العقوبة المقررة بها دون بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والاسباب التي بني عليها ودون احالة في ذلك الى الحكم المستأنف فيه مخالفة للمادة ٣١٠ اجراءات جنائية بما يجعله باطلا .

( ١٩٧٢/١/١٧ ) احكام النقض س ٢٣ ق ٢٣ ص ٢٨٦ )

٣١٣٧ - اذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتأييد الحكم المستأنف للأسباب الوارد به وكان يبين من مراجعة الحكم الابتدائي ان اسبابه تتعلق بواقعة اخرى لا شأن له بالمحكوم عليه ولا بالواقعة المسندة اليه وان الحكم يكون في واقعة غير قائم على اسباب باطلا متعينا نقضه .

( ١٩٥٢/٣/٣ ) احكام النقض س ٣ ق ٢٨٥ ص ٧٦٢ )

٣١٣٨ - لما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه خلا من الاسباب التي استندت اليها المحكمة في تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من ادانة الطاعن والزامه بتعويض فلا هو اخذ بالاسباب الواردة في الحكم المذكور ولا جاء باسباب اخرى تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها فانه يكون قاصر البيان بما يبطله .

( ١٩٧٦/١/١٢ ) احكام النقض س ٢٧ ق ١٢ ص ٦٣ ، ١٢/٣٠  
( ١٩٦٨ س ١٩ ق ٢٢٩ ص ١١٢١ )

٣١٣٩ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لاسبابه ، وكان ذلك الحكم قد صدر في المارضة المرفوعة من الطاعن برفضها وتأييد الحكم القياسي المعارض فيه دون أن يورد من الاسباب ما يكفي لاقامته واثبات التهمة التي ادان الطاعن بها او يستند الى اسباب ذلك الحكم القياسي ، فان الحكم المطعون فيه يكون قاصر الاسباب متعينا نقضه .

( ١٩٥٠/١٠/١٦ ) احكام النقض س ٤ ق ٢٤ ص ٥٨ )



٣١٤٠ - إذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين ما إذا كان قد أخذ بالأسباب التي ينشأ عليها الحكم الابتدائي الذي أيدته أو أن هناك أسبابا أخرى غيرهما رأت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم الابتدائي بناء عليها ، فهذا الحكم يكون خاليا من الأسباب التي أقيم عليها بما يعيبه ويستوجب نقضه .  
( ١٩٥١/٥/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨٧ ص ١٠٦٢ )

٣١٤١ - أن خلو الحكم الابتدائي من توقيع القاضي الذي أصدره يجعله في حكم المعلوم فإذا أيد هذا الحكم استئنافيا لأسبابه دون زيادة عليها كان الحكم الاستئنافي باطلا لقيامه على أسباب لا وجود لها قانونا .  
( ١٩٤٧/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٣ ص ٣١ )

#### أسباب ، الدوى المدنية

٣١٤٢ - يكفي في القضاء بالتعويض أن يكون مستفادا من الحكم أنه مقابل العمل الضار الذي أثبت الحكم وقوعه من المتهم وهو ما لم يشب أمره عن الحكم المطعون فيه .  
( ١٩٧٣/١٠/١٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٤ ص ٨٤٣ )

٣١٤٣ - تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع نقض بما تراه مناسبا وفقا لما تبينه من مختلف ظروف الدوى وأنها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه بشرط أن يكون الحكم قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .

( ١٧١/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٨ ص ٢٨٧ )

٣١٤٤ - من المقرر أنه متى كان الحكم قد بين أركان المسؤولية التصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية احاطة كاملة ولا تبرير عليه بعد ذلك أن هو لم يبين عناصر الضرر .  
( ١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٨ ص ٦٨٠ )

٣١٤٥ - ينشأ على الحكم بالبطالان لأغضاله الإشارة إلى إجراءات تصحيح شكل الدوى وبيان صفات الخصوم في الدوى المدنية مردود بأن هذا للبيان لا يكون لازما إلا في حالة الحكم في الدوى المدنية لصالح رافعهما والقضاء لهم بالتعويض الذي تقدره المحكمة حتى يتسنى الوقوف على مسوغات



هذا القضاء ، وأما في حالة الحكم يرفض الدعوى المدنية فإن هذا البيان لا يكون لازما في الحكم لعدم قيام الجواب لاثباته في مصادره .  
( ١٩٦٩/٤/٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩٥ ص ٤٤٩ )

٣١٤٦ - تقدير التعويض هو من المسائل التي تفصل فيها محكمة الموضوع دون معقب سواء أكان نهائيا أم مؤقتا ، فلا محل للقول بأنه لا يجوز للمحكمة أن تخفض التعويض المؤقت .  
( ١٩٥٤/٤/٢٠ أحكام النقض س ٥ ق ١٨٣ ص ٥٤٢ )

٣١٤٧ - يكفي في القضاء بالتعويض أن يكون مستفادا من الحكم أنه مقابل العمل الضار الذي أثبت الحكم وقوعه من المتهم .  
( ١٩٥٤/٤/١٩ أحكام النقض س ٥ ق ١٨٢ ص ٥٤٠ )

٣١٤٨ - إذا برأت المحكمة المتهم ورفضت الدعوى المدنية قبله فليس محتما عليها ذكر أسباب الرفض لأن التبرئة تفني عن ذكر أسباب خاصة .  
( ١٩٢٩/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣١٣ ص ٣٥٩ )

٣١٤٩ - إذا حكمت محكمة الجنايات بتعويض للمدعين بالحق المدني ولم تبين لا بالحكم ولا بمحضر الجلسة صفة هؤلاء المدعين ولا علاقتهم بالمجنى عليه ولا الضرر الذي أصابهم من الجريمة فإن حكمها يكون باطلا واجبا نقضه لتجوده من الأسباب التي اقتضته .  
( ١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٩٣ ص ١٠٩ )

### منطوق الحكم

٣١٥٠ - ان العبارة فيما تنص به الأحكام هو بما ينطق به القاضي في وجه الخصوم بمجلس القضاء وبما هو ثابت عن ذلك في محضر الجلسة وفي نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضي بما لا تجوز الحاجة فيه الا بطريق الطعن بالتزوير .  
( ١٩٧٧/٥/٢ أحكام النقض س ٢٨ ق ١١٤ ص ٥٣٨ )

٣١٥١ - العبارة فيما تنص به الأحكام هي بما ينطق به القاضي في وجه الخصوم في مجلس القضاء عقب نظر الدعوى ، فلا يمول على الاستئناف



التي يدونها في حكمه الذي يصدره الا بقدر ما تكون هذه الاسباب موضحة ومندمة للمنطوق .

( ١٩٧٧/٥/٣٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤٠ ص ٦٦٣ )

٣١٥٢ - العبرة في تحديد ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في اسبابه ومنطوقه سهوا .

( ١٩٧٥/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٣٩ ص ٦٢٢ )

٣١٥٣ - العبرة في الكشف عن ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع ، ومن ثم فان لازم ذلك هو الاعتداد بما يتبين يقينا من المفردات من أن العقوبة المحكوم بها قد شملت بوقف التنفيذ لا بما تضمنته نسخة الحكم الأصلية من تجردها من هذا الوصف .

( ١٩٦٦/١٠/١١ أحكام النقض س ٧ ق ١٧٣ ص ٩٣٦ )

٣١٥٤ - اذا قرر الحكم المستأنف أن العبرة في حجية الحكم بمنطوقه لا بأسبابه وأنه لا يمكن القول بأن محكمة أول درجة قد عدلت في حكمها الذي قبلت فيه المعارضة شكلا لمجرد الإشارة في الاسباب الى ما شابه من قصور من الناحية القانونية البحتة فان هذا التقرير يكون صحيحا في الواقع سديدا في القانون .

( ١٩٥٨/٦/٩ أحكام النقض س ٩ ق ١٦٠ ص ٦٢٧ )

٣١٥٥ - يشترط أن يكون الحكم مبينا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أي بيان آخر خارج عنه .

( ١٩٧٢/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨١ ص ٨٠٠ )

٣١٥٦ - لا يلزم أن ينص صراحة في منطوق الحكم على رفض الدفع التي أبدأها المتهم في المرافعة اكتفاء بما ورد في أسبابه ، إذ في قضائه بالادانة ما يفيد ضمنا أنه أطرح هذه الدفع ولم يأخذ بها .

( ١٩٦٠/١١/١ أحكام النقض س ١١ ق ١٤٤ ص ١٧٥١ )

( ١٩٥٦/١١/٥ س ٧ ق ٣١٣ ص ١١٣٤ )

٣١٥٧ - ان الدفع ببطالان التفتيش من الدفع الموضوعية لانه متعلق بصحة الدليل المستند من التفتيش ، فاذا أشارت اليه المحكمة في أسبابها وردت عليه وانتهت الى أنه دفع في غير محله ثم أصدرت حكمها بأذانة



المتهم فإن هذا الحكم يتضمن صحة الدليسل المستند من التفتيش ولا يترتب  
البطلان على خلو منطق الحكم من النص على رفض الدفع لأن الأسباب تكمل  
المنطوق فيما لم ينص عليه .

( ١٩٥٤/١١/٢٢ أحكام النقض من ٦ ق ٦٥ من ١٩٦ )

٣٩٥٨ - لا يوجد في القانون نص يمنع المحكمة من ضم أي دفع ،  
- مهما كان نوعه - إلى الموضوع والفصل فيه مع موضوع الدعوى بحكم واحد .  
ثم إن تدخل المدعي بالحقوق المدنية ومرافعته في الموضوع قبل الفصل في  
الدفع بعدم جواز تدخله لا يعد إخلالا بحق المتهم في الدفاع لأنه ليس ثمة  
حرمان له من ابداء دفاعه كاملا .

( ١٩٤٥/١٠/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦١٢ )

من ٧٥٧ ، ١٩٣٥/١٢/٢ ج ٣ ق ٤٠٣ من ٥٠٨ )

٣٩٥٩ - إن المحكمة غير ملزمة بأن تفصل في الدفع الفرعية قبل  
فصلها في الموضوع ، بل لها أن تظم هذه الدفع إلى الموضوع وتصدر في  
الدعوى برمتها حكما واحدا ، ولا يصح أن يعد ذلك منها إخلالا بحق الدفاع .  
فإنه ليس فيه حرمان للمتهم من ابداء دفاعه كاملا على الوجه الذي يراه .

( ١٩٤٠/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٤٨ )

من ٢٧٢ ) .

٣٩٦٠ - إذا لحق منطوق الحكم عيب في تعيين المتهم المحكوم عليه  
وكان في أسباب هذا الحكم ما يكشف عن حقيقة المتهم المقصود فإن هذا العيب  
لا يعد من العيوب الجوهرية التي تستوجب نقض الحكم .

( ١٩٣٧/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٧٢ )

من ٦٦ )

٣٩٦١ - لا نص في القانون يوجب على القاضي تعيين المتهم باسمه  
في منطوق الحكم بل يكفي أن يكون اسمه واردا في ديباچته .

( ١٩٣٧/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٧٢ )

من ٦٦ )

٣٩٦٢ - إذا كان البطلان منبسطا إلى كافة أجزاء الحكم بما في  
ذلك منطوقه وكان الحكم المطعون فيه قد أيدى رغم بطلانه فإن البطلان يستظلل  
إليه بدوره ولا يثير من الأمر أن يكون الحكم المطعون فيه قد أنشأ لقضائه



أسباباً خاصة به ما دام قد أحال الى منطوق الحكم المستأنف الباطل مما يؤدي الى امتداد البطلان اليه هو الآخر .  
( ١٩٧٧/٥/٩ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٢١ ص ٥٧٨ )

### اسباب ، متابعة الدفاع

٣١٦٣ - لا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمناً من القضاء بالادانة استناداً الى أدلة الثبوت السائفة التي أوردتها الحكم .

( ١٩٧٨/١٢/٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٢ ص ٨٧٩ )

٣١٦٤ - اذا كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة الا انه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت اليها ووازنت بينها .  
فاذا هي التفتت كلية عن التمرض لدفاع الطاعن وموقفه من التهمة التي وجهت اليه بما يكشف عن أن المحكمة قد أطرحت هذا الدفاع وهي على بينة من أمره فان حكمها يكون قاصر البيان مستوجباً نقضه .

( ١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٤ ص ٤٤٢ ، ١/٢٢ )

( ١٩٦٨ س ١٩ ق ١٧ ص ٩٤ )

٢١٦٥ - من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بالتحديث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، وحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنه أنه أطرحتها .

( ١٩٧٨/١/١٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨ ص ٤٩ )

٣١٦٦ - محكمة الموضوع غير ملزمة بتمقّب المتهم في كل جزئية يثيرها في مناحي دفاعه الموضوعي ، اذ في اطمئنانها الى الأدلة التي عولت عليها ما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها ايهاً .

( ١٩٧٣/٦/٢٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦١ ص ٧٧٢ )



٣١٦٧ - لا تلزم المحكمة أن تناقش كسل الأدلة الاستنتاجية التي  
تمسك بها الدفاع عن المتهم .

( ١٩٧٣/٦/٣ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٤٥ ص ٧٠٢ )

٣١٦٨ - من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما ترتاح اليه من أدلة  
الثبوت وتطرح ما عداها دون أن تكون ملزمة بالرد على كل دليل على حده  
ما دام ردّها مستفاداً ضمناً من قضائها بالادانة استناداً الى أدلة الثبوت

( ١٩٧٣/٣/١٨ أحكام النقض من ٢٤ ق ٧٢ ص ٣٣٣ )

٣١٦٩ - حسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد  
الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى  
المتهم ولا عليه أن يتعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد  
التفاتة عنها أنه أطرحها .

( ١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض من ٢٣ ق ٤٠ ص ١٦١ )

٣١٧٠ - ليس على المحكمة أن تتعقب الدفاع في كل شبهة يقيّمها أو  
استنتاج يستنتجه من ظروف الواقعة أو أقوال الشهود وترد عليه شبهة شبهة  
واستنتاجاً استنتاجاً ، بل يكفي أن تؤكد في حكمها أن أركان الجريمة من فعل  
وقصد جنائي قد وقعا من المتهم وأن تبين الأدلة التي قامت لديها فجعلتها  
تعتقد ذلك وتقول به ، لأن ذلك يفيد حتماً أنها وجدت الشبهة والاستنتاجات  
التي أقامها الدفاع غير جدية بالرد عليها .

( ١٩٥٠/١٠/٣٠ أحكام النقض من ٢ ق ١٠١ ص ٥٧٣ ،

١٩٥١/٣/١٣ ق ٢٨٦ ص ٧٥٦ )

٣١٧١ - قاضي الموضوع ليس ملزماً بتعقب الدفاع في جزئياته  
بالرد الصريح ، إذ أن إيراد أدلة الثبوت التي أخذ بها يتضمن بفتاته الرد على  
ما تمسك به المتهم من ذلك الدفاع .

( ١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض من ٢ ق ٨ ص ٢١ )

أسباب ، دفاع لا يستلزم ردّاً خاصاً

٣١٧٢ - إن المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع  
الموضوعية لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالادانة استناداً الى أدلة الثبوت



التي أخذت بها .

( ١٩٧٨/١/٢٩ أحكام النقض من ٢٩ ق ١٩ ص ١٠٨ ، ١٤/١/١٩٧٣ ص ٢٤ ق ٩١ ص ٤٤٥ )

٣١٧٣ - متى كان الرد على الدفاع مستفادا من الحكم بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة فلا وجه للنفي على الحكم بأنه لم يرد على مثل هذا الدفاع ردا صريحا .  
( ١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض من ٢ ق ٩ ص ٢٣ ، ١١/٢٧/١٩٥٠ ق ٩٤ ص ٢٤٥ )

٣١٧٤ - الدفع بشيوع التهمة هو من الدفعوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الإثبات التي تطعن اليها بما يفيد اطراحه .  
( ١٩٧٧/١/٣٠ أحكام النقض من ٢٨ ق ٣٤ ص ١٥٦ )

٣١٧٥ - الدفع بشيوع التهمة هو من الدفعوع الموضوعية التي لا تستأهل من المحكمة ردا خاصا ، اذ في قضائها بإدانة الطاعن استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها ما يفيد اطراحه .  
( ١٩٧٢/١١/١٩ أحكام النقض من ٢٣ ق ٢٧٦ ص ١٢٣٢ ، ١٩٧٢/٦/٥ ق ٢٠٢ ص ٩٠١ )

٣١٧٦ - انه وان كان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفعوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطعن اليها ، الا أنها متى تعرضت للرد عليه تعين عليها أن تلتزم الوقائع الثابتة في الدعوى وأن يكون لما تورده أصل ثابت في الأوراق .  
( ١٩٦٨/١٠/١٤ أحكام النقض من ١٩ ق ١٦٠ ص ٨١٧ )

٣١٧٧ - اذا كان الثابت من محضر الجلسة أن المدافع عن المتهم حين تقدم للمحاكمة بطلب معيّنة وتجربة رؤية لمكان الحادث لم يقصد الا إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطأنت اليها المحكمة ولم ينازع في قوة ابصار شهود الرؤية ، فان مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة استنادا الى أقوال الشهود الذين اطأنت اليهم المحكمة .  
( ١٩٦٠/١٢/١٢ أحكام النقض من ١١ ق ١٧٣ ص ٨٨٧ )



٣١٧٨ - إذا كان الثابت من محضر الجلسة على لسان المدافع عن التهم . وقد طلبت النيابة المأينة والمأينة تريخ عدالة المحكمة ، ، فإن هذه العبارة لا تدل على أن الطاعن قد طلب من المحكمة اجراء المأينة . ولما كانت المحكمة هي صاحبة الحق في استيفاء العناصر التي ترتاح اليها في تكوين عقيدتها وهي من جانبها لم تر ضرورة لهذا الاجراء فلا محل لما ينيره الطاعن من أن المحكمة لم ترد على طلب المأينة .

( ١٩٥٤/٦/٧ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢٩ ص ٧٢٤ ، ٧/٥ / ١٩٥٤ ق ٢٨٤ ص ٨٩٣ )

٣١٧٩ - ان عدم سداد رسوم الدعوى المدنية - بفرض صحته - لا تعلق له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها ، فلا يصيب الحكم التفاته عن الرد على ما أبداه الطاعنان من عدم قبول الاستئناف المرفوع من المدعين بالحق المدني لعدم أدائهما الرسم الا أمام المحكمة الاستئنافية ذلك أنه من المقرر أنه لا الزام على الحكم بالرد على دفع قانوني طاهر البطلان .

( ١٩٧٩/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥٩ ص ٧٥٥ )

٣١٨٠ - عدم الدفع صراحة بقيام سبب من أسباب موانع العقاب مما يضمن على المحكمة أن تفصل فيه صراحة في حكمها ، هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم ردا صريحا ، ويكفي أن يكون رد المحكمة عليه مستفادا من عدم أخذها به والحكم بالأدانة .

( ١٩٥٤/٥/١٧ أحكام النقض س ٩ ق ٢١٤ ص ٦٣٧ )

٣١٨١ - الدفع بتلفيق التهمة دفع موضوعي لا يستأهل ردا خاصا اذ تكفي أدلة الثبوت التي استند اليها الحكم ردا عليه .

( ١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٩ ص ٥٥٩ ، ١٩٧٣/٣/٢٥ س ٢٤ ق ٨١ ص ٣٨٢ )

٣١٨٢ - لا كان ما أثار الطاعن لدى محكمة الموضوع من تشكيك في أقوال شاهد الاثبات وما ساقه من قرائن تشير الى تلفيق التهمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة . بل الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم فإن منعا في هذا الصدد يكون على غير أساس متمني الرفض .

( ١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٩ ص ٢٦٦ )



٣١٨٣ - تجريح أقوال الشاهد اشارة إلى تلفيق التهمة هو من أوجه الدفء بالموضوعية التي لا تستوجب ردا .  
( ١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢ )

٣١٨٤ - ان الدفء بأن التهمة ملفقة على المتهم هو من أوجه الدفء الموضوعية التي لا تستوجب من المحكمة ردا صريحا ، ويكفي للرد عليه بأن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي عولت عليها في الحكم بالادانة ، إذ الأخذ بتلك الأدلة يفيد حتما اطراح ذلك الدفء .  
( ١٩٥٠/١٢/١٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٣٦ ص ٣٦٨ )

٣١٨٥ - اذا كان الحكم قد اطرح التسجيل ولم يأخذ بالدليل المستمد منه وبنى قضاءه على ما اطمئن اليه من اعتراف المتهمين الآخرين في التحقيقات الى جانب باقى أدلة الثبوت السابقة التي قام عليها فقد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلا على أى دفء يتصل بهذا التسجيل .  
( ١٩٦٨/١/١٥ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥ ص ٤٧ )

٣١٨٦ - لا تلتزم المحكمة بالرد استقلا على التقرير الاستشارى وتقرير الطبيب المعالج .  
( ١٩٦٧/١١/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٥١ ص ١١٩١ )

٣١٨٧ - الدفع بصور الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفء موضوعى يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن اخذا منها بالادلة السائفة التي اوردتها في حكمها .  
( ١٩٦٧/١١/٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٥ ص ١٠٨٧ )

٣١٨٨ - دفع المتهم بأن المنزل الذى ضبط فيه المخدر ليس له هو من قبيل لدفء الموضوعى الذى لا يقتضى من المحكمة ردا صريحا ، بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة .  
( ١٩٥١/١/٢٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٠٣ ص ٥٣٩ )

٣١٨٩ - الدفع بتمنر الرؤية وتحديد الضارب من الدفء الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل ردا صريحا ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة مستفادا الى احدى الثبوتات التى اوردتها .  
( ١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٤ ص ٤٠٢ )



٣١٩٠ - إن الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام ليس من الدفع الجوهري التي يمتنع على المحكمة أن ترد عليها استقلالا ، بل يكفي أن يكون الرد مستفادا من الأدلة التي استند إليها الحكم في الادانة .  
( ١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض من ٢ ق ٩٠ ص ٢٣٦ )

٣١٩١ - أن علم رد المحكمة صراحة على دفاع المتهم لا يبطل الحكم إذا كان هذا الدفاع متعلقا بأمور لاحقة لوقوع الجريمة .  
( ١٩٤١/٥/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٤ ص ٤٦٥ )

٣١٩٢ - الدفع بابهام وصف التهمة وغموضه هو من الدفع الواجب ابتدائيا لدى محكمة الموضوع قبل سماع أول شاهد .  
( ١٩٣٥/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣١٧ ص ٤١٢ )

## حق الدفاع

### مباشرة الدفاع

٣١٩٣ - من المقرر أن استبعاد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكول الى تقديره حسبما يمليه عليه ضميره ويوحى به اجتهاده وتقاليده مهنته .  
( ١٩٧٧/١١/٢٧ أحكام النقض من ٢٨ ق ٢٠١ ص ٩٧٦ ، ١٩٧٢/٣/١٢ من ٢٣ ق ٨٢ ص ٣٦٩ )

٣١٩٤ - استبعاد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكول الى تقديره حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته ، ومن ثم فإن ما ينشئ به الطاعن على الحكم من حالة الاخلال يحقه في الدفاع لعدم توفيق المحامي المنتدب في الدفاع عنه لا يكون مقبولا .  
( ١٩٧٠/٥/٣١ أحكام النقض من ٢١ ق ١٨١ ص ٧٧٧ )

٣١٩٥ - أن استبعاد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكول الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته ، متى كان ألم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الاستعداد في الدعوى .  
( ١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض من ٢٠ ق ٢٧٨ ص ١٣٦٧ )



٣١٩٦ - ان استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى اليه ضميره واجتهاده ، واذن فحتى كان المتهم لم يتمسك بحضور محاميه الموكل فلا يصح القول بأن المحامي الذي ندبته المحكمة وقام بالدفاع عنه قد انتدب قبل نظر القضية بفترة غير كافية للاستعداد .

( ١٩٥٤/٥/١٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠١ ص ٥٩٢ )

٣١٩٧ - ان استعداد المدافع عن المتهم وعدم استعداده موكل الى تقديره هو على حسب ما يملية عليه ضميره واجتهاده ، فاذا ما أبدى المحامي استعداده للقيام بما قد ندب له وأدلى بأوجه الدفاع التي رأى الادلاء بها فلا يكون ثمة اخلال من جانب المحكمة بحق المتهم في الدفاع .

( ١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٨٦ ص ٢٢٢ )

٣١٩٨ - ما دام المحامي الذي ندبته المحكمة قد أدلى بأوجه المدافعة التي عنت له دون أن يبدى في الجلسة أنه لم يكن مستعدا للمرافعة أو أنه لم يكتمل استعداده ، وما دام الاستعداد موكولا للثمة المحامي ومبلغ تقديره لواجبه حسب ما تقتضى به أصول مهنته وتقاليدها ، فلا محل للنعي على المحكمة أنها أخلت بحق المتهم في الدفاع .

( ١٩٤٥/١٢/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٥ ص ١٩ )

٣١٩٩ - ان المحكمة غير ملزمة بأن ترسم للمتهم الطريق الذي يسلكه في دفاعه ، وما دام الطاعن لا يذهب الى أن المحكمة قد منعت من تقديم الدليل على عذر المرض فلا يحق له من بعد أن ينعي عليها الاخلال بحقه في الدفاع .

( ١٩٧٥/١٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٩٣ ص ٨٧٧ )

٣٢٠٠ - من المقرر ان الدفاع سواء صدر من المتهم أو من المدافع عنه يكون وحده ولا يجوز الالتفات عن أيهما متى كان هاما ومؤثرا في منطقة دون ميرز .

( ١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٥ ص ٤٦٤ )

٣٢٠١ - حرصت السلطات المتعاقبة والقوانين المنظمة لاجراءات التقاضي على تقرير حق الدفاع وكفالاته بما لا يسوغ حرمان أى من أطراف



المحسومة في الدعوى من عرض أوجه دفاعه وتحقيقتها والا كان في ذلك مخالفة لما تقتضي به المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية . ولما كان الحكم قد رد على الدفع المبدى من الطاعن (بمضم سماع دفاع المظنون ضده لأنه مرتد عن الاسلام ويعتبر في حكم الميت ساقط الحقوق ) بقوله أن القانون الوضعي لم يأت به ما يحرم المرتد من الدفاع عن نفسه في اتهام جنسائي منسوب اليه أو قضية مدنية رفعت عليه ، وكان ما أورده الحكم سائغا وصحيحا في القانون فإن ما تنبزه الطاعنة لا يكون سديدا .

( ١٩٧٢/١٢/٢٥ أحكام النقض ٢٣ ق ٢٢٣ ص ١٤٤٠ )

٣٣٠٣ - للمتهم مطلق الحرية في اختيار المحامي الذي يتولى الدفاع عنه وحفه في ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضي في تعيين عام له ، وإصرار المتهم هو والمحامي الحاضر على طلب حضور محاميه الموكل ، والتفات المحكمة عن هذا الطلب ومضيها في نظر الدعوى وحكمها على الطاعن بالمعقوبة مكتفية بمثل المحامي الحاضر ، دون الانصاح عن علة عدم اجابة هذا الطلب يعتبر اختلافا بحق الدفاع يبطل لاجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم .

( ١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض ٢٣ ق ١٧٦ ص ٧٨٣ )

٣٣٠٣ - سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تمنحه من مباشرة حقه في الدفاع .

( ١٩٧٢/٤/٩ أحكام النقض ٢٣ ق ١٢٣ ص ٥٥٩ )

٣٣٠٤ - يستوى أن يكون المحامي الذي شهد اجراءات المحاكمة وتولى الدفاع عن المتهم قد حضر بناء على توكيل أو نيابة عن محاميه أو منتدبا من المحكمة أو من تلقاء نفسه ، طالما انه لم يبد من المتهم الى اعتراض ، اذ الذي يهم هو أن يكون قد تحقق للمتهم الدفاع على الوجه الذي يتطلبه القانون .

( ١٩٧٠/١/٥ أحكام النقض ٢١ ق ١٠ ص ٤٦ )

٣٣٠٥ - من المقرر أن خطة الدفاع متروكة لرأي المحامي وتقديره وحده ، فلا يجوز للمحكمة أن تستند الى شيء من أقواله في ادانة المتهم .

( ١٩٦٥/١١/٢٢ أحكام النقض ١٦ ق ١٦٨ ص ٨٧٩ )

٣٣٠٦ - من المقرر أن الخصم في الدعوى هو الأصيل فيها ، أما المحامي فمجرد نائب عنه ، وحضور محام مع الخصم لا ينفي حق هذا الأخير في أن يتقدم بما يمن له من دفاع أو طلبات وعلى المحكمة أن تستمع اليه ولو



تعارض ما يبيده الخصم مع وجهة نظر محاميه وعليها أن ترد على هذا الدفاع  
حالاً كان جوهرياً .

( ١٤/٦/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١١٥ ص ٥٧٦ )

٣٢٠٧ - أن موقف المحامي عن المتهم لا يبدو أن يكون موقف وكيل  
عن موكله ، ولا مشاحة في أن الوكيل لا يملك من الأمر أكثر مما يملك  
الأميل فليس له إذن أن يعارض في تنازل حصل من موكله ، أما أن يتخذ  
المحامي لنفسه صفة القيامة على موكله في المسائل الجنائية فتلك دعوى  
لا تستند الى أصل من الواقع ولا من القانون لأن قيامة شخص على آخر  
لا تثبت الا بحكم يصدر بذلك ممن يملكه .

( ١١/٦/١٩٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧١ )

( ص ٣٦٦ )

٣٢٠٨ - من المقرر أن للمحامي - موكلا كان أو منتدبا - أن يسلك  
السبيل الذي يراه محققا رسالة الدفاع على الوجه الذي يرضى ضميره ويتفق  
وشرف مهنته وعلى مدى من خبرته .

( ١/٣/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٣٨ ص ١٧١ )

٣٢٠٩ - إذا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أنه في  
اليوم المحدد لنظر الدعوى لم يحضر المحامي الموكل عن المتهم ولم يعتذر عن  
حضوره فنذبت المحكمة محاميا آخر للمرافعة عن الطاعن وسلحته ملف الدعوى  
ولم يعترض الطاعن على هذا الاجراء ولم يطلب هو ولا المحامي المنتدب أجلا  
للاستعداد ثم سئل الشهود وترافعت النيابة وأدل المحامي المنتدب بدفاعه  
عن الطاعن ، فانه لا يقبل من الطاعن نعيه على الحكم اخلاا بحق الدفاع ، وذلك  
لأن المحامي هو الذي يقدر ما تستلزمه وقائع الدعوى وملابساتها وظروف  
المتهم فيها من بحث واعداد لمناحي الدفاع التي تحقق مصلحة المتهم وتوفى  
حق الدفاع طبقا لما يمليه عليه ضميره وتقتضيه معلوماته القانونية وخبرته  
وتقاليد مهنته .

( ١/٧/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٧٦ ص ٨٦٣ )

٣٢١٠ - متى كان المتهم قد أعلن للجلسة اعلانا قانونيا فانه يجب  
سفيه أن يحضر مستعدا للدفاع فاذا هو طلب التأجيل للاستعداد فللمحكمة أن



ترفض طلبه ما دام لم يستند فيه الى عذر قهرى .

( ١٩٤١/١١/٣ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٩٣ .

ص ٥٦٤ )

٣٣١١ - اذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة الاستثنائية أن المتهم حضر وقعة محام يطلب تأجيل الدعوى لمرض متهم آخر معه وليحضر المحامي الأصيل فعارض محامى المدعى المدنى ، فقررت المحكمة عقب ذلك تأجيل القضية لآخر الجلسة ثم أصدرت حكمها فى موضوع الدعوى فانها باصدارها هذا الحكم بدون مراعاة تكون قد قضت فى الدعوى بدون محاكمة مخالفة بذلك ما تقضى به المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات الجنائية ويكون حكمها باطلا بطلانا جوهريا متعيينا نقضه .

( ١٩٣٩/١/٩ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٢٩

ص ٤٢٨ )

٣٣١٢ - عدم الرد على الدفاع فى مناحيه المختلفة لا يمكن قطعاً اعتباره اخلافا بحق الدفاع ، اذ الاخلال بهذا الحق هو حرمان المتهم من ابداء أقواله بكامل الحرية أو افعال الفصل فى طلب صريح من طلبات التحقيق أو فى الدفوع الفرعية التى يبديها أو فى دفاع صريح خاص بعذر قانونى من الأعدار المبيحة أو المانعة من العقاب . أما أن يبدي المتهم دفاعا عاديا منصبا على نفى ما أسند اليه من الأفعال ومستنتجا بما تم فى القضية من التحقيقات فلا تقره المحكمة عليه ولا تأخذ به ، فليس فيه أدنى اخلال بحق الدفاع .

( ١٩٣٢/١١/١٤ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٧

ص ١٦ )

٣٣١٣ - يجب على المحكمة عند رفضها طلب التأجيل لحضور محامى المتهم أن تسأل المتهم نفسه عن التهمة وتسمع دفاعه فاذا حكمت فى الدعوى قبل سؤاله وسماع دفاعه كانت المحاكمة باطلة والحكم فاسدا .

( ١٩٣٠/٣/٢٧ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٧ ص ٧ )

٣٣١٤ - اذا حضر المتهم ومعه محاميه جلسة المرافعة أمام المحكمة الاستثنائية وحكمت هذه المحكمة فى الدعوى بعد أن سمعت دفاع محامى المدعى بالحق المدنى وقبل أن يبدي محامى المتهم دفاعه فان حكمها يقع باطلا



ويتعين نقضه لما وقع في اجراءات المحاكمة من اخلال بحقوق الدفاع .  
( ٣٩٣ ص )  
( ١٩٢٩/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٤٨ )

٣٢١٥ - لا مساس بحق الدفاع فيما لو اقتصر المحامي - الذي ندينه  
المحكمة للمرافعة عن المتهم - على طلب الرأفة به ، فان المحامي موكول في أداء  
واجبه الى ذمته ، وهو لا يكلف بخلق أوجه للدفاع من العلم ، فاذا لم يجد  
ما يدفع به الا طلب الرأفة فقد أدى واجبه ولا سبيل للمتهم الى الاعتراض  
عليه .

( ١٦٥ ص )  
( ١٩٢٩/٢/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٦٥ )

٣٢١٦ - شهادة محام في تحقيق دعوى لا تمنعه من المرافعة فيها .  
( ١١٨ ص )  
( ١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٩٧ )

#### دفاع ، طلب التأجيل

٣٢١٧ - للمحكمة ألا تقبل طلب التأجيل للاستعداد اذا ما رأت أنه  
لا عذر للمتهم في عدم تحضير دفاعه ، في المدة التي أوجب القانون اعطائه  
اياها من تاريخ الاعلان ويوم الجلسة .  
( ١٥٩ ص )  
( ١٩٧٨/٢/١٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٧ )

٣٢١٨ - ان تقدير كفاية العذر الذي يستند اليه المتهم في عدم  
حضوره جلسات المحاكمة متروك لمحكمة الموضوع .  
( ٣٦١ ص )  
( ١٩٥٤/٢/٢٢ أحكام النقض س ٥ ق ١١٩ )

٣٢١٩ - اجابة طلب التأجيل للاستعداد او عدم اجابته من اطلاقات  
محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد عليه صراحة في حكمها .  
( ٢٨٠ ص )  
( ١٩٦٧/٣/٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٦٩ )

٣٢٢٠ - ان المتهم متى أعلن اعلانا صحيحا بجلسة المحاكمة وجب  
عليه ان يحضر أمام المحكمة مستعدا لابتداء أوجه دفاعه ، فاذا طرأ عليه عذر  
قهرى حال بينه وبين هذا الاستعداد في المدة التي أوجب القانون اعطائه اياها  
من تاريخ الاعلان ويوم الجلسة وجب عليه أن يبين عذره للمحكمة التي يكون  
عليها حينئذ متى تبين صحة عذره أن تمهله الوقت الكافي لتحضير دفاعه .



ولا فرق في هذا الصدد بين المتهم ومخافيه في مواد الجنح والمخالفات حيث لا يكون وجود المحامي واجبا .

( ١٩٥٢/١/٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٤٩ ص ٣٩٢ )

٣٣٢١ - تقدير طلبات التأجيل من سلطة محكمة الموضوع ما دام الطاعن لم يدع أنه لم يعلن بالجلسة في الميعاد القانوني .  
( ١٩٥١/١٢/٣١ أحكام النقض س ٣ ق ١٣٣ ص ٣٤٩ )

٣٣٢٢ - رفض طلب التأجيل من المتهم المعلن قبل الجلسة بيومين فقط فيه اخلال بحق الدفاع مبطل للحكم حتى لو كان المتهم توافع في موضوع التهمة مرغما .  
( ١٩٢٩/١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٣٥ ص ١٥١ )

٣٣٢٣ - مطلق القول بعدم الاطمئنان الى الشهادة المرضية وبسهولة الحصول عليها لا يصلح سببا لاهدارها ولا يتبنى عليه بالضرورة أنها قدسنت ابتغاء تعطيل الفصل في الدعوى ، وبأن الوكالة تلزم في ابداء العذر القهري الماذع للمتهم من حضور الجلسة وتقديم دليله ، بل ان القانون لم يحدد وسيلة بينها لعرضها على المحكمة .  
( ١٩٧٧/٤/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٠٥ ص ٤٩٧ )

٣٣٢٤ - متى كان المحامي الحاضر عن المتهم قسدم بالجلسة شهادة مرضية للمتهم وطلب تأجيل نظر الدعوى وكانت المحكمة قد رفضت التأجيل من غير أن تقرر صحة ذلك العذر فانها تكون قد اخلت بحقه في الدفاع .  
( ١٩٥٦/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٧ ق ٢٨٦ ص ١٠٤٥ )

٣٣٢٥ - المرض عذر قهري فعل المحكمة صوتا لحق الدفاع الذي كفله القانون للمتهم ان لم تروجها لتأجيل القضية بسبب مرض المتهم الذي قسدم عنه شهادة أن تعرض في حكمها لهذا العذر الذي ابداه وتقول كلمتها فيه والا كان حكمها ميبيا متعينا نقضه .  
( ١٩٥٣/٥/١٢ أحكام النقض س ٤ ق ٢٩٠ ص ٧٩٧ )

٣٣٢٦ - المرض عذر قهري فيتمتع على المحكمة متى ثبت لديها قيامه ان تؤجل محاكمة المتهم حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه ، فاذا رفضت المحكمة



التأجيل لمجرد تكراره دون أن تقدر العذر الذي أدلى به محامي المتهم فانها تكون قد اخلت بحقه في الدفاع .  
( ١٩٥١/٦/٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤٤١ ص ١٢٠٨ )

٣٣٢٧ - المرض من الأعذار القهرية ، فإذا ما حضر عن المتهم محام وقال انه مريض وقدم للمحكمة شهادة بذلك فانه يكون لزاما على المحكمة ان لم تر تأجيل الدعوى أن تقول كلمتها في العذر الذي أبداه المحامي وعززه بالشهادة المرضية فان هي لم تفعل كان حكمها معيبا لاخلاله بحق الدفاع .  
( ١٩٥١/٥/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨٨ ص ١٠٦٤ )

٣٣٢٨ - مجرد طلب تأجيل الدعوى لنظرها مع قضية أخرى مرتبطة بغير بيان وجه الارتباط ودون الدفع بانطباق المادة ٣٢ عقوبات هو مما لا يلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه .  
( ١٩٦١/١/٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١ ص ٢٨ )

٣٣٢٩ - انه وان كان من المقرر أن المتهم حر في اختيار محاميه وحقه في هذا مقدم على حق المحكمة في تعيينه ، فإذا ما عهد الى محام بمهمة الدفاع عنه فانه يتعين على المحكمة أن تستمع الى مرافعته وأن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته ، بيد أن هذا المبدأ مشروط بعدم التعارض مع ما للمحكمة من المحافظة على عدم تعطيل سير الدعوى . فإذا ما تبينت المحكمة أن المقصود من طلب التأجيل هو عرقلة سير القضية دون أية مصلحة حقيقية للدفاع فلها الحرية التامة في التصرف بشرط ألا يترك المتهم بلا مدافع .  
( ١٩٧٣/١١/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٩٤ ص ٩٣٨ )

٣٣٣٠ - ان المحكمة بعد أن تؤجل نظر السدعوى لأي سبب من الأسباب لا يكون لها أن ترجع عن أمرها بغير أن تخطر المتهم ولو كان التأجيل قد حصل في غيبته ، اذ بغير ذلك لا يجوز لأي سبب من الأسباب أن يحكم في موضوع القضية الا في الجلسة التي أجلت لها ، لأنه بمجرد صدور أمر التأجيل الى جلسة معينة يكون للمتهم أن يعتمد عليه فلا يجوز الرجوع فيه بغير تنبيه المتهم الى ذلك .

( ١٩٤١/٤/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٤٩ )



## حطاع ، وقت ابداء

٣٣٣١ - ان حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخوله ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لم يزل مفتوحا ، ومن ثم فان نزول المدافع عن الطاعنين - بادى الامر - عن سماع ضابط المباحث بمثابة أحد شهود الاثبات واسترساله فى المرافعة لا يحرمه من العدول عن هذا النزول ولا يسلبه حقه فى العودة الى التمسك بطلب سماع هذا الشاهد طالما كانت المرافعة ما زالت دائرة لم تتم بعد .

( ١٩٧٨/١٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٠٣ ص ٩٨٠ ،  
١٩٧٨/١/٣٠ ق ٢١ ص ١٢٠ ، ١٩٧٧/٢/١٤ س ٢٨ ق ٥٨ ص ٢٦٤ ،  
١٩٥٩/١٢/١٠ ق ١٠ ص ١٩٨ ( ٩٦٨ )

٣٣٣٢ - لا يقدح فى التزام المحكمة بوجوب تضمين حكمها ما يدل على مواجهتها عناصر الدعوى والالام بها أن يكون الطاعن قد أمسك عن اثارة دفاعه المشار اليه من قبل أمام محكمة أول درجة لما هو مقرر من أن التأخير فى الادلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته ما دام منتجا من شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، كما أن استعمال المتهم حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعلم الجدية ، ولا أن يوصف بأنه جاء متأخرا لأن المحاكمة هى وقته المناسب الذى كفل فيه القانون لكل متهم حقه فى أن يدل بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للتحقيق وهداية الى الصواب .

( ١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٤ ص ٤٤٢ ، ٢/٢٠ /  
١٩٧٧ س ٢٨ ق ٦٠ ص ٢٧٧ ، ١٩٧٤/٥/١٩ س ٢٥ ق ١٠١ ص ٤٧٤ )

## دفاع ، مذكرات الدفاع

٣٣٣٣ - من المقرر أن الدفاع فى مذكرة مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوى المبدي بجلسة المرافعة أو هو بذيل عنه ان لم يكن قد أبدى فيها ، ومن ثم يكون للمتهم أن يضمنها ما يشاء من أوجه الدفاع بسل له اذا لم يسبقها دفاع شفوى أن يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق المنتجة فى السدعوى والمتعلقة بها .

( ١٩٧٨/٦/١١ أحكام النقض س ٢٩ ق ١١٠ ص ٥٧٩ ،  
١٩٧٧/١/١٦ س ٢٨ ق ١٣ ص ٦٣ ، ١٩٧٦/١/٢٦ س ٢٧ ق ٢٤ ص ١١٣ ،  
١٩٧٣/١٢/١٦ س ٢٤ ق ٢٤٩ ص ١٢٢٨ ، ١٩٦٩/١٢/٨ س ٢٠ ق ٢٨١ )



ص ( ١٢٧٨ )

٢٢٣٤ - اذا كان الشايات من مطالعة مضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المدافعين عن المتهم طلبا حجز الدعوى للحكم مع التصريح لهما بتقديم مذكرة بدفاعه فصرحت المحكمة بذلك فان ما يثيره المتهم من عدم سماع دفاعه الشفوى يكون غير مقبول منه .

( ٢٧ / ١٠ / ١٩٦٩ أحكام النقض ص ٢٠ ق ٢٢٦ ص ١١٤٤ )

٢٢٣٥ - اذا كان يبين من الاطلاع على مضر جلسة المحاكمة أن المحكمة سمعت اقوال الشاهد الذي تمسك الدفاع بسماعه ، ثم طلب المدافع عن المتهم التأجيل لحضور المحامي الأصل أو حجز القضية للحكم ، فأجلت المحكمة القضية للحكم وصرحت بتقديم مذكرات فان مفاد ذلك أن ما انتهت اليه المحكمة من حجز القضية للحكم انما كان بناء على طلب محامي المدعى الحاضر ، ومن ثم فان ما بنعاه هذا الأخير على الحكم من قالة الاخلال بحق الدفاع يكون غير سديد .

( ٢٣ / ٤ / ١٩٦٢ أحكام النقض ص ٩٧ ص ٢٨٨ )

٢٢٣٦ - ان حق الخصوم في ان يعدلوا طلباتهم أو أن يتقدموا بطلبات جديدة في المذكرات التي يعلنها بعضهم لبعض انما يجوز اذا كانت هذه المذكرات في أثناء المرافعة ، وتصريح المحكمة بتقديم مذكرات لمن يشاء بعد اقفال باب المرافعة لا يمكن اعتباره استمرارا للمرافعة ما دامت المحكمة لم تحدد فيه موعدا لكل منهم ليقدم مذكرته حتى تتاح الفرصة للآخر في أن يرد عليه وأن يكون المدعى عليه آخر من يتكلم ، مما مفاده أن هذه المذكرات لا يمكن أن تعدو كونها توضيحا للطلبات التي أبديت قبل انتهاء المرافعة ، واذن فتعديل المدعى المدني طلباته بطلبه الحكم بمبلغ واحد وخمسين جنيتها في مذكرة قدمها على هذه الصورة بعد حجز القضية للحكم يكون عديم الأثر في رفع الدعوى الى النصاب الجائز استئنافه .

( ١٣ / ١ / ١٩٥٣ أحكام النقض ص ٤ ق ١٤٦ ص ٣٧٨ )

٢٢٣٧ - لا كان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن مثل ومعه محاميه أمام محكمة ثاني درجة وحجزت المحكمة الدعوى للحكم وصرحت بتقديم مذكرات فاقصر الطاعن في دفاعه على التحدث في الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، وكانت المحكمة لم تحل دون اتمامه



للدفاع أو تحدد له نطاقه أو تجزئه عليه فإن ما يثيره الطاعن من دعوى الاختلال يحق الدفاع لا يكون له وجه .

( ١٩٧٥/٢/٢ ) أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٣ ص ١٠٠ )

٣٣٣٨ - إذا كان قرار المحكمة بحجز القضية للحكم مع الإذن لكل من المدعى المدني والمتهم في تقديم مذكرة بدفاعه ليس فيه ما يفيد أن حكمها سيقتصر على الدفع الذي أبداه المتهم بل جاء مطلقاً غير مخصص فإنه كان على الطاعن أن يضمن مذكرته إليها كل ما لديه من دفاع فإذا هو قصره على الدفع فليس له أن ينص على المحكمة أنها قضت في الدعوى دون أن تسمح دفاعه في موضوعها .

( ١٩٥٢/١١/٢٥ ) أحكام النقض س ٤ ق ٦٣ ص ١٥٤ )

٣٣٣٩ - ما دام الحكم قد تعرض للدفع الذي أبداه محامى الطاعن ورد عليه فلا أهمية لما يقوله من أن محضر الجلسة قد خلا مما يفيد تقديمه مذكرة مكتوبة عن هذا الدفع .

( ١٩٥٢/١١/٢٤ ) أحكام النقض س ٤ ق ٦٠ ص ١٤٦ )

٣٣٤٠ - إذا كان الطاعن قد طلب إلى المحكمة تأجيل القضية للحكم مع الترخيص له في تقديم مذكرة بدفاعه ، فأجابته المحكمة إلى طلبه فإنه يكون عليه أن يبدى في هذه المذكرة كامل دفاعه ، فإذا هو قصرها على دفعه دون أخرى أو دون التعرض للموضوع فلا يقبل منه من بعد القول بأنها قد اخلت بحقه في الدفاع .

( ١٩٥٢/١١/٢٤ ) أحكام النقض س ٤ ق ٥٦ ص ١٣٨ )

٣٣٤١ - من المقرر أن المحكمة متى أمرت بإقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبدئه الطاعنون في مذكرتهم التي يقدمونها في فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدموها بتصريح منها أو بغير تصريح ما داموا هم لم يطلبوا ذلك بجلسة المحاكمة وقبل إقفال باب المرافعة في السدوى ، ويكون النعي لذلك بقالة الاختلال بحق الدفاع والقصور في غير محله .

( ١٩٧٨/٢/٦ ) أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٥ ص ١٣٦ ، ٣/

١٩٧٨ ق ٤٢ ص ٢٢٨ ، ١٩٧٦/١٠/٣ س ٢٧ ق ١٥٤ ص ٦٨٥ )



٣٢٤٣ - حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخول له ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة ما زال مفتوحا .

( ١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٣ ص ٤٥٦ )

٣٢٤٣ - من المقرر أن المحكمة متى أمرت باقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقق الذي يبدئه المتهم في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز القضية للحكم أو السرد عليه سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل اقفال باب المرافعة في الدعوى . ولا كان يبين من الاطلاع على أوراق الطعن والمفردات المضمونة اليها أن الطاعنة لم تطلب ضم دفتر تحركات مسيرات مكتب الآداب الا في المذكرة التي قدمتها الى المحكمة الاستئنافية بعد حجز الدعوى للحكم فلا تثريب على المحكمة اذا هي لم تستجب لهذا الطلب أو ترد عليه .

( ١٩٧٢/١٢/١١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠٨ ص ١٣٦٧ )

٣٢٤٤ - كفالة حرية الدفاع بوجوب استماع المحكمة الى ما يبدئه المتهم من أقوال وطلبات وأوجه دفاع مشروطة بإبدائها قبل قفل باب المرافعة بما لا يسوغ للمتهم ابداء طلبات جديدة وأوجه دفاع أخرى فيما يقدمه بعد ذلك من مذكرات . فمتى كانت المحكمة الاستئنافية قد قررت حجز الدعوى للحكم دون أن تصرح بتقديم مذكرات فأنه يفرض صحة ما يقوله الطاعن من أنه طلب في مذكرته المقدمة قبل حجز الدعوى للحكم واقفال باب المرافعة ضم دفتر الأحوال فان هذا الطلب لا يكون على المحكمة الزام بإجابته أو السرد عليه .

( ١٩٧٢/٥/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٤٩ ص ٦٦١ )

٣٢٤٥ - لا تلتزم المحكمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبدئه الدفاع أو الرد عليه بعد حجز الدعوى للحكم ولو طلب ذلك في مذكرة مضرحة بتقديمها ما دام أنه لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة ، ذلك أن سكوت الدفاع عن طلب سماع شاهد ومواصلة المرافعة دون اصرار على طلب سماعه انما يفيد أنه قد نزل عنه ضمنا ، ومن ثم فهو لا يستأهل من المحكمة ردا ولا تعقيبا .

( ١٩٦٩/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٢١ ص ١١٢٤ )

٣٢٤٦ - لا تلتزم المحكمة بأن تصرح للطاعن بتقديم مذكرة بدفاعة



ما دامت قد يسرت وأتاحت له الادلاء بدفاعه الشفوي بجلسة المحاكمة .  
( ١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٤ ص ٣٤١ )

٣٢٤٧ - لا تلزم المحكمة بعد سماع الدعوى واقفال باب المرافعة وحجز القضية لاصدار الحكم بإجابة طلب فتح باب المرافعة من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرته بشأن مسألة يريد تحقيقها .  
( ١٩٧١/١/١٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٣ ص ٥١ ، ٢/٢١ / ١٩٧٢ س ٢٣ ق ٥٤ ص ٢١٩ )

٣٢٤٨ - من المقرر أن المحكمة متى حجزت القضية للحكم فيها فانها لا تلتزم بإعادتها الى المرافعة لاجراء تحقيق فيها .  
( ١٩٦٨/١١/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٠ ص ٩٨٧ ، ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٩ ص ١١١٥ )

٣٢٤٩ - ليس في القانون ما يلزم المحكمة بإعادة القضية الى المرافعة بعد أن حجزتها للحكم ما دام ذلك منها بعد أن أفسحت لطرفي الخصومة استيفاء دفاعهما .  
( ١٩٥٣/٢/٣٠ أحكام النقض س ٤ ق ١٧٨ ص ٤٦٦ )

٣٢٥٠ - المحكمة الاستئنافية غير ملزمة بإجابة طلب إعادة القضية للمرافعة أو الرد عليه ما دامت المرافعة قد انتهت وحجزت القضية للحكم .  
( ١٩٥٢/٥/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٣٦٩ ص ٩٩٤ )

٣٢٥١ - الدفاع ينتهي باقفال باب المرافعة فكل طلب يقدم بعد ذلك لا تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه .  
( ١٩٥١/١٠/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٩ ص ٣٩ )

٣٢٥٢ - ليست المحكمة مجبرة بعد اقفال باب المرافعة على البحث في طلب الدفاع في توقيع الكشف الطبي على شاهد يدعى الدفاع أنه لا يمكنه أن يرى الحادثة .

( ١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٢ ص ١٢٢ ، ١٩٤٠/١/٢٩ ج ٥ ق ٥٦ ص ٨٥ )



٣٢٥٣ - ان الدفاع اذا كانت له الحرية المطلقة في ابداء ما يريد وطلب يريد مما يتعلق بالدعوى الا أنه متى أتم كلامه وأقفل باب المرافعة فقد استوفى قسطه من الحرية ، وليس على المحكمة أن يكون هو قصر أو سها فان للمرافعات مدى يجب أن ينتهي اليه .

( ١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٠٢ ص ١٢٢ )

٣٢٥٤ - من المقرر أنه اذا كانت المذكرة التي أبدت فيها وجوه الدفاع لم تقدم الا بعد افعال باب المرافعة ولم يكن ثمة ترخيص من المحكمة ، في تقديم مذكرات فانها لذلك لا تستوجب ردا من المحكمة .

( ١٩٧٣/١٠/٢١ أحكام النقض ص ٢٤ ق ١٨٠ ص ٨٦٩ )

٣٢٥٥ - لا تنزيه على المحكمة ان هي أغفلت مذكرة للطاعن قدمها بغير إذن منها بعد انتهاء المرافعة في الدعوى وحجزها للحكم فيها .

( ١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض ص ٢٤ ق ٦٢ ص ٢٨٤ )

٣٢٥٦ - متى كانت المحكمة لم تصرح للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه فانه لا يعيب الحكم أن يطرح ما تقدم به المتهم في مذكرته التي يقول عنها من طلب سماع الشهود الذين لم يطلب سماعهم بالجلسة .

( ١٩٥٧/٥/٢٧ أحكام النقض ص ٨ ق ١٥٠ ص ٥٤٥ )

٣٢٥٧ - ما دامت المذكرة التي طلب فيها المتهم سماع الشهود وقدمت بعد أن تمت المرافعة وحجزت القضية للحكم ولم يكن مصرحا بتقديم مذكرات فان المحكمة تكون في حل من الالتفات اليها .

( ١٩٥١/١٠/٢٩ أحكام النقض ص ٣ ق ٤٣ ص ١٠٨ )

٣٢٥٨ - اذا كان المتهم لم يتقدم في الجلسة بوجه الدفاع الذي أراد تحقيقه وكانت المحكمة لم تأذن في تقديم مذكرة بعد المرافعة الشفوية فان نعيه على المحكمة أنها لم تحقق الدفاع الذي أبداه في مذكرة قدمها لا يكون له محل .

( ١٩٤٧/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤١٦ )

ص ٣٩٨ )

٣٢٥٩ - اذا كانت المحكمة قد سمعت الدعوى وأوجه المرافعة فيها شفويا ثم قررت تأجيل النطق بالحكم الى ما بعد المداولة ولم تصرح للخصوم



فى تقديم مذكرات كتابية فان وجود مذكرة فى ملف الدعوى لم يملن سائر  
المصوم بها لا يصح بناء عليه القول بأن المحكمة اطلمت عليها وقدرتها عند  
الحكم ما دام ذلك غير ثابت بتأشير من رئيسها أو باى طريق آخر ، فان الأصل  
المفروض فى القاضى أن يعلمه هو أنه لا يدخل فى تقديره عند الفصل فى  
الدعوى الا العناصر التى تكون قد طرحت على بساط البحث وعرضت على  
المصوم جميعا ليتناولوها بالمناقشة .

( ١٩٤٧/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٧٠ )

( ص ٣٤٨ )

٣٣٦٠ - متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد  
استبعدت مذكرة الطاعن لورودها بعد الميعاد المصرح له فيه بتقديم المذكرات  
فليس له من بعد ذلك وهو المقصر فى تقديم مذكرته فى الميعاد المحدد النعى  
عليها بأنها قد أخلت بحقه فى الدفاع .

( ١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض سر، ٢٠ ق ٢٦٩ ص ١٣٢١ )

٣٣٦١ - متى كانت المحكمة قد أجلت القضية للحكم مع التصريح  
للطاعن بتقديم مذكرة فى خلال عشرة أيام فانه يكون عليه أن يقدم المذكرة  
فى هذا الموعد ، فاذا كان هو قد قصر فى استعمال حقه فلا تكون المحكمة قد  
أخلت بحقوقه فى الدفاع .

( ١٩٥٢/١١/٢٤ أحكام النقض س ٤ ق ٥٦ ص ١٣٨ )

٣٣٦٢ - متى كانت المحكمة قد قررت تأجيل القضية ثلاثة أسابيع  
للحكم مع تقديم مذكرات فيها فى ظرف أسبوعين ثم أصدرت حكمها فى الدعوى  
فى نهاية الأسبوعين اللذين رخصت للمتهم بتقديم مذكراته فيها أى قبل أن  
ينتهى اليوم الأخير الذى كان من حقه أن يقدم فيه مذكرته فانها تكون قد  
أخلت بحقه فى الدفاع .

( ١٩٥١/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣ ق ١١٢ ص ٢٩١ )

٣٣٦٣ - المحكمة غير ملزمة باجابة طلب الدفاع لمد الأجل لتقديم  
مذكرة بعد الأجل الذى حددته لتقديم مذكرة فيه .

( ١٩٣٧/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١١٨ )

( ص ١٠٦ )



٣٣٦٤ - ان تقديم مذكرة من أحد المحصوم بدفاعه بغير اطلاق خصمه عليها فيه اخلال بحق الدفاع لما يترتب على ذلك من عدم تمكن الخصم الذي لم يعلن بها من مناقشة الخصم الذي قدمها فيما أدلى به فيها من بيانات .

( ١٩٣٥/١١/١٨ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٠٠  
ص ٥٠٢ )

### دفاع ، الدفاع الجوهرى

٣٣٦٥ - يشترط فى الدفاع الجوهرى كما تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه ان يكون مع جوهريته جديا يشهد له الواقع ويسانده فاذا كان عاريا عن دليله وكان الواقع يدحضه فان المحكمة تكون فى حل من الالتفات اليه دون أن يتناوله حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه اخلالا بحق الدفاع ولا قصورا فى حكمها .

( ١٩٧٨/١٠/٣٠ ) أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥٤ ص ٥٧٣ ،  
١٩٧٥/١٢/٢٢ س ٢٦ ق ١٨٨ ص ٨٦١ ، ١٩٦٩/٦/٣٠ س ٢٠ ق ١٩٢  
ص ٩٧٠ )

٣٣٦٦ - الدفاع الجوهرى هو الذى يترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الراى فى الدعوى فتلتزم المحكمة أن تحققه بلوغا الى غاية الأمر فيه دون تعلق ذلك على ما يبيده المتهم تأييدا لدفاعه أو ترد عليه بأسباب سائفة تؤدى الى اطراحه .

( ١٩٧٢/٢/٢١ ) أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٣ ص ٢١٤ )

٣٣٦٧ - سكوت الحكم عن دفاع جوهرى ايرادا له وردا عليه يصمه بالتصور المبطل بما يوجب نقضه .

( ١٩٧٣/٢/١١ ) أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٢ ص ١٥١ )

٣٣٦٨ - لما كان الدفاع المسوق من الطاعن يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى ويترتب عليه لو صح تغيير وجه الراى فيها ، واذ لم تقسطه المحكمة حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه ، واقتصرت فى هذا الشأن على ما أوردته فى حكمها لاطراح ذلك الدفاع من أسباب لا تؤدى الى النتيجة التى رتب عليها ، فان الحكم يكون معيبا بمسا



يستوجب نقضه والاحالة .

( ١٩٧٣/١/٢٢ أحكام النقض من ٢٤ ق ٢٣ ص ٩٥ )

٣٢٦٩ - اذا كان الدفاع الذى تمسك به الطاعن وأيده فيه الشاهدان اللذان سئلا أمام المحكمة الاستئنافية يعد فى خصوص الدعوى المطروحة دفاعا جوهريا ، مما كان يتعين معه على المحكمة أن تمحصه وأن تتناوله فى حكمها بيانا لوجه ما انتهى اليه قضاؤها بشأنه، أما وهى قد التفتت كلية عن التعرض له بما يكشف عن أنها قد أطرحته وهى على بينة من أمره فإن حكمها يكون قاصر البيان .

( ١٩٧٣/١/١ أحكام النقض من ٢٤ ق ٣ ص ١٢ )

٣٢٧٠ - التفتات الحكم المطعون فيه عن مذكرة الطاعن المتضمنة لدفاعه بنقض الحكم الذى كان سندا للتحقيق الابتدائي والذى قضى الحكم المطعون فيه بتأييده دون أن يلقي بالا لهذا الدفاع الجوهرى يشيبه بالقصور .

( ١٩٧٢/١/٢ أحكام النقض من ٢٣ ق ٣ ص ١٣ )

٣٢٧١ - ما يثيره الطاعن من أن الحكم أغفل الرد على دفاعه مردود بأنه لم يبين ماهية هذا الدفاع ولم يحدده وذلك لمراقبة ما اذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عدمه وهل كان الدفاع جوهريا مما يجب على المحكمة أن تمحصه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا يستلزم ردا بل يعتبر الرد عليه مستفادا من القضاء بالادانة للذلة التى أوردتها المحكمة فى حكمها .

( ١٩٦٢/٣/١٩ أحكام النقض من ١٣ ق ٣٦ ص ٢٤٩ )

٣٢٧٢ - انه وإن كان الثابت من المستندات التى يعتمد عليها الطاعن فى اثبات دفاعه قد قدمت منه بعد حجز القضية للحكم ولم يكن مخصصا له من المحكمة فى تقديمها ، فذلك مما يسوغ للمحكمة الالتفات عنها . ولكن اذا كان الطاعن قد تمسك بهذا الدفاع أمام المحكمة وكان دفاعه جوهريا قد يترتب عليه لوصح تغيير وجه الرأى فى الدعوى وكانت المحكمة لم تكن بتحقيق هذا الدفاع أو ترد عليه فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه بمسا يستوجب نقضه .

( ١٩٥٢/٥/٢٠ أحكام النقض من ٣ ق ٣٦٤ ص ٩٧٧ )



٣٢٧٣- لا على المحكمة أن هي التفتت عن دفع قانوني ظاهر البطلان  
( ١٩٧٨/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥٢ ص ٥٧٣ ،  
١٩٧٦/١٢/٢٧ س ٢٧ ق ٢٢٧ ص ١١٢ ، ١٩٧٣/٥/٦ س ٢٤ ق ١٢٢  
ص ٦٠٢ ، ١٩٦٨/١٢/١١ س ١٩ ق ١٨٨ ص ٩٤٠ )

٣٢٧٤ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى في جريمة التبديد أو عدم  
قبولها لرفعها قبل الاوان تأسيسا على أن المتهم لا يلتزم برد منقولات الشقة  
الا عند انتهاء الاجارة لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان لا يستأهل  
ردا من الحكم طالما أن المتهم لا يدعى وجود تلك المنقولات بالعين المؤجرة .  
( ١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٤ ص ٢٤٤ )

٣٢٧٥ - لا يقدح في سلامة الحكم عدم تعرضه لدفاع ظاهر البطلان .  
( ١٩٧٣/٦/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٦ ص ٧٦ )

٣٢٧٦ - اذا كانت المحكمة قد اطمانت الى أن الضابط قام بتنفيذ  
اذن التفتيش وتولى بنفسه القبض على الطاعن وتفتيشه فلا محل لتعيين الحكم  
بالتفاتة عن الرد على الدفع ببطلان لحصوله من رجال الشرطة السريين طالما أنه  
يصبح بهذه المثابة دفعا ظاهر البطلان .

( ١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨١ ص ٣٨٢ )

٣٢٧٧ - المحكمة الاستئنافية غير مطالبة بالرد على دفاع لم يثر  
أمامها .

( ١٩٧٢/١/١٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٤ ص ٨٩ )

٣٢٧٨ - ان طلب استعمال الرافة لا يقتضى من المحكمة ردا .

( ١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٩٠ ص ٥٠٣ )

٣٢٧٩ - لا عبرة بما يقوله الطاعن عن وجود خطأ في تحصيل شطر  
من دفاعه ما دام هذا الخطأ يفرض حدوثه غير منصب على دفاع جوهرى في  
الدعوى .

( ١٩٤٩/١١/١ أحكام النقض س ١ ق ٧ ص ٢٠ )

٣٢٨٠ - ان تقدير طلبات الدفاع من الأمور التى تدخل فى سلطة



محكمة الموضوع باعتبارها من أدلة الدعوى ووسائل تحقيقها .  
( ١٩٥١/٢/٥ أحكام النقض س ٢ ق ٢٢٣ ص ٥٦٣ )

٣٢٨١ - للمحكمة ألا تصدق دفاع المتهم الذي يديه أمامها غير مؤيد بدليل ، والنمى على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع لا يكون مقبولا .  
( ١٩٦٩/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٨٠ ص ١٣٧٥ )

٣٢٨٢ - أوجب القانون سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة واجابته والرد عليها .  
( ١٩٦٩/١٠/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٢٢ ص ١١٢٩ )

٣٢٨٣ - قلضى الموضوع ملزم بالرد ايجابا أو سلبا على ما يقدمه له الخصوم من الطلبات الجوهرية واغفاله هذه الطلبات وعم رده عليها موجب لبطلان حكمه .  
( ١٩٣٢/١٠/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٧٩ ص ٦١٠ )

٣٢٨٤ - من المقرر أن الدفع ببطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهرى يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له بالنقاششة للوقوف على وجه الحق فيه ، فاذا ما أطرحتة تعين أن تقيم ذلك على أسباب سائفة .  
( ١٩٧٦/١/٢٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٩ ص ٩٠ ، ١١/١٨ / ١٩٦٨ س ١٩ ق ١٩٦ ص ٩٧٤ )

٣٢٨٥ - الدفع ببطلان أقوال الشاهدة لصدورها تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهرى يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له بالمناقشة والتفنيد لتبين مدى صحته ولا يعصم الحكم قول المحكمة أنها تطمئن الى أقوال الشاهدة ما دامت أنها لم تقل كلمتها فيما أثاره الدفاع من أن تلك الأقوال انما أدلت بها نتيجة الاكراه الذى وقع عليها .  
( ١٩٧٢/٦/١١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٩ ص ٩٠٦ )

٣٢٨٦ - من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ردا سائفا ، يستوى فى ذلك أن يكون المتهم هو المقر الذى وقع عليه الاكراه أو أن يكون قد وقع على غيره



من المتهمين ما دام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على هذا الاعتراف ، وأن الاعتراف الذي يعتد به يجب أن يكون اختياريا ولا يكون كذلك - ولو صادقا - إذا حصل تحت تأثير الإكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع كائنا ما كان مقدار هذا التهديد وذلك الإكراه .  
( ١٩٧٣/١١/١٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٠٨ ص ٩٩٩ )

٣٢٨٧ - الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهرى يجب على المحكمة مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على هذا الاعتراف .  
( ١٩٧٢/١٠/١٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٣٤ ص ١٠٤٩ )

٣٢٨٨ - متى كان الحكم قد استند في الإدانة الى اعتراف المتهم في أن تحققه لتبئين مدى صحته وأن تعنى بأن تضمن حكمها ردا عليه فإن الحكم تحقيق النيابة دون أن يتعرض لما قاله المتهم أمام المحكمة من أن الاعتراف كان وليد إكراه ، وأنه لم يعترف تلقائيا ، وهو دفاع جوهرى كان يجب على المحكمة يكون مشوبا بالقصور .  
( ١٩٥٨/٤/٢٨ أحكام النقض س ٩ ق ١١٢ ص ٤١٦ )

٣٢٨٩ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الاعتراف المنسوب الى متهمة أخرى عليه كان وليد إكراه ، وكان الحكم قد اعتمد في إدانة المتهم على هذا الاعتراف دون أن يعنى بالرد على هذا الدفاع فإنه يكون قاصرا مما يعيبه ويستوجب نقضه .  
( ١٩٥٢/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٣٠ ص ٦١٩ )

٣٢٩٠ - تقرير حالة المتهم العقلية وإن كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها إلا أنه يتعين عليها ليكون قضاؤها سليما أن تعين خيرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام مانع أو امتناع عقاب المتهم ، فإن لم تفعل كان عليها أن تورد في القليل أسبابا سائفة تبني عليها قضاؤها برفض هذا الطعن ، وذلك إذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة .  
( ١٩٧٣/١٠/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦٦ ص ٨٠٦ )

٣٢٩١ - طلب الدفاع سماع شاهد لتحقيق شخصية الجاني ورفض المحكمة التأجيل لإعلان الشاهد وتبريرها ذلك بأن الدعوى في غير حاجة



لنناقشته وأن الطاعن لم يوضح عن وجه ارتباطه بموضوع الاتهام غير سائق وفيه إخلال بحق الدفاع لما ينطوي عليه من معنى القضاء في أمر لم يعرض عليها لاحتمال أن تجيء هذه الأقوال التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى .

( ١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٣ ص ٤٥٦ )

٣٢٩٢ - لا يفدح في اعتبار دفاع الطاعن جوهريا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن منازعة الطاعن في تحديد الوقت الذي وقع فيه الحادث يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده .

( ١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٢ ص ٤٥١ )

٣٢٩٣ - لما كان الدفاع الذي أبداه الطاعن في الدعوى المطروحة عن تعارض الوقت الذي حددته الشاهدان للحادث مع ما جاء بتقرير الصفة التشريحية عن حالة التيبس الرمي يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بالدليل المقدم فيها والمستمد من أقوال شاهدي الإثبات ، وهو دفاع قد يبنى عليه لو صح تغيير وجه الرأي في الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة وهي تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة وهي مسألة فنية يحق أن تتخذ من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا ، بالقصور فضلا عن الإخلال بحق الدفاع .

( ١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٢ ص ٤٥١ )

٣٢٩٤ - يتعين لسلامة الحكم أن يورد مؤدى الأدلة التي استند إليها مما يتضح به وجه استدلاله بها ، وإذا استند الى نتيجة تحليل لزم أن يعين ما هو ذلك التحليل وما نتيجته وما وجه الاستدلال بهذه النتيجة على التهمة . وإذا كان دفاع الطاعن القائم على المنازعة في سلامة التحليل يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث اذا صح لتغير به وجه الرأي فيها ، واذا لم تظن المحكمة الى فحواه وتقسطه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه ، فإن حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة .

( ١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٨ ص ١٧٣ )

٣٢٩٥ - تمسك الطاعن بدلالة مستندات مقدمة منه في نفى ركن الخطأ عنه يعد دفاعا هاما في الدعوى ومؤثرا في مصيره ، وإذا لم تلق المحكمة



بالا الى هذا الدفاع في جوهره ولم تواجهه على حقيقته ولم تفتن الى فحواه ولم تمطه حقه وتعنى بتحييصه بلوغا الى غاية الأمر فيه بل سكنت عنه ايرادا له وردا عليه ولم تتحدث عن تلك المستندات مع ما يكون لها من دلالة في نفي عنصر الخطأ ولو أنها غنيت ليحتمل لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى فان حكمها يكون معيبا بالقصور .

( ١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٠ ص ٤٦ )

٣٢٩٦ - الدفاع المثبت فى صفحات حافظة المستندات المقدمة للمحكمة الاستئنافية بعدم استيفاء الشيك محل الاتهام شرائطه القانونية سكوت الحكم عنه ، ايرادا له وردا عليه يصعب بالقصور الميطل له .  
( ١٩٧٣/٣/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٢ ص ١٥١ )

٣٢٩٧ - اذا كانت ادانة المتهم فى جريمة الاقتراض بفوائد ربوية تزيد على الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانونا قد اقيمت على أساس قرضين لم تمض بينهما ثلاث سنوات ، وكان الثابت أن المحكمة الاستئنافية رخصت تلحاميها فى تقديم مذكرة "بدفاعه" فتمسك المحامي فى المذكرة التى قدمها بأن القرضين قد مضى بينهما مدة تزيد على الثلاث سنوات ودلل على صحة دفاعه هذا بمستندات قدمها ؛ ومع هذا فان المحكمة لم ترد على هذا الدفاع الذى لو صح لترتب عليه عدم قيام الجريمة التى ادانته فيها ، وذلك على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض من وجوب عدم انقضاء ثلاث سنوات بين كل من القروض التى تؤسس عليها الجريمة وبين القرض الآخر فان حكمها يكون قاصرا لعدم رده على هذا الدفاع الجوهري .

( ١٩٥٠/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٩ ص ٤٥ )

٣٢٩٨ - اقامة الطاعن دفاعه على نفي وقوع الحادث فى المكان الذى وجدت به جثة المجنى عليه استنادا الى ما ثبت من المعاينة من عدم وجود دماء فى هذا المكان رغم اصابة المجنى عليه بعملة جروح قطعية هو دفاع جوهري لما يبنى عليه لو صح النيل من أقوال شاهدى الاثبات بما كان يقتضى من المحكمة أن تفتن اليه وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما يتفيه .

( ١٩٧٣/١/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١ ص ٨٧ )

٣٢٩٩ - اذا طلب المتهم الى المحكمة معاينة مكان الحادث لتبين ما اذا كان هو المخطئ أم أن الخطأ راجع الى سائق الترام فلم تأبه لهذا الطلب ،



فهذا منها قصور يعيب الحكم وقد كان عليها أن تجيب هذا الطلب الهام لتعلقه  
بواقعة لها أثرها في الدعوى أو ترد عليه بما يفنده ان لم تر اجابته .  
( ١٩٥١/١٠/٨ ) أحكام النقض س ٣ ق ١ ص ١ )

٣٣٠ - اذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب الى المحكمة اجراء معاينة  
المكان الذى وقع فيه الحادث لاثبات أن به حواجز تحول دون رؤية الشهود  
لما يقع منه على المسافات التى ذكروها فى اقوالهم وكان التحقيق خلوا من هذه  
المعاينة ولم تجب هذا الطلب ولم ترد عليه فان حكمها يكون قاصرا ، اذ طلب  
المعاينة هو من الطلبات الهامة التى يجب على المحكمة اذا لم تر حاجة الدعوى  
الى اجابته أن تتحدث فى حكمها عنه .  
( ١٩٥١/٤/١٠ ) أحكام النقض س ٢ ق ٣٤٨ ص ٩٤٤ )

٣٣٠ ١ - اذا كان المتهم قد طلب الى المحكمة الانتقال الى مكان الحادث  
لمعاينة مكان اصابة المجنى عليه لتحقيق دفاعه من أن المجنى عليه انما أصيب  
من مقذوف عيارين طائشين ، كما طلب اليها مناقشة المأمور فيما أثبتته بمحضره  
من اقوال المجنى عليه من أنه ضرب بعضا وسكين ، ومع ذلك أدانته المحكمة  
فى جناية الاشتراك فى قتل المجنى عليه دون أن تجيبه الى هذين الطلبين أو  
ترد عليهما بما يفندهما مع أنهما من طلبات التحقيق المنتجة فى الدعوى فان  
حكمها يكون مشوبا بالقصور .  
( ١٩٥١/١/١ ) أحكام النقض س ٢ ق ١٦٨ ص ٤٤٤ )

٣٣٠ ٢ - اذا كان المتهم قد طلب الى المحكمة الاستئنافية معاينة مكان  
الحادث لاثبات أن السرقة من خزانة المجنى عليه كانت مستحيلة ماديا على  
الصورة التى قال بها ، ومع ذلك أدانته المحكمة المتهم دون أن تحقق هذا  
الدفاع أو ترد عليه مع أن من شأنه لو صح أن يؤثر فى ثبوت التهمة التى  
دين بها فهذا منها قصور يستوجب نقض الحكم .  
( ١٩٥٠/١٢/١١ ) أحكام النقض س ٢ ق ١٣٣ ص ٣٦١ )

٣٣٠ ٣ - اذا كان المتهم بالقتل الخطأ قد تمسك أمام محكمة الدرجة  
الأولى وأمام محكمة الدرجة الثانية بنفى الخطأ المسند اليه بدفاع موضوعى  
جوهرى وطلب الى محكمة الدرجة الثانية اجراء معاينة لتحقيق هذا الدفاع  
فادانته هذه المحكمة مؤينة الحكم الابتدائى للأسباب التى بنى عليها دون أن  
تشير الى هذا الطلب وكان الحكم الابتدائى قد أسس الادانة على أسباب ليس



فيها ما يصلح للرد على ذلك الدفاع ولا على طلب المعاينة الذي تمسك به المتهم، فتكون المحكمة قد أخلت بحق المتهم في الدفاع .  
( ٢٣/١٠/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٣١ ص ٧٤ )

٣٣٠٤ - متى كان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله فرقا ملحوظا فإن ما دفع به الطاعن من دلالة هذا الفارق البين على شك التهمة ، انما هو دفاع يشهد له الواقع ويسانده ظاهر دعواه ، ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري - في صورة الدعوى - بلوغا الى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وقد سكنت عنه ايرادا له وردا عليه فإن حكمها يكون قاصر البيان واجب النقض .  
( ٢٧/١٠/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٢٥ ص ١١٤٢ )

٣٣٠٥ - الدفع المبني من المسئول عن الحقوق المدنية بعدم قبول الدعوى المدنية الموجهة اليه لقصره هو من الدفوع الجهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض لها وترد عليها .  
( ٣٠/١٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢٦ ص ١١٠ )

٣٣٠٦ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان القبط والتفتيش هو من أوجه الدفاع الجهرية التي يتعين الرد عليها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذا لم يعرض لهذا الدفع ولم يرد عليه على الرغم من أنه اعتمد فيما اعتمد عليه في الادانة على نتيجة التفتيش التي أسفرت عن ضبط موضوع الجريمة فانه يكون قاصرا .  
( ١٠/٦/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٤٠ ص ٦٨٩ )

٣٣٠٧ - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على الدفع ببطلان التفتيش اذا لم يقدم الدفع المذكور في عبارة صريحة تستلزم على بيان المراد منه .  
( ٢٩/٤/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٥ ص ٥٥٩ )

٣٣٠٨ - الدفع بقدم الاصابة يعد دفاعا جوهريا في الدعوى مؤثرا في مصيرها .  
( ٢٧/٥/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١١٩ ص ٦٠٠ )

٣٣٠٩ - الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعلل عقب اصابته يعد دفاعا جوهريا في الدعوى ومؤثرا في مصيرها وهو يعتبر من المسائل



الفنية التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها فيها بنفسها لإبداء رأى فيها ،  
فيتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها  
ودلك عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى .  
( ١٩٧٤/٣/٤ ) أحكام النقض س ٢٥ ق ٤٨ ص ٢١٤ ، ١/٤/١٩٧٢  
س ٢٣ ق ١٩٩ ص ٨٨٩ )

٣٣١ - قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل هي من المسائل الجوهرية  
التي قد يترتب على تحقيقها تغير وجه الرأى فى الدعوى ، ويتعين على المحكمة  
أن تحقق ما أبداه الطاعن من دفاع جوهرى فى خصوصها عن طريق المختص  
فنيا وهو الطبيب الشرعى . ولا يغنى فى هذا الصدد ما أثبتته المحقق فى  
محضره قبل سؤال المجنى عليه من أن مدير المستشفى أخبره بإمكان سؤاله ،  
ذلك لأن هذا الاذن بالسؤال من جانب الطبيب وان كان يفهم منه استطاعة  
المجنى عليه النطق الا أنه لا يعنى أن حالته الصحية كانت تسمح له بالإجابة  
بتعقل وأنه يعى ما يقول ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ رفض اجابة  
الطاعن الى طلبه تحقيق هذا الدفاع الجوهرى . عن طريق الخبر الفنى يكون قد  
أخل بحقه فى الدفاع مما يفنيه ويضغوب نقضه .  
( ١٩٦٤/١٠/١٢ ) أحكام النقض س ١٥ ق ١١٣ ص ٥٨١ )

٣٣١١ - اذا كان الثابت أن الدعوى حيزت للحكم لجلسة نية مع  
الاذن للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه ، ولم يسبق هذا الحجز استيفاء دفاع المتهم  
شفهيا ، وفى الأجل المحدد قدم مذكرة بدفاعه انتهى منها الى طلب ندب خبير  
لمعرفة عمل العمال المشار اليهم فى موضوع التهمة ولتحديد نوع الملابس  
الواقية التي يمكن أن تصرف لهم ، وهل تكفى الملابس التي تصرفها الشركة  
فعلا للوقاية من عدمه ، غير أن المحكمة الاستئنافية قضت بالإدانة دون أن ترد  
على هذا الطلب مع أنه من الطلبات الجوهرية التي تلتزم المحكمة باتجابتها أو  
الرد عليها بما يبرر رفضها فان اغفال هذا الرد يبطل الحكم مشوبا بالقصور  
مستوجبا للنقض .

( ١٩٦١/٣/٢٨ ) أحكام النقض س ١٢ ق ٧٣ ص ٢٨٢ )

٣٣١٢ - ان طلب ندب خبير لتحقيق دفاع جوهرى وهو من الطلبات  
الهامة لتفلقه بتحقيق الدعوى لاطهار وجه الحق فيها ، فاذا لم تر المحكمة اجابته  
لعدم حاجة الدعوى اليه وجب الرد عليه فى الحكم بما يبرر رفضه فاذا هي لم  
تفعل كان حكمها معيبا لقصوره فى البيان .  
( ١٩٥١/٥/٢٩ ) أحكام النقض س ٢ ق ٤٣٢ ص ١١٨٣ )



٣٣١٣ - إذا كان الدفاع عن المتهم - إذا تعارض رأى المحيرين  
الفنيين فى صدد مضاهاة الامضاتين المطعون عليهما - قد طلب الى محكمة  
الدرجة الثانية اعادة الأوراق الى قلم الطبيب الشرعى لمضاهاة الامضاتين  
المطعون عليهما على امضاتين معترف بهما ، ومع ذلك قضت هذه المحكمة بتأييد  
الحكم المستأنف دون أن تجيب هذا الطلب أو ترد عليه بما يفنده مع كونه  
طلبا هاما لتعلقه بتحقيق دفاع جوهرى فان حكما يكون قاصرا قصورا  
يستوجب نقضه .

( ١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٠١ ص ٢٧١ )

٣٣١٤ - إذا كان الظاهر من جلسة محكمة الدرجة الثانية أن المدافع  
عن الطاعن ( الذى أدانته الحكم فى جريمة البلاغ الكاذب ) قد طلب تعيين  
خبير فنى ليثبت صحة الوقائع التى نسبها الى المدعى بالحق المدنى معقبا على  
ذلك بأن مفتش الآثار الذى أخذ الحكم المطعون فيه بالمعاينة التى أجراها ليس  
خبيرا فنيا . ولكن المحكمة لم تجبه الى هذا الطلب ولم ترد عليه فان حكما  
بادانته يكون معيبا ، لأن هذا الطلب من الطلبات المهمة لتعلقه بدفاع المتهم  
فى مسألة فنية .

( ١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٥١ ص ١٢٩ )

٣٣١٥ - إذا كان طلب تعيين وسيط بين المتهم الأصم الأبكم وبين  
المحكمة قد قصد به مجرد التفاهم بين المحكمة والمتهم دون أن يمتد الى تحقيق  
دفاع معين يتصل بموضوع الدعوى ومن شأنه التأثير فى نتيجة الفصل فيها  
فانه لا يعد من الطلبات الجوهرية التى تلتزم المحكمة بالرد عليها فى حالة  
رفضها .

( ١٩٦٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ١١ ق ١٦٤ ص ٨٤٨ )

٣٣١٦ - متى كان المتهم قد دفع بعسدم جواز نظر الدعوى لسبق  
الفصل فيها وبانقضاء الدعوى الجنائية ببطى المدة ولكن المحكمة قضت بادانته  
دون أن تعرض فى حكمها لهذا الدفاع الجوهرى وتفصل فيه فان حكما يكون  
معيبا واجبا نقضه .

( ١٩٥٧/٦/٢٤ أحكام النقض س ٨ ق ١٨٨ ص ٦٩٥ )

٣٣١٧ - إذا كان المجنى عليه قد قرر أمام المحكمة أن يده المصابة  
شفيت دون تخلف عاهة وكان المتهم قد تمسك تمقيبا على هذا القول بأن



الواقعة أصبحت جنحة ضرب ، فإن المحكمة إذا أدانت المتهم بجريمة المصاحبة  
المستديمة دون أن تعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى تكون قد أخلت بعقده  
فى الدفاع .

( ١٩٥٤/٤/٥ أحكام النقض س ٥ ق ١٥٢ ص ٤٤٩ )

٣٣١٨ - إذا كان المتهم يبيع لبن مفسوش قد طعن فى محضر أخذ  
العينة بالتزوير فإنه يكون على المحكمة أن تتعرض لهذا الدفاع الجوهرى وترد  
عليه ، فإذا هى تعرضت له وكان ما أوردته فى سبيل الرد عليه لا يصلح  
لتفنيده تمين نقض حكمها .

( ١٩٥٢/٣/٦ أحكام النقض س ٣ ق ٢٨٧ ص ٧٦٦ )

٣٣١٩ - إذا كان المتهم بالضرب مسح سبق الاصرار قد تمسك أمام  
المحكمة الاستئنافية بانتفاء سبق الاصرار لديه ومع ذلك فإنها قضت بتأييد  
الحكم الفيابى القاضى بإدائته لأسبابه دون أن ترد على هذا الدفاع الجوهرى أو  
تقيم الدليل على توفر سبق الاصرار فإن حكمها يكون معيبا متمينا نقضه ،  
ولا يغير من ذلك أن تكون العقوبة المقررة بها داخلة فى نطاق العقوبة المقررة  
للمجرىة بغير سبق اصرار ، إذ المحكمة - فى حالة سبق الاصرار - مقيدة  
بالحكم بمقوبة الحبس ، مما لا يستطاع معه معرفة الرأى الذى كانت تنتهى اليه  
لو أنها تحللت من ذلك القيد .

( ١٩٥١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٨٠ ص ٢١٤ )

٣٣٢٠ - متى كان الثابت فى محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن  
الطاعن قال انه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس والمال ، وكان الحكم قد  
تحدث عن الشق الأول من هذا الدفاع وأغفل الشق الثانى ، فإن حكمها يكون  
قاصر البيان وإجبا نقضه ، إذ أن ذلك الدفاع الجوهرى كان على المحكمة أن  
تعرض له وتقول كلمتها فيه .

( ١٩٥١/٣/١٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢٩٤ ص ٧٧٦ )

٣٣٢١ - إذا كان المتهم قد تمسك أمام محكمة الدرجة الثانية بأنه  
كان فى حالة دفاع شرعى فإنه يكون من التمين على هذه المحكمة إذا لم تأخذ  
بهذا الدفاع أن ترد عليه بما يتفى قيام تلك الحالة لسديه ، أما إذا هى أبست  
الحكم الصادر بإدائته لأسبابه وأغفلت الإشارة الى دفاعه فإن حكمها يكون  
قاصرا متمينا نقضه .



( ١٦ / ١٠ / ١٩٥٠ أحكام النقض من ٢ ق ١٥ من ٣٧ ، ٢ / ٦ / ١٩٥١ ق ٢٢٣ من ٥٩٣ )

٣٣٣٢ - يتعين على المحكمة إذا ما تمسك الطاعن أو المدافع عنه بسماع أحد شهود الواقعة أن تسمعه ولو لم يكن ضمن شهود الإثبات المعلنين من قبل النيابة العامة وهو يكون كذلك إذا كان وجوده غير محجود ، أو كانت تفرضه الظروف بحيث لا تكون ثمة مظنة في اجتلابه أو اختلاق وجوده والا كان الاعراض عن سماعه حكما مسبقا على شهادته التي لم تسمع وإنكارا لكل حق للمتهم في التمسك بأى دفاع جدى لمحض أنه جديد مع أن المحكمة هي ملاذه الأخير في إبداء ما يعين له من أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة في الدعوى .

( ٢٥ / ٥ / ١٩٧٠ أحكام النقض من ٢١ ق ١٧٢ من ٧٢٩ )

٣٣٣٣ - أن طلب سماع شهود النفى هو دفاع موضوعى يجب أن يكون كسائر الدفوع الموضوعية ظاهر التعلق بموضوع الدعوى ، أى أن يكون الفصل فيه لازما للفصل فى الموضوع ذاته ، والا فالمحكمة فى حل من عدم الاستجابة الى هذا الطلب ، كما أنها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة فى حكمها .

( ٣ / ١١ / ١٩٥٨ أحكام النقض من ٩ ق ٢١٥ من ٨٧٤ )

٣٣٣٤ - متى كانت المحكمة قد صرحت للمتهمة بإعلان شهود نفى فاعلنت اثنين منهم ولكنهما لم يحضرا فتمسك الدفاع بهما مبدئيا فى مراجعته أهمية أقوالهما بالنسبة لمركز موكلته فى الدعوى ، فإن المحكمة إذ لم تجبه لمطلبه تكون قد أخلت بحق المتهمة فى الدفاع ، ولا يغير من هذا النظر أن تكون المحكمة غير ملزمة أصلا بإجابة المتهمة الى طلب سماع شاهديها لأنها لم تتقدم بهما فى الميعاد القانونى ما دام أن المحكمة قد صرحت لها بإعلانهما وقامت بذلك فعلا .

( ١٧ / ٣ / ١٩٥٨ أحكام النقض من ٩ ق ٨٠ من ٢٩١ )

٣٣٣٥ - إذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد قام من جانبه بإعلان شهوده للجلسة ثم تمسك بسماعهم لما لم يحضروا بعد هذا الإعلان ، ثم أعاد التمسك أمام المحكمة الاستئنافية بهذا الطلب فلم تجب ولم ترد عليه وأيدت الحكم الابتدائى لأسبابه المؤسس على رفض الدعوى لمجزئ المدعى عن الإثبات ،



ذلك يكون قصورا وإخلالا بحق الدفاع •  
( ١٩٩٥٢/٥/٧ أحكام النقض س ٣ ق ٣٣٦ ص ١٠٦ )

٣٣٣٦ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تسمع الشهود الذين عولت في ادانة المتهم على أقوالهم رغم طلب المتهم سماعهم وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتأييد الحكم الابتدائي بناء على الأسباب التي قام عليها دون أن تسمع سوى بعضهم رغمًا من تمسك المتهم بسماع الباقيين ولم ترد في حكمها على ما جاء بمذكرته في هذا الشأن فإن حكمها يكون معيبا متعينا نقضه •

( ١٩٥٠/١٢/١١ أحكام النقض س ٢ ق ١٢٢ ص ٣٣٣ )

٣٣٣٧ - على المحكمة أن تعاون الدفاع في أداء مأموريته وأن تأمر بالبحث عن الشاهد واحضاره ولو بالقوة لأداء الشهادة ما دام الدفاع قد لجأ إليها في ذلك. وأثبت أن الشاهد يتهرب من تسلّم الإعلان ليتخلص من أداء الشهادة ، وما دامت المحكمة نفسها قد تبينت أحقية الدفاع في تمسكه بوجود مناقشته ، وأنه لم يكن في طلبه مراوغة أو قاصدا تعطيل سير الدعوى ، فاذا قصرت المحكمة في ذلك فأنها تكون قد أخلت بحق الدفاع •

( ١٩٢٨/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨٦ )

ص ١٧٦ )

٣٣٣٨ - متى كان الطاعن - وهو متهم بالتبديد - قد اقتصر أمام المحكمة الاستئنافية على الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة فحجزت المحكمة القضية للحكم في الدفع ، الا أنها قضت بتأييد الحكم الابتدائي الذي دان المتهم دون أن تسمع دفاعه في موضوع التهمة ودون أن تعنى بالرد على هذا الدفع الذي أبداه فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور بما يستوجب نقضه •

( ١٩٦٢/٢/٥ أحكام النقض س ١٣ ق ٣١ ص ١١٧ )

٣٣٣٩ - تمسك المتهم بالتبديد بأنه لم يكن يعلم بيوم البيع وطلبه ضم أوراق لاثبات ذلك وإدانته دون إشارة الى هذا الدفاع يجعل الحكم قاصرا •

( ١٩٥١/٥/١٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤٠٠ ص ١٠٩٦ )



٣٣٣٠ - اذا كان المتهم قد دفع تهمة التبديد المسندة اليه بأن العقد محل الدعوى ليس عقد وديعة وانما هو حرر بصيغتها لكي يكرمه صاحب العقد على دفع دين مدنى وطلب اعلان شهود نفى لتأييد هذا الدفاع ، ولكن محكمة الدرجة الأولى لم تجبه الى ما طلب ولم تمن بالرد على طلبه وقضت بادانته فتمسك أمام المحكمة الاستئنافية بهذا الدفاع وطلب تحقيقه فلم تجبه الى الأخرى ولم ترد عليه ، فهذا منها قصورا يوجب نقض الحكم ، اذ هذا الدفاع لو صح لادى الى براءة المتهم فكان عليها أما أن تحققه أو ترد عليه بما يفنده .

( ٢٨/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١١٧ ص ٢١٦ )

### دفاع ، الطلب غير المتج

٣٣٣١ - ان القانون كما اهتم بحقوق الاتهام فانه قدس حقوق الدفاع ورتب للمتهمين ضمانات لا يجوز الاخلال بها ، أولاها أنه أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع ، وتحقيقه ، وهذه الضمانة قاعدة أساسية عامة مستفادة من حق الدفاع ذاته تلازمة فى كل مواطن استعماله . وهذه القاعدة العامة لا يجد منها الا أحد أمرين الأول أن يكون وجه الدفاع الذى يبديه المتهم ويطلب من المحكمة تحقيقه غير متعلق بالموضوع ولا جائز القبول والثانى أن يكون القاضى قد وضحت لديه الواقعة المبحوث فيها وضوحا كافيا ، ففي هاتين الحالتين يجوز للقاضى أن لا يستمع لوجه الدفاع وأن لا يحققه ، غير أنه اذا كان للقاضى ألا يستمع لوجه الدفاع وأن لا يحققه فى هاتين الصورتين فإن من واجبه أن يبين لماذا هو يرفض الطلب ، وعلة ذلك أن طلب التحقيق حق للمتهم ، وكل مطالبة بحق يرفضها القاضى لابد من بيان سبب رفضه اياها .

( ٢٠/١٢/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١٠ ق ٥٧ )

( ص ٧٢ )

٣٣٣٢ - لئن أوجب القانون سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ، الا أنه اذا كانت المحكمة قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فإن لها أن تعرض عنه ولا تثريب عليها ان هي أغفلت الرد عليه .

( ٨/١/١٩٧٩ احتكام النقض من ٣٠ ق ٥ ص ٣٢ ، ٢٤/٢٤ )

١٩٧٨ س ٢٩ ق ٨٢ ص ٤٢٨



٣٣٣٣ - يشترط لكي تكون محكمة الموضوع ملزمة بالرد على أوجه الدفاع أن تكون ظاهرة التعلق بموضوع الدعوى ، أو أن يكون الفصل فيها لازما للفصل في الموضوع ذاته ومنتجا فيه .  
( ١٩٦٧/١١/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٤٠ ص ١١٤٢ )

٣٣٣٤ - محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الاجراء .  
( ١٩٧٧/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٠١ ص ٩٧٦ )

٣٣٣٥ - انه وان كان القانون قد أوجب على المحكمة سماع ما يبيده المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه ، الا أن للمحكمة اذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إجابتها هذا الطلب ، كما أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب إعادة تحليل المادة المضبوطة ما دامت الواقعة قد وضحت لديها .  
( ١٩٧٧/٤/٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٩١ ص ٤٤١ )

٣٣٣٦ - من المقرر أن طلب المعاينة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة أو اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل المقصود به اثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمانت اليها المحكمة طبقا للقرير الذي اخذت به يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة .  
( ١٩٧٦/٦/٢١ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٥٢ ص ٦٧٨ ،  
١٩٧٣/٤/٢٢ س ٢٤ ق ١١٢ ص ٥٤٤ ، ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ق ٢ ص ١٢ )

٣٣٣٧ - لا تثريب على المحكمة ان هي التفتت عن طلب غير منتج في الدعوى وغير متعلق بموضوعها .  
( ١٩٧٣/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٩ ص ١٢٧٣ )

٣٣٣٨ - لا تثريب على المحكمة اذ هي لم تحقق الدفاع غير المنتج في الدعوى أو أغفلت الرد عليه .  
( ١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٢ ص ٣٦٩ ،  
١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨ ق ٢٣٧ ص ١١٣٣ )



٣٣٣٩ - طلب سماع شهود النفي هو دفاع موضوعي يجب أن يكون كسائر الدفوع الموضوعية ظاهرة التعلق بموضوع الدعوى أي أن يكون الفصل فيه لازما للفصل في الموضوع ذاته والا فالمحكمة في حل من عدم الاستجابة اليه كما أنها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة في حكمها .  
( ١٩٧٣/١٢/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٨ ص ١٢٢٣ )

٣٣٤٠ - لا تلزم المحكمة بإجابة طلب نظر الدعوى مع قضية أخرى إذا كان القصد منه تجريع أقوال الشاهد وليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو ينفي القوة التدليلية للأدلة القائمة في الدعوى .  
( ١٩٧٣/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤١ ص ١١٨٨ )

٣٣٤١ - إذا كان طلب ضم قضية لا يتجه مباشرة إلى نفي الأقوال المكونة للجريمة أو استحالة حصول الحادث بالكيفية التي رواها شاهد الانبات بل المقصود منه تجريع أقوال هذين الشاهدين ، فإن المحكمة لا تلتزم بإجابته .  
( ١٩٧٢/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧٥ ص ١٢٢٤ )

٣٣٤٢ - تكون المحكمة في حل من إجابة طلب ضم قضايا بناء على طلب الدفاع إذا لم يبين أرقام القضايا المذكورة وما يرمى إليه من هذا الطلب .  
( ١٩٦٧/٦/٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١٥٤ ص ٧٦٧ )

٣٣٤٣ - من المقرر أن طلب ضم قضية تدعيما لرأي قانوني لا يقتضى ردا صريحا طالما أنها طبقت القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .  
( ١٩٦٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١١٩ ص ٦٥٨ ، ٢/٣/١٩٥٩ س ١٠ ق ٣٣ ص ١٥٥ )

٣٣٤٤ - الأصل أن طلب ضم قضايا لما يفصل فيها بحجة ارتباطها بالقضية المطروحة يخضع لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب عليها في هذا الشأن ما لم تكن وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة .

( ١٩٦٥/٣/٢٣ أحكام النقض س ١٦ ق ٦٠ ص ٢٧٨ )



٣٣٤٥ - انه وان كان القانون قد أوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ، الا أنه للمحكمة اذا كانت الدعوى قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فيها أن تعرض عنه بشرط أن تبين علة رفضها لهذا الطلب .

( ١٩٧٣/٢/٢٥ ) أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٤ ص ٢٣٤ ، ١٤/٢/١٩٧٢

١٩٧٢ س ٢٣ ق ٢٧ ص ١٤٢ ، ١٩٦٨/١/٢٢ س ١٩ ق ١٤ ص ٨١ )

٣٣٤٦ - لما كان طلب إجراء تجربة رؤية للشاهد مع ما يرتبط به من طلب ضم قضية وطلب معاينة مكان الحادث هي طلبات لا تتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة بل لاثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمانت اليها المحكمة فلا عليها ان هي أعرضت عنها والتفتت عن اجابته .

( ١٩٧٣/٢/٢٥ ) أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٤ ص ٢٤٣ )

٣٣٤٧ - لما كان التناقص اللاحق لا تأثير له على قيام الجريمة فانه لا يجدى الطاعن ثبوت صحة المخالصة المقدمة منه أو تزويرها ، ومن ثم فانه طلب تحقيقها عن طريق قسم أبحاث التزييف والتزوير يكون غير مسج في الدعوى ولا على المحكمة ان هي التفتت عن اجابته .

( ١٩٧٣/٣/١٨ ) أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٦ ص ٢١٣ )

٣٣٤٨ - متى كان ما رد به الحكم كافيا وسائفا لرفض المحكمة طلب ضم الحرز ومعاينته دون أن يوصم حكمها بالاخلال بحق الدفاع ، فضلا عن أن الظاهر من أسباب الطعن أن طلب ضم جهاز التلفزيون لتجري المحكمة معاينته لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة أو استحالة حصول الواقعة ، وانما الهدف منه مجرد التشكيك فيها واثارة الشبهة حول علم الطاعن بوجود المادة المخدرة المضبوطة بداخل الجهاز وهو ما لا تلتزم المحكمة باجابته فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله .

( ١٩٧٣/٢/١٢ ) أحكام النقض س ٢٤ ق ٤١ ص ١٩٢ )

٣٣٤٩ - اذا كان الطلب القى ابداه الدفاع لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة بل كان المقصود به اثارة الشبهة في الدليل الذي اطمانت اليه المحكمة فانه يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجابته .

( ١٩٧٣/٢/١١ ) أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٤ ص ١٥٨ )



٣٣٥٠ - إذا كان الحكم لم يعمل في قضائه على وجود آثار للمخدر في جيب صديري الطاعن فانه لا يجديبه النفي بعدم ارسال الصديري للتحليل .  
( ١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢ )

٣٣٥١ - لا تثريب على المحكمة ان هي سكتت عن الطلب المجهل ايرادا له وردا عليه ما دامت قد اطمأنت الى ما أوردته في أدلة التثبت في الدعوى .  
( ١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٤ ص ٤٢ )

٣٣٥٢ - من المقرر ان التحقيق الذي تلتزم المحكمة باجرائه هو ما يكون متعلقا بالدعوى ومتصلا بها ومتجا فيها . ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الأسئلة التي منعت المحكمة توجيهها كانت أسئلة افتراضية لا تتصل مباشرة بالدعوى أو بتحقيق عنصر من عناصرها لاستجلائه حتى يكون منتجاً فيها فانه لا تثريب على المحكمة ان امتنعت عن توجيهها .  
( ١٩٦٣/١١/٢٦ أحكام النقض س ١٤ ق ١٥١ ص ٨٣٩ )

٣٣٥٣ - اذا رفضت المحكمة توجيه سؤال تقدم به المحامي عن المتهم الى أحد الشهود ، وكان هذا الرفض على أساس عدم تعلق السؤال بالدعوى وعدم حاجتها اليه في ظهور الحقيقة فهذا من سلطاتها .  
( ١٩٤٩/٦/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٢٤ ص ٩٠٦ )

٣٣٥٤ - اذا كان المتهم قد طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في واقعة لم يعتمد عليها الحكم المطعون فيه في ادانته ورفضت المحكمة هذا الطلب فلا اخلال بحق الدفاع .  
( ١٩٥٤/٥/٢٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢٨ ص ٦٨٣ )

٣٣٥٥ - طلب تحليل المواد المنوية التي وجدت بملابس المجنى عليه لمعرفة ما اذا كانت من فصيلة مادة المتهم طلب غير منتج ورقضه لا اخلال فيه بحق الدفاع .  
( ١٩٥١/٥/٨ أحكام النقض س ٢ ق ٣٩٠ ص ١٠٧١ )

٣٣٥٦ - الأصل في الأحكام اعتبار أن الاجراءات المتعلقة بالشكل قد دوعيت أثناء المحاكمة ، فاذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المتهم سئل عن



التهمة المستندة اليه فأنكرها ولم يرد في هذا المحضر أن محامياً حضر معه فإن ما يثيره المتهم في طعنه أنه قد حضر للدفاع عنه محام وأن كاتب الجلسة امتنع عن إثبات مرافعة المحامي بحجة أنه لم يقدم تمغة المحاماة ذلك لا يقبل منه .  
( ٢٩٢ / ١ / ٣٠ / ١٩٥٠ أحكام النقض س ١ ق ٩٥ ص ٢٩٢ )

٣٣٥٧ - إذا كانت المحكمة قد برأت أحد المتهمين في غيابة وإذا نت الآخر بناء على ما أوردته في حكمها من أدلة ، فلا وجه للمحكوم عليه للنفي عليها أنها لم تؤجل الدعوى لسماع دفاع الغائب لاحتمال أن يعترف هو بالمحادث ويقرر أن المحكوم عليه لا شأن له به .  
( ٢٩٢ / ١ / ١٩٤٩ أحكام النقض س ١ ق ١٣ ص ٢٧ )

٣٣٥٨ - ليست المحكمة ملزمة قانوناً بإجابة الدفاع الى طلبه الانتقال لمحل الواقعة إذا كانت هي ترى أن هذا الانتقال لا ضرورة له وأن الفصل في الدعوى لا يقتضيه .  
( ٢٩٠ / ٤ / ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٥٨ ص ٥٩٢ )

#### دفاع ، الطلب الجازم

٣٣٥٩ - أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية .  
( ١٩٧٩ / ١ / ٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٦ ص ٤١ ، ١٥ / ٥ / ١٩٧٨ س ٢٩ ق ٩٤ ص ٥٠٧ ، ١٩٧٢ / ٣ / ٦ س ٢٢ ق ٧٠ ص ٣٠١ )

٣٣٦٠ - من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يقرع سماع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى اليه ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية .

( ١٩٧٧ / ٢ / ١٣ أحكام النقض س ٨ ق ٥١ ص ٢٣٠ ، ١٩ / ١١ / ١٩٧٢ س ٢٣ ق ٢٧ ص ١٢٣٢ ، ٢٨ / ١٠ / ١٩٦٨ س ١٩ ق ١٧١ ص ٨٦٤ )

٣٣٦١ - من المقرر أن الدفع الذي تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الذي يبدي صراحة أمامها دون غيره من القول المرسل الذي لم يقصد



به سوى مجرد التشكيك في مسلي ما اطمانت اليه المحكمة من أدلة  
النسبوت .

( ١٩٧٤/٥/٢٠ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٠٧ ص ٤٩٧ )

٣٣٦٢ - من المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على الدفع إلا إذا  
كان من قدمه قد أصر عليه ، أما الكلام الذي يلقي في غير مطالبة جنازمة  
ولا اصرار فلا تقررب على المحكمة إذا هي لم ترد عليه .  
( ١٩٧٤/٥/٢٠ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٠٧ ص ٤٩٧ )

٣٣٦٣ - متى كان ما اختتم به المدافع عن الطاعنين مرافعته من طلبه  
أصليا القضاء ببراءتهما واحتياطيا استدعاء ضابط المباحث لمناقشته بعد - على  
هذه الصورة - بمثابة طلب جازم تلتزم المحكمة بأجابته عند الاتجاه الى القضاء  
بغير البراءة ، فان الحكم اذ قضى بادانة الطاعنين اكتفاء باستناده الى أقوال  
الضابط في التحقيقات وما أثبتته في محضره دون الاستجابة الى طلب سماعه  
يكون مشوبا بالاخلال يحق الدفاع .  
( ١٩٧٨/١٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٩٩ ق ٢٠٣ ص ٩٨٠ )

٣٣٦٤ - طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصليا واحتياطيا  
سماع شاهد اثبات أو اجراء تحقيق معين يعتبر طلبا جنازما تلتزم المحكمة  
بأجابته متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة .  
( ١٩٧٧/٥/٢٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٣٦ ص ٤٦٧ ، ٤/١ /  
١٩٧٣ س ٢٤ ق ٩٣ ص ٤٥٦ )

٣٣٦٥ - متى كان المدافع عن الطاعن قد طلب في مستهل نظره  
الدعوى سماع الشاهدين ثم طلب في ختام مرافعته أصليا الحكم بالبراءة  
واحتياطيا استدعاء الشاهدين لمناقشتهما أمام المحكمة . فان هذا الطلب يعتبر  
جازما تلتزم المحكمة بأجابته متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة .  
( ١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٦ ص ٤١٢ )

٣٣٦٦ - طلب الطاعن في مذكرته أمام أول درجة أصليا البراءة  
واحتياطيا سماع الشهود اثباتا ونفيا يعتبر طلبا جازما تلتزم المحكمة بأجابته  
ما دامت لم تنته الى القضاء بالبراءة ، تبرير المحكمة الاستثنائية لأطراح  
محكمة أول درجة لهذا الطلب بأنه على سبيل الاحتياط ويدل على التنازل عن



سماعهم غير صديد .

( ١٩٧٢/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩٨ ص ٤٤٨ )

٣٣٦٧ - الطلب الأصلي بالبرائة والاحتياطى بـ ..... يجعله بمثابة طلب جازم عند الاتجاه الى القضاء بغير البرائة ، مما يتعين على المحكمة أن تعرض له وأن تمحص عناصره وأن ترد عليه بما يدفعه ان ارتأت اطرحة والا يكون حكمها معيبا بالتقصير .

( ١٩٧٠/١/١٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٦ ص ١٠٥ )

٣٣٦٨ - الدفاع سواء صدر من المتهم أو المدافع عنه يكون وحده ولا يحق الالتفات عن أيهما متى كان هاتما ومؤثرا في موطن الدفاع دون مبرر .

( ١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٥ ص ٤٦٤ )

٣٣٦٩ - لا يقدح في اعتبار دفاع الطاعن جوهريا أن يسكت عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن منازعة الطاعن في تحديد الوقت الذى وقع فيه الحادث يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده .

( ١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٢ ص ٤٥١ )

٣٣٧٠ - التفات المحكمة الاستئنافية عن طلب ضم حافظة مستندات سبق تقديمها الى محكمة أول درجة لا يعيب الحكم ، لعدم تمسك الطاعن بالطلب في الجلسة الأخيرة أمام المحكمة الاستئنافية ولأنها لا تعدو صدور أحكام سبق صدورها في قضايا مماثلة .

( ١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٠ ص ٣٧٢ )

٣٣٧١ - اذا كان الطاعن أصر حتى انتهاء المرافعة في الدعوى على سماع شاهد نفى وطلب تمكينه من اعلان الشاهد على يد محضر بارشاده وكان لا جريرة له في التحريف الذى وقع عند نقل اسم الشاهد لرجال الادارة الذين كلفوا بالبحث عنه ، فان المحكمة اذ لم تجب الطاعن الى طلب سماع شاهد مع عدم قيام الدليل على تعذر ذلك تكون قد اخلت بحقه في الدفاع مما يعيب حكمها .

( ١٩٥٤/٧/١ أحكام النقض س ٥ ق ٢٧٧ ص ٨٦٦ )



٣٣٧٢ - اعلان المتهم شهود نفى بترخيص من المحكمة الاستئنافية وحضور الشهود عدة جلسات وتاجيل القضية دون سماعهم ثم صدور الحكم في الدعوى يكون اخلايا بحق الدفاع .  
( ١٤/٥/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٩٩ ص ١٠٩٤ )

٣٣٧٣ - المحكمة ملزمة بالرد على ما يبديه الخصوم من أوجه الدفاع المهمة التي يتأثر بنتيجة تحقيقها الفصل في الدعوى .  
( ١٩٤٦/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٦١ ص ١٥٦ )

#### دفاع ، الطلبات غير المجازمة

٣٣٧٤ - اذا كان المدافع قد اقتصر على القول بطلان تفتيش المتهمين في عبارة عامة مرسله لا تشتمل على بيان مقصده منه ، فان المحكمة لا تكون ملزمة بالرد عليه اذ يلزم لذلك أن يبنى الدفع المذكور في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .  
( ١٩٧٧/٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦٦ ص ٣١٠ )

٣٣٧٥ - العدول من الدفاع عن طلب ابداء دون اصرار عليه لا يستأهل من المحكمة ردا .  
( ١٩٦٦/٢/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٤٠ ص ٢١٥ )

٣٣٧٦ - اذا كان الثابت أن المتهم لم يتمسك أمام الهيئة التي سمعت المرافعة بطلب كان قد تمسك به أمام هيئة أخرى فانه لا يكون له أن يطالب بالرد على طلب لم يبده أمام الهيئة التي حكمت في الدعوى .  
( ١٩٦٠/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١١ ق ١٣٥ ص ٧١٥ )

٣٣٧٧ - اذا كان المتهم قد طلب الى المحكمة استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته وأجابته المحكمة الى ذلك الا أنه في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتخلف الطبيب عن حضورها لم يتمسك بضرورة حضوره ومناقشته فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة أنها لم تقم باجراء سكت هو أمامها عن الطالبة بتنفيذه .  
( ١٩٥٤/٦/٣٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢٧٠ ص ٨٤١ )



٣٣٧٨ - متى كان المدافع عن المتهم قد طلب فى إحدى الجلسات ضم ملف قضية لتطلع المحكمة عليه قبل الفصل فى الدعوى ، ثم تداولت بعد ذلك عدة جلسات وترافع المحامى فى آخر جلسة دون أن يعاود طلب الضم أو يتمسك به فى مرافعته مما يفيد تنازله عنه فليس للمتهم أن ينعى على المحكمة عدم اجابة هذا الطلب .

( ١٩٥٤/٦/٢٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢٦٤ ص ٨١٧ )

٣٣٧٩ - اذا كانت المحكمة قد أصدرت قرارا بضم قضية بناء على طلب المتهم ولم ينفذ القرار ولكن نظرت القضية بعد ذلك فى جلسات متعددة ثم حيزت للحكم فى الجلسة الأخيرة دون أن يتمسك الطاعن بضرورة تنفيذ قرار الضم فلا يقبل منه بعد ذلك أن ينعى على المحكمة عدم تنفيذه .

( ١٩٥٢/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٩ ص ٥٠٢ )

٣٣٨٠ - اذا كان الطاعن عند حجز القضية للحكم قد قدم مذكرة ضمنها طلبا من طلبات التحقيق ثم لا أعييت القضية للمرافعة لم يتمسك بهذا الطلب ويصر عليه فى الجلسات التالية فلا يكون له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

( ١٩٥١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٨١ ص ٢١٦ )

٣٣٨١ - اذا كان محامى المتهم لم يصر عند المرافعة على طلب التأجيل لتقديم التقرير الاستشارى الثانى الفنى وعد بتقديمه فلا اخلال بحق الدفاع اذ لم تجبه المحكمة الى طلبه .

( ١٩٥١/٤/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٣٣٩ ص ٩١٧ )

٣٣٨٢ - اذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن شهود النفى حضروا وأبعدوا عن خارج الجلسة فى المكان المخصص للشهود وأنه بعد أن سمعت المحكمة شهود الاتبات وأبدت النيابة العمومية طلباتها ترافع الدفاع طويلا ولم يشر من قريب أو من بعيد الى طلب سماع شهود ، فهذا يعتبر من جملته تنازلا ضمنيا عن سماعهم ولا يحق له من بعد أن يعود فيدعى فى طعنه على الحكم أن المحكمة أخلت بحقه فى الدفاع اذا لم تسمع شهوده .

( ١٩٥١/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢ ق ٣٣٦ ص ٩٠٩ )

٣٣٨٣ - اذا انتهى الدفاع الى طلب البراءة أو استدعاء مهندس فنى لمناقشته دون أن يحدد طلبه وسبب استدعاء الخبير ، كان للمحكمة أن تلتفت



عن هذا الطلب ولا تجيبه اليه على اعتبار انه طلب غير جدى .  
( ١٩٥١/٣/٢١ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٣ ص ٨٣٥ )

٣٣٨٤ - ما دام المتهم لم يتمسك أمام محكمة الدرجة الأولى ولا أمام المحكمة الاستئنافية لطلب سماع شاهد فلا يقبل منه أن ينعى عدم سماعه .  
( ١٩٥١/٢/٥ أحكام النقض س ٢ ق ٢١٩ ص ٥٧٨ )

٣٣٨٥ - اذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة بطلب سماع شهود نفى أو يطلب ارسال الورقة التى ضبط المخدر ملفوفا بها الى التحليل فليس له أن ينعى على الحكم اغفال ذلك بمقولة ان تحقيق دفاعه كان يقتضيه .  
( ١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ق ١٧٢ ص ٥٧ )

٣٣٨٦ - متى كان الثابت أن المدافع عن المتهم لم يعترض على ما أمرت به المحكمة من تلاوة أقوال شاهدين من شهود الدعوى لم يحضرا ، وأنه أبدى دفاعه وناقش أقوالهما المدونة بمحضر التحقيق دون أن يصير على حضورهما فلا يقبل منه بعد ذلك أن ينعى على المحكمة أنها لم تسمعهما .  
( ١٩٥٠/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٥٦ ص ٤١٤ )

٣٣٨٧ - اذا تغلف الشاهد عن الحضور ولم يتمسك محامى المتهم بوجوب سماعه ولم يطلب التأجيل لهذا الغرض ، بل وافق على تلاوة أقواله فتليت بالجلسة ثم اعتمدت المحكمة على هذه الشهادة فان الاجراءات تكون صحيحة .  
( ١٩٥٠/١٢/٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٢٠ ص ٣٢٥ )

٣٣٨٨ - اذا كان الدفاع عن المتهم قد تقدم بطلب سماع باقى شهود الاتبات فى الدعوى أمام محكمة أول درجة ، ولكنه لم يلبث بعدئذ أن ترفع فى موضوعها دون أن يصير على هذا الطلب فلم يتمسك بطلب سماعهم أمام محكمة الدرجة الثانية مما يستفاد منه عدوله عن هذا الطلب ، وكانت أقوال هؤلاء الشهود مطروحة على بساط البحث أمام المحكمة فان الحكم اذا عول على أقوال هؤلاء الشهود دون قراءتها لا يكون قد أخطأ .  
( ١٩٥١/١١/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٨٣ ص ٢١٤ )

٣٣٨٩ - لا يؤثر فى سلامة حكم المحكمة أنها لم تعرض لباقي ما ورد



بالتقرير الاستشاري ما دام المتهم لم يتمسك به في طلب صريح جازم .  
( ١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٤٧ ص ١١٩ )

### دفاع ، طلب لم يقدم

٣٣٩٠ - ليس للطاعن النعي على المحكمة فعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي حاجة الى اجرائه بعد أن اطأنت الى صحة الواقعة كما رواها الشهود .

( ١٩٧٨/١/٢٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥ ص ٨٣ )

٣٣٩١ - من المقرر أنه لا يقبل من المتهم أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمامها أو ينعي عليها فعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها .  
( ١٩٧٣/٤/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٧ ص ٤٧١ ، ١٢/١٦ / ١٩٦٨ س ١٩ ق ٢٢٥ ص ١١٠٣ )

٣٣٩٢ - لا يصح للطاعن أن ينعي على المحكمة فعودها عن القيام باجراء مسك عن المطالبة به .  
( ١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٠ ص ٤٣٦ ، ١/٢٢ / ١٩٦٨ س ١٩ ق ١٧ ص ٩٤ )

٣٣٩٣ - لا يجوز للطاعن أن ينعي على المحكمة فعودها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها أو اجراء تحقيق لم يطلب منها وللم تر هي موجبا لاجرائه .  
( ١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٤ ص ٤٠٢ )

٣٩٣٤ - من المقرر أنه لا محل للنعي على المحكمة بأنها اسقطت النظر في عذر لم يطرح عليها أو في دليل لم يقدم اليها .  
( ١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥ ص ٦١ )

٣٣٩٥ - اذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب الى المحكمة اجراء تحقيق عن حالة الضوء وامكان الرؤية خارج المقهى فإنه لا يحق له من بعد أن يثير هذا الأمر أمام محكمة النقض .  
( ١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢ )



٣٣٩٦ - إذا كان الطاعن لم يطلب إجراء معانة لمكان الحادث وإنما قال إن الرؤية مستحيلة للظلام وأن رجال البوليس استمعوا بكلوب للاضاءة فردت المحكمة على ذلك بما يفنده فليس له أن ينعى على المحكمة أنها لم تجر معانة .

( ١٢/٥/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٩ ص ٦١٩ )

٣٣٩٧ - متى كان الطاعن لم يطلب من محكمة الموضوع معانة محل الحادث فلا يصح النعى عليها بأنها لم تجر معانة لم تر هي حاجة لأجرائها .

( ٣٠/١٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢٧ ص ١١١٣ )

٣٣٩٨ - إذا كانت المحكمة قد اكتفت بسماع بعض شهود الاثبات ولم يطلب الطاعن الى المحكمة سماع باقى الشهود فلا يقبل منه أن ينعى عليها أنها لم تسمعهم .

( ٢١/٦/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٥٦ ص ٧٩٠ )

٣٣٩٩ - إذا كان المتهم لم يطلب الى المحكمة تحقيق دفاعه فلا يقبل منه النعى على الحكم لنقص التحقيق الذى أجرته النيابة العمومية .

( ١٠/٥/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٣ ص ٥٩٨ )

٣٤٠٠ - إذا كان الثابت فى محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة سمعت شاهدى الاثبات فى الدعوى ثم أبدى محامى المتهم دفاعه عنه دون أن يطلب سماع شهود النفى فلا يحق من بعد أن يدعى الاخلال بحقه فى الدفاع بحجة أن المحكمة لم تسمع شهود النفى الذين رخصت له فى اعلانهم من قبل .

( ٢٧/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٣ ق ٨٥ ص ٢٢١ )

٣٤٠١ - إذا كان المتهم قد دافع عن نفسه بأنه كان يبيت ليلة الحادث بفندق عينه ولكنه لم يطلب الى المحكمة ضم دفتر الفندق لاثبات صحة هذا الدفاع ، فلا يصح له أن ينعى على الحكم أن المحكمة لم تأمر بضم الدفتر ومراجعته .

( ٢٠/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٨١ ص ٢٠٧ )

٣٤٠٢ - ان استناد الحكم الى ما شهد به بعض الشهود فى التحقيقات ممن لم تسمع أقوالهم بالجلسة أو مثل أمام المحكمة لا يعيب الحكم مادام المتهم لم يتمسك بسماع أولئك الشهود ولم يطلب تلاوة أقوالهم .

( ٢٠/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨٠ ص ٢٠٥ )



٣٤٠٣ - إذا كان لا يظهر من محضر الجلسة أن المتهم أو المدافع عنه قد طلب إلى المحكمة تدب خبير لتحقيق وجه دفاع أدلى به فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها لم تدب خبيرا لهذا الغرض .

( ١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٣ ص ١٨٦ )

٣٤٠٤ - إذا كان الدفاع عن المتهم في احراز حشيش قد اقتصر على مناقشة أدلة الثبوت في الدعوى دون أن يطلب سماع شهود أو ضم قضايا أو مناقشة الخبير المحلل لبيان كيفية وجود آثار الحشيش بالجوزة التي ضبطت فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع بناء على ذلك .

( ١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٢ ص ١٨٣ )

٣٤٠٥ - ما دام المتهم لم يطلب من المحكمة تدب الطبيب الشرعى لمناقشته في سبب الإصابة فلا يكون له أن ينعى عليها أنها لم تستدعه .

( ١٩٥٠/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٢ ص ٥١ )

#### دفاع ، اخلال بحق الطاع

٣٤٠٦ - إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو الرفض ، واغفال الحكم الإشارة إلى ذلك فيه مساس بحق الطاعن في الدفاع بما يعيبه .

( ١٩٧٨/١٢/٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٠ ص ٨٦٨ )

٣٤٠٧ - من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية في اختيار محاميه الذي يتولى الدفاع عنه ، وحقه في ذلك أصيل ، وإذا كان ما تقدم وكان يبين أن انطاعن طلب تأجيل نظر الدعوى حتى يتسنى لمحاميه الأصيل أن يحضر للدفاع عنه أو حجز الدعوى للحكم والتصريح له بتقديم مذكرات ومستندات قاطعة في مدينة النزاع ، غير أن المحكمة التفتت عن هذين الطلبين ومضت في نظر الدعوى وحكمت على الطاعن بتأييد الحكم المستأنف مكتفية بقول المحامي الحاضر ، دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم اجابته وأن تشير إلى اقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل عرقله سير الدعوى فإن ذلك منها اخلال بحق الدفاع مبطل لاجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم .

( ١٩٧٥/٣/٣٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦٩ ص ٢١٧ )



٣٤٠٨ - من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له فإنه لا يجوز أن تعدل عنه إلا لأسباب تبرر هذا العدول، وإذا كانت المحكمة على الرغم من تأجيلها نظر الدعوى كطلب الدفاع لضم قضية مدنية - مما يبين منها أنها قدرت جدية الطلب - قد نظرت الدعوى وأصدرت حكماً فيها دون حاجة إلى إجابة الدفاع إلى طلبه وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يبرر عدول المحكمة عن هذا الطلب فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخل بحق دفاع الطاعن .

( ١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٩ ص ١٧٦ )

٣٤٠٩ - لا يكفي إطلاع المحكمة وحدها على الورقة المزورة ، بل يجب كإجراء من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور خصوم الدعوى ليبنى كل منهم رأيه فيها ويضمن إلى أن هذه الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت المرافعة عليها وهو ما فات محكمة أول درجة إجراؤه وغاب عن محكمة ثاني درجة تداركه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه .

( ١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٣١ ص ١١٧٤ )

٣٤١٠ - لا يصح القضاء المسبق على دليل لم يطرح .

( ١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٤٢ ص ٧٠٦ )

٣٤١١ - متى كان الثابت أن المحكمة الاستئنافية قررت بالجلسة السابقة على إصدار الحكم تأجيل نظر لدعوى لضم قضية طلب المدافع عن الطاعن ضمها وصرحت بتقديم مذكرات إلى ما قبل الجلسة بأسبوع ، وبالجلسة الأخيرة أصدرت الحكم المطعون فيه دون أن يثبت في المحضر النداء على المتهمين أو حضور أحد منهم ، وكان الحكم بعد أن عرض لما طلبه الدفاع عن الطاعن من طلب الضم انتهى إلى أن المحكمة قررت التأجيل مع ضم القضية المطلوبة والتصریح بتقديم مذكرات إلى ما قبل الجلسة بأسبوع ، وأثبت الإطلاع على القضية المضمونة ثم عرج إلى مذكرة قدمها الدفاع عن الطاعن قبل الجلسة الأخيرة ورأى استبعادها لورودها بعد الميعاد ، ولما كانت إجراءات المحاكمة لم تكن قد استوفيت قانوناً إذ لم تتح المحكمة للطاعن فرصة إبداء دفاعه وكان من المتعين عليها أن تسمعه وتعرض لدفاعه المكتوب الذي حوته المذكرة المصرح بتقديمها دون أن تعلل استبعادها بتجاوزه الأجل الذي حددته



لا بداعها ، طالما أنه لم تكن قد أصدرت قرارها بأقفال باب المرافعة عملاً بالمادة ٢٧٥ إجراءات جنائية. بل إن قرارها بالتأجيل للجلسة التي صدر فيها الحكم لم تكن إلا من قبيل تجهيز الدعوى للحكم، ومن ثم فإن النفي على الحكم بأنطوائه على بطلان الإجراءات والاخلال بحق الدفاع يكون سديداً ويتمين نقضه .

( ١٦٧/٦/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٠٣ ص ٥٣٦ )

٣٤١٣ - متى كانت المحكمة الاستئنافية قد رفضت طلب سماع الشاهدين الذين استشهد بهما المتهم أمام محكمة أول درجة فلم تسمعهما وبينت المحكمة الاستئنافية رفضها سماعهما على أنهما سيقرران أقوالاً لا تطابق ما قاله شاهد ثالث في تحقيق البوليس وأن ما قرره ذلك الشاهد غير صحيح ، فإن الحكم يكون منطوياً على الإخلال بحق الطاعن في الدفاع ، وذلك بالحكم بكذب الشاهدين دون سماعهما .

( ١٢/١٠/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ٩ ص ٢٦ )

٣٤١٣ - إذا كانت المحكمة قد مدت أجل الحكم في الدعوى أسبوعين مع ضم أوراق ثم بالجلسة المحددة للحكم أصدرت حكمها مستندة إلى تلك الأوراق دون أن تعطى المتهم فرصة الاطلاع عليها مع سبق تمسكه بأنه لا يعرف محتوياتها فذلك منها إخلال بحقه في الدفاع .

( ٢٨/٥/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٤٢٠ ص ١١٥١ )

٣٤١٤ - تقديم مذكرة من أحد الخصوم بدفاعه بغير اطلاع خصمه عليها ينطوي على إخلال بحق الدفاع لما يترتب على ذلك من عدم تمكين الخصم الذي لم يعلن بها من مناقشة وجهة النظر التي احتوتها المذكرة .

( ٢٧/٣/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٢٤ ص ٨٧٤ )

٣٤١٥ - إذا سمعت محكمة أول درجة شهود الدعوى في غيبة المتهم وقضت بالإدانة وعند نظر المعارضة المرفوعة من المتهم عن هذا الحكم طلب إعلان الشهود وأجلت القضية عدة مرات لهذا الغرض ، ولكن المحكمة قضت بالتأييد دون أن تسمعهم ، ثم أمام المحكمة الاستئنافية كان الظاهر من دفاع المتهم أنه تمسك بأن التهمة ملفقة عليه من المجنى عليه مما كان يتحتم معه على المحكمة أن تسمع الشهود إذا ما رأت تأييد حكم محكمة أول درجة وعولت على ما أخذ به في أقوالهم ، فإن إدانة المتهم استناداً إلى شهادة أولئك الشهود الذين سمعوا في غيبته تكون منطوية على إخلال بحق الدفاع ،



١٨- إذ أن من حق المتهم أن تسمع الشهود وفي مواجهته كيما يستطيع مناقشتهم  
حدا دام ذلك ممكنا .

( ١٩٥١/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٢٥٧ ص ٦٧٨ )

٣٤١٦ - إذا كان المتهم قد اقتصر أمام المحكمة الاستئنافية على الدفع  
ببطلان الحكم الاستئنافي الفيايى لعدم اعلانه للجلسة كما دفع ببطلان الحكم  
الابتدائي لانه لم يتمكن من حضور الجلسة بسبب مرضه وان محاميه قدم  
شهادة بذلك لم تأخذ بها المحكمة ، وطلب اعادة القضية الى محكمة اول درجة  
فقررت المحكمة تأجيل الدعوى مرارا لارفاق الشهادة المرضية ثم حكمت  
المحكمة فيها دون أن ترفق تلك الشهادة ودون أن تسمع دفاع المتهم في  
موضوع التهمة فانها تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع .

( ١٩٥١/٢/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٢٥٣ ص ٦٦٧ )

٣٤١٧ - إذا كانت المحكمة قد عللت رفضها سماع الخبير الذي طلب  
الطاعن سماعه بأن رأيه سيكون استشاريا ولها ألا تأخذ به ، فهذا منها  
لا يصلح ردا على طلبه ، لأن تقدير الأدلة انما يكون بعد تحقيقها ، وبهذا  
تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

( ١٩٥١/٢/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٣٤ ص ٦١٦ )

٣٤١٨ - إذا كان المتهم قد تمسك بأنه لا تصح مساءلته على أساس  
ما جاء بتقارير في الدعوى مكتوبة باللغة الانجليزية ، ومع ذلك أدانته المحكمة  
استنادا الى هذه التقارير دون ترجمتها فهذا عيب في الاجراءات يقتضى نقض  
حكمها .

( ١٩٤٨/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٢٥ )

ص ٦٧٩ )

٣٤١٩ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب الى المحكمة الاستئنافية  
أن تضم دعويين الى الدعوى المنظورة لان بهما مستندات تفيد المتهم في دفاعه ،  
فأجلت الدعوى الى آخر جلسة ، ثم اطلعت على الدعويين المطلوب ضمهما في  
غيبة الدفاع ثم أصدرت حكمها بتأييد الحكم المستأنف القاضي بإدانة المتهم  
لأسبابه ، فان حكمها يكون باطلا لاخلاله بحق الدفاع ، اذ الظاهر أنها أجلت  
الدعوى لآخر الجلسة حتى تصدر قرارها في صدد ضم القضيتين ثم أمرت



بالضم ونفذ أمرها واطلعت على الأوراق ثم أصدرت حكمها دون أن تسمع  
دفاعا في الموضوع .

( ١٩٤٨/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٨٧ )

( ص ٤٤٨ )

٣٤٢٠ - إذا طلب المتهم ضم قضية قال انها تفيده في الدفاع  
ورفضت المحكمة طلبه وأصر الحاضر عنه على عدم المرافعة الا اذا ضمت  
القضية ، ثم رأت المحكمة أن تحكم في الدعوى فقضت بإدانة المتهم وأوردت  
في أسباب حكمها ما يفيد اطلاعها على هذه القضية واتخاذ ما فيها دليلا على  
هذه التهمة ، فإن هذا يكون اخلافا بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم لحرمان  
المتهم من حقه في مناقشة ما في تلك القضية وبيان وجه استفادته منها .

( ١٩٣١/٣/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢١٤ )

( ص ٢٧٣ )

٣٤٢١ - لا يصح للمحكمة أن تطلع بعد انتهاء المرافعة وفي أثناء  
المداولة في الحكم على أوراق غير التي قدمت إليها في أثناء نظر الدعوى ما لم  
تكن قد اطلعت المتهم عليها ليتمكن من مناقشتها والدفاع عن نفسه فيها ،  
والا كان عملها مغلا بحقوق الدفاع وموجبا لبطالان الحكم .

( ١٩٣٠/١٢/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٣٠ )

( ص ١٦١ )

٣٤٢٢ - ان المادة ١٥ من لائحة الاجراءات الداخلية تحرم على أي  
خصم أن يقدم بعد اقفال باب المرافعة أوراقا أو مذكرات الا اذا رخصت  
المحكمة في ذلك وصار تبليغها لحصه من قبل تقديمها . ومفهوم هذا أن المحكمة  
أيضا يحرم عليها أن تقبل الأوراق التي لم ترخص بها ولم تبلغ للخصم ، وأن  
تطلع عليها وتضمها بملف الدعوى ، بل واجبا أن لا تطلع على تلك الأوراق  
وأن تستبعدا لأول وهلة ان فرض وعرضها قلم الكتاب عليها ولم يقم  
بواجبه من عدم قبولها . وهذا المفهوم منصوص عليه صراحة بمادتي ٩٤ و ٩٥  
مرافعات كما أنه نتيجة حتمية لازمة عن مبدأ وجوب مواجهة الخصوم بعضهم  
بعضا بالدفاع وتمكين كل خصم من مناقشة ما يدلى به خصمه من الحجج ، فإن  
خولفت هذه القاعدة في حكم كانت تلك المخالفة مما يفسده ويمنع الاطمئنان  
اليه وكان من المتعين نقضه لاخلاله بحقوق الدفاع .

( ١٩٣٠/١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٨٦ )

( ص ٤٦٣ )



٣٤٢٣ - اذا قررت المحكمة الاستثنائية بعد انتهاء المرافعة في الدعوى تأجيل النطق بالحكم لجلسة أخرى مع ضم قضية أخرى ثم حكمت ببراءة المتهم وبرفض الدعوى المدنية معتمدة على ما استخلصته وحدها من أوراق القضية المضمومة وقع حكمها هنا باطلا لاخلاله بحقوق دفاع المدعى بالحق المدني اذ كان ينبغي عليها أن تفتح له باب المرافعة وتمكنه من الاطلاع على القضية التي أمرت بضمها ليبدى دفاعه عما عساه يوجد بملفها من الأوراق .

( ١٩٢٩/١٢/٥ ) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٥٢  
ص ٣٩٥ )

### دفاع ، لا اخلال بحق الدفاع

٣٤٢٤ - من المسلمات في القانون أن تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع بدرجتيها لبدء دفاعه الأمر فيه مرجعه اليه ، الا أن قعوده عن ابداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول بينه وبين ابدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها .

( ١٩٧٨/١٢/١٧ ) أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩٦ ص ٩٤٧ )

٣٤٢٥ - من المقرر أن سكوت الطاعن ومحاميه عن المرافعة في موضوع الدعوى واقتصار الدفاع على المرافعة في الدفع دون الموضوع لا يجوز أن ينبنى عليه الطعن على الحكم بالاخلال بحق الدفاع ما دام الطاعن لا يدعى أن المحكمة منعت من المرافعة في الموضوع .

( ١٩٧٤/١١/١٨ ) أحكام النقض س ٢٥ ق ١٦٢ ص ٧٥٠ )

٣٤٢٦ - متى كان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن محكمة ثاني درجة أجلت الدعوى عدة مرات ثم حجزتها للحكم وصرحت بتقديم مذكرات فاقصر المدافع عن الطاعن في مذكرته على التحدث في الدفع بانتضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة ، وكانت المحكمة لم تحل دون اتمامه لدفاعه أو تحدد له نطاقه أو تجزئه عليه ، فان ما يثيره الطاعن من أن المحكمة اذ قضت بادانته قد أخلت بحقه في الدفاع لا يكون له وجه .

( ١٩٦٩/١٢/٢٩ ) أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠٧ ص ١٤٨٨ )

٣٤٢٧ - متى كانت محكمة أول درجة بعد أن سمعت شهود الدعوى أرجأت النطق بالحكم لجلسة أخرى استجابة لطلب الخصوم وأذنت لهم في



تقديم مذكرات بدفاعهم ولم تجعل قرارها مقصورا على الدفع الذى اثاره الطاعن بل اطلقته ، فاذا كان الطاعن - مع هذا الاطلاق - قصر دفاعه فى المذكرة التى قدمها على الدفع فقط ولم يضمها كل ما عن له من دفاع ، فليس له أن ينص على المحكمة أنها قضت فى الدعوى دون أن تسمح دفاعه فى موضوعها .

( ١٩٥٤/٢/١٥ أحكام النقض س ٥ ق ١١٠ ص ٣٣٧ )

**٣٤٢٨ -** الدفع ببطلان القبض هو دفاع فى موضوع الدعوى ، لأنه فى واقعته يقوم على الدفع بعدم صحة الدليل المستفاد من هذا القبض ، فاذا لم يكن قد صدر من المحكمة بعد التقدم إليها بهذا الدفع ما يفيد أنها ستقصر نظرها عليه ، فإنه يكون على المتهم حينئذ أن يدلى بجميع ما عن له من دفاع . واذن فاذا كان الثابت أن محامى الطاعن قد قال انه يطلب البراءة ويدفع ببطلان القبض وبالتالي بطلان الاجراءات ، ثم بعد أن ترفع فى الدفع انشاز اليه انتهى الى تكرار طلب البراءة فقررت المحكمة اضداد حديقها فى الدعوى فى آخر الجلسة دون أن تجعل قرارها هذا مقصورا على الدفع فانها اذ حكمت فيه وفى الموضوع معا لا تكون قد اخلت بدفاع المتهم .

( ١٩٥١/٣/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٧٥ ص ٧٢٨ )

**٣٤٢٩ -** انه وان كان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن أحد المحامين قد تولى الدفاع عن الطاعن وعن المتهم الآخر الا أن كلا منهما انفرد بالدفاع عنه أكثر من محام تستنى له أن يبدى ما يعن له من أوجه الدفاع فى نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرها بما تنتفى معه مظنة الإخلال بحق أيهما فى الدفاع .

( ١٩٧٣/١٢/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٤ ص ١١٣٩ )

**٣٤٣٠ -** لا تلتزم المحكمة بأن تصرح للطاعن بتقديم مذكرة دفاعه مادامت قد سرت وأتاحت له الادلاء بدفاعه الشفوى بجلسة المحاكمة ، ولما كان الطاعن لم يبين ماهية الدفاع المطول الذى التفت الحكم المطعون فيه عن إيراد أو الرد عليه بل أرسل القول ارسالا ، وذلك لمراقبة ما اذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عدمه وهل كان دفاعا جوهريا مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أو هو من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا يستلزم ردا ، ومن ثم فإن اعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم الابتدائى لا يستفاد منه أنه لم يكن محيطا بدفاع الطاعن ، ويكون النعى على الحكم فى غير محله .

( ١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٤ ص ٣٤١ )



٣٤٣١ - لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع المتهم كاملا ، اذ كان عليه ان كان يهمة تدوينه ان يطلب صراحة اثباته في المحضر ، كما ان عليه ان ادعى ان المحكمة صادرة حقه في الدفاع قبل اقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم ان يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، والا لم تجز الحاجة من بعد امام محكمة النقض على أساس من تقصيره عن ما كان يتعين عليه تسجيله واثباته .  
( ١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٤ ص ٣٤١ )

٣٤٣٢ - سكوت المتهم بجنحة عن المرافعة لا يجوز أن يبنى عليه الطعن على الحكم ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع .  
( ١٩٧١/١١/١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٤٧ ص ٦١١ )

٣٤٣٣ - سكوت الطاعن أو المدافع عنه عن المرافعة لا يصح أن يبنى عليه طعنه ما دامت المحكمة لم تمنعهما من مباشرة حقهما في الدفاع .  
( ١٩٦١/٥/١٥ أحكام النقض س ١٢ ق ١٠٧ ص ٥٦٤ )

٣٤٣٤ - من المقرر أنه على صاحب الشأن ان ادعى ان المحكمة صادرة حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم دون سماع دفاعه - أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .  
( ١٩٧٠/١٠/٥ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٢٧ ص ٩٦٠ )

٣٤٣٥ - ان قيام المحامي الذي ندب من مستشار الاحالة للمرافعة عن الطاعن - بفرض حصول هذا الندب - بالمرافعة عن المدعى بالحقوق المدنية ليس من شأنه أن يقدر في صحة الحكم أو يؤثر في سلامته ما دام الثابت من محضر الجلسة ان الطاعن قد وكل محاميا تولى المرافعة بالفعل .

( ١٩٧٦/١١/١٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٠٢ ص ٨٩٢ )

٣٤٣٦ - من المقرر أنه اذا لم يحضر المحامي الموكل عن المتهم وحضر عنه محام آخر سمعت المحكمة مرافعته ، فان ذلك لا يعد اخلاا بحق الدفاع ما دام أن المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الأجراء ، ولم يتمسك بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .  
( ١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٨ ص ١٣٦٧ )



٣٤٣٧ - إذا كانت المحكمة لم تمنع المتهم من ابداء دفاعه ولم تصرح بالجلسة بالكف عن المرافعة وقد ترفع عنه محاميان مرافعة طويلة ، فانه لا يقبل منه النعى على المحكمة بأنها أخلت بحق الدفاع .  
( ١٩٦٢/١/٢ ) أحكام النقض س ١٣ ق ٧ ص ٢٨ )

٣٤٣٨ - إذا كان مؤدى ما هو ثابت بمحضر الجلسة أن نقاشا دار بين المحكمه والدفاع انتهى بتبصير المحكمة الدفاع لما قد ينجم عن انسحابه الأمر الذى اقتنع به الدفاع ، فان تأويل الأمر على أنه ينطوى على تهديد لا يكون له محل .  
( ١٩٦١/٥/٢٩ ) أحكام النقض س ١٢ ق ١١٩ ص ٦٢٢ )

٣٤٣٩ - انضمام المحامى الى زميله يتضمن معنى الاقرار بما ورد في مرافعة الاخير واعتبارها من وضعه مما يفنيه عن نكراها ، ومن ثم فاذا كانت اجراءات المحاكمة قد بوشرت في مواجهة محامين أحدهما موكل والآخر منتدب وتولى كل منهما مناقشة الشهود وكان المحامى الموكل الذى ترفع عنه غير مقيد بجدول المحامين وانضم الآخر اليه فان المتهم يكون قد استوفى دفاعه .

( ١٩٥٧/٣/١٢ ) أحكام النقض س ٨ ق ٦٧ ص ٢٣٥ )

٣٤٤٠ - ما دام محضر الجلسة خاليا مما يؤيد زعم الطاعن أن المحكمة حجرت على حريته فى الدفاع أو أنها منعت محاميه من استيفاء مرافعته فلا يقبل منه ادعاؤه انه لم يوف ذلك الدفاع حقه على مظنة أن المحكمة ستقضى ببرائته .

( ١٩٥١/٥/١٥ ) أحكام النقض س ٢ ق ٤٠٦ ص ١١١٤ )

٣٤٤١ - ان مجرد الاضطراب فى ذكر مرافعة الدفاع بمحضر الجلسة - بفرض حدونه - لا يترتب عليه القول بأن المحكمة أخلت بحق الطاعن فى الدفاع أو بمهمة المدافع عنه ، ذلك لأن الأحكام الجنائية تبنى فى الأصل على التحقيقات التى تجربها المحكمة بنفسها فى الجلسة والمرافعات الشفوية التى تسممها .

( ١٩٥١/٢/٦ ) أحكام النقض س ٢ ق ٢٢١ ص ٥٨٥ )

٣٤٤٢ - لا يصح أن يستنتج اخلال المحكمة بحق المتهم فى الدفاع من الوقت الذى استغرقه نظر الدعوى ، كما لا يصح أن يدعى المتهم الاخلال



بحقه في الدفاع بمقولة أن المدافع عنه انما كف عن المرافعة لما فهمه من ظهور  
برائته استنتاجا من اشارة بدت من المحكمة ما دامت المحكمة لم تصرح بالجلسة  
بالكف عن المرافعة ، فإن مجرد اشارة مبهمه باليد لا يصح الاعتداد بها ولا  
اتخاذها سببا لعدم اتمام المرافعة ان لم تكن تمت .  
( ١٩٤٨/١/٢٠ مجوعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥١٥ )

ص ٤٧٣ ) .

٣٤٤٣ - من المقرر أنه متى حيزت المحكمة القضية للحكم فانها  
لا تكون ملزمة باعادتها للمرافعة لاجراء تحقيق فيها .  
( ١٩٦٩/١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٩ ص ١٣٢١ )

٣٤٤٤ - لا كان يبين من مراجعة محاضر الجلسات أن الدفاع عن  
الطاعنة وان تمسك بطلب مناقشة شاهد الاثبات أمام محكمة اول درجة  
وصمم عليه أمام محكمة ثاني درجة الا انه استحال تحقيق هذا الطلب بسبب  
عدم الاستدلال على الشاهد ، وكانت الطاعنة لاتدعي أن له محل اقامة معروف  
يمكن الاستدلال فيه عليه فانه لا تثريب على المحكمة ان هي فصلت في الدعوى  
دون سماعه .

( ١٩٦٧/٢/٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٣٢ ص ١٦٧ )

٣٤٤٥ - متى كانت المحكمة قد بينت في حكمها السبب الذي رفضت  
من أجله طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته وهو سبب من شأنه أن  
يبرر ما رآته ، وهي على بينة من دفاع المتهم من عدم لزومه للفصل في الدعوى  
ورجعت في حدود سلطتها التقديرية رواية من اطمأنت الى أقوالهم من الشهود  
على دفاع المتهم فانها لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .  
( ١٩٥٨/١/٢٠ أحكام النقض س ٩ ق ١٨ ص ٧٣ )

٣٤٤٦ - اذا كان الملف المطبوع قد أغفل ذكر نتيجة تحليل البقع  
التي وجدت على ملابس المتهم فانه لا يجوز النemy على المحكمة أنها أخلت بحقه  
في الدفاع ، ذلك أنه كان في وسع محامي المتهم وقد لاحظ هذا النقص أن  
يستوفيه بطلب الاطلاع على أصل التقرير المودع بملف القضية .  
( ١٩٥٨/١/٧ أحكام النقض س ٩ ق ٢ ص ١١ )

٣٤٤٧ - اذا كانت المحكمة قد بينت أنها اقتنعت للأسباب التي  
أوردتها بأن المتهم انما يدعى المرض ادعاء توسلا الى التهرب من المحاكمة ،



وكانت قد سمعت بالجلسة الأخيرة شهادة من حضر من الشهود. ولم يكن في القانون ما يلزمها بإجابة ما طلبه المتهم من إعادة القضية الى المرافعة بعد أن أفسحت له بناء على طلب محاميه ليقدم مذكرة بدفاعه فإنه يكون في غير محله النعي عليها بأن أخلت بحق المتهم في الدفاع .

( ١٩٥٤/٤/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ١٩٧٣ ص ٥١١ )

**٣٤٤٨ -** ان القانون لا يلزم المحكمة بإعادة القضية الى المرافعة بعد أن حيزتها للحكم ما دام ذلك منها كان بعد أن أفسحت لطرفي الخصوم استيفاء دفاعهما .

( ١٩٥٤/١/٥ أحكام النقض س ٥ ق ٧٣ ص ٢١٥ )

**٣٤٤٩ -** اذا كانت المحكمة قد أجلت الدعوى لإعلان الشاهد الغائب، وتغيب في الجلسة الأخيرة ، فطلب المدافع عن الطاعن إعادة اعلانه فردت النيابة بأن هذا الشاهد تعذر اعلانه ، ثم نظرت المحكمة الدعوى وتلت أقوال هذا الشاهد بالجلسة فلم يعترض الدفاع عن الطاعن وترافع في موضوعها فإنه لا إخلال بحق الدفاع .

( ١٩٥٣/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٥ ق ٢٤ ص ٦٨ )

**٣٤٥٠ -** ما دام الطاعن قد عارض في الحكم الفيصالي الاستثنائي وقبلت معارضته فلا محل لما يثيره في شأن عدم اعلانه للجلسة التي صدر فيها هذا الحكم إذ لم يمس له حق ولم يحرم من ابداء دفاعه في الموضوع .

( ١٩٥٢/٣/٦ أحكام النقض س ٣ ق ٢٨٨ ص ٧٦٨ )

**٣٤٥١ -** ان تقديم محامي المتهم طلبا لفتح باب المرافعة والاعراض عنه بعد أن أجل نظر الدعوى عدة مرات وبعد اقفال باب المرافعة بحجز القضية للحكم لا يعتبر إخلالا بحقوق الدفاع .

( ١٩٥١/٢/٥ أحكام النقض س ٢ ق ٢١٥ ص ٥٦٩ )

**٣٤٥٢ -** اذا كان المدافع عن المتهم قد اقتصر على القول بأن ملف الدعوى لم يصله وترافع فعلا في الدعوى من غير تحفظ ما ، فلا يكون له أن ينعي على المحكمة أنها أخلت بحق المتهم في الدفاع ، إذ أن عبارته فضلا عن كونها غير صريحة في طلب التأجيل فإنه ترافع دون أن يعقب عليها بشيء .

( ١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ٩٨ ص ٢٦٤ )



٣٤٥٣ - اذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب الى المحكمة أن تجري تجربة للرؤية على ضوء المصباح الذى كان يضىء مكان الحادث وقت وقوعه في مثل الظروف التى وقع فيها لمعرفة ما اذا كان يمكن معه تمييز الأشخاص أو لا يمكن ، فردت المحكمة على ذلك بقولها انه لا جدوى من اجراء هذه التجربة اكتفاء بالمعاينة التى أجرتها النيابة على ضوء ذات المصباح ولزوال المعالم والمانصر التى تؤدى الى النتيجة المتفاه من اجرائها فهذا يعتبر ردا سائفا .  
( ١٦/١٠/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٢١ ص ٤٩ )

٣٤٥٤ - اذا كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر الجريمة التى دان المتهم بها ، ولم تكن تلك الواقعة حسبما بينها الحكم بحاجة الى الكشف الطبى الذى يعنى الطاعن على المحكمة عدم اجرائه ، وكان الدفاع عن الطاعن لم يتقدم الى المحكمة بطلب اجراء هذا الكشف فلا يقبل منه النعى على الحكم لهذا السبب .  
( ١٦/١٠/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٨ ص ٤٣ )

٣٤٥٥ - اذا كانت المحكمة الابتدائية بعد أن حيزت القضية للحكم قررت اعادتها للمرافعة لتسمع شهودا عينتهم ، ثم بالجلسة المحددة أصدرت قرارا مماثلا ثم نظرت الدعوى بجلسة أخرى وسمعت المدعية - بالحق المدنى وترافع محامى المتهم فى الموضوع ، ولم يطلب سماع أى شاهد ثم لما صدر الحكم بادانة المتهم استأنف ، وعند نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية ترافع كذلك دون أن يطلب سماع أى شاهد ، فلا يكون له أن يعنى على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع .  
( ١٦/١٠/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٠ ص ٢٦ )

٣٤٥٦ - اذا كانت المحكمة بعد أن نظرت الدعوى وسمعت الدفاع قد أحالتها الى جلسة أخرى لسماع شهود ، وفى الجلسة لم يترافع المحامى بل أحال على ما أبداه فى الجلسة السابقة فلا يصح القول بأن المتهم لم يستوف دفاعه ، إذ أن تلك الاحالة معناها أن المحامى لم ير جديدا يضيفه الى الدفاع السابق ابدائه .  
( ١٦/١١/١٩٤٥ مموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١ ص ١ )

٣٤٥٧ - ما دام المتهم قد نودى عليه فى الجلسة فحضر ولم يقل ان محاميا سيتولى الدفاع عنه بل دافع عن نفسه بنفسه فان اجراءات المحاكمة تكون قد وقعت صحيحة ، واذا كان المحامى - رغم وجوده فى قاعة الجلسة -



لم يسمع النداء على المتهم ولم ينتبه عند نظر القضية فلم يتقدم بدفاعه عنه  
فإن ذلك لا يعيب الحكم .

( ١٦ / ١٠ / ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٧٦ )

( ص ٥١٦ )

٣٤٥٨ - اذا اعتمدت المحكمة الابتدائية في حكمها بإدانة المتهم على  
أوراق مقدمة في الدعوى محررة بلغة أجنبية ترجمتها بنفسها الى العربية ولم  
يعترض المتهم على هذه الأوراق مما يفيد أنه كان ملما بمحتوياتها فلا يجوز له  
بعد ذلك أن يطعن في الحكم من هذه الناحية بدعوى الإخلال بحق الدفاع .

( ٣١ / ١٠ / ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٦٢ )

( ص ٣١٧ )

٣٤٥٩ - اذا كان الثابت أن محكمة الجنايات طلبت الى المحامي المدافع  
عن المتهم أن يستعد للمرافعة في القضية في اليوم التالي وتركت له تقدير  
موقفه فقبل وترافع بعد ذلك طائعا مختارا ، فلا يقبل من المتهم أن يدعى  
- بعد صدور الحكم - أن المحكمة قد أخلت بحقه في الدفاع .

( ٤ / ١ / ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٢ ص ٣٠ )

٣٤٦٠ - اذا طلب الدفاع عن المتهم تأخير القضية الخاصة به حتى  
ينتهى من قضية أخرى فأخرتها المحكمة لكن المتهم اعتقد أنها أجلت ليوم  
آخر فانصرف ، ولما طلبت القضية نودي عليه ولم يمثل أمام المحكمة وبين  
المحامي علة غيابه وطلب تأجيل القضية فرفضت المحكمة طلبه ، فذلك من حق  
المحكمة ولا يمكن أن يعد إخلالا منها بحق الدفاع ، لأن انصراف المتهم من  
المحكمة قبل التثبت من مصير قضيته يجب أن يتحمل هو تبعاتها ولا يصح  
أن يترتب عليها التزام المحكمة بتأجيل قضيته .

( ٢٦ / ١٢ / ١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٠ )

( ص ١٠٣ )

٣٤٦١ - اذا حضر محاميان عن المتهمين وحصلت المرافعة ودونت  
بمحضر الجلسة ولم يذكر من من المحامين هو الذي قام بالمرافعة فلا أهمية لهذا  
السهو مادام الدفاع عن المتهمين قد حصل فعلا كما يقضى به القانون .

( ٩ / ١١ / ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٨٣ )

( ص ٣٥١ )



٣٤٦٢ - إذا اشتبه الأمر على مدافع عن متهم وطلب الى المحكمة أن تبين له على أي وجه يترافع ، هل على اعتبار أنه فاعل أصلي أم على أنه شريك ، فافسحت له المحكمة المجال ليرافع كما يريد ، ثم حكمت بإدانته باعتباره فاعلا أصليا ، وقد كان حكم محكمة الدرجة الأولى يعتبره شريكا ، فلا يجوز للمتهم بعد ذلك أن يطعن في الحكم بدعوى أنه لم يترافع في التهمة على هذا الاعتبار ، وأن هذا فيه إخلال بحقوق الدفاع ، إذ هو من جهة قد مكن لدئ المحكمة الاستثنائية من المرافعة في كلا الأمرين ومن جهة أخرى فإن الاشتراك يساوي الفعل الأصلي في العقوبة .

( ١٩٣١/٤/٥ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٣٢

ص ٢٨٤ )

٣٤٦٣ - للمحكمة الحق في منع المحامي من تكرار عباراته لمسا في ذلك من ضياع وقتها الذي خصصته لا لقضية موكله فقط ، بل لها ولغيرها من القضايا الأخرى ضياعا بلا ثمرة ، فإذا انسحب المحامي لأخذ المحكمة بحقها في هذا فلا يسوغ له أن يطعن من بعد في حكمها بدعوى أنها مست يحقه في الدفاع .

( ١٩٣٠/١٢/٢٥ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٣٩

ص ١٧٥ )

٣٤٦٤ - أنه وإذا كان للدفاع حريته التامة فللمحكمة - إذا تعدد المحامون عن مصلحة واحدة - أن تلفت من يريد الكلام منهم الى ما سبق لغيره من زملائه الكلام فيه لعدم التكرار ، وعلى هذا المحامي أن ينتقل الى كلام آخر الا اذا كان لا يزال في الدفاع متسع لقول آخر ، فإذا لم يجيبها بالامتناع عن المرافعة لا تكون المحكمة هي التي منعتة وإنما تكون تبعة ذلك عليه لأنه امتناع عن الدفاع في غير ما يوجبه .

( ١٩٣٠/٦/١٩ ) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٥٨ ص ٥٠ )

٣٤٦٥ - مادام المتهمون قد أعلنوا بساعة افتتاح الجلسة فترتيب قضاياهم في رول الجلسة لا يمكن أن يرتب لهم حقا في عدم نظرها والفصل فيها الا في دورها . فمتى طلبت المحكمة عند افتتاح الجلسة من المتهمين الذين لهم محامون أن يلفتوا نظرها ليتسنى إرجاء النظر في قضاياهم الى حين حضور المحامين عنهم ، ثم نظرت قضية متهم ولم يحصل اعتراض منه



على نظر قضيته بدون حضور مجاميعه فلا يكون في ذلك مساس بحقوق  
الدفاع .

( ١٩٣٠/٣/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٣ ص ٥ )

٣٤٦٦ - يجب أن يكون لوجود الدعاوى بمجالس القضاء حد تنتهي  
اليه ، وليس على القاضي أن يتابع الخصوم في دقوعهم التي يرى أنها لا ترمي  
إلا إلى المثل والتسويق .

( ١٩٢٩/١٠/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٠٥ )

( ص ٣٥٥ )

٣٤٦٧ - ليست المحكمة ملزمة بسماع أوجه دفاع ليست في حاجة  
اليها بعد أن تكون قد تنورت في الدعوى ، بل لها الحق دائما في أن تطلب  
من الدفاع الكف عن الاسترسال في بيان نقط قد ظهرت ظهورا جليا ، فإذا  
أشادت المحكمة على المحامي بالاكتهاف بما أبداه من الدفاع فلا يعتبر ذلك منها  
اخلاا بحقوق الدفاع يبطل الحكم .

( ١٩٢٩/٤/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٣٦ )

( ص ٢٧٣ )

دفاع ، حضور محام في جلسة

٣٤٦٨ - من المقرر أن حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب  
قانونا .

( ١٩٧٨/٤/٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧١ ص ٣٦٩ )

٣٤٦٩ - متى كان الأصل أنه وإن كان حضور محام مع المتهم بجنحة  
عنه غير واجب قانونا ، إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه فإنه يتعين  
على المحكمة أن تسمعه متى كان حاضرا ، فإن لم يحضر فإن المحكمة لا تنقيد  
بسماعه ما لم يثبت لها أن غيابه كان لعذر قهري . وإحجام المحامي الحاضر  
والذي سبق أن منحته المحكمة في جلسة سابقة أجلا للاطلاع والاستعداد عن  
إبداء دفاعه دون أن تمنعه عنه ، وترخيصها للطاعن بتقديم مذكرة بدفاعه في  
فترة حجز الدعوى للحكم ومنحها بذلك المحامي الأصيل فرصة إبداء هذه  
الدفاع مكتوبا لا إخلال فيه بحق الدفاع .

( ١٩٧٢/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧٧ ص ١٢٤٠ )



٣٤٧٠ - الأصل أن حضور محام عن المتهم ليس بلام في مواد الجنح ، الا أن المتهم اذا كان قد وضع ثقته في محام ليقوم بالدفاع عنه فانه يجب على المحكمة أن تتيح له الفرصة للقيام ببعثته ، واذا لم يتمكن من ذلك بسبب قهرى كان من المتعين عليها أن تؤجل الدعوى لحضوره او لتمكين المتهم من توكيل محام غيره .

( ٢٤ / ٣ / ١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٤٣ ص ٤٢٥ )

٣٤٧١ - ان القانون لا يوجب في مواد الجنح أن يحضر مع المتهم محام يتولى الدفاع عنه ، فاذا كانت المحكمة قد استجابت لما طلبه المتهم في مذكرته التي قدمها في دفع ابداء من اعطائه مهلة لاعداد دفاعه في موضوع التهمة وحددت لنظر الموضوع جلسة أخرى أعلن المتهم اليها اعلانا صحيحا فحضر ودافع عن نفسه ، فلا يكون له من بعد أن ينص على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع اذ هي لم تجبه الى طلبه تأجيل الدعوى حتى يحضر محاميه .

( ٦ / ٣ / ١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨٠ ص ٧٤١ )

٣٤٧٢ - القانون لا يحتم استعانة المتهم بمحام في قضايا الجنح أو الجنايات المجنحة ، ولما كان الثابت ان المتهم حضر بشخصه وكانت لديه فرصة للدفاع عن نفسه بنفسه فان ما يثيره الطاعن بشأن عدم اجابته الى إعادة القضية للمرافعة لسماع دفاع محاميه الشفوى لا يكون له محل سواء أكانت المحكمة قد صرحت له بتقديم مذكرة كما يزعم او لم تصرح كما يستفاد من محضر الجلسة .

( ١٩ / ٢ / ١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤٦ ص ٦٤٦ )

٣٤٧٣ - ان تولى محام واحد الدفاع عن متهمين في جنحة حتى عند اختلاف المصلحة لا يخل بحق الدفاع ، اذ الاستعانة بمحام أمام محكمة الجنح ليست لازمة بحكم القانون ، فضلا عن أن المتهم ما دام حاضرا بنفسه فقد كان في مقدوره أن يبني هو دفاعه وهو لم يدع أن أحدا منعه من ابداء دفاعه أو استكمالها .

( ٨ / ١ / ١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ١٨١ ص ٤٧٦ )

٣٤٧٤ - لا يشترط حضور محام مع المتهم في جنحة ، اذ يكفي أن يدافع المتهم عن نفسه وله أن يتنازل عن محاميه اذا لم يوافق على دفاعه . واذن فحضور محام عن متهمين في جنحة تتعارض مصلحتيهما لا يصح أن يرتب عليه القول بحصول اخلال بحق الدفاع ما دام لكسل منهم أن يبدى



ما يشاء من الدفاع حرصا على مصلحته . وإذا كانت الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية لم تطرح الا بالنسبة الى أحد المتهمين فلا يقبل منه أن يثير أمام محكمة النقض الاخلال بحقه في الدفاع ، إذ المحامي عنه كان سرا طليقا في أن يترافع عنه بما يشاء .

( ١٦٥٠/١٠/٣٠ أحكام النقض من ٢ ق ٤٠ من ٩٩ )

٣٤٧٥ - أن تولى محام واحد الدفاع عن متهمين في جنحة ، حتى عند اختلاف مصلحة أحدهما عن مصلحة الآخر ، ذلك لا يسوغ النعي على المحكمة أنها أخلت بحق المتهم في الدفاع ، فإن حضور المحامين للدفاع عن المتهمين في مواد الجنح والمخالفات ليس لازما بمقتضى القانون ، بل الواجب أن يحضر المتهم أمام المحكمة مستعدا للمرافعة عن نفسه بنفسه أو بمن يختاره من المحامين ، وما دام المتهم كان في مقدوره أن يمدى هو دفاعه ، ولم يدع أن أحدا منعه من إبداء دفاعه فلا يكون ثمة من زجه لما يدعيه من الاخلال بحقه في الدفاع .

( ١٩٤٦/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٦٩ )

ص ١٦٠ )

٣٤٧٦ - ليس من المحتم قانونا أن يحضر محام عن المتهم بجنحة بل يكفي أن يدافع المتهم عن نفسه .

( ١٩٣٦/١٠/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٨٩ )

ص ٦١٧ )

٣٤٧٧ - توسيط المحامين في الدفاع عن المتهمين بمادون الجنايات من الجرائم ليس واجبا قانونا ، بل أن الواجب على المتهم أن يحضر مستعدا للمرافعة بنفسه أو بمن يختاره من المحامين متى صار تكليفه بالحضور في الميعاد القانوني ، فإن حضر غير مستعد هو أو محاميه فعليه هو تبعه تقصيره في حق نفسه مادام أنه قد استوفى الزمن الذي رآه الشبارع كافيا ليحضر من بعده مستعدا للمرافعة . واذن فلا يعد اخلالا بحق الدفاع أن تأمر المحكمة بالمرافعة مع معارضة المتهم أو محاميه في هذا الأمر بأنه لم يبلغ على أوراق الدعوى .

( ١٩٣٠/١١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٨٦ من ٨٠ )



### دفاع ، طلب الطعن بالتزوير

٣٤٧٨ - الطعن بالتزوير من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، فيجوز لها أن تحقق بنفسها الطعن بالتزوير والا تحيله الى النيابة العامة لتحقيقه والا تقف الفصل في الدعوى الأصلية اذا قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واضحة .  
( ١٢/١٠/١٩٧٣ أحكام النقض من ٢٤ ق ٢٤٥ ص ١٢٠٨ )

٣٤٧٩ - الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته ، لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث .  
( ١٢/١٠/١٩٧٣ أحكام النقض من ٢٤ ق ٢٤٤ ص ١٢٠١ ،  
١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١٢٠ ص ٥٨٢ )

### دفاع ، القرارات التحضيرية

٣٤٨٠ - قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .  
( ١٢/٢٣/١٩٧٨ أحكام النقض من ٢٩ ق ١٥ ص ٨٣ ، ٢/٢١/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٥٤ ص ٢١٩ )

٣٤٨١ - ان القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق . فالمحكمة غير ملزمة بإجابة الدفاع الى طلبه من استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها - بعد ما أجرته من تحقيق المسألة الفنية في الدعوى - حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء . وليس بذى شأن أن تكون المحكمة قد أصدرت قرارها بدعوة كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته ثم عدلت عن قرارها .  
( ١٢/٥/١٩٧٣ أحكام النقض من ٢٤ ق ٦٦ ص ٣٠٢ )

٣٤٨٢ - اذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكمها الأسباب التي دعتها الى أن تعود فتقرر عدم حاجة الدعوى ذاتها الى



هذا التحقيق . وذلك بغض النظر عن مسلك المتهم في صيد هذا الدليل . لأن تحقيق أدلة الادانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهن حجية المتهم في الدعوى .

( ١٩٧٢/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٣ ص ٢١٤ )

٣٤٨٣ - اذا كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة الاخيرة للمحاكمة والى المذكرة الختامية المقدمة من محامي الطاعن ، أنه لم يصر فيها على طلب سماع شاهد النفي ، مما مفاده أنه قد عدل عنه ، ولم تر المحكمة بعد ذلك محلا لاستدعائه لسماعه ، ولا يضر من الأمر أن تكون المحكمة قد أصدرت قرارا باعلان الشاهد ثم عدلت عنه ، ذلك أن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى ، لا يبدو أن يكون قرارا تحضيريا لا يتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من أن المحكمة قد أخلت بحقه في الدفاع يكون غير شديد .

( ١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧١ ص ١٣٥٦ ،

١٩٦٧/١/١ س ١٨ ق ٧ ص ٤٦ )

٣٤٨٤ - ان القرار الصادر من المحكمة الاستثنائية باعلان شاهد ليس من قبيل الأحكام التهديدية التي يؤخذ منها ما ستقتضى به المحكمة ، فلا يصح المدول عنها ، بل هو مجرد قرار تحضيرى القصد منه تجهيز الدعوى للفصل فيها مما لا يترتب عليه أى حق للخصوم لتعلقه بالمحكمة وحدها ، فاذا تيقنت المحكمة بعد اصدار هذا القرار أن الدعوى لم تكن بحاجة اليه لوجود ما يضى عنه فلم تؤجلها مرة أخرى لتنفيذه فلا تثريب عليها في ذلك . ( ١٩٢٩/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٩ ص ٦٤ )

٣٤٨٥ - متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجاب له ، فانه لا يجوز لها أن تعدل عنه الا لسبب سائغ يبرر هذا المدول .

( ١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٦ ، ص ٦٦٢ ،

١٩٦٩/٥/٥ س ٢٠ ق ١٣٢ ص ٦٤٩ ، ١٩٦٧/٥/٨ س ١٨ ق ١١٩ ص ٦٢٣ )

٣٤٨٦ - لا كانت المحكمة رغم تأجيلها الدعوى اول الامر كطلب الدفاع لاستدعاء الطبيب الشرعى ، مما يبين منه انها قررت جدية الطلب ، قد نظرت الدعوى وأصدرت حكمها فيها دون اجابة الدفاع الى طلبه ، ودون أن تعرض في حكمها لهذا الطلب دون أن تبرر سبب عدولها عن تنفيذه



ما سبق أن أمرت به وقزرتة من استدعاء الطبيب الشرعي فانها تكسبون قد اخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .  
( ١٩٦٣/٦/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ٩٦ ص ٤٩٢ )

٣٤٨٧ - طلب المتهم سماع شاهد لم تر المحكمة أن سماعه لازم لظهور الحقيقة وردعا على ذلك بأنها أجلت القضية مرارا لحضور شهود النفي فلم يحضروا ، فهي في حل من صرف النظر عن سماع هذا الشاهد .  
( ١٩٥١/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣ ق ٧٤ ص ٢٠٠ )

٣٤٨٨ - اذا كانت ادانة المتهم قد بنيت على أنه وهو وقاد للقطار الذي حصلت فيه السرقة قد اتفق مسح سائقه وسائر المتهمين على إيقاف سيره ثم أوقفه حتى تمكن المتهمون من انزال الأشياء التي سرقوها منه مما أدى الى أن قطع القطار المسافة بين المحطتين اللتين حصلت السرقة في مكان واقع بينهما في مدة تزيد كثيرا على المدة المقررة ، الأمر الذي يؤيد ما قرره بعض الشهود من أن وقف القطار كان متعمدا لتسهيل اتمام السرقة ، وكان المتهم قد عزا تأخير القطار الى خلل بالقاطرة وطلب ضم ملف القاطرة المذكورة لتحقيق هذا الدفاع فاستجابت المحكمة لهذا الطلب ولكنها عادت وعدلت عن تنفيذ قرار الضم بانية ذلك على ما تبين لها من أقوال من سألتهم من موظفي مصلحة السكة الحديدية من أن القاطرة ليلة الحادث لم يكن بها خلل ، فانها لا تكون قد اخلت بحق المتهم في الدفاع ، اذ مادام قد ثبت أن القاطرة لم يكن بها الخلل المدعى في ليلة الحادث فان تحرى حالتها السابقة لا يكون له محل لانقطاع الصلة بين تلك الحالة السابقة وبين واقعة الدعوى .  
( ١٩٥٠/٣/٦ أحكام النقض ص ١ ق ١٣٠ ص ٣٨٦ )

### مادة ٣١١

يجب على المحكمة أن تفصل في الطلبات التي تقدم لها من الخصوم وتبين الأسباب التي تستند اليها .  
- لا مقابل لها في القانون السابق .

### مادة ٣١٢

يحرر الحكم بأسبابه كاملا خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقرار الامكان . ويوقع عليه رئيس المحكمة وكاتبها ، واذا حصل مانع للرئيس يوقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في اصداره ، واذا كان الحكم صادرا



من المحكمة الجزئية وكان القاضي الذي أصدره قد وضع أسبابه بغطه ، يجوز لرئيس المحكمة الابتدائية أن يوقع بنفسه على نسخة الحكم الأصلية ، أو يندب أحد القضاة للتوقيع عليها بناء على تلك الأسباب ، فإذا لم يكن القاضي قد كتب الأسباب بغطه يبطل الحكم لحلوه من الأسباب .

ولا يجوز تأخير توقيع الحكم على الثمانية الأيام المقررة إلا لأسباب قوية ، وعلى كل حال يبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ، ما لم يكن صادرا بالبراءة . وعلى قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه شهادة بعدم توقيع الحكم في الميعاد المذكور .

— ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر في ١٩٦٢/٦/١١

— راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .  
— قارن المادة ٢/٢٣١ من القانون السابق ، والمادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات .

مادة ٣١٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يجب أن يحضر المحكم بأسبابه كاملا في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بفقد الإمكان ، ويوقع عليه رئيس المحكمة وكتائبها ، وإذا حصل مانع للرئيس يوقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في إصداره . وإذا كان الحكم صادرا من محكمة جزئية وكان القاضي الذي أصدره وضع أسبابه بغطه ، يجوز لرئيس المحكمة الابتدائية أن يوقع بنفسه على نسخة الحكم الأصلية أو يندب أحد القضاة للتوقيع عليها بناء على تلك الأسباب . فإذا لم يكن القاضي قد كتب الأسباب بغطه يبطل الحكم لحلوه من الأسباب .

ولا يجوز تأخير توقيع الحكم عن الثمانية الأيام المقررة إلا لأسباب قوية . وعلى كل حال يبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع .

## الأحكام

### جلسة النطق بالحكم

٣٤٨٩ — من المقرر قانونا أنه لا يلزم إعلان التهم بالجلسة التي حددت لصدور الحكم فيها متى كان حاضرا جلسة المرافعة أو معلنا بها إعلانا صحيحا .

( ١٩٧٧/٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦٦ ص ٣١٠ )

٣٤٩٠ — لم ينص القانون على الإعلان في حالة النطق بالحكم في جلسة تغاير الجلسة المحددة لذلك ، وتحديد أيام انعقاد جلسات الدوائر



المختلفة بالحكمة هو اجراء تنظيمي لحسن سير العمل بما لا يترتب البطان لمخالفته .

( ١٩٧٦/١٢/١٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢١٦ ص ٩٥٢ ،  
١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ق ٦٦ ص ٣١٠ )

٣٤٩١ - مجموعة الاجراءات الجنائية لم تحرم - بعد حجز الدعوى للحكم - تأجيل اصداره أكثر من مرة كما فعل قانون المرافعات المدنية في المادة ١٧٢ منه ، ومن ثم وجب اتباع نصوصها دون نصوص قانون المرافعات ، وبالتالي فلا بطلان يلحق الحكم الصادر من المحاكم الجنائية في الدعوى الجنائية أو المدنية المنظورة امامها مهما تعدد تأجيل النطق به .  
( ١٩٧١/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٧ ص ٢٨٢ )

### العبرة بنسخة الحكم الأصلية

٣٤٩٢ - العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصور التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن ، أما مسودة الحكم فانها لا تكون الا مشروعا للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي اجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند ارادة الطعن .  
( ١٩٧٩/١/٢٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣٣ ص ١٧١ ،  
١٩٧٩/١/٢٥ ق ٣١ ص ١٦٤ ، ١٩٧٨/٢/٢٧ س ٢٩ ق ٣٥ ص ١٩٦ )

٣٤٩٣ - العبرة في الأحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة وتحفظ في ملف الدعوى وتكون هي المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليها من ذوى الشأن ، أما ورقة الحكم قبل التوقيع والاداع - سواء كانت مسودة أو أصلا - وهي لا تعدو أن تكون مشروعا للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي اجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند ارادة الطعن فانها لا تغني عن الحكم بالمعنى المتقدم شيئا .

( ١٩٧٧/١/١٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٧ ص ٨٠ ، ١٩٧٥/٥/١٧  
١٩٦٥ س ١٦ ق ٩٧ ص ٤٧٩ )

٣٤٩٤ - العبرة في الحكم بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة ، ولا تعدو المسودة أن تكون ورقة لتخصيص



الحكم والمحكمة كامل الحرية في أن تجري فيها ما يترأى لها من تعديل في شأن الوقائع والأسباب إلى وقت تحرير الحكم والتوقيع عليه .  
( ١٩٧٢/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٢ ص ٨٠٢ )

٣٤٩٥ - ان العبرة في الأحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة ، لأنها هي التي تحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وغيرها .  
( ١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٩ ص ١٦٠ )

٣٤٩٦ - لما كان رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم قد وقع على نسخته الأصلية - وفقا للمادة ٣١٢ اجراءات - وكان القاضي الذي وقع مسودة هذا الحكم قد وقعها بوصفه محررا أسبابه ومشاركاً في المداولة فيه لا بوصفه نائبا عن رئيس المحكمة التي أصدرته ، فإن ما ينصاه الطاعن على الحكم من بطلانه بدعوى توقيع مسودته من غير رئيس المحكمة لا يكون له محل .  
( ١٩٦٧/٢/١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٠ ص ٢٠٠ )

٣٤٩٧ - ان القانون لا يوجب وضع امضاء رئيس المحكمة على الورقة التي يحضر فيها الحكم قبل تحرير نسخته الأصلية ، متى كان لرئيس المحكمة التي أصدرت الحكم توقيع ثابت على مسودة الحكم الأصلية الشاملة للأسباب والمنطوق فلا يكون ثمة اخلال بما يوجب القانون .  
( ١٩٤٨/٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٣٩ ص ٥٠٠ )

٣٤٩٨ - الحكم هو القرار الذي يثبتته كاتب المحكمة موقعا عليه منه ومن رئيسها ويحفظ في ملف الدعوى وتؤخذ منه الصورة التنفيذية والصور الأخرى . وهو هو الذي أوجب القانون اشتماله على البيانات الجوهرية المكونة له ، فلا يصح الطعن في حكم بسبب وجود اختلاف بين هذا الحكم وبين مسودته .  
( ١٩٢٩/٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٤٤ ص ١٥٨ )

### مسودة الحكم

٣٤٩٩ - متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن أحد قضاة



الهيئة التي سمعت المرافعة والذي أثبت في ورقة الحكم عدم اشتراكه في تلاته قد وقع على قائمة الحكم بما يثبت اشتراكه في إصداره طبقا لما توجبه المادة ١٧٠ مرافعات فإن الحكم يكون سليما بمنأى عن دعوى البطلان .

( ١٩٧١/١/٢٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ٢٢ ص ٩٥ )

٣٥٠٠ - توجب المادة ١٧٠ مرافعات أن يكون القضاة الذين اشتركوا في المداولة حاضرين تلاوة الحكم ، فإذا حصل مانع لأحدهم وجب أن يوقع مسودته . ولما كان القاضي الذي اشترك في الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم لم يشترك في الهيئة التي نطقت به ولم يوقع على مسودة الحكم أو قائمته ، فإن الحكم يكون مشوبا بالبطلان متعينا نقضه .

( ١٩٦٩/٤/٢١ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٠٧ ص ٥١٥ )

٣٥٠١ - لا محل للاستناد للمادة ٣٤٦ مرافعات التي توجب توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم في المواد الجنائية التي تطبق عليها أحكام قانون الاجراءات الجنائية .

( ١٩٦٧/١١/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٤٤ ص ١١٦٣ )

٣٥٠٢ - ان المادة ٣١٢ اجراءات انما تتحدث عن التوقيع على الحكم ذاته لا على مسودته ، فلا وجه للاستناد اليها في طلب بطلان الحكم الجنائي لعدم توقيع رئيس الهيئة التي أصدرته على مسودته .

( ١٩٦٧/١١/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٤٤ ص ١١٦٣ )

٣٥٠٣ - ان المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات انما تتحدث عن التوقيع على الحكم ذاته لا على مسودته ، فلا وجه للاستناد اليها في طلب بطلان الحكم الجنائي لعدم توقيع القضاة الذين أصدروه على مسودته .

( ١٩٥١/٢/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٢٤ ص ٥٩٥ )

٣٥٠٤ - لا ينال من صحة الحكم كون أن أوراق الدعوى قد خلت من وجود مسودة الحكم - على فرض صحة ما يدعيه الطاعن - ذلك أن تحرير الحكم عن طريق املائه من القاضي على سكرتير الجلسة لا يقضى بطلانه ما دام



الثابت على نحو ما سلف بيانه أنه قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون .  
( ١٣/١٢/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٠ ص ٩٣٢ )

٣٥٠٥ - المادة ٣١٢ اجراءات جنائية لا توجب تحرير مسودة بأسباب الحكم بخط القاضي الا في حالة فريدة ، هي حالة وجود مانع للقاضي الجزئي من التوقيع على الحكم بعد اصداره ، فانه في هذه الحالة لا يجوز لرئيس المحكمة أو القاضي الذي يندبه أن يوقع على الحكم الا اذا كان القاضي الذي أصدره وضع أسبابه بخطه .  
( ١٩٧١/١/٣١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٣١ ص ١٢٢ ،  
١٩٥٦/٣/٢٠ س ٧ ق ١٢١ ص ٤١٨ )

٣٥٠٦ - لا يعيب الحكم أن أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة لم يحضر تلاوته ما دام الثابت أن هذا القاضي قد وقع بامضائه على مسودة الحكم بما يفيد اشتراكه في المدولة .  
( ١٩٥١/١١/٥ أحكام النقض س ٣ ق ٥١ ص ١٣٥ )

٣٥٠٧ - اذا لم يوجد أى توقيع للقاضي الذي سمع الدعوى ولم يحضر النطق بالحكم فلا بطلان ما لم يثبت أن هذا القاضي لم يشترك بالفعل في اصدار الحكم ، ففي هذه الحالة يكون الحكم باطلا ، وكلما ثبت اشتراك هذا القاضي في الحكم كان صحيحا مهما كانت طريقة الثبوت ، فالتوقيع على مسودة الحكم لا على نسخته الأصلية لا يبطل الحكم .  
( ١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩ ص ٤٧١ )

٣٥٠٨ - ان عدم توقيع القاضي الذي سمع المرافعة في الدعوى على مسودة الحكم الذي اشترك في اصداره ولم يحضر النطق به ، كما هو مقتضى المادة ١٠٢ مرافعات لا يستوجب البطلان ، لأن القانون اذا لم ينص في هذه المادة على البطلان في هذه الحالة ، مع أنه قد نص عليه في المادتين ١٠٠ و ١٠٣ من القانون المذكور قد دل بذلك على أنه لا يعتبر هذه المخالفة مستوجبة للبطلان .

( ١٩٤١/٢/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٠٧ ص ٣٩٧ )



## التوقيع على الحكم

٣٥٠٩ - دل الشارع بالمادة ٣١٢ اجراءات على أن التوقيع على الحكم انما قصد به استيفاء ورقته شكلها القانوني الذي تكتسب به قوتها في الاثبات ، وانه يكفي لتحقيق هذا الغرض أن يكون التوقيع من أى قاض ممن اشتركوا في اصداره . أما النص على اختصاص رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بالتوقيع فقد قصد به تنظيم العمل وتوجيهه . فان عرض له مانع قهرى - بعد صدور الحكم وقبل توقيع الأسباب التي كانت محل مداولة الأعضاء جميعا - فوقع الحكم نيابة عنه أقدم العضوين الآخرين فلا يصح أن ينعى على ذلك الاجراء بالبطلان لاستناده في ذلك الى قاعدة مقرر في القانون بما لا تحتاج الى اناية خاصة أو اذن في اجرائه .  
( ١٩٩٦٧/١/٣٠ أحكام النقض س ١٨ ق ١٩ ص ١٠٨ )

٣٥١٠ - لما كانت المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية استلزمت أن يوقع على الحكم رئيس المحكمة وكناب الجلسة فقط ، كما انها تتحدث عن التوقيع على الحكم ذاته لا على مسودته ، ومن ثم فان النعى على الحكم بدعوى عدم توقيع أحد آخر من أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم عليه وعدم توقيع رئيس الهيئة على المسودة يكون في غير محله .  
( ١٩٧٩/٦/٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٣٧ ص ٦٤٠ )

٣٥١١ - لا يلزم في الاحكام الجنائية أن يوقع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته بل يكفي أن يحرر الحكم ويوقعه رئيس المحكمة وكاتبها ، واذا حصل مانع للرئيس وقعه أحد القضاة الذين اشتركوا في اصداره .  
( ١٩٥٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٠ ق ٢٢٠ ص ١٠٧٢ )

٣٥١٢ - دل الشارع بنص المادة ٣١٢ اجراءات جنائية أن التوقيع على الحكم من رئيس المحكمة هو بمثابة شهادة بما حصل ، فيكفي فيه أن يكون من أى واحد ممن حضروا المداولة ، وليس النص على اختصاص الرئيس بالتوقيع الا بقصد تنظيم العمل وتوجيهه ، اذ الرئيس كزملائه في ذلك ، فان عرض له مانع قهرى - بعد صدور الحكم وقبل توقيع الأسباب - التي كانت محل مداولتهم جميعا ، فوقع الحكم بدلا منه زميله ، وهو العضو الذي يليه في الأقدمية فلا يصح أن ينعى عليه بالبطلان .  
( ١٩٥٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ١٥١ ص ٦٨١ )



٣٥١٣ - ما دام الطاعنون لا يدعون أن اجراءات المحاكمة قد تمت على غير ما هو ثابت في محضر الجلسات التي يقولون انها خالية من توقيع رئيس الجلسة ، ومادام الحكم - وهو ما ينبغي أن يوجه اليه الطعن - موقعا عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته هو ومحضر الجلسة الأخيرة فالطعن في الحكم استنادا الى عدم توقيع محاضر الجلسات لا يقبل .  
( ١٩٥٢/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٩ ص ٥٠٢ )

٣٥١٤ - اذا ما توفي رئيس الجلسة بعد الحكم أو عرض له مانع قهري ، فحرر أحد الأعضاء الآخرين أسباب الحكم ووقعه بدلا عنه فهذا لا يبطل الحكم ، ولا يقبل القول بأن هذه الأسباب لم تكن محل مداولة من جميع القضاة أو أنها لم تكن هي التي تناولتها المداولة لأن المفروض أن الحكم لا ينطق به الا بعد المداولة فيه وفي أسبابه .  
( ١٩٤٨/٥/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٠٩ ص ٥٦٩ )

#### علم التوقيع على الحكم

٣٥١٥ - خلو ورقة الحكم الابتدائي من توقيع القاضي الذي أصدره يجعله في حكم المعلوم وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمنته من بيانات وأسباب لا وجود لها قانونا ، واذا أيد الحكم المظنون فيه الحكم الابتدائي لأسبابه فإنه يعتبر وكأنه خال من الأسباب بما يعيبه ويوجب نقضه .  
( ١٩٧٨/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٤٩ ص ٧٤٤ ،  
١٩٧٠/١٢/١٣ س ٢١ ق ٢٩٣ ص ١٢١٠ )

٣٥١٦ - من المقرر أن توقيع القاضي على ورقة الحكم الذي أصدره بعد شرطا لقيامه إذ أن ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها . ولما كان يبين من الاطلاع عليها حتى نظر الطعن في الحكم ورغم مضي فترة الثلاثين يوما التي استوجب القانون توقيع الحكم قبل انقضائها يترتب عليه بطلان الحكم ما لم يكن صادرا بالبرائة .

( ١٩٦٨/٦/٣٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣١ ص ٦٥٢ )

٣٥١٧ - من المقرر أن توقيع القاضي على ورقة الحكم الذي أصدره يعتبر شرطا لقيامه ، إذ ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه



الذى صور به وبناء على الأسباب التى اقيم عليها • ولما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن رئيس المحكمة وقع صفحاته عدا الصفحة الأخيرة المتضمنة باقى أسبابه ومنطوقه ، فانها تكون مشوبة بالبطلان يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته مما يتعين معه نقض الحكم •

( ١٩٦٦/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١٨ ص ١١٥٩ )

٣٥١٨ - كل حكم يجب أن يدون بالكتابة ويوقع عليه القاضى الذى أصدره والا يعتبر غير موجود ، واذن فيكون باطلا الحكم الاستثنائى الذى يقضى بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه متى كان الحكم الابتدائى غير موفعة ورقته من القاضى والكتاب •

( ١٩٤٦/٦/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٨٤ )

ص ( ١٧١ )

٣٥١٩ - الحكم لا يعتبر له وجود فى نظر القانون الا اذا كان قد حرر ووضعت أسبابه ووقعه القاضى الذى أصدره ، ثم هو من حيث انه ورقة اميرية لا يكتسب صفته الرسمية الا اذا كان موقعه موطئا عند التوقيع ، واذن فمتى زالت صفة القاضى عن رئيس المحكمة التى قضت فى الدعوى فان وضعه بعد ذلك أسباب الحكم ثم توقيعه اياه لا يكسب ورقته الصفة الرسمية ولا يجعل منها بالتالى حكما مستوفيا الشكل القانونى ، واذا لم يكن موجودا فى الدعوى غير تلك الورقة ولم يكن عليها توقيع آخر ممن اشتركوا مع موقعها فى الفصل فى القضية فان الدعوى تكون كأنها لا حكم فيها •

( ١٩٤٦/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٦٣ )

ص ( ١٥٧ )

### مدة الثمانية ايام

٣٥٢٠ - لم يرتب القانون البطلان على تأخير توقيع الأحكام الا اذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ، أما ميعاد الثمانية ايام المشار اليه فى المادة ٣١٢ اجراءات جنائية قد أوصى الشارع بالتوقيع على الحكم خلاله دون أن يرتب البطلان على عدم مراعاته •

( ١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٤ ص ٢١٩ ، ٤/٣ )

( ١٩٧٢ ق ١١٤ ص ٥١٨ )

٣٥٢١ - ان الشارع فى المادة ٣١٢ اجراءات جنائية انما يوصى



نقط بالتوقيع على الحكم فى خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره ولم يترتب  
البطلان على عدم مراعاته ، وكل ما رتبته الشارع من أثر على عدم التوقيع على  
الحكم فى هذا الميعاد هو أن يكون للمحكوم عليه اذا حصل من قلم الكتاب على  
شهادة بعدم وجود الحكم فى الميعاد المذكور أن يقرر بالظعن ويقدم أسبابه فى  
طرف عشرة أيام من تاريخ اعلانه بإيداعه قلم الكتاب .  
( ١٩٥٢/٥/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٣٧٠ ص ٩٩٦ )

٣٥٢٢ - لم ينص القانون على البطلان لتعذر النطق بالحكم أو لعدم  
اتوقيع على نسخة الحكم فى الثمانية الأيام التالية ليوم صدوره .  
( ١٩٣٠/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٩٩ ص ٤٧٠ )

### مدة الثلاثين يوما

٣٥٢٣ - لا يغير من بطلان الحكم لعدم التوقيع عليه خلال الثلاثين يوما  
من تاريخ النطق به ، ما أشر به قلم الكتاب على الشهادة السلبية الصادرة  
منه من تحرير أسباب الحكم وإيداعها غير موقعة ممن أصدره . لأن القانون  
أوجب حصول الإيداع والتوقيع معا فى ميعاد الثلاثين يوما ، ولأن العبارة فى  
الحكم هى بنسخته الأصلية التى يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ  
فى ملف الدعوى وتكون المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية ، وفى الظعن عليه  
من ذوى الشأن ، ولأن ورقة الحكم قبل التوقيع - سواء كانت أصلا أو  
مسودة - لا تكون الا مشروعا للمحكمة كامل الحرية فى تغييره وفى اجراء  
ما تراه فى شأن الوقائع والأسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند ارادة  
الظعن .

( ١٩٧٣/٢/١٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٥ ص ٢١٦ ، ٤/٧ /  
١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٠١ ص ٤٨٤ )

٣٥٢٤ - يترتب البطلان حتما على عدم توقيع الحكم فى الميعاد ،  
سواء قدم الظعن الشهادة السلبية أم لم يقدمها ، ذلك أنها لا تعدو أن تكون  
دليل اثبات على عدم القيام بهذا الاجراء الذى استلزمه القانون ، واعتبره  
شرطا لقيام الحكم ويفنى عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الظعن فيه خالبا  
من التوقيع .

( ١٩٧٠/٣/١ أحكام النقض س ٢١ ق ٧٨ ص ٣١٦ )



٣٥٢٥ - فصلت المادة ٣١٢ اجراءات جنائية نظام وضع الأحكام والتوقيع عليها ولم ترتب البطلان على تأخير التوقيع على الأحكام وإيداعها إلا إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ولم تفرق بين الأحكام التي تصدر في جلسة المرافعة أو تلك التي تصدر في جلسة حيزت إليها الدعوى للنطق به ، ومن ثم فإنه لا يصح الاستناد الى ما أورده المادة ٢٤٦ مرافعات بشأن التوقيع على الحكم وإيداع مسودته .  
( ١٩٦٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٤٦ ص ٢٢١ )

٣٥٢٦ - لم يرتب القانون البطلان على تأخير التوقيع على الحكم الا اذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ، أما ميعاد الثمانية أيام المشار إليها بنص المادة ٣١٢ اجراءات جنائية فقد أوصى الشارع بالتوقيع على الحكم خلاله دون أن يرتب البطلان على عدم مراعاته .  
( ١٩٥٦/٤/٣ أحكام النقض س ٧ ق ١٤٥ ص ٤٩٨ )

٣٥٢٧ - لم يحدد قانون الاجراءات أجلا للنطق بالحكم وانما أوجب فقط التوقيع على الأحكام في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها على أن تبطل اذا انقضت مدة ثلاثين يوما من يوم صدورها دون التوقيع عليها . وعلى ذلك فلا محل للقول ببطلان اجراءات المحاكمة لعدم صدور الحكم في خلال ثلاثين يوما من سماع المرافعة .  
( ١٩٥٦/٣/٦ أحكام النقض س ٧ ق ٩٥ ص ٣١٥ )

٣٥٢٨ - متى كان الطاعن حين توجه الى قلم كتاب المحكمة للاطلاع على الحكم في اليوم الثلاثين من يوم صدوره لم يجده مودعا به وقد حصل على شهادة بذلك محررة في آخر ساعات العمل من ذلك اليوم فان الحكم يكون باطلا طبقا للمادة ٣١٢ اجراءات جنائية .  
( ١٩٥٤/٢/١٥ أحكام النقض س ٥ ق ١٠٩ ص ٣٣٤ )

٣٥٢٩ - ان القانون - على ما أولته هذه المحكمة - قد أوجب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة .

( ١٩٥٢/١/٢١ أحكام النقض س ٣ ق ١٦٩ ص ٤٤٦ ، ١١/٧/١٩٥٠ س ٢ ق ٦٢ ص ١٥٥ )

٣٥٣٠ - اذا لم يكن الطاعن قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية



ببطلان الحكم المستأنف لعدم تحريره ووضع أسبابه والتوقيع عليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره بل ترفع في موضوع الدعوى فلا يقبل منه أن يثير هذا الطعن أمام محكمة النقض .  
( ١٩٥٢/١/٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٤٨ ص ٣٩٠ )

**٣٥٣١ -** اذا قضت المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم الابتدائي لعدم توقيعه في بحر ثلاثين يوما ثم نظرت موضوع الدعوى وحكمت فيه فانها لا تكون قد خالفت القانون ، ذلك لأن محكمة أول درجة وقد استنفدت ولايتها باصدار حكمها في الموضوع فلا سبيل الى اعادة القضية اليها ، ولا تكون المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة ملزمة بسماع الشهود الذين سمعتهم محكمة أول درجة من جديد ، لأن البطلان انما ينسحب الى الحكم الابتدائي ولا يتعدى الى اجراءات المحاكمة التي تمت وفقا للقانون .  
( ١٩٥١/١٢/٣١ أحكام النقض س ٣ ق ١٣١ ص ٣٤٤ )

### توقيع أحكام البراءة

**٣٥٣٢ -** التعديل الذي جرى على المادة ٣١٢/٢ اجراءات جنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٥ والذي استثنى أحكام البراءة من البطلان لا ينصرف البتة الى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقامة بالتبعية للدعوى الجنائية ، وذلك أن مؤدى التعديل على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون ألا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل له فيه - هو أن مراد الشارع قد اتجه الى حرمان النيابة وهي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم توقع أسبابه في الميعاد المقرر قانونا . لما أطراف الدعوى المدنية فلا مشاح في انحسار الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة اليهم خاضعا للأصل العام المقرر في المادة ٣١٢ اجراءات جنائية ، فيبطل اذا أمضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه .  
( ١٩٧٧/٦/٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤٧ ص ٧٠٢ ، ١٢/١٦ / ١٩٧٣ س ٢٤ ق ٢٥٣ ص ١٢٤٦ ، ١٢/٩ / ١٩٦٨ س ١٩ ق ٢١٩ ص ١٠٧٣ ، ١٩٦٥/٤/١ س ١٦ ق ٧٤ ص ٣٦٣ )

### الشهادة السلية

**٣٥٣٣ -** يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه في الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣١٢ اجراءات جنائية



أن يحصل على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن الى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد ، ولا يفنى عن الشهادة السلبية أى دليل آخر سوى أن يبقى الحكم حتى نظر الطعن خاليا من التوقيع .

( ١٩٧٢/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٦ ص ٤٥١ ، ١٤/٥/١٩٧٢ س ٢٣ ق ١٥٦ ص ٦٩٦ )

٣٥٣٤ - الشهادة السلبية لا تعدو أن تكون دليل اثبات على عدم القيام بالاجراء الذى استلزمه القانون واعتبره شرطا لقيام الحكم ويفنى عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن خاليا من التوقيع .

( ١٩٧٧/٥/٩ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٢١ ص ٥٧٨ )

٣٥٣٥ - مؤدى نص المادة ٣١٢ اجراءات جنائية أن البطالان يترتب حتما سوا تقدم الطاعن الشهادة السلبية التى أشار اليها فى مذكرة أسبابه أم لم يقدمها ، ذلك أنها لا تعدو أن تكون دليل اثبات على عدم القيام بهذا الاجراء فى الميعاد الذى حدده القانون .

( ١٩٧٧/٤/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٠٣ ص ٤٩١ )

٣٥٣٦ - يجب ايداع أحكام الادانة والتوقيع عليها معا فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها والا بطلت ، ولا يغير من ذلك ما تضمنته الشهادة السلبية من وجود مسودة الحكم بملف الدعوى وأن نسخة الحكم الأصلية وقعت من رئيس الجلسة فى الميعاد القانونى ولكن كاتب الجلسة لم يكن قد أودعها ملف الدعوى حتى طلب الشهادة ، وذلك أن القانون أوجب حصول التوقيع والايداع معا فى ميعاد ثلاثين يوما .

( ١٩٧٧/١/١٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٧ ص ٨٠ )

٣٥٣٧ - الشهادة التى يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يختم فى الموعد القانونى ينبغى أن تكون على السلب ، أى دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكاتب موقعا عليه وقت صدورها ، لأن قانون الاجراءات الجنائية فى المادة ٣١٢ منه لم يجعل لقلم الكتاب الاختصاص ببيان تاريخ ورود الحكم فى مقام طلب ابطاله بل قصر اختصاصه على مجرد اثبات وجود الحكم أو عدم وجوده فى القلم المذكور محررة أسبابه وموقعا عليها ممن أصدره وقت تحرير الشهادة .

( ١٩٧٧/١/١٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥ ص ٧٢ )



**٣٥٣٨ -** استقر قضاء محكمة النقض على أن الشهادة التي يبينها عليها بطلان الحكم هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون . ولما كانت الشهادة الصادرة في اليوم الثلاثين حتى نهاية ساعات العمل لا تنفي ايداع الحكم بعد ذلك لأن تحديد ميعاد العمل في أقلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأقلام يمتنع عليها أن تؤدي عملا بعد انتهاء الميعاد .  
( ١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٧ ص ٣٦٢ )

**٣٥٣٩ -** لا يغير من بطلان الحكم لعدم التوقيع عليه خلال الثلاثين يوما من تاريخ النطق به ، ما اشر به قلم الكتاب على الشهادة السلبية الصادرة منه من تحرير أسباب الحكم وايداعها غير موقعة ممن أصدره لأن القانون أوجب حصول الايداع والتوقيع معا في ميعاد ثلاثين يوما ، ولأن العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن ، ولأن ورقة الحكم قبل التوقيع سواء كانت أصلا أو مسودة لا تكون الا مشروعا للمحكمة كامل الحرية في تغييره وإجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند ارادة الطعن .  
( ١٩٧٣/٢/١٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٥ ص ٢١١ ،  
١٩٧٣/١٢/١٠ ق ٢٤٤ ص ١٢٠١ )

**٣٥٤٠ -** الشهادة التي يصح الاعتداد بها في اثبات عدم التوقيع على الحكم في خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره إنما هي الشهادة الصادرة من قلم الكتاب والتي تثبت أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد ، ولا يفنى عن تقديم تلك الشهادة تأشيرة أحد مستخدمي قلم الكتاب أن القضية لا زالت طرف القاضي لكتابة الأسباب .  
( ١٩٧١/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٣٨ ص ١٦٠ )

**٣٥٤١ -** ان مفاد نص المادتين ٤٢٤ ، ٤٢٦ اجراءات جنائية أن الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يختم في الميعاد القانوني إنما هي الشهادة التي تثبت أن الطاعن قد توجه الى قلم الكتاب للاطلاع على الحكم لمناسبة تحضير أوجه الطعن فلم يجده به ، فإذا هو أصلا في حق نفسه ولم يحصل على الشهادة الدالة على عدم ايداع الحكم في الميعاد فإن طعنه لا يكون مقبولا ، لأن الأمر في ذلك ليس بعدم ختم الحكم في ميعاد معين بل هو بعدم تمكنه من الاطلاع عليه فيتسنى له تقديم أسبابه في الميعاد واذن فلا



يجوز للطاعن أن يتمسك بما جاء في اعلان طاعن آخر بأن الحكم أودع قلم الكتاب في ميعاد معين .  
( ١٠/٧/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٨٦ ص ٧٥٨ )

٣٥٤٢ - لا يقبل الطعن في الحكم بأنه لم يوقع الا بعد ثلاثين يوما على صدوره ما دام الطاعن لم يؤيد هذا الطعن بشهادة رسمية من قلم الكتاب .  
قبل التوقيع على الحكم دالة على ذلك .  
( ٢/٢٥/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٩ ص ٥٠٢ )

#### حساب المدة

٣٥٤٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن مدة الثلاثين يوما تحسب كاملة من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر فيه الحكم .  
( ١٢/١٦/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٣ ص ١٢٤٦ ،  
٢/٢١/١٩٥٦ س ٧ ق ٦٩ ص ٢١٩ )

٣٥٤٤ - لم تفرق المادة ٣١٢ اجراءات من الأحكام التي تصدر في الجلسة ذاتها والتي تمت فيها المرافعة وتلك التي تصدر في جلسة حجت اليها الدعوى للنطق بها . ومن ثم لا محل للرجوع الى مادة قانون المرافعات في شأن ختم الحكم وايداع مسودته موقعا عليها من الرئيس والقضاة فور النطق به .  
( ٥/١٦/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٢٩ ص ٦٥٩ )

٣٥٤٥ - بطلان الحكم بسبب التأخير في ختمه أكثر من ثلاثين يوما ملحوظ في تقريره اعتبارات تأبي بطبيعتها أن يمتد الأجل لأي سبب من الأسباب التي تمتد بها المواعيد بحسب قواعد المرافعات .  
( ٣/٤/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ٣١ ص ١٤٢ )

#### توقيع الكاتب

٣٥٤٦ - ان نص المادة ٣١٢ اجراءات جنائية أوجبت تحرير الحكم بأسبابه كاملا خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر الامكان ، وتوقيع رئيس المحكمة وكاتبها عليه ، ثم بينت ما يتبع عند قيام مانع بالرئيس بمنعه من توقيع الحكم ولم يواجه حالة قيام المانع بكاتب الجلسة ولم يرتب بطلانا



على خلو الحكم من توقيعهم .  
( ١٩٥٦/٤/٩ أحكام النقض من ٧ ق ١٥٣ ص ٥٢٣ )

#### المبحث السادس

٣٥٤٧ - اذا كان قد ذكر في مسودة الحكم الى جانب امضاء الرئيس تاريخ غير التاريخ الذي صدر فيه الحكم فذلك لا يترتب على بطلان الحكم اذ هذا لا يعدو أن يكون خطأ ماديا .

( ١٩٤٦/٤/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٤٨ )

ص ١٣٦ )















Bibliotheca Alexandrina



0637773